

مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٥

القاهرة

١٩٨٦

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

  - التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .
  - المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
  - المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
  - الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية .
(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والأطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ
ت : ٧٥٥٦٥٠ ، ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣
تلكس : ٩٢٠٠١ ـ ٩٢٥٤٤

اهـــــــداء 2005

أ.د.عباس عبد الحميد
جامعة الإسكندرية



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجى العربى

١٩٨٥

المشرف ورئيس التحرير :

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة - ١٩٨٦

المشاركون فى التقرير

المشرف ورئيس التحرير : **السيد يسين**

المنسق العام ومدير التحرير :

د . عبد المنعم سعيد

مجموعة النظام الدولى والاقليمى :

د . سامى منصور — مستشاراً
د . عبد المنعم سعيد — مقرراً
د . عبد المنعم المشاط
الفت اغا
فتحى عثمان
هالة مصطفى

مجموعة النظام الاقليمى العربى :

د . سعد الدين ابراهيم — مستشاراً
د . محمد السيد سعيد — مقرراً
د . مصطفى كامل السيد
وحيد عبد المجيد
جمال عبد الجواد
عمر عز الرجال

مجموعة جمهورية مصر العربية :

د . على الدين هلال — مستشاراً
د . اسامة الغزالى حرب — مقرراً
د . جهاد عودة
د . احمد عبد الله
حسن ابو طالب

مجموعة البحوث الاقتصادية :

د . نادية رمسيس فرح — مقرراً
د . طه عبد العليم طه
مجدى صبحى
عبد الفتاح الجبالى
احمد النجار
عمر سعد الدين
صفاء جمال الدين

البحوث العسكرية :

لواء أ . ح / طلعت مسلم

باحثون مساعدون :

سيد عبد المجيد
منار الشوربجى
مشيرة موسى
تيتى صلاح الدين



مقدمة تحليلية

نحو رؤية عربية للدراسات الاستراتيجية

السيد يسين

أولا : الاتجاهات الراهنة فى الدراسات الاستراتيجية

هناك اجماع بين الباحثين على أن الدراسات الاستراتيجية قد نمت نمواً غير مسبوق عقب الحرب العالمية الثانية باعتبارها ميدانا فرعياً من ميادين العلاقات الدولية من ناحية ، وبحسبانها مجالا متميزاً للبحث من ناحية أخرى .[١]

والدراسات الاستراتيجية ـ كما عرفها أحد الثقات فى الميدان ـ هى « تلك التى تعنى بدراسة جوانب السياسات الدولية التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الحرب » .[٢]

وهى بذلك تركز اساساً على موضوعات القهر والصراع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأمن القومى . وقد أدى هذا التركيز إلى تحديد هذا الميدان الفرعى من ميادين العلاقات الدولية وجعله يدور فى إطار نموذج محدد من بين النماذج المتعددة لدراسة العلاقات الدولية . وقد كان لهذا جوانب إيجابية وجوانب سلبية معاً . وتتمثل الجوانب الإجابية فى أن هذا التركيزسمح بتعميق البحث فى الجوانب العسكرية لأهداف الدولة القومية ، والمنافسة بين القوى الراضية عن نمط العلاقات الدولية وغيرها من القوى غير الراضية ، والجوانب الاستراتيجية الخاصة بالقوى العظمى ، وعملية بناء التحالفات بين الدول ، والمشكلات الخاصة بسيادتها واستقلالها ، والأسس الاقتصادية للقوى الاستراتيجية ، بالاضافة إلى تحليل مواضع الصراع فى الساحة العالمية ، ومشكلات الحفاظ على إستقرار النظام الدولى .

غير أن الجوانب السلبية تتمثل فى أن ربط الدراسات الاستراتيجية بنموذج القوة فى العلاقات الدولية أدى الى أنها اصبحت إلى حد كبير دراسات متمحورة حول الذات ، ونعنى أساساً حول الذات الغربية . ويمكن القول بغير مبالغة أن أغلب الاجتهادات النظرية فى مجال الدراسات الاستراتيجية قد خرجت من « معطف » كلاوسفيتز المنظر الألمانى الشهير ، الذى ترك وما يزال بصماته على التفكير الاستراتيجى المعاصر . ولما كان كلاوسفيتز معنياً أساساً بمشكلات السياسة الأوربية فى عصره وعلى وجه الخصوص صراعات الدول القومية الأوربية ، وان كانت نظرياته تجاوزت بحكم إصالتها وتفردها حدود الزمان والمكان ، فإنه يمكن أن يثار السؤال حول مدى عموميتها ، وصلاحية تطبيقها على مشكلات العالم الثالث .

لقد أدى التعريف البالغ الضيق لدراسات الأمن القومى ـ التى تستخدم فى كثير من الأحيان كمرادف للدراسات الاستراتيجية ـ والذى يذهب الى انها تتعلق بضروب التهديد الخارجية والصراعات بين الدول ، الى عدم وضع سمات صراعات العالم الثالث فى الاعتبار . بعبارة مختصرة ليس لدى هذه الدراسات الاستراتيجية ما تقدمه بصدد ضروب التهديد الأساسية التى تواجه دول مجتمعات العالم الثالث ، بل وحتى بقاءها ذاته .[٣]

وقد أدى تبنى سيادة نموذج القوة فى العلاقات الدولية الذى عبر عنه تعبيراً جامعاً مورجنتاو وتومسن عام ١٩٥٦ حين ذكرا أن « جوهر العلاقات الدولية هو الصراع فى سبيل القوة بين الدول ذات السيادة » ، إلى ظهور جوانب قصور أربعة أساسية فيما يتعلق بتطبيقه فى مجال الدراسات الاستراتيجية :[٤]

أولا : أصبح الفاعل الأول فى العلاقات الدولية هو الدولة ، وبذلك تغيب ادوار الفاعلين الآخرين أولا يحسب حسابها ، مثل الشركات دولية النشاط ، أو المنظمات الدولية .

ثانياً : لم ينظر للنظام الدولى فقط باعتباره تفاعلا بين دول ، بل ان التركيز كان يتم على الدول الأقوى التى تكمن فى قلب النظام ، بالمعنى العسكرى ـ الاقتصادى للكلمة .

ثالثاً : حين كان يتم الالتفات الى دول « الهامش » ، فانها كانت تدرج فى إطار النموذج السائد باعتبارها أطرافاً ثانوية فى لعبة القوة .

رابعاً : وأخيراً ، فهناك تمييز جوهرى فى النموذج السائد بين « الموضوعات الهامة » أو السياسات العليا « فى مقابل السياسات الدنيا » . وهكذا فموضوعات الصراع بين الدول والأمن القومى تعبر ـ فى هذا النموذج ـ عن سياسات عليا ، فى حين أن موضوعات مثل الثقافة والاقتصاد ، وحتى المجتمع ، فهى تتعلق بالسياسات الدنيا ، وهى غالباً ما تقع خارج اهتمام النموذج السائد . ان أحادية النظر فى النموذج السائد ، يرد إلى إعطاء الأولوية للدولة كفاعل رئيسى ، بل وأكثر من ذلك لنمط من الدول يمثل الدولة الأوربية فى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ، وقد أدى هذا إلى ظهور ظاهرة « المركزية الأوربية » التى تركت آثارها على الدراسات الاستراتيجية ، وإن كانت ظاهرة عامة أثرت على مجمل النظرية السياسية والاجتماعية الغربية ، وعلى وجه الخصوص فى منهج وطريقة تناولها وفهمها لمشكلات العالم الثالث .

* * *

وإذا طبقنا نظرية فيلسوف العلم الامريكى توماس كون فى كتابه الشهير « بنية الثورات العلمية » عن النموذج العلمى الرئيسى الذى يسود فى حقبة ما ، وعن ضعف قدرة هذا النموذج عبر الزمن عن فهم الظواهر وتفسيرها ، وبالتالى ظهور نموذج أو نماذج بديلة ، فإننا نجد نفس الظاهرة بالنسبة للدراسات الاستراتيجية .

لقد سقطت إلى الأبد التفرقة بين « السياسات العليا » و « السياسات الدنيا » وأصبحت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بل والنفسية من المكونات الأساسية لمفهوم الأمن القومى بمعناه الحديث . ودخلت قاموس الدراسات الاستراتيجية مفاهيم مثل « نوعية الحياة » quality of life بالمعنى الفيزيقى والسيكلوجى والمساواة الاجتماعية والعدالة ، والتنمية القومية الشاملة ، والاعتماد المتبادل بين الدول ، والمشكلات البيئية العامة ، والتعاون الدولى .[٥] واذا كان بعض الباحثين فى

استعراضهم لنمو وتطور ميدان الدراسات الاستراتيجية يقررون أن إتساع هذا الميدان وتعدد جوانبه فى السنوات الأخيرة يمثل ملمحاً بارزاً ، فإن الملمح الثانى هو ظهور « موجة ثانية » أو توجهات جديدة فى الميدان تكشف عنها إدخال المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى مفهوم الأمن القومى .

ومن الظواهر الملحوظة فى العالم الثالث فى السنوات الأخيرة زيادة الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية فى الجامعات ومراكز الأبحاث ، وإن كان الوقت مبكراً للتساؤل عن المناهج المتميزة ، أو التوجهات المستحدثة لهذه الدراسات والتى يمكن أن تميزها عن الدراسات الاستراتيجية الغربية .

ولعله مما يلفت النظر بشدة أن عدداً من الباحثين من دول العالم الثالث بداوا يطرحون سؤالا هاماً بشكل مباشر : هل الاطار المفاهيمى السائد فى الدراسات الاستراتيجية الغربية قادر على معالجة المشكلات الاستراتيجية فى العالم الثالث ؟

والإجابة لديهم بالنفى . وهم يبنون إجابتهم الرافضة على اساس أن تعريف الاستراتيجية الغربى المستقى أساساً من فكر كلاوسفيتز والذى عرفها بأنها « فن استخدام المعارك كوسيلة لتحقيق الهدف من الحرب » ، والذى ركز على العنف المسلح ، وعلى سير الحرب أكثر من التخطيط لها ، أصبح لا يصلح لمجابهة الظروف المتغيرة .

وهذه التغيرات هى التى أدت إلى توسيع الاطار المفاهيمى الاستراتيجى المعاصر فى جوانب محددة هى :

١ ـ أول تغير هام يتعلق بالوسائل . فمفهوم الاستراتيجية اليوم يتجاوز بكثير استخدام العنف المسلح ، ليغطى كل مجموعة الوسائل بما فى ذلك الوسائل السياسية والاقتصادية والايديولوجية والتكنولوجية . لقد أصبحت الحرب اليوم صراعاً تدخل فيه الأمة بأكملها بكل ما تملكه من قوة شاملة ، ومن هنا فلم تعد الاستراتيجية معنية فقط بتوجيه وقيادة الصراع المسلح من زاوية عسكرية بحته ، بل اصبحت هى توجيه الحرب الشاملة من منظور قومى .

٢ ـ وإذا كان صحيحاً أن الاستراتيجية تتعلق أساساً بالحرب ، وقيادة وتوجيه المعارك العسكرية ، إلا أنها تتعلق بأكثر من مسألة الانتصار فى الحرب . هى أساساً تتعلق بالوسائل التى يمكن بها للقوة العسكرية أن تستخدم لتحقيق الأهداف السياسية للدولة . وهكذا تجاوزت الاستراتيجية حدود الميدان العسكرى لكى تضم بين جنباتها الأنشطة العسكرية فى وقت السلم ، والردع ، وادارة الأزمات ، والسيطرة على المخاطر .

وهذا التوسيع فى مفهوم الاستراتيجية أشار إليه ليدل هارت حين عرفها بأنها « فن استخدام وممارسة الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف السياسة » وهى نفس النظرة التى سبقه إليها فون مولتكه .

وقد صاغ هذا المفهوم بشكل محدد ادوارد ميد ايرل فى كتابه « صناع الاستراتيجية الحديثة » الصادر فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٤ .

٣ ـ وكنتيجة لكل ما سبق فإن توسيع إطار مفهوم الاستراتيجية قد لحق الوسائل والأهداف معاً . وطبقاً لهذا فان الاستراتيجية قد عرفت بانها استخدام مجمل قوة الدولة أو مجموع امكانياتها وقدراتها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية والعسكرية وغيرها ، لتحقيق مجمل أهدافها السياسية . ومن هنا ظهرت فكرة « الاستراتيجية العليا » Grand strategy لتغطى كل هذه الميادين . ويصل هذا الاتجاه إلى أقصاه عند هنرى كيسنجر حين يعرف الاستراتيجية بأنها « نمط البقاء لمجتمع ما » ،(٦) وفى موضع آخر وهو بصدد تعريف سياسة الأمن القومى بأنها فى العصر الذرى تذهب إلى أبعد من المفهوم التقليدى لتجميع القوة الفائقة . وأنها تتضمن العوامل السياسية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية . هى فى معناها الواسع كل فعل يحاول من خلاله أى مجتمع أن يضمن بقاءه أو أن يحقق مطامحه فى المجال الدولى ،(٧) ومع ذلك فلا يمكن القول ان النموذج الجديد الذى يضم بين جنباته الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد أصبح نموذجاً سائداً يتبناه صانعى القرار أو حتى الباحثين الاكاديميين ، وان كان يشق طريقه بصعوبة ليجابه التحيزات القديمة للجوانب العسكرية .

* * *

وخلاصة ما سبق أن النموذج الأساسى الغربى للدراسات الاستراتيجية أصبح موضع شك وتساؤل من قبل الباحثين فى العالم الثالث . ومن هنا تصاعدت الدعوات لنقده وتجاوزه ، بصياغة مفهوم جديد للاستراتيجية وللدراسات الاستراتيجية ينهض على السمات المتميزة للمشكلات التى تجابهها دول العالم الثالث(٨) ومن ابرزها :

١ ـ مصادر التهديد للأمن :

ضروب التهديد للأمن القومى فى الدول الغربية المتقدمة تأتى من الخارج وليس من الداخل . وبالتالى فمشكلة الأمن لديها تتسم بتوجه خارجى ، وبعلاقة وثيقة بنظام الأمن الذى يقوم على المحاور والتكتلات . ومن هنا فهذه الدول تميل الى تحليل مصادر التهديد وطرق مجابهته فى ضوء مفاهيم مثل « توازن القوى » والتوازن الاستراتيجى « والردع » « وادارة الأزمات » ، والسيطرة على المخاطر » .

غير انه بالنسبة لغالبية دول العالم الثالث فإن مصادر التهديد للأمن القومى داخلية فى أغلبها بالاضافة إلى المصادر الخارجية . والواقع فإن جوانب الضعف التى تؤثر فيها العوامل الخارجية بالنسبة لدول العالم الثالث تزيد ، كلما كانت المصادر الداخلية نشطة وحية .

٢ ـ الافتقار إلى التكامل القومى :

هذه المشكلة ترتبط بالمشكلة السابقة . فى كثير من دول العالم الثالث نجد السكان منقسمين إلى جماعات مصالح متعددة وفق خطوط تقسيم سلالية ودينية وإقليمية وأحياناً مهنية . فهناك الحضر فى مقابل الريف ، ودين مقابل دين آخر ، وقبيلة ضد قبيلة ، والمدنيين ضد العسكريين ، والبيروقراطيين فى مواجهة الاكاديميين ، كل هذه الانقسامات تؤدى إلى موقف منافسة غير صحى ويؤدى إلى مشكلات معقدة ، وتؤثر هذه الانقسامات على قضية التوحد مع الأهداف والمطامح القومية . وكثيراً ما نجد أجزاء كبيرة من السكان ترسف فى إطار التقاليد القديمة ولا تكاد تمد نظرها إلى أبعد من دائرة مصالحها المباشرة الضيقة . وقد يؤدى هذا إلى حدوث تضاد بين الطرق التقليدية فى الحياة ومتطلبات الحياة التى تفرضها الدولة الحديثة بقوانينها وتشريعاتها . ومن جانب آخر ، فإن عمليات التحديث التى لا تصل إلى كل جنبات هذه المجتمعات ، عادة ما تخلق ازدواجية فى البناء الاجتماعى بين قطاع تقليدى وقطاع حديث مما يفتح الباب أمام مشكلات جسيمة . ويظهر ذلك فى شكل ضروب شتى من التوتر والصراعات ، مما من شأنه ان يعوق من خطط التنمية ، وقد يتيح الفرصة للغزو الايديولوجى الخارجى ، والهيمنة الاجنبية ، مما يهدد فى النهاية الأمن القومى . ومن هنا فإن المسألة الأساسية الخاصة « بمعمار » بناء الأمة ينبغى ان يأخذ اهتماماً اكبر من الاعتبارات التقليدية الخاصة بالمفهوم التقليدى الذى يركز على أمن الدولة من وجهة النظر الدفاعية ، بصورة لا تقلل من أهمية مسألة الأمن والدفاع .

٣ ـ الافتقار إلى الاجماع القومى :

كثير من دول العالم الثالث تعانى من الافتقار إلى الاجماع القومى حول تعريف المصالح القومية والأهداف القومية وترتيب أولوياتها على المدى القصير والمدى الطويل .

ويبدو خطورة هذه الظاهرة حين تتعلق بالخلافات الحادة حول مسائل أساسية إجتماعية وسياسية وإقتصادية ، مثل نوعية التوجه الايديولوجى الذى يؤثر على استراتيجية التنمية الاقتصادية أو أهداف وتوجهات السياسة الخارجية ، أو دور الدين فى الدولة .

واذا كان الخلاف فى الرأى مقبولا ، فإن المشكلة المعوقة ، إنه غالباً حين يتغير النظام السياسى ، تعاد صياغة الأهداف الأساسية والقيم ، مما قد يجعل عملية بناء الأمة تعود الى نقطتها الأصلية التى بدأت منها .

٤ ـ ضعف معدلات المشاركة السياسية :

وهناك مشكلة لصيقة بالمشكلة السابقة وهى ضعف مستوى التنمية السياسية الذى يترجمه ضعف المؤسسات فى المجتمع ، وقد يكون هذا الضعف فى حد ذاته هو أصل المشكلة . فالانقسامات الحادة بين الجماعات السياسية ، والترديد اللفظى للشعارات الايديولوجية بغير الالتزام الحازم بالمصلحة القومية أصبح من سمات عديد

من الممارسات السياسية فى العالم الثالث ، مما أدى الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسى ، الذى يستدعى فى كثير من الأحيان تدخل العسكريين ، مما من شأنه أن يعوق التنمية السياسية .

بل ان شرعية النظم ذاتها قد يصبح مشكلة فى مجال العلاقات الخارجية للدولة ، وخصوصاً فى سعيها نحو توفير موارد للتنمية .

٥ ـ شرعية جهاز الدولة :

يمكن القول انه نتيجة لتأصيل عملية التنمية فى الدول الحديثة فى العالم الغربى الصناعى فإن الدولة تتمتع بشرعية غير مشروطة . ومن ثم فهى دول يمكن وصفها بانها قوية ومتماسكة . وعلى العكس فان ابنية الدولة فى العالم الثالث لا تتمتع عادة بهذه الشرعية غير المشروطة ، لأن هذه الدولة شاركت فى نظام الدولة الحديث فى وقت متأخر . وقد أدى هذا الوضع الى أن هذه الدول تكاد ان تكون معوقة بالنظر الى قدراتها فى التعامل الفعال مع النظام الدولى ، والذى يدور اساساً حول الدولة باعتبارها فاعلا رئيسياً .

٦ ـ صراعات غير محلولة وآثار الميراث الاستعمارى :

مازالت بلاد كثيرة فى العالم الثالث محملة بالمشكلات الناجمة عن الميراث الاستعمارى مثل قضايا الخلاف حول الحدود ومشكلات الصراع بين الجماعات السلالية المختلفة ، التى تؤدى احياناً الى صراعات ليست محلية فقط وانما اقليمية .

٧ ـ الفقر وانخفاض مستوى التنمية وندرة الموارد :

هناك ندرة فى الموارد وقصور شديد فى المعارف التكنولوجية فى كثير من بلاد العالم الثالث مما يؤثر على قدراتها فى رفع معدلات التنمية . ان الفقر ونقص معدلات التنمية التى هى فى الواقع المؤشرات المجمع عليها التى تميز بلاد العالم الثالث ، لا تخلق فقط مشكلات اجتماعية وانما تؤدى عادة الى ازمات سياسية حادة . لدرجة ان الفقر يمكن اعتباره اكبر مهدد للأمن فى العالم الثالث . ذلك لأنه يدفع لالتماس المعونة من الخارج ، بما يترتب عليها عادة من تبعية سياسية ، واعتماد اقتصادى ، وانعكاسات ذلك على الضيق الشديد لمجال المناورة فى مجال السياسة الخارجية .

* * *

يتبين من العرض السابق أن النموذج الغربى للدراسات الاستراتيجية قد لا يصلح لتحليل وفهم مشكلات بلاد العالم الثالث .[٩] هذه البلاد التى مازالت تشغلها قضايا السيادة والشرعية وازمة المشاركة السياسية ، والافتقار الى الموارد ، ومشكلات بناء الدولة بشكل عام . وهى مشكلات مازالت تعانى منها البلاد العربية ايضاً . ومن هنا تدعو الحاجة الى صياغة نموذج جديد للتفكير الاستراتيجى ، يصلح لتناول مشكلات العالم الثالث بصورة ملائمة . ويضيق المقام عن استعراض المحاولات البارزة فى هذا المجال ، لمفكرين استراتيجيين من

العالم الثالث . أما فيما يتعلق بالعالم العربى ، يمكن القول انه بدأت تباشير الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية . واذا كان ليس هناك مركز فى العالم العربى للدراسات الاستراتيجية سوى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام فهناك مشاريع لانشاء مراكز جديدة فى اطار بعض الجامعات العربية . فقد انشىء مركز للدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية فى عمان ولم يبدأ نشاطه بعد . وهناك مشروع لانشاء مركز للدراسات الاستراتيجية فى الجامعة المستنصرية بالعراق . ونأمل ان يكون ذلك دافعا لزيادة دائرة الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية فى العالم العربى .

* * *

ثانياً : التقرير الاستراتيجى العربى
الأصول والتوجه المستقبلى

صدور التقرير العربى الاستراتيجى الأول لعام ١٩٨٥ ، يمثل حدثاً فكرياً ينبغى أن نتوقف عنده قليلا لنتأمل فى دلالاته . فهو أول تقرير استراتيجى يصدر عن رؤية عربية للنظام الدولى والنظام الاقليمى العربى والمجتمع المصرى . وهو بذلك يجمع بين جنباته خلاصة خبرة خبراء وباحثى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الذى انشىء عام ١٩٦٨ فى مؤسسة الاهرام وتطور عبر الزمن ، وبالذات منذ عام ١٩٧٢ حيث لم يعد يقتصر على دراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والمشكلة الفلسطينية ، وانما اصبح اختصاصه دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بشكل متكامل .

ويمكن القول انه منذ عام ١٩٧٥ ، وبعد ان اكتملت فرق المركز البحثية ، بدأ التفكير المنهجى فى صياغة أول برنامج بحثى سياسى استراتيجى تحقيقاً للأهداف التى من اجلها تحول من مركز للدراسات الفلسطينية والصهيونية الى مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية . وقد صيغ هذا البرنامج البحثى المتكامل وطبع ووزع على مراكز الابحاث المصرية والعربية .

وحين أعود الى مقدمة هذا البرنامج التى كتبتها فى يناير ١٩٧٦ ، نستطيع ان نجد بذور التقرير العربى الاستراتيجى وتوجهه المنهجى العام .(١٠)

ل

تقرر المقدمة :

« يمكن القول أن البرنامج البحثى المترابط للمركز يغطى عدداً من الدوائر :

١ ـ نجد أولا الدائرة المصرية حيث ينطلق المركز لأول مرة ليتناول عدداً من المشكلات المصرية الهامة الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال منهج نقدى متميز ، مما يجعل تناوله لهذه المشكلات يختلف عن تناول غيره من مراكز البحوث الاجتماعية المصرية .

٢ ـ نجد ثانياً الدائرة العربية حيث يهتم المركز بمنطقة الخليج العربى على وجه الخصوص ، لبحث التغيرات السياسية والاجتماعية فيها .

٣ ـ ثم نجد أخيراً الدائرة الدولية ، حيث يبحث البرنامج عدداً من المشكلات الاقتصادية والسياسية الدولية » .

وتضيف المقدمة فيما يتعلق بالمنهج : « والمركز يحرص فى بحوثه على تبنى منهج نقدى ، لا يقنع بسرد المعلومات ولا تحليلها ، وانما يحرص على أن يبرز رأيه فى المشكلات المطروحة . وهو يتيح لباحثيه وخبرائه حرية كبيرة فى التعبير عن آرائهم واجتهادهم فى حدود قواعد الموضوعية ونزولا لدى تقاليد البحث العلمى » .

ثم تتحدث المقدمة بعد ذلك عن أن البرنامج هو محصلة جهود جماعية متناسقة ، وانه يمثل نموذجاً للتخطيط العلمي الديموقراطى الذى تتمثل اولى قواعده فى اسهام الباحثين انفسهم من خلال مختلف الوحدات بتقديم مقترحاتهم البحثية .

ولو القينا نظرة سريعة على محتويات البرنامج السياسى الاستراتيجى الأول للمركز لوجدنا على سبيل المثال ـ خططاً مدروسة لدراسة المضوعات الآتية :

سياسة الانفتاح الاقتصادى ، اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة ، الشركات متعددة الجنسية ، سوسيولوجية التوحيد العربى ، استيعاب المهاجرين فى اسرائيل ، اتجاهات التغيير السياسى والاجتماعى فى الخليج العربى ، تنافس القوتين العظميين فى البحر المتوسط والأمن المصرى ، مصر والاتحاد السوفيتى : دراسة تاريخية لتطور العلاقات المصرية السوفيتية (١٩٥٢ ـ ١٩٧٥) السلوك الامريكى ازاء ازمتى الشرق الأوسط ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ ، التغيرات التى حدثت فى جيش الدفاع الاسرائيلى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، الكيان الفلسطينى ، الرفض فى اسرائيل ، ومشروع مسح سنوى للمجتمع الاسرائيلى بالاضافة الى دراسة تاريخية عن مصر قبيل الحرب العالمية الثانية . هذه مجرد امثلة للموضوعات البحثية التى ادرجت فى البرنامج الأول والتى وصل عددها خمسة وعشرين بحثاً .

وتتالت بعد ذلك البرامج البحثية السنوية ، ونشر المركز سلسلة كتب شهرية تضمنت نتائج بحوثه ، بالاضافة الى سلسلة اخرى صدرت بالاتفاق مع الهيئة العامة للكتاب ، وسلسلة ثالثة قام بنشرها للبحوث المطولة ، وسلسلة رابعة لنشر محاضر الكنيست بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

كل ذلك بالاضافة الى مجلة « السياسة الدولية » التى أصبحت تصدر عن المركز ، وكذلك صفحة خاصة لمقالات باحثى المركز خصصت له فى الاهرام ، ونشر فيها عبر السنوات الممتدة آلاف المقالات التى ساعدت على نشر الوعى العلمى لدى الرأى العام المصرى والعربى بالمشكلات الاستراتيجية فى العالم بوجه عام وفى العالم العربى بوجه خاص .

* * *

لقد نشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية حتى الآن قرابة مائة كتاب غطت موضوعات متعددة فى ميادين العلاقات والمشكلات الدولية ، والعالم العربى ، والصراع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ، والتاريخ المصرى والعربى .

غير اننا احسسنا ـ من واقع الممارسة ـ فى مجال الدراسات السياسية والاستراتيجية لسنوات طويلة ـ ان القوت قد حان لكى يصدر عن المركز تقرير سنوى استراتيجى . وقد بدأ التفكير فى هذا المشروع منذ وقت مبكر ، غير أن الظروف الموضوعية المتعلقة باكتمال الخبرات البحثية فى المركز لم تسمح بالشروع فيه إلا عام ١٩٨٥ .

وقد استمر التخطيط له فترة طويلة ، وشارك فى هذه العملية بفعالية كل اعضاء مجلس الخبراء ، ومن ثم فخطة التقرير الاستراتيجى العربى هى محصلة المناقشات والمداولات الطويلة لفريق عمل متجانس ، وثمرة للجهد البحثى الدءوب لكل الباحثين الذين شاركوا فيه سواء من داخل المركز أو من خارجه .

* * *

ولو تأملنا منهج التقرير الاستراتيجى العربى ، ولو استعرضنا بدقة قائمة البحوث التى نشرها المركز لادركنا اننا تبنينا النموذج الناشىء للدراسات الاستراتيجية والذى يرفض الاقتصار على دراسة الجوانب العسكرية ، وانما ينطلق ليدخل فى اطاره الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

غير أن طموحنا لا يقف عند حدود تبنى النموذج الناشىء للدراسات الاستراتيجية بل انه ليتعدى ذلك ، لكن يحاول بلورة **رؤية عربية للدراسات الاستراتيجية .**

وإذ كنا كما ذكرنا من قبل نوافق على الانتقادات التى يوجهها عدد من المفكرين الاستراتيجيين فى العالم الثالث للنموذج الغربى السائد ، إلا اننا لا نريد ان نقف عند حدود النقد ، ولكننا ينبغى ان نتجاوزه لكى ندخل دائرة ابداع نموذج عربى متميز .

ونحن فى الحقيقة نعبر هنا عن الحركة الفكرية العامة فى اوساط الباحثين العرب التى تركز منذ سنوات ـ فى اطار العلوم الاجتماعية ـ حول ضرورة نقد النظرية الغربية فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وأهمية صياغة نظرية عربية متكاملة . ولعل الدعوة الى « علم اجتماع عربى » التى نشطت فى السنوات الأخيرة تعد مؤشراً على هذا الاتجاه المتصاعد . كما ظهرت دعوات مماثلة فى مجال علم السياسة ، وان لم تترجم بعد الى أعمال فكرية ملموسة . ويهمنا ان نؤكد هنا أن هذه ليست دعوة للانغلاق الفكرى فى عالم أصبح سمة من سماته حوار الحضارات ، والاعتماد المتبادل ، وثورة المواصلات ولكنها محاولة لمواجهة مشكلة « القطيعة الفكرية » التى حدثت بين تراثنا الخصب وبين العصر الحديث وفتوحه المنهجية واكتشافاته النظرية .

وهى دعوة ضرورية تنطلق من خصوصية تاريخنا الفكرى والاجتماعى والسياسى . ليس بالمعنى المتعصب للخصوصية بمعنى التميز المطلق عن الآخرين ، وانما بمعنى ضرورة دراسة وتحليل تراثنا واعادة تأسيس تقاليدنا القومية بصورة تجعلنا نحسن فهم ماضينا وتدبر حاضرنا ، والتشوف لمستقبلنا . ولن يتم ذلك بغير تفاعل خلاق بين تراثنا الفكرى ومنجزات العصر .[١١]

وإن كان تحقيق هذا الهدف يبدو مهمة صعبة فى مجال علم الاجتماع أو علم السياسة فإنها مهمة اكثر صعوبة فى مجالات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية . غير أن الصعوبة لا ينبغى ان تثنينا عن بداية السير فى الطريق .

وإذا كان التقرير الاستراتيجى العربى الأول لعام ١٩٨٥ ، لابد ان يكون طابعه تجريبياً بالضرورة ، شغلتنا فيه اساساً خطته العامة ، وادوات التحليل ، وطريقة العرض ، ومشكلات التكامل بين اجزائه المختلفة ، فإننا نتوقع مع صدور التقرير الثانى والتقارير التالية له ان شاء الله ، أن يزداد اهتمامنا بالمشكلات النظرية والمنهجية ، ليس من خلال المناقشة المجردة ، ولكن فى ضوء التطبيق ، وفى اتجاه بلورة رؤية عربية متميزة للدراسات الاستراتيجية ، تعكس رؤيتنا النقدية للنظام الدولى ، وتعبر عن مطامحنا وآمالنا فى النظام الاقليمى العربى ، وتعكس اهتماماتنا الأصيلة بالتحديات التى تواجهها المجتمع المصرى .

وفى كل هذه المجالات ، نطمع فى أن يستمر ولاؤنا لعدد من القيم الاساسية التى تم ترسيخها فى المركز منذ سنوات طويلة ، واهمها ان الموضوعية العلمية لا تتنافى ابداً مع الالتزام القومى بقضايا امتنا العربية ، بل ان هذا الالتزام هو شرطها الاساسى . وأن الباحث العلمى لابد ان يلعب فى نفس الوقت دور الناقد الاجتماعى ، واضعاً فى اعتباره طبيعة المرحلة التاريخية ، ومستوى التطور السياسى والاقتصادى . **وفى ختام**

هذه المقدمة التحليلية التى اردت لها أن تكون بيانا لموضع التقرير الاستراتيجى العربى من نشاطات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ادعو القراء من صانعى القرار فى العالم العربى ومن الاساتذة والباحثين والمثقفين والمهتمين بشكل عام أن يوافوا المركز بملاحظاتهم النقدية للتقرير . فالتقرير الاستراتيجى العربى وان كان يصدر من القاهرة ، الا انه يصدر للوطن العربى كله ، ولذلك فان فريق البحث سيسعده تلقى كافة الملاحظات والاقتراحات سواء بالنسبة للتقرير الأول ، أو بالنسبة للتقارير التالية .

وفى النهاية لابد لى ، ان اعبر عن شكر المركز للاستاذ ابراهيم نافع رئيس مجلس ادارة الاهرام ورئيس التحرير ، الذى دعم فكرة اصدار التقرير الاستراتيجى العربى معنوياً ومادياً ، وذلك فى ضوء تشجيعه المستمر للنشاط العلمى للمركز ، تقديراً منه للدور الاساسى الذى يلعبه فى مصر وفى المحيط العربى وعلى الساحة الدولية فى مجال البحث والدراسة ، والعرض الموضوعى لمشكلات وطننا العربى والدفاع عن قضايانا القومية العادلة .

والواقع ان الاستقلال العلمى للمركز الذى حافظت عليه مؤسسة الاهرام منذ انشائه ، وحرية البحث والتفكير والنقد التى يمارسها باحثوه ، لتعد مثالا يحتذى لكيفية ممارسة الحرية الاكاديمية والحفاظ عليها ، فى بيئة عربية لا تتسامح كثيراً مع الرأى المخالف ، ومازالت تفتقر الى ترسيخ تقاليد الحوار الديموقراطى .

فليكن إصدار التقرير الاستراتيجى العربى من القاهرة ، دعوة لمزيد من الحرية والحوار بين الباحثين والمثقفين العرب على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية ، وعلامة على اننا نستطيع ان نصدر تقريراً استراتيجياً يقف موقف الند من التقارير الاستراتيجية التى تصدر من تل ابيب ولندن وباريس . لقد تجاوزنا ـ على الصعيد العلمى ـ مرحلة الدفاع وانتزعنا زمام المبادرة .

والله ولى التوفيق ،،،

القاهرة أول مايو ١٩٨٦

السيد يسين
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

هوامش ومراجع المقدمة

(١) اعتمدنا فى عرض الاتجاهات الراهنة فى الدراسات الاستراتيجية على عدد من المراجع الأساسية فى الميدان . غير اننا آثرنا ـ حتى لا نثقل الهوامش بمراجع متعددة ـ الاقتباس من عدد محدود من المراجع ، اغلبها لباحثين من العالم العربى والعالم الثالث ، بالاضافة الى أن هؤلاء الباحثين يتبنون نظرة نقدية للدراسات الاستراتيجية انظر .

ـ بهجت قرنى ، الدراسات الاستراتيجية والعالم الثالث تقويم نقدى ، **تقرير غير منشور** ، مقدم لليونسكو ، (باللغة الانجليزية) ، ١٩٨٦ .

ـ عبد الرب خان ، الدراسات الاستراتيجية فى العالم الثالث نهج مقترح ، مقال (بالانجليزية) ، نشر فى **مجلة معهد بنجلاديش للدراسات الاستراتيجية** ، مجلده ، عدد ٢ ، ١٩٨٤ ، ١١٧ ـ ١٣٥ .

ـ عبد المنعم المشاط ، **الأمن القومى فى العالم الثالث** ، (بالانجليزية) بولدر ولندن ، وستفيو ، ١٩٨٥

ـ على الدين هلال ، مفهوم الاستراتيجية فى العلوم الاجتماعية **الفكر الاستراتيجى العربى** ، عدد ٤ ، ابريل ١٩٨٢ ، ٧ ـ ٢٨ .

ـ على الدين هلال ، الأمن القومى العربى . دراسة فى الأصول ، **شئون عربية** ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ٦ ـ ٢١ .

(٢) أنظر فى التعريفات المختلفة للاستراتيجية والأمن القومى على الدين هلال ، المرجعين السابقين .

(٣) أنظر فى ذلك : بهجت قرنى ، المرجع السابق ، وكذلك عبد الرب خان ، المرجع السابق .

(٤) أنظر فى ذلك بهجت قرنى ، المرجع السابق .

(٥) أنظر : عبد المنعم المشاط ، المرجع السابق .

(٦) مذكور فى عبد الرب خان ، مرجع سابق .

(٧) هنرى كيسنجر ، مشكلات الاستراتيجية القومية ، (بالانجليزية) ، نيويورك براجر ، ١٩٦٥ ، ص ٧ .

(٨) نعتمد فى عرض هذه المشكلات بصفة أساسية على . عبد الرب خان ، مرجع سابق .

(٩) أنظر فى تأثير فكر كلاوسفيتز على المذهب العسكرى الاسرائيلى والتعديلات التى ادخلت عليه بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ دراستنا : السيد يسين ، الاتفاق الاستراتيجى الامريكى ـ الاسرائيلى ونظرية الأمن القومى ، مجلة **المنار** ، العدد الأول ، يناير ١٩٨٥ ، ٣٢ ـ ٤١ .

(١٠) أنظر : السيد يسين ، مقدمة البرنامج العلمى للمركز لعام ١٩٧٦ ، غير منشور ، مكتبة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

(١١) راجع فى هذا الصدد : السيد يسين (محرر) وآخرون ، التراث وتحديات العصر فى الوطن العربى (الأصالة والمعاصرة) ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .



موجز التقرير

ليس هناك جدال حول الأهمية الاستراتيجية التى تمثلها منطقتنا العربية ، أو حول الدور التاريخى الذى لعبته وسوف تلعبه فى الساحة العالمية وفى تقرير العديد من سياسات القوى الكبرى . كذلك فإن الوطن العربى يعيش مرحلة هامة من تاريخه تتصاعد فيه حدة التفاعلات الداخلية بدرجة غير مسبوقة سواء على المستوى القطرى أو الاقليمى العربى أو بينه وبين الاطار الاقليمى المحيط به أو بينه وبين النظام العالمى الذى يعيش فى ظله . وفى ضوء هذه التفاعلات التى تتراوح بين التعاون والصراع ، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى إصدار « التقرير الاستراتيجى العربى » سنويا من قبل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام لكى يرصد الأحداث والوقائع فى المنطقة ويحلل أنماط التفاعل داخلها وبينها وبين النظامين الدولى والاقليمى .

والتقرير الاستراتيجى العربى بهذا المعنى يسعى إلى أن يكون أول سجل سنوى عربى يجمع بين مطالب الدراسة الأكاديمية الجادة ، مما سيجعله مصدرا يعتمد عليه الباحثون والدارسون فى العالم العربى وفى الخارج والالتزام بوجهة النظر العربية القومية . وهو بذلك يكون المعادل الموضوعى لما تخرجه مراكز الأبحاث الاسرائيلية من تقارير استراتيجية عن المنطقة ، مشبعة بوجهة النظر الاسرائيلية مشوهة لوجهة النظر العربية ، مهما تقنعت بقناع الأكاديمية وارتدت سلاح العلم .

وينقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء رئيسية : أولها يسعى إلى وضع منطقتنا فى إطار النظام الدولى ، ويركز تقرير هذا العام على هذا الوضع فى إطار تفاعلات القوتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، آخذا فى الاعتبار أن نركز فى الأعوام القادمة - بالاضافة إلى ذلك - على موقعه إزاء القوى الكبرى الأخرى فى العالم . كذلك فإن هذا الجزء - فى شقه الثانى - يتعرض هذا العام لثلاثة من الصراعات الاقليمية التى تشترك فيها دولة عربية أو أكثر مع دول خارج النظام الاقليمى العربى ، وهى الصراع العربى - الاسرائيلى الذى أعطى نتيجة أهميته المركزية اهتماما خاصا ، والصراع العراقى الايرانى ، وأخيرا الصراع الليبى التشادى . وثانيها سيتعرض للنظام الاقليمى العربى بتفاعلاته الداخلية وأدائه الخارجى ، وثالثها يركز على الأبعاد الداخلية والخارجية للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية . ولم يكن التركيز على مصر فى جزء خاص من التقرير اختيارا قطريا بقدر ما هو اختيار عربى فى الأساس ، فالأهمية المركزية لدور مصر العربى هى أحد الحقائق التى يفصح عنها التاريخ القريب والبعيد للنظام الاقليمى العربى ، ومن ثم فقد أوليناها اهتماما خاصا فى هذا التقرير . . فيما يلى عرض لأهم النتائج التى أسفرت عنها دراسة الأبعاد الثلاثة للتقرير الاستراتيجى العربى .

النظام الدولى الاقليمى :

يمثل النظام الدولى محددا هاما للتفاعلات داخل النظم الاقليمية المختلفة فى العالم ومن بينها النظام الاقليمى العربى . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت العلاقات السوفيتية الأمريكية والتفاعلات بين موسكو وواشنطن تشكل جوهر النظام الدولى الذى أخذ يعكس نفسه على مجمل العلاقات الدولية . وقد مرت هذه العلاقات بثلاثة مراحل تاريخية : أولها تلك المرحلة التى عرفت بالحرب الباردة ، أمتدت منذ نهاية الأربعينات وحتى عام ١٩٦٨ ، وثانيها المرحلة التى عرفت بالوفاق وامتدت حتى منتصف السبعينات ، وثالثها وهى المرحلة التى نعايشها حاليا والمعروفة باسم الحرب الباردة الجديدة . وخلال العام ١٩٨٥ فقد لوحظ استمرار نمط التفاعلات الخاصة بهذه المرحلة الأخيرة متمثلا فى استمرار سباق التسلح وعجز الدولتين عن

إحراز أى تقدم فى مباحثات الحد من الأسلحة بكافة أبعادها ، فضلا عن استمرار درجة عالية من التوتر وتوجيه الاتهامات من كليهما للطرف الآخر ، إلا أن الجديد الذى قدم هذا العام والذى بدأت بوادره فى الظهور فى الربع الأخير من عام ١٩٨٤ هو وجود درجة من التحسن الشكلى فى هذه العلاقات نبعت من كثافة اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بين البلدين والتى بلغت ذروتها فى اللقاء بين زعيمى البلدين ميخائيل جورباتشوف ورونالد ريجان فى ١٩ و ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ ، ومن استئنافهما لعديد من مجالات التعاون التى كانت قد جمدت تماما خلال عام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ وأهمها ولا شك استئنافهما لمباحثات الحد من التسلح . إن هذا التحسن الشكلى قد يكون مقدمة تفرز بالتراكم آثارا بعيدة المدى على مجمل علاقاتهما إذا لم تعترفيها أزمات جديدة تعصف بها لما حدث لفترات تحسن مماثلة فى الماضى .

ومن الناحية العسكرية فإن الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى يتجه إلى مزيد من التوازن بينهما ، إذ يسعى الاتحاد السوفيتى إلى الوصول إلى توازن مع الولايات المتحدة فى عدد الرؤوس النووية ، وهو الأمر الذى اقترب منه فى منتصف عام ١٩٨٥ ، بعد أن كان منزلقا فيه بدرجة كبيرة . ومن جهة أخرى تسعى الولايات المتحدة إلى تقريب الفاصل بينها وبين الاتحاد السوفيتى فى المجال التقليدى ، وإن كان الفرق لا يزال شاسعا خاصة بالنسبة للقوات البرية . ويسعى الاتحاد السوفيتى من جانبه إلى الاحتفاظ بالتوازن الحالى عن طريق الاتفاق على خفض متبادل فى الأسلحة النووية مع تجميد البرنامج الأمريكى لأسلحة الفضاء للمحافظة على التوازن الحالى القائم على الردع المتبادل وإيقاف التجارب النووية بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق التفوق وخاصة فى مجال أسلحة الفضاء من خلال ما هو معروف باسم مبادرة الدفاع الخاصة . ومن المتوقع خلال عام ١٩٨٦ أن يسعى الاتحاد السوفيتى إلى السعى لاغراء الولايات المتحدة لكى توقف سباق التسلح النووى وبرنامج الدفاع الاستراتيجى مقابل تجميد ترسانته النووية أو حتى تخفيضها ، بينما تسعى الولايات المتحدة إلى استمرار تحقيق التفوق فى مجال الفضاء .

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والاقليم العربى داخله بشكل خاص من مناطق التنافس والصراع بين موسكو وواشنطن ، وبقدر ما عكس هذا النمط من العلاقات نفسه على المنطقة ، فإنها بدورها ساهمت فى تعميق هذا النمط أو ذاك (الحرب الباردة ، الوفاق ، الحرب الباردة الجديدة) . وخلال العام ١٩٨٥ فإن نمط الحرب الباردة الجديدة فى العلاقات بين العملاقين استمر بالنسبة للشرق الأوسط ، وهو الأمر الذى تمثل فى إصرار الولايات المتحدة على استبعاد الاتحاد السوفيتى من أية مبادرات سلمية تتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى ، من ثم فإن هذا الصراع بقى بعيدا عن مجالات التحسن الشكلى فى العلاقات بينهما التى أشرنا لها مسبقا .

ونتيجة استمرار التنافس الاستراتيجى بين العملاقين فى المنطقة ، فإن السياسة العسكرية والأمنية الأمريكية فى الشرق الأوسط تتجه إلى زيادة فى إظهار أشكال القوة باستخدام وتدعيم الموقف الاسرائيلى ، والسعى للحصول على تسهيلات عسكرية جديدة مع زيادة الضغط على الدول الصديقة للاتحاد السوفيتى مع العمل على زيادة معدلات المناورات المشتركة مع دول المنطقة ، ومطاردة منظمة التحرير الفلسطينية باسم الحرب ضد الارهاب مع تحسين قدراتها على نقل قوات القيادة المركزية للتدخل لحماية المصالح الأمريكية . ومن المنتظر أن تسعى الولايات المتحدة خلال الفترة المقبلة للحصول على تسهيلات عسكرية فى كل من الجزائر والعراق والسعودية والسودان ، مع العمل على مد أجل التسهيلات الممنوحة لها فى عمان ، مع تحسين التسهيلات الموجودة فى باقى دول المنطقة . كما ينتظر أن تسعى للقيام بمناورات بحرية مشتركة مع مصر فى نهاية عام ١٩٨٦ ، بينما تسعى إلى الضغط على سوريا عن طريق استمرار الطلعات الجوية الاسرائيلية فوق لبنان ، وعلى ليبيا بإجراء طلعات استطلاعية أمريكية فوق خليج سرت مع العمل على حدوث اصطدام مسلح بينها وبين مصر .

أما بالنسبة للسياسة العسكرية والأمنية السوفيتية فإنها تتجه إلى تدعيم الوجود السوفيتى فى المنطقة عن طريق استمرار الامداد بالأسلحة والمستشارين وأحيانا بوحدات الدفاع الجوى والوحدات البحرية مع تحسين علاقاتها مع الدول التى لها علاقات بها بالاستعداد لتزويدها بالأسلحة مستغلة الرفض الأمريكى لتزويد أغلب الدول العربية بالأسلحة ، فى محاولة لمواجهة الوجود الأمريكى فى المنطقة والاستفادة من الأموال العربى فى محاولة لمواجهة الوجود الأمريكى فى المنطقة والاستفادة من الأموال العربية فى تنمية الاقتصاد

السوفيتى . وفى هذا المجال سيبدى الاتحاد السوفيتى استعدادا للانسحاب من أفغانستان فى حالة ضمان بقائها غير منحازة للولايات المتحدة لتحسين صورته فى الدول العربية والاسلامية . ولذلك ينتظر تدعيم الوجود السوفيتى فى كل من سوريا وليبيا واليمن الجنوبية وإمداد كل من العراق والجزائر واليمن الشمالية والكويت والأردن والسودان بالأسلحة مع الاستعداد لامداد مصر بقطع الغيار . أما فى مجال العلاقات الدبلوماسية فبعد قيام كل من عمان والامارات العربية بإنشاء علاقات دبلوماسية مع موسكو فمن المنتظر أن يسعى الاتحاد السوفيتى لكى يقيم هذه العلاقات مع باقى بلدان مجلس التعاون الخليجى مع إعطاء الأسبقية والأولوية للمملكة العربية السعودية وفى مجال حرب الخليج يتجه الاتحاد السوفيتى إلى القيام بدور الوساطة بين العراق وإيران مع استمرار الدعم العسكرى للعراق .

وأخيرا فإنه يمكن القول أن الميزان العسكرى والاستراتيجى السوفيتى الأمريكى فى الشرق الأوسط لم يطرأ عليه تغير جوهرى خلال عام ١٩٨٥ ، وينتظر أن يستمر ذلك خلال عام ١٩٨٦ إلا أن التغيرات المتوقعة تتركز فى احتمال زيادة عدد حاملات الطائرات السوفيتية فى المنطقة وفى زيادة قدرات النقل الأمريكى لقوات القيادة المركزية بحيث يمكن اختصار فترة وصولها إلى المنطقة .

ويعيش العالم العربى فى إطار اقليمى ، له معه صراعات وتعاون ، وقد اختار التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ التركيز على ثلاثة صراعات رئيسية ، يقع فى مقدمتها الصراع العربى الاسرائيلى ذو الأهمية المركزية بالنسبة للنظام الاقليمى العربى . ومن الملاحظ من الناحية السياسية أنه خلال عام ١٩٨٥ ارتكزت جهود التسوية للنزاع على ما يسمى « بالخيار الأردنى » ، وكان الاتفاق الأردنى الفلسطينى المعروف باتفاق عمان الموقع فى ١١ فبراير ١٩٨٥ هو الصيغة العملية التى عبرت عن هذا الخيار . ورغم تكثف الجهود الدولية والاقليمية حوله طوال العام ، فإنه ما لبثت أن وصل إلى طريق شبه مسدود قبيل نهاية العام بسبب قضية التمثيل الفلسطينى فى مفاوضات التسوية ، حيث اعترضت كل من إسرائيل والولايات المتحدة على أى اشتراك لمنظمة التحرير فيها ، وعلى الجانب الآخر لم يرحب الاتحاد السوفيتى بالاتفاق فى الوقت الذى رفضته تماما سورية ، وهى العوامل التى أدت إلى خسوف هذا الخيار فى نهاية الأمر . ومن هنا وفى الربع الأخير من عام ١٩٨٥ بدأ البحث عن صيغة أخرى للتسوية السلمية تحظى بقبول أوفر من قبل الأطراف المعنية فتردد الحديث عن تسوية شاملة تحت مظلة مؤتمر دولى ، ومن المرجح أن يكون ذلك هو موضوع ومحور الصراع السياسى خلال عام ١٩٨٦ .

ومن الناحية العسكرية ، فإن دور الصراع المسلح كان ثانويا خلال عام ١٩٨٥ وربما يبقى كذلك خلال عام ١٩٨٦ فليس هناك ما يدل على احتمال حدوث صراع مسلح على مستوى كبير بين العرب وإسرائيل ، ولا يمنع هذا من استمرار المقاومة الفلسطينية فى القيام بالأعمال الفدائية ضد إسرائيل سواء فى فلسطين أو لبنان أو خارج الوطن العربى ، مع استمرار إسرائيل بالقيام بضربات لمقار منظمة التحرير الفلسطينية داخل الوطن العربى وخارجه . كما تستمر إسرائيل فى نفس الوقت فى تدعيم ترسانتها النووية سواء بالرؤوس النووية أو بوسائل إطلاقها مثل صواريخ اريجا ـ ٢ ، أو الطائرات ونشر صواريخها واستعراض قواتها بإجراء مناورات قريبة من الحدود العربية . وخلال عام ١٩٨٥ حدثت تغيرات طفيفة فى الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى نتيجة لزيادة محدودة فى عدد دبابات دول المواجهة خاصة فى سوريا ومصر بينما زادت عدد طائرات القتال الاسرائيلية زيادة كبيرة نسبيا . كذلك تحسنت نظم الدفاع الجوى فى الدول العربية عموما وخاصة فى كل من سوريا وليبيا والمملكة السعودية ومصر ، ومن المنتظر استمرار التحسن فى هذه النظم بزيادة وصول نظم الانذار المبكر لكل من السعودية ومصر وتحسين نظم الدفاع الجوى فى سوريا وليبيا وإنتاج نظم دفاع جوى فى مشروع واستلام مصر وتونس لبعض طائرات الميراج ٢٠٠٠ .

ويحتل الصراع العراقى ـ الايرانى دائرة الاهتمام العربى الثانية بعد الصراع مع إسرائيل ، ويعتبر العام الخامس للحرب (سبتمبر ١٩٨٤ ـ سبتمبر ١٩٨٥) وبداية عامها السادس علامة واضحة على أن الحرب مع استمرارها هذه السنوات لم تعد صراعا على الأرض بل أصبحت صراعا على الارادة السياسية للدولة يهدف إن لم يكن تغييرها فعلى الأقل تطويعها بما يتفق وإرادة الدولة الأخرى ، وكان ذلك هو الحاجز المنيع أمام كل محاولات المجتمع الدولى لانهاء الحرب . ومن الناحية العسكرية البحتة فقد تميز عام ١٩٨٥ بتركيز العراق على الأهداف الاقتصادية فى إيران سواء بضرب المدن

وناقلات البترول ثم التركيز خلال النصف الثانى من العام على قصف ميناء البترول الايرانى الرئيسى فى خرج مما أحدث به خسائر كبيرة ، مع الاستمرار فى الاستعداد لصد الهجمات البرية الايرانية التى تركز أغلبها فى منطقة أهوار الحويزة مع أحداث خسائر كبيرة فيها . وتركزت أعمال إيران على قصف مدينة البصرة بالمدفعية والقيام بهجمات برية بهدف قطع طريق البصرة بغداد ، وقصف العاصمة العراقية بالصواريخ . وبالنسبة للميزان العسكرى ، ونتيجة جهود الدولتين خلال عام ١٩٨٥ فمن المنتظر تحسن الميزان العسكرى الايرانى نتيجة لبعض ما استورده من أسلحة ، ورفع قدرات الصناعة العسكرية الايرانية والدعم السورى والليبى إلا أنه بصفة عامة سوف يظل الميزان خلال عام ١٩٨٦ لصالح العراق ، خاصة مع توقع قيام الاتحاد السوفيتى بمد القوات العراقية بأسلحة حديثة . وفى الوقت نفسه فإنه من المنتظر أن يقل دعم دول الخليج للعراق وهو الأمر الذى ترتب نتيجة مؤتمر مسقط لقمة مجلس التعاون الخليجى وزيارة وزير الخارجية الايرانى للسعودية كما يتوقع أن يقل تأثير القصف العراقى لميناء خرج نظرا لاتباع إيران لوسائل بديلة لتصدير البترول بنقلها بسفن صغيرة إلى جزيرة سيرى أو بأنابيب البترول إلى موانىء أخرى فى جنوب الخليج بعيدا عن مدى الطائرات العراقية .

وأخيرا يمثل الصراع الليبى التشادى نموذجا لسعى ليبيا إلى تصحيح التفاوت الذى تشعر به بين ثقلها الاقليمى والعالمى المحدود بإمكانياتها البشرية من جهة وبين ثرائها البترولى من ناحية أخرى . وتتمثل المحاولة الليبية لتصحيح هذا التفاوت فى السعى إلى توسيع دائرة التأثير السياسى المباشر على محيط الجوار بدرجة مكثفة ثم على محيطات أوسع بدرجات متفاوتة وذلك من خلال صيغ مختلفة مثل صيغة الوحدة السياسية (مصر والسودان وتونس ومالطة وأخيرا المغرب) ثم محاولة الضغط السياسى والاقتصادى فى حالة فشل المحاولات الوحدوية (مع مصر والسودان وتونس ومالطة) ثم محاولة الضغط العسكرى وهو ما يتضح من التدخل الليبى عسكريا فى تشاد ، والتردد فى الانسحاب منها ، مع استمرار التمسك بأحقية ليبيا فى شمال تشاد . وتشير اتجاهات العام ١٩٨٥ إلى استمرار هذا التوجه الليبى مع استمرار مقاومته من جانب القوى المحلية التشادية والقوى الاقليمية والدولية . ورغم قدرة ليبيا على الاستمرار فى استراتيجيتها فإنها سوف تظل مرتبطة بقدرتها الاقتصادية النابعة من ثروتها البترولية وهو الأمر الذى ينتظر له أن يتقلص بشكل حاد خلال العام ١٩٨٦ بعد أن تراجع بشدة خلال العام السابق وهو الأمر الذى ينتظر أن يضع قيودا قوية على الامكانيات الليبية مما سوف يعطى القوى المحلية والاقليمية والدولية قدرة أكبر على مناورة التواجد الليبى وربما دفعه إلى التراجع .

النظام الاقليمى العربى :

فى هذا الجزء من « التقرير الاستراتيجى العربى » حاولنا أن نلقى نظرة شاملة وعامة على النظام السياسى للاقليم العربى وعملياته المختلفة . ومثل أية نظرة شاملة ، فإن التقرير قد يفتقد إلى التركيز المطلوب لاستخراج نتائج أو توصيات . وربما لم يكن ذلك هو الهدف الرئيسى من هذا التقرير . فإذا كان هناك هدف رئيسى فهو على وجه التحديد محاولة إبراز الجوانب التى تستحق التأمل والتحليل لدى الحكم على الأوضاع العربية الراهنة والتى لا يصح أن يصدر رأى أو برنامج أو توصية بدون وضعها موضع الاعتبار . وقد كان هذا الهدف ـ من زاوية ما ـ محتما فى هذا التقرير الاستراتيجى الأول ، فإذا كان التقرير قد نجح فى تحقيق هذا الهدف لأمكننا أن ندلف فى الأعوام المقبلة إلى موضوعات أضيق تسمح بدراسات متخصصة ومتعمقة وباستخراج نتائج وتوصيات توضع على جدول أعمال المهتمين بتنمية الواقع العربى .

فإذا ما جال القارىء ببصره فى أنحاء هذا الجزء من التقرير ، فربما يخرج بنتائج تؤكد له استمرار واقع التفتت والتفرق العربى . ومن هذا المنظور لا يفترق عام ١٩٨٥ عما سبقه من الأعوام العشرة الماضية من حيث افتقار مؤسسات النظام العربى للفاعلية ، بل وصعوبة جمع شمل هذه المؤسسات بحد ذاته . فالمؤسسة الرئيسية للنظام ـ أى جامعة الدول العربية ـ قد أصبحت منتدى للمساجلات والمشاحنات بين الأنظمة العربية ، وخاصة مجلس الجامعة . وقد كان من الصعوبة بمكان التمكن من عقد مؤتمر القمة العربى بالرباط هذا العام بعد عامين من انقطاع هذه المؤسسة الجوهرية فى نظام الجامعة . ولكن هذا المؤتمر كان ناقصا نتيجة مقاطعة ما يسمى بالدول العربية الراديكالية بالاضافة إلى لبنان . وكان انعقاده بحد ذاته شاهدا على الفشل فى اتخاذ قرار بتعديل الأوضاع العربية ، وكل ما خرج به من قرارات هامة هو السعى

لتحسين الأجواء العربية ، الأمر الذى بدا أن اللجنة التى شكلت لتحقيقه قد نجحت فيه جزئيا بعقد المصالحة بين الأردن وسوريا وفشلت فيه جزئيا نتيجة تعذر إيجاد أسس مشتركة لدفع الحياة إلى العلاقات السورية ـ العراقية . بل إن المؤتمر لم يناقش كثيرا من القضايا المحورية لمستقبل النظام العربى مثل عودة مصر إلى مؤسسات النظام وعندما ناقش بعضها مثل « الاتفاق الأردنى الفلسطينى » تردد فى اتخاذ قرار حاسم بشأنها .

وقد كان ذلك انعكاسا لاستمرار الفجوات فى المواقف العربية من القضايا الساخنة والجوهرية فى النظام العربى مثل الصراع مع إسرائيل « وهو صراع مشترك من حيث المبدأ بين جميع الدول والشعوب العربية » والصراع بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية والانقسام العربى حول الحرب العراقية الايرانية والحرب الأهلية فى تشاد وفى السودان . . الخ .

ويكشف التقرير أيضا عن أن المصادمات بين المواقف العربية إزاء القضايا الساخنة ليست غير ترجمة لتناقضات أعمق جذورا بين « المشروعات » أو « التوجهات » العربية فى سياسات الأقطار الفاعلة الرئيسية فى النظام العربى ، وأن ذلك قد يمثل نوعا من الدعوة لترسيم تجزؤ النظام إلى تكتلات إقليمية فرعية مثل مجلس التعاون الخليجى ، والتكامل المصرى السودانى ، والخلاف المغربى الذى يجمع علاقات صراع وتوافق معقدة بين دول المغرب العربى .

وإلى جانب ذلك كله يكشف تتبع التطورات الداخلية للنظام العربى حتى نهاية عام ١٩٨٥ . إن هذه المرحلة التى بدأت ما أن انتهت حرب عام ١٩٧٣ عن جملة من الملامح الأساسية التى تكرس واقع العجز والتفتت العربى . فمن ناحية أولى يبدو أن العالم العربى قد ولج منذ فترة إلى حالة من « الاختلاط الثقافى والسياسى » لم يعد يتبين معها على وجه التحديد طريقه إلى التقدم . فبعد فترة من التمسك بمنطلقات « القومية الاقتصادية » عاد العديد من أقطار العالم العربى إلى تجربة سياسات « الليبرالية الاقتصادية » بما فى ذلك الانفتاح على القوى الاقتصادية الجبارة الفاعلة فى النظام الدولى فى ميدان التكنولوجيا والاستثمار والمال والتجارة على أساس شروط مبالغ فى سخائها أحيانا . وفى نفس الوقت أصبحت ظاهرة انتفاضات الخبز تجتاح أكثر من قطر عربى واحد . كما أنه فى هذا الوقت بالذات انشغلت بعض مؤسسات النظام العربى بالتحضير « لاستراتيجية العمل الاقتصادى والعمل الاجتماعى العربى المشترك » الذى يرتفع فى ظله شعار التنمية المستقلة .

وكذلك فى الوقت الذى بدأت فيه الشعارات الديموقراطية تشغل حماس أقسام هامة من الرأى العام العربى بل وتجد العديد من النظم السياسية العربية ذاتها مجبرة فيه على التأقلم باتباع نمط أو آخر من التسامح السياسى إلى حد تبنى شكل أو آخر من أشكال الليبرالية السياسية ، نجد أن العالم العربى لا يزال يعانى من انتشار وتجذر الصراعات العراقية . وفى الناحية المقابلة ، فإنه فى الوقت الذى بدا العالم العربى فيه مستعدا للانفتاح الاقتصادى والسياسى على العالم الخارجى يبدو أن الانكفاء الثقافى على الذات قد أصبح سمة غالبة فى المجتمعات العربية وهو ما يعطى أساسا لتصاعد الحركات الدينية السياسية ذات الطابع المغالى فى سلفيته وتشدده . وفى أقطار عديدة من العالم العربى نجد هذه الظواهر جميعا : اتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية واستمرار واقع الهيمنة السياسية بما تعنيه من سيادة حزب أو اتجاه سياسى واحد واستمرار واقع الهيمنة السياسية بما تعنيه من سيادة حزب أو اتجاه سياسى واحد وما قد يؤدى إليه من قمع للجماهير وتصفية للمنظمات السياسية والثقافية المستقلة وتصفية أسس حقوق الانسان . انفتاح اقتصادى وسياسى يصاحبه مزيد من تصاعد للحركات الدينية الموغلة فى السلفية والجنوح السياسى ، فى نفس الوقت .

كل هذه الظواهر ، نتيجة لما تفرزه من تنازع حول التوجه المستقبلى ومن عجز عن حسم معنى ومضمون التنمية والتقدم والالتزام القومى تفضى إلى إصابة النظام العربى بالمزيد من الحوار وتكرس واقع « الانهزامية القومية » فى مواجهة « التوسعية الصهيونية واستئناف الردة شبه الاستعمارية على الصعيد العالمى » وهذا ما يبرهن عليه طبيعة وتقييم الأداء الخارجى للنظام العربى . فالنظام العربى يبدو وكأنه قد عاد إلى خنادق ما قبل السبعينات حين قاد هذا العالم حركة إنشاء « نظام اقتصادى عالمى جديد ، وناصر بفعالية مطالب الاستقلال السياسى والاقتصادى وبدا وكأنه يتأمل إمكانية تثبيت المواقع المتقدمة لحركة عدم الانحياز بعد ما كادت مبادؤها أن ترسخ فى النظام الدولى فى عصر الوفاق .

مع كل هذه الأوجه للفشل والترنح فى النظام السياسى العربى فإن القارىء المتفحص قد يجد أيضا فى هذا

التقرير ما يبرهن على صحة إيمانه « بقدرة الوحدة » لهذا الجزء من العالم . فبادىء ذى بدء فالنظام العربى ليس كغيره من النظم الاقليمية فى العالم الثالث . فناهيك عن التجانس الثقافى فإنه نظام له مهمة تكاد تكونٌ جزء لا يتجزأ من منطقه وتكونه ذاته ، وهى مهمة حل المشكلة الفلسطينية لقد اعتبر النظام حتى فى أقصى حالات ترويه هذه المهمة جزءا من طبيعته ووظيفته . اختلفت الدول العربية حول سبل إنجاز هذه المهمة ، ولكن أحدا لم يعلن تخليه عن الالتزام بهذه المهمة بطريقة أو أخرى .

وإذا عقدنا مقارنة منصفة بين هذا النظام وأى نظام إقليمى آخر فى العالم الثالث فإن التقدير الموضوعى لأوجه تفرد هذا النظام لا ينبغى أن يقتصر على ما أظهره النظام من تناقضات وصراعات ، وإنما يجب أن يشتمل على ما كان من الممكن أن يبديه من مدى ونطاق هذه التناقضات والصراعات لو كانت عوامل التكامل والتماسك غائية . وبتعبير آخر فإن واقع أن النظام العربى لا يفتقر إلى عوامل التماسك يمكن توضيحه من خلال تصور المدى الذى كان يمكن أن تذهب إليه التناقضات بين الدول العربية . مهما كانت هذه التناقضات حادة ، فإن النظام العربى يفرض مجددا بين الحين والآخر ، حدودا معينة على حدة ونطاق الصراعات ولا أدل على ذلك من استمرار التوافق بين سوريا والسعودية بالرغم مما بين الخطوط السياسية للقطرين من تعارض .

إن الشعور العميق بالفشل وخيبة الأمل لدى النخب العربية المثقفة ، وحتى الحاكمة يظهر أن هناك رصيدا حقيقيا لاستئناف العمل على تقوية واستنهاض النظام العربى بل إن هناك من الظواهر ما يكشف عن أن معظم الأقطار العربية زاهدة عن المضى فى الطريق الذى قاد إلى ما أصبح يسمى بالأزمة العربية . إن ذات وحدة الشعور بهذه الأزمة وما تؤدى إليه من تفاعلات فى العقل الظاهر والباطن العربى يعزز الاعتقاد بأن هناك سبلا عديدة لاستنهاض الواقع العربى . ويعمق من قوة هذا الدليل إن الواقع الحالى ليس فى مصلحة معظم الأقطار العربية موضوعيا ، كما أن النخب العربية ، حتى تلك الحاكمة ، تسجل صراحة وبوضوح مثل هذا الموقف فى بياناتها الرسمية وفوق ذلك فإن تناقضات هذه المرحلة من التطورات الداخلية فى الأقطار العربية ليست جميعها فى جانب نفى وتضعضع النظام والأهداف الرئيسية للنظام العربى ، هناك حوار عميق مع الذات لم تتضح اتجاهات حله بعد . ولكن مجرد حدوث هذا الحوار هو أمر إيجابى . أصبحت القيم الديمقراطية ذات رصيد حقيقى فى المجتمعات العربية بعد استخلاص خبرة ما يربو على ثلاثة عقود من الاستبداد فى ظل « الاستقلال » . قد ينتهى الأمر مع صعود الحركات الدينية السلفية الموغلة فى التطرف إلى « كارثة » للديموقراطية والانجاز الاقتصادى على الساحة العربية مثلما حدث فى إيران ، ولكنها قد تساعد فقط على ترسب فى أعماق الوجدان العربى قيم الأصالة الحضارية وتعزيز الشعور بالكرامة والمشاركة الايجابية فى الثقافة العالمية كتيار فريد وخلاق . وكذلك فإن تجربة الليبرالية الاقتصادية قد تكشف عن دليل « تاريخى جديد » على حتمية القومية الاقتصادية فى هذه المرحلة من التطور العربى بما أفضت إليه من خيبة أمل وتضعضع فى الهياكل الاقتصادية وتوسيع وتعميق قنوات التبعية التى تربط هذا العالم بالسوق العالمى .

هذه الأمور كلها لم تحسم فى واقع السياسة العربية ، وربما لن تحسم فى الأجل القصير ، لأنها تعكس قضايا أصيلة فى التجربة التاريخية التى يستحيل أن تقفز على شروطها الموضوعية فى واقع متخلف . ولكن الأمر الذى يمكن أن نراه وراء الأكوام من الأدلة والأحداث أن تيار التاريخ العربى ومستقبله ليس حكرا لمجموعة واحدة من العوامل التى أدت إلى ما تشهده من تأزم سياسى واقتصادى وفشل بارز فى مواجهة « المهمة المركزية » للنظام العربى .

بل إن الواقع ، كما يمكن أن نراه من خلال هذا « التقرير » هو أن السنوات القليلة الماضية تعكس آثار « التوازن » بين مجموعات متعارضة من العوامل بعضها يقود إلى الأزمة السياسية والتضعضع الاقتصادى والاختلاط الثقافى وأخيرا إلى انهيار وسقوط « النظام الاقليمى ذى الأساس القومى » وبعضها الآخر يحث على النهضة والاستقلاق الاقتصادى والتأصل الثقافى وأخيرا إلى تمتين الروابط فى النظام العربى باتجاه إندماجه ومواجهته الجادة لمهته المركزية : أى مواجهة التوسعية الصهيونية وهذا التوازن كان ذا طبيعة ركودية فى السنوات الأولى من الثمانينات ، ولكن عوامل النهوض تتقوى ببطء ، وقد تفضى إلى تغيير الاتجاه .

كان عام ١٩٨٥ تعبيرا مثاليا عن هذا « التوازن والركودى » ولكن علاقات تغيير الاتجاه لم تكن غائبة تماما . وموعدنا مع التقرير الاستراتيجى العربى القادم لنرى ما قد يضيفه عام ١٩٨٦ من تطورات فى هذا الصدد .

جمهورية مصر العربية :

مثلما حمل عام ١٩٨٥ ـ فى سياق تطور الدولة والمجتمع فى مصر ـ الكثير من مظاهر الاستمرارية والاستقرار ، فقد حمل أيضا بعض مظاهر التغير والاضطراب . ويصدق هذا على النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية ، مثلما يصدق على المبادىء الداخلية والخارجية . وفى حين أن بعض التغيرات تبدو عارضة غير ذات تأثير حقيقى على المسار العام للتطورات فإن بعضها الآخر يمكن أن يكون مقدمة ـ ولو ضعيفة ـ لتطورات وتراكمات كمية ـ تهيىء لتغير كيفى على المدى المتوسط أو البعيد .

وكما جاء فى مقدمة الجزء الخاص بجمهورية مصر العربية فقد عاشت مصر فى عام ١٩٨٥ فى ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة التى أخذت تطبع الدولة والمجتمع منذ ما يقرب من عقد ونصف من الزمان : انفتاح اقتصادى لا يحول القطاع العام وبعض منجزات الستينات (الاشتراكية) من توجهه الرأسمالى الجامح ، وتعدد حزبى لا يمنع تشابه الحزب الحاكم فيه مع التنظيم الواحد فى الخمسينات والستينات ، من رفع لواء الليبرالية وحق الجميع فى التعبير وسياسة خارجية تحتفظ بعلاقات خاصة وثيقة مع الولايات المتحدة وترفع فى ذات اللحظة لواء عدم الانحياز وتحرص عليه ، وقوة عسكرية مسلحة تأثرت بأجواء السلام مع إسرائيل وتسعى فى نفس اللحظة للاحتفاظ بفاعليتها وقوتها التى ازدهرت فى حرب عام ١٩٧٣ . هذه الميادين الأربعة للتطور فى مصر (أى : السياسة الداخلية ، والأوضاع الاقتصادية ، والسياسة الخارجية ، والدفاع والقوة العسكرية) يعالجها التقرير سواء من حيث ملامح الاستمرارية العامة لها أو علامات التغير فيها .

فعلى الصعيد الداخلى ، وفى الاطار الدستورى الذى أقر منذ بداية السبعينات أثبتت ممارسات سلطات الدولة المختلفة استمرارية الدور المركزى للسلطة التنفيذية وغلبتها على ما عداها من سلطات وخاصة من خلال رئيس الجمهورية ومع ذلك ، فإن حيوية وتعدد القضايا التى بحثها مجلس الشعب ، والدور الذى لعبته المعارضة فيه كان حقيقة جديرة بالتسجيل .

على أن رؤية السياسة الداخلية المصرية ، من منظور السلطات الرسمية يقصر كثيرا عن رصد كافة القوى والتفاعلات على الساحة المصرية . فالتمثيل الحزبى فى البرلمان لا يعكس الواقع الحزبى فى المجتمع ، وهذا الواقع الحزبى بدوره ـ ولأسباب قانونية وعملية ـ لا يعكس بشكل سليم كافة القوى والتيارات السياسية . وإذا كانت هناك جماعات ضاغطة معينة تقوم بتلك المهمة فالواقع أيضا أن هناك تفاوتا كبيرا فى حجم ووزن الجماعات الضاغطة تلك ، وفاعليتها فى التأثير على تطور المجتمع ، وتوجهاته ، العامة ، وفضلا عن ذلك ، تعانى الأحزاب من سمة نخبوية واضحة ، وتفتقد إلى حد بعيد القاعدة الشعبية العريضة حتى وإن تغيرت الصورة بعض الشىء فى أوقات المعارك الانتخابية وفى حين أخذت كثير من القوى المسيطرة اجتماعيا واقتصاديا فى تشكيل إطرها التنظيمية التى تعبر من خلالها عن مصالحها وهى الظاهرة التى برزت بشدة فى عام ١٩٨٥ من خلال نشاط بعض رجال القطاع الخاص ، فإن قوى أخرى عديدة لم تكن بنفس النشاط وإن ظلت الضغوط عليها ومطالبها قوة كامنة قابلة للتفجر فى أى لحظة ولذلك كله لم يكن غريبا ، إن أخذت الحياة السياسية فى مصر تشهد إجماعا متزايدا حول الدعوة إلى التخلص من كافة القيود القانونية والفعلية التى تحول دون حق كافة القوى والاتجاهات الاجتماعية والسياسية فى التنظيم والتعبير عن آرائها بحيث يتسق الاطار الرسمى للحياة السياسية مع حجم ووزن القوى الفعلية فى المجتمع .

وفضلا عن ذلك ، فإن الوجود الرسمى للأحزاب وجماعات الضغط يظل محدود الفاعلية ما لم تتولد وتترسخ آليات تسمح لها بالتأثير الحقيقى على مجرى السياسات العامة ، وتصحيح الأخطاء أو التجاوزات .

هذه الصورة العامة للحياة السياسية ترتبط بشدة بتطور الأوضاع الاقتصادية ، لقد مثل عام ١٩٨٥ بداية العقد الثانى لتطبيق سياسة « الانفتاح الاقتصادى » التى جرى التأريخ لها بإصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثمار الأجنبى وكان هذا العام من ناحية نهاية للعام الثالث وبداية للعام الرابع من الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، هذه الخطة التى جسدت بتوجهاتها ونتائجها استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ظل تحولات داخلية وخارجية مجتمعة . ومن ناحية أخرى فقد شهد استمرار محاولات ترشيد اداء الاقتصاد المصرى بإصلاح بعض مظاهر اختلالاته والحد من تفاقم مشكلاته ، والحملة من أجل المشاركة فى سداد ديون

مصر الخارجية فى نهايته مرورا بمظاهرات المنطقة الحرة ببور سعيد ضد محاولات ترشيد الاستيراد .

فى هذا الاطار ، فإن التطورات الاقتصادية فى هذا العام تشير إلى استمرار تطبيق سياسة « الانفتاح الاقتصادى » فى مطلع العقد الثانى لتطبيقها تحمل نفس المضمون الذى تبلور تدريجيا على امتداد العقد السابق بدءا من نقاط الانطلاق ـ الأهداف الأصلية المعلنة لهذه السياسة . وهكذا استمرت سياسات « تحرير القطاع العام » وتحرير القطاع الخاص ، وإن حمل مفهوم « التحرير » مضمونا مختلفا فى الحالتين ـ تمثل فى الأولى فى « التقييد » والثانية فى « التشجيع » . واستمرت سياسة الاستثمار فى اتجاهها نحو « تشجيع الاستثمار الأجنبى » ، وسياسة العمالة نحو « تشجيع هجرة المصريين » والسياسة التجارية نحو « تحرير التجارة الخارجية » ، وسياسة الصرف نحو « تحرير الجنيه المصرى » وسياسة الائتمان نحو « تحرير الجهاز المصرفى » الخ . .

وعلى الرغم من استمرار الوزن النسبى المرتفع للقطاع العام فى المراكز القيادية للاقتصاد القومى ، الصناعة والمال ، فقد تغير دوره وموقعه ، وصفيت سيطرته فى قطاع الصناعة واحتكاره فى مجال المال ، واحتدمت مشكلاته على حين اشتد ساعد ونفوذ القطاع الخاص .

وإذا كانت سنوات « الانفتاح الاقتصادى » قد شهدت تدفقا واسعا للنقد الأجنبى عبر تعاظم عائدات البترول وتحويلات المهاجرين والدخل من القناة والسياحة ، وهو الأمر الذى ميز إيجابيا هذه السنوات عن الفترة السابقة لها ، فإن استخدام هذه الموارد التى تتسم إما بطابع مؤقت أو متقلب أو غير واعد بمزيد من النمو ، قد جرى كما هو الأمر فى البلدان العربية التى أتتها « ثورة » أسعار النفط بموارد استثنائية . وهكذا فقد جرى توسع فى قطاعات التوزيع والخدمات بمعدلات أعلى بالمقارنة مع قطاعات الانتاج المادى (القطاعات السلعية) وعلى حسابها ، وشهدت الصناعة التحويلية والزراعة تراجعا فى أهميتها النسبية فى الانتاج القومى .

وحيث أضحى المجتمع المصرى يستهلك أكثر مما ينتج ويستثمر بأوسع مما يدخر ويستورد بأكثر مما يصدر فقد تزايدت مخاطر هذه الاختلالات المادية / المالية ، وبشكل خاص أعباء ومخاطر تعاظم الدين العام الخارجى والداخلى . وبشكل خاص ، فإن الاقتصاد المصرى فى عام ١٩٨٥ قد شهد استمرار تفاقم العجز فى موازنة الدولة وفى الميزان التجارى وفى ميزان المدفوعات ، وتعاظم المديونية الخارجية مع استمرار التمويل بالعجز . ولقد استمر احتدام مشكلة تناقص الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى ظروف ضعف نمو الانتاج الزراعى واحتدمت مشكلة الاستنزاف ، تميز الاقتصادى لموارد البترول وإجمالا الاستخدام غير الرشيد للطاقة رغم تراخى معدلات تطوير مصادرها واستمر احتدام مشكلات القطاع العام الصناعى فى إطار تفاقم مشكلات الصناعة القومية والقطاع العام .

ولقد عانى الاقتصاد المصرى من تراجع أسعار صادرات البترول واستمرار الدور السلبى للبنوك الأجنبية فى نزح الودائع بالعملات الأجنبية إلى خارج البلاد أو بعيدا عن الانتاج ، واستمر التدهور فى قيمة الجنيه المصرى فى ظل المضاربة عليه لصالح العملات الأجنبية خاصة الدولار ، وفضلا عن هذا فقد تواصل تبديد تحويلات العاملين فى الخارج مثل غيرها من موارد النقد الأجنبى فى الاستيراد الاستهلاكى للسلع الكمالية وغير الضرورية رغم محاولات تقييد نشاط تجار العملة وتعبئة هذه التحويلات عبر البنوك وترشيد الاستيراد بدون تحويل عملة .

ولقد اتسم بمغزى هام ، استمرار الدعوة إلى « الانفتاح الانتاجى » من ناحية من زاوية تأكيد واقع استمرار الوزن الهزيل لتدفق رأس المال الأجنبى لأغراض الاستثمار الانتاجى سواء فى شكل فروع للشركات متعددة الجنسية أو فى الشكل الأوسع للاستثمار الأجنبى وهو المشروعات المشتركة بما فى ذلك مع شركات القطاع العام ، ومن ناحية أخرى من زاوية استمرار توظيف رأس المال النقدى المتراكم لدى القطاع الخاص المصرى ، سواء ضمن مشروعات القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أو خارجه ، بعيدا عن الاستثمار الانتاجى الصناعى .

وعلى امتداد عام ١٩٨٥ تواصلت محاولات ترشيد اداء سياسة الانفتاح الاقتصادى (بترشيد الاستيراد وتنظيم الصرف الخ) والحد من مظاهر الأزمات الهيكلية والدورية (بزيادة الانتاج السلعى ورفع معدلات النمو الخ) ويتوقف الاصلاح فى المدى المباشر على نجاح هذه المحالات . على أن تطور الاقتصاد المصرى وتجاوزه لأزماته ومشكلاته ، يتوقف فى المدى الأبعد على إجراء تحول فى استراتيجية التنمية يعطى الأولوية للتصنيع ، أى استكمال بناء قاعدة صناعية متكاملة قادرة على توفير مقومات التطور على أسس

قومية وهو الأمر الذى يجد ركيزتين أساسيتين فى الدور القيادى للقطاع العام وتقليص الاعتماد على العالم الخارجى .

أما على الصعيد الخارجى فقد تبلورت فى السياسة المصرية المعاصرة خاصة فى العقود الأخيرة مجالات محددة للاستراتيجية القومية المصرية وهى مواجهة الخطر الاسرائيلى من الشرق عبر جزيرة سيناء وتأمين العمق الأفريقى لمصر سواء فى اتجاه حوض وادى النيل جنوبا أو فى اتجاه ليبيا والمغرب العربى غربا والوفاء بالالتزام القومى العربى لمصر والاحتفاظ بمكانتها العربية . وتدعيم العلاقات مع بلاد العالم الثالث وخاصة البلاد الاسلامية ، ثم الحياد بين القوى الدولية الكبرى والابتعاد عن مناطق نفوذها . وفى حين تستمد هذه المبادىء الاستراتيجية العامة مصداقيتها من مقتضيات الموقع الجغرافى لمصر ومن دروس التاريخ المصرى العريق ، فإن فعالية السياسة الخارجية المصرية فى أى مرحلة إنما تقاس إلى حد بعيد بمدى اقترابها أو ابتعادها عن الوفاء بتلك المبادىء . وفى ضوء تلك الحقائق يستعرض الشق المصرى من التقرير الاستراتيجى السياسة الخارجية المصرية عام ١٩٨٥ وكذلك سياسة الدفاع والقوة العسكرية المصرية .

ففى مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية على وجه التحديد استأثرت العلاقات مع العالم العربى والولايات المتحدة وإسرائيل بالنصيب الأوفى من الاهتمام . ومع ذلك ، فإن سعى السياسة الخارجية المصرية ، لتحقيق مزيد من الاتساق مع ما تمليه المبادىء الاستراتيجية القومية لمصر ، انعكس عام ١٩٨٥ فى شكل محاولات لموازنة التوجه المصرى إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل ، ليس فقط بالتوجه المكثف للعالم العربى ، وإنما أيضا لاصلاح بعض الجسور المقطوعة مع الاتحاد السوفيتى من ناحية ، وكذلك لبث مزيد من الفاعلية لعلاقات مع مصر مع العالم الثالث وخاصة فى القارة الأفريقية وعلى صعيد عدم الانحياز . وفضلا عن ذلك فقد اهتمت الدبلوماسية المصرية بتأمين المعونات الاقتصادية التى استلزمتها طبيعة التطور الاقتصادى المصرى الراهن كما وجدت نفسها أيضا إزاء تحدى العنف السياسى أو الارهاب الدولى الذى طبع الربع الأخير من عام ١٩٨٥ .

على أن القوة العسكرية المسلحة كأداة أساسية لتحقيق السياسة الخارجية المصرية ، تعرضت بدورها لتغيرات هامة تحت تأثير عاملين : أولهما ، انتقال المصدر الرئيسى للسلاح من الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية إلى الولايات المتحدة والكتلة الغربية ، وهو ما تم فى البداية تحت اسم تنويع مصادر السلاح ، وثانيهما : توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، بما تضمنه ذلك من تغيير فى أولويات القوات المسلحة وغموض فى أهدافها البعيدة . وفضلا عن ذلك ، فإن القوات المسلحة تظل تتأثر إلى حد بعيد بالمشاكل العامة التى يعانى منها المجتمع ، خاصة على الصعيد الاقتصادى .

لقد انعكس كل ذلك على تقليص حجم القوة العسكرية المصرية مقارنة بجيرانها على الجانبين الشرقى والغربى من الحدود ، وهو أمر حاولت القيادة المصرية تعويضه عن طريق رفع الكفاية والتدريب واستخدام المعدات الأكثر تقدما . ومن ناحية أخرى ، فإن النشاط « المدنى » المكثف الذى مارسته القوات المسلحة « لصالح باقى أجهزة الدولة » والذى أثار مجادلات كثيرة لم يسهم فقط فى حل أزمات محددة للقوات المسلحة وإنما أسهم أيضا فى حل أزمات قومية عامة فى كافة النواحى ولكن يظل من المهم دوما ألا يؤثر هذا النشاط على فاعلية الدور الأساسى للقوات المسلحة فى الدفاع عن التراب الوطنى . على أن من أبرز التطورات التى حملتها الثمانينات والتى تأكدت عام ١٩٨٥ فى ميدان التسلح والقوة العسكرية إنما هى المضى قدما فى طريق التصنيع الحربى فى مصر ، والاتساع المطرد فى نوعيات الأسلحة والذخائر التى يجرى انتاجها محليا جزئيا أو كليا وفى ضوء التقدم الملموس الذى تحقق فى هذا الميدان وبالرغم من كافة القيود أو التحفظات حوله يفتح بابا واسعا للتفاؤل وللثقة بالنفس .

النظام الاقليمى والدولى

القسم الأول
الشرق الأوسط فى السياسة العالمية

١ ـ العلاقات السوفيتية ـ الأمريكية
بين الصراع الاستراتيجى والتعاون
من أجل الحد من التسلح

١ ـ مقدمة : تطورات النظام الدولى :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أصبحت العلاقات السوفيتية الأمريكية والتفاعلات بين موسكو وواشنطن تشكل جوهر النظام الدولى الذى أخذ يعكس نفسه على مجمل العلاقات الدولية . وبشكل من التبسيط فإن دارسى العلاقات الدولية يميزون بين ثلاث مراحل رئيسية للفترة التى تلت الحرب ، عرفت درجات مختلفة من التداخل ، ولكن يبقى لكل منها خصائص متميزة وغلبة نوع من التفاعلات على غيرها. وأولى هذه المراحل هى تلك المرحلة التى عرفت بالحرب الباردة ، وامتدت منذ نهاية الاربعينات وحتى عام ١٩٦٨ وتلتها المرحلة الثانية والتى عرفت باسم الوفاق وامتدت حتى منتصف السبعينات واخيرا جاءت المرحلة الثالثة ، والتى نعايشها حاليا والمعروفة باسم الحرب الباردة الجديدة . وبدون الدخول فى كثير من التفاصيل التاريخية فسوف نعرض لأهم خصائص كل من هذه المراحل الثلاث .

اولا ـ الحرب الباردة :

وتميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية :

١ ـ حدث تغير كيفى فى طبيعة السلاح بإنتاج الأسلحة الذرية ، وهو الانتاج الذى عرفته الولايات المتحدة فى الشهور الأخيرة من الحرب الثانية ، والاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٤٩ . هذا التغير فى طبيعة السلاح شكل اختلالا خطيرا فى العلاقة ما بين الأهداف المعروفة السياسة الخارجية للدول ، والنتائج المدمرة التى يمكن أن يسفر عنها استخدام القوة العسكرية .

٢ ـ انقسم العالم إلى معسكرين اشتراكى ورأسمالى تقود كل منهما دولة عظمى هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وتملك كل منهما من القوة العسكرية ما يفوق تلك التى لدى حلفائها مجتمعين . ويندرج كل من المعسكرين فى منظمتين للدفاع المشترك هما حلف شمال الأطلنطى وحلف وارسو .

٣ ـ يتسلح كل من المعسكرين بأيديولوجية عالمية شاملة ، بمعنى أن لها محتوى أخلاقيا ولها القدرة على تفسير التاريخ الانسانى وتحديد الأهداف البشرية وطرق الوصول إلى تحقيقها هما الأيديولوجية الليبرالية وتلك الماركسية اللينينية .

٤ ـ امتداد مفهوم الأمن القومى لكل من المعسكرين خارج حدودهما وأن كان المعسكر الغربى أكثر توسعا فى هذا المجال من المعسكر الشرقى ، فلم يعد يقتصر الأمن القومى لهذا المعسكر على الأمن المباشر للدول الأعضاء فى حلف الأطلنطى وإنما ليشمل أمريكا اللاتينية واليابان وكوريا الجنوبية ومنطقة الشرق الأوسط . وجنوب شرق آسيا من خلال المبادىء الأمنية المعروفة مثل مبادىء مونرو ، وترومان ، وإيزنهاور ، ومن خلال الأحلاف العسكرية كحلف بغداد والحلف المركزى وحلف جنوب شرق آسيا ومن خلال اتفاقيات الدفاع الثنائية مثل الاتفاقية الأمريكية اليابانية .

٥ ـ تميزت مدركات كل من المعسكرين للآخر بالعداء الشديد وتصورت أن الشر المطلق ممثل فى الطرف الآخر بينما الخير المطلق ممثلا فى الادراك للذات كذلك فإن كليهما تصور الطرف الآخر كوحدة أيديولوجية وأمنية واحدة وغير قابلة للتجزئة .

٦ ـ حكمت العلاقات بين المعسكرين معادلة صفرية ، ظهرت فى شكل توترات شديدة ، جعلت العلاقات الصراعية بينهما تتفوق بمراحل على العلاقات التعاونية . وقد ظهرت هذه التوترات فى شكل أزمات حادة (كوريا ـ برلين ـ السويس ـ كوبا ـ فيتنام) ، وفيها اقترب كل منهما فيها من المواجهة المباشرة دون الدخول فيها فعليا .

٧ ـ ساد هذه المرحلة اختلال فى موازين القوى العسكرية لصالح المعسكر الغربى ، وفى ظل هذا

الاختلال تبنى المعسكر الغربى مبدأ الانتقام الكلى Massive Retaliation لردع الاتحاد السوفيتى فى الوقت الذى اعتمد فيه المعسكر الشرقى على تفوقه فى القوات التقليدية على المسرح الأوربى لردع المعسكر الغربى .

٨ ـ تبنى المعسكر الغربى لاستراتيجية الاحتواء والتشكيك فى شرعية النظم الحاكمة فى أوروبا الشرقية ومدى مصداقية التفسير السوفيتى لاتفاقيات يالتا التى استند إليها الاتحاد السوفيتى فى إقامة نظم حكم اشتراكية فى شرق أوروبا .

٩ ـ سباق شديد للتسلح بين المعسكرين فبعد تفجير القنابل الذرية قام الطرفان بإنتاج القنابل الهيدروجينية ثم طورا من وسائل نقل هذه الأسلحة فبعد أن كانا يعتمدان على الطائرات القاذفة طويلة المدى قاما بإنتاج الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات وبذلك أصبح بمقدور كل طرف توجيه ضربة مدمرة للطرف الآخر وإن ظل المعسكر الغربى لديه تفوق فى هذه الأسلحة الاستراتيجية من حيث الكم والنوعية .

١٠ ـ خلال هذه المرحلة تم تكييف الصراعات والتوترات فى العالم الثالث فى إطار العلاقات الصراعية بين الشرق والغرب ، بحيث تستوجب التدخل من قبل القوتين الأعظم من هذه الصراعات بأشكال مختلفة .

ثانيا : الوفاق ـ وتميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية :

١ ـ حدثت تغيرات كيفية جديدة فى أسلحة التدمير الشامل ، خاصة مع اختراع الصواريخ النووية المستقلة متعددة الرؤوس MIRV والصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ ABM .

٢ ـ استمر الانقسام العالمى إلى معسكرين ولكن مع ظهور قوى مستقلة بدرجات مختلفة داخل كل معسكر (الصين ورومانيا فى الشرق وفرنسا وألمانيا فى الغرب) ، هذه القوى ذات الاستقلال النسبى كانت لها مبادراتها الذاتية فى التعامل مع المعسكر الآخر . وكان النزاع الصينى ـ السوفيتى وما سببه من انشقاق فى المعسكر الشرقى أكثر هذه المتغيرات أهمية من حيث تأثيره على توازنات القوى الدولية .

٣ ـ استمرت الايديولوجية العالمية لكلا المعسكرين ولكن مع امتزاجها بأفكار أخرى تدعو إلى الواقعية والبرجماتية فى اعتراف كل معسكر بوجود المعسكر الآخر ، مع ضرورة السعى لتجنب الحروب النووية .

٤ ـ فى الوقت الذى استمرت فيه الالتزامات الأمنية للمعسكرين فإن كلا منهما أصبح يعطى لحلفائه القدرة على التحرك الذاتى لحماية أمنه القومى دون الاستناد إلى قوة المعسكر ككل .

٥ ـ قل العداء الايديولوجى بين الطرفين ، وأصبح كلاهما يدرك بالتمايزات داخل المعسكر الآخر .

٦ ـ أصبحت العلاقات بين المعسكرين تمثل معادلة غير صفرية ، بحيث أصبح من الممكن تصور تحقيق فوائد مشتركة فى عدد من المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبذا قل التوتر بشكل عام بين المعسكرين وتفوقت العلاقات التعاونية على تلك الصراعية .

٧ ـ مع الاستمرار فى تكييف صراعات العالم الثالث على ضوء التناقض بين الشرق والغرب فقد أصبح مطروحا بقوة أن ما يحدث فى العالم الثالث من صراعات وتوترات انما يعود إلى ظروف ذاتية ، محلية واقليمية وعلاقات الشمال والجنوب ، ومن ثم فإنها لا تستوجب التدخل العسكرى من كلا المعسكرين وانما تتطلب السعى نحو اقامة علاقات اقتصادية جديدة .

٨ ـ ساد هذه المرحلة تكافؤ فى التوازن العسكرى بين المعسكرين وأصبح المبدأ الاستراتيجى المتربع فى كليهما هو الردع المتبادل المؤكد Assured Destruction بينهما .

٩ ـ اعترف المعسكران بالنتائج التى أدت إليها الحرب العالمية الثانية على المسرح الأوربى ومن ثم اعترف كلاهما بالأمر الواقع فى أوربا من خلال اتفاقيات هلسنكى للأمن الأوربى الموقعة عام ١٩٧٥ مما نجم عنه اختفاء التوتر على المسرح الأوربى .

١٠ ـ بدأت عمليات تنظيم سباق التسلح بين الطرفين من خلال اتفاقيات من الأسلحة الاستراتيجية الأولى والثانية والمعروفة باسم SALT وعدد من الاتفاقيات الأخرى التى تقلل من احتمالات نشوب الحرب النووية مع فتح الباب للمفاوضات حول الحد من التسلح فى الأسلحة النووية متوسطة المدى وأسلحة التدمير الشامل البيولوجية والكيماوية وأخيرا الأسلحة التقليدية .

ثالثا : الحرب الباردة الجديدة :

وتميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية :

١ ـ حدثت تغيرات كيفية جديدة فى أنواع التسلح نتيجة استيعاب التطورات العلمية للثورة الصناعية الثالثة ، مما أدى إلى أسلحة متناهية الدقة وأصغر حجما مع القدرة المتزايدة على استخدامها انطلاقا من

الفضاء الخارجى .

٢ - مع استمرار الانقسام العالمى إلى معسكرين فإن الصين خرجت نهائيا من المعسكر الشرقى واصبحت ذات علاقات اقتصادية وثيقة مع المعسكر الغربى وهناك احتمالات قوية لتطوير علاقات عسكرية فيما بينهما فى الوقت نفسه فإن الاتجاه المحافظ أصبح أكثر سيطرة على دول المعسكر الغربى مما أدى إلى درجة أكبر من التماسك داخل هذا المعسكر خاصة فيما يتعلق بالسياسات العسكرية والأمنية .

٣ - عودة التأكيد على عالمية وشمولية ايديولوجية كل معسكر ، خاصة فى المعسكر الغربى مع تلاشى الحديث عن الواقعية والبرجماتية .

٤ - التأكيد على عالمية الأمن القومى لكلا المعسكرين مع امتداده لكى يشمل الفضاء الخارجى .

٥ - عودة العداء الايديولوجى بين المعسكرين بصورته الحادة التى كان عليها خلال الخمسينات .

٦ - عودة تكييف صراعات ونزاعات وتوترات العالم الثالث لكى تقع فى اطار العلاقات الصراعية بين الشرق والغرب وتستوجب التدخل بشتى الأشكال بما فيها التدخل العسكرى المباشر (أفغانستان وجيرانادا) .

٧ - عودة العلاقات بين المعسكرين لكى تشكل معادلة صفرية ، تتميز بتوترات حادة تأخذ شكل أزمات متعاقبة (القرن الأفريقى ونيكاراجوا بولندا ، أفغانستان) بحيث عادت العلاقات الصراعية تتفوق على تلك التعاونية .

٨ - عودة الاختلال فى موازين القوى العسكرية والاقتصادية بين المعسكرين لصالح المعسكر الغربى نتيجة قدرة الأكبر على استيعاب نتائج الثورة الصناعية الثالثة مع وجود المؤسسات (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) التى تجعله أكثر قدرة على رسم سياسات مشتركة وحل المشكلات الداخلية فى المعسكر ومواجهة المعسكر الشرقى . وفى الوقت الذى استمرت فيه حقيقة الردع المتبادل المؤكد بين المعسكرين فإن هذه الحقيقة أصبحت تتعرض لعدم الاستقرار واحتمالات التغير نتيجة نزوع كل منهما لاتباع استراتيجية الرد المرن فى تطوير نظم التسليح .

٩ - عودة المعسكر الغربى لاستراتيجية الاحتواء والتشكيك فى شرعية النظم الحاكمة فى أوربا الشرقية ورفض التفسير السوفيتى لاتفاقيات يالتا مما أدى إلى عودة التوتر للساحة الأوربية مرة أخرى ، خاصة مع تدعيم كل منهما لقواته التقليدية والنووية متوسطة المدى (مثل صواريخ SS-20 وبيرشنج وكروز) على المسرح الأوربى .

١٠ - عودة سباق التسلح بين المعسكرين وخاصة بعد عجز الولايات المتحدة عن التصديق على اتفاقية الحد من التسلح النووى الثانية (سالت الثانية) ووصول باقى أنواع المفاوضات الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية ومتوسطة المدى والتقليدية إلى طريق مسدود .

٢ - العلاقات السوفيتية الأمريكية بين سباق التسلح والحد منه :

يعد موضوع سباق التسلح ومحاولة الحد من هذا السباق مؤشرا هاما لدرجة الصراع ومدى التعاون بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ومعسكريهما . فكما رأينا فإن السباق ارتبط دائما بالحرب الباردة بينهما سواء القديمة أو الجديدة بينما ارتبطت محاولات الحد من التسلح بمرحلة الوفاق . والملاحظ أنه منذ نهاية السبعينات لم تنجح القوتان فى احراز تقدم يذكر فى الحد من التسلح فى أى من المجالات . وعلى العكس من ذلك فقد دخل الطرفان فى مرحلة جديدة من السباق فيه ، ففى عام ١٩٧٩ وضع حلف الاطلنطى لنفسه هدفا أن يزيد من الانفاق العسكرى الحقيقى بنسبة ٣٪ سنويا . وفى ميزانية ١٩٨١ الدفاعية وضعت الولايات المتحدة خطة لخمس سنوات للانفاق العسكرى تقضى بزيادته بمعدل حقيقى قدره ٤٪ سنويا وحتى عام ١٩٨٥ . وخلال السنوات الخمس الأخيرة بدأت الولايات المتحدة فى برنامج موسع للتسلح يستند إلى استيعاب نتائج الثورة الصناعية الثالثة فى تكنولوجيا السلاح فى المجالات التالية :

١ - الترقية الكبيرة للاتصالات الاستراتيجية التى يمكن أن تؤدى إلى الابقاء على كفاءة مراكز القيادة والتحكم فى القوات أثناء وبعد العمليات الاستراتيجية للتبادل النووى .

٢ - تحديث قوة قاذفات القنابل بتعزيزها بطائرات جديدة من طراز B-IB و BTB القادرة على اطلاق صواريخ الكروز ، وحتى يتم ذلك فإن القوة الحالية من طائرات B-52 سوف يتم تحديثها وتقوية جسم الطائرة وتزويدها بمعدات الكترونية اضافية وبصواريخ كروز مع اعادة نشرها فى قواعد جديدة وفى نفس الوقت تغيير محركات طائرات التزويد بالوقود KC-135 بمحركات أقوى وأحدث .

٣ ـ تحديث قوة الصواريخ عابرة القارات ICBM باضافة ١٠٠ صاروخ على الأقل من طراز MX .

٤ ـ تحديث قوة الصواريخ عابرة القارات البحرية SLBM بأن يضاف لها صواريخ أكثر دقة من طراز Trident 11 (D-5) القوية والقادرة على اختراق صوامع الصواريخ الأرضية المحصنة تحصينا عاليا ، وفى نفس الوقت تزويد الغواصات البحرية بصواريخ كروز النووية .

٥ ـ زيادة الانفاق على نظم الدفاع الاستراتيجى بما فيها ترقية نظم المراقبة والاستطلاع وتكوين قوة قاذفات دفاعية محدودة وتكوين نظام مضاد للأقمار الصناعية ، والتوسع فى برنامج للدفاع المدنى .

٦ ـ أن يتم ذلك كله مع زيادة فى ميزانيات البحوث والتنمية ، وتطوير القوات التقليدية القادرة على القتال لفترة طويلة وفى أكثر من مسرح للعمليات فى وقت واحد .

ورغم أنه لا يوجد احصائيات مماثلة عن الاتحاد السوفيتى وبرنامجه الاستراتيجى والتقليدى فى تنمية قواه الدفاعية ، فاننا يمكن أن نتصور أن هناك تطورات مماثلة ، وأن اختلفت فى التركيز من قطاع لآخر بحيث يحافظ على التكافؤ مع الولايات المتحدة . ووفقا لبعض التقديرات فإن السوفييت نجحوا فى تقليل الفجوة بينهم وبين أمريكا فى كل نوعيات السلاح ، وفى الوقت الذى لا يزال يتقدم فيه الأمريكيون بمسافة تتراوح ما بين ٢ ـ ٧ سنوات فى استخدام الالكترونيات الدقيقة والحاسب الالكترونى وآلات الطائرات فإن السوفيت حققوا تفوقا فى الأسلحة الموجهة للطاقة Directed-Energy Weapons وما يرتبط بها من مصادر للطاقة الكهربائية . ويتميز التسليح السوفيتى بكونه يتميز بالحداثة ، حيث أن أغلبيته لا يزيد عمره عن خمس سنوات فى الوقت الذى يزيد فيه عمر الأغلبية فى الأسلحة الأمريكية على ١٥ عاما .

وفى الوقت الذى يشتد فيه سباق التسلح على هذا المستوى الجديد من التكنولوجيا فإن مجهودات الحد من التسلح وصلت خلال السنوات الماضية إلى طريق مسدود تماما فى نهاية عام ١٩٨٣ كما نرى فيما يلى :

(أ) ضبط التسلح الاستراتيجى Strategic Arms Control

منذ بداية الخمسينات وكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة يطور فى قوته الاستراتيجية بحيث أن صانعى القرار لدى البلدين كان يسعى لردع الطرف الآخر عن مهاجمته . وخلال معظم الخمسينات فقد اعتمد البلدان على قاذفات القنابل بعيدة المدى من أجل تحقيق هذا الردع ، إلا أنه مع اطلاق السوفييت أول صاروخ عابر للقارات (ICBM) عام ١٩٥٧ وهو الأمر الذى حدا بالولايات المتحدة إلى تنمية صواريخها على الأرض وفى الغواصات SLBM وكذلك فعل الاتحاد السوفيتى وأصبحت القوات النووية لكلا البلدين تقوم على ثلاثة أقدام ، هو الأرض والغواصات وقاذفات القنابل . ومع عام ١٩٦٧ فإن الولايات المتحدة توصلت إلى أن امتلاك ١,٠٥٤ من صواريخ ICBMs و ٦٥٦ من صواريخ SLBMs تعد كافية لردع الاتحاد السوفيتى نظرا لكفايتهم لتدمير ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من سكانه و ٥٠٪ من قدرته الصناعية حتى ولو هاجم السوفيت أولا . ومع نهاية الستينات فإن موسكو نجحت فى أن تحقق تكافؤ Parity مع واشنطن فى هذا الصدد .

ورغم التكافؤ الحادث فقد كان لكل دولة منهما نقاط للتفوق . فمع مطلع السبعينات فإن السوفييت كان لديهم عدد أكبر من الصواريخ العابرة للقارات لها قدرة تدميرية Throweight ، مع دفاعات مدنية وجهاز للدفاع متفوق على مثيله فى الولايات المتحدة . أما هذه الأخيرة فقد كانت متفوقة تكنولوجيا على السوفييت من حيث دقة الصواريخ العابرة للقارات بنوعيها ، فضلا عن أن بعضا منها أصبح قادرا على حمل أكثر من رؤوس نووى (MIRV) وكانت واشنطن أيضا متقدمة فى مجال بحوث الصواريخ المضادة للصواريخ ABMs بالاضافة إلى تفوقها فى قاذفات القنابل وفى غواصاتها (أسرع وأهدأ ومن ثم صعبة الاكتشاف) .

وبعد مفاوضات مرهقة ، تدخلت فيها عوامل كثيرة . تمكن الطرفان فى مايو ١٩٥٢ من التوصل إلى اتفاقية سالت الأولى SALT-1 وفيها تم وضع عدد وكمية على عدد حاملات الصواريخ العابرة للقارات البرية ICBMs بحيث لا تزيد عددها فى الولايات المتحدة عن ١,٠٥٤ والاتحاد السوفيتى ١,٦٠٧ ، أما تلك المحملة على الغواصات SLBMs ، فقد كان لأمريكا منها ٦٥٦ والسوفيت ٧٤٠ صاروخا وقد كان لكل طرف الحق فى استبدال حاملات الصواريخ البرية بأخرى بحرية بحيث لا يزيد الحد الأقصى منها للولايات المتحدة عن ٧١٠ والسوفييت ٩٥٠ وقد تقرر أن تستمر هذه الاتفاقية حتى عام ١٩٧٧ حتى يتم التوصل إلى اتفاقية أخرى . ولم يوضع فى هذه الاتفاقية أية حدود عن

نوعيات الصواريخ أو عدد الرؤوس النووية الحاملة لها . وقد الحق بهذه الاتفاقية واحدة أخرى خاصة بالصواريخ الدفاعية ABMs حيث تعهد الطرفان باقامتها فى موقعين فقط احدهما العاصمة والآخر موقع للصواريخ عابرة القارات يبعد على الأقل ١٣٠٠ كيلو متر عن الموقع الأول بحيث لا يزيد عدد الصواريخ الدفاعية فى كل موقع عن ١٠٠ صاروخ . وفى مايو ١٩٧٤ وقع الطرفان بروتوكولا يسمح لهم بموقع واحد . وأخيرا فإن أيا من الطرفين لم يقم ببناء هذا الموقع حتى الآن . وقد اتفق الطرفان على عدم التدخل فى وسائل الطرف الآخر للاستطلاع والتأكد من الالتزام باحكام المعاهدة .

وبعد مفاوضات مضنية استمرت ست سنوات ، واعترضتها التطورات التكنولوجية الجديدة فى السلاح لدى الطرفين فقد توصلا إلى اتفاقية سالت الثانية SALT-II فى ١٨ يونيو ١٩٧٩ فى فيينا ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية ما يلى :

١ - الحد الأقصى لجميع الحاملات الناقلة للصواريخ سواء كانت برية ICBMs أو على الغواصات SLBMs أو الطائرات ASBMs لا تزيد على ٢٤٠٠ حامل لدى الطرفين تنخفض فى عام ١٩٨١ إلى ٢٢٥٠ .

٢ - من هذا الرقم الأخير لا تزيد الحاملات متعددة الرؤوس عن ١٣٢٠ بالاضافة إلى قاذفات القنابل المزودة بصواريخ كروز .

٣ - من الـ ١٣٢٠ لا يزيد عدد حاملات الصواريخ متعددة الرؤوس البرية والبحرية عن ١٢٠٠ .

٤ - من الـ ١٢٠٠ لا يزيد عدد الحاملات البرية عن ٨٢٠ .

ومن الملاحظ أن اتفاقية سالت الثانية فى الواقع قد رفعت من الحد الأقصى المتاح لكلا الطرفين ، فضلا عن السماح بأسلحة أكثر فتكا ودقة مثل الصواريخ متعددة الرؤوس وصواريخ كروز ، وهكذا فإن عملية ضبط التسلح لم تكن فى الواقع أكثر من تنظيم للسباق ، ومع ذلك فإن الكونجرس الأمريكى لم يصدق على هذه الاتفاقية نظرا للغزو السوفيتى لأفغانستان ومنذ ذلك الوقت فقد حدث العديد من التطورات السياسية والتكنولوجية . فمع تولى رونالد ريجان للسلطة فى الولايات المتحدة فقد دعا إلى محادثات ليس للحد من الأسلحة النووية Strategic Arms Limitation Talks (SALT) وانما لمحادثات لخفض الأسلحة النووية Strategic Arms Reduction Talks (START) وبالفعل فقد بدأت هذه المباحثات فى يونيو ١٩٨٢ ، وتوقفت تماما فى ديسمبر ١٩٨٣ نظرا لبدء الولايات المتحدة نشر صواريخها متوسطة المدى من طراز بيرشنج ٢ وكروز فى أوربا . ورغم أن ذلك السبب المباشر لانسحاب السوفييت فإن المباحثات كانت وصلت بالفعل إلى طريق مسدود نظرا لتباين وجهات نظر الطرفين حول ما يجب تخفيضه ، فبينما يركز الأمريكيون على نقاط القوة السوفيتية المتمثلة فى الصواريخ البرية عابرة القارات ICBMs والتى يرونها تهدد القوات النووية الأمريكية فى الوقت الذى يركز فيه السوفييت على الصواريخ البحرية الأمريكية عابرة القارات SLBMs والصواريخ المحمولة جوا وصواريخ MX وصواريخ Trident D-5 المتعددة الرؤوس .

(ب) ضبط التسلح فى الأسلحة متوسطة المدى
Intermediate Nuclear Force (INF)

مثلما حدث فى محادثات سالت SALT فقد حدث مع محادثات الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى وهى الخاصة بالمسرح الأوربى للعمليات العسكرية فكما أشرنا مسبقا إلى التطور التكنولوجى الحادث فى هذا الصدد والذى أدى إلى بروز امكانيات للحرب المحدودة فى أوروبا . فمع نهاية السبعينات قام الاتحاد السوفيتى بوضع أنواع جديدة من الصواريخ ذات دقة عالية هى صواريخ SS-20 ولذلك فإن دول حلف الاطلنطى قررت وضع ٥٧٢ صاروخا من طرازى بيرشنج ٢ وكروز لمواجهة هذا التطور ، وبدأت بالفعل فى وضعها فى ديسمبر ١٩٨٣ . قبيل ذلك فإن محادثات موسعة ومتعددة بين الطرفين بهدف منع اضافة عامل جديد للتوتر العسكرى بينهما . وقد تركزت المقترحات الأمريكية على مقايضة صواريخها الجديدة بسحب الاتحاد السوفيتى لصواريخه من أوربا . أما السوفييت فقد ركزوا على ضرورة مواجهة القوة النووية لكل من بريطانيا وفرنسا وأخذها فى الحسبان ، وعلى أى الأحوال فانه عقب بداية وضع الصواريخ الأمريكية فى أوربا ، فإن السوفيت انسحبوا من هذه المباحثات فى نوفمبر ١٩٨٣ .

(ج) المفاوضات متعددة الأطراف :

ولم يقتصر الشلل فى محاولات ضبط التسلح على المحادثات والمفاوضات بين الاتحاد السوفييت والولايات المتحدة وانما تعدتها إلى المحادثات متعددة الأطراف

مثل الخاصة بخفض القوات التقليدية فى أوروبا Mutual and Balanced Force Reduction (MBFRs) والتى بدأت منذ السبعينيات لتخفيض التوتر فى أوربا عن طريق الخفض المتبادل لكل من حلفى وارسو والاطلنطى لقواتهما فى وسط القارة . أما بالنسبة لمحادثات ضبط الأسلحة الكيماوية Chemical Weapons (CW) والتى تقع تحت اشراف لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح فى جنيف ، وقد وصلت هى الأخرى إلى طريق مسدود حول مسألة التفتيش والاشراف على تدمير الأسلحة الكيماوية ففى الوقت الذى تصر فيه الدول الغربية على حدود ذلك مباشرة وبناء على الطلب فى المواقع المشكوك فيها لدى الدول المنتجة للسلاح الكيماوى ، فإن الاتحاد السوفيتى لا يزال مصمما على حدوث ذلك وفقا للأماكن والتوقيتات التى تختارها الدولة المنتجة .

فى كل هذه المباحثات ، والتى لا تزال متخلفة بشكل كبير عن سباق التسلح الفعلى فإن هناك عددا من المشكلات التى هيمنت عليها والتى يمكن ايجازها فيما يلى :

١ ـ ترتبط محادثات الحد من التسلح بالمناخ السياسى العام فى العلاقات الدولية وخاصة درجة التوتر بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، فالدخول فى المفاوضات فضلا عن التوصل إلى نتائج فيها هى مسألة ترتبط بقرار سياسى فى المقام الأول ، ومن ثم فإن سلوكيات الدولتين فى العالم ورؤيتهما لمصالحهما الاقليمية كثيرا ما أثرت على مسار المفاوضات . فقد أجل التدخل السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا محادثات سالت الأولى ، كذلك فإن تدخله فى أفغانستان ساهم فى عدم التصديق على معاهدة سالت الثانية من جانب الولايات المتحدة . كما أن الأوضاع السياسية ومدى تأييد الرأى العام لهما ، والظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول تساهم فى مدى حماس كل دولة للتوصل إلى نتائج فى المفاوضات وينطبق ذلك بشكل واضح على الولايات المتحدة الذى أدى تحول الرأى العام فيها إلى اليمين إلى مزيد من التشدد فى مواقفها من التسلح فضلا عن أن الكساد الاقتصادى ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ جعل من صناعة السلاح عنصرا هاما فى انتشال الاقتصاد الأمريكى من وهدته ، وفى كل الحالات فإن ذلك كان يؤثر على المباحثات المتعددة التى دخلت فيها الولايات المتحدة .

٢ ـ تطرح التكنولوجيا الجديدة والتى تتسارع معدلات التجديد فيها ، مشاكل معقدة وفنية لا يزال من الصعب على فرق المفاوضات الخاصة بالحد من التسلح أن تستوعبها استيعابا كاملا ، حتى بين الفنيين المشتركين فى هذه الفرق . وقد بات ذلك واضحا بشكل كبير خلال المفاوضات لاتفاقية سالت الثانية ، حيث كان للتقدم الكبير فى تكنولوجيا الصواريخ متعددة الرؤوس MIRV وتلك المتعددة الرؤوس ذات القدرة على المناورة MARV ، بالاضافة إلى الأنواع الجديدة من الطائرات مثل باكفاير السوفيتية وصواريخ كروز الأمريكية فضل كبير فى تأخير التوصل إلى هذه المعاهدة . والآن فإن محادثات سالت ـ التى توقفت لأسباب سياسية ـ كانت تواجه صعوبات جمة فى استيعاب أنواع جديدة من تكنولوجيا السلاح فى الفضاء خاصة مع توفر البحوث الخاصة بها ، وامكانيات وضعها موضع التطبيق مثل نظم الدفاع المضادة للصواريخ الفضائية :
Space-based Ballistic Missile Defense (BMD)
فضلا عن تطوير النظم القاتلة للأقمار الصناعية Anti-Satillite (ASAT) إن ذلك كله يخلق قائمة طويلة ومتنوعة من الأسلحة الجديدة والتى لا يزال بعضها فى طور التطوير ـ تزيد من درجة التعقيد فى التعامل مع الأسلحة ومحاولة تقييمها من أجل الحد منها .

٣ ـ وفى الوقت الذى يطور فيه كل من المعسكرين الغربى والشرقى من أسلحته فإن ذلك لا يتم بشكل متوازن ومتوازى بالنسبة لكل سلاح ، فكل معسكر له فلسفته فى تطوير نظمه الدفاعية مما يخلق مشكلة كبرى تتعلق بترجمة ذلك إلى اتفاقيات متوازنة وعادلة للطرفين . فمن الطبيعى أن يسعى كل طرف إلى التركيز على نقاط القوة فى أسلحة الخصم لكى يتم الحد منها فى الاتفاقية المراد التوصل إليها . ويرتبط بهذه المشكلة مشكلة أعمق وهى تحديد طبيعة السلاح وعما إذا كان استراتيجيا أو تكتيكيا ، ولكن مع التطور التكنولوجى الضخم فإن الخطوط بين المفهومين لم تعد واضحة . فقد اتفق ـ على سبيل المثال ـ فى اتفاقيات سالت الأولى أن يعد السلاح استراتيجيا إذا ما كان له القدرة على الوصول إلى الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة انطلاقا من أراضى الطرف الآخر . ومع ذلك فإن صواريخ بيرشنج الأمريكية التى يمكنها الانطلاق من أوربا فإنها تعد سلاحا استراتيجيا بالنسبة للسوفيت وتكتيكية بالنسبة للولايات المتحدة حيث لا تنطلق من أرضها وهكذا فى أسلحة أخرى مثل كروز .

٤ ـ ونتيجة الشكوك العميقة والمتبادلة بين المعسكرين فإن قضية الالتزام بأحكام المعاهدة التى يتم التوصل إليها ، أثارت قضية التفتيش للتأكد

Verification من هذا الالتزام . وقد استطاعت اتفاقية سالت الأولى أن تجد حلا لهذه المشكلة بالتزام كلا الطرفين بعدم التدخل فى وسائل استطلاع الطرف الآخر (باستخدام الرادار أو الأقمار الصناعية) وقد ساعد على ذلك ضخامة أحجام الصواريخ النووية عابرة القارات والتى يصعب اخفاؤها واخفاء حواملها ولكن المشكلة الآن هى أنه رغم قدرة وسائل الاستطلاع الجوية والفضائية على رصد هذه الصواريخ فإنه من المستحيل التأكد من عدد الرؤوس النووية وقدراتها المزودة بها . ويضاف إلى ذلك أن التطور التكنولوجى أصبح يتيح الآن انتاج صواريخ صغيرة الحجم ، ومن ثم بات من الصعب جدا مراقبتها بهذه الوسائل . كل ذلك طرح مسألة التفتيش مرة أخرى على المفاوضات الدولية المتعددة ، ومن الملاحظ هنا أن الدول الغربية اتخذت موقفا ايجابيا من هذه القضية حيث طرحت امكانية التفتيش المباشر بناء على رغبة الطرف الآخر ، أما الاتحاد السوفيتى فقد رأى فى مثل هذا التفتيش ذريعة للتجسس .

٥ - لقد أصبحت نظم التسلح متداخلة بشكل كبير ، فلم تعد المشكلة فقط التمييز ما بين ما هو استراتيجى وتكتيكى فى الأسلحة النووية ، وانما تمتد أسلحة التدمير الشامل للأسلحة الاشعاعية إلى أخرى كيماوية وبيولوجية ، كذلك فإن الأسلحة التقليدية ذاتها أصبحت ذات قدرات تدميرية هائلة ، وحتى الآن فقد جرى العرف على فصل هذه الأنواع وابقائها ضمن مفاوضات مستقلة ، ولكن المستقبل سوف يشهد تزايد صعوبة الفصل هذه .

٦ - إن سباق التسلح لا يقتصر على الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فقط وانما يشمل دولا أخرى ، أهمها بريطانيا وفرنسا والصين والتى طورت قدرات استراتيجية وتكتيكية نووية ، ومن ثم فإن معضلة الأطراف الثلاثة أصبحت أحدى المشكلات التى تواجه العملاقين فى مباحثاتهما المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية وتلك المتوسطة المدى ، فالاتحاد السوفيتى يضع فى اعتباره القدرات النووية لهذه الدول كمصدر للتهديد . ومن ثم فإنه يرغب دائما فى حساب نظمها الدفاعية مضافة إلى تلك الأمريكية عند التوصل إلى اتفاقيات للحد من التسلح ، ولكن الولايات المتحدة ، وهذه الدول نفسها ترفض هذا المنطق وترغب فى ابقاء نظمها مستقلة عن محادثات العملاقين ، مما يضيف إلى مشاكل تحقيق التكافؤ بينهما .

٣ - العلاقات السوفيتية - الأمريكية ١٩٨٤ - ١٩٨٥ :

كان عام ١٩٨٣ ذروة الحرب الباردة الجديدة بين موسكو وواشنطن حيث وصلت مع نهايتها كافة مباحثات نزع السلاح إلى طريق مسدود وانسحب الاتحاد السوفيتى من مباحثات ستارت الخصة بالحد من التسلح فى الأسلحة الاستراتيجية ومباحثات ضبط التسلح فى الأسلحة متوسطة المدى والخاصة بالمسرح الأوربى كما أسلفنا . بالاضافة إلى ذلك فقد تميز العام باشتداد حدة التوتر والذى تمثل فى الاتهامات المتبادلة بين الطرفين خاصة مع اعلان رونالد ريجان فى فبراير ١٩٨٣بمبادرة الدفاع الخاصة المعروفة بحرب النجوم ومع تصريحاته الحادة أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية خلال عام ١٩٨٤ فإن التوتر بين الدولتين وصل إلى مداه ورغم ذلك فإن النصف الثانى من عام ١٩٨٤ وخلال عام ١٩٨٥ بدأت بعض المؤشرات تشير إلى بعض التحسن النسبى والشكلى فى العلاقات بينهما والذى تمثل فى كثافة اللقاءات بين الطرفين مع عودة لبعض التعاون فى المجالات غير السياسية . ويمكن تحديد المؤشرات الايجابية فى التفاعل بينهما على الوجه التالى :

(أ) كثافة اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بين البلدين :

منذ سبتمبر ١٩٨٤ بدأت الدماء فى العودة إلى عروق العلاقات السوفيتية الأمريكية فى شكل تكثيف اللقاءات الرسمية بين البلدين وهو الأمر الذى أدى إلى تقدم محدود فى العلاقات بينهما . فقد اكتفى وزيرا خارجية البلدين جورج شولتز وأندريه جروميكو فى ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤ فى مقر الأمم المتحدة ، وكان ذلك أول لقاء بينهما بعد تسعة أشهر من آخر لقاء . وأعقب هذا اللقاء آخر بين رونالد ريجان وجروميكو فى ٢٨ سبتمبر تم الاتفاق فيه على مواصلة الاتصالات وهو الأمر الذى تحقق بوثائق سريعة نسبيا . فقد التقى وزيرا خارجية البلدين مرة أخرى فى جنيف خلال يومى ٧ و ٨ يناير ١٩٨٥ للاتفاق على استئناف مباحثات الحد من التسلح . وقام جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى بزيارة موسكو فى ١٥ مارس ١٩٨٥ للتعزية فى وفاة تشيرنينكو حيث اجتمع مع ميخائيل جورباتشيف السكرتير الجديد للحزب الشيوعى السوفيتى ووجه دعوة لعقد مؤتمر قمة

سوفيتية أمريكية . والتقى شولتز وجروميكو مرة أخرى فى فينا فى ١٥ مايو ١٩٨٥ للمشاركة فى الذكرى الثلاثين لاستقلال النمسا . ثم اجتمع شولتز مع شيفرندز - وزير الخارجية السوفيتية الجديد - فى ٣٠ يوليو ١٩٨٥ فى هلسنكى فى اطار الاحتفال بمرور عشر سنوات على عقد اتفاقيات هلسنكى الخاصة بالأمن الأوربى ثم عادا للالتقاء ثانية خلال شهر سبتمبر فى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد قادت هذه الاجتماعات كلها إلى اتفاق الدولتين على لقاء جوربا تشيف وريجان فى جنيف فى ١٩ و ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . وفى هذا اللقاء أعاد الزعيمان تأكيدهما على أن الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا ينبغى خوضها ودعيا إلى ضرورة السعى قدما فى مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والعمل على تجنب الدخول فى سباق تسلح فى الفضاء والعمل على منع انتشار الأسلحة النووية وبناء الثقة ونزع السلاح فى أوربا . وكان من أهم نتائج المؤتمر تحقيق التعاون بين الزعيمين مع عودتهما إلى أستئناف لقاءاتهما سنويا مع الدعوة إلى عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية خاصة بالطيران المدنى والقنصليات وتبادل الخدمات الجوية وتوسيع مجالات التعاون العلمى والطبى والتعليمى والرياضى .

بالاضافة إلى ذلك - وعلى مستوى أقل - تزايدت نسبة الزيارات المتبادلة بين البلدين ففى ٦ يناير ١٩٨٥ قام البونيل أولمر نائب وزير التجارة الأمريكى بزيارة موسكو ولقاء فلاديمير سوسكوف نائب وزير التجارة الخارجية السوفيتى ، وفى المباحثات بينهما تمت مناقشة تعزيز التبادل التجارى بين الطرفين فى المجالات غير الاستراتيجية . وفى الأسبوع الأول من مارس قام فلاديمر شيربيتسكى عضو المكتب السياسى السوفيتى والسكرتير الأول للحزب الشيوعى السوفيتى فى جمهورية أوكرانيا بزيارة الولايات المتحدة على رأس وفد يضم ٣٠ عضوا حيث قام بلقاء ريجان والاجتماع مع أعضاء لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكى . وقام توماس أونيل رئيس مجلس النواب الأمريكى بزيارة موسكو فى ٧ ابريل ١٩٨٥ مع عدد من نواب الكونجرس . وفى ١٩ مايو ١٩٨٥ قام مالكولم بالدورج وزير التجارة الأمريكى بزيارة لموسكو واتفق أثناء الزيارة على ازالة بعض الحواجز التى تعوق التوسع فى التجارة بينهما . وفى ٥ سبتمبر ١٩٨٥ قام وفد من مجلس الشيوخ الأمريكى بزيارة موسكو ولقاء جورباتشيف .

(ب) تخفيف حدة التوتر وزيادة التعاون بين البلدين :

تدريجيا ومنذ منتصف عام ١٩٨٤ بدأت الروح تعود إلى العديد من مجالات التعاون بين موسكو وواشنطن والتى كان قد تم تجميدها بنهاية عام ١٩٨٣ فقام الطرفان فى يونيو ١٩٨٤ بتجديد اتفاقية التعاون الفنى والصناعى لمدة عشر سنوات ثانية بعد أن كانت الاتفاقية قد وضعت للفترة الأولى فى عام ١٩٧٤ . وأخذ رونالد ريجان تدريجيا فى ادخال عدد من التعبيرات الايجابية التى تسعى إلى تحسين العلاقات مع السوفييت . ففى أثناء خطابه فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣ دعا ريجان إلى « مناخ جديد » من التفاهم مع الاتحاد السوفيتى وكان ذلك خروجا جديدا على خطاباته السابقة التى اقتصرت على اتهام الاتحاد السوفيتى بأنه يراكم سجلا من الطغيان وباخضاعه لأوربا الشرقية واقامة حائط برلين والتدخل فى أفغانستان وتدبير ضرب نقابة العمال الحرة فى بولندا وتأييد الارهاب فى الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى ضد حقوق الانسان أو عدم الالتزام بالمعاهدات الحالية الخاصة بالحد من التسلح وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الخاص بعدم استخدام الأسلحة الكيماوية .

وخلال شهر أكتوبر ١٩٨٤ قام كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة - بالتعاون فيما بينهما - بجهود مكثفة لوقف المناقشات داخل الأمم المتحدة بشأن القارة القطبية الجنوبية والتى يحكمها اتفاقية موقعة منهما عام ١٩٥٩ حينما عملا على وقف مقال فى جريدة الأمم المتحدة حول الموضوع . ويبدو أن الدولتين تسعيان إلى ابقاء المنظمة الدولية بعيدة عن الموضوع .

وفى ديسمبر ١٩٨٤ أعلنت الدولتان انهما سيستأنفان التعاون بينهما فى المجالات العلمية والفنية والزراعية والتى كانت قد فرضت عليها قيود فى عام ١٩٨٠ . وجاء هذا الاتفاق فى أعقاب زيارة قام بها وزير الزراعة السوفيتى لواشنطن .

وفى نفس الشهر وحدت الدولتان جهودهما لمحاربة ارتفاع الانفاق فى الأمم المتحدة . وقالت جين كيركباتريك رئيسة الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة أن « التحالف الأمريكى السوفيتى » فى مجال خفض الانفاق فى المنظمة الدولية قد حقق تقدما فى تبنيه الأعضاء إلى ضرورة تحمل الأعباء المالية التى بلغت حدود مفزعة على حد تعبيرها .

وفى نهاية شهر يونيو وقع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وثيقة تفاهم رسمية باتخاذ اجراءات مشتركة فى حالة حدوث تهديد ارهابى باستخدام أسلحة نووية وكان ذلك تجديدا لتفاهم وقعته الدولتان عام ١٩٧١ .

وفى ١٩ يونيو ١٩٨٥ أعلن دانييل استونز وكيل وزارة الزراعة الأمريكى أن الدولتين انتهيتا مع وضع تفاصيل اتفاق جديد للتعاون بين الدولتين فى المجال الزراعى . وقال أن الجانبين اتفقا على التعاون فى نحو ٢٠ من مجالات النشاط الزراعى بما فى ذلك تبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية وتنظيم زيارات متبادلة لصغار المزارعين .

وخلال عام ١٩٨٥ اتفقت الدولتان على تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالنزاعات الاقليمية وقد عقد الاجتماع الأول فى جنيف فى شهر مارس بخصوص أزمة الشرق الأوسط ، والثانى فى نهاية مايو بخصوص الوضع فى أفريقيا الجنوبية فى باريس ، والثالث فى واشنطن فى نهاية يونيو بخصوص أفغانستان ، والرابع فى شهر سبتمبر بخصوص الوضع فى جنوب شرق آسيا والمحيط الهادى فى موسكو . وقد تمت هذه الاجتماعات على مستوى مساعدى وزراء الخارجية فى البلدين والمختصين بهذه الأقاليم . .

(ج) استئناف مباحثات الحد من التسلح :

بناء على اتفاق مسبق تم فى جنيف خلال يومى ٧ و ٨ يناير ١٩٨٥ لقاء بين جروميكو وشولتز حيث اتفق على استئناف مباحثات الحد من التسلح . ووافق الطرفان على أن يكون موضوع المباحثات هو مجموع القضايا المتعلقة بالأسلحة الفضائية النووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى على أن تبحث وتعالج هذه المسائل بصورة مترابطة وأن تكون الغاية من المباحثات اعداد الاتفاقيات الفعالة الرامية إلى درء سباق التسلح فى الفضاء وايقافه على الأرض وإلى تقييد وتقليص الأسلحة النووية وتعزيز الاستقرار الاستراتيجى . اتفق أيضا على أن تجرى المباحثات بين وفد واحد يمثل كل طرف ومقسم إلى ثلاث مجموعات على أن تكون المباحثات شأنها شأن الجهود عموما فى مجال الحد من التسلح أداة فى نهاية المطاف إلى نزع السلاح النووى تماما وفى كل مكان .

وفى ١٢ مارس ١٩٨٥ بدأت فى جنيف المحادثات الخاصة بالحد من التسلح بين الدولتين والتى كانت قد توقفت فى ديسمبر ١٩٨٣ .

ورغم هذه التطورات الايجابية فى العلاقات بين الطرفين فإنها تظل محدودة باستمرار التوتر الحاد فيما بينهما والذى يمكن استخلاصه فيما يلى :

(أ) استمرار سباق التسلح :

استمرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى تدعيم مواقعهما الدفاعية بنشر الأسلحة وتطوير الجديد منها استعدادا لادخال أجيال جديدة منها إلى ساحة السباق بين الدولتين . فبالنسبة للاتحاد السوفيتى فقد قام خلال شهر سبتمبر ١٩٨٤ بنشر حوالى ١٠٠ صاروخ من طراز SS-20 فى ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا يبلغ مداها ١٠٠٠ كيلو متر ، وقد أضيفت هذه الصواريخ إلى ٣٨٧ صاروخا على نفس الطراز ويبلغ مدى كل منها ٤٥٠٠ كيلو مترا ويحمل كل منها ثلاثة رؤوس نووية وطبقا لمصادر غربية فى ٢٩ مارس ١٩٨٥ فإن الاتحاد السوفيتى قام بنشر ثلاثة أنواع جديدة من الصواريخ عابرة القارات . أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد واصلت نشر صواريخها متوسطة المدى على المسرح الأوربى . ووافق مجلس النواب الأمريكى فى ٢٩ مارس ١٩٨٥ على بناء ٢١ صاروخا اضافيا من طراز MX . وقبل ذلك فى ٢٥ يناير ١٩٨٥ انطلق مكوك الفضاء الأمريكى « ديسكفرى » فى أول رحلة عسكرية له من مركز كنيدى للفضاء وعلى متنه خمسة من ضباط الجيش . وحمل المكوك قمرا صناعيا للتجسس على الاتصالات اللاسلكية والتجارب الصاروخية للاتحاد السوفيتى . ويمكن لهذا القمر ـ الذى تكلف ٣٠٠ مليون دولار ـ التقاط الاتصالات الدبلوماسية والعسكرية فى معظم دول أوربا وآسيا وأفريقيا . وفى ٣١ مارس ١٩٨٥ أعلن رونالد ريجان عن اعتزام الولايات المتحدة اقامة محطة دائمة مأهولة فى الفضاء ودعا حلفاء الولايات المتحدة إلى الاشتراك فى هذا المشروع ، مؤكدا أن المشروعات الأمريكية الخاصة بدفاع الفضاء لا تستهدف نقاط الدفاع عن الولايات المتحدة وانما أيضا الدفاع عن كافة الدول الحليفة (وخلال شهر سبتمبر اختبرت الولايات المتحدة صاروخا مضادا للأقمار الصناعية فى الفضاء) . وبشكل عام فإن سباق التسلح الكيفى بين القوتين العظميين قد استمر بلا هوادة على مستوى الأبحاث واختبار الأسلحة ونشرها سواء فى مجال الأسلحة الاستراتيجية النووية أو فى نظم المراقبة والاستطلاع المبكر أو فى مجال الأسلحة التقليدية .

(ب) العجز عن التقدم فى مباحثات الحد من الأسلحة :

فى الوقت الذى استمر فيه سباق التسلح بين الدولتين العظميين فإن جهودهما من أجل الحد من التسلح والتى استؤنفت فى مارس ١٩٨٥ لم تحدث أى تقدم ولا زالت أسيرة للعقبات التى أشرنا لها مسبقا ، مما يحتم أن تجاوزها لا يمكن أن يتم إلا بقرار سياسى من قبل الطرفين وهو الأمر المتعذر حدوثه بسبب استمرار التوتر والحرب الباردة بين الطرفين . وبذلك فإن الحلقة الجهنمية للعلاقات بينهما تستحكم رغم التحسن النسبى فى العلاقات بينهما والذى أشرنا له مسبقا . وقد وضع الاتحاد السوفيتى ثلاثة شروط لاحراز أى تقدم فى الحد من الأسلحة الاستراتيجية وهى :

* أن تتخلى الولايات المتحدة عن مبادرة الدفاع الخاصة فى الفضاء والمعروفة بحرب النجوم .
* وضع حد لنشر الصواريخ الأمريكية متوسطة المدى فى أوربا .
* أن أسلحة فرنسا وبريطانيا يجب أن تؤخذ فى الاعتبار كجزء من القوة الغربية .

وقد ردت هذه الشروط كافة المصادر السوفيتية وعلى كافة المستويات طوال العام وبالمقابل فقد رفضتها المصادر الأمريكية المختلفة وندد ريجان أكثر من مرة بموقف الاتحاد السوفيتى تجاه برنامج حرب النجوم حيث أكد أن السوفييت لديهم الآن أكثر نظم الدفاع الجوى وأكثر النظم المضادة للأقمار الصناعية تقدما فى العالم . كذلك أعلنت المصادر الأمريكية أن الولايات المتحدة ليس بمقدورها أن توقف نشر صواريخ حلف الاطلنطى لأن ذلك يعنى السماح بتفوق سوفيتى كبير تصل نسبته ١٠ إلى ٠١, فيما يتعلق بالشرط الثالث فقد أوضحت المصادر الأمريكية المختلفة أن الغرض من وضعه هو الدعاية ونشر الخلافات فى حلف الاطلنطى .

وفى سباق عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين فإن كليهما رفض المبادرات التى تقدم بها الطرف الآخر فلم يستجب الاتحاد السوفيتى للمبادرة التى قدمها الرئيس الأمريكى ريجان فى شهر أكتوبر ١٩٨٤ والتى دعت إلى التجميد المتبادل بين الطرفين لتجارب الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية كخطوة أولى فى سبيل الحد من التسلح . وكذلك لم تستجب الولايات المتحدة للمبادرة السوفيتية التى أعلنت فى نهاية شهر يوليو ١٩٨٥ والتى نصت على وقف التفجيرات النووية من جانب واحد اعتبارا من ٦ أغسطس ١٩٨٥ وحتى يناير ١٩٨٦ وكانت قد سبقتها مبادرة سوفيتية أخرى فى شهر ابريل ١٩٨٥ بوقف نشر الصواريخ متوسطة المدى فى أوربا من جانب واحد .

وخلال المؤتمر الأوربى للحد من التسلح واجراءات الثقة والأمن فى أوربا والذى افتتح فى ١٧ يناير ١٩٨٥ وأخذ فى عقد دورات للتفاوض حول الموضوع وحضرته ٣٥ دولة الموقعة على اتفاقية هلسنكى للأمن الأوربى عام ١٩٧٥ فإن وجهات النظر بين الطرفين ظلت متباعدة حول النقاط الأساسية الواجب توافرها فى اتفاقية جديدة لاجراءات بناء الثقة بينهما ، وأولويات هذه النقاط ومعناها عمليا . فقد قدمت الدول الأوربية مشروعا يقوم على ست نقاط هى :

١ ـ تبادل المعلومات حول تنظيم ومواقع القوات العسكرية فى الـ ٣٥ دولة المشاركة فى بداية كل عام .

٢ ـ تقديم سجل سنوى بالتدريبات العسكرية المتوقعة والتى سوف يتم الابلاغ عنها لهذه الدول قبل وقوعها .

٣ ـ ابلاغ جميع الدول بالأنشطة العسكرية الهامة قبل وقوعها ب ٤٥ يوما .

٤ ـ دعوة مراقبين من هذه الدول لهذه الأنشطة العسكرية .

٥ ـ توفير الوسائل اللازمة للبرهنة Verification على التزام الدولة بالالتزامات التى سوف يتم التوصل إليها فى المؤتمر .

٦ ـ تنمية وتحسين وسائل الاتصالات بين الدول المشاركة لكى تساعد فى تطبيق هذه الاجراءات والمساعدة على حل الخلافات بين الدول .

وفى الوقت الذى قدمت فيه الدول الغربية تفصيلات فى كل من النقاط الست السابقة ، فإن الاتحاد السوفيتى قدم مشروعا مضادا يقوم على النقاط التالية :

١ ـ التزام جميع الأطراف بعدم استخدام الأسلحة النووية أولا .

٢ ـ معاهدة تتضمن عدم استخدام القوة العسكرية فى حل المنازعات .

٣ ـ تجميد ثم تخفيض الانفاق العسكرى .

٤ ـ منع نشر الأسلحة الكيماوية فى أوربا .

٥ ـ إن الاتحاد السوفيتى ينظر نظرة ايجابية

لاتجاه انشاء منطقة حرة من الأسلحة النووية فى أوربا .

٦ - وضع حد أعلى للتدريبات العسكرية الأرضية والتى تتم بشكل مستقل أو بالمشاركة مع وحدات جوية أو بحرية بما فيها قوات النقل البحرى أو الجوى فى أوربا والبحار والمحيطات والأجواء المحيطة بها .

- الابلاغ المسبق عن المناورات العسكرية الرئيسية والتى تتجاوز مستوى معينا على الأرض أو الجو أو البحر والتى تتم بشكل مستقل أو مشترك فى أوربا والبحار والمحيطات والأجواء المحيطة بها .

- الابلاغ المسبق عن التحركات والتحولات الجوهرية (التى تتعدى مستوى معينا فى القوات البرية والجوية فى أوربا والبحار والمحيطات والأجواء المحيطة بها .

- تنمية الاجراءات الحالية والخاصة بدعوة مراقبين لحضور المناورات العسكرية الرئيسية .

- ايجاد أشكال مناسبة للبرهنة على اتباع اجراءات بناء الثقة والأمن .

(ج) استمرار التوتر والاتهامات المتبادلة :

خلال عام ١٩٨٥ استمرت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين . ففى مارس ١٩٨٥ شن ريجان هجوما قاسيا على الاتحاد السوفيتى واتهمه بانتهاك اتفاقيات يالتا ومعاهدة جنيف لحظر الأسلحة الكيماوية واتفاقية سالت الثانية واتفاقيات حقوق الانسان بهلسنكى كما اتهمه بحظر الأديان وقمع الديمقراطيات وقال « إن العالم ما زال يكافح للتخلص من القمع الشيوعى » وبالمقابل فإن الاتحاد السوفيتى على لسان وكالة تاس السوفيتية وجروميكو وجوربا تشيف اتهم الولايات المتحدة بعدم الالتزام باتفاقيات سالت واستغلال محادثات جنيف كستار للاستعدادات العسكرية وبالاضافة إلى هذه المحاور من الاتهامات والتوترات فإنه يمكن رصد ما يلى :

- اتهمت وكالة تاس السوفيتية ضمنيا فى ٢ نوفمبر ١٩٨٤ المخابرات المركزية الأمريكية بالتورط فى حادث اغتيال انديرا غاندى وبعد رفض وزارة الخارجية الأمريكية لهذا الاتهام قام ريجان فى ٤ نوفمبر باتهام الاتحاد السوفيتى بمحاولة ترفيق مكاسب سياسية من اغتيال انديرا غاندى .

- فى ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ اتهمت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتى بارسال طائرات ميج إلى نيكارجوا وهو الأمر الذى يهدد بتصعيد التوتر فى أمريكا الوسطى .

- حذرت الولايات المتحدة فى ٤ أبريل ١٩٨٥ من حدوث تصعيد خطير فى القوة البحرية السوفيتية فى الشرق الأقصى .

- فى ٢٤ مارس ١٩٨٥ حدثت أزمة بين البلدين نتيجة مصرع ارثر نيكلسون الضابط بالبعثة العسكرية الأمريكية فى ألمانيا الشرقية عندما أطلق عليه أحد الحراس السوفيت النار . وفى الوقت الذى قدمت فيه البعثة الأمريكية فى برلين احتجاجا شديد اللهجة إلى الاتحاد السوفيتى فإن المسئولين السوفيت أعلنوا أن الضابط الأمريكى ضبط متلبسا أثناء قيامه بتصوير مؤسسات ومعدات عسكرية سوفيتية فى منطقة عسكرية محظورة رغم وجود تحذيرات مكتوبة باللغتين الروسية والألمانية .

- فى ٣١ أغسطس ١٩٨٥ احتجت الولايات المتحدة لدى الاتحاد السوفيتى متهمة اياه باستخدام مواد كيماوية لتتبع الموظفين الأمريكيين بالسفارة السوفيتية بموسكو موضحة المضار العملية لاستخدام هذه الكيماويات .

** وهكذا فإنه رغم وجود قدر من التحسن فى العلاقات السوفيتية الأمريكية خلال العام المنصرم فإنها من حيث الجوهر لا تزال تعكس نمط الحرب الباردة الجديدة التى أشرنا لها فى المقدمة والذى لا يزال يتحكم فى نمط هذه العلاقات خلال الثمانينات . وسوف يحتاج الطرفان بعض الوقت للاستقرار على نمط جديد للعلاقات والتفاعلات فيما بينهما .

٢ - الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى

إن تقدير القدرة العسكرية لأى دولة عملية صعبة ، وبالتالى فإن دراسة الميزان العسكرى لكلا القطبين أكثر صعوبة لتعدد جوانبها ولذا فإن الدراسة ستنصب على بعض المؤشرات المتيسرة عن القدرات العسكرية لكلا القطبين ، إلا أن هذه الدراسة لا تستطيع أن توضح مدى القوة أو التفوق العسكرى الحقيقى لدى أحد الجانبين .

وتمثل البيانات العامة تعداد سكان الدولتين ، واجمالى القوات المسلحة ، والناتج القومى العام ، ومعدل التضخم ومعدل نمو الانتاج المادى والديون وكان مفروضا أن يشتمل على الانفاق العسكرى .

ويوضح الميزان أن تعداد الاتحاد السوفيتى يسمح له باستخدام قوة بشرية أكبر قليلا من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يمكنه من احتمال خسائر أكبر فى قوته البشرية بينما يوضح أن حجم القوات المسلحة

السوفيتية يزيد عن ضعف القوات الأمريكية وأن على الولايات المتحدة ـ فى حالة اعتمادها على نفسها ـ أن تحقق تفوقا نوعيا بنفس النسبة لتصل إلى حالة التعادل ، أو أكثر لتتفوق .

بينما توضح مقارنة الناتج القومى العام قدرة الاقتصاد الأمريكى على مواجهة نفقات الدفاع والحرب بما يساوى حوالى ضعف قدرة الاتحاد السوفيتى دون تأثير كبير على مستوى معيشة الشعب بشرط أن يتحمل الشعب الأمريكى هذا التأثير المحدود ، أما معدل النمو فى الانتاج المادى العام فيوضح أن التفوق الاقتصادى الأمريكى على نظيره السوفيتى ارتفع فجأة عام ١٩٨٤ ، ويوضح حجم الديون أن الاقتصاد الأمريكى يعتمد على الديون بحوالى تسعة أمثال اعتماد الاقتصاد السوفيتى عليها ، مما يعكس مرة أخرى أهمية الاعتماد المتبادل للولايات المتحدة عنه للاتحاد السوفيتى .

وكان من المفترض أن تقارن حجم الانفاق العسكرى للدولتين إلا أن البيانات المنشورة عنه متفاوتة تفاوتا كبير بحيث تصل أحد التقديرات إلى خمسة أمثال التقدير الآخر أحيانا ، وعموما فإن البيانات المتيسرة عن الانفاق الدفاعى السوفيتى عن عام ١٩٨٥ تقول أنه يعادل ٢٣,٤ بليون دولار أمريكى ، فى حين أن الانفاق العسكرى للولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٨٤ حسب تقديرات حلف الاطلنطى يساوى حوالى ٢٥٠ بليون دولار أى ما يزيد عن عشرة أمثال الانفاق السوفيتى ، والمقارنة بين الدولتين رغم ما يبدو من تفوق سوفيتى فى كثير من النواحى يوحى بعدم صحة البيانات عن الاتحاد السوفيتى ، ويوحى فى نفس الوقت باسراف زائد فى الانفاق الأمريكى لا يعكسه واقع عسكرى يجعل الاتحاد السوفيتى قادرا على تحقيق تفوق عسكرى حاسم على الولايات المتحدة بسرعة ، ما لم يتغير نمط الانفاق لدى الدولتين تغييرا جذريا .

يجدر بنا ـ قبل أن ننتقل إلى مقارنة القوات الاستراتيجية النووية لكلتا الدولتين ـ أن نشير إلى أن الميزان الرقمى لا يشير إلى أسلحة الفضاء لعدم توفر بيانات رقمية كافية عنها ، إلا أن المصادر الأمريكية تشير إلى اتجاه السوفيت للحصول على التفوق العسكرى فى الفضاء ، وإلى أن عدد مرات اطلاق الاتحاد السوفيتى لأجسام إلى الفضاء الخارجى فى أشكالها المختلفة قد فاق نظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الستينات إلى الآن ، بحيث وصل فى أوائل الثمانينات إلى خمسة أمثاله حيث وصل فى عام ١٩٨١ إلى ١١٠ مرة اطلاق وأنه استقر عند رقم المائة حتى أوائل عام ١٩٨٠ ، فى حين يدور هذا الرقم فى الولايات المتحدة الأمريكية حول العشرين وأن ٨٠٪ من هذه المرات كانت ذات طبيعة عسكرية محضة .

وتشير هذه البيانات إلى أن الاتحاد السوفيتى لديه قواعد برية لأسلحة الليزر يمكنها التداخل مع أقمار الولايات المتحدة الصناعية ، وأن لديه أبحاثا متقدمة فى استخدام الليزر للدفاع ضد الصواريخ البالستيكية ينتظر أن تظهر العينات الأولى من أسلحتها التى تطلق من قواعد أرضية فى أواخر الثمانينات ، وأن يبدأ انتشار مبدئى لقواعد جوية لأسلحة الليزر فى بداية التسعينات .

كما تشير هذه المصادر إلى أن الاتحاد السوفيتى يحتفظ بأكثر أنظمة الانذار المبكر من المقذوفات الباليستيكية والدفاع الجوى امتدادا ويشتمل على شبكة أقمار تكشف الاطلاق ، ورادارات فوق الأفق Over-the-horizon ، وسلسلة رادارات منتظمة الأدوار ، وأن نظام الدفاع المضاد للأقمار الصناعية متعدد المدارات « أسات ASAT » يصبح من أسلحة الفضاء بمجرد اطلاقه ، وأن عنده قاعدتين أرضيتين لأسلحة الليزر قادرتان على مهاجمة الأقمار الصناعية فى مدارات مختلفة ، وأن لدى السوفيت نظما مضادة للأقمار الصناعية فى مدارات مختلفة منذ عام ١٩٧١ تمكنهم من اعتراض الأقمار الصناعية فى المدارات القريبة من الأرض بقذيفة اعتراض من القواعد الأرضية ، بينما يمكنهم مهاجمة هدف فى مدارات مختلفة باستخدام مستشعر رادارى ورأس حربية كروية وأن لديهم ثمانية نظم اطلاق إلى المدارات المختلفة .

ويحتفظ السوفيت بمحطات فضاء تحمل أفرادا فى الفضاء الخارجى معظم أيام السنة مما يمكنهم من القيام بوظائف مختلفة فى الفضاء ويقومون بتطوير مركبتين احدهما متوسطة والثانية ثقيلة الدفع بالاضافة إلى مكوك الفضاء الذى سبقتهم إليه الولايات المتحدة .

وفى مجال محطات الفضاء التى تحمل أفرادا ، فقد وصل الاتحاد السوفييتى إلى رقم قياسى فى عام ١٩٨٤ حيث قضى ثلاثة رواد ٢٣٧ يوما على ظهر السفينة « ساليوت ٧ » كما أن مجموع ما قضاه الرواد السوفيت فى الفضاء حتى نهاية عام ١٩٨٤ قد وصل إلى ٣٦٩١ رجلا / يوم مقارنا برقم الولايات المتحدة ١٢٨٩ بما يقرب من ثلاثة أمثاله (٢,٨٦) ويدل هذا على أن

السوفيت قد وجدوا فى بقاء الأفراد فى الفضاء فوائد تشجعهم على استمرارها ، وإن كانوا لم يعلنوا ، أو ينشروا شيئا عن النتائج أو حتى الصور .

تشير المصادر الغربية إلى أن الاتحاد السوفيتى يستخدم نظم الفضاء فى مهام الاستطلاع ، وكشف إطلاق الصواريخ والإنذار بالهجوم ، والقيادة والسيطرة وعمليات الدفاع ضد الاقمار الصناعية "ASAT" .

بينما تؤدى الأقمار مزدوجة الأغراض مهام الاتصالات والمعاونة الملاحية ، والتنبؤات الجوية ، والمراقبة التليفزيونية ، وأنه ليس لدى الولايات المتحدة الأمريكية نظير الأقمار السوفيت لاستطلاع المحيطات (قمر الاستطلاع الألكترونى للمحيط (EORSAT) أو قمر الاستطلاع الرادارى للمحيط ذو القوة النووية (RORSAT) وهى أربعة اقمار أطلقت عام ١٩٨٤ وتقوم بكشف وتحديد أماكن السفن الأمريكية وسفن حلفائها وتحديد أماكنها بدقة وتوجيه القذائف المضادة لها من المنصات السوفيتية إلى أهدافها .

استخدم السوفيت حديثا نظاما جديدا للاقمار الصناعية حاملة الرادارات مصممة لرصد تكوينات الثلوج فى البقعة الجليدية للمنطقة القطبية مما يحسن قدرة الأسطول السوفيتى على العمل فى المناطق المحدودة بالثلوج كما تساعد فى ملاحة سفن خطوط بحر الشمال وتحرك سفن الأسطول من أحواض بنائها فى غرب الاتحاد السوفيتى إلى الموانى الجديدة فى المحيط الهادى .

زاد معدل اطلاق الأقمار الصناعية السوفيتية إلى مدارات الثبات الجغرافى Geostationary orbits فى السنوات الأخيرة بحيث زاد من معدل ١ ــ ٢ مرة سنويا عام ١٩٧٨ إلى ٨ مرات عام ١٩٨٤ ، ومن المفترض أن أغلبها اقمار اتصالات وقد سجل الاتحاد السوفيتى اتجاهه إلى وضع حوالى ٤٠ قمرا فى ٢١ وضعا مختلفا فى نطاق الثبات الجغرافى .

على أن أقمار الاتحاد السوفيتى أقصر عمرا من نظائرها الأمريكية وخاصة فى منصات الاستطلاع مما يحتم اطلاقا متواترا للاحتلال ، على أنهم أطلقوا فى عام ١٩٨٤ قمرا للاستطلاع (التجسس) استمر فى مداره مدة أطول بكثير مْن سوابقه ، مما يوحى بنظام جديد ، أو يعتبر تطويرا متقدما لسابقه يكشف عن تقدم وقدرات متزايدة .

وقد شوهدت خلال عام ١٩٨٤ سفينة سوفيتية مساعدة جديدة مجهزة بقباب متسعة هوائيا يوحى بأنها سفينة مساعدة للفضاء والصواريخ الجديدة ويمكنها القيام بمهام مختلفة بما فى ذلك معاونة القوات الاستراتيجية على مستوى العالم .

ولا توضح المصادر الغربية كثيرا عن ميزان الفضاء الأمريكى أكثر من قيادة الفضاء التى تشمل على قيادة دفاع الفضاء الجوى لشمال أمريكا NORAD والمنظمة الأمريكية الكندية المشتركة ، ونظم الإنذار ، وتشمل ايضا نظام كشف ومتابعة الفضاء SPADATS وبه مركز عمليات الفضاء الدفاعية SPADOC الذى يقوم بمتابعة وتحديد وحصر جميع الأهداف الفضائية ، والقيادة والسيطرة والاتصالات لكل القيادات والوكالات المرتبطة بالفضاء ، ومساحة وحماية ومقاومة الأقمار الصناعية .

ويشمل أيضا على أقمار صناعية تشتمل على نظام الاقمار الصناعية للإنذار المبكر ، وأقمار الأرصاد الدفاعية ، وكتلة TRW-647 وتشمل قمرا فوق المحيط الهندى للنصف الشرقى من الأرض ، وقمرين فى النصف الغربى للمسح بالأشعة تحت الحمراء ، ونظام للإنذار .

ويضاف إلى ذلك مجموعة من محطات ورادارات المساحة والمتابعة والإنذار سواء كانت أرضية أو محمولة جوا وبحرا لكشف ومتابعة الأقمار الصناعية والصواريخ البالستيكية والغواصات .

وبالإضافة إلى ذلك هناك أقمار صناعية للاستطلاع (التجسس) والاستطلاع الألكترونى التقطيع المبرمج ويشمل قمرين للمستوى المنخفض ، وآخرين للمستوى المتوسط وأربعة أقمار صناعية لكشف السفن بالأشعة تحت الحمراء ورادار كجزء من مساحة المحيط ، وقمرا تابعا لوكالة المخابرات المركزية ، وقمر Rhyolite/Chalet (شاليه حمم الجرانيت) وليس من الواضح دوره .

وهكذا فإنه بقدر المعلومات المتيسرة عن نشاط الدولتين فى الفضاء يمكن استنتاج أن الاتحاد السوفيتى تفوق تفوقا محدودا فى بعض مجالات الفضاء وأن الولايات المتحدة ما زالت تسبقه فى مجال مكوك الفضاء ، وفى طول عمر أقمارها الصناعية .

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجربة استخدام أشعة الليزر فى تدمير الأجسام الفضائية بإنعكاسها على مرآة مثبتة على مكوك الفضاء ونجحت فى ذلك خلال عام ١٩٨٥ .

توحى دراسة ميزان القوات الاستراتيجية النووية للوهلة الأولى بأن الاتحاد السوفيتى يفوق الولايات المتحدة فى مجال المقذوفات البالستيكية البحرية والأرضية بينما تتفوق الولايات المتحدة فى عدد القاذفات بعيدة المدى ، وأن الاتحاد السوفيتى يتفوق فى مجموع الأسلحة النووية بنسبة ١,٤٥ : ١ كما أنه يتفوق فى الأسلحة المضادة للصواريخ تفوقا مطلقا . على أن المقارنات أصبحت لا تتوقف عند عدد الأسلحة أو الصواريخ ، وإنما تتعداها إلى عدد الرؤوس الحربية النووية ، وقدرتها التدميرية ، وكل هذه العناصر لها اهميتها إلا أن المصادر المتيسرة لا تستطيع تقدير أعداد الرؤوس النووية وبالتالى قدرتها التدميرية بدقة نظرا لتشابه بعض التطويرات للطراز الواحد من الصواريخ وخاصة السوفيتية فالصاروخ س س ـ ١٨ له ثلاثة موديلات أحدهم له رأس واحدة والثانى أربعة ، والثالث ثمانية رؤوس والصاروخ س س ـ ١٩ له موديل ذو رأس واحدة والآخر ذو ثلاثة رؤوس وتقدر عدد الرؤوس الحربية من قواعد أرضية سوفيتية بحوالى ٦٤٢٠ مقابل ٢١١٨ أمريكية .

أما الصواريخ البالستيكية التى تطلق من الغواصات SLBM فالصاروخ س س ن ـ ١٨ له ثلاثة موديلات أحدها له رأس واحدة ، والثانى له ثلاث رؤوسا والثالث له سبعة رؤوس حربية على أن المصادر الغربية تشير إلى نمو القوة النووية السوفيتية ، وأن السوفييت يملكون الآن أحدث الأنواع المنشورة حاليا فى العالم ، وأنها أصبحت عالية الدقة وتحمل رؤوسا حربية أكثر من نظيرتها الأمريكية ، إلا أن الرؤوس النووية للصواريخ التى تطلق من الغواصات الأمريكية ما زالت أكثر من مثيلاتها السوفيتية نظرا لأن أغلب الصواريخ السوفيتية من هذا النموع لها رأس نووية واحدة . وتصل الرؤوس الحربية الأمريكية إلى ٥٥٣٦ رأسا بينما تقدر الرؤوس الحربية السوفيتية SLBM إلى حوالى ٢٧٨٧ رأسا .

وتشير المصادر الغربية إلى تفوق الاتحاد السوفيتى فى عدد القاذفات العابرة للقارات ، وهى تجمع فى ذلك القاذفات بعيدة المدى من طراز تو ـ ٩٥ ، وميا ـ ٤ « بيسون »اللتين يتراوح مداهما بين ١١ ، ١٣ ألف كم والطائرة تو (توبولوف) ـ ٢٤ التى يصل مداها إلى ٨ آلاف كم فقط وتشكل ٢٣٠ قاذفة منها ١٠٠ فى الأسطول والباقى فى القوات الجوية . ويقابلها بأن تضم إلى القاذفات الأمريكية بعيدة المدى ب ـ ٥٢ القاذفة المتوسطة ف ب ـ ١١١ والتى يصل مداها إلى ٤٧٠٠ كم فقط ويصل عددها إلى ٥٦ قاذفة ، وعموما فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق حاليا فى عدد قاذفاتها بعيدة المدى بحوالى عشر قاذفات بينما يتفوق السوفيت فى القاذفات متوسطة المدى بما يزيد على ٧٠٠ طائرة وبما يعادل حوالى أربعة عشر مثلا لمثيلاتها الأمريكية . ويمكن فهم سبب الاختلاف فى أن كثيرا من اهداف القاذفات السوفيتية يقع داخل قارة أوروبا حيث لا يحتاج إلى القاذفات بعيدة المدى فى حين أن أغلب أهداف القاذفات الأمريكية تقع بعيدة عن الولايات المتحدة الأمريكية مما يتطلب قاذفات بعيدة المدى ، وفى النهاية فإن مجموع القاذفات البعيدة والمتوسطة المدى السوفيتية يزيد على ثلاثة أمثال مجموع ما يناظرها فى الولايات المتحدةالأمريكية ، فى حين أن عدد الصواريخ كروز السوفيتية المطلقة من الجو تفوق مثيلاتها الأمريكية بنسبة ١,٨ : ١ تقريبا ولكن إذا أضيفت الصواريخ الجوية الأمريكية قصيرة المدى SRAM فإن الصواريخ السوفيتية المطلقة من الجو تشكل ٠,٩٨ تقريبا من عدد نظيرتها الأمريكية . على أنه يلاحظ أن مدى الصواريخ قصيرة المدى حتى ٦٠ كم مما يجعل احتمال تأثيرها على الاتحاد السوفيتى ضعيفا ، بينما يصل مدى الصواريخ كروز السوفيتية إلى ٨٠٠ كم . ويقدر عدد الرؤوس الحربية المطلقة من الجو السوفيتية بـ ٦٨٠ رأسا مقابل ٢٥٢٠ أمريكية وأن مجموع الرؤوس الحربية السوفيتية ٩٩٨٧ مقابل ١٠١٧٤ أمريكية .

بالرغم مما سبق واختلاف نسب التفوق فإن القوة الاستراتيجية النووية لكلتا الدولتين لا تحقق تفوقا حاسما لأى منهما بل تعرض كلا منهما لخسائر كبيرة وأن أية زيادة قريبة فى هذه القوة النووية لدى اى منهما لا تغير كثيرا من حجم نتيجة الصراع النووى ـ إذا دار ـ بينهما ـ كما أنه يجب أن يوضع دائما فى الاعتبار أن الاتحاد السوفيتى يحتكر الأسلحة النووية فى حلف وارسو . بينما تمتلك كل من بريطانيا وفرنسا أسلحة نووية فى حلف شمال الأطلنطى ، كما أن الاتحاد السوفيتى معرض للأسلحة النووية من الصين الشعبية .

يتضح من مقارنة القوات البرية للدولتين تفوق الاتحاد السوفيتى عدديا تفوقا كاسحا فى أغلب العناصر المعروفة بياناتها ، وهى إن كانت تعنى تفوق الاتحاد السوفيتى على الولايات المتحدة فى الصراع البرى التقليدى ، إلا أنه يعكس فى نفس الوقت مدى اختلاف

اعتماد الاتحاد السوفيتى على دول حلف وارسو مقارنا باعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على دول حلف شمال الأطلنطى .

فالاتحاد السوفيتى يمثل القوة الأكبر فى حلف وارسو ، وتشكل فرقه حوالى ٦٧٪ من قوات الحلف ، بينما تمثل قوة الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٣١٪ فقط من قوات حلف الأطلنطى ، وبالرغم من ذلك فإن قوات حلف وارسو ما زالت متفوقة عدديا فى البر على مثيلاتها فى حلف شمال الأطلنطى ، كما يلاحظ أن الاتحاد السوفيتى يعتمد فى تحقيق خفة حركته على القوات المدرعة وفى تحقيق قوة النيران على المدفعية بينما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق خفة حركة قواتها على الطائرات العمودية ، حيث لا تتفوق الولايات المتحدة على قوات الاتحاد السوفيتى البرية إلا فى عدد الطائرات العمودية المسلحة بالقوات البرية حيث تصل إلى ضعف نظيراتها فى الاتحاد السوفيتى وإن كان الاتحاد السوفيتى قد طور كثيرا سواء فى عدد أو نوعية هذه الطائرات فى الفترة الأخيرة .

تشير المقارنة العددية للقوات البحرية للقطبين إلى مدى التقدم الذى أحرزه الاتحاد السوفيتى فى بناء قوته البحرية رغم انه ليس دولة بحرية بطبيعتها ، وأنه فاق الولايات المتحدة الأمريكية فى عدد السفن بشكل عام إلا انه يتخلف عنها فى القطع البحرية الكبيرة ، وخاصة حاملات الطائرات والبوارج والطرادات النووية وطائرات الأسطول ، وما زالت حاملات الطائرات السوفيتية حاملات هليكوبتر أساسا .

يدل هذا التباين على تفوق الولايات المتحدة فى قدرتها على مد القوة البحرية فى أعالى البحار ولعبر سواحلها أو سواحل حلفائها ، بينما يتفوق الاتحاد السوفيتى فى العمل فى البحار الدولية وبالقرب من السواحل ، كما يعطى مؤشرا للتزايد المستمر فى قوة الاتحاد السوفيتى على مد قوته إلى أعالى البحار .

إلا أن الوضع الحالى يعنى قدرة الولايات المتحدة على نقل ميدان الصراع إلى أراضى الاتحاد السوفيتى دون أن يتمكن الاتحاد السوفيتى من القيام برد مماثل وهو يعكس فى نفس الوقت أن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل بعيد عن أراضيها لاعتمادها على حلفائها وأصدقائها أكثر من حاجة الاتحاد السوفيتى إلى ذلك وينطبق نفس التفسير على دراسة مشاة الأسطول للدولتين وإن كان الاتحاد السوفيتى قد زاد من قوة مشاة أسطوله لتقترب من قوة مثيلتها فى الولايات المتحدة الأمريكية .

أما القوات الجوية فعلى الرغم من أن عدد طائرات القوات الجوية السوفيتية يفوق مثيلاتها الأمريكية ، إلا أن هذا يرجع بالدرجة الأولى لعدم الحاجة إلى قنوات خاصة للدفاع الجوى عن الولايات المتحدة .

يخصص الاتحاد السوفيتى عددا من طائرات قتاله للدفاع الجوى غير ما يخصصه للقوات الجوية ، بينما تخصص الولايات المتحدة ١٠٨ طائرات فقط ـ من قواتها الجوية ـ لأعمال الدفاع الجوى ويرجع هذا بالدرجة الأولى لقلة تعرض أراضيها للهجوم الجوى من جميع الاتجاهات تقريبا ، وهو ما يفسر تشكيله السوفيت نقوات خاصة للدفاع الجوى عن البلاد ، والذى يشمل حوالى سدس طائرات قتاله ، وعددا كبيرا من قواذف صواريخ الدفاع الجوى ليس له مثيل فى الولايات المتحدة الأمريكية (لدى كل من الجيش والأسطول والقوات الجوية الأمريكية وسائله الخاصة بالدفاع الجوى يقابلها وسائل مماثلة وبأعداد أكبر فى نظائرهم السوفيتية) .

وجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتى قد طور هو الآخر قواته الجوية خلال السبعينات والثمانينات بحيث أصبحت تقارب إن لم تفق نظائرها الغربية فى بعض الخصائص القتالية .

نتيجة لما سبق كان الحرص على إجمالى القوات التقليدية لكلتا الدولتين فى عناصرها الرئيسية كفرق ، ودبابات ، وطائرات قتال ، وطائرات عمودية مسلحة مما يوضح التفوق العددى العام للاتحاد السوفيتى فى جميع العناصر عدا الطائرات العمودية المسلحة التى يقل عددها عن مثيلاتها الأمريكية مما يوحى بأنه على حوالى ألفى طائرة عمودية أمريكية أن تعوض حوالى ٣٨ ألف دبابة وحوالى ٣٠ ألف قطعة مدفعية أى أن تعوض الطائرة العمودية الواحدة حوالى تسع عشرة دبابة وخمس عشرة قطعة مدفعية .

ولم نشأ إجمال عدد القطع البحرية للتفاوت الشديد بين قطع البحرية المختلفة بما لا يسمح بمقارنتها .

يوضح الميزان النووى التكتيكى للدولتين أن الاتحاد السوفيتى يملك تفوقا عاما فى الأسلحة النووية التكتيكية فى البر والبحر ويتعادل فى الجو رغم غياب بعض بياناته فيما يخص بالمدفعية والهاونات مزدوجة الاستخدام ، وإن كانت توضح تفوق الولايات المتحدة فى جوانب محددة مثل قذائف مقاومة الغواصات والألغام النووية والقذائف قصيرة المدى التى تطلق من الجو

وهو ما يؤكد ما سبق استنتاجه من أن الاتحاد السوفيتى يتخذ حتى الآن استراتيجية دفاعية تعتمد على القدرة على تحقيق النصر فى الصراع داخل أوروبا وآسيا وأفريقيا مع عرقلة المساعدة الأمريكية لدول حلف الأطلنطى دون مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية بقوات برية .

وإذا كان لابد من الخروج باستنتاج عام من دراسة المقارنة العددية للميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى فإن الاتحاد السوفيتى بقوته الحالية وبإفتراض تعادل العوامل الأخرى يستطيع أن يدير حربا تقليدية أو نووية فى الكتلة اليابسة أو رأسيا ، يحقق فيها تفوقا عاما على الولايات المتحدة وحلفائها داخل الحدود القارية ، ويتعرض فيها لضربات الولايات المتحدة وحلفائها داخل الحدود القارية ، ويتعرض فيها لضربات الولايات المتحدة وحلفائها ويوجه إليها ضربات تقليدية ونووية دون القدرة على مهاجمتها بقوات برية على أراضيها أو أراضى حلفائها فى أمريكا الجنوبية ، واستراليا والمحيط الهادى والهندى ، وأن هذه القدرة تزيد كثيرا لو تمكن من الاطمئنان إلى الصين الشعبية وجاراته من دول المسرح الجنوبى (الشرق الأوسط) ولكنه لا يستطيع ـ فى الوقت الحاضر على الأقل ـ أن يطور هذا النجاح بعد ذلك ليهاجم الولايات المتحدة الأمريكية ، وربما يكون من الصعب عليه بعد ذلك مواجهة تهديدات الولايات المتحدة بعد فترة غير طويلة من تحقيق انتصاره على غرب أوروبا ، وأن التفوق الحالى لا يغريه على شن الحرب على حلفاء الولايات المتحدة فى غرب أوروبا لكنه يمكنه فى نفس الوقت من تثبيت الأوضاع لصالحه فى شرق أوروبا ، ومن الحصول على مكاسب محدودة عند توفر ظروف سياسية مناسبة فى منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا .

◈◈◈◈

الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى

	الاتحاد السوفيتى	النسبة		الولايات المتحدة	ملاحظـــات
بيانات عامة					
التعداد العام بالمليون	٢٧٦,٥	١,١٥	١	٢٣٩,٦	
إجمالى القوات المسلحة بالألف	٥٣٠٠	٤٦	١	٥٢	
الناتج القومى العام عام ٨٤ بليون دولار	١٦٧٢ ـ ١٩٢٠	٥٣ـ,٤٦	١	٣٦١٩,٢	
معدل التضخم ٨٣ ، ٨٤٪	٢ ـ ٣,٤	٦٢ ـ ,٧٩	١	٣,٢ ـ ٤,٣	
معدل نمو الإنتاج القومى العام ٨٣ ، ٨٤٪	٣ ، ٤	١,٠٨ ـ ,٤٤	١	٣,٧ ـ ٦,٨	
الديون ١٩٨٤ بليون دولار	٢٠	,٠٦	١	٣٤٠	
القوات الاستراتيجية النووية					
(أ) مقذوفات بحرية باليستيكية SLBM	٩٧٩	١,٥٣	١	٦٤٠	
غـــواصة	٧٧	٢,٠٨	١	٣٧	
(ب) قواعد أرضية عابرة للقارات باليستيكية ICBM	١٣٩٨	١,٣٧	١	(١٠٢٣)	
(جـ) قاذات بعيدة المدى	١٧٠	٠,٧	١	٢٤٢ SLCM,SRAM	انضمت أول قاذفة B 1 - B إلى الخدمة فى يوليو ١٩٨٥
قاذفات متوسطة المدى	٧٩٥	١٤,٢	١	٥٦ SRAM	
مقذوفات كروز تطلق من الجو ALCM	١٩٩٠	١,٨١	١	١١٠٠	
مقذوفات قصيرة المدى تطلق من الجو SRAM	—	—	١	٩٢٤	
(د) مقذوفات قواعد أرضية متوسطة المدى	٤٢٣ IRBM	٦,٦	١	٦٤ GLCM	
	١٢٠ MRBM	٢,٥	١	٤٨ MRBM	
(هـ) قواذف مضادة للصواريخ ABM	٣٢		١	—	
الجيش :					
فرقة مدرعة	٥١	١١,٦	١	٤ + (لواء مستقل)	
فرقة مشاة ميكانيكية	١٤١	٢٣,٥	١	٦	
فرقة مشاة	—	صفر	١	٢ + (٤ لواء مستقل)	
فرقة محمولة جوا	٧	٧	١	١	
فرقة اقتحام جوى	(٨ لواء)	٢,٧	١	١	
فرقة مشاة خفيفة	—	صفر	١	٢	
لواء فرسان جو	—	صفر	١	١	
فوج فرسان مدرع	—	صفر	١	٣	
لواء قوات خاصة	١٦ + (٣ فوج)		١	—	
إجمالى فرق وما يعادلها	٢٠٧,٧	٩,٤٤	١	٢٢	
دبابة قتال رئيسية	٥٢٦٠٠	٣,٩	١	١٣٤٢٣	
عربة قتال مدرعة	٧٠٠٠٠	٣,٢	١	٢١٦٥٠	
مدفع وهاوتزر	٢٣٠٠٠	٦,٢٩	١	٥٢٥٠	
هاون ومدفع عديم الارتداد	١١٠٠٠	٠,٧٤	١	١٤٨٠٠	
عربة صواريخ متعددة القواذف	٦٢٠٠	٣٥,٠٣	١	١٧٧	
سلاح موجه مضاد للدبابات	غير معروف	غير معروف		١٦٦٠٠	
مدفع مضاد للطائرات	٢١٠٠٠	٣٠,٦	١	٦٨٦	
صاروخ دفاع جوى	٤٣٠٠	غير معروف		غير معروف	معروف منهم ٤٧٢
قاذف صاروخ أرض/أرض تعبوى/ تكتيكى	١٥٠٠	٦,٧٥	١	٢٢٢	
طائرة عمودية للجيش	٤٣٠٠	٠,٤٩	١	٨٨٠٠	
طائرة للجيش	غير معروف	غير معروف		٥٢٢	

تابع
الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى

	الاتحاد السوفيتى	النسبة		الولايات المتحدة	ملاحظـــات
القوات البحرية					
غواصة كروز	٦٦	١٦,٥	١	٤	
غواصة هجوم قوة نووية	٧٢	٠,٧٩	١	٩١	
غواصة هجوم قوة ديزل	١٣١	٣٢,٧٥	١	٤	
إجمالى الغواصات الهجومية	٢٠٢	٢,١٤	١	٩٥	
حاملة طائرات	٦	,٤٣ •	١	١٤	
بارجـــة	—	صفر	١	٢	
طراد نووى	٢	,٢٣	١	٩	
طراد صاروخى	٣٧	١,٩٥	١	١٩	
مدمرة صاروخية	٣٥	,٩٥	١	٣٧	
مدمرة مدفعية / مقاومة غواصات	٣٤	١,١	١	٣١	
فرقاطة صاروخية	٣٢	,٦٧	١	٤٨	
فرقاطـــة	١٤٣	٢,٧	١	٥٣	
سفينة سطح صغيرة	٧٠٠	٧,٨٧	١	٨٩	
سفينة برمائية	٧٩	١,٣	١	٦١	
زورق إنزال عام	٩٩	١,٨٣	١	٥٤	
سفينة معاونة	٣٠٥	٣,٨١	١	٨٠	
سفينة مؤجرة	٣٥٠	٢٥	١	١٤	
طائرات قتال الأسطول	٨٧٥	,٦٥	١	١٣٥٠	
طائرة عمودية مسلحة بالأسطول	٣١٠	١,٩٣	١	١٦٠	
كاسحة ألغام	١١٥ محيطية	٣٨,٣	١	٣ هجومية محيطية	
مشاة الأسطول :					
فرقة مشاة أسطول	١(+ ٥فو/ل + ٤ل)	١ تقريبا	١	٣	
دبابة قتال رئيسية	١٥٥	,٢٢	١	٧١٦	
طائرة قتال	غير معروف	غير معروف		٦٠٥	
طائرة عمودية مسلحة	غير معروف	غير معروف		١١٠	
القوات الجوية .					
طائرة قتال	٥٩٠٠	١,٥٩	١	٣٧٠٠	
طائرة عمودية مسلحة	٢٦٥٠	١٥٥,٩	١	١٧	
قوات الدفاع الجوى :					
طائرة إعتراضية	١٢٠٠			—	ليس للولايات المتحدة
قاذف صواريخ دفاع جوى	٩٦٠٠			—	قوات خاصة بالدفاع الجوى .
إجماليات تقليدية .					
فرقة وما يعادلها	٢١٠	٨,٤	١	٢٥	
دبابة قتال رئيسية	٥٢٧٥٥	٣,٧٣	١	١٤١٣٩	
طائرة قتال	٧٩٧٥	١,٤١	١	٥٦٥٥	
طائرة عمودية مسلحة	٧٢٦٠	,٨	١	٩٠٨٧	

الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى النووى التكتيكى

	الاتحاد السوفيتى	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
اسلحة نووية من قواعد ارضية .				
قذائف باليستكية قصيرة المدى SRBM	١٤٣٥	٧,٨ ١	١٨٥	١ ـ نشرت الولايات المتحدة خلال عامى ٨٣ ، ٨٤ ٩ صاروخ بيرشنج ١١ فى المانيا الغربية و ١٩ صاروخ كروز فى كل من بريطانيا وإيطاليا كما تاكد نشر ١٦ صاروخ كروز فى بلجيكا خلال عام ١٩٨٥
قذائف كروز تطلق من الارض GLCM	١٠٠	١,٥٦ ١	٦٤	
قذائف باليستيكية متوسطة المدى I/MRBM	٥٤٣	١١,٣٢ ١	٤٨	
مدفعية وهاونات مزدوجة الاستخدام	٩٩٨٠	٢,٤ ١	٤١٤٦	
الغام نووية	—		غير معروف	
اسلحة نووية من قواعد بحرية				
قذائف كروز تطلق من البحر SLCM	٧٧٨	٨,١ ١	٩٦	٢ ـ من المنتظر أن ينشر ٩٩ صاروخ بيرشنج ١١ فى المانيا الغربية و ١٤١ صاروخ كروز فى بريطانيا و٩٦ فى المانيا و٩٣ فى إيطاليا و٤٨ فى هولندا و٤٢ فى بلجيكا .
قذائف مقاومة غواصات ASW	١٠١٤	,٧٧ ١	١٣١٦	
الغام بحرية	غير معروف	—		
اسلحة نووية تطلق من الجو				
طائرات مزدوجة الاستخدام من قواعد أرضية	٢٧٢٥	١,٧٢ ١	١٥٨٣	
طائرات مزدوجة الاستخدام من حاملات طائرات	—	صفر ١	٧٢٩	
مجموع الطائرات مزدوجة الاستخدام	٢٧٢٥	١,١٨ ١	٢٣١٢	
طائرات مقاومة غواصات مزدوجة الاستخدام	١٩٥	٠,٧٦ ١	٢٥٨	بالإضافة إلى ما سبق
قذائف كروز تطلق من الجو ALCM	حتى ١٩٩٠	حتى ١,٨١ ١	١١٠٠	
قذائف قصيرة المدى تطلق من الجو SRAM	—	صفر ١	٩٢٤	
مجموع الأسلحة من قواعد ارضية	٢١٠٥٨	٤,٧٤ ١	٤٤٤٣	
مجموع الأسلحة من قواعد بحرية	١٧٩٢	١,٢٧ ١	١٤١٢	
مجموع الأسلحة التى تطلق من الجو	١٩٩٠	,٩٨ ١	٢٠٢٤	
اسلحة دفاع جوى يمكن ان تطلق اسلحة نووية .	٢٥٥٢	٨,٥ ١	+ ٣٠٠ (بحرى)	

المرجــــع :

IISS, The Military Balance,
1984 - 1985.

٣ - الشرق الأوسط في العلاقات السوفيتية الأمريكية

مقـــدمـة :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أخذت منطقة الشرق الأوسط التى تشمل الاقليم العربى والدول المجاورة غير العربية ، تشغل مكانة متزايدة فى السياسة العالمية عامة والعلاقات بين القوتين العظميين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بصفة خاصة . وبينما كانت المنطقة تمثل فى معظم الأحوال منطقة للتنافس بين القوتين ، فإنها فى فترات قليلة عرفت بعض أنواع من التعاون خاصة خلال فترة الوفاق .

ففى بداية الحرب الباردة ، فإن التنافس بين القوتين حدث على هامش الأقليم العربى فى كل من تركيا وإيران واليونان ، وكانت أحداث اليونان فى عام ١٩٤٧ سببا فى إصدار الولايات المتحدة لمبدأ ترومان الذى تضمن « تأييد الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات الهيمنة من أقليات مسلحة أو الضغط من الخارج » . وكان المقصود بهذه العبارة الأخيرة الجماعات اليسارية والراديكالية والشيوعية التى تلقى تأييد الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا ، مما يشكل بداية رسمية للاستقطاب بين القوتين العظميين . وقد تضمن بنودا بتقديم المعونات العسكرية والاقتصادية لليونان على أسس ثنائية . وفى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ فقد أضيف بروتوكولا لهذا المبدأ يقوم بمقتضاه حلف الأطلنطى بتقديم ضمانات أمنية لكل من اليونان وتركيا ومنطقة شرق البحر المتوسط .

وكان مبدأ ترومان بداية لعدد من السياسات الأمنية الغربية التى عادلت الأمن الأقليمى فى الشرق الأوسط بأمن المعسكر الغربى فى صراعه مع المعسكر الشرقى ، فصدر الاعلان الثلاثى لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا فى مايو ١٩٥٠ بضمان الحدود الأقليمية فى المنطقة . وتم توقيع معاهدة حلف بغداد فى فبراير ١٩٥٥ ، وصدر مبدأ أيزنهاور فى يناير ١٩٥٧ ، ووقعت الولايات المتحدة اتفاقيات مع الدول الأعضاء فى الحلف المركزى فى مارس ١٩٥٩ ، كما صدر مبدأ كارتر فى يناير ١٩٨٠ ، وكان كل ذلك تعبيرات فى هذه الرؤية الغربية للأمن الأقليمى فى المنطقة . وظل جوهر هذه التعبيرات كلها الحفاظ على الأمر الواقع فى الشرق الأوسط وليس فقط فى مواجهة « التهديدات السوفيتية » ولكن أيضا فى مواجهة التحديات الاقليمية والمحلية التى يمكن أن تؤثر سلبيا على الموقع المتميز للغرب فى المنطقة .

وعلى الجانب الآخر ، فإن الاتحاد السوفيتى الذى طور مبادىء أمنية تتعلق بأوربا وآسيا فإنه لم يفعل نفس الشيء بالنسبة للشرق الأوسط ، فى معظم الأحوال فإن التوجه السوفيتى تجاه المنطقة تمثل دائما فى كونه رد فعل للسلوك الغربى عامة والأمريكى خاصة . ومن ثم فإن الترتيبات الدفاعية السوفيتية تمت دائما على أساس ثنائى وليس متعدد الأطراف ولم يحدث أبدا أن ربط الاتحاد السوفيتى بين أمنه الذاتى وأمن أى بلد من الأقطار الأقليمية باستثناء أفغانستان التى كانت لها ظروفها الخاصة .

والواقع هو أن الصراع - العربى الإسرائيلى - وتصاعد حركة القومية العربية وحركة التحرر الوطنى فى المنطقة خلال الخمسينات ، هى التى سمحت فى بعض الأحيان للاتحاد السوفياتى بإزعاج وأحيانا المنافسة مع الولايات المتحدة خلال الستينات . فرغم الاتفاق المبدئى بين الدولتين على قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢ نوفمبر ١٩٤٧ الخاص بفلسطين واعتراف كليهما بإسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، فإن هذا الاتفاق لم يستمر طويلا فمع بداية الخمسينات أصبح الشرق الأوسط أحد الأماكن المحتملة للصدام بين القوتين العظميين . وفى عام ١٩٥٥ أصبح الصراع العربى - الإسرائيلى أحد الموضوعات الرئيسية للحرب الباردة بينهما . ففى إطار استراتيجية « الاحتواء » الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتى ، فإن الولايات المتحدة شجعت قيام حلف بغداد فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ ، وبعد أربعة أيام من توقيع اتفاقية إنشائه قامت إسرائيل بعدوانها على الجيش المصرى فى قطاع غزة وهو العدوان الذى دفع مصر بالإضافة إلى توجهاتها القومية للعمل على الحصول على السلاح الشرقى للدفاع عن نفسها ضد إسرائيل ، وهو ما حدث فعلا فى صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥ . لقد أعطت هذه الصفقة الاتحاد السوفيتى الفرصة لكى يقيم لنفسه حضورا فى الشرق الأوسط ، وقد بلغت ذروة هذا الحضور فى نهاية الستينات نتيجة المؤازرة السوفيتية للموقف العربى فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . وقد لعبت العلاقات المصرية السوفيتية دورا مركزيا فى التواجد السوفيتى فى المنطقة

وهو الأمر الذى اعتبره السوفييت كسرا للاحتكار الغربى للنفوذ فى المنطقة ولرفع المكانة والنفوذ السوفيتى فى منطقة شرق البحر المتوسط .

الشرق الأوسط فى مرحلة الوفاق :

أصبح الصراع العربى - الإسرائيلى موضوعا مباشرا فى التفاعلات الأمريكية السوفيتية فى أعقاب حرب يونية ١٩٦٧ بحيث أصبحت أزمة الشرق الأوسط واحدة من الموضوعات على قائمة أعمال العلاقات بينهما . ففى الاجتماع الذى تم فى جلاسبور فى يومى ٢٣ و ٢٥ يونيو ١٩٦٧ بولاية نيوجرسى الأمريكية بين الرئيس الأمريكى جونسون ورئيس الوزراء السوفيتى اليكس كوسيجين والذى كان يرأس وفد بلاده فى الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة والخاصة بالشرق الأوسط ، بحث الطرفان الوضع فى الشرق الأوسط بالإضافة إلى موضوعات أخرى أبرزها حرب فيتنام والمسائل المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية ولم تزد نتائج هذا الاجتماع عن الاشفاق على استمرار تبادل وجهات النظر بين الطرفين بصدد الوضع فى الشرق الأوسط ومحاولة البحث عن قرار مقبول يقدم مبادىء لتسوية سلمية وقد أسفرت هذه الاتصالات عن توصل المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة آرثر جولدبرج مع السفير السوفيتى فى واشنطن أناتولس روبرنين إلى مشروع قرار يقدم للجمعية العامة يؤكد مبدأ عدم جواز غزو الأراضى بواسطة الحرب طبقا لميثاق الأمم المتحدة ويطلب من كل أطراف النزاع أن تقوم بلا تأخير بسحب قواتها من الأراضى التى تم احتلالها بعد ٤ يونيو ١٩٦٧ . ولكن الولايات المتحدة سحبت موافقتها على هذا المشروع بعد أقل من يومين . وقد أدى ذلك إلى إخفاق الجمعية العامة فى التوصل إلى قرار بصدد الوضع فى المنطقة . وعندما عادت القضية إلى مجلس الأمن الدولى وبعد مناورات عديدة من كليهما وافقا على القرار ٢٤٢ الخاص بالشرق الأوسط فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

السنوات تالية فإن تفسير القرار ٢٤٢ أصبح محور المناقشات السوفيتية الأمريكية بخصوص الشرق الأوسط . وقبيل افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٨ تقدم الاتحاد السوفيتى للولايات المتحدة بإقتراح يقضى بضمان القوى الكبرى سلاماً يقوم على إنسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ وإنهاء حالة الحرب ووجود للأمم المتحدة فى مناطق تجلو عنها إسرائيل على أن يتم التفاوض بشأنها قضايا أخرى (مثل المرور فى قناة السويس ووضع اللاجئين ووضع القدس) فى وقت آخر . ولكن الولايات المتحدة رفضت هذه المقترحات فى ١١ أكتوبر ١٩٦٨ ودعت إلى التركيز على جهود الوساطة التى كان يقوم بها آنذاك جونار يانج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة . ومرة أخرى فى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ تقدم الاتحاد السوفيتى بمذكرة إلى الولايات المتحدة تدعو إلى إنسحاب إسرائيل كاملا إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ على أن يتم ذلك على مراحل ويتم الاتفاق على وضع قوات الأمم المتحدة على الحدود فى سيناء وشرم الشيخ وقطاع غزة ويتم بعد ذلك إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والبلدان العربية . وفى ١٥ يناير ١٩٦٩ تقدمت إدارة جونسون الأمريكية بمذكرة إلى الاتحاد السوفيتى وقد كان الهدف من المذكرة الأمريكية كسب الموقف لحين تولى إدارة ريتشارد نيكسون الجديدة فى الولايات المتحدة ، ولكنها تضمنت تناقضات كاملة مع المذكرة السوفيتية خاصة فيما يتعلق بتفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فيما يتعلق بمدى الانسحاب الإسرائيلى حيث أصرت على أن الانسحاب لا ينبغى أن يكون إلى خطوط الهدنة العربية الإسرائيلية وإنما إلى حدود آمنة يتفق عليها الطرفان .

وقد استمرت قضية الشرق الأوسط فى كونها إحدى قضايا العلاقات بين موسكو وواشنطن من خلال إطارين للمباحثات . الأول فيما عرف بالمباحثات الرباعية والتى نشأت بناء على مبادرة من فرنسا التى دعت إلى مفاوضات رباعية يحضرها كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بصدد الشرق الأوسط ، وقد أنعقدت بالفعل هذه المباحثات بدءا من ٣ أبريل ١٩٦٩ واستمرت بعد ذلك لأكثر من عامين ولم تحرز تقدما يذكر ، أما الأطار الثانى أنبثق عن المباحثات الرباعية فكان إطارا ثنائيا بين موسكو وواشنطن فى محاولة للتوصل إلى اتفاق بين القوى السياسية على إطار للمفاوضات يمكن أن تتم فيه مهمة يارنج ولم تسفر هذه المباحثات بدورها عن شىء . والواقع هو أن الولايات المتحدة تدريجيا أصبحت تعمل على الإنفراد بمحاولة تسوية صراع الشرق الأوسط من خلال مبادرة روجرز . وتدريجيا فإن الصراع العربى - الإسرائيلى أصبح على هامش علاقات القوتين العظميين مع إنشغالهما خلال مرحلة الوفاق بعدد من القضايا التى أصبحت ذات أولوية قصوى فى العلاقات بينهما مثل الحد من الأسلحة النووية والأمن الأوربى وإنهاء حرب فيتنام .

وقد وضحت هامشية أزمة الشرق الأوسط فى علاقات القوتين العظميين فى كونها شكلت موقعا ذيليا فى أهم مؤتمرين للوفاق السوفيتى ـ الأمريكى وهما مؤتمرا قمة مايو ١٩٧٢ فى موسكو ، ويونيو ١٩٧٣ فى واشنطن حيث لم تشغل قضية الشرق الأوسط سوى سطور قليلة فى البيان الختامى لكلا المؤتمرين . ففى قمة مايو ١٩٧٢ أكد الطرفان على ضرورة تحقيق التسوية السلمية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ووعدا ببذل جهودهما لتحقيق هذه التسوية وأنه حسب وجهة نظريهما فإن إنجاز ذلك سوف يسمح بتطبيع الموقف فى الشرق الأوسط وسوف يسمح على وجه التحديد أن يؤخذ فى الاعتبار إتخاذ خطوات متقدمة فى سبيل تحقيق الارتخاء العسكرى فى المنطقة . وفى قمة واشنطن فى يونيو ١٩٧٣ لم تتغير أهمية الشرق الأوسط فى علاقات القوتين حيث أكتفيا بالتأكيد على العموميات الخاصة بالاتفاق فيما بينهما دونما الخوض فى نطاق النقاط الجوهرية للاختلاف والتى سادت العلاقات بينهما خلال الفترة السابقة ، حيث لم يزد ما ذكراه فى البيان النهائى للمؤتمر عن التدمير عن اهتمامهما البالغ بالوضع فى المنطقة والوعد بضرورة بذل الجهود من أجل تحقيق أسرع تسوية ممكنة . هذه التسوية يجب أن تكون وفقا لمصالح جميع دول المنطقة ومتسقة مع استقلالها وسيادتها وأن تأخذ فى حسبانها المصالح المشروعة للشعب الفلسطينى .

وقد كان هذا الموقف من الشرق الأوسط دلالة على أن موسكو وواشنطن قد جعلا أزمة الشرق الأوسط واقعة خارج إطار الوفاق بينهما ، وفى إطار التنافس بينهما مما يعد استمرارا لسلوكيات الحرب الباردة وهو الأمر الذى اتضح بسرعة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ فرغم أن أليات الوفاق قد تمثلت خلال الحرب فى كثافة الاتصالات فيما بينهما إلا أن كلا منهما عملا على تحقيق مميزات استراتيجية من خلال أحداث المنطقة حيث عمد كلاهما على إلحاق الأطراف الوثيقة الصلة به بالسلاح خلال الحرب حيث أقامت الولايات المتحدة جسرا جويا لمد إسرائيل بالسلاح وقام الاتحاد السوفيتى بنفس الشىء إزاء مصر وسوريا والعراق . وهكذا فإن خطين متوازيين من التفاعل بين القوتين بخصوص الشرق الأوسط كانا فى نطاق الحركة فقد أسفرت الاتصالات ذات الطبيعة الوفاقية عن توصلهما إلى اتفاق وقف إطلاق النار يوم ٢١ أكتوبر بناء على مفاوضات أجراها هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى فى موسكو بدءا من يوم ١٩ أكتوبر وانتهت إلى القرار ٣٣٨ الذى صدر عن مجلس الأمن الدولى والذى دعا إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين وإلى قيام مباحثات سلام بين الأطراف المعنية . ولكن فى نفس الوقت فإن العلاقات الصراعية والتنافسية فيما بينهما استمرت خاصة من جانب الولايات المتحدة التى سمحت لإسرائيل بخرق قرار وقف إطلاق النار ، وحق الأمر الذى أدى إلى دعوة مصر يوم ٢٤ أكتوبر للقوتين العظميين للتدخل للإشراف على التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار ، وهو الأمر الذى رفضته الولايات المتحدة ولكن الاتحاد السوفيتى استجاب له فى رسالة بعث بها برجنيف إلى موسكو تضمنت دعوة لتشكيل قوة دولية من قبل الطرفين للمحافظة على وقف إطلاق النار . وتضمنت الرسالة أنه إذا وجد الرئيس الأمريكى أن هناك استحالة بالنسبة للمشاركة الأمريكية فإن الاتحاد السوفيتى سوف يكون مضطرا لإتخاذ خطوات مناسبة من جانبه حتى لا يسمح لإسرائيل بالاستمرار فى خرقها لقرار وقف إطلاق النار . وقد أدى هذا الموقف السوفيتى إلى أن رفعت الولايات المتحدة درجة استعداد قواتها المسلحة بما فيها قواتها النووية . وقد مثل هذا الموقف أخطر الأزمات بين القوتين العظميين خلال فترة الوفاق وانتهت الأزمة بتراجع الاتحاد السوفيتى فى إرسال قواته إلى المنطقة والتوصل إلى قرار جديد من مجلس الأمن برقم ٣٤٠ يقضى بوقف إطلاق النار التزمت به إسرائيل هذه المرة .

لقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إيذانا بعودة أزمة الشرق الأوسط إلى دائرة اهتمام القوتين العظميين ومن ثم فقد دفعت إلى عقد مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط ورغم صدور قرار من مجلس الأمن برقم ٣٤٤ لعام ١٩٧٣ بأن يكون المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا امتنعت عن التصويت على القرار وتغيبت الصين ولذلك لم تلتزم موسكو وواشنطن بالقرار وسعيا إلى عقد مؤتمر يكون تحت رئاستهما المشتركة بحيث يخول للسكرتير العام للأمم المتحدة رئاسة جلسة الافتتاح فقط ثم يتبادل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الرئاسة . وبالفعل أنعقد المؤتمر يوم ٢١ ديسمبر وحضروا بالإضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وإسرائيل والأردن وتغيبت سوريا عن حضور الاجتماع . ورغم أنه كان متصور أن يكون مؤتمر جنيف معد الإطار الذى تتم فيه تسوية أزمة

الشرق الأوسط فإن المؤتمر لم يقدر له أن ينعقد مرة أخرى . فقد أخذت الولايات المتحدة تدريجيا تنفرد بإدارة التسوية فى المنطقة ففى خلال عقد اتفاقيات للفصل بين القوات تم التوصل إلى الاتفاقية الأولى فى ١٨ يناير ١٩٧٤ بين مصر وإسرائيل والثانية فى ٣٠ مايو ١٩٧٤ بين سوريا وإسرائيل ثم الثالثة فى ١ سبتمبر ١٩٧٥ بين مصر وإسرائيل مرة أخرى . فى هذه الاتفاقيات التى تمت من الناحية الشكلية فى إطار مؤتمر جنيف فإنها من الناحية الفعلية كانت احتكارا أمريكيا ولم يزد الموقف السوفيتى عن الوقوف موقف المتفرج والحصول على المعلومات التى توفرها له الولايات المتحدة نحو مفاوضاتها الدائرة فى المنطقة .

وبعد عامين من توقيع اتفاقية سيناء الثانية فقد بدا أن الإدارة الأمريكية للصراع العربى ـ الإسرائيلى قد وصلت إلى طريق مسدود ، وكانت هذه الإدارة تتعرض لانتقادات شديدة من الاتحاد السوفيتى الذى رأى فيها تناقضا مع الوفاق ، والنقد المقابل الذى تقدمه موسكو للنقد الأمريكى للاتحاد السوفيتى بخصوص انتهاك الوفاق فى أفريقيا الجنوبية أى فى أنجولا وموزمبيق . ولما كانت الدولتان بصدد انقاذ روح الوفاق فيما بينهما بالسعى نحو توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية فقد رأيا أن خطوة فى طريق تسوية الصراع العربى الإسرائيلى يمكن أن تصنع محتوى اقليميا للوفاق الدولى ، ولذلك فقد قامت الدولتان فى أول اكتوبر ١٩٧٧ بتوقيع بيان أمريكى سوفيتى يضع لأول مرة تصورا مشتركا للتسوية فى الشرق الأوسط . هذا البيان دعا إلى تسوية دائمة وعادلة فى المنطقة وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية وعادية رسمية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة والسلامة للأراضى والاستقلال السياسى . واعترف البيان بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . ودعا البيان إلى اشتراك كل أطراف النزاع فى مؤتمر للسلام ليقر فى جنيف بما فى ذلك ممثلين للشعب الفلسطينى وفى حالة توصلهما إلى تسوية فإنها يمكن تقديم ضمانات دولية لتنفيذ الاتفاق مع استعداد موسكو وواشنطن لتقديم هذه الضمانات ، بالإضافة إلى إقامة مناطق منزوعة السلاح ووضع قوات للأمم المتحدة أو مراقبين لها بين الأطراف المتنازعة .

ومن الملاحظ أن هذا البيان قد تضمن تنازلات مشتركة من قبل الجانبين فقد اعترفت الولايات المتحدة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » وهو تدبير يتضمن تقدما فى الموقف الأمريكى الذى كان دائما يتحدث عن « المصالح المشروعة للشعب الفلسطينى » حيث يشمل التعبير الأول حق تقرير المصير بينما لا يشمله الثانى . كذلك فإن الحديث عن الضمانات المختلفة بما فيها ضمانات الدولتين الأعظم كان يعنى ضمنيا انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة . وبالمقابل فإن البيان لم يدع إلى مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وإنما إلى مشاركة ممثلين عن الشعب الفلسطينى وهو تنازل قدمته موسكو لواشنطن مقابل التنازلين السابقين .

الشرق الأوسط فى مرحلة الحرب الباردة الجديدة :

لم يمض أكثر من شهر واحد بعد توقيع البيان السوفيتى الأمريكى ، حتى بدأت التطورات فى الشرق الأوسط ذاته لكى تنسف هذا البيان ، والأكثر من ذلك أهمية أنها وضعت واحدة من أهم بذور قيام الحرب الباردة الجديدة وإنتهاء الوفاق بين الدولتين فقد شجعت مبادرة الرئيس أنور السادات بعقد سلام بين مصر وإسرائيل الولايات المتحدة على محاولة كسب مزيد من النفوذ فى منطقة الشرق الأوسط على حساب الاتحاد السوفيتى من خلال الانفراد بإدارة الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، وهو الأمر الذى حدث بالفعل خلال السنوات التالية ففى سبتمبر ١٩٧٨ تم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، وفى ٢٦ مارس ١٩٧٩ تم توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية وتم دفن البيان السوفيتى الأمريكى نهائيا ، بل أصبحت الولايات المتحدة ترفض تماما عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وهو ما كان يعنى دائما استبعاد الاتحاد السوفيتى من المشاركة فى التسوية .

ومنذ تلك اللحظة ، فإن الحرب الباردة الجديدة أخذت فى الاستحكام فى المنطقة ، خاصة مع عجز الكونجرس الأمريكى عن التصديق على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية (سالت ٢) ، وقيام الاتحاد السوفيتى بغزو أفغانستان وقيام الثورة فى إيران وما تلاها من الحرب العراقية الإيرانية مما دفع الولايات المتحدة بجانب انفرادها بعملية التسوية إلى الإعلان عن مبدأ كارتر فى يناير ١٩٨٠تضمن تحذير الاتحاد السوفيتى من التدخل فى شئون الدول النفطية فى الخليج العربى . وأكد كارتر أن أى محاولة لأية قوة خارجية للتحكم فى هذه المنطقة سوف يعد هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة تستدعى ردها بكل

الوسائل بما فيها القوة العسكرية ، وكان إعلان هذا المبدأ عودة للمبادىء الأمنية الأمريكية خلال الخمسينات وفى ظل ظروف الحرب الباردة خلال تلك الفترة .

ومنذ احتدام الحرب الباردة الجديدة بين العملاقين خلال الثمانينات فقد خرج الشرق الأوسط من إطار التفاعلات المباشرة بينهما وإن استمر فى اطار التنافس المحتدم بينهما خلال هذه الفترة . وقد ظهر ذلك واضحا ليس فقط من خلال مبدأ كارتر وإنما أيضا من خلال محاولة رونالد ريجان رئيس الجمهورية الأمريكية وإدارته لإقامة ما هو معروف « بالاجماع الاستراتيجى » فى المنطقة ضد الاتحاد السوفيتى بحيث يجب الصراعات الأقليمية خاصة بين إسرائيل والدول العربية . وبعد أن أتضح اخفاق هذه السياسة فقد جنحت الولايات المتحدة إلى تطوير السياسة المعادية للسوفيت من خلال إقامة تعاون استراتيجى بين إسرائيل وواشنطن تم توقيعه فى سبتمبر ١٩٨١ وتم تدعيمه خلال السنوات التالية عسكريا واقتصاديا من خلال توقيع اتفاقية منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة . بالإضافة إلى ذلك فقد سعت الولايات المتحدة إلى تدعيم قواتها للانتشار السريع فى المنطقة فى مواجهة تلك السوفيتية . أما الاتحاد السوفيتى فمن جانبه فقد قبل تراجعه مؤقتا من الساحة الشرق أوسطية . وظهر ذلك واضحا أبان الأزمة اللبنانية فى صيف عام ١٩٨٢ بعد احتلال إسرائيل للبنان وقامت سياسته على دعم دفاع عدد من الدول الاستراتيجية فى المنطقة وهى سوريا وليبيا واليمن الجنوبية وأثيوبيا فى محاولة للتخندق داخل الشرق الأوسط بانتظار ظروف أفضل .

وخلال عام ١٩٨٥ ، فان نمط الحرب الجديدة فى العلاقات بين العملاقين استمر بالنسبة للشرق الأوسط ، وقد ظهر ذلك واضحا فى اصرار الولايات المتحدة على استبعاد الاتحاد السوفيتى من أية مبادرات سلمية خاصة بالشرق الأوسط . وحينما عقدت الدولتان اجتماعا خاصا بمنطقة الشرق الأوسط فى ٩ فبراير ١٩٨٥ فى أطار سلسلة لقاءاتهما بخصوص القضايا الاقليمية الدولية ، فقد أعلنت الولايات المتحدة أن هذا اللقاء يهدف إلى تبادل وجهات النظر والمعلومات فى القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط ، وأن الاجتماع لن يؤدى إلى مفاوضات أوسع كما أنه لا يهدف إلى التوصل إلى أى اتفاق .

وأكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة أخذت فى وضع عدد من الشروط لمشاركة الاتحاد السوفيتى فى أية مظلة دولية لجهود التسوية فى المنطقة ، منها اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وتشجيع هجرة اليهود السوفييت اليها . ولما كانت موسكو ليست على استعداد للاستجابة لهذه الشروط فان واشنطن حاولت استبعاد قضية الشرق الأوسط من اجتماع القمة بين جورباتشيف وريجان فى جنيف فى ١٩ و ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . فرغم أنها قبيل المؤتمر أصرت على مناقشة المنازعات الاقليمية فان قائمة هذه المنازعات لم تشمل سوى أمريكا الوسطى وافغانستان وجزر شرق آسيا ، وكان ذلك اشارة أمريكية بان الشرق الأوسط هو منطقة خاصة بالولايات المتحدة لا يحق للاتحاد السوفيتى التفاوض حولها . أما الاتحاد السوفيتى الذى كان يرى أن إثارة موضوع المنازعات الاقليمية هو وسيلة أمريكية للتشهير بموسكو والتغطية على موضوع استراتيجية حرب الكواكب الأمريكية والذى كان على رأس أولويات موسكو فى المؤتمر . ولذلك فقد أثار الاتحاد السوفيتى قبيل المؤتمر ضرورة طرح موضوع الشرق الأوسط كموضوع مضاد للموضوعات الأمريكية . وقد انتهى الأمر ببحث موضوع الشرق الأوسط فى لقاء هامشى بين وزيرى خارجيتى البلدين على هامش أعمال المؤتمر ولم تتجاوز نتائج هذا الاجتماع عن تبادل وجهات النظر وهى لفتة دبلوماسية تفسر عمليا بانه لا شىء جديداً ، وأن كل طرف لا يزال عند مواقفه السابقة بما يعنى استمرار الشرق الأوسط لمنطقة تنافس وصراع بين القوتين الاعظم .

٤ ـ السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط :

تنبع السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط من سياستها العسكرية الكونية ، ومن أهداف الأمن القومى الأمريكى ، وقد اختلفت هذه السياسة على مر السنين اختلافا محدودا نتيجة لاختلاف الاهداف ، وتقدير المخاطر التى تهدد الأمن الأمريكى .

لقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية هدف أمنها القومى بعد الحرب العالمية الثانية باحتواء ، ومنع انتشار الشيوعية فى أى مكان فى العالم ، واعتبرت نفسها شرطيا عالميا . وقد اعتمدت فى تحقيق أهدافها على استخدام القوة العسكرية بالأضافة إلى الوسائل الاقتصادية والسياسية وشبه العسكرية فى العالم كله .

فقد عملت على احاطة العالم الشيوعى بأحلاف عسكرية ، قدمت مئات بلايين الدولارات على هيئة معونات عسكرية واقتصادية للنظم غير الشيوعية وتدخلت مستترة فى بلاد كثيرة ، وعملت على التأثير فى نتائج انتخابات الدول واستخدمت القوات المسلحة أكثر من ٢٠٠٠ مرة كوسيلة سياسية .

لقد بدأت سياسة الاحلاف عام ١٩٤٧ بمعاهدة ريو مع الدول الأمريكية ، ثم عام ١٩٤٩ بحلف شمال الاطلنطى ، وقد بدأ دخول الشرق الأوسط فى سياسة الاحلاف عام ١٩٥٢ حينما أصبحت تركيا عضوا فى حلف شمال الاطلنطى ، ثم بمحاولات انشاء حلف بغداد عام ١٩٥٤ ثم انشائه فى عام ١٩٥٥ الذى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية شريكا صامتا فيه بعد أن انضمت اليه كل من ايران والعراق وتركيا وباكستان وبريطانيا ، وكانت قد وقعت معاهدات دفاع مشترك ثنائية مع اليابان والفلبين عام ١٩٥١ ، ثم اقامت فى نفس السنة حلف الانزوس مع استراليا ونيوزيلندا ، ثم اقامت حلف جنوب شرق آسيا عام ١٩٥٤ . وقد ظلت الولايات المتحدة تتبع هذه السياسة وتعمل على تحقيق هذا الهدف رسميا على الأقل حتى عام ١٩٦٩ ، اعتمدت فيها على استخدام القوات المسلحة ووصلت إلى التورط فى حربين كبيرتين طويلتين فى كوريا الشمالية وفيتنام واستخدام فعلى للقوة فى لبنان بالاشتراك مع قوة بريطانية فى الأردن عام ١٩٥٨ وحصار كوبا عام ١٩٦٢ ، وتورط فى الدومنيكان عام ١٩٦٥ كما اعتمدت على انشاء قواعد عسكرية أمريكية محيطة بالدول الشيوعية ، وتقوية العناصر الدفاعية للقوى العميلة أو المحالفة لها ، بالأضافة إلى نشر اساطيلها فى المياه الدولية وأخيرا على الردع الروسى .

وهكذا فان الشرق الأوسط برز فى السياسة العسكرية الأمريكية بالدرجة الأولى على أنه منطقة ملاصقة للاتحاد السوفيتى يجب أن تكون تحت سيطرتها لتحقيق هدفها من منع انتشار الشيوعية ولم تبرز أهمية للاشراف على خطوط المواصلات البحرية ، أو كمصدر للمواد الحيوية الخام الاستراتيجية اللازمة للاقتصاد الأمريكى ، لا لغياب ذلك عن بال صانعى السياسة الأمريكية ، وانما لأنه لم يكن هناك تهديد حقيقى لهما ، كما أن هدف منع انتشار الشيوعية ، وسياسة الاحلاف كانت تجب باقى الأهداف . وليس صحيحا إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحارب الشيوعية بسبب العامل المعنوى الذى عبر عنه بعض الكتاب بأنه « صراع مع الكفار الملحدين فى الكرملين » أو « أنه دفاع عن الحرية والديمقراطية وتحرير الشعوب المستعبدة » فقد سبق أن قبلت يوغوسلافيا الشيوعية كعضو فى حلف البلقان كما أن معاداة حركات التحرر الوطنى يتنافى مع الدفاع عن الحرية والتأثير على نتائج انتخابات الدول يتنافى مع الديمقراطية . أى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحارب الشيوعية من اجل الحفاظ على هيبتها الدولية ، كدولة عظمى ليس لها منازع ، أو أنها رجل الشرطة العالمى الأوحد .

كان لانهيار سياسة الاحلاف العسكرية بداية من حلف بغداد منذ عام ١٩٥٨ عند قيام الثورة العراقية ، وضعف حلف جنوب شرق آسيا ابتداء من عام ١٩٦٢ ونتيجة لتعاظم حركة عدم الانحياز ، ثم للحرب الفيتنامية أثر كبير على السياسة العسكرية الأمريكية التى ادركت بنهاية الستينات أن هناك لاستخدام القوة المسلحة . وقدرتها على التأثير على الأحداث حول العالم وأنها تستطيع أن تحقق احتياجات أمنها القومى ، ولا تستطيع وحدها أن تحافظ على حرية واستقلال الأمم غير الشيوعية فى العالم ، وأن هذا لم يكن حيويا للأمن القومى الأمريكى ، ولهذا فقد أعلن الرئيس الأمريكى السابق نيكسون مبدأه فى جوام فى ٣ نوفمبر ١٩٦٩ ، والذى لم يتنصل فيه ولم يعترف بخطأ السياسة السابقة وانما أعلن أن على حلفاء الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت (خارج غرب أوربا واليابان) أن يتحملوا المسئولية الأولى عن أمنهم الخاص ، وأن الولايات المتحدة ستقدم إلى بلادهم بعض المساعدات ، ولكن عليهم هم فى النهاية ، وليس على الولايات المتحدة أن يقرروا مصائرهم . لقد كشف التنفيذ الفعلى لهذا المبدأ الجديد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تغير هدفها ولكنها غيرت فى الأسلوب فقط ، أى أنها استمرت فى القيام بدور رجل الشرطة الأوحد فى العالم ، الا أنه يعتمد على بعض مرءوسيه بدلا من أن يتدخل بنفسه الا عند الضرورة القصوى . فقد عمدت إلى تشكيل قوى عملية تقوم باستخدام القوة العسكرية كوسيلة سياسية بدلا منها ، واستمرت فى تقديم المعونات العسكرية والاقتصادية لهذه القوى ، وعملت على التأثير فى نتائج الانتخابات وتغيير نظم الحكم لصالحها بطرق أكثر انتشارا ، وفى نفس الوقت فانها ضيقت من تحديد عدوها ليكون الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو بدلا من أن يشمل كل النظم الشيوعية ، وقد برزت هذه السياسة فى منطقة الشرق الأوسط أساسا فى الاعتماد

على نظام الحكم الموالى لها فى ايران ، واللصيق بها فى اسرائيل ، وعلى حكم الامبراطور هيلا سيلاسى فى أثيوبيا ، هذا بالأضافة إلى التواجد العسكرى من خلال الاساطيل البحرية والقواعد والتسهيلات العسكرية الممنوحة لها ، ثم على الردع .

على أن مبدأ نيكسون لم يستطع أن يصمد طويلا نتيجة لعوامل عديدة كان أهمها التطور الكبير فى البناء العسكرى للاتحاد السوفيتى وحلف وارسو ، وتداعى بعض القوى الاقليمية التى اعتمدت عليها الولايات المتحدة مثل حكم الامبراطور هيلا سيلاسى فى أثيوبيا والقصور الخطير الذى ظهر فى قوة اسرائيل عام ١٩٧٣ ، وتداعى حكم شاه ايران ، وظهور نظم حكم جديدة معادية للولايات المتحدة الأمريكية فى كل من آسيا وأفريقيا مثل فيتنام وكمبوديا وايران وأثيوبيا واليمن الديمقراطية وليبيا وانجولا وموزمبيق والكونغو وما حملته هذه التغييرات من تهديد لطرق المواصلات البحرية الأمريكية ، ولم تقتصر العوامل المؤثرة على العوامل الخارجية بل أن بعض العوامل الداخلية كان لها تأثير كبير . فالنظام السياسى للولايات المتحدة الأمريكية يقيد سلطة الادارة بحيث لم يكن من الممكن أن يحدث تغييرا شديدا فى السياسة العسكرية الأمريكية ، كما أن النظام الاقتصادى الأمريكى جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشكل متزايد هى وحلفاؤها على مصادر أجنبية للمواد الحرجة لتوظيف اقتصادها إذ اتضح فى أوائل السبعينات أن الاقتصاد الأمريكى كان يعتمد عندئذ على مصادر أجنبية لتوفير احتياجاته بأكثر من ٥٠٪ من خمس مواد خام حرجة ، وأن هذه النسبة ستتزايد حتى نهاية القرن العشرين لتصل إلى ١١ مادة حرجة منها ثلاثة مواد بنسبة ١٠٠٪ ومادتين أكثر من ٩٠٪ ومادة أخرى أكثر من ٨٠٪ وثلاث مواد أخرى أكثر من ٦٠٪ علما بأن هذه المواد لا تشتمل على البترول الذى يجب على الولايات المتحدة استيراد ٥٠٪ من احتياجاتها منه ، بينما يعتمد حلفاؤها فى اليابان وغرب أوربا باستثناء المملكة المتحدة على استيراد كل ما يحتاجونه من بترول . وهكذا أصبح واضحا أن الحفاظ على مستوى المعيشة فى الولايات المتحدة الأمريكية يتوقف على قدرة الولايات المتحدة على تأمين المواد الخام اللازمة ، واستثمار أعالى البحار ، والوصول إلى الأسواق الخارجية . كما أن الوضع الجغرافى للولايات المتحدة الذى يجعل أكثر من ٦٠٪ من حدودها شواطىء على مياه دولية جعل اعداءها يتواجدون أساسا وراء البحار كما أن تجارتها أيضا أصبحت أساسا مع دول وراء البحار مما دعاها باستمرار إلى فرض سيطرتها على البحار لتأكيد نجاحها فى السلام ونصرها فى الحرب ، كل هذا دفعها مرة أخرى إلى الميل لاستخدام قوتها العسكرية كوسيلة سياسية ، ولا ننسى فى ذلك جماعات الضغط وخاصة الاسرائيلية فى دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام قوتها العسكرية للتأثير فى الأوضاع السياسية الدولية .

أدى كل ما سبق إلى قيام الرئيس كارتر بتعديل سياسة الأمن القومى للدولة حدد فيها خلال عامى ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ أهداف الأمن القومى الأمريكى بالآتى :

١ ـ ردع الهجمات النووية والتقليدية على البلاد وحلفائها خاصة فى غرب أوروبا واليابان ومن الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو .

٢ ـ المحافظة على خطوط المواصلات البحرية والجوية مفتوحة بين الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها التجاريين .

٣ ـ توفير بيئة دولية تشجع التنمية الديمقراطية ، وتحسين احترام حقوق الانسان ، والمحافظة على الحركة الحرة إلى أسواق أعالى البحار للاقتصاد الأمريكى .

٤ ـ الرغبة فى أنهاء أى تهديد يحدث بأقل خسائر للولايات المتحدة الأمريكية وعلى أسس مناسبة للولايات المتحدة وحلفائها .

وقد اعتبر قادة الولايات المتحدة أن هناك ثلاثة تهديدات محددة للأمن والرخاء الاقتصادى للدولة وحلفائها ، وقد حصروها فى الآتى : التحدى الناتج عن البناء التسليحى للاتحاد السوفيتى وحلف وارسو ، والصور المختلفة لعدم الاستقرار الموجود فى العالم الثالث التى يمكن استغلالها بواسطة قوى خارجية مثل الاتحاد السوفيتى ، واحتمال ارباك الاقتصاد العالمى الذى يمكن أن يسىء إلى صحة اقتصاد ورخاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأهمها الطاقة .

لقد انعكست هذه الأهداف والتهديدات فى الوثيقة الرئاسية رقم PD-18 التى اعلنت فى أغسطس ١٩٧٧ ، وفى التعليمات المرفق بها Consolidated والتى عكست استمرارا محدودا وتغيير لسياسات الأعوام السابقة . وكانت أهم التغييرات هو النص على القدرة على تنفيذ استراتيجية حقيقية ضد أهداف القوة المضادة A true, countervailing strategy ، كما تطلبت

القدرة على مقاومة حرب خاطفة فى أوروبا لمدة ٣٠ يوما ، والقدرة على التجاوب بتأثير فى نفس الوقت لحرب صغيرة أو تهديد فى منطقة الخليج لأنها قد تهدد الموقف فى أوروبا . وفى يناير ١٩٨٠ أعلن الرئيس كارتر أن « أى محاولة من أى قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعتبر اقتحاما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وأن اقتحاما كهذا سيصد بأى وسيلة بما فيها القوة المسلحة » كما أنه أعلن مبدأه الذى أدى إلى انشاء قوة الانتشار السريع التى يمكن ارسالها إلى مناطق الأزمات وهى ما سميت بعد ذلك بالقيادة المركزية Centcom وقد اتخذت ادارة الرئيس ريجان نفس الخط السابق مع الاعتماد على سياسة دفاع قومى قوى .

وهكذا فان السياسة العسكرية الجديدة للولايات المتحدة تستمر فى اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط لتحقيق ثلاثة من أهداف أمنها القومى ، ولدرء الاخطار التى ترى أنها تهدد هذا الأمن ، فمن خلال قوتها العسكرية فى المنطقة يمكنها ردع الهجمات النووية والتقليدية على حلفائها فى غرب أوروبا وفى المنطقة ، حيث تقع المنطقة على الجناح الجنوبى الشرقى لحلف شمال الأطلنطى حيث حلفائها فى غرب أوروبا ، كما يتواجد بها حليفتها الاستراتيجية اسرائيل ، وبالأضافة إلى الدول التى وقعت معها اتفاقات تعاون استراتيجى ، أو اتفاقات تمنحها تسهيلات عسكرية ، كما يمكنها المحافظة على خطوط المواصلات البحرية والجوية مفتوحة بينها وبين حلفائها وشركائها التجاريين حيث تقع فى المنطقة أهم خطوط المواصلات البحرية والجوية حيث البحر المتوسط ، والبحر الأحمر والبحر العربى ، والخليج العربى والمضايق المتحكمة فى خطوط المواصلات البحرية هرمز ، وباب المندب ، وقناة السويس ، وجبل طارق ، كما تمر بها جميع الخطوط الجوية بين أوربا الغربية وحلفاء الولايات المتحدة فى جنوب شرق آسيا واستراليا واليابان بصفة خاصة ، كما أن المنطقة مهيأة لأن تدعى أمريكا أنها تنمى الديمقراطية وتعمل على احترام حقوق الانسان بها ، كما تمثل سوقا هاما للاقتصاد الأمريكى .

أما عن التهديدات للأمن القومى والرخاء الاقتصادى للولايات المتحدة فان المنطقة من أقرب المناطق إلى البناء العسكرى للاتحاد السوفيتى وحلف وارسو وهى ـ باعتبار دولها من دول العالم الثالث ـ ليست مستقرة تماما ويمكن استغلالها بواسطة قوى خارجية ، كما أنها تضم أكبر مخزون للطاقة العالمية من البترول .

على أنه يلاحظ أن الولايات المتحدة لم تعد تتظاهر كثيرا بأن العامل المعنوى يمثل الدافع الأول لسياستها الدفاعية فهى لا تضع فى اعتبارها أمن شعوب المنطقة نفسها وتتجاهل حاجة خصومها إلى ردع هجماتها ، وحاجة دول المنطقة إلى ردع اسرائيل وهجماتها التقليدية والنووية ، وحاجة خصومها وشعوب دول المنطقة لحماية مواصلاتها البحرية والجوية ، وإلى بقاء خطوط المواصلات مفتوحة أمام جميع الدول بلا استثناء ، كما أن الديمقراطية وحقوق الانسان لا يشترط أن تكون وفقا للمفهوم الأمريكى ولا تهتم بحرية الحركة لاقتصاد غيرها وخاصة دول المنطقة . كما أن التهديدات للأمن القومى الأمريكى لا تتمشى دائما مع متطلبات أمن دول المنطقة حيث تتجاهل ـ بل تعزز ـ التحدى الناتج عن البناء العسكرى الاسرائيلى وهى تطلب الاستقرار الذى يناسبها فى دول العالم الثالث حتى وأن كان لا يتمشى مع مصالح شعوب المنطقة ، كما أنها تهتم بصحة ورخاء اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حتى وأن تعارض مع صحة اقتصاد شعوب المنطقة .

يمكن حصر أدوات السياسة العسكرية (الدفاعية) للولايات المتحدة الأمريكية عموما فى الآتى :

١ ـ المعاهدات والاتفاقات المختلفة بما فيها الاحلاف العسكرية .

٢ ـ الامداد بالأسلحة والتعاون فى مجال صناعة الأسلحة .

٣ ـ الخبراء العسكريون .

٤ ـ القواعد والتسهيلات العسكرية .

٥ ـ التواجد العسكرى المباشر .

٦ ـ المناورات العسكرية (المشروعات التكتيكية بجنود) .

٧ ـ التلويح باستخدام القوة العسكرية (الردع الاستراتيجى) .

٨ ـ الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية بشكل مباشر .

ويرتكز استخدام هذه الأدوات العسكرية على أصول ثابتة فى المناطق المختلفة من العالم بالأضافة إلى المناورة بعناصر القوة المسلحة من قواعدها فى الولايات المتحدة الأمريكية أو من مناطق تمركزها المختلفة ، وتعتبر الركيزة الرئيسية للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط اسرائيل ، والأسطول السادس فى البحر

المتوسط ، ومفرزة المحيط الهندى البحرية وقوة الشرق الأوسط البحرية ، وقاعدة دييجوجارسيا . وتتكون عناصر المناورة الأساسية من قوات القيادة المركزية السابق ذكرها والمتمركزة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

لا تمثل الظروف السياسية لمنطقة الشرق الأوسط أوضاعا مناسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هدفها الأول بردع الهجمات النووية والتقليدية السوفيتية على حلفائها فى غرب أوروبا ، إذ أن الدول الملاصقة لحدود الاتحاد السوفيتى ليست على علاقة طيبة بها إذا اعتبرنا تركيا من دول أوروبا وأنها عضو فى حلف شمال الاطلنطى فبعد انسحاب باكستان من الاحلاف العسكرية عام ١٩٧٢ ، والاطاحة بحكم شاه ايران فى عام ١٩٧٩ ، ودخول القوات السوفيتية افغانستان فى عام ١٩٨٠ فقدت الولايات المتحدة معظم أصولها الثابتة التى كانت موجودة سابقا فى المنطقة ، وخاصة افتقرت إلى عمقها بانسحاب العراق منها عام ١٩٥٨ ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من بقايا هذه الأصول وتطويرها .

وهكذا فان الولايات المتحدة سعت بعد دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان إلى تقوية صلاتها مع باكستان ولتدعيم قوات الثوار فى أفغانستان عن طريقها . فقد سعت إلى الحصول على قواعد أمريكية فى باكستان مقابل معونة اقتصادية ، ويبدو أنها كانت تسعى إلى الحصول على قاعدة جوادار البحرية ، وبيشاور الجوية ، وبعض المواقع اللازمة للمخابرات قرب ممر خيبر . الا أن باكستان رفضت هذه المطالب على أن ادارة الرئيس ريجان قد تقدمت بمعونة عسكرية إلى باكستان خاصة بتزويدها بما يقرب من ٤٠ طائرة طراز ف ١٦ . يمثل السلاح الأمريكى حوالى ربع دبابات الباكستان وأغلب عرباته المدرعة ومقذوفاته الموجهة المضادة للدبابات و ٧٥٪ من المدمرات و ٨٪ من طائرات قتاله الا أنه يمثل كل مشترياته من العربات المدرعة والمدفعية وصواريخ الدفاع الجوى و١٠٪ من الطائرات المقاتلة ، أما ثوار أفغانستان فيبدو أن الولايات المتحدة تكتفى بتقديم المعونة الاقتصادية لهم عن طريق باكستان ، ولا تعتمد على تزويدهم بالأسلحة لصعوبة ذلك ، بينما تزود المخابرات الأمريكية الثوار بالقنابل اليدوية ، والقواذف المضادة للدبابات وصواريخ الدفاع الجوى المحمولة على الكتف والذخيرة وبالاحتياجات الطبية بطريقة سرية وليس عن طريق الحكومة الباكستانية ، كما تقوم المخابرات المركزية بتدريب بعض الثوار فى مدارسها وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية عام ١٩٨٤ بالتعاقد مع باكستان على بيع مقذوفات وعبوات وأجهزة تفجير قيمتها ٣٠ مليون دولار كما شحنت على وجه السرعة فى يوليو عام ١٩٨٥ صواريخ جو/جو سبق التعاقد عليها وصواريخ ستنجر للدفاع الجوى بما قيمته ٨,٥ بليون دولار ، كما يبدو أنها وافقت على بيع ١٥ نظام رادارAN/TPQ-36 لتحديد مرابض الهاونات قيمته ٦٥ مليون دولار ، كما تشير بعض التقارير إلى شراء باكستان ٢ مجموعة ترانزستور بما قيمته ١,٦ مليون دولار لاسطولها من الولايات المتحدة .

ارتبطت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بايران باتفاق ثنائى ، ثم أشركتها فى حلف بغداد (الحلف المركزى) الذى ظل قائما رسميا حتى عزل الشاه عام ١٩٧٩ وازداد اهتمامها بها خلال فترة السبعينات إذ اعتمدت عليها كقوة اقليمية فقد اهتمت بتزويدها بحوالى ٢٠٠ قاذفة مقاتلة من طرازى ف ٤ ، ف ٥ ، وحوالى ٧٧ طائرة من طراز ف ١٤ ، ونحو ١٥٠ طائرة عمودية من طراز كوبرا و ٣٠٠ قتالية من أنواع مختلفة ، كما أنها كانت على وشك أن تتعاقد معها على تزويدها بحوالى ٢٥٠ طائرة ف ـ ١٨ ، و ١١٠ من طراز ف ـ ٥ ، و ١٤٠ من طراز ف ـ ١٦ و ١٠ طائرات أنذار مبكر أواكس ، وقد بدأت الولايات المتحدة منذ أواسط السبعينات فى بناء شبكة دفاع جوى شبه آلية متقدمة فى ايران كان مفترضا أن تكون أساسا لنظام دفاع جوى فى الخليج كما رفعت قدرات رادارات المدى الطويل ووضعت فوق قمم الجبال الرئيسية ، وقاربت الانتهاء من شبكة مركزية بالآلات الحاسبة الالكترونية تستخدم ٥٠ رادارا بنت مركز قيادة وسيطرة للدفاع الجوى الحديث بين مواقع الرادارات والدفاع الجوى فى مختلف ارجاء ايران وكانت قد زودتها بوحدات صواريخ هوك ورابيير . يبين كل ما سبق مدى ما كانت تتمتع به ايران من أهمية فى النظام الأمنى الأمريكى الا أنها فقدت هذه الميزة بعد الاطاحة بحكم الشاه ، واحتجاز موظفى السفارة الايرانية عام ١٩٨١ وعداوة النظام الايرانى للولايات المتحدة . وقد اتخذت الولايات المتحدة سياسة متشددة حيال ايران وصلت إلى الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية ضدها فى محاولة انقاذ الرهائن الفاشلة ، وحظر تصدير الأسلحة اليها ،

واتجهت الى تطبيع علاقتها مع العراق ، الا أنه يلاحظ أنها منذ عام ١٩٨٤ سعت إلى اتخاذ موقف أكثر حيادا بين ايران والعراق للمحافظة على العلاقات التركية الايرانية ، على أنه يلاحظ أن ايران استطاعت الحصول بطريقة غير رسمية على بعض الأسلحة والمعدات الأمريكية بدت على أنها غير مشروعة ، على أنه لا يمكن القطع بان الولايات المتحدة لم تسع إلى الاحتفاظ بعلاقة ما مع ايران خوفا من تعاونها مع الاتحاد السوفيتي ، ويؤكد ذلك أن اتفاق الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة وايران المنعقد فى عام ١٩٥٩ لم يلغ حتى الآن .

تكمل تركيا الخط الدفاعى المحيط بالاتحاد السوفيتى والذى يحقق الهدف الأول من أهداف الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية بردع أى هجوم تقليدى أو نووى ضد حلفاء الولايات المتحدة فى غرب أوربا وقد صرح أحد مصادر الكونجرس أن « وكالات جمع المعلومات (المخابرات) فى تركيا قد دعمت خطط وسياسات وبرامج الولايات المتحدة لسنوات عديدة وتلعب المخابرات الالكترونية والاشارية ادوارا هامة تتصل بمنشآت كثيرة للنشاطات النووية الاستراتيجية مثلا رادارات سمسون قرب سواحل البحر الأسود قامت بمتابعة تجارب أطلاق الصواريخ السوفيتية من كابو ستيديار (شرق فولجوجراد) منذ عام ١٩٥٥ بما فى ذلك الصواريخ الباليستيكية التى تطلق من الغواصات كما توفر تركيا نافذة على ميدان تايوراتام (بجوار بحر ارال) حيث لا زالت تجرى اختبارات الصواريخ الباليستيكية الجديدة لموسكو من طراز س . س ـ ١٨ ، وس . س ـ ١٩ وترتبط المحطات التركية بشبكة الولايات المتحدة السيزمية العالمية التى تكتشف التجارب النووية القريبة من الأرض من طبقة الكيلو طن المخفضة ، تغطى جهود جمع المعلومات التقليدية مجالا متسعا من الاتصالات السرية مع مصادر مختلفة إلى المساحة المتقدمة للأسطول السوفيتى وعملياته ، مستخدمة وسائل الكشف الطائرة وعلى الساحل وعلى الاجسام الطافية وربما فوق قاع البحر الأسود » .

ترتكز السياسة العسكرية الأمريكية على معاهدات حلف شمال الأطلنطى ، ومعاهدة ٩ يناير ١٩٨١ التى تضمن وضع القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية ، والاتفاق الموقع فى أواخر مارس ١٩٨١ الذى تضمن به تركيا حق الاستخدام الأمريكى للقواعد والمنشآت والتسهيلات الموجودة على أراضيها بشرط عدم استخدامها خارج منطقة عمليات الناتو ، وتحتمل أن تشتمل على الادارة المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة .

ويقدر الوجود العسكرى الأمريكى بحوالى ١٢٠٠ رجل من الجيش و ٣٨٠٠ من القوات الجوية (تشمل على مركز قيادة ومجموعة طائرات قتال ومجموعتى قاعدة جوية وتعتبر ابرز القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية فى تركيا هى :

١ ـ سينوب :

موقع مراقبة ادارية واتصالات فى شمال وسط تركيا ، يطل على البحر الأسود مهمته جمع معلومات عن النشاط السوفيتى فى المجالين الجوى والبحرى فى البحر الأسود .

٢ ـ كارامور سيل :

محطة جوية على الشاطىء الجنوبى الشرقى لبحر مرمرة ، تتابع تحركات البحرية السوفيتية فى غرب البحر الأسود ، والمناطق المتاخمة لمضيقى البسفور والدردنيل .

٣ ـ دياربكير :

محطة جوية ، شرق تركيا الوسطى ، هامة لجمع المعلومات ، تشمل رادارا بعيد المدى .

٤ ـ بلباس :

محطة مراقبة الاختبارات النووية ، قرب انقرة العاصمة .

٥ ـ انسيربليك :

القاعدة الجوية الرئيسية التكتيكية فى تركيا . قرب مدينة أضنة جنوب شرق تركيا .

٦ ـ الاسكندرونة :

قاعدة ادارية على الطرف الجنوبى الشرقى قرب الحدود السورية .

٧ ـ انقرة :

محطة جوية ، مقر القيادة الادارية الأمريكية فى تركيا .

٨ ـ ازمير :

قاعدة مساندة للقوات الجوية الأمريكية ، ومقر القيادة الجنوبية الشرقية للقوات السرية لقوات حلف شمال الأطلنطى ، مقر قيادة القوة الجوية التكتيكية السادسة للحلفاء .

٩ ـ ١٤ موقع انذار تابع لنظام ناجح فى شتى انحاء البلاد وهو نظام حلف الأطلنطى للدفاع الجوى فى البيئة الأرضية .

١٠ ـ **بيرياكليك** :

موقع رادار متابعة FPS-79 تابع للقوة النووية الاستراتيجية الدفاعى .

١١ ـ **سمسون** :

موقع رادارات قرب البحر الأسود ، متابعة التجارب الصاروخية . وكان الأسطول السادس الأمريكى يتمتع ببعض الحقوق فى ميناءى استانبول وازمير الا أن ذلك انخفض بدرجة كبيرة نتيجة الاحتكاك مع السكان الاتراك . وتشترك القوات التركية فى مناورات حلف شمال الأطلنطى .

تمثل الأسلحة الأمريكية الجزء الأكبر من الأسلحة التركية وأن كانت تركيا قد سعت فى الفترة الأخيرة إلى الحصول على حق انتاج بعض الأسلحة الأمريكية ، وقد أمدت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا خلال عام ١٩٨٥ بعدد من طائرات S – 2 لأعمال اكتشاف الغواصات يقدر بحوالى ١٨ ـ ٢٠ وحدة ، كما قدمت عرضا لتزويدها بصفقة من ١٥ هليكوبتر بل UH – 1h فى يونيو ١٩٨٥ .

تعتبر العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين عمقا للنظام الدفاعى الذى يمكن للولايات المتحدة استخدامه لتحقيق ردع الهجمات التقليدية والنووية السوفيتية ضد حلفائها فى غرب أوروبا وتعتبر هذا النطاق أيضا بعيدا عن وجود عسكرى أمريكى مؤثر باستثناء اسرائيل .

أهتمت الولايات المتحدة بالعراق فى أوائل ومنتصف الخمسينات لموقعها الجغرافى واشركتها فى حلف بغداد ضمن نطاق الاحلاف الذى ضربته حول الاتحاد السوفيتى الا أنها فقدت أصولها فى العراق بقيام الثورة العراقية فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ واستمرت العراق بعيدة عن التأثير الأمريكى ، واستمرت هذه العلاقات متوترة خاصة بعد قطع العراق لعلاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كما ادرجت الولايات المتحدة العراق فى لائحة الدول الأرهابية من المنظور الأمريكى . الا أن العلاقات الأمريكية العراقية تحسنت إثر انسحاب القوات العراقية من الأراضى الايرانية ، وتدهور العلاقات بين ايران والسوفيت وتطوير الدعم السياسى والعسكرى السوفيتى للعراق . وكانت الولايات المتحدة قد اعلنت فى عام ١٩٨٣ أنها تتبع سياسة تميل نحو العراق فى صراعها مع ايران . وحذفته من الدول الارهابية وأخيرا أعادت العلاقات الدبلوماسية معها فى عام ١٩٨٤ مما أصبح له تأثير على زيادة عزلة ايران فى حربها مع العراق ، وقد استطاع العراق من خلال خطوات تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة أن يحصل على أغلب احتياجاته من الأسلحة الغربية المتطورة كما أن تحسين العلاقات واستعادتها ينتظر أن يسهل من مشترياتها من الأسلحة الغربية إذ أن الولايات المتحدة كانت تعارض بيع الأسلحة الأوروبية التى تحتوى على اجزاء أمريكية الصنع اليه . وقد حصل العراق على ٦٠ طائرة مروحية أمريكية عام ١٩٨٢ وابدى اهتماما بالحصول على طائرات هليوكبتر مدنية الا أن بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى قد عارضوا فى ذلك ، ولا تشير أى بيانات إلى شراء العراق أية معدات عسكرية من الولايات المتحدة خلال عام ٨٤ ـ ١٩٨٥ سوى ٤٥ هليوكبتر Bell 214ST .

تعتبر سوريا من أكثر بلاد الشرق الأوسط بعدا عن الوجود العسكرى الأمريكى فلا تربطها بها أى معاهدات أو اتفاقيات دفاعية ، وليس بها أى تسهيلات أو قاعدة عسكرية أو خبراء او قوات عسكرية ، كما أنها تكاد لا تكون لديها أية أسلحة غربية ، وليس هناك ما يدل على احتمال شراء أسلحة أمريكية لسوريا . على أن الولايات المتحدة قد استخدمت قوتها العسكرية بشكل غير مباشر ضد سوريا بتعاونها مع اسرائيل على التغلب على وحدات صواريخ الدفاع الجوى ضد سوريا عام ١٩٨٢ ، الأمر الذى حقق نجاحا عسكريا ، ولكنه ادى إلى فشل السياسة العسكرية إذ الأمريكية إذ زادت أخطار الهجمات التقليدية والنووية ضد حلفائها فى غرب اوروبا بتدعيم الوجود العسكرى السوفيتى فى سوريا وفى شرق البحر المتوسط عموما .

تختلف لبنان عن سوريا نسبيا فى هذا المجال حيث توجد علاقات طيبة بين الرئاسة اللبنانية والولايات المتحدة الأمريكية وقد أدى هذا إلى تدخل أمريكى عسكرى مباشر فى لبنان عام ١٩٥٨ ، لتدعيم الرئيس اللبنانى السابق كميل شمعون . وقد ظلت القوات الأمريكية تتمتع ببعض المزايا حتى بداية الحرب الأهلية خلال السبعينات والتدخل السورى فى لبنان إذ تضاءلت العلاقات الأمريكية اللبنانية ، الا أن هذا لم ينه أدوات السياسة العسكرية الأمريكية فى لبنان . لا ترتبط لبنان بأى اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة ، ولكن أغلب أسلحتها غربية وخاصة فرنسية . وقد تواجدت القوات الأمريكية خلال عام ١٩٨٢ فى لبنان بما قدره ١٨٠٠ جنديا من مشاة البحرية كجزء من قوة السلام متعددة الجنسيات وحوالى ٦٠ ـ ٨٠ لتقوم بتدريب وحدات الجيش اللبنانى ، كما قامت بتدريب حوالى ٦٠ ضابطا لبنانيا فى فورت بنينج فى جورجيا على مكافحة الأرهاب . كما اشتركت فى اعادة بناء الجيش اللبنانى وفقا لخطة

وضعها البنتاجون فى عام ١٩٨٢ ، وقد زودت الولايات المتحدة لبنان ببعض الأسلحة منها : ٤٢ دبابة ـ ٤٨ أ ٥ ، و ٤٨٠ ناقلة جنود مدرعة م ـ ١١٣ ، و ٢٠٠ لورى كبير و ٦٠ عربة جيب و ٩٣ مركبة محملة بالهاون و ٢٥ مركبة قيادة ، وقد تورطت القوات الأمريكية فى القتال إلى أن قتل ٢٣٩ جنديا من مشاة البحرية فى ٢٣ أكتوبر عام ١٩٨٣ حيث انسحبت القوات إلى البحر وتلاشى وجودها وتأثيرها تدريجيا . وفى خلال عام ١٩٨٥ لوحت الولايات المتحدة باستخدام القوة بتحرك مدمرة أمريكية ومرورها أمام السواحل اللبنانية أثناء أزمة الرهائن فى طائرة الخطوط الجوية العالمية فى يونيو من نفس العام وتشير الدلائل على أن لبنان قد طلب ٣٥٥ ناقلة م ١١٣ أ ٢ ، و ١٢ هاوتزر ١٥٥ مم امريكى .

تختلف الأردن عن الدول السابقة بان لها علاقات حسنة مع الولايات المتحدة وأن كانت غير موثقة فى معاهدات أو اتفاقات ، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على التنسيق معه فى مسائل الأمن والسلام ذات الاهتمام المشترك دون معاهدات ، وتمده بالأسلحة الا أنها تعمل على ألا تكون لهذه الأسلحة تأثير على التفوق الاسرائيلى ، وتمثل الأسلحة الأمريكية حوالى ٤٧٪ من الدبابات الأردنية و ٩٦٪ من عرباتها المدرعة وأغلب مدفعيتها ودفاعها الجوى و ٦١٪ من طائراتها المقاتلة وطائراتها العمودية وتشكل الجزء الأكبر من مشترياتها من الأسلحة ، الا أن رفض الكونجرس الأمريكى بيع صواريخ الدفاع الجوى ستنجر للأردن دفعه إلى شراء بعض عناصر الدفاع الجوى من الاتحاد السوفيتى ، كما اتجه إلى شراء بعض قطع المدفعية وطائرات التدريب من النمسا وأسبانيا وقد أجل مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على صفقة أسلحة للأردن فى أكتوبر ١٩٨٥ إلى مارس ١٩٨٦ وليست هناك دلائل محددة عن وجود عسكرى مباشر أو خبراء للولايات المتحدة فى الأردن الا أنها لوحت باستخدام القوة المسلحة لصالح الحكم فى الأردن فى عام ١٩٥٨ وفى عام ١٩٧٠ (أثناء أزمة المقاومة الفلسطينية) .

وقد اشتركت الأردن خلال عام ١٩٨٥ (يوليو) فى المناورات المشتركة الأمريكية وقد ترددت فى الأوساط الأمريكية فكرة انشاء قوة انتشار سريع أردنية لمواجهة احتمال عدم الاستقرار الداخلى فى الدول العربية الموالية للغرب ، الا أنه لم تظهر أى دلائل تنفيذية على ذلك .

تعتبر اسرائيل الركيزة الأساسية للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وأداة رئيسية فى تحقيق أهداف أمنها القومى ، بما فى ذلك ردع الهجمات التقليدية والنووية للاتحاد السوفيتى ، وهى حليفتها الأولى فى المنطقة وربما فى العالم كله ، إذ يصعب الوصول إلى الخط الفاصل بينهما إذ تتمتع اسرائيل بمزايا مختلفة فى الولايات المتحدة واسرئيل قديمة قدم وجود اسرائيل نفسها الا أنها اتخذت صورة خاصة بعد عام ١٩٦٧ . حيث أصبحت المورد الرئيسى للسلاح لها ، ثم كانت المعونة العاجلة التى قدمتها لها أثناء الحرب عام ١٩٧٣ والتى سببت اختلافات بين دول حلف شمال الأطلنطى والولايات المتحدة ، كما هددت باصطدام بين القوتين الأعظم ، وقد أمدت الولايات المتحدة اسرائيل بمعلومات عسكرية ضخمة بعد الحرب وهى تواصل العمل على أن تحتفظ اسرائيل بتفوق عام على الدول العربية سواء عن طريق دعم القدرة العسكرية الاسرائيلية ، وإضعاف القدرة العسكرية العربية بوسائل مختلفة . كانت الولايات المتحدة قد عقدت فى يوليو ١٩٥٢ اتفاقا للدفاع المشترك مع اسرائيل ، وقد وقعت مذكرة اتفاق فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ تؤكد فيها التزاماتها نحو اسرائيل ، ثم اتفاق التعاون الاستراتيجى فى أوائل عام ١٩٨٢ ثم مجموعة من الاتفاقات فى مارس ١٩٨٤ ، ويشمل التحالف الأمريكى الاسرائيلى الصريح على المساعدات العسكرية والتمويل وأغلبها منح لاترد ، وإلى اقامة لجنة سياسية عسكرية مشتركة لوضع الخطط العسكرية ، والمناورات المشتركة ، صناعة اسرائيلية واشتراك الولايات المتحدة فى الانتاج الحربى الاسرائيلى ويشمل ذلك انتاج كبارى اقتحام وزوارق سريعة هجومية ، ومقاتلة قاذفة وغواصات كما تشتمل على تكثيف التعاون بينهما فى مجال الأمن والمخابرات وتبادل المعلومات الحربية ، وتوفير الحماية الجوية الاسرائيلية للقوات الأمريكية ، والتى تعمل فى المنطقة ، وتطوير امكانات الاعاشة والايواء والخدمات الادارية والفنية داخل القواعد الاسرائيلية البرية والبحرية والجوية ، وتجهيزها لاستقبال عناصر قوى الانتشار السريع (القيادة المركزية) وتسهيل مهمة دفعها إلى مناطق التهديد المحتملة بالسرعة الواجبة ، وتنمية قدرات وطاقات الصيانة والاصلاح الاسرائيلية لخدمة القوات الجوية والبحرية الأمريكية التى تدعى للعمل أو البقاء فى المنطقة ، ووضع المناطق الاسرائيلية تحت تصرف

الاسطول البحرى الأمريكى ، وتوفير الدعم اللوجستيكى والفنى للقطع البحرية الأمريكية التى تعمل فيهما وتشير بعض الدراسات إلى أن اسرائيل قد انفقت على بنائها العسكرى بعد عام ١٩٧٣ أكثر مما أنفقته مصر وسوريا والأردن مجتمعين على نفس الغرض ، وأن معظم هذه النفقات انفقتها المعونة الأمريكية وقد أضاف الكونجرس مبلغ ٥١٠ ملايين دولار إلى الاقتراح الذى قدمته ادارة الرئيس ريجان عن السنة المالية ١٩٨٢ ، وأنها حصلت على زيادة فى عام ١٩٨٤ لا تقل عن ٣٠٠ مليون دولار وفى عام ١٩٨٥ طلب وزير الخارجية الأمريكى زيادة المساعدات العسكرية لاسرائيل من ١,٤ بليون دولار إلى ١,٨٥ بليون دولار كما وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على اضافة ١,٥ بليون دولار إلى المساعدات الأمريكية لاسرائيل لتواجه أزمتها التى كانت تبلغ ١,٢ بليون دولار معونة اقتصادية و ١,٨ بليون دولار منحة عسكرية لا ترد وتشمل المعونة العسكرية أسلحة متفوقة وقطع غيار وامدادات . وقد إشتملت الأسلحة على الطائرات ف ـ ١٥ و ف ـ ١٦ ، وهاوتزرات ١٥٥ مم ذاتية الحركة ، وعربات اصلاح دبابات وقنابل ومقذوفات موجهة ودبابات م ٦٠ وعربات مدرعة م ـ ١١٣ ومدافع ١٧٥ مم ذاتية الحركة ، وصواريخ لانس بحر ـ بحر ، ومقذوفات مضادة للدبابات دراجون تو وصواريخ بحرية هاربون وصواريخ دفاع جوى هوك معدلة وصواريخ جو/جو طراز سايد ويندر وسبارو .

وقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية اسرائيل فى انتاج الطائرة كفير والصواريخ جابريبل وقنبلة الارتجاج ت . أ . ل ١٠ ، والدبابة مركافاه وأخيرا فى انتاج الطاقة لاقى وفى عام ١٩٨٥ صرح جون ليمان قائد البحرية الأمريكية فى ختام زيارته لاسرائيل بأنهما قررتا الدخول معا فى مشروعات مشتركة لانتاج الصواريخ والطائرات بدون طيار وزوارق الحراسة لتحديث قواتهما البحرية بصورة اقتصادية ، وأن حجم التعاون بين البلدين فى هذا المجال سيزيد عن بليون دولار خلال سنوات قليلة قادمة ، كما صرح بأنه وقع اتفاقا مشتركا لتطوير انتاج نوع جديد من الصواريخ ولا يتوقف التعاون الأمريكى الأسرائيلى عند الأسلحة التقليدية بل أنه يمتد بشكل غير مباشر إلى الأسلحة النووية ، إذ نجد الولايات المتحدة قد امدت اسرائيل بحوالى ٣٦٠ رطلا من اليورانيوم المخصب فى ١٩٦٥ وإن كانت قد اعلنت عن اختفائها مما يصعب تصديق انتقاله إلى اسرائيل بعيدا عن الادارة الأمريكية وقد كشفت المصادر الصحفية خلال عام ١٩٨٥ أن الرئيس كارتر قد تعمد فى عام ١٩٧٩ اخفاء نبأ تفجير نووى اسرائيلى فى سبتمبر عام ١٩٧٩ فى جنوب أفريقيا وفى ديسمبر من نفس السنة وأعلن البيت الأبيض الذى أكتشفه أحد الأقمار الصناعية الأمريكية يحتمل ألا يكون تفجيرا نوويا كما قامت السلطات فى لوس انجلوس بالتحقيق فى واقعة تزويد اسرائيل بجهاز « كريتورن » الذى يستخدم فى صناعة أسلحة نووية وأنها على استعداد لاعادة ما لم يستخدم منها بل أن التعاون الأمريكى لم يتوقف عند المعونة فى الانتاج بل وصل إلى التلويح باستخدام القوة النووية خلال عام ١٩٧٣ ، إذ كشفت المصادر الغربية خلال عام ١٩٨٥ أن اسرائيل كانت قد نشرت أثناء القتال فى عام ١٩٧٣ صواريخها النووية ولما قام الاتحاد السوفيتى بتحريك سفنه النووية صوب الاسكندرية قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع درجات استعداد قواتها النووية الاستراتيجية فى أنحاء العالم ، كما كشفت أيضا أن الرئيس الأمريكى نيكسون فكر خلال الحرب فى ضرب بعض المدن المصرية بالأسلحة النووية . والحقيقة أن العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل أكبر من أن تشملها صفحات تقرير واحد ، وأنه يصعب تبين الحد الفاصل بينهما ويمكن تصور احتمال الاستفادة من اسرائيل كقاعدة للصواريخ النووية لردع الهجمات السوفيتية كما أنها تمثل تهديدا للتواجد العسكرى السوفيتى (التقليدى) فى سوريا .

يمثل الشرق الأوسط جزءا هاما فى تحقيق الهدف الثانى للأمن القومى للولايات المتحدة إذ تمر فيه أهم خطوط المواصلات البحرية العالمية والتى تمر بها تجارة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وشركائها التجاريين . يمثل البحر المتوسط مركزا متميزا فى السياسة والاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة لأهميته لكل حلفائها فى غرب أوروبا ، وخصمها التقليدى الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو وتزيد هذه الأهمية بزيادة كثافة الوجود العسكرى السوفيتى فيه تعتبر الركيزة الأساسية لحماية المواصلات البحرية والجوية الأمريكية فى البحر المتوسط هى الأسطول السادس الأمريكى الذى يتمركز فيه ، ويصل عدد وحداته إلى ٤١ وحدة بحرية عادة ما تشتمل على ٦ غواصات نووية ، ١ ـ ٢ حاملة طائرات ومجموعة حاملة من سفن السطح وسفن المعاونة ، وقوة اعداد تمركز (ملجأ) متوسط

المدى و ٣ سفن امداد وتتمركز قيادته فى قاعدة جايتا فى ايطاليا ويستخدم قواعد سيجولاند ونابولى ولامادالينا فى سردينيا فى ايطاليا وقاعدة روتا فى أسبانيا ، على أنه يستفيد بالتسهيلات البحرية التى توافق عليها دول الشرق الأوسط الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية كما أشتركت فى مناورات بحرية ومشتركة مع بعض دول الشرق الأوسط وقد سبق استخدام الأسطول السادس كوسيلة لاستخدام القوى أو التلويح بها فى أكثر من مرة بالاشتراك مع وحدة المارينز (مشاة البحرية) البر مائية للبحر المتوسط ويكون التلويح بالقوة بمجرد الزيارة للموانى أو بالمرور أمام السواحل أو بالقيام بالمناورات البحرية قريبا من المياه الاقليمية ، وبالاشتراك فى مناورات مشتركة كما يكون الاستخدام الفعلى للقوة بالاشتباك بالطائرات من فوق الحاملة أو بنيران ومدافع أو صواريخ الأسطول ، أو بانزال قوات المارينز ، أو باستخدام وسائل الاستطلاع بأنواعه والأعمال الالكترونية المضادة (الاعاقة الالكترونية) قد قام الأسطول بكل ما سبق خلال الثمانينات إذ يقوم بزيارات دورية لموانىء اسرائيل ، ومصر ، وتونس ، والجزائر ، والمغرب كما قام بالمرور أمام الساحل اللبنانى والليبى عدة مرات ، وكان آخرها أثناء اختطاف طائرة شركة الخطوط الجوية العالمية فى يونيو ١٩٨٥ ، وقام بمناورات بحرية مع القوات البحرية المصرية فى نهاية عام ١٩٨٤ والتى أطلق عليها اسم « رياح البحر » كما يقوم بمناورات شبه سنوية فى خليج سرت قريبا من المياه الاقليمية الليبية ، كما إشتركت مجموعة حاملة الطائرات « ريتميتز » فى المناورات المشتركة « النجم الساطع ٨٥ » كما قامت الطائرات ومدفعية الأسطول بقصف عدة مناطق فى لبنان عام ١٩٨٣ ، وقامت بانزال قوات المارينز فى لبنان عام ١٩٨٢ ومن الطبيعى أنها تقوم بأعمال الاستطلاع بأنواعه ويصعب التأكد من عدم استخدامها أعمال الاعاقة الالكترونية وإن كان حادث السفينة « ليبرتى » عام ١٩٦٧ ليس بعيدا . ويمثل الأسطول السادس قوة مناسبة لتحقيق كل من هدف الردع الاستراتيجى للهجمات النووية والتقليدية للاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو ضد غرب أوروبا ، وحماية المواصلات البحرية والجوية للولايات المتحدة وحلفائها على أن قدرته النووية قد تأثرت بعد سحب الغواصات النووية « بوسيدون » من ميناء « روتا » الأسبانى بناء على طلب أسبانيا عام ١٩٧٩ .

تتمتع الولايات المتحدة بحق استخدام عدة قواعد فى شمال البحر المتوسط وإن كانت قد تقلصت مما يمكن استخدامه فى الشرق الأوسط وقد سبق ذكر قواعدها فى تركيا . وقد تمتعت الولايات المتحدة فى السابق بعدة تسهيلات فى اليونان مثل القاعدة الجوية « هيلينيكون » و « هيداكليون » فى كريتا والتسهيلات البحرية فى « اليفيبس » قرب أثينا والقاعدة البحرية فى خليج صودا بالأضافة إلى اطلاق الصواريخ فى كريت بالأضافة إلى مراكز الاتصالات ومواقع الرادار المرتبطة بشبكة حلف الأطلنطى للموجات المبعثرة التربوسفيرية المسماه "ACE High" ونظام الاتصالات الدفاعى ، ونظام حلف الأطلنطى للدفاع الجوى للبيئة الأرضية فى صودا ونياماكرى وأراكليون ، ومركز اتصالات الشرق الأوسط وهناك تسهيلات أخرى فى ميناء بيريه تتمثل فى ٢ مستودع امداد وقود للأسطول وقاعدة لانجاراس للاتصالات والتخزين والرؤوس النووية ومركز ديونيسيس لمراقبة الأقمار الصناعية السوفيتية ومراكز اتصالات فى نيديلى وكاتو سولى وتناجرا ، ولينكادا ، وارجيروبوليس ويانيسا على أن هذه التسهيلات قد تعرضت للاغلاق عام ١٩٨١ بعد انتخاب اندرياس باباندريو ولكنه أعلن فى عام ١٩٨٢ ، أنه قد اتفق على استمرار القواعد الأمريكية الأربعة فى اليونان لمدة خمس سنوات فى مقابل معونة اقتصادية أمريكية ، على أنه بعد انتخاب حكومة باباندريو مرة أخرى عام ١٩٨٥ أعلن بابا ندريو مرة أخرى عن اعتزامه أغلاق القواعد الأمريكية بانتهاء الفترة المتفق عليها ، ويصبح مستقبل هذه القواعد موضع شك كبير .

تتركز أغلب القواعد الأمريكية فى شمال البحر المتوسط فى ايطاليا وقد لعبت دورا هاما أثناء اغلاق القواعد فى تركيا واليونان ، كما تمثل بديلا ما لقواعد أسبانيا وتمثل القواعد البحرية فى إيطاليا نابولى وجيتا وامينانو وخاصة قاعدة الغواصات النووية فى سيجونلا فى صقلية ، ولامادالينا ومطار بيسومانو فى سردينيا أهمية حيوية للأسطول السادس الأمريكى كما أن قاعدة سيجونلا الجوية فى صقلية محطة متوسطة هامة للنقل إلى الشرق الأوسط ولتمركز صواريخ كروز الأمريكية ويحتمل تأثر أوضاع القواعد الأمريكية فى ايطاليا فى حالة وصول الحزب الشيوعى إلى الحكم ، رغم أن زعماءه قد انكروا أنهم قد يسعون إلى انسحاب ايطاليا من حلف شمال الأطلنطى .

امدت أسبانيا الولايات المتحدة بدعامة على أثر توقيع اتفاقية مع حكومة الجنرال فرانكو عام ١٩٥٣ شملت

قواعد وقاعدة للغواصات ومكافحة الغواصات فى روتا ، ومزيجا من التسهيلات الفنية المختلفة ، وقد أعيد النظر فى الاتفاقية عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ مما أدى إلى خفض فى منظومة القواعد الأمريكية فى أسبانيا ، وقد وافقت الولايات المتحدة على سحب غواصات بوسيدون النووية من قاعدة روتا عام ١٩٧٩ على أساس الاستبدال المتوقع لهذه الغواصات بأخرى من طراز « ترايدنت » بعيدة المدى الذى ينتظر أن يتمركز فى الولايات المتحدة فقط . ولكنها احتفظت بحق استخدام القواعد الجوية الأساسية فى زاراجوزا « توريجون » ومورين فى استيليه ورغم أن المعاهدة تطلبت انسحاب جناح طائرات " KC – 135 " الحاملة للوقود ألا أنهـا سمحت باستمرار تمركز خمس طائرات فيها فى زاراجوزا كما احتفظت أسبانيا بحق الاعتراض على حق استخدام القواعد فى أزمات خاصة وكانت قد فعلت ذلك خلال الحرب فى الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ . على أنه فى الوقت الحاضر تبقى التسهيلات الأسبانية هامة لنقل الطائرات والمواد الأخرى إلى شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط فى الظروف العادية كما يمكن أن تستخدم قواعد « زاراجوزا » و « روتا » ميناء قرطاجنه لقيام الطائرات المقاتلة لطلعات مكوكية إلى جبهات القتال المحتملة كما احتفظت المحطة الجوية البحرية فى روتا بأهميتها كدعامة مركزية أساسية فى نشاط مكافحة الغواصات بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية فى مضايق جبل طارق وحولها بالأضافة إلى محطات الاتصالات فى سومبير وهوموسا وهنوجى ومينوركا وجواردامايل سيجورا وسونسيكا ومورون وابدرن وى استاكا ـ ستارليف خاراما وتوريجون ـ زاراجوزا . وكانت الولايات المتحدة تأمل فى زيادة التسهيلات إثر دخول أسبانيا حديثا فى حلف شمال الأطلنطى ثم قبولها عضوا فى الجماعة الأوربية اعتبارا من بداية عام ١٩٨٦ ، الا أن اعتراضات أسبانيا خلال عام ١٩٨٥ على زيارة السفن النووية الأمريكية لموانيها لا تدع لهذه الآمال مجالا كبيرا للتحقيق .

تداخلت السياسة العسكرية الأمريكية مع السياسة العسكرية المصرية فى أعقاب الحرب عام ١٩٧٣ بعد تنافر دام حوالى عشرين عاما وتزايد هذا التدخل بشكل مطرد منذ ذلك الوقت بحيث أصبحت تحتل مكانا فى السياسة الدفاعية الأمريكية . وقد عقدت مع مصر فى عام ١٩٨١ اتفاقية تمكن الولايات المتحدة من استخدام القواعد المصرية مع تحفظات متميزة من جانب مصر ، كما امدت مصر بكميات من الأسلحة والمعدات بحيث أصبحت المورد الرئيسى للأسلحة لها رغم أن مصر غير راضية عن كميات الأسلحة التى تمدها بها وحتى منتصف عام ١٩٨٥ كانت الأسلحة الأمريكية تمثل ٣٠,٥٪ من دباباتها الرئيسية وحوالى ١٥٪ من عرباتها المدرعة ولا تمثل شيئا يذكر من مدفعيتها ، بينما تمثل نسبة ملموسة من مقذوفاتها الموجهة المضادة للدبابات ولا تمثل شيئا يذكر فى قواتها البحرية ، بينما تشكل كل طائرات الاستطلاع الالكترونى وحوالى ٥٧٪ من طائرات النقل ، و ١٠٪ من الطائرات العمودية وحوالى ١٥٪ من طائرات قتالها على أنها قد تعاقدت على بيع ٢٥٠ دبابة ، ٥٠٠ عربة مدرعة و ٥٤ مدفعا ١٥٥ مم هاوتزر ذاتى الحركة وحاملات هاونات وقواذف للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات وطائرات استطلاع الكترونى وطائرات نقل وطائرات عمودية لمكافحة الغواصات وصواريخ جو جو وجو أرض ، ورادارات للدفاع الجوى وقواذف وصواريخ دفاع جوى ، وقد أعلن فى عام ١٩٨٥ على أن الكونجرس الأمريكى قد وافق على تزويد مصر بـ ٩٤ دبابة م ٦٠ ـ ١ ـ ٣ كما اشارت بعض المصادر إلى أنه ينتظر أنه تتسلم مصر فى أغسطس من نفس العام مقلد دفاع جوى طراز جولد بمبلغ ٧,٤ مليون دولار وأنه قدمت خطابات عرض من الشركات الأمريكية وتحسين انتاج للصاروخ هوك قيمته ٦٣ مليون دولار ، وطائرة خامسة من طرازE2-c هوكاى جرومان مع قطع غيارها قيمتها ٥٠ مليون دولار ، كما قامت بتسليم ١٠ محركات للدبابة ت ٥٥ ـ ١١ د . ومن جهة أخرى فقد أشارت بعض المصادر إلى أن مصر قد وافقت على ارسال ما لا يقل عن ٢٤ طائرة ميج ٢١ و ٤ ميج ٢٣ السوفيتية الصنع إلى الولايات المتحدة لتقييمها فنيا والتدريب عليها فى قاعدة انديان سبرنجز فى ولاية نيفادا وتعاون الولايات المتحدة مصر فى تطوير صناعتها الحربية وتجرى فى ذلك مفاوضات بين البلدين وتشير المصادر الغربية إلى أن مصر حصلت على حق تصنيع مشترك رادارات الدفاع الجوى من طرازAN/TPS–63 كما تسعى لانتاج الطائرة ف ـ ٢٠ محليا وتشترط انتاج ٨٠ منها محليا ، وأنها بسبيل اصدار قرار حول انتاج مدفع ذاتى الحركة عيار ١٢٢ مم مشتق من الهاوتزر السوفيتى د ـ ٣٠ وأن النموذج الذى قدمته شركة « ب ـ م » واى الأمريكية يحمل رشاشا ١٢,٧ مم مضاد للطائرات ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت على تنفيذ برنامج صواريخ الدفاع الجوى من

طراز « هوك » فى مصر بتطويرها بأجهزة اليكترونية جديدة مع خدمات صيانة ودعم الجيش وتدريبه كما حصلت على تصديق بانتاج محدود أو جمع ألف وحدة سنويا من القنبلة العنقوديةMK-20 من شركة ISC الأمريكية ، وفى المقابل صرح وزير الدفاع المصرى بأن الولايات المتحدة أعجبت بالفكرة المصرية بتحميل الصاروخ سام ٧ الذى تصنعه مصر بتصميم مصرى ومزود بأجهزة تعارف ورؤية ليلية وأنها أخذت الفكرة وادخلتها فى الصاروخ ستنجر الأمريكى . يقدر التواجد الأمريكى فى مصر بنحو ٢٤٠٠ فرد ويقدر أحد المصادر أنهم يشتملون على الكتيبة ١٠١ من الفرقة المحمولة جوا جرى تغييرها فى نهاية ١٩٨٥ بكتيبة من الفرقة ٩ مشاة التى تعمل ضمن القوة المتعددة الجنسيات فى سيناء ، وحوالى ٣٠٠ فرد يقومون بأعمال التدريب وحوالى ٢٣٠ موظفا من الكونجرس يعملون فى اماكن أخرى ، بالأضافة إلى ١٠٨ جنود فى قاعدة جوية سرية تسمى "Site Mike" وتشير مصادر أمريكية إلى أنها تم أصلاحها وتحديثها وأنها استخدمت كقاعدة للطائرات أواكس الأمريكية أثناء تواجدها بعد أزمة القنبلة التى القيت على دار الاذاعة فى أم درمان ، وأنها بها احتياجات عسكرية قيمتها ٧٠ مليون دولار وأن القوات الجوية الأمريكية قد خصصت ١٠ ملايين دولار للتوسعات وأن القاعدة تصلح لمعاونة سربين من الطائرات المقاتلة ، وأنها موجودة فى منطقة غير مأهولة مما يجعلها جيدة جدا للعمليات السرية . وتستقبل الولايات المتحدة سنويا اعدادا محسوسة من الضباط المصريين الذين يتلقون بعثات دراسية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن القوات المصرية المسلحة مازالت تتبع حتى الآن قواعد فن الحرب الذى تلقته فى الاتحاد السوفيتى مع الاستفادة بما تراه مناسبا لها فى العقيدة العسكرية الأمريكية . وقد بدأت مصر فى اجراء تمرينات عسكرية مشتركة فى عام ١٩٧٩ بدأت بتدريب القوات الجوية على الطائرة ف ـ ٤ فانتوم وفى عام ١٩٨٠ أجريت أول مناورات « النجم الساطع » المشتركة اشتركت فيها لأول مرة عناصر من أسراب النقل الجوى الاستراتيجى الثقيل ومن قوات الانتشار السريع (القيادة المركزية فيما بعد) وقد اشتركت أيضا فى المناورات التالية النجم الساطع عام ٨١ ، ٨٣ ، ١٩٨٥ ولوحظ فيها ازدياد حَجم القوات الأمريكية المشتركة باضطراد واشتركت فيها القاذفات النووية الهجومية التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية من طراز ب ـ ٥٢ باقلاعها من الولايات المتحدة مباشرة إلى منطقة القصف الجوى مع التزود بالوقود أثناء الطيران من جزر الأوزر وزار جوزا فى أسبانيا ، كما إشتركت فى عام ١٩٨٥ قوات المارنز بالقيام بالابرار البحرى على ساحل البحر المتوسط غرب الاسكندرية ومجموعة حاملة الطائرات النووية نيمتز ، كما اشتركت سفن قيادة النقل البحرى فى نقل المعدات الثقيلة . وفى نهاية عام ١٩٨٤ اشتركت القوات البحرية المصرية فى مناورة بحرية مع عناصر الأسطول السادس الأمريكى سميت « رياح البحر » وقد اشتركت القوات الأمريكية فى عدة عمليات مرتكزة إلى بعض التسهيلات فى مصر كان أهمها الاشتراك فى محاولة تخليص الرهائن فى السفارة الأمريكية فى طهران إذ استندت إلى قاعدة رأس بناس الجوية ، كما استخدمتها طائرات الانذار المبكر من طراز أواكس فى الربع الأول من عام ١٩٨٠ ، كما اشتركت البحرية الأمريكية فى عملية تطهير مياه البحر الأحمر من الألغام عام ١٩٨٤ . وترجع أهمية مصر للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى إلى اشرافها على قناة السويس كممر ملاحى بالغ الأهمية للمواصلات البحرية للدول غرب أروبا ولتجارة الولايات المتحدة الأمريكية ولقربها من خطوط المواصلات البحرية لهم فى البحر المتوسط والأحمر ، والمواصلات الجوية بين الولايات المتحدة وغرب أوروبا ، وشرق السويس ، وهذا بالأضافة إلى موقعها القريب نسبيا من حدود الاتحاد السوفيتى وحدودها المشتركة مع قاعدتها الرئيسية فى المنطقة (اسرائيل) مما يمكن أن يهدد أمن المصالح الأمريكية فيها .

تعتبر ليبيا ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ومركزا لانتشار النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، وقد كانت الولايات المتحدة تتمتع بقاعدة « هويلس » الجوية القريبة من طرابلس العاصمة الا أنها أخلتها بعد ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ ، ومنذ ذلك الحين تقلصت الأدوات العسكرية للسياسة الأمريكية بها إذ لا ترتبط معها بأى اتفاقيات ، ولا تمدها بالأسلحة وليس لديها أى وجود عسكرى بها . وتقتصر السياسة العسكرية الأمريكية فى ليبيا على التلويح باستخدام القوة من خلال اجراء مناورات للأسطول السادس الأمريكى بصفة شبه سنوية فى خليج سرت قريبا من المياه الاقليمية الليبية مما أدى إلى حدوث إشتباك فعلى عام ١٩٨٠ اسقطت فيه القوات الأمريكية طائرتين لليبيا وبالاشتراك فى

مناورات مشتركة أو بحرية مع مصر على الساحل الشمالى الغربى لهما وقريبا من الحدود الليبية ، ويعتقد أن الولايات المتحدة تسعى إلى الضغط على ليبيا بواسطة مصر وتسعى إلى حدوث اصطدام عسكرى بينهما إما باستثارة ليبيا للعدوان على مصر ، أو دفع مصر للهجوم على ليبيا على غرار ما حدث عام ۱۹۷۷ وتحتفظ ليبيا ببعض طائرات النقل العسكرية الأمريكية الصنع الا أنه لا يبدو أن ليبيا تشترى أى معدات عسكرية من الولايات المتحدة خلال الأعوام الأخيرة .

تبرز أهمية تونس فى السياسة العسكرية للولايات المتحدة نتيجة لاشرافها على ممر صقلية ومضيق بنتلاريا البحرى وقربها من مضيق سينا وقاعدة سيجونلا فى صقلية وأهمية ذلك فى حماية المواصلات البحرية الغربية بين شرق وغرب البحر المتوسط واعتراض خطوط المواصلات البحرية السوفيتية فى نفس الوقت ، كما أن حدودها المشتركة مع كل من ليبيا والجزائر يجعل الوجود العسكرى الأمريكى فى تونس وسيلة مناسبة لاستخدام القوة العسكرية كوسيلة سياسية لتحقيق أهدافها . وقعت الولايات المتحدة وتونس اتفاقية للتعاون الاستراتيجى مع تونس فى نوفمبر عام ۱۹۸۱ . تمثل الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية كل دبابات القتال الرئيسية التونسية ونسبة محدودة من العربات المدرعة وأغلب المدفعية والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات والصواريخ للدفاع الجوى والفرقاطة الوحيدة وكاسحتى الألغام وكل طائرات القتال ولكنها تمثل كل مشترياتها من أسلحة الجيش والقوات الجوية كما أعربت تونس عن استعدادها لشراء طائرات أمريكية طراز ف ـ ۲۰ .

ما زالت السياسة العسكرية الأمريكية قاصرة فى الجزائر حيث ليست هناك أية علاقات عسكرية بين البلدين منذ استقلال الجزائر فى عام ١٩٦٢ ، ولا تتمتع بأية تسهيلات فى الجزائر كما أنها ليس لها خبراء أو قوات بها ، كما أنها لم تكن بحاجة إلى التلويح باستخدام القوة أو استخدامها فعلا حيالها ولا تمثل الجزائر أهمية خاصة من هذه الناحية إلا باعتبارها امتدادا للساحل الأفريقى دعما لكل من تونس والمغرب . على أنه ظهر تقارب فى العامين الأخيرين نتيجة لاتفاق الوحدة بين ليبيا والمغرب وقد أبدت الجزائر رغبتها فى شراء أسلحة ومعدات أمريكية أثناء زيارة الرئيس الجزائرى للولايات المتحدة الأمريكية فى إبريل عام ١٩٨٥ ، كما زارت بعض السفن الحربية الأمريكية موانى الجزائر زيارات ودية . وينتظر فى حالة شراء الجزائر لمعدات أمريكية أن يصاحبها تواجد خبراء أمريكيين بها .

تتميز المغرب بموقعها الاستراتيجى الهام الذى يشرف مباشرة على مضيق جبل طارق وبإشرافها على كل من ساحلى البحر المتوسط والمحيط الأطلنطى ، وهو بهذا يسيطر بالاشتراك مع أسبانيا ـ على خطوط المواصلات البحرية بين شرق الولايات المتحدة وجنوب أوربا ، كما أنه يشرف على خطوط المواصلات البحرية بين موانى أمريكا الجنوبية الشرقية وغرب أوروبا . تتميز المغرب أيضا بأنها أقرب دول الساحل الشمالى لأفريقيا من أسبانيا إحدى دول حلف شمال الأطلنطى مما يمكن أن يؤثر على أمن الحلف . وقد وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مع المغرب فى مايو ۱۹۸۲ تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام القواعد المغربية .

كانت الولايات المتحدة قد حصلت على حق استخدام القواعد المغربية بعد استقلال المغرب وكانت تشتمل على حوالى ثمانى قواعد أهمها قاعدة ميناء لياوثى لطائرات الاستطلاع الاستراتيجية وقاعدة القنيطرة كقيادة ومركز دعم لعناصر أسطول البحر المتوسط وقواعد سيدى سليمان وبن جرير الجويتين لقوات القيادة الجوية الاستراتيجية ، هذا بالإضافة إلى قاعدتى سبته ومليله البحريتين وموانى طنجة والدار البيضاء . يمثل السلاح والمعدات الأمريكية نسبة محسوسة وليست بالكبيرة من معدات القوات المغربية . وخاصة دبابات القتال الرئيسية ومقاتلات الهجوم الأرضى وطائرات النقل الجوى ، على أن مشتريات المغرب من الولايات المتحدة تمثل الجزء الرئيسى من مشترياته عموما وليس هناك ما يدل على أن المغرب قد تعاقد خلال عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ على صفقات أسلحة رئيسية من الولايات المتحدة وإن كانت المغرب قد سبق أن أبدت استعدادها لشراء طائرات ف ـ ۲۰ وتشير المراجع إلى وجود قاعدة متابعة ورصد أمريكية على قمة جبل جوروجو ، وإلى أن الولايات المتحدة طورت إمكانيات مطار درموس .

تعتبر خطوط المواصلات البحرية عبر البحر الأحمر والبحر العربى امتداد لخطوط المواصلات فى البحر المتوسط إلا أنها تكتسب أهمية خاصة لقربها من مناطق الثروة البترولية ولزيادة كثافة الوجود العسكرى السوفيتى فى جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندى والساحل الغربى لأفريقيا ، وإذا استثنينا مصر والسعودية فإن الأدوات العسكرية الأمريكية فى البحر

الأحمر تبقى هزيلة . وأهمية السودان للولايات المتحدة الأمريكية محدودة نتيجة أن شواطئه على البحر الأحمر محدودة وبعيدة عن المضايق . إلا أن أهميته ترجع أولا إلى أهميته بالنسبة لمصر ، ولوجوده على حدود أثيوبيا ، وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعض الدعم للسودان خلال حكم الرئيس السابق نميرى كما أن السودان قد اشترك خلال فترة حكمه فى المناورات الأمريكية المشتركة المعروفة باسم « النجم الساطع » عام ١٩٨٣ ، إلا أن السودان بعد ثورته الأخيرة قد رفض الاشتراك فى هذه المناورات عام ١٩٨٥ وينتظر أن تعمل السياسة الأمريكية خلال الفترة الانتقالية على أن يتولى السلطة فى السودان نظام يتمتع بصلات طيبة مع الولايات المتحدة وأن تسعى بعد ذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من الوجود العسكرى بها وأن تمهد لذلك من الآن عن طريق تقديم مساعدات اقتصادية ، أو أن تلوح بها لاستغلال الأزمة الاقتصادية الطاحنة فى السودان بأكبر قدر ممكن على أن هذا لن يكون سهلا نتيجة للآثار التى تركها حكم الرئيس السابق وعلاقته بالولايات المتحدة ، ويلاحظ أن نسبة الأسلحة والمعدات العسكرية فى القوات السودانية محدودة فهى أقل من ١٢٪ من الدبابات الرئيسية والمدفعية وحوالى ٩٪ من طائراته المقاتلة وإن كان يمثل ٣٨,١٪ من مشترياته الأخيرة من الطائرات المقاتلة وهكذا فإن الأسلحة الأمريكية لا تمثل عامل ضغط على السودان ويمكن أن تنافسها دول أخرى فى هذا المجال بكفاءة أكثر .

تمثل اليمن منطقة بالغة الأهمية للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع أثيوبيا لإشرافهم على مضيق باب المندب المسيطر على خطوط المواصلات البحرية جنوب البحر الأحمر ، ولقربهم من منابع البترول ذات الأهمية البالغة فى المملكة العربية السعودية ، إلا أن الظروف السياسية الحالية غير مواتية تماما ، لتحقيق أهداف الأمن القومى الأمريكى بها بعد استقلال اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوبية) وبعد الثورة الماركسية فى أثيوبيا والإطاحة بحكم الإمبراطور هيلاسلاسى والذى كان يمثل أحد القواعد الرئيسية للأمن الأمريكى فى المنطقة على أن السياسة الأمريكية تسعى إلى الالتفاف حول هذه الظروف فهى تسعى لتطويق اليمن الجنوبية من الشمال والشرق بتدعيم القوة العسكرية فى عمان ولوجودها العسكرى هناك وتزويدها اليمن الشمالية بالأسلحة ومعها خبراؤها ، وبالتسلل إلى أثيوبيا من خلال حليفتها فى المنطقة (إسرائيل) . وتمثل الأسلحة الأمريكية حوالى ١٠٪ من دبابات القتال الرئيسية فى اليمن الشمالية وحوالى ٢٠٪ من عرباتها المدرعة و ١٥٪ من الطائرات المقاتلة ويقدر عدد العسكريين الأمريكيين بها حوالى ١٠٠ فرد وتتطلع الولايات المتحدة إلى زيادة وجودها العسكرى فى اليمن الشمالية ، أما اليمن الجنوبية فتتخذ خطا معاديا تماما للولايات المتحدة وليس لديها الآن أى أسلحة أو خبراء أمريكيون ، وتمارس السياسة العسكرية للولايات المتحدة دورها فيها بالتلويح باستخدام القوة من حولها ، كما يحتمل أن تسعى إلى حدوث اصطدام عسكرى بينهما وبين جاراتها لإضعاف قوتها ، أو الإطاحة بنظام الحكم فيها نظرا لأهميتها ولأن لها الإشراف المباشر والفعلى على مضيق باب المندب الذى يقع الممر الملاحى قرب جزيرة بريم التابعة لها .

تشارك كل من أثيوبيا وجيبوتى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فى الإشراف على مضيق باب المندب وإن كان الممر الملاحى يبعد عنهما نوعا ما ، على أن لأثيوبيا أهمية أخرى فى حدودها مع السودان ووجود منابع النيل الهامة لكل من مصر والسودان وقد كانت أثيوبيا إبان حكم الإمبراطور هيلاسلاسى إحدى الركائز الأساسية للولايات المتحدة بالاشتراك مع كل من إيران وإسرائيل ، وكانت الولايات المتحدة تستخدم قاعدة كاجينو البحرية للقيادة البحرية والاتصالات التردد العالى لنظام الاتصالات الدفاعى وقاعدتى عصب ومصوع لإعادة الملء للقطع البحرية والإمداد ويبدو أن هذه التسهيلات لم تعد موجودة بعد الثورة الأثيوبية عام ١٩٧٤ كما أن أغلب الأسلحة الأمريكية التى زودت بها أثيوبيا لم تعد صالحة للاستعمال ويمكن القول بأنه لم يعد هناك وجود عسكرى أمريكى فى أثيوبيا الآن ، وتسعى فى المستقبل أن تستعيد بعض أصولها مستغلة ظروف الجفاف والفقر التى اجتاحت أثيوبيا خلال عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ والمساعدة الاقتصادية التى قدمتها لها . على أنه من الملاحظ أن الولايات المتحدة لم تقم بخطوات إيجابية لدعم الثوار فى أرتيريا لإضعاف النظام الأثيوبى كما لم تقدم معونة تذكر إلى السودان لمواجهة التمرد فى جنوبه والذى تدعمه أثيوبيا .

تمثل جيبوتى نفس أهمية أثيوبيا فى إشرافها على مضيق باب المندب بالإضافة إلى جزء من خليج عدن وقد كانت جيبوتى مستعمرة فرنسية قبل استقلالها وقد احتفظت فرنسا بموجب اتفاقية التعاون العسكرى معها

فى عام ۱۹۷۷ بحق نشر قواتها فيها ويبدو أن فرنسا تسمح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة جيبوتى وأن استخدام القوات الأمريكية للقواعد فى تزايد مستمر . على أن الوجود العسكرى الأمريكى فى جيبوتى يقتصر على ذلك حيث أن أغلب أسلحتها فرنسية أو سوفيتية الصنع .

ترجع أهمية الصومال لقوات الولايات المتحدة الأمريكية فى إشرافها على خليج عدن وعلى الساحل الغربى للمحيط الهندى وقربها من مصادر الثروة البترولية . ووجود قاعدة بربرة القريبة من مضيق باب المندب ، إلا أن التعقيدات السياسية فى منطقة القرن الأفريقى جعلت الولايات المتحدة حريصة على ألا تتورط فى الصراعات الداخلية فى المنطقة واقتصرت على حق استخدام قاعدة بربرة وتقديم مساعدة عسكرية واقتصادية محدودة ، واشتراك الصومال فى المناورات المشتركة . وقد حصلت الولايات المتحدة على حق استخدام قاعدة بربرة فى مقابل معونة اقتصادية وعسكرية قيمتها ٢٥ مليون دولار كجزء من معونات أخرى قيمتها ١٠٠ مليون دولار فى أغسطس عام ١٩٨٠ . وينتظر أن تستغل القاعدة لأعمال إصلاح السفن ، وتكدسات الأسلحة والوقود كما ينتظر استخدام الممرات الجوية لطائرات النقل الضخمة وطائرات تزويد الوقود والمقاتلات التكتيكية والقاذفات الاستراتيجية عند الضرورة . وقد اشتركت الصومال أعوام ١٩٨١ و ١٩٨٣ و ١٩٨٥ فى المناورات المشتركة « النجم الساطع » وتمثل الدبابات الأمريكية أكثر قليلا من نصف دبابات القتال الرئيسية فى الصومال كما زودتها الولايات المتحدة بمقذوفات موجهة مضادة للدبابات وعربات مدرعة .

تقع كينيا على حدود الأطراف الجنوبية للشرق الأوسط ، ولذا فإن فائدتها بالنسبة للولايات المتحدة فى المحافظة على الاستقرار فى المنطقة أو لتهديد مصادر الثروة البترولية موضع شك ولكن تتركز أهميتها فى السياسة العسكرية للولايات المتحدة فى كونها مركزا لإمداد أسطول المحيط الهندى الأمريكى . وقد سمحت كينيا منذ زمن طويل لسفن الولايات المتحدة بزيارة موانيها (ممباسا أساسا) كما احتفظت طائرات الاستطلاع الأمريكية من طراز ب ـ ٣ بحق الهبوط فى قاعدة نيروبى الجوية ، وفى المقابل أصبحت الولايات المتحدة هى المورد الرئيسى للأسلحة إلى كينيا ، كما قامت بمظاهرة عسكرية عندما هددت أوغندا كينيا أثناء حكم الرئيس السابق عيدى أمين . وفى عام ١٩٨٠ وسعت كينيا من استخدام القوات الأمريكية وتسهيلاتها البحرية والجوية ولتكديس الوقود والذخيرة كما يحتمل استخدامها لحظائر الطائرات ورغم أن كل أسلحة كينيا غربية إلا أن أغلبها ليس أمريكى الصنع إلا أن جميع طائراتها المقاتلة وطائراتها العمودية أمريكية الصنع كما يلاحظ أن لديها صواريخ جابرييل البحرية الإسرائيلية الصنع .

تعتبر قاعدة دييجو جارسيا والأسطول السابع الأمريكى (مفارز المحيط الهندى) المكونان المكملان للنظام العسكرى الأمريكى لحماية خطوط المواصلات البحرية والجوية فى منطقة الشرق الأوسط .

تقع قاعدة ديجو جارسيا فى الجزيرة التى تحمل هذا الاسم وهى أكبر جزر أرخبيل نشانونس وتقع فى موقع مركزى من المحيط الهندى . وتتميز بأن استمراريتها ليست مرهونة باستقرار الأوضاع الداخلية على الأرض التى تقع عليها لخلوها من السكان تقريبا إلا أن موقعها الجغرافى بعيد نسبيا عن منطقة البحر العربى . وقد استخدمتها الولايات المتحدة وحتى قبل إتمام منشآتها فى أواخر السبعينات للقيام بمظاهرة لصالح جمهورية اليمن الشمالية ولحكم الشاه فى إيران ، كما أصبح الانتقال الجوى إلى المحيط الهندى ـ معتمدا بدرجة حرجة على الجزيرة البريطانية ـ فى ذلك الوقت ـ ديجو جارسيا ـ واعتمدت عليها طائرات الاستطلاع من طراز P - 3 وقد أصبحت الجزيرة ذات أهمية بالغة على أثر الأحداث المثيرة فى إيران وأفغانستان عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ إذ احتشدت بها وظائف قواعد الولايات المتحدة التى لا تستطيع أن تغطيها الأقمار الصناعية بعد أن أخلت قواعدها فى كثير من المناطق . وقد أتمت الولايات المتحدة منشآت القاعدة فى عام ١٩٨١ بحيث أصبحت قادرة بالإضافة إلى تمركز طائرات الاستطلاع P - 3 على أن تستوعب طائرات النقل الضخمة وطائرات الإمداد بالوقود والقاذفات الاستراتيجية ب ـ ٥٢ ، كما يسمح الرصيف الذى طوله ميل بأن تتمركز مجموعة حاملة طائرة فى الجونة الموجودة فى قلب الجزيرة . وأن تتسع لتسهيلات فنية متعددة للمواصلات واستقبال المعلومات من الأقمار الصناعية وقد أكدت بعض التقارير وجود وسائل لإذاعة معلومات استطلاع (مخابرات) الأقمار الصناعية فورا اشتملت على محطة ارسال تليفزيونى وتقارير الرادار والمخابرات الألكترونية ومخابرات الاتصالات ، ومحطات

مشابهة للطائرات س ر ـ ٧١ ، والاتصالات على الترددات العالية والعالمية جدا وفوق العالية والمنخفضة وتحت المنخفضة وتلعب القاعدة دورا متميزا فى نظام اتصالات الأسطول عبر الأقمار الصناعية والمنشأ حديثا والذى يستخدم أربعة أقمار صناعية فى مدارات جغرافية حيث تمثل وسيلة تبادلية وتتقابل مع نظم الاتصالات المختلفة والمعاونة فى تصنيف وفرز وتحويل المعلومات ويرى البعض أنها قد تؤدى دورا فى معاونة الغواصات النووية حاملة الصواريخ البالستيكية إذا تم وضعها فى قواعد المحيط الهندى مع نشر الصواريخ بوسيدون سى ـ ٤ والصواريخ ترايدنت الجديدة التى ستحل محلها . وينتظر أن يجرى توسيع المنشآت بالجزيرة وخاصة ميناءها ليصبح قاعدة لسفن الإمداد لقوات القيادة المركزية التى ينتظر أن تخصص للمحيط الهندى حيث تصبح الدبابات والاحتياجات الموجودة على ظهر هذه السفن فى خدمة الإمداد السريع لقوات الولايات المتحدة فى المحيط الهندى بالإضافة إلى قوات مشاة البحرية التى على ظهر أسطول (مفارز) المحيط الهندى وحتى نهاية ١٩٨٤ قدرت القوة الأمريكية فى ديجو جارسيا بحوالى ١٣٠٠ فرد بما يسمى قوة التمركز المسبق قريبة المدى التابعة للأسطول السابع الأمريكى وأنه من المخطط أن يتواجد بها نظام المساحة البصرى للفضاء العميق من قواعد أرضية التابع لنظم إنذار خاصة بقيادة الفضاء التى تمثل القوة الدفاعية للقوات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية .

تشكل قوة التمركز المسبق قريبة المدى إحدى مفارز المحيط الهندى التابعة للأسطول السابع السابق الأمريكى المتمركز فى غرب المحيط الهادى . وتتكون من ٣ سفن ذخيرة و ٧ سفن احتياجات و ٣ عبارات و ٣ ناقلات بترول وناقلة مياه بينما تشكل قوة الشرق الأوسط التى تتمركز فى البحرين والخليج العربى من سفينة قيادة و ٤ مدمرات / فرقاطة ومجموعة حاملة طائرات تتكون من حوالى ٦ سفن سطح وعادة ما يجرى تدعيم هذه المفارز فى وقت الأزمات بحيث تنضم إليها مجموعة حاملة طائرات أخرى وهكذا فإن قاعدة ديجو جارسيا ومفارز المحيط الهندى لا تسعى إلى تأمين خطوط المواصلات البحرية والجوية للولايات المتحدة الأمريكية فقط ، بل أنها تساهم أيضا فى تحقيق ردع الهجمات النووية والتقليدية للتهديدات المحتملة للولايات المتحدة وحلفائها فى الغرب .

يرتبط هدف حماية خطوط المواصلات البحرية والجوية بالمحافظة على حرية الحركة إلى أسواق أعالى البحار واحتمال إرباك الاقتصاد العالمى الذى يمكن أن يسىء إلى اقتصاد ورخاء الولايات المتحدة وحلفائها والطاقة بصفة خاصة . وتتركز الطاقة فى دول مجلس التعاون الخليجى التى تحتل المملكة العربية السعودية مكانة بارزة فيه . وقد سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق وجود أمريكى متميز بها واستطاعت أن تحقق نجاحا جزئيا فى هذا المجال ، إلا أنها تقابل بعض الصعوبات نظرا لعلاقة دول الخليج بالصراع العربى الإسرائيلى .

كانت الولايات المتحدة تستخدم قاعدة الظهران الجوية فى السعودية حتى أغلقت فى عام ١٩٦٢ ومنذ ذلك الحين لم تعد لها قواعد فى المملكة السعودية ورغم أن الولايات المتحدة حاولت استخدام الأحداث فى أفغانستان وإيران وحرب الخليج فى الحصول على تسهيلات وقواعد وعلى توثيق العلاقات الأمنية الأمريكية السعودية إلا أنه حتى الآن لا ترتبط الولايات المتحدة باتفاقيات أو معاهدات عسكرية مع السعودية وقد رفضت المملكة السعودية أن تمنح تسهيلات دائمة وأصرت على بحث كل حالة منفصلة ، كما يلاحظ أن طائرات الولايات المتحدة أثناء تحركها إلى إيران لمحاولة إنقاذ الرهائن التفت حول الفضاء الجوى السعودى مما أدى إلى إطالة خط السير بدرجة كبيرة . على أن هذا لا يعنى أن العلاقات العسكرية الأمريكية السعودية ليست وثيقة ، إذ يقدر عدد العسكريين الأمريكيين بالسعودية بحوالى ٣٩٠ فردا و ٤ طائرات أواكس و٤ طائرات وقود ، كما أن الأسلحة والمعدات الأمريكية تمثل أغلبية الأسلحة والمعدات الرئيسية الموجودة فعلا والمنتظر وصولها إلى المملكة السعودية وقد أرسلت الولايات المتحدة فى سبتمبر عام ١٩٨٠ أربع طائرات إنذار مبكر من طراز أواكس إلى السعودية بناء على طلبها وامتدت فترة استخدامها مرة أخرى فى عام ١٩٨٢ . ويتركز الأفراد العسكريون الموجودون بالسعودية فى القيام بمهام صيانة قواعد وخدمة طائرات الإنذار المبكر على أن المهندسين العسكريين الأمريكيين يقومون بإنشاء بعض المنشآت العسكرية السعودية خارج الأعداد المعروفة . وتعتبر أهم صفقات الأسلحة السعودية مع الولايات المتحدة هى صفقة الطائرات أواكس الخمس على أن أحد المصادر يشير إلى أن الاتفاقية تنص على أنها ينقصها أربعة نظم هامة موجودة فى إحدى نسخ هذه الطائرة ، وهى نظام توزيع

المعلومات التكتيكى المشترك وتحسينات الإجراءات الألكترونية المضادة وتطوير الترددات فوق العالية "Have Quick" ، وثلاث وحدات إدارة كما يشير نفس المصدر إلى أن الطائرات الأربعة الموجودة فعلا والتى يفترض أن هذه النظم موجودة بها قد أظهرت سوءاً فى الأداء إذ فشلت فى اكتشاف الطائرات الإيرانية التى قصفت منشآت النفط فى الكويت ، وطائرة ف ـ ٤ إيرانية هبطت فى مطار الظهران فى مارس ١٩٨٢ كما فشلت بعد ذلك بشهرين فى اكتشاف طائرة عمودية إيرانية هبطت فى مطار البحرين على بعد ٤٠ كم من السعودية . وتلى هذه الصفقة صفقة شراء ٦٢ طائرة ف ـ ١٥ التى استلمتها السعودية فعلا وتبرز أهميتها على ضوء اعتراض إسرائيل وبعض أعضاء الكونجرس عليها قبل عقدها خوفا من استخدامها ضد إسرائيل وتشكل الأسلحة الأمريكية ٤٠٪ من دبابات القتال الرئيسية والأغلبية العظمى من المدفعية والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات و ٨٥٪ من وحدات الدفاع الجوى وكل مقاتلات الهجوم الأرضى والمقاتلات الاعتراضية وكل مشترواتها الأخيرة من الدبابات والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات و ٦٧٪ من صواريخ الدفاع الجوى وكل الطائرات المقاتلة والصواريخ جو جو وجو أرض .

وتعاقدت السعودية فى فبراير ١٩٨٥ على نظام قيادة وسيطرة واتصالات « درع السلام » مع شركة بوينج قيمته ١,١ بليون دولاراً كما أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية الكونجرس عن إعتزامها بيع خدمات عسكرية إلى السعودية قيمتها ٤٥٠ مليون دولار لتحسين نظام صيانة معدات الجيش السعودى . بينما لا يبدو أن الكونجرس قد وافق على باقى مطالب السعودية من الأسلحة ، وقد عقدت السعودية صفقة مع بريطانيا عام ١٩٨٥ للحصول على طائرات لتغطية النقص وإن كانت مستمرة فى طلب طائرات أمريكية .

تأتى عمان فى الأهمية الثانية بعد السعودية وتعتبر أقرب دول الخليج إلى السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية حيث تربطها باتفاقية وبمساعدة عسكرية تسمح لها باستخدام القواعد العسكرية كما تشترك عمان فى المناورات الأمريكية فقد توصلت الولايات المتحدة فى ١١ فبراير ١٩٨٠ إلى زيادة حقوقها فى القواعد العمانية التى سبق استخدامها لسنين طويلة كقاعدة جوية لطائرات الاستطلاع البحرى P - 3 فى جزيرة مسيرة ومسندم وفى سلالة ويشتمل على استخدام قاعدة مسيرة الجوية وموانى مسقط ومطرح وقواعد سيب وثومراية (تورميت) ولو أن هذا الاستخدام قد خف نتيجة لغضب العمانيين من استخدام مطارات عمان فى محاولة انقاذ الرهائن الأمريكيين فى إيران . ولا تشكل الأسلحة الأمريكية نسبة مؤثرة فى القوات العمانية وأهمها ست دبابات ـ ٦٠ ـ أ ـ ٣ تمثل حاليا غالبية دبابات عمان إلا أن عمان قد اشترى ١٥ دبابة تشفتين بالإضافة إلى ما لديه منها وقد اشتركت عمان فى مناورة النجم الساطع ٨١ حيث اشترك فيها ألف من مشاة البحرية الأمريكية على الأقل فى المنطقة شرق سلالة فى مقاطعة ظفار بإنزال بحرى هناك ومناورات « نمر الجاد » فى ديسمبر ١٩٨٢ حيث يعتقد باشتراك حوالى ٢٥٠٠ من القوات الأمريكية ولم تعلن تفاصيل رسمية كما لم يعلن عن اشتراك عمان فى مناورات النجم الساطع عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٥ رغم أنه من المعروف أنها أجريت على أنه يبدو أن عمان فى المفاوضات خلال عام ١٩٨٥ حول تجديد الاتفاق على التسهيلات الأمريكية اتخذت موقفا أكثر تشددا حول استخدام قواعدها الجوية وموانيها ولم يعرف بعد ما وصلت إليه المفاوضات .

تأتى البحرين فى المقام التالى بعد دول الخليج حيث يسمح اتفاق بين الولايات المتحدة والبحرين للأسطول الأمريكى باستخدام تسهيلات الميناء ، حيث كانت تستخدم ميناء الجفير كقيادة لقوة الشرق الأوسط كجزء من مفارز المحيط منذ سمحت لها بريطانيا بذلك قبل استقلال البحرين ولا يمثل الأسلحة الأمريكية نسبة لها وزنها فى القوات المسلحة البحرينية . وتسمح البحرين بوجود وحدة مساندة إدارية أمريكية لتولى المهام الإدارية المتعلقة بقوة الشرق الأوسط ، وتمنحها حق الأولوية فى استخدام المرسى رقم ١ فى رصيف ميناء سلمان لفترة لا يقل مجموعها عن ١٢٠ يوما سنويا وكذا قاعدة بمنطقة رأس البر تشمل مطارا وميناء وقاعدة أرضية .

لا ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات عسكرية ذات قيمة مع كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر ويبدو أن ذلك يرجع إلى عدم تميز موقعهما الجغرافى وإنتاجهما البترولى بالإضافة إلى أنها يبدو أنها تكتفى بالعلاقات العسكرية مع الدول السابقة خاصة وأن القوات المسلحة لكل منهما متناهية الصغر وتقتصر التسهيلات العسكريةبها على معسكر القاسمين فى الشارقة وميناء جبل على .

أما الكويت سادسة دول مجلس التعاون الخليجي - فتتخذ السياسة العسكرية الأمريكية موقفا يتسم بالحرص حيالها نظرا لإتجاهاتها الراديكالية وعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة وأهميتها بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وقربها من إيران من جهة أخرى . لا ترتبط الكويت بأية اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة وليس بها قواعد عسكرية أجنبية ، وتنحصر علاقتها العسكرية بالولايات المتحدة عسكرية فى شراء بعض المعدات والأسلحة وبارتباط نظامها الدفاعي بدول مجلس التعاون الخليجي عامة والسعودية بصفة خاصة . وتنحصر المعدات الامريكية فى الكويت فى العربات المدرعة حيث تمثل ٤٠٪ منها وكل مشترياتها الجديدة لتمثل ٥٨٪ منها ، كما تشكل المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات الأمريكية أغلبية رصيد الكويت من هذه الأسلحة كما تشكل كل قاذفاتها المقاتلة وحوالى ٦٠٪ من طائراتها المقاتلة عموما وقد تعاقدت فى مايو ١٩٨٥ على شراء معدة لإصلاح وصيانة المعدات الألكترونية من شركة كولينز سستز العالمية الأمريكية ويرتبط الدفاع الجوى عن الكويت بنظام الدفاع الجوى لدول الخليج وبها اتصال مباشر للحصول على معلومات طائرات الأواكس بها وكانت الولايات المتحدة قد رفضت تزويد الكويت بصواريخ ستنجر للدفاع الجوى فى عام ١٩٨٤ مما دفع الكويت لشراء صواريخ دفاع جوى من الاتحاد السوفيتي .

ويرتبط الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط بقوات القيادة المركزية التى شكلت فى أعقاب الإطاحة بنظام شاه إيران وزاد الاهتمام بها بعد دخول القوات السوفيتية أفغانستان والتى عرفت باسم « قوة الانتشار السريع » وتشمل هذه القوات عند إتمام انتشارها على حوالى ٢٩٠ ألف فرد وتشمل على جيش وقوة بحرية وقوة جوية ويشتمل الجيش على قيادة فيلق مكون من فرقة ٢٤ ميكانيكية وفرقة ٩ مشاة خفيفة وفرقة ٨١ محمولة جوا ، وفرقة ١٠١ اقتحام جوى ولواء ٦ فرسان جو ، وقوات خاصة وصاعقة وتشمل القوة البحرية على ٣ مجموعات حاملات طائرات ومجموعة سفن سطح قتالية و ١٥ أسراب دورية لمكافحة الغواصات و ١٧ سفينة مساعدة سابقة التمركز و ١,٥ قوة مشاة بحرية برمائية تشمل على فرقة مدعمة وجناح جوى ومجموعة خدمة ومعاونة القوة ولواء ٧ مشاة بحرية برمائى يتكون من فوج أطقم إبرار ومجموعة جوية ومجموعة خدمة اللواء . ويجرى تحديث وإعادة تنظيم هذه القوات وفقا لخطة إعادة اختبار تنظيم وواجبات عناصرها مما يزيد من عبء الإدارة لتخطيط تحركها وإعادة إمدادها وقد زادت من عدد الدبابات من طراز « ابرام » والعربات المدرعة « برادلى » والطائرات العمودية UH - 60, AH - 1 كما قامت برفع قدرات النقل الجوى من طراز : "C - 141", "C - 58" وقدراتها على التزود بالوقود أثناء الطيران ما قامت باختبار هذه القدرات أثناء إجراء المناورات المشتركة « النجم الساطع » ٨٥ فى نهاية يوليو وأوائل أغسطس عام ١٩٨٥ ويعتبر الشرق الأوسط المسرح الرئيسى لأعمال القيادة المركزية ، وإن كان هذا لا يمنع من استخدامها فى المسارح الأخرى إلا أن حجم هذه القوة يوحى باحتمال استخدام الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية على نطاق واسع لتحقيق مصالحها وأهداف أمنها القومى فى الشرق الأوسط .

ويبدو من الاستعراض السابق للعلاقات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط أنها بعد فترة الإنكماش خلال السبعينات تسعى منذ أواخر السبعينات إلى زيادة وجودها العسكرى فى الشرق الأوسط لفرض إرادتها بالقوة المسلحة ، وأنها نجحت فى الوصول إلى عقد اتفاقات عسكرية مع كثير من دول المنطقة ، كما نجحت فى الحصول على قواعد عسكرية فى كثير من الدول ، وربطت هذه الدول بنظام أمنها القومى ، فى الوقت الذى تخسر فيه أغلب قواعدها فى جنوب أوربا لدى حلفائها فى الغرب ، إلا أن قاعدتها الرئيسية لإختراق المنطقة هى « إسرائيل » وأن علاقاتها مع باقى دول المنطقة تتأثر تماما بمدى مشاركة الدول أو احتمال مشاركتها فى الصراع العربى الإسرائيلى وأنها ستسعى فى المستقبل إلى امتداد وجودها العسكرى فى دول المنطقة التى ليس لها وجود فيها وتعتبر الدول المرشحة الأولى فى هذا المجال الجزائر والسودان والعراق ، كما أنها ستسعى إلى تغيير النظم السياسية فى كل من ليبيا وسوريا عن طريق إثارة النزاع المسلح بين مصر وليبيا وسوريا وإسرائيل كما ستسعى إلى الضغط على السودان للحصول على تسهيلات عسكرية به وقد تعمل على قيام حكم موال لها بعد انتهاء الفترة الانتقالية كما قد تسعى إلى حدوث اصطدام عسكرى بين القوات المصرية والسودانية للضغط على حكومة السودان .

وستستخدم مبيعات الأسلحة لإختراق المنطقة بتواجد الخبراء كما ستزيد معدلات المناورات العسكرية لقواتها فى المنطقة إما منفصلة أو بالتعاون مع الدول

التى ترتبط معها بارتباطات عسكرية وقد تسعى فى مرحلة متأخرة إلى نشر صواريخ أمريكية فى أراضى هذه الدول . أما بالنسبة لإيران وباكستان وأفغانستان فستعمل على استعادة نفوذها فى إيران بتقوية قوى المعارضة بها بشكل مستتر وستعمل على زيادة الارتباط العسكرى مع باكستان وتقوية الثوار الأفغان على أن استخدام قوات القيادة المركزية غير متوقع فى المستقبل القريب إلا فى حدود ضيقة نظرا لإفتقارها إلى وسائل النقل الكافية ، فى حين أن استخدامها على نطاق واسع سيكون بداية لمرحلة جديدة للسياسة العسكرية الأمريكية ستسعى فيها إلى فرض وجودها وإرادتها على المنطقة ككل .

٥ ـ السياسة العسكرية للاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط

يحتل الشرق الأوسط مركزا ملحوظا فى السياسة والاستراتيجية العسكرية للاتحاد السوفيتى وتشكل عنصرا هاما من عناصر سياسته واستراتيجيته الكونية . وترجع الأهمية العسكرية للشرق الأوسط فى السياسة والاستراتيجية العسكرية السوفيتية للعوامل الآتية :

أولا : أن دول الشرق الأوسط الآسيوية تشكل نطاق الأمن حول الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى بين الصين فى الشرق ودول حلف شمال الأطلنطى فى الغرب أو إمتداده .

ثانيا : أن دول الشرق الأوسط تطل على البحر المتوسط ويمكن أن تهدد الحدود الجنوبية لدول حلف شمال الأطلنطى .

ثالثا : أن جانبا كبيرا من دول الشرق الأوسط يطل على خطوط المواصلات البحرية عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر العربى (من المحيط الهندى) ، والخليج العربى وتتحكم كليا فى كل من قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز وجزئيا فى ممر صقلية وجبل طارق فى حين تتحكم تركيا فى المضايق التركية .

رابعا : أن دول الشرق الأوسط تشتمل على ثروات طبيعية كثيرة وأن هذه الثروات وخاصة البترول ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الغربى واليابان .

خامسا : أن الغرب نتيجة لعلاقاته التاريخية بالمنطقة استطاع أن يوجد له تواجدا عسكريا فى منطقة الشرق الأوسط تستطيع أن تهدد أمن الاتحاد السوفيتى وأن هذه العلاقات تسعى إلى التطور وزيادة الوجود العسكرى بها وهو بذلك يهدد أيضا خطوط المواصلات البحرية السوفيتية .

سادسا : أن التعرض لخطوط المواصلات البحرية الغربية فى الشرق الأوسط يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على فاعلية الاقتصاد الغربى .

وتنعكس العوامل السابقة على التواجد العسكرى السوفيتى فى الشرق الأوسط بقدر ما سمحت الظروف بدرجة كبيرة . ولا شك أن العامل الأول منها يقع فى الأسبقية الأولى بالنسبة لباقى العوامل الأخرى إذ أنها تمثل احتمالات التهديد المباشر لأمن الاتحاد السوفيتى نفسه ، ولا يقتصر على مصالحه أو على أنها تهدد أعداءه . ولذا فإن اهتمامه بالتواجد العسكرى السوفيتى فيها أكبر من غيرها وهو يسعى فى نفس الوقت إلى تحسين علاقته بهذه الدول بحيث إن لم يمكنه أن يحقق تواجدا عسكريا فيها ، فإنه على الأقل يسعى الا يتواجد بها وجود عسكرى معاد له . وهكذا فإن باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا ويمثلون الأسبقية الأولى فى اهتماماته العسكرية على أن الاتحاد السوفيتى لم ينجح فى تحقيق وجود عسكرى له بأى صورة من الصور فى هذه الدول إلا فى أفغانستان وبوجود اتفاق عسكرى محدود مع إيران لا تعترف به إيران فى حين تقع الباكستان وتركيا فى المعسكر المضاد له . كما أن إيران كانت لها علاقة وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية قبل قيام الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩ ، وتأتى فى الأسبقية التالية دول الهند والعراق وسوريا ثم الكويت والمملكة السعودية والأردن ولبنان .

يحتفظ الاتحاد السوفيتى فى مواجهة دول الشرق الأوسط بقوات المسرح الجنوبى المشكلة من ٣٠ فرقة مدرعة واحدة و ٢٨ فرقة بنادق محملة (مشاة ميكانيكية) وفرقة محملة جوا بالإضافة إلى فرقتين من المدفعية . وحوالى ٨٩٠ طائرة تكتيكية تتمركز من هذه القوى فرقة مدرعة و ٧ مشاة فرق ميكانيكية وفرقة مدفعية فى مجال القوقاز ، ١٢ فرقة مشاة ميكانيكية . وفرقة مدفعية وراء القوقاز و ٦ مشاة ميكانيكية فى تركستان و ٣ فرق مشاة وفرقة محمولة جوا ولواء اقتحام جوى وما يعادل حوالى جيش جوى فى أفغانستان . كما يتمركز أسطول بحر قزوين ويشتمل على ٥ سفن سطح رئيسية و ٣٧ قطعة بحرية أخرى ،

تمثل هذه القوة بكاملها ٢٪ من عدد الفرق السوفيتية وحوالى ٢١٪ من الفرق المشاة الميكانيكية و ١٤٪ من الفرق المحمولة جوا وحوالى ١٣٪ من فرق المدفعية كما يمثل عدد الدبابات ١٠٪ من مجموع دبابات الاتحاد السوفيتى و ١٢٪ من قطع المدفعية والهاونات و ١٤,٥٪ من طائرات القتال التكتيكية له ، وتشكل القوة البحرية أقل من ٢٪ من سفن السطح الرئيسية ، وحوالى ٨٪ من سفن السطح الصغيرة .

تتواجد من هذه القوات داخل دول نطاق الأمن (فى افغانستان) ٢,٢٪ من الفرق المشاة الميكانيكية السوفيتية و ١١٪ من الفرق المشاة الميكانيكية فى المسرح وما يعادل ١٤٪ من الفرق المحمولة جوا للاتحاد السوفيتى وكل مالدى المسرح من هذه الفرق و ٢٠٪ مما لدى المسرح من طائرات القتال التكتيكية وتبرز أهمية افغانستان للاتحاد السوفيتى فى أنها الدولة الوحيدة التى تقع فى نطاق أمنه الجنوبى التى استطاع أن يقيم معها علاقات تعاون والتى لم يكن ـ وليس لها ارتباط ـ عسكرى بالولايات المتحدة والغرب سابقا ، فى حين أن باكستان مازالت تتلقى مساعدات عسكرية مستمرة من الولايات المتحدة ، كما أن تركيا عضو فى حلف شمال الأطلنطى أما ايران فهى تعادى كلا من السوفييت والأمريكيين بعد الثورة الاسلامية .

أدى الموقف السابق إلى اهتمام الاتحاد السوفيتى بدول الاسبقية التالية التى تمثل امتدادا لنطاق الأمن وطرق الاقتراب اليه ، كما تشكل عمقا لقاعدة الهجوم البرية على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى . من هنا ظهر اهتمام السوفييت لتحقيق علاقات عسكرية مع دول العراق وسوريا ثم الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن ولبنان ثم باقى دول الخليج .

تمثل ايران وضعا خاصا بالنسبة للاتحاد السوفيتى لحدودها المشتركة معه مما أدى إلى توقيع معاهدة مع ايران عام ١٩٢١ يحتفظ بموجبها الاتحاد السوفيتى بالحق فى التدخل فى شئون ايران الداخلية إذا هددت دولة ثالثة بالهجوم على الاتحاد السوفيتى من خلال الأراضى الايرانية الا أن ايران الغت الفقرتين اللتين تنصان على ذلك من جانبها فى نوفمبر ١٩٧٩ ، فى حين رفض الاتحاد السوفيتى الاعتراف بهذا الالغاء . ويحاول الاتحاد السوفيتى المحافظة على علاقات جيدة بايران وقد أدى ذلك إلى أنه حظر توريد الأسلحة إلى العراق عند بدء حرب الخليج فى عام ١٩٨٠ ، الا أنه عاد فى عام ١٩٨٢ إلى استئناف شحن الأسلحة إلى العراق بعد رفض ايران التفاوض مع العراق ، واضطهاد حزب توده الشيوعى ، وطرد دبلوماسيين سوفيت بعد ذلك فى مايو ١٩٨٣ .

ترجع الأهمية الجيوبولوتيكية للعراق فى السياسة السوفيتية إلى عدة عوامل أهمها قرب موقعه الجغرافى من الحدود السوفيتية وحدوده المشتركة مع ايران وتركيا مما يجعله امتدادا لنطاق الأمن السوفيتى وعمقا لقاعدة الهجوم المعادية له ، وبالتالى فهو يمكن أن يؤثر بالسلب على امكانيات الهجوم على الاتحاد السوفيتى فى حالة وجود عسكرى سوفيتى مؤثر به . وبالأضافة إلى ما سبق فان العراق لديها موارد ثروة طبيعية أهمها البترول ويمكن منها التأثير عسكريا على كل من ايران والكويت والسعودية . وتتمثل السياسة العسكرية للاتحاد السوفيتى فى عقد معاهدة صداقة وتعاون مع العراق منذ أبريل ١٩٧٢ كما عقدت اتفاقا اضافيا فى ديسمبر ١٩٧٨ ، وفى تزويد العراق بالأسلحة حيث تمثل الدبابات السوفيتية الصنع حوالى ٩٣٪ من مجموع الدبابات العراقية الرئيسية والتى تشتمل عل عدد من الدبابات ت ـ ٧٢ المتقدمة وعدد من مركبات قتال المشاة المدرعة ب م ب ، وناقلات الجنود المدرعة كما تشتمل المدفعية العراقية على كمية كبيرة من قطع المدفعية السوفيتية الصنع منها أنواع متقدمة مثل الهاوتزر ١٢٢ مم د ـ ٣٠ ذاتى الحركة ـ والمدفع ١٣٠ مم وعربات الصواريخ متعددة المواسير والصواريخ أرض أرض من طراز فروج ـ ٩,٧ وسكود ب و١٥ س س ـ ١٢ كما زود الاتحاد السوفيتى العراق بالمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ونظم الدفاع الجوى المختلفة وخاصة الصواريخ سام ـ ٦ التى تمثل العمود الفقرى الجوى العراقى . وتمثل المعدات السوفيتية الجزء الأكبر من الأسطول العراقى وقواته الجوية وبعضها من الأسلحة الحديثة مثل القاذفات تو ـ ٢٢ والمقاتلة القاذفة ميج ـ ٢٢ب م ، والمقاتلة الاعتراضية ميج ٢٥ والطائرة العمودية مى ٢٤ ومن المنتظر أن يزودها قريبا بالمقاتلة ميج ـ ٢٩ والركيزة الثالثة للسياسة العسكرية السوفيتية فى العراق هى المستشارون السوفييت والفنيون ويقدر عددهم فى العراق بحوالى ٦٠٠ فرد .

تأتى سوريا على رأس قائمة دول الشرق الأوسط فى السياسة العسكرية السوفيتية حيث تقع فى امتداد نطاق الأمن الجنوبى للاتحاد السوفيتى وعلى الحدود الجنوبية لتركيا وهى الدولة الوحيدة تقريبا من دول

حلف شمال الأطلنطى التى لها حدود مباشرة مع الاتحاد السوفيتى (النرويج لها حدود قصيرة وليست ذات أهمية كبيرة) ولاطلالها على خطوط المواصلات البحرية فى البحر المتوسط وللاصقتها لاسرائيل التى تربطها اتفاق تعاون استراتيجى بالولايات المتحدة الأمريكية ، بالأضافة إلى قربها من مصادر الثروة الطبيعية فى الخليج . كما أن أى وجود عسكرى غربى فى سوريا يؤثر بدرجة خطيرة على أمن الاتحاد السوفيتى . وتقوم السياسة العسكرية السوفيتية فى سوريا على أربعة أسس رئيسية : معاهدة صداقة وتعاون ، تواجد عسكرى محدود ، تزويد بالأسلحة والمعدات ، وجود مستشارين وخبراء سوفييت وبالأضافة إلى ذلك فان الطائرات والسفن السوفيتية تقوم بزيارات منتظمة للمطارات والموانى السورية . وقع الاتحاد السوفيتى معاهدة للصداقة والتعاون مع سوريا فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٨٠ . وقد أدت الخسائر السورية فى القوات الجوية والدفاع الجوى فى يونيو ١٩٨٢ إلى قيام الاتحاد السوفيتى بتدعيم وتطوير نظم الدفاع الجوى السورى وقد اشتمل ذلك على دعم هذه النظم بمجموعتين من صواريخ الدفاع الجوى سام ـ ٥ يعمل عليها افراد من السوفيت ويجدر بالذكر أن هذه أول مرة يخرج فيها هذا السلاح خارج الاتحاد السوفيتى وقد تردد خلال عام ١٩٨٥ أنه تم سحب جزء من الأفراد الذين كانوا يقومون بتشغيل هذه المعدات وتتمركز هذه الأنظمة فى حمص والدامور .

يشكل السلاح والمعدات السوفيتية الأغلبية العظمى من معدات قتال القوات السورية المسلحة وقد برز فى الفترة الأخيرة تزويد سوريا بأسلحة حديثة بالأضافة إلى ما سبق ذكره فى الدفاع الجوى . أهمها الدبابة ت ٧٢ ، والمدفعية ذاتية الحركة من عيار ١٢٢ مم ، و١٣٠ مم ، ١٥٢ مم والصواريخ أرض أرض س س ٢١ والهاون ٢٤٠ مم والطائرات من طراز ميج ٢٣ ب م والمقاتلات من طراز ميج ٢٥ ـ أ والطائرات العمودية مى ٢٤ وكا ـ ٢٥ لمكافحة الغواصات وتشير الأنباء أنه تم فى مارس وديسمبر ١٩٨٥ تسليم عدد من الوحدات البحرية غير معروف تخصصه .

ويختلف تقدير الأفراد السوفييت فى سوريا بين ٢٥٠٠ و ٧٠٠٠ على أنه من الواضح أن النسبة الأكبر منها فى قوات الدفاع الجوى السورية .

تقوم القطع البحرية السوفيتية بزيارات إلى ميناء طرطوس والانتشار الجوى البحرى فى مطار بياس وعادة ما تتواجد فى ميناء طرطوس سفينة إمداد بالمياه وسفينة اصلاح للغواصات السوفيتية بالأضافة إلى الاستفادة من مساحة تزويد بالوقود كما تقوم طائرات مكافحة الغواصات بزيارة دورية من زوج من الطائرات طراز ال ـ ٣٨ ماى لمطار تياس .

تسعى السياسة السوفيتية عموما والسياسة العسكرية السوفيتية كجزء منها لبناء موقف فى صالحها فى باقى دول العمق مثل الكويت والمملكة السعودية والأردن ولبنان وباقى دول الخليج الاأنها حققت نجاحا محدودا فى هذا المجال ، وهى ترى أن أى نجاح يمكن أن يؤدى إلى ضعف موقف الدول الغربية فى المنطقة . وتتميز الكويت والسعودية بانهما بالأضافة إلى وجودهما فى عمق نطاق الأمن أو على طرق الاقتراب اليه يمثلان مصدرا غنيا من مصادر الثروة الطبيعية والبترول بصفة خاصة . بينما تمثل لبنان والأردن مصدرا أضافيا لحصر الخطر الغربى المتمثل فى اتفاق التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل . وقد استغل الاتحاد السوفيتى حاجة الكويت إلى تقوية قواتها المسلحة ورفض الولايات المتحدة الأمريكية لتزويد الكويت بصواريخ ستنجر للدفاع الجوى نظرا لعلاقاتها القوية بمنظمة التحرير الفلسطينية فعقد صفقة أسلحة سوفيتية للكويت بمبلغ ٣٢٥ مليون دولار كما أثنى وزير الدفاع الكويتى على استعداد الاتحاد السوفيتى لتزويد الكويت بكل ما تعتقد أنها تحتاجه . من جهة أخرى لم ينجح الاتحاد السوفيتى حتى الآن فى اقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية رغم محاولات الدول الصديقة للسوفييت وبالتالى فليس له أى وجود عسكرى من أى نوع فيها . وهكذا فان الأسلحة السوفيتية للكويت مازالت الوحيدة بين دول الخليج وتتمثل هذه الأسلحة أساسا فى معدات الدفاع الجوى من طراز سام ٨ وسام ـ ٦ وسام ـ ٧ ، بالأضافة إلى الصواريخ فروج ٧ الموجودة قبلا . كما أنه لا يبدو أن لدى الكويت مستشارون أو خبراء سوفييت . وقد أبدى الاتحاد السوفيتى استعداده لتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية لكل من الأردن (حينما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تزويده بالصواريخ ستنجر) ولبنان لاعادة بناء جيش لبنان . وإذا كان السوفييت لم يحققوا نجاحا فان أثر العرض يظل باقيا فى اذهان حكومتى الدولتين عند الضرورة . على أنه يمكن القول بأن

للاتحاد السوفيتى وجود عسكرى غير مباشر فى لبنان من خلال الوجود العسكرى السورى فيه .

تتخذ السياسة العسكرية السوفيتية سياسة مضادة لاسرائيل امتدادا لسياستها العامة ، فقد أعلن الاتحاد السوفيتى فى يوليو ١٩٨٥ انه يرفض اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، ويمكن تفسير العداء السوفيتى لاسرائيل على أساس أن لاسرائيل علاقات وثيقة بالولايات المتحدة ، زادت خطورتها بعد توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجى بينهما ، كما أنه يرغب فى المحافظة على علاقاته الطيبة مع الدول العربية الصديقة وخاصة سوريا والعراق . وتتمثل السياسة السوفيتية فى هذا المجال بدعم القدرة العسكرية للدول العربية المحيطة باسرائيل متمثلة أساسا فى سوريا ومحاولة ايجاد علاقات عسكرية مع كل من لبنان والأردن ومصر مع استمرار دعم المنظمات الفلسطينية . وتبرز محاولاته لايجاد علاقات مع مصر فى تشجيعه لدول حلف وارسو لتزويد مصر بقطع الغيار اللازمة للأسلحة السوفيتية الموجودة لديها ، ونشر أنباء غير مباشرة عن استعداده لتزويد مصر بأسلحة متقدمة والمساهمة فى التصنيع الحربى المصرى .

يولى الاتحاد السوفيتى الأهمية التالية ـ بعد الأمن المباشر لأراضيه ـ لتأمين مواصلاته البحرية ويلعب البحر المتوسط دورا رئيسيا فى ذلك حيث تمر به ٤٠٪ من اجمالى وارداته وأكثر من ٥٠٪ من اجمالى صادراته (خارج رومانيا وبلغاريا) وأن كل وارداته من الحبوب تستورد من خلاله ، كما أن الجزء الأكبر من طاقته البحرية يعمل من خلاله . وقد أدى هذا إلى زيادة اهتمامه بدول الشرق الأوسط المطلة عليه ، وخاصة الدول التى تتحكم فى المضايق البحرية . وتقع فى الأسبقية الأولى تركيا لتحكمها فى مضايق البوسفور والدردنيل واليونان لتحكمها فى ممرات بحر ايجه (كلتا الدولتين تعتبران من خارج الشرق الأوسط ، علاوة على كونهما عضوين فى حلف شمال الأطلنطى) ، ومصر لتحكمها فى قناة السويس وتونس لتحكمها فى ممر صقلية والمغرب لتحكمها فى مضيق جبل طارق وتأتى باقى دول البحر المتوسط وهى ليبيا والجزائر فى أهمية تالية . لا شك أن هذا الترتيب يمثل فى نفس الوقت أسبقية هذه الدول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الغربية من بعدها ، مما جعلهم يسعون إلى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع دول الأسبقية الأولى ومما سهل على الاتحاد السوفيتى أن يحقق نجاحا أكثر مع دول الأسبقية الثانية .

• كان الاتحاد السوفيتى قد أولى مصر اهتماما كبيرا بدأ منذ نهاية عام ١٩٥٥ ، ووصل إلى ذروته خلال عام ١٩٧٠ ولكنه فشل فى الاستمرار فى تحقيق وجود عسكرى مناسب بعد ذلك إلى أن تدهور بعد حرب عام ١٩٧٣ وقد بدأ هذا الوجود أولا بمبيعات الأسلحة ثم تطور إلى وجود خبراء حتى عام ١٩٦٧ حيث أصبح له عدد كبير من الخبراء والمستشارين العسكريين وفى عام ١٩٧٠ حضرت إلى مصر وحدات من القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى السوفيتية كما تواجدت وحدات بحرية فى موانىء البحر المتوسط بصفة شبه مستمرة ، واستفادت البحرية والقوات الجوية السوفيتية من التسهيلات العسكرية فى الموانىء والقواعد الجوية المصرية حتى عام ١٩٧٢ ، ووقعت مصر معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتى الا أن عام ١٩٧٢ شهد عملية ترحيل المستشارين العسكريين السوفييت بينما استمرت صفقات الأسلحة خلال عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ ليصل الامداد بالأسلحة لذروته أثناء القتال فى عام ١٩٧٣ وبعدها مباشرة الا أنه توقف تماما بعد ذلك ، وخرج آخر الخبراء السوفييت عام ١٩٧٥ ويحاول الاتحاد السوفيتى بعد عام ١٩٨١ أن يبقى على بعض العلاقات مع مصر عسكريا ، الا أنه لم يحقق نجاحا مقبولا . وترجع أهمية مصر للاتحاد السوفيتى عسكريا إلى موقعها الجغرافى بالدرجة الأولى لاطلالها على البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وسيطرتها على قناة السويس وملاصقتها لاسرائيل وإلى أنها تمثل مركزا هاما فى قلب العالم العربى يصل بين شرقه وغربه أو يفصل بينهما ، ويؤثر مباشرة على أمن الأردن والمملكة العربية السعودية والسودان وليبيا كما أنها تمتلك أكبر قوة بشرية عربية عددا ومهارة ، كما أن مناخها مناسب لاستخدام جميع أفرع القوات المسلحة فى أغلب أوقات السنة . ويمكن اعتبار أن الاسلحة السوفيتية الموجودة لدى مصر تشكل وجودا غير مباشر للاتحاد السوفيتى حيث تظل القوات المصرية فى حاجة إلى قطع غيارها ، وهى ما يشجع الاتحاد السوفيتى دول حلف وارسو على امداد مصر بها للحفاظ قدر الامكان على هذا التواجد الهامشى ، حيث يجرى استبدال الكثير منها بأسلحة غربية بينما تخزن كاحتياطى أو تباع إلى دول أخرى تستطيع اصلاحها وتوفير قطع غيارها .

تشكل ليبيا الركيزة الثالثة للسياسة العسكرية السوفيتية فى الشرق الأوسط بعد سوريا والعراق وتبرز

أهميتها أساسا من خلال قربها من مصر وقناة السويس بصفة خاصة ، وتونس وممر صقلية ، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على عدد كبير نسبيا من الدول الأفريقية وهى مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس كما أن ليبيا غنية نسبيا بثرواتها الطبيعية مما يمكنها عن طريق شراء المعدات السوفيتية أن تسهم فى معاونة الاتحاد السوفيتى اقتصاديا وكان الاتحاد السوفيتى قد بدأ فى إنشاء علاقات عسكرية غير مباشرة مع ليبيا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ لكنه عمد إلى تقوية هذه العلاقات مع ليبيا بعد أزمتها مع مصر . تعتمد السياسة العسكرية السوفيتية فى ليبيا أساسا على مبيعات السلاح ووجود خبراء ومستشارين سوفييت فى القوات المسلحة كما تقوم القطع البحرية السوفيتية بزيارات محدودة ولكنها متزايدة إلى الموانى الليبية كما تزور الطائرات السوفيتية المطارات الليبية على أنه يلاحظ أن الاتحاد السوفيتى لا يرتبط بمعاهدات صداقة وتعاون مع ليبيا ولا يتمتع بأى تسهيلات عسكرية فيها أو وجود وحدات عسكرية سوفيتية متكاملة . يشكل السلاح السوفيتى كل عناصر الدفاع الجوى ودبابات القتال الرئيسية و ٧٦٪ من المركبات المدرعة و ٧١٪ من قطع المدفعية وجميع الهاونات وعربات الصواريخ متعددة المواسير ، والصواريخ أرض أرض ، ٨٠٪ من طائرات القتال وجميع الطائرات العمودية المسلحة وحوالى ٤٢٪ من القطع البحرية فى ليبيا . وتتميز بعض هذه الأسلحة بحداثتها مثل صواريخ الدفاع الجوى سام ٥ و ٨ و ٩ و ١٣ ودبابات القتال ت ـ ٧٢ ومركبة قتال المشاة ب م ب ، والهاوتزر ١٢٢ مم و ١٥٢ مم ذاتى الحركة موديل عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ والصاروخ سكودب والقاذفات تو ٢٢ ، والمقاتلات الاعتراضية ميج ٢٥ ، والقاذفات المقاتلة ميج ٢٥ والطائرة العمودية مى ـ ٢٤ . يتراوح تقدير الأفراد السوفييت العاملين فى ليبيا بين ١٤٠٠ و ١٨٠٠ فرد فى أفرع القوات المسلحة المختلفة ويقومون بأعمال الصيانة للطائرات الحديثة وتدريب القوات الليبية بالتعاون مع خبراء من أوروبا الشرقية كما يقود بعض الطيارين السوفيت بعض الطائرات الليبية . تتمركز الوحدات البحرية السوفيتية عادة خارج المياه الليبية وقريبا من حدودها الشرقية وتقوم بزيارات للموانىء الليبية كما يحتمل أن طائرات مكافحة الغواصات من طراز ال ٣٨ تزور مطار أم عتيقة على أن كمية الأسلحة والمعدات السوفيتية الليبية تثير شكوكا فى إمكان استخدامها عند الضرورة بواسطة أفراد سوفيت .

يسعى الاتحاد السوفيتى إلى الاحتفاظ بصداقة الجزائر على الأقل لحماية مواصلاته البحرية فى البحر المتوسط وحرمان الغرب والولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على غرب البحر المتوسط ، وخاصة مع توقيع تونس اتفاق تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى نوفمبر ١٩٨١ وتوقيع المغرب اتفاقا معها فى مايو ١٩٨٢ يسمح لها باستخدام قواعدها فى ظروف معينة ، بالإضافة إلى اتفاق أسبانيا الدفاعى مع المغرب الذى يمكن أسطول أسبانيا ـ التى أصبحت عضوا فى حلف الأطلنطى منذ مايو ٨٢ ـ من استخدام الموانى المغربية . تنحصر السياسة العسكرية السوفيتية فى الجزائر فى مبيعات الأسلحة ، ووجود المستشارين العسكريين السوفييت وتمثل الأسلحة والمعدات السوفيتية جميع الدبابات والعربات المدرعة والمدفعية الأرضية ووسائل الدفاع الجوى والقوات البحرية والمقاتلات الاعتراضية والمقاتلات القاذفة وطائرات الاستطلاع كما تشكل أغلبية باقى المعدات العسكرية الأخرى . على أن الجزائر قد سعت مؤخرا إلى شراء بعض المعدات الغربية ، كما سعى الرئيس الجزائرى خلال زيارته للولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٥ إلى الحصول على أسلحة أمريكية . وتشمل الأسلحة السوفيتية لدى الجزائر على بعض الأسلحة المتقدمة مثل الدبابات ت ـ ٧٢ ، وصواريخ الدفاع الجوى سام ـ ٦ ، سام ـ ٩ وطائرات ميج ٢٣ ، وميج ٢٥ . يقدر عدد المستشارين السوفييت بالجزائر بحوالى ١٠٠٠ مستشار يعمل نصفهم تقريبا فى مراكز التدريب والمدارس والأكاديميات المختلفة ، بينما يقوم الباقون فى منشآت إصلاح الأسلحة وفى بعض الوحدات المقاتلة المحدودة مثل وحدات الدبابات ت ـ ٦٢ ، و ٧٢ وأسراب الميج ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ وأنظمة الدفاع الجوى سام ٢ ، ٣ ، ٦ .

ورغم أهمية المغرب وتونس إلا أنه لا تبدو أية محاولة جادة من الاتحاد السوفيتى لإيجاد علاقات عسكرية بهما لإرتباطهما بسياسة الغرب ، وللمحافظة على العلاقات العسكرية السوفيتية بليبيا والجزائر .

ولا يقتصر الوجود العسكرى السوفيتى فى البحر المتوسط على العلاقات السوفيتية بدول حوضه ، وإنما يمتد إلى مياهه حيث يتواجد سرب البحر المتوسط التابع لأسطول البحر الأسود والذى عادة ما يشتمل على حوالى ٤٥ سفينة وغواصة لدعم السياسة وزيادة مجال الاختيار فى الأزمات ، كما أنه يمكن تدعيمه من أسطول

البحر الأسود بسرعة . ويقوم هذا السرب عادة بالتدريب على الاشتباك بسفن السطح ، ومقاومة الغواصات والدفاع الجوى كما يقوم بتدريب مشترك مع القوات السورية والليبية وأساطيل دول حلف وارسو الأخرى . وعادة ما تتابع الوحدات البحرية لسرب البحر المتوسط سفن دول حلف الأطلنطى ، كما أسس مناطق عمليات قرب مناطق الاختناق بحيث يمكنها التحرك بسرعة لإغلاق الممرات الاستراتيجية الحيوية لمعاونة المنطقة الغربية لحلف شمال الأطلنطى وعادة ما يشمل السرب على ٨ ـ ١٠ غواصة ، و ١ ـ ٢ طراد و ١ ـ ٢ مدمرة ، و ٣ ـ ٥ فرقاطات و ١ ـ ٢ سفينة إبرار و ١ ـ ٢ كاسحة ألغام و ١٧ ـ ٢٥ سفينة مساعدة و ٣ سفن جمع معلومات كما أن السياسة العسكرية السوفيتية ترى استخدام كل الإمكانيات البحرية بما فيها البحرية التجارية وأساطيل الصيد والأبحاث الكبيرة ويبدو ذلك فى أن السفن التجارية التى بنيت خلال العقدين الأخيرين تشتمل على تجهيزات الوقاية من أسلحة التدمير الشامل ، وزيادة قدرتها على الاستمرار وعلى سرعة الأبحار وتحسين قدراتها على الخدمة الذاتية ، والاتصالات المتقدمة ونظم الملاحة والنظم الألكترونية المتقدمة بما فى ذلك التعاون مع القوات الصديقة التى لا يزود الغرب بها إلا سفن الأسطول . وقد قام سرب البحر المتوسط بحماية نقل القوات المغربية إلى سوريا فى عام ١٩٧٣ ، كما قام بإبراز قوته النووية كوسيلة لنوع التهديد النووى الإسرائيلى خلال العمليات فى نفس السنة .

زادت أهمية المحيط الهندى والبحر الأحمر فى السياسة العسكرية السوفيتية بعد إعادة إفتتاح قناة السويس للملاحة الدولية ، وبعد زيادة الوجود العسكرى للولايات المتحدة فى المحيط الهندى فى أعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ بعد احتلال السفارة الأمريكية فى طهران واحتجاز موظفيها كرهائن . وقد انعكس هذا فى الوجود العسكرى السوفيتى فى البحر الأحمر والبحر العربى ، وتمثل مصر وأثيوبيا واليمن الديمقراطية الشعبية أهمية خاصة لتحكمهم فى المضايق البحرية للبحر الأحمر (قناة السويس ومضيق باب المندب) وتليهم اليمن الشمالية وجيبوتى والصومال ثم السعودية والسودان لقربهم من هذه المضايق وإشرافهم على البحر الأحمر . إلا أنه بتغيير الظروف السياسية فى المنطقة فى مصر بعد عام ١٩٧٣ ، وبقيام الثورة فى أثيوبيا فى منتصف عام ١٩٧٤ ، واستقلال اليمن الجنوبية عام ١٩٦٧ قبل ذلك إذ أصبح الاعتماد الرئيسى على اليمن الجنوبية (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ، وأثيوبيا خاصة وأن نظم الحكم فيها له طابع ماركسى بالإضافة إلى تحكمهما فى مضيق باب المندب وبعد فقدان القواعد السوفيتية فى الصومال فى عام ١٩٧٧ .

تستند السياسة العسكرية السوفيتية فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على النظام الماركسى ومجموعة من المعاهدات والاتفاقيات ، وعلى تزويدها بالأسلحة وبتواجد المستشارين العسكريين السوفييت والدول الشيوعية الأخرى بالإضافة إلى تمتعه ببعض التسهيلات العسكرية . وقع الاتحاد السوفيتى معاهدة صداقة وتعاون مع اليمن الجنوبية فى أكتوبر عام ١٩٧٩ لمدة عشرين عاما ، أصبحت نافذة المفعول فى فبراير ١٩٨٠ ثم وقع اتفاقا للتعاون المشترك فى يناير ١٩٨٣ كما أن معاهدة التحالف الثلاثى بين ليبيا واليمن الجنوبية وأثينا التى وقعت فى ١٩٨١ تدعم السياسة السوفيتية فى اليمن الجنوبية يمثل السلاح السوفيتى الصنع ١٠٠٪ من الأسلحة الرئيسية لليمن الجنوبية ، ويشمل على بعض الأسلحة الحديثة المتميزة مثل دبابة القتال الرئيسية ت ٦٢ ، ومركبة قتال المشاة ب م ب ، والصواريخ التكتيكية فروج ٧ ، والتعبوية سكودب ، وصواريخ الدفاع الجوى سام ـ ٦ ، والمقاتلة القاذفة سوخوى ٢٢ والطائرة العمودية مى ٢٤ . ويقدر المستشارون السوفيت فى اليمن الجنوبية بحوالى ١٠٠٠ بالإضافة إلى بعض الخبراء والطيارين من كوبا ودول أوربا الشرقية كما يعتقد بأن بعض الطائرات يقودها طيارون سوفيت وكوبيون . ويتمتع الاتحاد السوفيتى بتسهيلات فى الميناء الرئيسى فى عدن ، كما بدأ استخدام طائرات الاستطلاع البحرية السوفيتية من طراز ال ـ ٣٨ لمطار عدن الدولى فى نوفمبر ١٩٧٨ ، ومطار العند العسكرى ورصد العمليات البحرية الغربية ، كما أن للأسطول السوفيتى محطة لاسلكى عالية التردد فى منطقة بير فاكوم ، كما تقوم سفن أسطول المحيط الهادى ، بالتدريب فى منطقة جزيرة سومطرة حيث يعتقد أن بها قاعدة سوفيتية بها محطات مراقبة واتصال وسيطرة ألكترونية وقواعد صواريخ أرض أرض ورصيف عائم وممر هبوط رئيسى ، كما يعتقد بوجود تسهيلات بحرية وجوية سوفيتية ومحطات اتصال فى جزيرة بريم التى تتحكم أساسا فى الممر الرئيسى فى بوغاز باب المندب .

تعتبر أثيوبيا هى الركيزة الثانية لسياسة الاتحاد السوفيتى العسكرية فى منطقة المحيط الهندى (البحر العربى) لقربها الشديد من بوغاز باب المندب ولاشرافها على الساحل الجنوبى الغربى للبحر الأحمر ، بالاضافة إلى تأثيرها على السودان وكينيا والصومال وأهميتها لمصر . وتستند السياسة العسكرية السوفيتية فى أثيوبيا على معاهدة دولية ، وعلى المساعدة العسكرية ، وعلى تسهيلات عسكرية ، بالاضافة إلى وجود عسكريين كوبيين ، مستشارين من ألمانيا الغربية ، وإلى معاهدة الصداقة بين أثيوبيا والمجر والتحالف الثلاثى مع ليبيا واليمن الديمقراطية الشعبية ونظام الحكم الماركسى فيها ، وقد عقدت معاهدة الصداقة والتعاون مع أثيوبيا فى نوفمبر ١٩٧٨ وأصبحت سارية المفعول فى ابريل ١٩٧٩ ، وعقدت المجر معاهدة صداقة مع أثيوبيا وموزمبيق فى سبتمبر ١٩٨٠ . يقوم الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٧٥ بتزويد أثيوبيا بالمساعدة العسكرية . ووقع اتفاقات قيمتها حوالى ٣ بلايين دولار أمريكى واتفق على ما يساوى بليون دولار آخر . وتمثل الأسلحة السوفيتية أكثر من ٩٥٪ من الدبابات وأغلب المركبات المدرعة والمدفعية وكل المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ووسائل الدفاع الجوى ، ٩٥٪ من القطع البحرية وكل القوات الجوية .

وتشتمل هذه المعدات على عدد محدود من الأسلحة الحديثة المتميزة تشتمل ٣٠ دبابة قتال رئيسية ت ـ ٦٢ ، ٤٠ مركبة قتال مشاة ب م ب ، والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ساجر وبعض صواريخ الدفاع الجوى سام ٧ ، زوارق الصواريخ أوسا ـ٢ ، ٣٥ طائرة ميج ٢٣ ، ٢٤ طائرة عمودية مى ـ ٢٤ كما يعتقد أن أثيوبيا تعاقدت فى يونية ١٩٨٥ على فرقاطة سوفيتية من طراز بتيا ـ ٢ . يقدر عدد الخبراء والمستشارين السوفيت فى أثيوبيا ما بين ١٥٠٠ ، ١٧٠٠ فرد بالاضافة إلى حوالى ٥٠٠٠ كوبى ، وحوالى ٢٥٠ ألمانى شرقى يعملون كخبراء ومستشارين ويقومون بتشغيل طائرات قتال ومعدات ثقيلة ، كما يحتمل وجود قوات محدودة من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . تتمتع القوات السوفيتية ببعض التسهيلات وتشتمل على تسهيلات بحرية فى جزيرة دهلك فى البحر الأحمر حيث يوجد حوض جاف ٨٥٠٠ طن ومستودع للامداد بالمياه ، ومستودعات للذخيرة ، وورشة فنية للاصلاح ، ومواقع دفاع جوى ، ورصيف بحرى عائم ، ومنطقة هبوط طائرات عمودية ، كما أن بها سفينة معاونة غواصات وعادة ما تتردد الطائرات المسلحة بالصواريخ والغواصات التى تعمل بالطاقة النووية على جزيرة دهلك للامداد والاصلاح . وكان الاتحاد السوفيتى يخصص طائرتى مكافحة غواصات واستطلاع بحرى من طراز ال ـ ٣٨ فى مطار أسمرة إلى أن دمرتهم الارتيرية فى مايو ١٩٨٤ كما يعتقد بتمتع السفن السوفيتية بتسهيلات فى موانى عصب ومصوع . حيث مركز مؤقت لفنيى القتال والقيادة فى مصوع ، وخدمات ادارية فى كليهما ويحتمل انشاء قاعدة جوية سوفيتية فى منطقة سوفومار فى اقليم بالى .

قام الاتحاد السوفيتى فى الستينات بامداد الجمهورية العربية اليمنية بالأسلحة عن طريق مصر ، وما زالت لديها كميات محدودة من الأسلحة السوفيتية تمثل ٩٠٪ من الدبابات ، ٧٧٪ من العربات المدرعة وأغلب مدفعية الميدان وكل الهاونات وعربات الصواريخ متعددة المواسير ، وبعض المدافع المضادة للدبابات وأغلب وسائل الدفاع الجوى وكل زوارق الطوربيد ، ٥٠٪ من لنشات المرور وزوارق الانزال ، ٨٥٪ من المقاتلات وحوالى نصف طائرات النقل ، ٨٤٪ من الطائرات العمودية وكل صواريخ الدفاع الجوى ، وقد تأثرت علاقة الاتحاد السوفيتى بالجمهورية العربية اليمنية بالأزمات بين اليمنين الشمالى والجنوبى مما دعا اليمن الشمالى للسعى للحصول على أسلحة من الغرب . ويرتبط اليمن الشمالى بمعاهدة صداقة مع الصين ويعتقد أنه يحصل على بعض قطع الغيار للأسلحة السوفيتية منها . وقد وقع الاتحاد السوفيتى معاهدة جديدة للصداقة مع اليمن الشمالية خلال عام ١٩٨٤ امتدادا لاتفاق لمدة عشرين عاما فى سنة ١٩٦٤ ، ويقدر عدد المستشارين السوفيت بحوالى ٥٠٠ فرد يقومون بأعمال الصيانة والاصلاح ، والارشاد الفنى للمعدات السوفيتية الصنع ، إلا أنه لم يحصل على أية تسهيلات عسكرية لتمسكها الصارم بسياسة عدم الانحياز ، ورغبتها فى الحصول على مساعدة عسكرية أمريكية .

كان السودان قد حصل على بعض الأسلحة السوفيتية من مصر ولكن علاقاته مع الاتحاد السوفيتى فترت منذ عام ١٩٧١ بعد محاولة انقلاب شيوعى وما زالت لديه بعض هذه الأسلحة ويرتبط السودان باتفاقية تعاون فنى وتدريب مع رومانيا منذ نوفمبر ١٩٨٢ وليس لديه مستشارون سوفيت ، يمثل السلاح السوفيتى حوالى ٧١٪ من دبابات القتال الرئيسية وحوالى ٣٤٪ من مجموع الدبابات وحوالى ٥٠٪ من المدفعية وكل الهاونات ، وكل المدافع المضادة للدبابات ، وكل صواريخ الدفاع الجوى وأغلب المدفعية المضادة

للطائرات ، ٦٧٪ من المقاتلات ، ٤٢٪ من المقاتلات القاذفة ولا يتمتع الاتحاد السوفيتى بأى تسهيلات فيه .

يتم الوجود السوفيتى فى المحيط الهندى لحماية مواصلاته البحرية والقدرة على التعرض لخطوط المواصلات البحرية للغرب ، وكذا حرمانه من مصادر الثروة الطبيعية اللازمة له . ومواجهة القوة العسكرية الغربية فى المنطقة عند قيامه بنشر جزء من قوته البحرية فى منطقة المحيط الهندى والذى تتراوح قوته عادة بين ٢٠ ـ ٢٥ وحدة تشتمل على ٨ سفن سطح ٢ ـ ٣ غواصات هجومية وحاملة صواريخ كروز ، ١٢ سفينة معاونة وحتى وحدتى إبرار بحرى ويقوم بعمليات الحماية ، وزيارة الشواطىء والمرور وعادة ما يقوم الجزء الأكبر منه بالعمل فى القطاع الشمالى الغربى من البحر العربى ، ويعتمد على التسهيلات فى دهلك وسومطرة وتشير بعض المصادر إلى أنه يعمل على الحصول على تسهيلات فى جزر سيشل وجزر القمر على اساس أن طائرات النقل السوفيتية قد بدأت فى فبراير ١٩٨٤ فى استخدام الجزر كمحطة متوسطة فى طريقها إلى أفريقيا الجنوبية .

من المعتقد أن الاتحاد السوفيتى قوة محدودة ذات التدريب الخاص تسمى « سبتزناز » وهو اختصار القوات المصممة للمهام الخاصة ، وأن هذه القوة تخضع مباشرة للادارة الرئيسية للاستطلاع (المخابرات) للاركان العامة السوفيتية وانها مدربة على تنفيذ مجموعة من المهام المختلفة الحساسة والتى تشمل الاستطلاع والتخريب ، والاغتيال وأن وحدة تقارب حجمها حجم اللواء مخصصة لكل اسطول من أساطيلها الأربعة وهكذا فانه من المحتمل أن تكون هناك قوة بحجم حوالى كتيبة مع سرب البحر المتوسط وأخرى بنفس الحجم مع سرب المحيط الهندى . ويعتقد أن الوحدة تنقسم إلى ايتام صغيرة بقوة ٥ ـ ١٢ رجل للواحد يجرى نقلها إلى منطقة الهدف بواسطة طائرة أو غواصة أو سفينة سطح ، ومن المفروض أن تدفع قبل بدء الأعمال العدائية مباشرة . ويشتمل تدريب هذه القوات على القفز بالمظلات والغطس بمساعدة خزانات الهواء المضغوط لمسافات طويلة ، والمراقبة وانتقاء الأهداف ، بالاضافة إلى اللغات مثل الانجليزية والفرنسية . ويعتبر أهم مهامها تخريب النظم النووية والمطارات ومواقع الدفاع الجوى والمخزونات النووية ، ومراكز الاتصالات . وبالاضافة إلى قوة المهام الخاصة الحربية فينتظر أن تدعم قوة مشابهة العمليات المشتركة للجبهات التى تعمل فى المسرح الجنوبى وتقوم بتنفيذ مهام مشابهة للمهام السابقة .

وأخيرا فإن الطيران والأسطول المدنيين واللذين زاد نشاطهما فى المحيط الهندى يمثلان اضافة إلى القوة العسكرية السوفيتية إذ انهما مجهزان لتنفيذ مهام عسكرية عند الضرورة ويخضعان باستمرار لتوجيهات القيادة العسكرية السوفيتية ، ويشتركان فى تنفيذ تمرينات (مشروعات) تدريبية مشتركة مع الطيران والأسطول السوفيتى .

٦ ـ الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى فى الشرق الأوسط

تشمل محاولات تقييم الميزان العسكرى عن طريق مقارنة القوة البشرية والتشكيلات المقلقة والمعدات عادة على درجة من عدم الدقة وعلى مقدار من اهتزاز الثقة بها .

وينطبق هذا بدرجة أكبر على محاولة تقييم الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى فى الشرق الأوسط لما يتميز به طبيعة المنطقة من خصائص سياسية واستراتيجية ، واختلاف دوافع الاهتمام بها لكل جانب ، واختلاف بعد كل من الدولتين عنهما ، واختلاف استراتيجية كل منهما .

تتميز المنطقة بميل أغلب دولها إلى عدم الانحياز وانتمائها إلى دول العالم الثالث التى تفرض سياسة الأحلاف العسكرية والقواعد العسكرية الأجنبية مما صعب على القوتين العظميين أن يحصلا على قواعد مستديمة لقواتهما فيها ، ومما ألجأهما فى أغلب الأحوال إلى استبدال القواعد بالحصول على تسهيلات محدودة ، وغالبا مشروطة فى دول المنطقة كما تتميز بانعكاس الصراع العربى الاسرائيلى على توجيهات هذه الدول مما أدى إلى اقتراب أغلب الدول بدرجات مختلفة ـ من الاتحاد السوفيتى ، وابتعادهم بنفس الدرجة تقريبا من الولايات المتحدة ، فى حين أصبحت اسرائيل قاعدة مضمونة للولايات المتحدة وبالرغم من ذلك فانه يصعب احتساب القوات الاسرائيلية كجزء من القوة الأمريكية فى المنطقة ، وأخيرا فإن المنطقة متداخلة مع مناطق اخرى يصعب فصلها تماما من مسرح اوربا ، وخاصة عند تركيا حيث تنتمى إلى حلف شمال الاطلنطى ، وفى البحر المتوسط حيث تتواجد أساطيل كلتا الدولتين ولا شك أن مهام هذه الأساطيل الرئيسية تقع فى أوربا ،

ولكنها لا يمكن تجاهلها فى أى صراع مسلح فى الشرق الأوسط .

كما تتميز المنطقة بوجود أهداف استراتيجية متميزة مثل المضايق البحرية ، ومناطق الثروة البترولية ، وبمرور خطوط المواصلات الجوية بين الشرق والغرب مما جعل للمنطقة أهمية خاصة لدى كل من القطبين ، ودفع كلا منهما إلى تحقيق وجود عسكرى له بهما .

إن اختلاف دوافع كل من القطبين يمكن أن يؤدى إلى اختلاف المقارنة بينهما فى أى صراع فى المنطقة لما له من تأثير معنوى على القوات . وعلى قوة الارادة السياسية المساندة للقوة العسكرية ، والتى تخصص الموارد اللازمة للصراع .

فالاتحاد السوفيتى يدفعه بالدرجة الأولى ـ رغبة فى المحافظة على أمنه وسلامة أراضيه ، بينما الولايات المتحدة تسعى إلى المحافظة على صحة اقتصادها ورخائها ، وهو هدف ـ مهما كانت أهميته لديها ـ لا يمكن أن يرقى إلى أهمية المحافظة على أمن شعبها وسلامة أراضيها .

أثر اختلاف بعد كل من الدولتين على الميزان العسكرى فى المنطقة ، إذ أن الاتحاد السوفيتى ـ بحكم موقعه الجغرافى موجود فعلا على حدود المنطقة وعلى اتصال برى مباشر ، واتصال بحرى قريب بهما .

وعلى الجانب الآخر تقع الولايات المتحدة على بعد آلاف الأميال من المنطقة ، وتحتاج إلى أعمال نقل كبيرة لنقل قواتها إليها ، مما جعل الاتحاد السوفيتى أقدر ـ بالمقارنة ـ على تواجد قواته فيها .

وأخيرا فإن العوامل السابقة أدت إلى اختلاف استراتيجيات كل من القطبين إذ تعتمد الولايات المتحدة أساسا على حلفائها فى الدفاع عن مصالحها خارج القارة الأمريكية بحيث تعتبر قوات هؤلاء الحلفاء جزءا من استراتيجيتها الدفاعية وتدخلها ضمن ميزانها العسكرى ، بينما لا يعتمد الاتحاد السوفيتى ـ خارج أوربا بصفة خاصة ـ على حلفائه بل يعتمد على قواته مباشرة .

وهكذا فإن المقارنة بين قوات الدولتين تحتمل خطأ اغفال قوات حلفاء الولايات المتحدة واسرائيل وتركيا وبريطانيا وفرنسا فى المنطقة ، رغم أن احتمالات معاونة هذه القوات فى صراع مسلح لصالح الولايات المتحدة فى المنطقة مشكوك فيه .

يمكن الخروج من استعراض العوامل السابقة بأن العامل الحاسم الذى يغير من صورة الجدول المرفق لكلا الجانبين هو موقف دول المنطقة فى كل حالة على حدة ، وقد يكون الصراع الذى دار ويدور فى لبنان مثالا لذلك إذ فشلت القوات الأمريكية وحليفتها القوات الاسرائيلية فى تحقيق أهدافها من الصراع ـ رغم تفوقها العسكرى ـ بينما نجحت القوات السوفيتية ـ رغم ضآلة حجمها فى تحقيق الجزء الأعظم من أهدافها .

كما أن التحالف الأمريكى التركى لم يكن كافيا لتدخل القوات التركية لتحقيق الأهداف الأمريكية ، فى حين أن توافق أهداف سوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية مع أهداف الاتحاد السوفيتى عزز من تحقيق أهداف الاتحاد السوفيتى السياسية .

فإذا اتجهنا إلى تقدير الميزان العسكرى للقطبين فقط فاننا يجب أن نضع فى الاعتبار أن هناك بعض الخصائص التى يكاد يستحيل تقييمها مثل نوعية التشكيلات والمعدات وأساليب القتال ، والتكنولوجيا العسكرية وانتشار وتدريب القوات ومعاونتها الادارية ـ وروحها المعنوية ، ونوعية القيادة ـ والمبادأة التكتيكية والارادة السياسية بالاضافة إلى القدرة على العمل فى الظروف الجغرافية والمناخية للمسرح .

كما أن قدرة القوات تختلف حسب اتساع الصراع وامتداده وأسلوب ادارته ـ إذ أن الصراعات الحديثة قد دلت على استهلاك الاحتياجات قد فاق كل التقديرات السابقة مما يعطى أهمية كبرى للقدرة على استمرار الامداد بالاحتياجات كما أن مقارنة اعداد المعدات لدى كل جانب تحتمل الكثير من الخطأ لتعداد أنواع المعدات ومدى قدرتها القتالية ، ويكفى أن نستعرض مثلا دبابات الاتحاد السوفيتى لنجد انها تشمل خليطا من دبابات ت ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٨٠ ولا شك أن القدرة القتالية لكل طراز تختلف عن الآخر وخاصة إذا قارنا بين الطراز الأول ، والأخير ، وفى القوات الجوية الأمريكية نجد الطائرات ف ـ ١٨ ، بينما فى القوات السوفيتية قاذفات مقاتلة ميج ٢١ ، ميج ٢٧ ، وسوخوى ٧ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٢٥ ، وفى قوات الدفاع الجوى ميج ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ وسوخوى ١٥ ، وياك ٢٨ ، مما يجعل المقارنة بين اعداد الطائرات والمعدات عموما شديد التقريب .

ومن جهة أخرى فإن المعلومات المتيسرة عن الوسائل المضادة سواء للدبابات أو الطائرات غير كافية ، كما أن

مقارنة وسائل الطرفين منها ـ رغم أهميتها ـ لا توحى باشارة كافية .

قد لا يؤثر احتياطى القوة البشرية لدى الطرفين بدرجة كبيرة على صراع محدود بين الطرفين فى الشرق الأوسط إلا أنه قد يصبح حاسما فى حالة امتداد فترة الصراع وارتفاع نسبة الخسائر . والمعلوم أن الاتحاد السوفيتى يتمتع بوفرة احتياطى القوة البشرية المدربة نتيجة لاتباع نظام التجنيد ، بينما لا تتوفر لدى القوات الأمريكية احتياطيات مشابهة لاتباع نظام التطوع وهكذا فإن الاتحاد السوفيتى لديه القدرة على تعبئة قوات جديدة ، واستخدامها فى الصراع بسرعة تفوق قدرة الولايات المتحدة بدرجة كبيرة .

من الشائع أن هناك تفوقا تكنولوجيا للغرب والولايات المتحدة بصفة خاصة إلا أنه يصعب الحكم على قيمة هذا التفوق إلا بالاختبار فى القتال وخاصة أنه لا يمكن الاعتماد على تقدير قيمته فى الصراعات المحلية السابقة فى الشرق الأوسط حيث لم تسلح أى من دول المنطقة بآخر ما لدى تشكيلات الاتحاد السوفيتى من تكنولوجيا ، وأن قوات الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان لا تواجه تسليحا أمريكيا متطورا . وتشير المراجع الغربية إلى مدى الطفرة التكنولوجية التى حدثت فى البناء العسكرى السوفيتى منذ أواخر الستينات مما يوحى بأن الفجوة بين الجانبين قد ضاقت فى حالة وجودها ، وأن التكنولوجيا السوفيتية سبقت الأمريكية فى بعض المجالات .

يختلف النظام الادارى لامداد القوات بالاحتياجات بالنسبة لقوات الجانبين فى الشرق الأوسط ، إذ يعتمد الاتحاد السوفيتى على النقل المباشر للاحتياجات من قواعده فى الاتحاد السوفيتى إلى القوات لقربها من حدوده ، بينما يحتاج نقل هذه الاحتياجات من القارة الأمريكية إلى الشرق الأوسط مجهود نقل كبير جوا أو بحرا ، مما يدفعها إلى العمل على توفير قواعد لقواتها تكدس بها احتياجات هذه القوات بحيث يتم السحب منها بعد وصولها بدلا من الاعتماد على قواعدها فى الولايات المتحدة ، وما زالت الولايات المتحدة تجد صعوبة فى الحصول على مثل هذه القواعد ، وتعتبر قواعدها فى تركيا والصومال وديجوجارسيا هى أقرب القواعد التى يمكن الاعتماد عليها فى هذا الصدد حتى الآن مع اعتبار أن سحب الاحتياجات من قواعد حلف الاطلنطى فى تركيا تخل بالميزان العسكرى ـ المختل أصلا ـ فى أوربا .

وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات فقد أصبح من الأفضل اجراء المقارنات الرقمية على أساس مقارنة للقوات الموجودة فعلا داخل دول الشرق الأوسط ، ثم مقارنة الأساطيل الموجودة فى المنطقة والتى تخرج مهامها الرئيسية عن العمل فى المنطقة ولكن يحتمل استخدامها لبعض مفارزها لصالح الصراع فيها ، ثم مقارنة القوات التى يحتمل استخدامها فى المنطقة بشكل مباشر بمجرد بدء العمل العسكرى ، ثم مقارنة القوات التى يحتمل استخدامها فى المنطقة بعد بدء الأعمال العسكرية وتشمل احتياطى الاتحاد السوفيتى وقوات القيادة المركزية الأمريكية ثم مقارنة مجموع هذه القوات .

❂❂❂❂

مقارنة القوات التقليدية

الاتحاد السوفيتى و **الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط**

	الاتحاد السوفيتى	المقارنة	الولايات المتحدة	ملاحظات
مقارنة القوة البشرية لكلتا الدولتين بالألف ·				
القوة البشرية فى الخدمة	٥٣٠٠	١ ٢,٥	٢١٥٢	
الاحتياطى (كل القوات المسلحة)	٥٤٠٠	١ · ٤,٥	١٢١٢	
اجمالى القوات البرية	١٩٩٥	١ ٢,٦	٧٨١	
اجمالى احتياطى القوة البرية	٣٥٠٠	١ . ٤,٨	٧٢٩	
القوات الموجودة فعلا بالمسرح ·				
فرقة مشاة ميكانيكية	٣ ١/٣	مطلق		القوات السوفيتية فى افغانستان
فرقة محمولة جوا	١	١ . ٩	١/٩	كتيبة محمولة جوا فى مصر (امريكية)
لواء اقتحام جوى	١	مطلق		
طائرات قتال	٢٥٧	مطلق		
هليكوبتر مسلح	١٤٠	مطلق		
عناصر قتالية أخرى	١٢٠٠	١ · ٣	٤٠٠	سوفيت فى سوريا وليبيا ـ أمريكا السعودية
خبراء ومستشارون	١٣٠٠٠	١ ٦,٥	٢٠٠٠	
اساطيل الجانبين فى ·				
الشرق الأوسط والمحيط الهندى :				
غواصات هجومية	١٥ ـ ١٨		٢,٥ ـ ٣ . ١حتى ٦	الاتحاد السوفيتى
حاملة طائرات	(هليكوبتر)		٣١ ٠,٣	اسطول البحر الأسود ـ مفرزة المحيط الهندى
سفن سطح قتالية رئيسية	١٦		٢٣ ١ . ,٧	الولايات المتحدة
سفن برمائية	٤		٥ ـ ٣١ . ١	الأسطول السادس ـ مفارر البحر الأحمر
سفن مساعدة رئيسية	٢٩ ـ ٣٧		٢٨١ · ١ ـ ١,٣	
قاذفات	١٠٠		مطلق ١٠ـ •	
طائرات قتال	٧٥		١٢٥١ : ,٦	
هليكوبتر مسلح	٩٠		٦٠١ ١,٥	
لواء مشاة بحرية	١	١ ١	١	
قوات يمكن استخدامها فور بدء العمل العسكرى (اضافة إلى الموجود فعلا بالمسرح)				
فرقة مشاة ميكانيكية	١٨		مطلق . ١ـ	قوات المسرح الجنوبى للاتحاد السوفيتى
طائرة قتال	٣٨٠		مطلق .١ـ	عدا الموجودة فى افغانستان وقوات شمال
هليكوبتر مسلح	٣٨٠		مطلق · ١ـ	القوقاز (فى مواجهة تركيا)
قوات تدفع إلى المنطقة بعد بدء الأعمال العسكرية				
فرقة مشاة ميكانيكية	٤	١ · ٤	١ (ـ)	الاتحاد السوفيتى · ٣ فرقة من منطقة
ـقة محمولة جوا	ـ	مطلق	١	أوديسا العسكرية ، وفرقة من منطقة
فرقة اقتحام جو	ـ	مطلق	١	الفولجا العسكرية .
لواء فرسان جو	ـ	مطلق	١	الولايات المتحدة قوات القيادة
حاملة طائرات	ـ	مطلق	٣	المركزية بالكامل
سفن سطح قتالية	ـ	مطلق	٨	
فرقة برمائية	ـ	مطلق	١ ١/٣ (+)	
قاذفات	٦٠	١ : ,٧	٥٠	
قاذفات مقاتلة	١٨٠	١ . ,٨	٢١٦	
مقاتلات	٢٠٠	١ ٢,١	٩٦	
طائرات انذار وسيطرة	غ .م	غ .م	٩	
طائرات سطح	٤٠	١ ٢,٥	١٦	
هليوكبتر مسلح	١٦٠	غير معروفة	غير معروفة	
المجموع النهائى .				
فرقة مشاة ميكانيكية	٢٥,٥	١ . ٢٥,٥	١	
فرق أخرى وما يعادلها	١ ١/٣	١ : ,٣٢	٤ ١/٩	
حاملات طائرات	١	١ . ,٣٣	٣	
قاذفات	١٦٠	١ : ١,٨	٩٠	
طائرات قتال	٨٣٥	١ : ١,٩	٤٤١	
دبابات	٥٥٠٠	١٢,٧	٤٣٢	





القسم الثانى : الصراعات الاقليمية

١ - الصراع العربى - الاسرائيلى - ١٩٨٥
(أ) محاولات التسـوية

الاتفاق الأردنى الفلسطينى الذى أعلن فيه فى فبراير ١٩٨٥ أهم حدث على مستوى الصراع العربى الاسرائيلى هذا العام . فمن ضمن الحلول والمشاريع العديدة المطروحة برز الحل الأردنى كخيار أخير أمام منظمة التحرير ، وكوسيلة عملية لاسترداد الأراضى المحتلة من اسرائيل ولا يعتبر هذا الطرح جديدا تماما فقد طرح أردنيا من جانب الملك حسين فى ١٩٧٢ باسم المملكة العربية المتحدة التى تتكون تحت راية المملكة الأردنية الهاشمية من قطرين احدهما فلسطينى فى الضفة الغربية والآخر أردنى فى الضفة الشرقية على أن تكون عمان هى العاصمة المركزية والملك هو رئيس الدولة . أما القدس فتصبح عاصمة لقطر فلسطين .

وكان هذا هو أول مشروع عربى يبلور بوضوح وجهة النظر الأردنية فى فكرة الخيار الأردنى ولكنه عرض من جانب واحد أى دون التنسيق مع أى طرف رسمى فلسطينى ولذا لم يكن غريبا أن ترفضه المنظمة حتى جاءت حرب ١٩٧٣ . وتبدلت معطيات كثيرة وإن كان أهمها فلسطينيا هو حصول منظمة التحرير على اعتراف دولى رسمى واسع بها وفوق ذلك شرعية عربية مؤكدة باعتبارها ممثلا شرعيا وحيدا للفلسطينيين أعلنت فى قمة الرباط فى ١٩٧٤ .

وبعكس المتوقع أيد الأردن القرار رغم تعارضه أساسا مع مفهومه لامكانية تنفيذ (الحل الأردنى) ولدور الأردن فى استعادة الأرض المحتلة خاصة وأنه هو الذى حكم الضفة الغربية لمدة ١٥ عاما ولديه أكثر من مليونين من الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية .

وبغض النظر عما صرح به الملك حسين وقتئذ حينما سئل عن كيفية موافقته على هذا القرار وتنازله بسهولة عن التحدث باسم الفلسطينيين حين قال (اننى أرى الأحداث السياسية فى المنطقة خلال العشر سنوات المقبلة بشكل واضح ، وبعد عشر سنوات سيعود الفلسطينيون لنا ، لنجد صيغة مشتركة للتحدث باسم القضية الفلسطينية) فيمكن القول أنه كان هناك من العوامل ما دفع الأردن إلى هذا الموقف . وأولها عدم امكانية تجاوز الشرعية العربية فلم يكن منطقيا الوقوف فى وجهها أو تجاوزها خاصة وأن قرار الرباط جاء بعد المحادثات المصرية الأردنية التى أسفرت عن توقيع بيان الاسكندرية وهو البيان الذى أعطى الملك حسين اعترافا مصريا للتحدث باسم الفلسطينيين الذين يعيشون فى الأردن . ولكنه ترك النص غامضا قابلا للتفسير والتأويل إذ لم يكن حاسما فى تحديد الموقف من فلسطينيى الضفة الغربية مما جعل الأردن حذرا فى تحركه . يضاف إلى ذلك بعد دولى آخر تمثل فى موقف الولايات المتحدة منه إذ رغم ارسال الملك حسين لبعض من قواته إلى الجبهة السورية فى حرب ١٩٧٣ ، فقد تم استبعاده من مباحثات فك الاشتباك التى تلت الحرب وكان ذلك ايذانا باستبعاد الدور الأردنى إلى حين وفقا لسياسة الخطوة خطوة التى أرساها كسينجر لاعادة رسم خريطة المنطقة ولكن لم يكن ذلك يعنى استبعادا للخيار الأردنى أو الغاء له . إذ أن القاموس السياسى للتسوية كان يحوى مضمونا آخر لهذا الخيار ليس عربيا وانما اسرائيليا .

أما اسرائيل فقد عمدت دائما إلى طمس القضية الفلسطينية والقضاء على فكرة انشاء دولة فلسطينية مستقلة تشكل كيانا حضاريا جديدا فى المنطقة ومن هذا المنظور طرحت مقولاتها حول تعدد البدائل أمام حل المسألة الفلسطينية والتى تمركزت أساسا حول البديل أو الخيار الأردنى وبدون كثير من السرد - فقد كان لحزب العمل الاسرائيلى أسبقية الحديث عن هذا الخيار كما كان له تصور قديم عنه . برز بصفة خاصة بعد ١٩٦٧ حين طرح ايجال آلون - وكان يشغل وقتها منصب نائب رئيس الوزراء الاسرائيلى مشروعا يدعو فيه إلى اقامة اتحاد فيدرالى بين المناطق التى تجلو عنها اسرائيل فى الضفة الغربية والأردن بحيث يأخذ الفلسطينيون مكانهم فى هذا الاتحاد . على أن يتولى الهيئات المنتخبة من العرب فى الضفة ممارسة نوع من الحكم الذاتى مستقلا عن الحكم العسكرى الاسرائيلى

مع بقاء شئون الدفاع والخارجية فى أيدى اسرائيل .

مرورا بمشروع دايان فى ١٩٦٩ ووثيقة حزب العمل فى أغسطس ١٩٧٣ ، ووثيقة الأربعة عشر بندا فى نوفمبر من نفس العام . والأخرى المعدلة فى ١٩٧٧ إلى البرنامج الانتخابى للكنيست العاشر لعام ١٩٨١ وكلها تتحدث عن نوع من التسوية الاقليمية مع الأردن وبعد طرح مبادرة ريجان فى ١٩٨٢ طرأ تغيير على موقف حزب العمل مما دعا ممثليه لأن ينادوا بحصر الحكم الذاتى للفلسطينيين فى اطار الدولة الأردنية . على أن يقام فى بعض مناطق الضفة التى ستجلو عنها اسرائيل والتى ستتحدد من خلال المفاوضات .

أما الليكود الاسرائيلى وإن كان يختلف مع حزب العمل حول الموقف من الأراضى المحتلة التى يطالب بضمها تحت اسم (جوديا وسماريا) أو أرض اسرائيل التاريخية إلا أنه يقترب بشكل أو بآخر من الخيار الأردنى لحل القضية الفلسطينية ولكن بفروق تختلف عن الأول . إذ يطالب بحصر الخيار الأردنى فى شرق الأردن . ويتبنى مفهوم الادارة الذاتية للسكان العرب فى اسرائيل على أن تكون تحت الهيمنة الاسرائيلية الكاملة وقد ظهر ذلك من خلال مشروع بيجين للسلام الذى قدمه إلى الكنيست فى أواخر ١٢٩٧ .

ومعروف أن بيجين فسر قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وفق هذا المنطق حين أشار إلى أن القرار لا يلزم سوى الأردن واسرائيل فقط ، ليحددا بينهما (الحدود الآمنة) .

ولحزب العمل مبرراته فى طرح الخيار الأردنى على هذا النحو . وقد ترتكز هذه المبررات كما يفهم من الكتابات الاسرائيلية حول مجموعة نقاط منها :

١ ـ أنه سيحرر اسرائيل من السيطرة المباشرة على السكان العرب بما ينطوى عليه من مخاطر على المجتمع الاسرائيلى الداخلى . فالعمليات الفدائية فى الأرض المحتلة بلغت وفقا للمصادر الاسرائيلية حوالى ٤٢٣ عملية خلال الأشهر الأخيرة فقط وهو أمر لن تستطيع اسرائيل كبح جماحه على المدى الطويل فضلا عن انها بذلك تحقق فكرة الدولة اليهودية الخالصة .

٢ ـ ومن الناحية الأقليمية ، قد يؤدى تحقيق هذا الخيار من وجهة النظر الاسرائيلية إلى تخفيف حدة العداء العربى لها وبالتالى مساعدتها على تحقيق أطماعها الأخرى وأولها الحصول على الشرعية الاقليمية فى المنطقة والقضاء على فكرة العزلة العربية المفروضة حولها .

٣ ـ أما العامل الأهم فى طرح الخيار الأردنى من المنظور الاسرائيلى فهو القضاء تماما على فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة أو أى كيان مستقل للفلسطينيين ولذلك يرفض حزب العمل التصور الذى يطرحه الليكود عن الخيار الأردنى بحصره فى شرق الأردن لأنه قد يتضمن على المدى الطويل تحويل الأردن إلى دولة فلسطينية وهو منطق وتوحيد تماما على الأقل لايمان اسرائيل الذى سيكون هناك مطالب اقليمية وعقائدية لهذه الدولة بعكس الدولة الأردنية .

٤ ـ وأخيرا فإن الخيار الأردنى يتضمن ولا شك شرطا رئيسيا لتحقيقه ، هو التفاوض المباشر مع الأردن وتوقيع معاهدة سلام معه وهو جزء من الاستراتيجية الاسرائيلية الشاملة ومفهومها حول (الحدود الآمنة) والتى تقضى فى النهاية بتوقيع اتفاقيات سلام مع كل دولة من الدول العربية المجاورة على حدة على أساس التفاوض المباشر معها وذلك لتحقيق هدفين : التوصل إلى تعيين الحدود الآمنة لها وتطبيع العلاقات معها . ولذا فقد كانت أولى الحجج الاسرائيلية لرفض مشروع المملكة المتحدة كما طرحه الملك حسين فى ١٩٧٢ هو اغفاله فكرة عقد اتفاق سلام مع اسرائيل وهى الذريعة التى تمسكت بها جولدا مائير لرفض المشروع إلى جانب ما ورد به حول الموقف من القدس التى ترفض اسرائيل أى نقاش حول التنازل عنها كعاصمة أبدية موحدة لها . فأغلب الظن أن الرفض الاسرائيلى لهذا المشروع لم يكن رفضا لفكرة الخيار الأردنى وانما لمضمونه العربى كما ورد به خاصة وانه كان ينص على انسحاب اسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ وهو ما ترفضه اسرائيل تماما على أساس انها لم تعين حدودها النهائية بعد .

ولا شك أن وقوع حرب ١٩٧٣ وما صاحبها من تغيير معطيات عدة كان له أثر كبير فى توازى فكرة الخيار الأردنى خاصة بعد صعود نجم منظمة التحرير سياسيا وازدياد قوتها على الساحة وبالتالى كان على اسرائيل أن تعمل جاهدة على ضرب هذه القوة المتنامية فالخيار الأردنى كما تطرحه يشطب أى وجود للمنظمة فى المعادلة السياسية .

وبالتالى كان مفهوما أن تتعقب القوات الاسرائيلية قوات المنظمة فى آخر معاقلها التى بقيت لها فى لبنان بعد خروجها من الأردن ولكن لم ينجح الجيش الاسرائيلى فى ١٩٧٨ بعد الحرب التى شنها عليها فى لبنان فى تصفيتها

وأمام صمود المنظمة ومعها قوات الحركة الوطنية اللبنانية عاودت اسرائيل محاولتها وبدأت قيادتها العسكرية تخطط لحرب جديدة . بدأتها فى الثمانينات تحت مسميات عديدة منها (العمليات الانتقامية والحرب الوقائية) فى ١٩٨١ حتى كان القرار بالاجتياح الشامل للبنان وضرب المنظمة ضربة قاصمة قاضية فى ١٩٨٢ .

مبادرة ريجان تعيد طرح الخيار الأردنى :

وقدمت الولايات المتحدة الوجه الآخر لهذه العملية باعلانها عن مبادرة ريجان فى سبتمبر من نفس العام التى سعت إلى تعميق فكرة كانت صعبة التحقيق قبل اضعاف المنظمة والقضاء على وجودها العسكرى فى لبنان وهى اعطاء الأردن الدور المحورى الرئيسى للتفاوض المباشر مع اسرائيل حول الضفة واحلال قيادة منظمة التحرير بقيادات أخرى بديلة من الأرض المحتلة تكون على استعداد للمضى فى مثل هذا النوع من التسوية .

ومن هنا كان اعطاء الادارة الأمريكية الضوء الأخضر لاسرائيل لغزو لبنان . بهدف تحطيم القوة الفلسطينية هناك تمهيدا لطرح مشروعها عن (البديل الأردنى) الذى يمثل فى نظرها حلا توفيقيا قد يحظى بقبول عربى . وفى الوقت نفسه يمكن تمريره اسرائيليا بما لاسرائيل وخاصة حزب العمل من تصور قديم عن الخيار الأردنى .

ولذا اقترب هذا المشروع الأمريكى الذى عرف بمبادرة ريجان من تصور حزب العمل فى اسرائيل عن مستقبل الضفة المحتلة وليس من تصور الليكود وقد ترجمت المبادرة هذه المعانى بالتفافها حول نقاط رئيسية تقول بأنه : لا عودة إلى حدود ١٩٦٧ ، عدم اقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة تجرى المفاوضات حول مستقبل المناطق المحتلة مع الأردن وليس مع منظمة التحرير وأخيرا اقامة حكم ذاتى للفلسطينيين فى الضفة مرتبطا مع الأردن .

ويقترب مشروع ريجان بذلك من مشروع ايجال آلون الاسرائيلى إن لم يكن مطابقا له .

ولما كان الليكود هو الذى يعتلى الحكم فى اسرائيل وليس العمل فلم تكن الادارة الأمريكية فى عجلة لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ .

الأردن يؤيد المبادرة :

أما الأردن ، فقد أعلن تأييده للمبادرة باعتبارها فكرة الخيار الأردنى ووسيلة لاستعادة الأرض المحتلة فى الضفة ولذا رأى فيها الكثير من النقاط الايجابية ووصفها بانها مبادرة شجاعة ولكنه لم يكن هو الآخر فى عجلة من أمره لتنفيذها لاعتبارات عدة ليس آخرها وجود الليكود الاسرائيلى المتشدد فى الحكم وانما لأسباب يمكن بلورتها فى الآتى :

- أولا : احتياج الأردن إلى اتفاق مع المنظمة يعطيه الضوء الأخضر للتفاوض حول الأرض المحتلة وهذا يعنى الخروج عما اتفق عليه عربيا فى الرباط فى ١٩٧٤ .
- ثانيا : رغبته فى الحصول على تعهد أمريكى واضح وملموس بشأن وقف حركة الاستيطان الاسرائيلية فى الأرض المحتلة .
- ثالثا : الانسحاب الاسرائيلى من لبنان فأى حديث عن تسوية سلمية والقوات الاسرائيلية ما تزال تدهس أرض لبنان يصبح لا معنى له .

ولا شك أن الملك حسين كان يعول فى تحقيق المقولتين الأخيرتين على قوة الضغط الأمريكية على اسرائيل أما البند الأول الخاص بالمنظمة فقد كان يقتضى اتمام خطوات ثلاث ، تبدأ بموافقة منظمة التحرير ولو ضمنيا على التنازل عن صفتها كمتحدث رسمى وحيد عن الفلسطينيين إلى حصول الأردن على دعم ومساندة عربية تعطيه قدرا من الشرعية فى أى تحرك نحو التسوية . مرورا بدعم ومساندة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة . فالأرجح أن العاهل الأردنى لم يكن متأكدا من صدق النوايا الاسرائيلية فى الانسحاب من الضفة ولا واثقا من الرغبة الأمريكية فى الضغط على اسرائيل بدون حصوله على تأييد عربى وفلسطينى وهذا هو سر احجامه عن المضى سريعا نحو تنفيذ المبادرة الأمريكية .

ولم يكن غريبا أن يسعى الأردن منذ ذلك الوقت للحصول على التأييد العربى الفلسطينى إلا أن الانشقاق الذى وقع فى المنظمة وعدم رغبة الجانب المعتدل المتمثل فى قيادة منظمة التحرير فى المبادأة بالتحرك مع الأردن إلى جانب استمرار اسرائيل فى احتلالها للبنان واحجام الولايات المتحدة عن الضغط عليها لوقف نشاطها الاستيطانى فى الضفة الغربية ، أجهضت هذه المساعى الأردنية التى تلقت ضربة جديدة باعلان أمريكا عن تحالفها الاستراتيجى مع اسرائيل فى ديسمبر ١٩٨٣ إلا أن هذا قد حمل مؤشرات أخرى أحيت الجهود الأردنية فقد تمت مقابلة

الملك حسين مع السيد ياسر عرفات فى أكتوبر من نفس العام وبدأت العلاقات الأردنية الفلسطينية تتحسن تدريجيا خاصة وإن الانشقاق الذى أصاب المنظمة دفع بقيادتها الشرعية إلى المضى نحو الأردن أمام ازدياد النفوذ السورى على العناصر المنشقة عليها .

وأعاد الأردن احياء برلمانه الذى تشكل نصف أعضائه من ممثلى الضفة الغربية وبدعوة الأردن المنظمة لعقد اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٤ وقبلها أعاد علاقاته مع مصر بدأ واضحا أن الأردن يسعى للسير فى طريق التسوية الجديدة المطروحة وقد تضافرت عدة عوامل جعلته يسرع الخطى نحو هذا الطريق أهمها وصول حزب العمل الاسرائيلى إلى السلطة ضمن حكومة ائتلافية وبدء الحديث عن اجراءات الانسحاب من لبنان حتى بدأت تتشكل قناعة أردنية بأن عنصر الوقت لم يعد فى مصلحة العرب ، وأنه ينبغى استغلال هذا الظرف لدفع الولايات المتحدة نحو التحرك خاصة وأنه كانت هناك مخاوف أردنية قديمة من أن عدم التوصل إلى حل المسألة الفلسطينية من خلال مفاوضات سلام مع اسرائيل سيقود فى النهاية إلى تنفيذ اسرائيل لتهديدها المستمر للأردن بتوسيع حدودها إلى ما وراء النهر الأردنى وتحدد التحرك الأردنى فى اطار مبادرة ريجان والقرار ٢٤٢ كأساس لمقايضة الأرض بالسلام والدعوة لاقامة كيان فلسطينى فى الضفة متحدا مع الأردن ولكن مع الدعوة لدمج هذا التحرك بما جاء فى مقررات قمة فاس التى أعلنت بعد ذلك منح الفلسطينيين حقوقا أشمل على المدى الطويل تتضمن حقهم فى تقرير المصير .

موقف المنظمة من المبادرة :

أما المنظمة فلم يكن هناك رفض سافر وصريح لمبادرة ريجان رغم التحفظات التى أبدتها المنظمة على لسان قيادتها . إذ وضعتها حرب لبنان أمام خيارين :

* إما الدخول فى مواجهة عنيفة غير محسوب نتائجها فى تلك الفترة .
* أو الانضمام إلى المعادلة السياسية الجديدة التى أفرزتها تداعيات ما بعد الحرب حتى لا تستبعد منها وحتى تتمكن على المدى الطويل من استعادة قدرتها العسكرية وقوتها التفاوضية .

واختارت المنظمة البديل الثانى فكان موقفها من مبادرة ريجان ومن فكرة الخيار الأردنى التى انتابها ولم يكن هذا المنطق جديدا تماما على سياستها . فهذا النهج الذى يوصف (البراجماتية السياسية) بدأ يتشكل بعد حرب الأيام الستة وبالتحديد بعد قبول كل من مصر والأردن لمبادرة روجز الأمريكية فى ١٩٧٠ . فقد بدأت منظمة التحرير تعانى من خوف الاستبعاد ومن عقدة عودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردنى ولذا لم يكن غريبا أن تقبل قيادتها الدخول من باب التسوية السياسية الذى فتح بعد حرب ١٩٧٣ حتى لا يكون هناك مجال للأردن أو لغيره من الأنظمة العربية بأن يتفاوض نيابة عنها واستلزم ذلك قبولها بالصيغة التوفيقية أو الحلول المرحلية وهو منطق اختلفت عليه الفصائل الفلسطينية وكان بداية لسلسلة طويلة من الخلافات الفلسطينية حول طبيعته وجدواه .

ولم تكن خطة ريجان وظروف ما بعد حرب لبنان أقل خطرا على المنظمة من الظروف التى تلت حرب ١٩٧٣ وظهور مشروع كسينجر للشرق الأوسط وبنفس المنطق بدأت المنظمة تعد للتحاور مع الأردن وهى تملك من الأوراق ما يعطى لها قوة تفاوضية وأهمها (ورقة الشرعية العربية) التى بدونها لن يلقى الأردن قبولا لتحركه وتأييدا رسميا له . . والواضح أن ذلك كان هو هامش المناورة السياسية الذى بقى لها بعد حرب لبنان .

وبدأ الحوار الأردنى الفلسطينى يأخذ مجراه سريعا واستمرت المرحلة الأولى له من بعد حرب ١٩٨٢ حتى ابريل ١٩٨٣ وتخللتها دورة المجلس الوطنى الفلسطينى السادسة عشرة والتى شكلت منعطفا هاما فى العلاقات الأردنية الفلسطينية . أما المرحلة الثانية فقد بدأت من صيف ١٩٨٤ واستمرت حتى الآن وكان أبرز أحداثها الدعوة لانعقاد المجلس الوطنى الأخير فى عمان ثم الاعلان عن الاتفاق الأردنى الفلسطينى فى فبراير ١٩٨٥ .

فمنذ زيارة أبو عمار لعمان فى أكتوبر ١٩٨٢ والأحاديث تتردد عن علاقة كونفدرالية تربط ما بين الدولة الفلسطينية المزمع اقامتها على الأراضى المحررة والأردن . ولم يتحول هذا المفهوم إلى صيغة مكتوبة إلا مع مقررات المجلس الوطنى السادس عشر الذى انعقد فى العام التالى ، والتى تضمنت نقطتين أساسيتين فيما يتعلق بفكرة الخيار الأردنى :

- تؤكد الأولى على العلاقات الخاصة والمتميزة التى تربط الشعبين الأردنى والفلسطينى .
- وترى الثانية ، أن العلاقات المستقلة مع الأردن ستكون على أساس علاقة كونفدرالية (وليس

فيدرالية) بين دولتين مستقلتين .

ورغم أن هذا الاعلان يشكل منعطفا أو مرحلة هامة على طريق العلاقات الأردنية الفلسطينية إلا أنه لم يكن كافيا لتطور هذه العلاقات أبعد من ذلك ويبدو أن ذلك يرجع لسببين :

١ - أن الأردن أراد تحركا مشتركا تكون ركيزته الأولى هو قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذى يراه الأساس الحقيقى لأى تسوية واقعية فى المنطقة ومن ثم أراد موقفا واضحا منه من المنظمة قبل الحديث عن طبيعة العلاقة الكونفدرالية أو الفيدرالية مع الأردن .

٢ - اشتداد الخلافات على الساحة الفلسطينية ازاء فكرة الكونفدرالية التى أتت بها قرارات المجلس الوطنى . . مما عرقل القيادة الفلسطينية عن المضى فى هذا الطريق إلى أبعد من ذلك .

وتوقف الحوار مع الأردن ولكن بناء على طلب الحكومة الأردنية التى أصدرت بيانا فى العاشر من ابريل تعلن فيه وقف الحوار مع منظمة التحرير ولم تبادر المنظمة باستئناف الحوار مع الأردن إلا مع بدايات ١٩٨٤ ويبدو أنها كانت مدفوعة فى ذلك بالتطورات الداخلية التى شهدتها الأردن باحياء برلمانه الذى ضم ممثلين عن الضفة الغربية فكان ذلك نذيرا للمنظمة بقرب دخول الأردن تسوية ما يعد لها خاصة وأن العاهل الأردنى لم يترك مناسبة إلا وحث فيها العرب على استغلال الفرص المتاحة للسلام بدعوى أن عنصر الوقت لم يعد فى صالحهم وأن الحركة الاستيطانية فى اسرائيل تتزايد وتتفاقم حدتها مع مرور الوقت . وتكررت زيارات السيد ياسر عرفات للأردن رغم عدم الاجماع الفلسطينى عليها وانتهى الأمر بانقسام الساحة الفلسطينية ازاء العلاقة مع الأردن إلى محاور ثلاثة :

١ - تحالف يضم اللجنة المركزية لحركة فتح بقيادة عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة بالاضافة إلى جبهة التحرير العربية (الموالية للعراق) ويدعو إلى اقامة علاقات أوثق مع الأردن وتحقيق تقارب مع كل من مصر والعراق .

٢ - التحالف الديمقراطى ويضم الجبهة الديمقراطية ، الجبهة الشعبية ، الحزب الشيوعى الفلسطينى وجبهة التحرير الفلسطينية ومثل محورا محايدا أو وسطا .

٣ - التحالف الوطنى الذى ضم الصاعقة ، القيادة العامة جبهة النضال الشعبى إلى جانب المعارضة المنشقة عن فتح ويرفض التحاور مع الأردن ويطرح فى المقابل علاقات وثيقة مع سوريا .

وأراد التحالف الديمقراطى أن يلعب دور الوسيط فدعا إلى حوار فلسطينى بين الطرفين الآخرين حتى توصلا إلى اتفاق شامل تم برعاية الجزائر واليمن الديمقراطى عرف باتفاق عدن . إلا أن ياسر عرفات بعد ذلك قام بزيارة إلى القاهرة ثم موافقته على عقد المجلس الوطنى الأخير فى عمان ، فسر من قبل التنظيمات الفلسطينية الأخرى على أنه تجاوز كبير ومخالفة واضحة لقرارات عدن التى نصت على عدم العودة إلى مصر إلا بعد الغاء كامب ديفيد . كما أن عقد المجلس فى عمان كان يعنى ترجيحا لهذه الكفة على ما عداها بل ووصل الأمر إلى حد القول بأن القيادة الفلسطينية أرادت أن تقوم بعملية فرز على الساحة الفلسطينية حتى تتمكن من تنسيق مواقفها مع الأردن لأن عدم التمسك حرفيا ببنود (عدن) قد أحرج التحالف الوسيط فهاجمت الجبهة الشعبية تصريحات أبو عمار وامتنعت الجبهة الديمقراطية عن لعب دور الوسيط ولم يحضر اجتماعات المجلس إلا من يوافق على سياسة التقارب الفلسطينية الأردنية وليس مبالغة القول بأن اتخاذ القيادة الفلسطينية القرار بعقد المجلس فى عمان كان نهاية لمرحلة كاملة وبداية حاسمة لمرحلة لاحقة تبلورت حول الاتفاق الأردنى الفلسطينى الذى وقع عليه مع مشارف عام ١٩٨٥ .

٤ - الاتفاق الأردنى الفلسطينى يحرك مبادرة ريجان :

كانت اجتماعات المجلس الوطنى فى دورته السابعة عشرة الأخيرة فى العاصمة الأردنية فى نوفمبر ١٩٨٤ مقدمة حقيقية لاتفاق عمان . إذ أعلن الأردن بصراحة ووضوح شديدين طوال الفترة التى سبقت اجتماعات المجلس استعداده للتحرك نحو السلام على أساس مبداين : الأرض مقابل السلام وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى يحظى فى نظر الأردن بقبول الاطراف المعنية فيما عدا الطرف الرئيسى وهو الفلسطينى وازاء ذلك تقاسم المجلس تياران احدهما يعلن رفضه لقرار ٢٤٢ والآخر يؤيد التحرك مع الأردن ولكن من خلال صيغة تتجنب الاشارة بشكل مباشر إلى القرار ولكن فى النهاية لم يكن هناك خلاف حول تنسيق المواقف مع الأردن والتحرك المشترك معه .

والمتابع لجلسات المجلس الوطنى فى دورته الأخيرة يلحظ عدة ملاحظات :

* أن المجلس ضم أكبر عدد من العناصر الفلسطينية المعتدلة وبالتحديد تلك التى تقبل التحرك السلمى مع الأردن ومصر .

* تشكيل لجنة تنفيذية جديدة يجمع بينها أيضا قاسم الاعتدال وتقبل بالتنسيق الأردنى الفلسطينى وكانت غالبية عناصر هذه اللجنة ممن يقيمون فى العاصمة الأردنية بشكل دائم مثل (محمد ملحم) وفهد القواسمة الذى اغتيل والمطران ايليا خورى .

هذا بالأضافة إلى أعضاء منظمة فتح الثلاثة وهم (فاروق القدومى) ومحمود عباس (أبو مازن) علاوة على السيد عرفات شخصيا .

أما الباقون وهم عبد الرحيم أحمد ويقيم فى بغداد ممثلا عن جبهة التحرير العربية وجمال الصورانى الذى يقيم فى القاهرة فليسا بعيدين عن التحرك الأردنى وأخيرا السيد محمد عباس (أبو العباس) ويقيم فى تونس ويمثل جبهة التحرير الفلسطينية المنشقة عن الجبهة الشعبية ، القيادة العامة التى يتزعمها أحمد جبريل .

ولأول مرة لم تتضمن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته السابعة عشرة الأخيرة رفضا صريحا معلنا للقرار ٢٤٢ وبرر السيد أبو اللطف (فاروق القدومى) ذلك بقوله : « إن تأكيدا من المجلس على قرارات المجالس الوطنية السابقة هو رفض ضمنى للقرار » .

ولذا يمكن القول أن كل الطرق كانت ممهدة أمام التحرك الأردنى الفلسطينى المشترك بل وأن القيادة الشرعية للمنظمة كانت تضغط فى هذا الاتجاه لادراكها بانه ربما يكون الخيار الوحيد المطروح أمامها بعد خروج المقاومة من بيروت وتعثر كل محاولات المصالحة مع دمشق حتى لا تجد المنظمة نفسها فى النهاية بعيدة عن تحركات السلام فى المنطقة إذا ما بدأت .

ونتيجة لهذه الجهود المشتركة مع الأردن قدمت ورقتان احداهما اردنية والأخرى فلسطينية تطرحان صيغة لمشروع عمل مشترك .

ونصت الورقة الأولى على المبادىء التالية :

١ ـ الأرض مقابل السلام .

(أ) كما ورد فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

(ب) كما أكده قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

(جـ) كما ورد فى قرارات مجلس الأمن الدولى .

٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

(أ) فى اطار علاقة أردنية فلسطينية سقفها كونفدرالى .

(ب) فى اطار اتحاد أردنى فلسطينى كونفدرالى .

٣ ـ وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى ظل مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى وتكون المشاركة الأردنية الفلسطينية على قدم المساواة من خلال وفد مشترك .

٤ ـ حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

أما الورقة الفلسطينية فقد تضمنت الآتى :

١ ـ الأرض مقابل السلام كما ورد فى قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن .

٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى فى اطار دولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالى أردنى فلسطينى .

٣ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .

٥ ـ على هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى ظل مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

وتكون المشاركة الفلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربى مشترك .

وبذلك . . اختلفت الورقتان حول نقطتين أساسيتين وإن لم تختلفا جوهريا فى اطارها العام . إذ نصت الورقة الفلسطينية على مشاركة أردنية فلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربى مشترك بينما دعت الورقة الأردنية الى مشاركة على قدم المساواة ضمن وفد مشترك دون تحديد . وكانت مسألة التمثيل هى نقطة الاختلاف الثانية حيث أغفلت الورقة الأردنية الإشارة إلى المنظمة كممثل شرعى (وحيد) للفلسطينيين كما جاء فى الورقة الفلسطينية .

ولكن بوصول السيد ياسر عرفات إلى الأردن فى العاشر من فبراير وعقده اجتماعا مع الملك حسين وبعد مباحثات مكثفة أعلن فى اليوم التالى لهذا اللقاء عن توقيع اتفاق عمان أو الاتفاق الأردنى الفلسطينى ـ

التقى فيه الطرفان على المبادىء التالية :

١ ـ الأرض مقابل السلام .

كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن .

٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوى انشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين .

٣ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .

٥ ـ وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك .

وكان النقاش قبل الاتفاق على الصيغة النهائية يتركز حول مسألتين :

الأولى : خاصة بعبارة (اللاجئين الفلسطينيين) والتي أثارت تساؤلات حول الفرق بينها وبين النص الوارد في القرار ٢٤٢ .

والأخرى : تتعلق بالعبارة التي تقول : « عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك وكان السؤال هو من هم الفلسطينيون المقصودون في هذه العبارة وهل يقصد بها اقامة الدولة الفلسطينية والاستفتاء عليها من قبل الطرفين ، أم الاتحاد الكونفدرالي والاستفتاء عليه من كل طرف على حدة .

ولذا جاء التصديق الفلسطيني على الاتفاق مشروطا بموافقة الأردن على بعض التغييرات فكان تعديل النقطة الثانية بما يتضمن الاقرار بحق الفلسطينيين في تقرير المصير واضافة عبارة (عندما يتمكن الفلسطينيون والأردنيون من تحقيق ذلك) . ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوى انشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين .

وذلك حتى لا يفسر الأمر بما يتعارض مع الحق الفلسطيني الذي تنادي به المنظمة دائما بأنه دولة مستقلة .

كما عدلت النقطة الخامسة على أساس تشكيل وفدين مستقلين احدهما أردني والآخر فلسطيني يشاركان في اطار وفد عربي موحد في المؤتمر الدولي للسلام . وكانت هذه النقطة قد أشارت من قبل إلى تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك الأمر الذي فسره البعض على أنه يعني المشاركة في وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وهو ما يخالف جميع قرارات المجالس الوطنية السابقة .

ولا شك أن الاتفاق على هذا النحو قد حمل بعضا من ملامح مبادرة ريجان خاصة فيما يتعلق بالعلاقة الكونفدرالية والاتفاق على التحرك الفلسطيني المشترك مع الأردن والذي يعني بصورة أو بأخرى تفضيلا (للخيار الأردني) محور المبادرة الأمريكية خاصة وأنه لم ينص صراحة على الدولة الفلسطينية المستقلة . ولذا لم يكن غريبا أن ينفتح بعده الباب واسعا للحديث عن ترتيبات التسوية المقترحة وأن يكون هناك حضور أمريكي متزايد في هذا السياق خاصة وأن واشنطن قد وجدت من المبررات ما يجعلها تبدأ في وضع مبادرتها المجمدة موضع التنفيذ ، ليس أخرها الجناح العمالي الاسرائيلي في الحكم على رأس حكومة ائتلافية وقراره بالانسحاب من لبنان ، الذي يعطي لها شرعية التحرك امام الجانب العربي . وانما يضم وهو الأهم وجود استعداد أردني عال للتحرك واتخاذ الأردن من الاجراءات العملية ، مما يتيح له الحصول على نوع من المساندة العربية ومن الدعم الفلسطيني من سكان الأرض المحتلة ، فلم تكن مصادفة أن يشارك في حكومة الرفاعي الأخيرة هذا الكم من الوزراء الفلسطينيين . صحيح أن الوزارات الأردنية قبل احتلال الضفة في ١٩٦٧ كانت تشكل مناصفة بين ممثلي الضفة الشرقية والغربية الا أن عدد الوزراء الفلسطينيين تقلص بعد ذلك إلى حد كبير وكانت هذه هي المرة الأولى منذ ١٩٧٤ ، التي يأتي إلى مقاعد الوزارة الأردنية ١٢ وزيرا فلسطينيا من أصل ٢٣ وهو ما يتيح التقارب مع فلسطيني الضفة المحتلة إلى جانب شخص رئيس الوزراء المعروف بتقاربه مع سوريا . مما يجعله أقدر على التحاور معها فهي ليست فقط الرقم الصعب في هذه المعادلة الجديدة وانما هي أيضا مدخل الوصول إلى اكبر تأييد عربي ممكن . ولا شك أن جولة الملك حسين الخليجية الأخيرة تصب في هذا الاتجاه .

وبذلك تجمعت خيوط عديدة لادخال مبادرة ريجان مرحلة التنفيذ بعد الاعلان عن اتفاق عمان . وفي هذا الاطار جاءت الجولات المكوكية للمبعوث الأمريكي ريتشارد مورفي إلى عدد من العواصم العربية واسرائيل

وبقى الخلاف حول التفاصيل متمركزا حول قضية التمثيل الفلسطينى فى الوفد المشترك المقترح تشكيله على الجانب الأردنى للتفاوض حول التسوية .

٥ ـ المنظمة والمأزق الراهن :

لقد اصطدمت مسألة التمثيل بعقبة رئيسية وضعتها اسرائيل وساندتها الادارة الأمريكية وتقضى باستبعاد أى تمثيل لمنظمة التحرير فى الوفد والارجح استبعادها من هذه المعادلة السياسية .

فتوقيع المنظمة على اتفاق عمان الذى يقوم على اساس قرار ٢٤٢ ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام وموافقتها على (الكونفدرالية مع الأردن) أو بمعنى آخر قبولها الصريح بفكرة (الحل الوسط) لم يلق أى استجابة أمريكية ولا يخفى أن محاولة مصر الوصول إلى صيغة توفيقية ترضى جميع الاطراف قد لقيت هى الأخرى تحفظا من الادارة الأمريكية ، فالمعروف أن مصر حين طرحت مقترحاتها فى اطار اتفاق عمان ارادت أن توجد مدخلا عمليا لتنفيذه فيما عرف باسم المبادرة المصرية التى أشتملت على مراحل ثلاث :

تقضى الأولى باجتماع فلسطينى فى واشنطن بالادارة الأمريكية وتشير الثانية إلى اجراء مفاوضات مباشرة اردنية فلسطينية اسرائيلية سواء فى القاهرة أو واشنطن بشأن مستقبل الأراضى المحتلة ووضع الدولة الفلسطينية المحتمل قيامها فى اطار اتحاد كونفدرالى مع الأردن وأخيرا تنص المرحلة الثالثة على عقد مؤتمر دولى تشترك فيه الدول الخمس لاعطاء الشرعية الدولية اللازمة لضمان حل دائم للنزاع .

وبذلك اشتملت المبادرة المصرية عى فكرة (التفاوض المباشر) الذى تصر عليه اسرائيل حتى لا توقف مساعى التسوية على أن يكون تحت اشراف أمريكى بمعنى أن تبدأ المفاوضات بحوار أمريكى فلسطينى أردنى وهى محاولة من مصر لأن تكون مقدمة لاعتراف أمريكا ولو ضمنيا بمنظمة التحرير . وفى النهاية النص على عقد المؤتمر الدولى الذى يلح عليه السوفييت والسوريون ومن هنا قدمت الصيغة التوفيقية لجميع الاطراف ورغم ذلك اعترضت الولايات المتحدة على أن تجرى حوارا أمريكا مع الطرف الفلسطينى قبل جلوسه للتفاوض المباشر مع اسرائيل مع الاشتراط بعدم تمثيل المنظمة فى الوفد ، الا إذا اعترفت صراحة بالقرار ٢٤٢ وباسرائيل وقبلت بالتفاوض المباشر معها كما جاء على لسان مورفى .

ولم يبد الأردن اعتراضا على ما طرحه مورفى الا أنه كان واضحا أنه لن يستطيع التقدم بدون (شرعية) فلسطينية خاصة وأن تصريحات مورفى قد أثارت ردود فعل سلبية داخل حركة فتح تجاه الاتفاق الأردنى الفسطينى نفسه وتحدث أبو اياد صراحة ولأول مرة عن امكانية الغاء هذا الاتفاق .

وبهذا المعنى وضعت جولة مورفى سياسة الملك حسين ومبادرة عمان فى مأزق حقيقى ولذا حاولت الادارة الأمريكية تدارك الأمر بعد اصرار الأردن على عدم التحرك المنفرد فكان اقتراحها الأخير الذى قدمه جورج شولتز وزير خارجيتها خلال زيارته للمنطقة بقبول اشتراك أعضاء من المجلس الوطنى الفلسطينى فى الوفد المشترك بشرط أن لا يعلن هؤلاء انتماءهم للمنظمة وأن لا تتحدث المنظمة عن تمثيلهم لها .

ويبدو أن أمريكا ارادت بذلك أن تصيب هدفين فى أن واحد . إذ يمكنها القول أمام المنظمة بأنها تقدمت خطوة إلى الأمام بموافقتها على أن يضم الوفد أعضاء من الهيئة التشريعية ومعروف أن فى المجلس عناصر عديدة مرتبطة بالأدرن ارتباطا وثيقا . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكنها التأكيد لاسرائيل أنها لم تغير موقفها الثابت بعدم الاعتراف بالمنظمة خاصة وأن المجلس يضم العديد من الشخصيات المستقلة .

والواضح أن الرئيس الأمريكى يريد أن يبدو فى موقف أكثر مرونة تجاه مسألة التمثيل الفلسطينى بعد معرفته الأكيدة بأن الأردن لن يمضى وحده ولن يستطيع التحرك بدون شرعية عربية فلسطينية بالأساس وهذا هو سر العزل الأمريكى لقيادات المنظمة وللمقابلة السرية التى تمت فى عمان بين السيد ياسر عرفات وعدد من المستشارين فى ادارة ريجان قبل وصول ريتشارد مورفى اليها ثم اجتماعه بعد ذلك بالعديد من الشخصيات الفلسطينية ولا جدال فى أن هذه المرونة محسوبة أمريكيا ولا تغير من موقف أمريكا الثابت تجاه المنظمة وتجاه الدور الذى ستلعبه فى المفاوضات المقبلة . وخروجا من هذا المأزق حاول الأردن بمشروعه ذى النقاط الأربع الذى قدمه مؤخرا أن يطرح حلا توفيقيا جديدا لاستئناف مساعى السلام ، ويؤدى فى الوقت نفسه إلى اجراء مباحثات مباشرة كما تصر واشنطن . فنص فى مرحلته الأولى على اجراء جلسة تمهيدية بين وفد اردنى فلسطينى لا يضم أعضاء بارزين فى منظمة التحرير ووفد أمركى يعقبه جلسة أخرى بين الوفد المشترك والادارة الأمريكية ليبدأ المؤتمر الدولى فى المرحلة الثالثة ويتم التفاوض المباشر فى المرحلة الرابعة والأخيرة . وعارضت الادارة الأمريكية على لسان وزير

خارجيتها جورج شولتز الخطة الأردنية بحجة أنها (لا تؤدى إلى الهدف الأمريكى وهو اجراء مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل) ولم يكن غريبا أن يسارع بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي بالكشف عن خطة اسرائيلية أخرى للسلام تستبعد أى اشتراك لمنظمة التحرير فى عملية السلام ، وعقد مؤتمر دولى يشترك فيه الاتحاد السوفيتى إذ تضمنت الخطة استمرار المباحثات التى تجريها الولايات المتحدة مع ممثلى مصر واسرائيل والأردن وكذلك الوفود الفلسطينية التى لا تضم أعضاء من منظمة التحرير وتسير فى المرحلة الثانية إلى تشكيل وفد اسرائيلي وآخر اردنى فلسطينى مشترك لاعداد جدول أعمال لمؤتمر اسرائيلى اردنى فلسطينى باشتراك الولايات المتحدة ليحصل على تأييد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن لاجراء مفاوضات مباشرة بين الأردن ووفد فلسطينى واسرائيل فى مرحلة ثالثة . وأخيرا تأتى المرحلة الرابعة بتعيين وفود فلسطينية من الأراضى المحتلة بحيث يمثلون مواقف السكان فى الأرض المحتلة .

وبذلك الغى المشروع الاسرائيلى ذو النقاط الخمس فكرة المؤتمر الدولى والفكرة الأساسية التى طرحها المشروع الأردنى بأن يتم حوار أمريكى مسبق مع الوفد المشترك .

ورغم أن منظمة التحرير ترفض إلى الآن اصدار أى بيان رسمى من جانبها بدون أى تعهد من جانب الولايات المتحدة التى ترفض التعامل معها ورغم تأكيدها على المفاوضات المقبلة الا أن المأزق الحقيقى فى مسألة التمثيل هذه تكمن فى طبيعتها المزدوجة فاشتراك المنظمة المباشر فى الوفد سيعنى عمليا اعترافها باسرائيل وهى ورقة أمسكت بها المنظمة حتى الآن لأن موافقة واشنطن على الوفد المشترك تقترن بشرط أمريكى آخر حاسم وهو أن يكون مقدمة للتفاوض المباشر مع اسرائيل . وعدم اشتراك المنظمة فى هذا الوفد سيضعها على هامش أى مفاوضات مقبلة مع ما يحمله هذا الوضع من خطر استبعادها وافساح المكان للتسوية المنفردة مع الأردن ولا شك أن ذكريات مؤتمر ريجان الذى عقد فى ١٩٤٨ وحصل بمقتضاه الملك عبد الله على تفويض فلسطينى بتوحيد الضفتين الشرقية والغربية تحت إمارته ما زال ماثلا فى الأذهان .

وليس هذا هو المأزق الوحيد الذى تعانى منه المنظمة فليس خافيا ما أحدثه التوقيع على الاتفاق الأردنى الفلسطينى من انقسام حاد داخل الصف الفلسطينى بدأ يظهر فى الشهر التالى لتوقيع الاتفاق حين أعلن فى دمشق عن تشكيل تجمع فلسطينى جديد أطلق عليه اسم لجنة العمل الوحدوى برئاسة محمد زهدى النشاشيبى العضو المستقل السابق فى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وذلك بهدف اسقاط الاتفاق . وانتهى الأمر بقيام جبهة الانقاذ الوطنية التى تكونت من أطراف التحالف الوطنى السابق (القيادة العامة ، جبهة النضال الشعبى ، الصاعقة ، حركة المعارضة فى فتح) بالأضافة إلى الجبهة الشعبية التى يتزعمها جورج حبشى وجناح من جبهة التحرير الفلسطينية بينما رفضت الجبهة الديمقراطية بقيادة نايف حواتمة والحزب الشيوعى فضلا عن الجناح الأكبر من جبهة التحرير الفلسطينية الانضمام اليها .

اتفاق عمان ـ الاحتمالات المفتوحة :

هكذا ولد الاتفاق الذى وقعه الجانبان الأردنى الفلسطينى وسط خلافات عديدة . وكان رهان المنظمة الأول على ما سيسفر عنه اتفاق عمان من نتائج ايجابية على أرض الواقع تمتص الخلافات التى أثارها الا أن تداعى الاحداث فى الآونة الأخيرة قد قلص بعض أسماء من هذا الرهان وفتح الباب أمام العديد من الاحتمالات .

إذا لم يحل قبول منظمة التحرير لعناصر التحرك السلمى دون الملاحقة الاسرائيلية المستمرة لها . ولم تكن مفاجأة أن تتخذ الحكومة الاسرائيلية قرارا بشن غار على القواعد الفلسطينية فى تونس رغم أنها ليست من دول المواجهة . وأغلب الظن أنها ارادت أن تؤكد على حقيقتين أساسيتين بالنسبة لها : الأولى أن منظمة التحرير لا تمثل سوى الارهاب وبالتالى يجب عزلها من اى تحرك سياسى ، والثانية الضغط على الأردن لدفعه للتخلى عن منظمة التحرير كخيار وبالتالى الدخول منفردا فى المفاوضات أو بمشاركة فلسطينية محدودة ليست من داخل المنظمة ولا شك أن اختيار تونس دون عمان رغم التهديدات الاسرائيلية المستمرة له عى مدى ما يقرب من شهر له ما يبرره . فاسرائيل لم ترد أكثر من توجيه تهديد غير مباشر للأردن دون أن تغلق أمامه الباب لامكانية التوصل إلى صيغة مقبولة للتسوية . وبذلك وجهت اسرائيل أول ضربة للاتفاق الأردنى الفلسطينى . ولم تكن هذه هى الضربة الوحيدة فقد واجهت الاتفاق انتكاسة جديدة فى اعقاب هذه العملية عندما أقدمت الحكومة البريطانية على إلغاء اجتماع كان من المقرر عقده فى لندن بين الوفد الفلسطينى الأردنى

المشترك ووزير الخارجية البريطانية كمقدمة للقاء مماثل يعقد فى واشنطن بين الوفد والمسئولين الأمريكيين بحجة تراجع الجانب الفلسطينى (وكان يضم عضوين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمد ملحم وايليا الخورى) عن اتفاق سابق بالتوقيع فى العيش داخل حدود آمنة . ويبدو أن منطق المنظمة فى ذلك ينبع من أن مثل هذا البيان سيعنى اعترافها العلنى باسقاط مفهوم الكفاح المسلح لأن كلمة الارهاب لفظ مطاط ليس له معنى محددا فى القاموس الغربى والاسرائيلى فضلا عن أنه سيقيد من حركتها السياسية قبل أن تبدأ أى مباحثات . ووصلت الأمور إلى النقطة الحرجة عندما أيد الأردن الموقف البريطانى .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تظهر فيها بوادر الاختلاف فى وجهتى نظر الجانبين . فقبلها ابدى العاهل الأردنى قلق بلاده من موقف القيادة الفلسطينية على أثر اعتراضها على ما صرح به فى واشنطن عن قبول المنظمة القرار ٢٤٢ ولمبدأ المفاوضات المباشرة فى ظل اطار دولى . وقد ثارت المشكلة نفسها عند تحديد أعضاء الوفد المشترك . ثم جاءت مقترحات بيريز الأخيرة التى يدعو فيها الأردن إلى التفاوض المباشر دون المنظمة لتضيف عبئا جديدا على العلاقة بين الطرفين وليثار نفس التساؤل الصامت حول مصير اتفاق عمان . خاصة وأن الأمر ارتبط بانفتاح أردنى على سوريا . والتى تطالب هى الأخرى باسقاط الاتفاق على أساس أنه يشكل نوعا من التحرك الثنائى لا يوافق السياسة السورية وهذا ما وضع الأردن أمام اختيار صعب وأثار شكوكا حول امكانية استمراره فى التمسك باتفاق عمان خاصة وأن تأكيد الالتزام به لم يأت الا على لسان قيادة فتح أثناء الاجتماع الأخير الذى تم فى العاصمة الأردنية بينهما .

ولكن رغم جميع هذه المؤشرات فمازال التكهن بقرب انتهاء اتفاق عمان وبخروج الأردن عليه صعبا . صحيح أن العاهل الأردنى فى حاجة إلى تجميع أكبر قدر من الأوراق العربية وصحيح أنه يتعرض لضغوط أمريكية شديدة تدفعه لحسم الأمر بالدخول إلى مباحثات منفردة أو ثنائية مع اسرائيل ولكن ليس مؤكدا أنه يسعى إلى اسقاط منظمة التحرير كخيار وبالتالى الغاء الاتفاق الذى وقعه معها ، فالأردن سيظل فى حاجة إلى دعم وتأييد فلسطينى من الممثل الشرعى ، أى المنظمة حتى فى حالة دخوله مفاوضات من أى نوع . إضافة إلى ذلك أن الملك حسين مازال متشككا فى حقيقة النوايا الاسرائيلية ولن يرضى فى المقابل باحتواء سورى للموقف الأردنى فى التسوية .

وفى ظل هذه المعطيات يصعب التنبؤ بامكانية الغاء الاتفاق خاصة وأن هناك جهودا مصرية مكثفة لتحاشى هذا الخيار بمعنى أخر قد يكون تجميد للاتفاق لاعادة ترتيب الأوراق ، أو تعديله لضمان المزيد من التنسيق بين الجانبين وهو الأمر الوارد خاصة بعد اعلان المنظمة (بيان القاهرة) الذى التزمت فيه بوقف جميع أعمال العنف ضد اسرائيل خارج الأراضى المحتلة . وكان ذلك مطلبا أردنيا لدفع عملية السلام ولا شك أن المنظمة بهذه الخطوة ارادت إثبات حسن النوايا بعد أن أشار الأردن أكثر من مرة إلى أن منظمة التحرير تفقد مصداقيتها كلما تعلق الأمر بسلوك عملى وليس باتفاق مكتوب .

(ب) الاستراتيجية الاسرائيلية والاستراتيجية العربية

تقـديم :

فى تحليل الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه العرب يلاحظ المرء مدى تمتعها بالاستمرارية والاتساق على مدى زمن طويل كما يلاحظ المرء كذلك تطور أدوات تحقيق تلك الاستراتيجية بما يتناسب مع التطورات المحلية والاقليمية والدولية .

بادىء ذى بدء فان العلاقات الاسرائيلية العربية فى السنوات الممتدة ما بين ٤٨ ـ ١٩٨٥ تتميز بدرجة عالية من العنف والصراع كما لم تتصف هذه العلاقات بالبعد السياسى أو الدبلوماسى الا منذ عام ١٩٧٩ حينما وقعت كل مصر واسرائيل اتفاقية واشنطن فى ٢٦ مارس من العام المذكور .

كما يلاحظ فى شأن الاستراتيجية الاسرائيلية الخلط بين تلك الاستراتيجية وبين الأهداف العليا للتجمع الاسرائيلى بحيث تصير دراسة الاستراتيجية هى دراسة للأهداف العليا ، يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت الاستراتيجية تحاول الوصول إلى الهدف النهائى لأى دولة فإنه من الصعب تحديد الهدف النهائى للتجمع الاسرائيلى .

فقد يكون تأمين الدولة اليهودية هدفا وقد يكون تحول اسرائيل من مفهوم الدولة الشريك هدفا ، وقد يكون بناء دولة متعددة تشكل القاعدة الاقتصادية لاقليم الشرق الأوسط هدفا كما قد يكون بناء دولة بوليسية حارسة وقابضة على التطورات السياسية والاجتماعية فى المنطقة هدفا آخر .

فى مقابل ذلك ، فاننا نلاحظ أنه حتى عام ١٩٧٧ كان يمكن القول بوجود استراتيجية أو استراتيجيات عربية بمعنى استراتيجية تشترك فيها أو توافق عليها وتتبناها أكثر من دولة عربية ، وإن كانت التطورات التى اعقبت الحركة المصرية تجاه اسرائيل بدءا من نوفمبر ١٩٧٧ تشير إلى امكانية وجود سياسات قطرية وليست عربية تجاه اسرائيل .

وقبل ان نحلل أبعاد الاستراتيجية الاسرائيلية علينا أن نبدى الملاحظات الآتية :

١ ـ تلجأ اسرائيل إلى استخدام مصطلح « الأمن » كمبرر أو غطاء لكل أو لأحد أركان الاستراتيجية الاسرائيلية ، من ثم يصير مفهوم الأمن لدى اسرائيل وسيلة أو أداة وليس هدفا فى ذاته وسوف نرى كيف تطور مفهوم الأمن الاسرائيلى بصورة تحقق الأهداف الاستراتيجية العليا لاسرائيل فى المرحلة الراهنة .

٢ ـ كانت اسرائيل ـ خاصة فى عقد الستينات ـ أكثر اطراف الصراع العربى الاسرائيلى حديثا عن السلام ، بيد أنه من الضرورى أن توضح منذ البداية الخلاف الجوهرى فى مفهوم السلام الاسرائيلى عن مفهوم السلام بصورة عامة ومفهوم السلام العربى بصورة خاصة .

فالسلام بين الاعداء يعنى التوصل إلى اتفاق ينهى حالة القتال ويضع الضمانات الكفيلة بعدم اشتعال الحرب من جديد والسلام بهذا المعنى لا يرتبط بشرط الدخول فى علاقات تبادل أو تفاعل فى أبعاد النشاط الدولى أو الاقليمى الأخرى .

إن مفهوم السلام الاسرائيلى يبدأ بالدخول فى هذه العلاقات والمبادلات فى كافة الانشطة الدولية والانسانية .

إن مفهوم السلام الاسرائيلى ينطلق من الدخول فى مثل تلك العلاقات والمبادلات فى كافة الأنشطة الدولية والانسانية بل واشتراط ذلك كمقدمة للدخول فى تسوية سلمية للصراع مع العرب .

ففى خطاب أمام مؤتمر جنيف عام ١٩٧٤ حدد أبا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلى فى تلك الفترة مفهوم السلام بقوله : « إن السلام لا يعنى مجرد وقف اطلاق النار أو التوصل إلى هدنه . . إن الضمان الحقيقى لأى اتفاق سلام انما يكمن فى خلق مصالح اقليمية مشتركة تتميز بالكثافة والتنوع ، إن ذلك يحقق مزايا متبادلة من شأنها أن تمنع نشوب حروب أخرى » .

وبنفس المعنى ذكر بن جوريون من قبل : « أن السلام ليس توقيع اتفاقية على قطعة من الورق بل هو الصداقة والتعاون المشترك » .

يضاف إلى ذلك أن مفهوم السلام الاسرائيلى يقوم على القوة ومفهوم الردع فقد ذكر اسحق شامير وزير خارجية اسرائيل أنه « طالما توجد القوة يوجد السلام ، فالقوة توفر الفرصة للسلام والسلام ليس هدفا فى ذاته ولكنه من وجهة نظر الاسرائيليين يضيف إلى الأمن وهكذا ذكر شيمون بيريز ـ رئيس الوزراء الاسرائيلى أن السلام انما يخدم الأمن .

ومفهوم السلام فى اسرائيل بهذا المعنى انما يعادل مفهوم التعاون لدى الغرب وأن كان مفهوم التعاون وسياسياته انما تأتى فى مرحلة لاحقة على التوصل إلى السلام وهكذا يستعجل الاسرائيليون الأمور حين يبنون سياساتهم على مفهوم يتطلب عمليات وتطورات كثيرة حتى يمكن التوصل اليه .

٣ ـ ليس هناك شك فى أنه من الصعب تحديد الهدف النهائى للدولة الاسرائيلية ، هل تأمين الدولة اليهودية يعد هدفا ، هل يعد تحول اسرائيل من مفهوم الدولة الدخيل إلى مفهوم الشريك والدولة المركزية الاقليمية فى الشرق الأوسط هدفا ، هل يعد بناء دولة متقدمة يشكل القاعدة الاقتصادية للاقليم العربى والشرق الأوسط هدفا ، وهل يعد بناء دولة بوليسية حارسة وقابضة على التطورات السياسية والاجتماعية فى المنطقة هدفا ، إن صعوبة تحديد الهدف النهائى للدولة من شأنها أن تعكس آثارها على الاستراتيجية العليا تجاه اعداء أو اصدقاء الدولة .

٤ ـ تتنوع الأهداف الاسرائيلية وتتعدد ، وتختلط فى كثير من الاحيان باستراتيجية تحققها بحيث يصعب الفصل احيانا بين تلك الأهداف وبين الاستراتيجية الاسرائيلية .

وإذا كانت الاستراتيجية تعنى خطة الدولة طويلة المدى من أجل تحقيق الأهداف القومية العليا ، فانه يمكن أن نحدد الابعاد الآتية للاستراتيجية الاسرائيلية تجاه النظام العربى ، أما الاستراتيجية العربية فسوف نتحدث عنها فى الجزء الثانى من الورقة .

الأبعاد الإستراتيجية الاسرائيلية :

١ ـ التوسع الاقليمى سواء باتجاه الدول العربية المجاورة بطريق الاحتلال أو بالاستيطان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة أى الضفة الغربية .

ويصير هدف اسرائيل هنا توسيع العمق الاستراتيجى وخدمة الأمن كما تراه اسرائيل .

٢ ـ ضمان التفوق العسكرى الاسرائيلى سواء فى مجال الأسلحة التقليدية أو السلاح النووى فى مواجهة النظام العربى ككل .

٣ ـ ضمان الحفاظ على يهودية الدولة الاسرائيلية ، وذلك بالتأكيد على الاغلبية اليهودية سواء بجذب المزيد من اليهود من شتى انحاء العالم أو باتباع سياسات تهجير للفلسطينيين أو باتباع السياستين معا .

٤ ـ الحفاظ على العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية وكذلك بالحرص على الا يشكل النظام العربى أو أحد اطرافه بديلا ممكنا لاسرائيل فى استراتيجية الولايات المتحدة .

٥ ـ الاعتراض على قيام دولة فلسطينية على أى جزء من أرض فلسطين .

٦ ـ تكثيف النشاط الاسرائيلى فى أفريقيا وذلك لمحاولة احباط السياسة العربية التى تستهدف تطويق النشاط الاسرائيلى .

أولا : التوسع الاقليمى وسياسات الاستيطان ـ توسيع العمق الاستراتيجى وخدمة الأمن الاسرائيلى :

إن سياسات التوسع الاقليمى أى توسيع رقعة دولة اسرائيل هى سياسة ثابتة وتعود إلى بداية انشاء دولة اسرائيل ، وبالرغم من أن سياسات الاستيطان وبناء المستعمرات هى سياسة قديمة قدم مجتمعات الموشاف اليهودية بفلسطين الا أنها اتخذت طابعا مميزا فى اعقاب حرب ١٩٦٧ .

وفى هذا الاطار فانه يمكن أن نحلل كلا من سياسة التوسع الاقليمى وسياسة الاستيطان .

١ ـ التوسع الاقليمى :

فى اعقاب صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين احداهما عربية والأخرى يهودية أصدر مناحم بيجين قائد منظمة الارجون الارهابية الأمر التالى :

« إنه لم يتم تحرير الأرض بل تم بترها وسوف يتم استعادة أرض اسرائيل كل الأرض لشعب اسرائيل وللابد » .

يضاف إلى ذلك أن بيجين كان قد استقال عام ١٩٧٠ من حكومة الوحدة الوطنية بزعامة جولدا مائير احتجاجا على قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر عام ١٩٦٧ نظرا لأن القرار ينص على عودة الأرض العربية المحتلة إلى العرب .

وسياسة التوسع الاقليمي بالنسبة لاسرائيل تلعب دورا هاما من زوايا عديدة فهى تشكل من جانب ردا عمليا على ادراك اسرائيل لنوايا العرب باقامة دولة ممتدة من الخليج العربى إلى المحيط الاطلنطى ومن حدود تركيا إلى الحدود الجنوبية للسودان وهكذا فان التوسع ضرورى من أجل احباط مثل تلك الأهداف العربية التى لا تتم الا على حساب اسرائيل بوضعيتها الجغرافية بين المشرق العربى والمغرب العربى .

ومن ناحية أخرى ، يخدم التوسع الاسرائيلى أهداف اسرائيل الاستراتيجية من زاويتين فهو من جانب يخلق منطقة عازلة هامة بين اسرائيل وبين جيرنها ولهذا فقد اعتبر الاسرائيليون الاتفاق المصرى البريطانى فى عام ١٩٥٤ بالانسحاب البريطانى من منطقة القناة بمثابة تغيير خطير فى توازن القوى الاقليمى حيث كانت تلعب القوات البريطانية دور القوات العازلة بين جيش مصر والجيش الاسرائيلى .

ومن جانب آخر فان أراضى الدول المجاورة يضيف اليها عمقا استراتيجيا هاما وذلك بتحقيق بعد رئيسى من ابعاد نظرية الأمن الاسرائلى والمتعلق بنقل الحرب إلى خارج أراضى اسرائيل بغرض تقليل الخسائر المادية والبشرية إلى أدنى حد ممكن .

وإذا نظرنا إلى التصريحات والوثائق الاسرائيلية وكذلك برامج الاحزاب فاننا نجد أن منهج التوسع الإقليمى يأتى فى مقدمة الخطط الاسرائيلية تجاه العرب ففى أغسطس ١٩٦٧ رأى أبا ايبان على سبيل المثال أن : « خريطة الشرق الأوسط التى كانت قائمة قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ قد ازيلت من الوجود ولن تعود ابدا » .

ويرتبط مفهوم التوسع بأهمية وجود دولة تجمع يهود الشتات فضلا عن ضرورة سيادة اليهود على ما عداهم ، أن هذه الخطوات والأهداف لا ينبغى النظر اليها فقط من الزاوية السيكلوجية وانما ينبغى الربط بين البعد الاستراتيجى والبعد النفسى لفهم سياسة التوسع الاسرايلى .

ذلك أنه عبر التاريخ نمت لدى اليهود مجموعة مشاعر تتعلق بالتفوق على الاغراب أو الأجانب أو غير اليهود ، من ثم ساد لدى اليهود شعور بأنهم يجب أن يستخدموا عقولهم فى حين يستخدم الآخرون عضلاتهم لأداء الأعمال البدائية البسيطة .

بطبيعة الحال ، كان من الضرورى أن تؤدى هذه المشاعر بالتفوق إلى خلق شعور عكسى لدى الغير ، مما أدى فى أغلب الحالات إلى عزلة اليهود فى هذه المجتمعات ورفضهم وبالتالى كافة قنوات الاندماج مع الشعوب الأخرى فلقد رأى بنسكر مؤلف كتاب التحرر الذاتى « أن الشعوب الأخرى ظلت تنظر إلى اليهود ليس بمفهوم القومية وانما بصفتهم أفرادا فقط ، فاليهود لا يشكلون أمة وذلك لأنه تنقصهم صفة قومية هامة تملكها جميع الأمم ، تلك هى القدرة الذاتية على الاقامة معا فى دولة واحدة وتحت حكم واحد . . وأضاف أيضا أنه « لايوجد لدينا أى تبرير فى أن نترك مستقبلنا ومصيرنا فى ايدى الشعوب الأخرى ثم نلومهم على سوء حظنا » .

أما برامج الأحزاب الاسرائيلية ، فانها تبنى ـ خصوصا كتلة الليكود ـ على عقيدة التوسع واكتساب الأراضى وإن اختلفت فى تقديمها للأسباب والتبريرات .

فبرامج الليكود تقوم على مفهومى القوة والتوسع كما رسمهاجابوتنسكى فى الربع الأول من هذا القرن ، وتقوم تلك البرامج على مجموعة من المبادىء العامة التى تؤكد الحق الاسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة وخاصة الضفة الغربية وغزة بناء على اعتبارات دينية .

فقد أكد البرنامج السياسى لكتلة ليكود لانتخابات الكنيست الثامن والتاسع على السيادة الاسرائيلية على المنطقة الممتدة بين البحر ونهر الأردن ، وقد ظهر ذلك ايضا فى جميع مراحل التفاوض فيما بعد بين مصر واسرائيل ، خصوصا بشأن الضفة الغربية وغزة حين أصر بيجين على تأكيد السيادة الاسرائيلية على الأرض ، وعلى أن الحكم الذاتى لا يعنى انتزاع السيادة من على الأرض لأنها تخص فقط « الشعب اليهودى » .

وتميل احزاب اليمين الدينى إلى تبنى بعض المفاهيم الدينية مثل « العودة إلى أرض الاجداد » ، « الحق التاريخى » ، « تكامل الأرض » .

أما الاحزاب العمالية والتى تشكل التجمع العمالى (المعراخ) فانها تقوم على أساس فرض الأمر الواقع والحقائق الثابتة ومن هنا اسبق وانشط فى اقامة المستوطنات بالضفة الغربية وغزة بل وفى الأراضى العربية المحتلة الأخرى .

ويميل المعراخ إلى استخدام التبريريات الأمنية والسياسية فى محاولة استمرار السيطرة الاسرائيلية على الأراضى المحتلة .

كما يقوم البرنامج السياسى للاحزاب العمالية على ما يعرف بمشروع ايجال ألون والفرضية الرئيسية فى هذا المشروع هى أن أى هزيمة عسكرية لاسرائيل تعنى

نهاية اسرائيل سواء على مستوى السكان أو على مستوى الوجود السياسى للدولة اليهودية وأن خسارة حرب واحدة تعنى كل شىء .

من هنا يقوم المشروع على ضرورة التوصل إلى حدود آمنة معترف بها ويمكن الدفاع عنها . وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد أن نشير إلى بعض ملامح استراتيجية التوسع الاسرائيلى كما وردت أخيرا على لسان اريل شارون وغيره ، فمن جانب يدعو شارون إلى أن يتقدم الجيش الاسرائيلى لاحتلال الأردن والكويت ليس فقط بغرض توسيع الرقعة التى تسيطر عليها اسرائيل وانما أيضا من أجل السيطرة على منابع البترول العربية ، ومن جانب آخر دعت أصوات عديدة فى اسرائيل إلى ضرورة العودة إلى احتلال سيناء بصفتها تمثل ركيزة استراتيجية واقتصادية لاسرائيل فضلا عن كونها مصدرا للطاقة فى المدى الطويل .

ويرتبط التوسع بالصورة المشار اليها كذلك برغبة اسرائيل فى توفير المياه التى تحتاجها وذلك بالسيطرة على مصادر المياه التى تحيط بها سواء نهر الأردن أو الليطانى . وهكذا فان هذه الانهار أصبحت تدخل فى شكل التسوية الاقليمية النهائية بين العرب واسرائيل .

٢ ـ سياسات الاستيطان :

باستثناء الشيوعيين الذين يرون بأن الحل الوحيد الذى سيحول دون تدهور الوضع والذى سيؤدى إلى تصفية مشكلة الأمن هو التخاطب الفورى مع الشعب الفلسطينى وزعمائه من أجل اقامة ادارة فلسطينية فى المناطق المحتفظ بها فى الضفة وفى غزة تمهيدا لانشاء دولة فلسطينية تكون مرتبطة باسرائيل باتحاد فيدرالى عسكرى واقتصادى وسياسى ضمن اطار أرض فلسطين المتكاملة ، نجد أن كافة القوى السياسية الاسرائيلية تكاد تجمع على أهمية الاستيطان الاسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة وبعض المناطق المحتلة الأخرى مثل مرتفعات الجولان مع اختلاف فى الدرجة .

وبصرف النظر عن التبريرات التى تقدم بشأن سياسات الاستيطان ، فانها تشكل بعدا ما من أبعاد استراتيجية التوسع الاقليمى وخصوصا فى الضفة الغربية وغزة ، وبينما يقوم تبرير اليمين الاسرائيلى على اعتبارات دينية بشأن الحق الدينى التاريخى فى أرض الميعاد يقوم تبرير التجمعات العمالية خصوصا حزب العمل على اعتبارات الأمن والحدود والتى يمكن الدفاع عنها بينما يجمع البعض بين التبرير الدينى والتبرير الأمنى كما فعل حزب الاحرار المستقلين .

وقد انتهت اسرائيل من بناء ١١٨ مستوطنة اسرائيلية بالضفة الغربية وغزة وتتوقع الوكالة اليهودية أن يصل عدد اليهود فى الضفة الغربية خلال الثلاثين عاما القادمة إلى حوالى ١,٣ مليون يهودى ، وهو عدد يوازى الزيادة السكانية المتوقعة للفلسطينيين فى نفس الفترة ، وستكون مهمة هؤلاء فضلا عن سكنى الضفة وغزة التحكم فى معظم الأراضى ومصادر المياه .

ولا شك أن وصول الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧ كان نقطة تحول رئيسية فى سياسة الاستيطان الاسرائيلية نظرا لما تمثله من استجابة للمعتقدات الدينية لاحزاب الائتلاف .

وقد تمسك الليكود خلال جميع مراحل المفاوضات مع مصر بحق الاسرائيليين فى الاستيطان فى الضفة الغربية (يهودا والسامرة) وغزة ، ورفض تجميد المستوطنات ناهيك عن الانسحاب منها .

ويرتبط باليمين الدينى فى اسرائيل حركتان تسعيان إلى تشجيع الاستيطان وتربط بين ذلك وبين محاولة طرد السكان العرب وهما حركة جوشى ايمونيم والتى نجحت فيما بين ٦٧ ، ١٩٨٠ فى بناء حوالى ٢٧ مستوطنة بمساعدة الليكود ، وحركة كاخ التى يتزعمها الحاخام كاهانا والذى يؤمن بضرورة تفريغ الضفة الغربية وكافة أرض اسرائيل من غير اليهود وخصوصا العرب .

ومن اللافت للنظر أن الاحزاب العمالية كانت القوة الأساسية التى بادرت بسياسة الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة فى اعقاب حرب ١٩٦٧ .

ففى عام ١٩٧٧ ـ وهو عام تركهم الحكم كانوا قد انتهوا من بناء ٣٦ مستوطنة فضلا عن احياء يهودية فى القدس الشرقية ومستوطنات أخرى بمرتفعات الجولان وغزة وشمال وجنوب شرقى سيناء .

وقد نفذ المعراخ سياسة الاستيطان بطريق ثلاث حركات تابعة له : حركة « ايمود هكفوتسوت فهاكيبوتسيم ، وحركة « هكيبوتسى همئيوحاد » وحركة « هكيبوتسى ها أرتس » وبنى المعراخ خطته للاستيطان على أسس أمنية وسياسية واستراتيجية وديمقراطية متكاملة .

من هنا فان حزب العمل وإن بدا أكثر مرونة عن كتلة الليكود الا أنه فى التسوية الاقليمية لا يزال يتمسك بحقه فى الاحتفاظ ببعض المناطق ذات الأهمية الأمنية لاسرائيل فى الضفة وغزة وبقية الأراضى العربية الأخرى المحتلة .

ثانيا ـ ضمان التفوق العسكرى الاسرائيلى :

المقصود بالتفوق العسكرى ليس فقط التفوق العددى أو الكمى وانما ـ وهذا هو الأهم ـ التفوق النوعى فى تطوير القدرات العسكرية وكفاءة استخدام الأسلحة وغيرهم من يهود العالم فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية .

وهناك أسباب عديدة تدعو القيادة الاسرائيلية إلى محاولة ضمان وجود قوة عسكرية اسرائيلية متفوقة فمن جانب يرى الاسرائيليون أنه لا يمكن مواجهة التحدى العربى الجماعى لاسرائيل دون أن يكون بناء قوة عسكرية اسرائيلية متطورة وعصرية ، الشغل الشاغل لاسرائيل . ومن جانب آخر ، فان مواجهة التفوق العددى العربى يتم بطريق التفوق التقنى سواء فى نوعية السلاح أو القيادة والتنظيم والتدريب .

وإذا كانت نظرية الأمن الاسرائيلى تقوم على عدة خصائص سواء الردع أو الحرب الخاطفة أو الهجوم المعتاد الاجهاضى أو الحرب القصيرة أو الاعتماد على القوة الذاتية أو نقل الحرب خارج أرض اسرائيل ، فان تحقيق ذلك لا يكون بدون تفوق عسكرى اسرائيلى ملحوظ .

يضاف إلى ذلك ، أنه إذا كان مخططو الاستراتيجية الاسرائيلية ينظرون إلى النظام الاقليمى العربى من زاوية انقسامه إلى دوائر استراتيجية منفصلة وأنه من الحتمى استمرار الانقسام فى هذه الدوائر فان التفوق العسكرى يصير الاداة الفعالة فى ردع أى محاولة عربية للخروج عن هذا التقسيم الاستراتيجى كما يصير اداة لاجهاض أية محاولة عربية تقوم على أساس لم الشمل العربى .

هذه الدوائر الاستراتيجية الثلاث تتمثل فى دائرة وادى النيل ومركزها مصر ، ودائرة الجزيرة العربية ومركزها المملكة العربية السعودية ودائرة الشام ويتصارع على قيادتها العراق وسوريا .

وتسعى اسرائيل إلى عدم السماح لأى دائرتين بالتنسيق معا خصوصا الدول التى تقود تلك الدوائر أو تشكل مركزها .

إذن القوة العسكرية الاسرائيلية تعد ضمانا هاما لتحقيق أمن اسرائيل وأهدافها فضلا عن احباط أو اجهاض أية أهداف عربية معادية ويرتبط بذلك بعدا نفسيا هاما مفاده أن العرب سيتوصلون مع مرور الوقت إلى الاقتناع باستحالة استخدام القوة العسكرية فى استرجاع الأراضى العربية المحتلة .

وبالرغم من التفوق العسكرى الاسرائيلى فى مجال الأسلحة التقليدية على العرب الا أن كثيرا من الاسرائيليين وبعض مستويات القيادة تسيطر عليهم بعض مشاعر عدم الأمن وهكذا فكان الاسرائيليون يصرون أثناء المفاوضات مع مصر منذ عام ١٩٧٧ على ضرورة الحصول على ضمانات للأمن سواء من الولايات المتحدة أو من مصر بالالتزام بعدم الاعتداء أو بإقامة مناطق منزوعة السلاح على الحدود بين البلدين .

كما طلبت اسرائيل من الولايات المتحدة التعهد ببناء مطارات فى صحراء النقب بديلا عن المطارات التى جلت عنها فى سيناء وتعهدت الأخيرة بالفعل ببناء قاعدتين جويتين فى صحراء النقب وتكلفتا ١,٠٧ بليون دولار تحملتها الولايات المتحدة .

يضاف إلى ذلك ، أن معدلات الانفاق على التسليح فى اسرائيل أعلى بكثير عن مثيلاتها فى دول المواجهة العربية بل أن هذه المعدلات قد زادت بصورة ملحوظة فى أعقاب اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ .

كما زادت النفقات العسكرية كنسبة من الناتج القومى الاجمالى وكنسبة من النفقات المركزية للحكومة وتصل إلى ٣٥٪ من هذا الناتج وهى النسبة التى سادت أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كما زادت فى الوقت ذاته قيمة الاتفاقات الخاصة بالمبيعات العسكرية الأمريكية إلى اسرائيل من ٤٩٥ مليون دولار عام ١٩٧٧ إلى ٦٥٦ مليون دولار عام ١٩٨٢ .

وإذا انتقلنا إلى مجال الأسلحة النووية ، فانه قد أصبح من المؤكد أن اسرائيل تمتلك القنابل النووية فى الوقت الذى لم تستطع فيه أية دولة عربية أن تفعل ذلك .

هذا التطور الأخير يعد ضمانا رئيسيا ضد محاولات الدول العربية الاخلال بالتوازن الاقليمى الراهن والذى يحقق أمن اسرائيل .

بطبيعة الحال ، يحقق التفوق الاسرائيلى فى المجال العسكرى هدف اسرائيل الرئيسى وهو ردع القوات العربية ولكنه يحقق كذلك أهداف اسرائيل التوسعية التى أشرنا اليها من قبل ولعل الغزو الاسرائيلى للبنان يعد مثالا واضحا لوظائف القوات المسلحة الاسرائيلية إذ أنه نظرا لهذا التفوق فقد تطورت نظرية الأمن

الاسرائيلي وأهداف الحرب الاسرائيلية وأصبحت تقوم على عدة مفاهيم هامة مثل :

(أ) مفهوم الحرب الاختيارية وهى الحرب التى تحدد زمانها ومكانها اسرائيل دون أن يفرض عليها دخول حرب اجبارية أو دفاعية .

(ب) مفهوم الحرب التى تستهدف أحداث تغييرات سياسية كبرى وعدم الاقتصار على مسائل الردع أو الاجهاض .

(جـ) التحول من حرب التخوم إلى حرب المدن الرئيسية بما فى ذلك عواصم الدول .

ثالثا ـ ضمان يهودية دولة اسرائيل : استراتيجية التعامل مع الأبعاد الديمقراطية :

تمثل الابعاد الديمقراطية أحد الابعاد الهامة فى استراتيجية اسرائيل تجاه العرب وخاصة تجاه الأراضى العربية المحتلة وعلى رأسها الضفة الغربية وغزة كما تمثل أحد الابعاد التى تهتم بها اسرائيل فى اطار تسوية الصراع العربى الاسرائيلى .

ومنذ انشاء الدولة عام ١٩٤٨ ، واسرائيل تنظر إلى ذاتها وبوعى شديد باعتبارها دولة يهودية ويرى القادة الاسرائيليون أن ضمان الاغلبية اليهودية فى اسرائيل انما يحتل الأولوية الرئيسية فى سياسة اسرائيل سواء كان ذلك يعود إلى أسباب ايديولوجية أو أمنية أو اقتصادية .

السبب الرئيسى فى هذا الاهتمام للمزيد بالابعاد الديمقراطية انما يعود إلى حقيقة أن اسرائيل كتجمع سياسى قامت على فكرة تدفق اليهود إلى فلسطين سواء قبل انشاء الدولة أو بعد انشائها .

وقد بدأت موجات الهجرة بالموجة الأولى عام ١٨٨٢ والتى تشكلت من حوالى ٣٠ ألف يهودى روسى وتلتها موجات عديدة كان أهمها من حيث عدد اليهود والذين هاجروا إلى اسرائيل الموجة الخامسة فيما بين ١٩٣٢ ـ ١٩٣٨ والتى حملت معها ما يزيد على ٢١٧ ألف يهودى أوروبى ، أما أهم الموجات من حيث وزن اليهود الذين قدموا فى اطارها فهى الموجة الثانية والتى حملت الرعيل الأول من السياسيين اليهود الذين انشأوا الدولة فيما بعد .

لم تسر موجات الهجرة على وتيرة واحدة ، فقد تقلبت ما بين الزيادة والنقصان إلى الحد الذى دفع بجولدا مائير إلى القول : « من غير المعقول أن يكون تحت حكمنا سكان يتكونون فى جزء منهم من مواطنين اسرائيليين وفى جزء آخر من غير مواطنين . . إننى لا أريد دولة مزدوجة الجنسية وإننى لا أريد أيضا أن اضطر كل يوم لأن أقوم بتعداد عدد المواليد اليهود » .

وقد أثيرت قضية هجرة اليهود خصوصا فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، نظرا لخوف إسرائيل من أن يتحول اليهود إلى أقلية عددية بنهاية الحرب وذلك بعد احتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة .

ونظرا لأن معدلات زيادة السكان بين العرب تثير اليهود أعلى من مثيلاتها بين السكان اليهود ، فضلا عن تضاؤل المهاجرين من اليهود الجدد لاسرائيل فمتوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبه المرأة العربية ـ مسلمة أو مسيحية ـ حتى سن ٤٩ يصل إلى حوالى ٩ ، بينما لا يزيد هذا العدد بالنسبة للمرأة اليهودية حتى سن ٤٩ عن ٣ أطفال .

ولهذا تشير بعض الدراسات التى تمت فى إسرائيل إلى أنه إذا استمرت عادات الانجاب على ما هى عليه ـ خاصة بين السكان المثقفين ـ فإنهم سيأخذون فى التناقص بنسبة ٧٪ فى كل جيل .

والسؤال الذى يشغل بعض الباحثين فى إسرائيل فضلا عن أجهزة صنع السياسة يتعلق بكيفية الحفاظ على الأغلبية اليهودية داخل إسرائيل فى ظل ظروف غير موائمة لذلك ، فمن ناحية بلغت نسبة الزيادة الطبيعية بين العرب والفلسطينيين حوالى ٣,٥٪ بينما لم تزد بين السكان اليهود عن ١,٥١٪ ومن ناحية أخرى يقل عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل سواء من الدول الاشتراكية أو من الولايات المتحدة ، بالاضافة إلى تزايد معدل الهجرة المعاكسة خارج إسرائيل .

وهكذا أصبح الحفاظ على يهودية الدولة هدفا فى حد ذاته ، ليس فقط لأن هذا الطابع اليهودى هو الذى يبرر وجود الدولة ، وإنما لأن العلاقة بين اليهود وغير اليهود سواء داخل إسرائيل أو بينها وبين الدول المجاورة تشكل محورا هاما للسياسة الاسرائيلية فى مجالى الأمن والنشاط الاقتصادى « فالهجرة إلى أرض إسرائيل » كما ذكر ميخائيل منوانى عضو الكنيست عن الحزب القومى الدينى « هى جوهر وجودنا . . والهجرة من الأمن .

وأصبح الهدف من الهجرة اليهودية إلى إسرائيل أن يتضاعف عدد سكان إسرائيل بنهاية القرن العشرين كما كان يذكر ليفى أشكول ولهذا يعبر الاسرائيليون عن قلقهم إزاء اندماج اليهود فى المجتمعات التى يقيمون بها ، وقد حذرت جولدا مائير الطوائف اليهودية من

الاندماج فى الدول التى يعيشون فيها خارج إسرائيل .

ومن أهم الاجراءات الحكومية التى إتخذت من أجل علاج هذه المشكلة ، إنشاء وزارة الهجرة فى أعقاب حرب ١٩٦٧ والتى تولاها إيجال آلون آنذاك ، ومهمة هذه الوزارة تحددت ببحث السبل الكفيلة بتشجيع اليهود فى الدياسبور للعودة إلى إسرائيل من أجل مواجهة مسئوليات سكنى وحماية المناطق الجديدة التى احتلت فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ومن جانب آخر ، فقد أصدر الكنيست فى عام ١٩٧١ قرارا يقضى بمنح الجنسية الاسرائيلية تلقائيا لأى يهودى يود الهجرة إلى إسرائيل حتى قبل أن يغادر الدولة التى ينتمى إليها ويحمل جنسيتها .

وقد بنيت خطة إسرائيل فى تشجيع يهود الدياسبور للهجرة إلى إسرائيل على أساس عقائدى دينى نظرا لصعوبة تهجير اليهودى الميسور لعدم توافر الحافز الاقتصادى لهجرته

ولهذا فإن المؤتمر الصهيونى الذى عقد بالقدس عام ١٩٦٨ ركز على هدف الصهيونية فى تجميع الشعب اليهودى فى موطنه « التاريخى » استنادا إلى التوراة والحق الالهى فى العودة .

وقد تبنى المؤتمر الصهيونى فى الثامن والعشرون عام ١٩٧٢ نفس هذا الخط الدينى واعتبر أن الهجرة اليهودية هى جوهر الحركة الصهيونية وقرر أنه ينبغى غرس وعى الهجرة بين جماهير الشعب فى الشتات .

وقد انتقل الاهتمام بهذه الأبعاد الديمقراطية من نشاط المنظمات الصهيونية إلى برامج وأنشطة الأحزاب السياسية الاسرائيلية .

ففى مؤتمر لحزب رافى فى أواخر عام ١٩٦٧ ، أعلن موشى ديان أن العلاقات العربية الاسرائيلية يجب أن تبنى على خمس نقاط منها :

١ ـ الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهودية .

٢ ـ اعتراف صريح بإسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة من قبل جيرانها الدول العربية ، أما كتلة الليكود فإنها تبنى خططها على أساس قدرة إسرائيل على القيام بحكم المليون فلسطينى (عربى) من غير مواطنى الدولة والذين يعيشون فى الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة إسرائيل منذ ١٩٦٧ وكان مناحم بيجين يعبر باستمرار عن تمسكه بإمكان استيعاب هؤلاء السكان من غير اليهود فى دولة إسرائيل .

هذا البعد الديمغرافى والمتمثل فى مسألة نقاء يهودية الدولة وضمان غالبية يهودية فيها يشكل معضلة أساسية لاسرائيل فى أية تسوية مستقبلا ، هذا البعد لابد وأن يلعب دورا كبيرا فى تحديد حجم التنازلات الاقليمية وشكلها خصوصا فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة .

وهناك دراسات عديدة حول العلاقة ما بين التمسك بالأراضى ومدى الحفاظ على الطابع اليهودى للدولة .

فإذا تصورنا أن أمام إسرائيل أحد خيارات اقليمية ثلاثة تتمثل فيما يلى ، إما العودة إلى حدود ما قبل ١٩٤٧ أو التنازل عن القدس الشرقية وبعض مناطق من الضفة الغربية أو ضم جميع الأراضى المحتلة ، فإن القرار النهائى بشأن أى الخيارات أصلح بالنسبة لاسرائيل سوف يعتمد إلى حد كبير على البعد الديمغرافى المتعلق بنسبة اليهود إلى السكان المقيمين فى تلك المناطق . ولذا فإن الخيار الثانى هو أكثرها ملاءمة لكل من اعتبارات الحفاظ على يهودية الدولة .

أما السياسة الاسرائيلية المتعلقة بالحفاظ على الأراضى المحتلة إما بغرض التوسع أو الأمن أو لاعتبارات التحكم فى مصادر المياه ، فإنها لابد وأن تتضارب مع البعد الديمغرافى ولهذا فقد ظهر على المستوى الرسمى اتجاه يدعو إلى تفريغ المناطق المحتلة من السكان العرب ولهذا فإن كتلة الليكود طوال فترة المفاوضات بشأن الحكم الذاتى والتى توقفت بسبب الغزو الاسرائيلى للبنان واختلاف وجهة النظر المصرية مع وجهة النظر الاسرائيلية ، كانت تؤكد على أن المقصود بالحكم الذاتى هو السكان ولكنه لا ينصرف إلى الأرض ومدلول ذلك أن للسكان حرية الحركة ومنها بالطبع الهجرة خارج الضفة وغزة بينما يتمسك الاسرائيليون بالسيادة الاقليمية .

ومن جانب آخر ، فقد ظهرت بعض الجماعات والتنظيمات اليهودية المتطرفة التى لا تنادى فقط بحق اليهود الأبدى فى الاستيطان بالضفة الغربية ، ولكنها تتخذ من التدابير وإجراءات العنف والارهاب كالقتل ضد السكان الفلسطينيين ما يجبرهم على الهجرة ومن ذلك حركة جوشى أيمونيم ومنظمة كاخ المتطرفين .

ويرتبط بمسألة الحفاظ على الطابع اليهودى للدولة أيضا محاولات إسرائيل المتكررة إيجاد دول أو بالأحرى دويلات أخرى فى المنطقة تقوم على أساس دينى ، وذلك لتحقيق عدة أهداف من بينها ألا تكون إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تقوم على أساس دينى ، وكذلك محاولة خلق دول صديقة أو موالية أو على

الأقل غير معادية لاسرائيل ولعقيدتها فى إنشاء دولة تقوم على أساس دينى .

ومن الملفت للنظر أن إسرائيل قد سعت منذ مدة طويلة لانشاء مثل تلك الدويلات فالمراسلات التى جرت بين بن جوريون وموشى شاريت فى منتصف الخمسينات تؤكد على اهتمام اسرائيل بإنشاء دولة مسيحية فى لبنان ، وتشير الوثائق والكتابات الاسرائيلية المعاصرة إلى الرؤية الاسرائيلية بضرورة خلق مثل هذه الدويلات فى لبنان ومصر وسوريا وربما السودان كذلك .

رابعا ـ الحفاظ على العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة ومنع ظهور بديل عربى لاسرائيل :

لا يختلف اثنان حول الطبيعة الخاصة التى تميز العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة ، وهى علاقات لا تقوم على أساس الارتباطات أو الالتزامات العاطفية بين الدولتين ولكنها بالأساس علاقات تقوم على أساس الادراك والرؤية للمصالح المشتركة بينهما واعتبارات الأمن المتبادل كما تراه القيادة السياسية فى كل منهما .

كما تقوم هذه العلاقات كذلك على أساس فهم كل منهما لطبيعة النظام الاقليمى العربى وكيفية التعامل معه .

ويعود تاريخ هذه العلاقات إلى ما هو أبعد من عام ١٩٤٧ حينما وقفت الولايات المتحدة بثقلها المادى والسياسى وراء صدور قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية وإلى ما هو أبعد من عام ١٩٤٨ حينما اعترفت الولايات المتحدة قبل غيرها بدولة إسرائيل ، ففى العقد الثانى من هذا القرن تعاطفت الولايات المتحدة مع وعد بلفور ، كما طلبت من بريطانيا ـ الدولة المنتدبة على فلسطين ـ بفتح أبواب فلسطين لليهود والمهاجرين من أوروبا خصوصا أثناء وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ومن الناحية الاستراتيجية وقعت الدولتان اتفاقا للمساعدة بشأن الدفاع المشترك عام ١٩٥٢ وبناء على هذه الاتفاقية أكدت حكومة إسرائيل للولايات المتحدة أن المعدات والأدوات والخدمات العسكرية التى تقدمها الولايات المتحدة تستخدم فقط من أجل صيانة الأمن الداخلى ، وحاجات الدفاع الشرعى ، أو لمساعدتها فى الاشتراك فى الدفاع عن المنطقة فى إطار إجراءات واتفاقات الأمن الجماعى والمقررة من جانب الأمم المتحدة وأنها تمتنع عن القيام بعدوان ضد أى دولة أخرى .

وعلى امتداد ثلاثين عاما بلغ إجمالى المساعدات الأمريكية بما فيها التبرعات الخاصة لاسرائيل من اليهود وغيرهم من الأمريكيين حوالى ٤٠ بليونا من الدولارات منها حوالى ٣٠ بليونا معونات حكومية وصلت قيمة المعونات العسكرية منها حوالى ١٧ بليونا ، كما وصل إجمالى المعونات التى قدمت فى السنوات الأربع الأخيرة وحدها حوالى ٩,٥ بليون دولار .

والعرب ـ على الجانب الآخر ، يدركون خصوصية تلك العلاقة ولهذا فإنهم لا يسعون إلى محاولة التأثير سلبا عليها ، وإن كانوا يحاولون إقناع الولايات المتحدة بأنهم يمكن أن يقدموا لها خدمات تتعلق بحماية مصالحها فى الشرق الأوسط وبصورة قد تزيد عن قدرة إسرائيل وقد رأى السادات على سبيل المثال أنه ليس من الواقعية فى شىء أن يطلب العرب من الولايات المتحدة مالا تستطيع ومالا تريد أن تفعله وهو كسر هذه العلاقة الخاصة .

وينبغى أن نشير إلى أن ضمان قوة وأمن إسرائيل اعتبرت منذ البداية حجر الزاوية فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، فإسرائيل ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ خصوصا فى الدوائر العسكرية ودوائر الاستخبارات ستعد الحليف الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه لمواجهة النفوذ السوفيتى فى المنطقة .

أما إسرائيل ، فإنها تدرك أنه بدون المساعدة الضخمة من جانب الولايات المتحدة فإنها لا تستطيع أن تستمر فى سباق التسلح فى المنطقة .

وتزيد قيمة مبيعات السلاح الأمريكية لاسرائيل عاما بعد عام ، ففى عام ١٩٨٣ مثلا زادت بمعدل ٢١٪ عن عام ١٩٨٢ ، وبلغت القيمة المطلقة لهذه المبيعات حوالى ١,٧ بليون دولار وهى أكبر قيمة مبيعات مقدمة لأية دولة فى العالم .

وتشير التقارير الرسمية عن المساعدات الأمريكية لاسرائيل ، أن الأخيرة تعتمد تماما على المساعدات المالية والفنية الأمريكية من أجل التوصل إلى بناء صناعة الأسلحة الخاصة بها .

وقد اتخذت هذه المساعدات صبغة سياسية وذلك بالتزام الولايات المتحدة بمد إسرائيل بما تحتاج إليه من أجل تنمية صناعاتها الحربية ، ففى مارس عام ١٩٧٩ صدرت مذكرة الاتفاق والتى لحق بها التزام صادر عن وزير الدفاع السابق هيج فى أبريل عام ١٩٨١ لتوفير تلك المساعدات .

وقد نص الالتزام المشار إليه على أن تقوم الولايات

المتحدة بشراء ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار فى السنة من المنتجات العسكرية الاسرائيلية بقصد تشجيع الصناعات الحربية الاسرائيلية ولعل هذه المذكرة وهذا الالتزام يشكلان جزءا لا يتجزأ من اتفاق التعاون الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة والذى تم التوقيع عليه فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨١ ، ويقضى هذا الاتفاق بما يلى :

١ - يقوم سلاح الطيران الاسرائيلى بتوفير غطاء لعمليات سلاح الجو الأمريكى فى نقل قوات الانتشار السريع فى الشرق الأوسط .

٢ - يتم تخزين الدبابات وغيرها من المعدات العسكرية فى إسرائيل .

٣ - ترابط ١٥٠ طائرة مقاتلة من سلاح الجو الأمريكى من طراز ف - ١٥ ، ف - ١٦ فى إسرائيل ويتولى الاسرائيليون صيانتها .

٤ - يقام مستشفى عسكرى ضخم فى إسرائيل ، يستخدم فى حالة اندلاع القتال فى الشرق الأوسط ، ولم يتم العمل بتلك المذكرة بل أنها جمدت من جانب الولايات المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨١ نظرا لقيام إسرائيل بتطبيق القوانين الاسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية وهو ما يعنى ضم الجولان إلى إسرائيل .

وفى نوفمبر ١٩٨٣ تجددت المفاوضات بين البلدين بشأن التعاون الاستراتيجى وتم إحياء مذكرة عام ١٩٨١ .

هذه الوثائق بين البلدين تعبر فى جانب منها عن القلق الاسرائيلى إزاء تطور العلاقات المصرية الأمريكية فى السنوات التى أعقبت اتفاقات كامب ديفيد خصوصا نمو العلاقات الاستراتيجية بين البلدين ، فمنذ ذلك الحين تقوم الدولتان ببعض السياسات المشتركة التى تعد مؤشرا لاسرائيل على أن مصر تسعى لكى تقدم بديلا استراتيجيا لاسرائيل سواء فيما يتعلق بالمناورات والتدريبات المشتركة أو تقديم التسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

خلاصة هذا البعد تكمن فى أن هذا البعد الدولى والذى يرتبط بالتركيب الداخلى فى كل من البلدين نظرا للوشائح الدينية والقومية التى تربط الجماعات اليهودية والصهيونية الأمريكية بإسرائيل يشكل أحد محددات استراتيجية إسرائيل المستقبلية تجاه النظام العربى وخصوصا تجاه مصر ، فإسرائيل تحرص على أن تظل هى القاعدة الاستراتيجية للولايات المتحدة والحليف الرئيسى لها فى الشرق الأوسط وعلى التفاهم التام حول التطورات الاستراتيجية فى المنطقة .

خامسا - منع قيام دولة فلسطينية على أى جزء من فلسطين :

يشكل هذا البعد جوهر السياسة الاسرائيلية فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى فإسرائيل لا تحاول فقط تشتيت مفهوم القضية الفلسطينية بمعنى إحداث تطورات اقليمية ترتبط بوضع اسرائيل الاقليمى بما يشغل الدول العربية وغيرها عن القضية الفلسطينية ولكنها تسعى كذلك نحو منع قيام دولة فلسطينية على أى جزء من فلسطين ويبنى هذا الرفض على أسس أيديولوجية وسياسية واستراتيجية وديمغرافية .

فعلى الجانب الدينى والأيديولوجى تنظر إسرائيل إلى الضفة الغربية على أنها يهودا والسامرة ، أرض الميعاد التاريخية التى يجب أن يقتصر سكانها على اليهود وحدهم .

وهكذا فقد أكد مشروع بيجين للحكم الذاتى على أنه « ينبغى أن يضمن أى مشروع للحكم الذاتى ألا ينتج عنه قيام دولة فلسطينية بأى صورة فى يهودا والسامرة وقطاع غزة وينبغى أن يضمن وجود الاستيطان اليهودى المقر القائم والذى سيقام فى يهودا والسامرة وقطاع غزة وكذلك تطوره وازدهاره .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وضع بيجين عدة مبادىء هامة تؤكد جملتها الحق التاريخى لليهود فى الاستيطان فى الضفة وغزة والوقوف بحزم أمام أية محاولة لانشاء دولة فلسطينية على هذه المناطق .

يضاف إلى ذلك أن الاسرائيليين يرفضون مفهوم الشعب الفلسطينى أصلا ، كما يرفضون الاقرار بوجود هذا الشعب فى أى وقت مضى ، بل إن جولدا مائير ذكرت من قبل أنه لا توجد أمة فلسطينية وأنه إذا كان هناك فلسطينيون فإنهم هم اليهود سكان إسرائيل .

فضلا عن ذلك ، كان الاسرائيليون يظهرون تخوفا من أن الميثاق الوطنى الفلسطينى خاصة فى مواده ٢٠ ، ٢١ إنما يدعو فى الواقع إلى تدمير دولة إسرائيل .

فالمادة ٢٠ تنص على أن « الادعاء بالروابط التاريخية والدينية لليهود بفلسطين تتعارض مع الحقائق التاريخية ، ومع المفهوم الصحيح لما يشكل التاريخ » ، بينما تنص المادة ٢١ على أن « الشعب العربى الفلسطينى والذى يعبر عن نفسه بطريقة الثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كافة الحلول التى تقف دون

التحرير الكامل لفلسطين » وهكذا فقد رأى البعض فى اسرائيل أن إنشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية لنهر الأردن ما هو إلا « روشتة » للفوضى وتهديد لكل من اسرائيل والأردن ومن المحتمل أن تتحول إلى قاعدة للارهاب وللتغلغل السوفيتى .

وعلى الرغم من إدراك البعض فى اسرائيل من أن القضية الفلسطينية ستصير هى النقطة المحورية فى السياسة الاسرائيلية فى الثمانينات سواء على مستوى المجتمع الاسرائيلى أو مستوى علاقاته بالخارج ، فإنه على مستوى صناعة القرار السياسى فى اسرائيل نجد رفضا كاملا للتعامل مع هذه القضية بصورة واقعية .

ويمكن التمييز داخل اسرائيل بين ثلاثة اتجاهات فى هذا الصدد :

الاتجاه الأول ـ الأردن كدولة للفلسطينيين :

ففى بداية السبعينات بنيت سياسة حزب العمل الاسرائيلى تجاه الفلسطينيين على أساس إمكانية التفاوض مع الأردن وليس مع أية جهة أخرى ، خصوصا منظمة التحرير الفلسطينية ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ورفض حضور وفد فلسطينى مستقل لمؤتمر جنيف فى حالة انعقاده .

وقد أعلن كل من اريل شارون وزير الدفاع السابق ، واسحاق شامير وزير الخارجية الحالى مرارا أن هناك دولة فلسطينية بالفعل وهى الأردن ، وأنه يجب على الفلسطينيين أن يسعوا إلى تحقيق هويتهم الوطنية فى تلك الدولة .

كما يؤكد هذا الاتجاه أنه إذا ما قامت المنظمة بالاستيلاء على الأردن وإقامة دولة فلسطينية بدلا منها فإن ذلك لن يغضب الاسرائيليين كثيرا ، لأن القضية ستتحول إلى مشكلة بسيطة تتعلق بوضع السكان المختلط داخل إسرائيل ـ يهود وغير يهود ـ ولن تمتد المشكلة إلى مسألة إنشاء دولة فلسطينية غير يهودية جديدة على الضفة الغربية .

تؤكد وثيقة أوديد ينوى على نفس المعنى ، فهو يرى أنه كان يمكن للاسرائيليين أن يجنبوا أنفسهم من الصراع المرير والخطير منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن ، وذلك إذا كانوا قد أعطوا الأردن للفلسطينيين الذين يقيمون فى الضفة الغربية لنهر الأردن ، فإذا كان الاسرائيليون قد فعلوا ذلك منذ البداية لكان بإمكانهم تحديد المشكلة الفلسطينية التى تواجههم اليوم ، وأهمية هذا الاتجاه تعود إلى أنه يحقق التوازن الأمنى والديمغرافى لاسرائيل فضلا عن أنه يوفر لها القاعدة الاقتصادية والاستراتيجية التى تقدمها الضفة الغربية .

ولا يختلف الليكود عن حزب العمل الاسرائيلى الذى يرى بأن الحل الأفضل يجب أن يتم فى إطار دولتين مرتبطتين ، ففى حالة الدولة الأردنية الفلسطينية الموحدة ستجد الهوية الذاتية الفلسطينية تعبيرا لها فى شرق الأردن .

وفى هذا الاطار ، فإن الاتفاق الأردنى الفلسطينى الذى وقع فى فبراير ١٩٨٥ يعد من وجهة النظر الاسرائيلية تطورا هاما نحو تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية وإبراز الدور التفاوضى للأردن فى ضوء هذا البديل الأول .

الاتجاه الثانى ـ ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل :

يتزعم هذا الاتجاه مناحم بيجين رئيس الوزراء السابق ، وجوهر الفكرة يتعلق بقدرة اسرائيل على استيعاب كل من الضفة الغربية وغزة فضلا عن كل السكان المقيمين عليها وهو اتجاه يريد التخفيف من آثار البعد الديمغرافى السابق الاشارة إليه .

ويرى البعض أن الضفة الغربية وغزة قد تم ضمهما بالفعل إلى اسرائيل وإن كانت الاجراءات الرسمية (القانونية) لم تتخذ بعد ذلك أن عدم الضم الرسمى هام فى هذه الفترة وذلك لأن مجرد وجود جماعة فلسطينية وليس مواطنين غير يهود لدولة اسرائيل ـ يمكن اسرائيل من التحكم فيهم من الناحية السياسية .

أما حزب العمل فإنه يعارض فكرة الضم الكامل للضفة الغربية وغزة استنادا إلى أن ذلك سوف يخلق دولة مزدوجة الجنسية ، ومخاطر هذه الدولة أكبر بكثير من مخاطر البديل الأول ، فمثل هذا الضم من شأنه أن يضع نهاية لأحلام اليهود بشأن إنشاء دولة يهودية كما سيؤدى إلى استمرار وتعقد الصراع بين العرب واسرائيل لفترة زمنية طويلة .

إن هذا لا يعنى أن حزب العمل يوافق على انشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة ، ولكنه يعنى أن الحزب يمكن أن يوافق على صيغة تسوية تمنع قيام مثل تلك الدولة فى الوقت الذى تخفف فيه عن اسرائيل بعض المشاكل السياسية والنفسية المرتبطة بالاحتلال العسكرى للضفة وغزة .

الاتجاه الثالث : الحكم الذاتى الادارى :

فقد أضيف إلى اتفاقات كامب ديفيد ملحق خاص بالحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة على أن يتم التفاوض بشأنه بين مصر واسرائيل ، وتكون مدته خمس سنوات يعقبه استطلاع رأى الفلسطينيين فى هاتين المنطقتين بشأن تقرير مصيرهم ومصير الاسرائيليين على ألا يكون الحكم الذاتى بأى صورة من الصور مقدمة لانشاء دولة فلسطينية ومن هنا حدد الاسرائيليون مجلس الحكم الذاتى وصلاحياته كما يلى :

يتكون المجلس من أحد عشر عضوا تشمل أنشطتهم التعليم والأديان والمالية والمواصلات والاسكان والتجارة والصناعة والسياحة والزراعة والصحة والعمل والرخاء وتوطين اللاجئين وإدارة القضاء والاشراف على الشرطة المحلية .

وهناك تصور آخر للحكم الذاتى قدمه الكاتب الاسرائيلى زالمان شوفاك ، فحواه تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات بها أغلبية عربية وأخرى فى المناطق التى أقامت بها اسرائيل المستوطنات على أن يكون لكل كانتون إدارته الذاتية فى كافة شئونه الخاصة باستثناء السياسة الخارجية والشئون العسكرية ، أما السيادة على هذه الكانتونات التى تقطنها أغلبية عربية ، فينتخب هؤلاء نوابا فى البرلمان الأردنى . أما فى الكانتونات التى تتكثف بها المستوطنات فإن المواطنة تكون اسرائيلية وينتخب سكانها نوابا إلى الكنيست الاسرائيلى .

والهدف من الحكم الذاتى كما يرى اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلى هو أن يتمكن السكان فى الضفة الغربية وغزة من إدارة شئونهم اليومية فضلا عن إيجاد الظروف الملائمة من أجل تعايش سلمى بين العرب واليهود .

بطبيعة الحال ، لا يعتبر الحكم الذاتى حلا نهائيا للقضية الفلسطينية لا من وجهة النظر العربية ولا من وجهة النظر الاسرائيلية ، فكل من الطرفين يرى أن صيغة الحكم الذاتى التى يمكن التوصل إليها لا تعدو ، أن تكون استثمارا للوقت حتى يتم الحل النهائى للمشكلة ، بل إن المفاوضات الخاصة بهذه الصيغة بين مصر وإسرائيل قد توقفت فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان .

ومن هنا فإنه لا يمكن الحديث اليوم عن مثل هذه الصيغة . يضاف إلى ذلك أن تسوية هذه المناطق قد أصبحت من اختصاص الأردن بعد الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، ولم تعد مصر هى الدولة العربية التى يمكن أن تستمر فى هذا التيار من الأخذ والعطاء مع الاسرائيليين بشأن هذه المناطق .

الخلاصة أن الاسرائيليين سواء فى الحكم أو فى المعارضة يعارضون بشدة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أى جزء من فلسطين بالرغم من أن هذا هو الهدف الرئيسى الذى يسعى إلى تحقيقه الفلسطينيون وغيرهم من القوى الوطنية العربية مما يجعل جوهر الصراع واضحا للعيان .

سادسا ـ تكثيف النشاط الاسرائيلى فى أفريقيا وإحباط السياسة العربية هناك :

نحن نعلم كيف تنشط اسرائيل فى العديد من مناطق العالم خصوصا فى العالم الثالث ، فلا يخفى على أحد النشاط العسكرى والاقتصادى لاسرائيل فى أمريكا اللاتينية بصورة خاصة ، أما فى افريقيا فإن للنشاط الاسرائيلى أهدافا واضحة وتتعلق فى العديد منها بالإقليم العربى وعلاقاته بالقارة الأفريقية .

فاسرائيل تسعى من جانب لكى تقدم نموذجا لدول القارة يمكن أن تسير على خطاه ، فهاهى دولة جديدة وصغيرة تخطت مرحلة بناء الأمة بنجاح شديد وأصبحت مصدرة للعديد من المنتجات وخصوصا العسكرية والتكنولوجية .

وهى دولة تهتم بصورة أساسية بالمساعدات الفنية والعلاقات التجارية دون أن تتمسك بالعلاقات الدبلوماسية أو السياسية بينها وبين دول القارة ، فهى تقدر الحساسية الخاصة بالتهديد العربى للدول الأفريقية بقطع العلاقات الدبلوماسية ووقف المعونات إذا ما أعادت أية دولة علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل .

وإسرائيل دولة تركز على الأنشطة التى تحتاجها تلك البلدان كالنشاط العسكرى أو التجارى خصوصا تجارة الدواء والسلاح فضلا عن تبادل الخبرة والتدريب فى المجال الزراعى فضلا عن ذلك ، تركز اسرائيل على بعض الأنشطة التى تخدم مصالحها العليا فيما يتعلق بالمعلومات والتأثير على صناعة القرار السياسى فهى تتولى تدريب أجهزة البوليس والأمن والمخابرات فى العديد من البلدان الأفريقية كما تتولى التدريب على حماية القيادات السياسية والنخبة الوطنية .

وقد بلغت إجمالى الصادرات الاسرائيلية إلى إفريقيا فى السنوات الأخيرة ما يعادل ٢٠٠ مليون دولار فى الوقت الذى لم تزد وارداتها من القارة عن ١٤٠ مليون دولار .

وإسرائيل لا تقتصر فى هذا المجال على التعامل مع الدول « سيئة السمعة » مثل جنوب أفريقيا وزائير ، ولكنها تمد نشاطها ـ وهذا هو الأهم ـ إلى الدول الرئيسية فى القارة مثل كينيا وهى مركز النشاط التجارى والسياسى فى شرق أفريقيا ، ونيجيريا وهى من أهم الدول الأفريقية بعد مصر وهذا البعد الرئيسى فى استراتيجية اسرائيل ينبنى على أساس السعى نحو احباط المحاولات العربية الخاصة بتطويق النشاط الاسرائيلى فى القارة ، فالدول العربية لا تعتمد فقط على التأييد الأفريقى لها فى المجتمعات الدولية ، ولكنها أو أغلبها يعتبر أن أفريقيا إنما تشكل مجالا هاما من المجالات الحيوية للدول العربية اليوم ومستقبلا، سواء تعلق ذلك بتبادل الموارد خصوصا الغذاء ، أو تنشيط التبادل التجارى .

فضلا عن أن الدول العربية كما سوف نرى تحاول بالفعل الحد من اعتماد أفريقيا على اسرائيل ويرتبط بالنشاط الاسرائيلى فى أفريقيا أيضا النشاط الاسرائيلى العسكرى والتقنى فى البحر الأحمر والذى حاولت الدول العربية مرارا أن تدعو إلى أن يصير بحيرة عربية من الزاوية الأمنية .

وهكذا لا تنفصل الأهداف الاسرائيلية فى أفريقيا عن رغبتها فى التواجد المستمر فى البحر الأحمر خاصة فى القرن الأفريقى ، ولعل النشاط الاسرائيلى العسكرى والاقتصادى مع دولة كأثيوبيا إنما يؤكد هذا الربط بين هاتين المنطقتين . وتلجأ إسرائيل أحيانا إلى النشاط المشترك إذا ما واجهت صعوبة ما ، فهى إما أن تتعاون مع جنوب أفريقيا كما يحدث اليوم أو تتعاون مع الولايات المتحدة فى دعم نشاطها فى بعض الدول مثل كينيا وزائير وغيرهما .

ومن المتصور من قراءة التصريحات الاسرائيلية ومراقبة بعض الأنشطة والزيارات الاسرائيلية لبعض دول القارة أن يزداد التعاون الاسرائيلى مع أفريقيا فى المجالات العسكرية خاصة ما يتعلق منها بالتدريب وتصدير السلاح ، ويكون الهدف ليس فقط « تطبيع العلاقات » مع دول القارة وكسب تعاطفها مع أهداف إسرائيل العليا ، وإنما أيضا تفويت الفرصة على بعض الدول العربية خصوصا مصر مثلا على توسيع نطاق تعاملها مع دول القارة فى نفس هذه المجالات التنافسية .

الاستراتيجية العربية تجاه إسرائيل :

إن تحليل العلاقات الاسرائيلية والعربية يوضح لنا أنها علاقات صراعية بالأساس كما يتضح ذلك من الرسم البيانى رقم ١ والجدول رقم ٣ ، بينما وصلت كثافة الصراعات الاسرائيلية العربية حوالى ١٣٠٠٠ وحدة فى منتصف الستينات ومنتصف السبعينات نجد أن كثافة التعاون لا تكاد تظهر على الرسم البيانى إلا فى شكل نقطتين فيما بين أعوام ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ من جانب وأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ من جانب آخر .

مدلول ذلك أن أحد التحديات الرئيسية إنما يتعلق بقدرة النظام العربى على الرد على هذه الكثافة الملحوظة للصراع الموجه إليه من إسرائيل .

والمسألة لا تقتصر على مجرد بناء علاقات سلام بين إسرائيل والدول العربية ولكنها أوسع من ذلك بكثير فهى تتصل بقدرة النظام العربى على : إما التعامل مع البيئة العدوانية التى تفرضها طبيعة الدولة الاسرائيلية ، وإما بالقدرة على تعديل هذه البيئة لتصير أقل عدوانية أو أكثر تعاونية لا شك أن هذا التحدى يتسم بصفة العمودية كما أنه يتطلب جهودا جماعية وإقليمية من أجل تحديد كيفية التعامل معه . ولا شك كذلك أن عرض أبعاد الاستراتيجية الاسرائيلية بالصورة السابقة بضم عدة تحديات محدودة تعتمد فى مضمونها على إدارة الجانب العربى بغض النظر عن نوايا أو إرادة الجانب الاسرائيلى .

ويتمثل التحدى الأول فى : قضية بناء استراتيجية عربية لمواجهة إسرائيل ، إذ أنه فى حين استطاعت إسرائيل أن تحدد استراتيجية واضحة لها أهدافها ومنطقتها ومؤسساتها ، لم يستطع الجانب العربى أن يصل إلى هذا المستوى بعد .

ومع ذلك ، فإنه يمكن القول أن العرب قد استطاعوا فى السنوات الأربعين المنصرفة أن يضعوا الأسس العامة لما يمكن أن يطلق عليه استراتيجيات التعامل مع إسرائيل ، بمعنى أنه قد وجد اتفاق على الحدود الدنيا اللازمة لبناء اتفاق استراتيجى ضد اسرائيل .

أما التحدى الثانى فيتمثل فى ضرورة البحث عن وسائل بناء الكيان الفلسطينى فى فلسطين أو فى جزء منها وليكن الضفة الغربية وغزة ، ولا شك أن هذا التحدى يفرض على النظام العربى ضرورة الاختيار بين أسلوب التحرير القومى وبين أسلوب التفاوض السلمى بيد أن الالتجاء إلى أى من الأسلوبين أو التحول بينهما إنما يتطلب أولا الاتفاق على أهمية إنشاء كيان فلسطينى أو دولة فلسطينية فى فلسطين ويرتبط بذلك أيضا أنه حتى على المستوى الفلسطينى لم يوجد إجماع بعد حول

أسلوب تحقيق الأهداف الفلسطينية بعيدا عن السياسات العربية ، إن جوهر المشكلة هنا يكمن فى أن العرب يضعون الحلول مسبقا لمشاكل لم تحدد أبعادها بعد ، ولهذا فإن تحديد المشكلة ومعرفة أبعادها إنما يساعد على صياغة استراتيجية التعامل معها من أجل التوصل إلى الهدف النهائى .

من هنا فإن الاستراتيجية العربية تجاه إسرائيل يجب أن تكون مزدوجة المقصد ، فهى من جانب تحدد قواعد التعامل مع اسرائيل كدولة فى المنطقة لها مصالحها وأهدافها واستراتيجيتها وهى من جانب آخر تحدد كيفية حل القضية الفلسطينية ولا شك أن المرحلة الحالية والتى تعد امتدادا لسنوات الصراع السابقة لم تشهد فصلا من المسألتين وإن كنا نرى بإمكانية الفصل فى المستقبل .

ولا شك أن قراءة الوثائق العربية ، خصوصا قرارات مؤتمرات القمة العربية والتى بدأت فى الانعقاد ومنذ عام ١٩٦٢ خصيصا من أجل بحث كيفية التعامل مع إسرائيل يمكن أن تساعدنا فى التمييز بين ثلاث استراتيجيات عربية متميزة .

اولا ـ استراتيجية رفض إسرائيل : الحل العسكرى

وهى أقدم استراتيجية عربية وأكثرها بلورة وشيوعا وقبولا أيضا ، فقد بدأت فى العشرينات والثلاثينات حينما حارب الفلسطينيون والسوريون ومختلف العرب المستوطنات اليهودية فى فلسطين ، ووصلت ذروتها حينما دخلت جيوش سبع دول عربية عام ١٩٤٨ إلى فلسطين فى حرب ضد إسرائيل .

ولقد طبقت نفس الاستراتيجية فى حروب ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ولقد بنى رفض اسرائيل على أساس أنها قد أنشئت بطريق الأجانب على أرض فلسطين العربية وأنها تمثل بذلك تهديدا للأمن القومى العربى ، يضاف إلى ذلك أن العرب نظروا إلى اسرائيل باعتبارها رأس حربة للقوى الاستعمارية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ، بمعنى أن اسرائيل لا تعدو أن تكون دولة تابعة لدولة عظمى وأنها تعمل بوظيفة رجل الشرطة لتلك الدولة وأنها لا تزيد عن كونها كلبا « للحراسة فى المنطقة » . ولقد حاول العرب طوال نصف قرن مضى أن ينشئوا مختلف المؤسسات المعدة عن تلك الاستراتيجية ، فميثاق جامعة الدول العربية ينص على أن من بين أهدافه تحرير فلسطين والوصول بها إلى الاستقلال كما توصل مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٥٠ إلى قرار تم بناء عليه وضع أسس استراتيجية الرفض ، فالقرار ينص على أنه « لا يجوز لأى عضو من أعضاء الجامعة أن يتفاوض منفردا مع اسرائيل بشأن اتفاق سلام أو أى اتفاق سياسى أو اقتصادى أو عسكرى ، أو التوصل فعليا إلى عقد اتفاق سلام ، وأى عضو يقدم على مثل ذلك سوف يفصل من الجامعة فى الحال طبقا للمادة ١٨ من الميثاق يضاف إلى ذلك ، التوصل إلى عقد اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول أعضاء الجامعة ، وهى الاتفاقية التى حرمت على أى عضو أن يعقد اتفاقا مع أية دولة لا يتفق ونصوص تلك الاتفاقية .

وباستعراض قرارات مؤتمرات القمة العربية ، وهى المؤسسة السياسية التى بدأت عام ١٩٦٤ خصيصا لبحث استراتيجية التعامل مع الخطر الاسرائيلى ، فإننا نجد بلورة واضحة لهذه الاستراتيجية فمؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة فى يناير ١٩٦٤ نظر إلى اسرائيل باعتبارها « الخطر الأساسى أمام الأمة العربية » ولهذا فقد وافق الرؤساء والملوك العرب على إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية من أجل درء هذا الخطر .

بيد أن أهم المؤتمرات من زاوية بلورة صياغة نهائية لهذه الاستراتيجية كان مؤتمر القمة الرابع بالخرطوم عام ١٩٦٧ والذى أكد على وحدة الصف ووحدة العمل العربى وقرر « عدم الصلح مع اسرائيل » أو الاعتراف بها ، وعدم التفاوض معها .

بطبيعة الحال ، كانت هناك صعوبات جمة عند تطبيق تلك الاستراتيجية من هذه الصعوبات أنه كان من الضرورى لدى تطبيق تلك الاستراتيجية البحث عن مفهوم جماعى عربى اقليمى للأمن مع وضع الأسس الكفيلة بصيانته ، يضاف إلى ذلك أن الدول العربية خصوصا دول المواجهة مع اسرائيل اقتنعت بأهمية التفوق الكمى عسكريا وبشريا فى مواجهة اسرائيل دون أن ترتقى بالسباق مع اسرائيل إلى مرحلة التفوق أو المساواة الكيفية ، كما أنها تنسق فيما بينها سواء فى نوع السلاح الذى يمكن الحصول عليه واستخدامه أو فى شكل وتنظيم القوات المسلحة العربية ، يضاف إلى ذلك أن العرب اكتفوا فى عملية خلق الاجماع القومى على النظر إلى التهديد الاسرائيلى باعتباره شرطا كافيا لتحقيق الاجماع دون النظر إلى الشروط الاجتماعية والسياسية الأخرى ومنها الاتفاق على الأهداف القومية العليا ، فضلا عن النظر فى مسألة التقريب بين الدول العربية فيما يتعلق بمراحل التطور والمستوى

الاقتصادى .

ترتب على ذلك نتيجتان سلبيتان : الأولى تكمن فى عدم القدرة على خلق جيل عربى يتميز بفهم دقيق للخطر الاسرائيلى ، فضلا عن الفشل فى بناء جيوش قومية تتسم بالفعالية والكفاءة فى مواجهة إسرائيل .

بيد أن الأخطر من ذلك ، أن هذه الاستراتيجية المعلنة ، دفعت بإسرائيل إلى بناء قوات عسكرية متطورة كما رأينا . وقامت اسرائيل بتصميم استراتيجية مواجهة للعرب مجتمعين وليس لكل دولة على حدة ، فالشعارات العربية حول العمل الجماعى لم تكن شعارات جادة ولهذا لم تتحول إلى سياسات إقليمية .

ويرتبط بتلك الاستراتيجية أيضا قرار مؤتمر القمة العربى الأول والثانى عام ١٩٦٤ بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطينى فى تحمل مسئولية العمل لقضية فلسطين ، كما أقر المؤتمر الثانى للقمة خطة المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطينى .

ويعود السبب الرئيسى لانشاء المنظمة إلى رغبة الدول العربية فى خلق تنظيم مضاد للوجود الاسرائيلى والتأكيد على رفض التعامل مع إسرائيل ، ويؤكد الميثاق الوطنى الفلسطينى على استراتيجية بالرفض خاصة المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ منه ، فالمادة ١٩ تعتبر أن تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه وتعتبر المادة ٢٠ أن تصريح بلفور وصك الانتداب باطلين . كما تنص المادة على أن الشعب الفلسطينى يرفض كل الحلول البديلة عن التحرير .

ومع ذلك ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تعانى من نفس المشكلات التى طبعت النظم والحكومات العربية فهى تتبنى استراتيجية معلنة دون أن توفر الأدوات والوسائل الكفيلة بتحقيقها .

وحتى اليوم لا تزال هذه الاستراتيجية هى أوسع الاستراتيجيات قبولا من الناحية النفسية والشعبية وإن كانت أقلها شيوعا من الناحية الرسمية .

ثانيا ـ استراتيجية تطويق الخطر الاسرائيلى (التطويق والاحتواء) :

تستهدف تلك الاستراتيجية تقييد الخطر الاسرائيلى دون حاجة إلى إقامة تفاعلات مباشرة مع العدو الاسرائيلى .

ولقد بنيت هذه الاستراتيجية على أساس الفرضية التى ترى بإمكان العرب هزيمة إسرائيل ، وفى نفس الوقت فإنهم ليسوا على استعداد لقبول إسرائيل أو التعامل معها طالما ترفض إسرائيل الاعتراف بحق الفلسطينيين فى وطنهم وطالما ترفض الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة .

وينبنى هذا الموقف على أساس أن العرب يحتاجون إلى وقت طويل حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم فى التنمية بما فيها تنمية جيوشهم القومية ، وهكذا فطالما انه من الصعب تحقيق الهدف القومى ، أى التحرير ، والهدف الاجتماعى ، أى التنمية فى نفس الوقت ، يصير من الحتمى محاولة تطويع واستئناس إسرائيل .

ولقد حاول العرب توظيف تلك الاستراتيجية طوال مراحل الصراع مع إسرائيل ، ففى أعقاب هزيمة عام ١٩٤٨ ، وقعت دول المواجهة العربية عدة اتفاقيات هدنة عام ١٩٤٩ مع إسرائيل ، وتدخل هذه الاتفاقيات ضمن محاولات تحديد الخطر الاسرائيلى .

ويمكن أن ننظر إلى جهود الدول العربية فى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على أنها تدخل فى إطار تلك الاستراتيجية ، فمحاولات الدول العربية عزل إسرائيل وتكرار الاستنكار الدولى لأعمالها العدوانية بل ومحاولات طردها من المنظمة الدولية فضلا عن استصدار قرارات تدين وجودها وعقيدتها مثل قرار الجمعية العامة عام ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية نوعا من العنصرية ، كل هذا يدخل فى إطار تلك الاستراتيجية .

ولم تكن هذه الاستراتيجية نظرا لانعدام الثقة بين الطرفين العربى والاسرائيلى فضلا عن تفاقم حدة تشوه الادراك والرؤى بينهما يضاف إلى ذلك ، أن غالبية هذه المحاولات لم تكن إقليمية بالمعنى الشامل ، ولكنها كانت ثنائية على أحسن تقدير ، ومن هنا لم تكتسب هذه المحاولات أى تعاطف قومى شامل ، وتركت لكل دولة أو مجموعة دول على حدة .

ومن المشكلات الأخرى التى صادفت هذه الاستراتيجية ، أن الولايات المتحدة وقفت بكل ثقلها وراء إسرائيل ، فلقد انسحبت من اليونسكو بسبب تدخلها فى « المسائل السياسية » وذلك بالادانة المستمرة لتصرفات إسرائيل فى الضفة وغزة والقدس وهددت بالانسحاب من الأمم المتحدة إذا ما قامت باستصدار أى قرار يمس عضوية إسرائيل ، ونددت بقرار الجمعية العامة عام ١٩٧٥ المتعلق بمساواة الصهيونية بالعنصرية .

ثالثا ـ استراتيجية التسوية السلمية :

من المهم أن نتذكر أن التسوية المصرية الاسرائيلية بعقد اتفاقيات كامب ديفيد ثم الاتفاقية المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالى لم تكن الأولى فى هذا الصدد ، ولكنها كانت حلقة فى استراتيجية متكاملة للتسوية السلمية للصراع وهى الاستراتيجية التى تقوم على أساس الاعتراف والقبول أو على الأقل الاعتراف العربى بإسرائيل .

وتعود أسس هذه الاستراتيجية إلى عام ١٩٦٥ حينما دعا الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة إلى ضرورة التسوية السلمية للصراع العربى ـ الاسرائيلى على أساس قبول إسرائيل بقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العام للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وإنشاء دولة فلسطين ووضع نهاية لحالة الحرب والعداء التى تميز العلاقات بين الطرفين وقد تقدم بورقيبة باقتراح مماثل عام ١٩٧٣ .

يضاف إلى ذلك أن الموقف الرسمى المصرى الذى صدر فى شكل إجابات مصرية على أسئلة السفير يارنج ـ ممثل الأمم المتحدة ـ فيما بين عامى ٦٨ ، ١٩٦٩ تقدم لنا إطارا متكاملا لحل الصراع فى الشرق الأوسط وهو إطار يتضمن الاعتراف بإسرائيل .

اما فى فترة السبعينات ، فقد شهدنا العديد من مقترحات السلام من جانب أطراف عديدة من أعضاء النظام الدولى ، وإن كانت الدول أطراف الصراع لم تلق اهتماما كبيرا بتلك المقترحات .

والواقع أن مبادرة الرئيس المصرى السادات بزيارة اسرائيل وقبوله المفاوضات المباشرة تعتبر نقطة تحول رئيسية فى استراتيجية التسوية السلمية وموضوع الاعتراف بإسرائيل . يضاف إلى ذلك أن مصر أصدرت اقتراحا جديدا فى أبريل عام ١٩٨٢ يقضى بالاعتراف المتبادل والمتزامن بين الفلسطينيين والاسرائيليين وحينما توصلت لبنان وإسرائيل إلى عقد اتفاق مشترك فى مايو ١٩٨٣ لم تقم أية دولة عربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية بلبنان تطبيقا لنصوص ميثاق جامعة الدول العربية والتى استخدمت من أجل قطع العلاقات مع مصر .

وفضلا عن ذلك ، فإن مبادرة الأمير فهد عام ١٩٨١ والمشروع العربى الذى تمخض عن مؤتمر القمة الخامس بالمغرب عام ١٩٨٢ بالاضافة إلى الاتفاق الأردنى ـ الفلسطينى عام ١٩٨٥ كلها تقع فى إطار هذه الاستراتيجية التى وإن كانت مقبولة رسميا اليوم فإنها غير شعبية فى الأوساط العربية نظرا لعدم الوثوق فى النتائج النهائية التى يمكن أن تترتب عليها .

ومع ذلك ، فإن الحديث عن احتمالات تشكيل الوفد المشترك من الأردنيين والفلسطينيين للتفاوض مع الولايات المتحدة واسرائيل تدعم هذه الاستراتيجية التى يبدو أنها تسيطر على المناخ العام بين العرب والاسرائيليين .

(جـ) اتجاهات الصراع المسلح

يشكل الصراع العربى الاسرائيلى صورة خاصة يندر وجودها فى العصر الحديث ، إذ أنه يمثل بقايا الصراع بين قوى الاستعمار الاستيطانى والقوى الوطنية المتطلعة إلى الحرية فى مناطق الاستيطان . ولا يشابه هذا الصراع من حيث طبيعته السياسية الاجتماعية فى الوقت الحاضر ـ وإن كان لا يماثله سوى الصراع فى جنوب أفريقيا وناميبيا بين الأقلية من المستوطنين البيض والغالبية من المواطنين الزنوج ، وذلك بعد نجاح الحركات التحررية أخيرا فى زيمبابوى ، وبعد حسم الصراع بين قوى الاستعمار الاستيطانى والسكان الوطنيين فى مناطق كثيرة من العالم سواء فى أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية) أو جزر المالفين أو الجزائر رغم أن نتائج الصراع قد اختلفت ، إذ نجحت بعض عناصر المستوطنين فى استعمار هذه المناطق والقضاء على المستوطنين الأصليين ، فى حين نجحت بعض الشعوب فى استعادة السيطرة على أراضيها والقضاء على حركة الاستيطان الأجنبى ، أو تحجيمها (الجزائر وزمبابوى وموزمبيق) .

يقوم الصراع العربى الاسرائيلى بين طرفين : أحدهما استعمار استيطانى وهو الحركة الصهيونية العالمية المتمثلة فى إسرائيل ، والشعب العربى فى العالم العربى وخاصة فى منطقة الشام (فلسطين وسوريا ولبنان) ومصر . وقد ارتبط الطرف الاسرائيلى منذ بداية نشأته بالنظام الاستعمارى العالمى متمثلا أولا فى بريطانيا العظمى ثم فى فرنسا ، وأخيرا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كل حسب دوره فى النظام الاستعمارى عموما ، وفى المنطقة بصفة خاصة . لم يرتبط الشعب العربى بقوة معينة ، وحاول أن يستعين بكل القوى العالمية المحبة للسلام ، وقد حاول الاستعانة بالدول التى كانت تستعمره ولما اتضحت له صلاتها الوثيقة بإسرائيل حاول من خلاله حركة التضامن الآسيوى الأفريقى ، وحركة عدم الانحياز ، ثم أصبحت له صلات وثيقة بالمعسكر الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية وغيرها بعد أن فقد الأمل فى معاونة أى من الدول الرأسمالية للوصول إلى حل عادل للصراع .

تميز الصراع العربى الاسرائيلى منذ بدايته بأنه صراع شامل اشتمل على كل عناصر الصراع بما فيها الصراع المسلح ، إذ لعب الصراع المسلح دورا رئيسيا منذ البدايات الأولى ، ولما كانت طبيعة الصراع المسلح أن يتخذ دورا قياديا بمجرد نشوبه فقد أصبح له الدور الرئيسى فى الصراع العربى الاسرائيلى فى أغلب فترة امتداده ، رغم أن هذا بالطبع لم ينف عنه صفة الصراع الشامل . فقد اشتمل الصراع أيضا على جوانبه السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية .

قد يكون التصنيف الطبقى للطبيعة السياسية الاجتماعية للصراع العربى الاسرائيلى سهلا باعتبار أن الصهيونية العالمية قوة استعمارية استيطانية ، إلا أن التقسيم الاجتماعى يتناقض نوعا مع التصنيف الطبقى للصراعات الدولية ، فإسرائيل يغلب عليها النظام الاشتراكى ، وتمثل القوة العمالية قوة رئيسية ومؤثرة فى النظام السياسى الاسرائيلى ، رغم أنها تمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الاستعمارى الرأسمالى العالمى . وهى تتصف بالعنصرية الشديدة والرغبة الملحة فى التوسع على حساب المجتمعات الأصلية الموجودة فى المنطقة ، تسترها بمزاعم حقوق تاريخية قديمة ترجع إلى حوالى قرنين من الزمن . كما يغلب على نظامها طابع الهيمنة الاقتصادية التى تسعى إلى استغلال ثروات المنطقة وفتح أسواق لها لأحكام السيطرة الاقتصادية على شعوب العالم العربى . ويتمثل هذا بصفة خاصة فى مفهومها للأمن الاسرائيلى الذى لا يكتفى لتحقيقه بتوقيع معاهدات سلام مع الدول المجاورة ، وإنما يشترط وجود علاقات طبيعية مع هذه الدول ، ويضع فى رأس قائمتها علاقات التبادل التجارى كما يبدو عمليا فى محاولات إسرائيل تأسيس مشروعات اقتصادية مشتركة مع مصر أثناء مفاوضات السلام . وفى اشتراط تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل والشكوى من عدم تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية بعد تنفيذ معاهدة السلام .

كما اتسم الصراع بأنه له جانبه المعنوى والروحى الخاص والشديد الحساسية ، إذ يتمثل الصراع ـ فى أحد جوانبه ـ صراعا قوميا دينيا بين المستوطنين من

اليهود العنصريين الذين يرفضون الاختلاط بالعناصر الأخرى ، وبين أصحاب الأرض الأصليين من العرب ذوى القومية الأصلية ، والذى تنتمى أغلبيتهم إلى الاسلام وتعيش بين ظهرانيهم أقلية مسيحية أغلبها عربى الأصل ، ويعيشون معا فى وئام منذ زمن بعيد . لقد زاد الطابع الروحى الناجم عن البعد الدينى من حدة الصراع لدرجة جعلته لا يخضع فى كثير من الأحوال لمقاييس القوى التى تخضع لها باقى الصراعات المسلحة مثل التوازن العسكرى ، والردع الاستراتيجى ، وتوازنات القوى ، إذ تمثل القوى الروحية ، عاملا فعالا فى الصراع يصعب على أى باحث أو حتى على الطرفين أن يدخلوه فى الحساب الدقيق لميزان القوى .

لقد أدت كل العوامل السابقة فى الطبيعة السياسية الاجتماعية للصراع إلى أن الصراع المسلح لم يقتصر على أنه صاحب الصراع العربى الاسرائيلى منذ بدايته بل أنه تطورت أدواته وأساليبه بدرجة فاقت كل الصراعات المسلحة المعاصرة ، وأصبح عاملا فى تطوير الصراع المسلح فى العالم كله ، وقد صاحب هذا التطور بقية التطورات السياسية فى المنطقة ومراحل الصراع السياسى العالمى والاقليمى والتطور الاقتصادى وتطور العلاقات الدولية فى المنطقة . ولقد أدت الطبيعة الاستعمارية الاسرائيلية والطبيعة الوطنية والقومية العربية الرافضة للاستعمار الاستيطانى إلى سباق عسكرى بين القوى المتصارعة ، إذ سعت الحركة الصهيونية وإسرائيل منذ بداية تكوينها فى المنطقة - بل وقبل ظهورها ككيان سياسى دخيل - إلى أن توفر لنفسها تفوقا عسكريا عاما على القوى العربية المواجهة لها ، وجندت لذلك كل وسائلها بما فيها الدول الاستعمارية التى كانت تسيطر على العالم العربى ، ثم الدولة الاستعمارية العظمى التى تقف على رأس النظام الرأسمالى العالمى ، بل أنها نجحت فى توظيف النظام الاشتراكى لصالحها أيضا لفترة ما ، وما زالت توظف جزءا منه حتى الآن . وقد اتخذت فى ذلك طريقين أساسيين : أولهما بناء القوة العسكرية الاسرائيلية بحيث تستوعب أكبر قطاع من السكان الاسرائيليين ، وأكبر قدر من الأسلحة والمعدات والتكنولوجيا العسكرية الغربية ، وثانيهما العمل على أضعاف القوة العسكرية العربية بالعمل على منع القوى العظمى من معاونة العرب على بناء قوتهم العسكرية أو عرقلة ذلك ، وكذا بإجهاض المحاولات العربية لبناء القوة العسكرية بتدمير هذه القوات قبل أن تصل إلى المرحلة التى تخل فيها بالتفوق العسكرى الاسرائيلى .

وفى المقابل عملت القوى العربية على التزود بما يلزمها من أسلحة للدفاع عن نفسها ، والاحتفاظ بحقوقها المشروعة واستعادة ما اغتصب منها ، إلا أن الدول الغربية عمدت إلى تحقيق التفوق العسكرى الإسرائيلى على باقى الدول العربية وخاصة دول المواجهة مما دعا بعضها إلى كسر احتكار السلاح واللجوء إلى المعسكر الاشتراكى لتحصل على حاجتها منه . كما حاولت وما زالت تحاول أن تحقق لنفسها نوعا من الاكتفاء الذاتى بالاعتماد على نفسها فى إنتاج أنواع مختلفة من الأسلحة .

تطور دور وأهداف وأساليب الصراع المسلح فى الصراع العربى الإسرائيلى :

رغم أن الصراع المسلح لم يتوقف تقريبا منذ بداية الصراع العربى الإسرائيلى إلا أن دور الصراع وأهدافه وأساليبه اختلفت من وقت إلى آخر .

ففى أعقاب بدء الهجرة اليهودية الجماعية إلى فلسطين التى وضعت تحت الإنتداب البريطانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عين السير هربرت صمويل (يهودى) مندوبا ساميا فى فلسطين قامت الجماعات العربية الفلسطينية بالصراع المسلح ضدها ، وكان دور هذا الصراع مقاومة الاستيطان الصهيونى ومنعه من تثبيت قواعده فى فلسطين ، وكانت أهدافه إرهاق وإضعاف حركة الاستيطان وإجبارها على التوقف وقد استخدمت فى ذلك أسلوبا دفاعيا بالإغارة على مراكز الاستيطان والمستوطنات بمجموعات فدائية ، فى حين أدار المستوطنون الإسرائيليون بالتعاون مع قوات الإنتداب البريطانى الصراع المسلح ضدهم بهدف تثبيت الاستعمار الصهيونى وفرضه عليهم وكانت أهدافهم إقامة مستوطنات فى المواقع الهامة . بحيث يمكن أن تسيطر على المناطق المجاورة وتثبيتها وقد شارك فى ذلك التنظيمات الصهيونية العسكرية : هاشومير - البالماخ - أرجون لاومى - هاجاناه - شتيرن ، وكان أسلوبهم مزيجا من الدفاع والقهر والإجبار وقد استمر هذا الشكل من الصراع لحين قرب نهاية الانتداب البريطانى بعد الحرب وظهور مشروعات التقسيم الأمر الذى دعا الشعب الفلسطينى - بمعاونة من الشعب العربى خارج فلسطين - إلى تكوين قوات شبه نظامية لمقاومة الاستعمار ومنع تقسيمه فلسطين فى مواجهة

القوات السابق ذكرها . وقد كان دور الصراع المسلح هو الدور الرئيسى حيث لم تكن السياسة والدبلوماسية والاقتصاد العربى قادرة على إدارة صراع على نفس المستوى لضعف الدول العربية وخضوعها للاستعمار حينذاك .

بانتهاء الانتداب البريطانى وإعلان قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ انتهت مرحلة مقاومة الاستعمار الاستيطانى وبدأت مرحلة محاولة استعادة الأرض المغتصبة فى حين بدأت إسرائيل فى تثبيت أركان الدولة وتوسيعها . لقد تمثل فى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين وهنا اتخذ الصراع المسلح الدور الرئيسى وصاحبه جهد سياسى ودبلوماسى محدود فى حين لعبت المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل دورا ثانويا فى الصراع ، وفى المقابل كان الصراع المسلح صاحب الدور الرئيسى لدى إسرائيل وصاحبه جهد سياسى ودبلوماسى واقتصادى مؤثر أسهم فى سير ونتيجة الصراع . وقد اعتمد العرب على أسلوب يجمع بين الدفاع والقهر والإجبار والتزمت إسرائيل بسياسة القهر والإجبار بفرض الواقع على الدول العربية وكانت النتيجة فشل العرب فى تحقيق أهدافهم بينما ثبتت إسرائيل أقدامها وتوسعت على حساب الأراضى العربية .

استمر الصراع المسلح بعد اتفاقيات الهدنة بين دول المواجهة وإسرائيل على شكل اشتباكات محدودة بين الجانبين ، وكان أهمها استيلاء إسرائيل بالقوة على قرية أم الرشراش الأردنية على ساحل البحر الأحمر لفتح الطريق البحرى فى مواجهة المقاطعة العربية والهجمات العربية داخل إسرائيل ، والهجمات الإسرائيلية على الضفة الغربية للأردن ، وعلى الحدود السورية والاشتباكات السورية ضد محاولات التوسع الإسرائيلية قرب الحدود السورية وسهل الحولة والاشتباكات الإسرائيلية فى قطاع غزة بهدف تدمير القوة الفلسطينية والمصرية التى تساندها .

انفجر الصراع المسلح بالعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ الذى حاولت إسرائيل فيه - بالتعاون مع بريطانيا العظمى وفرنسا - تدمير القوات المسلحة المصرية باعتبارها القوة العربية الرئيسية فى المنطقة لما كانت تتميز به مصر من ثقل سياسى وعسكرى بالمقارنة بباقى القوى العربية . وبعد فشلها حرصت على الحصول على مكسب سياسى بضمان حق المرور فى خليج العقبة ، إلا أن انتشار قوات الطوارىء الدولية فى سيناء وقطاع غزة حال بين استمرار الصراع المسلح على الحدود المصرية وخط الهدنة معها ، وتحول الصراع المسلح إلى الضفة الغربية والحدود السورية - خاصة مع قيام الوحدة بين مصر وسوريا بين عامى ٥٨ ، ١٩٦١ .

صممت إسرائيل بعد إنسحابها من سيناء وقطاع غزة عام ١٩٥٧ على أن تحقق أهدافها السابقة فى فرض وجودها والتوسع من خلال جولة أخرى من الصراع المسلح واستعدت لها فى حين سعت الدول العربية إلى قوتها الذاتية كما قامت بقيادة مصر بأول محاولة جدية لتوحيد العمل العسكرى العربى من خلال إنشاء قيادة عربية موحدة فى أوائل عام ١٩٦٤ . إلا أن العالم العربى كان يمر فى ذلك الوقت بمرحلة انتقالية اتسمت بعدم استقرار نظم الحكم وقيام الثورات واتساع الخلافات بين التجمعات العربية ، مما انعكس على قدرة القيادة الموحدة على قيادة عمل عسكرى عربى موحد فى الصراع المقبل . وهكذا اعتمدت إسرائيل إلى الاستعداد لإدارة صراع مسلح لإجهاض القدرات العسكرية العربية ، وفرض السلام على الدول العربية المجاورة وتحسين أوضاعها الاستراتيجية الحرجة بالتوسع وكان دور باقى القوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التمهيد والإعداد للصراع المسلح المقبل ومساندته ، فى حين كان هدف القوات المسلحة العربية حماية عملية بناء القوة الذاتية ومنع إسرائيل من التوسع وفرض إرادتها على الدول العربية . فشلت القوى العربية فى تحقيق أهدافها باستخدام القهر والإجبار إذ احتلت إسرائيل أراضى مصرية وسورية وفلسطينية (فى الضفة الغربية) فأجهضت القوة العسكرية العربية وحسنت من أوضاعها الاستراتيجية الحرجة لكنها فشلت فى فرض السلام على الدول العربية المجاورة بل على العكس زاد رفضهم لها وتقاربت قواهم العسكرية بدرجة أكبر .

لم يتوقف الصراع المسلح بصدور قرار مجلس الأمن سواء بوقف إطلاق النار فى يونيو ١٩٦٧ أو بالقرار رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، إذ أن القوات المسلحة العربية فى مصر وسوريا والمقاومة الفلسطينية سرعان ما أدارت صراعا مسلحا ممتدا على ضفاف قناة السويس وفى مرتفعات الجولان وداخل فلسطين المحتلة ، وقد تراجع دور الصراع المسلح بعد الهزيمة العسكرية للدول العربية ليكون سندا للصراع السياسى والدبلوماسى والاقتصادى ، وأصبح الهدف السياسى العسكرى للدول العربية إزالة آثار النكسة (الهزيمة)

واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وكانت الاستراتيجية التى حددها مؤتمر القمة العربى فى أغسطس ١٩٦٧ لا إعتراف بإسرائيل ولا مفاوضات ولا صلح معها وهكذا كان لابد من الصراع المسلح .

رغم أن نتائج الصراع حققت لإسرائيل توسعا أكثر من قدرتها على استيعابها ، إلا أنها فتحت شهيتها وبدأت أهداف التوسع الإسرائيلى بالإعلان عن رفض العودة إلى خطوط يونيو ١٩٦٧ وأن الطريق الوحيد هو المفاوضات المباشرة ، لقد بدأ الصراع المسلح حتى قبل مؤتمر الخرطوم بضربة الطيران المصرى فى يوليو ١٩٦٧ ، وبإطلاق إسرائيل النار على عناصر هيئة قناة السويس التى حاولت تطهير القناة ، وامتد الصراع إلى معركة رأس العش جنوب بور سعيد ، ثم تدمير المدمرة الإسرائيلية إيلات . وقد تصاعد هذا الصراع من الجانب العربى مع تراكم القوة العسكرية العربية لتنتقل من مرحلة الصمود (الدفاع) إلى مرحلة الردع . ودارت فى أوائل عام ١٩٦٨ معركة الكرامة فى الأردن كما دارت معارك المدافع فى نهاية عام ١٩٦٨ ليتسع نطاق الصراع ليصل إلى ما سمى بحرب الاستنزاف . ولقد تصاعد الصراع تدريجيا ليصل إلى قمته فى عام ١٩٧٠ حاولت الدول العربية من خلال دوره المساند للعمل السياسى والديبلوماسى أن تكبد إسرائيل خسائر يصعب عليها تحملها ، فى حين حاولت إسرائيل أن تدفع العرب إلى اليأس من استرداد حقوقهم بالقوة ، وفى عام ١٩٧٠ كان واضحا لدى الجانبين أن استمرار الصراع المسلح بهذا النمط لا يحقق أهدافه مما دعا الولايات المتحدة الأمريكية للتقدم بمبادرة روجرز لإتاحة فرصة أكبر للجهود الدبلوماسية ، إلا أن هذه الجهود لم تحقق أى نجاح كما كان متوقعا ، وبدأ العرب (دول المواجهة العربية) الاستعداد لجولة جديدة من الصراع المسلح ، بينما اطمأنت إسرائيل إلى قدرتها على الاحتفاظ بالأرض التى تحتلها . ورغم هدوء خطوط وقف إطلاق النار منذ أغسطس عام ١٩٧٠ إلى أكتوبر عام ١٩٧٣ لم يكن هذا الهدوء تاما حيث تخللته اختراقات للمجالات الجوية من الجانبين ومعارك جوية محدودة بالإضافة إلى الضربات التى وجهتها القوات العربية إلى عمق إسرائيل وإلى مصالحها فى العالم سواء بالقوات النظامية أو الفدائية إلا أنها كلها كانت تلعب دورا ثانويا مدعما للصراع السياسى والدبلوماسى .

منذ منتصف عام ١٩٧٢ بدأ الإعداد للمحاولة الثانية لإدارة صراع مسلح عربى مشترك محدد بهدف إثبات فشل نظرية الأمن الإسرائيلى ودفعها إلى إعادة الحقوق العربية المغتصبة وقد امتاز هذا العمل بأنه توفر له زمن كاف ، وبوجود حافز قوى لدى كل من مصر وسوريا لتنسيق التعاون العسكرى بينهما ، وهو الإصرار على استعادة الأراضى المحتلة وخاصة بعد فشل الجهود الدبلوماسية التى بذلها المبعوث الدولى ، وفتور اهتمام المجتمع الدولى عموما ، والقوتين الأعظم بصفة خاصة بإيجاد حل عادل للصراع .

حقق الصراع المسلح فى بدايته عام ١٩٧٣ نجاحا هاما نتيجة للتعاون العسكرى العربى ، ولكن هذا النجاح سرعان ما ضعف نتيجة لبدء تفكك هذا التعاون وهكذا نجح العرب فى هز ثقة إسرائيل فى نظرية الأمن ، ولكنهم لم يجبروها على إعادة الحقوق العربية المغتصبة وربما يكون أهم أدوار الصراع المسلح فى عام ١٩٧٣ أنه أثبت أن إسرائيل مهما حققت من نجاح عسكرى فى صراعها ضد العرب ، لا تستطيع أن يحقق لها أمنا ، بل تبعث إلى مزيد من الكراهية فى حين أن نجاح العرب فى صراعهم المسلح مع إسرائيل ـ لو أحسنوا الإعداد له ـ يمكن أن يقضى على إسرائيل لذا فقد أصبحت إسرائيل ـ لأول مرة ـ تعتمد على الصراع السياسى والدبلوماسى أساسا ، وأصبح الصراع المسلح وسيلة لدعم الأساليب الدبلوماسية والسياسية الأخرى ، كما أن الأوضاع التى انتهى إليها الصراع فرضت على الدول العربية أن تعود إلى الصراع السياسى والدبلوماسى وتراجع دور الصراع المسلح .

إن اختلاف دور الصراع المسلح لم يعن التخلى عن استخدام القوات العسكرية لإسرائيل ولكنه أصبح وسيلة لدعم سياستها التوسيعية التى انحصرت مرحليا فى استيعاب المناطق المحتلة وتوفير نطاق من حولها ، وعلى الضغط على الدول العربية حتى تقتنع بعدم جدوى استمرار الصراع والتسليم بالوجود الإسرائيلى ، وقد لجأت فى ذلك إلى استخدام مزيج من تحقيق مكانة وهيبة دولية ، والقهر والإجبار والردع معا .

تحقق إسرائيل لنفسها المكانة الدولية عن طريق توفير أقصى قوة عسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلى ، وقد وصلت فعلا بعد عم ١٩٧٣ إلى الحد الكمى الذى لا يمكنها زيادته عدديا وبتحقيق التفوق على دول المواجهة بالحصول على أكبر قدر من الأسلحة . ولما كانت لا تستطيع التفوق الكمى على الدول العربية مجتمعة أو حتى دول المواجهة مجتمعة ، فإنها سعت إلى تحقيق التفوق النوعى بالحصول على أكثر الأسلحة

تطورا سواء عن طريق الشراء أو التصنيع المحلى بالإنتاج معتمدة على نفسها ، أو بالتعاون مع دول أخرى . ونظرا لأن العرب يمكنهم تجاوز هذه الفجوة تكنولوجيا خلال فترة محدودة من الزمن ، فقد سعت إسرائيل إلى امتلاك الأسلحة النووية التى كانت قد بدأتها فى المحاولة للحصول عليها منذ بدء نشأتها وزيادة مخزونها من هذه الأسلحة ولم تكتف إسرائيل بذلك ، بل وقعت إتفاق التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة الأمريكية الذى أصبحت إسرائيل بموجبه امتدادا للولايات المتحدة وأصبحت المخزونات الأمريكية - بل وقواتها أيضا - احتياطيا استراتيجيا لإسرائيل يوضع فى الحسبان عند تقدير الموقف لإدارة صراع مسلح معها . وفى مواجهة احتمال تطوير الدول العربية للأسلحة النووية مما يمكنهم من اجتياز الفجوة النووية ، عمدت إسرائيل إلى تدمير المفاعل النووى العراقى ، كما أعلنت على لسان مسئوليها أنها ستحدد للدول المجاورة مدى التقدم الذى يمكنها الوصول إليه .

وقد استخدمت إسرائيل أسلوب القهر والإجبار من خلال عمليات عسكرية فى لبنان ضد قوات المقاومة الفلسطينية والقوات السورية . وقد نجحت فى إجبار القوات الفلسطينية على الانسحاب من جنوب لبنان وإن ظلت فى البقاع ونجحت فى تدمير قواعد صواريخ الدفاع الجوى السورية وإسقاط كثير من طائراتها ، إلا أن هذا لم يؤد فى الواقع إلى قهر القوات الفلسطينية أو السورية إذا استمرت هذه القوات إلى جانب المقاومة اللبنانية تدير صراعها مع القوات الإسرائيلية فى لبنان ، وبدلا من انسحاب القوات السورية من لبنان - حسب مطالب إسرائيل - اشتدت المقاومة ضد إسرائيل مما أجبرها على الانسحاب من لبنان لتجنب الخسائر البشرية والمادية والسياسية وهكذا فشل القهر والإجبار فى تحقيق أهداف إسرائيل مما دعاها إلى تطويره عن طريق تعريب الصراع بإثارة العناصر العربية ضد بعضها ، واستمالة بعض العناصر المارونية فى جيش جنوب لبنان ليقوم عنها بمهمة تأمين الحدود الإسرائيلية ، واستمالة بعض الطوائف اللبنانية للمعاونة فى تأمين الحدود ، مع القيام من حين لآخر بضربات إنتقامية تحت ستر هذه العناصر ضد مراكز المقاومة تشتمل على حملات تفتيش وهدم المنازل والقبض على الشباب بدون تمييز وأعمال القتل العشوائية ، والقصف الجوى بهدف إرهاب المواطنين وتحذيرهم من إيواء عناصر المقاومة بما سمى بسياسة القبضة الحديدية .

إتخذت إسرائيل أسلوب الردع الاستراتيجى عن طريق اكتساب القوة العسكرية والتلويح باستخدامها وقد نجحت فى ذلك فى مصر بعد حرب ١٩٧٣ ، ومع الأردن بعد عام ١٩٧٠ ، ونجحت جزئيا مع سوريا فى عدم تخطى القوات السورية للخط الأحمر ، أو نقض اتفاقية فض الإشتباك معها ومع العراق بتدمير المفاعل النووى العراقى بينما فشلت فى إجبار سوريا على سحب صواريخ الدفاع الجوى من البقاع أو ردع المقاومة اللبنانية والفلسطينية عن توجيه الضربات إلى جيشها فى لبنان ، أو إلى مستعمرات الحدود فى شمال إسرائيل .

كان نجاح سياسة الردع الاستراتيجى فى مصر يتمثل فى أن إسرائيل امتلكت قوة عسكرية متفوقة بعد الحرب ، مما انعكس فى التزام مصر الكامل باتفاقيات فض الاشتباك والفصل بين القوات رغم المماطلة الإسرائيلية بعد توقيع كل منها ، ثم إنها لوحت باستخدام هذه القوة فى عام ١٩٧٧ بإعلانها عن إجراء مناورة بقوات كبيرة فى سيناء فى إشارة إلى إمكان استخدام هذه القوة مما دعا الرئيس المصرى إلى القيام بمبادرته الشهيرة فى نوفمبر من نفس السنة .

ونجح أسلوب الردع بالنسبة للأردن منذ عام ١٩٧٠ إذ أن تلويح إسرائيل باستخدام القوة ضد الأردن للقضاء على المقاومة الفلسطينية كان أحد أسباب القتال بين الأردن والمقاومة مما أدى فى النهاية إلى ترحيل المقاومة من الأردن ، واستقرار خطوط وقف اطلاق النار معه حتى الآن رغم اندلاع القتال عام ١٩٧٣ ورغم أحداث لبنان .

نجح أسلوب الردع فى سوريا بعد إتفاقية فض الاشتباك ، إذ أن إمتلاك إسرائيل لقوة عسكرية متفوقة ، والتصريحات الإسرائيلية المتتالية التى تحذر سوريا من أى عمل عدائى هو التفسير الوحيد لبقاء خطوط فض الاشتباك هادئة منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن . كما أن عدم محاولة سوريا استعادة الجولان ، والتزام سوريا فى لبنان بعدم اجتياز الخط الأحمر كلها أدلة على نجاح الردع الإسرائيلى ولا يقلل من قيمة هذه الحقيقة أن خروج مصر من المواجهة مع إسرائيل ترك سوريا وحيدة فى مواجهة إسرائيل .

على أن الردع قد فشل فى إجبار سوريا سواء على الانسحاب من لبنان أو على سحب صواريخ الدفاع الجوى من البقاع ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ، أولها أن المواقع السورية فى البقاع جيدة التحصين ، وبأنها استطاعت وما زالت قادرة على صد الهجوم الإسرائيلى

عليها وتمكنت من تكبيد القوات الإسرائيلية خسائر لم تتمكن من تحملها ، وثانيهما أن كلا من المواقع السورية وصواريخ الدفاع الجوى السورية كانت قد استقرت فى أوضاعها وأن انسحابها كان يمثل ترك العمق السورى مكشوفا للهجوم الإسرائيلى ، وضربة قوية للحكم فى سوريا ، وثالثهما أن إنسحاب هذه القوات يكشف الجناح الأيمن للقوات السورية ويعرضها للتدمير . على أنه من الواضح أن سوريا التزمت بعدم اجتياز الخط الأحمر وعدم مهاجمة القوات الإسرائيلية سواء أثناء وجودها ، أو أثناء انسحابها من لبنان كما أن صواريخ الدفاع الجوى التى زود السوفيت سوريا بها لم تستخدم ضد الطائرات الإسرائيلية رغم دخولها فى مناطق تدميرها ، كما أن القوات الإسرائيلية كفت عن محاولة الهجوم على القوات السورية أو اختراق المجال الجوى لها ولقواتها مما يعنى أيضا أن هناك خطوطا محددة يعرفها الجانبان غير مسموح لأى منهما بتخطيها ، أى أنه حدث نوع من الردع المتبادل .

على أن الردع - بل وجميع الأساليب الأخرى - قد فشلت تماما فى مواجهة المقاومة اللبنانية ، إذ أن الردع يعتمد على إحساس الطرف الآخر بأنه سيتكبد خسائر أكثر من أن يتحملها إذا قام بتصرف معين ، أو إذا لم يقم بتصرف آخر فى حالة أخرى . وطبيعة المقاومة الوطنية وحرب العصابات الا تقوم بحساب الخسائر ، وأن أغلب القائمين بها لا يبالون بما يمكن أن يحدث لهم ، بل أن بعضهم يقوم بتدمير نفسه أثناء تنفيذ مهمته . كما أن الشعور الوطنى أو الطائفى العميق فى لبنان جعل المدنيين من غير أفراد المقاومة يتحملون الضربات الانتقامية فى صبر ، ولا يتخلون عن إيواء عناصر المقاومة ، كما شكل صمود الشعب اللبنانى فى مواجهة الإرهاب الإسرائيلى ، وتمسكه بالبقاء فى أرضه وعدم هجرته من قراه ومدنه قاعدة للعمل الفدائى ضد قوات إسرائيل وعملائها سواء فى الجنوب اللبنانى أو فى مستعمرات شمال إسرائيل .

ولا يعتبر الصراع فى لبنان جولة كاملة من الصراع العربى الإسرائيلى حيث لا تواجه إسرائيل قوة عربية شاملة - رغم أنها استخدمت حوالى ١٢٤٠ دبابة وهو أقرب إلى الاشتباكات التى دارت بين الجولات الأربع وخاصة حرب الاستنزاف بين عام ١٩٦٧ ، وعام ١٩٧٠ إلا أنه برز منها الآتى :

* إن قوات إسرائيل قد وصلت إلى الحد الكمى من الأفراد (حوالى ٥٠٠ الف) بعد التعبئة ، ومن المعدات وأنها لا تستطيع أن تزيد من حجم قواتها أكثر من ذلك .
* استمرار اعتماد إسرائيل على القوات الجوية والمدرعات لتحقيق أهداف الصراع .
* فشل إسرائيل فى تطوير مشاة مترجلة قادرة على القتال فى مواجهة مشاة تتخذ مواقع مجهزة وتستخدم نظاما متكاملا من الأسلحة المضادة للدبابات .
* اعتماد إسرائيل على التطور النوعى لقواتها بتنمية قدرات الأسلحة والمعدات تعويضا عن القوة البشرية للاحتفاظ بتفوقها .
* حسن الأداء العسكرى العربى السورى والفلسطينى واللبنانى فى مواجهة الأداء الإسرائيلى .
* التوسع فى أسلوب حرب العصابات والعمل الفدائى من الجانب العربى وعدم القدرة لإسرائيل على استمرار مواجهته لفترة طويلة .
* توسع إسرائيل فى استخدام الطائرات العمودية لأغراض مختلفة .
* تورط القوتين الأعظم بدرجة أكبر فى الصراع المسلح عن الجولات السابقة .

التطورات الرئيسية فى الصراع العربى الإسرائيلى بعد عام ١٩٧٣ وتأثيرها على دور وتطور الصراع فى المرحلة المقبلة .

لقد حدثت تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية ضخمة منذ توقف القتال عام ١٩٧٣ فى المنطقة العربية ، ولابد وأن يكون لهذه التطورات تأثير على دور وطبيعة الصراع المسلح فى الصراع العربى الإسرائيلى فى المرحلة القادمة ويمكن أن نلخصها فى الآتى :

* التقارب المصرى الإسرائيلى وعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .
* زيادة الاستقطاب الدولى بعقد اتفاقات عسكرية ومنح تسهيلات للدول العظمى مع أغلب الدول العربية وإسرائيل .
* إندلاع الحرب العراقية الإيرانية .
* انقسام الدول العربية وقيام محاور عربية : محور سوريا - ليبيا - الجزائر - اليمن الديمقراطية ، ومحور مصر والأردن والعراق والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية ومحور دول مجلس التعاون

الخليجي .

* إندلاع الحرب الأهلية فى لبنان ، والاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان ثم إنسحابها وآثاره من التشرذم الطائفى اللبنانى ـ الخروج والتشتت الفلسطينى ـ زيادة الدور السورى فى لبنان ـ تعريب الصراع مع إسرائيل .
* تعاظم القوى المسلحة فى المنطقة وتصاعد سباق التسلح العربى الإسرائيلى .
* بروز القدرة النووية الإسرائيلية ومحاولة إسرائيل تحقيق التفوق النوعى والتحول التدريجى إلى قوة أقليمية عظمى .
* انعقاد مؤتمر قمة فاس وصدور إعلانه لمبادىء للوصول إلى تسوية سلمية .
* انغماس القوتين الأعظم عسكريا فى المنطقة .
* تفاقم الأزمة الاقتصادية وبدء انحسار الحقبة النفطية العربية .

إن لهذه التطورات تأثيرا بالغا على طبيعة ودور الصراع المسلح فى الصراع العربى الإسرائيلى فى المرحلة الحالية كما أنها سيكون لتأثيرها امتدادات وعواقب فى المستقبل .

لقد أدى التقارب المصرى الإسرائيلى وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية إلى خروج مصر وكافة الدول العربية الأفريقية من مجال الاشتراك المباشر فى الصراع المسلح كما أدى لإندلاع الحرب العراقية الإيرانية إلى خروج العراق وكافة دول الخليج من إمكان المساهمة حاليا فى الصراع المسلح مع إسرائيل فى حالة الاضطرار إليه كما أدى خروج جزء كبير من قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان إلى إضعاف إمكانية مساهمة المنظمة فى الصراع كما أن قيام محور مصر ـ الأردن ـ المقاومة الفلسطينية ـ العراق وما يشمله من الاتفـاق الأردنى الفلسطينى إلى خروج الأردن ولو مؤقتا ـ من الاشتراك فى الصراع المسلح مما جعل الصراع المسلح الحالى يقتصر على بعض المنظمات اللبنانية (أمل ـ المرابطون ـ الدروز) وبعض عناصر المقاومة الفلسطينية (جبهة الانقاذ الفلسطينى) بتأييد وتدعيم من سوريا فى مواجهة إسرائيل وهكذا فإن الصراع المسلح فى حالة نشوبه حاليا يقتصر على هذه العناصر مع إمكان دعم غير مباشر من ليبيا واليمن الديمقراطية الشعبية . أى أن الصراع المسلح مع إسرائيل لم يعد صراعا مسلحا عربيا شاملا فى الوقت الحالى كما أن الصراع المسلح لم يعد يقوم بالدور الرئيسى فى الصراع العربى الإسرائيلى تاركا المجال للصراع السياسى والدبلوماسى والاقتصادى ، فى حين أن هذا الموقف يعنى أيضا أن الصراع غير المسلح لا يمكن أن يحقق الأهداف العربية منه ، إذ أن الوضع السياسى لابد وأن يعكس واقع القوى الفاعلة فيه وخاصة القوى العسكرية المساندة له . أى أن العرب إما أن يقبلوا بما هو دون أهدافهم بكثير أو أن يعودا إلى الصراع المسلح مرة أخرى .

وقد أدى سباق التسلح فى المنطقة إلى وصول أغلب دولها إلى حدها الكمى للقوات المسلحة ولم تعد قادرة على زيادة حجم قواتها المسلحة أكثر من ذلك فقد عمدت إسرائيل بعد عام ١٩٧٣ إلى زيادة قواتها العسكرية لتصبح قواتها العسكرية قوة أقليمية عظمى حتى وصلت إلى حالة التشبع ، كما أدت حرب الخليج إلى وصول العراق وأغلب دول مجلس التعاون الخليجى إلى أقصى ما تتحمله هذه البلاد من أجل تقوية قواتها فى حدود قوتها البشرية وما تسمح به ظروفها السكانية والاجتماعية ونظامها السياسى ، وبالمثل حذت الأردن حذوها وسعت ليبيا إلى تقوية مكانتها الدولية والعربية بأن بنت جيشا أكبر من طاقتها للتجنيد . وبوصول هذه الدول إلى حالة التشبع الكمى فإن صفات التسلح فى المنطقة اتجه إلى التطور النوعى بالحصول على أنواع متقدمة جدا من الأسلحة وأصبحت المنطقة من أكبر المناطق استيرادا للأسلحة الحديثة ، ولا شك أن إسرائيل بعلاقاتها الخاصة جدا مع الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكثر الدول تحركا فى هذا الاتجاه ، كما أنها مستمرة فى تنمية قدرتها النووية . ويعكس سباق التسلح ظلاله على إمكانيات تحقيق السلام مع إسرائيل ، فعلى حين أن الحصول على التكنولوجيا المتطورة يمكن أن يعوض الدول عن احتلال الأراضى بأجهزة الإنذار المبكر مع وجود مناطق منزوعة السلاح ، فإن الأسلحة المتطورة بمداها البعيد وقدراتها التدميرية الضخمة تمكن الدول من تهديد الأهداف الحيوية فى عمق الدول المعادية ويبرز هذا الوضع أساسا فى سباق التسلح بين سوريا وإسرائيل إذ يمكن لهاتين الدولتين إصابة الأهداف الرئيسية الهامة فى عمق الطرف الآخر دون تحريك للقوات ، وتبرز المشكلة بشكل أكثر حدة عند إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة حيث تصبح أهداف إسرائيل والدولة الفلسطينية فى مدى الأسلحة التقليدية للجانب المعادى . وهكذا فإن صفات التسلح يفرض مرة

أخرى على العرب ـ باعتباره الجانب الذى يطالب بأرضه ـ أن يختاروا بين الشروط الإسرائيلية التى تضعهم تحت رحمتها أو أن يحصلوا على مطالبهم وأمنهم عن طريق الصراع المسلح ، إذ لا يتوقع أحد فى مثل هذه الظروف أن تقبل إسرائيل أن تعاملهم على قدم المساواة معها . على أن البديل الأقرب احتمالا أن تمارس سوريا صراعا مسلحا محدودا معتمدة على قوتها العسكرية الذاتية بعد أن قامت ببناء قوة عسكرية لا يستهان بها ، بحيث تستطيع أن تتفاوض من موقع أفضل مما هى عليه الآن .

يفرض تزايد الاستقطاب الدولى والانغماس العسكرى للدول العظمى فى المنطقة قيودا على الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل . فالولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة باتفاق تعاون استراتيجى مع إسرائيل ، وتونس فى نوفمبر ١٩٨١ . كما حصلت على تسهيلات عسكرية فى مصر والمغرب فى مايو ١٩٨٢ كما حصلت على موافقة عمان على استخدام قواعد صلاله ومسيرة كما وافقت البحرين على أن يستخدم أسطول الولايات الأمريكية تسهيلات الميناء . هذا بالإضافة إلى تواجدها ضمن القوات متعددة الجنسيات فى سيناء وقوة الأمم المتحدة فى لبنان وتواجدها الدائم فى منطقة الخليج بالأسطول السابع . ومن جهة أخرى وقع معاهدة صداقة وتعاون مع بريطانيا كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة فى عام ١٩٧١ ، كما خولت اتفاقية الدفاع بين المغرب وأسبانيا الأسطول الأسبانى حق استخدام الموانى المغربية . أما الاتحاد السوفيتى فقد عقد معاهدات صداقة وتعاون مع العراق فى عام ١٩٧٨ ومع سوريا عام ١٩٨٠ ومع اليمن الديمقراطية فى نفس عام ١٩٨٠ تبعها اتفاق تعاون مشترك فى يناير ١٩٨٤ وتنتشر وحدات دفاع جوى سوفيتية فى سوريا كما تستخدم الوحدات السوفيتية التسهيلات البحرية والجوية فى عدن ، كما أن للاتحاد السوفيتى علاقات عسكرية مع ليبيا وإن كانت لم توثق فى معاهدات أو اتفاقيات معلنة إلا أن الأسلحة السوفيتية الصنع تمثل نسبة كبيرة من السلاح والمعدات الليبية كما أن الأسطول السوفيتى يتمركز أمام سواحل ليبيا وخارج مياهها الاقليمية كما تشير الأدلة إلى وجود وحدات سوفيتية فى جزيرة سوقطره التابعة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . إن هذا الاستقطاب والوجود العسكرى بل والانغماس العسكرى فى جوانب المواجهة فى الصراع العربى الإسرائيلى يضع قيودا على قرار الجانبين فى اللجوء إلى الصراع المسلح وإن كان لا يمنعه وهو يضع ضوابط على سير ونتيجة الصراع يستحيل إغفالها ، إلا أن هذه القيود والضوابط غالبا ما تؤثر على الجانب العربى أكثر من تأثيرها على إسرائيل . فالقرار العربى لابد وأن يتأثر بالجهة التى تقف فيها الدولة العربية من الاستقطاب الدولى ، ولما كان الصراع المسلح مع إسرائيل يعنى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يصعب على دولة عربية لها مصالح أو علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ قرارا ببدء وإدارة صراع مسلح مع إسرائيل ، أما الدولة العربية التى اتجهت نحو الاتحاد السوفييتى والكتلة الشرقية فلابد أن تضع لنفسها حدودا حتى لا تفقد مساندة السوفييت لها ، ومن الواضح أن أهم هذه الحدود هو الإبقاء على إسرائيل كدولة فى المنطقة . والوجود العسكرى لأى من الدولتين لابد وأن يحد من إمكان المساهمة العسكرية لبعض دول المنطقة فى الصراع ، فوجود قوة أمريكية ـ رغم صغرها فى سيناء يجب أن يوضع فى الاعتبار فى حالة تفكير مصر فى الاشتراك فى الصراع المسلح ، والوجود السوفيتى فى اليمن الديمقراطية الشعبية يحتم موافقة السوفييت فى حالة الرغبة فى إعادة قفل بوغاز باب المندب فى وجه الملاحة المتجهة إلى إسرائيل ، والوجود السوفيتى فى سوريا يضع قيودا على الصراع المسلح حتى لا يتحول الصراع إلى مواجهة عالمية بين القوتين الأعظم . بل إنه فى الغالب سيتم سحب القوات السوفييتية قبل بدء الصراع المسلح من جانب سوريا .
على أن تواجد القطبين فى كل من إسرائيل وسوريا تضع
على أن تواجد القطبين فى كل من إسرائيل وسوريا يضع صراع عالمى بينهما . على أنه قد تكون هناك فائدة وحيدة ولكنها هامة ـ إذ أن الوجود السوفيتى فى سوريا يمكن أن يوقف استخدام إسرائيل للأسلحة النووية ضد العرب خوفا من الرد السوفيتى ومهما كان رد الفعل الأمريكى فلابد وأنه سيوقف استخدام هذه الأسلحة .

على أن هذا الاستقطاب الدولى وانغماس القوى العظمى فى الصراع يفرض قيودا أيضا على محاولات إقرار السلام فى المنطقة ، إذ يصبح الطريق إليه مرتبطا إلى حد كبير بعقد مؤتمر يحضره كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى أو باتفاقهما على الأقل على أسس التسوية ، ويتوقف تحقيق الأهداف العربية بهذا الشكل بدرجة كبيرة على مدى معاونة الاتحاد السوفيتى وثبات تأييده للحقوق العربية إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تنحاز بالكامل للمطالب الإسرائيلية .

تؤثر الأزمة الاقتصادية وانحسار الحقبة النفطية على دور الصراع المسلح في الصراع العربي الإسرائيلي حاليا ومستقبلا ، إذ أنها تقلل من قدرة الجانبين على تحمل أعبائه ، ويتباين تأثيرها على الدول العربية المختلفة وتختلف كلها في ذلك عن إسرائيل كما انها تؤثر أيضا على مدى اعتماد دول المنطقة على القوى العظمى .

تؤثر الأزمة الاقتصادية على كل من سوريا والاردن بدرجة محدودة نظرا لما حققه اقتصاد الدولتين من تقدم في الثمانينات وإن كان بطيئا نسبيا ، على أن انحسار الحقبة النفطية وحرب الخليج تقلل من امكانية حصولهما على دعم عربي خاصة بعد أن أوقفت الكويت معونتها ويؤثر انحسار الحقبة النفطية على منظمة التحرير الفلسطينية بدرجة أكبر لاعتمادها الكبير على المعونة العربية إلا أن نوع الصراع الذي تديره لا يحتاج إلى موارد اقتصادية كبيرة بقدر ما يحتاج إلى موارد بشرية وطاقات معنوية وروحية . وتؤثر الأزمة الاقتصادية على مصر بحيث تضطر إلى قبول تخفيض انفاقها الدفاعي ، وإلى عدم الاشتراك في صراعات مسلحة إلا في حالة التهديد المباشر لمصالحها ، مما يجعل احتمال مساهمتها في جولة قادمة من الصراع المسلح مع اسرائيل بعيدا أو محدودا للغاية ، وأخيرا فإن الأزمة الاقتصادية تحد من احتمالات حصول دول المواجهة على معونة عسكرية من دول شمال أفريقيا واليمن الشمالي والجنوبي .

تؤثر الأزمة الاقتصادية على القدرة العسكرية الاسرائيلية لادارة صراع مسلح ، وقد بدا هذا الأثر بسرعة انسحابها من لبنان دون انتظار الوصول إلى اتفاق ، ويظهر هذا التأثير أكثر منه على باقي الدول العربية إذ يظهر في تصاعد معدلات التضخم بدرجة كبيرة وارتفاع حجم الديون ، وطلبات معونات مالية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية وأخيرا في الاجراءات التقشفية القاسية التي اضطرت الحكومة الاسرائيلية لاتخاذها . إن الآثار العسكرية لهذه الأزمة لا تتوقف عند انخفاض معدلات التدريب للقوات الاحتياطية ، والحد من النمو الكمي للقوات وتخفيض بعض البرامج التدريبية للقوات العاملة وانخفاض مستوى المخزون الاستراتيجي وتقليص القاعدة الصناعية لاسرائيل وتخفيض البرامج الخاصة في القوات الاسرائيلية . بل انها تمتد إلى وعاء التجنيد نفسه إذ تؤدي إلى زيادة الهجرة المضادة من اسرائيل ، ويؤثر بدرجة كبيرة على معنويات المقاتلين مما يعني أن قدرة اسرائيل على ادارة الصراع المسلح تتناقص تدريجيا وبدرجة كبيرة مع استمرار الأزمة الاقتصادية الحالية .

ومن جهة أخرى فإن الأزمة الاقتصادية ستؤثر بدرجة كبيرة على مدى اعتماد الجانبين على الدول العظمى ، فسوريا ستضطر إلى اعتماد أكثر على التسهيلات والمعونات التي يقدمها الاتحاد السوفيتي ، وتليها منظمة التحرير الفلسطينية ، ومصر ستضطر إلى تحديد قواتها بدرجة كبيرة على ما تقدمه لها الولايات المتحدة الامريكية من معونات عسكرية ، كما أن اسرائيل ستضع في اعتبارها احتمال توقف المعونة الاقتصادية الأمريكية وإن كان هذا الاحتمال بعيدا لما تملكه من قوى ضغط داخلية في الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد انعكست هذه التطورات وآثارها على دور الصراع المسلح في الصراع الشامل ، إذ نجد أن الدول العربية قد أصدرت رسميا - ولأول مرة - قرارات بقبول السلام مع اسرائيل ، وتجسدت في مقررات مؤتمر فاس في ٤ سبتمبر ١٩٨٢ الذي تبنى مبادىء لاقرار السلام في المنطقة والتي تشير إلى رغبة الدول العربية إلى مداومة النضال لتحقيق سلام مبني على العدل وإلى خطة الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط وإلى ضمانات السلام بين جميع الدول في المنطقة . وقد تلى هذه المقررات التوصل إلى الاتفاق الأردني الفلسطيني في ١١ فبراير ١٩٨٥ للتقدم لتحقيق تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط واجراء مفاوضات في اطار مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية بالصراع . ويوضح هذا كله أن الدول العربية قد استبعدت حاليا الصراع المسلح كوسيلة لتحقيق أهدافها في الصراع العربي الاسرائيلي . ومن جهة أخرى فإن اسرائيل بانسحابها من لبنان تكون قد استبعدت الصراع المسلح كوسيلة رئيسية لتحقيق أهدافها وانها تكتفي - كما سبق أن أوضحنا - بالهيبة والمكانة الدولية والردع الاستراتيجي وانها تستبعد الدفاع والقهر والاجبار كأساليب ، وإن كانت قد تستخدمها بشكل محدود . وهكذا فإن الصراع المسلح الدائر حاليا في جنوب لبنان ، وشمال اسرائيل وفي الضفة الغربية للأردن هو صراع محدود سواء في حجمه أو أهدافه تهدف فيه اسرائيل إلى تأمين أوضاعها داخل المناطق المحتلة في فلسطين والجولان بأقل خسائر ممكنة مع دفع العرب إلى القبول بشروطها تحت ضغط التلويح بالقوة المسلحة باستخدام استراتيجية القبضة

الحديدية ، وهى فى ذلك تكتفى أساسا بابراز قوتها أو بممارسة الصراع المسلح ضد أهداف محدودة ، أغلبها غير عسكرى من أهداف القيمة المضادة وبقوات محدودة .

هذا بينما تهدف القوى العربية المسلحة فى لبنان والضفة الغربية فى هذه الفترة إلى إبراز قدرتها على إدارة صراع مسلح محدود يهز الاستقرار الداخلى لاسرائيل ، ويكبدها خسائر لا تستطيع أن تتحملها فى حالة فشل الوسائل السلمية ، وهى تسعى إلى تحقيق ذلك بتكثيف العمل الفدائى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وبالقصف الازعاجى للمستوطنات شمال اسرائيل . على حين ان سوريا لا تبدى اتجاها واضحا فى هذا المجال إذ أنها لا تقوم بأى تقدم فى اتجاه الصراع الدبلوماسى والتسوية السلمية كما أنها لا تقوم بعمل عسكرى نشط فى الصراع المسلح ويمكن تفسير ذلك بأحد احتمالين : الأول أنها تسعى للاستفادة من الصراع الدائر بين القوى العربية الأخرى واسرائيل سواء كان هذا الصراع مسلحا أو دبلوماسيا للافادة من نتائجه الايجابية إذا تحققت دون التورط فيه ، والثانى انها تسعى للوصول إلى حد معين من القوة العسكرية تراه قريبا يمكنها سواء منفردة أو بالتعاون مع قوى عربية أخرى (القوى الوطنية اللبنانية ـ حركة الانقاذ الفلسطينى ـ الأردن فى حالة فشل جهوده الدبلوماسية) أن تستأنف الصراع المسلح بحيث يمكنها من تحقيق أهدافها بالقوة العسكرية أو من التفاوض من موقع اقوى من الحالى . على أن هذا لا يغير من واقع أن سوريا حاليا تستبعد الصراع المسلح كوسيلة لتحقيق أهدافها .

إحتمالات دور وطبيعة الصراع المسلح فى المرحلة القادمة :

إن استمرار الأوضاع الحالية والظروف السائدة بعد عام ١٩٧٣ يعمل على استمرار أداء الصراع المسلح لدور ثانوى فى الصراع العربى الاسرائيلى مساند للصراع السياسى والدبلوماسى والاقتصادى والمعنوى . وهكذا فإن طابع الصراع المسلح سيظل من الجهة العربية هو العمل الفدائى والارهاق بالتخريب والقصف العشوائى لمستوطنات الشمال الاسرائيلى وتواجهه أعمال الردع الاسرائيلى بالقصف الجوى والغارات المسلحة ضد ما تعتبره اسرائيل مراكز لعناصر التخريب سواء داخلها أو فى الدول العربية خاصة فى لبنان والأردن ، على أن هذا الوضع لا يمكن استمراره لفترة

إلى تغيير دور وطبيعة الصراع المسلح فيه ، نستطيع أن نلخصها فى الآتى :

* وصول الجهود الدبلوماسية والسياسية التى تبذلها الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية للوصول إلى سلام عادل إلى نقطة نهاية ، قد تكون بالوصول إلى اتفاق سلام محدد ـ وهو احتمال ضعيف ، أى يأس الأردن والمنظمة أو أحدهما من الوصول إلى سلام مقبول .
* تصاعد سباق التسلح فى سوريا إلى درجة تجعلها تعتقد أنها يمكنها القيام بعمل عسكرى يحقق نتائج أفضل من الوضع الحالى ، أو احتمالات السلام المطروحة أو أن تحس اسرائيل بخطورة القوة العسكرية السورية على أمنها .
* اشتداد الأزمة الاقتصادية فى اسرائيل إلى درجة ترى فيها اسرائيل ضرورة قيامها بعمل عسكرى يحقق اضافة مناسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلى .
* الوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين للصراع العراقى الايرانى بما يمكن العراق من تقديم معاونة عسكرية للأردن أو قرب الوصول إليها .
* حدوث تقارب مصرى ليبى نتيجة لتغيير حاد فى سياسة احدى الدولتين .

تعتبر جميع الاحتمالات السابقة واردة ، إلا أن درجة الاحتمال فى المستقبل القريب تختلف ، ويعتبر الاحتمال الأول أقربها إذ أن التحرك نحو السلام يمكن أن تبدو درجة جديته واحتمالاته فى غضون فترة وجيزة قد لا تتجاوز نهاية عام ١٩٨٦ ، ويمكن بعدها تحديد اتجاهات السير . ولا شك أن إحتمالات النجاح ضعيفة لبعد الشقة بين المبادىء العربية المعلنة والسلام المقبول لاسرائيل ، ولما ذكرناه من تأثير سباق التسلح على إمكانيات تحقيق السلام ، بالاضافة إلى القصور الواضح فى القدرات العربية على استخدام قوتها وبعد المسافة بين الأهداف العربية والواقع الفعلى . فإذا فشلت جهود السلام فإنه ينتظر أن تحدث تغييرات عربية حادة قد تنضم بها منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى إلى سوريا ، وقد تليها الأردن مما قد يشجع الجميع على ادارة صراع مسلح مشترك لتحقيق أهدافهم على أنه من المتوقع أن تكون اسرائيل هى البادئة بالصراع بمجرد اكتشافها لهذا التقارب وأن تهدف إلى احباط الاستعدادات العربية للصراع المسلح ، والتوسع بالاستيلاء على أهداف اقتصادية

تساعد اسرائيل فى التغلب على أزمتها الاقتصادية من موارد مائية وتعدينية من فوسفات وأسمنت وبترول فى شمال الأردن وفى جنوب سوريا كما قد توجه جزءا من صراعها إلى مصر إذا أبدت أى نوع من التأييد للجوانب العربية الأخرى .

يعتبر الاحتمال الثانى أقل من الاحتمال الأول إذ أن الميزان العسكرى السورى ما زال أقل منه فى اسرائيل وخاصة فى مجال القوات الجوية ، وفى الميزان النووى . وإذا كان من الممكن الاعتماد على الردع السوفيتى لمنع اسرائيل من استخدام الأسلحة النووية ـ كما حدث عام ۱۹۷۳ ـ فإن التفوق الاسرائيلى فى مجال القوات الجوية ـ وخاصة بعد التجربة السورية السابقة فى لبنان ـ يجعل من الصعب على سوريا أن تصل إلى الدرجة التى تجعلها تعتقد بقدرتها على مواجهة اسرائيل وحدها ، كما أن اسرائيل من جهتها . ستعمل على الا تترك سوريا تصل إلى هذا الحد على ان هذا يعنى فى جميع الأحوال العودة إلى الصراع المسلح كعنصر رئيسى فى الصراع . على أنه فى حالة حدوث هذا الاحتمال فإنه من المنتظر أن يبدأ الصراع المسلح بين اسرائيل من جهة وسوريا ولبنان والفلسطينيين من جهة أخرى ، وأن تمثل سوريا فيه القوة الرئيسية . والا يشترك فيه الاتحاد السوفيتى بصورة مباشرة بل يحتمل أن يقوم بسحب جميع قواته من سوريا قبل نشوب الصراع حتى حتى لا يتورط فى الحرب أو أن يكون سحبها قبل بدء هجوم اسرائيل حتى لا تتورط اسرائيل فى الحرب معه . فإذا أصبح للصراع المسلح دور رئيسى فإن هذا الدور سيتجسد فى استعادة مرتفعات الجولان السورية وتوفير ظروف تمكنها من التفاوض من موقع أقوى لاستعادة الحقوق الفلسطينية فى حين يكون دوره بالنسبة لاسرائيل تثبيت الوجود الاسرائيلى فى الجولان ، واحباط الشعور القومى فى سوريا ولدى الفلسطينيين واثبات عدم جدوى الصراع المسلح للعرب .

يعتبر الاحتمال الثالث « الأزمة الاقتصادية كدافع لعمل عسكرى » مقاربا للاحتمال الثانى . إذ أن الأزمة الاقتصادية وصلت فى نهاية عام ١٩٨٤ وخلال عام ١٩٨٥ إلى حد لم يسبق أن بلغته وهى تشكل عاملا ضاغطا على اسرائيل يهدد كيانها ولا يمكنها من الصمود على المدى الطويل ، حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية عادة ما تستجيب لمطالب المعونة الاسرائيلية ، إلا أنها تباطأت فى الفترة الأخيرة فى الاستجابة لمطالبها وقد يتسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ضعف استجابتها فى المستقبل ، وإذا كانت الأزمة الاقتصادية فى اسرائيل تشكل دافعا للانكماش العسكرى لخفض نفقات الدفاع وبالتالى إلى الابتعاد عن خوض الصراع المسلح لتكاليفه الباهظة ، إلا أنها فى نفس الوقت تهدد الوضع الاسرائيلى ككل . فبقاء اسرائيل يستند بالدرجة الأولى على قوتها العسكرية وخفض نفقات الدفاع يؤدى إلى ضعف اسرائيل العسكرى الأمر الذى يفقدها مكانتها كقوة عسكرية استطاعت ان تفرض وجودها فى المنطقة ثم انه قد يفقدها القدرة على الدفاع عن نفسها فى مواجهة التسلح العربى المتزايد على أن الأخطر من ذلك كله أن اجراءات الاصلاح الاقتصادى قد تفقدها العنصر البشرى الذى يمكنها الاعتماد عليه فى صراعها المسلح . وهكذا فإن اسرائيل قد ترى أن تقوم بحل عسكرى للأزمة الاقتصادية على نمط الدول الاستعمارية فى حقبة سابقة من التاريخ واستمرار لممارستها السابقة ، أى انها قد تدير صراعا مسلحا للحصول على موارد اقتصادية اضافية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها خاصة مع استمرار المقاطعة الاقتصادية العربية ومع خيبة أمل اسرائيل فى العلاقات الاقتصادية مع مصر بعد توقيع معاهدة السلام . وهكذا فإنه ليس من المستبعد أن تبدأ صراعا مسلحا يهدف إلى الاستيلاء على موارد بترولية ومعدنية ومائية وفتح اسواق جديدة بالقوة سواء كان ذلك فى سوريا والأردن ، أو الأردن والعراق أو السعودية أو فى مصر على أن تقوم بتمهيد سياسى واعلامى واسع لهذا الصراع وهكذا قد يلعب الصراع المسلح دور توفير موارد اقتصادية جديدة لانقاذ الاقتصاد الاسرائيلى والكيان الاسرائيلى ككل .

يعتبر الاحتمال الرابع « تسوية سلمية فى الخليج » بعيدا نسبيا . إذ أنه ليست هناك اية مؤشرات لحدوثه حتى الآن ، ويبدو أن احتماله مرتبط بانحسار قبضة آية الله خمينى فى ايران ، إذ يتوقف قبول ايران لتسوية سلمية للمشكلة ومقبولة من العراق على مكانته شخصيا فى ايران . ويمكن أن يتم هذا إما بتنحيته عن السلطة فى ايران نتيجة لتزايد الشعور والاتجاهات المضادة له ، أو بوفاته وكلا الاحتمالين السابقين ليسا بعيدين تماما ، ولكنهما يصعب تصور توقيتات مقبولة لحدوثهما . على أنه فى حالة اقرار تسوية سلمية للصراع العراقى الايرانى فإن هذا يمكن أن يشكل اضافة إلى القوة العربية بقوات اكتسبت الكثير من خبرة القتال أثناء الحرب ، كما أن العراق حصلت على كمية كبيرة من الأسلحة المتقدمة خلال صراعها مع إيران مما يمكن أن يغير كثيرا فى الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى ـ

ورغم أن العراق لابد وأن يحتفظ بجزء من قواته لتأمين حدوده الشرقية وأن يسعى إلى تخفيض نفقاته العسكرية لاصلاح أحواله الاقتصادية ، ويشير أحد التقديرات إلى امكان مساهمة العراق فى الجولة العربية الاسرائيلية القادمة بحوالى ٢٥٠ ألف مقاتل بما يمكن العرب فى عام ١٩٨٦ من تجميع مليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثين ألف مقاتل بعد انتهاء حرب الخليج مفترضا اشتراك سوريا والاردن والعراق ودول الخليج والفلسطينيين مع استبعاد مصر وأن دول أفريقيا ستكتفى بقوات رمزية أو لا تشترك أصلا .

وكما فى الاحتمال الثانى فانه من المتوقع أن تسارع اسرائيل بمجرد اقتناعها بقرب حدوث تسوية للحرب فى الخليج إلى توجيه ضربة عسكرية لاجهاض القوة العربية قبل أن تكتمل ويصبح دور الصراع المسلح رئيسيا بهدف ضمان الاحتفاظ بالتفوق العسكرى والمكانة الدولية لاسرائيل ، فى حين يصبح دوره بالنسبة للعرب تغيير موازين القوة فى المنطقة لصالح العرب واستعادة الحقوق العربية .

يشبه الاحتمال الخامس الاحتمال السابق فى أنه ليست هناك أية مؤشرات لحدوثه ، ولا ينتظر حدوثه إلا مع حدوث تغيير حاد فى سياسة أحد البلدين على الأقل ، ولو أنه لا يشترط فيه تغيير رئيسى فى مواقع السلطة الحاكمة بقدر حدوث تغييرات سياسية تدفع الدولتين إلى التقارب ، وقد سبق حدوث تغييرات مشابهة فى التاريخ العربى البعيد والقريب . ويتميز هذا الاحتمال بامكان حدوث دعم عسكرى عربى سريع للقدرة العربية بقوات الدول الأفريقية مما يمكن أن يشجعها على القبول بمخاطرة الصراع المسلح فى اطار عمل عسكرى عربى مشترك لتحقيق الأهداف السياسية فى حالة فشل الوسائل الدبلوماسية . إلا أنه أيضا يرجح أن يكون اسرائيل هى البادئة بضربة اجهاض للقدرة العسكرية العربية فى مصر .

قد يتحول الصراع المسلح فى حالة حدوثه إلى صراع عربى اسرائيلى شامل ، وخاصة أن الاحتمال الأكبر أن اسرائيل ستكون البادئة ، على أن مدى فاعلية القوات المشتركة سيكون محدودا بمدى الاستعداد المسبق للاشتراك فى الصراع . ويعتبر الوقت الحالى ظرفا لا يؤدى إلى تحقيق فعالية مناسبة للعمل العسكرى العربى المشترك ، إذ أن انقطاع الصلات بين الأجهزة العسكرية العربية والصلات بين مصر وسوريا بصفة خاصة يجعل تحقيق التعاون فى ظروف ادارة الصراع المسلح أمرا مشكوكا فيه ، كما أن التعاون العسكرى الفعال يحتاج لاعداد مسبق يختص باعداد مناطق تمركز القوات وترتيبات استقبالها والاعداد الادارى لاحتياجاتها وتبادل المعلومات عن القوات الاسرائيلية ، وتنظيم الاتصالات وغير ذلك ، كما أنه يحتاج إلى تصور مسبق على الأقل للمهام التى يمكن أن تسند إلى هذه القوات وأن تكون مدربة على مثل هذه المهام . وفى الظروف الحالية ينتظر أن يكون التعاون بين الأردن ومصر والعراق والمقاومة الفلسطينية محدودا بينما يكون التعاون العراقى السورى ، والمصرى السورى دون المستوى كما أن اى تعاون ليبى أو جزائرى أو تونسى أو مغربى مع مصر سيكون محدود الفعالية بدرجة كبيرة ما لم يبدأ نوع من التفاهم بين الأجهزة العسكرية فى مرحلة مبكرة سابقة لبدء الصراع المسلح .

ستختلف وسائل الصراع المسلح ـ فى حالة حدوثه ـ عنها فى الجولات العربية السابقة ، وستتميز بتهديد اسرائيل باستخدام الأسلحة النووية إلا أنها غالبا لن تستخدمها نتيجة للتهديد السوفيتى ، على أن من الأغلب أن تستخدم فيه الأسلحة فوق التقليدية كغازات الحرب ووسائل الحرب البيولوجية والوسائل الحارقة . وستستخدم الصواريخ بأنواعها على نطاق واسع وخاصة الصواريخ أرض ـ أرض والصواريخ ذات المدى الكبير من الطائرات ، وصواريخ الدفاع الجوى ، والصواريخ البحرية والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ، ويزداد دور المشاة الميكانيكية المسلحة بالأسلحة الحديثة بينما يتضاءل الدور التقليدى للدبابات والمدفعية التقليدية ، وينتظر أن تلعب الغواصات دورا هاما فى الحرب البحرية وكذا وسائل مكافحتها والألغام البحرية والزوارق السريعة ، كما ستتصف بالاستهلاك الكبير من الاحتياجات ، وزيادة نسبة الخسائر ، وتأثر المدنيين بآثار الصراع المسلح أكثر بكثير عن أى جولة سابقة .

أما عن دور القوتين الأعظم فى الصراع المسلح المقبل فينتظر أن يقتصر على فرض ضوابط على الصراع بحيث لا يتصاعد ، ليؤدى إلى مواجهة مسلحة بينهما ، وامداد الجانب الذى يؤيده ، ومن الطبيعى أن تمد الولايات المتحدة الأمريكية اسرائيل ، والا تمد أيا من أصدقائها العرب فى صراعه مع اسرائيل ، فى حين يمد الاتحاد السوفيتى الدول التى تربطه بها صداقة وثيقة ، ولا يمد الأخرى . وستظل امدادات الأسلحة والضغط الاقتصادى هى الوسائل الرئيسية للتحكم فى سير الصراع إلا أن اعتماد الجانبين على القوتين الأعظم سيكون أقل منه فى المراحل السابقة نظرا لتزايد مخزونها وتقديمهما فى مجال التصنيع الحربى .

(د) الميزان العسكرى فى الصراع العربى الاسرائيلى

بنيت الدراسة على أساس مرجع المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية عن ١٩٨٦ وهو آخر ما امكن الحصول عليه ، وهو اكثر المصادر المتيسرة التى يمكن الاستناد إليها فى دراسة كهذه ، بالاضافة إلى بعض المراجع الأخرى التى يمكن الاستناد إليها .

ويمكن لنا دائما أن نضع فى الاعتبار أن المعلومات الواردة يرجع اغلبها إلى النصف الأول من ١٩٨٥ ، واحتمالات التغييرات الممكنة خلال الفترة الماضية كبيرة خاصة وأن المنطقة تشتمل على عدة مناطق للصراعات الساخنة والتى تؤثر بشكل سريع ومتواتر على الميزان العسكرى للدول محل الدراسة .

وإذا كانت هذه الصراعات المسلحة مصدرا أساسيا للخصم من موجودات الدول من نظم الأسلحة والمعدات ، فإنها تؤدى إلى اضافة لهذه الموجودات نتيجة لما يستولى عليه كل طرف من الجانب الآخر .

وإذا كانت هذه الصراعات عاملا هاما فى احتمالات التغيير ، فإن مقتنيات الأسلحة والتعرف فيها يمثلان أسبابا مؤكدة لتغيير الميزان خاصة وأن الدول المشتركة فى الصراع العربى الاسرائيلى من اكثر دول العالم اقتناء للسلاح ، وأن النظر إلى الدوريات المتخصصة فى امور الدفاع والتسليح والشئون الخارجية ، بل والجرائد اليومية ايضا توضح أن الميزان العسكرى فى المنطقة يتصف بالديناميكية العالية ، وأنه يكاد يتغير كل لحظة عن سابقتها .

ويتم اقتناء الأسلحة فى دول الصراع ـ كما فى معظم الدول ـ عن طريقين رئيسيين وبعض الطرق الأخرى .

والطرق الرئيسية هى : الاستيراد ، والتصنيع الحربى المحلى . وما زال الاستيراد هو الوسيلة الرئيسية لمقتنيات الدول العربية واسرائيل من الأسلحة وعادة ما تتوافر المعلومات عن مقتنيات الأسلحة بالشراء من سوق السلاح العالمى وأن كان بعضه غير دقيق او يخفى بعض عناصره ، إلا أن مقتنيات السلاح من دول الكتلة الشرقية عادة ما يصعب معرفتها وهى إذا عرفت فغالبا ما ينقصها الدقة ، وتكون لها صفة العمومية ومن المعروف أن دولا كثيرة فى المنطقة قد لجأت إلى الاتحاد السوفيتى للحصول على حاجتها من الأسلحة ، وتبدو سوريا والعراق وليبيا على رأس هذه الدول .

أما التصنيع الحربى المحلى فقد سارت كل من الدول العربية واسرائيل شوطا ملموسا فيه وتبرز فى ذلك كل من اسرائيل ، ومصر والمملكة العربية السعودية ، كما خطت كل من العراق وليبيا والجزائر والأردن خطوات ملموسة فى هذا الاتجاه ، ومن الطبيعى أن تكون مقتنيات الدول من انتاجها المحلى غير معلنة .

وكما تقتنى الدول الأسلحة فهى تتصرف فى بعض موجوداتها من الأسلحة والمعدات إما بالبيع او بالاهداء .

عادة ما تبيع الدول الأسلحة التى تقادمت او اصبحت ليست فى حاجة إليها أو تهديها لدولة صديقة ، كما انها تبيع من الأسلحة والمعدات التى تنتجها بمعرفتها .

عوامل اخرى تؤثر على الميزان العسكرى :

إذا ابتعدنا عن عنصر الزمن وآثاره التى لابد أن تترك بصماتها على الميزان ، فإن الميزان العسكرى المتعارف عليه لا يشتمل على كثير من العناصر المساعدة التى تؤثر على القدرة العسكرية التى نحاول عادة استنتاجها من خلال دراستنا للميزان ، سأحاول أن اجملها فى عدة مجموعات .

(١) الأسلحة والنظم المساعدة :

تشتمل على عناصر من المعدات العسكرية التى عادة ما تؤثر مباشرة على القتال ولكن تاثيرها غير المباشر يمكن أن يؤدى إلى نتائج هامة بل وحاسمة ، وهى وإذا كانت لا يرد ذكرها فى الميزان العسكرى فإن ذلك يرجع أولا إلى صعوبة معرفة ما لدى الدولة منها ، بالاضافة إلى انها تزيد من صعوبة الوصول إلى استنتاجات عن القدرة العسكرية من دراسة الميزان العسكرى ومثل ذلك معدات الاستطلاع ، ووسائل الاتصال والانذار والذخيرة ، ومعدات ادارة النيران والمهندسين ، ووسائل النقل ومعدات الصيانة والاصلاح وهى لها

تأثير غير مباشر على القتال ولكنها بلا شك لها تأثير حاسم على نتائجه .

(ب) اختلاف مواصفات الأسلحة والنظم :

تختلف مواصفات الأسلحة بدرجات مختلفة وبالتالى تختلف درجة فعاليتها فى القتال من حيث قدرتها على تلبية مطالب تنفيذ المهمة ، أو القدرة على مواجهة مخاطر المعركة ولذا فإن مقارنة دبابة بأخرى ، أو طائرة بطائرة أو مايشابهها يحتمل قدرا كبيرا من التجاوز الذى عادة يتجاوز عنه لتسهيل المقارنة .

(جـ) عوامل غير مسيطر عليها : Uncontrolled Factors

لقد حاول كثير من المفكرين تحويل القدرة العسكرية للجوانب المتصارعة إلى تقدير كمى لهذه القدرة ، فقدروا كل طراز من المعدات والأسلحة إلى عدد معين من وحدات القوة العسكرية مسترشدين فى ذلك بالخواص الفنية التكتيكية لكل منهما ، إلا انهم وجدوا أن هناك عناصر أخرى تخرج عن نطاق الأرقام مثل الروح المعنوية والتدريب وما إليه .

فقسموا عناصر القوة إلى عوامل مسيطر عليها Controlled Factors وأخرى غير مسيطر عليها ، ثم حاولوا تقييم تلك العناصر غير المسيطر عليها بمعامل رياضى يضرب فى ناتج العوامل المسيطر عليها ليحقق النتيجة المطلوبة ، إلا أن تقديراتهم لهذه المعاملات كانت غير واضحة . اللهم إلا فيما يتعلق بالتقييم الكمى للصراعات السابقة والتى اتضحت نتيجتها فعلا إذ تصبح نتيجة الصراع هى الدليل الرئيسى على صحة التقدير .

وأفضل أن اجملها فى ثلاث مجموعات اساسية .

١ ـ العوامل السياسية والجغرافية .

٢ ـ العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

٣ ـ العوامل العسكرية .

الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى العام :

يفترض هذا الميزان مسبقا أن الدول العربية تواجه اسرائيل ، وبالتالى فهو يضع القوى العربية مجتمعة باستثناء الصومال وجيبوتى وموريتانيا ـ لبعدهم ـ عن مواجهة اسرائيل ، ويوضح الجدول رقم (١) مقارنة لبعض أوجه الميزان العسكرى بين مجموع هذه الدول واسرائيل ، وقد انتقينا تلك الأوجه التى رأينا أن لها أهمية خاصة ـ غير منكرين لباقى العناصر من أهمية ـ ولكن التركيز يسهل من المقارنة .

يزيد حجم القوات المسلحة العربية العاملة عن عشرة أضعاف القوات المسلحة العاملة لاسرائيل وحوالى أربعة أمثال قواتها بعد التعبئة ويبلغ الانفاق الدفاعى لهذه الدول أكثر من أربعة أمثاله فى اسرائيل ، ويزيد عدد دبابات القتال الرئيسية العربية عن أربعة أمثال الاسرائيلية ، وعدد المدافع والهاونات عن تسعة أمثال ما لدى اسرائيل والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات عن ثمانية أمثال ما لدى اسرائيل وطائرات القتال عن خمسة أمثال والصواريخ أرض أرض عن خمسة أمثال ، وصواريخ الدفاع الجوى عن أربعة أمثال ، الغواصات سبعة أمثال ، وستة أمثال سفن السطح ، ستة أمثال الزوارق الصغيرة ، وهكذا .

على أن المقارنة بهذا الشكل ، وبافتراض صحة الأرقام الواردة بالميزان ـ خاصة وأن الميزان يشير فى بعض أماكنه لوجود معدات بالمخازن ويتحدث عن معدات أخرى تديرها أطقم سوفيتية وكوبية وفلسطينية وباكستانية وعن معدات تنقصها قطع غيار وعن صعوبة تقدير خسائر الحرب ، وعن غنائم حرب غير مذكورة ، وعن قوات شبه نظامية بعضها يشمل الشرطة ، كل هذا يجعل المقارنة غير دقيقة بل أن الميزان لا يوضح قوات منظمة التحرير الفلسطينية ، وهى بلا شك احدى القوى المؤثرة فى الميزان .

على أن الاكثر والأخطر اهمية هو أن الميزان لا يذكر شيئا عن الميزان النووى ، ولا عن الأسلحة فوق التقليدية ، أو ما يسمى بأسلحة التدمير الشامل ويقصد بها الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والاشعاعية نظرا لأن الدول المالكة لها لا تعلن عنها ، وتحيطها بسرية كاملة .

والمعروف أنه تأكد امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية والبيولوجية ، فى حين يحتمل امتلاك بعض الدول العربية للأسلحة الكيمائية وقد نعود للحديث عن ذلك فى مرحلة تالية من الحديث عن الميزان العسكرى .

اعتبارات لها تأثير على الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى العام :

إذا افترضنا صحة الأرقام المذكورة فى الجدول ، وتجاهلنا الملاحظات السابقة فإننا لا نستطيع أن نتجاهل بعض الاعتبارات الجيوبوليتكية والجيوستراتيجية التالية .

الحدود المشتركة الشواطىء الساحلية :

فاسرائيل ليست لها حدود مشتركة إلا مع أربع دول عربية وهى لبنان ، وسوريا والأردن ومصر ومجموع أطوال هذه الحدود ٦١٥ ميلا ولها شاطىء ساحلى محدود على البحر المتوسط طوله ١٥٩ ميلا وشاطىء محدود للغاية على البحر الأحمر .

أما الدول العربية ـ ككل ـ فبالاضافة إلى حدودها السابق ذكرها مع اسرائيل ، فإن لها حدودا مشتركة أخرى مع تركيا ، ايران ، وأثيوبيا ، وكينيا ، وأوغندا ، وزائير ، وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ، ومالى ، والسنغال . أى أن لها حدودا مع اثنتى عشرة دولة غير اسرائيل ولها سواحل تمتد على الساحل الغربى للخليج العربى وخليج عمان والساحل الشمالى للبحر العربى ، وخليج عدن ، وعلى أكثر من خمسة أسداس سواحل البحر الأحمر ، وعلى الساحل الشمالى الشرقى للبحر المتوسط (فى سوريا ولبنان) ، وعلى طول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط (الشمالى لأفريقيا) والساحل الشمالى الغربى لأفريقيا على المحيط الاطلنطى .

إن هذه الحدود المشتركة والسواحل البحرية تمثل احتمالات للتهديد تختلف درجتها . وإذا كان من الممكن تصور أن معظم الحدود مع الدول الأفريقية مؤمنة ، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الحدود مع تركيا باعتبارها عضوا فى حلف شمال الاطلنطى ، كما لا يمكن تجاهل القوة الايرانية والتى أدت إلى وجود صراعات مسلحة بصفة شبه مستمرة على الحدود الشرقية للوطن العربى ، كما لا يمكن تجاهل القوة الأثيوبية وقد استمر الصراع بينها وبين كل من الصومال والسودان لفترات طويلة ، وإذا أضفنا إلى ذلك الاخطار المختلفة التى تهدد السواحل البحرية والجزر العربية والتى لا يقتصر تهديدها على الدول السابق ذكرها ، بل يمتد إلى دول أخرى وخاصة دول حلف شمال الاطلنطى ثم حلف وارسو .

كما أن الدول الأفريقية ، ولو أنها لا تشكل خطرا حقيقيا فى الوقت الحاضر ، إلا أننا نعلم أن الحدود الأفريقية قد رسمت بطريقة تسبب نزاعات مستمرة ، وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية قد استقر رأيها على بقاء الحدود على ما هى عليه ، فإن ذلك لم يمنع من قيام بعض الصراعات المسلحة حول الحدود . ومن المحتمل أن يغرى إنشغالها الدول العربية الكامل بالصراع مع اسرائيل بعض هذه الدول للحصول على مكاسب اقليمية .

وحين يفرض استبعاد هذه الدول فإننا لو جمعنا قوى الدول المذكورة سابقا تركيا وايران وأثيوبيا على قوة اسرائيل فإننا نجد أن الميزان قد اختلف تماما (جدول ٢) .

المساحة والكثافة :

لا شك أن زيادة مساحة الدولة ـ أو مجموعة الدول تتطلب زيادة حجم القوات المسلحة لامكان الدفاع عنها ، خاصة وأن التهديد لم يعد يقتصر على التهديد البرى والبحرى فقط بل تعداه إلى التهديد الجوى والصاروخى مما يتطلب تحقيق التوازن الدفاعى عن هذه المساحة وهكذا نجد أنه فى حين أن الكثافة العامة للقوات المسلحة العربية تمثل حوالى ٠,١٧ جندى/كم٢ . تصل هذه الكثافة فى اسرائيل إلى حوالى ٨ جندى/كم٢ فى وقت السلم ، وإلى أكثر من ٢٣ جندى/كم ٢ بعد التعبئة ، وتصل كثافة الدبابات فى الدول العربية مجتمعة إلى ١٣ دبابة كل ١٠٠٠٠٠ كم٢ بينما تصل اسرائيل إلى ١٧ دبابة كل ١٠٠ كم٢ أى إلى ١٦,٧٤٤ دبابة كل ١٠٠,٠٠٠ كم٢ أما طائرات القتال ففى حين تصل كثافتها فى الدول العربية إلى حوالى ٢ طائرة كل ١٠٠٠٠٠ كم٢ ، تصل فى اسرائيل إلى ٢,٦ طائرة كل ١٠٠ كم٢ أى ٢٦١١ طائرة كل ١٠٠٠٠٠ كم٢ وبمقارنة باقى العناصر نجد أن كثافة القوات المسلحة فى الدول العربية تمثل حوالى ٠٧,٠٪ فى أغلب عناصر الميزان العسكرى بالنسبة لكثافتها فى اسرائيل .

وحدة القيادة :

اولا ـ القيادة السياسية :

من المعروف أن الاستراتيجية العسكرية تخضع للسياسة ، وهنا نجد أن قوات اسرائيل تخضع لقيادة سياسية واحدة ، وأن رئيس الوزراء الاسرائيلى يستطيع ـ بعد أن يدرس من أجهزة صنع القرار فى اسرائيل ـ أن يتخذ قرارا باستخدام القوات المسلحة فى حين أن استخدام القوة المسلحة العربية يستلزم عادة اجماع مجلس قمة عربى يضم ٢٢ ملكا وأميرا ورئيسا .

ولابد أن يصلوا إلى قرار بالاجماع باستخدام القوة المسلحة بما يحتاجه هذا الاجتماع من تحضيرات ، واجراءات طويلة نسبيا ، وبالإضافة إلى عدم كفاية أجهزة صنع القرار فانه يكفى ألا يوافق أحد الأعضاء لكى يتوقف القرار .

ثانيا ـ القيادة الاستراتيجية :

ليست للقوات العربية قيادة إستراتيجية موحدة

وبالتالى فانها لا تتبع سياسة واستراتيجية عسكرية موحدة ويكفى أن نراجع أسس بناء القوات المسلحة فى الدول العربية من حيث الموارد البشرية ، ومصادر التسليح ومصادر العلم العسكرى والروابط العسكرية مع الدول الأخرى لنعرف مدى الاختلاف فيما بينها (جدول ٣) .

هذه الأمثلة أسهل ، إذ أننا لو تطرقنا لأنواع الطائرات والدفاع الجوى لوجدنا اختلافات أضخم ، ولن أتحدث عن المدافع والمقذوفات الموجهة والصواريخ بأنواعها والقطع البحرية .

إن هذا كله يخلق مصاعب جمة فى مجالات التعاون بين قوات الدول المختلفة ، خاصة إذا أضطرت للعمل من قواعد خارج دولتها ، إذ يصعب توفير احتياجاتها من الذخيرة والوقود وقطع الغيار وأعمال الاصلاح والصيانة الرئيسية كما يصعب التعارف فيما بينها وبين قوات الدول العربية الأخرى مما يقلل من كفاءتها بدرجة كبيرة .

كما يصعب التفاهم بين القيادات العسكرية على مستوى العمليات والتكتيك بصفة خاصة ، والاستراتيجى بدرجة أقل وهذا يقلل من كفاءة السيطرة على القوات وبالتالى كفاءة أعمال قتالها .

وقد أدى اختلاف القيادات الاستراتيجية والسياسية إلى انعدام التدريب العربى المشترك تقريبا باستثناء قيام دول منظمة مجلس التعاون الخليجى مؤخرا بتدريب مشترك محدود ، بينما نجد دولا عربية تجرى تدريبات مشتركة مع قوات الولايات المتحدة الأمريكية ، وقوات من المملكة المتحدة ـ ويؤدى انعدام التدريب المشترك إلى اختلاف مستوى التدريب ويقلل من درجة اعتماد القادة المحليين على القوات الوافدة اليهم من خارج دولهم وقد ظهر ذلك فى جميع ملاحم الصراع العربى الاسرائيلى السابقة تقريبا .

النزاعات المسلحة :

١ ـ مع دول خارج المنطقة العربية :

تستنزف النزاعات مع دول غير عربية ـ غير اسرائيل ـ وتحولها إلى صراع مسلح ، قوى عربية لها ثقلها فى الميزان ، وتخرجها من دائرة الصراع العربى الاسرائيلى تقريبا ، وإن كانت لا تحميها من التهديد الاسرائيلى ـ وبالتالى فانه يصعب احتسابها فى الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى ، وتتركز فى ثلاث مناطق رئيسية .

وتتميز هذه الصراعات بانها ناتجة ـ عن عوامل خارجية تؤثر على الموقف العربى ، ولا يتوقف تأثيرها على العلاقات الداخلية بين الدول العربية وحتى فى حالة الوحدة العربية الكاملة ، كما أنها فى غالبها لها طابع الامتداد الزمنى الطويل .

١ ـ الخليج العربى :

ولو أن الصراع المسلح حاليا بين ايران والعراق الا أنه يهدد ست دول عربية أخرى ، وقد سبق لايران احتلال أراض عربية لبعض هذه الدول كما تدعى بملكية كافة الجزر العربية فى الخليج واجزاء كبيرة من الساحل الشرقى له ويؤدى هذا التهديد إلى منع هذه الدول من المساهمة فى الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى ، كما أنه يستنزف بعض طاقات الأردن ومصر .

وطبيعة الصراع كنزاع حدود تجعله طويلا ، يصل إلى حالة الحرب لفترات زمنية مختلفة ويهدأ لفترات أخرى ولكنه يبقى دائما سببا كامنا للصراع المسلح ، يؤدى إلى استبعاد أكثر من سدس مجموع تعداد الشعوب العربية ، وثلث تعداد القوات المسلحة ، وثلث دبابات القتال الرئيسية وطائرات القتال ، وربع الصواريخ أرض أرض خارج الميزان العربى الاسرائيلى فى الوقت الحاضر ، والمستقبل القريب (جدول ١) .

٢ ـ القرن الأفريقى :

وهو أيضا نوع من صراعات الحدود يدور أساسا بين أثيوبيا والصومال الا أنه يمثل تهديدا للسودان وهو دائم التجدد ، وإن كان السودان قد وقع اتفاق أمن واستقرار مع أثيوبيا فى يوليو ١٩٨٢ .

ويتميز الصراع بأنه أقل ضراوة من الصراع فى الخليج ، وبتدعيم الاتحاد السوفيتى لقوة أثيوبيا العسكرية لتدعيم تواجده فى مضيق باب المندب الاستراتيجى وبوجود معاهدة تعاون بين ليبيا وأثيوبيا واليمن الجنوبية عام ١٩٨١ .

٣ ـ الصراع فى تشاد :

هو صراع داخلى بين جماعات متصارعة فى تشاد وقد أدى تدخل ليبيا لصالح جماعة معينة ، وتأييد مصر والسودان للجماعة المضادة إلى استنزاف حوالى ٧٪ من قوة ليبيا ، إلا أنه صراع محدود ينتهى بحدوث استقرار سياسى داخلى فى تشاد .

على أن حساب تأثير الصراع فى القرن الأفريقى وفى تشاد سيترك لإجماله ضمن حسابات أخرى .

(ب) النزاعات بين الدول العربية :

تتميز هذه النزاعات بأنها ناتجة عن عوامل داخلية عربية ، ويفترض أنها لا تؤثر على الميزان العسكرى العربى نظرا لعدم جواز حل هذه النزاعات بالقوة تحت أى الظروف خاصة وأنها تزول تماما فى حالة توحيد الدول العربية .

١ - النزاع العراقى السورى :

هو صراع عقائدى بالدرجة الأولى نتج عنه انشقاق جناحى حزب البعث العربى الاشتراكى ، اتخذ صورة اقتصادية بمطالبة سوريا بزيادة نصيبها عن مرور بترول العراق داخل أراضيها وحجز كميات أكبر من مياه نهر الفرات يؤثر على الميزان العسكرى العربى فى صعوبة التعاون بين الدولتين اللتين تعتبران أقوى دول الجبهة الشرقية عسكريا فى الصراع العربى الاسرائيلى - لم يصل النزاع - والحمد لله - إلى درجة الصراع المسلح بل ولم يمنع العراق من معاونة سوريا عسكريا أثناء القتال فى عام ١٩٧٣ - لم يظهر له تأثير مباشر أثناء الحرب العراقية الايرانية ، إذ لا تضطر العراق إلى ترك قوات لها وزنها على الحدود العراقية السورية ، الا انه يؤدى إلى ضعف فاعلية القوات فى حالة قيامها بعمل مشترك وعلى العموم فلا ينتظر حسب ما سبق توضيحه اشتراك قوات عراقية فى الصراع مع اسرائيل فى المستقبل القريب .

٢ - النزاع المصرى الليبى :

هو نزاع سياسى أساسا نتيجة لاختلاف الاتجاهات السياسية منذ منتصف السبعينات ، يشمل خلفية حدودية قديمة ، وصل إلى حد الصراع المسلح لفترة محدودة له تأثير كبير على الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى حيث يستنزف حوالى سدس القوة المسلحة المصرية . بينما يمنع القوة العسكرية الليبية بالكامل من المساهمة فى الميزان العربى - الاسرائيلى .

٣ - النزاع حول الصحراء المغربية :

صراع حدود يدور حول استقلال اقليم الصحراء أو تبعيته للمغرب - تدعم الجزائر جبهة البوليساريو فى مطالبتها باستقلال الصحراء ، وترفض المغرب أى ادعاءات تخالف تبعية الاقليم للمغرب . يتخذ النزاع صورة الصراع المسلح من وقت لآخر ويستنزف جزءا هاما من امكانيات كل من المغرب والجزائر العسكرية .

(جـ) الصراعات المسلحة الداخلية فى الدول العربية :

١ - الصراع الطائفى فى لبنان :

يقوم على أساس طائفى دينى طبقى (مسيحى مارونى - مسلم سنى - مسلم شيعى - درزى) يتميز بوجود قوات شبه نظامية لكل طائفة تختلف فى قوتها العسكرية ولكنها عموما أقوى من جيش لبنان الرسمى - استطاعت اسرائيل استمالة عدة طوائف ضد المقاومة الفلسطينية ، وخاصة الطائفة المارونية وقد اكتشفت أغلب الطوائف خطأ علاقتها مع اسرائيل واقتربت أخيرا من توحيد قواها بعد الانسحاب الاسرائيلى وفقدان جيش جنوب لبنان المسيحى للدعم الاسرائيلى . يستنزف الصراع فى الوقت الحالى أغلب القوى العسكرية اللبنانية وحوالى ١٠٪ من القوة العسكرية السورية .

٢ - التمرد فى جنوب السودان :

يقوم على أساس دينى - عرقى يطالب المتمردون بنظام شبه مستقل كانت ليبيا تعاونه ، من المحتمل تصفيته بعد الثورة الأخيرة فى السودان ، استنزف أغلب القوات المسلحة السودانية ، وأخرجها من حساب القدرة العسكرية فى الميزان العربى الاسرائيلى فى الوقت الحالى والمستقبل القريب .

معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية :

أدت هذه المعاهدة إلى جلاء القوات الاسرائيلية عن الأراضى المصرية عدا مساحة صغيرة جدا ، مازالت تجرى محاولات لاتمامها . الاانها كان لها تأثير شديد على الميزان العسكرى العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى ، إذ أنها رغم ما حققته لمصر لم تحقق الحد المقبول من باقى اطراف الصراع الذين شاركوها القتال وخاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أن شروط المعاهدة تجعل من الصعب على أية قوة عربية أن تدير الصراع المسلح مع اسرائيل إذا أصبح ذلك ضروريا ، وتصعب من موقف القوات المسلحة المصرية وأى قوة مسلحة عربية تساندها فى حالة تعرض مصر لهجوم اسرائيلى جديد ، وحجبت كل القوات العربية المسلحة فى أفريقيا عمليا عن حسابها فى الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى (بافتراض التغلب على المشاكل العربية الداخلية التى تمنعها من ذلك ، كما حدث فى ظروف سابقة) .

ولتوضيح ما سبق يكفى أن نفترض بعض الاحتمالات :

الاحتمال الأول :

محاولة سوريا المشروعة لاسترداد أراضيها بالقوة العسكرية أو مهاجمة اسرائيل - غير المشروعة - لسوريا لفرض السلام عليها .

الاحتمال الثانى :

محاولة اسرائيل الاستيلاء على الضفة الشرقية للأردن .

الاحتمال الثالث :

محاولة اسرائيل احتلال مصر أو جزءاً منها (سيناء مثلا) .

خلاصة الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى العام :

أننا بعد كل ما سبق نجد أن السؤال عن العلاقة العسكرية بين قوة العرب وقوة اسرائيل لا محل له فى القوت الحالى وفى المستقبل القريب . وأنه من المفضل أن البحث عن ميزان آخر يكون أكثر واقعية وأقرب للتحقيق ، رغم ما لابد أن يعتريه هو الآخر من شكوك وتحفظات .

وإذا كانت هناك عوامل أخرى سبق ذكرها على انها تؤثر بلا شك على الميزان العسكرى عموما ، والميزان العسكرى العربى الاسرائيلى بصفة خاصة ، فانه من المفضل تأجيلها لدراستها مع الميزان الجديد .

الميزان العسكرى لدول المواجهة العربية واسرائيل :

لا شك أن هذا الميزان أقرب للواقعية من الميزان العربى الاسرائيلى العام فى الوقت الحاضر والمستقبل القريب ، نظرا لأنه يمثل الاخطار التى تواجه هذه الدول مباشرة ولا تستطيع تجاهلها ، وتكفيها لتجربة لبنان السابقة لتعرف مغبة التجاهل .

لذا فان الميزان يشتمل عى سوريا والأردن ومصر كل على حده فى مواجهة القوة العسكرية الاسرائيلية واجتماع كل دولتين منهم فى مواجهتها ثم اجتماع ثلاثتهم فى مواجهتها (جدول ٤) .

ولا شك أن القارىء بنظرة سريعة على الجدول يجد أن الأمثلة الثلاثة الأولى ترجح كفة الميزان لصالح اسرائيل بالنسبة لطائرات القتال والزوارق المسلحة لجميع الدول منفردة بالنسبة للدبابات للأردن ومصر وكذا بالنسبة للصواريخ أرض أرض وبالنسبة لجميع العناصر للأردن .

غير أن الميزان يصبح شبه متعادل عند اشتراك مصر والأردن فقط ، وأنه يميل للجانب العربى فى حالة اشتراك مصر وسوريا فقط ، أو بالأشتراك مع الأردن .

فاذا وضعنا فى الاعتبار أن سوريا يجب أن تحتفظ بجزء من قوتها (حوالى ١٤٪) فى مواجهة تركيا ، وأن مصر تحتفظ بحوالى ١٧٪ من قوتها فى مواجهة ليبيا نجد أن سوريا تتعادل مع اسرائيل فى الدبابات وتقل عنها فى باقى العناصر ، بينما تقل مصر كثيرا عن اسرائيل فى أغلب العناصر المقاتلة عدا المدفعية وصواريخ الدفاع الجوى والغواصات وسفن السطح الكبيرة ، وأن مجموع مصر وسوريا يتفوق على اسرائيل بنسبة ١,٤٨ : ١ فى الدبابات و١,٨ : ١ فى الصواريخ أرض - أرض و ١,١٥ : ١ فى الطائرات وأن هذه النسبة يمكن أن تكون مقبولة فى حالة قيام صراع مسلح بين العرب واسرائيل وتتحسن باضافة الأردن وأية امكانيات عربية أخرى .

عوامل اخرى تؤثر على الميزان العسكرى لدول المواجهة :

القدرة على نمو حجم القوات المسلحة :

لقد أدت الضغوط الاقتصادية والواقع الاسرائيلى الاجتماعى الديموغرافى إلى فرض قيود موضوعية على النمو الكمى للقوات الاسرائيلية . وهذا يعنى أن القوة العسكرية الاسرائيلية أصبحت غير قادرة على النمو الافقى وأن مجال نموها الوحيد هو النمو الرأسى أى بتحسين قدرات الفرد والمعدة .

وعلى الجانب الآخر نجد أن الدول العربية وخاصة دول المواجهة لديها القدرة على تحقيق النمو بمستوييه الأفقى والرأسى ، ويكفى معدل نمو السكان فى مصر ٢,٧٪ وفى كل من الأردن وسوريا ٣,٧٪ سنويا بينما لا يصل فى اسرائيل إلى ٢٪ . كما أثبتت ملاحم الصراع السابق أن النمو النوعى للقوات العربية يسير بعجلة متزايدة .

الروح المعنوية :

تلعب الروح المعنوية دورا حاسما فى الصراع المسلح وبالتالى فانها تغير مدلول الأرقام فى الميزان العسكرى عموما وقد تميزت الفترة الأخيرة بتغييرات واضحة فى مستوى الروح المعنوية لأطراف الصراع وخاصة فى الصراع المسلح فى لبنان ورغم بعض العوامل النسبية فيه .

لقد احتفظت قوى المقاومة اللبنانية بروحها المعنوية القتالية رغم الخسائر ، واستطاعت أن تجبر اسرائيل على الانسحاب دون فرض تسوية سياسية وهى مستمرة

فى توجيه ضرباتها الفدائية ضد قوات اسرائيل المنسحبة رغم سياسة القبضة الحديدية كما أظهر المقاتلون الفلسطينيون اصرارا على استمرار المقاومة داخل الأرض المحتلة ، وصمدوا فى القتال فى بيروت وهم يقاتلون إلى جانب المقاومة اللبنانية كما أن القوات السورية أظهرت روحا معنوية عالية أثناء القتال عام ١٩٨٢ ولا شك أن هذه الروح قد ارتفعت بعد حصولها على أسلحة ومعدات جديدة وبعد تأكيد سوريا لاهميتها فى الأوضاع فى لبنان .

ولا شك أن هذا كله ينعكس على الروح المعنوية للقوات العربية الأخرى وخاصة دول المواجهة .

وعلى الجانب الآخر فان التقارير تشير إلى انخفاض ملموس بل وشرخ فى الروح المعنوية للقوات الاسرائيلية نتيجة للصراع المسلح فى لبنان ، وقد صاحبه اهتزاز فى الثقة بالقيادات وبالأهداف التى يجرى الصراع من أجلها .

المستوى التكنولوجى للأسلحة والمعدات :

سبق أن اتضح أن مقارنة الأرقام وحدها لا تكفى ، وأن مستوى تجهيز المعدات بوسائل التكنولوجيا يؤدى إلى اختلاف قدرتها القتالية .

وعلى هذا الأساس فان متابعة الميزان العسكرى للدول العربية عموما ودول المواجهة بصفة خاصة تدل على أن القوات العربية قد تقدمت فى هذا المجال بدرجة كبيرة خاصة بعد أن أثبتت فى عام ١٩٧٣ قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الجديدة .

ويبدو من دراسة الميزان العسكرى أن مصر والأردن قد قامت بتحديث أسلحتها بشكل جذرى يصل إلى أن أكثر من ثلثى معداتها إلى فترة ما بعد عام ١٩٧٣ كما أن الاتحاد السوفيتى قام بتسليح سوريا بأسلحة متقدمة بعد ما تكبدته من خسائر فى الهجوم الاسرائيلى على قواتها .

ولا شك أن اسرائيل تطور هى الأخرى من أسلحتها بمعاونة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى الا أن هذا لا يمثل جديدا فى الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى إذ تمكنت فى المراحل السابقة من الحصول على أسلحة أكثر تطورا ولكن الفجوة التكنولوجية قد تضاءلت وقد تكون قد سدت تماما .

التصنيع الحربى :

يؤثر التصنيع الحربى على الميزان العسكرى فى تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتى أثناء الصراع المسلح حيث تقل احتياجات الدولة إلى الحصول على الأسلحة والمعدات من الخارج ، وتوفر للقيادات السياسية حرية أكبر فى اتخاذ القرار .

سعت اسرائيل منذ نشأتها إلى انتاج صناعة حربية وقد تقدمت كثيرا فى هذا المجال الا أن هذا لم يغنها عن طلب المعونة العاجلة من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٣ .

وقد ازداد نشاطها فى هذا المجال بعد الحرب وتعاونها مع الولايات المتحدة بشكل غير مسبوق ولعل أهم مجالات التعاون بينهما هو مشروع الانتاج المشترك للطائرة « لافى » وللغواصات .

وقد تقدمت الدول العربية فى مجال التصنيع الحربى وتبرز مصر فى ذلك بصفة رئيسية عموما وبالنسبة لدول المواجهة بصفة خاصة إذ سارت بخطوات حثيثة فى تصنيع الذخائر المختلفة ، والمدافع ، ونظم الدفاع الجوى والطائرات ووسائل الاستطلاع والقيادة والاتصالات بينما تسعى لانتاج الدبابات فى حين لا تشير التقارير إلى قيام سوريا بتصنيع حربى كبير وأنه يقتصر على انتاج الأسلحة الخفيفة للقوات البرية وذخائرها وقد يرجع ذلك إلى اعتمادها على استيراد السلاح من الاتحاد السوفيتى وأنه فى حاجة إلى ضمان أمنها بقدر لا يقل عن حاجتها اليه ، كما أنها قد تكون تتكتم بياناته .

وتشير التقارير إلى قيام تصنيع حربى محدود فى الاردن ويبدو أنه يتركز فى صناعة الدبابات .

على أن اسرائيل مازالت تتقدم الدول العربية فى مجال التصنيع الحربى .

مستوى التدريب والخبرة القتالية :

تتمتع القوات الاسرائيلية بمستوى عال من التدريب نتيجة للتأهيل والتدريب المستمر ويساعدها على ذلك ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى للفرد كما أن القوات الاسرائيلية قد حصلت على خبرة قتالية كبيرة نتيجة لاشتراكها فى الحرب مع الدول العربية فى الصراعات السابقة وفى لبنان الا أن القوات الاسرائيلية غير قادرة فى بعض الاحيان من الاستفادة من بعض هذه الخبرات المكتسبة نتيجة لظروف الدولة وطبيعة ميادين القتال وقد ابرز القتال فى لبنان عجزها عن تطوير نفسها لمواجهة متطلبات القتال فى المناطق الجبلية والمناطق المدنية المأهولة بالسكان .

وقد أثبتت الجولات السابقة وخاصة فى عام ١٩٧٣

إرتفاع مستوى المقاتل العربي في مصر من حيث التدريب ، كما إكتسب خبرة قتالية أثناء حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ، وتدل نتائج الصراع في لبنان على أن القوات السورية « قد استطاعت استخدام منظومة متكاملة من الأسلحة المضادة للدبابات في ايقاع خسائر كبيرة في الدبابات الاسرائيلية وأنها استخدمت المشاة استخداما مناسبا تماما للتضاريس التي كانت تقاتل فيها وأن القوات الاسرائيلية » لم تتمكن اطلاقا من التعامل بشكل كاف مع التكتيكات السورية وأن السوريين « قد أوقعوا بها الجزء الأكبر من الاصابات » .

وقد صرح الجنرال اهارون ياريف رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب : « أن القول بأن حصول الدول العربية على اسلحة متطورة لا يهدد اسرائيل لافتقارها إلى الأفراد المتخصصين في استخدام هذه الأسلحة خطأ فقد برهنت جميعها على قدرتها على استخدام هذه الأسلحة .

التركيب التنظيمي للقوات :

يؤثر التركيب التنظيمي للقوات في الميزان العسكري نظرا لأنه يوضح نظم السيطرة على القوات ، كما أن اختلاف مشتملاته بدرجة كبيرة يمكن أن يؤدي إلى احتمال الخلط بين القوى نتيجة لاختلاف المكونات فمثلا قد يتراوح عدد الدبابات في كتيبة الدبابات بين ٣٠ و ٥٠ دبابة واللواء المدرع بين ٩٠ و ١٥٠ دبابة وهكذا فان مفهوم الاسم الواحد قد يختلف ، على انه يلاحظ اقتراب التركيب التنظيمي للقوات في كل من مصر وسوريا بينما يختلف نسبيا في الأردن ، كما أن اسرائيل اتخذت اخيرا تركيبا تنظيميا قريبا من التركيب المصري والسوري .

ويتقارب التركيب التنظيمي للفرق واللواءات المتشابهة في مصر وسوريا واسرائيل وإن اختلف عدد المعدات اختلافا ملموسا ولكنه ليس كبيرا مما يدل على أن خبرة القتال قد بلورت التركيب التنظيمي لقوات الجانبين بحيث أصبحت متقاربة .

على أنه يلاحظ أن اسرائيل لا تملك لواءات المشاة الراكبة وتقتصر على لواءات المشاة الميكانيكية ولواءات المظلات (أشير في أحد المراجع إلى وجود لواء المشاة « جولاني » فقط) أي أنها تكاد لا تملك ولا تستطيع أن تستخدم المشاة المترجلة رغم اقتناعها بأهميتها والحاجة اليها من خلال الحرب سواء في عام ١٩٧٣ او في لبنان .

وهي تحاول تعويض هذا النقص بعدة وسائل أخرى اهمها زيادة القوة التدميرية للأسلحة ، واستخدام معدات معقدة تحتاج إلى قوة بشرية أقل لانتاج قوة نيران اكبر وبدقة أعلى وعلى مدى ابعد .

العوامل الاجتماعية :

يؤثر تركيب المجتمع والخصائص البشرية فيه على تكوين وبناء وقوة القوات المسلحة .

ويحتوي المجتمع الاسرائيلي باعتباره الوعاء البشري للقوات المسلحة على عناصر مختلفة مثل العرب (لا يخضعون للتجنيد) والدروز واليهود الاشكناز واليهود السفاراديم وأخيرا الفلاشا وهي عناصر شديدة الاختلاف بينهما ، وإن كانت تقاربت من خلال الجيل الجديد « السابرا » الا أن استمرار هجرة عناصر جديدة يجدد هذه الاختلافات .

وفي المقابل فان الدول العربية المواجهة تمثل قومية واحدة وإن كانت هناك احتمالات وجود اختلافات على أسس سياسية .

كما يؤثر المستوى الصحي والثقافي للشعب على تكوين القوات المسلحة وكفاءتها وتتميز اسرائيل بارتفاع نسبة الصالحين للتجنيد صحيا بالنسبة للمواطنين الذين في سن التجنيد ويليها الأردن ثم مصر ثم سوريا بينما تتميز سوريا بأعلى نسبة للأفراد القابلين للتجنيد بالنسبة لتعداد السكان وتليها مصر ثم الأردن ثم اسرائيل وهذا يعني أن اسرائيل تتميز بقدرة أكبر على *الاستفادة من سكانها في الخدمة العسكرية من دول* المواجهة (جدول ٥) .

وقد أصبح المستوى التعليمي والثقافي له اهمية بالغة في بناء القوات المسلحة نظرا لما تتطلبه التطورات الكبيرة والسريعة في الأسلحة والمعدات .

وتدل البيانات الاحصائية على أن عدد الدارسين اليهود بمراحل التعليم المختلفة في اسرائيل يمثل ٣١,٩٧٪ من تعداد السكان في حين أن هذه النسبة في مصر ١٧٪ وفي سوريا ٢٤,٨٧٪ وفي الأردن ٢١,٨٥٪ مما يشير إلى أن اسرائيل تستطيع أن تستوعب التطور العلمي في المعدات أكثر من غيرها في المستقبل القريب بينما تليها سوريا ثم الأردن ثم مصر .

العوامل الاقتصادية :

يشكل الاقتصاد القومي القاعدة الرئيسية لقدرة الدولة على بناء القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها والتصنيع الحربي .

وتعانى جميع دول المواجهة واسرائيل من مشاكل اقتصادية حادة ، وتتقدم اسرائيل دول المواجهة فى هذا المجال إذ وصلت نسبة التضخم فيها إلى ٤٤٥٪ عام ١٩٨٤ وانخفض الناتج القومى العام بما يعادل ٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ ووصلت ديونها فى نهاية ١٩٨٤ إلى ٣٠ بليون دولار ووصل العجز فى ميزان المدفوعات فى عام ١٩٨٣ إلى ٥١٠٠ مليون دولار وتعتمد اسرائيل بصورة شبه كاملة على المعونات الأمريكية التى تمثل رأس قائمتها سواء عسكريا أو مدنيا ، وكذا على تبرعات اليهود فى الخارج وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وتلى مصر اسرائيل وإن كانت الأرقام تشير إلى أنها حققت معدل نمو فى عام ١٩٨٤ حوالى ٦,٥٪ الا أن انخفاض أسعار البترول وانخفاض حركة الناقلات العابرة لقناة السويس وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج أدى إلى خلق مشاكل اقتصادية جديدة .

وتعتمد مصر بدرجة كبيرة فى أمور التسليح على المعونة العسكرية الأمريكية . ورغم ظروف المواجهة فى سوريا والمصاعب التى يواجهها الأردن الا أن مشاكلهم الاقتصادية ليست حادة وتعتمد الأردن بدرجة ما على المساعدات الاقتصادية من الكويت والسعودية بينما تحصل سوريا على قروض من البنك الدولى والجماعة الاقتصادية الأوروبية ومؤسسات أخرى مختلفة تساندها دول الأوبك بالإضافة إلى الدعم العسكرى السوفيتى .

الميزان العسكرى فوق التقليدى :

يقصد هنا الميزان العسكرى لأسلحة التدمير الشامل وهو عادة مالا يرد فى المراجع الرسمية المعروفة الا أنه من الثابت أن اسرائيل تملك تفوقا نوويا مطلقا على جميع الدول العربية وأنه وإن اختلفت التقديرات عن عدد الأسلحة النووية الموجودة لديها الا أنه من المؤكد أنها تملك الآن مالا يقل عن ثلاثين قنبلة نووية .

ويصل أحد التقديرات إلى مائة قنبلة وهى جميعها احتمالات ممكنة والاغلب انها تقل عن ٧٠ قنبلة نووية ٢٠ ـ ٢٥ كيلو طن وقد يزيد العدد بتقليل عيار القنبلة إذ لا حاجة لاسرائيل لقنبلة من عيار ٢٠ ـ ٢٥ كيلو طن .

أما الدول العربية فلازالت لا تملك أى سلاح نووى ولم تخط خطوات ايجابية لامتلاكها وتحتاج إلى حوالى عشر سنوات لانتاجها بعد البدء الجدى فى العمل لانتاجها .

وبالأضافة إلى ذلك فان اسرائيل قامت بابحاث متقدمة فى علم الهندسة الوراثية وتطوير أسلحة بيولوجية جديدة وهناك شواهد سابقة لاستخدامها أسلحة بكتربولوجية فى مراحل الصراع السابقة ، بينما لا توجد أية دلائل على اتجاه أى من الدول العربية لتطوير مثل هذه الأسلحة .

أما عن الأسلحة الكيمائية فيحتمل وجودها لدى الطرفين نظرا لسهولة انتاجها وهناك احتمال كبير أن العراق قد استخدمها ضد ايران فى حرب الخليج ، وبالتالى فان احتمال تواجدها واستخدامها من أى من الطرفين محتمل .

وأخيرا فان الميزان العسكرى فى الصراع العربى الاسرائيلى يمكن أن يشير إلى بعض عناصر القوة العربية التى يمكن أن تجعل هذا الميزان فى صالح الجانب العربى ، فى حين أن بقاء الظروف العربية الحالية يخدم اسرائيل بدرجة كبيرة ويحول الجانب الأقوى إلى جانب أضعف وهو يشير إلى الخطوات التى يجب أن يتخذها العرب على المدى القريب والبعيد لبناء قوتهم الذاتية بأقل استنزاف للطاقات العربية ، ولتكون القوة المسلحة العربية سندا للسياسة العربية فى سعيها نحو السلام العادل والأمن والرفاهية للشعب العربى ولشعوب العالم أجمع .

◆◆◆◆

جـدول (١)
الميزان العسـكرى العـربى

الدولة	التعداد	المساحة	القوات المسلحة	الناتج القومى	الإنفاق الدفاعى	دبابات رئيسية	مدفعية	صواريخ سطح سطح	طائرات القتال	سفن القتال	غواصات	زوارق صواريخ
	بالمليون	كم٢	ألف جندى	بليون دولار	مليون دولار	دبابة	قطعة	قاعدة	طائرة	سفينة	غواصة	زورق
عمان	١,٦	٣٠٠٠٠٠	٢١,٥	٧,٥٨٥	١٩٦٠	٣٣	١٠٥	—	٥٢	—	—	٧
الإمارات العربية	١,٤	٧٣٠٠٠	٤٣	٢٧,٥٩٥	١٨٦٧	١٣٦	٧٠	—	٤٣	—	—	٦
قطر	,٣٩	١١,٤٣٧	٦	٦,٤٢١	١٦٥,٩٣٩	٢٤	١٤	—	١٧	—	—	٣
البحرين	,٤	,٦٧٨	٢,٨	٥,٠٩٠	٣٣٢,٤٤٧	—	٢٠	—	—	—	—	٤
السعودية	١٢	٢٢٤٠٠٠٠	٦٢,٥	١١٩,٥٩٧	٢٢,٦٨٧	٤٥٠	٤٦٣	—	٢٠٥	٨	—	٩
الكويت	١,٨	١٧٨١٨	١٢,٠٠	٢١,٢٦٩	١٤٣٠	٢٤٠	٣٨	٤	٧٦	—	—	٦
العراق	١٥	٤٣٨,٣١٧	٥٢٠	٣٠,٥٥٦	١٠٢٩٣	٣٧٥٠	٣٦٥٠	٤٣	٥٠٠	١	—	١٠
مجموع دول الخليج	٣٢,٤		٦٦٧,٨	٢١٨,١١٣	٣٨٧٣٠,٣٨٦	٤٦٢٣	٤٣٦٠	٤٧	٨٩٣	٩	—	٤٥
لبنان	٢,٧	١٠,٤٥٢	١٧,٤٠٠	١١,٢٥	٣٣٨,٢٧٥	١٠٠	١٢٢	—	٧	—	—	—
سوريا	١١,٠	١٨٤,٠٥٠	٤٠٢,٥	١٩,٧٤٥	٣٢١٠	٤٢٠٠	٤٠٠٠	٥٤	٥٠٠	٢	—	٢٢
الأردن	٢,٦٥٠	٩٧,٧٤٠	٧٠,٣	٣,٩٥٠	٥٣٢,٧٥٢	٧٩٥	٧٧٥	—	١٢١	—	—	—
مصر	٤٨,٥	٩٩٧,١٣٩	٤٤٥	٣٣,٦٦٢	٣٧٨٦	٢١٥٠	٢٤٠٠	٢١	٤٢٧	١٠	١٤	٣٠
مجموع دول المواجهة	٦٤,٨٥		٩٣٥,٢	٦٨,٦٠٧	٧٨٦٧,٠٢٧	٧٢٤٥	٧٢٤٧	٧٥	١٠٥٥	١٢	١٤	٥٢
السودان	٢٣,٥	٢٥٠٥٠٠٠	٥٦,٦	٨,٨٥٦	٢٢٣,٩٣٤	١٧٠	٢٦٩	—	٤٥	—	—	—
ليبيا	٣,٥٥	١٧٧٥٥٠٠	٧٣	٢٩,٨٧٥	٧٠٩,٢٢	٢٨٠٠	٢١٤٧	٤٨	٥٣٥	١٠	٦	٢٥
تونس	٧,١٥	١٦٣٦١٠	٣٥,١	٨,١٣٦	٤٣٧,٢٣	٦٨	٨٣	—	٢٠	١	—	٦
الجزائر	٢٢,١١	٢٣٨١٧٤١	١٧٠	٤٨,٤٢٥	٨٧٧,٠٤٦	٧٠٠	٩٧٠	—	٣٣٢	٧	٢	٣٥
المغرب	٢٢,٠	٤٥٨٧٣٠	١٤٩	١٣,٣٠١	٤٧٥,٥٦٩	١٢٠	١٢٥٠	—	١٠٥	١	—	٤
مجموع دول افريقيا	٧٨,٣١		٤٨٣,٧	١٠٨,٥٩٣	٢٧٢٢,٩٩٩	٣٨٥٨	٤٧٤٦	٤٨	١٠٣٧	١٩	٨	٧٠
اليمن الشمالية	٨,٠	٢٠٠,٠٠٠	٣٦,٥٥	٣,٢٠٨	٥٩٩,٨١٧	١٦٤	٤٩٥	—	٧٦	—	—	٢
اليمن الجنوبية	٢,٢٥		٢٧,٥	٠,٩٤٦	١٥٩,٤٠٩	٠٤٥٠	٣٥٠	١٨	١٠٣	—	—	٨
مجموع الدول العربية	١٨٥,٨١	١٢١١٩٥٨١١	٢١٥٠,٧٥	٣٣٩,٤٦٧	٥٠٠٨٤,٦٣٨	١٦٣٤٠	١٧١٩٨	١٨٨	٣١٦٤	٤٠	٢٢	١٧٧
إسرائيل	٤,٣	٢١,٥٠٠	٥١٢	٢٥,١٦٤	٥٧٩٨	٣٦٠٠	١٨٥٠	٣٦	٦٨٤	٦	٣	٢٤
مقارنة العرب بإسرائيل	٤٣,٢	٥٦٣٧	١٥,٢٥ / ٤,٢	١٥,٨٧	٤,٧٣	٤,٥٤	٩,٣	٥,٢٢	٤,٦٣	٦,٧	٧,٣	٧,٦٥

مقارنة الميزان العسكرى العربى
بالتهديدات المحتملة

الـدولة	التعداد	المساحة	القوات المسلحة	الناتج القومى	الإنفاق الدفاعى	دبابات رئيسية	مدفعية	صواريخ سطح سطح	طائرات قتال	سفن قتال	غواصات	زوارق صواريخ
	بالمليون	كم²	الف جندى	بليون دولار	مليون دولار	دبابة	قطعة	قاعدة	طائرة	سفينة	غواصة	زورق
مجموع الدول العربية	١٨٥,٨١	١٢١١٩٥٨١	٢١٥٠,٧٥	٣٩٩,٤٦٧	٢٧٤٧٠,٣٢٥	١٦٣٤٠	١٧١٩٨	١٨٨	٣١٦٤	٤٠	٢٢	١٧٧
إسرائيـــل	٤,٣	٢١,٥٠٠	٥١٢	٢٥,١٦٤	٥٧٩٨	٣٦٠٠	١٨٥٠	٣٦	٦٨٤	٦	٣	٣٤
إيـــران	٤٣	١,٦٤٨,٠٠٠	٦٢٥	١٢٢,٦٨٧	١٧١٩٦	١٨٥٠	٤٢٠٠		٨٠	٨	—	٧,٠
اثيـــوبيا	٤٢		٢١٧	٤,٨٥٧	٥٠٤,١٥٥	٩٣٥	٩٠٠	—	١٥٠	٢	—	٤
تركيــــا	٤٩,٥	٧٧٩,٤٥٢	٦٣٠	٥٠,٨٦٤	١٥٩٢	٢٩٢٢	٢٢٢٥	١٨	٣٨٨	١٨	١٦	٩
العرب لإسرائيل	٤٣,٢	٥٦٣٧	١٥,٢٥ —— ٤,٢	١٥,٨٧	٤,٧٣	٤,٥٤	٩,٣	٥,٢٢	٤,٦٣	٦,٧	٧,٣	٧,٦٥
مجموع التهديدات	١٣٨,٨		١٦١٣ —— ١٩٨٤	٢٠٣,٥٧٢	٢٥٠٩٠,١٥٥	٩٣٠٧	٩١٧٥	٥٤	١٣٠٢	٣٤	١٩	٤٤
العرب × التهديدات	١,٣٤		١,٣٣	١,٩٦	١,٠٩	١,٧٦	١,٨٧	٣,٤٨	٢,٤٣	١,١٨	١,١٦	٤,٠٢

جـــدول (٣)
مقارنة بين بعض عناصر بناء القوات المسلحة فى الصراع العربى[١]

الـــدولة	نظام التجنيد		مصادر وعدد طرازات الدبابات الرئيسية				مصادر التعليم العسكرى
	نوعه	المـــدة[٢] بالسنة	شرقية	غربية	صينية	محلية[٣]	
الجـــزائر	اجبارى	٢	٤				شرقى
البحـــرين	تطوع						غربى
مصـــر	اجبارى	٣	٣	١			شرقى
العـــراق	اجبارى	٢	٥	١	١		مختلط
الاردن	تطوع			٥		١	غربى
الـكويت	اجبارى	٢		٣			مختلط
لبنـــان	اجبارى	١	—	١			غربى
ليبيـــا	انتقائى	مختلف	٤	—			شرقى
المغـــرب	اجبارى	١	١	—			غربى
عمـــان	تطوع	—		٢			غربى
قطـــر	تطوع			١			غربى
السعـــودية	اجبارى			٢			غربى
الســـودان	اجبارى		٢	١	١		
ســـوريا	اجبارى	٢	٤	—	—		شرقى
تونس	اجبارى	١		٢			غربى
الإمارات	تطوع			٢			غربى
اليمن الشمالية	اجبارى	٣	٢	١			
اليمن الجنوبية	اجبارى	٢	٣				شرقى
إسرائيل	اجبارى	٣		٤		٢	غربى

(٢) المذكور هو مدة التجنيد الإجبارى لأغلب المجندين .
(٣) الدبابة خالد الأردنية وميركافا إسرائيلية .

تابع جدول (٣)
العلاقات ذات الطابع العسكرى مع الدول الأجنبية فى الدول العربية

الدولة	الاتحاد السوفيتى	دول حلف وارسو	الصين	الولايات المتحدة	دول بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية	كوريا الشمالية
الجزائر						
البحرين				تسهيلات استخدام موانى	م . صداقة وتسليح (ب)	
مصر		توريد قطع غيار	تسليح	تسهيلات عسكرية تسليح	تسليح ب و ف	
العراق	م . صداقة وتعاون تسليح			اسلحة	تسليح (ف)	
الأردن					تسليح ب	
الكويت	تسليح				تسليح ب	
لبنان					تسليح ف	
ليبيا	تسهيلات عسكرية تسليح	صداقة تعاون مع بلغاريا ورومانيا			تسليح ف	تحالف وصداقة تعاون
المغرب				تسهيلات عسكرية	تسليح ف استخدام قواعد س	
عمان				مساعدات عسكرية استغلال قواعد	تسليح ب م. تعاون دفاعى	
قطر					م . صداقة تسليح ب	
السعودية					تسليح ب	
السودان		تدريب وتعاون فنى مع رومانيا	تعاون م وتسليح		تسليح ب مساعد تدريبى فنى (أ . غ) وتسليح ب و ف	
سوريا	م . صداقة وتعاون مشترك تسهيلات عسكرية ـ تواجد قواعد تسليح					
تونس				اتفاقية تعاون استراتيجى	تسليح ف	
الإمارات المتحدة					م . صداقة ب وتسليح ب	
اليمن الشمالية	م صداقة وتعاون وتسليح		صداقة تعاون تسليح			
اليمن الجنوبية	م صداقة وتعاون تسهيلات عسكرية تواجد قوات تسليح	م صداقة وتعاون مع بلغاريا والمجر				

م = معاهدة ، ب = بريطانيا ، ف = فرنسا ، أ . غ = المانيا الغربية ، س = أسبانيا .

المرجع : الميزان العسكرى عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ IISS .

جـــدول رقم (٤)
الميزان العسكرى لدول المواجهة العربية وإسرائيل

البيـــــــان	التعـــداد	القوات المسلحة	دبابات رئيسية	صواريخ سطح سطح	طائرات قتال	زوارق الصواريخ
ســــــوريا	١١,٤	٤٠٢,٥	٤٢٠٠	٥٤	٥٠٠	٣٢
إسرائيـــــل	٤,٣	٥١٢	٣٦٠٠	٣٦	٦٨٤	٢٤
نسبة سوريا إلى إسرائيل	٢,٥٦	,٧٩	١,١٧	١,٥	,٧٣	,٩٢
الاردن	٢,٦٥٥	٧٠,٣	٧٩٥	—	١٢١	—
نسبة الأردن إلى إسرائيل	,٦٢	,١٤	,٣٢	صفر	,١٨	صفر
مصـــــر	٤٨,٥	٤٤٥	٢١٥٠	٢١	٤٢٧	٣٠
نسبة مصر إلى إسرائيل	١١,٢٨	,٨٧	,٦	,٥٨	,٦٢	١,٢٥
مجموع سوريا والاردن	١٣,٦٥٥	٤٧٢,٨	٤٩٩٥	٥٤	٦٢١	٣٢
نسبة سوريا والأردن إلى إسرائيل	٣,١٨	,٩٢	١,٣٩	١,٥	,٩١	,٩٢
مجموع سوريا ومصر	٥٩,٥	٨٤٧,٥	٦٣٥٠	٧٥	٩٢٧	٥٢
نسبة سوريا ومصر إلى إسرائيل	١٣,٨	١,٦٦	١,٧٦	٢	١,٣٦	٢,١٧
مجموع الأردن ومصر	٥١,١٥٥	٥١٥,٣	٢٩٤٥	٢١	٥٤٨	٣٠
نسبة الأردن ومصر إلى إسرائيل	١١,٩	١,٠١	,٨٢	,٥٨	,٨	١,٢٥
مجموع سوريا والأردن ومصر	٦٢,١٥٥	٩١٧,٨	٧١٤٥	٧٥	١٠٤٨	٥٢
نسبة مجموع سوريا والأردن ومصر إلى إسرائيل	١٤,٤٥	١,٧٩	١,٩٨	٢	١,٥٣	٢,١٧

جـدول رقم (٥)
مقارنة بين تعداد السكان والقوات المسلحة لدول المواجهة وإسرائيل عام ١٩٧٨

الـدولة	التعداد بالمليون	القابلين للتجنيد بالمليون (١)	اللائقين للتجنيد بالمليون	نسبة اللائقين إلى تعداد القابلين	عـدد البالغين سن التجنيد سنويا بالألف	عدد الأفراد في الخدمة بالألف	٪ القابلين في الخدمة	٪ اللائقين في الخدمة
مصـر	٣٩,٩	٨,٥٩	٥,٦	٠,٦٥	٣٨٤	٥١١,٨	٦	٩
الأردن	٣	,٦٢٤	,٤٤٤	,٧١	٣٢	٦٩,٣	١١	١٦
سـوريا	٨,١	١,٨٢	١,٠٢	,٥٦	٩٦	٢٦٢,٥	١٤	٢٦
إسرائيـل	٣,٧	(٢),٧٦	,٦٥٥	,٨٦	٦٠	١٩٩,٦	٢٦	٣١

المرجـع : Douglas J. Murray & Paul R. Viotti. The Defense Policies of Nations, 1982, p. 407
نقل عن : Central Intelligence Agency. National Basic Intellegence Factbook, 1978

(١) القابلين للتجنيد هم الصالحون للخدمة في وقت السلم حسب المستويات الصحية والعقلية
(٢) الأرقام في اسرائيل تشمل الأناث أيضا

٢ ـ الصراع العراقى الايرانى
(أ) التطورات السياسية والاستراتيجية في الصراع

يعتبر العام الخامس للحرب العراقية الايرانية (سبتمبر ٨٤ ـ سبتمبر ٨٥) علامة واضحة على أن الحرب مع استمرارها هذه السنوات لم تعد صراعا على الارض بل أصبحت صراعا على الارادة السياسية للدولة بهدف إن لم يكن تغييرها فعلى الأقل تطويعها بما يتفق وارادة الدولة الأخرى . ولعل ذلك هو الحاجز المنيع أمام كل محاولات المجتمع الدولى لانهاء الحرب .

ودراسة الحرب العراقية الايرانية لابد أن تبدأ بالمحركات الاساسية للصراع بين الدولتين . ونجد أن كثيرا من الدراسات التى عالجت هذا الصراع قد اتجهت إلى البحث فى الجذور التاريخية .

فنجد أن هناك أبحاثا تعود بالصراع إلى القرن السادس عشر حين كان طرفا الصراع هما الدولة الفارسية والدولة العثمانية وكانت الحدود مع العراق احد ابعاد هذا الصراع . وخلال هذه الفترة عقدت أكثر من معاهدة بدأت بمعاهدة سنة ١٥٥٥ ثم معاهدة سنة ١٦١٣ وتتابعت الاتفاقات دون حسم الصراع على الحدود .

والواقع أن العودة بجذور الصراع إلى هذا البعد التاريخى لا يقدم شيئا عن طريق فهم المحركات الأساسية للصراع بين العراق وايران ، بل ربما كان يؤدى إلى اللبس فى المدلولات وضياع الدوافع .

فايران اليوم ليست دولة الفرس التى كانت فى القرن السادس عشر كما أن طرف الصراع الثانى فى ذلك الوقت وهو الدولة العثمانية لم يعد لها وجود فى المجتمع الدولى المعاصر . والنظام الدولى فى القرن السادس عشر يختلف تماما عن النظام الدولى المعاصر وبالتالى فمقومات الصراعات تخضع لظروف وعناصر تختلف شكلا وموضوعا .

والعراق نفسه باعتباره طرف الحرب الحالية الثانى لم يكن له وجود مستقل قبل سنة ١٩٢٢ وبالتالى فهناك فارق بين أن تكون العراق أحد اقاليم الدولة العثمانية وان تكون العراق دولة مستقلة .

والجذور التاريخية للصراع لم تكن مانعا من قيام تحالف عرف بحلف بغداد فى فبراير سنة ١٩٥٥ ، جمع العراق مع ايران ودول أخرى مثل تركيا مقر الدولة العثمانية القديمة . هكذا يتضح أن البعد التاريخى لا يقدم العوامل الأساسية التى حركت الصراع ووصلت به إلى حالة الحرب . وإن كان ذلك لا يعنى إغفال أن هناك مشكلة على الحدود بين البلدين .

فقد تمت منذ استقلال العراق تسوية مشكلة الحدود مرتين الأولى فى معاهدة ١٩٣٧ والثانية فى معاهدة سنة ١٩٧٥ .

اتفاقية ١٩٣٧ تكونت من ٦ مواد وبروتوكول من خمسة بنود ، ومحور الاتفاق هو رسم الحدود فى شط العرب مثلما طالبت ايران تسير مع مستوى المياه المنخفضة . وتشكيل لجنة لتخطيط الحدود ووضع العلامات الدولية على أن يكون شط العرب مفتوحا بالتساوى للسفن التجارية لجميع الدول ومفتوحا لمرور السفن الحربية وغير الحربية بمعنى « غير التجارية » للطرفين .

وبقيت فى هذه المعاهدة مجموعة من المشاكل المعلقة منها بصيانة الممر الملاحى وهى التى ظلت مستمرة حتى الغاء المعاهدة فى سنة ١٩٦٩ . وذلك رغم استمرار الاتصالات بين البلدين طوال هذه السنوات للاتفاق على هذه المسائل التفصيلية .

وجاءت اتفاقية ١٩٧٥ بوساطة عربية لتكون أكثر شمولا . فاعتبرتها كل من الدولتين معاهدة حسن الجوار . وانتهت بموادها الثمانية وبروتوكولاتها الثلاثة تسوية شاملة للمشاكل ورسم للحدود « دائم ونهائى » وتم تشكيل لجنة لرسم الحدود وقامت بعملها ولكن الاتصالات بين البلدين لن تصل إلى نتيجة بشأن اعادة الأراضى العراقية التى اتفق على أنها عراقية بعد رسم الحدود وذلك حتى قامت العراق بالغاء المعاهدة فى سنة ١٩٨٠ .

الملاحظ أن كلا من الدولتين قامت بالغاء احدى

المعاهدتين من طرف واحد وأنها أعلنت تقريبا نفس الحجج والمبررات للالغاء مثل « تغير الظروف » واختلال بنود المعاهدة . ونجد أنه بعيدا عن البيانات الرسمية والمبررات القانونية فانه كان هناك سببا مشتركا بين الدولتين جعل كلا منهما يعيد النظر فى موقفهما. صحيح أن الموقف الايرانى فى حالة الغاء معاهدة ١٩٣٧ لم يصل إلى حد الحرب الشاملة مثلما فعلت العراق فى حالة الغاء معاهدة ١٩٧٥ فذلك يرجع إلى اعتبارات سياسية وعسكرية خاصة بكل حالة .

ونجد بوضوح أن العامل المشترك بين الحالتين هو « الخوف من عدوى الثورة » واحتمالات انتقالها إلى الطرف الآخر .

وتطبيق هذا التحليل على كل حالة يؤكد أن لها دورا حقيقيا فاعلا ففى الحالة الأولى وهى الغاء ايران لمعاهدة ١٩٣٧ نلاحظ أن التغير فى الموقف الايرانى حدث فور وقوع ثورة العراق فى سنة ١٩٥٨ . فدعت العراق إلى تسوية مشاكل الحدود بين البلدين وحل المسائل المعلقة فى المعاهدة .

وأمام عدم استجابة العراق قامت بتصعيد الصراع إلى حد المناوشات العسكرية حتى أنها قامت بمهاجمة أكثر من موقع عراقى وأن كان أكبر هجوم لم يكن بأكثر من ١٠٠ جندى .

وايران كانت سواء بمحاولة تسوية المشاكل أو المناوشات العسكرية تسعى إلى شغل الثورة العراقية عن التأثير على الشعب الايرانى باغلبية الشيعة .

وخلال عشـــر سنوات شهدت العـراق ثورة ٥٨ وثورة ١٩٦٣ وبعدها ثورة ١٩٦٨ وتعددت اتجاهاتها وفى جميع الحالات كانت تثير مخاوف النظام الايرانى فنجد أن تجدد الصراع كان يرتبط بقيام ثورة منها . فاتجاه عبد السلام عارف بعد ثورة ١٩٦٣ نحو الوحدة مع مصر وسوريا كان تأثيره سريعا على ايران التى عادت إلى سياسة الاستفزاز للعراق . ووصل الموقف الايرانى إلى درجة الغاء معاهدة ١٩٣٧ فى سنة ١٩٦٩ وذلك فى اعقاب ثورة ١٩٦٨ . وبدأت مرحلة من التوتر تبادلت خلالها كل منهما الاتهامات ومنحت حق اللجوء السياسى لخصوم النظام الآخر . فالعراق منحت حق اللجوء السياسى لقائد الجيش الايرانى السابق وللامام الخمينى وايران منحت الدعم المالى والعسكرى للاكراد .

وتغيرت اطراف السيناريو بعد تغير مراكز الثورة . إذ أن قيام الثورة فى ايران آثار مخاوف النظام العراقى وخاصة وأن الخمينى الذى طردته العراق بناء على طلب ايران بعد ١٤ عاما عاشها بالعراق وبعد محاولة اغتياله فى العراق والتى أدت إلى وفاة ابنه فاذا بالخمينى نفسه هو قائد الثورة فى ايران .

وهكذا بدأت خطوات نفس السيناريو مع انقلاب الأدوار بين الطرفين والفارق بينهما هو أن العراق صعد الصراع إلى حد الحرب . وأن كانت ايران لم تصل فى الحالة الأولى إلى حد الحرب ووقفت عند حدود المناوشات العسكرية ، فان الاطار العام للموقف سواء كان بالبعد الداخلى أو الدولى هو الذى ساعد العراق على اتخاذ خطوتها .

فالتحليل الأخير للأحداث التى كانت تجرى فى ايران يصل إلى نتيجة ملخصها عجز ايران عن القيام بعمل عسكرى وبالتالى ترجيح احتمال استسلامها فى مواجهة أى عمل عسكرى وهو ما أثبتت الأحداث أنه تحليل خاطىء وكانت أهم العناصر التى شكلت هذا التحليل هى :

* ان ايران الثورة كانت تقوم بعمليات تسريح جماعية للقيادات العسكرية مما جعل ايران بدون جيش نظامى فعال .
* أزمة الرهائن وما ترتب عليها من تصعيد فى العلاقات بين ايران والولايات المتحدة ووصلت إلى محاولة عسكرية فاشلة للولايات المتحدة ضد ايران لانقاذ الرهائن .
* تصاعد الصراعات الطائفية والسياسية داخل ايران أمام عملية تصفية القوى التى شاركت فى الثورة لصالح التيار الاسلامى الذى يقوده الخمينى .
* زيادة العزلة الايرانية فى المجتمع الدولى وخاصة مع الاتحاد السوفيتى بعد الولايات المتحدة والدول الأوربية .
* قوة الروابط العراقية بدول الخليج التى جمعها كلها الخوف من ثورة الشيعة الايرانية .

وقد اجتمعت هذه العناصر كلها تؤدى إلى نتيجة خاطئة وهى عدم قدرة ايران على الصمود . ومصدر الخطأ الأساسى فى هذا التحليل يرجع إلى عدم فهم ابعاد الثورة الشعبية بالمعنى الكلاسيكى لها وخاصة وأن أمثال هذه الثورة فى التاريخ العالمى قديمه وحديثه تكاد تكون محدودة لدرجة الندرة .

وكانت النتيجة هى معالجة الصراع بالحرب وهو ما لم يحقق أهداف الحرب وكشف مدى الخطأ فى كل

الحسابات والتوقعات التى قام عليها قرار الحرب ، وخاصة وأنه كان هناك أكثر من أسلوب لمعالجة قضية الحدود ، مثال لها ما افترضه العراق نفسها عند الغاء ايران لمعاهدة سنة ١٩٣٧ باحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية وهو اقتراح سبق أن قدمته العراق سنة ١٩٦١ .

ويمكن أن نجد فى سير الحرب عدة مراحل وذلك بعيدا عن التفاصيل العسكرية وأساليب كل طرف فى القتال .

المرحلة الأولى :

والتى بدأت مع بداية الحرب فى سبتمبر سنة ١٩٨٠ وانتهت تقريبا فى مايو سنة ١٩٨١ وكانت السيطرة الكلية فيها للعراق حيث تعتبر مرحلة الانتصار الكامل للعراق احتلت خلالها مساحة كبيرة من الأراضى الايرانية .

المرحلة الثانية :

وهى التى بدأت بظهور القدرة الايرانية على استعادة بعض المواقع الايرانية المحتلة وذلك اعتبارا من يونيو ١٩٨١ وبدايتها كانت بالنجاح فى فك الحصار العراقى حول عبدان .

المرحلة الثالثة :

بدأت بعبور القوات الايرانية للحدود العراقية وذلك فى يوليو ١٩٨٢ واحتلت بعض المواقع العراقية .

المرحلة الرابعة :

وقد جاءت بعد فترة امتدت لحوالى العام من جمود الموقف العسكرى وتزايد الجهد الدولى الدبلوماسى لتسوية الصراع ثم عادت العمليات العسكرية بطابع جديد وهو ما يمكن أن يطلق عليه بتدمير الذات حيث أخذت شكل تبادل ضرب المدن والمراكز الصناعية والاقتصادية وذلك ابتداء من فبراير سنة ١٩٨٥ .

والحقيقة أن محاولات المجتمع الدولى وعلى وجه خاص دول عدم الانحياز وبعض الدول العربية للوساطة فى إنهاء الحرب قد بدأت منذ المرحلة الأولى للحرب ولكنها لم تستطع الوصول إلى الاتفاق على تسوية توافق بين موقف الطرفين .

وكانت ابرز الدول التى قامت بدور كبير فى الوساطة هى الجزائر حتى أنها فقدت وزير خارجيتها وهو الوسيط خلال هجوم بالصواريخ على طائرته كما حاولت كوبا بصفتها رئيسا لحركة عدم الانحياز فى ذلك الوقت ثم الهند بنفس الصفة وحاولت مجموعة الدول الاسلامية من خلال وفد يمثل أكثر من دولة ولكن محاولات الوساطة جميعها لم تستطع تحقيق أى نجاح فى التوفيق بين وجهتى نظر الدولتين . إذ لم تقدم أى منهما تنازلات تكفى للوصول إلى اتفاق بتسوية الصراع وانهاء الحرب .

ويبدو أن ثمن الاستمرار فى الخيار العسكرى لم يكن ضخما بالدرجة التى تعوض التنازلات وقبول التسوية .

وقد يكون الثمن العسكرى باهظا ولكن المخاطر السياسية لكل منهما إذا لم يحصل على نصر كبير هى أكثر من المخاطر المترتبة على استمرار الحرب .

وهكذا دخلت الحرب عامها الخامس وقد اتخذت خلال العام الحالى ١٩٨٥ عدة مسارات .

كان المسار الأول هو استئناف العمليات البرية بهجوم ايرانى كبير فى بداية العام وصل إلى عبور نهر دجلة . وهو أول هجوم برى من الجانبين منذ عامين ولم تستطع القوات الايرانية الاحتفاظ بمواقعها التى احتلتها طويلا وخاصة وأن العراق استخدم الأسلحة الكيمائية فى مواجهة هذه العملية الجريئة وقد نفت العراق ذلك وإن كانت المصادر الأمريكية أكدته وأعقبت ذلك بوضع قيود على تصدير المواد الأساسية لهذه الأسلحة .

وقد أصدر مجلس الأمن قرارا فى ٢٠ ابريل بإدانة استخدام الأسلحة الكيمائية ضد الجنود الايرانيين . ويلاحظ على القرار الأول من نوعه حيث أنه لم يذكر اسم العراق صراحة وإن كان قد حدد إسم الدولة التى تعرضت قواتها لهذه الأسلحة وداخل الأراضى العراقية .

وكان المسار الثانى هو ما أطلق عليه بحرب المدن حيث تعرضت المدن الرئيسية فى كل من الدولتين للهجوم وأصبح المدنيون هدفا من أهداف القتال .

والمسار الثالث كان ما أطلق عليه بحرب الناقلات حيث تعرضت ناقلات البترول للهجوم بالصواريخ وهى فى الأغلبية الساحقة عمليات قامت بها العراق إلى حد الانفراد بهذا الأسلوب حيث لم يذكر سوى حادث واحد أو اثنين اتهمت فيهما ايران وأن كانت قد نفت ذلك بينما كان العراق تعلن على التوالى عن هذه العمليات تحت تعبير هدف بحرى .

وإن كانت الملاحظة هو أن المصادر البحرية الدولية لم تؤكد سوى ثلث العدد الذى أدلت البيانات العراقية

عن اصابته . والمسار الرابع كان فى ضرب الصناعة الاقتصادية مثل محطات توليد الكهرباء والمصانع . وقد تبادلت الدولتان ضرب هذه المواقع سواء بالطائرات العراقية أو الصواريخ الايرانية فالنتيجة مع اختلاف الأسلوب كانت واحدة .

والمسار الخامس يمثل ضرب موانىء التصدير البترولية وبالتحديد خرج الايرانية والبصرة العراقية وكانت أكبر عملية هذا العام هى هجوم الطائرات العراقية على محطة تصدير البترول فى خرج وأعلنت العراق أنها بذلك وجهت ضربة إلى قدرة ايران على استمرار الحرب ولكن المصادر البترولية الدولية أعلنت أن المحطة الايرانية قد عادت إلى العمل فى اليوم الثانى للعملية التى جرت فى منتصف شهر أغسطس . وأن الأقمار الصناعية كشفت عن حرائق فى المحطة بينما بقى ميناء البصرة مغلقا تقريبا .

والواقع أن معالجة هذه المسارات كأحد أساليب الحرب هو أمر ذو أهمية الا أنه وحده لا يكفى لتوضيح دلالات ذلك سياسيا وهى فى مجملها ثلاثة :

أولا : أنه أمام عجز كل من الدولتين عن تحقيق نصر عسكرى حاسم على الدولة الأخرى اتجهت إلى ضرب القدرة الاقتصادية وذلك للتأثير على الارادة السياسية سواء للقيادة السياسية او الجماهير . وهو ما يكشف التحول الواقع فى مسيرة الحرب فى عامها الخامس وهو الصراع على الارادة السياسية وتصبح الحرب حرب ارادات .

والخطأ السائد فى هذا الاتجاه أن الضربات الموجهة إلى القدرة الاقتصادية أو المدنيين فى حرب المدن يمكن أن تغير الإرادة بينما دراسات سيكولوجية الحرب تؤكد عكس ذلك فطالما الحرب مستمرة فان الاحتمال الغالب هو تجنيد الامكانيات للاستمرار ودعم القدرة الشعبية على الصمود .

والغريب أن كلا من الدولتين استخدمت اسلوبا واحدا بل ومنفذا واحدا للتخلص من آثار ضرب القدرة على تصدير البترول . ففى الوقت الذى تصدر فيه العراق بترولها عبر الأراضى التركية بخط انابيب كركوك - دريتون على شاطىء البحر الأبيض إذا بايران تعقد اتفاقا فى بداية هذا العام (٢٢ يناير) مع تركيا لنقل البترول الايرانى عبر تركيا . وتصبح المستفيد الأول من العمليات التدميرية المتبادلة هى تركيا بينما يبقى للطرفين المتحاربين ثمن الدمار الاقتصادى .

وقد عقدت العراق اتفاقا مع الأردن لنقل البترول الخام بريا عبر الأردن إلى ميناء العقبة وذلك فى ٢٨ يوليو . ويتم بموجب الاتفاق شحن ٢٥٠٠ طن يوميا من البترول الخام ولمدة سنتين .

ويتضح من ذلك أن هذا التكتيك فى الحرب غير فعال الا فى تدمير امكانيات مواجهة المستقبل بعد الحرب لكل من الدولتين . وهو يكاد يقترب من عمليات الانتحار المتبادل .

ثانيا : أن هناك إحتمالا فى رغبة أحد طرفى الحرب وبالتحديد العراق فى توسيع دائرة الحرب وبالتالى امكانية هزيمة الطرف الآخر من خلال دخول اطراف أخرى أو على الأقل تجنب الهزيمة ويؤكد ذلك « حرب الناقلات » فهى رغم استمرارها لم تمنع من استمرار نقل البترول . إذ أن البترول بصفته سلعة استراتيجية فان الحاجة اليه تطغى على المخاطرة وتصبح المسألة مجرد زيادة الاعباء دون أن تدفع الاطراف الدولية للتدخل فى الحرب وخاصة وأن هناك من يستفيد من ذلك وهى الدول المنتجة للناقلات والتى كانت تواجه موجة كساد قبل هذه الحرب .

ويؤكد ذلك أيضا عمليات ضرب حقول البترول الايرانية وبالذات حقل نوردز والذى سبق أن سبب تلوث الخليج بما عرف ببقعة الزيت والتى أثارت فزع الدول العربية الخليجية رغم كل ما تقدمه من دعم للعراق فان ذلك لم يدفعها أمام العملية العراقية إلى تجاوز حدود القلق للمشاركة فى الحرب بغير الأسلوب الدبلوماسى . وقد قامت قوات العراق البحرية فى ٥ يوليو بهجوم جديد على نفس الحقل الذى تعرض منذ عامين للهجوم . وإن كانت المصادر الدولية قد أعلنت أن ايران استطاعت السيطرة على الحريق فى حقل نوردز .

ويبدو أن ايران تدرك الهدف من هذه العمليات وهى بذلك لم تستجب له على الأقل حتى الآن . ففى العملية الأخيرة للطائرات العراقية بالهجوم على محطة تصدير البترول فى جزيرة خرج أعلنت العراق بشكل يهدف إلى الايحاء لايران بأسلوب الرد على العملية بالقول على لسان مسئول عراقى « ليست مشكلة العراق أن ترد ايران على العملية بضرب أهداف فى دول أخرى » وفعلا أعلنت أكثر من دولة خليجية الطوارىء تحسبا لمثل هذا الرد وهو ما لم يحدث حتى الآن .

ثالثا : أن الوساطات لانهاء الحرب رغم تدخل اطراف جديدة لم تستطع تحقيق أى تقدم وكانت ابرز الوساطات خلال هذا العام هى وساطة السكرتير العام للأمم المتحدة الذى زار كل من طهران وبغداد فى أبريل

ولكنه عاد بعد زيارته ليعلن أن الفارق بين الموقفين مازال كبيرا ، وكانت أكبر مفاجآت هذا البعد هى زيارة الأمير فيصل وزير خارجية السعودية لطهران فى أول زيارة لمسئول سعودى لايران منذ سقوط الشاه ولم يعلن شيء عن نتائج الزيارة وإن كانت أجهزة الاعلام قد قالت أنها لم تحقق تغييرا بالنسبة لاستمرار الحرب . والوقائع تؤكد هذا القول . وتأكد ذلك عقب قيام وزير خارجية ايران بزيارة السعودية واعلان وزير الخارجية السعودية أن ايران لم تستجب لاقتراحات انهاء الحرب .

وقد تحركت دول الخليج بتشكيل وفد عربى سباعى لزيارة أعضاء مجلس الأمن الدائمين « الخمسة » وبدأت زيارات الوفد ببكين وذلك فى مايو وقد نشرت بعض صحف الخليج مشروعا لوقف الحرب قيل أنه وضع بالتشاور بين السعودية والجزائر وسوريا وفرنسا وينص المشروع على وقف العمليات العسكرية ثم التفاوض على مسألة الحدود بالجزائر وتسعى كل من الجزائر وفرنسا للافراج عن ٨ مليارات دولار من الأموال الايرانية المجمدة فى بنوك الولايات المتحدة . وتقدم دول مجلس التعاون الخليجى ضمانا برسم الحدود الجديدة بين البلدين . ورغم قرارات القمة العربية الطارئة فى المغرب فى أغسطس بتأييد موقف العراق الا أنها فى حقيقتها لم تعكس تغيرات العرب إذ أن غياب خمسة دول عن القمة ترك الاستقطاب العربى بين ايران والعراق قائما على حالة بل ووصل إلى درجة عقد اتفاق استراتيجى بين ايران وليبيا واتفاق بمد سوريا بالبترول الايرانى فى وقت فشلت لجنة تنقية الاجواء العربية فى التخفيف من الخلاف العراقى السورى .

وقد حاولت الأمم المتحدة معالجة بعض قضايا الحرب فى ظل العجز عن وقفها وفى مقدمة ذلك مشكلة أسرى الحرب وكأن السكرتير العام للأمم المتحدة قد شكل لجنة دولية لبحث حالة الأسرى وانتهت اللجنة من تقريرها الذى قدمته للسكرتير العام فى فبراير وجاءت ببيان السكرتير العام بعد تسليمه للتقرير أن الأسرى الايرانيين فى العراق يتعرضون للايذاء الجسدى بينما يتعرض الأسرى العراقيين بايران للايذاء النفسى وذلك من خلال محاولات تغيير عقائدهم .

وقد أكد التقرير أن كلا من الدولتين لا تتعامل مع الأسرى وفق المواثيق الدولية وتشير المصادر الصحفية إلى أن حجم المشكلة يصل إلى حوالى ٦٠ الف أسير منهم ٥٠ الف أسير عراقى مع ١٠ آلاف أسير ايرانى . وإن كانت ليست هناك أى مصادر يمكن الاعتماد عليها فى ذلك .

والمشكلة عرضت على مجلس الأمن فى بداية مارس بناء على طلب العراق ولكن المجلس بعد بحثه للمشكلة لم يصل إلى وسيلة لعلاجها فى ظل استمرار الحرب .

وهكذا استمرت الحرب بآثارها المدمرة على العالم العربى بل والعالم كله دون أن تتاح أى امكانية حتى الآن للعثور على وسيلة لوضع حد لها . وقد ساعد على ذلك الوضع العام فى منطقة الشرق الأوسط فبقدر ما أثرت الحرب عليه نجد أنها أيضا تأثرت به .

وقد زاد على ذلك خصوصية العلاقة بين البلدين المتحاربين وخاصة دورهم المتشابك بالنسبة للشيعة ليس فقط فى كل منهما بل وفى العالم . إذ أنه فى الوقت الذى تملك العراق الأماكن المقدسة للشيعة فى الكوفة وكربلاء تملك ايران مراكز الاشعاع الفكرى للشيعة . وهذا ما ساعد على المزيد من تعقيد الموقف وصعوبة تراجع أى من الطرفين عن السعى لتحقيق انتصار على الطرف الآخر .

ب - الصراع العراقى الايرانى (الصراع المسلح)

استمر الصراع المسلح بين العراق وايران خلال عام ١٩٨٥ ، وليس هناك أى قرينة على قرب انتهائه رغم أن ايران تواجه العراق الذى تدعمه دول عربية كثيرة ، وتساعده بعض الدول الغربية والاتحاد السوفيتى ، فى حين تسعى ايران للحصول على احتياجاتها من كوريا الشمالية والصين ، ولتهريب بعض الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن بعض الدول الغربية سرا ، وقد استمرت ايران مصره على استمرار القتال ورفض كل المبادرات السلمية بحيث تبقى تفاعلات السياسة الداخلية فى كل من البلدين (ايران والعراق) هى العامل الوحيد الذى يمكن أن يؤدى إلى وضع نهاية للحرب . ولما كان الحكم فى كل من الدولتين يتمتع بقدر مناسب من التأييد الداخلى وأن كلا من الدولتين يتمتع بوضع اقتصادى غير سيء بل يحقق تقدما محدودا فانه ليس من المتوقع أن ينهار أى من الحكم فى الدولتين أو أن يطاح به . وقد برز للعراق أنه لا يمكن أن يصل إلى حل عسكرى للصراع مما يبرر مبادرته المستمرة لأنهاء الحرب وابتداء التفاوض لوضع تسوية للصراع ، الا أنه يبدو أن الحكم فى ايران وآية الله خومينى

بالذات - لم يقتنع بعد باستحالة الوصول إلى حل عسكرى للصراع .

تواصل الدول العظمى التعامل بحرص مع الصراع المسلح بين ايران والعراق خوفا من تعرض مصالحها للخطر ، ولتجنب حدوث تصادم بينهما على انه يبدو أن كلا القوتين يتعاطف بشكل غير علنى مع العراق ، ولكنه لا يتدخل بشكل مباشر فيه ويكتف الاتحاد السوفيتى بإمداد العراق بكميات محدودة من الأسلحة غير واضحة ولذا فقد اتجهت ايران للحصول على الأسلحة من سويسرا والسويد والصين الشعبية بينما سعى العراق إلى الحصول على الأسلحة من أسبانيا والأرجنتين والنمسا . أما الدول العربية فهى منقسمة فى موقفها من ايران ففى حين أن كلا من سوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الشعبية فى لبنان تؤيد الجانب الايرانى ، وتشير العراق إلى تسرب أسلحة منهم إلى ايران ، فان باقى الدول العربية تؤيد العراق ، على أن دول مجلس التعاون الخليجى تظهر أغلبيتها تأييدا متحفظا للعراق خوفا من تعرضها لأعمال عدائية من ايران وغالبا ما يقتصر تأييدها للعراق على المعونة الاقتصادية حتى تتمكن العراق من مواجهة نفقات الحرب .

أثر الصراع المسلح على الملاحة فى الخليج العربى وعلى أمن دول مجلس التعاون الخليجى ، ورغم تأكيدها على أن أهداف المجلس سياسية واجتماعية واقتصادية الا أنها أضطرت منذ عام ١٩٨٥ إلى دراسة عوامل الأمن المشتركة كما اهتمت بتقوية قواتها المسلحة وتدعيم عناصر التعاون العسكرى فيها الا أن هذا التعاون تصاعد خلال عامى ٨٤ ، ١٩٨٥ نتيجة لتصاعد تعرض ايران للملاحة من هذه الدول كرد على تعرض العراق لميناء خرج وقد قطعت هذه الدول شوطا مناسبا خلال عام ١٩٨٥ .

أثر الصراع المسلح سلبيا على العلاقات بين الدول العربية ، إذ اتهمت العراق كلا من سوريا وليبيا بأنها تزود ايران بالصواريخ ارض - ارض التى تقصف بها بغداد ، كما أن البيان المشترك الذى صدر فى نهاية زيارة حجة الاسلام هاشمى رافسنجانى لليبيا فى نهاية يونيه ١٩٨٥ ، والذى فهم منه قيام تحالف استراتيجى بين ايران وليبيا أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وايران . ومن جهة أخرى فان استمرار الحرب ، وحاجة العراق إلى المساعدة العسكرية أدت إلى تقارب بين العراق وكل من الأردن ومصر التى تزود العراق ببعض الأسلحة السوفيتية الصنع والذخائر التى تنتجها فى مصانعها .

اتخذ الصراع المسلح صورا متميزة بالنسبة لكل جانب نتيجة لعناصر التفوق التى لديه . والأوضاع الاستراتيجية وطبيعة مسرح العمليات . تميزت ايران بالقيام بهجمات برية ضخمة مستخدمة تفوقها فى التشكيلات البرية وطبيعة الأرض وبالقصف المركز بنيران المدفعية على مدينة البصرة العراقية وبقصف العاصمة العراقية بغداد بالصواريخ أرض - أرض . وقد تركزت أغلب الهجمات الايرانية فى منطقة أغوار الحويزة بالقطاع الجنوبى من جهة القتال بهدف قطع الطريق بين بغداد والبصرة ، بينما تميز العراق بالقصف الجوى المركز على الأهداف الاستراتيجية العراقية سواء ضد ناقلات البترول قرب الميناء الرئيسى للبترول فى جزيرة خرج . أو ضد المنشآت الصناعية والادارية الهامة فى عمق ايران . كما قام باستخدام الصواريخ أرض - أرض ضد بعض الأهداف القريبة من خط الجبهة ، وقد قام العراق بصد الهجمات الايرانية حاليا بتوجيه ضربة مسبقة إلى التحضيرات الايرانية للهجوم أو بصد الهجوم مباشرة لحين أضعافه ثم القيام بهجوم مضاد استراتيجى لتدمير القوات التى كانت قائمة بالهجوم وتشير المعلومات إلى أن العراق قد استخدم غازات الحرب لمعاونة الهجوم المضاد الاستراتيجى .

اشتمل الصراع المسلح على مبادرات من العراق بوقف اطلاق النار فى شهر رمضان ولكن ايران لم تستجب له ، كما اشتمل على ايقاف حرب المدن لمدة ١٥ يوما اعتبارا من ١٥ يونيه ١٩٨٥ دعا القيادة الايرانية لقبول تسوية من خمسة نقاط ، إلا أن ايران لم تستجب ايضا لهذه المبادرة . على حين بذلت عدة جهود دبلوماسية لانهاء الحرب بمعرفة نائب الرئيس السورى عبد الحليم خدام فى عام ١٩٨٤ ، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات - والرئيس المناوب لحركة عدم الانحياز راجيف غاندى والرئيس الليبى معمر القذافى كما دعا مؤتمر القمة العربى الطارىء فى اغسطس ١٩٨٥ بالتحرك لوقف الحرب بين العراق وايران ، الا أن جميع هذه الجهود لم تحقق تقدما ومازال المسئولون الايرانيون يصرون على شروطهم لأنهاء الحرب .

الميزان العسكرى العراقى الايرانى :

عند مقارنة العراق بايران نجد أن تعداد السكان فى

ايران حوالى ٤٣ مليونا وفى العراق ١٥ مليونا أى أن سكان ايران حوالى ثلاثة أمثال العراق . وأن حجم القوات المسلحة فى ايران ٦٢٥ ألفا بالاضافة إلى قوات شبه نظامية تجند للعمليات الهجومية ٢٠٠ ـ ٢٥٠ ألف بما يساوى مجموعه حتى ٨٧٥ ألفا يقابله فى العراق ٥٢٠ ألفا بالاضافة إلى الجيش الشعبى من ٦٥٠ ألفا وحتى عشرة آلاف متطوع من الدول العربية بمجموع حتى ١,١٧٠,٠٠٠ فرد أى أن العراق يتفوق بنسبة ١,٣٤ إلى ايران ، الا أن الحرس الوطنى الايرانى والذى يعتبر حزب الله يقدر بحوالى ٢,٥ مليون فرد يمثل احتياطى كبير لايران . ويقدر الانفاق الدفاعى الايرانى عام ٨٣/١٩٨٤ بحوالى ١٩٦, ١٧ بليون دولار ، أما فى العراق فكان عام ١٩٨٣ حوالى ١٠,٢٩٣ بليون دولار أى يزيد الانفاق الايرانى بحوالى ١,٧ إلى العراق .

يشتمل الجيش العراقى على ٦ فرق مدرعة و٥ فرق مشاة ميكانيكية و ٥ فرق مشاة و ٤ فرق جبلية بالاضافة إلى فرقة حرس جمهورى و ٢ لواءات قوات خاصة و٩ لواءات احتياط ، و ١٥ لواء جيش شعبى فى حين يشتمل الجيش الايرانى على ٣ فرق ميكانيكية و ٧ فرق مشاة ولواء محمول جوا ، وفرقة قوات خاصة وبعض اللواءات المدرعة المستقلة وما يساوى ١٠ فرق حرس ثورى ورغم صعوبة المقارنة للاختلاف فى التنظيم الا أنه نلاحظ أن احتمالات استخدام الفرق الستة المدرعة العراقية فى الصراع مع ايران محدودة جدا لعدم صلاحية الأرض فى مسرح العمليات الشرقى لاستخدام تشكيلات مدرعة كبيرة لأن الأرض تغطيها المستنقعات فى القطاع الجنوبى (الاتجاه التعبوى الجنوبى) أو اراضى جبلية حيث السفوح الشمالية الغربية لجبال زاجروس فى الاتجاهين الأوسط والشمالى ، وتفوق العراق أيضا فى الفرق المشاة الميكانيكية بنسبة ١,٧ إلى ايران الا أن هذا التفوق له تأثير محدود لنفس الأسباب السابقة حيث يصعب استخدام التشكيلات الميكانيكية والاستفادة من خفة حركتها الا أن العراق يتفوق أيضا فى فرق المشاة إذا أضفنا لها الفرق الجبلية التى تعتبر مناسبة تماما للقتال فى الاتجاهين الأوسط والشمالى بحيث يتفوق العراق بنسبة ١,٣ تقريبا ، بينما يقل بالنسبة للقوات الخاصة التى تستطيع أن تكون ذات تأثير قوى على طول الجبهة ، إذ تكون نسبة العراق نصف قوة ايران . أما عن القوات المحمولة جوا فعلى حين يتفوق ايران فيها تفوقا مطلقا نظريا الا أننا بدراسة القوات الجوية الايرانية ومقارنتها بالعراقية نجدها عديمة القيمة ويمكن اضافتها إلى فرق المشاة إذ لا تستطيع ايران استخدام اللواء المحمول جوا فى ظل تفوق جوى عراقى ساحق وهو ما يفسر عدم استخدام ايران لأعمال النقل والابرار الجوى أثناء العمليات وأخيرا فانه يمكن اعتبار القوات الاحتياطية العراقية وجيش الدفاع الشعبى لها مساو عدديا لقوات حرس الثورة الا أن القوات العراقية تتميز بأن هذه القوات منتظمة فى لواءات بينما تنتظم قوات حرس الثورة فى كتائب ولا شك أن العراق أقدر بهذا الشكل على استخدام قواته من ايران .

يتفوق العراق أيضا تفوقا ساحقا فى المدرعات عموما حيث لديه ٢٩٠٠ دبابة قتال رئيسية و ٢٥٠ دبابة خفيفة و ٣٥٠٠ عربة مدرعة ، فى حين أن لدى ايران حوالى ١٨٥٠ دبابة رئيسية و ٥٠ خفيفة و ١٣١٠ عربات مدرعة . أى أن تفوق العراق بنسبة ١,٦ فى الدبابة الرئيسية وخمسة أمثال فى الدبابات الخفيفة ، ٣,٣ فى العربات المدرعة بأنواعها على أن هذا التفوق له تأثير محدود فى الصراع مع ايران للأسباب السابق ذكرها .

يتفوق العراق أيضا فى المدفعية بشكل عام حيث لديه حوالى ٣٥٠٠ قطعة مدفع وهاوتزر يقابلها ١٢٠٠ قطعة ايرانية بنسبة ٢,٩ مرة لايران على أن لدى ايران ٣٠ مدفعا ١٧٥ مم ذاتى الحركة و ١٠ قطع هاوتزر ٢٠٣ مم ذاتية الحركة ، ليس لدى العراق ما يماثل الأول فى طول المدى والثانى فى وزن الدانه كما يتفوق العراق فى الصواريخ أرض/أرض حيث لديه ١٩ قاعدة صواريخ فروج ٧ ، ٩ سكود ب ، و ١٥س س ١٢ ولا تبدو فى الميزان المنشور دلائل على امتلاك ايران لصواريخ أرض/أرض رغم أنها استخدمت نوعا منها خلال عام ١٩٨٥ ومن المعتقد أنه كان لديها عدد محدود استنفدته أو استنفدت أغلبه وقد أشارت بعض المصادر الخليجية إلى أن ايران لديها ٥٠٠ صاروخ أرض/أرض حصلت عليها من ليبيا أو سوريا فى حين أن ضابطا عراقيا كبيرا كان قد صرح بأن الصواريخ المستخدمة هى نماذج معدلة لصاروخ سوفيتى قديم .

تتفوق ايران على العراق فى القوة البحرية إذ للعراق فرقاطة واحدة للتدريب يقابلها ٣ مدمرات ايرانية أثنتان منها فى الاحتياط و ٤ فرقاطات يعتقد أن احداهن غير صالحة ، وقرويطة أى أن لايران تفوقا حاسما فى أعالى البحار وتتفوق العراق عدديا فى زوارق الصواريخ السريعة حيث لها عشرة فى حين لدى ايران سبعة يحتمل أن تكون ثلاثة منهم غير صالحة مما يحقق تفوقا

عراقيا بحريا محدودا قرب الشواطىء العراقية ويقوى ذلك أن لدى العراق ٥ زوارق طوربيد سريع ليس لدى ايران أى منها كما تتفوق ايران فى زوارق المرور ومركبات الوسادة الهوائية وسفن الابرار ومشاة الأسطول .

الا أن التفوق الايرانى لم يبد له تأثير يذكر لعدة أسباب أولها أن العراق بطبيعتها ليست دولة بحرية لقصر سواحلها وأن القوات البحرية تحتاج عادة إلى حماية جوية لا تستطيع القوات الجوية الايرانية توفيرها وأن سواحل ايران الطويلة معرضة وتجعل كثافة القطع البحرية على السواحل الايرانية ضعيفة رغم تفوقها العددى . الا أن العراق رغم ذلك قد تعاقد على ٤ فرقاطات و٦ قرويطات ايطالية ٦٥٠ طن مما يمكن أن يقلب الميزان البحرى فى المستقبل لصالح العراق .

تضاءلت القوة الجوية الايرانية بشدة منذ أن بدأت القوات الجوية العراقية هجومها فى ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ ففى حين كان لدى ايران ٢٠٠ مقاتلة قادفة من طراز ف ٤٠ فانتوم و ٥٥ ف ٥٠٠ ، فى حين قدرت فى نهاية يونيو ١٩٨٥ بأن لديها ٣٥ فانتوم ، ٤٥ ف ٥ بمجموع ٨٠ مقاتلة قاذفة . وكانت ايران قد استلمت ٧٧ طائرة ف ـ ١٤ توم كات ، قدرت فى نهاية عام ٨٤ بحوالى عشرة ، وفى نهاية مارس ١٩٨٥ بحوالى خمسة ويعتقد أنها لا تستطيع القيام بأكثر من الانذار المبكر وقد أثبتت الطائرات فانتوم الايرانية قدرتها على التزود بالوقود جوا خلال عام ١٩٨٤ حيث قطعت أكثر من ٥٠٠ ميل لقصف قاعدة الوليد العراقية حيث تتركز القاذفات العراقية الا أنه لم يظهر لها نشاط مشابه خلال عام ١٩٨٥ . وتقارن القوة الايرانية بالقوة العراقية المشكلة من حوالى ١٥ قاذفة منها ٧ تو ـ ٢٢ ، ١٨١ قاذفة مقاتلة منها ٤٨ ميج ٢٣ و٧٥ سوخوى ٧ و ٥٠ سوخوى ٢٠ ، و ٢٧٥ مقاتلة اعتراضية منها ٢٥ ميج ـ ٢٥ ، ٦ ميراج ف ـ ١ أى كيو ، و ٤ ف ـ اب كيو ، و٥ طائرات استطلاع ميج ٢٥ أى أن العراق يتفوق على عدد الطائرات المقاتلة بحوالى ستة أمثال القوة الجوية الايرانية وقد تميزت الطائرات ميج ـ ٢٥ والميراج ف ـ ١ باداء جيد بشكل خاص ويبدو أن مصر وكوريا الشمالية قد قامتا بدور هام فى الوساطة بين العراق ومنتجى السلاح وفى اعادة تزويده بالطائرات ، كما يحتمل أن تكون الصين الشعبية قد باعت للعراق ٤٠ طائرة ف ـ ٦ فانتان (النسخة الصينية من ميج ـ ١٩ السوفيتية) كما يحتمل أن تكون قد باعت ٧٠ طائرة من نفس النوع لايران ولكن لم يتأكد وصولها كما يحتمل حصول ايران على قطع غيار تكفى ٥٠ طائرة ايرانية من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير قانونى وفى جميع الأحوال فان هذه الأرقام لا تكفى لتعديل الميزان العسكرى للطيران الايرانى بشكل حاد . وجدير بالذكر أن ايران كانت قد طلبت فى عام ١٩٧٩ قبل سقوط الشاه ٢٥٠ طائرة ف ـ ١٨ و١١٠ ف ـ ٥ و١٤٠ ف ـ ١٦ و ١٠ أواكس الا أنها أوقفت فى اعقاب إحتجاز موظفى السفارة الأمريكية فى طهران وقيام الحرب العراقية الايرانية .

يتفوق العراق أيضا فى عدد الطائرات العمودية بمقدار الضعف بالنسبة لايران إذ يملك حوالى ١٠٠ طائرة عمودية مسلحة بينما تملك ايران ٧٦ أغلبها غير مسلح . وقد كانت لدى ايران ١٥٠ طائرة عمودية هجومية من طراز كوبرا و ٣٠٠ طائرة عمودية قتالية من أنواع أخرى فى حين كان لدى العراق ١٢٠ فقط وقد اشترى العراق أنواعا مختلفة منها سوبر فريلون وجازيل وبوما من فرنسا ويستخدمها فى القصف التكتيكى والدعم التكتيكى وكذا فى مهاجمة السفن خاصة وأن بعضها مسلح بصواريخ اكسوسيت أ ـ م ـ ٣٩ جو/أرض بينما تقوم ايران بتطوير استخدامها للطائرات العمودية لمهام مضادة للدبابات فى حين أن متوسط الطلعات العراقية ١٥٠ طلعة فى اليوم .

ويلاحظ أن ادعاءات الطرفين فى تدمير الطائرات نادرة بالمقارنة بالقتال الجوى فى باقى مناطق الصراع العالمية وقد استطاعت ايران اسقاط طائرة ميج ـ ٢٥ مرة واحدة باستخدام الصاروخ فونيكس وادعت اسقاط حوالى اربع طائرات عراقية نفتها العراق بينما أعلن العراق اسقاط طائرة ف ـ ٥ ويبدو ان ايران أصبحت تتحاشى استخدام قواتها الجوية فى القتال الجوى نتيجة للتفوق الجوى العراقى الساحق وخاصة بعد تزويده بصواريخ جو ـ جو حديثة ، إذ أن الطيارين العراقيين كانوا يترددون فى تحدى المقاتلات الايرانية المسلحة بالصواريخ أسيد وايندر التى مداها ١١ ميلا وصواريخ سبارو ذات المدى ٢٥ ميلا فى حين كانوا مسلحين بصواريخ أ ـ أ ـ ٢ اتول ذات مدى ٤ أميال فقط الا أن الاتحاد السوفيتى قد سلح العراق متأخرا بصواريخ أ ـ أ ـ ٧ اجيكس وأ ـ أ ـ ٨ افيد ذات مدى ١٠ و ٣٠ ميلا كما صدرت فرنسا إلى العراق صواريخ ماترا ماجيك يبلغ مداها ٦ أميال ومتانزا سوبر ٥٣٠ يبلغ مداها ٢٢ ميلا ويستخدمها العراق أساسا من الطائرات

الميراج خاصة وانه يبدو فى طريقه للاستغناء عن الطائرات سوبر اتيندرارد . وقد حصل العراق على الصواريخ اكسوسيت جو مسطح التى تستخدمها ضد ناقلات البترول عند ميناء خرج الا أن السوفييت بدأوا فى تزويده بالصواريخ ا س ٦٠ كنج فيشر ويسعى العراق للضغط على السوفيت لتزويده باحتياجاته نظرا لشدة ارتفاع أسعار الأسلحة الفرنسية .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بدات فى أواسط السبعينات فى بناء شبكة دفاع جوى متقدمة نصف آلية للدفاع عن ايران أطلق عليها الاسم الرمزى « سيك سنترى » على أساس أنها خطوة أولى فى بناء نظام دفاع جوى موحد عن الخليج تحت اسم « بيس روبى » ولكن هذه الفكرة توقفت بعد سقوط حكم الشاه ، وقد تضمنت هذه الخطة شبكة من رادارات المدى الطويل ف ـ ب ـ س ١١٢ على قمم الجبال الرئيسية وشبكة من ٥٠ رادار ماركونى س ـ ٥٣٠٠ و «ستنجهاوس » تدار من مركز قيادة رئيسى للدفاع الجوى مركزيا باستخدام الآلات الحاسبة الالكترونية وتتصل بمواقع الرادارات ب ـ س ٤٣ و أ ـ د ـ س ٤ فى جميع أنحاء ايران . وتشمل وسائل الدفاع الجوى الايجابى لايران على مدافع سوفيتية مجرورة من عيار ٢٣ مم و ٣٧ مم و٥٧ مم و٨٥ مم ومدافع ذاتية الحركة مجهزة قيادة نيران تكتيكية عيار ٢٣ مم رباعى و٥٧ مم تنائى بالأضافة إلى صواريخ هوك وصواريخ هوك معدلة ورابتيتر وصواريخ سام ٧ ، يعتقد أن ليبيا زودتها بها . كما تتشكل اسراب الدفاع الجوى من ٤٦ طائرة سنسا ١٨٥ و ٣١٠ و١٠ طراز أو ـ ٢ إيه و ٢ ف ـ ٢٧ و ٥ شرايك كوماندر فالكون على أن بعض المصادر تشير إلى موقع صواريخ رابير وتايجر كات ومدافع أوليكون ٣٠ ، ٤٠ مم تتحكم فيها رادارات سوبر فيلدرموس سويسرية على أن وسائل الدفاع الجوى الايرانية لم تبد فاعلية تذكر ضد الطائرات العراقية . وتتركز أغلب هذه الوسائل حول الميناء فى جزيرة خرج وحول القواعد الجوية الايرانية .

زود الاتحاد السوفيتى العراق بشبكة دفاع جوى متكاملة تشتمل على محطات رادار مختلفة الأنواع والأغراض ويتواجد بعناصر الدفاع الجوى عدد من المستشارين السوفيين ويختلف العراق فى تنظيم الدفاع الجوى ـ عكس بعض المصادر الغربية ـ عن التنظيم السوفيتى حيث لا يشكل فرعا رئيسيا للقوات المسلحة وتغطى شبكة الدفاع الجوى المدن الرئيسية والقواعد العسكرية والأهداف الاستراتيجية الحيوية وخاصة مشتقات البترول وتتشابه وسائل الدفاع الجوى العراقية مع الايرانية فى أنها تشتمل على مدافع ٢٣ مم و ٥٧ مم ثنائية ذاتية الحركة الا أن عددها يزيد فى العراق (حوالى ٤٠٠٠ قطعة) عنه فى ايران (١٥٠٠ قطعة) كما أن لدى العراق شبكة من صواريخ الدفاع الجوى السوفيتية طراز سام ـ ٢ و٣ و٦ و٧ و٩ وتشير بعض المصادر إلى وجود سام ٨ ويعتقد أن صواريخ سام ـ ٦ ذاتية الحركة تمثل الهيكل الرئيسى للدفاعات الجوية العراقية كما أن العراق اشترى ٣٠ مجموعة اطلاق صواريخ « رولاند » الفرنسية ـ الالمانية كما تشير بعض المصادر إلى أنه اشترى صواريخ دفاع جوى « كروتال » الفرنسية . ورغم ضخامة وسائل الدفاع الجوى العراقية فان فعاليتها فى الفترة الأخيرة تعتبر محدودة من حيث اسقاط الطائرات وقد يكون ذلك نتيجة لندرة استخدام ايران للقوات الجوية أو لاستخدامها لصواريخ « هاربون » التى يبلغ مداها ٦٥ ميلا بالأضافة إلى اعتمادها على المدفعية فى قصف البصرة والصواريخ أرض/أرض فى قصف بغداد .

على أن المعلومات السابقة يجب أن تؤخذ بحذر إذ أنه نتيجة لاستمرار أعمال القتال وإخفاء كل جانب لخسائره وخاصة فى المعدات فانه من الصعب بل من الخطأ أن نتصور ثبات موجودات كل جانب على ما هى عليه ، كما أن كل جانب يحاول الحصول على المعدات اللازمة بكل الوسائل ، وليس بعيدا ما اكتشفته الولايات المتحدة الأمريكية من تهريب الأسلحة إلى ايران كما اعلن وزير خارجية العراق أن الاتحاد السوفيتى يؤيد العراق ويزوده بكل احتياجاتها من الأسلحة . كما أن سفير ايران فى بون كان قد قدر خسائر ايران من حرب المدن بستة آلاف قتيل و ٢٩ ألف جريح ولم يذكر أية تفاصيل عن خسائر المعدات .

يحاول كل من الجانبين تنمية قوته العسكرية سواء عن طريق شراء الأسلحة والمعدات أو تصنيعها كما تستخدم بعض المعدات المستولى عليها فى خدمة القوات التى استولت عليها . وتلاقى إيران صعوبات أكثر فى الحصول على الأسلحة وقطع الغيار حيث تفرض اغلب الحكومات حظرا على تصدير الأسلحة إليها ورغم ذلك فيبدو أنها استطاعت أن تشترى أسلحة ومعدات وقطع غيار من حوالى ١٥ دولة هى كوريا الشمالية والجنوبية واسرائيل وبريطانيا وفرنسا وسويسرا وإيطاليا والصين الشعبية وتايوان وباكستان والأرجنتين والبرازيل وبولندا وألمانيا الديمقراطية بالاضافة إلى ما نشر أخيرا عن اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية

لعمليات تهريب لأسلحة وقطع غيار إليها خلال السنوات الماضية وتشتمل أغلب هذه الصفقات على طائرات وقطع غيار لها ، بالاضافة إلى بعض الدبابات وصواريخ للدفاع الجوى ومدفعية ١٣٠ مم كما أن هناك قرائن توحى بأن كلا من سوريا وليبيا قامتا بتزويد إيران بصواريخ للدفاع الجوى وصواريخ أرض أرض وتشير التقارير أن إيران اشترت فى أغسطس ١٩٨٤ حوالى ٨٠ طائرة تدريب ب. سى ـ ٧ من سويسرا ، كما أعلن فى مارس ١٩٨٥ بأنها اشترت كمية غير محددة من طائرات ف ٦ المقاتلة ، دبابات ت ـ ٥٩ ومدفعية وقواعد صواريخ وصواريخ دفاع جوى سام ٧ من الصين الشعبية قيمتها ١,٦ بليون دولار وأنها تعاقدت فى أبريل ١٩٨٥ مع السويد على شراء ١٠ بطاريات صواريخ دفاع جوى طراز ـ ب ـ س رابيرايدر (بوفورز) ومن المعروف أنها متعاقدة على سفينة تموين لأسطولها .

يحصل العراق أساسا على أسلحته من الاتحاد السوفيتى بالاضافة إلى بعض المشتريات من الدول الغربية والمنشور أنه تعاقد على ١٤٠ دبابة قتال رئيسية م ـ ٧٧ ، و ت ـ ٦٢ ، و ١٠٠ عربة مدرعة و ٨٠ ناقلة جنود مدرعة و ٨٠ مدفع ذاتى الحركة ١٥٥ مم وهاونزر ١٥ ذاتى الحركة س. ب ٧٣ و ٣٨ مركبات صواريخ استروس متعددة المواسير وعدد من المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات س. س ـ ١١ والصواريخ أرض أرض طراز إكس ـ ٤٠ ، وسكود ب وصواريخ الدفاع الجوى و ٤ فرقاطة طراز لوبو ٦ ، قرويطة إيطالية ٦٨٥ طن وحوالى ١٠٠ طائرة ميج ٢٣ و ٢٥ و ٣٩ ميراج ف ١ و ٨٠ اى ام بى ـ ٣١٢ توكانو (طائرة تدريب) و ٣ طائرات عمودية سوبر فريلون و ١٠ جازيل ولينكس و ٢٦ بوما ومى ٢٤ ، ٦ إس ـ ١٦ ت س و ١٨ ب ـ ٢١٢ المستخدمة فى مكافحة الغواصات كما تعاقد على صواريخ جو نطج طراز م ب س ـ ١ ، و ٨ أ ب ـ ٢١٢ المستخدمة فى مكافحة الغواصات ، كما تعاقد على صواريخ جونبطج طراز م ب س ـ ١ و ٢٠ اكسوسيت وصواريخ جو جو سوبر ٥٣٠ ويبدو أن العراق قد استلم ١٩ طائرة ميراج ـ ف ـ ١ فى الربع الأول من ١٩٨٥ وقد جهزت ٢٤ طائرة الأخيرة برادار آجاف المستخدم فى نظام الصواريخ اكسوسيت كما تم تجهيزها بأجهزة رادار Slar-Side-Looking تشمل وسيلة التوصيل بيانات فورية Real time data link ، كما أعلنت البرازيل عن عقد صفقة لبيع عربات صواريخ متعددة المواسير استروس ـ ٢ لم تحدد أعدادها تكملة لصفقة تجريبية سابقة ويمكن تقدير العدد بحوالى ٦٠ ـ ٧٢ عربة كما ذكر أن الحكومة البريطانية وافقت على بيع العراق رادارات سميلين لكشف مرابض الهاونات المعادية ومن المحتمل أن يكون العراق قد حصل على صواريخ ارض أرض س. س ٢١٠ السوفيتى الصنع او انه فى طريقه إلى الحصول عليها ويتوقع أن يكون اكثر دقة واطول مدى من الصواريخ فروج وسكودب إلا أنه لم يظهر دليل على استخدامه حتى الآن .

بدأت إيران فى إنتاج الأسلحة منذ عهد الشاة وكانت تنتج بنادق ورشاشات « جى ـ ٣ » الألمانية ، والرشاشات الاسرائيلية « عوزى » وقد بدأت منذ عام ١٩٨٤ إنتاج الهاونات عيار ١٢٠ مم بمعدل ٢٠٠٠ هاون فى العام الأول ، ٤٠٠٠ فى العام الثانى وأعلن عن النية فى إنتاج هاونات عيار ٦٠ مم ومدافع عيار ١٠٦ مم فى مرحلة تالية ويحتمل أن تكون مشتقة من الأسلحة الغربية المماثلة العاملة فى صفوف القوات الايرانية منذ حكم الشاة . وقد أعلنت المصادر الايرانية فى أكتوبر ١٩٨٤ عن قيام قسم هندسة الحرس الثورى فى خراسان بتطوير طائرة مروحية خفيفة ذات مقعدين بطول ٨,٥ م وعرض ٧ م وسرعة ١٥٠ ـ ٢٠٠ كم/ ساعة وأنها غير قابلة للكشف الرادارى ولم يتأكد هذا الخبر . كما ذكرت مصادر إيرانية أنها تقوم بإنتاج قطع الغيار للمقاتلات الأمريكية التى فى سلاحهاالجوى وخاصة تلك الخاصة بالمقاتلات ف ـ ١٤ توم كات كما أكدت قدرتها على إصلاح نظام صواريخ فوينكس جو ـ جو وعن تصنيع طائرات إيرانية بدون طيار لم تحدد مواصفاتها على أن هذه الاعلانات والتأكيدات لم تتأكد ويحتمل أن تكون قد تأثرت بالقصف الاستراتيجى العراقى للمراكز الصناعية . وقد أصبحت ورش صيانة البحرية الايرانية قادرة على صيانة وإجراء كافة المحركات التربينية للسفن الحربية فى ورش قاعدة بندر عباس البحرية ، بينما تدعى المصادر الايرانية تطوير أجهزة حاسبة الكترونية لادارة نيران المدفعية وأنها ادخلت أجهزة رؤية ليلية على الطائرات العمودية وإصلاح آلات تقدير المسافات بالليزر الموجودة فى الدبابات ت ـ ٧٢ التى استولى عليها من العراق .

لا تزال الخطة الرئيسية للصناعة العسكرية فى العراق تحت الدراسة كما قد ينقصها التمويل الكافى لاقامتها إلا أن العراق يقوم بمجهود متميز فى مجال التصنيع الحربى . وقد اتجه العراق إلى التعاون مع أطراف أجنبية ، والسماح لهذه الأطراف فى المشاركة فى الانتاج ، وقد أدى هذا إلى توسيع نطاق العلاقات

العسكرية العراقية ، وإلى زيادة عزلة إيران فى الوقت نفسه . وتنتج الصناعة العسكرية العراقية أنواعا مختلفة من الذخائر إذ تنتج ذخيرة الأسلحة الصغيرة والمدفعية حتى ١٣٠ مم ، والألغام بأنواعها المختلفة على الطراز السوفيتى كما تنتج قواذف مضادة للدبابات عيار ٤٠ مم « النصير » وهى مشتقة من القاذف السوفيتى ر. ب. ج - ٧ كما تنتج بعض أجهزة الاتصال اللاسلكى . وقد بدأت فى إنتاج قطع غيار للمعدات السوفيتية بما فيها الدبابات ، وقد كشفت بعض المصادر بأن العراق قام بتجهيز طائرات تدريب مروحية « س - ٤٨ » سوسرية الصنع بنقط تحميل حتى تشارك فى تنفيذ مهام الدعم الجوى التكتيكى للقوات البرية ، كما تشير إلى أنه قام بإدخال بعض التعديلات الفنية على طائرات القتال السوفيتية الصنع لتتلاءم مع طبيعة أعمال القتال فى الصراع العراقى الايرانى . على أنه من المحتمل أن يعقد العراق اتفاقيات فى المستقبل القريب لتطوير الصناعات الألكترونية العراقية بالتعاون مع فرنسا لانتاج أجهزة الكشف الرادارى والأجهزة الألكترونية اللازمة لقواته الجوية والبحرية ، كما يحتمل أن يشارك فى مشروعات التصنيع العسكرى فى الأردن ومصر أو دول مجلس التعاون الخليجى .

وقد برز خلال الحرب ما تردد عن تقدم الدولتين نحو إنتاج واستخدام أسلحة التدمير الشامل إذ أشارت بعض المصادر إلى اقتراب قدرة إيران على إنتاج قنبلة نووية نتيجة لاكتمال تشييد منشأة نووية تقوم ألمانيا الغربية ببنائها فى مدينة بوشهر جنوب إيران - وكانت الشركة الألمانية تقوم ببناء مفاعلين نووين قبل عزل الشاة على أنه يبدو أن العمل قد توقف إذ عاد بعض التكنولوجيين الألمان وصرحوا بأنه قيل لهم أن العمل سيتوقف لأسباب أمنية لحين انتهاء الحرب كما أن الطيران العراقى كثف من هجماته الجوية على مدينة بوشهر خلال عام ١٩٨٥ مما يوحى باحتمال حدوث خسائر فى المنشآت وقد أشارت بعض المصادر الأمريكية إلى أن إيران حصلت على غازات سامة ودفعت الأسلحة التى تستخدمها إلى الجبهة مع العراق على أنه لم ترد أى أنباء عن استخدامها .

وكان العراق قد بدأ فى إقامة مفاعل نووى بالتعاون مع فرنسا وقارب الانتهاء منه فى يونيه عام ١٩٨١ حيث قامت إسرائيل بقصف المفاعل وليس هناك دليل على أن العراق يقوم بإعادة بنائه وقد ادعت إسرائيل أن العراق كان ينوى إنتاج أسلحة نووية فى حين أكدت المصادر الفرنسية أنه كان مصمما لأغراض سلمية . وقد أعلنت إيران فى أبريل ١٩٨٥ أن العراق استخدم الغازات السامة وقد أدان مجلس الأمن استخدام الغازات فى حرب الخليج دون إشارة واضحة للمستخدم مما يوحى بأن العراق قد استخدمها فعلا .

تطور الصراع المسلح :

ترى المصادر الرسمية العراقية أن الصراع المسلح بدأ بين البلدين فى يوم ١٩٨٠/٩/٤ حين قامت القوات المسلحة الايرانية لقصف المدن العراقية فى خانقين وزرباطية ومخافر الحدود العراقية على طول جبهة القتال بنيران المدفعية مما اعتبره العراق خرقا لاتفاقية الجزائر الموقعة فى ١٣ يونيو ١٩٧٥ ، وقام من جانبه بإلغاء الاتفاقية وانذار إيران بإعادة الأراضى التى تجاوز عنها فى الاتفاقية ورفض إيران لهذا الاجراء ، مما أدى إلى اندلاع القتال يوم ١٨ سبتمبر ١٩٨٠ على طول شط العرب ، وتكرار الاشتباكات يومى ٢٠ و ٢١ التى قصف فيها العراق الميناء الايرانى خورام شهر ، بينما هاجمت الطائرات الايرانية المواقع العراقية فى مدينة البصرة وفى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ وجه العراق ضربة جوية شاملة إلى عشرة مطارات وعدة مدن إيرانية واخترقت قواته الحدود الايرانية وهو ما تعتبره إيران بداية الحرب .

مر الصراع المسلح منذ سبتمبر ١٩٨٠ بعدة مراحل سنحاول أن نوجزها مع تركيز أكبر على عناصر الصراع فى عام ١٩٨٥ . اشتملت المرحلة الأولى على عملية هجومية استراتيجية استولت فيها العراق على مساحات كبيرة من الأراضى الايرانية وفرضت حصارا على بعض المدن الايرانية الهامة مثل بدان وخوارم شهر وهدد فيها العراق بتقسيم إيران إلى دويلات صغيرة وقد استمرت هذه المرحلة حتى مايو ١٩٨١ بعد أن توقفت القوة الدافعة الهجومية العراقية وفشلت محاولات العراق لاجبار إيران على التفاوض لانهاء الحرب .

قامت إيران فى مايو ١٩٨١ - بداية المرحلة الثانية - بضربة مضادة حققت نجاحا فى سوزانجرد والمناطق المحيطة بها ، وقد طورت ضرباتها إلى أن استطاعت فى سبتمبر من نفس السنة أن ترفع الحصار العراقى عن عبدان وأن تجبر القوات العراقية على الانسحاب عبر نهر القارون ، الأمر الذى شكل نصرا سياسيا ومعنويا هاما لايران ، وقد حافظت القوات الايرانية على القوة الدافعة للهجوم وشجعها للقيام بعملية استراتيجية جديدة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من نفس السنة

حيث تمكنت من استعادة السيطرة على المدينة ذات الأهمية الاستراتيجية لشبان وقطع طرق الامداد بين مدينتى ديزفول والأهواز . وقد شجع هذا النجاح القيادة الايرانية لتخطيط وشن عملية جديدة بهدف الاستيلاء على أهداف استراتيجية فى منطقة ديزفول وتمكنت من تحقيق هدفها فى مارس ١٩٨٢ . وتصاعدت القوة العسكرية الايرانية وارتفع مداها إلى أن وصلت إلى ذروتها فى مايو ١٩٨٢ حيث قامت إيران بهجوم كاسح استعادت به المدينة والميناء الايرانى الهام خوارم شهر .

وكان هذا الهجوم نقطة تحول هام فى الصراع المسلح إذ أن النجاح أعطى للقيادة السياسية تصورا على القدرة على تحقيق نصر حاسم ، وفتح شهيتها للفتح وممارسة دور قيادى فى المنطقة فهددت دول الخليج وأعلنت عن نيتها فى استمرار الحرب حتى تحقيق النصر النهائى ، وبناء السلام والاستقرار للمستضعفين ، وحددت أهدافا عسكرية باختراق الحدود الدولية وتحرير الأماكن المقدسة فى العراق من قمع البعثيين . وفى أثر قرار العراق فى يوليو ١٩٨٢ بسحب قواته من الأراضى الايرانية بدأ الايرانيون فى تنفيذ تهديدهم بعبور حدود العراق وفى ٣٠ يوليو من نفس السنة بدأوا هجوما شاملا فى منطقة البصرة الذى مثل بداية المرحلة الثالثة .

حينما أدركت القيادة الايرانية أن العراق بدأ يركز على الطبيعة الدفاعية للحرب أعادت صياغة أهدافها السياسية فيها بحيث تشتمل على الاطاحة بصدام حسين وحزب البعث العراقى . وقد كان الفشل الزريع للمحاولة الايرانية لاقتحام البصرة فى صيف عام ١٩٨٢ نقطة تحول جديدة فى حرب الخليج إذ رفع الروح المعنوية للعراق وأضافت دليلا جديدا على صحة تحذيرات حزب البعث من المطامع التوسعية الايرانية ، ورغم المحاولات المتتالية الايرانية الفاشلة للاستيلاء على المدن ذات الأهمية الاستراتيجية داخل العراق ، فقد تحولت الاستراتيجية الايرانية تدريجيا إلى حرب استنزاف على طول الحدود وأصبح الهدف السياسى العسكرى الايرانى هو استنزاف الاقتصاد العراقى عن طريق شن حرب استنزاف ورفض إنهاء الحرب للاسراع بإسقاط الرئيس العراقى صدام حسين ـ وقد اعتمدت إيران فى ذلك على عجز العراق عن تصدير بتروله من موانى التصدير فى البصرة والفاو ، وإغلاق سوريا لأنبوب النفط العراقى على الحدود وتحول الصراع إلى صراع شخصى بين الرؤساء مما يفسر فشل جميع محاولات التوسط من الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الاسلامى أو حركة عدم الانحياز أو مجلس التعاون الخليجى وكذا محاولات الوساطة الجزائرية والفلسطينية ونتيجة لذلك فقد تحولت الحرب إلى حلقة مفرغة تتخللها اصطدامات عسكرية دورية على الحدود .

حاول العراق كسر الحلقة المفرغة سياسية وعسكريا بأن أعلن عن استعداده لقبول التحكيم الدولى بينما قام بصد هجمات إيران التى تركزت أساسا فى الاتجاه الجنوبى إلا أن القوات الايرانية قامت بهجوم آخر فى الاتجاه الشمالى كما هدد العراق بشل قدرات إيران على تصدير البترول بضرب منشآت بترولها الحيوية .

وفى المقابل هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز الاستراتيجى إذا عرقلت العراق إنتاجها من البترول كما أعلنت أنها سترفض السماح لأى سفينة تحمل أسلحة أو معدات للعراق عبر مضيق هرمز . ومنذ ذلك الحين تقوم العراق بالتعرض لناقلات البترول قرب ميناء خرج فى حين تقوم إيران دوريا بهجمات من موجات بشرية على الحدود الايرانية منيت جميعها بالفشل حتى الآن .

كانت الهجمات الايرانية حتى عام ١٩٨٤ ـ وقد استمرت بعد ذلك ـ تتميز بدفع مئات الآلاف من الفتيان الصغار المسلحين بأسلحة خفيفة والذين حصلوا على قدر ضئيل من التدريب ضد المواقع العراقية التى كانت تحصدهم النيران وتمزقهم انفجارات دانات المدفعية وقنابل الطائرات ، ولكن الموجات لا تتوقف ثم يقوم الجيش الايرانى بعدهم بالهجوم بمشاته وعرباته المدرعة ودباباته ليندفع خلال الثغرات التى أحدثها الفتيان بأجسادهم . وقد تركزت الهجمات فى منطقة السهول بين ديزفول والعمارة بهدف قطع طريق البصرة بغداد حيث الأرض شديدة الصعوبة وقد اختار الايرانيون الهجوم إما عبر المستنقعات غير القابلة للاختراق تقريبا ، أو الأراضى المنبسطة نسبيا حيث يصبح جنودها معرضين تماما للتفوق الجوى العراقى .

تميز الصراع المسلح عام ١٩٨٥ بتصاعد قصف ناقلات البترول وميناء خرج الايرانى ، وتصاعد قصف القوات الجوية العراقية للمدن والمراكز الصناعية والادارية الحيوية الايرانية بما سمى « بحرب المدن » ، والقصف المدفعى الايرانى المركز على مدينة البصرة ، والقصف الصاروخى الايرانى للعاصمة العراقية « بغداد » بالاضافة إلى قيام ايران بعمليات هجومية كبيرة فاشلة فى منطقة اهواز الحويزة بقصد قطع طريق بغداد ـ البصرة .

ركزت الدولتان مع بداية عام ١٩٨٥ جهودهما على الحصار الاقتصادى للأخرى إذ قام العراق بالتركيز على قصف ناقلات البترول قرب ميناء خرج حيث مصب البترول الرئيسى ووصل قصف الناقلات إلى ذروته فى هذا الشهر إذ بلغ حوالى ٢٠ ناقلة بينما ركزت ايران على قصف ميناء البصرة العراقى بالمدفعية على أنه نتيجة لذلك قل تردد الناقلات على الميناء خرج وبدأت ايران فى استخدام سفن مكوكية لنقل البترول إلى مخازن عائمة وقامت ايران منذ أوائل فبراير بهجوم محدود فى القطاعين الأوسط والجنوبى حقق نجاحا جزئيا وقامت العراق بهجومين مضادين محدودين أديا إلى فشل الهجوم الايرانى وإن احتفظت ايران ببعض المواقع وقد شهد شهر مارس أعنف وأقسى المعارك بين الجانبين إذ بدأ العراق فى القصف الاستراتيجى المركز للأهداف الصناعية والادارية العراقية بالقوات الجوية وقد ركز على المنشآت النووية الايرانية فى بوشهر وقد شمل القصف حوالى ثلاثين مدينة ايرانية وعدة قرى وتركز القصف على مدينة طهران العاصمة ومدن سربول الذهب ، ومدينة لمعبران ، وديزفول ، وجيلان واصفهان ولكيرام وقزوين وهمدان فى حين قامت ايران بقصف المدن العراقية قرب الحدود وتركز القصف المدفعى على مدينة البصرة بمعدل عال جدا بالاضافة إلى مدينتى مندلى وميناء الفاو وقد شمل القصف حوالى ١٢ مدينة عراقية ، كما أطلقت ايران حوالى ستة صواريخ ارض ارض على مدينة بغداد ويحتمل أن تكون مرابضها قريبة من كرمنشاه الايرانية التى تبعد حوالى ١٢٠ كم من حدود العراق .

وقد بدأت ايران عملية هجومية كاسحة فى ١٣ مارس اشتركت فيها حوالى ثمانى فرق معظمها من الحرس الخمينى إذ وجهت ضربة فى القطاع الجنوبى فى منطقة اهوار الحويزة فى اتجاه العزيز « القرزة » حيث انقسمت إلى شعبتين شمالا وجنوبا بهدف قطع طريق بغداد البصرة وكان عمق العملية حوالى ٣٠ كم ، وقد استخدمت ايران نفس أسلوبها السابق فى دفع المقاتلين الصغار لفتح الطريق للقوات الرئيسية المدعمة بالدبابات لتطور الهجوم ـ وقد حقق الهجوم نجاحا محدودا فى أوله إلا أن العراق كان متوقعا للهجوم وواجهه على مرحلتين : المرحلة الأولى اشتملت على صد الهجوم وامتصاص قوته الدافعة وقامت بها تشكيلاته الامامية ، والمرحلة الثانية واشتملت على توجيه ضربة استراتيجية مضادة بقوة ٣ فرق عراقية اشتركت فيها فرقة الحرس الجمهورى ، بالاضافة إلى ٩ لواءات وكتائب الجيش الشعبى واشتملت الضربة على توجيه ضربتين متقابلتين على أجناب قطاع الاختراق الايرانى وقد بدأت المرحلة الثانية يوم ٣/١٦ وانتهت يوم ١٨ مارس باسترداد المنطقة المحتلة التى اشتملت على مناطق عجيرده والصخرة والمبضة وارستيك وخو الحويز وتدمير حوالى ثمانى فرق ايرانية وتوقف الهجوم الايرانى . وقد اذاعت ايران أن العراق قد استخدم الأسلحة الكيماوية عدة مرات أثناء الهجوم وبعده .

كما قام العراق بتوجيه ضربة مسبقة فى القطاع الجنوبى ووجه هجوما محدودا فى القطاع الشمالى يوم ٢٥ مارس . وقد استمر العراق فى ضرب ناقلات البترول المتواجدة قرب ميناء خرج وصلت إلى ١٥ ناقلة كما أصيبت منشآت الميناء باصابات طفيفة ـ ونتيجة لأعمال القتال العنيفة والخسائر الشديدة فى المدن الايرانية قامت القيادة الايرانية فى ٢٤ مارس بالاعلان عن مبادرة بايقاف القصف المدفعى للبصرة فى مقابل ايقاف العراق لقصف المدن ، إلا أن العراق رفضها فانتهت مبادرتها يوم ٢٦ مارس وحذرت من أنها ستنقل الحرب إلى موانى الخليج كما وجهت يوم ٢٩ مارس تحذيرا إلى كل من الكويت والأردن من مساعدتهما للعراق .

اشتمل شهرا ابريل ومايو على تبادل قصف المدن من الجانبين وتبادل اطلاق الصواريخ ارض أرض إذ استخدم العراق هذا النوع من الصواريخ لأول مرة خلال شهر ابريل ، وتركز القصف الجوى العراقى على مدن طهران وجيلان غرب وسربول الذهب وعيلام ومحطة ضخ البترول فى جزيرة خرج بينما تركز القصف الايرانى على مدن البصرة ومندلى ومحطات القوى الكهربائية فى السليمانية ودقاق ، وقصفت العراق مدن يختاران واسلام ، ونهاوند وديزفول ورامهرمز بالصواريخ بينما قصفت ايران بغداد بالصواريخ ٤ مرات خلال ابريل ومايو ، كما استمر تعرض الطائرات العراقية لناقلات البترول .

وقد قدمت العراق مبادرة باقتراح لوقف اطلاق النار طوال شهر رمضان ، وسحب قوات الدولتين إلى ما خلف الحدود الدولية . والتبادل الشامل للأسرى وبدء مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة للسلام إلا أن ايران رفضتها .

كان شهر يونيو امتدادا أساسا لشهرى ابريل ومايو إذ استمر قصف المدن من الجانبين وضرب العراق ناقلات البترول إلا أنه تلاحظ انخفاض معدل القصف الجوى الايرانى الذى كان قد نشط فى شهر مايو

واعتمدت القوات الايرانية على قصف المدفعية للمدن القريبة وقد تركزت على البصرة وخانقين وبدرة وخورمال وتوقف استخدام العراق للصواريخ أرض ارض واقتصر استخدام ايران لها على قصف بغداد مرة واحدة وقد قام العراق بمبادرة من جانبه لايقاف قصف المدن لمدة ١٥ يوما لافساح المجال للجهود الدبلوماسية إلا أنها أيضا لم تنجح . بينما قام ايران بتوجيه ضربة بالعملية الهجومية « نصر ٤ » فى ٢٢ يونيو ضد القوات العراقية فى منطقة هور الحويزة بالقطاع الجنوبى مرة أخرى ، قام العراق بصدها ثم شن ضربة مضادة فى ٢٨ يونيو أطلق عليها اسم « الغضب الصاعق » بقوة محدودة قادها اللواء ٢٨ التابع للفيلق الثالث العراقى وقد وجهت الضربة إلى أقصى الطرف الجنوبى لمنطقة اهوار الحويزة وعلى مواجهة ضيقة ١٢٠٠ م بحيث استعادت العراق جزءا من جزر مجنون التى احتلتها ايران فى هجومها المحدود فى فبراير وهدد مؤخرة القوات التى قامت بالهجوم .

تميز شهر يوليو بانتهاء الهدنة التى أعلنها العراق بالنسبة لقصف المدن إن لم يستأنفها بالصورة السابقة وقام بهجمات جوية محدودة . بينما قام ايران بعدة محاولات هجومية شملت جميع الاتجاهات التعبوية الجنوبية والوسطى والشمالية وقد بدأ بتوجيه ضربة بفرقتين فى الاتجاه الجنوبى والأوسط حققت نجاحا محدودا ثم بهجوم شامل فى الجنوب فى اتجاه اهوار الحويزة تكرارا لما سبق ، تمكنت القوات العراقية من صده بعد أن حقق نجاحا محدودا ، وفى نهاية الشهر قامت القوات العراقية بضربة مضادة ضد القوات الايرانية التى كانت تحتل المرتفعات الواقعة فى منطقة رأس العبد على الحدود الشمالية الشرقية ونجحت فى الاستيلاء عليها . وكانت ايران قد هدفت فى هجومها فى القطاع الشمالى إلى قطع خطوط امداد الثوار الأكراد الذين يطالبون بالانفصال عن العراق .

استمر القتال بشكل محدود خلال شهر أغسطس قام فيه الجانبان بهجمات محدودة فى القطاع الجنوبى من الجبهة ، على أن العراق وجه ضربة قوية بالطيران إلى منشآت الميناء فى خرج بهدف شل قدرته على تصدير البترول إلا انه يبدو أن تأثير الضربة لم يكن كافيا بحيث استأنفت محطة النفط عملها مرة أخرى . وحتى نهاية عام ١٩٨٥ كرر العراق قصف ميناء خرج وشل بدرجة كبيرة ، بينما يستعد لصد هجوم ايرانى كبير متوقع .

وهكذا ركز العراق خلال عام ٨٥ على أهداف القيمة المضادة لاضعاف الاقتصاد الايرانى بدرجة تزعزع سلطة الحكم فى ايران ، بينما ركزت القوات الايرانية على أهداف القوة المضادة والهجوم بالقوات البرية لتدمير القوات العراقية وعزل مدينة البصرة عن بغداد بهدف زعزعة الثقة فى القيادة العراقية واسقاطها . وقد فشل الجانبان فى تحقيق أهدافهما حتى اعداد هذا التقرير على أن احتمال نجاح العراق فى تدمير محطة ضخ النفط فى جزيرة خرج كبير مما يؤثر بلا شك على قدرة ايران على مواصلة القتال ، ويمكن أن يؤثر على استقرار الحكم فى ايران .

٣ ـ الصراع الليبى ـ التشادى

يعد الصراع بين ليبيا وتشاد المشكلة العربية الأفريقية الوحيدة التى يقع مسرحها بعيدا عن السواحل الأفريقية ، وتبدو أهمية تشاد فى انها تربط بين اقليمين أساسيين فى أفريقيا هما : أفريقيا المتوسطة العربية فى الشمال وأفريقيا السوداء أو الزنجية فى الجنوب وهى فوق ذلك لها من الناحية الاستراتيجية فى عصر الطيران أهمية كبرى ، إذا ما علمنا انها قاعدة خلفية هامة للخطوط العربية التى تعبر الصحراء الكبرى فى شتى الاتجاهات .

تشاد من المنظور الاستراتيجى الليبى :

ارتبطت تشاد على مر العصور بمراكز السيطرة والنفوذ فى ليبيا ، فالقسم الأوسط من تشاد والذى يضم المراكز الرئيسية والنقاط العسكرية القوية ، ويضم على الأقل نصف مليون من السكان ذوى الأصل العربى أو الهوية العربية وهو ما يشكل حوالى ١٢٪ من اجمالى سكان تشاد . وتعلق ليبيا على تشاد أهمية قصوى لتدعيم نفوذها وهيمنتها إن لم يكن بضم تشاد فعلى الأقل ايجاد نظام حكم موال لها فى نجامينا .

كذلك تهتم طرابلس بضمان الحصول على موارد بديلة لمواردها النفطية التى يقدر لها أن تنضب خلال فترة خمسين عاما أو أقل من ذلك ، ومن ثم يمثل اليورانيوم الموجود فى أراضى تشاد النيجر جاذبية قوية لامكانية الاستفادة منه فى مفاعلات نووية . وهذا يفسر اعلان ليبيا ضمها لقطاع أوز المستقطع من شمال تشاد فى عام ١٩٧٣ .

كذلك يطرح النقص فى القوة البشرية فى ليبيا (٣ ملايين نسمة) وما يفرزه من انعكاس سلبى على امكانية زيادة حجم القوة العسكرية الليبية (حوالى ٥٥

الف جندى) يطرح ضرورة جلب قوة بشرية من الدول المجاورة لتجنيدها الامر الذى سيصبح أكثر سهولة إذا فرضت ليبيا هيمنتها على دولة مثل تشاد .

الجذور الداخلية للحرب الأهلية فى تشاد :

انطلقت الشرارة الأولى للحرب الأهلية بالتحديد فى يوم ١٠ نوفمبر ١٩٦٥ وقد جاءت فى شكل حركة تمرد قام بها الفلاحون فى « منجالى » (اقليم غرة) عندما لجأوا إلى السلاح ، احتجاجا على تصرفات محصلى الضرائب الحكوميين وكان ذلك فى عهد الرئيس فرانسوا طمبالباى - الذى اغتيل فى ١٣ ابريل ١٩٧٥ - خلال الانقلاب العسكرى الذى أدى إلى تولى الجنرال فيليكس معلوم رئاسة البلاد .

وإذا كانت السلطات قد فشلت فى اخماد الحركة منذ بدايتها ، فإن ذلك يرجع أساسا إلى عدة عوامل داخلية ، منها عوامل ترتبط بتاريخ تشاد القديم . وهى بذلك تشكل استمرارية فى حياة شعبه . ومنها عوامل أخرى كرسها الحكم الاستعمارى طوال الستين عاما التى تولى خلالها شئون الأقليم . وأخيرا استمرار حكم التشاديين منذ الاستقلال فى الاعتماد على العوامل التى أوجدها الاستعمار الفرنسى . إن تكالب هذه العوامل كلها هو الذى ادى إلى الانفجار .

١ - فقد شهد تاريخ تشاد ما قبل الغزو الاستعمارى فى ١٩٠٠ صعود وانهيار أربع امبراطوريات ساحلية ، كان لكل منها مرحلة ازدهاره : الأولى امبراطورية « كانم » التى كانت فى القرن الثالث عشر ، تسيطر على حركة التجارة عبر الصحراء وتحكم طرق القوافل المتجهة من تشاد إلى طرابلس الغرب وإلى تونس ، والثانية « بورنو » التى عرفت قمة ازدهارها فى القرن الرابع عشر . والثالثة « وددى » فى الشرق . التى كانت لها فى القرن الرابع عشر علاقات وثيقة بدول وادى النيل - مثل السودان ومصر - كما كانت تسيطر على الطرق الصحراوية التى كانت تصل إلى البحر المتوسط مارة بقوفرة وبنغازى وكانت « ابيتشى » عاصمة وددى تعد فى ذلك الوقت مركزا ثقافيا ودينيا هاما كما كانت نقطة مرور للحجاج الأفارقة المتجهين إلى مكة عبر السودان ، ثم البحر الاحمر وأخيرا فى القرن السادس عشر ، ولدت امبراطورية « باغيرمى » التى استولت بدورها على الطرق الصحراوية ، وأمتد نفوذها إلى الجنوب ، شاملا اقليم « تشاد » وقد كانت لباغيرمى علاقات تجارية وثيقة مع مصر وتركيا إلى أن هزمت على يد جيوش وددى ، وخلال الربع قرن الذى سبق الغزو الاستعمارى الفرنسى (١٩٠٠) ظهر على ساحة وسط أفريقيا البطل الأفريقى « رياح » وكان من أصل سودانى فقام بغزو « باغيرمى » و « بورنو » ولكن فشل فى قهر شعب وددى وقد أقام رياح عاصمة الامبراطورية التاسعة مدينة « ديكوا » (نيجيريا) إلى أن هزمته الجيوش الفرنسية فى معركة قوسورى التى تقع حاليا على الحدود بين تشاد ونيجيريا .

٢ - فى ٥ سبتمبر ١٩٠٠ أعلنت فرنسا قيام الاقليم العسكرى لبلاد ومحميات تشاد وهو يضم عرقيات مختلفة : فى الشمال العرب والبربر المسلمين وفى الجنوب الزنوج الوثنيين فى طريقهم إلى التبشير على يد الارساليات المسيحية ويلاحظ أن اقرار ادارة مدنية فى اقليم « وددى » لم يتم حتى عام ١٩٢٠ ، كما بقى اقليم « بوركو » - « ايندى » - « تبيستى » فى الشمال تحت ادارة عسكرية حتى يناير ١٩٦٥ أى بعد مرور خمسة أعوام على اعلان استقلال تشاد . وكان هذا يعنى أن العسكريين الفرنسيين كانوا حتى هذا التاريخ يقومون بأعمال المحافظين والقضاة والأطباء فى هذا الاقليم الشاسع الذى تبلغ مساحته حوالى ٥٨٠ ألف كيلو متر مربع وهو معروف باقليم « بيت » يجمع الحروف الأولى لكل من « بوركو » و « ايندى وتبستى » . وفى هذا الاقليم تحيا قبائل « الطوبو » .

٣ - طوال ستين عاما من الحكم الاستعمارى - مدنى وعسكرى - دأبت الادارة الفرنسية على تحويل اقتصاديات تشاد عن اتجاهها الطبيعى إلى البحر المتوسط الذى كرسه تاريخه إلى الجنوب وذلك بهدف ربطها بالمحور الفيدرالى الذى أقامته فرنسا بين برازافيل (الكونجو الفرنسى) وفورت لامى (تشاد) وهو المحور الذى كانت فرنسا تعده العمود الفقرى لما سمته « بالاتحاد الفيدرالى لأفريقيا الاستوائية الفرنسية » .

وكان من الطبيعى ، أن تقاوم الأغلبية العظمى لسكان الامبراطوريات القديمة ، الوجود الاستعمارى الفرنسى لهذا اتجهت الادارة الفرنسية إلى التقرب إلى سكان الجنوب ، واستعانت بهم ليشكلوا كوادر ادارية فى خدمة ادارة شئون الأقليم . وهكذا تكونت فى ظل الحكم الاستعمارى وبعناية كوادر تشادية منتقاة من سكان الجنوب ، ضمن عناصر اعتنقت الدين المسيحى . ومن العوامل التى ساعدت على قيام هذه الفئة من الاداريين انتقال النشاط الاقتصادى إلى اقليم الجنوب والجنوب الشرقى الذى أصبح يسمى فى ذلك الوقت

« بالتشاد المفيد » .

ويلاحظ أن هذه الكوادر وخاصة تلك التى تنتمى إلى قبائل « السارا » وهى التى ستتولى شئون البلاد عقب اعلان الاستقلال فى ١٩٦٠ . وهى التى ينتمى إليها أول رئيس لتشاد المستقل فرانسوا طمبالباى .

٤ ـ ثم إن السياسة التعليمية التى انتهجتها فرنسا فى تشاد ، أحدثت أيضا خللا فى موازين القوى الاجتماعية والثقافية ويرجع ذلك إلى تنوع التركيبة العرقية فى تشاد التى بحكم وجودها فى منطقة حساسة من القارة ، تفصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء . وفى منطقة صحراوية تمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الاطلنطى تضم فى الشمال قبائل عربية وبربر تعبر الصحراء وأهم هذه القبائل الطوبو ـ وقد أسفر التركيز الاستعمارى على الجنوب فى ١٩٤٥ عن فوز ساحق للمرشحين الجنوبيين على قبائل الشمال ، عند اجراء أولى الانتخابات الشعبية وكان هذا الفوز أيضا تأكيد ودعم للوضع المميز للجنوبيين داخل الادارة الاستعمارية وفى الوقت نفسه دعم الوسائل لتهيئة الكوادر الجنوبية لتولى السلطة عقب الاستقلال .

٥ ـ دأبت السلطات الفرنسية على هدم المنابع الاقتصادية فى الشمال والشمال الشرقى التى كانت لها قيمتها بالنسبة لسكان هذا الجزء من البلاد . وفى الوقت نفسه احياء نشاط اقتصادى جديد لم يستفد منه سوى سكان متعاونين مع الادارة الاستعمارية وعلى حساب الآخرين .

٦ ـ انعكس هذا الخلل فى النمو الاقتصادى على المجتمع التشادى فى شكل انقسام خطير ثم تكريسه فى العهد الاستعمارى بين سكان الجنوب ومعظمهم من المسيحيين ـ عن توليتهم الادارة الفرنسية بالرعاية ، وبين سكان الشمال ومعظمهم من المسلمين وأدى استمرار تجاهل السلطات لهم إلى أن يحيوا ـ على نحو دائم ـ فى ظل وجود عسكرى فرنسى . وكان هذا هو مصير اقليم BET فى الشمال حتى عام ١٩٦٥ .

بوادر ظهور الصراع العرقى والدينى فى عهد الرئيس طمبالباى :

دأب الرئيس طمبالباى منذ أن تولى رئاسة البلاد على تكريس هذا الخلل ، كما دأب على تفضيل أبناء عشيرته ـ وهى قبائل السارا ـ التى تسكن أغنى أقليم وهو الشارى المتوسط . وكان طمبالباى يؤمن بما سمى بالقومية المركزية ، وهى نهج قاده إلى اتخاذ مواقف صارمة ازاء السكان المسلمين تمثل رد الفعل الرئيسى تجاهه فى انتقال موجة التمرد عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ إلى إقليم ودى الذى يقع على الحدود السودانية فى الجزء الجنوبى الشرقى من البلاد ثم إلى الاقليم المجاور « سلامة » الممتد على حدود جمهورية وسط أفريقيا . نتيجة لتزايد نفوذ جبهة التحرير الوطنى ، « فرولينات » لتشمل جزءا هاما من السكان القرويين بزعامة الدكتور « أبا صديق » .

ولم يكن أمام الحكومة التشادية من خيار ازاء انتشار حركة التمرد فى مناطق متنوعة مثل ايندى وتيستى وودى وسلامة سوى الالتجاء إلى الدولة المستعمرة ـ فرنسا ـ لكى تمدها هذه الأخيرة بالعون العسكرى . وهو ما قام به طمبالباى فى مارس ١٩٦٩ .

الوجود العسكرى من صيغة التعاون إلى صيغة التدخل العسكرى :

يستند التعهد الفرنسى ببذل المعونة العسكرية لدولة تشاد إلى ما نصت عليه اتفاقيات التعاون المبرمة فى ١١ أغسطس ١٩٦٠ ، وهذه نابعة من قانون ٢٨ يوليو ١٩٦٠ الذى صدق عليه البرلمان الفرنسى ، وينص على الالتزام الفرنسى بالتعاون العسكرى مع سلطات الدول الأفريقية . من أجل اقامة قوات محلية قادرة على الدفاع عن أمنها الداخلى والخارجى ويتم كل هذا فى اطار الدفاع عن « الجماعة الفرنسية » التى كان الجنرال ديجول جعلها الاطار العام لمنح المستعمرات الأفريقية استقلالها الوطنى . وما دام أن تشاد عضو فى هذه الجماعة فإن الالتزام الفرنسى يسرى عليه . وعلى هذا الأساس أيضا بقيت القوات الفرنسية فى اقليم BET حتى عام ١٩٦٥ ومع ذلك يلاحظ أن الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا وتشاد لم تنص صراحة على أى تدخل عسكرى سافر من قبل فرنسا فى تشاد ، بل كانت تقتصر على التزام فرنسى بدعم وسائل دفاع الجيش الوطنى التشادى وامداده بالأسلحة والفنيين العسكريين كل هذا فى نطاق التزام مشترك للدفاع عن « الجماعة الفرنسية » . ولكن سرعة تدهور الوضع العسكرى فى تشاد نتيجة لانتشار حركة التمرد حث بالمسئولية الفرنسية إلى اضفاء تفسيرات خاصة لهذه الاتفاقيات وعلى نحو يتيح للحكومة الفرنسية تلبية نداء الرئيس طمبالباى ـ وبذلك تم ارسال قوات عسكرية فرنسية إلى ساحة القتال . وكانت مهمة هذه القوات تتلخص فى الآتى : اعادة حرية الاتصالات داخل تشاد ، واعادة تنظيم الجيش الوطنى والحد من مناطق المقاومة مع

السماح للادارة المدنية باستعادة سيطرتها وكسب ثقة السكان المفتقدة وعلى هذا النحو اخذ الوجود العسكرى الفرنسى يزداد أهمية فى تشاد .

وعلى اية حال ، ففى منتصف عام ١٩٧١ كانت حركة التمرد تعانى من شدة الهجمات التى شنتها عليها القوات الوطنية والفرنسية فحققت الأخيرة نجاحا فى بعض المناطق ولكنها فشلت فى القضاء على الحركة فرأت القيادة العسكرية الفرنسية ، أن مهمتها قد تحققت وانسحبت من تشاد ولم يبق منها سوى ٥٠٠ إلى ٦٠٠ جندى فى العاصمة متمركزين داخل قاعدة مؤجرة لهم بمبلغ سنوى قدره ٦٠ مليونا من الفرنكات وتلا ذلك أن قام الجنرال مبايلى أولاينجا على رأس القوات المسلحة بانقلاب عسكرى فى ١٣ ابريل ١٩٧٥ أدى إلى الاطاحة بحكم طمبالباى وبمصرعه وإلى احلال الجنرال فيلكس معلوم رئيسا للمجلس العسكرى الأعلى ، ثم رئيسا للبلاد .

ظواهر الصراع العرقى ـ الدينى فى عهد فيلكس معلوم (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) :

بادر النظام الجديد بحل الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية ولكنه مع ذلك لم يصرح بقيام الأحزاب السياسية الأخرى . ثم أقام حكومة مؤقتة (١٢ مايو ١٩٧٥) مع توجيه النداءات إلى المتمردين من أجل التصالح الوطنى . ولكى يدعم هذه النداءات أطلق النظام الجديد سراح عدد من المعتقلين من كوادر جبهة فرولينات ونجح فى تعيين بعض منهم فى مناصب هامة . ثم توج النظام الجديد شعبيته التى اكتسبها لدى الرأى العام التشادى عندما طلب من الحكومة الفرنسية سحب قواتها الباقية فى قاعدة نجامينا . وبانسحاب القوات الفرنسية عن قاعدة نجامينا زادت مشاكل تشاد الاقتصادية .

ومن جهة أخرى فإن النظام الجديد كان يواجه مشكلة اقليمية ورثها من العهد السابق : فمنذ يونيو ١٩٧٣ شرعت ليبيا فى احتلال تدريجى لمنطقة شاسعة تبلغ مساحتها حوالى ٨٠ الف كيلو متر مربع تقع فى شمال منطقة « التبستى » وتعرف بشريط « أوزو » ويعرف أنه غنى باليورانيوم والمنجنيز وقد استندت ليبيا فى مطالبتها بهذا الجزء من الأراضى الصحراوية إلى اتفاق قديم أبرم فى ١٩٣٥ بين موسولينى ولافال وإن لم يصدق عليه الطرفان .

ولكن جميع هذه المبادرات التى شرع فيها النظام الجديد بهدف تمهيد الطريق أمام التصالح الوطنى لم تأت بثمارها المنشودة . وربما كان ذلك لأن المتمردين كانوا يسيطرون على كامل الجزء الشمالى كما أن القوات المسلحة التشادية فشلت فى احتلال مركز القيادة للعمليات وأركان حرب لحركة التمرد وهو مركز يقع فى داخل مثلث بارداى ـ زوار ـ يبى بو « ويحكم حوالى الف رجل من المسلحين » .

كما يلاحظ من جهة أخرى أن جبهة « فرولينات » التى أسسها « أبا صديق » قد شهدت انشقاقات فى صفوفها :

١ ـ ففى الشمال كان حسين حبرى يقود ما سمى بالقوات المسلحة الشمالية Forces Armees du Nord (FAN) ويعد حسين حبرى من أشد معارضى محاولات التوسع التى شرعت فيها ليبيا خلال عام ١٩٧٦ ، فبعد أن احتلت جزءا من شريط « أوزو » بدأت تتحرك جنوبا لاحتلال مزيد من الأراضى الصحراوية فى محاولة للوصول إلى الحدود السودانية وكانت النتيجة أن اشتبكت قواتها مع قوات حسين حبرى فيما بين أوزو وبيرداى .

٢ ـ أما فى الجزء الشرقى من البلاد فنجد الجنرال برغلانى يقود ما سمى « بجيش البركان » .

٣ ـ وأخيرا انسلخ جناح ثالث عن جبهة فرولينات يقوده حسن أحمد موسى ليشكل جبهة تحرير تشاد ولكن قائده لبى نداء النظام الجديد وانضم إليه .

التدخل العسكرى الفرنسى الثانى :

(مارس ١٩٧٦ ـ ٢٠ مارس ١٩٧٩)

يمكن القول أنه فى نهاية عام ١٩٧٥ بدا من الواضح أن القوات الحكومية غير قادرة على القضاء على حركة المتمردين كما بدا من الواضح كذلك أن هؤلاء غير قادرين على التغلب على القوات الحكومية . وهنا الحت الضرورة على النظام الجديد بالالتجاء إلى دفعة خارجية وقد جاءت هذه من فرنسا مرة أخرى عندما قام « جاك شيراك » فى ٦ مارس ١٩٧٦ بزيارة لتشاد اسفرت عن ابرام اتفاقيات تعاون فى شتى المجالات منها العسكرى والفنى وكان هذا يعنى دعما جديدا للوجود العسكرى الفرنسى فى تشاد فقد نصت الاتفاقية العسكرية على زيادة عدد المدربين الفرنسيين من أجل التعجيل قدر المستطاع باقامة جيش تشادى وإن كانت تنفى اى احتلال أو تدخل عسكرى فرنسى ضد المتمردين ، وكان من الطبيعى أن يؤدى الدعم العسكرى الفرنسى إلى تصاعد الحرب الأهلية . وفى يوليو ١٩٧٧ اضطرت

القوات الحكومية إلى اخلاء مدن برداى وزوار وعدة مراكز هامة فى اقليم بوركو - انيدى - تيستى ، معقل قبائل الطوبو المتمردة ثم فى فبراير ١٩٧٨ قام المتمردون بشن ما سمى بعملية (ابراهيم اباتشا) « وهو البطل الذى لقى مصرعه فى ١٩٦٨ » وقد أسفرت عن احتلالهم للاقليم الشمالى بأكمله وفى الوقت نفسه قامت جبهة فرولينات بشن هجوم واسع النطاق فى اتجاه العاصمة .

تعثر جهود التفاوض وازدياد التورط العسكرى الفرنسى :

ويشهد عام ١٩٧٨ مزيدا من الانشقاقات فى كلا الجانبين الحكومى والمتمردين سوف تؤدى إلى تعثر الجهود من أجل التفاوض والتى كانت تبذل فى « صبحة » بليبيا وفى الخرطوم فى السودان . فبالرغم من التوصل إلى توقيع قرار بوقف اطلاق النار فى بنغازى بين فرولينات والحكومة التشادية (٢٧ مارس ١٩٧٨) إلا أن جبهة فرولينات كانت ترى أن النصر حليفها ولهذا واصلت تقدمها معلنة انها ستقال إلى أن يتم الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الفرنسية ، وقد جاء رد فعل باريس فى شكل ارسالها ١,٢٠٠ إلى ٢,٥٠٠ جندى من الفرقة الأجنبية وكذلك ارسال عدد من أسراب الميراج والجاجوار المقاتلة والحاملة للقنابل وفى الوقت نفسه كان البحث نفسه يدور بين باريس وطرابلس من أجل ايجاد تسوية سياسية لأزمة تشاد الداخلية . وفى نهاية مايو ١٩٧٨ كانت القوات الفرنسية والتشادية قد تمكنت من هزيمة جبهة فرولينات فى موقعة اتجا ثم عادت فمنيت بخسائر فادحة فى معارك أخرى فى أكتوبر من نفس العام . ثم شهد اغسطس ١٩٧٨ تطورا هاما على صعيد تشكيل القوى الداخلية حيث ترك حسين حبرى صف التمرد والتحق بالحكومة التشادية فعينه الرئيس معلوم رئيسا للحكومة وقد أدى ذلك إلى مزيد من الخلافات التى تصاعدت بينه وبين الرئيس معلوم وهى تختص أساسا بكيفية تفسير الميثاق الذى ينظم المؤسسات فى البلاد . وقد أسهمت هذه الصراعات فضلا عن تصاعد أعمال الارهاب فى العاصمة إلى وصول الأوضاع فى نهاية عام ١٩٧٨ إلى اقصى مرحلة من التدهور وبدا من الواضح أن الرئيس معلوم غير قادر على السيطرة على الأوضاع فى البلاد بل أنه أصبح محاصرا داخل جزء من العاصمة من قبل قوات حسين حبرى . أما الشمال المتمرد فقد أصبح غارقا فى نزاعات وانقسامات جرت داخل جبهة فرولينات ، بينما الجانب الحكومى يعانى من أثر الخلافات المحتدمة بين الرئيس فيلكس معلوم وحسين حبرى فلم يعد الميثاق الوطنى الذى وضع فى ٢٩ اغسطس ١٩٧٨ ليحل مؤقتا محل الدستور الموقوف منذ استيلاء العسكريين على الحكم (ابريل ١٩٧٥) سوى ورقة بالية . أما مجلس الاتحاد الوطنى ويضم ١٦ عضوا وكذا مجلس الدفاع والأمن الذى يضم أيضا ١٦ عضوا فكل منهما يدور فى فراغ وأصبحت عملية ممارسة الحكم مشلولة . ومن أهم أسباب الخلاف بين الرئيس معلوم وحسين حبرى موضوع عملية ادماج القوات المسلحة الشمالية التابعة للثانى داخل الجيش الوطنى التشادى وخاصة تحديد حجم الجنود التابعة لحبرى وللجيش الوطنى الذى ستتمركز فى العاصمة . والخلاصة أن هذا الاضعاف للجبهتين - الجبهة الحكومية وجبهة التمرد - كانت نتيجته الحتمية أن يستقر الصراع السياسى والمسلح دون أن يسفر عن غالب أو مغلوب وأصبحت البلاد على حافة الانهيار إلى أن جاءت مبادرة حسين حبرى للتغلب على غريمه لتشكل وضعا جديدا فى العاصمة التشادية .

مبادرة حسين حبرى (٢٦ يناير - ١٣ فبراير ١٩٧٩) :

بدأ حسين حبرى فى توزيع قواته بالاضافة إلى عدة مئات من المناضلين التابعين له على عدة مراكز حساسة داخل العاصمة بيتما واتجه الرئيس معلوم إلى جوكونى ودى الذى قدم إلى الشمال بعد أن قام بزيارة إلى طرابلس وحاول اقناع زعيم جبهة فرولينات بالانضمام إليه ولكن هذا الأخير اشترط اقصاء حسين حبرى عن الحكم . وفى الوقت نفسه كانت قوات « جيش البركان » فى الجنوب الغربى من إقليم ودى توالى الهجمات ضد قوات جبهة الشمال التابعة لحسين حبرى . أما الجيش الثالث الذى انتشر فى جزر بحيرة تشاد فقد تولى عملية منع شركة امريكية (كونوك) من استغلال البترول الذى اكتشف فى المنطقة . ثم نجحت قوات حسين حبرى فى الاستيلاء على محطة الاذاعة الوطنية فى العاصمة ولكن القوات التابعة للرئيس معلوم قامت بحرقها منعا من قيام انقلاب عسكرى . وتصاعد القتال فى العاصمة بين قوات جيش الشمال (حسين حبرى) والقوات الحكومية (الرئيس معلوم) وأجبرت الأولى الثانية على التراجع حتى منطقة المطار الدولى فى الجزء الغربى من المدينة حيث حاول رئيس فرقة البوليس الكولونيل كاموجى مقاومة قوات جيش الشمال .

التحرك السودانى وقرار وقف اطلاق النار (١٨ فبراير ١٩٧٩) :

كان من الطبيعى أن يؤدى هذا التدهور فى أوضاع العاصمة إلى اثارة قلق الدول المجاورة لتشاد وخاصة السودان . ومن جهة أخرى كانت القوات المسلحة الفرنسية الموجودة فى نجامينا قد اتخذت هذه المرة موقفا محايدا . فبذل السودان جهودا دبلوماسية بين أطراف الصراع أسفرت عن توقيع اتفاق فى ١٨ فبراير ١٩٧٩ لوقف اطلاق النار لاعادة الحياة الطبيعية بين أطراف الصراع فى اطار مؤتمر مصالحة على مستوى القمة .

وأهم ما نص عليه الإتفاق :

١ - ضرورة بقاء القوات الموجودة فى مراكزها وعدم القيام بعمل من أجل دعمها .

٢ - تشكيل لجنة للاشراف على قرار وقف اطلاق النار ، تضم ممثلين عن الأطراف المتنازعة بالاضافة إلى اثنين من الفرنسيين .

٣ - ضرورة ضمان حرية المرور للسكان المدنيين .

٤ - عقد مؤتمر للقمة يضم ممثلين عن جميع أطراف النزاع : الرئيس فيلكس معلوم وحسين حبرى وجوكونى ودى (رئيس المجلس الثورى لجبهة فرولينات) وربما أيضا أصيل أحمد قائد قوات جيش البركان .

ويلاحظ أن التفاوض من أجل قرار وقف اطلاق النار قد طرح فكرة التسوية الفيدرالية كحل لحسم الصراع القائم فى تشاد ، ولكن الأطراف لم تتفق عليها . فقد صرح الرئيس معلوم انه لا يعارض مثل هذه التسوية ولكنه لايريد أن يتخذ أى مبادرة فى هذا الشأن حتى لا يبدو المسئول عن انقسام تشاد . اما جبهة فرولينات فقد عارضت بشدة أية فكرة فيدرالية كما صرح د . أبا صديق فى الجزائر أن مثل هذه الفكرة تعنى تقسيم تشاد وقد أدى التطلع إلى هذا المؤتمر إلى سباق محموم بين أطراف النزاع من أجل الحصول على مركز أفضل وقت للتفاوض . وكان هذا يعنى تصاعدا جديدا فى القتال ليس فقط فى نجامينا بين حسين حبرى وفيلكس معلوم بل أيضا فى سائر أنحاء البلاد بين مختلف أجنحة جبهة حركة التمرد والقوات الحكومية وقوات جيش الشمال التابعة لحسين حبرى . فلم يمض أيام قليلة على توقيع الاتفاق حتى شنت قوات جبهة فرولينات هجوما أدى إلى احتلالها كافة منطقة الحدود الفاصلة بين تشاد والسودان كما وصلت وحداتها القادمة من الشمال إلى مسافة تقل عن ٢٠٠ كم من نجامينا بعد أن احتلت ثلاث محافظات واربع بلديات (بول ، بلتين ، أراضا ، اريبا ، غبرة ، ادرى) .

وفى ٢٢ فبراير ١٩٧٩ نشب قتال دام فى اقليم « لوجونى » بمدينة « موندو » بين السكان المسيحيين والوثنيين والتجار المسلمين بمدينة صرح باقليم تشارى المتوسط وهو وطن قبائل السارا . أما فى العاصمة فقد توالت هجرة الكوادر من السارا الذين كانوا يشكلون نظام حكم الرئيس فيلكس معلوم وفى الوقت نفسه التفت مجموعة من الضباط حول الكولونيل ديوجو الذى تولى رئاسة القوات المسلحة التشادية وأخذوا يحثونه على تولى كافة سلطات السكان الجنوبيين لحين عقد مؤتمر القمة . أما فى الغرب فإن كتيبة من قوات الجيش الثالث (جناح آخر منشق عن جبهة فرولينات ويقوده عبد الرحمن أبو بكر) احتلت مدينتى ماو ومصاكو . وحتى عشية يوم ٧ مارس ١٩٧٩ الذى تحدد لعقد مؤتمر القمة فإن القتال كان فى تصاعد مستمر بين الأطراف المتنازعة . أما فى نجامينا فقد وافق كل من الرئيس معلوم وحسين حبرى على مبدأ قدوم قوات نيجيرية لمراقبة احترام قرار وقف اطلاق النار بين قوات جيش الشمال والقوات المسلحة التشادية .

جهود المصالحة :

مؤتمر كانو الأول (٧ - ١٦ مارس ١٩٧٩) وآثاره على مسار الصراع :

تقرر عقد مؤتمر القمة فى مدينة « كانو » (بنيجيريا) على أن يرأسه رئيس أركان حرب القوات النيجيرية الجنرال شيهوبار عدوا كما تحضره وفود عن الدول المجاورة الستة (ليبيا ، النيجر ، نيجيريا ، الكامرون ، جمهورية وسط أفريقيا ، السودان) . يحضره ممثلون عن الأطراف الخمسة المتنازعة (الرئيس معلوم ، حسين حبرى ، جوكونى ودى ، أصيل أحمد ، أبا صديق) وقد بدأ المؤتمر بتأجيل أعماله لمدة ٢٤ ساعة ويرجع السبب إلى أن كلا من الرئيس معلوم وحسين حبرى كان يرفض الرحيل عن العاصمة قبل الآخر ، وأخيرا تم الاتفاق على قدوم قوات نيجيرية للحفاظ على وقف اطلاق النار فى العاصمة . وبهذا بدأ المؤتمر أعماله فى ١٠ مارس وتوصل فى ١٦ مارس ١٩٧٩ إلى اتفاق مبدئى أهم ما نص عليه :

١ - تشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية من أجل الاعداد للانتخابات العامة .

٢ - اقامة منطقة منزوعة السلاح حول نجامينا على قطر يبلغ ١٠٠ كم .

٣ - العفو عن جميع المعتقلين السياسيين .

٤ - يبقى الاتفاق مفتوحا أمام أطراف أخرى لم

توقع بعد ، ولم تمثل فى المؤتمر .

٥ - تشكيل لجنة مراقبة محايدة ، يرأسها ضابط نيجيرى ، وتضم عضوين من كل من الدول الست المجاورة . وتنحصر مهمة اللجنة فى مراقبة الاتفاق .

٦ - عقد مؤتمر ثان فى كانو فى بداية ابريل ١٩٧٩ لمواصلة الجهود المبذولة من أجل تسوية النزاع التشادى .

وقد وقع الاتفاق كل من الرئيس فيلكس معلوم وحسين حبرى وجوكونى ودى وأبو بكر عبد الرحمن (زعيم الحركة الشعبية لتحرير تشاد المنشقة عن الجيش الثالث) .

ويمكن استخلاص العوامل الجديدة التى أدخلها مؤتمر كانو الأول على الرقعة السياسية التشادية كالآتى :

١ - أنه لأول مرة فى تاريخ تشاد المستقل ، ومنذ قيام حركة التمرد يأتى بتسوية أفريقية وبالتالى فقد أصبح الوجود العسكرى الفرنسى لا محل له فى تشاد لهذا أعلنت باريس فى ٢٠ مارس ١٩٧٩ قرارها بسحب قواتها عن تشاد .

٢ - أن المؤتمر أبرز نقطة التقاء بين جميع الاتجاهات السياسية التشادية وهى الرغبة المشتركة فى الحفاظ على وحدة البلاد داخل الحدود التى ورثتها عن العهد الاستعمارى .

ومنذ تشكيل المجلس المؤقت ، بدأت الحياة السياسية فى تشاد تتجه إلى تحقيق الوحدة الوطنية وإلى محاولة تفادى انفصال الاقليمين الجنوبيين (لوجونى وشارى) وكان المجلس المذكور يضم ٤ وفود تمثل : القوات المسلحة التشادية وقوات جيش الشمال (حسين حبرى) وفرولينات (اتجاه جوكونى ودى رئيس المجلس والجيش الثالث (أبو بكر عبد الرحمن) .

مؤتمر كانو الثانى (٣ - ١١ ابريل ١٩٧٩) :

لم تكن مراقبة تنفيذ اتفاق المؤتمر الأول مهمة يسيرة وهو ما بدا واضحا عند عقد مؤتمر كانو الثانى . فقد طرح هذا الأخير مشكلة تمثيل الاتجاهات السياسية التى يحق لها التوقيع على اتفاق كانو الأول . ثم أن الاتجاهات الأربعة الممثلة داخل المجلس المؤقت لم تتفق على صيغة الحكومة الديمقراطية التى ستؤدى إليها أعمال المجلس ولكن أهم مشكلة احتدم النقاش عليها خلال المؤتمر الثانى تتعلق بمشاركة ليبيا فى المؤتمر ، فقد أوضح وفد فرولينات وقوات جيش الشمال أن ليبيا لا يحق لها المشاركة لأنها قد انتهكت اتفاق ١٦ مارس بمنحها مساعدة إلى أصيل أحمد وتسليحها جيش البركان مما أتاح لهذا الأخير التقدم فى اتجاه الجنوب كما أن ليبيا حشدت قواتها على الحدود . كذلك رفض الوفدان اشتراك د . أبا صديق الذى يمثل جناحا من فرولينات وأصيل أحمد فى التوقيع على اتفاق كانو . ثم أن القوات النيجيرية التى تشكل « القوة المحايدة » من أجل احترام وقف اطلاق النار أصبحت غير قادرة على أداء مهمتها حدث من الوصول إلى اتفاق جديد .

تشكيل حكومة وحدة وطنية (مايو ١٩٧٩) :

ولكن فى بداية مايو ١٩٧٩ ، تم تشكيل حكومة للوحدة الوطنية فى تشاد لتحل محل مجلس الدولة المؤقت.. . ومراعاة للوحدة اختار المسئولون رئيسا للحكومة ينتمى إلى الجيش الثالث الجنوبى وهو السيد محمد شاوا الذى تزعم الحركة منذ مصرع أبو بكر عبد الرحمن كذلك جاء تعيين الكولونيل كيوجو نائبا لرئيس الوزراء ترضية لسكان السارا الجنوبيين ولكن مع ذلك بقيت اليد العليا داخل الحكومة الجديدة بين أيدى جوكونى ودى وحسين حبرى ، فإن الأول قد حصل على وزارة الداخلية بينما حصل الثانى على وزارة الدفاع وعلى أية حال فإن هذا التشكيل الحكومى الجديد ، لم يحسم الأوضاع فى الجنوب حيث برز الكولونيل كاموجى الذى رفض المشاركة فى الحكومة الجديدة ، وقد أسفر استمرار الخلافات عن تجدد القتال فى نجامينا وفى أغسطس ١٩٨٠ انسحبت القوات الفرنسية من تشاد ، وتدخلت ليبيا عسكريا لاقامة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية فى نجامينا تعرف باسم (الجونت) برئاسة جوكونى ودى وضمت حسين حبرى وزيرا للدفاع ، على أن تعمل الحكومة تحت اشراف منظمة الوحدة الأفريقية . وفى عام ١٩٨٢ تمرد حسين حبرى ، وزير الدفاع فى حكومة جوكونى ودى وانقسمت حكومة الائتلاف المكونة من ١٢ حزبا ووقعت نجامينا فى أيدى حسين حبرى فى ٧ يونية ١٩٨٢ ، بعد فرار قوات جوكونى ودى ، وانسحبت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية (الجونت) - حكومة جوكونى ودى) إلى تيبستى تحت الحماية الليبية .

التدخل العسكرى الفرنسى فى تشاد
اغسطس ١٩٨٣
(عملية مانتا)

ملابسات التدخل الفرنسى :

فى ٦ ديسمبر ١٩٨٢ اتهم محمد نورى عضو مجلس قيادة الثورة التشادية (التابع لحسين حبرى) الرئيس الليبى معمر القذافى بالتودد إلى جمهورية افريقيا الوسطى لاستخدام اراضيها كقاعدة لاثارة الاضطرابات فى جنوب تشاد . ثم شهد شهر فبراير ١٩٨٣ تكرار اتهام تشاد ليبيا بتجنيد المرتزقة للعمل على ضم تشاد ، واستعدادات الأخيرة لمواجهة النوايا التوسعية الليبية .

وقد أعقب ذلك عودة قوات جوكونى ودى إلى الزحف جنوبا بدعم عسكرى ليبى حتى سقطت مدينة فيالارجو الاستراتيجية فى أيدى قوات جوكونى ودى ، فكان القرار الفرنسى بالتدخل فيما عرف باسم « عملية مانتا » .

عملية مانتا :

« عملية مانتا » هو الاسم الحركى للتدخل العسكرى الفرنسى فى تشاد .

وقد بدأت تلك العملية ، فى ١٥ اغسطس عام ١٩٨٣ بنشر آليات ، قوامها ٣٥٠٠ جندى وسعت دورها تدريجيا من الدفاع عن نجامينا إلى حماية الجزء الأكبر من الأراضى التشادية جنوب خط عرض ١٥ من غارات جوكونى .

وقد تمثل الهدف الرئيسى لهذه العملية لتدعيم حكومة حسين حبرى فى اطار مهمة محددة تقتصر على « الردع » دون أن تطمح إلى استعادة الأقليم المحتل من قبل القوات المنشقة . أى أن هذه القوة ستدافع عن الخط الأحمر الذى يمر فى وسط تشاد ويفصل بين قوات جوكونى ودى من جهة وقوات حبرى من جهة أخرى ولكنها لن تجتازه ، فالجيش الفرنسى يلعب لعبة الانتظار غير راغب فى فرض الحل العسكرى ، ولذا تمركزت القوات الفرنسية فى أربع مدن رئيسية على خط عرض ١٥ هى صلال فى الغرب وابيشى واداذا وبلتين فى الشرق . والمعروف أن قرية أم شالوبة التى تسيطر عليها قوات حسين حبرى والواقعة على بعد ١٠٠ كم [٢] من المواقع الفرنسية فقد تعرضت فى ١٩٨٣/٩/٦ لهجوم من قبل قوات جوكونى ودى التى تساندها القوات الليبية وقد صرح وزير الاعلام التشادى بأن القوات الفرنسية لم تشترك فى صد هذا الهجوم مما يدل على أن هذه القوات خاضعة لأوامر مشددة بتجنب حدوث مواجهة مع القوات الليبية . حيث كان الخط الأحمر محددا بخط عرض ١٥ شمالا ، ثم اضطرت فرنسا لاتخاذ بعض التدابير الوقائية بتحديدها خطا أحمر جديدا يمر من الشرق موازيا لخط عرض ١٦ شمالا حتى كوروتورو ثم يمر بعد ذلك من خط الآبار قبل الالتواء قليلا ، ناحية الشمال حتى الحدود النيجيرية ومن ثم فقد تقاربت مناطق تدخل الجيش الفرنسى ، من العناصر الليبية . وفق ما ادعت فرنسا بينما أنكرت ليبيا وجود قوات لها خارج حدودها الجنوبية وقد جاء هذا التحرك فى يناير ١٩٨٤ بعد اشتباك فى زيجوى فى غرب تشاد أسقطت فيه طائرة جاجوار تابعة للقوة الفرنسية . بعد هذا استمرت حالة الجمود العسكرى بينما تعددت الاتصات بين فرنسا وليبيا على ما يلى بيانه .

كانت عملية مانتا اكبر عملية عسكرية لفرنسا فيما وراء البحار منذ انتهاء حرب الجزائر . ويمكن تلخيص بواعثها فيما يلى :

١ ـ تحكم السياسة الفرنسية تجاه تشاد مصالح بعيدة المدى ، فمعظم صادرات تشاد وبصفة خاصة ـ القطن ـ المحصول الرئيسى ـ يورد إلى فرنسا ، كذلك احتفظت فرنسا بقاعدة عسكرية فى بوركى وايندى بعد الاستقلال .

٢ ـ تعمل فرنسا على توفير الحماية للنظم الموالية لها بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية . فقد سبق أن قامت فرنسا بإرسال فرقتين لتعزيز القوات الفرنسية المتمركزة فى جمهورية أفريقيا الوسطى ، وأرسلت عددا من طائرات الجاجوار إلى الجابون فالتدخل الفرنسى فى راى بعض المراقبين ـ أسهم فى إظهار مصداقية فرنسا لدى الدول الناطقة بالفرنسية فى أفريقيا .

اتفاق الانسحاب المتزامن من تشاد بين ليبيا وفرنسا
سبتمبر عام ١٩٨٤

اهم تطورات الصراع وجهود الحل حتى سبتمبر ١٩٨٤ :

فى فبراير ١٩٨٤ اتفق كلود شيسون وزير الخارجية الفرنسى السابق مع الرئيس الليبى القذافى على سحب القوات الفرنسية والليبية من تشاد فى حالة التوصل إلى حل سياسى وسط بين حسين حبرى وجوكونى ودى . لكن الخلاف احتدم بين فرنسا وليبيا مرة أخرى عندما أعلنت فرنسا عن رغبتها فى سحب القوات الفرنسية والليبية على امتداد ٥٠ كيلو مترا من المواقع المتمركزة فيها كاختبار لحسن نوايا الطرفين إلا أن طرابلس رفضت الاقتراح الفرنسى . ثم عرض الرئيس الليبى معمر القذافى على فرنسا عن طريق المستشار النمساوى

برونوكرايسكى فى مايو ١٩٨٤ استعداده لسحب ما أسماه « بالخبراء الذين توجهوا إلى تشاد لمساندة الحكومة الشرعية فيها » وقد ساق أسبابا معينة لرغبته فى الانسحاب المتزامن من تشاد تتمثل فى الرغبة فى دعم علاقات ليبيا مع فرنسا والتحرك المشترك معها مع افريقيا والعالم العربى .

ويضيف المراقبون إلى تلك الأسباب :

(أ) أن الرئيس الليبى معمر القذافى اقتنع بأنه لن يكون هناك حل عسكرى للصراع على السلطة فى تشاد .

(ب) أن الشعب الليبى لم ينس أن أكثر من ١٥٠٠ جندى قد قتلوا خلال التدخل العسكرى فى عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ .

(جـ) كما أن الشيخ ابن عمر - أحد أقطاب مجموعة وددى ووزير دفاعه - قد أقر بأن من مصلحة ليبيا وفرنسا الانسحاب من تشاد .

ثم قام المستشار النمساوى السابق كرايسكى بالوساطة بين فرنسا وليبيا حيث نقل من الأخيرة اقتراحات بسحب قوات البلدين فورا وبصورة متزامنة دون الانتظار حتى الاتفاق على حل سياسى بين الأطراف المحلية المتنازعة ولكن فرنسا لم تستجب لتلك الاقتراحات - كذلك استغل الرئيس الفرنسى ميتران الفرصة السانحة نتيجة إبرام اتفاق الوحدة الليبية المغربية لطلب وساطة العاهل المغربى لايجاد مخرج ديبلوماسى لأزمة تشاد بسحب القوات الليبية والفرنسية والعمل على حمل الأطراف التشادية المتنازعة على التفاوض لوضع نهاية للأزمة التشادية ، وقد أسفرت تلك الجهود عن توقيع الاتفاق الفرنسى الليبى فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٤ - بشأن الانسحاب المتبادل من تشاد والتى بدأ سريانها من ٢٥ سبتمبر ١٩٨٤ وهذا هو نص إعلان الاتفاق كما صدر عن الجانب الفرنسى :

توجه وزير العلاقات الخارجية الفرنسية ، إلى طرابلس ، تلبية لدعوة من على التريكى سكرتير اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى للاتصالات الخارجية واستقبله العقيد القذافى مرشد الثورة .

وقد أعربت الجماهيرية الليبية والحكومة الفرنسية عن رغبتها فى تنمية العلاقات والتعاون بينهما وفى إزالة كل ما يعرقلها .

وقد قررت الجماهيرية الليبية والحكومة الفرنسية ، الشروع فى أقرب وقت ممكن فى الانسحاب الكامل والمتزامن للقوات المسلحة الفرنسية ، وعناصر المساندة الليبية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من تشاد ، وكذلك سحب الأسلحة والمعدات .

وسوف يبدأ الانسحاب يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨٤ .

اهم بنود الاتفاق :

١ - انسحاب جنود عملية « مانتا » وعددهم ٣٠٠ جندى بمدرعاتهم وطائراتهم الهليكوبتر ووسائلهم المضادة للطائرات والدبابات ، تدريجيا ، من الخطوط المتقدمة موسور وصلال فى الشرق وارادا بيلتين ابيشيه فى الغرب إلى نيجامينا ومنها إلى دول أفريقية أخرى وإلى قواعدهم الفرنسية .

٢ - من الجانب الليبى - يتلخص الأمر فى سحب العناصر العسكرية المساندة لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية فى وقت متزامن . أى أولا سحب عناصر الحشد العسكرى الجنوبى (بين خط فيالارجو / فاد وخط أوجوت / جورو / أونيانجا كبير) وهذا الحشد الهجومى يقدر بحوالى ٦٠٠٠ جندى مزودين بمدفعية ثقيلة وبوسائل ضخمة مضادة للطائرات وبمدرعات وطائرات خفيفة . . وطائرات هليكوبتر للهجوم والنقل وبمدرعات الكترونية متطورة : وهذا هو التهديد العسكرى الرئيسى ضد قوات حسين حبرى ثم تأتى بعد ذلك القوات المنتشرة فى المنطقة تبيستى فى الطريق إلى زوار وبرداى .

موقف الاتفاق من قطاع اوزو :

تتمثل النقطة الهامة الوحيدة ، التى يبدو أنه لم يتم التوصل إلى أية تسوية لها والتى تظل نقطة الغموض الرئيسية فى الاتفاق - الفرنسى الليبى فى قطاع أوزو . ففى حقيقة الأمر أنه بصرف النظر عن مشكلة السيادة على هذا الجزء من أرض تشاد تطرح المشكلة العسكرية البحتة المتصلة بالوجود العسكرى الليبى ، فى هذه المنطقة ، التى لم يعرف ما إذا كانت قد أدرجت فى الاتفاق أم لا ، ولا سيما مشكلة قاعدة أوزو حيث تنتشر عدة كتائب ليبية ودبابات ووسائل للدفاع الجوى وطائرات هليكوبتر ومقاتلات طراز ميراج وسوخوى ٢٢ .

بواعث طرفى الاتفاق وراء إبرامه :

بواعث ليبيا للموافقة على الانسحاب :

١ - رغبة ليبيا فى تهدئة مواقف الدول الغربية تجاهها (وبخاصة المانيا الغربية أكبر مستورد للنفط من ليبيا ، والولايات المتحدة التى ستتولى شق نهر صناعى فى ليبيا تقدر تكلفته بعشرات المليارات من الدولارات) .

٢ - رغبة ليبيا فى تهدئة مخاوف الجزائر بعد اتفاق

وجدة، بين ليبيا والمغرب ، حيث أن الجزائر من انصار المساس بالحدود الموروثة من أيام الاستعمار بينما ترى ليبيا أنه ينبغى إزاحة الوجود الاستعمارى حيث أمكن ذلك .

٣ ـ سعى ليبيا لتنقية العلاقات مع فرنسا لاحياء دور الأخيرة فى قضية الشرق الأوسط بما يخدم المنظور الليبى ، وأهم ما تسعى إليه ليبيا فى هذا الصدد تعزيز دعوة فرنسا لانعاش فكرة المؤتمر الدولى فى الشرق الأوسط .

٤ ـ ارتفاع تكاليف الوجود الليبى فى تشاد فى وقت انخفضت فيه عائدات البترول الليبى مع سعى ليبيا فى الوقت نسه إلى انجاز مشاريع تنموية استراتيجية .

٥ ـ عدم قدرة أى من طرفى الصراع المباشرين على حسم الصراع لصالحه .

٦ ـ تنظر ليبيا بحذر وترقب لتطور الأوضاع الداخلية فى تشاد ، فمصالحها فى تشاد تقتضى على أقل وجود حكومة موالية لها فى نجامينا ، لا تكون من القوة بحيث تطالبها فى مرحلة لاحقة بإقليم أوزو ، وهذا يفسر التواجد الليبى المسيطر على شمال تشاد .

٧ ـ قد تفسر رغبة ليبيا فى الانسحاب من جزء من أراضى تشاد على ضوء حساباتها باحتمالات عودة الصدام بين الطرفين المتنازعين فتقتنع الدول الافريقية بأهمية الوجود الليبى فى حفظ الأمن والاستقرار الأمر الذى تترقب له فرنسا . حيث خرجت قواتها من تشاد لتتمركز فى دولة قريبة هى الكاميرون ، ويمكنها العودة بسرعة إذا عاودت ليبيا الزحف داخل أراضى تشاد .

بواعث فرنسا للموافقة على الانسحاب :

١ ـ التخلص من أعباء الانفاق على الوجود العسكرى فى تشاد (٣٠٠ الف دولار يوميا) .

٢ ـ الرغبة فى العودة للتعاون مع دمشق باستثمار العلاقات الوثيقة بين ليبيا وسوريا .

٣ ـ الرغبة فى الحفاظ على علاقات جيدة مع كافة دول المغرب العربى .

٤ ـ استثمار تراجع مصداقية الولايات المتحدة فى المنطقة العربية لطرح البديل الفرنسى فى مجالات الوساطة والمبادرات وتسويق السلاح الفرنسى .

٥ ـ رغبة حكومة الرئيس ميتران فى رفع رصيدها الداخلى قبل انتخابات ١٩٨٦ ، وهو الرصيد الذى اهتز بصورة ملموسة إثر التدخل فى تشاد رغم حجم المصالح الفرنسية فى ليبيا (هناك خمسون شركة فرنسية تعمل فى ليبيا ، وتصل قيمة الاتفاقات بين فرنسا وليبيا فى المجال الصناعى إلى مليار دولار ، وقيام الشركات الفرنسية بالتنقيب عن البترول ، فضلا عن التعاون العسكرى) .

الآثار المباشرة للاتفاق :

١ ـ إن تشكيلا فرنسيا كبيرا ، يتضمن وسائل جوية حول خط اوجوت / جورو / أوننتجا كبير سوف يبقى ، حول تشاد انتظارا لتسوية الصراع فيها .

كما أنه يمكن الاعتقاد بأن ليبيا ستحتفظ بعدد كبير من القوات على طول حدودها الجنوبية .

٢ ـ إن انسحاب قوات (مانتا) لا يقتضى مطلقا وقف التعاون العسكرى بين باريس ونجامينا فى إطار إتفاقية ١٩٧٦ . وسوف تترك باريس لدى القوات المسلحة التشادية بعثة كبيرة للمساعدة العسكرية الفنية ، وستمنح حسين حبرى مساعدة تتناسب مع المساعدة التى يقدمها القذافى إلى قوات الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية . وقد سلمت باريس إلى نجامينا مؤخرا نحو ألف بندقية . وتقرر أن تكون تشاد فى عام ١٩٨٥ أحد البلدان الافريقية القلائل التى ستقدم لها باريس مساعدة عسكرية أكبر حجما تزيد بنسبة عشرين فى المائة من المساعدة المقدمة فى عام ١٩٨٤ .

٣ ـ أصبح فى مقدور ليبيا بعد اتفاقها مع فرنسا حول الانسحاب المتزامن من تشاد ، واتفاقها الوحدوى مع المغرب ، أن تجرى خفضا ملحوظا فى أسعار بترولها لاجتذاب العملاء التقليديين للجزائر . بل لقد سبق هذا أن فرنسا ضاعفت مشترياتها من البترول الليبى عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ مما أدى إلى انخفاض طلبها على البترول الجزائرى إلى النصف .

موقف اطراف الصراع الداخلى من الاتفاق :

موقف الرئيس حسين حبرى :

لوحظ أن الرئيس التشادى حسين حبرى لم يخطر بعزم فرنسا على توقيع الانسحاب المتزامن مع ليبيا إلا فى اليوم الذى أعلن فيه التوقيع ، الأمر الذى لم يخفف من وقعه على حبرى إلا دعوة الرئيس الفرنسى ميتران له بزيارة باريس لتوضيح التحرك الفرنسى وقد قام الرئيس التشادى حسين حبرى بزيارة باريس فى ٥ أكتوبر ١٩٨٤ أسفرت عن إعرابه بصفة عامة عن ارتياحه لاتفاق الانسحاب المتزامن لمصلحة كافة الأطراف المعنية ، مع تمسكه بأن يكون الانسحاب شاملا وإن لم يخف استمرار أزمة الثقة بينه وبين الرئيس الليبى معمر القذافى . ولهذا أصر حبرى على رفض تواجد مراقبين من بنين لمراقبة الانسحاب

المتزامن ، نظرا لأن ليبيا هى التى اختارتهم ، كما أن بنين شاركت عام ١٩٨٠ فى القتال إلى جانب القوات الليبية ضد قوات حبرى المسماه (الفانت) .

موقف جوكونى وددى :

رفض جوكونى وددى اعتراض حبرى على وجود مراقبين من بنين واتهامه بمحاولة عرقلة الانسحاب ، كما تمسك بأن مشكلة اختيار المراقبين تخص فرنسا وليبيا والواقع أن الشاغل الرئيسى لجوكونى وددى كان يتمثل فى أن عناصر المساندة الليبية داخل صفوف قواته لابد أن تغادر الأراضى التشادية نتيجة للاتفاق .

مواقف الأطراف الاقليمية والدولية من التطورات الأخيرة للصراع واتفاق الانسحاب المتزامن :

(أ) الجـزائر :

١ ـ فى الوقت الذى أعلنت فيه الجزائر ارتياحها للاتفاق كخطوة نحو تسوية النزاع فقد استاءت لابرام الاتفاق بصورة تجاهلت منظمة الوحدة الأفريقية التى تراها الجزائر الاطار الطبيعى لتسوية المشكلات الافريقية ، وإن لم تتدخل الجزائر فى هذه المشكلة بصورة مباشرة .

٢ ـ تتخوف الجزائر من احتمالات قيام الجيش الليبى ـ لدى عودته من الأراضى التشادية ـ بممارسة ضغوطه على الحدود مع الجزائر .

٣ ـ تخشى الجزائر أن يكون هناك تفاهم ليبى ـ فرنسى للسكوت عن مطالبة ليبيا بالانسحاب من قطاع « أوزو » فى شمال تشاد ، لأن معنى ذلك وجود سابقة فى القارة الأفريقية لها آثارها السلبية بالنسبة للجزائر التى تسعى لتسوية سلمية للخلافات حول الحدود مع ليبيا ، كما نجحت من قبل فى توقيع اتفاقات لتعين الحدود مع كل من المغرب وموريتانيا والنيجر ومالى وتونس .

(ب) الدول الأفريقية المجاورة :

(زائير ـ برازافيل ـ الجابون ـ أفريقيا الوسطى) .

١ ـ ترى كل من زائير وبرازافيل والجابون أن تشاد جزء من منطقة وسط أفريقيا ومن ثم فإنها معنية بالصراع فى تشاد (رفض التشاديون التابعون للحزب التقدمى التشادى بزعامة الأنتيلى جبريل ليزيت الموافقة على مشروع طرحه برتليمى يوجاندا رئيس المجلس الأعلى لأفريقيا الاستوائية قبل استقلال المستعمرات الفرنسية فى وسط أفريقيا بإنشاء جمهورية أفريقيا الوسطى التى تضم الكونغو وأوبنجى شارى (أفريقيا الوسطى) وتشاد . . وبنى التشاديون ذلك الموقف على أساس أن وحدة الحدود لا تكفى لتحل محل وحدة الثقافة) .

٢ ـ وقد قامت الجابون منذ عام ١٩٨٢ بمحاولتين للترتيب لاعداد اجتماع للمصالحة بين الأطراف المتصارعة فى تشاد ، ولكن المحاولتين انتهيتا إلى الفشل .

٣ ـ كما هبت زائير لنجدة حسين حبرى وأرسلت إليه قوات فى الثالث من يوليه ١٩٨٣ وساهمت منذ ذلك الحين فى تشكيل قوة كوماندوز تابعة للقوات المسلحة الوطنية التشادية .

٤ ـ أما برازافيل فإنها تلح مطالبتها بعقد مؤتمر مصالحة ، خاصة بعد أن لجأ إلى برازافيل عدد كبير من معارضى حبرى .

٥ ـ يشعر الرئيس كولنجا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بالقلق بسبب نزوح حوالى ٤٥ ألف لاجىء من تشاد إلى أراضى جمهورية أفريقيا الوسطى منذ أغسطس ١٩٨٤ وهجمات بعض المتمردين الذين تدعمهم ليبيا من أراضى تشاد على قرى الحدود فى أفريقيا الوسطى وساعدتهم لمحاولة الانقلاب الفاشلة ضد حكم الرئيس كولنجا على يد الجنرال مبيكوا عام ١٩٨٢ .

الأطراف الدولية :

الولايات المتحدة :

تتمثل مصلحة واشنطن فى تشاد فى مجالين :

١ ـ المجال السياسى : وينطلق من نظرة إدارة الرئيس ريجان إلى طبيعة الأزمة فى تشاد فى إطار التنافس بين الشرق والغرب ، بحيث ترى أن النظام فى ليبيا عميل للاتحاد السوفيتى وجوكونى وددى عميل لنظام القذافى فى ليبيا ومن ثم فإن انتصاره يعنى نجاحا للنفوذ السوفيتى ، ومن ثم فلابد من تدعيم جناح حسين حبرى المعارض لنظام القذافى والاتحاد السوفيتى .

٢ ـ المجال الاقتصادى : ويتمثل فى قيام شركة النفط الأمريكية « كوتكو » بالتنقيب عن البترول فى الأراضى التشادية .

ونتيجة لهذين العاملين فإن واشنطن ينتابها القلق تجاه نوايا فرنسا فى تشاد ونواياها على صعيد العلاقات مع ليبيا ولذلك لم تتردد واشنطن فى أن تدين صراحة الاتفاق الفرنسى الليبى . كما أن عودة طائرات الاستطلاع الفرنسية إلى التحليق فوق تشاد وتصريح كلود شيلسون فى نوفمبر ١٩٨٤ حول احتمال عودة

القوات الفرنسية إلى مواقعها فى تشاد ، أثارت قلق الادارة الأمريكية التى تعلن أنها تعتبر التفاوض مع القذافى بمثابة التفاوض مع الشيطان .

مصــــــر :

يرتبط الاهتمام المصرى بتشاد بعاملين : الاهتمام بالدائرة الأفريقية عموما ، وأهمية تشاد للأمن القومى السودانى الوثيق الصلة بالأمن القومى المصرى .

وعندما استولت قوات جوكونى ودى على مدينة فايا لارجو بمساندة ليبية فى مايو ١٩٨٢ أعلنت وزارة الخارجية المصرية أن (مصر ترقب باهتمام بالغ تطورات الموقف فى تشاد ومحاولات التآمر الخارجية ضد سلامة تشاد واستقرارها » وفى ٢٧ يونية صرح الرئيس مبارك » بأن ما يحدث فى تشاد أمر محزن ومؤسف لأن ما تقوم به ليبيا هناك مبدأ خطير وفى أغسطس صرح بأن مصر لن تحارب أبدا ضد جيرانها بسبب الوضع فى تشاد ، لأن ليبيا دولة عربية أفريقية وتشاد دولة أفريقية عريقة واشتراك مصر فى الصراع الدائر لن يحل المشكلة ولكنه سيزيدها تعقيدا .

ويمكن بلورة الموقف المصرى من الوضع فى تشاد ـ والذى أعلنته مصر امام اجتماعات القمة الأفريقية التاسعة عشرة فى أديس أبابا (يونية ١٩٨٣) ـ فى النقاط التالية :

١ ـ انسحاب كافة القوات الأجنبية من أراضى تشاد .

٢ ـ تأييد مبدأ الحوار والتفاوض بين الأطراف التشادية المتصارعة دون أية وصاية خارجية .

٣ ـ دعم وتأييد الحكومة الشرعية فى تشاد بزعامة الرئيس حسين حبرى وهى الحكومة التى حظيت بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد رحبت مصر بالاتفاق الفرنسى الليبى بشأن الانسحاب المتزامن من تشاد ودعت ليبيا إلى تنفيذ بنود الاتفاق بحسن نية وبما يتفق ومصالح شعب تشاد .

الصعوبات التى حالت دون تنفيذ الاتفاق :

١ ـ قيام ليبيا ، وفقا لادعاءات حكومة نجامينا ، ببناء ممرات للطائرات شرق فيالارجوا ، وإعداد مخابىء للأسلحة فى أماكن مختلفة من مواقعهم السابقة .

٢ ـ اعتراض حكومة نجامينا على قبول مراقبين من بنين للاشراف على الانسحاب وهم مراقبون اختارتهم طرابلس بينما رحبت نجامينا بأن يتولى الاشراف على الانسحاب مراقبون من توغو ، واختارت فرنسا مراقبين من السنغال . وفى نهاية الأمر تحملت باريس وطرابلس عملية الاشراف على الانسحاب سواء فى أقصى شمال تشاد حيث ترابط القوات الليبية أو فى المنطقة التى رابطت فيها القوات الفرنسية المشتركة فى عملية « مانتا » .

٣ ـ تبين لفرنسا استمرار تواجد قوة ليبية فى شمال تشاد .

ويتبين عدم وضوح الوضع بالنسبة لانسحاب القوات الليبية وفقا للاتفاق من تسلسل التصريحات والتطورات منذ توقيع الاتفاق حيث تكررت فى الأشهر الثلاثة التالية على الاتفاق التصريحات الليبية باعتزام الانسحاب من تشاد مع التأكيد على أن قطاع اوزو فى شمال تشاد « جزء لا يتجزأ من ليبيا » بينما تبين لفرنسا أن القوات الليبية لم تنفذ الانسحاب وفقا للاتفاق وأنها سحبت من « فايالارجو » العتاد المستعمل فقط وأن لديهم فى فايالارجو ١٦ طائرة وأنهم يعدون ممرا للهبوط قد يمتد إلى ثلاثة آلاف متر . هذا فى الوقت الذى أتمت فيه قوات كل من فرنسا وزائير انسحابها من تشاد ، وتمركزت القوات الفرنسية المنسحبة فى أراضى الكاميرون المجاورة .

التطورات الأخيرة فى الجهود الدولية لحل الصراع : مؤتمر برازافيل (اكتوبر ١٩٨٤) :

فى ١٣ سبتمبر ١٩٨٤ أعلن مستشار الرئيس الفرنسى للشئون الأفريقية أن حكومة تشاد والأحزاب المعارضة لحبرى وافقت على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية فى برازافيل . وتلا ذلك أن أعلنت الحكومة التشادية فى بيان رسمى لها فى ١٧ أكتوبر موافقتها على الاشتراك فى الاجتماع التحضيرى لمؤتمر المصالحة الوطنية فى برازافيل وتحضره جميع الأطراف المتصارعة فى تشاد . وقد جاء هذا الاعلان عقب لقاء قمة فى باريس فى ٥ أكتوبر ١٩٨٤ ضم رؤساء فرنسا وساحل العاج والجابون وتشاد بهدف إقناع الأخير بحضور مؤتمر برازافيل وبحث كيفية مراقبة انسحاب القوات الفرنسية والليبية من تشاد وإشراك خصوم حبرى فى الحكومة ثم أعلنت حكومة الاتحاد الوطنى الانتقالية بزعامة جوكونى ودى فى ٢١ أكتوبر موافقتها على اجتماع المصالحة فى برازافيل فى ٢٤ اكتوبر ١٩٨٤ بدأ الاجتماع التحضيرى لمؤتمر برازافيل وكان أول ما واجهه المؤتمر هو إعلان وزير خارجية تشاد رفض حكومته لتحويل تشاد إلى دولة فيدرالية أو تقسيم جيشها إلى وحدات محلية شبه مستقلة .

اسباب فشل مؤتمر برازافيل للمصالحة الوطنية :

فشل المؤتمر نتيجة إصرار طرفى الصراع المباشرين على الحصول على « كل شىء أو لا شىء » .

* فبينما أكد وفد نجامينا أنه يمثل الحكومة الشرعية فى تشاد وأن المفاوضات ستتم إنطلاقا من هذه الخطوة وطالب وفد حسين حبرى بضرورة الاعتراف أولا بها كحكومة شرعية من قبل المشتركين فى المحادثات وأن اجتماع برازافيل ليس إلا لقاء الحكومة الشرعية مع معارضيها .

* على الجانب المقابل أكد وفد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية أنه لم يأت لتثبيت حسين حبرى فى مركزه وأنه لا يرى فيه إلا زعيم أحد الاتجاهات وطالب بالعودة إلى اتفاقيات لاغوس التى وقعتها عام ١٩٧٩ الاتجاهات الأحد عشر التى تضمها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية .

اجتماع ميتران ـ القذافى :
(كريت ـ ١٥ نوفمبر ١٩٨٤)

فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ التقى ميتران فى كريت بترتيب من رئيس الوزراء اليونانى باباندريو مع الرئيس الليبى القذافى وتقرر فى اللقاء أن يرحل جميع الجنود الليبيون والفرنسيون عن أراضى تشاد نهائيا وأن للشعب التشادى وحده أن يقرر مصيره وتعهدت فرنسا من جانبها بعدم تأييد أى تدخل محتمل فى تشاد من جانب أية دولة ثالثة ، بينما يكون لليبيا فى حالة وقوع تدخل من هذا القبيل أن تتدخل من أجل ضمان أمنها . وقد قدر فرانسوا ميتران الجنود الذين لم تسحبهم ليبيا عن تشاد بكتيبتين أو ثلاث ، بعد بيان فرنسا فى ١٠ نوفمبر بإتمام الانسحاب وإمكان عودة العلاقات الطبيعية بين فرنسا وليبيا . وأضاف ميتران بعد لقاء كريت أن تلك القوات ليس لها طابع عدائى وأنها فى تحرك نحو الانسحاب .

التطورات اللاحقة على اجتماع كريت :

أكد وزير الخارجية الفرنسى إثر اجتماع كريت احتمال عودة القوات الفرنسية إلى تشاد ما لم تلتزم ليبيا بسحب قواتها كاملة من تشاد . ولكن فى ٢٠ نوفمبر وقع أول اشتباك حقيقى بين الجيش التشادى والقوات الليبية منذ توقيع الاتفاق يوم ١٦ سبتمبر فى كابيت على بعد مائتى كيلو متر جنوب فيالا رجو حيث أعلن وزير الاعلام التشادى أن طائرات هليكوبتر هاجمت مجموعة من القوات المسلحة الوطنية التشادية وإن لم يسفر الهجوم عن خسائر فى المجموعة التشادية . وأعرب عن رأيه فى أن الاتفاق كان خدعة من جانب طرابلس لكى تسهل ما أسماه بمطامعها التوسعية فى تشاد ، وأن ليبيا أعادت إلى شمال تشاد قواتها التى سحبتها وذلك عبر ممرات متعرجة فى الصحراء . وأن هناك ـ حسب الوضع فى نوفمبر ١٩٨٤ ـ حوالى ٤ آلاف جندى ليبى يتمركزون حول مدينة فادا باستثناء الجنود المتمركزين فى قطاع أوزو ، وأن الليبيين أوشكوا على الانتهاء من بناء ممر لهبوط الطائرات فى أودى ـ دوم بمنطقة فيالارجو . وفى ٢١ نوفمبر ذكرت صحيفة (ليراسيون) الفرنسية أن ليبيا أرسلت قوات جديدة إلى شمال تشاد ليرتفع عدد هذه القوات إلى ٣٠٠٠ جندى معززين بالدبابات وطائرات الهليكوبتر وبطاريات الصواريخ . وفى اليوم نفسه ذكرت صحيفة (لوماتان) الفرنسية أن فرنسا وضعت قواتها المتمركزة فى باغى فى أفريقيا الوسطى فى حالة تأهب (بينها وبين أراضى تشاد ساعتان ونصف طيران من بانجى وساعة ونصف فقط من بويار) ووضعت طائراتها المقاتلة من طراز جاجوارر وميراج ف (فى أفريقيا الوسطى والجابون . وفى اليوم نفسه أيضا صرح لوران فابوس رئيس وزراء فرنسا أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بأن فرنسا « ستتخذ كافة التدابير الضرورية ، لكى تحمل ليبيا على احترام الاتفاق الخاص بتشاد وأن الانسحاب الليبى يجب أن يكون كاملا . ولكنه لم يحدد عدد الليبيين الذين لا يزالون فى تشاد وقت ذلك التصريح .

فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٤ أكد الرئيس الليبى القذافى أن قواته أتمت رحيلها عن شمال تشاد وأعلن أن التفاهم مع باريس حول تشاد أوجد علاقة أفضل بين ليبيا وفرنسا ، وسوف يترتب عليها أن ليبيا ستمنح فرنسا الأولوية دون سائر البلاد الأوربية الأخرى فى شتى مجالات التعاون الاقتصادى والثقافى .

وقد ساد تشاد خلال ديسمبر ١٩٨٤ هدوء مؤقت نتيجة عدم ملاءمة فصل الجفاف للجماعات المتمردة المناهضة لحكم الرئيس حبرى من جهة وتحسن محصول القطن فى جنوب تشاد من جهة أخرى ، حيث أن فصل الجفاف فى الشتاء يلائم قوات حسين حبرى التى يتألف جزء كبير منها من مواطنى الشمال والمناطق الصحراوية ، ومن ثم تصبح أكثر قدرة على القتال ومن هنا كان التحرك المكثف لدوريات قوات حكومة الرئيس حبرى مؤكدة وجودها .

وفى أوائل أبريل ١٩٨٥ عاد إلى فرنسا ضباط فرنسيون كانوا فى ليبيا منذ ديسمبر ١٩٨٤ لمراقبة

الانسحاب العسكرى من تشاد . وكانوا قد توجهوا إلى شمال تشاد ـ فى المنطقة التى استولى عليها معارضو الرئيس حسين حبرى ، بدعم من ليبيا ـ وذلك لاستطلاع ممر الطيران الجديد فى « وادى دوم » والذى يبلغ طوله ٤ كيلو مترات ويصلح لاستقبال قاذفات القنابل الثقيلة ، إلا أن الضباط الفرنسيين تبينوا أن الممر لم يتم رصفه حتى الآن عدا ألف ومائة متر فقط وهى لا تكفى لهبوط طائرات ثقيلة أو طائرات عسكرية .

مؤتمر باماكو (١ ابريل ١٩٨٥) :

عقد فى باماكو يوم ١ أبريل ١٩٨٥ بين جوكونى ودى وحسين حبرى ، بحضور وزير خارجية مالى « بولنداى باى » اجتماع جديد للمصالحة . وقد فشل اجتماع باماكو بسبب إصرار حبرى على الجلوس على مائدة المفاوضات كرئيس شرعى لتشاد وليس كممثل لأحد الاتجاهات السياسية فى تشاد كما تريد حكومة الوحدة الوطنية بزعامة جوكونى ودى . ومن جهة أخرى طالب ودى بانعقاد مؤتمر المصالحة تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وحضور ممثلى مختلف الاتجاهات .

تجدد الجهود الدبلوماسية الفرنسية لتسوية الصراع :

فى ١٩ أبريل ١٩٨٥ صرح رولان ديما وزير العلاقات الخارجية الفرنسية بأن الأطراف المتصارعة فى تشاد تتجه الآن نحو قبول تسوية سلمية لانهاء الحرب الأهلية التى استمرت هناك ٢٠ عاما . وقال ديما عقب انهاء جولته الأفريقية التى زار خلالها الجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أنه لمس خلال اجتماعه أمس مع الرئيس التشادى حسين حبرى رغبته المتزايدة للاجتماع مع خصومه سواء داخل تشاد أو خارجها لاجراء مصالحة وطنية معهم . ثم التقى رولان ديما وزير خارجية فرنسا فى ٢٥ أبريل ١٩٨٥ بالرئيس الليبى القذافى بعد لقاء ديما بالرئيس التشادى حسين حبرى فى ١٩ أبريل ١٩٨٥ فى منطقة أم تيجان جنوب شرقى تشاد . وذلك للحوار حول مشكلة تشاد . وقد تلخص موقف فرنسا فيما يلى :

١ ـ باريس لا تحبذ الوجود العسكرى الليبى فى شمال تشاد . وتأمل بالحوار اقناع ليبيا بذلك .

٢ ـ فرنسا تقدر عدد الجنود الليبيين حاليا فى تشاد بـ ٤٥٥٠ جنديا .

٣ ـ إن مد ممر هبوط الطائرات فى وادى دوم على بعد ١٥٠ كم شمال شرق فيا ـ الملقبة بعاصمة الشمال ـ قد أوشك على الانتهاء . وأن اكتمال بناء هذا الممر سيسمح لليبيا باستخدام الطاقة الكاملة للطائرات المطاردة الليبية من طرازى ميج وسوخوى السوفيتية الصنع .

الوضع الحالى للقوى السياسية المناهضة لحسين حبرى :

تضم الآن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التى اجتمعت يوم ٧ أغسطس ١٩٨٤ فى سبها (جنوب ليبيا) وشكلت مجلسا وطنيا للتحرير ـ حزبين : (القوات المسلحة الشعبية) التى يتزعمها جوكونى ودى . (والمجلس الديمقراطى للثورة) الذى يراسه الشيخ ابن عمر ، وقد فقد الكولونيل كاموجى الذى ما زال يلقب بنائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ـ قد فقد الكثير من نفوذه فى جنوب تشاد التى كانت تعتبر منطقة نفوذه ، ولم يعد يملك ـ بالفعل ـ أى قوات فى شمال تشاد حيث انسحبت العناصر المسلحة للقوات الشعبية وللمجلس الديمقراطى للثورة .

إلا أن المجلس الديمقراطى للثورة الذى يتزعمه الشيخ ابن عمر تعرض بدوره للانشقاق ، بعد أن أعلن سبعة من زعماء هذه الحركة يوم ٢٤ أغسطس ١٩٨٤ فى باريس ، تكوين لجنة للعمل والتنسيق ، وقد أعلن محمد السنوسى خاطر السكرتير الأول المساعد للمجلس الديمقراطى للثورة قائلا : « نحن نرفض سلطة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ونستنكر احتلال ليبيا الواضح لجزء من تشاد ، ونأمل فى أن يذعن الشيخ ابن عمر لصوت العقل ، أو بعبارة أخرى حتى يستجيب لنداء لجنة العمل والتنسيق ويقطع علاقاته مع طرابلس وجوكونى ودى . هذا ولا يبدى السنوسى خاطر وأصدقاؤه أى تفاؤل بهذا الشأن وذلك لأن الشيخ ابن عمر وصف لجنة العمل والتنسيق بأنها « منظمة زائفة » لا تتمتع بأى صفة لتتحدث باسم آلاف المقاتلين والعسكريين والموظفين فى الداخل وفى الخارج .

على أى حال فإن تكوين لجنة العمل والتنسيق يعد بمثابة ضربة جديدة إلى سلطة جوكونى ودى .

التطورات الأخيرة للصراع
فى النصف الثانى من عام ١٩٨٥ :

حتى مايو من العام الحالى كانت الحكومة التشادية تكرر تأكيداتها بأن ليبيا لم تكف عن تعزيز وجودها العسكرى فى شمال تشاد وأنها تستعد لشن هجوم نهائى على المناطق الجنوبية (تصريح لوزير خارجية تشاد فى ٢٦ مايو) .

ثم جاءت موافقة حبرى على عدم إثارة قضية منطقة

أوزو التشادية مقابل وعد من ليبيا بالانسحاب من فايالارجو وفادا .

بيد أن بيانا صدر عن لجنة العمل من أجل تشاد بباريس فى ١٠ سبتمبر أكد أن ليبيا قد عززت وجودها العسكرى فى تشاد منذ نوفمبر الماضى .

وأوضحت اللجنة أن ليبيا قامت ببناء مطارات جديدة على الأراضى التشادية ودعمت مطاراتها السابقة بطائرات نقل ومقاتلات وقاذفات موجودة بصفة دائمة فى فيالارجو وفادا وداجى والياجا وأشارت اللجنة فى بيانها إلى أن القذافى قد عزز قواته فى تشاد بحوالى ٦ آلاف جندى فى الوقت الذى عمد على نسف جميع مبادرات المصالحة الوطنية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما يصعب مهمة الدول الوسيطة مثل الكونجو .

وفى أعقاب ذلك حدث تطور جديد فى الصراع ، حيث أعلنت الحكومة التشادية فى ١٢ سبتمبر أن قتالا عنيفا نشب بين القوات الليبية وحلفائها التشاديين المعارضين للحكومة الشرعية التشادية فى واحة فايالارجو وأن هذا القتال امتد إلى مدينة فادا فى شمال تشاد مما أدى إلى مقتل وإصابة مئات الجنود . وأن الطائرات الليبية قامت بطلعات لمنع المتمردين من الهروب والانضمام للقوات الحكومية فى جنوب تشاد .

ويدل هذا التطور الأخير على زيادة تآكل التأييد لليبيا بين القوى المعارضة لحكم حسين حبرى ، وبالتالى زيادة فرص التقارب بين القوى السياسية الداخلية لصالحه .

ولا تزال تقارير المراقبين التى نشرت حول الوضع فى تشاد تؤكد أن ليبيا عززت وجودها العسكرى فى شمال تشاد بأن أقامت فيه منشآت تغير التوازن الاستراتيجى فى المنطقة وأن ضم ليبيا لشمال تشاد يتجسد بطرق مختلفة ، بينما لا تزال فرنسا تؤكد ـ من جانبها ـ ضمان الأمن فى تشاد جنوبى خط عرض ١٦ اعتمادا على القوات الفرنسية المتمركزة فى أراضى جمهورية أفريقيا الوسطى .

وتخلص تقارير المراقبين الغربيين إلى أن تقسيم تشاد أصبح حقيقة سياسية فى أفريقيا ، فهناك خمسة آلاف جندى ليبى يحتلون اليوم شمال تشاد (٥٠٠ الف كيلو متر مربع من الصحراء وبضع واحات) الذى أصبح مقسما إلى ثلاث مناطق عسكرية . وأصبح مقر القيادة الليبية الجديد بالقرب من الممر الجوى فى وادى الدوم ، الذى تم بناؤه فى الفترة ما بين أكتوبر ١٩٨٤ وأبريل ١٩٨٥ بمساعدات فنية من ألمانيا الشرقية . ويبلغ طوله ٤٠٠٠ متر ويمكن أن تسلكه طائرات نقل من طراز (أيلوشن ٧٦) وطائرات قاذفة قنابل من طراز (ميج ٢٥) أو (ميج ٢٧) وطائرات (توبوليف) و (سوخوى) ويقع وادى الدوم على بعد ١٥٠ كيلو مترا فقط ، شمالى فايلارجو وفادا . ويستخدم من الآن كقاعدة انطلاق لعمليات إنزال المعدات بالمظلات لمعارضى حسين حبرى عند الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب تشاد . وهناك فنيون ألمان شرقيون على صيانة هذه المعدات .

وكان آخر تطور شهده هذا الصراع فى ديسمبر ١٩٨٥ هو إعلان الرئيس التشادى حسين حبرى فى ١٠ ديسمبر عن استمرار التعزيزات الليبية فى شمال تشاد مما يؤكد اقتناعه بأن ليبيا تعد لتدخل عسكرى جديد فى تشاد مستغلة فى ذلك انشغال الرئيس ميتران فى الانتخابات البرلمانية الفرنسية القادمة .

النظام الاقليمى العربى

القسم الأول

الهيكل السياسى للنظام العربى

يتميز أى نظام إقليمى بنمط معين من التفاعل بين أطرافه . ويحكم هذا النمط متغيران أساسيان : كمى وكيفى . يتعلق المتغير الكمى بدرجة النظامية فى الساحة الاقليمية . أما المتغير النوعى فيتعلق بوصف طبيعة العلاقات السائدة بين هذه الأطراف .

ويعنى بدرجة النظامية مدى خضوع التفاعلات الحادثة فى الساحة الاقليمية لقواعد وقوانين منتظمة ومعروفة سلفا ، والمدى الذى تأخذ فيه الأطراف بهذه القواعد والقوانين فى الاعتبار لدى رسم سياساتها الاقليمية . وتطرد درجة النظامية فى الساحة السياسية لاقليم معين مع زيادة قدرته وقدرة مؤسساته على السيطرة على عوامل عدم استقراره . ولا تلغى النظامية عوامل الصراع ولكنها تجعله صراعا محكوما يتم حله بقواعد مرعية ومعروفة سواء صيغت فى شكل أعراف وقوانين مكتوبة أو تنسيق للسياسات الاجتماعية والاقتصادية .

أما المتغير الكيفى ، أى طبيعة العلاقات السائدة بين أطراف النظام ، فيمكن دراسته من زاوية ثلاثة ابعاد أساسية ، وهى :

(أ) تكافؤ العلاقات داخل النظام ، فهناك أنظمة إقليمية تقوم على درجة كبيرة من المشاركة : أى حق كل طرف فى المبادرة باقتراح سياسات عامة للنظام كله وتملكه لفرصة عادلة فى مناقشة الاقتراح بجدية وتبنيه من قبل الأطراف الأخرى .

(ب) حركية وتنموية النظام ، بمعنى درجة مناسبة الترتيبات السائدة فى النظام لتحقيق تحسن مطرد فى مستوى إنجاز النظام ككل وإنجاز أطرافه المختلفة فى المجال السياسى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى . وتفترض تنموية النظام قدرته على التأقلم مع الظروف الجديدة ، أى على تعديل ترتيباته (أى أعرافه وقوانينه ومؤسساته) بما يتلاءم مع ضروريات الانجاز التنموى .

(جـ) تكاملية النظام : بمعنى قدرة النظام على تدعيم اتجاه طويل المدى نحو زيادة الزامية القواعد والقوانين السائدة فى النظام وتقليص صفة السيادة التى تتمتع بها أطرافه ، ومن ثم بروز ميل نحو تكوين ولاءات اجتماعية ـ سياسية لسلطة واحدة داخل الاقليم ككل على حساب الولاءات المركزة حول السلطة داخل الدول والأطراف الأخرى المكونة لهذا النظام .

على أننا ينبغى أن نميز بين هذه المتغيرات بحد ذاتها وبين العوامل التى تتحكم فى هذه المتغيرات . والواقع أن نمط التفاعلات داخل أى نظام إقليمى يتطور من خلال التداخل بين عاملين أساسيين وهما : درجة التناسق بين مواقف الأطراف تجاه القضايا الجوهرية للنظام ، وهيكل القوة السائد فى هذا النظام وتحولاته .

فالنظام الاقليمى يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الاجماع داخله . إذ يستحيل إنشاء أى قاعدة أو قانون بدون التوصل إلى إجماع نحو الموضوعات المتضمنة فى هذه القاعدة أو القانون ، والبديل الوحيد للاجماع هو الممارسة المستمرة للقسر ، أى إعمال هيكل القوة السائد داخل الاقليم بصورة عنيفة . وهو ما ينتهى إلى حالة من التقلب والعنف المستديمين .

وبطبيعة الحال فالاجماع ليس ضروريا نحو كافة القضايا والموضوعات ، ولكنه جوهرى بالنسبة لما يمكن تسميته بالقضايا النظامية أى التى تهم الغالبية من أطراف النظام الاقليمى .

أما هيكل القوة الاقليمى فإن له أهمية مزدوجة فى بناء النظام ، فهو يشير من زاوية معينة إلى موضوعات معينة تتطور من خلال معالجتها الأنظمة الاقليمية إذ قد يتضمن هيكل القوة السائد تهديدات ومخاوف من سيطرة طرف أو عدد محدود من الأطراف على بقية الأطراف فى النظام . ومن زاوية أخرى ، فإن عملية بناء الاجماع وقدرة النظام على الانجاز تتعلق جزئيا بهيكل القوة السائد فيه . إذ قد يتطور الاجماع فى النظام على أساس درجة كبيرة من المشاركة عندما يكون هيكل القوة انتشاريا : أى يفتقر إلى تركز موارد القوة فى عدد محدود من الأطراف . ولكن ذلك يتطلب درجة مرتفعة جدا من الانسجام والتوافق بين غالبية الأطراف من حيث فلسفتها فى النظر للقضايا وأساليبها فى معالجتها . وحيث أن هذا الشرط قد لا يتوفر إلا فى حالات استثنائية فإن درجة معينة من تركز هيكل القوة قد تكون مطلوبة لعملية بناء الاجماع . ولكن هذا التركيز من ناحية أخرى لا ينبغى أن يكون على درجة تخلق تهديدا حقيقيا بالهيمنة ومخاوف من تهديد الأمن للأنظمة السياسية الحاكمة داخل أكثرية الأطراف .

ومن هذا المنظور نستطيع أن نلحظ التفاعل بين عملية بناء الاجماع الناشئة عن عوامل طوعية وعن الانسجام والتوافق التلقائى من ناحية والتحولات التى تنتاب هيكل القوة . ولذلك فإن أى محاولة للامساك المنهجى بخصائص التفاعلات داخل النظام الاقليمى يجب أن تتناول هذين الجانبين .

أولا ـ قضايا النظام العربى
حالة عملية بناء الاجماع

يتسم النظام العربى ، من منظور القضايا ، بثلاث سمات جوهرية ، وهى :

أولا :

إن هذا النظام لا يزال يواجه مشكلات استكمال الاستقلال السياسى ومقومات الأمن القطرى والاقليمى . إن إقامة الكيان الصهيونى على تراب فلسطين قد أدرك فى العالم العربى على أنه استمرار للموقف الاستعمارى وتهديد خطير للأمن الاقليمى . وقد أخذ هذا الادراك فى التعمق نتيجة التهديدات التى نشأت عن احتلال اسرائيل لأراضى ثلاث دول عربية إضافية فى ١٩٦٧ ولسلوك إسرائيل العدوانى الذى ظهر بصورة فادحة فى غزو لبنان وقصف المفاعل النووى العراقى .

ثانيا :

إن النظام الاقليمى العربى لا يتأسس على مجرد علاقات الجوار الجغرافى . فالعالم العربى ليس إشارة إلى إقليم جغرافى فقط . وإنما يعكس المصطلح نفسه توجها سياسيا نظاميا يستند إلى تجانس ثقافى فريد وله عمق تاريخى وحضارى خاص . ويتلخص هذا التوجه فى الدعوة القومية العربية التى ترنو إلى تحقيق وحدة سياسية للاقليم وتصفية التجزؤ إلى دول مستقلة ذات سيادة وبغض النظر عن النجاحات والانتكاسات التى عانتها الدعوة القومية العربية فإنها قد تمكنت من غرس تناقض أصيل فى السياسات الاقليمية بين نظام إقليمى يقوم على الانفصال القطرى إلى دول ذات سيادة من ناحية والشعور العميق بوحدة الهوية والانتماء من ناحية أخرى .

وتبرز أهمية هذا التناقض فى التذبذبات التى تلحق ما يمكن تسميته بـ « رصيد القضايا المشاعى » . ونعنى بذلك تلك القضايا التى تتجاوز كونها نظامية إلى موقف الالتزام بوحدة القضية وعدم قابليتها للتجزؤ فى الملكية والمسئولية . ومثل هذا النوع من القضايا يشكل محورا رئيسيا فى الثقافة السياسية للاقليم .

ثالثا :

وعلى الرغم من التجانس الثقافى العام للاقليم العربى فإن هناك خصوصية لا يمكن تجاهلها : وهى خصوصية مناطق العالم العربى وعملية نشوء الدول وتطورها فيه . وتستمد هذه الخصوصية من عوامل عديدة منها تنوع التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية ، ونصيب البلدان العربية المختلفة من التطور الاقتصادى والثقافى ، ومن الثروة والموارد . كما أن التمايز الثقافى للاقليم العربى بالنسبة لغيره من الأقاليم لا يعززه انقطاع جغرافى عن هذه الأقاليم : إذ يتواصل العالم العربى مع افريقيا وآسيا وأوربا . وهو ما يجعل للمناطق المختلفة من العالم العربى أبعادا جغرافية سياسية متباينة إلى جانب التوجه العربى المشترك . وتنشأ عن هذه الخصوصية مجموعة من القضايا المتميزة لمناطق العالم العربى ، وللعالم العربى ككل فى مواجهة النظام الدولى . إذ يحتل العالم العربى مكانة هامة ومتميزة من التوازنات الدولية خاصة تلك المتعلقة باستراتيجيات الأمن لدى العملاقين .

ونتيجة لهذه السمات الثلاث ، تميز البحث عن الاجماع فى النظام الاقليمى العربى ببروز ثلاثة مجالات رئيسية : الأمن الخارجى والقومى ، الهوية القومية والوحدة ، التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية وتوجيهاتها الأيديولوجية . إن الطبيعة النظامية لهذه المجالات يعنى ترابطها بصورة عميقة الدلالة . ولكن مصادر عدم الاجماع حول هذه المجالات من القضايا يعنى أيضا قابليتها للفصل من الناحية العملية والميل لترتيب القضايا المحددة البارزة فيها حسب أولويات متمايزة تبعا لكل دولة على حدة .

ومن الأمور الهامة كذلك أن نميز بين ثلاثة أنماط لتكون الاجماع فى النظام العربى وهى :

١ ـ الاجماع الدعائى السلبى : ونعنى به الالتزام من قبل غالبية أطراف النظام الاقليمى بنبذ خط معين

للسياسة استنادا إلى قيم وقواعد ثقافية تتسع للنطاق العربى كله دون الالتزام بتبنى خط ما إيجابى ومترجم إجرائيا وتوزيع مسئوليات الاستثمار لتنفيذ هذا الخط السياسى ، سواء كان يتعلق بقضايا الأمن أو الهوية القومية .

٢ ـ الاجماع الموضوعى الاجرائى : ونعنى به الالتزام من قبل غالبية أطراف النظام بموقف أو خط عملى وتوزيع مسئوليات الاستثمار لتنفيذ هذا الخط على الصعيد العربى . ويتعلق هذا الخط بأحداث تغييرات فى صورة القضية فى لحظة أو مرحلة معينة دون الاتفاق على الطريقة النهائية لحل هذه القضية .

٣ ـ الاجماع الاستراتيجى : ونعنى به الالتزام من قبل غالبية أطراف النظام بموقف عملى وتوزيع مسئوليات الاستثمار فى تنفيذ خط كامل للسياسة نحو قضية أو مسألة انطلاقا من اتفاق التصور حول الطريقة النهائية لحل هذه القضية أو المسألة . مما يعنى أن هذا الالتزام طويل المدى وعلى درجة من القوة بحيث لا يجرفه اختلاف فرعى أو انحراف يسير فى سير المسألة أو القضية .

ومن الواضح أن هذا التصنيف يجعل من الممكن التعرف على عدد من استراتيجيات بناء الاجماع فى الأنظمة الاقليمية المختلفة . ولكن من الواضح أيضا أن عملية بناء النظام الاقليمى وأحكام هياكله (أى زيادة درجة نظاميته ومن ثم طبيعته التنموية والتكاملية) تتوقف على بناء الاجماع الاستراتيجى تجاه القضية الجوهرية للنظام أو على الأقل إنشاء ميكانيزم لتحقيق سلسلة لا تنقطع من عمليات بناء الاجماع الموضوعى الاجرائى .

ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن النظام الاقليمى العربى لم يستتب أو يكتسب بنية وهيكلا قويا لأنه لم يستطع فى أى لحظة من تطوره إنشاء إجماع استراتيجى أو إنشاء ميكانيزم لتحقيق سلسلة من عمليات بناء الاجماع الموضوعى الاجرائى تجاه قضاياه الجوهرية . كما يمكن القول أيضا أن مسار النظام العربى قد تميز بمرحلة تخبط ساد فيها مزيج من الاجماع السلبى نحو بعض القضايا وتعارض (أو تحطم للاجماع) نحو قضايا أخرى . أعقبتها مرحلة تميزت بنوع من الاجماع الموضوعى الاجرائى سريعا ما إنتهت تاركة النظام العربى فريسة ، إما للاجماع السلبى أو التعارض التام فى الخطوط السياسية نحو القضايا الجوهرية .

ويظهر هذا المسار الفريد من عرض سريع للملامح الأساسية لتطور النظام العربى :

المرحلة الأولى ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ :

ارتبط جل السياسة العربية فى معظم هذه المرحلة بقضايا الاستقلال السياسى والأمن القومى والقضية الفلسطينية وتلاها فى الترتيب قضية الوحدة . وقد ساد فى هذه المرحلة نوع من الاجماع السلبى الدعائى نحو هاتين القضيتين فى جوانبهما العربية . فإزاء القضية الفلسطينية أجمعت البلدان العربية على إنكار مشروعية تأسيس إسرائيل على حساب الشعب الفلسطينى والمطالبة بتحرير فلسطين . وكان أهم إنجازين عربيين فى هذا الصدد هما بروتوكول فلسطين الذى ألحق بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك على أن كلا من هاتين الوثيقتين ظلتا بدون مضمون عملى ولم يتضمن الالتزام بهما من غالبية الدول العربية الاستثمار الفعلى فى جوانبهما الاجرائية ، إلا فى حالة دخول مصر وسوريا لميدأن القتال مع إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ تنفيذا لبنود المعاهدة . وحتى هذا الاجراء لم يأت تتويجا للتنفيذ الفعلى لمجمل بنود المعاهدة وإنما التزاما بأحد مقتضياتها ، ودخلت التعارضات الحادة فى التوجيهات الأيديولوجية نحو اختيار نمط التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ميدان السياسة العربية منذ بداية الستينات ، ولكنها كانت فى حقيقة الأمر تعبيرا إضافيا عن التعارض فى الخطوط الأساسية لاستراتيجيات أمن النظم العربية وخاصة فى مجال تحالفاتها الدولية المتناقضة .

المرحلة الثانية ١٩٦٧ ـ ٧٥/ ١٩٧٧ :

يمكن تشخيص هذه المرحلة بأنها قد شهدت محاولة للنظام العربى للتوصل إلى ، والتمسك بمنطلقات ارتكازية لاجماع موضوعى إجرائى . فمن ناحية أولى تغيرت أولوية المجالات . فانداح الاهتمام بالتعارض الأيديولوجى فى اختيار أنماط التنظيم الاقتصادى ـ الاجتماعى وأصبحت قضية الوحدة والهوية القومية مؤجلة للمدى البعيد . ونالت قضية الأمن القومى العربى تركيزا شبه قطعى من عدد كبير من الدول العربية إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية .

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين : الأولى من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٥ ، والثانية من ٧٥ حتى ١٩٧٧ . فى الفترة الأولى تحقق لدى النظام العربى درجة كبيرة من

الاجماع الموضوعى الاجرائى . وقد قام هذا الاجماع على الأسس التالية :

(أ) تجنب الافصاح والتعبير العنيف عن الخلافات بين النظم العربية .

(ب) التمسك بمجال ودائرة معينة للاجماع تتصل بالصراع العربى الاسرائيلى . وتتلخص هذه الدائرة فى رفض المفاوضات المباشرة مع إسرائيل والاعتراف بها ، ورفض المساومة حول المطلب العربى الجوهرى وهو الانسحاب من جميع الأراضى العربى المحتلة فى يونيو ١٩٦٧ .

(جـ) قيام الدول العربية الغنية بدور مساند وذلك بتحمل جزء من الأعباء المالية لاعادة بناء الجيوش العربية لدول المواجهة فى مقابل التنسيق الدورى مع دول المواجهة من خلال مؤتمرات القمة حول السياسات العامة .

ولا يعنى ذلك أن الاجماع العربى كان تاما أو بدون كوارث . ففى واقع الأمر لم يبلغ النظام مستوى التنسيق الشامل أو الاعتماد المتبادل القائم على توزيع المسئوليات بصدد المهام المشتركة . فحتى التنسيق السياسى والعسكرى بين مصر وسوريا لم يكن محكما بأى صورة . فإبان حرب الاستنزاف مثلا لم تستطع الدولتان تطوير استراتيجية عسكرية مشتركة أو حتى خطة عمليات متكاملة . فدخلت سوريا حرب الاستنزاف شهورا طويلة بعد أن كانت مصر قد فجرت هذه الحرب . وفى الوقت الذى قبلت فيه مصر مبادرة روجرز ١٩٧٠ وظلت فيه الجبهة المصرية مع إسرائيل هادئة تماما لم تكف الاشتباكات بين سوريا وإسرائيل منذ أبريل ١٩٦٩ حتى قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

بل إن النظام العربى لم يكن قادرا على تفادى أو درء انتكاسات خطيرة للاجماع الاجرائى داخله . ومن أمثلة هذه الانتكاسات معارك التصفية الدموية للوجود العسكرى الفلسطينى فى الأردن عامى ٦٩ و ١٩٧٠ . وادت احداث مثل هذه إلى انفجار أزمات شديدة فى العلاقات الثنائية لعديد من البلاد العربية .

ومع ذلك فإن التأكيد على أن النظام العربى قد حقق درجة كبيرة من الاجماع الموضوعى يستمر صادقا . فما يميز أية عملية لبناء الاجماع ليست بالضرورة قدرته على منع الانتكاسات ، وإنما العمل على استيعابها والاستمرار فى التمسك بمجال الاجماع بالرغم من هذه الانتكاسات . وقد ظهرت هذه الخصيصة بصورة واضحة فى التوصل لاتفاق القاهرة ١٩٧٠ بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية إثر المعارك العسكرية الدامية بين الطرفين .

وقد انعكس هذا المستوى من الاجماع وطبيعته فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فمن الواضح أن الحرب قد اشتملت على درجة معينة من التنسيق الاجرائى بين مصر وسوريا على الصعيد العسكرى . كما أن هذا التنسيق قد ظهر أيضا فى المجالين الاقتصادى والسياسى مع الحظر الذى فرضته الدول العربية على صادراتها من البترول للولايات المتحدة وهولندا واستمر لاكثر من شهرين بعد حرب أكتوبر .

وقد مكن هذا الاجماع الموضوعى الاجرائى النظام العربى من تحقيق درجة ما من الانجاز . فعلى الصعيد العسكرى كانت حرب أكتوبر بلا منازع هى أفضل مستوى أداء عسكرى عربى منذ عصور طويلة . أما على الصعيد السياسى فقد بدأ العالم العربى إثر حرب أكتوبر وكأنه قد اقترب خطوات بعيدة من نيل هدفه فى استعادة الأراضى المحتلة . وقد يشهد على ذلك واقعة أن كيسنجر قد عرض على الملك فيصل ما أسماه ضمانا أمريكيا ـ سوفيتيا بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة ، فى الوقت الذى اعتبر فيه الملك أن هذا الضمان غير كاف لتحفيز السعودية على رفع حظر تصدير البترول للولايات المتحدة (انظر تصريحات مسئولين سعوديين فى الأهرام ١٨ / ١٢ / ١٩٧٣) .

ولكن ما أن انتهت الحرب حتى بدا الاجماع العربى مهددا بالتفجير . فثار الخلاف بين مصر وسوريا ـ شريكتى الحرب الأساسيتين ـ حول الادارة السياسية لنتائج الحرب . بل إن التحليل السورى الذى أفصح عنه فيما بعد يبين مدى اتساع نطاق الاختلاف فى الفلسفة السياسية لحرب أكتوبر نفسها . ففى خطابه فى افتتاح الدورة الرابعة عشـرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى يناير ١٩٧٩ أكد حافظ الأسد « لقد خضنا حرب تشرين على أنها حرب تحرير وخاضها غيرنا على انها حرب تحريك ، مما أتاح لأعدائنا أن يحاولوا الانقضاض على نتائج حرب تشرين التى زعزعت كيان إسرائيل » .

ولا تبدو الخلافات العربية فى هذه الفترة مجرد نتيجة لخلو الواقع العربى من إجماع استراتيجى فقط . بل عكست هذه الخلافات ولو فى أشكال أولوية تباينا جذريا فى مضمون الخطوط السياسية فى صدد القضية المركزية أى الصراع العربى الاسرائيلى . فعلى حين طرح القادة المصريون قبل وبعد حرب أكتوبر خط التسوية السلمية ، كان التحليل السورى مركزا على أن تكتيك

التسوية السلمية يمكن ان يخدم المصالح العربية عندما يعبر فى كل لحظة عن توازن استراتيجى موات للطرف العربى .

لقد بدأت حرب أكتوبر بتوقيت مشترك بين مصر وسوريا ، ولكنها توقفت بناء على قرارات منفصلة ، ثم ما لبثت سوريا أن أعربت عن رفضها المشاركة فى مؤتمر جنيف فى الثامن عشر من ديسمبر ١٩٧٣ . وعلى حين نجحت مفاوضات كيسنجر فى مصر لعقد الاتفاق الأول لفصل القوات مع إسرائيل فشلت مفاوضاته فى سوريا لتحقيق نفس الغرض فى يناير ١٩٧٤ ، ولم يتم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق إلا فى مايو ١٩٧٤ .

ومع ذلك فإن الخلافات المصرية ـ السورية ، والخلافات العربية عموما لم تتفجر علنا إلا مع اتفاق الفصل الثانى للقوات بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ ، فعلى حين انكرت مصر الطبيعة السياسية لهذا الاتفاق أدانته سوريا صراحة واعتبرته خرقا للاجماع العربى وتخليا عن مبادئه الجوهرية . أى أنه حتى الاتفاق الثانى لفصل القوات كان النظام العربى يسعى جاهدا للتغلب على الشرخ الذى أصاب الاجماع ، وخاصة فى مجال العلاقات المصرية ـ السورية التى عكست تناقضا جذريا فى الخطوط السياسية . أى أن النظام كان يعمل وكأنه لا يزال فى إطار نفس الاجماع الموضوعى الأجرائى الذى التف حوله حتى تلك الفترة .

أما الفترة التالية ٧٥/ ١٩٧٧ فقد تغير الأمر جوهريا ، حتى وإن لم يكن الأمر قد ظهر على هذه الصورة فى ذلك الوقت . ويمكن تصوير هذا التغير بأنه ارتداد للنظام العربى من الاجماع الموضوعى الاجرائى إلى الاجماع الدعائى السلبى .

ويمكن تلخيص الملامح الأساسية للتفاعلات العربية فى تلك الفترة كالآتى :

(أ) إن المواقف الرسمية للنظم العربية كانت من حيث المضمون استمرارا لالتزاماتها السابقة ، ولكن المغزى الفعلى للسياسات قد جرى أحيانا فى تناقض تام مع هذه المواقف والالتزامات . ويعنى ذلك أن النظم العربية كانت لا تزال حريصة على الكسب الدعائى والدبلوماسى فى المجالين العربى والدولى .

(ب) إن التناقض الفعلى بين الخطوط السياسية العربية الذى أفصح عن كامل نتائجه وآثاره عام ١٩٧٧ كان قد حطم أسس الاجماع العربى ماديا ولكن النظام العربى لم يكن مستعدا بعد لقبول نتائج تحطم الاجماع . إن ما يميز هذه الفترة هو أن مصر قد انفردت بالمبادرة لتطبيق خط سياسى يختلف جذريا عن خطها السابق ، أى الدفع نحو خطوات أوسع على طريق التسوية الدبلوماسية عن طريق تمتين علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تكن المبادرات المصرية المتكررة واتفاقات فصل القوات مجرد معاهدات دبلوماسية وانما كانت تغييرات مادية هائلة على جبهة الصراع العسكرى أدت بصورة مطردة إلى تفكك نظام التعبئة فى مواجهة إسرائيل . وقد وضع هذا الموقف سوريا فى موقف حرج إذ سبب انكشافا عسكريا إضافيا لسوريا فى مواجهة إسرائيل واختلالا خطيرا للموازين العسكرية ضدها . وقد عنى ذلك أن سوريا لم تعد قادرة على المبادرة العسكرية فى مواجهة إسرائيل وأقل رغبة فى الانخراط العسكرى معها وحريصة إلى حد ما على تجنب محاولات إسرائيل لاجبارها على الدخول فى معارك عسكرية . وقد أدى ذلك إلى عدم رغبة سوريا فى تفاقم خصومتها السياسية مع مصر فى نفس الوقت الذى لم تكن فيه راغبة فى تتبع خطى مصر على نفس الطريق أو النكوص عن إعلان هذه الخصومة .

(جـ) وفى تلك الفترة أيضا تشكلت المحاور الأساسية فى النظام العربى : أى البلدان الداعية للتسوية الدبلوماسية مع إسرائيل فى مواجهة البلدان التى تحالفت فى إطار ما أسمى بعد ذلك بجبهة الصمود والتصدى . إذ عارضت كل من ليبيا والجزائر كافة الاجراءات الرامية إلى تهدئة الصراع العربى الاسرائيلى بدءا من قرارات قبول وقف إطلاق النار حتى اتفاقيات فصل القوات وأخيرا مبادرة السادات لزيارة القدس . وفى سياق هذا الانقسام كان استمرار الاجماع العربى على صعيد دعائى ودبلوماسى رهنا بقدرة مجموعة ثالثة من البلدان العربية فى القيام بدور موازن . وقد قامت السعودية وبلدان الخليج الصغيرة بهذا الدور ، مما مكن النظام العربى حتى ١٩٧٧ من الاحتفاظ بمظهر الاستمرارية .

المرحلة الثالثة ٧٧ ـ ١٩٨٥ :

تميز النظام العربى طوال هذه الفترة بما يلى :

(أ) انهيار الاجماع الموضوعى الاجرائى ، والفشل حتى فى التمسك بإجماع دعائى سلبى . وقد انعكس هذا الانهيار فى تأجج الصراع بين خطين متناقضين استراتيجيا إزاء حل الصراع العربى الاسرائيلى عبرت سوريا عن الخط الأول القائم على المجابهة العسكرية ، وعبرت مصر عن الخط الثانى أى التسوية السلمية مع استبعاد الضغط العسكرى .

(ب) ظهور مصادر جديدة لعدم الاجماع والانشقاقات فى النظام العربى من بينها الصراعات مع دول الجوار الجغرافى (الصراع العراقى ـ الايرانى ، الصراع السودانى ـ الأثيوبى ، والصراع الليبى ـ التشادى) إلى جانب الصراعات التقليدية (الصراع العراقى ـ السورى ، الصراع الجزائرى ـ المغربى) .

(جـ) بروز طابع السيولة فى التحالفات العربية نتيجة للفشل فى الحفاظ على تماسك جبهات الصراع حول الخط الاستراتيجى لحل الصراع العربى ـ الاسرائيلى .

(د) وفى سياق ذلك كله فشل الميكانيزمات التقليدية لحل المنافسات والنزاعات العربية والعجز عن ابتكار وتطوير ميكانيزمات جديدة مما أدى إلى تدعيم الاتجاه نحو الركود والفوضى فى النظام العربى ، وبالتالى انهيار قدرة النظام على الأداء الفعال فى مواجهة أزماته الخارجية والداخلية .

إن تأمل حالة عملية بناء الاجماع فى النظام العربى خلال هذه الفترة تقتضى فحصا دقيقا للمواقف العربية إزاء ثلاثة مجالات للقضايا المثارة وهى : الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، الصراعات الأخرى ذات الانعكاسات القوية على النظام العربى ، ومجالات التفاعل العربى الأخرى وخاصة على الصعيدين الاقتصادى ـ الاجتماعى ، والسياسى العام .

١ ـ الصراع العربى ـ الاسرائيلى :

يقوم الموقف السياسى من أى صراع على ثلاثة مكونات جوهرية ، وهى :

(أ) التشخيص العام للصراع ، ويتضمن مثل هذا التشخيص تحليلا لطبيعة التناقض بين الخصوم ، وتقدير طبيعة الخصم أو الخصوم والأسلوب العام الذى يمكن به تصفية أو تسوية هذا التناقض أو الصراع فى الاجمال .

(ب) التكتيك : ويشمل تقديرا لطبيعة المرحلة المحددة التى يمر بها الصراع وما تتيحه من إمكانيات لحل هذا الصراع لصالح الطرف المعنى ومن ثم طبيعة المكاسب التى يرغب فى تحقيقها فى هذه المرحلة والتى تتطور بمسار الصراع خطوة كبيرة إلى الأمام لصالح هذا الطرف ، ويشمل التكتيك أيضا المزج بين الأساليب السلمية والعنيفة وتحديد الخصوم الرئيسيين والثانويين والحلفاء الرئيسيين والثانويين والضرورات العملية لنظم ساحة الصراع بصورة مواتية للطرف المعنى .

(جـ) العمليات والأدوات والأنشطة التى تناسب وضع التكتيك موضع التنفيذ ، وحل تناقضات هذا التنفيذ . وبهذا المعنى يمكن القول بأن العالم العربى قد انقسم من حيث مواقف أطرافه من الصراع العربى ـ الاسرائيلى إلى ثلاث مجموعات أساسية . المجموعة الأولى تشمل دول جبهة الصمود والتصدى بالاضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية . ويمكن إيجاز موقف هذه المجموعة فى طرح المجابهة العسكرية كإطار استراتيجى عام لتصفية الصراع العربى ـ الاسرائيلى . أما المجموعة الثانية فتشمل مصر أساسا مع عدد محدود من الدول مثل عمان والسودان فى الفترة الأخيرة من حكم النميرى . ويقوم جوهر استراتيجية هذه المجموعة على التسوية السلمية للصراع العربى ـ الاسرائيلى مع استبعاد الاختيار العسكرى ومن خلال أسلوب للتفاوض يحقق أو يفتح الباب أمام التدرج فى حل المسائل المتنازع عليها وتجزئة هذه المسائل . أما المجموعة الثالثة فتشمل بلدان الخليج العربى بالاضافة إلى تونس والمغرب . ويصعب إيجاز موقف هذه المجموعة ولكنها تقوم على الاجمال فى استراتيجية التسوية السلمية من خلال مفاوضات جماعية عربية أو على الأقل مفاوضات تقوم على موقف عربى موحد تتناول جميع المسائل محل الصراع وتنتهى إلى حلها دفعة واحدة . ولا تستبعد هذه المجموعة إمكانية المواجهة العسكرية المحدودة مع غموض فى أساليب التنفيذ .

وهناك مع ذلك دول عربية يصعب تصنيف موقفها إما لغموضه أو سرعة تغيره أو شموله على تناقضات هامة ، مثل العراق والسودان بعد الثورة الشعبية .

وينبغى مع ذلك الاشارة إلى أن تداعى المواقف العربية قد شمل إمكانيات تغير وتنقل كبيرة . ولذلك يصبح من الضرورى التعرض لشرح مواقف هذه المجموعات الثلاث وما قد تتضمنه من تحول مع الزمن .

موقف دول جبهة الصمود والتصدى :

يقوم موقف هذه الجبهة على أن الامبريالية والصهيونية هما عدوان متلازمان للأمة العربية ، وأن مضمون التناقض بين العرب من ناحية والصهيونية والامبريالية (الأمريكية خاصة) من ناحية أخرى ينشأ عن تصميم الأخيرين على « السيطرة الكاملة على الوطن

العربى ومحاولة إخضاع الامة العربية بالقضاء على إنجازاتها الوطنية والقومية ونهب ثرواتها ووضع المنطقة العربية تحت المظلة الامريكية الصهيونية ، وأن الهدف الرئيسى للمخطط الامبريالى الصهيونى يستهدف تصفية قضية فلسطين وتمزيق الشعب العربى الفلسطينى وطمس شخصيته الوطنية والقضاء على شعب فلسطين داخل وخارج الأرض المحتلة وكذلك القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب العربى الفلسطينى . . (من بيان مؤتمر القمة الرابع للجبهة القومية للصمود والتصدى ابريل ١٩٨٠) ، ويتضمن هذا التشخيص تحليلا للصراع العربى ـ الاسرائيلى من المنظور العالمى . ويربط هذا الصراع بالتناقضات العامة فى النظام الدولى بين قوى الاشتراكية والتحرر الوطنى والسلام من ناحية والقوى الامبريالية والمعادية للتحرر السياسى والاجتماعى للشعوب وذات الميول العسكرية فى الغرب الرأسمالى خاصة من ناحية أخرى .

ولذلك لا يكاد يخلو بيان لمؤتمرات قمة جبهة الصمود والتصدى أو اللجنة السياسية المنبثقة عن هذه الجبهة من إدانة للامبريالية ـ وللولايات المتحدة بصورة خاصة ـ ومن دعوة للتحالف وتوثيق أواصر الصداقة مع الاتحاد السوفيتى باعتباره القوة الدولية الكبرى التى تناصر الموقف العربى من الصراع العربى ـ الاسرائيلى وحركات التحرير بصورة عامة .

وينشأ عن هذا التشخيص العام تصور استراتيجى يقوم على مواجهة كل من الامبريالية والصهيونية وعدم التصالح معهما . ويمثل هذا التصور الاستراتيجى أساسا لمفهوم الاجماع العربى المطلوب حقا من وجهة نظر هذه الجبهة . ففى بيان للجنة السياسية للجبهة أكدت اللجنة على أن التضامن العربى هو التضامن القائم على أساس مواجهة العدو الحقيقى للأمة العربية والمتمثل بالكيان الصهيونى وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية والبقاء على الخيار العسكرى إلى جانب الخيار السياسى . . (بيان للجنة السياسية للجبهة القومية للصمود والتصدى حول توصياتها بخصوص جدول أعمال مؤتمر القمة العربى الثانى عشر) .

ومن الطبيعى لذلك أن يكون الموقف الموحد من الناحية التكتيكية هو « ترفض الجبهة أية تسوية لقضية فلسطين » على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأى تعديل ينطلق من القرار المذكور . (البند رقم ٩ من بيان مؤتمر القمة للجبهة فى ١٩٨٠) .

ولكن بالرغم من التقارب الملموس فى التشخيص العام للصراع العربى ـ الاسرائيلى وهو ما ينعكس فى ميول نحو وضع تصورات متشابهة عن الاستراتيجية العربية العامة لحل هذا الصراع . فإن هناك اختلافات تكتيكية هامة بين الدول المشكلة لهذه الجبهة . إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد تذبذبت هذه الاختلافات صعودا وهبوطا مع اتجاه عام نحو زيادة الشقة بين حلفاء الجبهة خاصة بعد ١٩٨٢ . فقد مثل الغزو الاسرائيلى للبنان صدمة عنيفة لهذه الجبهة ، وأدت نتائجها السياسية والعسكرية إلى إفراز واقع جديد افضى إلى تعذر الاتفاق حول كثير من الأمور وهو ما انعكس فى الانخفاض الشديد فى إيقاع عمل هذه الجبهة ، شاملا مؤتمرات القمة واجتماعات اللجنة السياسية .

وقد يستحق الأمر معالجة موجزة لموقف كل من الدول المشكلة لهذه الجبهة . أما موقف منظمة التحرير الفلسطينية فسوف يجد القارىء معالجة وافية له فى القسم الخاص بالفلسطينيين من هذا التقرير .

(١) موقف ســوريا :

تمثل سوريا القوة الأساسية سياسيا لجبهة الصمود والتصدى ، وهى بالتالى تشارك فى التشخيص العام لطبيعة الصراع العربى الاسرائيلى الذى أعلنته هذه الجبهة كما أنها تشارك فى التوجه الاستراتيجى العام الذى يقوم على أن حل هذا الصراع لن يتيسر فى نهاية المطاف إلا عبر بناء القوة العسكرية العربية . ومع ذلك فإن سوريا قد احتفظت لنفسها بمساحة مناورة تكتيكية كبيرة تتجاوز بكثير درجة المرونة المحدودة التى تصورتها الجبهة فى التعامل مع التطورات المرتبطة بهذا الصراع . وتتضح المرونة التكتيكية التى تتمتع بها سوريا بصورة مستقلة عن عضويتها فى الجبهة القومية للصمود والتصدى من خلال ثلاثة عناصر أساسية . أولا : عزوف سوريا عن قبول المعارك العسكرية المفروضة عليها من إسرائيل ، وقد كان إقدام سوريا على قبول وقف إطلاق النار فى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ وعلى محاولة تجنب الاشتباك مع القوات الاسرائيلية الغازية للبنان كان موضع انتقاد بقية أعضاء الجبهة . ثانيا : إمكانية مشاركة سوريا فى مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة وغير مباشرة مع إسرائيل لاغراض محدودة مثل فض الاشتباك على الجبهة السورية ، وفى الساحة اللبنانية . كما أن سوريا قد اعلنت مرارا منذ مارس ١٩٧٢ قبولها للقرار ٢٤٢ لمجلس الأمن وللقرار ٣٨٣ وهو ما ترفضه الجبهة ككل . ثالثا : سعى سوريا

للتوصل إلى حالة توازن استراتيجى مباشر بينها وبين إسرائيل أى توازن مستقل عن القوة العسكرية سواء لأعضاء الجبهة أو لبقية أطراف النظام العربى الأخرى .

وقد بدأ طرح هدف التوصل لتوازن استراتيجى مباشر بين سوريا وإسرائيل منذ ١٩٧٩ مع اتفاقية كامب ديفيد . ولكن الصياغة السورية كانت فى ذلك الوقت قائمة على أساس مساهمة الدول العربية بتوفير « مستلزمات إعادة التوازن الاستراتيجى بين القطر العربى السورى باعتباره يمثل قوة الصدام الرئيسية فى ساحة الصراع مع العدو الاسرائيلى » . ولكن مع اقتراب نهاية عام ١٩٨١ كان واضحا أن النظام العربى قد أصيب بدرجة كبيرة من الوهن ، ومن هنا جاءت إشارة وزير الخارجية السورى فى ذلك الوقت إلى أن الوضع العربى الراهن قد شكل حافزا كبيرا بالنسبة لنا فى سوريا لزيادة قدراتنا الذاتية والتركيز على إمكانياتنا الذاتية .

ومن الواضح كذلك أن مجمل مبدأ تحقيق التوازن الاستراتيجى المباشر بين سوريا وإسرائيل والاشارات المتعددة للمعارك الهامشية التى يتورط فيها العرب تعكس التوترات داخل جبهة الصمود والتصدى . ولكن الخلافات التكتيكية شملت قضايا أوسع نطاقا من ذلك . فاهتمام سوريا بالعمل العربى المشترك فى ساحته الواسعة وحرصها على التنسيق مع أطراف عربية خارج الجبهة وخاصة المملكة السعودية كان يتناقض مع التكتيك الصدامى الليبى الذى لم يستنكف عن المبادرة بالتناطح مع أكثرية الدول العربية شاملة السعودية .

فالتحليل السورى لطبيعة المرحلة كان يركز على آثار كامب ديفيد على مجمل الصراع العربى ـ الاسرائيلى وعلى الوضع العسكرى السورى ، وعلى طبيعة حركة الخصوم وأهدافها ، ومن ثم على الخطوات الاجرائية الواجب اتخاذها فى مواجهة هذه الحركة . فقد رفض السوريون كامب ديفيد قلبا وقالبا .

ويركز التحليل السورى على أن الخطوة التالية لابرام اتفاق كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية هى عزل سوريا وضربها بغرض تصفية مقاومتها لهذا المخطط الامبريالى فجاء فى البند الرابع من بيان مؤتمر قمة جبهة الصمود والتصدى الرابع أن « سوريا تشكل فى هذه المرحلة الحلقة الرئيسية المطلوب ضربها وتصفيتها باعتبارها السند الأساسى للقوة والصمود » . ومن هنا كان اهتمام سوريا بتوسيع نطاق العمل العربى المشترك .

وتشير الصعوبات التى واجهتها سوريا فى سياق سعيها للتوازن الاستراتيجى المباشر مع إسرائيل إلى التناقض الذى أصاب الموقف التكتيكى السورى . إذ تدرك سوريا من ناحية « أن الوضع القائم فى المنطقة والقائم بيننا وبين إسرائيل لا يتيح إمكانية تحقيق سلام عادل . . السلام لا يتحقق فى غياب توازن استراتيجى شامل بين الطرفين المتحاربين » . (من حديث صحفى للرئيس حافظ الأسد ـ صحيفة الرأى العام الكويتية ١٩٨١/١٢/١٣) ولكنها تدرك أيضا أن العدو ما زال يملك القوة والقوة الأقوى فى المنطقة ولهذا فقد اعتبرت سوريا أن هدف هذه المرحلة من النضال العربى هو العمل على محاصرة كامب ديفيد ، دون أن تبدو ملامح أو وسائل محددة لتحقيق الهدف الاستراتيجى العام وهو استعادة كل شبر من التراب العربى المحتل . ولأن حلقات الوصل بين الهدف المباشر والهدف الاستراتيجى مفتقدة إلى حد كبير فإن الموقف السورى لا يستنكف عن اعتبار حل الصراع العربى ـ الاسرائيلى حقبة تاريخية كاملة قد تستغرق عدة أجيال وتجاهل عنصر الزمن واستخدام الحملة الصليبية كقياس على الصراع ضد إسرائيل ، وهو ما يتكرر كثيرا فى خطب وتصريحات القادة السوريين .

(ب) موقف ليبيـــا :

يختلف الموقف الليبى تجاه الصراع العربى ـ الاسرائيلى عن الموقف المشترك للجبهة القومية للصمود والتصدى ومواقف الأطراف المكونة لها فى ثلاث نقاط أساسية . أولا : فى مجال تشخيص طبيعة الصراع يضيف الموقف الليبى صراحة الرجعية العربية إلى قائمة الخصوم الأساسيين للوطن العربى بعد الصهيونية والامبريالية . (انظر البيان الصادر عن المؤتمر الطارىء بين قادة الثورة الليبية . . وقيادة الثورة الفلسطينية فى ١٦/ ٦/ ١٩٧٩) .

وعلى هذا فإن المبدأ المشتق من إضافة الرجعية العربية إلى قائمة أعداء الأمة العربية أى حق الثورة ضد النظم العميلة لم يسقط أبدا من الموقف الاستراتيجى الليبى .

ثانيا وبالارتباط مع النقطة الأولى يعتبر الموقف الليبى أن موقف النظم العربية مهما كان كفاحيا ضد الامبريالية والصهيونية يظل ناقصا طالما انه لا يقوم على إشراك الجماهير إشراكا مباشرا ومستقلا فى الكفاح الوطنى . ومن المؤكد أن الدعوة الجماهيرية للقيادة الليبية لا تتوافق مع طبيعة النظم الحزبية المؤسسية

للحكم فى بقية بلدان الصمود والتصدى .

ثالثا : لا يميز الموقف الليبى بين التكتيك والاستراتيجية العامة فى مجال إدارة الصراع العربى ـ الاسرائيلى . فقد كانت الصياغة الليبية الرامية إلى قفل أى اتصال مع السياسة والحلول الأمريكية بخصوص القضية الفلسطينية والأراضى العربية المحتلة سواء من أطراف فلسطينية أو عربية منسجمة وممتدة إلى نهاية الخط . وهو ما دعا القيادة الليبية إلى الاعراب عن خيبة أملها فى مجرد الاتصالات السورية مع مبعوث الرئيس الأمريكى فيليب حبيب . إبان الغزو الاسرائيلى للبنان وتجديد الخصومة الليبية مع منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات بعد ذلك (انظر رسالة معمر القذافى إلى الملوك والرؤساء العرب فى ١/ ٧/ ١٩٨٢ وحديث عبد السلام التريكى لجريدة الوطن الكويتية فى ١٨/ ١٢/ ١٩٨٤) .

(جـ) موقف الجزائر :

يختلف الموقف الجزائرى عن الموقف العام للجبهة القومية للصمود والتصدى فى ثلاثة جوانب أساسية وهى كالتالى :

١ ـ تعريف أضيق لطبيعة الصراع والخصوم : فقد مالت السياسة الجزائرية مع الزمن نحو فلسفة براجماتية ، خاصة بعد وفاة الرئيس هوارى بومدين وتؤكد القراءة المعمقة لخطب الزعماء الجزائريين وبياناتهم وتصريحاتهم طوال هذه الفترة تخليهم التدريجى عن المفاهيم والنظام الاصطلاحى الخاص بالأيديولوجيات الراديكالية . ومن ثم فقد مالت السياسة الجزائرية نحو تعريف ضيق نسبيا لطبيعة الصراع العربى ـ الاسرائيلى . فعلى حين اعتبرت الدول الأخرى الأعضاء فى الجبهة الصراع العربى الاسرائيلى جزءا من الصراع الدائر على الصعيد العالمى بين الامبريالية من ناحية وقوى التحرر الوطنى والاشتراكية من ناحية أخرى ، ركزت التصريحات الجزائرية على أن المشكلة الأساسية مع الولايات المتحدة هى موقفها المتحيز من اسرائيل ورفضها الضغط عليها من أجل إرساء سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

٢ ـ ويرتبط بذلك تبنى الجزائر لمبدأ استقلالية القرار الفلسطينى وتشتق أهمية هذا المبدأ من إمكانية قيام منظمة التحرير الفلسطينية باتباع تكتيك التسوية السلمية وهو ما يرفضه شركاء الجبهة الآخرون . ويصبح دفاع الجزائر عن استقلالية القرار الفلسطينى نوعا من التحيز لجانب منظمة التحرير فى وجه الدول الأخرى الأعضاء بالجبهة ، بل وضد أحد المبادىء الجوهرية التى دافعت عنها الجبهة وهو مبدأ عدم أحقية أى طرف عربى فى التصرف منفردا بأى جزء من القضية العربية المتكاملة إزاء إسرائيل والامبريالية وقد ساهم هذا الموقف الجزائرى فى الفجوة التى حدثت بين الجزائر وكل من ليبيا وسوريا بدءا من عام ١٩٨٣ (انظر الحديث الصحفى للرئيس الشاذلى بن جديد فى مجلة المستقبل ٢٠/١٢/١٩٨٢ وفى مجلة الحوادث فى ١٣/ ٤/ ١٩٨٤) .

٣ ـ تركيز الجزائر على تحسين العلاقات الرسمية بين الدول العربية واهتماماتها الأقل بتوجيه خطابها السياسى للجماهير العربية . فالتصريحات الجزائرية تؤكد أن الجزائر بحكم اختياراتها لا تدخل تحت مظلة العداوة مع أى قطر عربى وهى بحكم هذه الخيارات أيضا لا تعمل على تصدير آرائها وأفكارها للآخرين ولا تهدف الجزائر لاستغلال الآخرين ليسيروا وراء سياستها (من تصريح لمحمد الشريف بمجلة الحوادث فى ١٣/ ٤/ ١٩٨٤) .

(د) موقف اليمن الديمقراطية :

يختلف موقف اليمن الديمقراطية عن الموقف العام للجبهة القومية للصمود والتصدى إلى حد ما فى جانبين أساسيين كالتالى :

١ ـ تعريف أوسع لطبيعة الصراع والخصوم : فالأيديولوجية الماركسية ـ اللينينية التى تدافع عنها اليمن تؤدى إلى تركيز أكبر على الطبيعة العالمية للصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وإلى ربط أكثر قوة بين نضالات الشعوب العربية ونضالات الشعوب الأخرى ضد الامبريالية الأمريكية . وإلى جانب ذلك فإن اليمن الديمقراطية تنفرد بموقف أقوى من أوربا التى حاولت دول الجبهة الأخرى إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية العمل على تحييدها . فقد أعربت اليمن الديمقراطية عن إدانتها لبيان البندقية الذى أصدرته المجموعة الأوربية فى ١٩٨٠ . ولقد فعلت الأطراف الأخرى فى الجبهة ذلك ، ولكن الصياغة اليمنية لم تكن فقط أكثر قوة وإنما أيضا أكثر جوهرية وإطلاقا إذا اعتبرت اليمن تحركات دول السوق المشتركة تجاه الصراع العربى ـ الاسرائيلى عامة ذات طابع امبريالى ولم تفتح الباب أمام احتمالات تبنى هذه الدول لموقف أفضل كما فعلت الأطراف الأخرى فى الجبهة . ومن ناحية ثانية ، فإن الأيديولوجية الماركسية توفر لصانعى السياسة فى اليمن الديمقراطية معيارا لحسم الصراعات

المحتملة داخل أطراف تنتمى إلى المعسكر الوطنى لصالح القوى الأقرب للاشتراكية .

٢ ـ اهتمام أدنى بالتوصل إلى توافق رسمى عربى على حساب تنازلات مبدئية فقد اعتبرت اليمن أن الأساس فى تحديد علاقاتها العربية يكمن فى موقف هذا البلد أو ذاك من المؤامرات العدوانية للامبريالية الأمريكية تجاه المنطقة وتجاه مخطط كامب ديفيد . (انظر خطاب على ناصر محمد فى ٢١ / ٦ / ١٩٨٠ وتقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى فى ٢٨ / ٦ / ١٩٨٠ . والحديث الصحفى للرئيس على ناصر محمد بمجلة التضامن فى ٥ / ٥ / ١٩٨٤) .

مواقف المجموعة العربية الثانية : « مجموعة المصالحة والتسوية مع إسرائيل »

تتمثل هذه المجموعة فى مصر أساسا وقد انضمت إليها كل من عمان ثم السودان (حتى ابريل ١٩٨٥) ولكنها فى نفس الوقت مجموعة مفتوحة مع بقاء مصر بمثابة قلبها ومحركها الفاعل .

ويتسم موقف هذه المجموعة ـ مصر خاصة ـ بأنه ينطلق ـ بادىء ذى بدء ـ من تشخيص يختلف جذريا للصراع العربى الاسرائيلى عن ذلك الذى تدافع عنه جبهة الصمود والتصدى ، بل وعن الموقف التقليدى لمصر حتى زيارة السادات للقدس فى عام ١٩٧٧ .

ويمكن تلخيص هذا التشخيص فى الأفكار التالية :

اولا :

إنه مهما كانت جذور التناقض بين إسرائيل والبلدان العربية ، فإن إسرائيل قد أصبحت حقيقة واقعة لابد من قبولها وتجاوز العوامل التى تعيق جعل هذا القبول مؤسسا على إطار قانونى دولى مقبول للطرفين . وإسرائيل المقصودة هنا هى تلك القائمة فى حدود الاقليم المعين بحدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، أى تلك التى أشار إليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، أما بقية الأراضى التى تنسبها إسرائيل لنفسها فهى أراض محتلة يجب أن تعود إلى السيادة العربية وفقا للمفاوضات .

ثانيـا :

ومن هنا يصبح جوهر التشخيص مركزا لا على طبيعة إسرائيل ونشأتها وإنما على طبيعة العوامل التى سببت عدم قبولها كأمر واقع فى المنطقة العربية . وهنا يشار إلى ثلاثة أنواع من المتغيرات . فهناك أولا عوامل نفسية نشأت عن المخاوف المتبادلة من تهديدات إسرائيل للعرب والعكس . وهناك ثانيا إشارات إلى تراكمات السلوك الاسرائيلى الذى لم يفسح مجالا للعرب لاعادة تقدير الموقف مع الشعور بالطمأنينة وكذلك إشارات أكثر إلى الانفعالية العربية أى العزوف عن التقدير الواقعى العقلانى للموقف وتغليب العاطفة ورد الفعل على الحساب الدقيق للأمور .

ولكن العامل الأساسى الذى يعيق قبول إسرائيل كأمر واقع قد تغير فى الإدراك المصرى بين عهدى السادات ومبارك . فمن وجهة نظر السادات كان الاتحاد السوفيتى وراء استمرار الصراع العربى ـ الإسرائيلى نتيجة لرغبته فى إبقاء حالة عدم الاستقرار فى المنطقة ونتيجة لأطماعه الإقليمية ورغبته فى السيطرة . وقد ذخرت خطب السادات وتصريحاته طوال الفترة ٧٩ ـ ١٩٨١ بدعاية معادية للسوفييت اتخذت طابعا تبشيريا ضد الشيوعية وفى إتجاه الصراع ضدها وضد الاتحاد السوفيتى . ومن هنا ربط السادات بين الصراع العربى ـ الإسرائيلى والصراعات الدولية بين الشرق والغرب ، ولكنه لكى يؤكد أن الصراع الثانى أهم ويحتل أولوية بالمقارنة بالأول ، بل إنه وراء استمرار الصراع الأول وأن حل الصراع العربى ـ الإسرائيلى يمكن أن يتم فى سياق العداء والصراع ضد الاتحاد السوفيتى .

لقد فقد هذا التشخيص والموقف إزاء الاتحاد السوفيتى طبيعته التبشيرية المغالية فى العداء ، أثناء حكم الرئيس مبارك . وأصبح الموقف الرسمى يركز على كل من التعنت الإسرائيلى (وأحيانا التعنت الأمريكى) واللاعقلانية العربية كأسباب لاستمرار الصراع بين العرب وإسرائيل .

ثالثـا :

ومن هنا يمكن القول أن التشخيص المصرى للصراع العربى الإسرائيلى يشمل إدراكا لمجالين للتناقض وهما :

(أ) التناقض بين العرب وإسرائيل ، وقد تم تضييق هذا التناقض إلى مجرد التنازع على السيادة على الأرض العربية المحتلة بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ . وهنا يتم التأكيد على أن هذا التناقض لا يشمل تعارضا أصيلا بين القومية العربية أو حركة التحرير الوطنى العربية من ناحية والصهيونية وإسرائيل من ناحية ثانية .

ومن ناحية ثانية ، فإن العالم العربى فى الإدراك المصرى لم يصبح وطنا واحدا لقومية واحدة وإنما نظاما لدول متعددة ينبغى الإقلاع عن الأمل فى توحيدها .

(ب) التناقض بين العالم العربى وخاصة مصر من ناحية والغرب وخاصة الولايات المتحدة من ناحية ثانية . وهو تناقض نشأ فى ظروف معينة وأدى إلى نزعة الولايات المتحدة للتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل بما يؤدى إلى استحالة حل التناقض مع إسرائيل لصالح العرب . ومن هنا استنتجت السياسة الرسمية المصرية أن إعادة رسم تحالفات مصر الدولية والارتباط مع الولايات المتحدة سوف يؤدى حتما إلى حل التناقض مع إسرائيل حول السيادة على الأراضى العربية المحتلة دون الحاجة لوسائل عنيفة .

وقد اتخذ هذا التصور صيغة حاسمة فى ظل إدارة السادات وأدى إلى توثيق عرى التحالف بين مصر والولايات المتحدة وإكسابه طابع التوظيف فى مواجهة الاتحاد السوفيتى والشيوعية والراديكالية القومية والاجتماعية . أما فى ظل الرئيس مبارك فقد اتخذ صيغة العلاقات الخاصة التى تسمح بالتنسيق حتى فى الميادين العسكرية دون أن تصل إلى مستوى توظيف مصر لصالح الجهد الأمريكى العالمى فى الصراع ضد الاتحاد السوفيتى والحركات الراديكالية فى العالم العربى والعالم الثالث .

على أن هذا الموقف لا يعنى إنهاء الموقف المصرى الرامى إلى الارتباط النوعى مع الولايات المتحدة . فكما يشرح وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالى « هذا التوازن المنشود ، أو هذا البعد المتوازن لا يعنى إلا توجد علاقة خاصة مع أحد المعسكرين » . وقد وجدت علاقة خاصة فى الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٠ بين مصر والمعسكر الاشتراكى ، وبين ٧٠ ـ ١٩٨٠ وجدت علاقة خاصة بين مصر والمعسكر الغربى وبالذات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية (من حديث صحفى لبطرس غالى لجريدة السياسة ١٩٨٢/٣/٣) . وذلك لأن توثيق عرى العلاقات المصرية الأمريكية الخاصة يمثل المدخل المصرى لحل الصراع العربى ـ الإسرائيلى كما أوجزنا من قبل .

ووفقا لهذا التشخيص العام للصراع العربى ـ الإسرائيلى فقد رسمت السياسة المصرية على أساس استراتيجية التسوية السلمية مع إسرائيل . والملمح الأساسى للاستراتيجية المصرية للتسوية السلمية مع إسرائيل هو استبعادها التام للحرب والصراع المسلح كأداة لتنفيذ هذه الاستراتيجية وخدمتها ، وذلك منذ زيارة السادات للقدس ، وخاصة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٨ .

وفى السياق العربى العام فرضت هذه الملامح للتشخيص والاستراتيجية المصرية للصراع العربى ـ الإسرائيلى عددا من السمات التى ميزت تكتيكات الدبلوماسية المصرية للتسوية . ومن هذه السمات التكتيكية ما يلى :

أولا :

محاولة تحقيق تسوية شاملة ولكن تدريجية زمنيا وجغرافيا . فقد تناولت الاتفاقات والمحادثات المصرية ـ الإسرائيلية إلى جانب المطالب المصرية بعودة سيناء للسيادة المصرية القضية الفلسطينية أيضا التى أدركها المسئولون المصريون على أنها جوهر الصراع العربى ـ الإسرائيلى . كما كان مقصودا من اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الإسرائيلية أن تكون نموذجا يحتذى من جانب الدول العربية الأخرى ، خاصة سوريا والأردن ، إذا رغبتا فى التفاوض مع إسرائيل . ولكن شمول التسوية لا يعنى ـ لدى الدبلوماسية المصرية ـ وجوب إتمامها بصورة جماعية أو دفعة واحدة ، ومن هنا فقد عكف الساسة المصريون على التمييز بين المبادىء والإجراءات . وأصروا على أن الاتفاقات المصرية ـ الإسرائيلية قد وضعت إطارا للمبادىء يجب أن تتلوه مفاوضات مع كل طرف عربى على حده بخصوص الجانب الاجرائى ولكن مفهوم الإجراءات يتسع ليشمل قضايا على درجة خطورة مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة التى نصت اتفاقية كامب ديفيد على التفاوض بشأن مصيرها بعد خمس سنوات من ترتيب انتقالى يقوم على مفهوم الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين . ومن هنا فعلى الرغم من إصرار الساسة المصريون على أن التسوية مع إسرائيل جاءت شاملة إلا أن الواقع الفعلى للمفاوضات والمعاهدات ، خاصة إطار كامب ديفيد قد أفضى إلى تحطيم وحدة الموضوعات المتضمنة فى الصراع العربى الإسرائيلى .

ثانيا :

تفضيل الحد الأدنى عن الجمود deadlock : وتبعا لمبدأ التدرج فإن التكتيك المصرى يستند على ضرورة

الخروج من كل مرحلة بمكسب عملى محدد حتى لو كان أقل بكثير مما هدفت له السياسة . وذلك تفضيلا للحد الأدنى على الجمود . ويقوم هذا التكتيك على عدد من الافتراضات أهمها ما يلى :

(أ) افتراض أن الزمن يعمل بصورة مستمرة لصالح إسرائيل وضد الصالح المصرى والعربى .

(ب) افتراض القدرة على التحريك المستمر لعملية التسوية - عن طريق مبادرات مصرية منفردة عند الضرورة .

(جـ) افتراض أن إسرائيل ستجد نفسها ملزمة بالإستجابة للمبادرات المصرية .

(د) افتراض أن الأطراف العربية الأخرى - التى ستجد نفسها فى موقف أضعف نسبيا تجاه إسرائيل إثر المبادرات المصرية - سوف تحتذى بالمثل المصرى وتلجأ لتكتيكات المصالحة والتسوية مع إسرائيل على اعتبار أن البدائل المتاحة لذلك لن تكون ميسرة .

وفى الواقع لم تثبت كل هذه الفروض صحتها ، فقدرة الدبلوماسية المصرية على التحريك المستمر لعملية التسوية تتوقف إلى حد كبير - فى ظروف غيبة قوة الضغط الناتجة عن الاستعداد والتهديد بالحرب أو الضغط العسكرى - على رغبة وقدرة السياسة الأمريكية على المشاركة النشيطة بالضغط الفعال على إسرائيل . وهو أمر لا تستطيع السياسة المصرية أن تسيطر عليه . ومن هنا فقد اتسمت السياسة المصرية بتناقض هام . إذ مثلت الولايات المتحدة الأداة الأساسية التى تستطيع من خلالها العمل على تحريك عجلة التسوية . ولكن الولايات المتحدة أثبتت إما عجزها أو عدم رغبتها فى الضغط على إسرائيل لقبول حتى الحدود الدنيا اللازمة للتوصل إلى حد مقبول من الجانب العربى .

ومن هنا فقد أخذت السياسة المصرية فى توسيع فرص الضغط المتاحة على الولايات المتحدة ومن ثم على إسرائيل باللجوء أولا إلى الساحة الأوربية وثانيا بمحاولة تحسين مناخ موقفها العربى بصورة قد تؤدى إلى تهيئة أشكال وأطر جديدة متميزة عن - أو مكملة - لإطار كامب ديفيد .

ومن هنا فقد أخذت السياسة المصرية فى البحث عن إطار بديل لكامب ديفيد وتركز البحث فى محاولة تشكيل وفد أردنى فلسطينى للتفاوض مع الولايات المتحدة ثم مع إسرائيل (سواء فى إطار مؤتمر دولى أو بدونه وبصورة مباشرة) .

وقد اتبعت الدول الحليفة لمصر نفس هذا الخط للتطور . فوفقا ليوسف العلوى وزير الدولة للشئون الخارجية العمانى « نحن أيدنا كامب ديفيد لأننا نؤمن إيمانا قويا بأن قضية الشرق الأوسط ومنها القضية الفلسطينية لا يمكن أن تحل إلا بالطرق السلمية . ولكن كون كامب ديفيد غير قادر على حل القضية فهذه مسألة مختلفة ... ونحن سنؤيد أى مجهود لحل القضية بالوسائل السلمية » من حديث صحفى بمجلة الوطن العربى فى ١٩٨٤/١٠/٢ ويؤكد السلطان قابوس « لقد كان رأيى وعلى الدوام أن يعمل الأردن والفلسطينيون مع بعضيهما كما حدث فى الماضى ... ويمكن للفلسطينيين التفاوض مع الأردن عما إذا كان يمكن أن تصبح الضفة الغربية دويلة مستقلة أو جزءا من الأردن أو أى معادلة يراها الطرفان : الأردن والفلسطينيون » (جريدة الوطن فى ١٩٨٤/٣/١٩) .

مواقف المجموعة العربية الثالثة :

تضم هذه المجموعة غالبية الدول العربية الأعضاء فى جامعة الدول العربية . ومع ذلك فإنه من الممكن تقسيمها إلى أربع مجموعات فرعية ، لا نتيجة لتمايز مواقفها نسبيا من الصراع العربى الإسرائيلى فقط ، وإنما أيضا لأن وضعها على ساحة هذا الصراع ومن ثم مداخلها لحله تعتبر مختلفة إلى حد كبير .

(أ) المجموعة الفرعية الأولى تضم السعودية والكويت وقطر والإمارات والبحرين أى أعضاء مجلس التعاون الخليجى - باستثناء عمان - بالإضافة إلى اليمن . وتتميز هذه المجموعة الفرعية بتبنى موقف تقليدى معاد للشيوعية والاتحاد السوفيتى بصورة عامة وبخلفية من التحالف مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

إن تحالف الغرب ودعمه لإسرائيل يسبب مأزقا حادا لهذه المجموعة الفرعية من الدول العربية ، ولذلك فإن موقفها الممالىء للغرب لا يظهر فيما تصدره من تصريحات - بصدد الصراع العربى الإسرائيلى - وحتى فيما تفعله وإنما يظهر فيما لا تقوله وما لا تفعله .

فإذا أخذنا موقف هذه المجموعة من الدول العربية على الإجمال فإن السمة الأولى لهذا الموقف هو تجنب ربط العداء لإسرائيل بأى تصريح أو إجراء عدائى

وتصادمى مع الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص . ويتصف التشخيص العام للصراع العربى ـ الإسرائيلى من وجهة نظر هذه المجموعة بمحاولة الفصل بين التناقض الكامن فى هذا الصراع من ناحية والتناقضات الدولية التى تشتمل عليها علاقات العرب الدولية من ناحية أخرى . فالصراع العربى ـ الإسرائيلى يوصف بصورة أساسية من منظور دينى فبناء إسرائيل وتضخم قدراتها العدوانية يمثل حربا دينية (يهودية) وعنصرية ضد المسلمين من الناحية الأساسية والعرب باعتبارهم مسلمين على الأغلب من ناحية ثانية . ويتضمن هذا التشخيص طبيعة الاستراتيجية التى تطرحها هذه المجموعة من الدول لحل هذا الصراع . وقد تجسدت هذه الاستراتيجية فى دعوة الملك فهد الشهيرة للجهاد المقدس عام ١٩٨٠ .

وتتلخص هذه الاستراتيجية فى اختفاء تحديد واضح لعلاقات العدو الدولية . فالعدو يعرف بأنه الطبيعة العنصرية الدينية العسكرية لإسرائيل ، وكأن هذه العنصرية معزولة عن التحالف الدولى الذى يجعلها ممكنة .

إن الميل نحو فك الارتباط بين الصراع العربى الإسرائيلى والصراعات الدولية يجعل من الممكن لهذه المجموعة من الدول أن تبدو بمظهر المحايد الحريص على إبعاد بلاده عن مجال المنافسات الدولية .

ولكن المظهر المحايد لا ينفى إمكانية الاستعانة بالقوات الأجنبية ـ الأمريكية خاصة ـ حال تعرض أمن هذه المجموعة من الدول أو النظم الحاكمة فيها للخطر . ويبدو ذلك واضحا من تصريح الشيخ مبارك آل خليفة ، إذ يؤكد « نحن فى الخليج لم نصل إلى أى ترتيبات تتعلق بالاستعانة بقوات أجنبية فى هذه المرحلة .. إننا نبذل كل ما فى وسعنا لتجنب جلب قوات أجنبية إلى هذه المنطقة . فنحن نرى أن أهل المنطقة قادرون على حل ما يواجهها من أزمات . لكننى مع ذلك لا أريد أن أسبق الأحداث .. لأنه من السابق لأوانه التحدث عن إدخال قوات أجنبية إلى المنطقة فى الوقت الراهن » (من حديث صحفى لمجلة الحوادث فى ١٩٨٤/٧/٦) .

إن رفض قطع الطريق على احتمال الاستعانة بقوات عسكرية أجنبية ـ أمريكية خاصة ـ فى حالة تعرض منطقة الخليج والنظم الحاكمة فيها للخطر يعبر عن الموقف الحقيقى لمجموعة مجلس التعاون الخليجى . وهو موقف يشير إلى تناقض مبدئى بين تكييف ظروف الصراع العربى ـ الإسرائيلى من ناحية وخصائص التحالفات الدولية لهذه المجموعة من الدول من ناحية أخرى .

ويشير الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى إلى ذلك قائلا « بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة اعتقد أنه لا تناقض هناك من وجهة النظر العربية بإرساء علاقات جيدة ومبنية على المصالح المشتركة بيننا وبين واشنطن . إذا كان هناك من تناقض فالتناقض هو فى سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة وتجاه القضية الفلسطينية (من حديث صحفى لمجلة المستقبل فى ١٩٨٤/١٢/١ . أى أن السياسة السعودية ـ ومنها بقية دول المجموعة تقوم على توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة بالرغم من التناقض الظاهر فى مجال الصراع العربى ـ الإسرائيلى .

وهذا التناقض فى التشخيص العام للصراع العربى ـ الإسرائيلى وفى استراتيجية مواجهته ينعكس على المواقف التكتيكية لهذه المجموعة الفرعية من الدول العربية . إذ نبذت هذه المجموعة من الدول الاتفاقيات بين مصر وإسرائيل ولكنها تفضل الحل السلمى للصراع العربى ـ الإسرائيلى . وهى تهتم بحل يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ولكنها لا تهتم بطبيعة الإطار الذى يتحقق ـ أو يمكن أن يتحقق ـ ذلك من خلاله . فقد رفضت المملكة العربية السعودية اتفاقيات كامب دافيد . وفى مواجهة تلك الاتفاقيات قدم الملك فهد مشروعه الشهير لحل الصراع العربى ـ الإسرائيلى حلا سلميا والذى أصبح مع تعديلات بسيطة هو المشروع العربى المعروف بمشروع قمة فاس العربية فى نوفمبر ١٩٨٢ .

ولكن نقطة الضعف الخطيرة فى هذا المشروع تكمن فى عدم توفر القوة الدافعة لوضعه موضع التطبيق . ولا يبدو أن هذا الموقف يتضمن تصورا محددا حول كيفية تحققه ولذلك فإن تصريحات المسئولين فى هذه الدول تقبل مختلف الإطر من حيث المبدأ . « المؤتمر الدولى موجود فى مقررات فاس ، الإطر ليست مهمة المضمون فى نظرنا وفى أى شكل من الأشكال : فى مؤتمر فى مجلس الأمن فى أية صيغة من الصيغ حيث يمكن أن تجرى فيها مفاوضات لا أعتقد أن هناك هدفا خاصا لتحديد إطار معين ، وكما قلت المضمون هو المهم » هكذا يطرح الأمير سعود الفيصل موقف السعودية من صيغة المؤتمر الدولى المقترحة للمفاوضات حول حل الصراع العربى ـ الإسرائيلى ومن هنا أيضا يمكن لنا

أن نفهم قبول هذه المجموعة من الدول العربية لعدد من المبادرات الدولية لحل الصراع شاملا ذلك بالمبادرة الأوربية (أو مبادرة البندقية) فى ١٩٨٠ .

إن عدم الإصرار على صيغة معينة للمفاوضات حول تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى لا ينشأ عن عجز هذه الدول عن فهم ما تؤدى إليه الفوارق فى الشكل من اختلافات واضحة فى النتائج النهائية للتسوية ، وإنما عن طبيعة الدور الذى ارتضت هذه الدول القيام به ، ألا وهو موقف الدعم لدول المواجهة ومنظمة التحرير لا موقف المشاركة المباشر والفاعل القائم بعبء ومسئولية الدفاع عن تصور مسبق لأسلوب حل الصراع العربى - الإسرائيلى ومن هنا تنطلق النشاطات الدبلوماسية لهذه الدول من اهتمام دعائى كبير بقضية التضامن العربى ومناصرة منظمة التحرير الفلسطينية .

(ب) المجموعة الفرعية الثانية تضم دولا ثلاث ذات حالات خاصة وهى الأردن ولبنان والعراق . وبطبيعة الحال فإن ما يجمع بين هذه الطائفة من الدول العربية ليس هو وحده الموقف وإنما صعوبة إدراجها فى أى من المجموعات أو المجموعات الفرعية السابقة .

فالأردن تمثل إحدى البؤر الأساسية للصراع العربى الإسرائيلى نتيجة لعلاقتها التقليدية بالضفة الغربية المحتلة . وهى علاوة على ذلك كانت تمثل من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية إحدى البوابات الهامة لتمرير تسوية سياسية للصراع ، كما أن الأردن قد عملت تقليديا على الدفاع عن استراتيجية التسوية السلمية إلى الحد الذى ترددت فيه مرات عديدة إدعاءات بلقاءات سرية بين الملك حسين ومسئولين إسرائيليين بحثا عن صفقة تسوية عبر الأردن .

ومن ناحية أخرى فإن الأيديولوجية المعادية بعمق للشيوعية والاشتراكية للنظام الأردنى وفر دائما أرضية موضوعية وذاتية للتحالف مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة . ويعبر الملك حسين عن مأزق مثل هذا الموقف فى العالم العربى بقوله « أنا أعتقد أنه ما لم يكن ذلك الوضع السيىء الخاص بفلسطين فإن العالم العربى ربما كان عضوا فى نفس العائلة التى تضم الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى » (من حديث صحفى للملك حسين نشر بجريدة الفجر فى ١٩٨٠/٨/٢٧) .

ومن هنا فقد كان الأمر الطبيعى أن تكون الأردن إحدى الدول النشطة فى مجموعة الدول التى تقودها مصر فى إتجاه التسوية السياسية مع إسرائيل والتحالف مع الولايات المتحدة والعداء للاتحاد السوفيتى منذ البداية . ومن هذا المنظور لم يعترض الملك على زيارة السادات للقدس ، ولا على جملة من المبادرات التى قادها السادات حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد فى ١٩٧٨ ويبرر الملك ذلك قائلا « وفوجئنا بما سمى بالمبادرة المصرية .. وقلنا اختار هذا الطريق لعله بطبيعة الحال ملتزم بكل ما قاله بما يتعلق بالحل الشامل وبعودة الأرض وبعودة الحقوق والقدس . ومن جهة أخرى لعل العالم لم يعرف ، طالما أن الحدث وقع : يعرف بأننا طلاب سلام فى الواقع وسارت الأمور إلى أن فوجئنا بكامب دافيد » .

إن البراجماتية السياسية التى يتسم بها الموقف الأردنى - والذى يظهر من الاستشهاد السابق يبدو بصورة أكثر وضوحا فى معارضة الملك حسين لطلب الرئيس السادات منه بالوقوف بجانبه بقوله « أليس من الطبيعى أن يثبت لنا وللعرب وللتاريخ نجاح أسلوبه وسياسته قبل أن يطالبنا بتأييد مثل هذا الأسلوب أو تبنى مثل تلك السياسة ؟ » (من تصريح صحفى للملك حسين لمجلة المستقبل فى ١٩٧٩/٦/١٦) .

وما أفضى بالنظام الأردنى إلى معارضة الاتفاقيات المصرية - الإسرائيلية بالتالى لم يكن تصورا مبدئيا مختلفا ، وإنما العوامل المحددة التى جعلت سياق المفاوضات بين مصر وإسرائيل يستبعد الدور الأردنى وينتهى إلى حل لا تقوم إسرائيل بموجبه بالانسحاب التام من الضفة الغربية وغزة : أى ما يسمى بحل الحكم الذاتى . ومن هنا أيضا كان من الطبيعى أن تقود الأردن الإتجاه نحو إحياء صيغة المؤتمر الدولى لتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ عوضا عن صيغة كامب ديفيد .

لقد تغيرت التكتيكات المحددة التى اتبعتها الأردن فى سياق الفترة ٧٧ - ١٩٨٥ ولكن هناك ثلاث علامات تكتيكية جوهرية ، وهى :

أولا :

الاستبعاد الفعلى لإمكانية استخدام القوة العسكرية لتحرير الأرض المحتلة بمشاركة أردنية مباشرة وكاملة والاعتماد على الولايات المتحدة فى نهاية المطاف للتوصل إلى حل أو تسوية سياسية مرضية .

ثانيا :

التأكيد على عدم إمكانية الاستغناء عن الدور الأردنى المتميز فى التفاوض حول الانسحاب الإسرائيلى

من الضفة الغربية وغزة . وفى إطار قرارات مؤتمرات القمة العربية باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني فقد كان من المحتم أن يتم الاعتراف بهذا الدور الأردنى من خلال صيغة للتوافق مع منظمة التحرير حول التوجهات والمبادىء لا على مجرد الترتيبات والإجراءات كما ربما قد رغبت منظمة التحرير .

ثالثا :

محاولة تعبئة اكبر قدر من التأييد العربى وخاصة من الدول ذات العلاقات التقليدية مع الغرب والولايات المتحدة للدور الأردنى المتميز فى إطار الدفع نحو مرحلة وصيغة جديدة للتسوية السياسية فى المنطقة .

ومن أجل تعبئة هذا التأييد فإن السياسة الأردنية دائما ما تشير إلى ثلاثة عوامل أساسية . فمن ناحية أولى تشدد السياسة الأردنية على الأثر السلبى لعامل الزمن الذى يسير لصالح إسرائيل إذ تتمكن من استيعاب الأراضى المحتلة من خلال سياسة الاستيطان وتغيير التركيب الديموجرافى إلى جانب الإجراءات العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية الرامية لتحقيق نفس الهدف . ومن ناحية ثانية تشير السياسة الأردنية إلى افتقار مشروع السلام العربى (فاس) إلى القوة الكافية لتحقيقه إذ أن « مقررات فاس هى مجموعة من المبادىء والعناوين » وأن المطلوب هو إعطاؤها ميكانيكية التحقق فى الواقع من خلال مشروع أمريكى محدد » . ومن ناحية ثالثة تؤكد السياسة الأردنية على ضرورة الاعتراف بأن الموقف الدولى لا يسمح بأكثر من صيغة معينة للتسوية « ترى بالإمكان استرجاع الأراضى العربية المحتلة من خلال صيغة أردنية فلسطينية ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للوصول إلى تسوية سلمية عادلة ومتوازنة » . (من خطاب الملك حسين فى افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى ٢٢ / ١١ / ١٩٨٤) .

أما موقف العراق إزاء الصراع العربى الإسرائيلى فإنه يتسم أيضا بالخصوصية نتيجة انفجار الحرب العراقية الإيرانية . فقبل ١٩٨٠ كان مضمون الموقف العراقى يستند على نفس التشخيص والتوجه الاستراتيجى لمجموعة دول الجبهة القومية للصمود والتصدى . وربما كان الفارق الرئيسى بين الموقفين هو أن العراق كان يفسح المجال لإمكانية حل للصراع العربى الإسرائيلى يتم إنجازه عن طريق النشاط السياسى (غير العسكرى) .

ومن منطلق هذا الموقف قاد العراق أو ساهم بنشاط فى قيادة الاتجاه لمناهضة خط كامب ديفيد وعزل مصر ومقاطعتها ليس فقط فى الساحة العربية (مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨) وإنما أيضا فى حركة عدم الإنحياز الذى قدم لمؤتمرها فى ١٩٧٩ مشروع قرار يقضى بإدنة الموقف المصرى فى حركة المؤتمر الإسلامى وفى غيرها من المحافل الدولية .

وربما لا يكون الموقف العراقى قد تغير نظريا بعد ذلك ، غير أن المحتوى العملى لهذا الموقف قد انتابته ثلاثة أوجه للتغير ، كالتالى :

أولا :

إعادة صياغة الأوليات الصراعية للجهد العراقى والعربى بصورة تعطى الأولوية للصراع العراقى ـ الإيرانى على الصراع العربى ـ الإسرائيلى . وفى الواقع نادرا ما تطرح السياسة العراقية الأمر على هذه الصورة .

كما أن التناقض فى الأولوية لم يحتدم قبل تحول ميزان القوى فى الصراع العراقى ـ الإيرانى لصالح الأخيرة قرب نهاية عام ١٩٨٢ وبداية ١٩٨٣ . فحتى هذه الفترة كانت العراق تربط بين الصراعين بصورة متوازنة عن طريق تصوير السلوك الإيرانى نحوها كجزء وإنعكاس للؤامرات الصهيونية والامبرالية الرامية لفرض السيطرة على العراق وتجزئته .

ثانيا :

تحول شبه جذرى فى طبيعة الخطاب السياسى العراقى . لقد كان الخطاب والرؤية السياسية العالمية للعراق حافلا دائما بعناصر براجماتية قوية بالمقارنة بمجموعة الدول الراديكالية ولكن هذه العناصر قد أصبحت تمثل الطابع الرئيسى للخطاب والرؤية السياسية العالمية للعراق بعد التحول فى موازين القوى فى الحرب العراقية الإيرانية . ولا تزال العراق مثلا تشير إلى الامبريالية كمصدر للعدوان ضد الشعوب ولكن ذلك قد أصبح الاستثناء أكثر منه القاعدة . وبات من الضرورى أن تبادر العراق إلى وضع الأسس النظرية والعملية للمصالحة مع الولايات المتحدة والغرب عموما وهو ما ينعكس على تكييفها للصراع العربى ـ الإسرائيلى ، وتفضيلاتها التكتيكية والعملية نحو سبل حله . ومن نفس هذا المنطلق تنظر العراق بطريقة مختلفة إلى البيئة السياسية الدولية والعربية المحيطة

بالصراع العربى ـ الإسرائيلى فأصبحت محاور تحالفاتها تتجه إلى الدول والقوى المحافظة وتورطت فى العداء للقوى الراديكالية . ويتضح ذلك بصورة هائلة الدلالة فى حالة الموقف العراقى إزاء الصراع والإنشقاق داخل منظمة التحرير الفلسطينية إذ ناصرت العراق إتجاه « المشروعية » ضد إتجاه « الاصلاح » داخل المنظمة .

ثالثـا :

تحول فى المواقف العملية إزاء خط كامب ديفيد واحتمالات تجاوزه على طريق التسوية السلمية مع إسرائيل . وهو تحول يبرز فى موقف العراق من الدعوة لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط الذى تقوده الأردن ومصر .

أما لبنان ، فإن خصوصية موقفها تنبع من الاستقطابات الحادة بين طوائفها المختلفة ، وارتباط هذه الاستقطابات ببيئة الصراع العربى الإسرائيلى ووجود قوات وهياكل الثورة الفلسطينية على أراضيها حتى الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ . وقد انتجت هذه العوامل نزعتين داخل السياسة اللبنانية إحداهما تتجه للتحالف مع سوريا والأخرى تتجه للتحالف مع إسرائيل . وفى سياق الصراع بين هاتين النزعتين والذى اتخذ شكل حرب أهلية ممتدة ٧٥ ـ ١٩٨٥ ، والتدخل السورى لوضع حد للحرب فى ١٩٧٥ ، والتدخل الإسرائيلى لفرض هيمنة النزعة اليمينية المتحالفة معها والطوائف التى تساندها من خلال حرب عدوانية مدمرة فى ١٩٨٢ أضعفت هياكل الدولة الرسمية ولم يكد يبقى لها سوى وجود رمزى .

ويمكن القول بأن الفترة الممتدة بين الغزو الإسرائيلى للبنان والذى توجته اتفاقية السابع عشر من مايو ١٩٨٣ حتى إسقاط هذا الاتفاق بقرار مجلس الوزراء اللبنانى فى الخامس من مارس ١٩٨٤ قد شهدت تحولا جذريا فى ميزان القوى بين النزعتين المتصارعتين فى لبنان لصالح تلك المتحالفة مع سوريا والمتضامنة مع موقفها من الصراع العربى ـ الإسرائيلى على الإجمال .

(جـ) المجموعة الفرعية الثالثة : تضم ثلاث دول عربية ـ أفريقية وهى الصومال وموريتانيا وجيبوتى . ولا يختلف موقف هذه المجموعة الفرعية عن المجموعة الفرعية الأولى سوى فى ضعف اهتمامها بالصراع العربى ـ الإسرائيلى وضعف التزامها بهذا الموقف . فهى دول ذات أهمية تصويتية داخل أروقة وهيئات جامعة الدول العربية شاملا ذلك مؤسسة مؤتمرات القمة ، ولكن ليس لها من أهمية سياسية مباشرة على الساحة العربية ، وإن كان لها بالطبع أهميتها الذاتية . كما أن هذه الأهمية تزداد فى المواقع الأقليمية الفرعية التى تشغلها . ولمشكلات هذه الدول خاصة الصومال أثر مباشر على مضاعفة حدة الاستقطابات العربية .

٢ ـ الصراعات الأخرى فى النظام العربى :

يتعرض النظام العربى لآثار نوعين من الصراعات . النوع الأول يتضمن تناقضا بين أحد أطراف النظام العربى وأطراف أخرى خارج هذا النظام أى صراعات الجوار الجغرافى . أما النوع الثانى فيتضمن تناقضات بين أطراف عربية . ولكل من هذين النوعين من الصراعات أهميته الذاتية . ولكن اهتمامنا بالصراعات مع دول الجوار الجغرافى يرتكز على ما تولده من تناقضات فى مواقف أطراف النظام العربى : أى فشل (أو نجاح) النظام العربى فى التوصل إلى إجماع سواء بشأن صراعات مع أطراف خارجية أو بين أطراف عربية . وهناك ثلاث بؤر أساسية للصراعات العربية مع دول الجوار الجغرافى ذات الانعكاسات الهامة على عملية بناء وتحطم الإجماع داخل النظام العربى . وهذه الصراعات هى : الصراع العراقى الإيرانى ، الصراع فى القرن الافريقى ، والصراع فى تشاد .

الصراع العراقى ـ الإيرانى :

تستمد الحرب العراقية ـ الإيرانية أهميتها بالنسبة لتطور النظام العربى من ثلاث عوامل جوهرية كالآتى :

اولا :

أثبتت هذه الحرب أنها بالغة الضراوة وذات طابع ممتد . وينخرط فيها أحد الفاعلين الأساسيين فى النظام العربى : أى العراق . ولكن دائرة الاهتمام والمشاركة شبه المباشرة فيها تتسع لتشمل مجموع دول الخليج العربى . وسواء نظرنا إلى هذه الحرب من زاوية الجهد والاستنزاف الذى تسببه للفرقاء ، أو من زاوية عدم الاستقرار والتهديد للأمن لمجمل منطقة الخليج فإنها تشكل بؤرة صراعية تكاد تنافس الصراع العربى ـ الإسرائيلى فى الإلحاح والاهتمام العربى والعالمى بها . أى أنه بالقدر الذى يضطر أو يجتذب النظام العربى للاهتمام بهذه الحرب بالقدر الذى يهبط اهتمامه بمتابعة الصراع العربى ـ الإسرائيلى .

ثانيـا :

تنشأ الطبيعة الممتدة لهذه الحرب من تشابك عوامل

عميقة يطرح فى سياقها للمناقشة أسس تكون المجتمعات العربية المعاصرة . فإلى جانب العامل القومى البحت : أى التنافس بين العراق وإيران - وربما بين القومية العربية والقومية الفارسية كأيديولوجيات سياسية وبغض النظر أيضا عن الأسباب المباشرة والإدعاءات المتبادلة الكامنة وراء انفجار وتطور هذه الحرب ، فإن الوجه الأساسى للصراع يظهر كتنافس بين أيديولوجية قومية علمانية الطابع وأيديولوجية دينية ذات مشروع يتجاوز أفق أى دولة أو قومية إلى العالم الإسلامى بأسره . وتشتق أهمية هذا العامل من أن الحركات الدينية السياسية فى العالم العربى قد قويت واشتد ساعدها وأصبحت تقدم ذاتها كبديل للنظم السياسية العلمانية ولمجمل نموذج القومية العربية ، وأن هذه الحركات تستلهم النموذج الإيرانى ، بل ويخضع بعضها لنفوذه المباشر ، ولابد أن يكون لذلك انعكاساته الخطيرة على مستقبل النظام العربى .

ثالثا :

كان الأثر المباشر للحرب العراقية الإيرانية من الناحية السياسية مزدوجا فمن ناحية أجهضت الحرب إمكانية تمتين روابط التحالف بين العراق ومجموعة جبهة الصمود والتصدى . ومن ناحية ثانية أدت الحرب أيضا إلى تصدع التحالف العريض المعادى لكامب ديفيد والذى برز فى مؤتمر قمة بغداد فى ١٩٧٨ ومؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الذين فرضوا إجراءات عزل مصر فى ١٩٧٩ . ويظهر تضعضع هذا التحالف من عرض سريع لمواقف الدول العربية الأساسية من الحرب العراقية - الإيرانية .

فالموقف العراقى يمكن تلخيصه فى الحاجة لتسوية سلمية مع إيران تعترف الأخيرة بمقتضاها بضرورة الانسحاب من الجزر العربية الثلاثة : الطمب الكبرى والصغرى وأبو موسى التى احتلتها إيران ، وبالالتزام بتطبيق ما ورد باتفاقية مارس ١٩٧٥ بصدد الحدود البرية بين إيران والعراق ، وبعدم التدخل فى الشئون الداخلية للعراق .

أما موقف دول الخليج العربى الأخرى فإنه يتركز فى ثلاث نقاط أساسية : فدول الخليج العربى تعرب دائما ومنذ انفجار الحرب عن اهتمامها بوقف القتال وإنهاء حالة الحرب بين العراق وإيران والدخول فى مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع . وتعلن هذه الدول عن إتخاذها موقف الحياد بين الدولتين . ومع ذلك فإن هذه الدول لا تتردد فى الوقت نفسه فى الإعلان عن تفضيلها لموقف العراق . لأنه أظهر استجابة للمبادرات السلمية التى جاءت من جهات مختلفة على عكس إيران التى تحملها دول الخليج بالتالى مسئولية استمرار الحرب والمخاطر المترتبة على ذلك . ومن ناحية ثالثة ، فإن دول الخليج العربى قد أعلنت عن مخاوفها من اتساع نطاق الأعمال العدوانية الإيرانية - لتشمل هذه الدول نفسها أو ضد مصالحها البحرية والبترولية . وحول هذا الجانب صدر البيان الختامى للاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية أقطار مجلس التعاون الخليجى بإدانة الاعتداءات الإيرانية على حرية الملاحة فى الخليج العربى وقصف ناقلات نفط تابعة للبلدان العربية الواقعة على الخليج فى مايو ١٩٨٤ وبعرض القضية على مجلس الأمن . ونجحت هذه الدول فى استصدار قرار مجلس الأمن الصادر فى أول يونيو ١٩٨٤ بإدانة ووقف هذه الاعتداءات وتأكيد حق حرية الملاحة واحترام السيادة الأقليمية للدول التى ليست طرفا فى الأعمال العدائية .

وإضافة لذلك فقد حفزت الحرب العراقية - الإيرانية دول الخليج العربية على إتباع سياسة تنسيق أمنى عسكرى بينها موجه أساسا وبوضوح ضد احتمالات عدوان إيرانى وكذلك إلى استدعاء الاتفاق العربى على وجوب تطبيق معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية حال قيام إيران بعدوان عسكرى على أى من هذه الدول .

وعلى نقيض المواقف السابقة تأتى مواقف دول الجبهة القومية للصمود والتصدى : أى سوريا وليبيا واليمن الجنوبى ، وإلى حد ما الجزائر . أما موقف منظمة التحرير الفلسطينية فقد اتسم بطبيعة خاصة .

ويمكن تلخيص موقف الدول الثلاث الأساسية فى هذه الجبهة كما يلى :

فبادىء ذى بدء تقوم هذه الدول بتحميل العراق مسئولية انفجار الحرب العراقية - الإيرانية . وهى فى هذا الصدد واضحة ولا يتسم موقفها بأى غموض . وبناء عليه فإن الاتهام الموجه إلى العراق هو إتباع سياسة انتهازية اغتنمت فى سياقها فرصة الفوضى والضعف التى أصابت إيران إثر الثورة الشعبية التى أسقطت الشاه لفرض مطالبها الأقليمية بالقوة التى تقاعست العراق عن التفكير باستخدامها لتحقيق نفس المطالب ضد نظام حكم الشاه . وتكشف هذه الدول عدم معقولية هذا العمل العراقى بالقول بأنه ليس من المتصور أن يقوم طرف عربى بالسكوت على مواقف

الشاه الإيرانى العدوانية والمالئة لإسرائيل والامبريالية الأمريكية وأن يقوم بعقاب إيران بعد أن تحولت إثر ثورتها الشعبية لصالح الموقف العربى وضد إسرائيل والصهيونية .

وتضيف المواقف السورية والليبية واليمنية الجنوبية بأن إهدار الموارد العربية فى حروب هامشية يخدم موضوعيا المصالح الامبرالية والصهيونية فى الوطن العربى بغض النظر عما إذا كان العدوان العراقى قد تم تدبيره بتواطوء تآمرى مع الامبريالية الأمريكية أم لا . ومن ثم فإن هذه الدول قد أجمعت على ضرورة مساعدة إيران لصد الهجوم العراقى والدفاع عن نفسها ودرء الظروف التى قد تؤدى إلى سقوط نظام الحكم الثورى الدينى المؤيد للموقف العربى من الصراع ضد الغرب وإسرائيل فى إيران .

ومع ذلك ، فإن مواقف دول جبهة الصمود والتصدى تأتى إلى نقطة تفترق عندها على الأقل من الناحية النظرية والدعائية . فتنفرد ليبيا بموقف تأييد للنظام الإيرانى ودعم موقفه العسكرى ضد العراق حتى فى حالة تخطى إيران لحالة الدفاع عن النفس إلى الهجوم على العراق . أما سوريا واليمن الجنوبية فقد ميزتا بين حالتى الدفاع والهجوم ووافقت سوريا على اعتبار الهجوم الإيرانى على أراضى العراق وخاصة على أراضى دول الخليج العربية الأخرى عدوانا يستوجب تطبيق معاهدة الدفاع العربى المشترك .

ويتميز الموقف الجزائرى من الحرب العراقية الايرانية منذ البداية بروح محايدة وسعت الجزائر للقيام بدور الوساطة بين الطرفين نتيجة لمسئوليتها عن اتفاقية مارس ١٩٧٥ . ويمكن تسكين موقف منظمة التحرير الفلسطينية فى نفس التصور الجزائرى نتيجة للمساعدة والدعم الذى تلقاه من ايران مع عدم قدرتها على انتقاد العراق فى نفس الوقت .

وفى واقع الأمر ، فإن مسئولية انفجار الحرب العراقية ـ الايرانية مشتركة بين كل من العراق وايران . ولكن على حين أن مسئولية العراق كانت أكبر كثيرا فى الفترة الأولى من الحرب وفى انفجارها ، فإن مسئولية ايران أكبر عن استمرارها وتفاقمها وما يبدو من تعذر وضع حد لها أو توفير الشروط اللازمة لانهائها .

ومع ذلك فإن من الصحيح أن الثورة الايرانية ذات الايديولوجية الدينية كانت تحمل بالتأكيد طابعا تبشيريا معاديا للنظم العلمانية فى العالم العربى وللنظم الدينية ذات الطابع المحافظ والموالى للغرب فى الخليج . وأن أحد الخطوط الأساسية للسياسة الايرانية بعد الثورة قد تمثلت فى دفع الظروف على الصعيد الاقليمى والداخلى بما يلائم ثورات دينية من الطبيعة الايرانية داخل المجتمعات العربية فى العراق ودول الخليج العربية . وكذلك فإن هذه الروح التبشيرية نفسها التى لا تأبه بمبادىء مثل حق الأمم فى تقرير المصير وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى هى المسئولة عن نبذ كافة عروض المصالحة وجهود التسوية السلمية للصراع العراقى ـ الايرانى . وهى بالتالى العلة الرئيسية وراء استمرار هذه الحرب التى تحولت من الدفاع عن التكامل الاقليمى لايران إلى محاولة السيطرة على العراق واقامة حكومة عميلة لايران فيها وربما فى عدد من الدول العربية الخليجية الأخرى .

إن مثل هذا الواقع كان فى مجال ادراك كل من مجموعة الدول الخليجية وغالبية دول جبهة الصمود والتصدى . ومثل هذا الادراك قد منع تحول الاختلاف البين فى المواقف إلى صدام بين هاتين المجموعتين من الدول العربية . بل أن دول مجلس التعاون الخليجى قد تمكنت من استصدار عدة قرارات من مؤتمر القمة العربى من فاس ابريل ١٩٨٢ ومن اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية بالتضامن مع العراق ضد ايران . ومن المؤكد أن تفاهما بين السعودية من ناحية وسوريا من ناحية أخرى حول عدم حضور الأخيرة لبعض مؤتمرات القمة وموافقتها على القرارات الصادرة لصالح العراق فى الاجتماعات التى حضرتها كان ضروريا لمنع تحول الخلاف بينهما إلى صدام وصراع علنى كان من شأنه أن يضاعف من وهن النظام العربى .

الصراع فى القرن الأفريقى :

يقدم الصراع فى القرن الأفريقى حالة اضافية لانقسام مواقف الدول العربية من صراع حاد انخرطت فيه عدة دول عربية مباشرة ضد احدى دول الجوار الجغرافى وهى أثيوبيا . وقد كان لاختلاف مواقف الدول العربية ازاء هذا الصراع أثر مشابه لنتائج الصراع العربى ـ الايرانى على حالة تكون وتحطم الاجماع فى النظام العربى .

ويمثل القرن الأفريقى محضنا لتفريخ عدد من الصراعات فهناك أولا الحرب الأريترية الناجمة عن مطالب عدد من المنظمات العسكرية فى اريتريا للانفصال التام عن أثيوبيا وتكوين دولة مستقلة ذات طبيعة

عربية . وهناك ثانيا النزاع بين الصومال وأثيوبيا حول السيطرة والسيادة على منطقة الاوجادين . وهناك ثالثا عدد من الحركات الانفصالية من تجمعات عرقية ـ لغوية متباينة داخل أثيوبيا التى تقاتل الحكومة المركزية بعد ثورة ١٩٧٤ للانفصال فى شكل دول . وقد انتهى هذا الأمر إلى جر السودان إلى الصراع فى القرن الافريقى حيث انها تأوى العصابات المسلحة لهذه الحركات ، وفى المقابل تقوم حكومة أثيوبيا بمساعدة وايواء الحركة الانفصالية فى جنوب السودان .

وقد تدهور الموقف فى القرن الأفريقى بصورة خطيرة منذ ١٩٧٤ وتطور إلى حروب دولية خطيرة بين الصومال وأثيوبيا فى الفترة ٧٩ ـ ١٩٨٠ واستمر بعد ذلك على درجة عالية من التوتر نتيجة لتراكم الخصومات ولتدخل أطراف دولية وعربية أخرى فى هذه الصراعات ، وقد انشق العالم العربى ـ من حيث موقفه من الصراع فى القرن الأفريقى ـ إلى كتلتين . تشمل الأولى دول جبهة الصمود والتصدى وخاصة ليبيا . أما الثانية فتشمل بقية البلدان العربية وخاصة مصر والسعودية .

فدول جبهة الصمود والتصدى تكيف الصراع فى القرن الأفريقى من زاوية الصراع العالمى ضد الامبريالية . أى أن محاولة تحطيم أثيوبيا ـ من وجهة النظر هذه ـ إلى عدد من الدويلات القائمة على أسس عرقية ودينية ولغوية يخدم مصالح الامبريالية وخط كامب ديفيد . وقد طرح هذا التشخيص لقضايا القرن الأفريقى أثر ثورة أثيوبيا فى ١٩٧٤ مما دعا هذه الدول العربية إلى الاقلاع عن تأييدها التقليدى للصومال وحركات تحرير ارتريا والاتجاه نحو تأييد أثيوبيا ضد المطالب الاقليمية والانفصالية .

ومع ذلك فلم يكن هذا الموقف عاما بين دول جبهة الصمود والتصدى ، ولم يتم تبنيه بنفس الدرجة من الالتزام والحدة . فعلى حين كان لكل من ليبيا واليمن الجنوبى دور بارز فى تدعيم الحكومة المركزية فى أثيوبيا فى خضم نضالها ضد الصومال وحركات التحرير الارترية والحركات الانفصالية الأخرى ، سعت كل من سوريا والجزائر إلى تمويه تعاطفهما الرمزى مع أثيوبيا باعلان الحياد ازاء صراعات القرن الأفريقى .

وفى الوقت نفسه كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية مناقضا ـ على الاجمال ـ لموقف دول جبهة الصمود والتصدى ، خاصة ازاء حالة حركات التحرير الأريترية . فقد كانت منظمة التحرير إحدى القوى الحليفة الأساسية لهذه الحركات . ولم يكن من الممكن لها أن تعكس اتجاه تأييدها فظلت تبدى تعاطفا واضحا مع مطالب الارتريين الانفصالية .

وفى الطرف المقابل ، قامت بقية الدول العربية بتأييد ودعم الصومال وحركات التحرير الارترية ضد النظام فى أثيوبيا . وقد كان لمصر والسعودية والعراق دور بارز فى قيادة هذا التأييد ولكن من مداخل مختلفة .

فقد أيدت مصر الصومال وارتريا من منظور التحالف مع السودان التى كانت قد اجتذبت إلى بؤرة النزاع . وبررت مصر هذا الموقف بنوعين من المبررات . الأول يرتكز على مخاطر قيام نظام معاد فى أثيوبيا للمصالح المصرية فى مياه النيل وفى السودان . أما الثانى فيركز على الاستنفار ضد النظام الشيوعى فى أثيوبيا .

أما العراق فقد عملت على تشخيص الصراع فى القرن الأفريقى بنفس الطريقة التى شخصت بها بعد ذلك الصراع ضد ايران : أى باعتباره صراعا بين القومية العربية والقوميات الأخرى سواء الأفريقية أو الآسيوية .

أما السعودية فهى تستدعى تشخيصا يقوم على الدين فهى تؤيد ارتريا والصومال باعتبارهما عربا ومسلمين يكافحون لاسترداد حقوق مغتصبة .

وقد ترددت بقية البلدان العربية بين هذه المداخل الثلاثة لتشخيص الصراع فى القرن الأفريقى . ولكن بدرجة أقل من الحدة والالتزام . وقد أدى ذلك إلى تفاقم التناقض بين التكتل الأول ـ ليبيا واليمن خاصة ـ من ناحية والتكتل الثانى الذى تزعمته مصر والعراق والسعودية من ناحية ثانية ، خاصة ابان انفجار الموقف فى القرن الأفريقى ، أى طوال السنوات ٧٩ ـ ١٩٨٢ ومع ذلك فقد استمرت تعقدات الموقف فى القرن الافريقى تعكس نفسها على العلاقات العربية خاصة بين ليبيا والسودان ومصر حتى بداية عام ١٩٨٥ نتيجة لتجدد حركة التمرد فى جنوب السودان .

الصراع فى تشـاد :

عانت تشاد منذ استقلالها من صراع عسكرى ضاربين قطاعاتها المختلفة . وفى البداية كان الصراع يدور بين الشمال المسلم الأفقر والجنوب المسيحى الأغنى . وما أن حسم الصراع لصالح الشمال حتى بدأ يدور بين عشائر الشماليين انفسهم ، وفى الواقع كان يمكن لهذا الصراع ان يكون صورة تقليدية للحروب الأهلية الممتدة فى أفريقيا مجردا من الأهمية السياسية المباشرة للعالم العربى لولا التدخل الليبى الفعال فقد

أصبحت ليبيا طرفا أساسيا فى الحرب الدائرة فى تشاد منذ نحو منتصف السبعينات وتلجأ ليبيا إلى نوعين من المبررات لتفسير تدخلها فى تشاد . النوع الأول عام ويستند إلى الصراع بين الامبريالية الغربية وعملائها من جانب وقوى التحرر من جانب آخر . على أن هذا التبرير يصعب مساندته إلى حد كبير نتيجة لواقع نقل التحالفات الليبية من أحد أطراف الحرب الأهلية فى تشاد (أى من تأييد تمرد حسين حبرى ضد حكومة عويضى) إلى الطرف الآخر (أى تمرد عويضى ضد حكومة حسين حبرى) ولذلك فإن النوع الثانى الذى يستند إلى سياسات المصالح والقوة يبدو أكثر بروزا . إذ تعترف ليبيا بأنها تنظر إلى تشاد باعتبارها إحدى مناطق النفوذ الليبية . ويزعم العقيد القذافى أن ذلك كان محورا للتفاهم بينه وبين الرئيس السادات الذى طلب من جانبه أن تكون السودان منطقة نفوذ مصرية غير منازعة .

وفى المقابل فقد أبدى كل من السودان ومصر اهتماما مباشرا بالحرب الأهلية الدائرة فى تشاد ليس نتيجة لأهميتها السياسية الذاتية وانما لاجهاض محاولات ليبيا لبسط نفوذها فى تشاد . إذ خشيت السودان حتى سقوط نميرى من أن تتحول تشاد إلى معبر ليبى إلى السودان لاثارة القلاقل بها ، خاصة مع تكرار محاولات ليبيا لبناء حركات تمرد عسكرية من السودانيين ضد النظام ، إلى جانب دعم ليبيا لحركة التمرد فى جنوب السودان . وتنظر مصر بنفس الطريقة إلى قضية تشاد ، هذا إلى جانب استنزاف نظام العقيد القذافى فى حرب استنزاف فى تشاد واحباط آمال النظام الليبى فيها .

أما بقية الدول العربية فإن اهتمامها بقضية تشاد هو إما ثانوى أو تابع لمواقفها المتغيرة من النظام الليبى . ويصدق الجانب الأخير بصفة خاصة على بلدان شمال أفريقيا وإن لم يكن لديها مدخل مباشر للتأثير على مجرى الأحداث فى تشاد .

الحرب الأهلية فى لبنان :

يتسم الصراع فى لبنان بالتعقد البالغ نتيجة لتمازج عدة مصادر للتناقضات هناك مصادر طائفية وطبقية وجيلية وايديولوجية داخل لبنان ذاتها . ثم هناك تشابكا معقدا للصراع العربى الاسرائيلى بالنزاع الداخلى . ومن خلال انعكاسات الصراع العربى - الاسرائيلى وأحيانا بصورة مستقلة نسبيا عنه هناك آثار الصراع الدولى على الوضع الداخلى فى لبنان . غير أن الواقع أن الوضع الاقليمى العربى بمعنى المنافسات والمشاحنات بين الدول العربية ذاتها لم تشكل عاملا هاما فى تغذية الحرب اللبنانية ، كما انها لم تمثل عاملا هاما فى الدفع نحو وضع نهاية لهذه الحرب . وكل ما يمكن قوله هو أن الحرب الأهلية اللبنانية قد اشتعلت وتفاقمت بصدد قضايا ترتبط ارتباطا عميقا بمستقبل ومصير النظام العربى ، وأن الفشل الأوسع نطاقا للنظام العربى قد عبر عن نفسه فى حالة لبنان بعجز ملموس عن انهاء الحرب الأهلية لصالح المستقبل العربى .

ويحتاج هذا التشخيص العام لبعض الشرح نوجزه فيما يلى :

فقد انعكست الأوضاع العربية على تفجر وتفاقم الحرب الأهلية اللبنانية من خلال عوامل وهى :

أولا : اشتعلت الحرب الأهلية فى لبنان نتيجة اختلال التوازنات الطائفية التى يستند عليها نظام الحكم اللبنانى القديم . والواقع أن النظام العربى القائم على مفهوم وايديولوجية القومية العربية لم يستطع التغلب داخل أقطاره على الممارسة السياسية الطائفية . وفى كثير من البلدان انتهت الممارسات الطائفية إلى بروز مشكلة أقليات لم تستطع التيارات السياسية الأساسية فى العالم العربى أن توفر الضمانات المادية لحلها حلا ديمقراطيا . ولا يعنى ذلك أن النظام القديم والقوى اليمينية فى لبنان قد لجأت إلى السلاح لخوفها من حل لا ديمقراطى للأزمة اللبنانية . ولكن الخوف من احتمالات استبدال الطائفية المسيحية بطائفية اسلامية قد أفضى إلى دفع جمهرة المسيحيين فى لبنان إلى مساندة القوى اليمينية وخاصة حزب الكتائب التى تقاتل بالفعل للدفاع عن مصالحها المادية وهيمنتها الايديولوجية والسياسية المعادية للتقدم وذات الأفق العنصرى الموالى للغرب ولاسرائيل على حساب العالم العربى .

ثانيا : ضاعف بروز التيارات الدينية فى العالم العربى ككل ، وفى لبنان من أثر العامل الطائفى البحت .

ثالثا : وقد جعلت هذه العوامل - التى قد تكون عارضة - تدفع فى اتجاه تحول طبيعة الصراع فى لبنان من صراع طبقى إلى صراع طائفى . وبتعبير آخر فقد مكنت هذه العوامل القوى اليمينية والطبقات الحاكمة - التى حدث أن غالبيتها تنتمى إلى طوائف مسيحية - من تحويل حرب أهلية بدأتها للدفاع عن مصالحها إلى خطوط تعبئة طائفية بالرغم من واقع انتماء غالبية أبناء الطوائف المسيحية طبقيا إلى الطبقات الدنيا المقهورة والوسطى المستبعدة من الحكم والمشاركة الفعالة فيه . وقد كان من الصعب على النظام العربى الذى يشهد

تحولا أو ردة نحو الليبرالية الاقتصادية أن يحسم الصراع من الناحية الاجتماعية لصالح الطبقات الدنيا والوسيطة ، إذ أن ذلك يقتضى برنامجا راديكاليا اقتصاديا واجتماعيا .

رابعا : أن توقيت ، ونمط تشابك أو نماذج الصراع العربى ـ الاسرائيلى من ناحية والحرب الأهلية اللبنانية من ناحية أخرى لم يؤد إلى توطيد الأسس اللازمة لانتصار المصالح العربية فى كلا الحالتين من الصراع .

فقد عكست كافة اللحظات الشديدة التفجر فى الحرب الأهلية اللبنانية أزمات كبرى فى خط سير المواجهة العربية لاسرائيل . وتمثل الاتجاه العام فى أن النظام العربى قد تحرك نحو تسوية سياسية مع اسرائيل ، فى الوقت الذى أصبح من الممكن فيه للهياكل العسكرية للثورة الفلسطينية أن تتوطن ويشتد ساعدها فى لبنان وقد ترتب على ذلك العوامل الفرعية التالية :

(أ) مع كل لحظة كان العالم العربى يشهد تدهورا خطيرا فى قدرته على مواجهة اسرائيل أو فرض الاجماع داخله انتهزت القوى اليمينية الفرصة لمحاولة تصفية وجود الثورة الفلسطينية داخل لبنان . فقد تفجرت الحرب لأول مرة فى مايو ١٩٧٣ عندما كان المناخ النفسى القانط من استئناف حرب الاستنزاف قد تسيد المجتمعات العربية . وهدأت الأوضاع مع حرب أكتوبر ، ومع المفاوضات حول اتفاقيات فصل القوات ، وبدأت الحرب الأهلية مع حادث عين الرمانة فى مارس ١٩٧٥ .

(ب) كادت الحرب الأهلية تنتهى إلى انتصار التحالف الوطنى اللبنانى ـ الفلسطينى فى ١٩٧٦ لولا تدخل الجيش السورى . وقد تدخل هذا الجيش ليس فقط لاعادة حفظ التوازن ومنع نشوء وضع الغالب والمغلوب فى لبنان وانما أهم من ذلك لخشية سوريا من تحول لبنان إلى ساحة مباحة لاسرائيل التى لابد وانها كانت ستعتبر لبنان منطقة حرب مفتوحة ، ومن ثم نشوء وضع يهدد الأمن السورى فى لبنان فى وقت أدى فيه موقف مصر نحو التسوية السلمية إلى اضعاف قدرة سوريا على مواجهة اسرائيل منفردة .

(ج) تراكمت مرارة لبنانية تجاه هياكل الثورة الفلسطينية فى لبنان طوال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٢ نتيجة لسياسات الانتقام الاسرائيلى الثقيل فى الجنوب واحساس قطاعات كبيرة من المواطنين وخاصة سكان الجنوب من الشيعة بأن عليهم أن يدفعوا وحدهم ثمن الكفاح ضد اسرائيل ، فى الوقت الذى حرصت فيه دول عربية كبيرة إما على المصالحة مع اسرائيل أو على تجنب الاشتباك معها فى معارك كبيرة . وكان للأخطاء اليومية الفلسطينية دورها فى تغذية هذه المرارة ، كما أن أخطاء تكتيكية من جانب منظمة التحرير قد أدت إلى فشلها فى عقد أواصر التحالف الحقيقى مع القطاعات الاجتماعية الهاشمية فى لبنان ، وخاصة فى الجنوب .

(د) أدى الاجتياح الاسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢ والعجز العربى الشامل أمامه إلى خلق وهم بالحسم العسكرى لدى القوى اليمينية فى لبنان ، مما جعلها تتصرف وكأنها قد فرضت حلا كتائبيا فى لبنان . وقد خلق ذلك فجوة أعمق بين أطراف الحرب اللبنانية وزاد من جمود مواقفها وتعذر الوصول إلى حل وسط ينهى الحرب الأهلية .

(هـ) باعتبار أن لبنان هى البلد العربى الوحيد المفتوح أمام العمل العسكرى الفلسطينى المباشر ضد اسرائيل ، فقد أصبحت أيضا الساحة الأساسية لتحديد موازين القوى وتصفية التناقضات بين قوى الثورة الفلسطينية . ومن ثم فقد شهدت لبنان أشرس المعارك العسكرية بين الشرعية الفلسطينية الممثلة بقيادة ياسر عرفات والراغبة فى استكشاف سبل الحل السلمى للقضية الفلسطينية من خلال تحالفات عربية مواكبة وقوى الاصلاح الفلسطينى الرافضة لهذه الحلول السلمية المطروحة والممكنة فى الوقت الراهن . كما أصبحت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نوعا من شاهد على السيادة العسكرية فى لبنان ، بمعنى أن فرض هيمنة أى قوة عسكرية فى المناطق الاسلامية يتعمد فى المخيمات الفلسطينية وقد كان ذلك سببا وراء الهجوم الشيعى الضارى على المخيمات الفلسطينية فى بيروت وفى منطقة الجنوب .

إن العجز العربى قد أفضى إلى واقع أن القوة العربية الرسمية الوحيدة ذات الفعالية على الساحة اللبنانية هى سوريا ومع ذلك فلا يمكن القول بأن النفوذ والسياسة السوريين فى لبنان كانا سببا لتعاظم الشقاق أو تحطم الاجماع فى النظام العربى . ولكن الفشل السورى فى وضع نهاية مقبولة للحرب الأهلية هناك قد وفر مجالا لانتقاد السياسة والنظام فى سوريا من جانب الأطراف العربية الرسمية التى تملك أسبابا أعمق للاختلاف معها على الساحة العربية ككل . والاستثناء الأساسى من هذا التشخيص هو الخلافات بين سوريا والقوى الفاعلة فى الساحة اللبنانية وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية .

ويتمثل جوهر السياسة السورية فى استمرار اعادة التوازن بين معسكرى الحرب الأهلية فى لبنان

بصورة تحول دون نشوء وضع انتصار وهزيمة مع بقاء السياسة العامة للدولة فى نطاق مقبول بالنسبة لسوريا بمعنى أن تتحقق فيه الحدود الدنيا للانسجام مع الموقف السورى من الصراع العربى ـ الاسرائيلى . وتأمل سوريا أن تضغط سياستها فى الحيلولة دون انتصار أحد أطراف الحرب الأهلية أو حسم الحرب لصالحه على كل الأطراف من أجل القبول بالحوار والمصالحة . ويتمثل تكتيكها فى التلاعب بالموازين السياسية والعسكرية بين فرقاء الحرب الأهلية بصورة تعيد الاقتراب من نقطة التوازن وتحول دون انتصار تام لأى طرف . وتعتقد سوريا أن مثل هذا الوضع يؤدى إلى حل الأزمة اللبنانية عن طريق تحقيق مشاركة متوازنة متساوية فى الحكم بين الطوائف الاسلامية وتلك المسيحية .

ولا يختلف هذا الاعلان السورى عن النوايا عن المواقف الرسمية للغالبية الساحقة من الدول العربية . وفى واقع الأمر فقد أضفت مؤتمرات القمة العربية نوعا من الشرعية وصفة التمثيل للموقف العربى الموحد على الوجود السورى فى لبنان وخاصة مؤتمر قمة القاهرة فى ١٩٧٦ . على أن ذلك لا يمنع حقيقة أن الاجماع العربى حول المسألة اللبنانية لم يكن فى أى وقت من الأوقات تاماً أو خاليا من التناقضات والشوائب وقد تركزت هذه التناقضات فى الشك فى أن يكون اعلان النوايا السورى تعبيرا عن حقيقة سياستها ومراميها فى لبنان ، وحول المصادمات العسكرية والسياسية التى أملتها سياسة التوازن السورية مع فرقاء الحرب الأهلية فى لبنان ، وخاصة الطرف الفلسطينى مما يعمق من الشكوك ، وأحيانا الادانات ـ العربية فى حقيقة السياسة السورية . وبطبيعة الحال فإن المواقف التفصيلية للدول تختلف كما أن هذه الاختلافات قد تراوحت من حيث العمق والاتساع مع المراحل المختلفة من تطور الأزمة اللبنانية .

فقد أثار الغزو السورى للبنان ـ بغض النظر عن كونه تم بناء على طلب من السلطة الشرعية موجة استياء فى عديد من الدول العربية ، وخاصة أنه قد مكن الميليشيات الكتائبية من القيام بمذابح ضد المخيمات الفلسطينية فى بيروت ـ وكان هذا الاستياء والانتقاد حادا فى الكويت وليبيا ومصر . على أنه سريعا ما أضفيت الشرعية العربية على الوجود السورى فى لبنان نتيجة لصفقة عقدت بين مصر وسوريا والسعودية فى مؤتمر قمة الرياض المصغرة ١٩٧٥ ، وتم نوع من التصالح بين منظمة التحرير والحكومة السورية كما أن سوريا ذاتها كانت حريصة على اشراك الدول العربية فى قوات الردع المشكلة أساسا من قواتها فى لبنان وفى الاشراف على مجمل حركة المصالحة الوطنية فى الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٢ من خلال قرارات مؤتمر القاهرة واللجنة العربية السباعية ، ثم الرباعية التى شكلت فى ١٩٨١ ـ على أن الفشل السورى فى توفير الشروط الملائمة لانهاء الحرب الأهلية اللبنانية قد عمق الشكوك تجاه نوايا سوريا . على أن هذه الشكوك لم يتم التعبير عنها رسميا إلا فى مصر ولم يقدم للوجود والسياسة السورية فى لبنان بديل حقيقى مقبول من بقية الأطراف العربية . أما الفترة ٨٣ ـ ١٩٨٥ فقد شهدت المصادمات العنيفة بين سوريا والقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية والحرب الأهلية الفلسطينية فى لبنان وما صاحبها من وحشية ثم المصادمات الدامية بين حركة أمل الشيعية التى هدفت للاستيلاء وفرض السيادة على المخيمات الفلسطينية فى لبنان . وقد أثارت السياسة السورية المعادية للقيادة الشرعية لمنظمة التحرير موجة انتقادات عنيفة فى العالم العربى ككل ، وتعرضت سوريا لاحراج حقيقى فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية ومؤتمر قمة الرباط ١٩٨٥ .

ومن هنا يمكن القول بأن الفترة الأخيرة ٨٣ ـ ١٩٨٥ قد شهدت أعلى مستوى للخلافات العربية حول المسألة اللبنانية ـ ويمكن القول أن ذلك يعود بصورة أساسية إلى تحالف مجموعة دول مجلس التعاون الخليجى مع كل من الأردن والعراق فى نقد السياسة السورية . بل أن هذا النقد قد امتد أيضا إلى ليبيا والجزائر فيما يتصل بالموقف السورى من القيادة الشرعية الفلسطينية ومن النزاع بين حركة أمل الشيعية والفلسطينيين على اختلاف تياراتهم فى لبنان طوال الأعوام ٨٤ ـ ١٩٨٥ . وعلى الأغلب فإن فجوة الشك والتصديق التى يعانى منها الموقف السورى فى لبنان تعود أساسا إلى فشل سوريا فى وضع نهاية للحرب الأهلية . ويمكن أن يعزى هذا الفشل إلى أمرين : الأول أن سوريا قد ترتكب خطأ تكتيكيا بالغا إذ تعتقد أن مجرد فرض التوازن العسكرى سوف يفضى إلى اجبار مختلف أطراف الحرب الأهلية إلى السعى نحو المصالحة . فقد أصبح من الواضح أن مثل هذا الوضع يطرح اختيار تفضيل بقاء الأحوال على ما هى عليه من تجزئة وتعدد فعلى للسيادات فى لبنان على المصالحة التى لا تحقق الحد الأدنى من مطالب القوى الوطنية . كما أن هذا التكتيك يقدر عناد القوى اليمينية ازاء الدفاع عن هيمنتها على النظام السياسى الطائفى بأقل مما هو

عليه : وثانيا : أن التكتيكات السورية فى لبنان تفضى إلى مصادمات دورية بينها وبين مختلف القوى اللبنانية بشكل دورى ، وهو ما يجعل من المتعذر الربط بين تكتيكات التوازن والهدف الاستراتيجى لسوريا فى لبنان ، أى المصالحة والمحافظة على وحدة لبنان . ويفضى ذلك بدوره إلى التشكك فى السياسة السورية فى العالم العربى وجعل طبيعة السياسة فى لبنان قائمة على التلاعب المتبادل بالقوى والظروف أكثر منها محاولة لنظم الساحة فى اتجاه بناء نظام سياسى يرضى آمال الغالبية ويحقق الصالح العربى فى لبنان .

حرب الصحراء المغربية :

أصبحت ساحة الصحراء المغربية ميدانا لحرب استنزاف عسكرى وسياسى ممتد ليس فقط بين الأطراف المباشرة (أى المغرب ومنظمة البوليساريو) وانما أيضا لمجمل منطقة المغرب العربى . فمنذ انسحاب القوات الأسبانية من الأقليم عام ١٩٧٥ وهو يشهد صراعا ضاريا حول السيطرة على الاقليم بين قوات البوليساريو التى أعلنت نشأة دولة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فى فبراير ١٩٧٦ والقوات المغربية وقد شاركت موريتانيا فى القتال ضد قوات البوليساريو منذ ١٩٧٥ حتى توقيع اتفاقية سلام فى الجزائر عام ١٩٧٩ .

وبالرغم من شمول الصراع لمجمل المغرب العربى على الصعيد السياسى فإنه ليس من الواضح على وجه الدقة ما إذا كان التنازع حول مصير الصحراء الغربية سببا أم نتيجة للتناقضات والمنافسات بين دول المغرب (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ومنظمة البوليساريو ذاتها) . فالواقع أن الطرفين الأساسيين للصراع هما الجزائر والمغرب . أما بقية الأطراف التى شاركت فى هذا الصراع فقد تغيرت مواقفها أحيانا من النقيض إلى النقيض .

ففى البداية مالت كل من تونس وموريتانيا إلى تأييد موقف المغرب . وكانت لموريتانيا آمال فى الحصول على حق السيادة على الأقليم ولذلك فقد شاركت فى القتال ضد جبهة البوليساريو وعلى النقيض أيدت ليبيا موقف الجزائر ، بل وكان لدعمها العسكرى لجبهة البوليساريو دور ملموس فى نمو القدرات العسكرية لهذه الجبهة مما مكنها من الاحتفاظ بالقدرة على الهجوم العسكرى ضد القوات المغربية فى الاقليم وداخل الجنوب المغربى ذاته حتى نهاية السبعينات . ولكن مع بداية عام ١٩٨٤ كان واضحا أن محاور الصراع قد انعكست تماما . فشكلت الجزائر وتونس وموريتانيا محورا فى المغرب العربى يؤيد استقلال الاقليم . ووقعت هذه الدول على معاهدة حسن جوار وأخوة فى بداية ١٩٨٤ . وفى المقابل تحولت ليبيا عن موقفها المناوىء للمغرب إلى اعلان للوحدة تبعا لما سمى بوثيقة الاتحاد العربى الأفريقى فى أغسطس ١٩٨٤ وقامت كل من ليبيا والمغرب بتصفية المعارضة المتوطنة فيهما للنظام السياسى للبلد الآخر منذ يوليو ١٩٨٤ وامتنعت ليبيا تماما عن مد البوليساريو بالأسلحة والأموال . بل ونصت المعاهدة الليبية المغربية على بند يلزم الطرفين بالتضامن ازاء وقوع اعتداء على إحداهما . ومع كل هذه التغيرات ظلت حالة العداء بين الجزائر والمغرب على حالها . ويبدو أن الفجوة بين موقفى البلدين ازاء قضية الصحراء تتعاظم ولا تتقلص إذ يستند تشخيص الجزائر للصراع فى الصحراء الغربية على مفهوم حق تقرير المصير . ووفقا للرئيس الشاذلى بن جديد « فقضية الصحراء الغربية مطروحة على منطقتنا كما هى مطروحة على أفريقيا والمجتمع الدولى بأسره باعتبارها قضية تتعلق بحق شعب فى تقرير مصيره بنفسه . وموقف الجزائر من هذه القضية معروف وواضح فالجزائر تناصر حقوق الشعوب المناضلة فى كل مكان » (من حديث صحفى لجريدة الشرق الأوسط فى ١٩٨٤/١٠/٢٩) .

ولكن المعضلة هى أن الرئيس الجزائرى لم يذكر على وجه التحديد فيما يفترق الشعب الصحراوى عن بقية الشعب المغربى أو ما هى المقومات الفريدة التى تجعل هذا الشعب أمة ينطبق عليها مبدأ حق الأمم فى تقرير مصيرها ؟ . أما موقف المغرب فهو يتلخص فى انكار استقلالية الشعب الصحراوى والاصرار على اعتباره جزءا لا يتجزأ من الشعب المغربى وأن للمغرب حقوقا تاريخية على هذا الاقليم لا يصح انكارها . وعلى هذا الأساس فإن « الصراع فى شمال غرب أفريقيا والاعتداءات التى تستهدف المغرب تشكل فى فحواها وظواهرها خلافا بين المغرب والجزائر » (من حيث صحفى للوزير المغربى الأول فى ١٩٨٠/٤/١٤) . ولذلك يصر ملك المغرب على أن « الأمر الأساسى بالنسبة لى هو ألا تكون مغربية الصحراء موضع مجادلة . . انما الأمر الذى لا جدال فيه هو رسوخ مبدأ السيادة » (من حديث صحفى لجريدة العلم فى ١٩٨٤/١١/١٢) . إن هناك نزاعا حول تقدير عدد سكان أقليم الصحراء . . فتقدير منظمة البوليساريو يتراوح بين ثلاثة أرباع والمليون نسمة (انظر حديث السيد ماء العينيين ولد الصديق للنهار فى ١٩٨٠/٦/٣٠) . أما تقدير المغرب

فيقل عن المائة ألف نسمة . ولكن السؤال الذى يطرح بصدد الموقف المغربى هو إذا كانت مستعدة لمواصلة الحرب حتى لو أدى ذلك إلى تحويل مثل هذا العدد الذى قدروه لسكان الاقليم إلى لاجئين ؟ .

وتكمن أهمية الصراع حول مستقبل الصحراء الغربية فى عاملين : الأول يرتبط بالانشقاق الحاصل فى المغرب العربى . وربما يصعب القول أن الصراع حول مستقبل الصحراء يشكل سببا أساسيا لبناء محاور متقابلة فى المغرب العربى ككل ، ولكن من المؤكد أن هذا الصراع قد أعطى تحديدا واضحا لمنافسات عميقة ولكنها غير محددة الملامح والعلل . والعامل الثانى يرتبط باضافة تناقضات جديدة داخل جبهة الصمود والتصدى وخاصة بين ليبيا والجزائر . وهنا يجدر التنويه أيضا بأن قضية الصحراء ليست سببا فى تدهور العلاقات الجزائرية ـ الليبية الذى يعود إلى فترة سابقة على تحول الموقف الليبى فى اتجاه المغرب . ولكن من المؤكد أيضا أن بناء المحور المغربى ـ الليبى قد عمد الانشقاق بين ليبيا والجزائر بصورة تجعل من المتعذر المحافظة على هيكلية جبهة الصمود والتصدى مما أدى إلى تضعضعها وانحدارها .



ثانيا : هيكل القوة فى النظام العربى

كما أسلفنا القول ، تتحقق عملية بناء الاجماع إما نتيجة تجانس ووحدة المواقف تجاه القضايا الكبرى لنظام اقليمى ما ، أو نتيجة لقدرة هذا النظام على التوفيق والتوصل إلى حلول وسط Compromises بين المواقف المختلفة للأطراف الأساسية فى النظام .

وقد يتم التوصل إلى حلول وسط نتيجة للاقناع الذهنى والحوار المتواصل بين الأطراف . فإذا لم تكن مواقف الأطراف متعارضة كليا ، فإن ثمة دائما طريقة للتوفيق والمقاربة بينهما ، ويقتضى ذلك حدا أدنى من العقلانية ونمطا فعالا للاتصال وقدرة فنية على تحليل القضايا موضع النزاع واعادة توزيع عناصرها ومسئولياتها واعادة تركيبها بصورة تحقق المقاومة المطلوبة لحلول وسطى مقبولة من الأطراف .

على أن أكثر الحلول الوسط لا تأتى عن طريق الاقناع والحوار الذهنى وحده ، بل نتيجة لممارسة القوة بين أطراف النظام . بل قد تكفى علاقات معينة للقوة لبناء الاجماع فى نظام اقليمى بالرغم من التباين النسبى فى مواقف الأطراف المكونة له . فعلى الرغم من تمتع الدول بالسيادة القانونية على اقليمها وحقها فى رسم سياساتها واتخاذ القرارات اللازمة لوضع هذه السياسة موضع التطبيق إلا أن الممارسة الواقعية للسياسة الدولية والاقليمية تضطر كثيرا من الدول للسير فى ركاب دول أقوى ومسايرتها فى جوانب هامة من السياسات الاقليمية (الدولية) بل والداخلية ايضا . ويحدث ذلك نتيجة لرغبة الدول الأضعف فى الحصول على مزايا أو خشيتها من التعرض لعقوبات تستطيع الدول الأقوى أن توزعها .

والصفة الأساسية التى نشخص على أساسها طبيعة هيكل القوة فى أى نظام دولى أو اقليمى هو درجة تركيز علاقات القوة بين أطراف أو دول هذا النظام .

ويمكن القول أنه مع مع بقاء جانب الوحدة والتجانس التلقائى للمواقف ازاء القضايا الكبرى للنظام على حاله فإن قدرة النظام على الانجاز وبناء الاجماع ترتبط طرديا مع درجة تركيز علاقات القوة فيه .

فإذا كانت مواقف أطراف هذا النظام متباينة ، وكان لكل منها نصيب من علاقات القوة مثل ما للآخر ، فإن من الواضح أنه لا توجد طريقة لبناء الاجماع فى النظام ومع اطراد تركيز هذه العلاقات : أى مع ميل النظام إلى حالة تحتكر فيها حفنة أقل فأقل من الدول القدرة على التأثير على الآخرين تتعاظم فرصة هذا النظام لبناء الاجماع .

ومن هذا المنظور فإن الأنظمة السياسية الدولية والاقليمية يمكن تشخيصها بالاشارة إلى درجة تركز أو انتشار القوة فيها . ومن التصنيفات الشائعة فى هذا الصدد التمييز بين الأنظمة ذات القطب الواحد Unipolar (أى التى يحتكر فيها طرف واحد فى النظام القدرة على التأثير فى هذا النظام) وذات القطبية الثنائية bipolar ، أو ذات الأقطاب المتعددة (ويسمى ذلك نظام توازن القوى) . ويمكن أيضا فى اطار نظام يقوم على توازن القوى (أى على تعدد الأقطاب القادرة على التأثير فى النظام) أن يبرز طرف واحد متفوق . أو طرفان bi-multipolar .

ولكل من هذه الأنظمة قدرة محددة على بناء الاجماع . فالنظام ذو القطب الواحد يتضمن واقع الخضوع والهيمنة وهو نوع من الاجماع المفروض ، والنظام ذو القطبية الثنائية يتضمن انشقاقا فى النظام بين كتلتين ، وذلك القائم على تعدد الأقطاب يفضى إلى حالة معقدة فقد يؤدى إلى تعذر الاجماع سواء انتهى ذلك إلى الصراع المستمر أو بقاء الحال على ما هو عليه . ولكن هناك فرصة ما فى مثل هذا النظام لبناء الاجماع إذا ما توافقت وانسجمت المواقف .

ولكن مثل هذه التصنيفات قد تكون خادعة نتيجة لطبيعتها الثبوتية ولعدم قدرتها على ادراك التغير التراكمى والاحتمالات المتعددة للتحالفات داخل الأنظمة الاقليمية . ولذلك ينبغى استكمالها بخلفية عامة تقوم

على مفهوم درجة تركز وانتشارية علاقات القوة .

فإذا جئنا لهيكل القوة فى النظام العربى لأمكن القول بأن هذا النظام قد تعرض لتأثير ثلاثة عوامل أساسية وهى :(أ) نمط توزيع موارد القوة ، (ب) طبيعة الارتباطات ونمط التحالفات (ج) قائمة الأولويات السياسية للنظم العربية الأساسية .

٢ ـ نمط توزيع موارد القوة فى العالم العربى :

ثمة بعدان أساسيان لنمط توزيع موارد القوة فى أى نظام اقليمى :

* البعد الأول يرتبط بالتركيز المكانى للموارد : أى نسبة الموارد المتوطنة فى دولة واحدة إلى مجموع الموارد المتاحة فى الأقليم ككل .
* والبعد الثانى يرتبط بالتركيز النوعى للموارد : أى مدى توافق توطن الأنواع المختلفة من موارد القوة فى دولة واحدة أو عدد قليل من الدول . فإذا افترضنا أن موارد القوة الأساسية هى عسكرية ، واقتصادية ومعنوية أو ايديولوجية فإن درجة التوافق تعنى توافق كل هذه الصور للقوة معا فى الدولة . وينشأ عن التوزيع غير المتوافق نوعيا لموارد القوة نوع من التشتت مشابه للانتشار المكانى مع ادراك أن نوعا ما من موارد القوة قد يكون له أثر حاسم فى وقت معين وقد يصبح عديم الأثر فى وقت آخر تبعا لشدة الحاجة له .

والواقع أن الصفة الأولى لهيكل القوة فى النظام العربى هى وجود درجة متوسطة من الانتشار المكانى والنوعى لموارد القوة بما يعطى أساسا لتكون نظام توازن القوى أو تعددية الأقطاب . فمن ناحية عدد السكان نجد أن نحو ٧٢,٥٪ منهم فى العالم العربى يتوطن فى خمس دول فقط من اجمالى عدد ١٨ دولة فيه ، وسبع دول تشتمل على ٩٠,٦٪ من اجمالى عدد السكان فى هذه الدول الثمانية عشرة . وتترتب هذه الدول كالآتى : مصر ٢٥,٧٪ والمغرب والجزائر والسودان بنسبة ١١,٧٪ لكل منها ثم العراق بنسبة ٨,٢٪ ثم سوريا والسعودية بنسبة ٥,٨٪ لكل منهما (وفقا لاحصاءات ١٩٨٢) .

ويظهر توزيع حجم الجيوش العاملة حتى أول يوليو ١٩٨٥ تركيزا أشد . فنجد أن ثلاث دول فقط تحتفظ بنحو ٦٣,٦٪ من اجمالى حجم القوات فى ١٨ دولة عربية . وهذه الدول هى العراق (٢٤٪) ومصر (٢٠,٧٪) ثم سوريا (١٨,٧٪) . فإذا أضفنا المغرب (٦,٩٪) والجزائر (٧,٩٪) لأصبح نصيب خمس دول عربية نحو (٧٨,٤٪) من اجمالى حجم القوات العسكرية المتواجدة فى العالم العربى . ويلاحظ أن السودان لا توجد فى قائمة الدول الخمس الأولى من حيث حجم الجيوش بالرغم من وجودها ضمن الخمس دول الأولى فى العالم العربى من حيث عدد السكان . كما يلاحظ أن ترتيب الدول يختلف كثيرا بين نصيبها فى عدد السكان وحجم الجيوش العاملة فيها وذلك نتيجة لمستوى التعبئة الكبير فى كل من سوريا والعراق .

ويعطينا حجم أنظمة التسليح الحديثة مؤشرا آخر للقوة العسكرية . فإذا اعتمدنا على عدد الدبابات وطائرات القتال فإننا نحصل على ترتيب ثالث . فهناك خمس دول عربية تحتفظ بنحو ٨٣,٨٪ من حيازة العالم العربى من الدبابات . وتترتب هذه الدول كالآتى : سوريا (٢٥,٧٪) العراق (٢٢,٩٪) ليبيا (١٧,١٪) ، مصر (١٣,٢٪) والأردن (٤,٩٪) . أما من حيث عدد طائرات القتال فإن الدول العربية الخمس الأولى نحو ٧٢,٦٪ من اجمالى العالم العربى ، وتترتب هذه الدول كالتالى : ليبيا (١٧٪) والعراق (١٥,٨ ٪) سوريا (١٥,٨٪) مصر (١٣,٥٪) والجزائر (١٠,٥٪) ، وذلك كله وفقا للاحصاءات المتاحة لعام ١٩٨٤ (انظر تقرير : الميزان العسكرى العربى ـ الاسرائيلى ـ جدول (١) .

ويبين الفارق بين حجم الجيوش العاملة فى البلدان العربية الخمس الأولى بالنسبة لاجمالى حجم الجيوش العربية وحيازة الدول العربية الخمس الأولى من الدبابات وطائرات القتال أساليب مختلفة فى بناء الجيوش العربية ومستويات مختلفة من الكثافة التسليحية . فبالمقارنة بعدد السكان يمكن القول أن العراق تضطر إلى مستوى تعبئة بشرية زائدة وأنه بمقارنة حيازتها من الدبابات والأسلحة بحجم الجيش العامل فيها ربما كانت تتمتع بأقل مستوى من الكثافة التسليحية . كذلك الأمر بالنسبة لمصر وإن كانت الظاهرة أقل حدة . وعلى النقيض نجد أن ليبيا تستند على مستوى مغالى فيه من الكثافة التسليحية ، أى نصيب الجندى من الدبابات والطائرات . أما سوريا فتتمتع بمستوى تعبئة مرتفع ، إذ تساهم بنصيب من حجم الجيوش العربية أعلى كثيرا من نصيبها من حجم السكان فى العالم العربى ، ولكن مستوى حيازتها من الدبابات والطائرات يتواكب مع مستوى التعبئة البشرية ، ويتضمن ذلك مستوى مناسبا من الكثافة

التسليحية .

ويعطينا حجم الانفاق الدفاعى فى البلدان العربية مؤشرا ثالثا لموارد القوة العسكرية . وهنا نلحظ ايضا أن الدول الخمس الأولى من حيث الانفاق العسكرى مسئولة عن ما يقل قليلا عن ٨٠٪ من حجم هذا الانفاق على المستوى العربى وتترتب هذه الدول كالتالى : السعودية (٤٥,٣٪) العـراق (٢٠,٦٪) مصر (٧,٦٪) سوريا (٦,٤٪) وعمان (٣,٩) ، وذلك عن عام ١٩٨٣ . وربما كان الانفاق العسكرى فى الدولة الأخيرة قد تعاظم بصورة خاصة فى العام المذكور نتيجة صفقات أسلحة كبيرة ولذلك فقد لا يشير ذلك إلى حقيقة مستقرة . كما أن الانفاق العسكرى لليبيا مقدر فى هذا العام بأقل كثيرا من حقيقته وبأقل كثيرا من مستواه فى بقية السنوات . ولذلك يمكن القول بأن أكثر الدول العربية انفاقا على التسليح هى السعودية ، العراق ، سوريا ، ليبيا ومصر ، وعلى العموم فإن المستوى المرتفع من الانفاق العسكرى فى السعودية وبلدان الخليج الصغرى مع الضآلة النسبية لحجم القوات ونصيبها من الدبابات والطائرات يوضح أن الجيوش فى هذه البلدان ذات طبيعة دفاعية صرفة وأن الجزء الأكبر من هذا الانفاق يتجه إلى أنظمة الدفاع الصاروخية بما تتطلبه من أنظمة اتصالات وانذار مبكر متقدمة للغاية وذلك على عكس طبيعة الانفاق العسكرى فى مصر وسوريا والعراق التى تحرص على تكوين قوة هجومية ايضا .

ويستخلص من ذلك العرض أن البلدان العربية الأكثر تمتعا بموارد القوة العسكرية فى العالم العربى هى على الترتيب العراق ، مصر ، سوريا ، ليبيا ، والجزائر . ويتلوها فى ذلك كل من السعودية والمغرب والأردن .

أما من ناحية موارد القوة الاقتصادية فإننا نجد توزيعا مختلفا إلى حد ما . فالدول العربية الخمس الأولى من حيث النصيب من اجمالى الناتج المحلى الكلى للعالم العربى تسيطر على نحو ٦٦٪ من هذا الاجمالى . وتترتب الدول كالآتى : السعودية ٣١,٨٪ الجزائر ١٠٪ مصر ٨,٥٪ ليبيا ٨,١٪ العراق ٧,٦٪ . وذلك عام ١٩٨٢ وبطبيعة الحال فقد جاء هذا الترتيب متأثرا بشدة بالانتاج البترولى الضخم للسعودية وليبيا والجزائر والعراق . أما إذا اعتمدنا على مؤشر التطور الصناعى فإننا نجد الترتيب التالى : السعودية وتنتج ٢٣,٤٪ من اجمالى الناتج من الصناعة التحويلية فى العالم العربى . أما الجزائر وتنتج ١٣,٤٪ منه وسوريا بنسبة ١٢,٦٪ ومصر بنسبة ١١,٩٪ ثم الامارات وتنتج ٧,٨٪ من اجمالى الصناعات التحويلية . أى أن الدول الخمس الأولى تستحوذ على ٦٩,١٪ من اجمالى ناتج الصناعة التحويلية فى العالم العربى .

وبطبيعة الحال فإن العنصر البترولى المتمثل هنا فى صناعة التكرير والبتروكيماويات يؤثر إلى حد كبير فى الأوزان النسبية للدول حيث أن الصناعة فى السعودية والامارات تكاد تميل بشكل شبه كامل إلى هذه الأنشطة . فإذا أضفنا المغرب وتنتج ٧,١٪ من الناتج من الصناعة التحويلية فى العالم العربى والعراق بنسبة ٦,٩٪ منه لأصبح نصيب الدول السبع الأولى نحو ٨٣,١٪ من الاجمالى . وإذا حذفنا صناعة التكرير والبتروكيماويات لأصبح من المؤكد أن تأتى سوريا فى المقام الأول من حيث النصيب فى توليد ناتج الصناعة التحويلية فى العالم العربى ويتلوها مصر والجزائر ثم السعودية والمغرب . ويتضح من ذلك كله أن النظام العربى يتضمن الميل لتركيز القوة وتشتيتها فى نفس الوقت . فإذا اقتصرنا على المؤشرات السابقة كل على حدة فسوف نجد أن الدول الخمس الأولى تكاد تحتكر موارد القوة فى النظام . وفى كل من هذه المؤشرات تستأثر الدولتان الأوليان بأكثر من ٥٠٪ من موارد القوة . وفى نفس الوقت نجد درجة واضحة من الانتشار النوعى لموارد القوة ، ويتضح ذلك من عدم توافق هذه الموارد معا فى معظم الدول . فهناك عشر دول عربية مسجلة فى قائمة الدول الخمس الأولى لمؤشرات القوة السالفة الذكر ، وبينها دول صغيرة مثل البحرين والامارات والأردن .

ومع ذلك ، فإذا نظرنا للقوة لا باعتبارها مجموعة من المواد المتفرقة ، وانما كقدرة كلية فإننا نجد أن هناك ست دول عربية تتمتع بالقدرة على اظهار علامات القوة فى النظام وهى : مصر ، سوريا ، ليبيا ، السعودية ، العراق والجزائر . وفى المقابل هناك مجموعة تالية من الدول العربية التى تتمتع ببعض موارد القوة المادية والتى تستطيع مبادلتها فى اطار النظام والحصول على درجة من النفوذ والقدرة على التأثير . ومن هذه الدول الأردن والمغرب ، وتتلو هذه الدول مجموعة ثالثة من الدول الأقل تأثيرا والمعرضة للتأثير بنفوذ الآخرين ، ومنها تونس والسودان واليمن الشمالى ولبنان . .

فإذا تناولنا الدول الست الأولى من حيث موارد القوة

المادية فى النظام العربى فسوف نجد أن مراكزها النسبية قد تعرضت للتغير والتبدل نتيجة للتحولات فى نصيبها من موارد القوة المادية مع الزمن وكذلك نتيجة للتحسن والتدهور فى مواردها من القوة والنفوذ المعنوى .

ويمكن ايجاز التغيرات فى المركز المادى والمعنوى للدول العربية الأقوى فيما يلى :

أولا : هبوط المركز النسبى للدول العربية المصدرة للبترول منذ أوائل الثمانينات فقد كانت الزيادة السعرية فى صادرات البترول عام ١٩٧٩ هى الأخيرة وبدأت أسعار البترول فى الهبوط نتيجة هبوط شروط التجارة ضد البترول والتخفيض الرسمى للأسعار . ومع قرارات الأوبك المتتالية بتخفيض الانتاج اتجهت عائدات البترول للانخفاض الذريع وباتت الدول العربية المصدرة للبترول تتحول إلى الاعتماد على احتياطياتها الدولية التى تتآكل بسرعة نتيجة العجز الكبير فى الميزانية العامة فى كافة هذه الدول . وبطبيعة الحال فإن هذه التغييرات فى الوضع الاقتصادى لابد وأن تنعكس على القوة العسكرية . كما أن هذه التغيرات تمس أكثر كلا من السعودية وليبيا والعراق أكثر من دولة مثل الجزائر .

ثانيا : تعززت القوة المعنوية للسعودية لفترة امتدت من نهاية السبعينات حتى عام ١٩٨٣ ، ثم مالت للهبوط المتواصل بعد ذلك . ويعود التعاظم فى القوة المعنوية للسعودية فى البداية لأمرين . أولا : زيادة اهتمام السعودية بالعالم العربى كبديل قيادى لمصر التى انسحبت من الساحة العربية مع اتفاقيات كامب ديفيد . ونجاح السعودية فى دفع مشروع الملك فهد وجعله مشروع فاس المقبول من الدول العربية باعتباره المشروع العربى للسلام . وثانيا : تعاظم نفوذ الحركات الدينية السنية فى عديد من دول العالم العربى مثل تونس ومصر وسوريا ، مع ما لهذه الحركات من روابط مع السعودية .

ثالثا : استمرار الصعوبات التى تواجهها مصر لاستعادة الرصيد المعنوى الذى تمتعت به فى العالم العربى قبل زيارة الرئيس السابق للقدس . وقد اعتمدت القيادة المصرية فى محاولتها لاستعادة هذا الرصيد على نموذج الليبرالية السياسية الذى أنشأته منذ تولى الرئيس مبارك والذى يكاد يكون فريدا فى العالم العربى وخاصة فى الشرق الأوسط ، وعلى تجميد عملية التطبيع مع اسرائيل . والمشكلة الأساسية التى تجدها مصر فى هذا الصدد هى عجزها عن تولى مسئولية قيادة العالم العربى فى مواجهة اسرائيل نتيجة لاستمرار التزامها باتفاقيات كامب ديفيد .

رابعا : ميل المركز المعنوى لكل من ليبيا والعراق والجزائر للتدهور فى السنوات الأخيرة . فقد تدهور المركز المعنوى لليبيا فى العالم العربى نتيجة لتفجر تناقضاتها مع بقية أطراف جبهة الصمود والتصدى . وخاصة المصادمات العدائية مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك نتيجة لعدم انسجام السياسات الليبية وطبيعتها المتقلبة . ومال المركز المعنوى للجزائر للتدهور نتيجة تدهور اهتمامها بالقضايا العربية الكبرى . أما العراق فقد تدهور مركزها ورصيدها المعنوى نتيجة لحربها الطويلة وغير المجدية مع ايران .

خامسا : نجاح سوريا فى المحافظة على رصيدها المعنوى فى العالم العربى نتيجة للطابع المنسجم والمنتظم لسياساتها والمواجهة السياسية والعسكرية مع اسرائيل التى تنفرد بها سوريا بين جميع الدول العربية . وبرغم اهتزاز صورة سوريا نتيجة لفشلها فى وقف وهزيمة الغزو الاسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ ، إلا إنها نجحت فى استعادة هذه الصورة مع نجاحها فى اسقاط اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣ بين اسرائيل ولبنان .

وقد ضاعفت هذه التطورات كلها من وهن النظام العربى على الاجمال وزيادة انتشارية توزيع القوة داخله نتيجة لعجز أى طرف عربى على حدة عن فرض قيادته على النظام العربى .

٢ ـ طبيعة الروابط والعلاقات فى النظام العربى :

إن مجرد وصف نمط توزيع موارد القوة لا يكفى للتعرف على هيكل القوة السائد فى النظام الاقليمى . فامتلاك قدر معين من القدرات الاقتصادية والعسكرية لا يضفى بحد ذاته قوة على الدولة المالكة ، خاصة إذا لم تكن هذه الدولة راغبة فى استثمار جزء من هذه الموارد فى الساحة الاقليمية وقادرة على القيام بهذا الاستثمار فى القنوات الملائمة . فممارسة القوة تتطلب ارتباطا وعلاقة وانخراطا فى شئون النظام . ومن هنا يتطلب تشخيص هيكل القوة فى النظام الاقليمى وصفا لاتساع وعمق وطبيعة التفاعلات بين أطراف هذا النظام .

وفى مجال تحديد طبيعة التفاعلات والروابط بين أطراف النظام الاقليمى ينبغى التمييز بين أنماط القوة وفقا لطبيعة استخدامها . فهناك أنظمة وعلاقات تتسم

بطبيعة صراعية ، وأنظمة وعلاقات أخرى تتسم بطبيعة تكاملية .

ويوجد فى النظام العربى كل من نوعى الروابط والتفاعلات ، التى تمارس من خلالها أشكال القوة العسكرية والاقتصادية .

١ ـ فتستطيع بعض الدول العربية الضغط على دول أخرى مجاورة بأساليب عسكرية مباشرة وغير مباشرة . وقد تصل أساليب الضغط العسكرى المباشر إلى موقف الحرب المعلنة مثل النزاعات العسكرية بين اليمن الديمقراطى وجمهورية اليمن (الشمالية) ، والحرب بين مصر وليبيا عام ١٩٧٦ . كما قد تعمد بعض الدول الدول العربية إلى تحريك جيوشها على الحدود والتهديد بالحرب لفرض تنازلات من دول مجاورة ، وكثيرا ما تقوم سوريا بذلك فى مواجهة الأردن ، كما استخدمت اليمن الجنوبية هذا التكتيك فى مواجهة عمان . واستخدمته مصر فى مواجهة ليبيا ، كما استخدمته ليبيا فى مواجهة تونس ، واستخدمته الجزائر فى مواجهة المغرب .

وإلى جانب هذه الأساليب المباشرة تستطيع بعض الدول العربية الضغط بأساليب عسكرية غير مباشرة على دول عربية أخرى إذا ما توفرت فى هذه الأخيرة قوى وجماعات على استعداد للتعاون مع الأولى والتمرد على النظام القائم . ويظهر هذا فى العلاقات بين كل من المغرب والجزائر ، وبين ليبيا والسودان وبين سوريا ولبنان . وبالمقابل نجد أن المساعدة العسكريـة بمستوياتها فنية وتكتيكية واستراتيجية ، تخلق نوعا من القوة الناشئة عن حاجة دولة عربية لدولة عربية أخرى ويظهر ذلك فى علاقة مصر بالسودان المتعلقة بالتمرد فى جنوب السودان وبالتوتر فى منطقة القرن الأفريقى وأيضا فى علاقة مصر ببلاد الخليج والمتعلقة بالتهديد الايرانى لدول الخليج العربية .

وفى ضوء التوازنات الراهنة للحرب العراقية ـ الايرانية لا زالت دول الخليج تعرب عن اعتقادها بضرورة ابعاد المنطقة عن صراعات الدول الكبرى . غير أن الواقع أن هذه الدول لا تستبعد امكانية الالتجاء إلى الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة للدفاع عنها إذا ما حاق بها الخطر الايرانى ـ بل لقد ثار الحديث بالفعل فى الصحافة الأمريكية عن وثائق سرية متبادلة بين السعودية ومجلس التعاون الخليجى والولايات المتحدة حول ضمانات للأمن الخليجى . وفى هذا السياق يصعب على دول مجلس التعاون الخليجى الاستغناء عن المساندة العسكرية المصرية التى قد تأتى فى صورة تسهيلات لوجستيكية بالاضافة إلى تدعيم محدود من القوات الخاصة والطيران . ويعطى ذلك مصر نوعا من القوة التى تظهر على المستوى الأعمق للعلاقات العربية .

٢ ـ وتمثل الروابط الاقتصادية بين الدول العربية فرصة أخرى لاشتقاق القوة فى النظام العربى . ومن الواضح أن هذه الروابط يمكن أن تخدم أغراض التحالف والصراع .

ويتميز هيكل الروابط الاقتصادية فى النظام العربى بالتحيز لصالح الروابط غير التقليدية وخـاصة المساعدات المالية وحركة العمالة بين الأقطار . أما المجال التجارى فلا يكشف عن امكانيات كبيرة لاشتقاق القوة بين الدول العربية نتيجة لضآلة التجارة المتبادلة . كما أن المشروعات المشتركة واستثمار رؤوس الأموال لا زالت أشكالا محدودة وضئيلة القيمة إلى حد كبير . والاستثناء الأساسى من ذلك كان هو الهيئة العربية للتصنيع الحربى التى انسحبت منها الدول العربية الممولة الأساسية مع توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية .

ومع ذلك فإن المساعدات المالية وحركة العمالة بين الدول العربية تتضمن عوامل قوة كبيرة فى النظام العربى .

وتتنوع صور المساعدات المالية العربية بين مباشرة وغير مباشرة . ومن أهم صور هذه الأخيرة تلك التى تذهب إلى بلدان عربية من خلال المنظمات المالية والنقدية العربية . وتمويل هذه المنظمات بصورة أساسية من البلدان العربية التى تتمتع بفوائض مالية كبيرة : أى البلدان العربية المصدرة للبترول . ويمنح هذا التمويل البلدان العربية الغنية فرصة السيطرة شبه الكاملة على هذه المنظمات وخاصة صندوق النقد العربى . ومن خلال هذه السيطرة تستطيع الدول الممولة أن تحقق نفوذا كبيرا ، وإن كان غير مباشر على الدول العربية التى تلجأ لاستخدام قروض هذه المنظمات .

أما المساعدات المباشرة فيمكن تقسيمها حسب الغرض وربما كانت أهم صور هذه المساعدات هى مساعدات التنمية ومساعدات الدعم . وبالرغم من أن مساعدات التنمية العربية ليست ضخمة بأى مقياس فهى تشكل بالنسبة للبلدان المتلقية اداة هامة للاستقرار الاقتصادى ولتمويل النمو الاقتصادى ، مما يعطى للدول المانحة فرصة كبيرة لبناء النفوذ على الدول

المتلقية . وأهم الدول المانحة للمساعدة المالية هى السعودية والكويت والامارات وقطر . وقد كانت مصر أهم الدول المتلقية لمساعدات التنمية العربية حتى ١٩٧٨ إذ بلغ نصيبها ٤٠٪ من الاجمالى عام ١٩٧٤ و ٣٦,٥٪ عام ١٩٧٦ و ٢٧,٥٪ عام ١٩٧٨ . ويتلو مصر مباشرة سوريا ثم الأردن والمغرب والسودان واليمن الشمالى واليمن الجنوبى . أما بعد ١٩٧٨ فقد أصبحت سوريا هى أهم الدول العربية المتلقية للمساعدات المالية العربية إذ حصلت على نسبة ٣٥٪ منها عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٢ . ويتلوها فى ذلك الأردن واليمن الشمالى والمغرب والسودان والصومال .

وتمثل مساعدات التنمية العربية الأداة الأساسية لوضع الاقتصاديات العربية تحت الهيمنة الخليجية باعتبار دول الخليج العربى هى المصدر الأساسى لهذه المساعدات . فمن الصحيح أن هذه المساعدات قد تمثل نسبة صغيرة من الناتج القومى الاجمالى للبلدان العربية المتلقية . ولكن المقارنة الصحيحة لا ينبغى أن تكون مع الناتج القومى وانما مع الميزانيات العامة للحكومات العربية ، وهى لا شك تمثل نسبة كبيرة من الموارد العامة فى غالبية الدول المتلقية . ويتيح ذلك دون شك فرصة تكوين نفوذ مرتفع للدول العربية الغنية فى الدول الأفقر .

والنوع الثانى للمساعدات المالية العربية هو مساعدات الدعم . والمقصود بها هى تلك المعونة المالية التى خصصت وفقا لقرارات مؤتمرات القمة العربية لدعم الصمود العسكرى فى الدول المواجهة مع اسرائيل كما وأن نوعا مشابها لمخصصات الدعم قد أنشىء أيضا لسد متطلبات العراق فى مواجهتها العسكرية مع ايران ، وللصومال فى مواجهتها العسكرية مع أثيوبيا . ولكن الميكانيزم الذى استخدم فى الحالة الأخيرة يختلف عن مؤتمرات القمة ، حيث أن هذه القضايا لا تحظى باجماع عربى . وقد بدأ انشاء نظام الدعم المالى لدول المواجهة العسكرية مع اسرائيل فى مؤتمر قمة الخرطوم فى اغسطس ١٩٦٧ . ولم يكن دور هذا النمط من المساعدات الاقتصادية مجرد مساعدة الدول العربية التى تشتبك فى صراع عسكرى مع اسرائيل على تحمل تكاليف المواجهة وإنما تعدى ذلك إلى أن أصبح أحد أعمدة النظام العربى فى الفترة التى أعقبت هزيمة ١٩٦٧ . فمن ناحية أولى مثلت مخصصات الدعم أساسا للمصالحة على نطاق النظام العربى ككل بين الدول العربية ذات التوجه القومى الراديكالى خاصة مصر وسوريا ، وتلك ذات التوجه الدينى المحافظ والمرتبط بالغرب أى السعودية ودول الخليج الأخرى . وقد كان هذا التصالح هو أساس تكون الاجماع العربى نحو قضية الصراع العربى الاسرائيلى باعتبارها القضية المركزية فى النظام العربى . ومن ناحية أخرى جاء نظام الدعم الاقتصادى بحل مناسب لتوزيع مسئوليات المواجهة العربية لاسرائيل . إذ وفر نوعا من الميكانيزم الذى يربط البلدان العربية غير المواجهة جغرافيا لاسرائيل وذات القدرات المالية الأكبر بقضية الصراع المصيرى مع اسرائيل . أى أنه جعل هذه الدول تنخرط من خلال مسئولية معينة فى مشكلات هذا الصراع كما مكنها من الحصول على فرصة المشاركة فى القرارات الأساسية المتصلة بمجرى هذا الصراع . ومع انشاء هذا الميكانيزم اعترف النظام العربى ككل والدول القيادية عسكريا وسياسيا فى هذا النظام بمركز وأهمية الدول الغنية المحافظة وخاصة السعودية وضرورة المحافظة على رضاها عن هذا المركز فى النظام السياسى العربى .

وقد كانت أهم التطورات التى لحقت بمساعدات الدعم العربية هى حرمان مصر من مخصصات الدعم وفقا لقرارات مؤتمر قمة بغداد التى فصلتها قرارات اجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب فى بغداد عام ١٩٧٩ كرد فعل لتوقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية . وقرر مؤتمر قمة بغداد أيضا زيادة مخصصات الدعم العربى لكل من سوريا والأردن . ووفقا لتصريحات وزير الخارجية السورى بلغت مخصصات الدعم العربى لسوريا نحو ١,٣ بليون دولار سنويا . ويمكن القول أن قرارات مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨ قد جاءت بمرحلة تطور حاسمة تبلورت معها ملامح أساسية للنظام العربى فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ .

فكما كان ميكانيزم الدعم ركنا أساسيا للمصالحة بين الدول الراديكالية وعلى رأسها مصر والدول المحافظة وعلى رأسها السعودية فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، لعب هذا الميكانيزم الدور الرئيسى فى منع تفجر التناقضات بين جبهة الصمود والتصدى وعلى رأسها سوريا والدول المحافظة فى الخليج وعلى رأسها السعودية فى أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل وربما يتعذر القول بأن النظام العربى الذى يمثل الدعم لدول المواجهة أحد أعمدته فى أعقاب ١٩٧٨ قد استند على تحالف allinuce بين دول جبهة الصمود والتصدى من

ناحية والدول العربية الغنية والمحافظة فى الخليج من ناحية أخرى . ولكن كان هناك بكل تأكيد نوع من التفاهم understanding أو الاتفاق accord مضمونه هو الاتفاق على منع تفجر التناقضات والمحافظة على مجال معين لحرية حركة كتلتى الدول ، مع استمرار التفاوض حول مجالات الاختلاف والتوصل دائما إلى صيغة توافق لضبط الاختلاف . وفى هذا السياق أمكن التغلب على حالات الانفجار مثل قطع العلاقات الليبية ـ السعودية عام ١٩٨٠ .

ومع ذلك فإن هذا التفاهم يتعرض لضغوط حقيقية . وقد ظهرت الضغوط التى قد تفضى إلى تصدع هذا التفاهم مع قرار الكويت فى يونيو ١٩٨٥ بقطع معونة الدعم لكل من سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد اتخذت الكويت هذا القرار الانفرادى نتيجة شعورها بأن سوريا لم تعد تحترم أساس التفاهم الكامن وراء مخصصات الدعم : أى الامتناع عن التلاعب بالاستقرار الداخلى للبلدان المانحة للدعم من قبل الدول المتلقية له . وقد تطور هذا الشعور الكويتى نتيجة لسلسلة الانفجارات وأعمال التخريب التى تعرضت لها الكويت عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ .

٣ ـ ويقودنا ذلك إلى المجال الثالث للروابط العربية : أى الروابط السياسية ونمط التحالفات العربية . والتحالف هو التزام متبادل بين مجموعة من الدول بحل خلافاتها الثانوية بما لا يضير موقفها المشترك ازاء قضية أو مجموعة من القضايا محل الصراع فى نظام اقليمى أو دولى . ويستهدف من التحالف تعزيز هذه المواقف بقوة أكبر مما هو متاح لأى دولة منفردة وبهذا يملى التحالف توزيعا للمسئوليات بين الدول المنضمة للتحالف .

ويمكن القول بأن الساحة العربية قد انتهت فى منتصف الثمانينات إلى النتائج التالية :

١ ـ تضعضع تحالف دول جبهة الصمود والتصدى : إذ ما لبثت هذه الجبهة أن تكونت حتى بدأت فى التدهور نتيجة تغليب التناقضات الثانوية . وقد بدأ التضعضع ينال هذه الجبهة مع تفجر الخصومة بين ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٨٠ . ثم استقر العداء بين ليبيا والجزائر وخاصة منذ ١٩٨٣ . وانزلق الصراع المستتر بين سوريا والقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى صراع مسلح فى لبنان عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . ولم يبق من أركان هذا التحالف غير سوريا وليبيا التى تعانى العلاقات بينهما من فترات جفاء طويلة .

٢ ـ تضعضع التحالف بين مصر والسودان نتيجة للثورة السودانية وقد نشأ الجفاء بين مصر والقيادة الجديدة للسودان نتيجة عوامل تتصل بالمرارة السودانية من دعم مصر لنظام الدكتاتور السابق والخلافات حول تكييف مشروع التكامل وشعور السودان بالحاجة لتهدئة صراعاتها مع الدول المجاورة خاصة ليبيا واثيوبيا وإلى معونة الدول الخليجية لحل مشكلاتها الاقتصادية المتفاقمة .

٣ ـ تدعم تحالف الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى . ففى واقع الأمر يستند هذا التحالف إلى ميراث طويل وإلى علاقات ايديولوجية مشتركة وإلى الحاجة للتنسيق ازاء المخاطر الأمنية الداخلية والخارجية . وعلى الرغم من أن مجلس التعاون الخليجى ليس تحالفا بالمعنى السليم للكلمة حيث أنه لا يملى التزاما بسياسة خارجية مشتركة ومتمايزة عن مواقف مؤتمرات القمة العربية إلا أنه كتكتل من الدول كان وراء الكثير من هذه القرارات .

وقد تواكبت مجموعة التحولات هذه فى بنية التحالفات العربية إلى ميل موازين القوى الاجمالية لصالح دول مجلس التعاون الخليجى التى أصبحت تتصرف كتحالف سياسى له ملامح واضحة يقوم بتنسيق المواقف ازاء القضايا المتجددة على الساحة العربية .

٣ ـ قائمة الأولويات السياسية للنظم العربية :

تتطلب ممارسة القوة قدرة ورغبة فى تخصيص موارد القوة لأغراض وقضايا معينة ويتناسب هذا التخصيص والاستثمار مع تثمين النظام السياسى فى أى دولة لمجموعة القضايا الجارية فى النظام وفقا لدرجة أهميتها . وينتهى هذا التثمين بنوع من قائمة الأولويات ، أى قائمة القضايا التى يرغب النظام السياسى فى الانشغال بها والاستثمار فيها من موارد قوة الدولة . وبطبيعة الحال ، فإن هذه القائمة للأولويات ليست انتخابية أو اختيارية بل تتأثر بحدة القضايا كما هى مطروحة فى الساحة السياسية وبحجم المشكلات المترافقة معها .

وربما كان التغير الأساسى فى النظام العربى فى الثمانينات لا يتعلق بنمط التحالفات وانما بتحديد قائمة الأولويات . فبالنسبة للغالبية العظمى من النظم السياسية فى العالم العربى تكاد قضية الصراع العربى ـ الاسرائيلى تكون قد خسرت أولويتها

القاطعة ، برغم استمرار مركزيتها فى تطور النظام العربى ككل . وفى المقابل تعاظم الاهتمام بالمشكلات الداخلية لكل دولة على حساب السياسة العربية . كما تضخمت أهمية المشكلات المباشرة والتى ترتبط عادة بعلاقات الجوار الجغرافى لمختلف الدول العربية .

ومع ذلك ، فإن حدة هذه التغيرات تختلف من دولة لأخرى ، فإذا اقتصرنا على كوكبة الدول العربية الاقوى فى النظام العربى يمكن ملاحظة التغيرات التالية :

١ ـ تقلص الاهتمام بمجرى الصراع العربى ـ الاسرائيلى بالنسبة للعراق ، وتراجعت العراق عن كثير من مواقفها الدولية والعربية التى لا تخدم جهدها الحربى ضد ايران .

٢ ـ تحولت كل من مصر والجزائر منذ أوائل الثمانينات بصورة شبه حاسمة عن الاهتمام بالقضايا العربية وبالسياسة الخارجية بصورة عامة بالمقارنة بالسياسة والمشكلات الداخلية .

٣ ـ أنتج الاحباط العربى العام نتيجة للفشل فى مواجهة اسرائيل فى لبنان عام ١٩٨٢ وسلسلة الانتكاسات العربية التى أعقبت هذا الغزو مناخا عاما من العزوف عن المشاركة الجادة فى شئون النظام العربى وتحمل تبعات ومسئوليات انتشاله من أزمته لدى العديد من الدول العربية الأقل قوة وخاصة تلك التى تعانى من مشكلات داخلية متفجرة .

وقد تركت تلك التحولات مجال الاهتمام بقضية الصراع العربى ـ الاسرائيلى لكل من سوريا والسعودية ، كل حسب مواقفه وتوجيهاته ازاء هذا الصراع ، وازاء بقية قضايا النظام العربى .

❁❁❁❁

ثالثا ـ اتجاهات تطور النظام العربى

تبين دراسة التفاعلات السياسية فى النظام العربى منذ خروج مصر بتوقيع اتفاقات كامب ديفيد ، أنه فيما يتعلق بالتفاعلات السياسية فى منطقة القلب العربى وخاصة تلك المرتبطة منها بالصراع العربى الاسرائيلى تمثل كل من السعودية وسوريا الطرفين الأساسيين الفاعلين فيها . فالسعودية من جانبها ترعى الاتجاه الداعى للتسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، وقد بلغت هذه السياسة ذروتها بالتوصل إلى الاتفاق الأردنى الفلسطينى برعاية سعودية . أما سوريا فانها على العكس تعمل على تقويض أى تحرك للتسوية لا تتوفر فيه الشروط التى تراها لازمة لتحقيق تسوية عادلة ، خاصة شروط تحقيق توازن استراتيجى عربى ـ اسرائيلى . فى نفس الوقت فانه على الرغم من حدة التناقضات بين معسكرى الراديكاليين والمحافظين العرب فان التوافق السعودى السورى يحول دون انفجار الصراعات فى العالم العربى ووصول العلاقات العربية ـ العربية إلى مستوى الفوضى .

ويعنى التوافق السورى السعودى اتفاقهما على تنظيم التناقض بينهما عن طريق تحديد مدى ونطاق الحركة السياسية لهما فى مواجهة بعضهما ، وفى ساحة النظام ككل ، كما يتضمن تبادل المساعدة والتنسيق الدائم للمواقف المعلنة . وينبنى على هذا الواقع ثلاثة احتمالات لتجاوز الأزمة التى يعانيها النظام العربى .

الاحتمال الأول : يقوم على استمرار نجاح كل من سوريا والسعودية فى المحافظة على الوفاق القائم بينهما . وفى هذه الحالة يقوم استمرار الوفاق على أساس استمرار عزل مصر عن المؤسسات العربية وخاصة جامعة الدول العربية ، وتلتزم سوريا بعدم قطع الطريق على إمكانيات تحريك التسوية انطلاقا من الاتفاق الأردنى الفلسطينى حتى يثبت فشله أو ينحرف إلى اتفاق ثنائى منفرد بين الأردن واسرائيل . وفى المقابل تستمر السعودية فى الالتزام بتعهداتها المالية لسوريا . ويمكن للطرفين باستثناء ذلك ممارسة التناقض أو التعارض بينهما فى المجالات الأخرى طالما ظلت غير علنية ودون دعاية صاخبة . وقد يكون لمثل هذا الاختيار العديد من المزايا لكل من سوريا والسعودية . إذ يمكن لسوريا أن ترضى بنوع من تقسيم العمل السياسى فتترك الأردن ومنظمة التحرير يمضيان فى استكشاف امكانيات تسوية عادلة مع اسرائيل تحت اشراف أمريكى فعلى وبغطاء دولى « مناسب » . فاذا ما بشرت المفاوضات بنتائج ايجابية يمكن لسوريا أن تلتحق بها فى وقت لاحق . فاذا فشلت تستطيع سوريا أن تبرهن على صحة رؤيتها وصواب تحليلها السياسى بما يضاف من تعزيز مركزها فى السياسة العربية . وفى نفس الوقت ، فان السعودية قد تغنم إذا ما جلبت المفاوضات المحتملة نتائج طيبة ، وإذا ما فشلت فانها تستطيع أن تبعد عن نفسها المسئولية المباشرة ، وتعود إلى الامساك بحلقة التوازن فى الساحة العربية .

على أن هذا الاختيار ـ لو كانت افتراضاته صحيحة ـ له أيضا عيوب عديدة فالمفاوضات الدولية لم تعد نوعا من المغامرة أو المقامرة غير معروفة النتائج . بل لقد أصبحت علما يمكن تقنينه . ومن المؤكد أن مثل هذه المفاوضات تنتهى إلى نتائج تعكس إلى حد بعيد طبيعة موازين القوى المادية . ومن هنا فان العالم العربى لا يستطيع أن يتوقع أن يحصل على حل عادل للصراع مع اسرائيل طالما استمرت موازين القوى على الدرجة الحالية من الاختلال . ومن هنا فان أغلب الأمر أن المفاوضات التى قد تجرى على أساس الاتفاق الأردنى الفلسطينى قد تنتهى باحدى نتيجتين . الأولى تنتهى إلى الفشل التام بعد أن يكون العرب قد خسروا مزيدا من الوقت الذى تستثمره اسرائيل فى تحقيق استيعاب أعظم للأراضى المحتلة وتعظيم قدراتها العسكرية . والثانية أن يجد الطرف العربى (الأردنى ـ الفلسطينى) ذاته مجبرا ـ بعد أن يكون قد قطع شوطا مكلفا فى الالتقاء مع الشروط الاسرائيلية ـ على بذل تنازلات جوهرية فى مجالى الأرض والسيادة على الأقل فى مقابل السلام مع اسرائيل .

فاذا ما حدث السيناريو الأخير فان النظام العربى

قد يسقط فى قاع التفتت والصراع الداخلى إذا ما وجدت سوريا من يساندها فى الهجوم على النتائج ومن يتحملوا مسئوليتها . ولكن العالم العربى قد يجد ذاته مندفعا نحو مباركة النتائج ومن ثم يصبح من المتوقع أن يتم عزل سوريا أو تصفية خطها المعارض . ولكن إذا ما تم ذلك يكون النظام العربى قد تغير جذريا إذ يفقد الأركان الأساسية التى استند اليها منذ انشائه بعد الحرب العالمية الثانية .

والاحتمال الثانى : يتمثل فى رفض سوريا الامتناع عن قطع الطريق على المبادرة الأردنية والاتفاق الأردنى الفلسطينى واسقاطه . ويعنى ذلك عمليات انهاء التوافق السورى ـ السعودى على اعتبار أن السعودية تمثل قوة المساندة العربية الرئيسية لهذا الاتفاق . ويتضمن ذلك اثارة صراع مفتوح ضد السعودية على أمل إما أضعافها أو العمل على توليد تغيرات راديكالية مواتية بها . ويترك ذلك السعودية أمام اختيار عقد تحالف مع مصر . ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى انشقاق فى النظام العربى وشل مؤسساته وتغيير تركيبة السياسة العربية . فعلى صعيد اقليم الشرق الأوسط يفتح ذلك الباب أمام تحالف سياسى وعسكرى بين ايران ، وكل من سوريا وليبيا ، بالأضافة إلى دول الجيرة الجغرافية الأخرى ذات المصلحة فى اضعاف النظام العربى وذلك فى مواجهة تحالف سياسى وربما عسكرى بين مصر والسعودية والأردن والعراق ومثل هذا السيناريو يفضى ليس فقط إلى مجرد انقسام العالم العربى إلى تحالفين متعارضين وسقوط النظام العربى الحالى ، وانما أيضا إلى جر العالم العربى إلى مجال الصراع الدولى مباشرة .

وقد يكون مثل هذا الاختيار أو السيناريو بعيد الاحتمال ، ولكنه غير مستبعد ، فهناك من الظروف ما قد يجعله مغريا . فمن ناحية أولى قد يضارب البعض على أن الهبوط الذريع فى عوائد صادرات البترول العربى بعد فترة من الأزدهار قد يفضى إلى موجة من عدم الاستقرار والصعود السريع للراديكالية السياسية فى بلدان الخليج . ومن ناحية ثانية ، قد يدفع الضيق المتزايد لساحة المناورة السياسية أمام كل من سوريا وليبيا ، والشعور بالتهديد بالعزلة واحتمالات الخطر الخارجى إلى المغامرة بمثل هذا الحل باعتباره الاختيار الأخير . ومن ناحية ثالثة ، فان التطورات على صعيد العلاقات بين الدولتين العظميين قد تدفع أيضا نحو هذا التوجه . فاذا فقد الاتحاد السوفيتى كل الأمل فى ايقاف برنامج حرب الكواكب الأمريكى ومشروع المبادرة الاستراتيجية فانه قد يلجأ إلى محاولة حرمان الولايات المتحدة من مواقع نفوذها التقليدية فى المجال الجغرافى الأقرب له ، أى الشرق الأوسط كما أن بعض القوى المؤثرة فى السياسة السعودية قد تدفعها إلى البدء بالقيام برد فعل قوى أزاء السياسة السورية فى لبنان والتى تتحيز ضد القوى السنية الدينية وضد الموقف السورى من الحرب العراقية ـ الايرانية . ومن المتوقع فى هذه الحالة أن يتخذ رد الفعل شكل تقليص المساعدات الثنائية ومعونة الدعم لسوريا ، وخاصة أن السعودية قد اضطرت لمواجهة التقلص الشديد فى عوائدها البترولية إلى اعلان سياسة انكماشية وضغط الانفاق العام . وبالتالى ستعتبر سوريا مثل هذا العمل عدائيا وتحل نفسها من التزامها بالوفاق مع السعودية ودول الخليج الأخرى .

على أن هذا الاختيار الثانى يبدو بعيدا لأنه نوع من هدم المعبد على الجميع ، أى أن اضرارة الشديدة لن تتوقف على طرف واحد ، بل ستشمل الاطراف المباشرة والنظام العربى ككل . ومن ناحية ثانية ، فان طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية القائمة فى السعودية ودول الخليج العربى لا تنبىء بتحولات راديكالية أو حتى بافراز قوى راديكالية فعالة ، والأقرب إلى التصور أن يتخذ عدم الاستقرار الذى قد يتولد عن الضيق الاقتصادى الراهن شكل الخصومات والتوترات الطائفية ، وربما نوعا من انقلابات القصور ، وهى كلها أشكال لا تبدو مفيدة لهدف اتمام تحول عميق فى التوجهات الخليجية نحو السياسة العربية ، ونحو سوريا على وجه التحديد . وفوق ذلك فان سوريا تبدو أكثر انشغالا بمواجهة صعوباتها فى الساحة اللبنانية وعليها فى نفس الوقت أن تتوخى الحذر من الضربات العسكرية الاسرائيلية فى أى وقت .

الاحتمال الثالث : يتمثل فى عقد مصالحة مصرية ـ سورية . وفى هذه الحالة سيكون من المحتم أن تنضم السعودية بحيث يتكون قلب أو مثلث فعال للنظام العربى ، ويتوقف هذا الاحتمال على اقدام مصر على نبذ منهج كامب ديفيد بغض النظر عن الغاء الاتفاقيات المصرية ـ الاسرائيلية من عدمه . بل أن الواقع أنه لم توجد أى معاهدة أو التزام قانونى دولى قد منع أية دولة بحد ذاته من تنفيذ سياسة معاكسة لروح هذا الالتزام أو المعاهدة . فقد أصبح من الواضح أن اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية قد فشلتا فى

المرمى الجوهرى الذى استهدفاه الا وهو احداث تحول فى السياسة الاسرائيلية بعيدا عن منهج العدوان واحتلال أراضى الغير بالقوة والاحتفاظ بها بالرغم من نصوص وروح جميع المواثيق والقوانين الدولية . وعلى النقيض فقد اتسم السلوك الاسرائيلى بعد توقيع هذه الاتفاقيات بطبيعة همجية تعكس غطرسة القوة وتجاهل واحتقار جميع المواثيق الدولية والمبادىء العامة لحقوق الانسان والدول . وقد ظهر ذلك قبل كل شىء فى السياسة الاسرائيلية البربرية أزاء سكان وحقوق الفلسطينيين فى الأرض المحتلة وفى الغزو الاسرائيلى للبنان وما تم فى سياقه من عدوان همجى ، وفى الغارة الاسرائيلية على المفاعل الذرى العراقى ١٩٨١ وفى الغارة الاسرائيلية على مدينة تونس ومواقع منظمة التحرير الفلسطينية بها فى ١٩٨٥ . كما ظهر فى عشرات الأمثلة من أعمال الأرهاب الدولى .

وقد أصبح من الواضح أن احتقار اسرائيل للقانون الدولى ولقرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية فى سياق سياستها العدوانية لا يمكن الا أن ينعكس فى النهاية على الأمن القومى المصرى الصرف بالضرر . بل أن الظروف التى أدت إلى هذه المعاهدات كان من شأنها أن تضمن التفوق العسكرى الاسرائيلى ، وأن تجعل مصر واقعة تحت مظلة الأرهاب الاسرائيلى . ومن هنا فان نبذ مصر لمنهج كامب ديفيد يعنى على وجه التحديد التضامن مع العالم العربى على بناء سياسة دفاعية فعالة . وأن التوافق المصرى مع سوريا والسعودية يمكن أن يكون لها مضمون واحد الا وهو الاضطلاع بمهمات قيادة تحقيق هذه السياسة الدفاعية . ومن الواضح أن نصوص اتفاقية كامب ديفيد ، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية لا تعارض قانونا مع التزام مصر بسياسة دفاعية عربية فعالة فى اطار معاهدة الدفاع العربى المشترك .

على أن مصر لكى تقدم على مثل هذا الاختيار تحتاج قبل كل شىء إلى دعم اقتصادى فعال أولا لمواجهة أى نقص محتمل فى المعونات الغربية والأمريكية على وجه التحديد ، وثانيا لتلبية متطلبات التعجيل بتحديث هياكلها العسكرية .ويحتم ذلك أن ترفع السعودية من مستوى التزامها بالقضية العربية المركزية : أى قضية الصراع العربى ـ الاسرائيلى إلى مستوى كيفى جديد ، لاماليا فقط ، بل وسياسيا أيضا .

ومن الواضح أن مثل هذا الاختيار له مزايا جوهرية لجميع الاطراف وللنظام العربى ككل . فمن ناحية أولى فان عودة مصر إلى العالم العربى على أساس سياسة قومية وللقيام بتطوير سياسة دفاعية فعالة سيكون لها أثر معنوى جبار . وليس من المستبعد أن يؤدى هذا العامل المعنوى بحد ذاته إلى تحول جذرى فى اتجاه السياسة العربية . فبعد فترة طويلة من التدهور والهزيمة والتفتت والاحباط سوف تفضى عودة مصر إلى اتباع سياسة قومية فى مواجهة اسرائيل أى عودة القوى الأساسية فى المجتمعات والسياسة العربية إلى الالتفاف حول برنامج قومى للحد الأدنى ، وحل كثير من الصراعات الدائرة حاليا فى نطاق العالم العربى . ومن ناحية ثانية ، فان تحقيق وفاق سورى ، مصرى ـ سعودى سوف ينعكس حتما على الحرب العراقية الايرانية ويوفر اداة دفع قوية لوضع أساس للتسوية السلمية العادلة لها . إذ يمكن أن يتم ذلك إما عن طريق تحول سوريا وليبيا عن تأييد ايران إلى تأييد موقف عربى موحد للتسوية . بل وقد يتخذ ذلك شكلا ما من التضامن المادى والعسكرى يقنع ايران بقبول مثل هذه التسوية ، أو قد يتم عن طريق تغيير المناخ المعنوى والسياسى فى العالم العربى والاسلامى بما يفضى إلى ضغوط حقيقية على ايران للقبول بحل وسط ، ومثل هذا التطور لا شك أنه سيفضى إلى تحرير موارد دول الخليج وفتح الباب أمام اعادة توجيهها لصالح النضال العربى ضد التوسعية العسكرية الاسرائيلية . كما لا شك أيضا أن مثل هذا الوفاق سيكون انقاذا حقيقيا لسوريا من موقفها السياسى والعسكرى الهش الحالى فى مواجهة اسرائيل ، وحلفاء اسرائيل على الساحة اللبنانية . وبالتالى فانه سوف يجتذبها نحو فرض موقف المصالحة الوطنية فى لبنان لصالح القوى والجماعات القومية والوطنية وتحقيق اصلاح تقدمى فى هيكل السلطة والاقتصاد اللبنانيين .

على أنه ينبغى أن نعترف بأن مثل هذا الحل للأزمة العربية يواجه مصاعب عديدة . فمن ناحية أولى هناك المصاعب التى تعترض طريق مصر نحو نبذ منهج كامب ديفيد . فهناك مصاعب دولية ، حيث أنها لابد وأن تتوقع على الأقل جفاءا وربما قطيعة غربية سوف تترجم إلى منع المساعدات العسكرية وتقليص أن لم يكن قطع المعونة الاقتصادية . ولا شك أن هذه ضريبة ضخمة قد لا تستطيع مصر دفعها بدون توفير بديل فى وقت تعانى منه من مصاعب اقتصادية جمة كما أن هناك مشكلة امكانية ضربة اجهاضية اسرائيلية تسعى العسكرية الصهيونية عن طريقها إلى قطع الطريق على بناء سياسة

دفاعية عربية فعالة . وقد تأخذ هذه الضربة صورة محاولة اعادة احتلال سيناء من أجل أن تتمكن اسرائيل من فرض شروطها ومنع التصالح المصرى مع سوريا والسعودية ، وهناك مصاعب اساسية تتمثل فى عدم اليقين المواكب للتحولات الراهنة فى المناخ الدولى ، وخاصة فى علاقات القوتين العظميين ومدى انعكاس هذه التحولات على قدرة مصر على ضمان مصدر فعال ومضمون للأسلحة المتقدمة من أجل الدفاع عن نفسها والمساهمة فى برنامج دفاعى عربى قوى .

وهناك أيضا مصاعب قد تواجه السعودية لدى الاقدام على هذا الإختيار فهناك أولاء صعوبة ايديولوجية . إذ أن السعودية قد مثلت المعارضة الأولى لتصعيد التوتر مع الغرب ، والولايات المتحدة خاصة ، وقد يملى الموقف العربى الجديد ذلك . وهناك صعوبات تتعلق بحسابات السعودية بصدد أمن الخليج وعدم اليقين المتضمن فى امكانية حل الصراع الايرانى حلا سلميا وضمان عدم توسعه ليشمل بقية الدول العربية فى الخليج . وهناك أيضا مصاعب اقتصادية ترتبط بالانخفاض الكبير فى عوائد تصدير البترول السعودى ، وما ترتب على ذلك من ايقاف كثير من برامج التحديث والنمو الهيكلى والاقتصادى .

وبالرغم من هذه الصعوبات فان مزايا هذا الاحتمال أو الاختيار الأخير تتفوق على جميع التكاليف والتضحيات التى يفرضها كما انها أيضا لا تقارن بالصعوبات التى قد يواجهها النظام العربى مع الاحتمالين أو الاختيارين الآخيرين .

❂❂❂❂

القسم الثـانى
مؤسسات وعمليات النظام العربى

يتميز أى نظام اقليمى بكثافة التفاعلات التى تتم بين مكوناته . وعلى الارجح تتم هذه التفاعلات انطاقا من القواعد الفعلية التى تحكم علاقات هذه المكونات ولكن أى نظام اقليمى يتميز أيضا بوجود عدد من المؤسسات والعمليات التى تتدخل فى تكوين النظام . ويقصد بالمؤسسات تلك المنظمات التى تضم دول وحكومات الاقليم ، والتى تتفاوت فى قوتها وفعاليتها تبعا لعدد ونوع الوظائف التى تقوم بها فى الاقليم بصورة مستقلة عن الدول الاعضاء ، أى تبعا للدرجة التى ترتضى بها الدول التنازل عن بعض جوانب وحقوق سيادتها على اقليم الدولة لصالح المؤسسة أو المنظمة الاقليمية .

وفى نطاق النظام العربى هناك مؤسسة رئيسية تنشر مظلتها على عدد كبير من الأنشطة السياسية والنوعية فى العالم العربى ، وهى جامعة الدول العربية وهناك أيضا عدد آخر من المنظمات التى تعمل بصورة مستقلة عن الجامعة ولكننا نركز فى هذا التقرير على تقديم وصف عام لطبيعة عمل الجامعة وانشطتها فى عام ١٩٨٥ وما سبقه مباشرة على أمل أن نتوسع فى هذا الجزء فى السنوات القادمة .

ومهما كان من أمر تلك المنظمات أو المؤسسات الاقليمية فانها تعكس بصورة وثيقة التفاعلات الرسمية للدول العربية . ولكن هناك نوع آخر من التفاعلات تتم بصورة جزئية أو كلية بين المجتمعات العربية . ونحن نتبنى هنا التمييز بين الدولة والمجتمع لا فقط نتيجة لاهميته النظرية وانما أيضا بسبب ما يعطينا اياه من دلالات تحليلية وقدره على التنبؤ . وذلك على اعتبار أن المجتمع هو مضخة التغير فى شكل الدولة وطبيعتها ومن ثم فى سياساتها وتوجهاتها الخارجية . وتنتظم التفاعلات المجتمعية حول عدد من المحاور التى تشكل « عمليات » أو ظواهر على درجات متباينة من الفعالية . وقد اخترنا لتقرير هذا العام أن نتحدث عن مستويات التجارة بين البلاد العربية واتجاهاتها ، وهجرة العمالة العربية بين الدول المختلفة ، وعن التفاعل الفكرى والثقافى ومؤسساته .

ومن هنا ينقسم هذا الجزء من التقرير إلى ما يلى :

١ - مؤسسات النظام العربى : جامعة الدول العربية .

٢ - ظواهر وعمليات النظام العربى :

(أ) التجارة بين الدول العربية .

(ب) هجرة العمالة فى المنطقة العربية .

(جـ) التفاعل الفكرى والثقافى ومؤسساته .

١ - جامعة الدول العربية

تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ لتكون أول محاولة من الدول العربية لبناء مؤسسة اقليمية تنتظم خلالها العلاقة بين دول المنطقة . ويمكن القول أن الدول العربية المستقلة فى ذلك الوقت وعددها سبع دول لم تتأخر فى انشاء الجامعة وانما جاء تأسيسها فى أول لحظة تاريخية مناسبة للقيام بهذا العمل . فدولتان من السبع دول - هما سوريا ولبنان - كانتا قد استقلتا فقط قبل عام واحد من تأسيس الجامعة . أما السعودية ومصر والعراق فقد حصلت على شخصيتها الدولية قبل ذلك ولكن فى فترة كان العالم يموج فيها بالاضطراب استعدادا لدخول الحرب العالمية الثانية وبما لا يتيح الفرصة لانشاء منظمات اقليمية جديدة يكون لها طابع الاستقرار خاصة وأن المحاولة الأولى لانشاء تنظيم دولى شامل - عصبة الأمم - كانت تواجه عثرات شديدة . أيضا فان الدول العربية المستقلة قبل ذلك كانت تعانى من تبعية سياستها الخارجية للدول الامبريالية خاصة انجلترا التى كان التحول فى موقفها تجاه المنطقة وكذلك ضعف قبضتها عليها عاملا مهما ساعد على انشاء الجامعة .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية كان هناك عاملان هامان لعبا دورا فى الاتجاه نحو تأسيس الجامعة . الأول هو مشكلة فلسطين التى كانت تمثل همًا مشتركا للدول العربية . فبالرغم من عدم وضوح الابعاد الأمنية والاستراتيجية لهذه المشكلة فى الوعى العربى حتى ذلك الوقت الا أن العوامل الثقافية والمعنوية لعبت دورا أساسيا فى أثارة الاهتمام العربى بها . ثانى هذه العوامل هو صعود التيار القومى العربى فى مرحلته الجديدة تحت قيادة الطبقة الوسطى الناشئة خاصة فى بلاد الهلال الخصيب وبدرجة أقل فى مصر . وذلك بعد الانتكاسة التى لحقت بالتيار القومى العربى فى اعقاب الحرب العالمية الأولى .

وطبقا لميثاق الجامعة فان هيكلها التنظيمى يتكون

من :

١ ـ مجلس الجامعة وهو السلطة العليا فى الجامعة ويتكون من ممثلى الدول الأعضاء .

٢ ـ اللجان الدائمة التابعة لمجلس الجامعة والتى تتولى القيام بالأعمال الفنية والتخصصية ويبلغ عددها ١٣ لجنة .

٣ ـ الأمانة العامة وتتكون من الأمين العام ، والأمناء المساعدين وموظفى الأمانة العامة . وتتبع الأمانة ١٥ دولة فرعية .

ـ بمقتضى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ١٩٥٠ تم انشاء مجلس الدفاع المشترك والهيئة الاستشارية العسكرية واللجنة العسكرية الدائمة والقيادة العربية كهيئات عسكرية والمجلس الاقتصادى كهيئة اقتصادية للاشراف على تنفيذ المعاهدة .

ـ كذلك يتبع الجامعة عدد من المنظمات المتخصصة التى تم انشاؤها بموجب اتفاقيات مستقلة وافق مجلس الجامعة على مشروعاتها ودعا الدول الأعضاء إلى الارتباط بها ويبلغ عددها ٢٢ منظمة .

ويبين ميثاق جامعة الدول العربية طبيعة هذه المؤسسة باعتبارها منظمة اختيارية تطوعية بين الدول العربية الأعضاء فيها على أساس المساواة واحترام استقلال وسيادة الدول الأعضاء . فالدولة هى وحدة بناء الجامعة ، واحترام استقلال وسيادة الدول الأعضاء هو أمر مكفول بمقتضى الميثاق . وهذا يعكس التناقض الذى تعانى منه أهم مؤسسات النظام الاقليمى العربى كمؤسسة تقوم عى أساس قطرى تنص مواثيقها على احترامه من ناحية . وبين الهوية . القومية المشتركة بين دول المنطقة والتى كان قيام الجامعة جزءا من حركة ازدهار الحركة القومية المطالبة بالوحدة . ايضا فانه بالاستبعاد العملى للوحدة العربية كهدف للجامعة ، جرت صياغة هياكل المنظمة وادائها بما يحقق التكامل الاقليمى بين الدول العربية وهو المنهج الذى يفترض ان الدول الأعضاء هى هيئات كاملة النمو ، وهو افتراض غير صحيح حيث كانت الدول اعضاء الجامعة كدول حديثة الاستقلال مشغولة ببناء هياكل الدولة الوطنية وعناصرها بما فيها الهوية الوطنية المتعارضة بالضرورة مع الهوية القومية .

وقد تفاوت الدور الذى لعبته الجامعة فى النظام الاقليمى العربى من حيث الأهمية تبعا للمرحلة المعينة التى يمر بها النظام وهى المراحل التى تعاقبت تبعا لهيكل بناء وتوازن القوة داخل النظام ، وانماط التحالفات داخله ، والقضايا المطروحة عليها وسلم اولوياتها . وقد تمكنت الجامعة من الحفاظ على استمراريتها فى كل هذه المراحل بما يعنى انها قد تمكنت من ان تثبت لنفسها موقعا داخل بنية النظام . ولكن لما كانت الجامعة فى الأساس منظمة تضم دول الاقليم العربى ، فانه ما كان لها ان تستمر لهذه الفترة الطويلة التى بلغت اربعين عاما الا لأن الدول الأعضاء فيها قد وجدت فى استمرار الجامعة ما يحقق فائدة لها . ومن وجهة نظر الدول الأعضاء فان الجامعة تمثل قناة هامة للاتصال بين الدول الأعضاء كما تمثل رديفا للدول الأعضاء فى علاقتها بالعالم الخارجى . والأهم من ذلك انها تمثل مركزا للعمل العربى تجاه القضايا المشتركة التى تهم دول الاقليم بالرغم من تفاوت هذه الأهمية بين دولة واخرى ، ومن مرحلة لأخرى . وحتى فى المراحل التى تفشل فيها الجامعة فى القيام بدور هام فى تنظيم العمل العربى المشترك تجاه القضايا التى تواجه الاقليم ، فان استمرارها يترك الباب مفتوحا لمرحلة لاحقة يزدهر فيها العمل العربى .

وبالرغم من بنية الجامعة العربية المعتمدة على الدولة القطرية ومن ان استمرار الجامعة كان مرهونا باتفاق الدول الأعضاء على ذلك ، الا أن الجامعة ليست فقط مجرد قناة لتنظيم العلاقة بين الدول العربية ، وانما تمكنت ايضا من ان تصبح طرفا فى النظام العربى . ويعكس هذا قدرة الجامعة على اكتساب قد هام من الاستقلال عن الدول الأعضاء ومن ثم يعكس قدرتها على التأثير فى البيئة الاقليمية . ويظهر دور الجامعة كطرف فى النظام الاقليمى العربى فى عدة مجالات اهمها قدرتها على طرح وبلورة اهتمامات جديدة على النظام ومن ذلك الدور الهام الذى لعبته فى طرح قضايا كالعمل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى العربى المشترك . وانتاجها لهياكل تنظيمية تتولى ادارة هذه الشئون بالاضافة الى نجاحها فى اقرار بعض المواثيق الهامة بهذا الخصوص . كذلك فان الجامعة تقوم باداء دور الرمز المتجسد لفكرة الوحدة العربية ولقيمة الالتزام بالقضايا القومية ومن هذه الزاوية فان الجامعة تمثل قيدا على قدرة الدول العربية على التصرف بشكل يتناقض ـ على الأقل ـ بصورة واضحة مع مقتضيات الالتزام بالقضايا العربية حتى ولو على مستوى المواقف العامة المعلنة ، اى ان الجامعة كرمز للالتزام العربى

تؤدى على الأقل دورا فى تحقيق الاجماع السلبى بين الأقطار العربية . ايضا فان الجامعة وخاصة فى علاقة ذلك بطبيعة وظيفة امينها العام لها قدرة - ولو محدودة - على تنشيط الاتصالات العربية وتشجيع الدول العربية على الخوض فى العمل المشترك من خلال المبادرات والاتصالات التى يقوم بها الأمين العام ، ومن الناحية المؤسسية فانه يمكن القول ان الجامعة العربية كأهم مؤسسات النظام الاقليمى العربى تتسم بعدد من الخصائص اهمها :

١ - قدرتها العالية على التكيف وهى القدرة التى تنعكس فى قدرتها على الاستمرار بالرغم من الظروف الاقليمية المتغيرة التى واجهتها وتعرضها لنقل المقر ، وتوالى اكثر من جيل على قيادتها وتصديها لمواجهةاعدد كبير من المهام المتنوعة التى لم تكن مطروحة عليها لحظة تأسيسها .

٢ - تعقد البنية التنظيمية للجامعة فبالاضافة الى الأمانة العامة الدائمة التى يتبعها عدد كبير من الادارات يتبع الجامعة ٢٢ منظمة متخصصة تهتم بمجموعة متنوعة من المجالات . وبالاضافة الى ذلك فقد تطورت ظاهرة مؤتمرات القمة العربية منذ عام ١٩٦٤ لتصبح إحدى أهم ادوات التعامل العربى وبالرغم من انه لا يوجد نص فى ميثاق الجامعة على ذلك الا انها استوعبت هذه الظاهرة بسرعة واصبحت تشارك فى تنظيم اعمال القمة وكذلك فى الاشراف على المساهمة فى تنفيذ قراراتها كما لو كانت جزءا من مؤسسات الجامعة .

٣ - تتمتع الجامعة بدرجة محدودة من الاستقلال تجاه الدول الأعضاء ، وتتفاوت درجة استقلال الجامعة تجاه الدول الأعضاء تبعا لموقع الدولة العضو فى هيكل بناء وتوزيع القوة العربية وايضا تبعا لمساهمة الدول المعنية فى تمويل نشاط المنظمة وان كان نفوذ الدول المتعارضة داخل الجامعة يوازن بعضه بعضا الى حد كبير .

٤ - لا تظهر الجامعة درجة كبيرة من الفعالية فى اداء مهامها ويتضح ذلك من مراجعة نشاط وانجازات الجامعة منذ تأسيسها . فاذا كان الغرض من تأسيس الجامعة هو توفير قناة للتنسيق بين الدول الاعضاء لمواجهة القضايا التى تهم العالم العربى فان المحصلة المعروفة للانجاز العربى فى مجالات القضية الفلسطينية والنزاعات بين الدول العربية والتكامل الاقتصادى العربى والأداء العربى تجاه العالم الخارجى تشير لضعف نجاح الجامعة فى انجاز تلك المهام .

غير انه ليس من العدل تحميل الجامعة العربية مسئولية ذلك القصور ، فالجامعة فى التحليل الأخير لا تستطيع ان تتجاوز حدود الحركة التى ترضاها الدول الاعضاء فى نطاق ضيق . فى نفس الوقت فقد تمكنت الجامعة من تحقيق بعض الانجازات الهامة فى الحالات التى تراضت فيها ارادات الدول الأعضاء مع ذلك او فى المجالات التى تتيح فيها الدول الأعضاء للجامعة هامشا اوسع من حرية الحركة .

أيضا فان ظهور مؤتمرات القمة كواحدة من الظواهر السياسية الهامة فى العالم العربى قد اعطى دفعة لنشاط الجامعة بالرغم من ان ذلك التطور قد حدث خارج الجامعة ولم يتم تحويله الى واحدة من مؤسساتها الا ان الدور الذى لعبته مؤتمرات القمة فى السياسة العربية لم يكن بالضرورة على حساب الجامعة ، ربما انه بالعكس قد يكون اضاف قيمة جديدة لها من زاوية المساهمة التى قدمتها الجامعة فى تنظيم مؤتمرات القمة او فى الاستفادة من الجامعة كقناة لمتابعة تنفيذ قرارات القمة . بحيث انه فى بعض الأحيان يصعب التمييز بين انجازات القمة وانجازات الجامعة ، ويذكر فى هذا المجال ان وثائق الجامعة العربية تشير الى مؤتمرات القمة العربية باعتبارها « مجلس الجامعة منعقدا على مستوى ملوك ورؤساء دول الجامعة » كما ان مشروع تعديل ميثاق الجامعة يعتبر القمة العربية هى السلطة العليا فيها .

وبالرغم من القصور الذى تعانى منه الجامعة العربية الا انه لابد من الاشارة لبعض الانجازات التى قدمتها ، فبالاضافة الى الوظيفة الهامة التى تؤديها الجامعة كرمز لطموح العرب الى التضامن والوحدة وكقناة لتكثيف وتدعيم الاتصالات بين الدول العربية كان للجامعة بعض الاسهامات فى مجال العمل العربى المشترك :

فى مجال القضية الفلسطينية :

أقرت الجامعة مبدأ مقاطعة اسرائيل ونظمت ادارة المقاطعة واسهمت بجهد فى الدعاية للقضية الفلسطينية . اما على مستوى القمة العربية فقد قررت قمة القاهرة عام ١٩٦٤ انشاء منظمة التحرير الفلسطينية التى يعد ظهورها اهم التطورات الايجابية على ساحة القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ،

كما اعترفت قمة الرباط عام ١٩٧٤ بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني واقرت مبدأ الدعم المالى لدول المواجهة العربية بما فيها منظمة التحرير .

فى المجال العسكرى :

اقرار اتفاقية الدفاع المشترك وتأسيس القيادة العربية الموحدة وان كانت هذه الاتفاقية والهيئات الناشئة عنها لم تجد الا فرصة ضئيلة لتمارس فاعليتها .

فى مجال العلاقات السياسة بين الدول العربية :

لعبت الجامعة دورا مهما فى تصفية بعض المنازعات بين الدول العربية . وكانت ابرز نجاحاتها فى تصفية النزاع الكويتى العراقى عام ١٩٦١ والنزاع بين شطرى اليمن عام ١٩٧٢ والنزاع المصرى الليبى عام ١٩٧٧ . كما كانت الجامعة قناة هامة لتسوية الحرب الأهلية فى اليمن وذلك فى اطار مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ والنزاع بين المغرب والجزائر عام ١٩٦٣والذى تم تصفيته فى اطار قمة القاهرة عام ١٩٦٤ .

فى المجال الاقتصادى :

تم فى اطار الجامعة اقرار عدد كبير من الاتفاقيات التى تهدف الى تنمية التعاون الاقتصادى العربى ومنها اتفاقيات تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وانتقال رؤوس الأموال والجدول الموحد للتعريفة الجمركية وانشاء السوق العربية المشتركة وتأسيس عدد من الشركات العربية المشتركة ويأتى فى مقدمة هذه الانجازات اقرار ميثاق العمل القومى الاقتصادى الذى اقره الملوك والرؤساء العرب فى القمة الحادية عشرة فى عمان عام ١٩٨٠ .

فى مجال علاقات العرب الدولية :

ساهمت الجامعة العربية فى تمثيل العالم العربى فى الأمم المتحدة من خلال بعثتها فى مقر المنظمة الدولية كما مثلت العالم العربى فى الحوار مع كل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

فى مجال حصول الدول العربية على الاستقلال والتحرر من الاستعمار :

كان للجامعة دور فى دعم الكفاح الوطنى فى كل البلاد العربية التى استقلت بعد تأسيس الجامعة فساهمت فى دعم الحركة الوطنية فى المغرب العربى وجنوب اليمن والخليج العربى بالاضافة الى دورها فى دعم الكفاح الوطنى للشعب الفلسطينى .

اداء الجامعة العربية فى العام ١٩٨٥ :

لا يعكس مستوى ونمط اداء الجامعة العربية فى الجزء المبحوث من هذا العام - حتى يوليو ١٩٨٥ - سمة متميزة عنه فى فترات سابقة . فأهم ما يتسم به اداء الجامعة العربية هو تفاوت مستوى الانجاز بين المنظمات والفروع المختلفة المكونة للجامعة حيث تتزايد قدرة الفرع المعين او المنظمة المعينة على الانجاز كلما ضاق مجال نشاطه واصبح اكثر تحديدا وتخصصا وبعدا عن السياسة بمعناها الضيق .

فمجلس الجامعة وهو السلطة العليا فيها والجهة المعنية برسم التوجه السياسى العام لها ، ومعالجة القضايا الكبرى للسياسة العربية لا يقدم سوى مستوى منخفض من الانجاز ، اذ أنه يتحول عند اجتماعه الى ساحة للخلافات العربية والصراع بين المحاور المتنازعة فى المنطقة . ويعكس هذا نفسه فى انخفاض مستوى الانجاز ، إما بتأجيل نظر القضية المعينة ، أو تأجيل اتخاذ موقف تجاهها ، او بالتوصل الى تسويات وسطية تحل المشكلات فى مجال الصياغة وليس فى الواقع ذاته او الخروج بقرارات لا تجد طريقها الى التنفيذ غالبا بحكم طبيعة القضايا التى تعالجها كقضايا كبرى قد يحتاج تنفيذها الى تعديل فى التوجه العام للأداء السياسى للبلدان العربية وهو الأمر الذى يصعب تحقيقه نزولا على قرار من مجلس الجامعة .

ففى هذا العام اجتمع مجلس الجامعة فى اربع دورات منها ثلاث طارئة بالاضافة الى دورة اجتماعه العادية فى مارس . فى الدورة العادية كرر المجلس اسفه وقلقه لاستمرار الحرب العراقية الايرانية بسبب تمادى ايران فى رفض جميع المبادرات السلمية واجل موافقته على اشتراك جبهة البوليساريو ضمن المجموعة الأفريقية فى اجتماعات اللجنة العربية الأفريقية على مستوى وزراء الخارجية بعد ان هددت المغرب بالانسحاب اذا قبلت عضوية البوليساريو .

وفى الدورة الطارئة الأولى ابريل ١٩٨٥ أدان المجلس الممارسات الصهيونية ضد القوى والمدن اللبنانية والمخيمات الفلسطينية فى جنوب لبنان ، وأكد دعم صمود الشعبين الفلسطيني واللبنانى . وفى الدورة الطارئة الثانية فى يونيو ١٩٨٥ دعا المجلس الى الوقف الفورى الشامل لاطلاق النار فى المخيمات الفلسطينية فى بيروت والى فك الحصار المضروب حولها وفى هذا الاجتماع تحفظ الوفد السورى على البحث فى مسائل لبنانية فى غياب الوفد اللبنانى .

اما في الدورة الطارئة الثالثة (يونيو ١٩٨٥) انهى المجلس اجتماعاته دون ان يتخذ قرارا بتحديد موعد عقد القمة العربية الطارئة بعد ان رفضت اربع دول هي ليبيا والجزائر وسوريا واليمن الديمقراطي عقد القمة .

وعلى عكس حال مجلس الجامعة تبدى الفروع والمنظمات المتخصصة قدرة اكبر على الانجاز ويأتي في مقدمة هذه المنظمات هيئات التمويل العربية . فقد قام الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٤ بتمويل تسعة عشر مشروعا في اربعة عشر بلدا عربيا قيمتها ٤٧٤ مليون دينار كويتي اما في الفترة يناير - يوليو ١٩٨٥ بلغ حجم الالتزامات الجديدة للصندوق ٤٧,٧٢٥ مليون دينار كويتي ، قدمت الى تسع دول لتمول بها احد عشر مشروعا . وربما يشير هذا الى تقلص حجم نشاط الصندوق وهي الظاهرة التي يعاني منها بشكل واضح صندوق النقد العربي . ففي الفترة موضع الدراسة لم يمنح الصندوق سوى قرضين اثنين فقط قيمتهما ١٤,١ مليون دينار حسابي عربي . وقد انخفضت قيمة القروض التي قدمها الصندوق من ٨٤,٧ مليون دينار حسابي عربي عام ١٩٨٣ الى ١٨,٥ مليون دينار حسابي عربي عام ١٩٨٤ . ويرجع هذا الى ظروف الأزمة الداخلية التي يمر بها الصندوق كما يرجع الى تقلص نشاط هيئات التمويل العربية بسبب انخفاض الفوائض النفطية .

ومن انجازات المنظمات والفروع المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية كذلك نجاح المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية في اطلاق القمر الصناعي العربي (عربسات - ف ١) وكذلك نشاط مكتب مقاطعة اسرائيل الذي نشط في متابعة آثار مشروع اقامة منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة واتخاذ اجراءات المقاطعة ضد شركة الطيران البلجيكية التي تولت نقل يهود الفلاشا الى اسرائيل وايضا اقامة عدد من الندوات في أوربا والولايات المتحدة لشرح اسس المقاطعة العربية وبيان مشروعيتها .

القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء (اغسطس ١٩٨٥) :

تعد القمة العربية الطارئة أبرز نشاطات الجامعة العربية في عام ١٩٨٥ ، في نفس الوقت فان القمة تقدم حالة نموذجية لدراسة اداء مؤسسات الجامعة العربية من ناحية ودراسة مجمل التفاعلات العربية من ناحية ثانية .

كان الملك الحسن الثاني قد وجه الدعوة لعقد القمة في اقرب وقت ممكن عبر برقية وجهها الى مجلس الجامعة المنعقد في اجتماع طارىء في الثلث الأول من يونيو لبحث الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في بيروت وانقسمت الدول العربية تجاه هذه الدعوة ، ففي البداية اعلنت كل من الأردن وتونس ، المغرب ، جيبوتي ، السعودية ، العراق ، موريتانيا ، اليمن ، اليمن الديمقراطي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، قطر البحرين ، والامارات موافقتها على عقد المؤتمر ، اما الكويت والسودان وليبيا فقد قبلت الدعوة من حيث المبدأ بينما اجلت الجزائر اعلان موقفها واعلن لبنان انه لا يمكنه حضور قمة لا يكون البحث فيها شاملا لقضايا المنطقة ككل . وكان موقف سوريا رافضا للفكرة منذ البداية . وعندما اجتمع مجلس الجامعة في اجتماع طارىء جديد في الثلث الأخير من نفس الشهر كانت كل الدول العربية قد وافقت على حضور القمة ما عدا اربع دول هي سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي . وبهذا فان سوريا تكون قد نجحت في اجتذاب ثلاث دول الى موقفها . اذ يلاحظ أن كلا من ليبيا واليمن الديمقراطي قد وافقت في البداية على عقد القمة . بينما لم تتخذ الجزائر موقفا محددا . اما لبنان فقد قاطع اعمال الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة وتمسك برفض المشاركة في القمة .

وعلى هذا تكون جبهة الصمود والتصدي قد اظهرت درجة واضحة من التماسك اذ اتخذت كل اطرافها - باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية - نفس الموقف . ايضا تمكنت الجبهة من اجتذاب لبنان الى جانبها بأثر من النفوذ السوري الكبير فيها . وقد كان لكل من اطراف الجبهة منطقه الذي رفض المشاركة في القمة طبقا له . فسوريا لا تريد انعقاد قمة تتحول الى ساحة محاكمة لسياستها تجاه لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية كما تعمل على تجنب اسباغ الشرعية العربية على التحركات الفلسطينية الأردنية المشتركة . اما الجزائر فهي تريد ان تفوت على المغرب فرصة تدعيم مكانته العربية عبر دعوته لعقد القمة ونجاحه في لم شملها على ارضه - اما التردد النسبي في الموقف الليبي فيعكس التمزق الذي تعانيه سياسة هذه الدوله بين انتمائها التقليدي للراديكالية العربية وبين تحالفها الجديد مع المملكة المغربية املا في تعديل موقفها . وقد مثل الموقف الليبي الأخير خصما من الحسابات المغربية وعبر عن عمق التحالفات القائمة بين الدول العربية

وبالنسبة لليمن الديمقراطى فان موقفه من انعقاد القمة هو استمرار لسياسته المبدئية الملتزمة بـالموقف الراديكالى المتشدد .

بسبب موقف الدول الرافضة لعقد القمة تأجل اجتماع الرؤساء والملوك العرب طوال شهر يونيو ويوليو ، حتى اعلن الملك الحسن الثانى فى ٢٩ يوليو عقد القمة بمن يحضر من الدول العربية . وكان القرار المغربى مفاجئا حتى للأمين العام للجامعة العربية - ولهذا الأمر دلالته التى لا تخفى . فقد اعلن الأمين العام للجامعة العربية قبل ذلك بأيام قليلة بعد لقاء له مع العاهل المغربى ان « التأجيل افضل من التعجيل فى الظروف الراهنة » .

ويرجع اصرار المغرب على عقد القمة الى ان الفشل فى عقدها يعد هزيمة سياسية له خاصة وان الجزائر خصمه العربى الأساسى هى من بين الرافضين ، كذلك كان المغرب مدفوعا بتأييد تكتل عربى مكون من العراق والأردن والمنظمة وهو التكتل الذى توقع ان يخرج من القمة وقد حقق بعض المكاسب . فالعراق يريد ان يجدد التأييد العربى له فى الحرب ضد ايران ، ويريد ايضا ان يعزل سوريا عن الساحة العربية بافشال خطتها لمنع عقد القمة . اما منظمة التحرير الفلسطينية فكانت تنتظر الفوز بعون القمة لها فى لبنان بعد الاعتداءات التى تعرضت لها المخيمات الفلسطينية فى بيروت ، وهى مع الأردن مجتمعين ارادتا الفوز بالشرعية العربية لخطة تحركهما المشترك المعروفة بالاتفاق الأردنى الفلسطينى .

اما السعودية ودول الخليج ، فانه لم يكن من صالحهم الا تنعقد قمة تحمسوا لها منذ البداية خاصة وان عقد القمة فى التحليل الأخير يعكس قوة معسكر المحافظين العرب التى لابد من التاكيد عليها حتى لا يبالغ الراديكاليون فى شططهم .

الا ان اجتماع القمة بحضور سبع عشرة من الدول العربية ، وغياب الدول الراديكالية لم يكن يعنى مرور القمة بلا مشكلات برغم درجة الانسجام التى يوفرها غياب الراديكاليين ويعبر ذلك عن مدى تشابك التفاعلات العربية ، وصعوبة استبعاد اى طرف من معادلات السياسة العربية .

وقد ظهر ذلك فى جدول اعمال القمة الذى تكون من ثلاث نقاط :

١ ـ تنقية الأجواء العربية وهو الموضوع الذى اعتبر الهدف الأساسى للمؤتمر .

٢ ـ الاتفاق الأردنى الفلسطينى .

٣ ـ الحرب العراقية الايرانية .

ويلاحظ على هذا الجدول اعطاؤه اهمية كبيرة لاستعادة الغائبين للصف العربى واستبعاده لقضية اوضاع الفلسطينيين فى لبنان كموضوع خلافى هام مع اطراف رئيسية غير مشاركة فى القمة .

انقسم المشاركون فى القمة الى قسمين : الأول منهما يدعو الى اتخاذ قرارات وتوصيات ملزمة باعتبارها صادرة عن الأغلبية العربية بغض النظر عن غياب بعض الدول عن القمة . وكانت الأردن والعراق والمغرب والمنظمة من انصار هذا الاتجاه . بينما طالب الفريق الثانى المكون من دول الخليج بضرورة مراعاة موقف الغائبين واعتبار القمة عملا تمهيديا للقمة العادية المقبلة فى الرياض وعليها بالتالى ان تتكفل بتصفية الخلافات بين الدول العربية .

ويتضح من مراجعة نتائج القمة انتصار وجهة نظر الفريق الثانى فبشأن الاتفاق الأردنى الفلسطينى اكتفى المؤتمر بالاشارة الى وجهة النظر الاردنية - الفلسطينية دون تبنى المشروع ذاته ، فى نفس الوقت الذى اعلن فيه المؤتمر تمسكه بمقررات قمة فاس التى تمثل الحد الادنى المتفق عليه مع الغائبين الذين حققوا مكسبا برغم غيابهم .

ايضا رفضت القمة اتخاذ قرار بشأن اوضاع الفلسطينيين فى لبنان بسبب غياب لبنان عن القمة . وفى هذا ايضا مراعاة لموقف سوريا يعكس نفوذها برغم عدم مشاركتها . اما القرار الوحيد الحاسم الذى اتخذته القمة فكان بشأن الحرب العراقية الايرانية واعاد فيه المجتمعون تكرار تأييدهم للعراق دون ان يرتبط ذلك باتخاذ اجراءات عملية محددة .

اما القرار الذى اتخذته القمة وقد تكون له آثار هامة تنعكس على مجمل السياسة العربية . فهو القرار الخاص بتكوين لجان تنقية الأجواء بين الدول العربية ، فتشكلت لجنتان الأولى من كل من السعودية وتونس ومهمتها تنقية الأجواء بين سوريا والأردن ، وسوريا والعراق ، واللجنة الثانية من كل من الامارات والمغرب وموريتانيا لتنقية الأجواء بين العراق وليبيا والمنظمة وليبيا .

وقد نجحت هذه اللجان فى اعادة الحرارة للعلاقات السورية الأردنية ، وهو ما قد يسفر عن اعادة ترتيب التحالفات فى منطقة القلب العربى . ومن الواضح ان تحسن العلاقات الأردنية السورية يرجع الى تغيير فى

الظروف المحيطة بالصراع العربى الاسرائيلى والتوقعات المختلفة بشأنه . وهى تغيرات لا نجد مشابها لها فى بيئة العلاقات بين سوريا والعراق ، والعراق ، وليبيا ، وليبيا والمنظمة بحيث لا يبدو واضحا ان كانت جهود لجان تنقية الأجواء ستؤدى الى تقدم ما له اهميته فى العلاقات بين هذا الأزدواج من الدول العربية .

٢ ـ ظواهر وعمليات النظام العربى

أ ـ التجارة بين الدول العربية

بالنظر إلى بنية التجارة العربية الخارجية يتضح لنا ان تركز الصادرات فى المنتجات الأولية يمثل ظاهرة عامة لكافة الأقطار العربية ، ويحتل النفط رأس قائمة الصادرات تليه بعض المنتجات الزراعية والمعدنية وان كانت تمثل نسبة ضئيلة من اجمالى الصادرات .

اما بالنسبة للمستوردات فتتصف بنيتها بغلبة المنتجات التحويلية والزراعية وبخاصة الغذاء .

ورغم امكانيات التعاون العربى بشكل فعال فى المجالات الاقتصادية وامكانية تحقيق منجزات تنموية بالتعاون المشترك بين الأقطار العربية الا اننا نرى تحركا فى الاتجاه المضاد . فاذا ما اخذنا نسبة التجارة بين الأقطار العربية كمؤشر لواقع التعاون العربى فاننا نجد تدهورا مطردا فى العلاقات التجارية بين الدول العربية حيث تصل نسبة التجارة بينها فى اوائل الثمانينات الى اقل من مستواها الذى كانت عليه فى بداية الحقبة السبعينية ، ومرجع هذا تزايد تجارة المجموعة النفطية العربية مع الخارج منذ منتصف السبعينات ، كما يلاحظ ان بعض الدول العربية قد وصل حجم تجارتها مع الوطن العربى الى مستوى الصفر .

وتتراوح نسبة الصادرات بين الدول العربية بين ٦٪ ـ ٦,٨٪ من اجمالى صادرات الوطن العربى فى الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٧٩ . كما تراوحت نسبة الواردات بين الدول العربية الى اجمالى الواردات العربية خلال ذات الفترة بين ٧,٥٪ ـ ١٢,٧٪ . بينما تحصل الدول الغربية المتقدمة على ٧٥,٦٪ سنة ١٩٧٨ من اجمالى الصادرات العربية ، ٧٧,٦٪ من اجمالى وارداتها فى الوقت الذى لا يتجاوز فيه نصيب الدول الاشتراكية فى الصادرات العربية ٢,٩٪ من اجمالى الصادرات ، ٦,٢٪ من اجمالى الواردات فى نفس العام اما نصيب الدول النامية مجتمعة فى التجارة العربية فكان ١٥,٤٪ من اجمالى الصادرات العربية ، ٨,٧٪ من اجمالى واردات الوطن العربى فى عام ١٩٧٨ .

وطبقا لبيانات عام ١٩٨١ ، فانه من زاوية القيمة المطلقة للصادرات تأتى العربية السعودية فى مقدمة الدول العربية المصدرة للعالم العربى بقيمة قدرها ٥٧٣٨ مليون دولار وبنسبة حوالى ٤٨,٣٪ من اجمالى الصادرات العربية ، وتأتى الكويت فى المرتبة الثانية بما قيمته ١٣٦٨ مليون دولار بنسبة حوالى ١١,٥٪ ثم البحرين بقيمة ٩٦٦ مليون دولار بنسبة حوالى ٨,١٪ ثم الامارات ولبنان بقيمة ٧٧٧ مليون دولار ، ٧٢٠ مليون دولار لكل منهما وبنسبة ٦,٥٪ ، ٦,١٪ .

أما اقل الدول مساهمة فى حجم الصادرات بين الدول العربية وبعضها فهى على الترتيب عمان ، موريتانيا ، الجزائر ، جمهوريتا اليمن ، الصومال .

اما فى مجال الواردات فان البحرين تأتى فى مقدمة الدول المستقبلة للتجارة العربية بقيمة قدرها ٢٥٧٨ مليون دولار بنسبة ٢١,٧٪ من مجمل تجارة الواردات العربية تليها العربية السعودية بقيمة قدرها ١٤٤٢ مليون دولار نسبتها ١٢,١٪ ثم الامارات العربية بقيمة قدرها ١١,٨٪ ثم سوريا بقيمة قدرها ١١,٨٪ ثم سوريا بقيمة قدرها ٨٧٤ مليون دولار نسبتها ٧,٤٪ . ثم المغرب ٨٦٣ مليون دولار نسبتها ٧,٣٪ .

أما الدول الأقل استقبالا للتجارة العربية فهى موريتانيا ، الصومال ، ليبيا ، الجزائر ، قطر .

غير انه اذا اعدنا ترتيب هذه القوائم على اساس النسبة التى تشكلها تجارة البلد المعين مع العالم العربى فى مجمل تجارتها مع العالم الخارجى نجد انه فى مجال الصادرات تحتل الصومال المقدمة بنسبة ٨٧,٢٪ تليها لبنان ٦٥٪ ، اليمن ٤٤,٧٪ ، الأردن ٤٢,٥٪ ثم اليمن الديمقراطى ٤٢,٤٪ .

وأقل الدول العربية فى هذا المجال هى على الترتيب : عمان (. .) ، الجزائر ١,٪ ، موريتانيا ٢,٪ ليبيا ٧,٪ قطر ٣,٥٪ .

وفى مجال النسبة التى تحتلها تجارة واردات البلد المعين من العالم العربى الى مجمل وارداتها من العالم تأتى البحرين فى المقدمة بنسبة ٦٤,٦٪ ، اليمن الديمقراطى ٤١,٨٪ ، اليمن ٢٥,١٪ ، سوريا ٢٢,٢٪ ثم المغرب ٢٠,٨٪ واقل الدول العربية فى هذا المجال هى موريتانيا ٦,٪ ، الجزائر ٧,٪ ، ليبيا ١,٣٪ ، مصر ١,٨٪ ، ثم العراق ٤٪ .

وتبين الأرقام ان العربية السعودية تحتفظ بعلاقات تجارية مع كل الدول العربية تقريبا ، تليها فى ذلك كل من الكويت ولبنان ، اما اقل الدول العربية تكاملا مع العالم العربى على المستوى التجارى فهى عمان والجزائر وموريتانيا .

ويتضح من هذه المراجعة السريعة ان ايا من نمط التنمية الاقتصادية او طبيعة النظام السياسى لا تلعب دورا هاما فى توجيه تجارة البلدان العربية تجاه بعضها ، وانما تتأثر التجارة بين الدول العربية بعوامل اخرى اهمها العوامل الاقتصادية المتعلقة بمدى توافر احتياجات دولة معينة لدى دولة اخرى ، وقدرة دولة معينة على دفع قيمة مستورداتها وفرص تسويق منتج معين خارج العالم العربى . اما العوامل غير الاقتصادية فان العلاقات السياسية بين الدول العربية تؤثر بحسم على علاقتها التجارية وهو ما تبينه مراجعة الآثار التجارية لتطور العلاقات السورية الأردنية او العلاقات الأردنية العراقية ـ وذلك فى الحدود التى تمليها طبيعة الهياكل الاقتصادية العربية .

(ب) هجرة العمالة فى المنطقة العربية

تشير التقديرات إلى أن حجم العمالة المهاجرة فى المنطقة العربية بلغ حوالى ١,٦ مليون مهاجر (منهم حوالى ١,٠٦٧ مليون من العرب) فى ١٩٧٥ .

وارتفع العدد إلى حوالى ٣,٠١٠ مليون (منهم ١,٨٨ مليون من العرب) فى ١٩٨٠ .

وتشير نفس المصادر إلى توقع ارتفاع حجم العمالة المهاجرة فى المنطقة العربية ليصل إلى ما بين ٣,٣٩٥ مليون و ٤,٠٥٩ مليون طبقا لسيناريوهى نمو بطىء وسريع وذلك فى عام ١٩٨٥ .

ملامح الهجرة : (الأسباب والتوزيع الجغرافى والمهنى) .

أدى ارتفاع أسعار بترول المنطقة العربية من ٣,٦٥ دولار للبرميل يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣ إلى ٣٢ دولاراً للبرميل فى ١٩٧٩ ثم إلى ٣٤ دولاراً فى بداية ١٩٨٢ وزيادة المتوسط السنوى للعائدات لبرميل البترول من ١,٩٠ دولار عام ١٩٧٣ إلى ٢٩,٠١ دولار فى ١٩٨٠ إلى زيادة دخول الدول العربية المصدرة للبترول بمعدلات غير مسبوقة .

فنتيجة لذلك نمت عائدات البلدان العربية الأعضاء فى منظمة البلدان المصدرة للبترول (الامارات العربية المتحدة ـ الجزائر ـ المملكة العربية السعودية ـ العراق ـ قطر ـ الكويت ـ ليبيا) من ٤,٥ مليار دولار فى ١٩٧٠ إلى ٥٥,٦ مليار فى ١٩٧٥ ثم إلى ٢٠٤ مليارات فى ١٩٨٠ .

وقد مكنت هذه العائدات المالية الضخمة الدول المصدرة للبترول من الشروع فى اقامة مشروعات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وصاحب ذلك اتساع القطاع الحكومى اللازم لتنفيذ تلك المشروعات .

ولما كانت اقامة تلك المشروعات تستلزم امكانات فنية وبشرية تفوق تلك المتوفرة بالدول المصدرة للبترول فقد لجأت الأخيرة إلى استقدام العمالة من داخل وخارج المنطقة العربية ونتيجة لذلك ارتفع تدفق العمالة الأجنبية إلى دول البترول الرئيسية من ٧٧٩ ألف عامل خلال المدة ٧٥ ـ ١٩٨٠ إلى ١,٥٧٢ ألف خلال ٨٠ ـ ١٩٨٥ (السعودية من ٣٤٩ ألف إلى ٦٧٩ ألف والكويت من ٣٧ ألف إلى ١٦٣ ألف والامارات من ١٦٨ ألف إلى ٢٥١ ألف والعراق من ٨٠ إلى ٤١٠ آلاف وليبيا من ١٤٥ إلى ٦٩ ألف ، كمتوسطات سنوية .

وتشير أرقام ١٩٨٠ إلى احتلال السعودية المرتبة الأولى فى استقبال العمالة الوافدة فى العالم العربى (٣,٠١٠,٠٠٠ مليون) برصيد يبلغ حوالى ٣٤٪ من اجمالى العمالة الوافدة تليها ليبيا ١٨,١٪ فالامارات ١٣,٧٪ فالكويت ١٢,٥٪ فالعراق ٨,٩٪ فعمان ٤,٨٪ فقطر ٢,٧٪ والأردن (الضفة الشرقية) ٢,٧٪ ، فالبحرين ٢,٣٪ وأخيرا جمهورية اليمن العربية ٦,٪ .

وبلغت نسبة العمالة العربية فى اجمالى العمالة الوافدة حوالى ٦٢,٥٪ بينما بلغت نسبة الآسيويين ٢٩,٢٪ والجنسيات الأخرى ٨,٣٪ .

وعلى جانب الدول المصدرة للعمالة ، جاءت مصر فى المقدمة برصيد ٢٦,٧٪ من اجمالى العمالة المصدرة تليها اليمن العربية ١١,٢٪ فالأردن والفلسطينيون ٨,٣٪ .

ويلاحظ أيضا وجود بعض الدول فى قائمتى الدول

المرسلة والمستقبلة للعمالة فى أن واحد مثل اليمن العربية والأردن وبدرجة أقل العراق وعمان ومصر .

وتنتج هذه الظاهرة بسبب الهجرة غير المخططة للعناصر الماهرة من قوة العمل والتى تم تعويضها فيما بعد بعناصر مستوردة على مستوى مهارى أقل كحالة الأردن التى تصدر العمالة الماهرة إلى الخليج وتستورد العمالة الأقل مهارة من مصر وهى الظاهرة التى تعرف باسم « الهجرة الاحلالية » .

التوزيع المهنى لقوة العمل المهاجرة :

نتيجة لضعف القاعدة الاقتصادية فى الدول المنتجة للبترول لعب قطاع البناء والتشييد الدور الأساسى فى النشاط الاقتصادى لتلك الدول خلال السبعينات وتركزت أعمال الانشاء بصورة كبيرة فى مشروعات البناء التحتى الأساسية مثل انشاء المطارات وتوسيع الموانى وبناء المجمعات الوزارية ومد الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والمياه والمجارى .

وبالتالى لعب قطاع التشييد الدور الأكبر فى التشغيل وفى اجتذاب العمالة إلى دول الخليج ففى عام ١٩٧٥ استوعب قطاع التشييد حوالى ٣٥,٢٪ من اجمالى العمالة الوافدة للبلدان السبع الرئيسية المستقبلة للعمالة (البحرين ، الكويت ، ليبيا ، عمان ، قطر ، السعودية ، الامارات العربية المتحدة) يليه قطاع الخدمات ٢٨,٦٪ فالتجارة والمال ١٣,٨٪ فالنقل والمواصلات ٧,٤٪ فالصناعات التحويلية ٦,١٪ فالزراعة ٥,٩٪ ثم المرافق العامة ١,٥٪ والمناجم والمحاجر ١,٥٪ ويتوقع أنه بحلول ١٩٨٥ ستبقى معظم هذه النسب على ما كانت عليه فى ١٩٧٥ باستثناء استبدال المراكز بين قطاعى التشييد والخدمات وارتفاع نصيب الزراعة .

أما فيما يتعلق بالتركيب المهارى لقوة العمل الوافدة فقد تركزت فى القطاعات الدنيا من السلم المهارى .

فطبقا لتصنيفات البنك الدولى شكلت العمالة غير الماهرة حوالى ٤٧,٢٪ من اجمالى العمالة الوافدة فى المنطقة العربية عام ١٩٧٥ بينما شكلت العمالة شبه الماهرة حوالى ١٩,٦٪ .

وعلى الجانب الآخر مثلت الدرجتان العاليتان من السلم المهارى حوالى ٢,٧٪ و ٦٪ من اجمالى العمالة الوافدة . إلا أن النصف الثانى شهد تغيرا فى هذا التركيب لصالح المستويات المهارية الأعلى حيث ارتفع نصيب المجموعتين الأعلى من ٨,٧٪ إلى ١٠,٢٪ وانخفض نصيب المستويين الأدنى من ٦٦,٨٪ إلى ٦٣,٤٪ وذلك ما بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

آثار الهجرة على الدول المصدرة للعمالة :

التحويلات : تعتبر زيادة دخل العمالة المهاجرة مقارنة بدخولها فى بلدان المنشأ ، أهم دوافع الهجرة بالنسبة للأفراد ، وذلك بهدف تحسين مستوى معيشتهم والحصول على المزيد من السلع المعمرة والاستهلاكية وزيادة المدخرات وكذلك بالنسبة للحكومات لما لهذا الارتفاع من أثر على زيادة مستوى التحويلات النقدية للمهاجرين .

وبالفعل ارتفعت تحويلات العاملين المهاجرين بدول الخليج ارتفاعا كبيرا ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢ .

ففى مصر ارتفعت المدخرات والتحويلات المسجلة للمصريين بالخارج من ٣٤,١ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ١٤٧٠ مليون فى ١٩٨٢ بعد أن وصلت إلى ٢,٤٩ بليون فى ١٩٨٠ وأسهمت التحويلات فى تغطية حوالى ٣٠٪ فى المتوسط من واردات مصر خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢/٨١ .

وفى الأردن ارتفعت قيمة تحويلات العاملين بالخارج من ٧,٤١ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٤٠٨,١٢ مليون فى ١٩٨١ أى من حوالى ٣,٤٪ من الناتج القومى الاجمالى إلى ٢٧,٨٪ ومن ٤٣,٦٪ من الصادرات إلى ١٦٨,٣٪ .

وفى الجمهورية العربية اليمنية زادت التحويلات الخاصة من ٥٦٤ مليون ريال فى ١٩٧٣/٧٢ إلى ٤٩٣٦ مليون فى ١٩٨١/٨٠ بعد أن وصلت إلى ٦٤٠٤ ملايين فى ١٩٧٩/٧٨ .

ويلاحظ أنه فى عام ١٩٨٠ شكلت العمالة المهاجرة من مصر حوالى ٤٣٪ واليمن العربية ١٨٪ والأردن والفلسطينيون ١٣٪ من اجمالى العمالة العربية المهاجرة .

ويرجع ارتفاع معدل التحويلات داخل العالم العربى إلى أن غالبية المهاجرين هم من الذكور فى سن العمل والذين تركوا عائلاتهم فى دول المنشأ .

وهنا تجدر الاشارة إلى بعض الآثار السلبية لتحويلات العاملين بالخارج فحتى بداية الثمانينات كان اتجاه تحويلات ومدخرات العاملين بالخارج إلى تلبية احتياجات استهلاكية أساسية وغير أساسية .

وبالاضافة إلى اهدار فرصة استغلال تلك الأموال فى

مشروعات انتاجية أدت هذه الطفرة الاستهلاكية من خلال أثر المشاهدة والمحاكاة إلى ظهور تطلعات استهلاكية لا تتناسب والقدرات الانتاجية للمجتمع وإلى احداث توتر اجتماعى وفساد أخلاقى وثقافى وإلى اضعاف قيمة العمل .

كما أدى توجيه هذه الأموال إلى المضاربة على الأراضى والعقارات إلى ارتفاع أسعار المبانى والسكن وأدى الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية إلى تدهور الانتاج الزراعى وارتفاع ثمن الأراضى الزراعية .

وبالاضافة إلى تحويلات العاملين بالخارج ، تضم قائمة الفوائد « النظرية » للهجرة العديد من العناصر مثل اتجاه رؤوس الأموال المحولة إلى الاستثمار الانتاجى واكتساب المهاجرين خبرات ومهارات جديدة ورفع مستوى الانتاجية فى الدول المرسلة للعمالة نتيجة للتخلص من العمالة الزائدة .

إلا أن هذه المنافع المفترضة قد اصطدمت بواقع فى المجتمعات المرسلة للعمالة يعوزه الكثير من التخطيط والتحكم والاستقلال .

الأثر على سوق العمل :

على الرغم من أن نسبة العمالة المهاجرة إلى اجمالى قوة العمل فى الدول المصدرة للعمالة (مصر ـ الأردن ـ الجمهورية العربية اليمنية ـ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ـ سوريا ـ عمان ـ تونس ـ لبنان ـ السودان) قد بلغت حوالى ٥,٣٪ فى ١٩٧٥ . يتوقع أن تصل إلى ما بين ٧,٩٪ و ٧,٥٪ بحلول عام ١٩٨٥ . طبقا لسيناريوهى نمو سريع وبطىء على التوالى إلا أن الطبيعة الانتقائية للهجرة بالاضافة إلى هيكل أسواق العمل والتركيب العمرى للسكان بالدول المصدرة للعمالة قد أدت إلى احداث تشوهات فى أسواق العمل بتلك الدول .

ففى مصر ، وعلى الرغم من أن ٤٪ فقط من قوة العمل كانت بالخارج فى ١٩٧٥ إلا أنها اشتملت على ٢١٪ من عمال التشييد الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أجور عمال البناء وبالتالى ارتفاع تكلفة السكن .

وفى السودان ، قدرت نسبة العاملين بالخارج فى ١٩٧٥ بحوالى ٠,٧٪ من قوة العمل السودانية إشتملت على حوالى ٤٤٪ من الفنيين والحرفيين .

وفى بداية الثمانينات بلغت نسبة العمالة المهاجرة إلى العاملين بالسودان فى نفس المهن ٣٨,٧٪ للأطباء وأطباء الأسنان و ٣٨٪ للمهندسين و ٥٨٪ للمدرسين كما فقدت الادارات الحكومية أكثر العناصر كفاءة مثل ادارة الاسكان التى سافر منها حوالى ٥٠٪ من أكفأ مهندسيها ومعمارييها ومخططيها وجغرافييها وجامعة الخرطوم التى فقدت حوالى ٢٥٪ من محاضريها .

وفى الأردن ، التى ارتفعت نسبة العمالة المهاجرة منها إلى اجمالى القوة العاملة ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ ، اشتملت قوة العمل المهاجرة فى ١٩٧٧ على حوالى الثلثين من المهندسين ونصف المهندسين الزراعيين وثلث الأطباء ونصف المرضات وثلث خريجى المدارس التدريبية والمهنية .

وبالمقابل توفرت فى الدول المصدرة للعمالة نوعية من العمالة غير ذات أهمية بالنسبة للدول المستوردة للعمالة من ناحيتى التوزيع القطاعى والمستوى المهارى .

وهكذا أنتج اختلاف التركيب المهارى والقطاعى بين قوة العمل المحلية بالدول المصدرة وقوة العمل المهاجرة حدوث العديد من الاختلالات فى أسواق العمل تسبب فى ارتفاع الأجور فى بعض القطاعات وحدوث عجز وبطالة فى آن واحد فى قطاعات مختلفة أو تصدير واستيراد عمالة فى بعض الأحيان وظلت أسواق العمل بالدول المصدرة للعمالة بعيدة عما يعرف بمعدل الهجرة الفعال ، خاصة فى الدول التى تعانى من ضعف الحراك المهنى عبر السلم المهنى مثل مصر .

الأثر على القطاعات السلعية :

مما لا شك فيه أن الطفرة فى مداخيل دول البترول قد امتدت آثارها إلى العديد من فقراء العالم العربى الذين ارتفعت مستويات استهلاكهم بشكل عام ، إلا أن أثر ذلك الارتفاع فى المستويات الاستهلاكية على القدرات الانتاجية للمجتمعات الفقيرة كان سلبيا .

فقد أدى العجز فى العمالة الفنية إلى ارتفاع تكلفة الانتاج ، صاحبه حمى استهلاكية ذات مكونات استيرادية عالية أدت إلى اضعاف الصناعات المحلية .

ففى مصر قدرت قيمة الانتاج الضائع بسبب العمالة المهاجرة بحوالى ٦٨٨,٣ مليون جنيه فى ١٩٨٢/٨١ تمثل حوالى ٣,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى و ٢٥٪ من التحويلات النقدية والعينية فى عام ١٩٨١ .

وفى القطاع الزراعى أدت جملة عوامل متشابكة إلى اضعاف القدرات الانتاجية الزراعية فى مصر والأردن وعمان .

فمع نزوح أهل الريف للعمل بالخارج أو لاحلال العمالة المهاجرة من المدينة تكونت مدخرات استثمرت

غالبا فى شراء أرض زراعية واقامة مبان سكنية عليها أو فى مشروعات صغيرة غير انتاجية وظهرت أنشطة مدرة للدخل فى الريف إلى جانب النشاط الزراعى .

وتقدر احدى الدراسات الفاقد من الأراضى الزراعية فى مصر بحوالى ٦٠,٠٠٠ فدان فى عام واحد ، يستلزم تعويضها زراعة ١٨٠,٠٠٠ فدان (لفارق الجودة المقدر بثلاثة أضعاف) قدرت تكلفة استزراعها بحوالى ١٨٠ مليون جنيه بحساب أسعار ١٩٨١ .

التضخم :

اذكت القوة الشرائية الضخمة للعاملين بالخارج نيران التضخم فى المجتمعات المصدرة للعمالة نتيجة قصور العرض عن تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات وبعض عناصر القوى العاملة وفاقم من الأمر ارتفاع نصيب الواردات فى قوائم المواد الاستهلاكية الجديدة .

كما أدت الهجرة إلى احداث اختلالات فى توزيع الدخل والعلاقات الطبقية لصالح المهاجرين على حساب الباقين ولصالح قيمة رأس المال على حساب قيمة العمل .

بالاضافة إلى سلبيات هجرة العمالة ينبغى اضافة تكلفة اعداد العناصر البشرية المهاجرة من تعليم وتدريب والتى بلغت فى مصر حوالى ١٤٣ مليون جنيه سنة ١٩٨١ ممثلة حوالى ٥,٤٪ من التحويلات النقدية والعينية .

ويزيد من مضار الهجرة ، احتمالات العودة الفجائية أو التدريجية تلك العودة التى سيفاقم من آثارها انها ستشمل أولا العمالة غير الماهرة التى تقل الحاجة إليها بالدول المصدرة والتى ستعود بمتطلبات واحتياجات يصعب الوفاء بها ، بالاضافة إلى أن هذه العودة سيصاحبها انخفاض متزامن فى التحويلات .

آثار الهجرة على الدول المستقبلة للعمالة :

نتجت ظاهرة الهجرة فى المنطقة العربية بسبب اختلاف توزيع الثروات فيما بين دول تتمتع بثروات طبيعية كبيرة وعجز فى الموارد البشرية وأخرى تعانى زيادة سكانية وفقر فى الموارد الطبيعية .

وقد مكنت هجرة العمالة إلى الدول الغنية نفطا والفقيرة بشرا ، من أن تقوم هذه الدول بتنفيذ مشروعات اقتصادية طموحة خاصة فى مجال الانشاءات .

ففى السعودية مثلا خصصت الحكومة حوالى نصف انفاقها المخطط (١٩٣ بليون دولار) خلال الخطة الخمسية الثانية لمشروعات البنية التحتية من زيادة طاقات الموانى بحوالى تسع مرات واقامة الطرق والمستشفيات وشبكات المجارى والمياه وغيرها .

وحيث أن حوالى ٥٠٪ من سكان دول الخليج يقعون فى المجموعة السنية الأقل من ١٥ عاما بالاضافة إلى انخفاض مساهمة المرأة فى قوة العمل وقلة عدد السكان بالنسبة للمساحة بشكل عام فقد اضطرت هذه الدول إلى استيراد العمالة الأجنبية بمعدلات مرتفعة بحيث أصبحت العمالة الوافدة تشكل نسبة كبيرة مقارنة بقوة العمل والسكان المحليين .

فقد بلغ عدد الأجانب فى السعودية حوالى ٢ مليون فى تعدادها البالغ ٩ ملايين نسمة وفى الكويت البالغ تعدادها ١,٣ مليون كانت نسبة الأجانب حوالى ٦٠٪ ومن سكان البحرين البالغ عددهم ٣٥٠,٠٠٠ شكل الأجانب ٣٥٪ وفى الامارات شكل الأجانب ٧٥٪ وفى قطر ٨٠٪ من جملة السكان .

أما كنسبة من قوة العمل فقد شكلت العمالة الوافدة حوالى ٤٤٪ من اجمالى قوة العمل فى البلاد الرئيسية المستوردة للعمالة فى ١٩٧٥ (السعودية ٣٤٪ ، ليبيا ٣٨,٢٪ ، الكويت ٧٠,٨٪ ، الامارات ٨٤,٧٪ ، عمان ٥٣,٧٪ ، البحرين ٣٧٪ ، قطر ٨٣,١٪) .

وتشير التوقعات إلى بلوغ هذه المعدلات ما بين ٥٦,٨٪ و ٥٣,٧٪ بحلول ١٩٨٥ وذلك طبقا لسيناريوهى نمو سريع وبطىء على التوالى ، حيث تتحقق زيادة عددية فى كل هذه الدول وارتفاع فى نسبة العمالة الأجنبية فى جميعها ما عدا الكويت وعمان .

وبالاضافة إلى مخاطر اعتماد دول النفط الغنية على العمالة الوافدة والمخاطر الأمنية من جانب العمالة الآسيوية فإن الجانب الاقتصادى ينطوى أيضا على تكلفة ينبغى احتسابها عند موازنة النفع والخسارة الناتجة عن الهجرة .

وهذه التكلفة تتمثل فى العبء الذى تلقيه العمالة الوافدة على الخدمات الاجتماعية والأجهزة الادارية بدول النفط وما يستلزمه ذلك من زيادة فى التشغيل والطلب على العمالة .

وقد قدر أحد أعضاء مجلس الأمة فى الكويت عدد الوظائف اللازم ايجادها لكل ١٠ آلاف وافد بحوالى ٥٦٠ وظيفة منها ١٤ وظيفة اضافية فى التعليم و ١٢٥

فى الصحة و ١٣٥ فى الأمن و ١٦٧ فى الخدمات المنزلية والنظافة و ١١٢ فى الاصلاح والصيانة و ٧ للعدل .

ويرى بعض المحللين أن التوسع فى مشروعات البناء والخدمات فى الدول المصدرة للنفط قد أدى إلى اهمال قطاعى الزراعة والصناعة باستثناء بعض المشاريع ذات كثافة رأس المال المرتفعة .

مستقبل هجرة العمالة :

فى مارس ١٩٨٣ قامت أوبك باجراء أول تخفيض فى أسعار بترولها منذ نشأتها فى ١٩٦٠ .

فنتيجة لهبوط الطلب على البترول بسبب الانكماش فى العالم الرأسمالى خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات والاتجاه المتزايد لحفظ الطاقة واستخدام مصادر الطاقة البديلة للبترول بالاضافة إلى ارتفاع انتاج الدول المنتجة للبترول غير الأعضاء بالأوبك والسياسات المتبعة من قبل شركات البترول فقدت الأوبك انتاجا يعادل حوالى ١٢ مليون برميل يوميا ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٢ .

وهبط نصيب أوبك فى اجمالى انتاج البترول العالمى من ٦٧٪ فى ١٩٧٣ إلى ٤٤,٦٪ فى ١٩٨٢ ثم إلى ٣٣٪ فيما بعد .

وبالتالى هبط انتاج الدول العربية المنتجة للبترول بمعدلات كبيرة . فبين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٣ هبط انتاج السعودية بحوالى ٥٧٪ والكويت ٦٨٪ والامارات ٣٣٪ وصاحب ذلك انخفاض دخول تلك الدول التى يشكل البترول العنصر الرئيسى فى دخلها وصادراتها .

وحيث أن الطفرة فى أسعار البترول بعد ١٩٧٣ كان لها الفضل الأكبر فى نمو الاستثمارات وتدفق العمالة إلى الدول العربية المنتجة للبترول فإن من المتوقع أن يؤدى انخفاض دخول تلك الدول التى تغير سياستها الاستثمارية وبالتالى معدلات وأنماط استيراد العمالة بها .

وهناك إلى جانب انخفاض الدخل ، عوامل أخرى ستؤثر على استقدام العمالة الى تلك الدول فبينما شكلت مشروعات البنية التحتية من شبكات الكهرباء والمياه العذبة والطرق والموانى والمطارات والتليفونات والخدمات الاجتماعية مثل المستشفيات والمدارس والعيادات والمساكن وتوسيع القطاع الحكومى والادارى الجانب الأكبر من استثمارات تلك الدول بعد ١٩٧٣ لا يتوقع أن يستمر هذا النمط الاستثمارى خلال عقد الثمانينات .

فمثلا بينما وجهت السعودية حوالى نصف انفاقها الحكومى خلال الخطة الخمسية الثانية لاقامة مشروعات البنية التحتية تهدف خطتها الثالثة إلى زيادة الاستثمارات الصناعية مع توقع هبوط نصيب الانشاءات ويتوقع كذلك أن تكتسب عوامل الانتاجية ومعدلات الاعالة اعتبارا متزايدا عند استجلاب العمالة الأجنبية .

ونتيجة لذلك يتوقع أن يصل النصيب النسبى للفئتين الأعلى مهارة فى السلم المهنى إلى ١١,٦٪ و ١٢,٣٪ حتى ١٩٨٥ مقابل ٨,٧٪ فى ١٩٧٥ بينما ينخفض نصيب الفئتين الدنيتين فى السلم المهارى من ٦٦,٨٪ عام ١٩٧٥ إلى ما بين ٥٥,٣٪ و ٤٩,٢٪ من اجمالى الزيادة حتى ١٩٨٥ فى الدول الرئيسية المستقبلة للعمالة (البحرين - الكويت - ليبيا - عمان - قطر - السعودية - الامارات) كذلك بدأت بعض الدول تضع قيودا على تحويلات العمالة الأجنبية بها للخارج بالاضافة إلى ايلاء اهتمام متزايد لتعليم وتدريب العمالة المحلية بتلك الدول كما فى حالة الخطة الخمسية الرابعة للسعودية .

هذه العوامل ستدفع فى اتجاه خفض معدلات الطلب على العمالة الأجنبية خلال الثمانينات مقارنة بعقد السبعينات .

وسيكون هذا الانخفاض المتوقع ملحوظا أكثر فى الدول العربية المصدرة للعمالة حيث تشير التقديرات إلى انخفاض نصيب العمالة العربية بالنسبة لاجمالى العمالة الوافدة من حوالى ٦٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥١,٩٪ عام ١٩٨٥ وأن ينخفض نصيب مصر واليمن والأردن من ٥١٪ إلى ٣٦,٢٪ للفترة نفسها .

وقد بدأت تصريحات المسئولين فى الدول المرسلة للعمالة تشير إلى احتمالات عودة العمالة حيث صرح وزير القوى العاملة والتدريب فى مصر بأن انخفاض أسعار البترول وانكماش خطط التنمية الاقتصادية فى الخليج قد أديا إلى الاستغناء عن جزء من العمالة المصرية فى بعض المهن .

إلا أن هناك على الجانب الآخر بعض العوامل التى ستلعب دورا فى التخفيف من اتجاهات انخفاض الطلب أو الاستغناء عن العمالة الأجنبية فى الخليج على الأقل فى المدى القصير .

فقد أدت الطفرة فى أسعار البترول إلى تكوين احتياطيات مالية ضخمة بلغت فى حالة السعودية أكثر من ١٥٠ بليون دولار . كما بدأت الدول البترولية

تحرص على تنويع مصادر الدخل ، ففى الكويت بلغ مستوى الدخل المتولد عن الاستثمارات حوالى ٥,١٧ بليون دولار عام ١٩٨٢ أى أكثر من ٧٠٪ من دخل البترول بعد أن كان ١,٤ بليون دولار فى ١٩٧٦ أى أقل من ٢٥٪ من دخل البترول حينذاك .

كذلك فإن تحول العراق إلى بلد مستورد للعمالة مع بداية الثمانينات واتباعه سياسات ليبرالية تجاه العمالة الوافدة ، خاصة العربية ، قد أدى إلى ارتفاع العمالة المستوردة حيث يتراوح عدد المصريين بالعراق ما بين مليون ومليون ونصف فى ١٩٨٢ .

ويتوقع أن يستمر تدفق العمالة إلى العراق سواء استمرت الحرب العراقية الايرانية أو توقفت .

كذلك فإنه من المتوقع استمرار توظيف العمالة الوافدة فى تشغيل وصيانة العديد من الأعمال التى أقيمت خلال السبعينات واحتكارها لبعض المهن التى لا يتوقع حدوث انخفاض كبير عليها بالنظر لطبيعة القوى العاملة المحلية فى دول الخليج المستقبلة للعمالة مثل مهن الخدم والطباخين وعمال المرافق والحراس والسائقين .

أما محصلة تفاعل هذه العوامل فى المستقبل فستؤدى إلى استمرار الطلب على العمالة الأجنبية وأنه بمعدلات تأخذ فى التناقص بمرور الوقت مع احتمال تغير الأهمية النسبية لبعض الدول المستقبلة للعمالة وبدون شك تغير فى نوعية المهارات والتخصصات المطلوبة .

التفاعل الفكرى والثقافى ومؤسساته

شهد العالم العربى عام ١٩٨٥ استمرارا لظاهرة الحوار الفكرى والثقافى على المستوى غير الرسمى . وكانت هذه الظاهرة قد تصاعدت تدريجيا خلال السنوات العشر الأخيرة ، فى عملية تفاعل تفوق ما كان معروفا فى مرحلة صعود الحركة القومية العربية فى الخمسينات والنصف الأول من الستينات . أى أن ظاهرة الحوار الفكرى والتفاعل الثقافى انتعشت فى مرحلة الجزر التى تعرضت لها ـ ولم تزل الحركة القومية العربية .

ورغم بروز أدوار فردية فى عملية التفاعل الفكرى والثقافى ورغم دعم بعض الحكومات العربية لجانب من هذه العملية يتمثل فى اصدار المجلات والدوريات العربية التى يجرى على صفحاتها حوار بين اعداد كبيرة من المثقفين العرب . . رغم ذلك يظل دور الاتحادات العربية ، المهنية والثقافية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والعمالية والاعلانية والرياضية أقل مما هو ممكن . فخارج نطاق جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة (٢٢ منظمة) يوجد الآن ٩٩ اتحادا ومنظمة عربية فى المجالات التالية :

المجـال	عدد الاتحادات والمنظمات
المهنى	٢٢
الثقافى والرياضى	١٠
العمالى	١٣
الاجتماعى	١٢
الاعلامى	٤
الاقتصادى	١٣
النقل والسياحة	٩
الرياضى	١٦

وقد نشأ ما يقرب من ثلث هذه المنظمات والاتحادات منذ نهاية الستينات أى فى مرحلة تدهور الحركة القومية العربية .

وثمة اعتقاد شائع فى الفكر العربى بأن هذا النمو الكبير يعكس اتجاه النظام العربى للاهتمام بعملية التكامل الوظيفى وانشاء الاطار التنظيمى اللازم لذلك . ويواكب هذا الاعتقاد آمال متنامية فى أن يؤثر هذا التطور بالايجاب على مستقبل الفكرة القومية العربية .

لكن الظاهر حتى الآن أن هذا النمو العددى فى المنظمات والاتحادات العربية لم يقترن به تطور كيفى فى مجال تأثيرها على البيئة العربية لأسباب أهمها .

١ ـ فقدان هذه الاتحادات والمنظمات للاستقلال الحقيقى عن الحكومات العربية فكل اتحاد منها وهو تجمع لنقابات أو اتحادات أو منظمات قطرية تعانى كلها من ضعف درجة الاستقلال التى تتمتع بها المؤسسات غير الرسمية عموما فى النظم السياسية العربية .

٢ ـ خضوع الاتحادات والمنظمات العربية فى الغالب للاعتبارات السياسية وانتقال الخلافات السياسية إلى الاتحادات التى لا يتعلق نشاطها باتخاذ القرار فى المشكلات السياسية (كاتحادات المحامين والصحفيين) . . وحتى إلى الاتحادات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياحية . لكن الملاحظ بوجه عام زيادة المد الحكومى داخل كثير من الاتحادات مما تسبب فى مشكلات تتعلق بانتخابات مجالسها

وانتظام دوراتها وأساليب عملها . فالاتحادات والنقابات والمنظمات القطرية تتعرض لضغوط حادة لتأييد مواقف حكوماتها أو استنكار مواقف حكومات أخرى أو اتخاذ موقف معين . كما ازداد الاتجاه لاستغلال انعقاد دورات الاتحاد فى بعض العواصم العربية لاستصدار قرارات بتأييد مواقف الحكومة فى البلد مقر الاجتماع .

ويؤدى كل ذلك إلى انقسامات داخل هذه الاجتماعات بين وفود الأقطار المختلفة مما يؤثر على قدرة الاتحادات والمنظمات العربية على الانجاز فى مجالات نشاطاتها .

٣ - تفتيت النشاط العمالى العربى بالذات وتوزعه على عدد كبير من الاتحادات فبعد أن كان هناك الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب عام ١٩٦٧ أصبح يوجد الآن ١٣ اتحادا عماليا عربيا فى مختلف المجالات .

٤ - تدنى قدرة المنظمات والاتحادات العربية على التعبير عن الجموع التى تمثلها . فإذا كانت هناك هوة بين مجالس الاتحادات والنقابات القطرية وبين أعضائها فالهوة أوسع بين قيادات الاتحاد العربية وبين الجماهير التى يفترض انها تمثلها على المستوى القومى .

وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة فى الحيلولة دون انجاز الاتحادات والمنظمات العربية لجميع الوظائف الأساسية المنوطة بها وهى :

١ - تكوين نخب مهنية موحدة أو مندمجة أو متقاربة الفكر وعلى صلة ببعضها البعض .

٢ - توحيد ظروف العمل فى البلاد العربية أو التقريب بينها .

٣ - انتقال الأفكار وتبادلها بين الأقطار العربية .

٤ - القيام بدور الوسيط بين النظم من خلال المسالك الخلفية .

٥ - تبادل الخبرات فى مجال العمل .

ويبدو أن الاتحادات والمنظمات العربية لم تستطع تحقيق انجاز إلا فى الوظيفتين الأولى والثالثة . فأصبحت فى العالم العربى نخب مهنية وثقافية تتبادل الزيارات وتتصل ببعضها البعض . وساهم ذلك فى تبادل وانتقال الأفكار الذى يعتبر الظاهرة الايجابية الأكثر وضوحا فى النظام العربى على المستويات غير الرسمية فإلى جانب دور الاتحادات والمنظمات العربية فى مجال تبادل وانتقال الأفكار أصبح للندوات الفكرية والثقافية والعلمية دور هام فى هذا المجال .

كما ساهمت فيه أيضا بقدر ملموس المجالات العربية التى تزايد عددها باطراد فى السنوات الأخيرة .

والظاهرة الأهم فى هذا المجال هى ظهور عدد من مراكز البحث والهيئات الثقافية العربية الأقل خضوعا لنفوذ الحكومات العربية . والتى تلعب دورا نشيطا فى اثارة الحيوية فى التفاعل الفكرى والثقافى والمهنى بين النخب الثقافية العربية ومن ذلك معهد التخطيط العربى بالكويت ومنتدى العالم الثالث بالقاهرة ومركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية فى تونس ومنتدى الفكر والحوار فى المغرب ومركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت . ومن خلال الندوات والمنشورات والأنشطة الثقافية الأخرى تساهم هذه الهيئات فى توحيد توجهات المثقفين العرب تجاه بعض القضايا الهامة مثل قضايا التنمية والديمقراطية والصراع العربى الاسرائيلى .

القسم الثالث
(التجمعات الأقليمية الفرعية)

مقـدمة :

يحتوى هذا الجزء من التقرير على تناول سريع للتفاعلات العربية على مستوى الآفاق القطرية والاقليمية الفرعية .

فقد أصبحت عملية تكون تكتلات اقليمية فرعية فى النطاق العربى على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة بحيث لا يصح تجاهلها فى دراسة النظام الاقليمى العربى ككل . فقد تختلف نتائج الحكم القيمى على التكتلات الاقليمية من حيث ارتباطها بالهدف المركزى للوطن العربى ككل وهو التوصل إلى نوع ما من الوحدة الشاملة . ولكن أحدا لا يختلف حول حقيقة أن جزءا كبيرا من التفاعلات الرسمية والمجتمعية العربية تتم لا على النطاق العربى الاجمالى وانما فى نطاق أقاليم فرعية محددة .

وفى هذا السياق نقدم تحليلا سريعا لثلاثة تجمعات اقليمية فرعية وهى مجلس التعاون الخليجى ، ودول وادى النيل العربية ، ودول المغرب العربى . وقد تتباين نظرة كل محلل حول ضم واستبعاد دول معينة من تكتل أقليمى ما . ويظل التقسيم الذى اعتمدناه هنا ناقصا إلى حد كبير إلى الدرجة التى استبعدت دول معينة من نطاق تكتلات اقليمية فرعية ، ولكن المعيار الذى استخدم هنا عملى بحت ويتصل إما بطبيعة المنظمة الاقليمية من حيث العضوية أو بنظرة الدولة إلى ذاتها ومجال نشاطها الخارجى وما إذا كانت الدول العربية تفرق فى توزيع جهودها العربية بين المجال الاقليمى المباشر والمجال العربى الكلى أم لا .

التكامل المصرى السودانى

بدأت العملية التكاملية بين مصر والسودان فى ١٢ فبراير ١٩٧٤ عندما وقع الرئيسان جعفر نميرى وأنور السادات منهاج التكامل السياسى والاقتصادى ، وبمقتضاه تم الاتفاق على بعض الترتيبات كنواة لانشاء مؤسسات التكامل بين البلدين فتم الاتفاق على ترتيب لقاء سنوى بين الرئيسين المصرى والسودانى ، وتشكيل لجنة وزارية عليا بغرض تطوير المشروعات المشتركة . وعلى المستوى السياسى تكونت لجنة من ممثلى الاتحاد الاشتراكى السودانى والاتحاد الاشتراكى العربى تعقد اجتماعاتها بصورة دورية ربع سنوية بهدف تدعيم العلاقات بين التنظيمين السياسيين . أما على المستوى الاقتصادى فقد تكونت لجنة فنية لمتابعة المشروعات الزراعية وشركة مشتركة للنقل النهرى ، وبالاضافة إلى الاعلان عن البدء فى اعداد التسهيلات اللازمة لالغاء القيود على انتقال البضائع والأشخاص بين البلدين .

وفى المرحلة اللاحقة لاعلان منهاج التكامل جرى الاتفاق على عدد كبير من المشروعات المشتركة ، غير أن ما تم تنفيذه منها فعلا كان قليلا . حتى انتصف عام ١٩٧٦ ، وتعرض حكم الرئيس نميرى لمحاولة انقلابية كادت تنجح لولا المساندة المصرية ، وفى أعقاب ذلك مباشرة وقعت بين البلدين اتفاقية للدفاع المشترك فى الخامس عشر من يوليو ١٩٧٦ ، وكان حظ هذه الاتفاقية من التطبيق أفضل من سابقتها ، فأجرت القوات المسلحة للبلدين عددا من التدريبات المشتركة ، وأرسلت مصر بعض وحداتها العسكرية لتغطية حاجات أمن السودان عند الحاجة ، كان آخرها عندما أرسلت مصر بعض وحدات دفاعها الجوى للدفاع عن السودان فى أعقاب ما أدعته السلطات السودانية من تعرض محطة اذاعة أم درمان للاعتداء من جانب طائرة ليبية فى مارس ١٩٨٤ . وبالرغم من أن العلاقات المصرية السودانية قد تأثرت بسبب قطع السودان علاقاته الدبلوماسية مع مصر بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، إلا أن الالتزام بتطبيق معاهدة الدفاع المشترك لم يتأثر بذلك على أى نحو .

بعد ثمانى سنوات من اعلان منهاج التكامل بين مصر والسودان ، توصل البلدان فى أكتوبر عام ١٩٨٢ إلى اتفاق جديد بينهما ، وهو ما عرف بميثاق التكامل وبينما قد يكون توقيع الميثاق تطويرا للخطوات السابقة ، فإنه أيضا يعد اعترافا بمحدودية فعاليتها بما

أوجب التوصل إلى اتفاق جديد . بل أن السنوات الثماني الأولى من عمر التكامل كان لها أثر عكسي إذ أسفرت عن انخفاض حجم التجارة بين البلدين بنسبة ٢٠٪ سنويا ، كما تراجع نصيب السودان من تجارة مصر مع العالم الخارجي من ١,٧٪ إلى ١٪ سنويا . وربما يجد ذلك تفسيره في الطبيعة المتوجهة للخارج لاقتصاد كل من البلدين ، وهي الطبيعة التي ازداد تأكيدها بمعدلات متسارعة خلال السنوات الماضية . كما قد يكون تفسير ذلك في الأولوية التي أعطاها البلدان لمسألة التعاون الأمني بينهما ، بحيث تم التعامل مع الابعاد الأخرى لعملية التكامل كما لو كانت غطاء لتعاونهما الأمني .

وإذا تتبعنا تطور مشروع التكامل المصري السوداني وجدناه يتطور وفقا لمنطق معين ، فقد تم التوصل لمنهاج التكامل بعد أن تحول النظام السوداني دورة كاملة في توجهاته على المستويين الداخلي والخارجي ، وأكد بشكل نهائي انحيازه للرأسمالية والغرب خاصة الولايات المتحدة ، وهي نفس الدورة التي اندفع إليها النظام المصري في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . كذلك كان توقيع منهاج التكامل جزءا من عملية تحلل واعادة تكوين التحالفات العربية التي أعقبت حرب أكتوبر . فانفض التحالف السوري ـ المصري ، كما وصلت العلاقات المصرية الليبية إلى نقطة اللاعودة ، في وقت كانت فيه ليبيا تأخذ جانب العداء من النظام السوداني . كل هذا كان يجري في الوقت الذي كانت فيه قواعد حكم الرئيس نميري الداخلية تتعرض للتآكل .

دفعت هذه التطورات الرئيس نميري إلى السعي للارتباط بأكثر الدول المجاورة له انسجاما مع سياساته المتبعة داخليا وخارجيا كوسيلة لتدعيم نظامه . أما من ناحيتها فقد أعتبرت مصر ذلك التطور مفيدا لها من زاوية أنه يضيف لها حليفا أكيدا في شبكة التحالفات العربية المتغيرة ، وتعبيرا عن تزايد اهتمام مصر بحدودها الغربية والجنوبية بعد أن بدأت تدريجيا في تخفيف الاهتمام التقليدي بحدودها الشرقية مع اسرائيل . ومع أشتداد ساعد المعارضة الداخلية للنظام السوداني ، والدعم الذي تلقته هذه المعارضة من ليبيا ، والذي وصل إلى ذروته في المحاولة الانقلابية الفاشلة في ٢ يوليو ١٩٧٦ ، اختار النظام السوداني أن يعمق توجهاته السابقة ، ومن ثم تدعيم علاقاته مع مصر ، وادخالها في مرحلة جديدة فتوصل الطرفان إلى اتفاقية الدفاع المشترك بينهما والتي تم توقيعها في ١٥ يوليو ١٩٧٦ . صحيح أن النظام المصري ساعد النميري قبل ذلك على الحفاظ على نظامه إلا أن النظام السوداني مع تزايد الضغوط الواقعة عليه رأى أنه من الأفضل أن يكسب التعاون الأمني بين البلدين الصفة الرسمية .

أما النظام المصري فقد وجد أنه من صالحه أن يحافظ على نظام متعاون معه على حدوده الجنوبية نظرا للمصالح المصرية الهامة هناك . كذلك كانت الموافقة المصرية على التقدم هذه الخطوة استهلالا لمرحلة جديدة تغير فيها دور النظام المصري في المنطقة العربية وأفريقيا ، وهي المرحلة التي حاول فيها أن يلعب دورا لحماية النظم الموالية للغرب في المنطقة مستخدما امكاناته العسكرية الكبيرة ، وموظفا ذلك لصالح اقامة علاقات خاصة بالولايات المتحدة .

غير أن اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١ أدى إلى ادخال بعض التحولات على سلوك النظام المصري داخليا وخارجيا ، ويبدو أن الرئيس نميري قد أصابه بعض القلق بسبب هذه التحولات خشية أن تمتد لتؤثر على العلاقات المصرية السودانية ، وكان ذلك واضحا في حرص الرئيس نميري على التواجد في مصر في الايام التي أعقبت حادث الاغتيال ، ومشاركته في مراسم تسلم الرئيس مبارك السلطة ، فكان الشخصية غير المصرية الوحيدة التي تابعت هذه العملية من بدايتها حتى نهايتها . ويبدو أن رغبة الرئيس نميري في الحصول على تأييد الرئيس الجديد في مصر شخصيا للعلاقات الخاصة بين السودان ومصر ، والحصول على توقيعه على وثيقة جديدة تنظم العلاقات بين البلدين ، كان هو الدافع الحقيقي لاعلان ميثاق التكامل المصري السوداني في أكتوبر ١٩٨٢ بعد عام واحد من تسلم الرئيس مبارك السلطة .

على هذا فقد كانت ضرورات الأمن وتنافس القوى الاقليمية تمثل الدوافع الرئيسية وراء الدخول في تجربة التكامل المصري السوداني ، يدل على ذلك انخفاض معدلات الانجاز إلى درجة تقرب من الصفر في المشروعات الاقتصادية المشتركة بين البلدين ، وعدم الحماس الذي تعاملت به الجهات المسئولة مع هذه المشروعات .

وفي العام السابق على سقوط نظام الرئيس نميري كانت مصر قد بدأت تبدي ضيقها بالأعباء التي تتحملها بسبب التزامها بأمن النظام السوداني ، والتي لم تكن

مصحوبة بعائدات هامة . خاصة بعد حادث قصف اذاعة أم درمان التى تردد أن النظام السودانى السابق قد استغلها ـ أو افتعلها لزيادة التزام مصر بأمنه .

بالاضافة إلى ذلك فإن موقف مصر فى السودان صار حرجا بعد أن أصبحت موضع انتقاد القوى السياسية والشعبية السودانية باعتبارها المسئولة عن استمرار حكم الرئيس نميرى ، وبعد أن أصبح التزام السودان بتطبيق الشريعة الاسلامية يستخدم كورقة ضغط فى يد قوى المعارضة الدينية فى مصر . كما أساء التزام مصر بأمن النظام السابق إلى موقف مصر فى العالم العربى بعد انكشاف فضيحة تهريب يهود الفلاشا عبر السودان إلى اسرائيل .

ولهذا فإن مصر لم تبذل جهدا فى الدفاع عن استمرار الرئيس نميرى كما فعلت فى مرات سابقة ، غير انها ـ طبقا لما هو متاح من معلومات ـ لم تبادر إلى اختيار البديل الذى جاءت به ثورة ٦ إبريل ١٩٨٥ ، والتى توقفت على اثرها اى انشطة تكاملية ، كما جرى تجميد نشاط الأمانة العامة للتكامل فى القاهرة بقرار من الحكومة المصرية فى يوليو ١٩٨٥ ، وربما كان ذلك فى جانب منه استجابة لمطالب أغلب القوى السياسية السودانية بإعادة النظر فى اتفاقات التكامل ، وفى العلاقات المصرية السودانية بصورة عامة ، وهو ما أعلنت القيادات المصرية الرسمية أكثر من مرة استعدادها له .

وكما كانت العلاقات السودانية المصرية قبل الثورة محصلة للمتغيرات الداخلية فى البلدين ـ خاصة فى السودان ـ وكذلك للصراعات الاقليمية فى المنطقة ، فإنه يبدو أن نفس العوامل ستظل تتحكم بها فى المرحلة القادمة .

فمن جانبها تبدو مصر حريصة عادة على إقامة علاقات متينة مع السودان دون اعتبار كبير لطبيعة نظام الحكم السودانى . أما فى السودان فإن الحرص على العلاقات مع مصر لا يبدو بنفس القدر . فالعلاقات المصرية السودانية هى موضوع للصراع بين القوى السياسية السودانية حيث يوجد تفاوت واضح فى تقديراتها لما يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقات مع مصر ، استنادا إلى عوامل تاريخية وأيديولوجية بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقات المصرية السودانية ليست فقط موضوعا للصراع بين القوى السياسية السودانية ، ولكنها أيضا تستخدم من جانب هذا الطرف أو ذاك كأداة فى هذا الصراع حيث تحاول بعض الأطراف السودانية المحلية تدعيم علاقاتها مع مصر كعامل قوة فى مواجهة خصومها السياسيين .

أما العوامل الاقليمية فإنها تؤثر على العلاقات السودانية المصرية بأكثر من طريقة ، فالسودان يمثل نقطة جذب لنفوذ وتأثيرات عدد من الأطراف العربية والأفريقية ، فلليبيا نفوذ قوى فى السودان يستند إلى دورها فى مساعدة فصائل المعارضة السودانية فى العهد السابق ، بما فيها المعارضة الجنوبية المسلحة التى استمرت فى دعمها حتى فيما بعد الثورة لاستخدامها كورقة ضغط ضد النظام الجديد . أيضا فإن لليبيا أنصارها المباشرين فى السودان فيما يعرف باللجان الثورية التى تتبنى أفكار العقيد القذافى وتستند إلى الدعم الليبى لها . وقد إزداد النفوذ الليبى فى السودان بعد توقيع اتفاق التعاون العسكرى السودانى الليبى فى يوليو ١٩٨٥ .

أما أثيوبيا فإنها هى الأخرى تلوح بالورقة الجنوبية فى وجه النظام الجديد لدفعه للقبول بالتصورات الأثيوبية لحل المشكلة الأريترية . وعلى المستوى العربى فإن السودان الجديد تحت وطأة أزمته الاقتصادية الحادة فى حاجة إلى الدعم المالى القادم من البلاد العربية الغنية وخاصة المملكة العربية السعودية التى عقد فى عاصمتها فى شهر أكتوبر من هذا العام اجتماعا شاركت فيه الدول العربية الغنية وهيئات التمويل العربية لبحث دعم الاقتصاد السودانى . أيضا فإن السودان فى حاجة لإعادة الدفء لعلاقاته التى تدهورت ببعض الأطراف العربية فى العهد السابق وخاصة بسبب علاقاته المتميزة مع مصر ، وهو الأمر وثيق الصلة بالموقف السودانى من قضية الصراع العربى الإسرائيلى .

ويمكن أن نقسم الفترة بعد ثورة السادس من أبريل فيما يخص العلاقات المصرية السودانية إلى مرحلتين ، وبالطبع يصعب وضع خط فاصل بين هاتين المرحلتين ، وإن كان يمكن تقديم تحديد عام لكل منهما . ففى المرحلة التى أعقبت الثورة اتسمت العلاقات المصرية السودانية بالفتور فى علاقة ذلك بالدعم الذى قدمته مصر لحكم الرئيس نميرى حتى قبل فترة قصيرة من سقوطه ، وبإقامة نمَيرى فى مصر بعد خلعه . وذلك بالرغم مما جاء فى البيانات التى أصدرتها القيادة العسكرية بعد نجاحها فى الاستيلاء على السلطة والتى أكدت فيها حرصها على تنمية العلاقات مع مصر دون إشارة إلى اتفاق التكامل والاتفاقات الأخرى الموقعة بين

البلدين .

فى هذه المرحلة كان موقف السلطة الجديدة فى السودان من مصر محصلة للانتقادات الشديدة التى وجهتها إليها بعض القوى السياسية السودانية مثل الحزب الشيوعى وبعض فصائل حزب الأمة ، وللاتجاه نحو التقارب مع مصر ، وتقوية العلاقات معها من جانب قوى أخرى مثل الحزب الاتحادى الديمقراطى ، كما عبرت عن ذلك الزيارة التى قام بها وفد من قيادة الحزب إلى القاهرة فى أغسطس ١٩٨٥ . أما مصر فقد اظهرت من ناحيتها قدرا كبيرا من الحذر والترقب تجاه تطور موقف حكام السودان الجدد إزاءها وإزاء القوى الاقليمية الأخرى .

ومن المؤشرات على فتور العلاقات بين البلدين فى تلك الفترة ، المطالبات المتكررة من قوى سياسية سودانية عديدة بتسليم نميرى إلى سلطات الخرطوم . وقد مارست هذه القوى ضغوطا على القيادة السودانية الجديدة لتولى هذه القضية الأولوية فى علاقتها مع مصر . وإذا كانت القيادة السودانية لم تستجب لهذه الضغوط فلم تتقدم بطلب رسمى لتسليم نميرى إليها ، وأبدت تفهما للموقف المصرى الرافض لتسليم نميرى . إلا أن الضغوط الواقعة عليها لم تمكنها من المضى فى اتجاه تحسين العلاقات مع مصر . كذلك قامت مصر فى هذه الفترة بتجميد نشاط الأمانة العامة للتكامل فى القاهرة ، وذلك بالرغم من إعلان مسئولين سودانيين اكثر من مرة التمسك بالاتفاقيات المعقودة بين البلدين . ويبدو أن هذا التطور قد جاء إما محاولة من مصر لإعلان حسن نواياها تجاه السودان بعد أن طالبت قوى جديدة فى السودان بإلغاء اتفاقيات التكامل أو إعادة النظر فيها ، أو تعبيرا عن استياء مصر من الانتقادات العنيفة التى وجهتها إليها أطراف سودانية ومن بعض سياسات الحكام الجدد التى قد تكون مصر اعتبرتها سياسات غير ودية خاصة فى مجال تحسين العلاقات السودانية الليبية .

فى هذه الفترة أيضا تأجلت مرتين الزيارة التى كان من المقرر أن يقوم بها وزير الدفاع السودانى إلى القاهرة . ويذكر أن الوزير السودانى قد تراجع عن زيارته الأولى للقاهرة والتى كان مقررا أن يقوم بها فى ٧ يوليو دون تقديم اعتذار أو طلب تأجيل ، وقام بدلا من ذلك بزيارة إلى ليبيا وقع خلالها بروتوكولا للتعاون العسكرى بين البلدين .

إلا أن هذه المرحلة شهدت أيضا مؤشرين إيجابيين الأول هو : استمرار الاتصالات السياسية والفنية بين البلدين ، فقد قام وزراء الرى والعمل والتجارة السودانيون وكذلك أحد أعضاء المجلس العسكرى الانتقالى الحاكم بزيارة القاهرة وهى الزيارات التى تم فيها عقد بعض الاتفاقات الفنية ومنها رفع التبادل التجارى بين البلدين إلى ما قيمته ١٤٠ مليون دولار سنويا ، كما قدمت مصر بعض المعونات الطبية والغذائية إلى السودان لمكافحة آثار المجاعة . أما المؤشر الثانى فهو التقاء الرئيس مبارك بالفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى فى السودان مرتين أولاهما فى الزيارة الخاطفة التى قام بها الرئيس مبارك إلى الخرطوم فى ١٧ يونيو ، والثانية أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى فى أديس أبابا فى ١٤ يوليو .

ويمكن أن نعتبر المحاولة الانقلابية الفاشلة التى وقعت فى الخرطوم فى ٢٧ سبتمبر بداية للمرحلة الثانية فى العلاقات المصرية السودانية . فقد أظهرت تلك المحاولة أن تداعيات الصراعات الداخلية فى السودان ـ خاصة فى الجنوب ـ فى علاقاتها بالصراعات الأقليمية المحيطة به تمثل تهديدا لإستقرار الأوضاع فى السودان . ويبدو أن تزايد هذا الاحتمال قد دفع القادة السودانيين لتحسين العلاقات مع مصر باعتبارها حليفا يمكن الاعتماد عليه . فقد شهد شهر أكتوبر تطورات إيجابية هامة فى مجال العلاقات بين البلدين ظهرت فى الزيارات التى قام بها كل من وزير الدفاع ورئيس الوزراء ورئيس المجلس العسكرى الانتقالى الحاكم فى السودان إلى القاهرة . وهى الزيارات التى جرى فيها الاتفاق على إعادة الحياة لإتفاقية الدفاع المشترك وميثاق التكامل ، على أن يتم تخليصه من كافة مظاهر الإسراف والبذخ التى صاحبته مثل برلمان وادى النيل الذى لم يأت ذكره فى الاعلانات الصادرة فى نهاية أى من هذه الزيارات . وتشير التطورات إلى أن آمالا كبيرة تعلق فى البلدين على تحويل التكامل إلى إطار مناسب للتنمية الاقتصادية خاصة فى مجال الإنتاج الزراعى شديد الحيوية بالنسبة للبلدين . وكذلك فى مجال زيادة قدرات السودان الدفاعية للتصدى للصراعات الأقليمية والداخلية التى تواجهه .

وعلى هذا فإن تطور العلاقات المصرية السودانية يسير فى إتجاه إعطاء محتوى جديد لإتفاقيات قديمة دون الحاجة إلى خلق وتطوير إطارات تصنعها اتفاقيات جديدة ، بل وحتى دون إدخال تعديلات رسمية على

الاتفاقات القديمة وإنما فقط بتعديل شكل الممارسة بالتأكيد على هذا الجانب دون ذاك . فهل سيؤدى هذا الأسلوب إلى تطوير التكامل المصرى السودانى فعلا ؟ ، أم إلى الوقوف بعلاقات البلدين عند مستوى العلاقات بين بلدين يجمعهما أقليم واحد وروابط جغرافية وتاريخية هامة ؟

٢ ـ مجلس التعاون الخليجى

من بين الاقاليم الفرعية المكونة للعالم العربى ، يتميز اقليم الخليج بأنه اكثرها تجانسا ، فالدول المكونة له ـ باستثناء العراق ـ تتميز ببنى اجتماعية متشابهة تقوم على قاعدة القبيلة كوحدة للتنظيم الاجتماعى ، ومصدر لشرعية السلطة السياسية . فى نفس الوقت فإنها تشترك فى تعرضها لعملية تحديث واسعة النطاق بأثر الوفرة المالية التى أتاحتها العوائد النفطية الهائلة . وهذا فضلا عن تشابه البيئة الجغرافية والمناخية فيها .

أيضا يتميز الخليج بوجود دول غير عربية بين أعضائه ، إذ تمثل إيران طرفا أساسيا فى النظام الأقليمى بالخليج ، بل أنها تمثل أكبر دول الأقليم بالنظر إلى مساحتها وسكانها ودرجة تحديثها وتنوع هيكلها الاقتصادى ، حتى أنه يصعب فهم شبكة التفاعلات المختلفة فى الخليج دون أخذ إيران بعين الاعتبار .

ومشروع إنشاء منظمة تشمل البلدان المطلة على الخليج هو مشروع قديم يرجع إلى بداية النصف الثانى من السبعينات ، ففى مايو ١٩٧٦ دعا الشيخ جابر الأحمد الصباح ـ وكان وقتها وليا لعهد الكويت ورئيسا لمجلس وزرائها ـ إلى « إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والاعلامية ، وإيجاد نوع من الوحدة والاتحاد القائم على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها » . وفى العام التالى عقد وزراء خارجية الدول الخليجية ـ بما فيها العراق وإيران ـ اجتماعا فى مسقط ، إلا أنه لم يسفر عن شىء محدد . ولم تجد الفكرة حظا من التنفيذ إلا مؤخرا مع مطلع الثمانينات عندما اجتمع قادة دول الخليج الست : السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، الإمارات ، وعمان فى أبو ظبى فى ٢٥ مايو ١٩٨١ ليعلنوا ميلاد مجلس التعاون الخليجى . والظروف التى أتاحت إمكانية تأسيس هذه المنظمة فى هذا الوقت وتلك التى منعت ذلك من قبل ، كلها هامة لفهم الظاهرة الخليجية .

حتى نهاية الستينات لم تكن من بين دول مجلس التعاون الحالى سوى ثلاث دول مستقلة هى السعودية والكويت وعمان . بينما كانت باقى إمارات الخليج تحت السيطرة البريطانية . إلا أن انسحاب إنجلترا المفاجىء من المنطقة ، ترتب عليه ما عرف (بالفراغ) ، حيث غابت عن الخليج قوة سياسية كبرى قادرة على فرض النظام فى المنطقة وحمايتها . وقد أثار هذا الوضع رغبة إيران ـ الدولة الأكبر فى الخليج ـ للقيام بهذا الدور . فكانت وقائع التدخل الإيرانى فى عمان . وكذلك احتلالها لبعض جزر الخليج العربية تحمل أكثر من دلالة . فهى من ناحية علامة على استعداد إيران للقيام بالدور الذى أصبح ينتظر لاعبا ، وهى من ناحية ثانية نوع من استعراض القوة الإيرانية لإرهاب الآخرين وإرغامهم على القبول بالدور الإيرانى الجديد . ومن ناحية ثالثة ، فإن هذه التطورات تشير إلى أن قيام إيران بدور « شرطى الخليج » لن يكون مجانيا وإنما لابد أن يرجع عليها بعائد مجز .

وكان انتظام دول الخليج فى تنظيم أقليمى واحد فى مثل هذه الظروف هو مغامرة محفوفة بالمخاطر إذ تهدد بتنظيم وتقنين السيطرة الإيرانية على الخليج وهو من ثم ظرف غير مناسب بالمرة للشروع فى هذه الخطوة .

من ناحية أخرى فقد كانت فى الخليج فى نفس الوقت دولتان كبيرتان أخريان هما العربية السعودية والعراق . إلا أن أيا منهما لم تكن مؤهلة لمواجهة إيران بشكل حاسم ، ومن باب أولى لم تكن قادرة على الحلول محلها . فكلاهما كان أضعف من إيران كما أن تزايد الدور العراقى فى الخليج فى تلك الفترة لم يكن محل ترحيب من باقى دول الخليج التى تتبع سياسات محافظة نظرا لتوجهات العراق الراديكالية طوال الفترة الممتدة حتى منتصف السبعينات .

وفى بداية الثمانينات كان الخليج مسرحا لمتغيرات هامة أثرت على هيكل العلاقة بين أطرافه ويمكن أن نميز من هذه المتغيرات ، ثلاثة متغيرات أساسية :

١ ـ انتصار الثورة الإيرانية فى فبراير ١٩٧٩ .

٢ ـ نشوب الحرب العراقية الإيرانية فى سبتمبر ١٩٨٠ .

٣ ـ احتدام الصراع الدولى حول المنطقة وزيادة الاهتمام العالمى بها .

أولا : انتصار الثورة الإيرانية :

كان لموقف دول الخليج العربية من نظام الشاه أكثر من جانب ، فهى فى الوقت الذى كانت ترتاب فيه من

نوايا الشاه فى الخليج ، كانت إيران كقوة أقليمية كبرى تتبع سياسة محافظة تمثل خطا دفاعيا هاما عن استمرار النظم المحافظة فى المنطقة . ويبدو أن محصلة تجاذب هذين العاملين لدول الخليج قد أدى إلى استقرار العلاقة بين إيران ودول المنطقة عند نقطة معينة قبلت فيها دول الخليج العربية بقدر من النفوذ الإيرانى فى مقابل الاعتماد على إيران كقوة استقرار محافظة فى المنطقة .

ومن ناحية إيران ، فإنه يبدو أن هذه المحصلة كانت مرضية لها ، حتى أن العلاقات الإيرانية العربية فى الخليج منذ بداية النصف الثانى من السبعينات وحتى سقوط الشاه لم تشهد توترا هاما ، خاصة بعد توصل العراق وإيران لاتفاقية الجزائر لتسوية نزاع الحدود بينهما عام ١٩٧٥ .

إذن ، فقد كان قبول أغلب دول الخليج العربية الاعتراف بنوع من الهيمنة الإيرانية على الخليج مشروطا بالتقارب السياسى بين الطرفين من ناحية وباحترام إيران لاستمرار النظم الحاكمة من ناحية أخرى . وهو الوضع الذى تغير بانتصار الثورة الإسلامية فى إيران ـ فبالرغم من أنه يصعب حتى الآن أن نجزم بأن إيران تقدم تجربة اجتماعية تؤدى فى النهاية إلى الإخلال بالتركيب الاجتماعى ونمط توزيع الثروة فى مجتمعات الخليج العربية ، إلا أنها على كل الأحوال تطرح نمطا للشرعية يختلف عن ذلك القائم فى بلدان الخليج العربية وهو الذى يهدد فى التحليل الأخير استمرار النظم الحاكمة فى المنطقة . إن نمط العلاقات السابق بين دول الخليج العربية وإيران كان مشروطا باستمرار التوجيهات السياسية للطرفين ، ومع تغير توجيهات إيران السياسية أصبح من الصعب على دول الخليج العربية أن تقبل باستمرار وضع إيران المميز فى الخليج وإن كان ميزان القوى المختل لصالح إيران منع تحول الموقف الخليجى الجديد إلى فعل إيجابى مباشر .

ثانيا : نشوب الحرب العراقية الإيرانية :

يحمل نشوب الحرب العراقية الإيرانية فى سبتمبر ١٩٨٠ أكثر من دلالة فهو من ناحية يعتبر مؤشرا على عمق صراع القوى الدائر فى المنطقة منذ فترة ، والذى حال التفوق الإيرانى الواضح فى عهد الشاه دون تفجره . وهو يعكس من ناحية أخرى اتساع الهوة الأيديولوجية السياسية بين نظام الحكم الجديد فى إيران من ناحية ، ونظم الحكم فى العراق والدول العربية الأخرى فى الخليج من ناحية أخرى .

وبالرغم من أنه من الأرجح أن يكون العراق هو البادىء بتوجيه العمليات العسكرية ضد إيران ، إلا أن الصراع كان قد بدأ قبل ذلك بزمن منذ انتصار الثورة الإسلامية ، فقد كان لحالة الفوضى التى اجتاحت إيران فى أعقاب سقوط نظام الشاه ، أثرها السلبى على قوة وتماسك الجيش الإيرانى ، وكذلك تفككت تحالفات إيران الدولية بعد تدهور علاقة النظام الجديد مع الولايات المتحدة ، فى الوقت الذى لم يكن فيه مستعدا لتطوير علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفيتى ، لقد أثارت هذه المتغيرات الطموحات العراقية لتولى مركز الزعامة فى الخليج . وعلى جانب آخر ، فقد أثار انتصار الثورة الإيرانية مخاوف نظام الحكم فى العراق من الآثار السلبية لهذا الحدث على الاستقرار فى العراق ، خاصة وأن العراق من بين دول الخليج العربية ، معرض بشكل خاص لآثار الثورة الشيعية فى إيران نظرا إلى أن حوالى نصف سكان العراق من أتباع المذهب الشيعى ، والذين كانوا هدفا للدعاية الثورية الإيرانية ، كما ظهرت بينهم مظاهر الاستجابة لأفكار الثورة الإيرانية خاصة وأنهم يحتلون موقعا أقل تميزا من السنة العرب العراقيين الذين لهم الموقع المتقدم فى مؤسسات الدولة والحزب .

وبالنسبة لباقى دول الخليج ـ فإن الحرب العراقية الإيرانية تحمل معنى مزدوجا ، فهى من ناحية تحمل لبلاد المنطقة مخاطر أمنية إضافية بسبب مجاورتها لمسرح العمليات العسكرية الملتهب ، مع ما يعنيه ذلك من احتمالات امتداد الحرب إلى أراضيها أو مصالحها ، ومن ناحية أخرى ، فإن الحرب بين قوتى الخليج الكبيرتين وما يتضمنه ذلك من انشغال كلتيهما عن الاهتمامات الخليجية ، بما يخفف ضغوطها على دول المنطقة متيحا لها أن تتحرر من نفوذها كما يتيح لها هامشا أوسع من حرية الحركة والمناورة فى المنطقة .

وبالرغم من صدور إعلانات متكررة ومتتالية عن بلدان الخليج العربية ـ فرادى ومجتمعة ـ تحمل رغبتها فى إنهاء الحرب إلا أنه لا يمكن القول بدرجة عالية من الثقة أن هذه هى الرغبة الحقيقية لبلدان الخليج أو على الأقل أنها رغبتها جميعا . فالدول الأكبر ـ العربية السعودية مثلا ـ والتى ترى نفسها قادرة على الدخول فى المنافسة حول القيام بدور قيادى فى المنطقة ، والتى ترى نفسها فى الوقت ذاته قادرة على مواجهة التداعيات السلبية لاستمرار الحرب قد يكون من المناسب لها عدم التعجيل بإنهاء القتال لما فى ذلك من إتاحة الفرصة لها لتدعيم دورها وتأكيد نفوذها على باقى دول المنطقة .أما الدول الصغيرة وخاصة منها تلك التى

لا ترى أنه من المناسب لها خضوعها للهيمنة المنفردة لواحدة من أى من القوى الثلاث الرئيسية بالمنطقة ـ مثل الكويت ـ والتى يكون من الملائم أن تعادل القوى الثلاثة نفوذ بعضها البعض فى لعبة توازن القوى الدائمة دون أن تتحول هذه اللعبة إلى معركة حقيقية بالسلاح خاصة بسبب موقع الكويت الملاصق للأطراف الثلاثة ، وبسبب ما قد يفرضه احتدام الصراع من إتخاذ جانب هذا الطرف أو ذاك . أو ما يتيحه عدم مشاركة أحد الأطراف الثلاثة الرئيسية بشكل مباشر فى الحرب من فرصة لتمكينه من الإنفراد بالدول الصغيرة محاولا فرض هيمنته عليها . هذه الأطراف الصغيرة قد تجد أن من المناسب لها بالفعل التعجيل بإنهاء الحرب .

وعلى أى الأحوال ، فإن الواقع الناجم عن الحرب والذى بلغ الآن عامه الخامس قد أتاح للدول العربية غير المشاركة فى القتال ، والتى تتشابه إلى درجة كبيرة فى واقعها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وكذلك الجغرافى أتاح لهذه الدول التى توجد إمكانيات كبيرة للعمل المشترك فيما بينها أن تتحول هذه الإمكانية إلى واقع عملى ظهر فى إنشاء مجلس التعاون الخليجى وذلك بعد تخفيف الضغوط الواقعة عليها من جانب العراق وإيران ، تحت وطأة التهديد الأمنى الناجم عن الحرب بما يدفع هذه الدول للتعاون فى محاولة لتجنب هذه المخاطر .

من ناحية أخرى فإن إنفراد السعودية بدول المنطقة أتاح الفرصة لوجود مركز قوة واحد فيها ، ومن ثم فقد قلل هامش الحركة المتاح للدول الصغيرة للعب على التوازنات بين القوة الكبيرة فى المنطقة وبالتالى أتاح للسعودية قيادة المنطقة فى الطريق الذى يناسبها . ومجلس التعاون الخليجى بهذا المعنى هو ترجمة للمشروع السعودى فى الخليج وإقرار بالمكانة التى تحتلها السعودية فيه ، وفى هذا السياق لا يفوتنا أن نشير إلى دلالة اختيار الرياض مقرا للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى .

وإذا كان من الممكن اعتبار مجلس التعاون ـ بالنظر إلى بعض جوانب نشاطه المرتبطة بمجالات الدفاع والأمن ـ حلفا . فإن التفاوت الواضح بين قوة العربية السعودية وقوة باقى أطراف المجلس ، تجعله حلفا غير متكافىء تحتل السعودية فيه المكانة المتميزة ، ويبدو أن هذا الوضع بالذات هو الذى أتاح للمجلس فرصة الاستمرار والإنجاز حتى الآن . فالطبيعة غير المتكافئة للحلف تخفض إلى درجة كبيرة حدة المنازعات والتنافسات داخله ، وأيضا فإنها تسمح بتوزيع أعباء الحلف بطريقة ليست بالضرورة تحقق التوزيع العادل لها ، وإنما بطريقة تجعل لأطرافه مصلحة فى استمراره .

ثالثا : احتدام الصراع الدولى حول المنطقة :

وهى النتيجة المترتبة على العاملين السابقين ، بالإضافة إلى غيرهما من العوامل وخاصة تزايد النفوذ السوفيتى فى بعض المناطق القريبة من الخليج مثل أفغانستان والقرن الأفريقى والمحيط الهندى ، وهو الذى ولد لدى دول المنطقة مخاوف من إمتداد النفوذ السوفيتى إليها ، كما ولد لديها مخاوف من محاولات زيادة النفوذ الغربى وخاصة الأمريكى كمحاولة لمواجهة النفوذ السوفيتى وتطبيقا لسياسات التصعيد الأمريكى فى العالم منذ نهاية السبعينات .

بالمقابل كان على دول الخليج أن تحاول تكوين إطار للأمن الجماعى والتعاون فيما بينها لسد احتياجات الأمن الناشئة فى المنطقة ، وللحد من الضغوط والإغراءات التى قد تدفع الدول الكبرى للاهتمام بالمنطقة .

بالإضافة إلى العوامل الثلاثة السابقة كانت هناك عوامل أخرى تدفع باتجاه شكل ما من التعاون بين دول الخليج ، أهم هذه العوامل هو المتعلق منها بالدور الذى بدأت دول الخليج الغنية تقوم به فى المنطقة العربية منذ عام ١٩٦٧ وخاصة منذ الثورة فى أسعار النفط بعد حرب عام ١٩٧٣ ، وهو ما عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجى بقوله « إن انتقال صنع القرار السياسى من المناطق التقليدية سواء فى القاهرة أو فى أى عاصمة أخرى إلى الجزيرة العربية فرض على دول الخليج أن تكون لديها قدرة إتخاذ القرار السياسى مجتمعة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . وفى الحقيقة فإن مجلس التعاون باختصار هو محاولة لحماية قدرة اتخاذ القرار السياسى الذى انتقل من القاهرة ومن الشمال إلى الرياض وسواحل الخليج » ويعكس مشروع السلام العربى الذى تم إقراره فى قمة فاس العربية فى نوفمبر ١٩٨٢ ، والطريقة التى تم بها تحويل المشروع من مبادرة سعودية إلى مشروع عربى الدور الذى طمح القادة الخليجيون فى أن تلعبه منظمتهم الناشئة ، كما يعكس أيضا كيف أن السعودية استفادت من المجلس كحلقة وسيطة فى تنظيم تعاملها مع العالم العربى ، وتعليقا على هذا قال أمين عام مجلس التعاون « إن قرار مجلس التعاون أصبح الباب الذى يمر من

خلاله نجاح العمل العربى » .

ويمكن تقسيم مجالات نشاط مجلس التعاون الخليجى إلى ثلاثة أقسام رئيسية : دفاعى ، أمنى ، واقتصادى .

المجـال الدفاعى :

بدأ الاهتمام بهذا المجال متأخرا نسبيا ، وربما كان ذلك يرجع إلى حرص أعضاء المجلس على عدم تقديمه للقوى الأقليمية والدولية كحلف عسكرى ، كما يرجع ايضا إلى طابع الحذر والتمهل الذى يميز أداء دول المجلس بحيث يبدو أنها فضلت أن تختبر قدرتها على العمل الجماعى فى مجالات أقل حساسية من الدفاع . وقد وجهت القمة الخليجية الثانية المنعقدة فى الرياض فى شهر نوفمبر عام ١٩٨١ الدعوة لوزراء دفاع المجلس للاجتماع من أجل تحديد الأولويات التى تحتاجها دول المجلس لتأمين استقلالها وسيادتها . وقد احتاج العمل المشترك فى مجال الدفاع إلى بعض الوقت لكى تتم بشأنه إنجازات محددة . ففى قمة الدوحة ، نوفمبر ١٩٨٣ ، تم الاتفاق على إنشاء صناعة سلاح خليجية ، وفى قمة الكويت ١٩٨٤ تم الاتفاق على إنشاء قوة خليجية موحدة تحمل اسم « درع الجزيرة » وتقوم بدور قوة الانتشار السريع وقد أجرت هذا العام عدة مناورات عسكرية مشتركة تحمل هذا الاسم . بالإضافة إلى ذلك يجرى التنسيق بين دول المجلس فى مجال الحصول على صفقات السلاح من العالم الخارجى لتحقيق الانسجام فى أنظمة التسليح وتنويع مصادر السلاح .

وتجدر الإشارة إلى أن التقدم فى مجال التعاون العسكرى الخليجى ارتبط بتخلى سلطنة عمان عن مطالبتها بالاعتماد على دول غربية فى الدفاع عن الخليج وهو ما كانت ترفضه باقى دول المجلس رغبة فى تجنب إدخال الخليج فى نطاق الصراعات الدولية بشكل مباشر .

وتأخذ العلاقات العسكرية بين دول مجلس التعاون شكل الحلف العسكرى غير المتكافىء حيث تحتل السعودية النصيب الأكبر من نفقات الحلف بالنظر إلى حجم قوتها العسكرية وكذلك بالنظر إلى المعونات التى تقدمها لبعض دول المجلس للأغراض العسكرية ، فهى تقوم منذ عام ١٩٨٣ بتقديم ٥٠ مليون دولار لكل من البحرين وعمان بشكل سنوى تنفيذا لخطة إنشاء شبكة دفاع جوى عن المنطقة تتكلف مليار دولار وهى الخطة التى أقرتها قمة الدوحة ١٩٨٣ .

المجـال الأمنى :

تواجه دول مجلس التعاون تحديات أمنية متشابهة بسبب مشكلات العمالة الوافدة ، والإرهاب السياسى ، وآثار الثورة الإيرانية وبرغم أنه يوجد قدر من التنسيق بين دول الخليج فى هذه المجالات من خلال اللقاء بين وزراء الداخلية لدول المنطقة ، وكذلك اللقاءات الكثيرة التى تعقد على مستوى أقل من ذلك ، إلا أن محاولة ترجمة التنسيق الأمنى بين دول الخليج فى شكل اتفاقية أمنية جماعية قد قوبل بمعارضة كويتية بسبب تعارض نصوص الاتفاقية المقترحة مع الدستور الكويتى ، وقد تم توقيع اتفاقيات أمنية ثنائية بين السعودية وباقى دول المجلس ما عدا الكويت للتغلب على هذه العقبة .

المجـال الاقتصادى :

تم فى قمة الرياض فى نوفمبر ١٩٨١ توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون ، وبعد استكمال إجراءات المصادقة على الاتفاق دخل مرحلة التنفيذ ابتداء من الأول من مارس ١٩٨٣ .

ويشمل الاتفاق إعفاء المنتجات المختلفة من الرسوم الجمركية بين دول المجلس ، وعدم التمييز بين مواطنى دول المجلس فى مجال الاستثمار والاشتغال فى بعض المهن ، وايضا عدم التمييز بين وسائل النقل التابعة لأى من دول المنطقة .

وتحقق هذه الشروط مصلحة للسعودية باعتبارها الطرف الأكبر من حيث السكان والطاقة الإنتاجية ، خاصة وأن المنتجات والمشروعات الاستثمارية السعودية تحصل على دعم مالى من الحكومة السعودية لا تقدم مثله حكومات الدول الأخرى . وهذا ما جعل بعض دول المجلس وخاصة عمان تثير بعض الاعتراضات ضد تطبيق الاتفاقية وتطالب إما بتعديلها بحيث يتم إنشاء صندوق يجرى من خلاله تعويض الأطراف المتضررة من تطبيق الاتفاق ، أو أن تترك الحرية لكل دولة للعمل بالاتفاق فى الحدود التى تراها مناسبة وهو ما تراه دول أخرى مساوية لإلغاء الاتفاقية . وقد تم بحث هذا الأمر فى القمة الخليجية فى مسقط ـ نوفمبر ١٩٨٥ ـ وإن كان لم يتم إتخاذ قرارات نهائية فى هذا الشأن بعد .

قمة مسقط : نوفمبر ١٩٨٥ :

تابعت هذه القمة اهتمام القمم الخليجية السابقة بمجالات التعاون الاقتصادى والدفاعى ، وإن كان

التطور الهام الذى أبرزته هو التغيير الذى طرأ على موقف المجلس من الحرب العراقية الإيرانية ، إذ تعامل البيان الصادر عن القمة مع كل من العراق وإيران على قدم المساواة ، على عكس المرات السابقة التى طالب فيها المجلس إيران بإعلان قبولها لمبادرات التسوية العديدة التى قدمت لها .

ويشير هذا التحول إلى أن دول المجلس أصبحت راغبة فعلا فى إنهاء الحرب العراقية الإيرانية بعد أن طالتها هذه الحرب فى شكل تهديد لحرية الملاحة فى الخليج ، وبعد أن ضعفت قدرة دول المجلس على دعم العراق بسبب إنخفاض عائدات النفط ، وربما أيضا بعد أن اطمأن أعضاء المجلس إلى أن الحرب عند هذا المستوى قد حققت أهدافا ملائمة من وجهة نظر توازن القوى فى الخليج .

ومن المهم الإشارة إلى أن المساواة بين العراق وإيران فى بيان مجلس التعاون لم تؤد إلى سحب تأييد دول المجلس للعراق فى تصديها لمحاولة إيران لتخطى الحدود العراقية خوفا من أن يؤدى ذلك إلى اجتياح إيران لدول أخرى فى المنطقة .

لقد نشأ مجلس التعاون الخليجى أساسا بأثر من المتغيرات الخارجية والأقليمية والدولية - وستظل تلعب تلك المتغيرات دورا هاما فى مستقبل المجلس ، ولكن المجلس قد نجح فى سنوات عمره الخمس فى أن يخلق (إرادة جديدة موحدة) فى المنطقة بما سيكون له أثر هام على صراعات القوى فى الخليج فى الفترة المقبلة خاصة بعد انتهاء الحرب بين العراق وإيران .

ويبدو أن نجاح المجلس حتى الآن فى تجنيب أعضائه القبول بالضغوط الخارجية خاصة الإيرانية سيكون عاملا هاما لصالح حرص دول المجلس على استمراره فى مواجهة الضغوط الخارجية .

غير أن المجلس أصبح يشكل كيانا متميزا له حياته الداخلية التى تشتمل على نواح تتعلق بهيكل توزيع القوة داخل المجلس ذاته ، ومن ذلك العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس التى تمثل موضعا هاما للخلاف بين دول المجلس .

فالعربية السعودية تريد أن تحصل على ما يعوضها عن بعض من أعبائها المتزايدة بسبب إلتزامها الدفاعى تجاه المجلس ، بينما ترى دول أخرى فى المجلس أن ذلك يمثل تعطيلا لإمكانيات نموها الوطنى ، ويبدو أنه سيصبح على المجلس فى الفترة المقبلة - خاصة مع التطورات فى السوق العالمى للنفط - أن يوجد توازنا بين أدائه فى مجالى الدفاع والاقتصاد بما يوفر صيغة أكثر إرضاء لكل أطرافه .

٣ - شبكة العلاقات فى المغرب العربى

على خلاف التجمعين الأقليمين الآخرين المبحوثين فى هذا القسم ، يشير عنوان هذا الجزء المتعلق بالتجمع الأقليمى العربى فى منطقة المغرب إلى أن الواقع الأقليمى هناك لا يزال بعيدا عن أن يكون تجمعا أقليميا حقيقيا . وحسب تعبير أحد الباحثين ، فإن المغرب العربى الكبير مشروع لم يزل متربصا يكاد أن يكون ، وأنه قد لا يزيد عن كونه وعيا باختيار ممكن ... لا يغير ذلك الواقع تنصيص الدساتير الوطنية على اعتبار كل دولة جزءا من المغرب العربى الكبير ، ولا تأكيد مواثيق الأحزاب السياسية على هذا الانتساب .

وعلى هذا فإن العلاقات بين الدول والمجتمعات فى المغرب العربى لا تمثل أكثر من شبكة من العلاقات كان لها طابعها الخاص بسبب عوامل القرب الجغرافى والخضوع المشترك للاستعمار الفرنسى ، وأيضا العوامل المشتركة فى تجربة الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال ، بالإضافة إلى بعض العناصر الاجتماعية الموحدة مثل انتشار قبائل البربر بين بلاد المغرب خاصة فى الجزائر والمملكة المغربية ، وكذلك التجربة التاريخية المتشابهة لدول المغرب العربى مع الإسلام .

لقد عزلت شعوب المغرب العربى طويلا عن منطقة المشرق بالصحراء الليبية الواسعة قليلة السكان ، والتى جرى احتلالها فى بداية العقد الثانى من هذا القرن من جانب إيطاليا ، فكانت عازلا بين الاستعمار الانجلوفرنسى فى الشرق والاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى . وكانت هذه العزلة سببا فى تكثيف العلاقات بين مجتمعات المغرب العربى ، وفى تكوين الشعور والوعى بالتميز الأقليمى لهذه المنطقة .

والمقصود بالمغرب العربى فى الفقرات السابقة هى تلك الدول الثلاث - المغرب - الجزائر - تونس ، التى ترد إلى الذهن بمجرد سماع مصطلح المغرب العربى أما الدولتان الآخرين - ليبيا وموريتانيا - فقد دخلتا إلى شبكة العلاقات فى المغرب العربى متأخرتين نسبيا . فقد رحبت الجزائر بحرارة بقيام الثورة الليبية فى سبتمبر ١٩٦٩ . ويبدو أن القيادة الجزائرية تصورت أن جذب ليبيا إلى الساحة المغربية قد يكون عونا إضافيا لها بسبب التوجهات الراديكالية للنظام الجديد ، والمنسجمة مع توجيهات النظام الجزائرى ، إلا أن

الاهتمام الليبى الكثيف بوادى النيل والمشرق العربى لم يكن ظرفا ملائما لإنغماس ليبيا فى شبكة التفاعلات المغربية . غير أن الإحباط الذى صادف ليبيا فى سياستها المشرقية من ناحية ، وبروز مشكلة الصحراء من ناحية ثانية قد أدخلا ليبيا طرفا فى التفاعلات المغربية .

أما بالنسبة لموريتانيا فإنها كانت قد انسحبت ـ جزئيا من شبكة العلاقات المغربية عام ١٩٧٠ عندما انهت المغرب مطالبها تجاهها ، ولكنها عادت للدخول فى شبكة العلاقات بالمغرب العربى على مرحلتين : الأولى ـ ولم تكن الحاسمة ـ عندما التحقت بجامعة الدول العربية فى نوفمبر ١٩٧٣ ، وهو الذى أدى عموما إلى زيادة اهتمامها بالشئون العربية ومن ضمنها الشئون المغربية . أما المرحلة الثانية فجاءت نتيجة لظهور المشكلة الصحراوية التى كانت موريتانيا طرفا مباشرا فيها .

ويتحمل الطابع الصراعى الذى اتخذته العلاقات بين الجزائر والمملكة المغربية النصيب الأساسى فى إكساب العلاقات بين المنطقة هذا الطابع باعتبارهما البلدين الكبيرين فى الأقليم . وترجع الأسباب المباشرة للصراع المغربى الجزائرى إلى النزاع الذى نشأ حول مسألة رسم الحدود بينهما ، وهى قضية من مخلفات العهد الاستعمارى فقد وقع صدام عسكرى بين البلدين فى أكتوبر ١٩٦٣ ، وبرغم التوقف السريع لهذا الصدام إلا أنه خلف وراءه آثارا سلبية عميقة على العلاقات بين البلدين ، فبدأ كل منهما يأخذ حذره من الخطر الذى ظله محدقا به من الجانب الآخر من الحدود . ساعدت على ذلك التوجيهات السياسية والاجتماعية المختلفة للنظامين الحاكمين فى البلدين . وفى فترة احتدام الحرب الباردة العربية حتى بعد منتصف الستينات جرى تصنيف بلدى المغرب الكبيرين بين معسكرى المحافظين والثوريين العرب ، فكان أن أصبحت الصراعات العربية حول القضايا المختلفة مبررا لاستمرار الصراع الجزائرى المغربى .

وقد تم حل نزاع الحدود المغربى الجزائرى على دفعتين فى مايو ١٩٧٠ ، مايو ١٩٧٣ كجزء من عملية المصالحة التى بادرت الجزائر بها ، والتى أسفرت عن قيام الرئيس الجزائرى هوارى بومدين بأول زيارة له إلى المغرب فى شهر يناير من عام ١٩٦٩ والتى أعقبها إعادة فتح الحدود بين البلدين ، والاتفاق على تنظيم استغلال المناجم الغنية فى المنطقة الحدودية التى جرت تسوية النزاع الدائر حولها . وتم فى سياق هذه العملية الاتفاق على التعاون بين البلدين بالإضافة إلى موريتانيا ـ للعمل على إنهاء الوجود الإسبانى فى شمال أفريقيا . وبالرغم من كل تلك التطورات الإيجابية الهامة فإن الطابع الأساسى للعلاقات بين البلدين كان قد استقر عند شكل التنافس بين قوتين أقليميتين كبيرتين بحيث أنه يبدو أن المبادرة الجزائرية كانت تستهدف إضفاء طابع السلم والاستقرار على هذه العلاقات وليس تغيير طبيعتها .

ومما يذكر أن سياسة المبادرات التعاونية الجزائرية تجاه المملكة المغربية فى هذه المرحلة كانت جزءا من سياسة جزائرية مماثلة تجاه دول المغرب العربى الأخرى فقد جرى توقيع اتفاقيات مشابهة لتلك التى جرى توقيعها مع المغرب مع كل من موريتانيا وتونس فى ديسمبر ١٩٦٩ ، ويناير ١٩٧٠ ، والتى تضمنت ضمن ما تضمنته تسوية نزاع الحدود مع تونس .

ويبدو أن المشروع الجزائرى تجاه المغرب العربى فى تلك الفترة كان منحازا إلى جانب الواقعية فاختار طريق تنمية التعاون والعلاقات الودية مع الدول المجاورة بعد أن استطاعت كل منها الصمود محتفظة بأنظمتها وتوجهاتها الاجتماعية والسياسية فى خضم الصراع الذى دار منذ مقتبل الستينات .

إن الواقعية التى التزمت بها دول المغرب العربى فى هذه المرحلة هى واقعية الإقرار بالأمر الواقع والذى استمر برغم الصراع الحاد بين دول المنطقة . بعبارة أخرى فإن محصلة الصراع أثبتت أنه لا يوجد فراغ قوة بالمنطقة ، فالكيانات القائمة فيها ، كل فى حدوده ، قادر على ضمان وحماية استمراره ، ولهذا فإن ظهور مناطق « فراغ القوة فى بعض جهات الأقليم قد أعاد إحياء الصراع بين دولها » خاصة بين المغرب والجزائر ، فمن مفارقات القدر المنسجمة مع منطق توازن القوى أن تحقق الهدف الخاص بتصفية الوجود الاسبانى فى شمال افريقيا ـ فى معظمه ـ والذى اتفقت الدولتان ـ المغرب والجزائر ـ على تحقيقه فى الاتفاقية المعقودة بينهما فى مايو ١٩٧٠ ، قد أعاد تأجيج الصراع بينهما فقد أدى إعلان أسبانيا عن استعدادها للانسحاب من أقليم الصحراء الغربية عام ١٩٧٤ ، إلى خلق منطقة لفراغ القوة فى الصحراء وكان على الأطراف الرئيسية فى المنطقة أن تتسابق لشغلها ، وبهذا عاد جو الصراع من جديد يخيم على المنطقة بعد أن زال الشرط الرئيسى لاستمرار المصالحة التى بدأت منذ

نهاية الستينات .

إن تاريخ المغرب العربى منذ ذلك الحين هو تاريخ للصراعات وتكوين التحالفات ثم فكها ، وإعادة تكوينها بشكل جديد لتتلاءم مع المعطيات المتغيرة فى المنطقة فى إطار سياسة توازن القوى التى يبدو أن كل الأطراف خاصة الرئيسية منها أجادت لعبها بدليل استمرار الصراع بنفس الدرجة من الكثافة حتى اليوم .

ففى ٢٧ فبراير ١٩٧٦ سلمت أسبانيا أقليم الصحراء إلى كل من المغرب وموريتانيا وفى نفس اليوم أعلنت جبهة البوليساريو قيام جمهورية الصحراء الديمقراطية بدعم وتأييد الجزائر ، وكانت موريتانيا أضعف من أن تقاوم هجمات البوليساريو على حصتها من الصحراء ، ولا على الأراضى الموريتانية بما فيها العاصمة نواكشوط ذاتها . وبعد مناورات عنيفة فى الساحات الدولية المختلفة أعلنت موريتانيا اتجاهها للتخلى عن حصتها من الصحراء ، ووقعت فى ٥ أغسطس ١٩٧٩ فى الجزائر اتفاقا مع البوليساريو لهذا الغرض ، غير أن الجيش المغربى تدخل ووضع يده على الصحراء كاملة .

سيولة التحالفات :

تميزت التحالفات والمحاور فى المغرب العربى منذ نشوب مشكلة الصحراء بالسيولة الشديدة ، فحول دولتى المغرب الكبيرتين تراوحت مواقف باقى الأطراف فى المنطقة ، ذلك أنه باستثناء المغرب والجزائر - بالإضافة إلى البوليساريو فإن باقى دول المنطقة ليس لها مصلحة واضحة فى هذا الصراع . أخذا فى الاعتبار أن موريتانيا قد أنهت مصلحتها المباشرة فيه عندما تخلت عن نصيبها فى الصحراء فى أغسطس ١٩٧٩ . وعلى هذا فإنه بسبب غياب المصلحة المباشرة والمستمرة لدى الدول أعضاء الاقليم - باستثناء المغرب والجزائر - فإنه من المفهوم أن تتبدل مواقعها فى التحالفات الأقليمية طبقا لمصالحها المتغيرة . فتخلى موريتانيا عن مطالبها فى الصحراء تحت وطأة التكلفة العالية للاحتفاظ بنصيبها فيها قد أخرجها من التحالف مع المغرب الذى كان قائما على الحفاظ على الوضع القائم والمتمثل فى اقتسام الصحراء فيما بينهما حيث أدى ذلك إلى إخراج المغرب بإجبارها على احتلال نصيب موريتانيا من الصحراء بما لا يسمح بظهور كيان سياسى مستقل فى هذا الجزء من الأقليم . ولهذا أصبحت المغرب تقف وحدها بلا حلفاء مؤكدين فى هذا الصراع بل أن موريتانيا انتقلت إلى تبنى موقف البوليساريو المطالب باستقلال الصحراء ، فقدمت لها تسهيلات هامة للعمل انطلاقا من أراضيها ، كما وصلت إلى حد الاعتراف بالجمهورية الصحراوية فى فبراير ١٩٨٤ ، وذلك بغرض عدم تمكين المغرب من ضم الصحراء بجملتها بما يزيد من قدراتها بشكل يخل بالتوازن فى المغرب العربى ، ويفرض إيجاد دولة صحراوية صغيرة تلعب دور العازل بين المغرب وموريتانيا لتخفيف الضغوط المغربية عن موريتانيا .

وبسبب هذه التطورات توترت العلاقات بين المغرب وموريتانيا حتى وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما فى مارس ١٩٨١ بعد الكشف عن تورط المغرب فى محاولة انقلابية فاشلة ضد الحكومة الموريتانية ، واستمرت العلاقات مقطوعة حتى تم استعادتها مرة أخرى فى أبريل ١٩٨٥ بعد الانقلاب العسكرى الأخير فى موريتانيا . ويبدو أن التقارب الجديد بين المغرب وموريتانيا يقوم على تقديم المغرب لبعض المساعدات والتسهيلات الاقتصادية لموريتانيا ومن ذلك قيام المغرب بإلغاء دين موريتانى بقيمة ٤٠ مليون دولار ، مقابل تخفيف الدعم الموريتانى للبوليساريو . ولكن حتى الآن لم يترتب على ذلك تحول كامل فى الموقف الموريتانى ، وهو الأمر الذى يصعب حدوثه بسبب العلاقة القانونية والتاريخية السابقة بين موريتانيا والصحراء وبسبب المصلحة الموريتانية فى عدم وقوع الصحراء بأكملها تحت السيطرة المغربية .

أما تونس فقد تبنت تقليديا مواقف متقاربة مع المغرب بسبب تشابه التوجهات الاجتماعية والسياسية للنظام السياسى فى البلدين . وحتى فترة قريبة لم تدخل تونس فى أى تحالف واضح مع دول أخرى بالمغرب العربى ، وذلك بسبب محدودية قدراتها وبسبب بعدها الجغرافى عن المغرب حليفها المتوقع . لهذا فإن تونس كانت حريصة على عدم التورط فى صراعات أقليمية يكون من شأنها استثارة عداء أطراف أقليمية قوية . لهذا كان ارتباط تونس باتفاقية الأخوة والصداقة مع كل من الجزائر وموريتانيا فى مارس ١٩٨٤ مفاجئا ، فالاتفاقية لها طابع سياسى واضح ، وهى جزء من عملية توازن القوى فى المغرب العربى ، كما تحمل موقفا واضحا من قضية الصحراء إذ تنص إحدى موادها على تمسك أطرافها بحق تقرير المصير ، وهى إشارة واضحة إلى قضية الصحراء .

ويبدو أن دوافع تونس إلى هذه الخطوة تتعلق بأمنها الوطنى بسبب استمرار التوتر بينها وبين ليبيا ،

وبسبب تفاقم الصراعات الاجتماعية الداخلية بها ، والتى تحاول ليبيا الاستفادة منها . ومنذ منتصف عام ١٩٨٣ ، كان واضحا أن العلاقات الليبية المغربية تتجه إلى التحسن . وهى العملية التى بدأت مع زيارة الرئيس الليبى معمر القذافى إلى المغرب فى يونيو عام ١٩٨٣ ويبدو أن التطور فى العلاقات الليبية المغربية قد أثار قلق تونس فدفعها للتقارب مع الجزائر .

وعلى الرغم من ذلك فإن تونس ما زالت لا تبدى حماسا شديدا لتبنى موقف أى طرف من أطراف الصراع فى المغرب الكبير بما فيه مواقف حلفائها ذاتهم ، وهى لا تستثمر من جهدها فى شبكة الصراعات والتحالفات بالمنطقة إلا ما يضمن لها تحقيق مصالحها وخاصة الحفاظ على أمنها الوطنى فليس لتونس طموحات كبيرة فى الأقليم . لهذا فإنها تحمل لواء الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة لدول المغرب العربى يتم فيه الاتفاق على تسوية النزاعات بينها ، وهو المناخ الذى تراه تونس أكثر ملاءمة لتحقيق أهدافها .

وتشير التطورات إلى أن الاتفاق التونسى الجزائرى يتقدم بمعدلات مناسبة فقد انعقد فى يونيو ١٩٨٥ ـ فى موعده المقرر سلفا ـ اجتماع اللجنة العليا المختلطة الجزائرية ـ التونسية فى مدينة الجزائر ، كما تم تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية الهامة المتفق عليها بين البلدين ، ومن العلامات الهامة فى هذا الاتجاه الزيارة التى قام بها الرئيس الجزائرى بن جديد إلى تونس مطلع سبتمبر ١٩٨٥ كإشارة إلى إلتزام الجزائر بأمن تونس وذلك فى أجواء الأزمة الليبية التونسية الحادة المترتبة على طرد ليبيا لآلاف من العمال التونسيين بها .

أما بالنسبة لليبيا ، فإن انحيازها المبكر للبوليساريو والجانب الجزائرى فى صراع الصحراء كان جزءا من التوجه الراديكالى العام للسياسة الليبية ، لهذا كان تحول الموقف الليبى تجاه قضية الصحراء مثيرا للارتباك خاصة وأن ذلك ارتبط بتوقيع اتفاقية وحدة مع المغرب فى أغسطس ١٩٨٤ ، ثم إعلان قيام الاتحاد العربى الأفريقى بينهما فى أكتوبر من نفس العام ، وهما خطوتان تتناقضان بشكل واضح مع المزاعم الراديكالية لليبيا . فقد أسفرت هذه التطورات عن وقف الدعم الليبى للبوليساريو ، ويبدو أن جوهر الاتفاق يقوم على مقايضة الموقف الليبى من نزاع الصحراء ، بالموقف المغربى تجاه تشاد ، إذ كانت المغرب من أنشط المعارضين للسياسة الليبية هناك . وبرغم استمرار الاتفاق الليبى المغربى وانتظام عمل الهيئات الناتجة عنه ، إلا أنه يصعب القول بأن هناك شيئا ما قيد الإنجاز ، وليس أدل على هشاشة الاتفاق من فشل الوساطة المغربية فى الأزمة الليبية التونسية فى الوقت الذى نجحت فيه الوساطة الكويتية فى التوصل ولو إلى اتفاق جزئى ، وأيضا استمرار نمط التحالفات العربية والدولية لكل من المغرب وليبيا دون تعديل برغم اتفاق الوحدة بينهما .

أما فى عام ١٩٨٥ فإن الأزمة التى بدأت بطرد ليبيا للعمالة التونسية المهاجرة إليها فى أغسطس بطريقة أهدرت كافة حقوقهم وأخلت بالاتفاقيات المعقودة بين البلدين فى هذا المجال ، وما استتبعه من تصعيد خطير فى الموقف ، إذ قامت تونس بطرد أكثر من ٢٥٠ ليبيا بها كما طردت ٣٠ دبلوماسيا ليبيا وأغلقت القنصلية الليبية فى صفاقس والمركز الثقافى الليبى فى تونس ، أما ليبيا فقد ردت على ذلك بحشد قواتها على الحدود مع تونس واخترقت الطائرات الليبية المجال الجوى التونسى ، ويذكر أن التوتر فى العلاقات بين البلدين لم يهدأ إلا لفترات محدودة طوال العام ، فقد اعتقلت تونس فى هذه السنة أعضاء أكثر من شبكة تخريب وتجسس ليبية فيها ، كما توترت علاقات البلدين بسبب الإذاعة الليبية الموجهة لتونس باسم « صوت الثأر ، صوت الحقد المقدس » .

وقد كان لهذه التطورات انعكاساتها على العلاقات بين دول المغرب العربى فقد قام الرئيس الجزائرى شاذلى بن جديد بزيارة تونس مرتين فى شهرى أغسطس وسبتمبر وأعلن تأييده لتونس واعتبر أن أى اعتداء عليها هو اعتداء على الجزائر كما جرت لقاءات بين القادة العسكريين فى البلدين ، وقدمت الجزائر بعض المساعدات العسكرية لتونس . وعلى هذا فانه فى هذه الحدود أثبتت اتفاقية الأخوة والصداقة فعاليتها ، وان كان من غير المعروف إن كانت الاتفاقية ستبدى نفس القدر من الفعالية فى حالة وصول النزاع التونسى الليبى إلى حالة الحرب الفعلية .

أما المغرب فانها لم تستثمر كثيرا من جهدها فى هذه الأزمة واكتفت بمحاولة الوساطة بين الطرفين ، وهى الوساطة التى لم تحقق نتائج ايجابية . ويبدو أن المغرب وجد أن بامكانه الاستفادة من هذا النزاع سواء بشغل الجزائر فى الصراع مع ليبيا بما قد يؤدى إلى تخفيف ضغوطها على المغرب فى الصحراء ، أو باتاحة الفرصة للعمال المغاربة للحلول محل العمالة التونسية المطرودة ، كلها أو بعضها بما يخفف من ضغط أزمة البطالة على

الاقتصاد والمجتمع المغربى .

لقد تمت محاصرة الأزمة ، ولكن الارجح أن يستمر الطابع الصراعى مهيمنا على العلاقات التونسية الليبية ، وهى الظاهرة الملازمة للعلاقة بين البلدين منذ انسحاب تونس من اتفاقية الوحدة قصيرة العمر الموقعة بينهما فى جربا عام ١٩٧٥ ، فاذا استمرت ليبيا فى تحالفها مع المغرب ، فان هيكل التحالفات بالمنطقة سيظل مستقرا فى غالبه ، أما اذا أقدمت السياسة الليبية شديدة التقلب على اعادة تعديل هيكل تحالفاتها فان ذلك سيؤدى إلى اعادة تشكيل المحاور بالمنطقة بصورة جديدة وفى هذه الحالة هل تغض الجزائر نظرها عن طموحات ليبيا فى تونس ، وهل يكفى المغرب فى ظل أوضاع جغرافية وعسكرية معروفة ـ تونس كحليف يقيها شر مغامرات جيرانها ـ الارجح أن تغيرا بهذا الشكل لا يرتبط بالضرورة بتخلى الجزائر عن التزاماتها تجاه تونس ، وذلك قياسا على الفترة السابقة لعام ١٩٨٤ أى قبل توقيع اتفاقية الأخوة بين تونس والجزائر ، على العكس فان تونس قد ترى فى تحسن علاقات ليبيا والجزائر مبررا لتخفيف الضغوط الليبية عليها بحيث انه فى مثل هذه الحالة سيكون المغرب هو الخاسر الأكبر ، وإن كان ذلك سيعود به إلى أوضاع ما قبل توقيع اتفاق وحدة ، وهى الأوضاع التى أثبت فيها قدرة عالية على تحقيق أهدافه برغم المصاعب الخارجية .

❂❂❂❂

القسم الرابع
السياسات العربية لأطراف النظام العربى

١ ـ السياسة العربية لسوريا

لأكثر من سبب ، تمثل سوريا أحد الأطراف الأساسية الفاعلة فى النظام العربى ، وواحدا من أهم الأطراف التى حاولت تقديم صياغة معينة لملامح مشروع عربى يحمل تصورها لمستقبل المنطقة . فسوريا من ناحية هى الموطن الأصلى للفكر القومى العربى ، كما تبلور فى نهايات القرن الماضى وحتى الحرب العالمية الأولى ، كما أنها قدمت التطورات التالية التى لحقت بالفكر القومى ليصبح متناسبا مع التطورات التى لحقت بالواقع الاجتماعى العربى ، ورفعته إلى مستوى الايديولوجية ، التى تكون على أساسها حزب البعث أول وأهم الاحزاب القومية التى ظهرت فى التاريخ العربى الحديث ، وهو الحزب الذى لا تزال تحكم سوريا بأسمه إلى يومنا هذا ، وهو الذى يدفع السلطة فى سوريا إلى تكوين تصورها لمشروع عربى ينبثق من فرضيات الايديولوجية القومية ، ويراعى الضغوط والضوابط التى يفرضها انتشار الوعى القومى فى صفوف الجماهير السورية .

ومن ناحية أخرى ، فان قدر سوريا الجغرافى قد أوقعها ملاصقة لفلسطين التى هى جزء من سوريا الكبرى التاريخية ، وهو ما جعلها طرفا فى تفاعلات صدامية مكثفة مع اسرائيل سواء بسبب الطبيعة التوسعية لاسرائيل ، أو بسبب مساعدة سوريا لعمليات المقاومة ضد اسرائيل عبر الحدود السورية ، أو بسبب احتلال اسرائيل لجزء من الأرض السورية منذ عام ١٩٦٧ .

ولأن القضية الفلسطينية كانت نقطة تقاطع أغلب التفاعلات العربية منذ عام ١٩٤٨ فان سوريا بالتالى كانت طرفا أساسيا فى هذه التفاعلات من خلالها فى شبكة التفاعلات العربية العامة . غير أن موقع سوريا فى التفاعلات العربية المختلفة قد أختلف عبر الزمن ، إما بسبب التغيرات الداخلية فى سوريا ذاتها ، أو بسبب التغيرات التى لحقت بالنظام العربى من حولها ، وتغيرت تبعا لذلك ملامح المشروع العربى لسوريا ، ونستطيع أن نميز فى هذا السياق بين أربعة مراحل أساسية .

المرحلة الأولى :

من استقلال سوريا حتى عام ١٩٦٦ : وفى هذه المرحلة كانت سوريا موضوعا للتفاعلات العربية ، اكثر من كونها طرفا فاعلا فيها . فقد كانت سوريا فى هذه المرحلة موضع اهتمام العراق تحت حكم الملك عبد الآله ، والذى سعى لتحقيق مشروع الهلال الخصيب الذى يهدف إلى بناء دولة واحدة تضم كلا من العراق وسوريا والأردن ولبنان ، وحيث كانت الأردن ولبنان أضعف من معارضة هذا المشروع ، كما كانت السياسات المحافظة التى يتبعها نظاما الحكم فى كليهما لا يجعله شديد الحساسية تجاه الطموحات العراقية ، كما أن التقاء النظامين العراقى والأردنى فى الانتساب إلى الأصل الهاشمى قد قرب المسافات بينهما بدرجة محسوسة . فان سوريا كانت هى الطرف الأساسى الذى كانت لديه القدرة على مناوأة هذا المشروع ، والذى كان فيه قطاع واسع من الشعب السورى معارضا للطموحات العراقية . بل أنه يمكن القول أن الأردن ولبنان برغم تقاربهما مع العراق ، لم يكونا متحمسين للاستجابة لمشروعه التوحيدى ، ولكنهما أثرا ترك هذه المهمة لسوريا حتى يجنبا نفسيهما الدخول فى الصراع مع النظام فى العراق .

ومن ناحية أخرى ، فان القوتين الأساسيتين الآخريين بالنظام العربى وهما مصر والسعودية كانتا معارضتين للطموحات العراقية ، بسبب الأثر المترتب عليها من إخلال بميزان القوى بين اطراف النظام العربى الأساسية فى ذلك الوقت ، فتشكل محور مصرى سعودى هدفه عرقلة المشروع العراقى ، وتلاعب الطرفان المصرى والسعودى من ناحية ، والعراق من ناحية أخرى بالقوى الاجتماعية والسياسية الداخلية فى سوريا بغرض التأثير على توجهها لصالح هذا القطب أو ذلك . فى هذه المرحلة لم تكن سوريا قادرة ولاطامحة إلى الانتقال إلى دور الفاعل المبادر فى النظام ، وانما كانت حركتها انحيازا لهذا الطرف أو ذلك من طرفى الصراع والعامل المرجح بين القوى الأساسية فى النظام .

وكانت الاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية المتتالية فى سوريا فى هذه المرحلة فى جانب منها نتيجة لهذا الصراع . وكان انصار الايديولوجية القومية العربية فى سوريا يركزون جهدهم لا فى تحويل بلدهم المتوسط القوة بالنسبة إلى أقرانه إلى موضع ريادى باتجاه تحقيق الوحدة العربية ، وانما فى دفعه باتجاه التقارب والتوحد مع الطرف الذى يرونه أكثر انسجاما مع مشروعهم ، وحتى حوالى منتصف الخمسينات ، كان القوميون العرب فى سوريا أكثر حرصا على ابعاد بلدهم عن الارتباط بالعراق بسبب الاختلاف الكبير بين توجهاتهم الراديكالية والنظام المحافظ فى العراق ، وكان اقترابهم من السعودية

ومصر ـ وخاصة الأخيرة ـ هو نوع من المناورة التى تستهدف تدعيم موقفهم النسبى فى مواجهة الطموحات العراقية . أما منذ منتصف الخمسينات ومع اتضاح الاتجاهات الراديكالية لمصر الناصرية بدءا من المعركة ضد الاحلاف . اتجه القوميون العرب فى سوريا بثبات نحو الارتباط بمصر وترتب على ذلك الاتجاه مجموعة من التداعيات التى أسفرت فى النهاية عن الوحدة المصرية السورية .

وبرغم وقوع الانفصال ، ثم عودة حزب البعث إلى الحكم وانفراده بالسلطة لأول مرة عام ١٩٦٣ ، إلا أنه لا يبدو أن قادته كانوا بعد طامحين للعب دور ريادى باتجاه تحقيق الوحدة العربية ، وأخذت حركتهم شكل المراوحة بين مصر والعراق أو باتجاه كليهما فيما عرف بمشروع الوحدة الثلاثية ، الذى لم يسفر عن شىء بسبب غياب الثقة والصراعات بين البعث والناصريين .

لقد أسفرت هذه المرحلة عن احباط كبير لمشروع الوحدة العربية الذى تبناه البعث السورى ، بعد أن اخفقت محاولات اقامتها بين ثلاث دول تتبنى نفس البرنامج الوحدوى والتوجه الاجتماعى ـ تقريبا .

كما أسفر هذا الفشل من ناحية أخرى عن زيادة تمسك البعثيين فى سوريا ببلدهم ، كقاعدة لتحقيق المشروع الوحدوى . وعدم استعدادهم للتفريط فيه بادخاله فى دولة أكبر الا بشروطهم ، وبقدر ما يعكس هذا تشددا ايديولوجيا ، فانه يعنى أيضا تمسكا بالقطرية ، وهو من ناحية ثالثة يشير إلى اتجاه سوريا لمحاولة القيام بمهمة الريادة القومية اعتمادا على نفسها ، وليس من خلال قبولها بالارتباط الذى يحمل بعض معالم التبعية تجاه قوى عربية أخرى ، أى أن سوريا فى هذه المرحلة بدأت فى محاولة ممارسة دور مستقل فى النظام العربى ، والطريف أن الحفاظ على الدولة القطرية والتمسك بها كان هو الوجه الآخر للتشدد الايديولوجى وذلك باعتبار الدولة القطرية قاعدة للمشروع القومى الراديكالى .

المرحلة الثانية ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ :

ينسجم الأداء السورى فى هذه المرحلة مع طبيعة النخبة الحاكمة فى القطر السورى ، فقد تمكن الجناح الراديكالى فى حزب البعث من الانفراد بالسلطة من خلال الانقلاب العسكرى الذى جرى فى فبراير ١٩٦٦ ، فراديكالية النخبة السورية الحاكمة فى هذه المرحلة أعطت لها شرعية العمل المستقل والكف عن أن تكون سوريا شريكا من الدرجة الثانية فى التحالفات الاقليمية ، الا أن توازنات القوى لم تكن تسمح لسوريا بأن تتحول من طرف تابع فى هذا التحالف أو ذاك . إلى صانع للتحالفات ، والنتيجة أن سوريا أصبحت بحالة من العزلة الاقليمية شبه الكاملة .

والذى عمق من حدة المأزق الذى عانته سوريا فى هذه المرحلة ، انها لم تستطع أن تقفز فوق حاجز العزلة الاقليمية المفروض عليها من النظم العربية المجاورة باتجاه اقامة مرتكزات شعبية تؤيد سياساتها ، تقوم بدور عامل الضغط على الأنظمة إما بأتجاه تحويلها ، أو لدفعها للاقتراب من سوريا ، هذا العجز يرجع إلى القدرات السورية المحدودة ، ومن ثم عدم قدرتها على أن تتحول إلى القطر الذى يجتذب تأييد الجماهير العربية لها باعتبارها القوة القادرة على تحقيق الأهداف العربية ، خاصة وأن استمرار الدور الذى لعبته مصر الناصرية فى هذه المرحلة فوت على سوريا فرصة القيام بهذا الدور ، كما أن الحملات الاعلامية بين البعث فى سوريا وعبد الناصر كانت نتيجتها تشويه صورة البعث وتوليد حالة من النفور الشعبى تجاهه . بالأضافة إلى ذلك فان حالة عدم الاستقرار المزمن فى سوريا لم تكن عاملا مساعدا على اكتسابها تقدير الجماهير العربية ، كما أن هذه الحالة ، وما ترتب عليها من تعاقب تغيير القيادات السياسية ، لم يمكن أيا من الزعامات السورية من اكتساب تقدير وثقة الجماهير العربية .

لكل هذا فان نفوذ سوريا الراديكالية لم ينتشر فى هذه المرحلة فى ارجاء واسعة من العالم العربى ، وانما انحصر فى منطقة النفوذ السورى التقليدية فى منطقة الشام وتشمل لبنان والأردن وفلسطين ، وهى بالرغم من انها لا تمثل الا عددا محدودا من الدول العربية ، الاانها تحتل موقع القلب الجغرافى ونقطة التقاء وتقاطع التفاعلات بين أغلب دول المنطقة . وتدريجيا أصبح الدور السورى فى المنطقة أمرا تقر به باقى دول النظام العربى ، أما سوريا فأنها من ناحيتها ركزت اهتمامها على هذا الجزء لانه كان من ناحية مجالها الحيوى الطبيعى الذى تكونت فيه قدرتها على التأثير ، والفعالية بحكم عوامل تاريخية وجغرافية وثقافية متشابكة وهى كلها عوامل لن تساهم القيادة الراديكالية فى سوريا فى توفيرها . ومن ناحية أخرى ، فقد اكتشفت سوريا أن استمرارها فى التأثير الفعال فى هذا الاقليم هو شرط استمرارها فى التأثير بفعالية على شبكة التفاعلات العربية عموما .

ومنذ هذه المرحلة أصبح تدعيم النفوذ السورى فى

هذه المنطقة هو واحد من الأهداف الرئيسية للنخبة الحاكمة فى سوريا . ومرة أخرى فان الميزة الهامة التى اتاحها هذا الاقليم لسوريا هى شموله على فلسطين بكل ما تحمله من أهمية فى شبكة التفاعلات العربية ، وهو الذى اتاح لسوريا قدرة عالية على التأثير فى القضية الفلسطينية إما عبر دعمها - أو معارضتها - لمنظمات المقاومة الفلسطينية أو عبر نفوذها على قطاعات واسعة من الشعب الفلسطينى المقيم فى بعض أجزاء المنطقة فى سوريا أو فى لبنان ، وكذلك من خلال سياستها تجاه اسرائيل .

غير أن الهزيمة السورية فى حرب يونيو قد أدت إلى زعزعة ثبات الخط الراديكالى للنخبة الحاكمة وإلى تفجير الصراعات داخلها بين الجناح المتشدد والجناح الاقل تشددا ، والذى أخذ شكل الصراع بين المدنيين والعسكريين ، والذى انتهى بأنتصار العسكريين فى الانقلاب الذى قاده حافظ الأسد فى نوفمبر ١٩٧٠ م .

المرحلة الثالثة : ١٩٧١ - ١٩٨٥ :

وهى مرحلة طويلة - كما هو واضح - بالقياس إلى سابقتها ، وبينما كانت الصراعات والتغييرات الداخلية هى سبب قصر المرحلة الثانية - فان طول المرحلة الثالثة يرجع إلى تمكن النخبة الحاكمة من تصفية المعارضة السياسية تصفية شبه كاملة وأحكام سيطرتها على الجيش وأجهزة الأمن التى تم بناؤها باحكام شديد لتمكينها من اداء مهمة ضمان استمرار النظام . على العكس من ذلك فان الطول الزمنى الذى تميزت به المرحلة الأولى يرجع إلى عكس هذا السبب الأخير بالضبط . إذ أدى التفتت الشديد فى القوى السياسية ، بالاضافة إلى ضعف أجهزة الأمن المختلفة ، إلى دخول سوريا فى حالة عدم الاستقرار ، والتى لم تتمكن خلالها أى حكومة تتولى السلطة من حسم وانهاء حالة المراوحة التى عاشتها سوريا ومن ثم إنهاء هذه للمرحلة .

وفى المرحلة الثالثة هذه هناك استمرار وقطيعة مع المرحلة السابقة ، فقد استمرت سوريا فى محاولة تدعيم دورها فى المنطقة المحيطة بها ، بل إن اهتمامها بهذه المسألة تزايد بشدة ، فقد انعكست فى محاولة سوريا انهاء العزلة التى فرضت عليها فى المرحلة السابقة . فبادر النظام إلى المشاركة فى اتحاد الجمهوريات العربية مع كل من مصر وليبيا ، وتحسين علاقته بالدول العربية المحافظة خاصة مع المملكة العربية السعودية ، كما تمكن من تحسين علاقته بالعراق بدرجة مناسبة . . هذه العملية أسفرت فى النهاية عن تكوين الحلف المصرى - السورى - السعودى ، الذى خاض حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وهو الحلف الذى تفكك بسرعة بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب ، وبينما اتجهت العلاقات المصرية السورية للتدهور الشديد ، وصولا إلى مستوى القطيعة الكاملة بعد زيارة الرئيس السادات للقدس وذلك بسبب أختلاف البلدين حول مسار تسوية الصراع العربى الاسرائيلى . وكذلك فانه برغم التدهور الحاد فى العلاقات السورية العراقية ، الا أن سوريا لم تعد إلى موقف العزلة الذى عانت منه قبل ذلك .

أما فيما يتعلق بالاهتمام السورى بالمنطقة المحيطة بها ، فان الدور السورى فى لبنان ، وإحكام القبضة السورية على منظمات المقاومة الفلسطينية ، وكذلك المسار الذى اتخذته العلاقات السورية الأردنية كلها تشير إلى تزايد الاهتمام السورى بهذا الاقليم .

غير أن هذا وحده لا يكفى لفهم المشروع العربى لسوريا الذى سنحاول أن نعطيه قدرا أكبر من الاهتمام فى الفترة بدءا من عام ١٩٧٥ ، إذ لا يبدو أن التصور السورى للمنطقة والمصالح السورية فيها لم تدخل عليه تعديلات هامة منذ ذلك الحين ، ويدور هذا المشروع حول عدد من المحاور .

المصالح السورية فى المنطقة :

تتركز المصالح السورية فى المنطقة حول أربع قضايا رئيسية :

أولا : تحرير الأرض السورية المحتلة : فتحرير الأرض المحتلة هو جزء من منطق ومستلزمات السيادة للدولة القومية الحديثة ، وهى مهمة يؤدى عدم القيام بها إلى افتقاد السلطة الحاكمة للشرعية وتعرضها لضغوط داخلية شديدة قد تؤدى إلى تهديد استمرارها وبسبب علاقتها الوثيقة بقضية استمرار النظام ، فان تحرير الأرض هو واحد من الأهداف التى تحتل أهمية متقدمة لدى الحكم فى سوريا .

ثانيا : مصالح ايديولوجية : ينفرد حزب البعث بحكم سوريا منذ عام ١٩٦٣ ، وللبعث ايديولوجيته القومية الاشتراكية المحددة ، وبسبب هذه الأيديولوجية القومية التى لا تقف عند الحدود القطرية ، فأن لدى البعث طموحات تخص الأمة العربية جميعها ويصبح اكتساب هذه الايديولوجية المصداقية اللازمة لانتشارها وفعاليتها فى أرجاء الوطن العربى واحدا من مصالح السلطة السورية ، حيث يترتب على ذلك زيادة التأييد الشعبى للسياسة السورية فى الأقطار العربية الأخرى ، بما يزيد من احتمال تحقق الهدف الوحدوى الذى يمثل

الهدف الرئيسى لايديولوجية البعث .

ثالثا : المصلحة الأمنية ، فبرغم من أنه يمكن اعتبار تحرير الأرض السورية المحتلة هدفا أمنيا ، الا أن اقترانه بهدف السيادة الوطنية والتكامل الاقليمى ، يتيح لنا أن نميزه مؤقتا عن المصالح الأمنية للنظام السورى ، فالمصلحة الأمنية المعنية هنا تشير إلى المخاطر الخارجية التى يمكنها أن تهدد الأمن السورى والتى يستلزم اتخاذ اجراءات معينة لمواجهتها والنجاح فى اتخاذ هذه الاجراءات يعنى تحقق المصالح الأمنية السورية .

وطبقا لنظرية توازن القوى التقليدية ، فان سوريا ترى فى منافسيها بالمنطقة المجاورة لها تهديداً لامنها ، إذا تمكنوا من تحقيق تفوق استراتيجى واضح عليها والاطراف المجاورة التى يمكنها تحقيق مثل هذا التفوق ومن ثم تهديد الأمن السورى هى اسرائيل والعراق ، ومن ثم فان مواجهة هاتين القوتين إما عبر تحسين الأوضاع بالنسبة للعسكرية السورية ، أو عبر تكوين شبكة تحالفات تؤدى إلى تعديل الميزان الاستراتيجى للقوى لصالح سوريا هو واحد من أهداف السياسة السورية .

رابعا : المصلحة السورية فى تحقيق حل مناسب للقضية الفلسطينية : فهذا يعد من ناحية امتدادا للمصالح الايديولوجية السورية ، كما يعد من ناحية أخرى امتدادا للمصالح الأمنية السورية بما يؤدى اليه من أضعاف القبضة الاسرائيلية على الأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، ومن ناحية ثالثة فانه يمكن أن يكون وثيق الصلة بالمصالح السورية فى تحرير الأرض السورية المحتلة ، حيث أن التفاوض من أجل حل القضيتين معا يمنح صانع القرار السورى قوة اضافية .

هذه هى المصالح السورية الأربعة الأساسية فى المنطقة ، والتى سنرى كيف أنها حاولت تحقيقها فى الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ .

انفض الحلف الذى خاض حرب أكتوبر بعد فترة قليلة من نشوب الحرب ، وقبل انتهائها إذ بينما تم التوصل بسرعة إلى اتفاق لفصل القوات على الجبهة المصرية فى يناير ١٩٧٤ ، فان هذه الخطوة أخذت فى الحالة السورية وقتا أطول إذ لم تتم الا فى مايو ١٩٧٤ ، وحتى ذلك الوقت كانت المعارك لا تزال مستمرة على الجبهة السورية ، هذا التطور وما أعقبه من توقيع اتفاقية ، فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية فى سبتمبر ١٩٧٥ ترتب عليه حالة من فقدان الثقة بين حليفى أكتوبر ، وهو ما أقنع سوريا بضرورة العمل بشكل مستقل من أجل تحقيق المصالح السورية .

من ناحية أخرى ، فان انسحاب مصر التدريجى من ساحة العمل العربى وتخليها عن التصدى لمهام القيادة القومية التى كانت تقوم بها حتى حرب أكتوبر فى نفس الوقت الذى لم تكن فيه أى من الأطراف العربية الأخرى قادرة على الحلول محل مصر فى موقع القيادة الخالى ، دفع الاطراف العربية الأخرى ومنها سوريا إلى الانكباب على الاقاليم المجاورة لها والتى يمكنها أن تقوم فيها بمهام قيادية من ناحية ، والتى اتاح لها انسحاب مصر من العمل على المستوى القومى أن تتفرغ للعمل فيها دون منافسة من ناحية أخرى .

هذه التطورات جميعها مكنت سوريا من الاهتمام أكثر فأكثر بالمنطقة التى تجمعها مع العراق والأردن ولبنان وفلسطين .

إن الصراع الحاد بين جناحى البعث الحاكمين فى سوريا والعراق من ناحية والمنافسة الحادة بين الدولتين على تولى مهام القيادة الاقليمية من ناحية أخرى ، قد أدى إلى تأجيج حدة الخلاف بين الدولتين ، فجذور الخلاف قديمة ، غير أن تكثيف أهتمام الدولتين بالمنطقة الصغيرة التى تضمهما وغياب مصر عن ممارسة مهام القيادة الاقليمية قد أطلق طموح كل منهما لشغل موقع القيادة الخالى ، فاحتدمت المنافسة ، ذلك أن نجاح سوريا فى تصفية الدور العراقى يعنى أزاحة أغلب أو كل العقبات فى طريق ممارسة القيادة الاقليمية ، على عكس مرحلة سابقة ، كانت فيها العقبات متعددة من ناحية ، وكانت تضم مصر التى يصعب منافستها من ناحية أخرى . فالمرحلة الجديدة من السياسة السورية بدءا من انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وخاصة منذ عام ١٩٧٥ ، هى مرحلة التنافس السورى العراقى الحاد .

وبرغم المصالحة السورية العراقية القصيرة التى جرت فى اعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، والتى جاءت كرد فعل لمحاصرة الآثار الناجمة عنها . فان الانهيار السريع لهذه المصالحة اثبت أن عمق الخلاف بين النظامين السورى والعراقى أكبر من أن يتم تجاوزه تحت ضغط الخطر الصهيونى . بل يبدو أن الظرف الذى جرت فيه المصالحة بالذات كان أقل الظروف مناسبة لاتمامها ، حيث أدى انسحاب مصر من محيطها العربى إلى تشجيع الطموحات العراقية والسورية للحلول محلها ، كل منهما على حساب الآخر . فكانت

المهمة المطروحة على كل منهما فى هذا السياق هى اضعاف فرصة الآخر فى تحقيق طموحه وليس التعاون معه ، وفى هذا الاطار يمكن النظر إلى الموقف السورى من الثورة الايرانية ثم من الحرب العراقية الايرانية بسعيها لاضعاف العراق وشغله عن الاهتمام بالعالم العربى .

اما بالنسبة للأردن ، فان العلاقات السورية الأردنية تراوحت بين الصعود والهبوط تبعا لتطور الموقف الأردنى من القطبين المتنافسين سوريا والعراق . وتبعا لتطور الموقف الأردنى من القضية الفلسطينية . أما لبنان ، وفلسطين التى مثلتها فى هذا السياق منظمة التحرير الفلسطينية فقد كانتا تمثلان الحلقة الضعيفة فى هذا الاقليم . الذى يمكن لسوريا بسهولة نسبية أن تفرض سيطرتها عليهما وكان نشوب الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ هو الفرصة الملائمة لتحقيق هذا الهدف ، فقد اتاحت تطورات الحرب الفرصة لدخول الجيش السورى إلى لبنان فى صيف ١٩٧٦ وهى العملية التى أسفرت عن إحكام القبضة السورية على منظمة التحرير الفلسطينية ، واكتسابها موقع الرقم الحاكم فى المعادلة اللبنانية . غير أن الخطوة الهامة فى هذا السياق كانت هى فوز سوريا باعتراف عربى يضفى على سلوكها فى لبنان وتجاه منظمة التحرير الفلسطينية رداء الشرعية وهو ما تم فى قمة الرياض المصغرة والتى وافقت على تكوين قوة الردع العربية لتحفظ الأمن فى لبنان والتى كانت القوات السورية تمثل قوامها الرئيسى ، والقرار كان فى حقيقته أقراراً بالأمر الواقع الذى خلقته سوريا بادخال قواتها إلى لبنان ، وكان لتشكيل مؤتمر الرياض أهمية خاصة فى هذا السياق ، إذ شاركت فيه كل من السعودية ومصر حليفتا أكتوبر والقوتان الكبيرتان فى العالم العربى ، بما أعطى شرعية نظامية للسياسة السورية تجاه لبنان وم . ت . ف وكانت الموافقة المصرية بالذات اعترافا من مصر بلبنان كمجال حيوى لسوريا واعلانا عن عدم وجود طموحات لمصر فى منطقة الشام واعطاء الضوء الأخضر لسوريا لممارسة الدور الذى تريده هناك .

لقد استمرت الأمور على هذا الحال بلا تعديلات هامة حتى كان الغزو الاسرائيلى للبنان فى صيف عام ١٩٨٢ ، والذى أدى مؤقتا إلى أضعاف القبضة السورية على لبنان ، كما أدى أيضا إلى اخراج منظمة التحرير الفلسطينية من تحت الهيمنة السورية بعد اجبار القوام الأكبر من قواتها على الرحيل من بيروت ومن ثم ابعادها عن الضغوط السورية .

غير أن تطورات الأحداث اعادت الأمور إلى وضعها السابق ، وربما إلى وضع أكثر ملاءمة للسياسة السورية ، فقد أجبرت المقاومة الوطنية وتعقيدات الوضع اللبنانى كلا من الولايات المتحدة واسرائيل على الانسحاب من لبنان مما أعاد لسوريا مكانتها المفتقدة فيه ، وباعتراف من كل القوى اللبنانية والدولية بأهمية وجدارة الدور السورى فى لبنان .

من ناحية ثانية فان سوريا تعمدت أضعاف القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدعم الانشقاقات عليها ، وهى العملية التى أسفرت عن خروج قوات ياسر عرفات من لبنان كله بعد اخراجها من طرابلس فى خريف عام ١٩٨٣ ، وفى نفس الوقت الذى أسفر فيه هذا الصراع عن انشقاق المنظمة إلى جناحين سيطرت سوريا على الجناح المتشدد منهما .

ويبدو أن الفصل الذى حدث بين القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية بعد الغزو الاسرائيلى للبنان كان ملائما للسياسة السورية ، إذ أدى إلى تسهيل ادارة السياسة السورية للصراع فى كلا الجبهتين دون تحمل مخاطر انتشار الآثار السلبية من إحداهما للأخرى الا بقدر محدود .

فى نفس الوقت ، فان سوريا لم تسقط اسرائيل من حسابها سواء بسبب دواعى الايديولوجية القومية أو الدواعى الأمنية أو دواعى التنافس الاقليمى والارجح أن يكون لكل نوع من هذه الأسباب نصيبه فى صياغة السياسة السورية تجاه اسرائيل . والمشكلة التى تواجه دارس السياسة السورية فى هذا المجال تتعلق بصعوبة الفصل بين هذه الدوافع أو اعادة ترتيبها تبعا لأهميتها فى التأثير على السياسة السورية . فاذا كان ذلك مفهوما فى حالات الصراع الدولى المختلفة ، فانه فى حالتنا هذه يصبح أكثر صعوبة بسبب التداخل الشديد بين هذه الأنواع الثلاثة من الأسباب ، حيث تختلط الدواعى الأمنية مع دواعى التنافس الاقليمى . وهذا أمر شائع فى نفس الوقت الذى تختلط فيه بدواعى الالتزام بالايديولوجية القومية . والتى توفر ايضا ستارا للتمويه على الأهداف الأمنية والاقليمية دون أن تكون ـ ربما ـ هى الأهداف الايديولوجية بحد ذاتها مأخوذة بنفس القدر من الجدية الذى تبدو عليه لأول وهلة .

وبسبب ميزان القوى السورى الاسرائيلى المختل لصالح الأخيرة ، فان سوريا لا تملك سوى هامش ضيق من القدرة على الضغط المباشر على اسرائيل ويصبح على

سوريا إما أن تكتفى بأساليب الضغط غير المباشر أو أن تحسن بشكل ملموس من ميزان القوى مع اسرائيل . ونظرا للأهمية الحيوية الكبيرة للمصالح السورية موضوع الصراع مع اسرائيل خاصة ما يتعلق منها بالأراضى السورية المحتلة ، فان أساليب الضغط غير المباشر لا تكون مفيدة الا فى تحقيق بعض الانجازات الجزئية المتفرقة التى قد لا تؤثر على موضوعات الصراع الفعلية الا من بعيد .

لهذا ، فانه لا خيار أمام سوريا الا تحسين وضعها الاستراتيجى تجاه اسرائيل إما بالدخول فى تحالفات متينة عند مستوى القوى السورية القائم ، وهو ما لا توجد امكانية عملية للقيام به بسبب خروج مصر من ساحة الصراع العربى الاسرائيلى منذ اتفاقيات كامب ديفيد من ناحية ، والتدهور الشديد فى العلاقات السورية العراقية من ناحية أخرى ، ومصر والعراق هما القوتان فى المنطقة التى يمكن لسوريا بالتحالف معهما أو مع احداهما أن تعدل بدرجة مناسبة من وضعها الاستراتيجى تجاه إسرائيل . وهنا لابد من الاشارة إلى الكيفية التى يمكن أن تتعارض بها أهداف التنافس الاقليمى التى تقوم بالدور الأهم فى توجيه مسار العلاقات العراقية السورية ، مع الأهداف الأمنية الايديولوجية المرتبطة بالصراع ضد اسرائيل . ويعكس تعاظم شأن هذا التناقض المأزق الذى يقع فيه صانع القرار السورى فى التوفيق والاختيار بين أهدافه المختلفة ، كما يعكس قدرا من عدم التوفيق فى توجيه سياسة سوريا لتحقيق مصالحها الاستراتيجية .

ولا يصعب على سوريا أن تجد بعض الحلفاء من بين الدول أو الجهات العربية ، غير أن كلها عموما أقل من أن تمكن سوريا من معادلة التفوق الاستراتيجى الاسرائيلى ، وان كانت لها ضرورتها من زوايا أخرى . على هذا فانه كان على سوريا أن تبحث لنفسها عن حلفاء من خارج المنطقة العربية . فى هذا السياق كان توثيق التحالف مع الاتحاد السوفيتى هو الخيار الوحيد المتاح أمام سوريا والذى وصل إلى ذروته بتوقيع معاهدة الصداقة بين البلدين فى ديسمبر ١٩٨٠ .

ويختلف تحالف سوريا مع الاتحاد السوفيتى عن تحالفها مع مصر أو العراق مع عدة جوانب أهمها انه ينقل سوريا من خيار تحسين وضعها الاستراتيجى عبر بناء التحالفات إلى خيار تحسين أوضاعها الاستراتيجية عبر بناء القوة الذاتية ذلك أنه ليس من المرجح أن يدخل الاتحاد السوفيتى الحرب بجانب سوريا إذا ما نشبت المواجهة بينها وبين اسرائيل ، لهذا فانه على سوريا أن تسعى لتجاوز حدود قوتها القائمة ، وهو ما يتيحه تحالفها مع الاتحاد السوفيتى كمصدر للسلاح بالأضافة إلى بعض الدعم العسكرى المباشر من خلال الأفراد العسكريين السوفييت .

وقد انعكس التحالف السورى السوفيتى بوضوح على القوة العسكرية السورية خاصة فى السنوات منذ عام حيث قفز الجيش السورى إلى مرتبة الجيش العربى الأول وضاقت الفجوة بينه وبين نظيره الاسرائيلى بشكل ملحوظ .

ورغم ذلك تظل الفجوة بين اسرائيل وسوريا أوسع من أن تمكن الأخيرة من أكثر من منع اسرائيل من القيام بمغامرات عسكرية ضدها دون تكلفة كبيرة . وبالتالى فان سوريا تظل أضعف من أن تتمكن من استخدام القوة المسلحة لتحرير ارضها المحتلة أو تحقيق حل مناسب للقضية الفلسطينية ، هذا هو المأزق الحرج الذى يعانى منه صانع القرار السورى والذى يجعله يفضل اتباع سياسة انتظارية تجاه اسرائيل تحسبا للحظة تتعدل فيها الأوضاع الاستراتيجية فى المنطقة ، وهذه السياسة بمعنى ما ليست أكثر من انتظار لصدفة تاريخية ملائمة لا تملك سوريا أن تصنعها . وعلى هذا فان سوريا تحرص على عدم دفع الأمور بينها وبين اسرائيل إلى مستوى الصدام الذى قد يؤدى إلى اجهاض القوات المسلحة السورية ودون أن تكون مستعدة فى نفس الوقت لتقديم تنازلات سياسية مجانية أمام الضغوط الاسرائيلية .

ويبقى أن ننتقل لآليات توظيف سوريا لهذه القدرات التى تجمعت لديها . إذ يمكن القول أن سوريا قد تحركت تبعا لثلاث آليات : الأول منها يتعلق بعدم التخلى عن الخيار العسكرى كأحد الأدوات لتحقيق أهدافها خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى . وهى فى هذا تبذل جهدا مقاوما للاتجاه المصرى المضاد وبرغم أن سوريا لم تدخل فى حرب مع اسرائيل منذ انتهاء حرب عام م الا انها تبذل جهوداً كبيرة لتطوير قوتها العسكرية كما انها تدخل بين الحين والآخر فى بعض المعارك العسكرية المحدودة ـ التى كانت لبنان عادة ساحة لها ـ لتؤكد دائما أن الخيار العسكرى لا يزال مطروحا ولتعطى لموقفها السياسى المتصلب المصداقية اللازمة .

وتبعا لميكانيزم ثان تحركت سوريا للعمل على حفظ

بؤر التوتر المختلفة الموجودة فى المنطقة ساخنة ، وقابلة للانفجار بشكل يهدد بانفجارها فى أى وقت مما يعرض المصالح المستقرة فى المنطقة للخطر ، وذلك لاقناع اصحابها بأن استمرار الوضع القائم يمثل تهديدا لمصالحها ، وأنه لابد للحفاظ على هذه المصالح من معالجة أسباب التوتر ، وهى المعالجة التى ستتضمن بالضرورة مراعاة المصالح السورية سواء فى استرداد ارضها المحتلة ، أو فى تأكيد نفوذها الاقليمى ، فى هذا السياق يمكن النظر إلى السياسة السورية تجاه كل من الحرب العراقية الايرانية والحرب الأهلية اللبنانية . وعلى هذا فانه يمكن القول أن سوريا تسلك فى هذا الاتجاه مسلكا هجوميا يستهدف تغيير الوضع القائم الذى لا تراه ملائما لمصالحها . وسياستها فى هذا تختلف عن السياسة الدفاعية او التكيفية التى تتبعها اغلب البلدان العربية حيث توطن نفسها على التعايش مع الظروف السلبية التى تحيط بمصالحها .

وفى هذا السياق ضم جدول أعمال القيادة السورية فى عام بندين اساسيين ، اولهما هو الاهتمام السورى المكثف بلبنان ، فقد حاولت سوريا مساعدة الاطراف اللبنانية على التوصل لحل ينهى الأزمة اللبنانية ، ومن خلال الجهود السورية المكثفة فى الفترة من أغسطس - أكتوبر تم التوصل إلى وضع مشروع للاتفاق الثلاثى بين الميليشيات الشيعية والدرزية والمارونية . وهو الاتفاق الذى يضمن لسوريا وجودا معترفا به فى لبنان من خلال مساهمتها الأساسية فى فرض الأمن والمحافظة على احترام الاتفاق وتنفيذه الا أن اقرار هذا الاتفاق قد تعثر فى اللحظات الأخيرة بسبب أعتراض الطرف المارونى على بعض بنوده .

ويمثل هذا المنحنى فى السياسة السورية تحولا ملحوظا ، يجرى بمقتضاه استبدال سياسة الحفاظ على التوتر فى لبنان بالعمل على فرض السلام فيه ، وذلك بعد أن استنفدت السياسة السابقة أغراضها ، حيث تمكنت سوريا من خلالها من التوصل إلى تقليص نفوذ القوى الخارجية الأخرى فى لبنان خاصة بعد انسحاب اسرائيل من أغلب الأراضى اللبنانية فى مطلع هذا العام ، وبعد أن ادت السياسة إلى خلق حالة من التوازن بين اطراف الازمة اللبنانية المختلفة وهى الحالة التى تراها سوريا اكثر ملاءمة للتوصل إلى تسوية للأزمة اللبنانية خاصة وأن حالة التوازن هذه قد أسفرت عن اقرار كل الأطراف اللبنانية لسوريا بدور متميز فى لبنان .

أذن فإن وضع حد للأزمة اللبنانية يمثل بالنسبة لسوريا محكا لاختبار المصداقية السورية ، ونجاحها فى ذلك يضيف ايجابيا إلى رصيد السياسة السورية فى المنطقة كما أن مشروع الحل المقترح يؤدى إلى تأمين سوريا من جهة لبنان ، ويمثل خطوة فى اتجاه تحقيق طموحات سوريا الاقليمية .

أما النقطة الثانية الهامة على جدول الأعمال السورى فى هذا العام فكانت تلك المتعلقة بمعارضة الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، والذى رأت سوريا أن نجاحه يقود إلى التوصل إلى تسوية دون مشاركتها بما ينتج عنه تركها منفردة فى ساحة الصراع مع اسرائيل كما يؤدى إلى عزلها فى المنطقة . وقد اتبعت سوريا لتحقيق هذا الغرض أسلوبين : الأول هو محاولة تعطيل الاتفاق بـأعلان معـارضتها الشـديدة وكـذلك حلفـاؤها الفلسطينيون والعرب له ، وقد حققت فى هذا الاتجاه نجاحا كبيرا تمثل فى نتائج مؤتمر قمة الرباط الذى رفض إسباغ الشرعية العربية على الاتفاق . أما الأسلوب الثانى فتمثل فى الاتجاه نحو التقارب مع الأردن بهدف ابعادها عن التعاون مع منظمة التحرير وبالتالى عزلها ولو جزئيا عن المحور الفلسطينى المصرى الأردنى ، والحقيقة انه لا يمكن فصل الحركة فى الاتجاهين عن بعضهما ، فالاخفاقات التى تعرض لها الاتفاق الأردنى الفلسطينى وأن لم تكن كلها نتيجة للجهود السورية شجعت الأردن على التقارب مع سوريا كممثل للطرح البديل تجاه الصراع العربى الاسرائيلى .

لقد اجادت سوريا حتى الآن توجيه آليات تحالفاتها الاقليمية لكى تؤدى دور العقبة الصلبة التى تمنع تدهور الأوضاع المحيطة بسوريا ، وبالقطع فان السمة العامة المميزة للأوضاع فى العالم العربى فى السنوات الأخيرة هى التدهور المستمر ، ولا يبدو أن سوريا قد نجحت حتى الآن فى ايقاف هذا التدهور ، إلا أنها على الأقل قد تمكنت من منع اسباغ الشرعية عليه عبر استمرارها وحلفائها فى الترويج للأفكار والمبادىء الراديكالية للايديولوجيه القومية ، وعبر عرقلتها لأى تسوية يمكن أن يتم التوصل اليها كمحصلة لهذا التدهور ، بهذا المعنى فان سوريا تقوم بتوظيف قدراتها شاملة تحالفاتها لممارسة النقض ضد السياسات العربية الميالة للقبول بتسوية لا تحقق المطالب السورية ولو على الأقل فى حدها الأدنى المتمثل فى استعادة الأرض السورية المحتلة .

٢ ـ السياسة العربية للعراق

دخلت الحرب العراقية الايرانية عامها السادس ، واوشكت على اتمامه ، فى الوقت الذى لا يبدو فيه أن الجهود المبذولة لانهاء هذه الحرب قد تسفر عن شىء قريب .

فالمرحلة الحالية فى السياسة العراقية هى مرحلة الحرب مع ايران ، إذ لا يبدو أن العراق منذ اتخذ قراره الكبير بالدخول فى الحرب ضد ايران فى عام ، قد اتخذ قرارا آخر سوى اعلان رغبته فى أنهاء هذه الحرب ، بعد أن فشل فى تحقيق أغراضه منها ، ولكن إذا كان قرار طرف دولى بالدخول فى حرب هو قرار لا يعتمد الا على ارادته المنفردة ، فان إنهاء الحرب هو بالضرورة نتيجة لاتفاق إرادة الأطراف المتحاربة ، وهذا هو المأزق الحالى للسياسة العراقية .

غير أن الحرب مع ايران هى عمل موجه ضد طرف خارجى غير عربى ، فهل لهذا علاقة بالمشروع العربى العراقى ؟

فى الواقع فان خصوصية العراق كما فى بعض الدول العربية الأخرى هو أنها تقع فى اقليم جغرافى تشاركها فيه دول أخرى غير عربية ، بحيث أن سياسة الدولة العربية المعينة تجاه جاراتها العربيات ستتأثر بالضرورة بسياساتها تجاه جارها غير العربى ، وبسياسة هذا الجار تجاهها وتجاه غيرها من البلاد العربية .

ويصعب تصور أن لدولة معينة أكثر من سياسة خارجية واحدة ، تتجه بكل منها إلى دولة أو مجموعة من الدول الأخرى ، وانما الارجح أن تنتظم السياسات المختلفة التى تتبعها دولة معينة فى كيان منسجم واحد ، بحيث تخدم جميعها هدفا رئيسيا أو مجموعة من الأهداف الرئيسية ، ولا مانع من أن تهدف بعض هذه السياسات إلى تحقيق أهداف أخرى أقل شأنا ، أو أضيق نطاقا من الناحية الجغرافية ، بحيث لا تتعارض أى من هذه الأهداف مع الأهداف الرئيسية للسياسات الخارجية للدولة .

لهذا فانه فى حالة المشروع العربى للعراق ، لابد وأن يكون لايران موقع ما فى هذا المشروع .

بعض المؤشرات حول السياسة العراقية تجاه العالم العربى :

أولا : الحزب الحاكم فى العراق منذ عام وهو حزب البعث العربى الاشتراكى يتبنى ايديولوجية قومية هدفها تحقيق الدولة العربية الاشتراكية الواحدة .

ثانيا : دعم العراق نشاط الحركات القومية فى البلاد الأخرى طوال السبعينات وكان من نتيجة ذلك أن تكونت فى عدد من البلدان العربية تنظيمات قطرية تابعة للجناح الموالى للعراق من حزب البعث .

ثالثا : تراوح موقف حزب البعث فى العراق بين إثارة وتهدئة النزاع حول المطالب الاقليمية بينه وبين ايران .

وكان العراق قد توقف عن إثارة مطالبه الاقليمية منذ توقيع اتفاقية الجزائر بين البلدين عام ١٩٧٥ ، ثم عاد لأثارة القضية مرة أخرى بعد انتصار الثورة الاسلامية فى ايران وهو الأمر الذى اسفر بالاضافة إلى تطورات أخرى عن اشتعال الحرب بين البلدين عام .

رابعا : إن قدرات العراق لا تمكنه من القيام بدور سياسى عبر المنطقة العربية ككل ، ربما باستثناء امكانياته المالية الهائلة المترتبة على القفزة فى عائدات النفط منذ عام ، وقد دخل العراق فى عملية تنمية واسعة استنفدت الجزء الأكبر من هذه العائدات .

الا أنه قد تبقى لديه فائض ما تمكن من استخدامه كأداة فى سياسته الخارجية بالمنطقة العربية ، ولكن ما تبقى من هذه العائدات لم يكن كافيا لبروز العراق كقوة مالية قادرة على استخدام قدراتها المالية فى توجيه سياستها الخارجية . فقدرات العراق لا تمكنه غالبا الا من القيام بدور اقليمى فى منطقة الخليج .

خامسا : يلعب العراق دورا هاما فى الربط بين منطقتى الخليج ومنطقة القلب العربى فى الشام ـ سوريا الكبرى ـ وذلك من خلال حدوده الطويلة مع كل من الأردن وسوريا . وهو من خلال تأثيره فى أى منهما ـ نظرا لأهميتها القصوى ـ يكتسب مكانة ونفوذ متزايدين فى العالم العربى ككل .

سادسا : يتميز المجتمع العراقى بتعدد مظاهر الانقسام داخله بين انقسامات دينية وقومية وقبلية وجهوية وطبقية وسياسية ، وتتقاطع محاور الانقسام هذه لتمثل قيدا هاما على أداء العراق فى مجال السياسة الخارجية ، وخاصة على المستوى الاقليمى . ذلك أن حالة عدم الاستقرار المترتبة على هذه الانقسامات تضعف من قدرة العراق على الأداء الخارجى الكفء .

لذلك فانه يمكن اعتبار سياسة العراق العربية دالة فى درجة كثافة الصراعات الداخلية .

العراق والعالم العربى ـ :

كان تولى حزب البعث للسلطة فى العراق عام ١٩٦٨ متغيرا هاما انعكس فى أداء السياسة الخارجية العراقية

على المستوى الاقليمى . فقد صعد البعث إلى السلطة فى ظروف فراغ نسبى لموقع القيادة الاقليمية بعد اهتزاز المكانة المصرية إثر الهزيمة العربية فى حرب يونيو وتقلص الدور المصرى فى المنطقة وخاصة لتخليه بدرجة كبيرة عن طابعه الراديكالى الذى تميز به فى الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٦٧ .

وحاول العراق مستندا إلى الايديولوجية القومية لحزب البعث أن يتصدى لمهام قيادة المعسكر الراديكالى فى العالم العربى . فالبرغم من أن السياسات الداخلية للنظام العراقى الجديد كانت أقل راديكالية من تلك المطبقة فى غيره من الدول أعضاء المعسكر الراديكالى العربى ، فقد كان الجناح اليمينى فى حزب البعث هو المهيمن فى الفرع العراقى للحزب . الا أن العراق تبنى سياسة خارجية أكثر تشددا من الأقطار العربية الأخرى .

ولما كانت الأقطار العربية الراديكالية الأخرى ـ خاصة مصر وسوريا ـ فى موقف دفاعى لم يسمح لها بأنتقاد الأداء الداخلى للنظام العراقى ، تمكن العراق من الاحتفاظ ببريق راديكالى متوهج طوال الفترة حتى منتصف السبعينات محاولا توظيف هذا البريق لصالح تنشيط الدور العراقى على المستوى القومى .

فى هذه الفترة عانى العراق من العزلة الاقليمية الشديدة ، فقد تباعدت المسافة بينه وبين النظم العربية المحافظة بسبب انتقاده الدائم لطبيعتها الاجتماعية ولعلاقتها مع الولايات المتحدة وموقفها المتخاذل من الصراع العربى الاسرائيلى فى نفس الوقت الذى أنعزل فيه عن الأنظمة الراديكالية بسبب خلافه معها حول القضايا المتعلقة بالصراع العربى الاسرائيلى بالاضافة إلى الخلافات العقائدية والحزبية .

فى هذه المرحلة حاول العراق أن يعتمد فى فاعليته فى المجال العربى على التعاون مع قوى غير حكومية ، فاستفاد من قدراته الايديولوجية والمالية فى تأسيس عدة منظمات تابعة لحزب البعث فى عدد من البلدان العربية ، كما تعاون مع منظمات المعارضة السياسية الراديكالية فى كثير من الأقطار العربية وفى هذا السياق نذكر أن العراق حاول أن يوفر لنفسه أداة مستقلة للتأثير على الساحة الفلسطينية من خلال تأسيسه لجبهة التحرير العربية الموالية له فى أبريل ، والتى كان تكوينها من جانب العراق عملا فيه كثير من الافتعال بسبب بعد العراق عن ساحة الصراع ، وعدم تواجد اعداد كبيرة من الفلسطينيين على ارضه ، حتى أن اغلب أعضاء المنظمة كانوا من غير الفلسطينيين ، كان فشل الجبهة فى القيام بدور مؤثر على الساحة الفلسطينية لصالح العراق .

وعند منتصف السبعينات كانت المحصلة التى جناها العراق من وراء سياسته هذه محدودة للغاية ، فالتحول اليمينى فى العالم العربى كان متجذرا ، بينما كانت قوى المعارضة التى حاول العراق الاعتماد عليها عاجزة عن عرقلته ، وتبين قادة العراق أن النجاح فى لعب سياسة اقليمية نشطة لن يكون بالتصدى للتيار العام السائد بين الدول العربية وانما بمحاولة مسايرته ، وكانت الفرصة مواتية عندما اتضح ـ تدريجيا ـ أن الاتجاه الجديد للنظام المصرى هو الانسحاب المنظم من الساحة العربية ، مما ضاعف الاغراء بالسعى لاحتلال موقع القيادة الخالى لدى العراق .

وحاول العراق أن يصوغ سياسة ينهى بها عزلته تجاه الدول العربية التى طالما اتهمها بالرجعية وربما بالخيانة فى فترة سابقة ، فى نفس الوقت الذى يسعى فيه إلى الحفاظ على البريق الراديكالى الذى اكتسبه فى الفترة السابقة ، وفى هذا السبيل اتبع العراق سياسة مزدوجة على مستويين .

فعلى المستوى الأول قلص العراق بشدة من انتقاداته للدول العربية الأخرى تبعا لطبيعة النظام الاجتماعى السائد فيها فتراجع عن استخدام المصطلحات الطبقية فى تبرير سياسة العراق الخارجية وزاد من استخدام الحجج المتعلقة بالتضامن العربى خاصة فى مواجهة الاخطار الخارجية .

فى الوقت الذى احتفظ فيه بتشدده فى الأمور المتعلقة بالمسائل القومية خاصة الصراع العربى الاسرائيلى .

أما على المستوى الثانى ، فقد ميز العراق فى سياسته العربية بين سياسته تجاه مجموعة دول الخليج والجزيرة العربية ، وبين سياسته تجاه الدول العربية الأخرى وخاصة دول القلب العربى المحيطة بأسرائيل .

فبينما عمل العراق على تهدئة الصراع مع الدول المحافظة فى الخليج والجزيرة عبر تسوية خلافات الحدود مع كل من الكويت والعربية السعودية عام وللحد من ايقاف الحملات الدعائية ضد هذه الدول واكتساب ثقتها عبر الضغوط التى مارسها على اليمن الجنوبى لسحب قواته من اليمن الشمالى عام .

وفى مقابل ذلك استمر العراق فى تصعيد الهجوم على دول القلب العربى خاصة مصر وسوريا متهما اياها

بالتفريط فى القضية الفلسطينية .

وقد توج العراق هذا التحول الكبير باتفاقية الجزائر التى عقدها مع ايران عام ١٩٧٥ لأنهاء النزاع حول شط العرب بالاستجابة للمطالب الايرانية مقابل وقف الدعم الايرانى للتمرد الكردى فى شمال العراق ، وهو الذى مكن العراق من متابعة تنفيذ سياسته الجديدة متخلصا من المشكلة الكردية بأعتبارها أهم مشاكله الداخلية ومتخلصا من ضغوط ومضايقات جاره الشرقى القوى .

وفى هذا السياق كانت زيارة الرئيس السادات للقدس ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية كلها تمثل فرصة ذهبية للعراق لتعميق سياسته التى بدأ فى اتباعها منذ منتصف السبعينات .

فتصاعد الخطر الصهيونى المترتب على السياسة المصرية من ناحية ، والحاجة لأوسع تضامن عربى للتصدى لهذا الخطر من ناحية ثانية ، والموقف الذى أبدته الدول العربية المحافظة فى الخليج وغيره ضد السياسة المصرية من ناحية ثالثة ، كلها عوامل كانت ملائمة للاستمرار فى اتباع وتعميق نفس الخط ، مع بعض التعديلات .

فالفترة الفاصلة بين زيارة السادات للقدس ، وانعقاد قمة بغداد العربية الثانية فى مارس ١٩٧٩ هى فترة حاسمة فى تتبع ودراسة المشروع العراقى فى العالم العربى ، فقد انسحب العراق بعد قمة الصمود والتصدى الأولى المنعقدة فى طرابلس فى نوفمبر ١٩٧٧ من الجبهة الناشئة احتجاجا على قبول بعض أطراف الجبهة ـ ويقصد سوريا ـ بالتسوية السلمية على أساس القرار ٢٤٢ ، ثم يعود العراق للقبول بالتسوية السلمية فى قمتى بغداد .

وكان العراق بين هاتين القمتين سبتمبر ، مارس قد توصل إلى اتفاق للمصالحة والتحالف فيما عرف بالميثاق القومى مع سوريا وهى المصالحة التى أدت إلى اخراج مؤتمر بغداد الثانى بنجاح شديد دون معارضة عربية لمقرراته سوى تلك المعارضة الهامشية من جانب سلطنة عمان والصومال وأصبحت قمة بغداد ومقرراتها رمزا للتصدى العربى لسياسة الصلح مع اسرائيل كما عبر عنها السادات لتنتهى فترة السلام السورى العراقى بعد ذلك ويعود العراق لاتباع سياسته السابقة .

فالعراق الذى كانت له مصلحة هامة فى نجاح قمة بغداد كطريق لزيادة مكانته العربية وقيامه بدور قيادى فى المنطقة كان مدفوعا للتخفيف من حدة مواقفه الثورية تولد لديه بادراك بأن الاعتدال يمكن له أن يكون أكثر فعالية من الثورية الأرثوذكسية فى التأثير على الاتجاهات والسياسات العربية .

الحرب العراقية الايرانيـة ـ احباط المشروع العراقى :

وكما ارتكز التحول فى السياسة العراقية فى منتصف السبعينات على الاتفاق الايرانى العراقى فى الجزائر فانه من المفهوم أن يمثل انتصار الثورة الايرانية فى فبراير ضربة للمشروع العراقى . فأهم المكاسب التى جناها العراق من توقيعه اتفاقية الجزائر هى انهائه للتمرد الكردى دون اضطراره لتقديم تنازلات داخلية تذكر ، ومن ثم تفرغه لممارسة سياسة خارجية نشطة ، أما بعد سقوط الشاه وقيام النظام الاسلامى الثورى فى ايران ، فان الاستقرار الداخلى فى العراق لم يعد مضمونا ولكن ليس تخوفا من الاكراد فى هذه المرة ، وانما خوفا من الشيعة العراقيين الذى يمثلون أغلبية بين سكان العراق ـ حوالى ٥٣٪ والذين أبدوا استعدادا لقبول دعاية النظام الايرانى الجديد .

فى الوقت الذى تصاعدت فيه مصادمات الحدود والحرب الاعلامية مع النظام الثورى فى إيران .

ومن بين عدة خيارات للتعامل مع هذا الموقف المستجد اختار العراق أن يشن حربا استباقية ضد إيران مستفيدا من فرصة حالة عدم الاستقرار التى سادت فى إيران بعد الثورة ، وتفكك الجيش الايرانى وتدهور العلاقات الأمريكية الايرانية بسبب أزمة الرهائن .

وكانت الخطة العراقية تقوم على شن حرب خاطفة تؤدى إلى تدمير قسم كبير من الجيش الايرانى ، واحتلال مناطق واسعة من إيران تشمل بعض المناطق الهامة وطرق المواصلات الحيوية التى يسهل الدفاع عنها ، ومن ثم إرغام إيران على القبول بتسوية تتلاءم والمصالح العراقية .

وكان لهذه الخطة فى حال نجاحها أن تؤدى إلى تتويج العراق كقوة إقليمية كبرى فى الخليج ، ومن ثم تحقيق الهدف الذى عمل العراق من أجله منذ عام ١٩٧٥ .

ومنه يجرى الانتقال لمرحلة جديدة فى السياسة العراقية تعمل على استثمار النصر على الجبهة الايرانية لتاكيد الدور القيادى للعراق فى العالم العربى .

إلا أن المقاومة الايرانية ثم النجاح الذى أحرزه الايرانيون فى إرغام الجيوش العراقية على العودة إلى الأراضى العراقية ، بل واحتلال إيران لبعض أجزاء من الاقاليم العراقية ، ثم دخول البلدين فى حرب استنزاف

مريرة ، أدت إلى استنزاف موارد العراق وتعطيل خطط التنمية الاقتصادية فيه ، واعتماده على الدعم المالى من دول الخليج البترولية الغنية ، ومن ثم إضعاف موقفه فى مواجهة هذه الدول التى يبدو أنها ستكون مستفيدا أساسيا من نتائج الحرب ـ ما لم تطل أراضيها ومواردها ـ بسبب ما سوف تؤدى إليه من إضعاف أكبر قوتين فى المنطقة لفترة طويلة ومن ثم التخلص من طموحاتها للهيمنة والسيادة لفترة مقبلة .

وعلى المستوى الاقليمى أيضا ، فإنه كانت للحرب العراقية الايرانية آثار سلبية هامة على المشروع العراقى ، إذ اضطر العراق للاستفادة من كل إمكانية يتيحها أى من الأقطار العربية لمساعدة العراق فى الحرب ، بغض النظر عن موقف هذه الدولة من القضايا الأخرى ، خاصة قضية الصراع العربى الاسرائيلى الذى نجح العراق لبعض الوقت ـ خاصة فى قمة بغداد ـ أن يوظفها لصالح تحقيق مشروعه الاقليمى ، غير أن ضمان استمرار هذه المساعدات كان لابد وأن يقابله تنازلات من الجانب العراقى لصالح الدول مانحة المساعدة ، ويعد التقارب المصرى ـ العراقى هو أهم التطورات التى حدثت فى هذا المجال وأكثرها دلالة ، والتى ارتبط بها قبول العراق لخطط التسوية السلمية المطروحة للصراع العربى الاسرائيلى مثل خطة فاس أو الاتفاق الأردنى الفلسطينى بحيث يبدو أن المشروع العربى للعراق فى هذه المرحلة يحمل بندا واحدا هو حشد أكبر قدر من الامكانيات العربية لمساعدة العراق فى الحرب ضد إيران .

وقد دخل على السياسة العراقية تجاه الحرب مع إيران فى عام ١٩٨٥ تطوران هامان ، الأول هو التصعيد الذى بدأه العراق فى أغسطس عندما قام بقصف ميناء خرج أهم موانىء تصدير البترول الايرانى ، وقد شنت الطائرات العراقية خمسين غارة على ميناء خرج حتى قبل منتصف ديسمبر مما أثر بشدة على حجم صادرات النفط الايرانية ، ويهدف العراق من وراء ذلك إلى تشديد الضغط على إيران لاجبارها على التفاوض لانهاء الحرب . أما التطور الثانى فهو ذلك الذى ظهر فى القمة الخليجية السادسة فى مسقط حيث ظهر لدى الدول الخليجية اتجاه للتقارب مع إيران ، وقد قبل العراق هذا الاتجاه ، ولم يعلق عليه تعليقا سلبيا خاصة وأنه غير مصحوب بالحد من الدعم المادى الخليجى للعراق ، فالعراق يقوم بتشديد الضغط على إيران لاجبارها على التفاوض من ناحية ، فى الوقت الذى يعمل فيه على توفير بنية إقليمية مناسبة للتفاوض من ناحية ثانية .

السياسة العربية للمملكة السعودية

منذ امتدت الموجة الراديكالية فى العالم العربى فى نهاية الخمسينات لتشمل أقطارا رئيسية فيه خاصة مصر وسوريا والعراق ، وما تلا ذلك من انقسام العالم العربى بين راديكاليين ومحافظين ، احتلت السعودية مكانها كزعيم للمعسكر المحافظ بالنظر إلى موقعها بالقرب من قلب العالم العربى ، وعدد سكانها الكبير بالنسبة إلى الدول المحافظة الأخرى فى المنطقة ، وثرائها المتزايد بسبب مخزون النفط الهائل فى باطن أرضها ، وايضا بسبب موقعها الهام فى العالم الاسلامى حيث تضم أرضها أهم المقدسات الاسلامية فى مكة والمدينة . وقد استفادت السعودية من هذا العامل الأخير لتوفير أيديولوجية مضادة للأيديولوجية القومية الراديكالية فى المعسكر الآخر ، وليأخذ الصراع شكله كصراع بين أيديولوجية قومية راديكالية علمانية فى جانب ، وأيديولوجية إسلامية محافظة فى الجانب الآخر . أما المحتوى السياسى لهذا الصراع فقد كان صراعا بين توجه اشتراكى وميل للتحالف مع الاتحاد السوفيتى والعداء للغرب فى جانب ، واختيار رأسمالى وتحالف مع الولايات المتحدة والغرب والعداء للسوفييت فى جانب آخر .

اتبعت العربية السعودية فى عقد المد الراديكالى بين منتصفى الخمسينات والستينات سياسة دفاعية فى محاولة منها للحد من انتشار النفوذ الراديكالى خاصة بعد أن وصل إلى مواقع شديدة القرب منها فى الجزيرة العربية كما أوضحت الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ، إلا أن هذا التكتيك لم يخل من بعض إجراءات هجومية مثل دعم جماعات المعارضة الدينية والجماعات المحافظة فى البلدان الراديكالية ، كما حدث مع جماعة الاخوان المسلمين فى مصر . وبالرغم من الطابع الدفاعى للسياسة السعودية فى هذه الرحلة ، إلا أن هذا لم يمنعها من الوصول إلى مستوى استخدام القوة المسلحة بغرض إحباط التحولات الراديكالية ، كما حدث فى حرب اليمن . وفى كل هذا كانت العربية السعودية تلقى تأييدا واسعا من دول المعسكر الغربى ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة . أما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وما ترتب عليها من إنكسار موجة المد القومى الراديكالى ، فقد أتيح للسعودية أن تخفف من حدة عدائها للنظم القومية دون أن يترتب على ذلك تخليها عن مواقعها المحافظة ، فقد اتبعت سياسة جديدة حاولت بمقتضاها أن تمارس نوعا من الاختراق البطىء للعالم العربى وزيادة نفوذها على

حساب النظم الراديكالية . وفى هذا السياق كان مؤتمر قمة الخرطوم ١٩٦٧ يمثل نقطة تحول هامة . إذ تمكنت العربية السعودية فى هذا المؤتمر من اختراق الحاجز الراديكالى والفوز بتنازلات هامة :

١ ـ كف الراديكاليون وخاصة قيادتهم فى مصر عن الحديث عن النظام الرجعى السعودى الذى مصيره إلى زوال ، وعن عمالة هذا النظام للمصالح والجهات المعادية للعالم العربى .

٢ ـ أتاح الاتفاق على تقديم الدعم العربى لدول المواجهة ، أتاح للعربية السعودية المساهمة ربما لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ فى الجهاد العربى المضاد لاسرائيل ، ومن ثم أصبح للسعودية نصيب فى المساهمة فى صياغة السياسة العربية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى .

٣ ـ أنهى مؤتمر قمة الخرطوم حرب اليمن التى استمرت حوالى خمس سنوات ، فقبلت مصر سحب قواتها من اليمن بما يعنى ضمنا قبولها بانتقاد تواجدها السابق هناك ، واعترافها بحق السعودية فى ممارسة النفوذ فى الجزيرة العربية .

لقد ساد بعد الهزيمة مفهوم التضامن العربى يتضمن القبول بقدر واسع من التفاوتات بين طبيعة وشكل النظم السياسية المختلفة فى مقابل الاستفادة من كل الجهود ضد اسرائيل ، وأتاح هذا المفهوم للعربية السعودية أن تحتل مكانا بارزا فى الصف العربى بالنظر إلى قوتها البترولية التى تجعل لها وزنا دوليا هاما ، وكذلك بالنظر إلى إمكانياتها المالية التى كانت دول المواجهة ، فى حاجة إليها . لقد أسفرت هذه المرحلة ، عن الانتصار العربى المحدود فى حرب أكتوبر ، والذى ساهمت فيه السعودية سواء بشكل غير مباشر من خلال دعمها لدول المواجهة ، أو بشكل مباشر من خلال قيادتها للحظر النفطى الذى فرض على الدول المؤيدة لاسرائيل ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما ترتب عليه تدعيم مكانة العربية السعودية فى المنطقة .

وأسفر الحظر النفطى الذى صاحب حرب أكتوبر عن ارتفاع كبير فى أسعار النفط ، وهو الذى أدى إلى بروز العربية السعودية كقوة اقتصادية لديها فائض مالى كبير فى منطقة لديها قدر هائل لتمويل التنمية ورفع معدلات الاستهلاك ، مما جعل دول المنطقة تنظر الى السعودية باهتمام متزايد راجية كسب ودها طمعا فى نصيب من ثروتها . اما السعودية ، فانها من ناحيتها حاولت الاستفادة من هذا التوجه لتحقيق مكاسب سياسة تتعلق بزيادة نفوذها فى المنطقة من ناحية ، وباعادة صياغة التوجهات الاجتماعية والسياسية لدول المنطقة لتقليص النفوذ الراديكالى فيها تدريجيا من ناحية اخرى ، وهى المهمة التى استطاعت السعودية ان تحققها بنجاح ملحوظ ، خاصة وان الجهد السعودى فى هذا المجال قد ارتبط بنضج التحولات الاجتماعية فى بعض الدول الراديكالية ـ خاصة فى مصر الخصم اللدود السابق للسعودة لاستقبال مثل هذه التحولات .

كان لمجمل هذه العملية ان تغذى فى التحليل الأخير الطموحات السعودية للعب دور اكبر فى المنطقة ، وخاصة فى علاقة ذلك بتقلص النفوذ الاقليمى لمصر منذ هزيمة يونيو ، وميل مصر للانسحاب من المنطقة وتراجعها عن ممارسة سياسية اقليمية نشطة ، وهو ما ظهر قبل حرب ١٩٧٣ فى الانسحاب المصرى من اليمن ، وبعدها فى تراجع مصر عن القيام بدور نشيط فى الأزمة اللبنانية ، واعترافها بدلا من ذلك بالدور السورى فيها من خلال مشاركتها فى اسباغ الشرعية العربية على التدخل السورى فى لبنان .

ويلاحظ ان العربية السعودية ساهمت فى الحالتين فى اخراج الحدث ، ففى الحالة الأولى كانت السعودية هى الطرف الاقليمى الأول المستفيد من الانسحاب المصرى من اليمن ، اما فى الحالة الثانية فقد شاركت السعودية مصر فى اضفاء الشرعية على السلوك السورى تجاه لبنان حيث كانت الرياض مقراً لاجتماع القمة السداسى الذى جرى فيه الاتفاق على تكوين قوة الردع العربية التى شاركت فيها قوات عربية رمزية ـ بينها قوات سعودية ـ للتواجد الى جانب القوات السورية فى لبنان .

لقد كانت المشاركة السعودية فى الجهود المبذولة لمحاصرة الأزمة اللبنانية عام ١٩٧٦ تدشينا لمرحلة جديدة فى السياسة السعودية تجاه المنطقة ، وهى المرحلة التى اصبح فيها لرأى السعودية قيمته التى تعترف بها كل الأطراف عند معالجة الأوضاع العربية . وأصبحت السعودية طرفا له القدرة على التقريب بين الأطراف العربية المتنازعة كما حدث فى هذه الأزمة بين مصر وسوريا ، بل وأصبح لدى السعودية الاستعداد للمساهمة فى فرض التصورات والحلول التى تراها مناسبة فى جهات بعيدة عن العالم العربى كما حدث عندما شاركت فى تشكيل قوة الردع العربية فى لبنان . وهو ما يعكس انتقال السعودية لمرحلة اصبحت فيها اكثر استعدادا للتورط فى شئون العالم العربى .

نستطيع اذن ان نعتبر ان كلا من مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم ١٩٦٧ والقمة السداسية فى الرياض ١٩٦٧ علامتان هامتان على طريق توسيع الدور السعودى فى السياسة العربية . ففى قمة الخرطوم اتيح للسعودية ان تلعب دورا فى مجال الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو الدور الذى اكدته بقيادتها للحظر النفطى الذى صاحب حرب اكتوبر . اما فى قمة الرياض فقد اتيح للعربية السعودية ان تقوم بدور ليس فقط فى ادارة العلاقات العربية كما حدث فى معالجتها للأزمة فى العلاقات المصرية السورية ، بل وايضا فى صياغة مستقبل بعض الأقطار العربية كما يبين دورها فى لبنان . ومن المهم الأشارة إلى أن الدور السعودى فى لبنان لم يكن فقط تعبيرا عن طموح سعودى للقيام بدور اكبر فى المنطقة ، وإنما ايضا تعبيرا عن وجود قاعدة اجتماعية وسياسية مؤيدة للدور السعودى ، فبينما كانت السعودية تلقى تأييد فئات المسلمين السنة بسبب الطابع الطائفى للنظام السياسى فى لبنان وللأزمة اللبنانية ، خاصة بعد انسحاب مصر وتراجعها عن التزامها تجاه سنة لبنان وهو الدور الذى قامت به قبل ذلك ، فان الدور السعودى من الناحية الاجتماعية والسياسية كان موضع ترحيب التيارات المحافظة المختلفة فى لبنان بغض النظر عن انتمائها الطائفى .

إن خطورة التطورات التى لحقت بالسياسة السعودية منذ ١٩٦٧ هى نفسها مصدر أهميتها ، اذ أصبح على العربية السعودية ان تتعامل مع كافة مشكلات العالم العربى بعد ان برزت كقوة اقليمية اساسية ، ومصدر الخطورة هنا هو ان السعودية برغم مكانتها الاقليمية لا تبدو قادرة على توفير شروط مواجهة المشكلات العربية بنجاح ، مما قد يؤدى بها الى الوقوع فى الحرج الناتج عن العجز واضعاف امكانية توسيع الدور السعودى فى المنطقة .

ويمكن ان نقسم الفترة منذ عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بالسياسة العربية للمملكة السعودية الى اربع مراحل :

اولا : المرحلة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ :

تميزت هذه المرحلة بتوفر اجماع اجرائى عربى بغرض توفير شروط المواجهة العربية مع اسرائيل دون الاتفاق على الأهداف النهائية لهذه المواجهة ، وقد مارست السعودية دورها فى هذه المرحلة من خلال الدعم المالى لدول المواجهة ثم من خلال حظر تصدير النفط فى اثناء الحرب .

وشهدت هذه المرحلة ايضا زيادة الاهتمام السعودى بمنطقة الخليج ، فاذا كانت السعودية لم تكف ابدا عن الاهتمام بهذه المنطقة كأولوية اساسية ، فان الانسحاب البريطانى من الخليج فى نهاية الستينات قد اثار التنافس بين الدول الكبيرة فى الخليج ايران والعراق والسعودية للقيام بدور القوة الاقليمية الكبرى فيه عبر ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطانى . وبينما اعتمدت ايران فى هذه المنافسة على قوتها العسكرية والسكانية الكبيرة ، وكذلك على توظيف بعض الادعاءات بحقوق تاريخية لها فى المنطقة ، اعتمد العراق على قوته السكانية والعسكرية الصاعدة موظفا الايديولوجية القومية لحزب البعث الحاكم . اما بالنسبة للسعودية فان التشابه فى مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وكذلك التشابه فى نظم الحكم والتوجهات السياسية والاجتماعية مع الدول العربية الأخرى فى الخليج قد اتاح لها توظيف قوتها النسبية الاقتصادية والعسكرية والسكانية لتحقيق مكانة متميزة بين هذه الدول . ومنذ بداية السبعينات اهتمت السعودية بتسوية منازعات الحدود بينها وبين امارات الخليج ، كما شجعت قيام دولة الامارات العربية المتحدة فى نهاية عام ١٩٧٠ ، وحاولت توسيعها لتضم اليها كلا من قطر والبحرين . وكان غرض السعودية من ذلك هو تمكين الامارات من التصدى للأطماع الأجنبية خاصة الايرانية ، وكذلك توفير مناخ ملائم لاحتواء الخلافات بين دول الاقليم بما يقلل فرص التدخل الأجنبى فيه ، بالاضافة الى خلق اطار مناسب لتسهيل التعاون بين السعودية وامارات الخليج .

ثانيا : المرحلة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ :

فى هذه المرحلة تفكك الاجماع الاجرائى العربى على اثر اختلاف مصر وسوريا حليفى اكتوبر على طريقة استثمار نتائج الحرب وانقسم العالم العربى بخصوص هذه القضية الى معسكرين احدهما متشدد بقيادة سوريا والآخر معتدل بقيادة مصر . اما العربية السعودية فانها لم تورط نفسها فى تبنى موقف اى من الطرفين ، وان كانت اقرب ـ تبعا لعدد من الاعتبارات الى الفريق المعتدل . فقد أثرت السعودية ان تقوم بدور العامل المهدىء للصراعات العربية او بدور ضابط الحركة الذى يسعى لعدم تفجر الصراع بين المعسكرين ، وهو ما يبينه السلوك السعودى للتقريب بين مصر وسوريا عام ١٩٧٦ . وفى هذه المرحلة تمكنت السعودية من الفوز بود الأطراف الأساسية المختلفة

التى حاولت ان تجتذب السعودية الى جانبها ، أو على الأقل اقناعها بعدم الاندفاع فى تأييد الجانب الآخر .

وقد وفر هذا الوضع للسعودية ميزات هامة اذ جنبها تقدم مصر الحثيث على طريق التسوية تحمل تكلفة قيادة معسكر معتدلين ، وفى الوقت الذى كانت المملكة تشجع فيه مصر على الخوض فى هذا الطريق الذى كان ربما يمثل قناعة سعودية ، او على الأقل كنوع من التجريب لاحدى الطرق المحتملة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، فانها كانت تلجم مصر عن الاندفاع بمزيد من الجرأة فى هذا الطريق بما يعطل القدرة السعودية على القيام بدور الضابط للحركة العربية . فالتحرك المصرى المتأنى على طريق التسوية يمكن السعودية من أداء الدور الذى رسمته لنفسها دون مشقة كبيرة .

فى هذه المرحلة استندت العربية السعودية الى الفائض المالى الكبير الذى تجمع لديها نتيجة ارتفاع اسعار النفط فى مد نفوذها الاقتصادى ومن خلاله نفوذها السياسى الى المنطقة العربية . فقد اضافت الفوائض المالية للسعودية اداة هامة لصنع سياستها الخارجية تمكنت من خلالها من نسج شبكة واسعة من المصالح الاقتصادية تربط السعودية بدول العالم العربى الأخرى . الأخطر من هذا ان السعودية قد وضعت هذه الأداة لتحفيز عمليات التحول الاجتماعى التى كانت قد بدأت فى بعض البلدان الراديكالية ، ودفعها الى التخلى نهائيا او جزئيا عن راديكاليتها . كما حدث مع مصر كمثال .

ثالثا : المرحلة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ :

أدت زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، ثم توقيع اتفاقات كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ الى اتساع الشقة بين معسكرى المعتدلين والمتشددين العرب ، أو بعبارة اكثر دقة بين مصر ومعسكر المتشددين العرب بعد ان تعرض معسكر المعتدلين الى الانقسام بعد خروج مصر منه نتيجة لاندفاعها على طريق التسوية مسافة ابعد من تلك التى كانت اطراف معسكر الاعتدال الأخرى مستعدة لقطعها .

لقد ادى هذا الموقف الى تعطل الدور السعودى كضابط للحركة العربية بعد ان ادى السلوك المصرى الى استحالة استمرارها فى القيام بهذا الدور الذى يتطلب وجود حدود معينة لا يستطيع اى من المعسكرين تجاوزها ، وهو ما تجاوزته مصر بكل المقاييس ، وترتب على هذا خلو موقع قيادة معسكر المعتدلين ، فاضطرت السعودية الى التقدم لشغل هذا الموقع ، وهو ما فرض عليها القبول بقدر من التوتر فى علاقاتها بأطراف المعسكر الراديكالى .

ويلاحظ ان السعودية ترددت فى اداء ذلك الدور طوال الفترة ١٩٧٧ ـ ويبدو ان هذا التردد كان يمثل جانبا من الارتباك الذى اصاب العالم العربى فى اعقاب التحول العميق فى السياسة المصرية . ولكن فى عام ١٩٨١ تقدمت السعودية الى مجلس التعاون الخليجى المؤسس حديثا بالمبادرة التى عرفت وقتها باسم مشروع الأمير فهد للسلام فى الشرق الأوسط . وبعد ان حازت المبادرة السعودية على تأييد دول الخليج فى قمتهم المنعقدة فى ١١ نوفمبر ١٩٨١ ، ادرجت المبادرة السعودية على جدول اعمال قمة فاس العربية المنعقدة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ . غير ان المشروع السعودى لم يتمكن من الفوز بالتأييد العربى نتيجة لمعارضة اطراف جبهة الصمود والتصدى له وكانت هذه اول مواجهة مكشوفة بين العربية السعودية وفريق المتشددين العرب الذى نجح فى هزيمة المشروع السعودى غير ان الحصيلة كانت مؤسفة اذتعطلت اعمال القمة العربية يوم بدئها بسبب الخلاف الناشب حول المشروع السعودى الذى كان عليه ان ينتظر عاما آخر حتى انعقاد القمة العربية مرة اخرى فى فاس فى سبتمبر ١٩٨٢ فى اعقاب كارثة الغزو الاسرائيلى للبنان لتتمكن السعودية من انتزاع التأييد العربى لمشروعها بعد ادخال بعض التعديلات عليه .

لقد كان هذا انذارا للسعودية بعدم الخوض كثيرا فى اتجاه التصدى لقيادة المعتدلين العرب ، وتجسيدا للمأزق الذى وقعت فيه السعودية منذ خروج مصر من العالم العربى بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، فبينما اتاح ذلك للسعودية التخلص من اهم منافسيها فى قيادة العالم العربى . فانه اوقعها فى حرج التصدى لمهام قيادة تيار الاعتدال العربى وهى المهمة التى كانت مصر تقوم بها قبل ذلك .

فى هذه المرحلة ايضا اكتسبت جبهة الخليج بالنسبة للسياسة السعودية اهمية اضافية وذلك بمناسبة انتصار الثورة الاسلامية فى ايران ، ثم نشوب الحرب العراقية الايرانية . فقد اثارت الثورة الايرانية بعض مظاهر عدم الاستقرار فى الخليج مما دفع السعودية لزيادة اهتمامها بأمن الخليج كجزء لا يتجزأ من امنها . وكان نشوب الحرب العراقية الايرانية ـ برغم ما يتضمنه من مخاطر . فرصة مواتية لكى تتقدم

العربية السعودية خطوة اضافية الى الأمام باعلان تأسيس مجلس التعاون الخليجى فى مايو ١٩٨١ ، مستفيدة فى ذلك من انشغال كل من ايران والعراق بالحرب بينهما مما اضعف مقدرتها على معارضة هذا التطور الذى اتاح للسعودية فرصة بناء مؤسسة للنظام الاقليمى العربى فى الخليج تكون لها فيها اليد الطولى بعد استبعاد العراق وايران منها . وهذا يعنى ان نشوب الحرب العراقية الايرانية كان ظرفا ملائما لتحقيق الطموحات السعودية فى الخليج ، فهى من ناحية تؤدى الى الحد من الطموحات الايرانية سواء فى التوسع فى المنطقة او نشر مبادئها الثورية فيها . ومن ناحية اخرى فانها تؤدى الى اضعاف كل من الطرفين ـ العراق وايران ـ لفترة تتمكن خلالها السعودية من تدعيم مركزها فى المنطقة . وبرغم دعواتها المتكررة لوقف الحرب ، فقد اخذت السعودية منذ اللحظة الأولى لنشوب القتال جانب العراق ، وقدمت له مساعدات كبيرة كان لها اثر هام على ادائه فى الحرب .

المرحلة الرابعة : منذ ١٩٨٣ :

ان مرور كثير من الوقت منذ فوز المشروع السعودى بالتأييد العربى دون ان يسفر التحرك العربى الذى تم تخطيطه على اساسه عن شىء ايجابى ، ربما يكون قد اثبت للسعودية عدم جدوى الدخول فى معارك مكشوفة مع اطراف المعسكر الراديكالى حول مشروعات للسلام تفتقر الى القوة الضرورية لتحويلها الى واقع ، ولا تؤدى الا الى احراج السعودية ، وبيان حدود قدراتها . والأرجح ان هذه التجربة قد دفعت السعودية للكف عن محاولة التقدم بمشروعات او مبادرات جديدة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، كما قلصت دورها كزعيم لفريق المعتدلين العرب لصالح العودة مرة اخرى للقيام بدور الضابط للعلاقات بين الفريقين . ظهر هذا فى احجام السعودية عن اعلان تأييدها العملى للاتفاق الأردنى الفلسطينى الذى تم التوصل اليه فى فبراير ١٩٨٥ برعاية مصرية . وبرغم ان السعودية فى تحركاتها لم تظهر معارضتها للاتفاق ، إلا انها فى القمة العربية فى الدار البيضاء فى اغسطس ١٩٨٥ تزعمت الفريق الداعى الى عدم اضفاء الشرعية العربية عليه وذلك لصالح ما أسمته القمة تنقية الأجواء العربية ، وهى المهمة التى لعبت فيها السعودية دورا بارزا عندما نجحت وساطتها فى تحقيق تقارب اردنى سورى .

بهذا تكون السعودية قد عادت لممارسة الدور الذى كانت تلعبه قبل عام ١٩٧٨ فى ضبط العلاقة بين المتشددين والمعتدلين العرب ، يساعدها على ذلك ان مصر قد عادت لقيادة فريق المعتدلين العرب وهى العودة التى بلغت ذروتها فى رعاية مصر للاتفاق الأردنى الفلسطينى .

ان عودة مصر لممارسة دورها فى قيادة معسكر المعتدلين العرب يطرح من جديد قضية عودة مصر للعالم العربى من زاوية الموقف السعودى منها ، اذ تشير بعض الدلائل الى المعارضة السعودية لعودة مصر الى العالم العربى . وفى هذا السياق يمكن ان تقدم بعض التفسيرات ، وأول ما يرد الى الذهن فى هذا المجال التفسير الخاص بحرص السعودية على استبعاد اهم منافسيها الاقليميين كنوع من الحرص على المكانة التى احتلتها فى المنطقة منذ غياب مصر . ويقوم هذا التفسير على اعطاء اهمية كبيرة للخبرة التاريخية السعودية فى العقد الممتد بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات ، حيث واجهت السعودية مشكلات عديدة بسبب الدور المصرى فى المنطقة ، وهذه الخبرة قد تكون لها رواسبها لدى صانعى القرار فى المملكة .

غير ان الافتراض المتضمن فى هذا التفسير والخاص بالأثر السلبى لعودة مصر على الدور السعودى هو افتراض غير صحيح بالضرورة ، خاصة وان مصر برغم غيابها عن مؤسسات النظام العربى ما زالت تمارس دورا هاما فى المنطقة . بل ان هذا الدور يتجه للتعاظم منذ تولى الرئيس مبارك حكم مصر . فعناصر القوى العربية قد اصبحت مقسمة بين اكثر من طرف من اطراف النظام ، بحيث يصعب ان يكون الدور الذى يؤديه احد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى الا اذا ارتبط ذلك بزيادة عناصر قوته الذاتية ، وهو ما لا يبدو ان مصر المثقلة بالهموم قادرة على الوصول اليه فى زمن قريب .

ايضا فان مصر الراغبة فى العودة للعالم العربى ليست هى مصر التى ازعجت العربية السعودية فى الخمسينات والستينات وذلك بعد التحولات العميقة التى شهدتها مصر على مختلف المستويات فى العقد الأخير ، والتى ساهمت السعودية نفسها فى حدوثها . وعلى هذا فانه لا يوجد ما يبرر مخاوف السعودية تجاه عودة مصر للعالم العربى . ومن ثم فان هذا التفسير برغم وجاهته التى تبدو للوهلة الأولى ليس مقنعا بالقدر الكافى بسبب استناده الى العوامل النفسية المرتبطة بصانع القرار السعودى دون ان يأخذ فى الاعتبار الهيكل الفعلى لتوزيع القوى فى المنطقة ، وكذلك

السياسات الفعلية التى تتبعها الأطراف المختلفة .

فى مقابل ذلك فان من يتصدى لتفسير الموقف السعودى تجاه مصر ، عليه ان يلاحظ ان تصلب السعودية ضد عودة مصر ليس قويا كما يصوره التفسير السابق ، وهو ما يتبينه ملاحظة الموقف السعودى من عودة مصر لمنظمة المؤتمر الاسلامى فى يناير ١٩٨٤ ، وكذلك موقف السعودية من الدول العربية التى تحتفظ بعلاقات رسمية او فعلية مع مصر . ومن بينهم بعض حلفاء السعودية المقربين فالأرجح ان العربية السعودية ترى ان عودة مصر خاصة اذا جاء ذلك بدعم منها سيفرض عليها تحمل عداء الدول الراديكالية ، وبالذات سوريا التى تعتبر أن عودة مصر محملة باتفاقات كامب ديفيد سيؤدى الى تقوية فريق المعتدلين العرب .

من ناحية اخرى فان عودة مصر الى قيادة اطراف معسكر الاعتدال بشكل كامل سيزيد من اتساع الهوة بين فريقى المعتدلين والمتشددين العرب ، وبالتالى فانه يؤدى الى زيادة تعقيد مهمة السياسة السعودية فى ضبط العلاقة بين الفريقين ودون ان يؤدى بالضرورة الى زيادة فرص تحقيق تقدم على طريق تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو ما قد يضطر المملكة فى لحظات الصراع الحرجة الى التبنى الصريح لموقف اى من الفريقين بما يكسبها عداء الفريق الآخر ، وعلى هذا فان قبول السعودية بعودة مصر من الأرجح الا يتم الا على اساس تخلى الأخيرة عن جانب من التزاماتها تجاه اسرائيل بما يؤدى الى تخفيف معارضة المتشددين لتلك العودة .

فالسعودية تتمسك باتباع دور الضابط للعلاقات العربية لأنه يحقق لها عددا من المزايا :

اولا : يجنبها الدخول فى مواجهات سياسية حادة قد تمتد الى داخل السعودية ذاتها .

وثانيا : فان هذه الطريقة تجنب السعودية التصدى لمهام قيادة اى من الفريقين مما لا يفرض عليها تحمل نتائج الفشل الذى قد يمنى به الفريق الذى قد تنحاز اليه ، خاصة وانه لا يبدو فى الأفق ان هناك امكانية لنجاح اى من البديلين المتنافسين .

ثالثا : ان القدرات السعودية المالية اساسا لا توفر لها القوة اللازمة للتمسك باحد البدائل المطروحة ومساندته حتى تتمكن من فرضه فى الواقع .

رابعا : تمكنت السعودية من خلال شبكة العلاقات والمصالح التى تربطها بالأطراف المختلفة فى العالم العربى من اكتساب مكانة هامة تضعها فى مصاف الدول المؤثرة فى سياسات المنطقة فى نفس الوقت الذى تحظى فيه بحرص الآخرين ـ بما فيهم المختلفين معها ـ على الحفاظ على علاقات طيبة بها . وهى بذلك تضرب مثلا فى الزعامة الاقليمية لم تعرفه المنطقة من قبل اذ ارتبط الدور المؤثر لدولة معينة فى المنطقة باكتسابها لعداء شديد من جانب خصومها . وهو ما تبينه متابعة السياسة العربية فى الخمسينات والستينات ، كما يبينه النموذج السورى فى هذه المرحلة .

اما فى الخليج فقد شهدت السياسة السعودية فى هذه المرحلة تطورا هاما تمثل فى اضفاء قدر اكبر من الجدية على الدعوة السعودية لوقف الحرب العراقية الايرانية . ظهر ذلك فى الزيادة التى قام بها وزير الخارجية السعودى الى طهران فى يونيو ١٩٨٥ . ثم فى البيان المتوازن الصادر عن قمة مجلس التعاون الخليجى فى نوفمبر ، واخيرا فى الزيارة التى قام بها وزير خارجية ايران الى الرياض فى ديسمبر . ويبدو ان ذلك التطور قد حدث فى علاقته بتوقف الحرب العراقية الايرانية عن ان تكون مفيدة للسعودية بعد ان تمكنت من تثبيت اركان مجلس التعاون الخليجى ، بل وباحتمال امتداد اثار الحرب لتؤثر سلبيا على مصالح السعودية ودول الخليج الأخرى الأعضاء معها فى مجلس التعاون الخليجى وخاصة فى تأثيرها على حرية الملاحة فى الخليج . ولكن يلاحظ ان تطور الموقف السعودى لم يرتبط بتوقفها عن تقديم الدعم للعراق وذلك بعد ان اصبح صمود العراق فى الحرب يمثل اهمية حاسمة لاستقرار الخليج .

٤ ـ السياسة العربية لليبيا

تواجه دراسة السياسة الليبية على المستوى العالمى او الاقليمى ـ مشكلات هامة تتعلق بصعوبة فهمها استنادا الى ما يمكن اعتباره مصلحة وطنية لليبيا . ذلك أن مد خطوط مستقيمة تبدأ من المصالح الليبية فى التنمية الاقتصادية والأمن الوطنى ـ وهى اهم ما تحرص الدول المختلفة على تحقيقه من مصالح ـ لا تصل بنا عادة الى السياسات التى يلتزم بها نظام القذافى . فاذا كانت ليبيا لم تواجه بعد مشكلات حادة فيما يتعلق بقضايا التنمية والأمن ، فان هذا لا يعنى بالضرورة ان الاختيارات الليبية كانت دائما الأكثر ملاءمة لتحقيق مصالحها . ففى عقد السبعينات حقق الاقتصاد الليبى نموا سلبيا قدره ٢,٩٪ ، محتلا المكانة الرابعة بين اسوأ الاقتصادات الأفريقية بعد انجولا وموزمبيق وتشاد . غير ان العائدات الهائلة من النفط

الليبى تمنع ـ فى المدى القصير ـ ظهور هذا التدهور فى شكل ازمة اقتصادية خانقة ، وان كانت لا تضمن من ذلك فى المدى المتوسط او الطويل . أما على مستوى الأمن الوطنى ، فانه لا يبدو ان هناك اخطارا خارجية هامة تهدد الوحدة والتكامل الوطنىُ لليبيا ، أو تهدد استمرار النظام السياسى الليبى غير ان العداء الحاد الذى تبديه قوى اقليمية ودولية عديدة تجاه النظام الليبى من الممكن ان يتحول تحت شروط معينة الى خطر مباشر يمثل تهديدا للأمن الليبى ، وليست ببعيدة عن ذاكرتنا الصدامات العسكرية التى وقعت بين ليبيا ومصر فى منطقة الحدود بينهما فى صيف عام ١٩٧٧ والتى تمكنت خلالها القوات العسكرية المصرية من اجتياز الحدود الليبية . وكذلك المعركة الجوية بين طائرات امريكية واخرى ليبية فوق خليج سرت فى صيف ١٩٨١ والتى اسقطت فيها طائرتان ليبيتان . بالمقابل ، فانه يمكن القول ان ليبيا تضحى بالأداء الأمثل باتجاه تحقيق هذه المصالح ، بغرض التمكن من تحقيق مصالح اخرى . غير انه لا يمكننا بالضبط تعيين المصالح التى من الممكن ان تكون السياسة الليبية قد حققتها من وراء سياستها هذه .

إن المصلحة الوطنية مفهوم متلازم مع مفهوم النخبة الحاكمة ، فالأخيرة هى التى تتولى تحديد الأهداف التى تسعى الدول الى تحقيقها ، كما تختار الطريقة التى يمكن بها تحقيق هذه الأهداف . وعلى هذا فان النخبة الحاكمة الليبية قد لا ترى اهداف الأمن والتنمية مطابقة لمفهوم المصلحة الوطنية ، أو انها قد تختار لتحقيقها وسائل لا تقود اليها . وقد يكون من المفيد الرجوع الى ايديولوجيا النخبة الحاكمة فى ليبيا للتعرف على اولويات القيادة الليبية ووسائل تحقيقها . فالكتاب الأخضر الذى يمثل الوثيقة الايديولوجية الأساسية فى ليبيا هو طبعة معدلة من الايديولوجية الناصرية . وفيها تحتل اهداف الوحدة القومية ومعاداة الامبريالية والصهيونية موقعا رئيسيا . غير انه من الملاحظ ان هناك فرقا واضحا بين اداء السياسة الخارجية الليبية وتلك المصرية فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر . وهو الفارق الذى يجعل السياسة الليبية تبدو اقل عقلانية من مثيلتها المصرية . فلم يخرج علينا اى باحث او مسئول ليصف السياسة الناصرية بأنها سياسة (مجنونة) كما حدث اكثر من مرة فى وصف الساسة الليبية ، فقد كان هناك قدر اكبر من الترابط والانسجام يمكن العثور عليه بين اهداف السياسة المصرية ووسائلها فى عهد الرئيس ناصر .

والفارق بين التجربتين يتعلق من ناحية بالفارق فى الأثر الشخصى لكل من الرئيسين عبد الناصر والقذافى حيث يؤدى كل منهما الدور الأساسى فى توجيه سياسة بلاده . ومن ناحية اخرى فان الفارق بين البيئة الداخلية والخارجية فى كل من التجربتين له اثر حاسم فى توجيه سياستهما .

فموقع مصر فى قلب الوطن العربى يجعلها مركزا او على الاقل طرفا فى الجانب الأكبر من التفاعلات بين الدول العربية ، ساعدها على هذا ثقلها السكانى والثقافى والصناعى والعسكرى بالمقارنة بالدول الأخرى فى المنطقة . بالاضافة الى ذلك ، فان موقع مصر المجاور لاسرائيل ، ودخولها فى عدة مواجهات مسلحة معها ، اتاح لها ان تكتسب اسبابا جديدة لزيادة مكانتها فى المنطقة باعتبارها طرفا مباشرا فى الصراع العربى الاسرائيلى .

من ناحية اخرى ، فان صعود الراديكالية الناصرية فى مصر كان جزءا من صعود راديكالى عام فى العالم العربى ، حيث التقت عدة دول عربية مع مصر فى توجهاتها القومية المعادية للامبريالية واسرائيل ، وفى اختياراتها الاجتماعية الراديكالية ، بحيث لم يكن الأداء السياسى الناصرى غريبا عن الأداء العام لجانب هام من النظم العربية ، وقد جعل هذا من السياسة العربية لمصر الناصرية موضوعا قابلا للفهم والتحليل ، ومن ثم كان لها طابعها المنطقى .

على عكس ذلك كان الحال بالنسبة لليبيا التى كان صعود الراديكالية فيها ـ مصحوبا باتجاه عكسى فى الأداء الخارجى للنظم العربية عموما والراديكالية منها خصوصا ، بحيث بدت السياسة الليبية نشازا فى الأداء العربى العام ، وبالتالى فانه كان من الصعب علىٰ ليبيا ان تجد لها حليفا اكيدا بين الدول العربية ، فأغلب الدول العربية هو خصوم لليبيا بهذه الدرجة او تلك .

من جانب ثالث فان موقع ليبيا الجغرافى من ناحية ، وامكانياتها الاقتصادية الكبيرة من ناحية ثانية لا تضع قيودا هامة على السياسة الخارجية الليبية . فالدول المجاورة لليبيا قد تكون اضعف او اقوى منها ، ولكنها على اى الأحوال ليست لديها نوايا عدوانية او توسعية تجاهها . فحتى فى ذروة الصراع المصرى الليبى الذى اخذ شكل الصدام العسكرى فى عام ١٩٧٧ لم تكن مصر من جانبها تستهدف اكثر من معاقبة النظام الليبى الذى بادر بالقيام ببعض الأعمال العدوانية ضدها ، ولم يثبت حتى الآن ان لمصر نوايا تتعلق باسقاط النظام

الليبى او بأطماع فى الأراضى الليبية ، بالاضافة الى ذلك فان مصر لديها من المشكلات ما يمثل قيودا هامة على حركتها ، والتى تمنعها من الرد بحرية كاملة على الاستفزازات الليبية .

اما امكانيات ليبيا الاقتصادية الكبيرة ، فانها تتيح لها ان تدعم وسائل تنفيذ سياستها الخارجية ، سواء عبر تقديم المساعدات الاقتصادية ، أو دعم الاتجاهات الموالية لها ، أو تمكينها من بناء جيش قوى ، فليبيا تقدم مساعدات هامة لكثير من الحركات الثورية فى العالم العربى وخارجه كما تقدم مساعدات لبعض الدول الصغيرة ، بالاضافة الى دخولها فى بعض المغامرات العسكرية المكلفة .

فى نفس الوقت فان الصورة التى تحاول ليبيا ان تقدمها عن نفسها للعالم ، وخاصة للعالم العربى ، هى واحدة من أدوات السياسة الخارجية الليبية . هذه الصورة التى هى عبارة عن محاولة لتحويل المشروع المتضمن فى الكتاب الأخضر الى واقع ، تعنى الدخول بليبيا فى تجارب للتنظيم واعادة التنظيم الداخلى فى مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسـة ، وهى محاولات كانت لها تكلفتها الاقتصادية العالية التى انعكست على معدلات النمو الاقتصادى هناك . غير انه يبدو ان الامكانيات المالية الليبية الكبيرة لا تجعل النظام الحاكم يشعر بوطأة التكلفة الاقتصادية لمثل هذه المشروعات بحيث انها لا تمثل الا قيدا ضعيفا على ادائه السياسى الخارجى .

إلا أن القيود المحدودة التى تواجه صانع السياسة الليبية ، يقابلها من ناحية اخرى ضعف هيكلى فى القدرات الليبية خاصة السكانية منها ، اذ يبلغ عدد سكان ليبيا اقل من ثلاثة ملايين نسمة ، بالاضافة الى انخفاض مستوى التطور الثقافى الذى ينعكس فى محدودية المهارات البشرية . من ناحية ثانية فان انخفاض مستوى التطور الاقتصادى فى ليبيا ، واعتمادها شبه الكامل على استخراج النفط ، والضعف الشديد للقاعدة الصناعية التى تمثل اساسا لتخفيف الاعتماد على الخارج فى الوفاء بالاحتياجات الصناعية ولتنمية المهارات التكنولوجية اللازمة لتكوين جيش حديث ، ناهيك عن اعتماد ليبيا شبه الكامل على استيراد احتياجاتها الغذائية من الخارج ، كل هذه تمثل قيودا هيكلية على اداء سياسة ليبيا الاقليمية والدولية .

السياسة الاقليمية لليبيا :

تتسع اهداف السياسة الليبية ودوائر اهتمامها عن نطاق العالم العربى ، فى نفس الوقت الذى لا يمكن فيه فصل سياستها العربية عن تلك غير العربية . وطبقا لما يصرح به القادة الليبيون والجهات الرسمية فى ليبيا فانه يمكن وضع اهداف السياسة الليبية الاقليمية على النحو التالى :

١ ـ العمل على صعيد القضية الفلسطينية ، فليبيا هى الدولة العربية الوحيدة التى لا تزال تتمسك الى اليوم بالأهداف الأصلية للعرب فى صراعهم ضد اسرائيل فهى تدعو الى تصفية الكيان الصهيونى . فليبيا لم تعلن فى اى وقت قبولها لجهود التسوية ايا كان نوعها ، كما لم تقبل القرار ٢٤٢ أو غيره من القرارات الدولية التى تتخذ اساسا لعملية التسوية .

٢ ـ تحقيق الوحدة العربية . وتعد ليبيا برغم قصر الفترة التى تبنت فيها اتجاها وحدويا اى منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ أكثر الدول العربية دخولا فى محاولات وتجارب للوحدة فقد شاركت فى اعلان طرابلس مع كل من مصر والسودان وسوريا ، وكانت طرفا فى اتحاد الجمهوريات العربية ١٩٧١ ، أعقبت ذلك محاولتها الوحدة الاندماجية مع مصر ١٩٧٢ والوحدة مع تونس ١٩٧٥ ، وسوريا ١٩٨٠ ، وأخيرا الاتحاد مع المغرب تحت اسم الاتحاد العربى الأفريقى .

٣ ـ محاربة الامبريالية . وليبيا لا تقصر نطاق تلك الحرب على المنطقة العربية وانما تمده الى بقاع متعددة فى العالم فى شرق آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية .

٤ ـ معارضة النظم العربية المحافظة بهدف محاصرة نفوذها كحد ادنى وصولا الى تغييرها كحد اقصى وان كان هذا الهدف يلحق به الشك بعد ارتباط ليبيا مع المغرب فى الاتحاد العربى الأفريقى منذ اغسطس ١٩٨٤ ، كما ان هذا الاتحاد ذاته يشكك فى مصداقية الأهداف الليبية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى بسبب موقف المغرب المعروف من قضية فلسطين .

٥ ـ زيادة النفوذ الاقليمى لليبيا وهذا هدف مطلوب لذاته ، كما انه من ناحية اخرى يعد اداة لتحقيق الأهداف الليبية الأخرى .

أما عن دوائر النشاط الاقليمى لليبيا فانه يمكن تقسيمها الى ثلاث مناطق اساسية :

أولا : المشرق العربى وتضم آسيا العربية بالاضافة الى

مصر وايران .

ثانيا : المغرب العربى وتضم تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا بالاضافة الى اقليم الصحراء .

ثالثا : الدول الافريقية الواقعة فى منطقة الصحراء الكبرى وتشمل مالى والنيجر والسنغال وتشاد بالاضافة الى السودان وأثيوبيا ودول اخرى .

على مستوى الاهداف ، فانه من الواضح العلاقة الوثيقة التى تربط الأهداف الليبية ببعضها أما على مستوى الدوائر ، فانه يجب النظر اليها نظرة ديناميكية بحيث تتقاطع هذه الدوائر فى مساحات تتسع وتضيق تبعا لظروف اهمها طبيعة القضية موضوع الصراع فى اللحظة المعينة . فالصراع العربى الاسرائيلى هو الموضوع الرئيسى الذى تدور السياسة الليبية حوله فى الدائرة الشرقية ، وبحكم ان هذا الصراع هو موضوع اهتمام من جانب كافة الدول العربية ، فانه فى هذه الحالة تتطابق الدائرة المشرقية مع الدائرة المغربية ، كما تقاطعا مع الدائرة الأفريقية عند السودان .

ومنذ انتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ ، اتجهت ليبيا لتوثيق علاقاتها بايران . وكان لهذا التحالف اصداء هامة فى الشرق العربى وخاصة فى منطقة الخليج بسبب الابعاد الاقليمية للثورة الايرانية . وقد تحول هذا التحالف الى قضية اقليمية هامة وأحد المحاور الأساسية للسياسة الليبية فى المشرق العربى مع نشوب الحرب الايرانية العراقية ، فقد قدمت ليبيا لايران تأييدا سياسيا غير مشروط كما زودتها بكميات كبيرة من السلاح الذى واجهت ايران صعوبة كبيرة فى الحصول عليه بسبب الحظر الذى يفرضه عليها بعض مصدرى السلاح الكبار فى العالم خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفرنسا .

ويمكن تصنيف السياسة الليبية تجاه ايران فى خانة العداء للامبريالية ، وذلك بالنظر الى موقف الثورة الاسلامية فى ايران من الولايات المتحدة . وخاصة عند مقارنة ذلك بموقف نظام الشاه السابق منها . ايضا فان تأييد الثورة فى ايران يمكن ان يندرج فى خانة معارضة النظم العربية المحافظة حيث شكلت ايران تحديا هاما لهذه النظم . وقد جعل التحالف بين ايران وليبيا الأخيرة اكثر انغماسا وتأثيرا فى شئون المشرق العربى . ولكن لأن هذا التأثير يمر عبر ايران التى لها مصالحها وخططها الخاصة فى المنطقة ، ولأن الدعم الليبى لايران لا يمثل نسبة كبيرة من الطاقة التى توظفها ايران فى سياستها الخليجية ، فان انغماس ليبيا فى شئون المشرق العربى عبر ايران لا يترتب عليه بالضرورة زيادة النفوذ الليبى فى المنطقة بشكل محسوس .

اما فى الدائرة الافريقية ، فانه يبدو ان ليبيا تتعامل معها على مستويين :

الأول : كمجال حيوى للحركة ، وكمنطقة جذب للنفوذ الليبى بسبب فراغ القوة الناشىء فيها عن ضعف دولها ، وقابليتها للاختراق .

وعلى المستوى الثانى : فان الاهتمام المتأخر للسياسة الليبية بهذه المنطقة والذى بدأ مع نهاية السبعينات قد يكون نوعا من التعويض عن الاحباط الذى اصاب ليبيا فى مجالات حركتها العربية ، كما تمثل نوعا من التجريب لا طروحات نظرية العقيد القذافى الثالثة فى مجال جديد عالم ثالث - اسلامى غالبا - وتتقاطع هذه الدائرة مع الدائرة المغربية بسبب تأثير النشاط الليبى فى افريقيا على توازنات القوى فى المغرب العربى ، حتى ان الاتحاد الليبى المغربى قد اخذ اسم الاتحاد العربى الأفريقى ليتيح مجالا لانضمام دول اخرى افريقية من تلك الواقعة فى منطقة الصحراء الكبرى اليه .

وفى الدائرتين المغربية والأفريقية تتبع ليبيا سياسة القوة وتوسيع مجالات النفوذ فى المجالات التى ترى فيها نوعا من فراغ القوة يتيح لها فرصة زيادة نفوذها او تحقيق مكاسب اقليمية معينة ، وهو ما تبينه السياسة الليبية تجاه كل من تونس وتشاد ، خاصة الأخيرة التى فرضت ليبيا سيطرتها العسكرية على الأقليم الشمالى الغنى بالمعادن الاستراتيجية فيها .

ايضا فان الدائرة الافريقية تتقاطع مع تلك المشرقية عند اقصى جنوب الأخيرة ، اذ يكون الحلف الليبى - الأثيوبى - اليمنى الديمقراطى نقطة نقل حيوية فى السياسة الليبية تجاه الدائرة الأفريقية ، واتجاه الدائرة المشرقية ، ويحدث هذا التقاطع عند السودان ذلك البلد العربى الأفريقى الهام .

التطور الأهم فى السياسة الليبية فى الفترة الأخيرة ، هو انضمامها للمغرب فيما يعرف بالاتحاد العربى الأفريقى والمشكلة التى تثيرها هذه الخطوة هى تعارضها مع الأهداف الأساسية للسياسة الليبية ، ربما باستثناء هدف الوحدة العربية الذى حتى لا يبدو ان الاتفاق مع المغرب قد اضاف ايجابيا له . فقد استفاد المغرب من تبدل الموقف الليبى تجاه الصراع حول الصحراء ، بينما لم تحقق ليبيا مكسبا هاما اللهم

الا تكوين نواة للاتحاد العربى الأفريقى او للاتجاه الاسلامى الأفريقى ، وهى النواة التى لا يبدو حتى الآن انها قابلة للنمو .

هذا التطور الأخير قد يكون محصلة للاحباطات التى صادفتها سياسة ليبيا الأقليمية بحيث ان هذا التحول يمكن فهمه باعتباره نوعا من التجريب فى اتجاه جديد كما انه قد يكون رد فعل مباشر للفشل الليبى فى الفوز برئاسة منظمة الوحدة الأفريقية بسبب موقفها من قضية الصحراء الغربية . غير ان اللافت للانتباه انه فى الوقت الذى تبدل فيه ليبيا موقفها من هذه القضية ، تعود منظمة الوحدة الأفريقية لتبنى الموقف الذى سبق لليبيا أن فشلت فى دفعها اليه ، بما قد يعكس مظهرا من مظاهر اخفاق السياسة الليبية .

وعموما فان من الصعب انتقاد الاهداف التى تتبناها دولة معينة ، باعتبار ان تحديد اهداف الدولة هو عمل يتعلق بسيادتها فى المقام الأول من ناحية ، وانه يتعلق برؤيتها لمصالحها دون غيرها من ناحية ثانية ، وذلك باستثناء الحالات التى تتعارض فيها اهداف دولة معينة مع المبادىء المستقرة فى العرف والقانون الدوليين ، أو فى المبادىء الانسانية العامة غير انه يمكن وصف سياسة الدولة بالعقلانية او انتزاع هذه الصفة عنها من زاوية علاقة هذه الأهداف بالوسائل التى يجرى اتباعها لتحقيقها . وفى هذا السياق ، فانه لا يبدو من السهل وصف مشروع ليبيا الاقليمى بالعقلانية . فليبيا تتبع اساليب هجومية فى تحقيق سياستها . وهو ما لا ينسجم مع البيئة الاقليمية التى تتحرك فيها فى هذا الوقت ، ولا مع امكانياتها كدولة صغيرة . وهو ما يعود عليها بالضرر ، ويؤثر سلبيا حتى على امكانية بناء ذاتها كدولة وكمجتمع بما يضمن لها التأثير والفعالية فيما لو تغيرت الظروف الاقليمية المحيطة .

إن السياق المحلى والاقليمى يجعل الهدف والوظيفة الأساسية للمشروع الليبى الاقليمى هو اشاعة اكبر قدر ممكن من عدم الاستقرار فى المنطقة كنوع من الاحتجاج على مسار السياسة العربية والاقليمية ، وربما كنوع من محاولة وضع بعض القيود على مسارها . وهو الذى يعكس فى النهاية الفجوة بين امنيات القادة الليبيين والبيئة التى يتحركون فى اطارها . غير انه فى عام ١٩٨٥ دخل تطوران هامان على الشروط التى تتحرك السياسة الليبية وفقا لها ، فقد تفاقمت الآثار السلبية للأداء الاقتصادى الليبى الى الحد الذى دفع ليبيا للتخلص من جانب كبير من العمالة الأجنبية ، خاصة تلك العمالة القادمة من تونس ومصر ، وذلك للحد من تيار التحويل النقدى الى خارج ليبيا . ولكن القيادة الليبية وهى تفعل ذلك أثرت ان تفتعل دوافع سياسية للقرار مخفية اسبابه الاقتصادية الأكثر واقعية ، فدعت العمالة المصرية والتونسية فيها الى التخلى عن جنسياتها والحصول على الجنسية الليبية وفى اطار حملة من الدعاية المضادة للسياسات التى يتبعها النظامان الحاكمان فى مصر وتونس . ثم قامت بطرد الآلاف من عمال البلدين الذين رفضوا العرض الليبى بطريقة استفزازية احدثت ازمة عنيفة فى علاقات ليبيا بكل من البلدين . وكادت ليبيا تبادر بالحرب ضد تونس لولا التأييد الذى لاقته الأخيرة من اطراف اقليمية ـ مصر والجزائر ـ واطراف دولية ـ الولايات المتحدة وفرنسا ـ كذلك تعرض الأمن الليبى للخطر بسبب الحشود العسكرية المصرية على الجبهة الليبية فى شهر نوفمبر فى اعقاب ما ادعته مصر من المسئولية الليبية عن حادث اختطاف الطائرة المدنية المصرية فى نفس الشهر .

فاذا كان هذان الحدثان قد مرا دون ان يترتب عليهما اضرار بأمن ليبيا بشكل مباشر ، الا انهما قد اثارا حماسة وعداء اطراف اقليمية ودولية ضد نظام الحكم فى ليبيا .

وقد استمرت ليبيا فى هذا العام فى تحالفها الذى بدأته منذ اكثر من خمسة اعوام مع ايران . وقد دخل هذا التحالف مرحلة جديدة كما ظهر فى مناسبتين الأولى هى اكتشاف امتلاك ايران لصواريخ ارض ـ ارض سوفيتية الصنع اعترف العقيد القذافى فى سبتمبر انه قد زود ايران بها ، بالاضافة الى انواع اخرى من الأسلحة . وقد استخدمت ايران هذه الصواريخ فى قصف بغداد فى مارس .

اما المناسبة الثانية ـ فهى الاتفاق الذى اعلن عن التوصل اليه بين البلدين فى يونيو اثناء زيارة هاشمى رافسنجانى رئيس البرلمان الايرانى الى طرابلس وفيه تم الاتفاق على انشاء لجنة سياسية ـ عسكرية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين فيما أسمته وكالة الأنباء الليبية تحالفا استراتيجيا . وهو الذى ترتب عليه سحب العراق اعترافه بالنظام الليبى . ومن الغريب ان وكالة الأنباء الليبية قد عادت ونفت عقد اتفاق استراتيجى مع ايران ، وادعت بالمقابل ان ليبيا عرضت على ايران مقترحات محددة لوقف الحرب العراقية الايرانية ولكن ايران رفضت الاستجابة لمقترحاتها . وبغض النظر عن صحة اى من الخبرين فان الواقعة برمتها تعكس مدى

التخبط الذى تعانيه السياسة الليبية .

ويذكر أنه قبل الاعلان عن الاتفاق الليبى الايرانى بأيام قليلة كان وزير الخارجية الليبى قد انهى جولة فى عدد من العواصم العربية حمل فيها الى قادتها رسائل من العقيد القذافى تتعلق بمشروع للوحدة العربية لم تستجب له اى من الدول العربية . ويكشف هذا السلوك عند مقارنته بباقى مظاهر السياسة الليبية تجاه العالم العربى عن المنطق الغريب الذى تدار السياسة الليبية وفقا له ، والذى يؤدى بها الى الانتقال بسهولة بين عدد من الخيارات المتطرفة بين القطبين صراع ـ تعاون . وتحت هذه الظاهرة يندرج كثير من تناقضات السياسة الليبية .

القسم الخامس
اتجاهات التطور الداخلى
فى الأقطار العربية

مقـــدمة :

يتناول هذا الجزء من التقرير اتجاهات التطور السياسى والاجتماعى العربى ، وينقسم هذا الجزء بدوره إلى دراسة للملامح العامة لاتجاهات هذا التطور ، أخذا فى الاعتبار مجمل الساحة العربية ، وبصورة مقارنة ، وإلى تقارير موجزة عن أهم التطورات التى لحقت بالحياة السياسية والاجتماعية فى سبع عشرة دولة عربية وهى : السودان ، الصومال ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، العراق ، الكويت ، المملكة السعودية ، الامارات ، قطر ، الجمهورية العـربية اليمنيـة ، وجمهورية اليمن الديمقراطية .

ولا يستنفذ القسم الخاص بدراسة الملامح العامة لاتجاهات التطور السياسى والاجتماعى فى الساحة العربية كافة الظواهر والعمليات المشتركة أو ذات المغزى النظامى والمقارن ولا حتى كل هذه الظواهر . فقد اكتفينا فى هذا التقرير على التركيز على ظاهرتين أساسيتين وهما :

ـ صعود الحركات السياسية الدينية (الاسلامية) وهى ظاهرة تغطى عددا كبيرا من البلدان العربية .

ـ الاتجاه نحو الليبرالية السياسية وانعكاساتها على قضية مدى استقرار نظم الحكم فى البلدان العربية .

ولا شك أننا نعى أن هذه الظواهر قد لا تكون فى نظر العديد من المحليين أهم الظواهر المشتركة وذات المغزى المقارن فى الساحة العربية ، ولكننا بهذا الاختيار نفتح الباب أمام أفق جديد للدراسات العربية ، وهو ذلك الذى يستكشف امكانيات الدراسة المقارنة للحياة السياسية والاجتماعية فى الأقطار العربية المختلفة . ولدينا أمل أن نواصل تقديم ملامح أخرى وظواهر نوعية من هذا المنظور المقارن فى التقرير الاستراتيجى العربى فى الأعوام القادمة .

وكذلك لا يفوتنا التأكيد على أن تقارير التطور السياسى والاجتماعى على الصعيد القطرى لا هى كاملة ولا هى بالضرورة تحتوى على أفضل منظور لتقديم هذا التطور ، فلاشك أن الموارد المحدودة واعتبارات المساحة قد تدخلت فى تقديم هذه التقارير ولكننا نأمل أن نطور هذه التقارير فى الأعوام القادمة .

١ ـ صعود دور الاسلام السياسى

فى رأى كثير من الدارسين أن حركات المعارضة الدينية هى أهم الظواهر السياسية فى العالم العربى فى العقد الأخير .

وخاصة أنها الظاهرة السياسية الجماهيرية ـ ربما الوحيدة ـ التى تتسع لتشمل أغلب البلدان العربية بما يتيح أمكانية دراستها من منظور عربى عام .

وتتميز هذه الظاهرة بعدد من السمات :

أولا : من حيث الاتساع تمتد ظاهرة المد الاسلامى لتشمل عدداً كبيراً من البلدان العربية : الجزائر ، تونس ، مصر ، السودان ، سوريا .

وبالطبع فاننا نلحظ وجودا لنفس الظاهرة فى بلاد عربية أخرى الا أنها لا تبلغ فيها نفس الدرجة من العمق أى نفس الدرجة من النفوذ والفاعلية التى بلغتها فى هذه البلدان الخمسة .

ثانيا : تنتشر الحركة الاسلامية أساسا وبشكل يكاد يكون شبه حصرى فى أوساط التكوينات الاجتماعية الحديثة ، خاصة فى أوساط الطبقة الوسطى الدينية وهى من ثم تختلف عن الحركات الدينية التى شهدها العالمان العربى والاسلامى لفترة امتدت حتى بعد نهاية القرن التاسع عشر ، حيث تركز جمهور الحركة الاسلامية فى الفئات الاجتماعية التقليدية .

ثالثا : يتركز وجود التيارات الاسلامية ، الحديثة فى أوساط الفئات المتعلمة وينسجم هذا مع انتشارها فى أوساط الفئات الاجتماعية الحديثة .

رابعا : وبالرغم من أنه يمكن اعتبار الحركات الاسلامية الحديثة نوعا من حركات الرفض الاجتماعى والسياسى الا أنها تتميز بعدم امتلاكها لبرنامج سياسى واجتماعى واقتصادى واضح ، وانما تكتفى برفع شعارات عامة يكتنفها قدر عال من الغموض تدور حول العودة إلى الدين وبناء المجتمع المسلم .

خامسا : بدأت موجة صعود الحركات الدينية منذ نهاية الستينات فى أعقاب هزيمة جيوش ثلاث من الدول العربية أمام اسرائيل ، الا أن عدم امتلاك الحركة لبرنامج واضح لمواجهة هذه الكارثة يجعلها أقرب إلى أن تكون احدى نتائج الهزيمة والانهيار القومى الشامل الذى أعقبها ، أكثر منها رد فعل لها .

ويقتضى الأمر اجراء بعض التمييزات الهامة فى مجال دراسة الحركات الاسلامية :

١ ـ صاحب صعود موجة المد الاسلامى صعود موجة طائفية ، وبينما يوجد جانب طائفى واضح فى حركة المد الاسلامى سواء باعتبارها نتيجة للهزيمة المادية والمعنوية التى يعيشها العالم العربى فى مواجهة الغرب (المسيحى) ، أو بالنظر إلى موقفها من الاقليات الدينية المختلفة فى العالم العربى . الا أن الجانب الطائفى فى هذه التيارات يظل ثانويا بالقياس لابعادها الأخرى .

فبرغم التزامن بين الظاهرتين الا أنه لابد من التمييز بينهما ، فالحركات الاسلامية الحديثة موضوع هذا التقرير هى حركات لديها مشروع يتوجه ـ برغم غموضه ـ لصياغة مستقبل الأمة ككل . على عكس الحركات الطائفية التى لا يتجاوز مشروعها حدود تحسين أحوال الطائفة العينة .

٢ ـ أيضا فانه لابد من التمييز بين الحركات الاسلامية الحديثة التى يتكون قوامها الأساسى من أبناء الطائفة السنية وتلك الشيعية ، فبالرغم من تزامن صعود المد الشيعى مع المد الاسلامى السنى منذ منتصف السبعينات ، فان تركز المسلمين الشيعة أساسا فى ايران ، والتداخل بين المذهب الشيعى والقومية الفارسية ، قد جعل للاسلام الشيعى بعدا قوميا واضحا .

أما الطوائف الشيعية فى بعض البلاد العربية ذات الأغلبية السنية ، فان المد الدينى بينها أخذ طابع حركة الاقليات الدينية المطالبة بتحسين نصيبها السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع .

وعلى هذا فانها بالرغم من مجيئها فى السياق العام لحركة المد الاسلامى الا أن طابعها القومى أو الطائفى يظل جوهريا ، ومن ثم تظل هناك ضرورة لتمييزها عن حركة المد الاسلامى التى يعنى بها هذا التقرير .

ومن الشواهد المهمة فى هذا المجال ، ان البلاد التى عرفت تزايداً فى الدور السياسى للطوائف الشيعية لم تشهد حركة مماثلة فى أوساط السنة حيث أدى الطابع الطائفى ـ القومى للحركة الشيعية إلى دفع السنة للمقاومة اعتمادا على مفاهيم وتصورات ايديولوجية مختلفة .

وإذا نظرنا إلى البلاد العربية التى شهدت بروزا لدور الحركة الدينية فسنجدها جميعا قد شهدت عمليات تحديث مكثفة امتدت لعدة عقود وإن زادت معدلاتها فى العقدين الآخيرين .

وكان أهم مظاهر هذه العملية اتساع نطاق التعليم والتصنيع ونمو المدن التى كان الاتساع الهائل فى حجم الطبقة الوسطى هو النتيجة المهمة لها .

فالطبقة الوسطى بما تملكه من حيوية سياسية عالية ـ بالقياس إلى التكوينات الاجتماعية الأخرى ـ ومن طموحات ضخمة تتعلق بالمشاركة السياسية والحياة الأفضل اندفعت بحماسة للمشاركة فى الحياة السياسية فى مجتمعاتها .

غير أن عوامل معينة دفعت نسبة كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى الحديثة للانخراط فى صفوف الجماعات الدينية .

(أ) **أثر التعليم الحديث** :

تتضمن العملية التعليمية خلق قيم جديدة ، واستبدالها بالقيم التقليدية والتعليم أيضا يمثل أداة للحراك الاجتماعى ، ولهذا فانه يمثل أحد عوامل تفكيك روابط المجتمع التقليدى .

وهناك جانب هام للعملية التعليمية فى البلاد العربية تجدر الاشارة اليه وهو ذلك المتعلق بمناهج التعليم الدينى فى نظم التعليم الحديث .

فأى من البلاد العربية بما فيها تلك التى قطعت شوطا بعيدا فى تبنى الأفكار العلمانية لم تلتزم بهذه الأفكار التزاما دقيقا فى مجال التعليم ، فظلت مناهج التعليم الدينى موجودة ضمن مواد الدراسة فى صفوف التعليم المختلفة ، وإن تفاوت الاهتمام بها من بلد إلى أخر ومن مرحلة تعليمية إلى أخرى .

والدراسات الدينية فى نظم التعليم العلمانى برغم أنها لا تقدم مفهوما أو صياغة دينية شاملة للمجتمع ، الا أنها تقدم المعارف الدينية بشكل أكثر معقولية من ذلك الشائع فى المجتمع التقليدى بعد تخليصها من كافة الاساطير والخرافات التى علقت بها عبر الزمن ، وحتى من تلك الأفكار الأصلية التى يصعب قبولها من متعلمى القرن العشرين .

ومن أبرز ما تقدمه الدروس الدينية هو درس التاريخ الاسلامى التى يتم اختيارها بعناية فائقة تؤدى فى النهاية إلى تقديم النموذج الاسلامى كنموذج مشرق خال من النواقص .

إن هذه العملية التى يكون غرضها عادة خلق حالة من الاعتزاز بالتراث والتاريخ القومى تؤدى فى النهاية إلى تكوين تصور رومانسى عن النموذج الاسلامى لديه جاذبية كبيرة تثبت فى اذهان الطلاب باعتبارها الملجأ الأخير الذى يمكن اللجوء اليه إذا أردنا التخلص من نواقص الحاضر .

وينطبق هذا نفسه على دروس التاريخ التى يحتل التاريخ الاسلامى منها جانبا هاما والتى تقود إلى نفس النتيجة فى النهاية .

وبهذا تكون الفئات المتعلمة فى المجتمع قد تعرضت دون باقى فئات المجتمع لتأثير ايديولوجية دينية ذات طابع رومانسى تترك عليها آثارا قوية فيما بعد .

(ب) اثر التجربة السياسية :

الاسلام السياسى كما عرفته بعض المجتمعات العربية برغم جذوره الضاربة فى تاريخ الأمة ، فانه فى حد ذاته ظاهرة حديثة ترجع فقط إلى العقود القليلة الماضية .

فقد سيطر على الساحة السياسية فى كل هذه البلدان عدد من التنظيمات السياسية والاحزاب التى كانت تمثل قطبا جاذبا للطبقة الوسطى الحديثة ، ومن خلالها لأغلب طبقات الأمة .

إن تاريخ بروز حركات المعارضة الدينية هو فى الحقيقة تاريخ إنكشاف الايديولوجيات والأحزاب التى سبق وتولت تمثيل الطبقة الوسطى .

وقد جرت هذه التعرية إما من خلال ممارستها للسلطة (وفشلها) فى التجربة أو من خلال تعرضها لقمع سياسى مكثف اجبرها على الانسحاب وفقدان الفاعلية ومن ثم افقدها شرعية تمثيلها للطبقة الوسطى .

ومن الأمثلة العكسية الهامة فى هذا المجال ، مثال المملكة المغربية . حيث حافظت احزاب المعارضة العلمانية خاصة الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية على مصداقيتها ، وعلى وجودها الفعال ، ومن ثم لم يكن المجال متاحا لبروز دور جماعات الاسلام السياسى .

(جـ) اثر التحديث :

إن الاندفاع فى تجربة التحديث السريع فى المجتمعات التى ظهر فيها دور الجماعات الاسلامية بارزا ، وما ترتب على ذلك من تداعيات سريعة يمثل عاملا هاما فى انهيار المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة .

مقابل ذلك فان المجتمعات التى لم تتعرض لعمليات التحديث المكثفة أو تلك التى لم تتعرض لها الا منذ أعوام قليلة ، لم يظهر فيها دور هذه الجماعات بارزا .

والواقع السياسى فى بلاد الخليج العربى يشهد على ذلك .

(د) أثر الأزمة الاقتصادية :

يعد عجز التنظيم الاقتصادى القائم عن الاستجابة للطموحات المتزايدة للطبقة الوسطى فى ترقية مستوى معيشتها احد أهم مظاهر عجز النظم القائمة وفى نفس الوقت أحد أهم أسباب انكشاف احزاب الطبقة الوسطى العلمانية فى تجربة ممارستها للسلطة .

إن الأزمة الاقتصادية وخاصة الأزمة المالية للدولة ، وبالتالى عجزها عن الاستجابة لطموحات الطبقة الوسطى ومن ثم استيعاب السخط المتولد لديها هو واحد من أهم أسباب انتشار الموجة الاسلامية .

(هـ) أثر طابع الأزمة التى تتعرض لها المنطقة العربية :

تتعرض المنطقة العربية جميعها ، والبلاد العربية كل منها على حدة لأزمة هيكلية عميقة تطول كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

غير أن الأزمة لا تعكس نفسها فى جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة بنفس القدر فهى أوضح ما تكون فى مجال السياسة وكذا فى المجال الثقافى ، بينما تساهم الوفرة المالية المترتبة على عامل النفط وانتشار آثاره فى كافة الاقطار العربية ، فى التعتيم على الطابع الهيكلى للأزمة فى المجال الاقتصادى .

ويؤدى هذا التفاوت فى التحليل الأخير إلى تصوير الأمة وكأنها مهددة فى وجودها ، وفى ثقافتها القومية ، ويؤدى الاسلام المجاهد ، وكذلك الرجوع إلى المنابع الثقافية الاسلامية العريقة دور المقاوم لمظاهر الأزمة ، بينما لا يقدم بديلا مناسبا لأزمة التطور الاقتصادى والاجتماعى التى تغطيها عوامل الانحطاط السياسى والثقافى ، وكذلك عوامل الأزدهار الاقتصادى المصطنع .

(و) أثر التحول الرأسمالى :

الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية فى العالم العربى فى العقد الماضى هى ظاهرة التحول السريع نحو الرأسمالية سواء فى تلك المجتمعات التى كانت لها محاولة لسلوك طريق التنمية المخططة فى العقد السابق ، او تلك التى عاشت حتى قبل حوالى عقدين من الزمان فى اسار نظام يعود بجذوره إلى العصور الوسطى .

إن ظاهرة التحول الرأسمالى السريع ، التى هى فى نفس الوقت تجربة للتحديث قد أدت إلى انهيار المؤسسات الدنيا والوسيطة فى التنظيم الاجتماعى والسياسى ، ومن ثم خلقت مجتمعا جماهيريا يمثل الشروط الأكثر ملاءمة لنمو الجماعات الاسلامية .

ويشهد عام ١٩٨٥ تصاعدا فى حركة المد الاسلامى فى بعض الأقطار ، وانحسارها فى أقطار أخرى ، وتحولا فى شكل حركتها فى فئة ثالثة . فقد تصاعدت الظاهرة فى كل من الجزائر وتونس بشكل ملحوظ ، حيث أخذت فى الأولى بعدا جديدا بانتقالها إلى مرحلة استخدام القوة المسلحة ضد بوليس وجيش الدولة . ففى الفترة أغسطس - نوفمبر وقع عدد من المصادمات العسكرية بين المتطرفين المسلمين وقوات الدولة راح ضحيتها عدد من القتلى من الجانبين . وقد كشفت مصادر جزائرية لأول مرة أن زعيم المتطرفين المسلمين هو شخص يدعى مصطفى بو يوالى ، وهو أحد المقاتلين السابقين الذين شاركوا فى حرب التحرير الوطنية .

أما فى تونس ، فقد استمرت حركة الاتجاه الاسلامى فى توسيع نفوذها ، ويذكر أنها فى هذا العام حققت نجاحا ملحوظا فى تأكيد نفوذها داخل الاتحاد التونسى للشغل الذى كان فى السابق حكرا على الاتجاهات العلمانية بما يشير إلى اتجاه الحركة لتوسيع نفوذها ، وإن كانت تبدى فى الفترة الأخيرة ميلا للصدام مع الدولة على عكس تكتيكها السابق .

وفى سوريا يبدو أن حملة القمع المكثف التى شنتها الدولة ضد حركة الاخوان المسلمين فى بداية الثمانينات كانت من القسوة بحيث لم تتخلص الحركة من آثارها حتى الآن ، فلم يسجل هذا العام نشاطا بارزا للأخوان المسلمين فى سوريا .

أما فى مصر والسودان فقد أخذت الحركة الاسلامية فى كليهما فى اتباع أساليب جديدة ، ففى مصر تستفيد الحركة من ممثليها فى مجلس الشعب للضغط على الدولة للمطالبة بتحويل النظام التشريعى والقانونى فى البلاد لكى يتطابق مع الشريعة الاسلامية . ومساندة هذه المطالبة خارج المجلس من خلال انشطة دعائية واسعة بالأضافة إلى بعض التظاهرات التى واجهتها الشرطة بالعنف . إذن ، تحاول الجماعات الاسلامية فى مصر فى هذه المرحلة الاستفادة بدرجة أكبر من القنوات الشرعية التى يتيحها مناخ الحريات النسبية فى مصر . وهى تقريبا نفس الظاهرة التى نجدها فى السودان حيث تستفيد حركة الاخوان المسلمين من المناخ الليبرالى والحريات الواسعة التى أتت بها ثورة السادس من أبريل ، وتنشط كحزب سياسى يسعى إلى تنظيم صفوفه ، وجمع التأييد الشعبى له ، وهو ما تظهر فيه درجة مناسبة من النجاح استنادا إلى تنظيمها القوى وامكانياتها الكبيرة .

٢ - الاتجاه نحو الليبرالية السياسية

يلاحظ فى السنوات الأخيرة بالنسبة للنظم السياسية العربية أن هناك اتجاها نحو الليبرالية السياسية ، ولا يقصد هنا بالليبرالية السياسية حالة أطلاق الحريات لمختلف القوى السياسية فى المجتمع للتعبير عن نفسها بكافة الصور والأشكال الممكنة . فهذا أمر غير وارد فى كافة النظم السياسية العربية باستثناء حالة السودان فى فترة ما بعد ثورة أبريل عام ١٩٨٥ .

ولكن ما يقصد به هو وجود تعددية سياسية مقيدة لاعتبارات مختلفة تختلف من نظام سياسى إلى آخر ، وهذا ليس موجودا فى كافة النظم السياسية بل تلك التعددية السياسية (المقيدة) توجد فى بعض النظم دون غيرها .

وبمعنى آخر أكثر دقة أن الاتجاه نحو الليبرالية السياسية فى بعض النظم السياسية العربية هو انفتاح سياسى نسبى تجاه بعض القوى السياسية فى المجتمع المعين ، بمعنى أن النظام السياسى فى حالة ما إذا سمح بدرجة من التعددية السياسية ، فانها تكون تجاه قوى سياسية لا تطرح توجهات راديكالية معادية ومتناقضة مع النظام ، ونذكر هنا حالة تونس حيث تم السماح فى عام ١٩٨٣ لحركتين سياسيتين بحق المشاركة السياسية رسميا وهما حركة الديمقراطية الاشتراكية وحركة الوحدة الشعبية ، هذا فى نفس الوقت التى تتخذ فيه الحكومة التونسية اجراءات وعقوبات صارمة على حركة الاتحاد العام للشغل فى أبعادها السياسية وكذلك موقف النظام السياسى من حركة الاتجاه الاسلامى ، وعدم الاعتراف بها كحزب سياسى لأنها فى فلسفتها تمثل خروجا عن اطار النظام السياسى ولذلك يبدو أن أقصى ما يمكن أن يسمح لها به هو تكوين جمعية ثقافية يمكن من خلالها التعبير عن افكارها .

ويمكن أن نقسم النظم السياسية العربية من حيث التعددية السياسية كالتالى :

(أ)

النظم التى يوجد بها تعددية سياسية :

مصر ـ المغرب ـ تونس ـ السودان ـ العراق ـ سوريا (جبهة وطنية) لبنان (طوائف سياسية) الكويت (تيارات سياسية) .

(ب)

النظم التى لا يوجد لها تعددية سياسية :

السعودية ـ الامارات العربية المتحدة ـ اليمن الشمالية ـ اليمن الجنوبية ـ عمان ـ البحرين ـ قطر ـ الصومال ـ جيبوتى ـ موريتانيا ـ ليبيا ـ الجزائر .

ويتضح لنا من الجدول السابق أن عدد النظم السياسية العربية التى لا يوجد فيها تعددية سياسية يفوق تلك التى يوجد بها تعددية سياسية .

وعلى الرغم من ذلك فان النظم السياسية الأخرى التى لا يوجد بها تعددية فان بعضها يشهد حالات من الماضى الديمقراطى ، فمثلا فى السعودية خاصة بعد أحداث مكة عام ١٩٧٩ كان قد أعلن عن قيام برلمان استشارى تمثل فيه القبائل بالأساس . وكذلك هناك حالة أكثر وضوحا فى دول الخليج حدثت خلال هذا العام وهى حالة دولة الامارات العربية المتحدة ، حينما قدم المجلس الوطنى الاتحادى برلمان استشارى معين فى أول يونيو عام ١٩٨٥ طلبا إلى الحكومة الاتحادية لدولة الامارات لعقد اجتماع مشترك بين الحكومة والمجلس ، ورفضت الحكومة ذلك الطلب ، فرفع الطلب إلى المجلس الأعلى للامارات ، وعقد المجلس الوطنى اجتماعا فى ٢٥ يونيو وشهدت الجلسة اتهامات للحكومة بتجاهل اجراء مراجعة شاملة للمسيرة الاتحادية منذ قيام الدولة فى ديسمبر ١٩٧١ كما تم عرض المذكرة التى رفعت إلى المجلس الأعلى للاتحاد حول قضايا الديمقراطية من قبل جمعيات الحقوقيين والاقتصاديين وغيرهم . علاوة على مطالب أخرى حول اجراء تعديلات قانونية فيما يتعلق بجرائم أمن الدولة وتأجيل اقرار مشروع قانون العقوبات الاتحادى . ولكن المجلس هدأ بعد تدخل الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة واجتماعه بوفد من المجلس الوطنى يضم ممثلين للامارات السبع ووعد ببحث تلك المطالب .

وتعتبر تلك الحالة بداية لمناخ ديمقراطى فى احدى دول منطقة الخليج المعروف عنها أنها دول تقليدية محافظة ، خاصة فيما يتعلق بحق المشاركة السياسية ، ما عدا الكويت والتى تمثل حالة خاصة فى دول الخليج .

وفى الواقع أن حرمان قوى سياسية معينة من حق المشاركة السياسية فى معظم النظم السياسية العربية يدفع تلك القوى إلى العمل خارج أبنية النظام السياسى وخارج اطار الشرعية وقنوات التعبير السلمية مما يعطى مؤشرا لعدم الاستقرار داخل النظام السياسى .

ويمكن لنا التأكيد على أن الاتجاه نحو الليبرالية السياسية فى بعض النظم السياسية العربية هو انفراج سياسى نسبى إذا ربطنا ذلك بعدة متغيرات مثل :

(أ) مدى التمتع بحقوق الانسان للفرد العربى .

(ب) حقوق التعبير .

(جـ) حقوق التنظيم .

(د) مدى التنافس الحر حول السلطة .

وفى الحقيقة إذا نظرنا لتلك المتغيرات فى واقع النظم السياسية العربية جميعها بما فيها تلك التى يوجد فيها تعددية سياسية (مقيدة) نجد أن فى معظم الدول العربية هناك انتهاكات لحقوق الانسان توجه لقوى المعارضة السياسية ، وبالنسبة لحق التعبير فهو غير متاح لبعض التيارات السياسية كما هو الحال بالنسبة للشيوعيين فى مصر أو غيرمتاح نهائيا كما هو فى حالة ليبيا .

أما عن حقوق التنظيم فان النظم السياسية العربية تضع قيودا أشد على ذلك الحق فقد يكون لبعض التيارات السياسية حق التعبير لكن لا يتاح لها حق التنظيم كما هو الحال بالنسبة للاتجاهات الاسلامية فى مصر وتونس على سبيل المثال .

أما عن مسألة التنافس الحر حول السلطة فهو أمر غير وارد بالنسبة لكافة النظم السياسية العربية ، فكل النظم العربية فى عملية بنائها لشرعيتها السياسية وديناميكيات اللعبة السياسية لا تسمح لقوى سياسية أخرى بامكانية الوصول إلى السلطة بشكل سلمى .

وعلى الرغم من ذلك يظل هناك اتجاه نحو الليبرالية السياسية بالمفهوم السابق تحديده ، فماذا عن العوامل التى ساعدت على ذلك :

١ ـ الاعتبارات الداخلية :

ونقصد بها هنا ديناميكيات النظام السياسى متفاعلا

مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية حيث أن قضية الديمقراطية هى قضية تكون الدولة وتحولها وهى قضية شكل التنظيم الاجتماعى وعلاقاته ، ومن ثم فان التطور الديمقراطى أو الممارسة السياسية فى أى بلد لا يمكن دراسته بمعزل عن عملية التطور الاجتماعى عموما .

وبالنسبة للمجتمعات العربية كدول حديثة الاستقلال فانها تتعرض لتغيرات اقتصادية واجتماعية تفرز فى النهاية قوى اجتماعية معينة تسعى إلى المشاركة السياسية . وفى هذا الصدد يمكن لنا ذكر حالة السودان وكيف أن القوى الحديثة ، ممثلة ومجتمعة فى نقاباتها المهنية والعمالية والفلاحية ومراكزها الثقافية ، وفى مقدمتها الجامعات قامت بدور التلقيح الديمقراطى للقوى التقليدية ، وذلك عندما بلغ الوضع الاجتماعى والسياسى حد الأزمة العامة بادرت بالتحرك مع انحياز المؤسسة العسكرية لها ، مما جعل ذلك التجمع النقابى القوة الاجتماعية الحاضنة للديمقراطية فى السودان .

٢ ـ الميراث التاريخى :

يلاحظ أن المجتمعات التى نجحت فى انتزاع حق التعددية السياسية ولو بشكل نسبى ـ هى عادة مجتمعات لها خبرة سابقة بالتعددية السياسية ، ووجهت فيها اطارات تنظيمية أو دوافع فكرية ومعنوية كدوافع للمطالبة بالتعددية ، أو كقنوات جاهزة لانتظام الاتجاهات الجديدة المشاركة فى الحياة السياسية . وهو ما تبينه حالات مثل مصر والسودان وتونس والمغرب .

٣ ـ استقرار نظم الحكم فى المنطقة العربية :

ونشير بالاستقرار هنا إلى استمرار نظم الحكم العربية لفترة طويلة ، بمعنى استمرار الحكم فى أيدى النخبة نفسها . وبالرغم من العديد من الظواهر السلبية المصاحبة للاستمرار بهذا المعنى ، خاصة مايرتبط منها بقضايا الديمقراطية والحريات السياسية ، فان تمرس النخبة المعينة بأمور الحكم ، ونجاحها فى الاستمرار فى السلطة لفترة طويلة ربما يجعلها أقل قلقا تجاه الخطر الذى يمكن أن يحمله لها الانفراج الديمقراطى المحدود ، ويجعلها أيضا أكثر ثقة فى قدرتها على الامساك بخيوط اللعبة السياسية بما يتيح لها أن تخوض فى تجربة انفراج ديمقراطى نسبى محدود دون خشية من أن تفقد سيطرتها عليها .

أما عن كون تلك التعددية مقيدة فانه يمكن الاشارة إلى بعض أسباب ذلك .

١ ـ ضعف حركة التطور الاجتماعى بصفة عامة :

إن مشكلة دول العالم الثالث ومنها الدول العربية أنه لا يوجد الأساس الطبقى القادر على أن يفرز قوى اجتماعية فاعلة تكون حاضنة لنظام ديمقراطى ، وبالتالى فان القوى المسيطرة غالبا ما تعصف بكل محاولة لاقامة نظام حكم ديمقراطى حقيقى وينتهى الأمر بسقوط السلطة فى أيدى القوى الأكثر تنظيما وقدرة على الحركة وهى فى العادة الجيش . وكذلك فان الجيش يكون أداة الحسم اللازمة فى الموقف السياسى لجميع النظم السياسية العربية . فنذكر هنا الانقلابات العديدة والمتكررة فى النظم العربية فى موريتانيا واليمن الشمالى واليمن الجنوبى والسودان أخيرا . كما أن نزول الجيش إلى الشارع السياسى يكون البديل الأكثر فعالية فى مواجهة المعارضة السياسية فى حدتها مثل مصر عام ١٩٧٧ وتونس عام ١٩٧٨ .

٢ ـ عدم الاكتراث السياسى :

من المعروف أن درجة المشاركة السياسية فى النظم السياسية فى العالم الثالث منخفضة بشكل كبير وذلك إما بسبب القيود الصارمة المفروضة والتى تحول دون المشاركة السياسية ، أو بسبب السلبية السياسية للمواطن فى تلك النظم، سواء نتيجة لنقص الوعى السياسى أو تراكمات أدت إلى تلك السلبية . ونفس الأمر ينطبق على النظم السياسية العربية . ومن المؤلم حقا أن معظم المثقفين فى المنطقة العربية يحجمون عن الاشتراك فى اللعبة السياسية لنظم الحكم وهى فى الغالب نتيجة عدم الاقتناع بقواعد وأبعاد وأهداف تلك اللعبة .

٣ ـ الانسحابية السياسية :

ويرتبط بالعامل السابق ما يسمى بالانسحابية السياسية لقوى سياسية معينة إما بسبب الحظر المفروض عليها أو نتيجة للمكاسب التى حصلت عليها فى فترة سابقة أو فى الوقت الحاضر بما يمثل بالنسبة لها نوعا من الترضية .

وقد عزز من تلك الانسحابية السياسية استقرار بعض المبادىء العامة فى الضمير العربى نتيجة حدة الانتكاسات بعد عام ١٩٦٧ ، استخدام القمع ، اهتزاز الشرعية ، ضعف عملية التنمية الاقتصادية .

كل ذلك أدى إلى وجود ظاهرة ملموسة فى النظم السياسية العربية هى أن الغالبية لا تريد أن تشارك ومن يريد أن يشارك قد لا تعطى له فرصة المشاركة ، وفى الأغلب يمنع من المشاركة ، حتى وإن أعطى لقوى سياسية معينة حق المشاركة فهى تكون داخل اطار

النظام السياسى ولا تمثل خروجا راديكاليا عن ذلك الاطار .

٤ ـ دور العامل الخارجي :

إن النظم السياسية العربية هى فى حالة تبعية واعتماد بدرجات مختلفة على قوى خارجية وبالتالى فان القوى الخارجية تلك تعمل على دعم القوى السياسية التى فى السلطة وبالتالى فانها تعمل بشكل أو بآخر على محاولة منع ظهور قوى سياسية معادية لها فى نظام سياسى معين بحيث لا تستطيع فى وقت ما أن تخل بتلك العلاقة . وبالتالى تهدد مصالحها مع ذلك النظام .

إن مستقبل هذه الظاهرة يتحدد بعدد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يكون لها تاثيرها على استقرار النظم السياسية التى ساهمت فى هذه العملية .

فالواقع انه فى أغلب البلدان التى شهدت تحولا من هذا النوع لا توجد قاعدة اجتماعية وسياسية قادرة على حماية هذه المكتسبات الديمقراطية بقوة ، ناهيك عن تطويرها . وعلى هذا فانه بقدر ما يكون اتساع القاعدة الاجتماعية للديمقراطية مفيدا لدفع التجربة إلى الامام ، فان زيادة مظاهر عدم الاستقرار السياسى فى سياق هذه العملية قد يشجع النخب الحاكمة على اجهاض التجربة كلها قبل أن تهدد بتحولات جادة فى النظام السياسى . اى أن النخب الحاكمة ربما تكون مستعدة لتوسيع هامش الحريات السياسية بقدر ما يكون ذلك مفيدا لتحقيق الاستقرار .

وهنا يبرز أثر عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة ، فالأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من توترات اجتماعية قد تكون ذات طابع انفجارى ، بالاضافة إلى الدرجة من الكفاءة السياسية التى ستتعامل بها القوى السياسية الصاعدة مع مثل هذه التطورات . ستكون عوامل حاكمة لمستقبل التجربة . أى أن مستقبل الاتجاه نحو الليبرالية السياسية فى بعض النظم العربية هو دالة فى مدى اتساع قاعدة التطور الديمقراطى والقدر من الاستقرار السياسى الذى تشهده هذه المجتمعات .

الســـودان

إن دولة السودان واجهت فى الفترة الأخيرة مجموعة من القضايا الداخلية وبرزت بحدة آثارها السلبية بحيث اطاحت بنظام حكم نميرى فى أبريل من العام الماضى ولا زالت تلك القضايا تواجه النظام الانتقالى الحاكم فى السودان ومن المنتظر أن تمثل تحديا لأى نظام سودانى لفترة طويلة نسبيا قادمة ويمكن بيان أهم تلك القضايا فى الآتى :

١ ـ ازمة النظام السياسى :

لقد عانى نظام الحكم السودانى « حكم نميرى » من أزمة مشاركة بمعنى عدم اتاحة الفرصة للقوى السياسية المختلفة على الساحة هناك بالمشاركة . فبدأ نميرى منذ تولى السلطة عام ١٩٦٩ بالتحالف مع الشيوعيين والقوميين العرب ثم ما لبث أن تخلص منهما ، واعتمد بصفة أساسية على الجيش والاتحاد الاشتراكى السودانى . وفى اطار ذلك وغياب الفلسفة السياسية حرمت قوى المعارضة من المشاركة سواء كانت طوائف اسلامية ، الحزب الشيوعى ، القوى الوطنية الديمقراطية .

وزادت تلك الأزمة عندما برز الدور المؤثر للطلاب والنقابات والاتحادات المهنية . وحاول نميرى عمل توازنات بين القوى السياسية . ففى بداية حكمه تحالف مع الشيوعيين والقوميين وفى نهاية حكمه تحالف مع الاخوان المسلمين ، وقد طبق الشريعة الاسلامية عام ١٩٨٣ وعارضتها قوى المعارضة ومنها قوى اسلامية كالحزب الجمهورى الاسلامى وصادق المهدى زعيم طائفة الانصار على أساس أن ما طبق لا يتفق مع جوهر الشريعة الاسلامية ، كما عارضها المتمردون فى الجنوب ووصلت حدة الأزمة مرتبطة بأزمة توزيعية نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية ، وأزمة التكامل القومى بسبب مشكلة الجنوب ، وذلك مع تمرد كل القوى السياسية فى السودان حتى الجيش . فقامت الثورة على ذلك النظام فى أبريل من هذا العام ولم تلق مقاومة شديدة من جهاز أمن نميرى وحزبه .

وجاء نظام انتقالى حيث تم تشكيل مجلس عسكرى حاكم انتقالى وتم تشكيل حكومة تكنوقراطية انتقالية على اتفاق بأن تجرى انتخابات عامة فى أبريل من العام القادم .

والتحدى الذى يواجه النظام السودانى هو عملية بناء نظام جديد وهدم أركان النظام القديم .

فبالنسبة لهدم أركان النظام القديم فان المحاكمات للمسئولين فى النظام السابق ، وعودة الاحزاب واطلاق الحريات العامة واعادة التوازن فى العلاقات الخارجية لدولة السودان ، كلها جاءت تأكيدا على ذلك ، هذا وإن كان يتردد أن هناك بطءا فى التغيير المطلوب .

اما بالنسبة لمحاولة بناء نظام جديد فهذا هو التحدى

الاكبر حيث أن النظام السودانى الحالى هو نظام انتقالى . وبناء نظام جديد هو ما يشغل كل القوى السياسية الآن فى السودان حيث أنه وبعد الفترة الانتقالية لابد من التوصل إلى دستور دائم . ولذلك فان السودان يمر الآن بمرحلة انتقالية سوف تحدد مستقبل السودان .

٢ ـ مشكلة الجنـوب :

إن مشكلة جنوب السودان من أعقد المشاكل التى واجهت السودان منذ حصوله على الاستقلال وذلك لما لها من آثار سياسية واقتصادية بالغة الخطورة .

وفى الواقع أن مشكلة الجنوب السودانى هى فى الأساس أزمة الثقة بين الشمال والجنوب والتى ترتكز على مواريث اجتماعية ونفسية ولغوية ودينية واقتصادية أيضا . كما أن خطورة تلك المشكلة ، أن لها أبعادا اقليمية ودولية حيث أثرت تلك المشكلة على علاقة السودان بليبيا وأثيوبيا . هذا وقد ساعدت تلك المشكلة مع المشكلات الأخرى على الاطاحة بنظام حكم نميرى بسبب السياسة التى كان يتبعها على أساس المواجهة العسكرية وسياسة التمييز الاقتصادى واعادة تقسيم مناطق الجنوب ، وأيضا بسبب السياسية الاستفزازية التى كان يتبعها مع ليبيا وأثيوبيا وأخيرا تطبيق الشريعة الاسلامية .

وعندما جاء النظام السودانى الجديد الحالى عمل على تهدئة الأوضاع فى الجنوب على أمل التوصل إلى المصالحة مع المتمردين . كما حرص النظام الجديد على اعادة العلاقات مع كل من ليبيا وأثيوبيا وهما الدولتان اللتان كانتا تؤيدان المتمردين فى الجنوب ، وذلك من أجل وقف تأييدهما لهم .

٣ ـ المشكلة الاقتصـادية :

لقد عانت السودان فى الفترة الأخيرة من نظام حكم نميرى من أزمة اقتصادية حادة تمثلت فى ارتفاع نسبة التضخم وزيادة حجم الديون ، وارتبط ذلك بأزمة توزيع الدخل وانهيار الخدمات مما أدى إلى سوء الأوضاع الاجتماعية وتدهورها . وأدى كل ذلك إلى تذمر شديد فى الشارع السودانى ومما لا شك فيه أن تدهور الأوضاع الاقتصادية مع الآثار السلبية للجفاف الذى عم غرب وشرق السودان أساسا ، مع تدفق اللاجئين من الدول الافريقية المحيطة من نيجيريا ، اثيوبيا ، أوغندا ، واريتريا ، قد كان من العوامل الأساسية التى أطاحت بنظام حكم نميرى .

وجاء النظام الجديد الانتقالى ، وسعى إلى التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين لتحسين العلاقات مع الدول المحيطة خاصة أثيوبيا ، ثم اعلان هدنة بحيث يتم التوصل إلى حل لمشكلة الجنوب المرهقة اقتصاديا للسودان فى حالة استمرار الحرب الأهلية ، كما أن الاكتشافات البترولية الجديدة فى الجنوب مع كون الجنوب السودانى هو ركيزة المستقبل الاقتصادى الأساسية للسودان قد يساعد كل ذلك فى الخروج من الأزمة .

وفى الواقع أن عملية الخروج من الأزمة الاقتصادية مرتبطة بالأساس بالنظام السياسى المنتظر وطبيعته وحل مشكلة الجنوب واتباع سياسية اقتصادية رشيدة تقضى على الفساد ، وتقوم على أساس العدالة الاجتماعية .

الصـــومال

يواجه الصومال أربع قضايا رئيسية تمثل محاور الحياة السياسية فيه :

١ ـ قضية الصومال الكبير .
٢ ـ قضية اللاجئين .
٣ ـ قضية الجفاف والمجاعة .
٤ ـ أزمة النظام السياسى .

١ ـ قضية الصومال الكبير :

لتلك القضية الأولوية رقم واحد فى جدول اهتمامات الصومال منذ استقلاله وتتلخص فى ادعاء الصومال بحقه فى استعادة ثلاثة أقاليم يزعم انها جزء تاريخى منه وهى الاقاليم التى يتبع أحدها أثيوبيا ، بينما يتبع الآخر كينيا ، أما الاقليم الثالث فهو الذى يكون دولة جيبوتى المستقلة منذ عام ١٩٧٧ . وقد أدت المطالب الصومالية إلى توتر العلاقات بينها وبين جيرانها وهو التوتر الذى وصل إلى درجة خطيرة عندما وصل إلى مستوى النزاع المسلح مع أثيوبيا فى نهاية السبعينات وارتبط به تشجيع الصومال لحركة الانفصال فى اريتريا كنوع من الضغط على النظام الأثيوبى . ورغم ضعف حماس الصومال للاستمرار فى مطالبها تجاه جيرانها فى الفترة الأخيرة تحت وطأة مشكلاتها الداخلية ، إلا أن استمرار القضية دون حل حاسم يؤدى إلى استنزاف جانب هام من الموارد الاقتصادية المحدودة للصومال لتوفير الاستعداد العسكرى اللازم لمواجهة التوتر فى المنطقة ، كما أنه يجعل منطقة القرن الافريقى نقطة جذب للقوى الكبرى وقوى أخرى من خارج المنطقة بما يهدد أمن الاقليم .

٢ ـ قضيـة اللاجئين :

من أهم القضايا التى تواجه دولة الصومال هى قضية اللاجئين حيث أن تدفق اللاجئين إلى أراضى الصومال يثير عدة متاعب خاصة المتاعب الاقتصادية فى الضومال .

وتنتج هذه المشكلة من الأسباب الآتية :

١ ـ دعم الصومال للثوار فى حربهم مع اثيوبيا خاصة فى اريتريا والأوجادين ومناطق أخرى ، الأمر الذى يؤدى إلى أن سكان تلك المناطق يلجأون إلى الصومال .

٢ ـ حالة الفيضانات والجفاف الذى تعانى منه الصومال والدول المجاورة خاصة أثيوبيا ومن المفارقات العجيبة أن المناطق التى يتنازع عليها كل من أثيوبيا والصومال هى اكثر المناطق معاناة من المجاعات الأمر الذى يزيد من حدة مشكلة اللاجئين وتزايد الاعداد المتدفقة منهم إلى الصومال مما يمثل متاعب اقتصادية خاصة فى الفترة الأخيرة حيث تعانى الصومال من الجفاف والمجاعة .

٣ ـ قضية الجفاف والمجاعة :

تتعرض الصومال فى فترات مختلفة للفيضانات والجفاف والآن يعانى الصومال بحدة من الجفاف مثل باقى دول أفريقية أخرى ولكن الجفاف تزداد حدته فى الصومال وأثيوبيا الأمر الذى أدى إلى تزايد حدة المجاعة ونقص المواد الغذائية الأمر الذى يهدد مئات الآلاف من الصوماليين بالموت نتيجة الجوع .

٤ ـ ازمة النظام السياسى :

فى الواقع أن النظام السياسى الصومالى يواجه أزمة ذات استمرار نسبى وهى تتمثل فى الآتى :

١ ـ المجتمع الصومالى مجتمع قبلى وأن القبيلة تلعب دورا حاسما فى السياسة الصومالية حيث أن اختيار الوزراء وكبار رجال الدولة يتم بناء على حجم وهيبة القبيلة .

٢ ـ أن النظام السياسى يواجه مشكلة خاصة بالصراع بين النظام السياسى خاصة منذ الانقلاب العسكرى عام ١٩٦٩ والقوى المعارضة الأخرى والتى تتمثل فى كل من الحركة الوطنية الصومالية وكذلك الجبهة الديمقراطية للخلاص الوطنى وهاتان حركتان مسلحتان تعارضان نظام سياد برى وتصطدمان فى صراعات مسلحة مع قوات الجيش الصومالى يضاف إلى ذلك دور المعارضة الطلابية .

٣ ـ هناك محاولات انقلابية متعددة تعرض لها النظام السياسى فى الصومال وهذه تمثل إحدى العقبات امام استقرار النظام السياسى الصومالى مما لا يساعده على مواجهة القضايا الأخرى .

وفى عام ١٩٨٥ استمرت مظاهر أزمة النظام السياسى فى التداعى . ففى فبراير هاجمت قوات الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال وحدات الجيش فى ضواحى مدينتى مائيتان وسيل على الطريق الرئيسى الموصل بين شمال وجنوب البلاد فقتلت ـ حسب مصادر الجبهة ـ ٥٨ جنديا وأصابت ١٨٠ آخرين . وفى يونيو أعلنت الجبهة أن قواتها قتلت ١١ جنديا حكوميا وأصابت ١٨ ، وأسرت ١١ جنديا آخر ، وذلك فى الغارة التى شنتها على قاعدة للجيش فى قرية مابيران فى منطقة جالجادود بوسط الصومال . ويذكر أن الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال تعمل انطلاقات من الحدود مع أثيوبيا ، بينما تنشط الحركة الوطنية فى مناطق شمال غرب الصومال ، وتطالب الحركتان باقامة نظام ديمقراطى يتضمن حق تعدد الاحزاب .

ايضا شهد هذا العام بدء مفاوضات بين الحكومة والقيادات القبلية فى شمال البلاد حول أطلاق سراح عدد من المحتجزين السياسيين ، وتعويض أسر الطلاب الذين لقوا مصرعهم فى اضطرابات وقعت شمال البلاد عام ١٩٨٥ . وقد تعثرت هذه المفاوضات بسبب رفض الحكومة أطلاق سراح اسماعيل على النائب السابق لرئيس الجمهورية وعمر غالب وزير الخارجية السابقين اللذين تم اعتقالهما عام ١٩٨٢ . ويذكر أن قبيلة « غيس » التى تجرى معها المفاوضات تمثل قاعدة التأييد « للحركة الوطنية الصومالية » المسلحة .

ليبيـــا

تواجه دولة ليبيا ونظامها السياسى عدة قضايا داخلية لها سمة الاستمرار النسبى منذ ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ ، ومحاولة بناء دولة ليبيا وفقا للكتاب الأخضر للقذافى ، ويمكن ايجاز أهم تلك القضايا فى الآتى :

١ ـ قضية بناء الدولة وفق الكتاب الأخضر :

إن أهم قضية داخلية تبناها النظام السياسى الليبى هى قضية بناء الدولة وفقا للأفكار النظرية الواردة فى الكتاب الأخضر للقذافى ، وهى ما تعرف باسم الثورة

الشعبية والتى تهدف إلى تملك الجماهير الليبية مقاليد السلطة على المستويات المختلفة ، الأمر الذى أدى إلى تكوين اللجان الشعبية سواء على المستوى المكانى أو على مستوى وحدة العمل وهى التى تقوم بتصريف الأمور ولها سلطة اصدار القرار فى نطاق اختصاصها .

إن مسألة الثورة الشعبية بمعنى أن تمتلك الجماهير السلطة من خلال اللجان الشعبية تقوم على افتراض أن الاستيلاء على السلطة يكون بدون تنظيم أو حزب يسيطر على كافة المواقع فى الدولة ، حيث أنه ومن وجهة النظر الكتاب الأخضر يصعب بناء التنظيم السياسى لأنه يحتاج إلى وقت طويل وأن الثورة الشعبية وتكوين اللجان الشعبية هى التى تنقل السلطة إلى الجماهير .

ووفقا لمفاهيم الثورة الشعبية فان اللجان الشعبية المنتخبة انتخابا حرا وشعبيا تهدف إلى :

(أ) قطع الطريق أمام القوى الرجعية .

(ب) أنها فرصة لخلق الطاقات وتفجيرها حتى يتم تكوين طليعة قيادية .

(جـ) إن اللجان الشعبية هى التمهيد والاداة لتحويل المجتمع الليبى ومنابره وفقا للأفكار النظرية الواردة فى الكتاب الأخضر ، كما أنها اداة للتعجيل بقيام الوحدة العربية الشاملة .

وفى الواقع أن اللجان الشعبية هى التى لها النفوذ الأكبر والسلطة العليا فى ليبيا مقارنة بأية قوى أخرى ، وللجان كيانها المستقل من حيث القوة المادية والنفوذ الاجتماعى والسياسى حتى أن الرئيس القذافى يعتمد عليها بصفة أساسية بدرجة تفوق الاعتماد على القوات المسلحة الليبية .

ولكن يرتبط بتزايد سلطاته ونفوذ اللجان الشعبية وجود حساسيات واحتمالات تذمر من جانب بعض القوى الأخرى فى المجتمع الليبى خاصة من قبل الجيش أو القبائل .

القوى المعارضة :

فى الواقع أن سيطرة اللجان الثورية على مقاليد الأمور وتزايد نفوذها فى المجتمع الليبى قد جاء على حساب قوى أخرى فى المجتمع ، الأمر الذى جعلها فى عداد القوى المعارضة وهى الطلاب ، القبائل ، الاتجاهات السياسية المحافظة واليسارية ، وأخيرا موقف الجيش من النظام ككل ودور اللجان الثورية بالأساس .

يوجد بين الطلاب كافة الاتجاهات السياسية التى تتعارض مع السياسات التى تتبعها الحكومة الليبية وكثيرا ما حدث الصدام بين الطلاب واللجان الثورية ، ونذكر منها الاضطرابات فى جامعة طرابلس عام ١٩٧٦ وكذلك الاضطرابات فى جامعة بنغازى فى نفس العام وأيضا المظاهرات الطلابية عام ١٩٨٤ فى جامعة طرابلس . أما بالنسبة للقبائل حيث المجتمع الليبى مجتمع قبلى بالأساس كما أن الجيش الليبى يأتى ضباطه وجنوده من تلك القبائل . ولدى الرئيس القذافى الرغبة لالغاء النظام القبلى فى عام ١٩٨١ ، قرر الغاء النظام القبلى وثارت القبائل على أثر هذا القرار فقام القذافى باعتقال ١٨١ من زعماء القبائل ، الأمر الذى أدى إلى وجود تذمر بين أبناء تلك القبائل فى الجيش من ضباط وجنود ، مما دفع القذافى إلى الافراج عن هؤلاء الزعماء .

وبالأضافة إلى ذلك هناك قوى معارضة أخرى مثل جبهة الخلاص الوطنى وهى موجودة فى الخارج وهناك جبهة التحرير الاسلامى والطليعة الاسلامية ، وعناصر ذات توجهات يمينية ويسارية . وتلك القوى محظور نشاطها علاوة على ما تتعرض له من قمع .

أما بالنسبة للجيش فقد أخذ يظهر بين صفوفه حالات للاستياء والتذمر خاصة مع تزايد دور ونفوذ اللجان الثورية . واعتماد القذافى بصورة رئيسية الأمر الذى أدى إلى تردد أنباء عن محاولات انقلابية قام بها الجيش فى السنوات الأخيرة ونذكر منها المحاولات التى حدثت فى مارس وأبريل من هذا العام .

ويمكن بيان أسباب تذمر الجيش الليبى فى الآتى :

١ ـ اللجان الثورية هى التى تتولى السلطة وتحرك الجماهير ، كما أنها تراقب وحدات الجيش . ولا تتردد فى الابلاغ عن أى عسكرى يقدم على أى تصرف مريب . كما أن أعضاء هذه اللجان مسلحين بصفة دائمة بينما تخضع الذخائر الموزعة على القوات النظامية لرقابة صارمة .

٢ ـ ضعف وزن الجيش مقارنا باللجان الثورية كخطوة نحو التحول إلى الشعب المسلح ، يثير الحساسية تجاه تلك اللجان وتجاه النظام .

٣ ـ هناك بعد آخر للاستياء بين صفوف الجيش وهو ناتج عن الحساسية بين الضباط الذين تلقوا تدريبهم قبل* عام ١٩٧٨ فى الغرب وزملائهم الذين تخرجوا من الاكاديميات العسكرية فى الدول الشرقية ولا سيما فى الاتحاد السوفيتى .

ولذلك فان الجيش بدأ يشهد محاولات انقلاب وتمرد ونذكر هنا محاولة التمرد فى مارس ١٩٨٥ فى قاعدة بومبا الجوية بين درنة وطبرق . وكذلك التمرد الذى حدث فى أوائل شهر سبتمبر هذا العام ، بين القوات الجوية والبرية ، فى قاعدة الوابيا الجوية الواقعة على مقربة من الحدود التونسية .

تونس

تواجه تونس عدداً من القضايا الهامة فى السنوات الأخيرة والتى لازال على النظام السياسى التونسى مواجهتها لأن استمرارها من شأنه زعزعة أسس النظام ويمكن بيان أهم تلك القضايا فى الآتى :

١ ـ الأزمة الاقتصـادية .

٢ ـ أزمة النظام السياسية « قضية المشاركة السياسية » .

١ ـ الأزمة الاقتصادية :

واجهت تونس فى السنوات الأخيرة أزمة اقتصادية ولا زالت تمثل أولوية كبيرة للنظام السياسى وتلك الأزمة جاءت نتيجة لتراكمات خلفتها سياسات الحزب الدستورى منذ وصل إلى السلطة والتى تمثلت فى بعدين أساسيين :

(أ) اخفـاق مشاريـع التنمية الاقتصـاديـة والاجتماعية التى تبناها الحزب والحكومـة منذ الاستقلال . فقد تراوحت سياسات الحزب فى مجال التنمية ما بين نمطين ، الأول نمط التنمية ذات الصبغة الاشتراكية واعتماد أسلوب التخطيط (١٩٦١ ـ ١٩٦٨) ونمط الليبرالية الاقتصادية (١٩٧٤ ـ ١٩٨٠) وفى أى من الحالتين لم تحقق مشروعات التنمية الآمال المعقودة عليها .

(ب) سوء توزيع العائد من التنمية : فى الواقع أن من أهم ابعاد الأزمة الاقتصادية التونسية فى الفترات الأخيرة هو سوء توزيع عائد التنمية وخاصة تجاه الطبقات محدودة الدخل والاخطر من ذلك هو التفاوت بين الشمال والجنوب وبين المدينة والريف ولذلك نجد أن اضطرابات عام ١٩٧٩ قد بدأت من الجنوب كما انه نتيجة سوء الأوضاع وضعف عملية التنمية الريفية أدت إلى هجرة كبيرة من الريف إلى المدن التونسية وكونت أحزمة فقر أصبحت عناصرها قابلة للاشتعال السياسى .

وأخذت تلك الأزمة مظاهر منها زيادة حدة البطالة وانخفاض مستوى الدخل القومى ، وزيادة حدة الديون الخارجية وضعف عملية التنمية الريفية .

هذا ووفقا لوجهة النظر التونسية فان أحد أبواب الخروج من تلك الأزمة هو رفع الدعم عن الحبوب ومشتقاتها . وهذا ما جاء فى خطة تونس فى الموازنة لعام ١٩٨٤ . وفى أثر اعلان القرار اندلعت الاضطرابات وبدأت من الجنوب التونسى لأنها أكثر المناطق التونسية معاناة بسبب ضعف عملية التنمية هناك عامة بسبب الفيضانات عام ١٩٨٢ والجفاف عام ١٩٨٣ .

وقد امتدت تلك الاضطرابات وشملت جميع أنحاء الدولة الأمر الذى هدد بانهيار النظام التونسى .

وعلى اثر تلك الاضطرابات وتزايد خطرها أعلن الحبيب بورقيبة قرارا فى ١٩٧٦/١/١٦ بالغاء القرارات الخاصة برفع الدعم حينئذ خرجت الجماهير مرة أخرى مهللة لقرار بورقيبة .

وقد رأت القوى السياسية غير الرسمية وبالذات زعماء العمال ورجال الأعمال المعارضين أن الحكومة التونسية كانت قد فقدت صلاتها بالشعب وضرورة اجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية لمعالجة أسباب تلك الأزمة . هذا بينما رأت ـ المصادر الرسمية ـ أن الاضطرابات جاءت نتيجة للصراع على السلطة وتدخل عناصر أجنبية معـادية . وممـا لا شك فيـه أن الاضطرابات كانت نتيجة أزمة اقتصادية بالأساس ولذلك تغير موقف الجماهير بعد اعلان بورقيبة الغاء قانون إلغاء الدعم عن الحبوب ومشتقاتها .

٢ ـ أزمة النظام السياسى « قضية المشـاركة السياسية » :

من أهم ما ميز النظام السياسى التونسى منذ الاستقلال هو هيمنة الحزب الدستورى على كافة مستويات الادارة وعلى النشاط السياسى فى تونس .

ولذلك اتخذت الحكومة اجراءات صارمة فى مواجهة قوى المعارضة السياسية ونذكر هنا محاكمات أعضاء الجبهة الشعبية فى يونيو ١٩٧٧ وأدى ذلك إلى نزول الجيش إلى الشارع السياسى ومنذ ذلك الحين ثارت أزمة المشاركة السياسية بشكل صارخ وتوالت الأحداث حتى عام ١٩٨٣ حيث أعطت الحكومة التونسية الترخيص القانونى لحركتين سياسيتين معارضتين وهما حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية .

وعلى الرغم من ذلك فان تلك الحركات السياسية لم تمثل خروجا راديكاليا عن اطار النظام السياسى كما أنها

حصلت على نسبة ضئيلة بينما حصل حزب الحكومة على نسبة ٩٤,٦٪ فى انتخابات عام ١٩٨١ واعتبر ذلك بمثابة فشل لمزالى فى احداث ليبرالية سياسية .

وعلى الرغم من ذلك فان هناك قوى أخرى فى المجتمع التونسى بدأت تأخذ حركتها ابعادا سياسية على درجة عالية من الأهمية والخطورة بالنسبة لمستقبل النظام السياسى التونسى ويمكن بيانها حتى الآن - الطلاب - الاتحاد العام للشغل - حركة الاتجاه الاسلامى .

الطـــلاب :

لقد ارتبط الاتحاد العام للطلبة بالحزب الدستورى الحاكم فى تونس وكانت مهمة الاتحاد العمل على اقامة حوار بين الأجيال الموجودة فى السلطة السياسية (الحزب) وبين الأجيال الشابة واستطاعت الحكومة أن تستوعب الخريجين من الجامعات والمدارس فى مؤسساتها الحكومية غير أن الأمور لم تستمر على حالها ففى أحداث يوليو ١٩٦١ ظهر الخلاف بين الحكومة والاتحاد .

ونتيجة للازمة الخطيرة التى مرت بها الحياة الجامعية عام ١٩٦٧ عدل نظام اتحاد الطلبة الأمر الذى تفتت على أثره الاتحاد إلى فروع مستقلة فى كل كلية وهكذا استطاع الحزب امتصاص المعارضة الطلابية وقد أصبح دور الطلبة يأخذ ابعادا خطيرة فى الشارع السياسى حيث لعبوا دورا بارزا فى أحداث يناير ١٩٨٤ .

الاتحاد العام للشغل :

يلعب الاتحاد العام للشغل دورا هاما فى الحياة السياسية التونسية ويرجع ذلك إلى الدور الذى لعبه الاتحاد فى مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال علاوة على أنه القوة الوحيدة تقريبا المنظمة تنظيما محكما إلى جوار الحزب الدستورى ، ويبلغ عدد العمال المنضمين اليه ما يقرب من نصف مليون عامل هذا وقد يزيد الثقل السياسى للاتحاد فى ظل الأزمة الاقتصادية وكان الاتحاد قد تقدم بمطالب اقتصادية واجتماعية ووجه انتقادا شديدا للحزب والحكومة ووصل الأمر إلى صدام عنيف بين الجيش والاتحاد عام ١٩٧٨ وقد هاجم الاتحاد سياسة الحكومة ازاء احداث يناير ١٩٨٤ وعملت الحكومة على تحقيق مصالحة مع الاتحاد وتم توقيع اتفاق للسلام الاجتماعى فى أبريل ١٩٨٤ رغم ذلك كان الاتحاد مستعدا لمرحلة جديدة وقد دعا إلى اضرابات فى شركة السكك الحديدية وديوان الحبوب ومصالح التشغيل والتأهيل وبدأت جولة جديدة من الصراع بين الحكومة والاتحاد ففى أواخر أغسطس عام ١٩٨٥ قامت الحكومة التونسية بوقف أثنين من التسهيلات الممنوحة للاتحاد منذ عام ١٩٥٧ وهى خصم نسبة ١٪ من مرتبات الادارة العامة لتخصيصها لتمويل النقابات والفصل النقابى للشخصيات الادارية وأعلن السكرتير العام للاتحاد بأن تلك الاجراءات هى اجراءات اجرامية .

وقالت المصادر الحكومية أن السبب فى ذلك يرجع إلى عدم رد الاتحاد بصورة واضحة على دعوة الحكومة لوقف الاضرابات وذلك فى ضوء المخاطر التى تواجهها البلاد من أزمة اقتصادية وخاصة مع ما أثارتها عودة ٢٧,٨٢٣ نسمة من العمال التونسيين العاملين فى ليبيا وكانت الحكومة قد دعت الاتحاد إلى هدنة نقابية ولكن استمر الاعلان عن قيام اضرابات جديدة فى قطاع الحديد والصلب ، البريد والبنوك .

وكان مزالى منذ صيف ١٩٨٤ قد اتبع فى مواجهة الاتحاد العام للشغل أسلوب الادانة الوطنية والجنائية من ناحية علاوة على الضغط المالى كما سبق القول من ناحية أخرى . أما بالنسبة لأسلوب الادانة الوطنية اتهم مزالى الاتحاد ورئيسه الحبيب عاشور بالتهاون فى موقفه تجاه ليبيا وانذره بأن أى عمل مضاد للحكومة سوف يعتبر خيانة وطنية ، واتبع ذلك باتخاذ اجراءات قضائية بايقاف جريدة الاتحاد « الشعب » بحجة المساس بموظفين ممثلين لرئيس الدولة كما تم اعتقال عبد السلام جراد عضو المكتب التنفيذى بتهمة أخلاقية وخير الدين بو صلاح لاهانته رئيس تونس . وابن الحبيب عاشور لمخالفات جمركية كما دفعت الحكومة البنوك التونسية بمطالبة الاتحاد بمديونياتها ووصل الأمر إلى اعتقال اعداد كبيرة من كوادر الاتحاد الاقليمى للشغل فى العاصمة وصفاقص ووصلت تلك الاجراءات إلى هجوم ميليشيات الحزب على مقار الاتحاد فى نوفمبر ١٩٨٥ .

وفى الواقع أن تلك الاجراءات أثارت ردود فعل قوية داخل تونس الأمر الذى أدى بخمسة أحزاب وحركات تونسية إلى الاعراب فى بيان مشترك عن تضامنها مع الاتحاد .

حركة الاتجاه الاسلامى :

لقد أخذت حركة الاتجاه الاسلامى أبعادا سياسية فى السنوات الأخيرة وهى جماعة دينية تسير على نهج الأخوان المسلمين وجرى اعتقال قياداتهم عام ١٩٨١ ثم تم اطلاق سراحهم فى عام ١٩٨٤ . وللحركة هدف

سياسى هو اقامة دولة اسلامية . وهى حركة طلابية بالأساس حيث يسيطرون على اللجان الطلابية فى كافة الكليات فى جامعة تونس .

هذا وقد أثارت تلك الحركة ردود فعل داخلية فى تونس خلال عام ١٩٨٥ بعد اقتراحها اعادة النظر فى قوانين الأحوال الشخصية المطبقة منذ بداية عهد الاستقلال ، هذا مع تحالفها مع الحبيب عاشور الأمين العام لاتحاد الشغل ضد الجناح اليسارى داخل الاتحاد برعاية الطيب البكوش الأمين العام المساعد الأمر الذى زاد من الصراع بين عاشور والبكوش إلى حد تبرؤ عاشور من جريدة « الشعب » الناطقة باسم الاتحاد ومطالبة الحكومة بمصادرتها .

هذا علاوة على الأقلام الناطقة باسم الحركة والتى تروج لأفكار معادية للديمقراطية فى الوقت الذى تسعى فيه القوى السياسية جميعها إلى تدعيم التجربة الديمقراطية هذا علاوة على الصدامات بين الأجنحة الطلابية التى تتبع الحركة والتيارات الطلابية الأخرى .

هذا وتطالب الحركة بأن يتم الاعتراف بها كحزب سياسى ولكن لانها تسعى إلى أو بمعنى أدق تهدف إلى دولة اسلامية على خلاف الدولة التونسية الحالية فليس هناك فى المستقبل القريب امكانية الاعتراف بها كحزب سياسى . ولذلك تردد فى الفترة الأخيرة أن الحكومة قد تسمح لهذه الحركة بتأسيس جمعية ثقافية تتيح للحركة التعبير عن آرائها ووجهات نظرها وذلك بعد لقاء بين مزالى رئيس الوزراء وقادة تلك الحركة .

ازاء ما سبق يمكن القول بأن التطورات الأخيرة فى تونس تثرى التجربة الديمقراطية على الرغم من الجوانب السلبية فى التجربة . ويبدو أن القوى السياسية التونسية على استعداد للذهاب إلى مدى بعيد فى حماية التجربة الديمقراطية فهى تتضامن مع بعضها البعض فى مواجهة الحكومة . وتتضامن مع الحكومة فى حالة موقف قومى « كعودة العمال التونسيين من ليبيا » باستثناء الاتحاد العام للشغل . وهى فى نفس الوقت أخذت موقفا مناقضا للحكومة على أثر ضرب اسرائيل لمقر قيادة التحرير الفلسطينية حيث طالبت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد المظاهرات الغاضبة التى شهدتها تونس على أثر الغارة .

ولكن الحكم على التجربة التونسية سيكون أكثر دقةفى مرحلة ما بعد بورقيبة .

الجزائـــر

استقلت دولة الجزائر عام ١٩٦٢ بعد استعمار دام أكثر من ١٣٠ عاما . ويواجه النظام السياسى فى الجزائر المستقلة عددا من القضايا :

(أ) قضية التعريب .

(ب) قضية التكامل القومى .

(ج) أزمة النظام السياسى « الاضطرابات السياسية » .

(أ) قضية التعريب :

فى الواقع أن الجزائر كانت أكثر الدول العربية تأثرا بمحاولة محو اللغة العربية وفرنسة الحياة الجزائرية وكانت هذه القضية الكبرى أول مشكلة واجهت الجزائر بعد الاستقلال ولما كانت مشكلة التعريب أكثر حدة فى الجزائر كان الاتجاه نحو معالجتها أكثر وضوحا من غيرها فى الدول العربية فى المغرب العربى وجاء التأكيد على ضرورة تحقيق عملية التعريب فى كافة مواثيق الثورة الجزائرية .

وعلى الرغم من ذلك التأكيد على أهمية التعريب إلا أن هناك اتجاهات بخصوص هذه المسألة :

(أ) دعاة الفرنسة .

(ب) دعاة الازدواجية .

(ج) دعاة التعريب والاصالة وتبنى هذا الاتجاه الحزب والدولة فى الجزائر ليس فقط فى مجال التربية والتعليم ولكن فى الادارة والثقافة ووسائل الاعلام والمحيط الاجتماعى .

ولذلك تكونت اللجنة الوطنية للتعريب كجزء من اللجنة الوطنية للفكر والثقافة التابعة لحزب جبهة التحرير الوطنى طبقا لتوجيهات بومدين لدراسة مشاكل التعريب وطرق التغلب عليها وكيفية التخطيط العلمى ولذلك كانت القدوة الوطنية الأولى للتعريب فى ١٤ - أيار/ مايو ١٩٧٥ .

٢ - قضية التكامل القومى :

تعتبر قضية التكامل القومى فى الجزائر من القضايا الداخلية ذات الحساسية التى يجب على النظام الجزائرى مواجهتها ويقصد بها التكامل بين العرب والبربر ، هذا وقد برزت تلك القضية بعد الاستقلال . وكانت هناك محاولات تمرد من جانب سكان « منطقة جبال القبائل » واتهمت الجزائر المغرب بدعم هؤلاء

المتمردين ووصل الأمر إلى حد تدخل الجيش لردع المتمردين ووقوع اشتباكات على الحدود بين المغرب والجزائر وكان ذلك فى سبتمبر ١٩٦٣ .

وظلت احتمالات تجدد واندلاع تمرد البربر قائمة فكانت المظاهرات التى اندلعت فى الجزائر فى ابريل عام ١٩٨٠ وقد قام بها الطلبة البربر وطالبوا بإباحة استخدام لغة البربر القديمة فى التعامل واحياء الثقافة البربرية بل ووصل الأمر إلى المطالبة بدولة مستقلة للبربر فى المغرب العربى . هذا وقد أعلن فى مارس ١٩٨٠ عن تشكيل جبهة تحرير البربر من أجل العمل على تحقيق الهدف السابق ، أما عن موقف الحكومة الجزائرية من ذلك أعلن بن جديد بأن الحكومة سوف تتصدى لمحاولات التشكيك فى الوحدة الوطنية وقامت بالتالى بقمع وسجن هؤلاء المتمردين سواء من البربر او الجماعات المسلحة المتطرفة التى تشترك فى تلك التمردات ويبدى النظام الجزائرى وعيا بتلك القضية وهو حريص على المصالحة الوطنية بين العرب والبربر ونذكر هنا قول بن جديد فى مؤتمر جبهة التحرير الوطنية فى كانون الثانى (يناير ١٩٨٤) أن جذور تاريخ الجزائر تمتد إلى الماضى البربرى قبل عهد طويل من الفتح العربى الأمر الذى أدى إلى شعور البربر بالارتياح وبقدرة النظام الجزائرى على تحقيق المصالحة الوطنية تكون تحقيق التكامل القومى .

٣ - ازمة النظام السياسى (الاضطرابات الداخلية) :

لقد كانت انقلابات ومحاولات انقلابات فى الجزائر بعد الاستقلال ونذكر هنا انقلاب بومدين على بن بيلا فى يونيو ١٩٦٥ . وحدثت محاولات انقلاب ضد بومدين نذكر منها محاولة (طاهر الزبيرى) رئيس الأركان وعلى أثر ذلك تولى بومدين قيادة القوات المسلحة . وكذلك حدثت محاولات انقلاب ضد بن جديد الذى تولى السلطة بعد بومدين ونذكر هنا محاولة فى يونيو ١٩٧٩ قام بها عدد من العسكريين الذين قاموا بأدوار قيادية فى عهد بومدين ، وكذلك محاولة فى أكتوبر ١٩٧٩ وكان فيها مدنيون أنصار عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائرى السابق بسبب عدول بن جديد عن الخط السياسى لبومدين . واطلاق سراح بن بيلا .

ويبدو أن الأمور مستقرة فى القوات المسلحة فى عهد بن جديد بعد تعيين الجنرال مصطفى بن لوكيف رئيسا للأركان فى نوفمبر ١٩٨٤ وتغيير قادة ثلاث مناطق عسكرية وخفض عدد المناطق العسكرية من ٧ إلى ٦ فقط . ولكن يواجه بن جديد ونظامه فى السنوات الأخيرة وحتى الآن مجموعة من الاضطرابات والمظاهرات خاصة من جانب الطلبة ، القيادات الاسلامية ، الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان ولجنة أبناء الشهداء .

فبالنسبة للطلبة نجد انهم أكثر قابلية من غيرهم للقيام بمظاهرات فى الجزائر ونذكر هنا المظاهرات فى ديسمبر ١٩٧٠ احتجاجا على نظام التعليم والعمل وضرورة الاصلاح الأمر الذى وصل إلى الصدام بين الطلبة والبوليس والجيش وتم حل اتحاد الطلبة الجزائريين فى يناير ١٩٧١ . ونذكر أيضا مظاهرات ابريل عام ١٩٨٠ وقام بها الطلبة البربر لاقامة دولة بربرية وقبل ذلك المطالب الخاصة باحياء الثقافة والاحياء البربرية وتجدد الاضطرابات من قبل الطلبة المتدينين المسلمين فى أكتوبر عام ١٩٨٥ .

أما الاضطرابات التى شغلت المجتمع الجزائرى فى السنوات الأخيرة خاصة خلال عام ١٩٨٥ فهى الاضطرابات التى تسببت بها التيارات الاسلامية . هذا وقد جرت محاكمات لـ ١٩ من هؤلاء فى سبتمبر ١٩٨٤ وهم من المشاركين فى اضطرابات نوفمبر ١٩٨٢ فى جامعة بن أكنون وكذلك محاكمة أخرى فى الفترة من ٧ - ٢٩ ابريل ١٩٨٥ لـ ١٣٥ كانوا ضمن ١٧٥ سجنوا فى أواخر عام ١٩٨٢ وبداية عام ١٩٨٣ وفى نهاية المحاكمة أطلق سراح ٤٠ أما الباقون فقد تراوحت مدة سجنهم من ٣ - ١٢ سنة وكذلك خمسة من الهاربين بما فيهم زعيم المجموعة « مصطفى بويالى » والذى حكم عليه غيابيا مدى الحياة . هذا وقد تجددت الاضطرابات من قبل تلك العناصر الاسلامية بعد الهجوم على احد ثكنات البوليس الجزائرى ومقتل ٥ من رجال الأمن فى منطقة « صومع » على بعد ٥٠ كم جنوب غربى الجزائر فى ٢٦ أغسطس ١٩٦٥ .

الآن ، وقد تشكلت فى يونيو ١٩٨٥ الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان والمحظورة من قبل السلطات الجزائرية فى ١٢ أغسطس ١٩٨٥ ومنذ بداية يوليو الماضى ألقى القبض على ٢٠ شخصا من أعضاء الرابطة أو من اعضاء لجنة أبناء الشهداء .

هذا وقد تشكلت تلك الرابطة دفاعا عن المعتقلين السياسيين فى الجزائر وقد واجهت تلك الرابطة نفس المصير من الاعتقالات . مما أدى إلى اثارة الاضطرابات فى منطقة تيزى أوزو فى نوفمبر ١٩٨٥ التى قامت بها لجنة أبناء الشهداء فى الذكرى ٣١ للثورة الجزائرية . وطالب المتظاهرون باطلاق سراح اعضاء لجانهم

واعضاء من الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان والتى ألقى القبض عليهم فى يوليو واغسطس الماضيين . هذا وقد حدث اضراب لمدة ٢٤ ساعة فى ميلايا دائرة تيزى أوزو من قبل لجنة تنسيق للتلاميذ والطلبة والعمال وطالبوا بالافراج عن المعتقلين السياسيين ووضع حد لأعمال القمع وضرورة انتخاب ممثلى العاملين فى المصانع والادارات .

إلا أن أهم الأحداث السياسية التى تشهدها الجزائر فى هذا العام هى العملية التى تجرى لاعادة النظر فى الميثاق الوطنى الذى تم اقراره عام ١٩٧٦ وينتظر أن تسفر هذه العملية عن اعادة رسم التوجهات الجزائرية خاصة فيما يتعلق بقضية التنمية بحيث يتم تخفيف قبضة الدولة على الاقتصاد لصالح زيادة دور القطاع الخاص .

المملكة المغربيـة

تواجه دولة المغرب ونظامها السياسى عدة قضايا داخلية أهمها :

١ ـ القضية الاقتصادية .

٢ ـ أزمة النظام السياسى « قضية المشاركة السياسية والاضطرابات السياسية » .

٣ ـ مشكلة الصحراء .

١ ـ القضية الاقتصادية :

لقد اندلعت اضطرابات فى يناير عام ١٩٨٤ هددت المغرب كله واضطرت معها قوات الجيش والبوليس إلى التدخل والاشتباك مع المتظاهرين . وقد بدأت هذه الاضطرابات بمظاهرات طلابية بالمدارس الثانوية احتجاجا على سوء الأطعمة وزيادة رسوم الامتحانات ثم انضم إليها المواطنون المغاربة للاحتجاج على زيادة أسعار المواد الغذائية خاصة الخبز ومواد الوقود وزيادة الضرائب المحلية .

وعلى أثر اجتياح الاضطرابات معظم مناطق المغرب قرر الملك الحسن الثانى فى ٢٢ يناير ١٩٨٤ الغاء زيادة الأسعار واتهم اليساريين واسرائيل وايران باثارة تلك الاضطرابات .

ومصدر الخطورة أن هذه الأحداث قد ارتبطت بأزمة اقتصادية خطيرة بعد الانتعاش الذى شهدته البلاد فى بداية عقد السبعينات بفضل السياسات الرشيدة فى بناء السدود على مجارى المياه . ولكن لم يصاحبها اصلاح زراعى حقيقى ثم ارتفاع أسعار الفوسفات ثم تدهورها بعد ذلك بسبب تدهور أسعار المعادن وارتفاع قيمة فاتورة البترول والجفاف والتضخم العالمى وعدم فعالية الادارة وانعدام التخطيط وكذلك مشكلة الصحراء التى تستنزف البلاد منذ عام ١٩٧٥ .

وقد عكست الأزمة الاقتصادية نفسها فى شكل انتشار البطالة وتجميد الأجور وانخفاض القوة الشرائية لأغلب فئات السكان وتفشى البطالة .

٢ ـ ازمـة النظام السيـاسى « أزمة المشـاركة السياسية ـ الاضطرابات السياسية » :

الأزمات التى واجهها نظام الحكم فى المغرب قليلة ابان فترة حكم محمد الخامس لميوله الوطنية المعتدلة وكذلك لكونه رمزا للاستقلال الوطنى إلا أن الأزمات صارت متكررة فى أيام حكم الملك الحسن الثانى الذى تولى الحكم فى سنة ١٩٦١ .

وفى هذا الصدد نذكر محاولة اغتيال الملك عام ١٩٦٣ والحركة الطلابية عام ١٩٧٠ وتمرد الفلاحين عام ١٩٧١ ومحاولة الاغتيال فى يوليو ١٩٧١ (حادث قصر الصخيرات) ومحاولة الاغتيال فى أغسطس ١٩٧٢ « حادث القنيطرة » وفى الآخيرتين كانت من قبل الجيش .

وقد أثيرت قضية المعارضة السياسية فى المغرب خلال عام ١٩٨٥ حيث اتهمت قوى المعارضة المغربية بقيادة الاتحاد الاشتراكى مع حزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية الحكومة بدعم أحزاب جديدة وزودتها بأغلبية برلمانية لا تتناسب مع حداثة هذه الأحزاب وذلك بالتزوير فى انتخابات المجالس البلدية والانتخابات التشريعية وذلك على حساب الأحزاب الرئيسية والعريقة فى الحياة السياسية فى المغرب .

هذا وقد أثير فى قضية المعارضة عند تشكيل الحكومة الجديدة فى ابريل ١٩٨٥ من التكنوقراطيين المستقلين و ١٢ وزيرا يمثلون ثلاثة من الأحزاب الستة الرئيسية وهى التجمع الوطنى للاحرار برئاسة أحمد عصمان والاتحاد الدستورى برئاسة المعطى بو عبيد والحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة محمد ارسلان الحديدى وللأحزاب الثلاثة مجتمعة (١٦٨) مقعدا برلمانيا بينما تملك المعارضة مجتمعة (١٣٢) مقعدا برلمانيا وتتكون من حزب الاستقلال برئاسة محمد بوستة والاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية « بـرئاسـة عبد الرحيم بوعبيد وحزب التقدم والاشتراكية (الحزب

الشيوعى) ومنظمة العمل الديمقراطى (يسار راديكالى) برئاسة بن سعيد وحزب الحركة الشعبية وذلك فى الانتخابات البرلمانية فى سبتمبر عام ١٩٨٤ .

ويعتبر استبعاد قوى المعارضة من التشكيل الوزارى الأخير فى المغرب ملمحا من ملامح أزمة المشاركة السياسية خاصة وانها تأتى ضد الأحزاب الرئيسية والعريقة فى الحياة السياسية المغربية .

وأهم ما يلاحظ فى الوزارة الجديدة أن وزارة الخارجية والتعاون والأعلام قد أصبحت وزارة واحدة يتولاها السيد الكيلانى بينما استحدثت وزارة جديدة تابعة للوزير الأول محمد كريم العمرانى مكلفة بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية حيث أن المغرب قدمت طلبا رسميا للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة .

وبالاضافة إلى أزمة المعارضة السابقة فإن المغرب قد شهدت خلال عام ١٩٨٥ مجموعة من الاضطرابات والمحاكمات . ونذكر هنا اضراب ٧٠٠ من مندوبى التسوية العاملين فى المكتب المغربى للتسوية الخارجى فى الدار البيضاء احتجاجا على فصل ٧٠ من زملائهم وكانوا يعملون فى فروع المكتب وخاصة فى قطاع الأغذية المحفوظة والذى عهد بها إلى القطاع الخاص .

وكذلك حدثت اضرابات عن الطعام فى سجون المغرب خاصة فى سجنى مراكش وقنيطرة احتجاجا على ظروف الاعتقال وقامت الرابطة المغربية لحقوق الانسان ورابطة المغرب للدفاع عن حقوق الانسان وهما منظمتان لهما صفة شرعية وكذلك الاتحاد الديمقراطى للعمل وهو ثانى نقابة مغربية .

وعلى الرغم من عفو الملك الحسن عن ١٦٥ معتقلا سياسيا فى الذكرى ٣٢ لنفى السلطان محمد الخامس لكورسيكا ومدغشقر عام ١٩٥٣ إلا أنه لا زال هناك معتقلون سياسيون يعانون من سوء المعاملة والتى تحركت قوى المعارضة والروابط المغربية لحقوق الانسان للدفاع عنهم واثارة قضيتهم أثناء زيارة الملك الحسن لفرنسا فى نوفمبر ١٩٨٥ .

وقد جرت فى شهر سبتمبر ١٩٨٥ محاكمة ٢٩ مواطنا بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم واقامة جمهورية اسلامية وهم أعضاء منظمة الشبيبة الاسلامية برئاسة الشيخ عبد الكريم موسى واعترفوا بانهم تلقوا تدريباتهم فى الجزائر على أيدى البوليساريو .

وفى الواقع أن زيادة حدة الاضطرابات فى المغرب تكشف عن حجم التوتر الموجود فى الشارع السياسى المغربى سواء بسبب القمع السياسى وسوء أحوال المعتقلين السياسيين وتضييق نطاق حركة المعارضة السياسية أو بسبب النشاط المتزايد للقيادات الاسلامية مؤخرا .

مشكلة الصحراء :

لقد مثلت مشكلة الصحراء منذ بدايتها أهم القضايا التى تواجه النظام السياسى المغربى للاعتبارات الآتية :

١ ـ انها تستنزف الموارد الاقتصادية للبلاد بسبب زيادة ميزانية الجيش خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية للمغرب .

٢ ـ هناك جنود مغربيون يرفضون الخدمة فى جنوب المغرب فى مواجهة البوليساريو وذلك بسبب صلات القبائل وامتدادها ما بين جنوب المغرب ومنطقة الصحراء وحتى موريتانيا .

٣ ـ لقد كانت مشكلة الصحراء وراء توتر علاقات المغرب بالدول العربية الأخرى فى منطقة المغرب العربى خاصة الجزائر ، هذا وقد دخلت مشكلة الصحراء مرحلة جديدة بعد استكمال المغرب بناء الحائط الأمنى لوقف هجمات البوليساريو ضد القوات المغربية . ومع ذلك لم يتغير الموقف فى الصحراء منذ الاعتراف بالجمهورية الصحراوية فى مؤتمر القمة الأفريقى قبل المؤتمر الأخير وانسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية على أثر ذلك .

ويلاحظ أن موقف المغرب أصبح أكثر تشددا بعد اتفاق الوحدة مع ليبيا واستكمال الحائط الأمنى هذا وقامت المغرب بطرح مبادرة جديدة فى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر عام ١٩٨٥ ألقاه رئيس الوزراء كريم العمرانى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وهى تتضمن اعلانا لوقف اطلاق النار من جانب واحد . وتحديد بداية العام القادم كموعد لاجراء الاستفتاء تحت اشراف دولى . وجاءت تلك المبادرة جزءا من المناورات السياسية والدبلوماسية التى تخوضها المغرب بعد أن قطعت شوطا كبيرا فى اتجاه إحكام قبضتها على الصحراء والسير قدما فى خطة التنمية والاستيعاب الاقتصادى والاجتماعى لها وذلك لكى تكسب التأييد الدولى بعد أن خسرت التأييد الأفريقى .

ولا زالت الأمور متشابكة فبعد أيام قليلة من مبادرة المغرب تقدمت ٤٠ دولة إلى اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة باقتراح يطالب فيه كل

من المغرب والبوليساريو ببدء المفاوضات وهذا ما رحبت به البوليساريو بينما رفضته المغرب لانه يتضمن اعترافا بالبوليساريو .

موريتانيا

لقد استقلت موريتانيا عام ١٩٦٠ وانضمت إلى الأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٦١ وقبلت فى الجامعة العربية فى نوفمبر عام ١٩٧٣ .

هذا وتواجه دولة موريتانيا ونظامها السياسى عددا من القضايا الداخلية الهامة تمثل معضلات لموريتانيا المستقبل ويمكن بيانها فى الصفحات التالية :

١ ـ قضية التكامل القومى .

٢ ـ المشكلة الاقتصادية .

٣ ـ أزمة النظام السياسى « عدم الاستقرار السياسى » .

٤ ـ مشكلة الصحراء .

١ ـ قضية التكامل القومى :

تعانى موريتانيا من وجود انقسامات عرقية ولغوية تؤدى إلى احتمالات اثارة الصراع الاجتماعى بشكل أو بآخر فى ظل ظروف معينة فمن حيث الأصول العربية نجد هناك العرب والزنوج ، فالعرب يقيمون فى شمال البلاد بينما يتركز الزنوج فى جنوب البلاد . وهناك التعدد اللغوى فهناك اللغة العربية واللغة البولارية والسوفنكية والولونية وهى أربع لغات وطنية معترف بها . وهناك اللغة الفرنسية والتى لا تزال هى المهيمنة كلغة للتعليم فى مراحل التعليم المختلفة وهى اللغة الرسمية للبلاد . هذا وتحاول موريتانيا فى محاولات التعريب التى تقوم بها أن تعطى اللغة العربية وضع اللغة الرسمية مع الاعتراف باللغات الوطنية الأخرى مع افساح المجال للغة الفرنسية كاختيار فى مراحل التعليم المختلفة .

وفى الواقع أن امكانية تهديد التكامل القومى تأتى بالأساس من احتمال تجدد الصراع بين العرب والزنوج . على الرغم من انه كان هناك اصرار على ضرورة الوحدة الوطنية بين القبائل الزنجية والعربية فى مواجهة الاستعمار فإن محاولة اندماج جنوب البلاد فى الحياة السياسية ومع الشمال بعد الاستقلال لم يصل إلى تلك الدرجة من الاستقرار الذى يدعم الوحدة الوطنية فأهالى الجنوب ما زالوا يعملون فى مجالات عمل على هامش وسائل الانتاج الأساسية فى موريتانيا « التجارة ، الادارة ، المعادن » بالاضافة إلى ذلك هناك مشكلة العبودية ونظام الرق الذى لا زال قائما فهناك أكثر من ٤٠٠ ألف شخص بين رجال ونساء وأطفال لا زالوا يعانون من نظام العبودية .

٢ ـ المشكلة الاقتصادية :

تعتمد البنية الأساسية للاقتصاد الموريتانى على انتاج المواد الأولية وبالتالى ارتبط بعلاقة التبعية باقتصاد الدولة المستعمرة فرنسا باقتصاديات الدول الراسمالية الغربية . وعلى الرغم من الاتجاه القومى للعمل على دعم الاقتصاد الوطنى من خلال الاشراف والسيطرة على شئون الاقتصاد إلا أن الأزمة الاقتصادية كانت ولا تزال قضية هامة تواجه النظام السياسى الموريتانى ويمكن بيان أبعاد الأزمة الاقتصادية فى موريتانيا فى العناصر الآتية :

١ ـ التأثير السيىء للجفاف على القطاع الريفى سواء الزراعى أو قطاع الماشية وبلغت الخسائر فى عام ١٩٨٤ فى قطاع الماشية بنسبة ٧٪ والذى يساهم بـ ٤/٥ حصة القطاع الريفى من اجمالى الناتج القومى هذا مع زيادة حدة مشكلة التصحر وزحف الصحراء التى تشكل أربعة أخماس مساحة البلاد على الأرض الزراعية .

٢ ـ وجود عجز فى الحبوب مقداره ١٨٠ ألف طن واعتماد موريتانيا على استيراد المواد الغذائية من الخارج .

٣ ـ عدم استقرار السياسة الاقتصادية خاصة فى مجال صناعة التعدين وبالذات مناجم الحديد فأنشئت فى عام ١٩٦٣ وأممت عام ١٩٧٩ ولكنها أعيدت إلى الملكية الخاصة عام ١٩٧٨ .

٤ ـ ٥٠٪ من ميزانية موريتانيا تذهب إلى الجيش بسبب مشكلة الصحراء الغربية .

٥ ـ زيادة حدة الديون مما ادى بموريتانيا إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية بمقدار ٣٠٪ وتحويل ١١ شركة من القطاع العام للخاص ، هذا وتعمل موريتانيا على مواجهة تلك المشكلة بالوسائل الآتية :

١ ـ اعطاء مشروعات الرى الأولوية الكبرى ولا سيما بعد تشغيل السدود التى تقام من أجل تنظيم استغلال نهر السنغال ومالى وموريتانيا والسنغال من أجل تحقيق الاكتفاء الغذائى .

٢ ـ تعتمد موريتانيا على ثرواتها المنجمية مثل الحديد وثروتها السمكية .

هذا وإن كانت برامج الاصلاح التى وضعت لم تحقق الأهداف المطلوبة منها بسبب ركود سوق الحديد والجفاف وحرب الصحراء .

هذا وتعمل موريتانيا خاصة منذ عام ١٩٧٩ على وضع اجراءات تقشفية ولذلك قام العقيد معاوية بوضع خطة اصلاح اقتصادى جديدة من أجل اعادة التوازن للاقتصاد الموريتانى وكانت موريتانيا قد توصلت إلى اعادة جدولة ديونها الخارجية وتقدر بحوالى مليار دولار وتحصل فى نفس الوقت على مساعدة خارجية خاصة من فرنسا ٤٠ مليون فرنك فرنسى ومن السعودية ٣٠ مليون دولار لعام ١٩٨٥ .

وترجع هذه المساعدة الدولية إلى التوجهات الجديدة المعتدلة لنظام الحكم الذى أطلق سراح المسجونين السياسيين واتخذ موقفا مرنا بشأن مسألة الصحراء وفى هذا الاطار أعادت الرباط ونواكشوط العلاقات الدبلوماسية بينهما فى ابريل عام ١٩٨٥ بعد فترة انقطاع عام ١٩٨١ .

وفى الحقيقة إن مواجهة المشكلة الاقتصادية الموريتانية يجب أن يقوم على أساس تنمية القطاعات الأساسية للاقتصاد الموريتانى وتحديثها وبناء تنمية صناعية لاستغلال مواردها المعدنية مع ضرورة استقرار سياستها الاقتصادية بحيث تبنى اقتصادا وطنيا مستقلا بعيدا عن محاور التبعية لاقتصاديات الدول الرأسمالية .

٣ ـ أزمة النظام السياسى « عدم الاستقرار السياسى » :

لقد استقلت موريتانيا عام ١٩٦٠ وقد دعا مختار ولد داده رئيس الجمهورية إلى مؤتمر عام ١٩٦٠ واستجابت له المعارضة وتم فيه تشكيل حزب الشعب الحاكم وهو يتكون من ٤ أحزاب « حزب التجمع الموريتانى ، حزب النهضة ، الاتحاد الوطنى الموريتانى ، واتحاد الاشتراكيين المسلمين .

واستمرت الأوضاع إلى أن تمت الاطاحة بمختار ولد داده فى يوليو ١٩٦٨ وترتب على ذلك تولى لجنة عسكرية للاصلاح الوطنى السلطة وأوقفت العمل بالدستور وأقالت الحكومة وحلت البرلمان وحزب الشعب الحاكم . وقاد الانقلاب محمد ولد سالك رئيس أركان الجيش وقت رئاسة مختار ولد داده .

وفى الواقع أن عدم الاستقرار السياسى الذى شهده النظام السياسى قد تمثل بشكل أساسى فى تزايد دور الجيش وأخذه للمبادرة فى كل التغيرات داخل النظام سواء بالانقلابات المتكررة أو محاولات الانقلاب المستمرة وتزايد وجود التيارات السياسية المختلفة داخل الجيش خاصة التيارات المتصارعة حول موقف موريتانيا من مشكلة الصحراء وضرورة تحقيق السلام ووضع حد للحرب الدائرة بين البوليساريو وموريتانيا وذلك بعد انقلاب عام ١٩٧٨ بقيادة محمد خونا ولد حيد الله والذى تم الاطاحة به فى انقلاب ديسمبر ١٩٨٤ بقيادة العقيد معاوية بن أحمد ولد طاية .

هذا وقد جاءت القيادة الجديدة بتوجهات داخلية أهمها المصالحة الوطنية بالعفو العام عن المسجونين السياسيين والذين ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة من حزب البعث والقوى الناصرية واليسار الماركسى والتيار الدينى . والانفتاح على الخارج ، هذا مع توجهات خارجية تتسم بالحياد تجاه القضايا الخارجية التى تواجهها خاصة منطقة المغرب العربى وبالذات الصحراء هذا بالاضافة إلى توسيع العلاقات مع الغرب وبالذات فرنسا والولايات المتحدة .

٤ ـ مشكلة الصحراء :

مثلت مشكلة الصحراء الغربية معضلة لموريتانيا ونظام حكمها لما لها من أبعاد وتأثيرات داخلية ، حيث كانت موريتانيا طرفا دائما فى قضية الصراع القائم فى تلك المنطقة سواء فى فترة مواجهة الاستعمار أو فى فترة ما بعد انسحاب أسبانيا عن منطقة الصحراء . وكان للصدام بين القوات الموريتانية وقوات البوليساريو آثار داخلية سلبية فى موريتانيا يمكن ايجازها فى الآتى :

١ ـ وجود هجمات متكررة من جانب قوات البوليساريو على نواكشوط عاصمة موريتانيا .

٢ ـ إن ٥٠٪ من ميزانية موريتانيا كانت تذهب إلى الجيش فى صراعه مع البوليساريو وكذلك معظم المساعدات الخارجية .

٣ ـ إن الصحراء تمثل امكانية وجود قلاقل قبلية داخل موريتانيا حيث هناك قبائل فى منطقة الصحراء لها امتداد فى الجنوب المغربى وكذلك فى موريتانيا وهناك مسئولون فى كل من المغرب والصحراء وموريتانيا لهم أصول مشتركة بل وواحدة .

ولذلك جاء انقلاب عام ١٩٧٨ بقيادة محمد حيد الله على أثر الصراع بين التيار المؤيد لتسوية مشكلة الصحراء والتيار المعارض لذلك وكان الانتصار للتيار

الذى رأى ضرورة تسوية مشكلة الصحراء وتم اعتراف موريتانيا رسميا بالجمهورية الصحراوية فى فبراير ١٩٨٤ .

وعندما حدث انقلاب ديسمبر ١٩٨٤ أعلن قادة الانقلاب الجديد اتخاذ موقف الحياد تجاه مشكلة الصحراء فاستمر الاعتراف بالجمهورية الصحراوية والابقاء على معاهدة التعاون والآخاء بين الجزائر وموريتانيا وتونس هذا مع تحسين العلاقات مع المغرب ولذلك تم عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وموريتانيا المقطوعة منذ عام ١٩٨١ ، وذلك فى ابريل عام ١٩٨٥ .

المملكة الأردنية الهاشمية

لقد كانت هناك مجموعة من التطورات الداخلية فى دولة الأردن عكست بوضوح أهم القضايا الداخلية التى تواجهها الدولة وكذلك النظام السياسى الأردنى ويمكن ابراز أهم تلك التطورات فى الآتى :

١ - استقالة وزيرة الاعلام الأردنية .

٢ - تشكيل حكومة أردنية جديدة .

٣ - جهود المصالحة مع سوريا .

١ - استقالة وزيرة الأعلام الأردنية :

لقد قدمت ليلى شرف وزيرة الاعلام الأردنية فى بداية عام ١٩٨٥ استقالتها إلى رئيس الوزراء أحمد عبيدات الذى قام بتشكيل الوزارة فى فبراير ١٩٨٤ . وجاءت تلك الاستقالة ، وهى أول استقالة فى تاريخ الأردن منذ عشر سنوات منددة بالحساسية المفرطة للسلطة العامة فيما يتعلق بحرية الاعلام . وجاء فى خطاب استقالتها أن الاتصالات بين مجلس الوزراء ووزارتها بشأن اعداد سياسة اعلامية كانت قد توقفت وأعربت عن أسفها لأن القرارات الخطيرة تتخذ دون مناقشة فى مجلس الوزراء وانه ليس مسموحا للصحف بمناقشة هذه القرارات وكما أن قنوات الاتصال بين وزارة الاعلام ومراكز اتخاذ القرار قد توقفت .

وجاءت تلك الاستقالة بعد التوجيهات التى وجهها الملك حسين إلى رئيس الوزراء أحمد عبيدات بشأن ما يفسر فى الصحف من انتقادات للعشائر الأردنية الأمر الذى أدى إلى مزيد من الرقابة على وسائل الاعلام .

هذا وكان خلاف فى مجلس الوزراء الأردنى قد ثار فى أواخر عام ١٩٨٤ وبداية عام ١٩٨٥ بشأن وقف العمل بالأحكام العشائرية حيث كان قد تم اتخاذ قرار بالغاء قانون العشائر لما كان زيد الرفاعى رئيسا للوزراء عام ١٩٧٥ . وقد صاحب ذلك الالغاء ردود فعل واسعة بين القبائل مما أدى إلى تجميد قرار الالغاء هذا . وكان قد تم تأسيس محكمة الجنايات الأردنية عام ١٩٧٦ على أن يكون النظام القضائى الحديث هو أداة الفصل فى القضايا القانونية واحتفظ قانون التأسيس بحق القبائل فى الفصل فى قضايا العرض بالأساس . ورغم هذا القانون استمرت العشائر تفصل فى منازعاتها وفق أحكامها . ولذلك جاءت استقالة الوزيرة الأردنية دليلا على النفوذ الاجتماعى والسياسى للعشائر فى الأردن .

٢ - تشكيل حكومة أردنية جديدة :

قدم أحمد عبيدات استقالة وزارته التى شكلت فى فبراير ١٩٨٤ عندما استعادت الأردن مجلس النواب الذى ظل معلقا لمدة عشرة أعوام وكانت مهمة تلك الوزارة الأساسية هى حماية الأمن الداخلى للأردن خاصة مع شيوع أعمال العنف والانفجارات والاعتداء على الدبلوماسيين الأردنيين فى الخارج . وكانت المنظمات التى تقوم بأعمال العنف والانفجارات إما منظمات منشقة فلسطينية أو حركات اسلامية موالية لايران .

وعلى أثر قبول استقالة وزارة أحمد عبيدات تم تكليف زيد الرفاعى بتشكيل الوزارة الجديدة وكان الرفاعى قد شكل الوزارة الأولى له فى مايو ١٩٧٣ والثانية فى نوفمبر ١٩٧٤ والثالثة فى فبراير ١٩٧٦ .

وقد ارتبطت بتشكيل الحكومة الجديدة فى أول ابريل عام ١٩٨٥ دلالتان لهما أهميتهما :

فالحكومة الجديدة قد ضمت ١١ وزيرا فلسطينيا بعد زيادة عدد الوزراء إلى ٢٧ وزيرا ومعنى ذلك أن الوزراء الفلسطينيين يشكلون نصف الوزارة الجديدة تقريبا . وهذه أول مرة يشارك فيها وزراء فلسطينيون بهذا العدد منذ عام ١٩٧٤ . وقد كانت الوزارات الأردنية تشكل قبل احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ مناصفة أى نصف الوزارة من الضفة الشرقية والنصف الآخر من الضفة الغربية وبعد مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ تقلص عدد الوزراء الفلسطينيين فى الحكومات الأردنية حيث كان لا يتجاوز عدد الفلسطينيين فيها أربعة وزراء .

٣ - جهود المصالحة مع سوريا :

أما عن الدلالة الثانية لتشكيل الحكومة الأردنية فيمكن ابرازها من جهود المصالحة بين كل من الأردن

وسوريا مؤخرا .

لقد جاءت وزارة زيد الرفاعي وإحدى مهامها تحقيق التقارب الأردني السوري ، فكان زيد الرفاعي من بين رؤساء الوزارات الذين لعبوا دورا هاما في التضامن العربي وخاصة مع سوريا ، على أن يكون ذلك الاتجاه كنوع من إحداث التوازن للتنسيق والحركة مع منظمة التحرير وفقا لاتفاق فبراير ١٩٨٥ . وظلت تلك الجهود في طور الاستعداد حتى مؤتمر القمة العربي الطارىء الذي عقد في الرباط هذا العام ، وتم تشكيل لجان مصالحة بين الدول العربية من بينها الأردن وسوريا .

هذا وقد حدثت بالفعل اتصالات ولقاءات أردنية سورية على مستوى عال تسعى إلى ازالة الخلافات المترسبة بين الدولتين ووضع أسس مشتركة للاتفاق عليها في عملية التسوية للصراع العربي الاسرائيلي .

هذا وقد ساعد على زيادة احتمالات الاتفاق بين كل من الأردن وسوريا فتور العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد الغاء لقاء لندن في ١٤ أكتوبر بين الوفد الأردني الفلسطيني والمسئولين البريطانيين كما أن كلا الطرفين يحاول الضغط على المنظمة بذلك التقارب . فالأردن يريد الضغط عليها لتقديم مزيد من التنازلات وسوريا تريد جذب الأردن إليها خارج اطار التنسيق المصري الفلسطيني .

ويذكر أن الحكومة الأردنية قامت باعتقال عدد كبير من أعضاء تنظيم الأخوان المسلمين المعادي لنظام الحكم في دمشق بعد أن حملتهم مسئولية تدهور الأوضاع السورية الأردنية عام ١٩٨٠ وذلك كخطوة لابداء حسن النية الأردنية تجاه سوريا كأحد العوامل المساعدة على انجاح المصالحة بينهما .

ســوريا

يواجه النظام السياسي في سوريا ثلاث قضايا داخلية رئيسية :

١ ـ مسألة خلافة الرئيس حافظ الأسد .

٢ ـ المعارضة السياسية .

٣ ـ المشكلات الاقتصادية .

أولا : مسألة خلافة الرئيس الأسد :

تفجر الصراع بين عدد من القيادات السورية حول هذه المسألة بمناسبة المرض الطويل الذي أصاب الرئيس الأسد عام ١٩٨٣ . وقد وصل هذا الصراع إلى حد الصدام المسلح بين بعض التكوينات العسكرية الرسمية المنقسمة بين تأييد هذا المرشح للخلافة أو ذاك ، والذين يأتون جميعهم من خلفيات عسكرية بما يعكس مدى أهمية دور الجيش في النظام السياسي في سوريا . وقد تمكن النظام من استيعاب ذلك الصراع ومنع تفجره وتحقيق التعايش بين المتنافسين عبر النفوذ القوي للرئيس الأسد الذي بمجرد عودته للساحة السياسية قام باتخاذ عدد من الاجراءات كان أهمها أبعاد شقيقه رفعت الأسد ذي الطموحات السياسية الواسعة والمعتمد على قوة تشكيلات سرايا الدفاع التي يقودها إلى موسكو ثم إلى جنيف في مايو ١٩٨٤ وخلال غيابه اتخذ عددا من الاجراءات للحد من قاعدة نفوذه . ففي منتصف يوليو ١٩٨٤ جرى تخفيض قوة سرايا الدفاع من ٣٠,٠٠٠ إلى ١٨,٠٠٠ جندي كما تم تخفيض مستوى الأجور في سرايا الدفاع لتصبح في مستوى الأجور العادية في القوات المسلحة . كما تم حل بعض التشكيلات العسكرية الخاصة ـ خاصة العاملة منها في مجال المخابرات والأمن واعادة دمجها في الجيش وأصدرت قيادة حزب البعث أوامر إلى أعضاء الحزب لفصل أنفسهم من « الرابطة » وهي مؤسسة تدريب دبلوماسي عالية انشأها رفعت الأسد في سنوات السبعينات وأصبحت أداة لزيادة نفوذه في الدائرة الفكرية في سوريا .

وقد عاد رفعت الأسد إلى سوريا في نوفمبر ١٩٨٤ واستقبله أنصاره بحماس شديد بينما قام الرئيس الأسد باختيار ثلاثة نواب كان ترتيب رفعت الأسد الثاني بينهم وفي عام ١٩٨٥ تمكن الرئيس حافظ الأسد من السيطرة على الموقف واعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد وإن كان هذا لم يحسم مشكلة الخلافة وقد تم ذلك على ثلاث خطوات أساسية :

١ ـ المؤتمر الثامن لحزب البعث ٥ ـ ٢٠ يناير ١٩٨٥ وفيه جرت استعادة جانب هام من حيوية الحزب ويبدو أن ذلك كان ضروريا لموازنة ـ ولو جزئية ـ لنفوذ التشكيلات العسكرية .

٢ ـ اعادة انتخاب الرئيس الأسد رئيسا للجمهورية للمرة الثالثة في استفتاء قومي أجري في ١١ فبراير بعد ترشيح مجلس الشعب له في ٣٠ يناير بناء على توصية القيادة القطرية للحزب . وجرى التصويت لصالح الرئيس الأسد بنسبة ٩٩,٩٧٪ من مجموع الأصوات .

٣ ـ تم تشكيل وزارة سورية جديدة في ٨ ابريل ١٩٨٥ برئاسة الدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس الوزراء السابق وتكونت الوزارة من ٢٥ وزيرا بينهم ١٢

وزيرا من أعضاء حزب البعث ، ٣ وزراء من حركة الاشتراكيين الوحدوين ، وزيرا من كل من الحزب الشيوعى السورى والحركة الاشتراكية العربية وهى الأحزاب الأربعة المكونة للجبهة الوطنية التقدمية منذ عام ١٩٧٢ بالاضافة إلى ستة وزراء مستقلين .

ثانيا : المعارضة السياسية :

يواجه النظام السورى معارضة سياسية كان لها نشاطها وخطورتها فى بعض الأحيان ومن ذلك المحاولة الانقلابية التى جرت فى أعوام ١٩٧٩ ، وأحداث مدرسة المدفعية عام ١٩٨٠ ومحاولة التمرد واغتيال الرئيس الأسد التى قام بها ضباط سلاح الجو السورى عام ١٩٨٢ بالاضافة إلى ذلك توجد عدة تنظيمات للمعارضة السياسية أهمها هى جماعة الاخوان المسلمين التى شنت الكفاح المسلح ضد النظام منذ نهاية السبعينات ، أسفرت عن تعرض هذه الجماعات إلى موجة من القمع الشديد أدت إلى تصفيتها تقريبا ، بالاضافة إلى ذلك توجد عدة فصائل للمعارضة العلمانية تنتمى إلى أحزاب اليسار القومى والتى تنتظم معا فيما يعرف بالجبهة الديمقراطية وأن كان لا يبدو أن لهذه الجماعات نفوذا كبيرا فى سوريا . هذا وقد تم فى مارس ١٩٨٥ بمناسبة انتخاب حافظ الأسد رئيسا للمرة الثالثة اعلان العفو عن المسجونين السياسيين بحيث يبدو أن النظام السورى قد دخل عام ١٩٨٥ وقد حجم بشكل ملحوظ مشكلة المعارضة السياسية وإن كان لا يبدو أن هذا الحل نهائى بسبب وجود عدة تناقضات مثيرة للصراع فى داخل بنية المجتمع والنظام السياسى السورى نفسه .

ثالثا : المشكلات الاقتصادية :

يواجه الاقتصاد السورى نقصا متزايدا فى العملة الصعبة فتقول آخر التقديرات بأن الاحتياطيات من العملات الصعبة لا تتجاوز ١٤٠ مليون دولار . لا تكفى الاستيراد إلا لفترة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع فقط وكان الاقتصاد السورى فى حالة أفضل فى أواخر السبعينات بفضل المساعدات المالية من الدول العربية البترولية منذ عام ١٩٧٨ علاوة على أن المساعدة المقدمة من الاتحاد السوفيتى بفضل معاهدة التعاون عام ١٩٨١ . أما الآن فقد زادت أعباء الانفاق العسكرى . ففى ميزانية عام ١٩٨٥ يصل حجم النفقات المتصلة بالدفاع إلى أكثر من ٣ مليارات من الدولارات أى إلى ٣٠٪ من النفقات وإلى أكثر من ٥٠٪ من النفقات الجارية للدولة . وتقدر تكلفة بقاء القوات السورية فى لبنان وحدها بقرابة ٢٥٠ ألف دولار يوميا .

ومنذ عامين أخذ حجم المساعدة العربية التى تحددت فى بادىء الأمر بمبلغ ١,٨٥٠ مليار دولار فى التناقص ليس فحسب من جراء ما يواجه المانحين من صعوبات مالية ولكن أيضا نتيجة لما يثيره الدعم المقدم من سوريا إلى ايران من غضب واستياء ، وقد تفاقم الوضع مؤخرا حين اتخذ الكويت وهو من البلدان الممولة الرئيسية قرارا بوقف مساهمتها فى مخصصات الدعم لدول المواجهة التى يذهب منها لسوريا ١٩٠ مليون دولار وإن كانت الكويت استمرت فى دفعها تحت تسميات أخرى .

وعلى الرغم من الاكتشافات البترولية فى أوائل عام ١٩٨٤ والتوقعات بزيادة الانتاج فإن ايران تستمر فى امداد سوريا بـ ٨ ملايين طن من البترول سنويا منها مليون طن تقدمه لها كمنحة والباقى بسعر تفضيلى يقل كثيرا عن الأسعار المعمول بها فى السوق . ولذلك فإن سوريا تظل بلدا مستوردا للبترول هذا فضلا عن أن البترول السورى من النوع الثقيل الأقل جودة . كما يعد انهيار الايرادات البترولية التى تسهم بـ ٦٠٪ من اجمالى حصيلة الصادرات سببا رئيسيا فى صعوبة الوضع المالى الخارجى لسوريا .

لذلك شرعت الحكومة السورية فى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ فى انتهاج سياسة تقييد صارم للواردات ولا سيما السلع الاستهلاكية وما زال التقشف مستمرا فميزانية عام ١٩٨٥ بلغت ١١ مليار دولار أى بزيادة ٤٪ بالمقارنة مع عام ١٩٨٤ . وقد خفت وطأة الضغوط على القطاع الخاص بعض الشىء . كما أصبح القطاع الزراعى الذى أهمل فى السنوات القليلة الماضية قطاعا يحظى بالأولوية فى تخصيص الموارد . وينصب اهتمام السلطة اليوم على تشجيع الانتاج ولهذا تم توسيع المساحات الزراعية ، كما أن مخصصات القطاع الزراعى تشهد زيادة قدرها ٢٢٪ بالمقارنة مع السنة المالية السابقة . كما أصبحت المساعدة التقنية والمالية من جانب المنظمات الدولية مطلوبة على نطاق واسع .

لبنـــان

يواجه لبنان قائمة طويلة من الأزمات إلا أنه بسبب انفجار الأوضاع منذ اشتعال الحرب الأهلية فى منتصف السبعينات حدث تداخل شديد بين مجمل هذه الأزمات وأصبح من الصعب الفصل بين مشكلة التكامل الوطنى أو أزمة المشاركة السياسية ومشكلة الدور الذى تلعبه القوى الخارجية فى الواقع اللبنانى . ناهيك عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

قام النظام السياسى فى لبنان منذ عام ١٩٤٣ على أساس قاعدة الطائفية السياسية بحيث كان للطائفية المارونية الدور المهيمن على النظام بحكم أكثريتها العددية والنفوذ الاقتصادى والاجتماعى الذى تمتعت به كبار عائلات الطائفة . إلا أن انقلابا قد حدث فى التركيب السكانى للبنان صعدت بمقتضاه الطائفة الشيعية إلى المرتبة الأولى من حيث عدد السكان كما تغيرت مواقع الطوائف الأخرى بما لا ينسجم مع القواعد التى وضعها الميثاق الوطنى عام ١٩٤٣ بالاضافة إلى ذلك ساهمت عدة عوامل أخرى فى اضعاف الأساس الذى قام عليه النظام السياسى فى لبنان نذكر منها :

- انتشار الأفكار الراديكالية القومية واليسارية بين الشباب اللبنانى فأثر من موجة المد القوى الراديكالى فى الخمسينات والستينات . ساعد على ذلك الانفتاح الثقافى وحريات النشر والتعبير التى تمتع بها اللبنانيون .
- الوجود الفلسطينى فى لبنان وخاصة مع انتقال القواعد الرئيسية للمقاومة الفلسطينية إلى لبنان بعد خروج الفلسطينيين من الأردن عامى ٧٠ ، ١٩٧١ .
- الدور الاسرائيلى الذى أخذ شكل الاعتداء على المخيمات والمعسكرات الفلسطينية فى لبنان أو مساندة بعض الطوائف التى اعتبرتها اسرائيل موالية لها .
- زيادة حدة الصراع الاجتماعى فى السبعينات بسبب تفاقم التفاوت الاجتماعى بين اللبنانيين .

ومنذ الغزو الاسرائيلى فى صيف ١٩٨٢ وبعد فترة قصيرة من الهيمنة المارونية شبه الكاملة على لبنان بدعم من اسرائيل استقرت الأوضاع فى لبنان على الشكل التالى :

- التزايد الشديد فى قوة الميليشيات المسلحة (الشيعية والدرزية) المدعومة من سوريا وبروزها كطرف أساسى لا يمكن اغفاله وقادر على منع الهيمنة المارونية على لبنان من العودة إلى سابق عهدها .
- النفوذ الكبير لسوريا لكونها أهم الأطراف الخارجية تأثيرا على الوضع اللبنانى وأكثرها قدرة على التعامل مع تعقيدات الأزمة اللبنانية حتى اتفقت جميع القوى السياسية اللبنانية مع استفتاءات قليلة على الاعتراف بالدور السورى المتميز فى لبنان .
- تقلص دور المقاومة الفلسطينية بعد خروج أغلب قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان على دفعتين عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .
- تقلص النفوذ الاسرائيلى فى ساحة ضيقة من جنوب لبنان وهى المعروفة بالمنطقة الأمنية بالاضافة إلى بعض النفوذ الذى تمارسه على بعض القوى اللبنانية .
- سيطرة القوات اللبنانية على الجناح العسكرى لحزب الكتائب على بيروت الشرقية ودخولها فى صراع مع القيادات المسيحية التقليدية المهيمنة على حزب الكتائب والجبهة اللبنانية ومن ضمنها الرئيس أمين الجميل .
- الانهيار التام لمؤسسات الدولة التى لم يبق منها إلا بعض الرموز القليلة كدولة على بقايا الأمل لدى اللبنانيين فى استعادة وحدة لبنان .

ولعل أبرز التحركات السياسية على الساحة اللبنانية فى العام الأخير هى تلك المرتبطة بمحاولة سوريا فرض الاستقرار فى لبنان من خلال مشروع يضمن لها الاعتراف بدورها فيه . وأبرز المحاولات تلك التى تمثلت فى مشروع الاتفاق الثلاثى بين ميليشيات الشيعة والدروز والقوات اللبنانية الذى كان من المتوقع التوقيع عليه فى شهر أكتوبر غير أن الاتفاق تعثر بسبب تحفظ الطرف المسيحى على تقليص دور الطائفة المارونية وتقليص سلطات رئيس الجمهورية وهى المسائل التى أثارت معارضة فى أوساط القيادات المارونية بما فيها تلك الموالية تقليديا لسوريا مثل الرئيس السابق سليمان فرنجية ويقوم مشروع الاتفاق الثلاثى على التوصل إلى دستور جديد فى لبنان يقوم على الغاء الطائفية السياسية واتخاذ سلسة من الترتيبات الأمنية التى تشارك سوريا فى تنفيذها بنصيب كبير .

وبرغم قصر محاولة التوصل لاتفاق للمصالحة الوطنية ، إلا أن مشاورات لا زالت تجرى لاستيعاب تحفظات بعض الأطراف وكانت أخر الخطوات الهامة فى هذا المجال هى اعلان الزعيم الدرزى وليد جنبلاط فى منتصف ديسمبر موافقته على الملاحظات المارونية على المشروع الأصلى للاتفاق . وإن كان الطرف الشيعى القوى لا يزال عند موقفه من رفض الملاحظات المارونية . وعلى أى الأحوال فانه بقدر ما أن التوصل لاتفاق للمصالحة الوطنية هو أمر ضرورى للبنان فإنه بنفس القدر من الأهمية عند سوريا التى أخذت فرصتها كاملة فى ادارة الأزمة اللبنانية بحيث يمثل نجاحها فى هذه المهمة اختبارا للمصداقية السورية فى لبنان والعالم

العربى وهذا عامل ايجابى يدفع سوريا إلى الحرص على التوصل لحل الأزمة اللبنانية .

العـــراق

يواجه النظام السياسى العراقى خاصة منذ اندلاع الحرب العراقية الايرانية عدة قضايا داخلية :

١ - آثار الحرب مع ايران .

٢ - قضية المشاركة السياسية .

٣ - المشكلة الكردية .

١ - الحرب العراقية الايرانية :

منذ نشوب الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ واستمرارها حتى الآن كان لابد لها من أن تترك آثارا داخلية يواجهها المجتمع والنظام العراقيان ويمكن بيان تلك الآثار الداخلية للحرب فى الآتى :

(أ) الأثر على معنويات العراقيين : عندما اندلعت الحرب العراقية الايرانية بسبب النصر الجزئى للعراق فى بداية الحرب لم يعبأ العراقيون بالحرب ولكن مع اعادة التوازن بين العراق وايران واستمرار الحرب كان على العراقيين أن يتحملوا الحرب ، وعمل النظام على تخفيف وزن الحرب عن كاهل المدنيين واعتمد فى ذلك على التوسع الاقتصادى المذهل الذى حدث فى نهاية السبعينات وباتباع أسلوب التعويضات الكبيرة لضحايا الحرب وأسرهم .

وعلى الرغم من كبر حجم الضحايا البشرية فإن الحرب قد وحدت العراقيين . فالحرب تدور على بعد ١٢٥ كم من بغداد و ٢٠ كم من البصرة . لذلك أصبح العراقيون بعثيون أو غير بعثيين مدركين لخطورة استمرار الحرب ولذلك فإن حرب المدن والتى هدفت إلى توليد ضغط شعبى يؤدى إلى الاطاحة بنظام الحكم لم تؤد إلى ذلك وإن كان الضغط الداخلى على النظام أمرا واردا بعد انتهاء الحرب .

(ب) الأثر الداخلى على الجيش : لقد استطاع الجيش العراقى العودة إلى الحدود وبدأ جهده يأخذ الطابع الدفاعى بالأساس ويتعرض لضغوط متزايدة نتيجة الحشد البشرى الايرانى المتزايد . ولكن الجيش العراقى استطاع بفضل تفوق سلاح طيرانه الحفاظ على التوازن العسكرى .

وتمكنت القيادة العراقية من بناء نظام دفاعى مرن قادر على التصدى للهجمات الايرانية وفى سياق هذه العملية تم لأول مرة بناء جيش عراقى محترف وغير متورط فى الصراعات السياسية الداخلية وهو تطور هام بالنظر إلى الدور السياسى الذى لعبه الجيش قبل ذلك .

لقد زاد اجمالى الناتج القومى العراقى فى الفترة من ٧٤ - ٨٠ بمعدل ١٢٪ سنويا وصادرات البترول تصل إلى ٣ ملايين برميل يوميا مما أتاح للعراق تكوين احتياطى نقدى بلغ أكثر من ٣٥ مليار دولار وشجع هذا الحكومة على بدء تنفيذ تنمية طموحة ثم نشبت الحرب وانخفضت مبيعات البترول بنسبة الثلثين وتم استنزاف النقد الأجنبى كما استقطبت نسبة كبيرة من مخصصات التنمية للمجهود الحربى . وانخفض اجمالى الناتج القومى ٢٠٪ من عام ١٩٨١ ثم انخفض بنسبة ٥٪ عام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ثم بنسبة ٣٪ فى عام ١٩٨٤ . وتبلغ ديون العراق ٤٠ مليار دولار ثلثاها دعم مالى من دول الخليج أما الديون الاقتصادية فتبلغ ١٠ مليارات دولار .

هذا وقد استطاعت العراق الخروج من الأزمة الاقتصادية فهناك الدعم المالى لدول الخليج للعراق واستطاعت الشركات الأجنبية هناك التفاوض مع الحكومة لتأجيل السداد كما بدأ التخفيف من سياسة الاشتراكية بهدف اتاحة المزيد من المجال للقطاع الخاص واعطاء الأولوية لمشروعات التنمية والمتعلقة بالحرب .

هذا عن الأثر الاقتصادى بصفة عامة أما عن أثر الحرب على قطاع البترول الحيوى للبلاد ، فقد كان حجم الانتاج عام ١٩٨٠ عندما نشبت الحرب يصل إلى ٣,٢ مليون برميل يوميا ، بلغت ايراداته ٢٦ مليارا من الدولارات . ولكن استمر الانخفاض المتتالى فى حجم الانتاج خاصة بعد تدمير محطة فاو على الخليج واغلاق خط الأنابيب العابر لسوريا فى عام ١٩٨٢ حتى وصل الانتاج إلى ٧٠٠ ألف برميل يوميا . وحقق ايرادات قدرها ٧ مليارات دولار مما أدى إلى خفض الواردات من السلع الكمالية كالسيارات وأجهزة التليفزيون والحد من الطموحات الانمائية وعمل العراق على تضاعف الانتاج بعد رفع قدرة الخط العابر عبر تركيا وربط حقول زبير البترولية فى جنوبى العراق بخط الأنابيب العابر للمملكة العربية السعودية . كما أن هناك مشروعا بانشاء خط أنابيب يتجه نحو ميناء العقبة الأردنى ولكن هناك مخاوف من أن يتعرض لهجمات اسرائيلية كما طرحت عطاءات لانشاء خط أنابيب ثان عبر تركيا . وكل ذلك

يمثل ضرورة للعراق إذ عليها أن تنتج ٣,٢ مليون برميل يوميا فى عام ١٩٨٨ .

٢ ـ قضية المشاركة السياسية :

من القضايا الداخلية التى يواجهها النظام السياسى العراقى هى قضية المشاركة السياسية حيث هناك قوى شيعية وكردية وشيوعية ليس لها حق رسمى فى المشاركة السياسية فحزب الدعوة الشيعى الموالى لايران ممنوع وهناك اعتقالات مستمرة لأعضاء ذلك الحزب خاصة مع استمرار الحرب مع ايران ، كما أن هناك الحزب الديمقراطى الكردستانى الذى يتبنى قضية الأكراد وهو الحزب الذى رفض الانضمام إلى الجبهة الوطنية عام ١٩٧٣ ورفض الدخول فى انتخابات مجلس الأمة فى اكتوبر ١٩٨٤ كما أن هناك عمليات قمع للحزب الشيوعى الذى شارك مع حزب البعث فى تكوين الجبهة الوطنية عام ١٩٧٣ والتى تفككت عام ١٩٧٩ . وبذلك انفرد حزب البعث بالسيطرة على مقاليد الأمور سياسيا وعسكريا فقد حصل على نسبة ٧٣٪ من المقاعد فى انتخابات مجلس الشعب فى أكتوبر ١٩٨٤ وتوزعت النسبة الباقية بين المستقلين والأحزاب الصغيرة والتى تشكل الجبهة الوطنية التقدمية .

وقد ساعدت ظروف الحرب النظام على أخذ موقف متشدد من المعارضة السياسية ولذلك من المتوقع أن يبرز دور القوى السياسية المعارضة بعد انتهاء الحرب ، حينئذ يكون على النظام السياسى ضرورة التوصل إلى صيغة حوار مع تلك القوى السياسية .

٣ ـ المشكلة الكردية :

يمثل الأكراد بين ١٥ ـ ٢٠٪ من عدد سكان العراق وترتبط المشكلة الكردية بمشكلة أكبر فى العراق وهى مشكلة التكامل القومى فى المجتمع العراقى الذى يعانى من الانقسام القومى فهناك عرب وأكراد وتركمان ايرانيون وتعدد دينى ، فهناك الديانة الاسلامية والمسيحية واليهودية إلى جانب اقليات أخرى كاليزيدية والبهائية والصائبة . وهناك تباين فى التركيب الحضارى فى العراق ، فهناك مجتمع بدوى ومجتمع ريفى ومجتمع حضرى .

بدات مشكلة الأكراد تأخذ أبعادا سياسية منذ تشكيل الحزب الديمقراطى الكردستانى عام ١٩٤٦ وبعد تولى حزب البعث السلطة عام ١٩٦٨ تم التوصل فى مارس ١٩٧٠ توقيع اتفاق للحكم الذاتى بين الحكومة العراقية والحزب لحل المشكلة ولكن تنفيذه تعثر لأسباب عديدة .

وقد مثلت المشكلة الكردية خاصة مع دعم ايران لها أداة ضغط على النظام السياسى العراقى ووضح أثرها فى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وتوقيع العراق عليها تحت ذلك الضغط .

وقد وقعت عدة اشتباكات بين قوات الجيش والاتحاد الوطنى الكردى خلال عام ١٩٨٤ بالرغم من الاتفاق بين الحكومة العراقية والاتحاد الكردى فى يناير ١٩٨٤ . ولكن الأوضاع هدأت حتى وصلت فى أغسطس ١٩٨٤ إلى إعلان الاتحاد الكردى استعداده للانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية وقد انتقد الحزب الديمقراطى الكردستانى ذلك التطور بالرغم من استمرار المفاوضات بين الاتحاد الكردى والحكومة فى العراق فى يناير ١٩٨٥ فإن اشتباكات وقعت بين ميليشيات الاتحاد الكردى وقوات الجيش فى ارميل وكركوك .

وستظل المشكلة الكردية قضية داخلية يجب مواجهتها بالحوار والمصالحة الوطنية من أجل دعم التكامل الوطنى لدولة العراق وإن كان هذا غير وارد بصورة جادة إلا بعد انتهاء الحرب مع ايران .

الـكويت

تعتبر الكويت من الدول الخليجية المتميزة سواء من حيث نظامها السياسى حيث انها الدولة الوحيدة هناك التى يوجد بها برلمان منتخب عن طريق انتخابات عامة تخوضها تكتلات سياسية .

وقد خاضت الانتخابات عدة قوى هى التجمع الديمقراطى ويهتم بمسألة الديمقراطية ، التجمع الوطنى ويمثل التيار القومى ، المستقلون وهم أشخاص ذوو توجهات مختلفة ، التجار ويمثلون العائلات القوية والتجمعات والأحزاب الدينية وتهتم بمسألة عدم الفصل بين الدين والسياسة وأخيرا القبائل وهى تجرى انتخابات داخلية لانتخاب مرشحيها فى البرلمان . وأهم الملاحظات على نتائج هذه الانتخابات هى :

١ ـ حدوث تغيير فى أعضاء مجلس الأمة بنسبة ٥٦٪ وهى نسبة لم تحدث فى المجالس السابقة .

٢ ـ بلغ عدد الأعضاء الجدد فى المجلس ٢٩ عضوا .

٣ ـ تقدم التيار القومى وتراجع السلفيين ، فقد حصل أصحاب التيار القومى (التجمع الديمقراطى والتجمع الوطنى) على ٤ مقاعد ولم يكونوا ممثلين فى المجلس السابق .

٤ ـ سقوط اثنين من الرموز القيادية من التيارات الدينية وهما عيسى ماجد الشاهين وعدنان عبد الصمد .

٥ ـ سقوط رئيس مجلس الأمة السابق محمد العدسانى .

وعلى الرغم من ذلك فإن لعبة التوازن لا تزال موجودة بين التجمعات القومية والدينية والقبلية والمستقلة .

وعلى أثر اعلان نتائج الانتخابات فى ١٩٨٥/١٢/٢١ قدم الشيخ سعد العبد الله الصباح إلى الأمير جابر الأحمد الصباح أمير الكويت استقالة الوزارة وبعدها كلفه الأمير بتشكيل الوزارة الجديدة وعدد أعضائها ١٥ وزيرا .

واهم ما يلاحظ على تلك الوزارة :

١ ـ حدوث دمج لبعض الوزارات مثل وزارتى النفط والصناعة ووزارتى المالية والاقتصاد .

٢ ـ وجود ٨ وزراء جدد بينما ترك ٦ وزراء مناصبهم وشمل الوزراء الجدد وزارة الاعلام والمالية والأوقاف والشئون الاسلامية والتعليم والشئون الاجتماعية والعمل والأشغال العامة والاسكان وشئون مجلس الوزراء والكهرباء والماء .

هذا وقد حدث تغيير وزارى فى الكويت فى ١٩٨٥/١٠/١٠ حيث قدم الشيخ « سلمان الصباح » استقالته من منصبه كوزير للعدل وهو المنصب الذى استحدث لأول مرة فى التشكيل الوزارى فى ١٩٧٦/٩/٦ وجاءت الاستقالة على أثر تقديم نواب البرلمان الكويتى مذكرة بسحب الثقة منه فى شهر مايو من هذا العام وذلك فى أعقاب الأزمة المالية « فى البورصة الموازية » فى سوق المناخ الكويتى . هذا وقد تم تعيين مسعود العصيمى « وزيرا للعدل » .

ويأتى ذلك التعديل الوزارى دليلا حيا على حيوية الحياة السياسية فى الكويت وتزيد الحياة الديمقراطية ثراءا والتى يأمل فيها الكثير هذا وإن كانت أعمال العنف والانفجارات التى شهدتها الكويت قد تضع الكثير من القيود على امكانية تطوير تلك التجربة الديمقراطية المتميزة بين دول الخليج .

أما عن أعمال العنف والانفجارات فإن دولة الكويت تعانى الكثير من جراء تلك العمليات أكثر من غيرها من دول الخليج وقد اندلعت تلك الموجة من أعمال العنف على أثر نجاح الثورة الايرانية ونشوب الحرب العراقية الايرانية وأدى ذلك إلى فرض قانون الطوارىء فى أكتوبر ١٩٨١ .

واستمرت تلك الأعمال واتسع نطاقها فحدث الهجوم على السفارتين الأمريكية والفرنسية ومنشآت حيوية هامة فى ديسمبر ١٩٨٣ . وحدثت محاولة اغتيال لرئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية فى ابريل ١٩٨٥ وأعلنت الألوية الثورية العربية مسئوليتها عن الحادث كما حدثت محاولة اغتيال لأمير الكويت فى مايو عام ١٩٨٥ .

هذا كما حدث انفجاران كبيران فى مقهيين شعبيين أديا إلى مقتل ١١ شخصا واصابة ٨٩ آخرين وذلك فى يوليو ١٩٨٥ كما أعقبها حريق فى مصفاة بترول وسوق السلاح . وقد أعلنت عدة منظمات مسئوليتها عن هذه الأعمال :

منظمة الجهاد الاسلامى كما حدث بالنسبة للهجوم على السفارتين الأمريكية والفرنسية عام ١٩٨٣ أو الألوية الثورية العربية فى محاولة اغتيال رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية أو حزب الدعوة المعارض للنظام العراقى والموالى لايران والذى أشارت أصابع الاتهام إليه فى محاولة اغتيال أمير الكويت .

إن أهمية تلك الأحداث تنبع من دلالتها على عدم الاستقرار فى منطقة الخليج والتى تنعكس على الأوضاع الداخلية فى الكويت . فمنذ نجاح الثورة الايرانية ومحاولتها تصدير الثورة خاصة إلى دول الخليج ثم نشوب الحرب العراقية الايرانية واستمرارها حتى الآن . كل ذلك خلق عوامل قلق واضطراب شديدة ألقت بنفسها فى داخل المجتمع الكويتى ذلك لأن الكويت قريبة من أرض المعارك كما أنها تؤيد العراق فى حربها ضد ايران الأمر الذى جعلها عرضة لتلك الأعمال من جانب العناصر الموالية لايران مثل منظمة الجهاد الاسلامية وحزب الدعوة العراقى . ويزيد من خطورة هذا الوضع أن نسبة ٦٠٪ من سكان الكويت من غير المواطنين .

ولذلك فإنه وعقب محاولة اغتيال أمير الكويت اتخذت الكويت فى شهر يونية ١٩٨٥ مجموعة من الاجراءات الامنية المتشددة مثل وقف منح تأشيرات دخول للعاملين فى مشروعات خاصة . كما قامت بطرد عدد من الأجانب الذين يقيمون هناك بصورة غير شرعية كما شددت اجراءات الأمن حول مقار المؤسسات العامة والسفارات الأجنبية كما أقر البرلمان الكويتى فى يوليو ١٩٨٥ قانونا باعدام من يستخدم المتفجرات .

هذا وإن كانت تلك الاجراءات قد تخفف من حدة ونطاق أعمال العنف هذه فإن دولة الكويت ستكون

عرضة لتلك الأعمال من الداخل أو من الخارج طالما استمرت الحرب العراقية الايرانية وأيضا بسبب عدم قدرة الكويت المطلقة على طرد العناصر الأجنبية إما لحاجتها إليها كعمالة أو لأسباب سياسية .

المملكة السعودية

على غير ما هو الحال بالنسبة للنظم السياسية العربية الأخرى لا يبدو أن النظام الحاكم فى العربية السعودية يواجه مشكلات ملحة تمثل تحديا خطيرا فى المدى القصير . إلا أنه يمكن القول أنه توجد مسألتان تشغلا بال صناع السياسة السعودية أكثر من غيرهما فى علاقتها بالأوضاع الداخلية فى المملكة .

١ - الأوضاع فى منطقة الخليج :

وواضح أن لهذه المشكلة طبيعة خارجية بالنسبة للنظام السعودى ويعكس هذا عدم وجود مشكلات داخلية ملحة من ناحية كما يعكس من ناحية أخرى حساسية النظام السياسى فى السعودية للتأثيرات الآتية من الخارج .

تزايد اهتمام السعودية بمنطقة الخليج من زاوية اثرها على الأوضاع الداخلية فى المملكة منذ انتصار الثورة الايرانية بسبب ما يطرحه النظام الثورى فى ايران من توجهات سياسية مختلفة جذريا وخاصة أن النظام الثورى فى ايران يستند إلى تفسيرات خاصة للدين الاسلامى الذى هو نفسه مصدر أساسى لشرعية النظام السعودى بالرغم من الاختلاف المذهبى بين السنة والشيعة فى البلدين وقد شهدت السعودية عدة مظاهر لتأثيرات الاسلام السياسى لايران أبرزها حادثة اقتحام المسجد الحرام عام ١٩٧٩ .

وبنشوب الحرب بين ايران والعراق أضيف بعد جديد للاهتمام السعودى بالمنطقة فاستمرار الحرب يهدد بامتداد عملياتها خارج ساحتها الحالية وهو ما حدث بشكل أو بآخر سواء فيما عرف بحرب الناقلات أو فى تهديد ايران لحرية الملاحة فى الخليج أو غير ذلك من الأشكال التى قد تؤثر على المصالح السعودية فى تأمين حقول النفط ومصافيه وطرق نقله أو بالتأثير على أمن النظام السياسى فى السعودية نفسه حيث يمثل انتقال الحرب إلى خارج ساحتها الحالية وخاصة إذا وصلت إلى السعودية ظرفا مشجعا لبعض الفئات الاجتماعية والقوى السياسية المتربصة بالنظام السعودى .

لهذا عملت السعودية على محورين أولهما هو محاولة احتواء الحرب للحد من امتداد آثارها كحد أدنى أو لوضع نهاية لها كحد أقصى وهو ما تحاوله السعودية من خلال تشجيعها أو مشاركتها فى بعض جهود الوساطة وقد أثبت السلوك السعودى فى هذا المجال جديته مؤخرا فى قمة مجلس التعاون الخليجى الأخيرة فى مسقط .

أما المحور الثانى فيتعلق ببناء القوة العسكرية اللازمة للتصدى لخطر انتشار الحرب سواء بشكل منفرد أو بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجى الأخرى فيما عرف بقوات درع الجزيرة المعسكرة بالمملكة .

٢ - أزمة المشاركة السياسية :

لا يمكن لأحد أن يزعم أن النظام السياسى السعودى يعانى بشكل جاد من مشكلة المشاركة السياسية فرغم وجود بعض التيارات الفكرية والسياسية القومية واليسارية وآخرين من الليبراليين دعاة الديمقراطية وتحديث النظام السياسى فى السعودية إلا أن نفوذ هذه التيارات شديد الهامشية وقد ازداد ضعف هذه الجماعات منذ حرب ١٩٦٧ وما تلاها من تراجع المد القومى اليسارى فى العالم العربى عموما وفى مرحلة لاحقة مع الثورة التى اصابت أسعار النفط طوال النصف الثانى من السبعينات وما أتاحت من امكانية ترضية فئات اجتماعية واسعة فى المجتمع السعودى كان من الممكن أن تصبح مصدرا للمعارضة السياسية إلا أن هناك عددا من العوامل التى قد تساعد على اثارة هذه المشكلة فى وقت قريب منها :

- التراجع فى أسعار النفط فى نصيب العربية السعودية من سوق النفط العالمى بما يهدد بعجز النظام السعودى عن الاستمرار فى اتباع نفس خطط التنمية الطموحة التى اتبعها قبل ذلك والتى مكنت من ترضية فئات اجتماعية كانت محرومة .
- الانفتاح على العالم الخارجى بما يعنيه ذلك من انتقال تأثيرات تيارات فكرية وسياسية مختلفة إلى داخل المملكة .
- التوسع فى التعليم وما يستتبع من اتساع الطبقة الوسطى الحديثة التى لا يسمح النظام السياسى السعودى بتركيبه القبلى باستيعابها سياسيا وتلبية طموحها للمشاركة السياسية .

وقد عبر النظام السياسى فى السعودية عن ادراكه للمخاطر المحتملة إذا ما تفجرت هذه المشكلة وتمثل ذلك

فيما جاء على لسان الملك فهد بالاعداد لتشكيل مجلس استشارى كخطوة أولى نحو الديمقراطية وإن كان يبدو أن حركة النظام السعودى لا زالت بطيئة فى هذا الاتجاه .

دولة الامارات العربية المتحدة

تتكون دولة الامارات العربية المتحدة من سبع امارات هى أبو ظبى - دبى - الشارقة - عمان - أم القوين والفجيرة - ورأس الخيمة واستقلت عام ١٩٧١ وأعلن الاتحاد برئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأعلن الاتحاد فى ٢ ديسمبر ١٩٧١ .

ويلاحظ أن دولة الامارات العربية المتحدة تعانى من مشكلتين داخليتين أساسيتين هى :

١ - الجاليات والعمالة الأجنبية .

٢ - الاثار الاقتصادية لانخفاض انتاج وأسعار النفط .

١ - الجاليات والعمالة الاجنبية :

تمثل تلك المشكلة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة حيث أن ٩٠٪ من سكان دولة الامارات غير مواطنين كما تضاعف عدد سكان دولة الامارات ٣ مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة وهناك ١٠ آلاف عامل بدون عمل على الرغم من دخولهم الدولة بطريقة شرعية وترجع تلك الظاهرة إلى قلة الأيدى العاملة المواطنة ووقوع دولة الامارات العربية من حيث موقعها الجغرافى إلى جوار دول آسيوية تكتظ بالسكان ولا تتمتع بنفس مصادر الثروة الموجودة بالامارات . وتثير تلك الظاهرة مشكلات أمنية واجتماعية وثقافية وسياسية خطيرة لدولة الامارات .

٢ - الأثار الاقتصادية لانخفاض انتاج واسعار النفط :

نتيجة لأزمة النفط فى السوق العالمى انعكس ذلك على دولة الامارات فأدى إلى انخفاض عائد النفط بنسبة ١٣,٥٪ عام ١٩٨٣ .

- فقد انخفضت عوائد الحكومة من البترول بنسبة ٣٣٪ حيث كان اجمالى العائد لها عام ١٩٨٣ هو ٣٤,٦ مليار درهم أى ٩,٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ . وانخفض عام ١٩٨٤ إلى ٣٣,٣ مليار درهم إلى ٨,٨ مليار دولار .
- انخفضت صادرات الامارات إلى أقل من ٥٦ مليار درهم/ ١٥,٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ بعد أن كانت ٦٦,٩ مليار درهم/ ١٨,٣ مليار دولار مع انخفاض الصادرات البترولية ٥٣,١ مليار درهم/ ١٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ٣٢ مليار درهم/ ١١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٤ .
- انخفض حجم الواردات من ٣٤ مليار درهم/ ٩,٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ٣٣ مليار درهم/ ٩ مليار دولار عام ١٩٨٤ .
- أصاب العجز الميزانية فى دولة الامارات للمرة الأولى منذ عشر سنوات عام ١٩٨٣ حيث بلغ العجز ما قيمته ٥,٤ مليار درهم أى حوالى ١,٦ مليار دولار .

وقد شهدت دولة الامارات العربية فى نهاية شهر يونيو عام ١٩٨٥ تطورا داخليا هاما تمثل فى رفض الحكومة الاتحادية لدولة الامارات الطلب المقدم من المجلس الوطنى الاتحادى (برلمان استشارى معين) لعقد اجتماع مشترك بين الحكومة والمجلس لدراسة المطالب الديمقراطية المقدمة من المجلس فقام المجلس بتصعيد الخلاف مع الحكومة إلى المجلس الأعلى للامارات الذى يضم حكام الامارات السبع .

ولكن تأجل انعقاد المجلس مرتين فى شهر يونيو ولذلك عقد المجلس الوطنى الجلسة الأخيرة لدورة عام ١٩٨٥ يوم ٢٥ يونيو فكانت الجلسة قد شهدت اتهامات للحكومة بتجاهل اجراء مراجعة شاملة للمسيرة الاتحادية منذ قيام دولة الامارات فى ديسمبر ١٩٧١ . كما عرضت فيها المذكرة التى رفعتها الجمعيات المختلفة إلى المجلس الأعلى للاتحاد حول قضايا الديمقراطية وهى جمعيات الحقوقيين والمعلمين والاقتصاديين وغيرها وتؤكد هذه المذكرة على نفس المطالب الديمقراطية للمجلس الوطنى : انتظام اجتماعات المجلس الأعلى وتشكيل حكومة قومية ووضع دستور دائم للاتحاد وانشاء مجلس وطنى منتخب وتوسيع صلاحيته لتشمل التشريع والرقابة على أعمال الحكومة . كما شهدت نفس الجلسة اصرار أعضاء المجلس الوطنى على تأجيل اقرار مشروع قانون العقوبات الاتحادى الذى يتكون من ٤٥٠ مادة والمطالبة باجراء تعديلات فى الباب الخامس بجرائم أمن الدولة وعقوباتها .

وعلى أثر ذلك تدخل الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة واجتمع بوفد من المجلس الوطنى يضم ممثلين للامارات السبع ووعد ببحث مطالب المجلس ولكن حذر من الاندفاع فى ذلك .

ويعتبر الصدام بين المجلس الوطنى وحكومة الامارات تجربة جديدة فى الديمقراطية لدولة الامارات فهل سيتم ميلاد ديمقراطية أخرى فى دول الخليج بعد تجربة الكويت ؟ الأرجح أن يكون هذا التطور محكوما بعاملين متعارضين ، البيئة الاقليمية التى توجد فيها قوى مناوئة للتطور الديمقراطى فى المنطقة ، والأزمة الاقتصادية التى تفوت على النظام تعويض المطالب الديمقراطية لبعض الفئات الاجتماعية بمكاسب اقتصادية .

قطر

إن دولة قطر تعانى من عدة قضايا ومشاكل داخلية يمكن ايجازها فى الآتى :

١ ـ الجاليات الأجنبية ونقص الكوادر البشرية الوطنية .

٢ ـ الآثار الاقتصادية لانخفاض انتاج وأسعار البترول .

١ ـ الجاليات الأجنبية ونقص الكوادر البشرية الوطنية :

إن دولة قطر تعانى من مشكلة نقص الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة . وترتبط تلك المشكلة بمشكلة الجاليات الأجنبية حتى أن الأجانب ارتفعت نسبتهم فى قطر إلى درجة أن القطريين هم الأقلية فى دولتهم ولا يمثلون إلا ٢٤٪ من مجموع السكان الذى بلغ نحو ربع مليون نسمة . وأحد جوانب هذه المشكلة أن جانبا كبيرا منهم من الايرانيين الذين يبلغ عددهم هناك ٤٠ ألفا بالاضافة إلى ٦٥ ألف باكستانى و ٢٠ ألف فلسطينى و ١٥ ألف هندى و ٦ آلاف سورى وغيرهم بضعة ألوف من كل من مصر واليمن .

وبالتالى كان قرار الحكومة بالحد من استيراد العمالة الأجنبية وترحيل كل من تنتهى فترة عمله وإلى جانب ذلك قررت عدم التوسع فى تنفيذ مشروعات الامتداد فى داخل الصحراء كما أصدر أمير دولة قطر فى ٢٥ يونيو قرارا بتعديل القانون الخاص بتنظيم دخول واقامة الأجانب بفرض مزيد من السيطرة على هذه الظاهرة .

٢ ـ الآثار الاقتصادية لانخفاض انتاج واسعار البترول :

لقد عانت قطر أكثر من غيرها من دول مجلس التعاون الخليجى من انخفاض الانتاج النفطى وأسعار النفط وبدأ الانخفاض فى عام ١٩٨١ حيث انخفضت الصادرات بين عام ٨٠ ، ١٩٨٢ بنسبة ٣٠٪ وهبطت العائدات النفطية بحوالى ٣٤٪ ونتيجة لذلك تبنت الحكومة سياسة تقشفية استدعت تخفيض الواردات وكذلك الانفاق على عدة مشروعات تنموية أخرى تتعلق بالنفط والغاز .

وقد انعكس الانخفاض النفطى على معدل اجمالى الناتج المحلى ، الذى هبط بنسبة ٩,٩٪ خلال عام ١٩٨٢ .

وقد ارتبط بذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادية سواء القطاعات النفطية أو غير النفطية خاصة الصناعية خلال المدة الأخيرة ـ ووجود عجز فى ميزانية الدولة بلغ ٥ ملايين ريال قطرى عام ١٩٨٣ وتم تأجيل بعض المشاريع إلى أن يتم تحقيق الانتعاش الاقتصادى ولذلك فإن الدولة تعمل على تنمية القطاعات غير النفطية خاصة الصناعات الثقيلة والغاز الطبيعى استعدادا لمرحلة ما بعد النفط .

الجمهورية العربية اليمنية

تواجه دولة اليمن الشمالى منذ قيام الجمهورية اليمنية قضيتين هامتين وهما :

١ ـ قضية استقرار نظام الحكم ودور الجيش .

٢ ـ العلاقات مع اليمن الجنوبى وانعكاساتها الداخلية فى اليمن الشمالى .

١ ـ قضية استقرار نظام الحكم ودور الجيش :

لقد اتسم النظام السياسى فى اليمن الشمالى منذ قيام الجمهورية اليمنية بدرجة عالية من عدم الاستقرار تمثلت فى الآتى :

تعدد محاولات الانقلابات فكانت هناك محاولة انقلاب عام ١٩٧١ والانقلاب العسكرى عام ١٩٧٤ وتولى مجموعة من الضباط السلطة واعلان الطوارىء برئاسة ابراهيم الحمدى ثم اغتيال ابراهيم الحمدى فى أكتوبر ١٩٧٧ وتشكيل مجلس برئاسة حسين الغاشمى ثم مصرع الغاشمى بعد ذلك بعبوة ناسفة واتهام اليمن الجنوبى بتدبير الحادث . وتم تشكيل مجلس رئاسة الجمهورية يتولى القيام بمهام رئيس الجمهورية ثم تولى على عبد الله صالح منصب رئاسة الجمهورية فى أغسطس ١٩٧٨ ومع ذلك فإنه كانت هناك محاولات للانقلاب ضده فى أكتوبر ١٩٧٨ وكذلك فى عام ١٩٧٩ وكذلك فى نوفمبر ١٩٨٤ .

ومعنى ذلك أن الجيش يلعب دورا رئيسيا فى تسيير دفة الأمور ويزيد من تعقيد هذه الظاهرة الطبيعة القبلية للمجتمع اليمنى حيث تتداخل التأثيرات القبلية مع تلك المقاومة من الجيش بما يؤدى إلى صعوبة احكام السيطرة على الجيش أو محاولة استخدامه للسيطرة على القبائل . ومن أمثلة تلك الصعوبات انه عندما أصدر الرئيس على عبد الله صالح قرارا باحالة ٢٠٠ من الضباط من أبناء قبيلة « الباقها » التى تسكن شمال البلاد إلى الاستيداع تمردت القبيلة واضطرت الحكومة لاستخدام القوة لفرض النظام .

وفى هذا السبيل جاءت الانتخابات الأخيرة والتى اجريت فى أغسطس عام ١٩٨٥ والتى هدفت إلى توسيع قاعدة المؤتمر الشعبى العام وانتخابات المجالس المحلية وهى أول تجربة من نوعها فى تاريخ اليمن الحديث . ويعتبر ذلك خطوة ايجابية نحو تطوير سبل المشاركة السياسية على المستوى العام والمحلى ، الأمر الذى يسهم بدرجة أو بأخرى فى خلق الولاء للنظام مما يساعد فى النهاية على دعم استقراره .

وقد تساعد الاكتشافات البترولية الأخيرة فى اليمن الشمالى فى يوليو ١٩٨٤ على يد شركة (هنت أوبل أوف تكساس) الأمريكية على تهيئة المناخ لدعم استقرار النظام اليمنى لأن تلك الاكتشافات ستفى بالاحتياجات الداخلية من البترول وقد يكون هناك جزء للتصدير مما يفيد عملية التنمية هناك ويؤثر بالتالى على الاستقرار السياسى .

٢ ـ العلاقات مع اليمن الجنوبى وانعكاساتها الداخلية :

إن علاقة اليمنين الشمالى والجنوبى أهم ما يميزها التغير السريع ما بين مفاوضات للوحدة إلى اشتباكات على الحدود وفى أغلب الأحيان تتهم اليمن الشمالى اليمن الجنوبى بتدبير أعمال عنف وتخريب ودعمها للجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة للنظام من اليمن الشمالى . ونذكر هنا اتهامها لليمن الجنوبى باغتيال احد أعضاء مجلس الرياسة من اليمن الشمالى فى مايو ١٩٨٣ . وكذلك اتهامها لليمن الجنوبى فى حادث مصرع الغاشمى رئيس اليمن الشمالى بعبوة ناسفة تسلمها من رئيس اليمن الجنوبى سالم ربيع الأمر الذى ادى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما فى يونيو ١٩٧٨ .

ومع ذلك فإن النظامين الحاليين فى اليمن الشمالى بقيادة على عبد الله صالح وفى اليمن الجنوبى بقيادة على ناصر محمد والمدافع عن تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لليمن الجنوبى يسعيان إلى تحسين وتوطيد العلاقات بين البلدين . هذا وإن كان البعض يتوقع أن تؤدى الاكتشافات البترولية فى اليمن الشمالى على الحدود مع اليمن الجنوبى وعودة عبد الفتاح اسماعيل (المدافع عن عدم تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لليمن الجنوبى) ، إلى اثارة التوترات على الحدود مما قد يؤثر سلبيا على العلاقة بين الدولتين .

وعلى الرغم من تلك التوقعات يبدو أن النظامين فى الدولتين حريصان على دعم التعاون والتنسيق فيما بينهما . وهناك لجان مشتركة فى المجال الاقتصادى والشئون الخارجية . والاتجاه نحو التعاون فى أنشطة اكتشاف البترول ويعلن النظامان على أن ذلك التعاون والتنسيق والزيارات المتبادلة للمسئولين بين البلدين هى خطوات تمهيدية نحو توحيد شطرى اليمن .

اليمن الديمقراطى

تواجه دولة اليمن الجنوبى عدة قضايا داخلية رئيسية مستمرة نسبيا يمكن بيانها فى الآتى :

١ ـ قضية مدى استقرار نظام الحكم ودور الجيش .

٢ ـ العلاقات مع الدول المجاورة وانعكاساتها الداخلية .

١ ـ قضية مدى استقرار نظام الحكم ودور الجيش :

لقد واجه النظام السياسى من اليمن الجنوبى محاولات انقلابات متكررة ، نذكر منها محاولة عام ١٩٦٨ ، ثم الانقسام بين أعضاء الجبهة الوطنية الأمر الذى أدى إلى استقالة قحطان الشعبى عام ١٩٦٩ وتولى مجلس جماعى للرئاسة ، ثم محاولة الانقلاب عام ١٩٧١ ثم الانقلاب عام ١٩٧٧ بقيادة عبد الفتاح اسماعيل .

هذا ومثل عبد الفتاح اسماعيل الجناح المتشدد فى الحزب الحاكم ومثل على ناصر محمد الجناح الأقل تشددا وحدث خلاف بين الجناحين خاصة حول المتغير الاقليمى والخاص بعلاقة اليمن الجنوبى بالدول المحيطة (السعودية ـ اليمن الشمالى ـ عمان) بالأساس ، وعلى أثر ذلك توجه عبد الفتاح اسماعيل إلى موسكو . ولم يتوقف التيار المؤيد لعبد الفتاح اسماعيل عند هذا الحد بل أخذ ينمو حتى حدث تعديل وزارى فى يوليو ١٩٨٤ وضم ٣ وزراء جدد تحت ضغط كل من « على عنتر » نائب رئيس الوزراء و « صالح مصلح » وزير الدفاع

انصار عبد الفتاح اسماعيل .

هذا ولم يقتصر الخلاف عند ذلك الحد بل كان أنصار عبد الفتاح اسماعيل يوجهون فى اللجنة المركزية للحزب الحاكم انتقادات حادة لسياسة الرئيس على ناصر، وطالبوا فى النهاية بعودة عبد الفتاح اسماعيل . وقد عاد عبد الفتاح اسماعيل بالفعل فى فبراير من هذا العام . وحدث تعديل وزارى على أثر عودته حيث قدم على ناصر استقالته من منصب رئيس الوزراء وتم تعيين حيدر أبو بكر العطاس رئيسا للوزارة الجديدة واحتفظ على ناصر بمنصب رئيس الجمهورية ومنصب الأمين العام للحزب الاشتراكى الحاكم . هذا وقد تم تعيين عبد الفتاح اسماعيل سكرتيرا عاما للقيادة العامة للجنة المركزية للحزب الحاكم .

وجاءت تلك التطورات دليلا على الاتجاه نحو المصالحة السياسية بين جناحى الحزب الحاكم وقد أكد ذلك النتائج التى توصل إليها المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكى الحاكم فى عدن . حيث تم اعادة انتخاب على ناصر محمد رئيسا وتم توسيع نطاق العضوية من كل من المكتب السياسى واللجنة المركزية . فأصبحت اللجنة المركزية تضم الآن ٧٧ عضوا بدلا من ٤٧ عضوا من قبل ويضم المكتب السياسى ١٦ عضوا بدلا من ١٣ ومن بين الثلاثة الجدد عبد الفتاح اسماعيل .

وفى الواقع فإن التوسع فى عضوية أكبر جهازين لصنع القرار السياسى فى الدولة اتجاه جديد نحو تقاسم المسئوليات والمصالحة المؤقتة بين التيارين الرئيسيين فى الحزب الحاكم .

٢ - العلاقات مع الدول المجاورة وانعكاساتها الداخلية :

فى الواقع أن علاقة اليمن الجنوبى بالدول المحيطة المذكورة أعلاه بالأساس تثير خلافا لدى النخبة الحاكمة فى الحزب الحاكم فى عدن حيث أن على ناصر ومؤيديه يعملون على تحسين العلاقات مع تلك الدول أما عبد الفتاح اسماعيل وأنصاره فهم لا يحبذون ذلك ولذلك فإن العلاقات بين اليمن الجنوبى وتلك الدول تتسم بالتقلب الشديد ما بين التطبيع إلى الاشتباكات على الحدود .

فبالنسبة للسعودية فهناك حذر شديد متبادل بينها وبين النظام فى عدن وكثيرا ما اتهمت عدن السعودية والولايات المتحدة بتدبير محاولات انقلاب هناك كما أن السعودية تهتم بتعزيز حشودها العسكرية على الحدود مع عدن . أما عن علاقة اليمن الجنوبى باليمن الشمالى فهى تتسم بالتغير السريع ما بين مفاوضات الوحدة إلى الاشتباكات على الحدود ودعم القوى المعارضة للنظامين . وهذا احتمال يتركز خاصة على الاكتشافات البترولية الجديدة فى اليمن الشمالى والتى تقع على منطقة الحدود مع اليمن الجنوبى وعودة عبد الفتاح اسماعيل . هذا وإن كانت قد حدثت مفاوضات خلال عام ١٩٨٤ وبداية عام ١٩٨٥ بين لجان مشكلة بين البلدين فى الشئون الاقتصادية والخارجية ، تبادل الزيارات لكبار المسئولين فى البلدان وزيارة الرئيس اليمنى الشمالى لعدن فى يناير ١٩٨٥ ، ثم زيارة رئيس اليمن الجنوبى لصنعاء فى مارس ١٩٨٥ . وجاءت تلك اللقاءات دولية على رغبة الدولتين فى العمل على التنسيق فيما بينهما فى المجالات الاقتصادية والسياسية الخارجية كخطوة نحو الوحدة .

أما عن علاقة عدن بعمان فإن السمة المميزة لها هى التوتر الذى وصل إلى حد الاشتباكات المتكررة على الحدود ودعم اليمن الجنوبى لجبهة تحرير عمان وثوار أقليم ظفار . هذا علاوة على الاختلافات الايديولوجية والحملات الاعلامية بين الدولتين وعلى الرغم من ذلك تم التوصل إلى مصالحة عام ١٩٨٢ بوساطة الكويت ، كما أن الخلافات على الحدود قد تم التوصل إلى تسوية لها هذا العام ، وهنا يمكن ربط اعادة عمان لعلاقتها الدبلوماسية مؤخرا بالاتحاد السوفيتى فى أحد أبعادها بتسوية خلافات الحدود مع عمان .

هذا ويتوقف مستقبل علاقات اليمن الجنوبى بتلك الدول بالأساس على مواقف كل من التيار المؤيد لذلك فى الحزب الحاكم فى اليمن الجنوبى بقيادة على ناصر والتيار المعارض بقيادة عبد الفتاح اسماعيل ومدى الاتفاق والخلاف حول ذلك المتغير الاقليمى خاصة مع التوزيع الجديد للتيار داخل الحزب الحاكم كما يتوقف أيضا على رغبة هذه الدول وثقتها فى تحسين علاقاتها مع اليمن الجنوبى .

القسم السادس :
الأداء الخارجى للنظام العربى

مقـــدمـة :

حرصنا فى هذا التقرير على تقديم رؤية سريعة لتطورات الأداء الخارجى للنظام العربى . وربما يكون التعبير نفسه مبالغا فيه . إذ أن ما يقدم من الناحية العملية هو شبكة من العلاقات الثنائية التى تربط بين اقطار ودول عربية من ناحية والعالم الخارجى من ناحية ثانية . على أن ما يتضمنه هذا الجزء هو نوع من القناعة التى تكونت لدى كتاب هذا التقرير بأنه حتى تلك الخطوط المتعددة والمتفرقة أحيانا . من العلاقات الثنائية تعكس تأثير الأوضاع الكلية التى أسميناها « النظام العربى » .

ويعتبر الأداء الخارجى للنظام العربى محصلة طبيعية للتفاعلات السياسية العربية ، ولفعالية أداء المؤسسات العربية ولإتجاهات التطور الداخلى فى الاقطار العربية . وسوف يجد القارىء أن النتائج التى تضمنها هذا الجزء من التقرير منسجمة مع نتائج الأجزاء السابقة لهذا السبب .

وبطبيعة الحال ، فإن أوجه الاداء الخارجى للنظام العربى متعددة جدا . فكثير من أوجه هذا الأداء تتم فى اروقة المنظمات الدولية ، وكثيرة أيضا تلك الجوانب التى تتصل ببناء وتدفقات حركات سياسية دولية مثل حركة عدم الانحياز وحركة مجموعة الـ ٧٧ وما يتصل بها من ضغوط عالمية لتكوين نظام اقتصادى عالمى جديد . وبالإضافة لذلك فإن العلاقات العربية مع العالم الخارجى تتم إما على نحو ثنائى أو فى صورة علاقات بين تكتلات : مثل العلاقات العربية الأوروبية والعلاقات العربية مع مجموعة دول جنوب شرق آسيا ... الخ .

ونتيجة لتعدد أوجه التفاعلات العربية مع العالم الخارجى والمنظمات الدولية فقد كان من المستحيل حصرها وبشمول ودقة . ولذلك رأينا التركيز على مناطق النمو الاستراتيجية للأداء العربى على الصعيد العالمى . ومن هنا اشتمل هذا الجزء من التقرير على جانبين :

الأول يتعلق بعلاقات النظام العربى مع العالم الثالث .

والثانى يتعلق بأداء النظام العربى فى الأمم المتحدة .

١ ـ النظام العربى والعالم الثالث

يمكن التمييز فى دراسة علاقات الوطن العربى بالعالم الثالث بين عدة مستويات ، فهناك أولا علاقة الدول العربية عموما بدول العالم الثالث الأخرى داخل الأطر الخاصة التى تجمعها باعتبارها تحتل جميعها مراكز متشابهة فى التقسيم الدولى للعمل وإن لها نتيجة ذلك مطالب واحدة فيما يتعلق باستبدال النظام الاقتصادى الدولى بنظام آخر جديد أكثر تكافؤا . وأهم هذه الأطر بلا شك هو مجموعة الدول النامية فى إطار الأمم المتحدة ، وهى المعروفة بمجموعة الـ ٧٧ . ولا يوجد داخل هذا الإطار مستوى كثيف من التعامل ، وإنما يقتصر التعامل هنا على حضور بعض الاجتماعات الدولية والاشتراك فى أنشطة هذه المجموعة داخل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وترديد مطالبها فى المحافل الدولية الأخرى وخصوصا المؤسسات المالية الدولية التى تعنى بقضايا التعاون الاقتصادى والتنمية .

وتوجد داخل هذا الإطار العام حلقات أخرى للعلاقات بين العالم العربى وبعض التجمعات فيما بين دول العالم الثالث والتى تقوم على أسس جغرافية أو سياسية أو دينية . وهنا يكون التعامل أكثر كثافة ومن بين هذه التجمعات مثلا منظمة الوحدة الأفريقية أو حركة عدم الإنحياز أو منظمة المؤتمر الإسلامى وتضعف العلاقة مع دول العالم الثالث الأخرى التى لا تنتمى إلى أى من هذه التجمعات .

ويمكن القول بأن العوامل التى تحكم علاقة الوطن العربى بهذه الحلقات المختلفة من العالم الثالث تتفاوت من حلقة إلى أخرى . فعلى المستوى الأكثر عمومية فإن الذى يشكل علاقة الوطن العربى بدول العالم الثالث هو درجات التطور الاقتصادى داخل أقاليم العالم الثالث المختلفة وفيما بينها وتطور الامكانات الاقتصادية والمالية لدول العالم العربى ذاته . وإذا كانت الحلقات الأخرى تتأثر أيضا بهذا العامل العمومى إلا أنها أكثر حساسية وتأثرا بأنماط التحالفات داخل الوطن العربى

وما يطرأ عليها من تغيرات نتيجة حسابات سياسية أو تغيرات داخلية حاسمة فى بعض البلدان العربية الأعضاء فيها .

وهكذا ، فإن التطورات التى عرفتها سوق النفط العالمية فى السنوات الخمس الأولى من عقد الثمانينات قد طبعت علاقة الوطن العربى عموما بدول العالم الثالث . فقد ترتب على هذه التطورات إنخفاض الفوائض المالية لدى الدول العربية المصدرة للنفط وتحوله إلى عجز فى بعض الحالات مما كانت له إنعكاساته على أوضاعها الاقتصادية الداخلية وكذلك قدرتها على دعم سياساتها الخارجية المنفردة أو الجماعية بسلاح المعونة المالية والذى كان قد أصبح عنصر قوة فى تعامل العالم العربى مع بعض تجمعات دول العالم الثالث منذ سنة ١٩٧٣ .

أما العلاقات بين الوطن العربى والتجمعات الخاصة داخل العالم الثالث فقد تأثرت بأنماط التحالفات القائمة داخل النظام الأقليمى العربى والتطورات الداخلية فى الدول العربية على نحو يمس تلك التحالفات . ويمكن القول بأنه كانت هناك فى النصف الأول من الثمانينات ثلاثة تجمعات واضحة داخل النظام الأقليمى العربى ، وكانت هناك مجموعة رابعة من الدول تتذبذب مواقفها بين هذه التجمعات الثلاثة . أول هذه التجمعات هو دول مجلس التعاون الخليجى التى تمثل فريق الأغنياء فى العالم العربى . والتجمع الثانى الواضح فى العالم العربى هو التجمع الذى كان يطلق عليه من قبل تجمع دول الرفض ويضم كلا من سوريا وليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطى والجزائر . وقد أصبحت الحكومة اللبنانية تتخذ مواقف فى السياسة العربية تكاد تتطابق مع المواقف السورية ، ولا شك أن للوجود العسكرى السورى القوى فى لبنان ، ودور سوريا النشط على المسرح اللبنانى ثقل كبير فى تحديد ذلك التوجه . ويضم التجمع الثالث كلا من مصر والسودان والصومال وعمان ، والدول الثلاث الأخيرة هى الدول التى لم توافق على قرارات قمة بغداد عام ١٩٧٩ بمقاطعة الحكومة المصرية بسبب إبرامها لمعاهدات كامب ديفيد وقد انضم الأردن إلى هذا التجمع فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨٤ عندما قررت حكومته استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر . وبالإضافة إلى ذلك يوجد فريق رابع من الدول العربية تحاول الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع سائر الدول العربية وهى المغرب والعراق وتونس وجيبوتى وموريتانيا وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وقد حدث تطوران هامان داخل هذه التحالفات العربية فى سنة ١٩٨٥ أولهما فى إبرام كل من الأردن وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقا اعتبراه أساسا لتسوية مقبولة للقضية الفلسطينية وقد أيدت الحكومة المصرية هذا الاتفاق فأصبحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أقرب فى مواقفها إلى التجمع المصرى الأردنى الذى تسانده العراق . كما أدت الثورة ضد نظام حكم جعفر النميرى إلى تدخل القوات المسلحة السودانية وخلعه فى ٦ إبريل ١٩٨٥ . وقد أعقب هذا التغيير الهام فى السودان استئناف العلاقات بين السودان والجاهيرية الليبية .

لقد كانت سمة التحالفات داخل النظام الأقليمى العربى هى تقلبها الدائم وعلى الرغم من أن هذه التجمعات الثلاث قد ظلت تمثل الأركان الأساسية فيه فى الشهور الأخيرة لعام ١٩٨٥ إلا أن علامات التآكل قد أخذت تدب فى بعض هذه الصروح . فقد التقى الرئيسان الجزائرى والمصرى أثناء اجتماعات القمة الأفريقية فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥ وجرى تبادل للزيارات بين التنظيم الشبابى لحزب جبهة التحرير الجزائرية والشباب المصرى . وأبدت حكومة كل من المغرب وجمهورية اليمن (الشمالى) أشد الحماس لعودة الحكومة المصرية إلى ممارسة نشاطها فى منظمة المؤتمر الإسلامى وفى المحافل العربية الأخرى التى سحبت عضويتها منها فى سنة ١٩٧٩ وإن لم يشأ ملك المغرب أن يطرح هذا الموضوع فى اجتماع القمة العربى الطارىء الذى عقد فى أغسطس ١٩٨٥ بناء على دعوته .

علاقات النظام الأقليمى العربى بالعالم الثالث

يمكن القول باختصار أن السنوات الخمس عشرة الماضية قد شهدت قفزة كبرى فى التدفقات التجارية والمالية والعسكرية بين دول النظام الأقليمى العربى وسائر دول العالم الثالث ، كما شهدت بداية مثيرة للتعاون بين دول الجنوب عموما من أجل إحداث تغييرات جذرية فى النظام الاقتصادى الدولى ومع أن الآمال الأولى التى أحدثتها هذه التطورات قد أنهارت تقريبا إلا أن الواقع الجديد الذى قام فى أعقابها ما زال يشير إلى إمكانية معاودة المحاولة على ضوء الدروس المستفادة من تجارب ما اصطلح على تسميته بالحقبة النفطية .

نمو التبادل التجارى بين الدول العربية ودول العالم الثالث الأخرى

ربما لا يكون من المعروف أن تجارة الدول العربية مع دول العالم الثالث تفوق كثيرا فى حجمها ونسبة التجارة فيما بين الدول العربية ذاتها . فعلى حين لا تتعدى التجارة العربية البينية - أى فيما بين البلدان العربية - ٥,٥٪ بالنسبة للصادرات و ١١٪ بالنسبة للواردات فإن الدول العربية تصدر إلى دول العالم الثالث الأخرى عشر صادراتها الإجمالية كما أنها تستورد منها خمس وارداتها الكلية . صحيح أن الشريك التجارى الأول للدول العربية سواء فى صادراتها (٧٤٪) أو وارداتها (٧٨٪) ما زال هو الدول الصناعية الغربية إلا أن حصة العالم الثالث فى صادرات وواردات الدول العربية قد نمت كثيرا . وهى قابلة للزيادة فى مجالات عديدة .

وفى الحقيقة فإن نمو التبادل التجارى بين النظام الاقليمى العربى وسائر دول العالم الثالث كان جزءا من ظاهرة أكثر عمومية وهى نمو التبادل التجارى داخل بلدان الجنوب ، فقد قفزت قيمة التجارة فيما بين هذه الدول من ٦٧٣٠ مليون دولار فى سنة ١٩٧٣ إلى ٤٢٩٠٠ مليون دولار فى سنة ١٩٨٢ اى أنها زادت من حيث قيمتها المطلقة بما يقرب من ٥٤٠٪ فى أقل من عشر سنوات . وقد شاركت البلدان العربية فى هذه الزيادة فى التبادل داخل الجنوب وكانت أكبر الزيادات هى فى وارداتها من البلدان الآسيوية حيث قفزت هذه الزيادة من ٥,٩٪ فى سنة ١٩٧٣ إلى ١٢,٨٪ فى سنة ١٩٨١ وذلك بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط فقط ، وزادت هذه البلدان أيضا من صادراتها إلى البلدان الأفريقية والتى ارتفعت من ١,١٪ إلى ١,٨٪ من إجمالى المبادلات التجارية فيما بين بلدان الجنوب . ولكن ظلت صادرات بلدان الشرق الأوسط إلى دول العالم الثالث الأخرى تمثل نسبة محدودة من إجمالى الصادرات فيما بين هذه البلدان ، إذ لم تصل إلى ١٪ فى حالة البلدان الأسيوية . وكانت أقل من ذلك كثيرا فى حالة بلدان أمريكا اللاتينية وإذا ما نظرنا إلى أهم دول العالم الثالث من حيث قيمة الصادرات إلى دول الجنوب الأخرى فإن الصين وتايوان والبرازيل تأتى فى المقدمة وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية عشرة وتعقبها الكويت فى المرتبة السادسة عشرة . وعلى حين أن الدول العربية فى شمال أفريقيا تحتل المرتبة السابعة عشرة إلا أنها توجه ٣١٪ من صادراتها إلى دول العالم الثالث الأخرى ، أما فيما يتعلق بقيمة الواردات من بلدان الجنوب فإن هونج كونج تحتل المرتبة الأولى وتعقبها مباشرة المملكة العربية السعودية إذ تحصل بلدان الجنوب على ١٢٪ من وارداتها . وتأتى دولة الإمارات فى المكانة الثامنة وتعقبها الكويت ، أما دول شمال أفريقيا الست فإنها تأتى فى المرتبة التاسعة عشرة ، فلا تمثل مشتروات دول الجنوب الأخرى منها سوى ٧٪ فى سنة ١٩٨٣ . ولا ينتظر أن تكون هذه الاتجاهات قد اختلفت منذ ذلك الحين .

وعلى الرغم من أن معظم هذه المبادلات تتم مع البلدان المجاورة للشرق الأوسط فى آسيا أو الدول العربية فى أفريقيا ، إلا أن بعض البلدان الآسيوية والأمريكية اللاتينية قد برز كشريك تجارى هام للدول العربية . ومن بين هذه الدول الهند وكوريا الجنوبية فى آسيا ، إذ صدرت الأولى فى النصف الأول من الثمانينات نسبة تتراوح بين ١٤ و ٢٧٪ من إجمالى صادراتها إلى بلدان الشرق الأوسط ، وارتفعت هذه النسبة فى الحالة الثانية إلى ٤٥٪ من صادراتها إلى بلدان العالم الثالث . كما أن قيمة الصادرات البرازيلية إلى بلدان الشرق الأوسط كانت تتجاوز بليون دولار سنويا خلال نفس الفترة .

وتحتل المنتجات الصناعية نسبة كبيرة فى صادرات بلدان الشرق الأوسط إلى بلدان العالم الثالث الأخرى . وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من هذه الصادرات فى منتصف السبعينات كانت تتألف من بضائع يعاد تصديرها إلا أن نسبتها فد انخفضت فى أوائل الثمانينات - وحلت محلها منتجات صناعية مثل الأسمدة والمواد الكيماوية ومنتجات البلاستيك ومنتجات أخرى نصف مصنعة بعضها يحمل علامات فروع الشركات دولية النشاط التى سعت إلى هذه البلدان ذات الطاقة الوافرة والرخيصة منذ أزمة النفط فى أوائل السبعينات .

ومن السمات الأخرى الهامة فى هذه المبادلات التجارية بين النظام العربى وبلدان الجنوب الأخرى استخدام أسلوب المقايضة فى إتمام بعض الصفقات وذلك بسبب صعوبات النقد الأجنبى التى واجهتها بعض هذه البلدان وقد لجأت إلى ذلك الأسلوب دول عربية عديدة منها السودان وكذلك ليبيا التى قايضت نفطها بإنشاء ميناء بواسطة شركات يوغوسلافيا والعراق التى قايضته بإنشاء شبكة طرق بواسطة شركات برازيلية .

وأخيرا فإن قطاع المقاولات فى بلدان الجنوب هو حقل هام لتعاونها المشترك . ولقد قدرت قيمة مشروعات الأشغال والأبنية العامة التى تعاقدت عليها شركات الجنوب فى بلدان الجنوب فى سنة ١٩٨٢ بما يتجاوز ٢١ بليون دولار . ومن بين الشركات النشطة العاملة فى هذا المجال شركات دول الخليج التى مارست نشاطها فى جنوب شرق آسيا وجنوب أفريقيا ، وكذلك شركات من الهند وباكستان وتايوان والبرازيل نفذت مشروعات هامة فى دول الشرق الأوسط .

حركة رؤوس الأموال :

وإذا كان قسما ضئيلا من الصادرات العربية (١٠٪) يتوجه إلى أسواق البلدان النامية الأخرى ، فإن أحد التطورات الهامة منذ سنة ١٩٧٣ هو نصيب البلدان النامية الأكبر من الاستثمارات الخارجية للدول العربية المصدرة للنفط . لقد تدفقت الاستثمارات الخارجية لهذه البلدان بمعدل يتراوح بين ٧ بلايين دولار سنويا خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ و ٤ بلايين سنويا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ وذلك بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل . وقد شكلت هذه الاستثمارات قرابة ربع إجمالى الاستثمارات الخارجية لبلدان الأوبيك (معظمها بلدان عربية) أو ٢٤,٦ فى المائة على وجه التحديد . أما إذا أضيفت الاستثمارات قصيرة الأجل ومعظمها فى البلدان المتقدمة فإن هذه الحصة تنخفض إلى ١٦,٤٪ وقد بلغ إجمالى المتراكم من هذه الاستثمارات طويلة الأجل فى البلدان النامية فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ قرابة ٥٨,٧ بليون دولار . ومن المعروف أن معدل تدفق هذه الاستثمارات قد تضاءل فى الثمانينات ، فهبط من ٧,٢ بليون دولار فى سنة ١٩٨١ إلى ٣,٩ بليون دولار فى سنة ١٩٨٢ ثم إلى ١,١ بليون دولار فى سنة ١٩٨٣ . وقد توقع تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط إلا ينخفض هذا المعدل عن ذلك كثيرا فى سنة ١٩٨٤ .

والجدير بالذكر أن أحد التطورات الهامة فى أسواق المال الدولية هو ظهور المصارف العربية فى المجال الدولى وتحولها تدريجيا إلى قناة فعالة لتوظيف الفوائض المالية لدى بعض الدول العربية فى الأسواق الخارجية فى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء . ويشير أحد التقديرات إلى أن حصة هذه المصارف فى البداية من إجمالى الفوائض المادية لدى البلاد العربية لم يكن يتجاوز فى منتصف السبعينات حوالى الـ ١٠٪ إلا أن نصيبها قد ارتفع بعد ذلك ليصل إلى حوالى ثلث هذه الفوائض أو ما يقدر بـ ١٠٠ بليون دولار .

وقد كانت الأسواق المالية فى أوربا الغربية والولايات المتحدة هى مجال النشاط الأول لهذه المصارف إلا أن نشاطها قد اتسع بعد ذلك وامتد إلى البلدان النامية فى القارات الثلاث . وأنشىء العديد من المصارف الجديدة لتسهيل توجيه الاستثمارات العربية إلى هذه البلدان . وإذا كانت الدراسات تتوافر بالنسبة للمصارف العربية العاملة فى القارتين الافريقية والآسيوية إلا أنه من الجدير بالذكر أن الاستثمارات العربية قد امتدت لتشمل القارة الأمريكية اللاتينية وأن أحد القنوات الهامة لهذه الاستثمارات هو المصرف العربى لأمريكا اللاتينية ومقره ليما عاصمة بيرو وله فروع فى خمس بلدان هى البحرين ولندن وفى كل من الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وقد كان إجمالى رأس ماله المدفوع ١٥٠ مليون دولار فى يوليو ١٩٨٢ قدم ٦٠٪ مصادر عربية وعربية - دولية وساهمت مصادر أمريكية لاتينية بالباقى . وقد شارك فى تأسيسه ٢٩ مصرفا ومؤسسة مالية هامة فى ٢٠ دولة . والهدف من إنشاء المصرف هو توسيع حجم التعاون الاقتصادى بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية وقد صرح مؤسسوه له بالقيام بكل الأنشطة المصرفية والمالية وتعزيز التجارة وبالاشتراك فى الاستثمارات وفى تنمية الأعمال التجارية والصناعية والخدمية . وقد نجح المصرف فى زيادة أصوله من ١٥٢٤ مليون إلى ٢٠٨٨ مليون كما ارتفعت قيمة السندات التى استثمر فيها موارده من ٧٠٦ ملايين إلى ١,٢ بليون دولار ، كما شارك حتى نهاية ١٩٨٣ فى تعبئة قروض بلغت قيمتها ٥,٩ بليون دولار لتمويل مشروعات مختلفة فى أمريكا اللاتينية .

المعونة الإنمائية :

اصبحت المعونات الإنمائية العربية عنصرا أساسيا فى تدفقات الموارد الرسمية الموجهة لأغراض التنمية فى بلدان القارات الثلاث منذ سنة ١٩٧٤ . وقد ارتفع حجم هذه التدفقات تدريجيا منذ ذلك العام حتى أصبحت تمثل ربع إجمالى المعونات الإنمائية الرسمية على مستوى العالم فى سنة ١٩٨٠ وانخفضت فى سنة ١٩٨٣ إلى ١٥,١٪ فقط وعلى الرغم من الانتقادات التى وجهت إلى برامج المعونة الإنمائية العربية ، وكثير من هذه الانتقادات مشروع وصحيح ، إلا انه لا يمكن إنكار انها قد أصبحت بحجمها وشروطها التيسيرية مثلا طيبا للسعى نحو الاعتماد الجماعى على الذات بين دول العالم الثالث فى مجال تنميتها .

وقد تراوحت قيمة التدفقات الرسمية من دول الفوائض العربية حسبما يشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد من ٣ بلايين دولار فى سنة ١٩٧٤ إلى ١١ بليون دولار فى سنة ١٩٨٠ وانخفضت إلى ٩,٤ بليون دولار فى سنة ١٩٨١ . وقد بلغ إجمالى التدفقات الرسمية العربية خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١ ما قيمته ٥٥,١ بليون دولار وكانت نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية المقدمة للمعونة تتراوح بين ٥,٧ فى المائة فى سنة ١٩٧٥ و ٢,١٨ فى المائة فى سنة ١٩٨٣ بينما لم تصل إلى ٠,٤٪ منذ بداية السبعينات فى بلدان لجنة مساعدات التنمية بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وهى جميعها من البلدان الصناعية المتقدمة . وفى الحقيقة فإن هذه التدفقات الرسمية كانت تشكل نسبة عالية من الفوائض المالية بلغت فى بعض السنوات (١٩٧٨) أكثر من النصف ٥١,٥٪ .

والمؤكد أنه مع تضاؤل الفوائض فقد تضاءلت أيضا مبالغ هذه المعونة فى السنوات الأخيرة وإن ظلت تمثل نسبة هامة من كل من الفوائض والناتج القومى الإجمالى . فقد قدر تقرير البنك الدولى انخفاضها من ٩٥١٥ مليون دولار فى سنة ١٩٨٠ إلى ٥١٥٩ مليون دولار فى سنة ١٩٨٣ وانخفضت نسبتها من الناتج القومى الإجمالى من ٢,٧٣٪ إلى ٢,١٠٪ بالترتيب .

وقد اتخذت هذه التدفقات الرسمية صورا عديدة فمنها القروض والمنح وكذلك المعونة الفنية والملاحظ أن عنصر المنحة مرتفع فى هذه التدفقات يصل وفقا للتقرير العربى الموحد إلى ٩٠٪ . ويعود ارتفاع نسبة المنح إلى أن القروض المقدمة ذاتها تشتمل على عنصر منحه مرتفع يصل إلى حوالى ٩٠٪ . كما تقدم المعونة أيضا فى صورة عينية مثل شراء الدول العربية لما قيمته ١٦٣ مليون دولار من الحبوب لتقديمها لعشر من دول الساحل فى سنة ١٩٨٢ .

وهناك أربع قنوات أساسية للمعونات الإنمائية العربية فهناك أولا القنوات الثنائية أو المعونات التى تقدمها حكومات عربية ذات فائض إلى حكومة دولة نامية أخرى . ويرتبط بهذه القناة المعونات التى تقدمها صناديق التنمية القطرية التى يوجد منها فى العالم العربى خمسة صناديق هى الصندوق الكويتى للتنمية الذى تم تأسيسه عام ١٩٦٢ . والمصرف الليبى الخارجى (١٩٧٣) وصندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى (١٩٧٤) والصندوق السعودى للتنمية (١٩٧٥) وأخيرا الصندوق العراقى للتنمية الخارجية (١٩٧٨) . وقد وصلت نسبة المعونات المقدمة من خلال هاتين القناتين ٨١,٦٪ من العون العربى الإجمالى .

أما القناة الثالثة فهى مؤسسات المعونة متعددة الأطراف ويوجد منها قسمان :

١ ـ المؤسسات التابعة للبلدان العربية ذاتها وهى الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى والذى تأسس عام ١٩٦٨ ويبلغ رأسماله حوالى ٣ مليارات دولار ويقتصر نشاطه على دعم الدول العربية والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وتأسس عام ١٩٧٤ برأسمال قدره ٧٣٨ مليون دولار لتمويل مشاريع التنمية فى الدول الأفريقية غير العربية . وصندوق النقد العربى الذى تأسس عام ١٩٧٦ برأسمال قدره ١٠٠٠ مليون دولار بهدف دعم موازين مدفوعات الدول المؤسسة له .

٢ ـ مؤسسات تابعة لبلدان العالم الثالث بصفة عامة ، وتشمل صندوق الأوبك للتنمية الدولية ورأس ماله ٤٠٠٠ مليون دولار تساهم الدول العربية بأكثر من نصفها . والبنك الإسلامى ورأس ماله ٢٦٤٠ مليون دولار تساهم الدول العربية بـ ٧٠٪ من موارده .

والقناة الرابعة هى المؤسسات المالية الدولية وخصوصا البنك الدولى ووكالة التنمية الدولية . وقد بلغت مساهمات ثلاث دول عربية هى المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ٤,٧٧٪ من رأس المال المكتتب به فى البنك ، وكذلك إلى ٤,٧٪ فى وكالة الإنماء الدولية التابعة له وذلك فى بداية الثمانينات .

• وقد زاد حجم رؤوس الأموال المصرح بها للصناديق العربية فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ مما أدى إلى ارتفاع مقدرتها التمويلية التى وصلت إلى حوالى ٨٠ بليون دولار نظرا للسماح لها بالاقتراض من الأسواق التجارية الدولية بما يساوى ضعف رأسمالها وقد استفادت هذه المؤسسات من قدرتها المتزايدة فى توسيع نشاطها الإقراضى الذى امتد إلى ٩٨ دولة نامية فى قارات العالم النامى الثلاث . وقد بلغت القيمة التراكمية لهذه القروض ١٧ بليون دولار فى سنة ١٩٨٢ . وتحاول هذه المؤسسات تحقيق التوافق فى عملياتها وذلك من خلال لجنة التنسيق التى كونتها . وتضم هذه اللجنة البنك الإسلامى للتنمية وصندوق أبو ظبى للإنماء وصندوق الأوبك الخاص والصندوق السعودى للتنمية

والصندوق العراقى للتنمية الخارجية والصندوق العربى للإنماء والصندوق الكويتى للتنمية والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا والمصرف العربى الليبى الخارجى .

وقد بلغ إجمالى قيمة العمليات التمويلية التى قدمتها مؤسسات التمويل العربية للبلدان النامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حتى نهاية ١٩٨٢ مبلغ ٧٩٧٤,٤٦ مليون دولار أو ٤٨,٧٪ من إجمالى عملياتها حيث توجهت العمليات الأخرى إلى البلاد العربية بنسبة ٥١,٣٪ . وقد حصلت البلدان الأفريقية على ٢٠,٢٪ من إجمالى هذه العمليات ، وحصلت البلدان الآسيوية على ٢٦,٢٪ بينما لم يتجاوز نصيب بلدان أمريكا اللاتينية ١,٩٪ واختصت بلدان أخرى بالباقى ٠,٤ .

وقد توجهت النسبة الأكبر من هذه العمليات إلى قطاعات المرافق وخصوصا الطاقة والكهرباء (٢٧٪) والنقل والاتصالات والتخزين (١٤,١٪) وحظيت قطاعات الإنتاج السلعى بنسب أقل من هذه المعونات ، فكان نصيب الصناعة والتعدين ١٧٪ والزراعة والثروة الحيوانية ٢٤,١٪ ويكاد هذا النمط يعكس نفس توجه سياسات المعونة التى تتبعها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولى والتى تسير وفقا لها أيضا الدول الغربية أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية .

أما بالنسبة للدعم المقدم على أساس ثنائى فإن التقرير الاقتصادى العربى الموحد يشير إلى أنه كان يقدم عادة على شكل دعم لموازين المدفوعات والميزانية العامة . وأضاف أنه « من الصعب تحديد إتجاه عام لمثل هذا العون ، حيث أنه أعطى بصورة تلقائية ولاعتبارات مختلفة واستجابة لطلبات عاجلة من الدول » . والأرجح أن الاعتبارات السياسية كانت تنطبق بدرجة أكبر على المعونات الثنائية وأن أغلبها كان يذهب لذلك السبب إلى الدول العربية أو الدول الإسلامية .

ويشير تقرير البنك الدولى فى سنة ١٩٨٥ إلى أن هذه الاتجاهات قد استمرت تقريبا حتى عام ١٩٨٣ .

وتعتبر القروض التى قدمتها صناديق التنمية العربية إلى دول العالم الثالث ميسرة الشروط إلى حد كبير ، إذ تراوحت أسعار الفائدة عليها بين ٥,٠٪ ، ٧٪ وإن كانت الكويت تفضل فى الغالب أن تقدم القروض بأسعار الفائدة العالمية . وتتراوح آجال السداد بين ٢٠ ، ٣٠ سنة وقد تصل فى بعض الأحيان إلى ٥٠ سنة . وقد وفرت صناديق التنمية العربية درجة كبيرة من حرية استخدام قروضها لا يتضمن الاتفاق على تملك القروض فى الغالب أى شروط خاصة باستخدام القرض فى شراء سلع من الدول العربية المقرضة أو ضرورة التعاقد مع شركاتها لتنفيذ المشروعات التى تقدم القروض لتمويلها . ويرجع ذلك إلى أن حجم الصادرات من غير النفط فى تلك الدول منخفض جدا ولكن فى ظل تدهور نصيب دول الأوبك العربية وغير العربية من الإنتاج والصادرات النفطية العالمية فإنه من المحتمل أن تلجأ الدول العربية المقرضة إلى وضع شروط خاصة باستخدام القروض التى تقدمها صناديقها التنموية فى شراء نفطها . كما أن السعودية التى أصبحت منتجا كبيرا للبتروكيماويات وتحاول أن تجد لمنتجاتها سوقا من المحتمل أن تلجأ إلى وضع شروط خاصة باستخدام جزء من القروض التى تقدمها فى شراء منتجاتها البتروكيماوية . كذلك فإن حرية استخدام القروض العربية كانت ترجع إلى عدم وجود شركات فى الدول العربية المقرضة يمكنها تنفيذ المشروعات موضع الاتفاق وإن كانت هذه الحرية آخذة فى التقلص بعد تكوين العديد من الشركات فى الدول العربية المقرضة يمكنها تنفيذ المشروعات موضع الاتفاق . خاصة فى مجال المقاولات ، فإنها وبالتحديد العربية السعودية أصبحت تشترط أن تكون الأولوية لشركاتها فى تنفيذ المشروعات التى تقدم قروضا لها .

حركة العمالة :

ولا يكتمل عرض صورة العلاقات الاقتصادية بين العالم العربى ودول العالم الثالث الأخرى دون ذكر حركة العمالة الأجنبية فى العالم العربى . فكما خلقت الفوائض المالية المتولدة عن تصدير النفط انقساما داخل الوطن العربى بين دول الفوائض المستوردة عموما للعمالة ودول العجز المصدرة للعمالة ، فقد اجتذبت دول الفوائض فئات عديدة من العمالة الأجنبية المهاجرة برز من بينها خصوصا العمال الآسيويون .

وقد اكتسبت هذه الظاهرة أهمية خاصة بسبب تضخم أعداد العمال الآسيوين فى دول الخليج خصوصا وظهور تجمعاتهم فى دول أخرى لم تكن تعرفهم من قبل مثل العراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية ومصر وليبيا . وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم العمالة الآسيوية قد وصل إلى المليون تقريبا أو ٩٥١٠٠٠ عامل فى بلدان الخليج وليبيا وبنسبة ٣٥,٤٪ من العمالة الأجنبية فى تلك البلدان . وقد مثل هذا الرقم ٢٥٪ من القوة العاملة فيها ، وتشير نفس التقديرات إلى أن نفس

الرقم والنسبة سيرتفعان إلى ٣٥٪ فى عام ١٩٨٥ . وقد تجاوزت نسبة هذه القوة العاملة الأجنبية أى قوة عاملة أخرى فى بعض بلدان الخليج حيث بلغت ٧١,٨٪ فى الإمارات و ٦٤,٩٪ فى قطر ، وذلك بالمقارنة بقوة العمل العربية والوطنية والتى بلغت ١٨,٤٪ و ٩,٨٪ فى الأولى و ١٩,٨٪ و ١٥,٢٪ فى الثانية فى عامى ٨٠ ، ١٩٨١ على التوالى .

وقد شجع على إنتشار هذه الظاهره قدوم هؤلاء العمال على تأشيرات دخول عمل جماعيه ورخص أجورهم وعدم مطالبة هؤلاء العمال بأى إلتزامات خاصة تجاههم .

وقد أدت الأزمة فى أسواق النفط الدولية إلى ظهور علامات الكساد فى كل دول الخليج منذ سنة ١٩٨٣ . وترتب على ذلك إنخفاض الطلب على العمالة الأجنبية بصفة عامة وبدأت أعداد كبيرة من العمال العرب والأجانب فى العودة إلى بلادهم ولكن لا تتوافر أى تقديرات دقيقة فى الوقت الحاضر لأعداد هؤلاء العمال العائدين ولا لتوزيعهم بحسب الجنسية . ولكن المؤكد أن العمالة الآسيوية ما زالت سمة أساسية من سمات العمل والمجتمع فى أغلب البلدان المصدرة للنفط بالإضافة إلى الأردن . وما زال وجودها يثير الكثير من القلق بالنسبة لما يترتب على هذا التواجد بأعداد كبيرة من آثار ثقافية واجتماعية وكذلك سياسية محتملة .

تجـارة السـلاح :

احتلت البلدان العربية عموما وبلدان الشرق الأوسط على وجه الخصوص مكانة كبيرة بين مستوردى السلاح على مستوى العالم . وبدرجة أكثر بروزا فى إطار العالم الثالث وذلك منذ منتصف الستينات حيث كانت بلدان الشرق الأوسط وحدها تستوعب قرابة ثلث واردات السلاح فى العالم كله (٣٦,١٪ فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨) وقد ارتفعت هذه النسبة إلى قرابة النصف منذ منتصف السبعينات ، وثبتت منذ ذلك الحين على ذلك المستوى (٤٨,٣٪ فى الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣) .

وقد كانت قيمة واردات بلدان الشرق الأوسط من السلاح فى المتوسط ٣٤٧٥ مليون دولار سنويا خلال الفترة
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ارتفعت إلى ٤٣٧٣ فى الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، وبلغت ٤٩٠٦ ملايين دولار عام ١٩٨٣ . أما بلدان شمال أفريقيا فكانت الأرقام الخاصة بها على الترتيب هى ٦٠٢ ، ١٤٥٩ ، ٥٧٦ مليون دولار . وفى نفس الفترات كانت الأرقام الإجمالية لبلاد العالم الثالث هى ٦٤٠١ ، ٩٨٩٦ ، ٨٧٦٤ مليون دولار ، وتشمل هذه الأرقام قيمة الإنتاج المحلى من السلاح بموجب رخصة مع إحدى الشركات فى البلدان المتقدمة .

وإذا كان من المعتقد أن التصنيع المحلى للسلاح فى بعض بلدان العالم الثالث لم يقض على تبعيتها فى مواجهة البلدان الصناعية المتقدمة ، وأنه على العكس قد غير فقط من مظاهر التبعية فأصبحت التبعية التكنولوجية هى السائدة فى هذا المجال فى أعقاب اختفاء التبعية فى استيراد بعض الأسلحة إلا أن المؤكد من ناحية أخرى هو أن واردات السلاح من بلدان العالم الثالث الأخرى هى حصة متزايدة فى ترسانات السلاح فى بلدان القارات الثلاث بما فى ذلك البلدان العربية .

واستنادا إلى البيانات التى نشرها كل من معهد استكهولم لأبحاث السلام ووكالة مراقبة السلاح ونزع السلاح بالولايات المتحدة الأمريكية يمكن تحديد أربعة أدوار يقوم بها العالم العربى فى تجارة السلاح فى العالم الثالث :

١ ـ تستورد بعض البلدان العربية جانبا هاما من سلاحها من بعض دول العالم الثالث الأخرى . ومن بين أهم دول العالم الثالث التى تصدر السلاح إلى الوطن العربى كل من الصين والبرازيل .

٢ ـ تقوم بعض البلدان العربية بتصدير بعض إنتاجها المحلى من السلاح إلى دول عربية وإلى دول أخرى فى العالم الثالث .

٣ ـ تقوم بعض الدول العربية بإعادة تصدير بعض ما حصلت عليه من سلاح إلى دول أخرى صديقة وأغلب الظن أن ذلك كان على سبيل الإهداء أو بشروط تيسيرية مثل السلاح الذى وفرتـه الجماهيـرية الليبيـة لنيكاراجوا .

٤ ـ دخلت بعض البلاد العربية مع بعض دول العالم الثالث الأخرى فى اتفاقات للتصنيع المشترك للسلاح . وأبرز الأمثلة على هذا التعاون هو اتفاق كل من البرازيل والحكومة السعودية على إقامة صناعة للسلاح فى الخرج . ومن المحتمل أن تساعد البرازيل السعودية على إنتاج قاذفات الصواريخ من طراز استروس ٢ ، والعربة المصفحة اوسوريو ، وطائرة التدريب توكانو .

ويعرض الجدول التالى تفاصيل العلاقات القائمة بين الدول العربية وبعض دول العالم الثالث فى مجال تجارة السلاح وفقا لما جاء فى الكتاب لمعهد استكهولم لأبحاث السلام .

تجارة السلاح بين الوطن العربى وبلدان العالم الثالث

١ ـ بلدان عربية مستوردة

البلد	المصدر	نوع السلاح	سنة الطلب	سنة التسليم	ملاحظات
الجزائر	البرازيل	عربات مدرعة	١٩٨٣		٤٠٠ عربة مدرعة
مصر	البرازيل	عربة مدرعة	١٩٨٣		التقييم
		طائرة تدريب توكانو	١٩٨٣		١٢٠ حوالى ١٨٨ مليون دولار
	الصين	٧٠ طائرة مقاتلة	١٩٨٢	١٩٨٣	
		٦٠ طائرة مقاتلة ١٩٨٢	١٩٨٣		تجميع محلى تقارير غير
		٦ غواصة	١٩٨٣	١٩٨٧	مؤكدة عن صفقة بحرية
		٨ فرقاطة			كبيرة
العراق	البرازيل	٢٠٠ عربة مدرعة	١٩٨٢		٢٥٠ مليون دولار
	الصين	٢٥٠ دبابة ت ٥٩		١٩٨٢	
		٢٠٠ دبابة ت ٥٩		١٩٨٣	
ليبيا	البرازيل	عربات مدرعة	١٩٨٤		
		أوردتود كاسكافال	١٩٨٣		
					مباحثات متقدمة تشمل طائرات
		عربات صواريخ استروس	١٩٨٣	١٩٨٣	
		١٠٠ طائرة تدريب	١٩٨٤		مفاوضات شراء
		توكانو			١٠٠ ـ ١٥٠ طائرة
المملكة العربية	البرازيل	عربات مدرعة اوروتو	١٩٨٢		
السعودية					حوالى ٣٠
	أندونيسيا	٤٠ طائرة نقل	١٩٧٦		
تونس	البرازيل	عربات مدرعة أوروتو	١٩٨٢	١٩٨٣	١٨ عربة
		٩ عربات مدرعة كاسكافال	١٩٨٢	١٩٨٣	
الامارات العربية	البرازيل				
المتحدة		٩٦ عربة مدرعة اوروتو	١٩٨٠	١٩٨٢	منها ٣٣ لدبى

٢ ـ بلدان عربية مصدرة

البلد العربى	البلد المستورد	نوع السلاح	سنة الطلب	سنة التسليم	ملاحظات
ليبيا	نيكاراجوا	طائرات تدريب	١٩٨٣	١٩٨٣	٦ غير مؤكدة
		طائرة نقل	١٩٨٣	١٩٨٣	لاستخدام شخصية هامة
مصر	غينيا	٥٠ عربة مدرعة	١٩٨٣		٢٥ عربة
		وليد	١٩٨٤		٢٥ عربة
					الطلب يشمل ايضا
					مدافع الية وذخيرة

ويلاحظ أن هذا الجدول لم يشتمل على تجارة السلاح فيما بين البلاد العربية وقد كانت هناك صفقات هامة بين مصر والعراق . وأبرز ما يوضحه هذا الجدول أن البرازيل هى البلد الوحيد فى العالم الثالث الذى يتمتع بتجارة سلاح متنوعة وممتدة فى العالم العربى شملت ست بلاد عربية هى مصر والعراق وليبيا والمملكة العربية السعودية وتونس والامارات العربية المتحدة ، بينما امتدت علاقات الصين فى هذا المجال إلى مصر والعراق فقط . وقد كانت أهم صادرات السلاح فى البرازيل هى العربات المدرعة وطائرات التدريب ، وإن كانت بعض التقارير الصحفية قد أشارت إلى اهتمام المملكة العربية السعودية بالطائرة المطاردة « توكانو » التى تفوق سرعتها سرعة الصوت والتى ستخرجها المصانع البرازيلية بموجب رخصة من شركات ايطالية فى ١٩٨٧ . أما صادرات الصين فقد اشتملت على الطائرات المقاتلة والدبابات وأغلبها من التصميم السوفيتى .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن مصر هى البلد العربى الوحيد الذى قام بتصدير سلاح من انتاجه إلى دول أخرى فى العالم الثالث . وقد صدرت مصر انتاجها المحلى من السلاح إلى دول عربية كذلك ، وقدرت بعض المصادر دخلها من صادرات السلاح بما يتجاوز البليون دولار فى بعض السنوات .

العلاقات السياسية :

وعلى هذا المستوى فإن الاطار الوحيد الذى يجمع البلدان العربية مع سائر بلدان العالم الثالث الأخرى هو مجموعة الـ ٧٧ فى اطار منظومة الأمم المتحدة . فهذه المجموعة هى أوسع اطار يشمل دول العالم الثالث . صحيح أن حركة عدم الانحياز قد اتسعت عضويتها فشملت ٩٢ دولة فى مؤتمر هافانا فى سنة ١٩٧٩ .

وانضم اليها عديد من دول أمريكا اللاتينية ولكن ما زالت شروط عضويتها الواسعة جدا لا تنطبق على بعض دول العالم الثالث ، ومن ثم فإنها لا تحضر اجتماعاتها ، وهكذا فعلى الرغم من الاتساع الكبير فى عضويتها فإنها ما تزال نظريا على الأقل تجمعا سياسيا بين بلدان العالم الثالث .

ولم تكن هناك تطورات ذات شأن فى علاقة بلدان العالم العربى السياسية ببلدان مجموعة الـ ٧٧ الأخرى خلال عام ١٩٨٤ واقتصر نشاط المجموعة هذا العام على أعمالها المألوفة فى اطار الأمم المتحدة ومنظماتها الاقليمية ، وإن كانت مساندة بلدان العالم الثالث لمواقف البلدان العربية قد أحدثت أزمة فى بعض هذه المؤسسات .

لقد تولت مصر منذ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٤ رئاسة مجموعة الـ ٧٧ فى اطار الأمم المتحدة وقد ناقشت المجموعة فى اجتماعاتها فى الأمم المتحدة عديدا من القضايا ذات الأهمية للعالم العربى . وكان من بين هذه القضايا خطط اسرائيل الخاصة بحفر قناة تصل ما بين البحر الميت والبحر المتوسط . وقد أدانت المجموعة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٥ هذه الخطط باعتبار انها تلحق أضرارا اقتصادية بالأردن . ومن ناحية أخرى فقد سيطرت على مناقشات مجموعة الـ ٧٧ فى الأمم المتحدة القضايا الخاصة بالدول الأقل نموا ومشاكل المجاعة والتصحر فى أفريقيا ، وتمكنت من استصدار قرارات عديدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقديم مساعدات خاصة لهذه الدول . وقد ساهمت الدول العربية وصناديق المعونة التابعة لها فى تقديم المساعدات لهذه الدول .

وقد تفاقمت أزمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) بسبب تطبيق الولايات المتحدة لقرارها بالانسحاب من المنظمة وأعقبتها المملكة المتحدة عام ١٩٨٥ . ولهذه الأزمة أسباب عديدة أهمها عدم قبول الولايات المتحدة لارادة الأغلبية فى هذه المنظمة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة على حين انها تساهم بقسط كبير فى ميزانيتها . ولكن مما ضاعف من حنق الولايات المتحدة على هذه المنظمة هو تبنيها لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع العربى الصهيونى وخصوصا اعتبارها أن الصهيونية هى صورة من صور العنصرية .

على أن أكثر التطورات المثيرة للقلق خلال ذلك العام كان هو تردى علاقات التضامن فيما بين دول العالم الثالث داخل محفل كان يعتبر أروع صور وحدتها وفعالية عملها المشترك الا وهو منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيك OPEC) وقد كانت أهم مظاهر هذه الأزمة تعدد اجتماعات المجلس الوزارى للمنظمة ولجانها المتخصصة دون الوصول إلى أى اتفاق واضح (الاجتماع نصف السنوى العادى فى ١٩ ديسمبر ١٩٨٤ ، واجتماع لجنة الخبراء فى ٢٠ يناير ١٩٨٥ بالرياض) ، واحتجاج بعض الدول الأعضاء على قرارات المجلس الوزارى وتجاهلها عمليا لقراراته

الخاصة بتحديد الأسعار أو تجاوز حصص الانتاج المحددة لهم فى هذه القرارات (نيجيريا ، والامارات ، واندونيسيا ، والعراق ، والكويت ، وقطر طوال عام ١٩٨٤) . وقد فشل اجتماع المنظمة فى ٢٨ يناير ١٩٨٥ بجنيف فى الوصول إلى هيكل تسعير يرضى جميع الدول الأعضاء فصدرت قرارات هذا الاجتماع بموافقة ٩ اعضاء فقط واعتراض كل من ليبيا والجزائر وايران وامتناع الجابون عن التصويت .

واخيرا قرر المجلس الوزارى للمنظمة فى اجتماعه فى شهر نوفمبر ١٩٨٥ رفع الحد الأقصى لانتاج دول الأوبك والانخراط فى المضاربة فى سوق البترول الدولى ويستهدف هذا القرار إما اجبار الدول المصدرة للبترول من غير أعضاء الأوبك على قبول التنسيق مع المنظمة بشأن حجم الانتاج والأسعار أو ازاحة هذه الدول من جزء كبير من اسواقها الحالية عن طريق المنافسة السعرية القاضية .

ولكن نجاح هذه الاستراتيجية رهن بقدرة المنظمة على منع المنافسة بين أعضائها ذاتهم والتزامهم بحصص انتاج مناسبة .

النظام العربى والاطر التنظيمية الخاصة فى العالم الثالث

وبالأضافة إلى مجموعة الـ ٧٧ توجد اطارات تنظيمية خاصة تربط العالم العربى بتجمعات معينة لدول العالم الثالث ، يقوم بعضها على أساس سياسى مثل حركة عدم الانحياز ، أو على أساس دينى مثل منظمة المؤتمر الاسلامى ، أو على أساس جغرافى مثل منظمة الوحدة الافريقية .

ويلاحظ تعدد مجالات النشاط داخل كل من هذه الاطر ، والتى تغطى التعاون بين أعضائها فى ميادين عديدة لا تقتصر فقط على التنسيق السياسى ، ولكن تشترك كل هذه فى أن السلطة الأعلى فيها تتجسد فى مؤتمر للقمة يجمع رؤساء الدول أو الحكومات فى الدول الأعضاء فيها ، وينعقد هذا المؤتمر بصفة دورية فى حركة عدم الانحياز (مرة كل ثلاث سنوات تقريبا) وسنويا فى حالة منظمة الوحدة الافريقية ، بينما لم يعقد مؤتمر القمة فى منظمة المؤتمر الاسلامى سوى اربع مرات منذ انشاء المنظمة سنة ١٩٦٩ . والسلطة التالية لمؤتمر القمة فى الاطر الثلاثة هى المجلس الوزارى أو مؤتمر وزراء الخارجية . وقد شهدت فترة العامين الأخيرين انعقاد مؤتمر قمة ومؤتمر لوزراء الخارجية داخل كل اطار ، فعقد مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز فى نيودلهى فى مارس ١٩٨٤ وعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة فى لواندا فى سبتمبر ١٩٨٥ واجتمع رؤساء دول وحكومات منظمة المؤتمر الاسلامى فى الدار البيضاء فى مؤتمر قمتهم الرابع فى يناير ١٩٨٤ والتقى وزراء خارجيتهم فى صنعاء فى ديسمبر من نفس العام ، كما التقى رؤساء الدول الافريقية فى مؤتمرهم العشرين فى أديس أبابا فى نوفمبر ١٩٨٤ وفى نفس المدينة فى سنة ١٩٨٥ لبحث الموقف الاقتصادى فى القارة الافريقية ، وسبق المؤتمر فى الحالتين انعقاد المجلس الوزارى .

ونظرا لأن الرؤساء ووزراء الخارجية هم الاقدر على حسم الخلافات العربية للوصول إلى موقف عربى موحد ، إذا ما قورنوا بكبار الموظفين فان دراسة أعمال مؤتمر القمة والمجلس الوزارى فى كل من هذه الاطر هى الأنسب للتعرف على الأداء الخارجى للنظام الاقليمى العربى فيها .

وأولى الملاحظات الواجبة فى هذا السياق هى أن الدول العربية لم تذهب إلى أى من هذه المؤتمرات بموقف موحد . لقد ظهر الانقسام فى الصفوف العربية واضحا منذ عام ١٩٧٩ نتيجة لابرام الحكومة المصرية لمعاهدات الصلح مع اسرائيل وهو ما ترتبت عليه المقاطعة العربية لمصر ، ويمكن القول بأن التطورات التى جرت فى سنة ١٩٨٤ قد أظهرت تآكل آثار هذه المقاطعة . بالاضافة إلى ذلك انعكست الخلافات العربية فى الانقسام حول قضايا أخرى مثل تحديد الحكومة الشرعية فى تشاد ، أو من له السيادة على الصحراء الغربية ، وغيرها . بل لقد بدأت تظهر خلافات بين البلدان العربية حول قضية المديونية واصلاح النظام النقدى العالمى . ونتيجة لذلك كله فان الحكومات العربية لم تستطع أن تصل إلى أى من هذه المؤتمرات بموقف واحد ، أو أن تقصر خلافاتها على المحافل العربية وحدها . وانما تفجرت الخلافات العربية علانية فى كل من هذه الاطر ، وكانت السمة الرئيسية لبعض اجتماعاتها .

وعلى الرغم من الانقسام فى الصفوف العربية فقد ظلت القضايا العربية تلقى تعاطفا كبيرا داخل كل هذه الاطر ، فاستمرت هذه التجمعات الثلاثة تؤيد حق الشعب الفلسطينى فى استعادة حقوقه الوطنية المشروعة ، وظلت تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا له ، واتخذت كل من حركة عدم

الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامى مبادرات لأنهاء الحرب العراقية الايرانية . ومع ذلك فقد بدأ النظام العربى ضعيف الفعالية بالنسبة لبعض القضايا فى اطار كل من حركة عدم الانحياز وبدرجة أكبر فى القارة الافريقية ، مما يتم تفصيله فى الفقرات التالية :

الاداء العربى الخارجى فى محيط حركة عدم الانحياز :

تشترك كل الدول العربية فى عضوية حركة عدم الانحياز التى تضم الأغلبية الساحقة من دول العالم الثالث والتى مع ذلك لا تستوعب كل دول العالم الثالث أعضاء مجموعة السبع والسبعين والذين بلغوا مائة وسبع عشرة دولة فى سنة ١٩٨٥ .

وقد كانت أهم الخلافات العربية التى ظهرت فى هذا المؤتمر هى الخلاف بين ليبيا من ناحية ومصر والسودان من ناحية أخرى . وقد كانت هناك ابعاد لهذا الخلاف . فقد طالبت ليبيا بتعليق عضوية مصر فى حركة عدم الانحياز بسبب ابرامها لمعاهدات الصلح مع اسرائيل والولايات المتحدة ، بينما طالبت مصر والسودان بتعليق عضوية ليبيا فى الحركة بسبب ما ذكروه من انتهاك ليبيا المستمر لمبادىء الحركة وتداخلها فى دول عدم الانحياز مثل السودان وغزوها لتشاد . ولكن لم يقدم أى مشروع قرار خاص بتعليق العضوية .

وقد دبت الخلافات داخل المجموعة العربية كذلك ، فقد تقدمت كل من سوريا بمشروع قرار خاص بمشكلة الشرق الأوسط ، وتقدمت الحكومة اللبنانية بمشروع قرار حول الوضع فى لبنان لم يحظ أى منهما بموافقة كل المجموعة العربية . وقد ذكرت بعض المصادر الصحفية اخفاق وزراء الخارجية العرب فى الاجتماع احيانا لتنسيق مواقفهم ، وانفضاض واحد من هذه الاجتماعات بعد ربع ساعة من انعقاده بسبب الخلافات بين دول المجموعة .

أما فى المؤتمر الوزارى فى لواندا فى سبتمبر سنة ١٩٨٥ ، فقد تعددت القضايا الخلافية فشملت قضية الشرق الأوسط ومشكلة الصحراء الغربية ومسألة الديون الدولية وكذلك مقر انعقاد مؤتمر القمة القادم لدول عدم الانحياز ، ففيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط طلب المندوب السورى استبعاد المندوب المصرى فى لجنة الصياغة عند نظر الأجزاء الخاصة بالشرق الأوسط ، وتبادل المندوبان الاتهامات علنا واعترض المندوب السورى على اقتراح ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بالاشارة إلى اتفاق ١١ فبراير ١٩٨٥ فيما بين الأردن ومنظمة التحرير وقد نجحت الأردن فى اقناع المجموعة العربية بالأشارة فى اجزاء البيان الخاصة بمشكلة الشرق الأوسط إلى خطة السلام العربية وقرارات القمة العربية الطارئة فى فاس ، وقد وافق المؤتمر على هذه الصياغة التى قدمتها المجموعة العربية ، وتحفظت عليها كل من سوريا واليمن الجنوبية . وقد انطوت قرارات المؤتمر فيما يخص القضية الفلسطينية على نقض ضمنى لسوريا فقد أكد الوزراء التزامهم بعدم التدخل فى الشئون الداخلية والخارجية للشعب الفلسطينى وحق المنظمة فى اتخاذ قراراتها بحرية واستقلال .

والجديد فى هذا المؤتمر هو حدوث انقسام فيه حول قضية الديون امتدت اطرافه إلى داخل المجموعة العربية فقد ظهر اتجاهان بالنسبة لهذه المشكلة ، يطالب أولهما بوقف هذه الديون باعتبارها تفوق طاقة الدول غير المنحازة وامكاناتها وتبنته مجموعة من الدول على رأسها كوبا وانجولا والهند ، ورأى الاتجاه الثانى ضرورة سداد هذه الديون وتبنته مجموعة من الدول المصدرة للنفط على رأسها المملكة العربية السعودية ، وقد كان الموقف المصرى من هذه القضية غير محدد ، فقد اكتفى الدكتور عصمت عبد المجيد فى بيانه إلى الدعوة إلى تضافر الجهود لحل هذه المشكلة .

وأخيرا فقد اختلفت الدول العربية بالنسبة لتحديد مكان مؤتمر القمة المقبل فبينما ايدت المغرب دعوة ليبيا إلى استضافته كانت الدول العربية الأخرى تميل إلى عقده فى مكان آخر . وقد سهل هذا الانقسام على المجموعة الافريقية تبنى اقتراح رئيسها بعقد هذا المؤتمر فى هرارى عاصمة زمبابوى ، وترك وزراء الخارجية لمؤتمر القمة تحديد مكان عقد المجلس الوزارى المقبل . ومن المعروف أن مؤتمر القمة السابع كان قد قرر عقد القمة الثامنة فى بغداد فى سنة ١٩٨٦ الا أن العراق اعتذرت مرة أخرى عن استضافة المؤتمر : ومن الواضح أن استمرار الحرب العراقية الايرانية هو سبب هذا الاعتذار .

النظام الأقليمى العربى ومنظمة المؤتمر الإسلامى :

وإذا كانت الخلافات العربية قد ظهرت فى إطار حركة عدم الانحياز كقضايا ثانوية لم تمنع مؤسسات الحركة من بحث قضايا أخرى أهم بالنسبة لإجمالى البلدان غير المنحازة فإن هذه الخلافات قد سيطرت تماما على أعمال القمة الرابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى . فلقد كانت عودة مصر إلى احتلال مقعدها فى هذه المنظمة هى الموضوع الأساسى فى مناقشات هذه الدورة الرابعة ،

وإن لم يكن قد أدرج من قبل على جدول أعمالها .

وقد انقسمت الدول العربية أيضا حول الاقتراح الذى قدمه الرئيس الغينى الراحل أحمد سيكوتورى بمناقشة هذه القضية . وقد كانت ليبيا وسوريا هما أشد المعترضين وساندتهما جمهورية اليمن الجنوبى ، وكان أشد المؤيدين السيد ياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين وكل من الأردن والعراق والسودان والصومال . واتخذت السعودية وسائر الدول العربية الأخرى مواقف وسط .

وكان الاقتراح الخاص بعودة مصر إلى استئناف عضويتها بمنظمة المؤتمر الإسلامى قد عرض على التصويت السرى بناء على اقتراح وفدى الصومال والسودان وقد كانت نتيجة التصويت كما يلى :

١ ـ ٣٢ دولة مؤيدة .

٢ ـ ٦ دول اعترضت ولم تشارك فى التصويت على الأغلب وفقا للتقارير الصحفية وهى : ليبيا وسوريا والجزائر وتونس ولبنان وفولتا العليا .

٣ ـ ٣ دول سلمت أوراقا بيضاء .

٤ ـ دولة لم تشارك فى الجلسة وهى اليمن الجنوبية .

ورغم عودة مصر إلى استئناف عضويتها بمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامى ، ومن بينها مؤتمر وزراء خارجية دول المنظمة الذى عقد فى صنعاء من ١٨ إلى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٤ إلا أن ذلك لم يحل دون إصدار ذلك المؤتمر بيان شدد على الاستمرار فى مقاومة نهج واتفاقيات كامب ديفيد وما يترتب عليها من آثار حتى يتم إسقاطها وإزالة آثارها ، وكذلك ضرورة الاستمرار فى مقاومة أى مبادرة تنطلق منها . وقد استسلم مندوب مصر لصدور مثل هذه التوصية باعتبارها أمرا حتميا فى مثل هذه المنظمة .

وكذلك فعلى الرغم من قرار مؤتمر الدار البيضاء بعودة مصر فقد أثارت كل من سوريا وإيران هذا الموضوع من جديد فى اجتماع كبار الموظفين الذى سبق المؤتمر الوزارى ، ورفض الاجتماع إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال المؤتمر الوزارى وقد أيدت ليبيا كل من سوريا وإيران فى هذا السعى .

ومع ذلك يمكن القول أن الخلافات العربية العربية قد دارت على نطاق ضيق نسبيا فى هذا المؤتمر الذى أصدر عديدا من القرارات تؤيد مواقف الجانب العربى من ناحية وتدعو إلى دعم التعاون بين أعضائه من ناحية أخرى . فبالنسبة للقضايا العربية دعا المؤتمر إلى إنشاء المكتب الإسلامى العسكرى لتحقيق هذا التنسيق بين الدول الإسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كما دعا الدول الأعضاء إلى التعاون مع لجنة المساعى الحميدة لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية ، وقد أعلنت إيران عدم استعدادها للتعاون مع هذه اللجنة .

النظام الأقليمى العربى ومنظمة الوحدة الأفريقية :

وإذا كان يبدو الآن أن الخلافات العربية ـ العربية قد تم احتواؤها داخل كل من حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، وأنها لم تؤد إلى شل فعالية أى من هذين التجمعين فى أى وقت من الأوقات ، إلا أن الأمر كان جد مختلف فى منظمة الوحدة الأفريقية . ورغم أن عدد الدول العربية الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية لا يشمل كل الدول العربية ، وإنما يقتصر فقط على الدول العربية الأفريقية (دول شمال أفريقيا الست بالإضافة إلى السودان والصومال وجيبوتى) إلا أن قلة العدد هنا لم تقترن بسهولة تنسيق المواقف ، وإنما تقاس بتوهج الخلافات فضلا عن الانقسام العام فى النظام الأقليمى العربى بين أصحاب العلاقات المتباينة مع الحكومة المصرية وخصوم هذه العلاقات ، فقد انقسمت الدول العربية الأفريقية حول قضايا أخرى هى قضية الصحراء الغربية والممثل الشرعى لتشاد ، بالإضافة إلى مسألة رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية طوال عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . وقد أدت هذه الخلافات إلى استحالة عقد مؤتمر القمة الأفريقية فى طرابلس فى سنة ١٩٨٢ وأخرت عقدها فى أديس أبابا فى سنة ١٩٨٣ ، ومن ناحية أخرى فإن الخلافات فيما بين الدول العربية قد حالت دون انعقاد مؤتمر ثان لوزراء الخارجية العرب والأفارقة بعد المؤتمر الأول الذى عقد سنة ١٩٧٧ ، وفق ما كان مفروضا ، لمناقشة قضايا التعاون العربى الأفريقى داخل اطاره المؤسسى المشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

وبالإضافة إلى أثر هذه الخلافات المؤقت على فعالية منظمة الوحدة الأفريقية ، فقد أثرت سلبا على نظرة الدول الأفريقية إلى الدول العربية ، فترددت فى جوانب منظمة الوحدة الأفريقية انتقادات علنية لتدخل بعض الدول العربية فى شئون منظمة التحرير الفلسطينية ، واعرب البعض عن خيبة الأمل فى تعثر التعاون العربى الأفريقى ، وأخذت آثار المقاطعة الأفريقية لإسرائيل تتآكل تدريجيا ، وظهرت فى القارة الافريقية دعوات لتشكيل تجمعات جديدة تقتصر عضويتها على دول افريقيا السوداء فتستبعد منها الدول العربية الأفريقية .

فقد انقسمت الدول العربية الأفريقية حول قضية الصحراء الغربية ، وكان لكل فريق من هذه الدول أنصاره بين الدول الأفريقية غير العربية ، فمن ناحية كانت المغرب ترفض إجراء استفتاء لتقرير المصير فى الصحراء المغربية باعتبارها أقليما مغربيا وترفض بالتالى التفاوض مع جبهة البوليساريو ولا ترى أحقيتها بالاشتراك فى أعمال منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد لقيت المغرب أشد التأييد من زائير ، وكانت الجزائر ترى على العكس من ذلك أن جبهة البوليساريو هى الممثل الشرعى والوحيد لشعب الصحراء الغربية ولقيت تأييدا قويا من جانب كل من بوركينا فاسو (فولتا العليا) ونيجيريا . وقد تطور الموقفان المصرى والليبى ، فقد كانت مصر تميل فى سنة ١٩٨٢ و ١٩٨٣ إلى تأييد الموقف المغربى بينما كانت ليبيا تميل إلى تأييد جبهة البوليساريو وقد أدى التقارب الليبى المغربى إلى تحول ليبيا عن جبهة بوليساريو وكذلك تحول مصر إلى مواقف أقرب إلى الرؤية الجزائرية .

وقد كانت المشكلة الثانية التى انقسمت حولها الدول العربية والأفريقية هى الحكومة الشرعية لتشاد . فبينما كانت كل من الحكومتين المصرية والسودانية تعترفان بحكومة حسين حبرى ، كانت الحكومة الليبية ترى أن جوكونى عويضى هو الممثل الشرعى لشعب تشاد . وتباينت المواقف داخل المنظمة من هذه المسألة .

وأخيرا ، فعلى الرغم من أن القمة الأفريقية الثامنة عشرة لم تنعقد فى طرابلس فى سنة ١٩٨٢ ، فإن رأى الحكومة الليبية كان هو أن مؤتمر الرؤساء التالى فى أديس أبابا فى سنة ١٩٨٣ هو إمتداد لمؤتمر طرابلس ومن ثم يحق لليبيا الاستمرار فى رئاسة المنظمة . وكانت دول أفريقية كثيرة بالإضافة إلى كل من مصر والسودان والصومال لا تود أن ترى القذافى رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية .

لقد حالت هذه الخلافات دون انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى مرتين فى طرابلس فى سنة ١٩٨٢ وذهبت الدول العربية بهذه الخلافات إلى مؤتمر أديس أبابا فى يونيو سنة ١٩٨٣ ، وقد أخرت هذه الخلافات انعقاد المؤتمر فى أديس أبابا لمدة ٤٨ ساعة ولم يتم حسم هذه الخلافات إلا فى مؤتمر تال عقد فى سنة ١٩٨٤ . أما فى يونيو ١٩٨٣ فقد انتهى رأى الدول الأعضاء بالنسبة لقضية الصحراء المغربية إلى ضرورة التفاوض بشأنها بين كل من الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو وتنظيم استفتاء لتقرير المصير فيها ، وقد انسحب ممثل جبهة البوليساريو باختياره بناء على رجاء الحكومة الأثيوبية فانسحب الرئيس القذافى غضبا لذلك ، كما قرر المؤتمر بالنسبة لقضية تشاد تمثيل حكومة حسين حبرى وإحياء لجنة الوساطة بين ليبيا وتشاد .

وأخيرا فقد اعتبر الحاضرون أن مؤتمر أديس أبابا هو القمة الأفريقية التاسعة عشرة وليس مؤتمر طرابلس الثالث ، وبالتالى يسقط حق ليبيا فى رئاسة المنظمة ، ورجوا رئيس الدولة المضيفة أن يقبل رئاسة المنظمة فقبل الرئيس منجستو أمام هذا الإلحاح .

وهكذا جاءت قرارات القمة الأفريقية التاسعة عشرة على حساب الحكومة الليبية ، وجاءت قرارات القمة الأفريقية العشرين فى العاصمة الأثيوبية فى نوفمبر ١٩٨٤ على حساب الحكومة المغربية . فبالنسبة لقضية الصحراء المغربية تقرر قبول عضوية جبهة البوليساريو كممثل لشعب الصحراء الغربية ، وأدى ذلك إلى إنسحاب المغرب من المنظمة وقرار حكومة زائير تجميد نشاطها فيها مع استمرار عضويتها فى مؤتمر القمة وذلك تضامنا مع المغرب . أما بالنسبة لقضية تشاد فقد استمر الاعتراف بحكومة حسين حبرى باعتبارها حكومتها الشرعية وقرر المؤتمر الموافقة على استمرار رئيس جمهورية الكونغو الشعبية فى إجراء الحوار مع الفصائل التشادية بغية تحقيق التصالح الوطنى فى ذلك البلد .

وإذا كانت هذه الخلافات العربية ـ العربية لم تحل دون قيام دول المنظمة بالتأكيد فى قرارات القمة العشرين على موقفها المبدئى من مساندة الحقوق العربية ، والذى يتضمن الدعم الأفريقى الثابت للشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والتى مثلها مراقب فى هذه الدورة وكذلك لدول المواجهة العربية بالإضافة إلى إدانة مخططات إسرائيل التوسعية ، فقد سمعت هذه الدورة انتقادا وجهه رئيس دولة أفريقية (كينيث كاوندا رئيس زامبيا) لدولتين عربيتين هما سوريا وليبيا لتدخلهما فى شئون منظمة التحرير الفلسطينية .

كذلك ترددت الانتقادات لبرامج التعاون العربى الأفريقى ، وكان هذا التعاون قد تلقى دفعة منذ عام ١٩٧٣ فتدفقت المساعدات العربية على أفريقيا وبلغ إجمالى هذه المساعدات فى الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤ ما قيمته ٩,٤ بليون دولار وقد توج هذا التعاون بانعقاد مؤتمر القمة العربى الأفريقى فى القاهرة فى سنة ١٩٧٧ ، إلا ن خطط التعاون قد تعثرت منذ ذلك

الحين ، وقد كان لهذا التعثر أسباب كثيرة ربما كان يمكن تخطى بعضها لو استمر العمل بالإطار المؤسسى الذى أوجده مؤتمر القمة الأول إلا أن الخلافات العربية ـ العربية حالت دون مواصلة استخدام هذا الإطار ، فلم يعقد المؤتمر العربى الأفريقى على مستوى وزراء الخارجية منذ سنة ١٩٧٧ وكان السبب الأساسى فى ذلك هو ضرورة حضور الحكومة المصرية هذا الاجتماع باعتبارها عضوا فى منظمة الوحدة الأفريقية وهو ما كانت ترفضه بعض الدول العربية التى قاطعت مصر . وهكذا فقد انقطعت اجتماعات اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٢ ، وعقدت اجتماعا فى طرابلس فى اغسطس سنة ١٩٨٤ ولكن ليبيا اعتذرت فى مارس ١٩٨٥ عن استضافة المؤتمر المشترك لوزراء الخارجية فلم ينعقد وكان سيطرح عليه النظر فى خطط التعاون التى كان مؤتمر القمة الأول قد وافق عليها ومع ذلك لم يتم تنفيذها .

وفى هذه الظروف فقد أخذت علامات الضعف تظهر فى جدار المساندة الأفريقية للقضايا العربية ، فقد ظهر تيار قوى يدعو إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل ، وقد تزعم هذا التيار كل من فيليكس هوفوييه بوانييه رئيس ساحل العاج وموبوتو رئيس زائير ونجحت إسرائيل فى أن تقيم فى ١٩٨٤ علاقات دبلوماسية كاملة مع ثلاث دول أفريقية (زائير ، أفريقيا الوسطى ، وليبيريا) وأن تستمر فى الاحتفاظ بمكاتب اتصال فى ٢٢ دولة أفريقية وأن ترفع عدد شركاتها العاملة فى الدول الأفريقية إلى ٦٠ شركة . كما قررت ساحل العاج إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وصدر إعلان بذلك عام ١٩٨٥ لكى يوضع موضع التطبيق أوائل ١٩٨٦ .

وقد توج التعاون الإسرائيلى الزائيرى بعقد اتفاق اقتصادى بينهما فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٨٤ ستقوم الشركات الإسرائيلية بمقتضاه باستثمار حوالى ٤٠٠ مليون دولار فى زائير . وقد قام الرئيس الزائيرى من ناحيته بالدعوة إلى تشكيل تجمع جديد فى أفريقيا يضم الدول الأفريقية السوداء ويزيل التناقض القائم فى رأيه بين اشتراك بعض الدول فى عضوية كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وقد عرض هذه الفكرة على الرئيس الكينى دانيل آراب موى ولكن هذه الفكرة لم تصادف حتى الآن صدى كبيرا وإن كانت تشكل تطورا له مغزاه فى ظل ظروف الانقسام الذى يعترى الجانب العربى وتعثر التعاون العربى الأفريقى .

٢ ـ الأداء العربى فى الأمم المتحدة

منذ بدء اشتراك العرب فى الأمم المتحدة كانت نشاطاتهم تعبر عن الاتجاه العام لسياساتهم ، ففى الفترة التى سعت فيها البلاد العربية لتحقيق استقلالها كان التمثيل العربى فى الأمم المتحدة يترجم هذه المساعى فى هيئة جهود مضنية لتحريك قضايا الاستقلال العربى . فإذا أردنا تقييم الأداء العربى فى الأمم المتحدة فى الفترة الأخيرة لنقل من يونيو ١٩٨٤ يمكننا الاشارة إلى الصفات المميزة لهذا الأداء من خلال تسجيل جهودهم فى مختلف هيئاتها .

أولا : مجلس الأمن :

كان هناك حضور عربى ملموس لتحريك الموضوعات الملحة وذلك عن طريق المشاركة فى حضور جلسات المناقشة وطلب القاء الكلمة من جانب الدول التى لم يكن لها حق التصويت فى مجلس الأمن وعن طريق طلب عقد اجتماعات عاجلة للمجلس . وشملت الموضوعات التى تطرق إليها العرب قضايا عربية وقضايا خاصة بالعالم الثالث وقضايا عالمية . ومن أهم القضايا العربية التى حرصت الدول العربية على المشاركة فى دفعها قضية الانتهاكات الاسرائيلية فى الجنوب اللبنانى وقد عرض الموضوع للمناقشة بدءا من نهاية أغسطس ١٩٨٤ وحتى أول سبتمبر وانتهت المناقشة برفض مشروع القرار المقدم بهذا الشأن حيث صوتت الولايات المتحدة ضده فى ٦ سبتمبر ١٩٨٤ . وقد أعيدت مناقشة الموضوع بناء على طلب مجموعة البلاد العربية فى فبراير ومارس ١٩٨٥ ولم تقض المناقشات إلى الهدف منها وهو اتخاذ قرار يطالب اسرائيل بالانسحاب الفورى من الجنوب اللبنانى وكف انتهاكاتها واتخاذ التدابير اللازمة لاجبارها على ذلك ، ويرجع هذا للصوت المعارض الذى أدلت به الولايات المتحدة للمرة الثانية بشأن هذا الموضوع فى ١٢ مارس ١٩٨٥ . وكان الحضور العربى ملموسا طوال هذه المناقشات ويشمل هذا الدول العربية المقلة فى نشاطها كالكويت والسودان واليمن . ومن ذلك اشارة ممثل الكويت إلى ما سماه بالنوايا الحقيقية لاسرائيل ومن ذلك تحويل مياه نهر الليطانى إلى بحيرة طبريا . ومن أمثلة ذلك أيضا مشاركة كل من الامارات والسودان وقطر واليمن فى جلسة ٣٠ أغسطس ١٩٨٤ ، حيث أشار ممثل اليمن إلى أن الاحتلال الاسرائيلى هو بمثابة محاولة من جانب اسرائيل لسلخ الجنوب عن

الوطن الأم والسيطرة على ثرواته الطبيعية . وبصدد موضوع لبنان أيضا طلبت مصر عقد اجتماع طارىء فى ٣٠ مايو ١٩٨٥ لبحث الحالة المتدهورة فى لبنان .

كذلك تطرقت الدول العربية لموضوع الحرب بين العراق وايران والمطالبة بوقف العمليات العسكرية ضد السفن فى الخليج . وكذلك أثير موضوع الحالة فى الشرق الأوسط فى محاولة لتبنى ما وصلت إليه الجمعية العامة بهذا الصدد . أما عن الدورة الأخيرة للأمم المتحدة فقد تركزت الجهود العربية حول نفس تلك الموضوعات . وقد تفجر موضوع الغارة الاسرائيلية على تونس وعبرت البلاد العربية عن غضبها الشديد بهذا الشأن وأيدتها فى ذلك الكثير من الدول وخاصة دول العالم الثالث . وانتهت المناقشات بقرار ادانة اسرائيل مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت .

ومن قضايا دول العالم الثالث والقضايا العالمية التى شارك فيها ممثلو الدول العربيةةمسألة جنوب أفريقيا وناميبيا والحالة فى قبرص ومن ذلك الطلب الذى تقدم به الممثل الدائم للجزائر فى ٨ أغسطس ١٩٨٤ بعقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر فيما يسمى بالاصلاح الدستورى فى جنوب أفريقيا والذى كان من شأنه ترسيخ الفصل العنصرى وحكم الأقلية البيضاء . وقد شاركت كل من سوريا واليمن ومصر فى جلسة مناقشة هذا الموضوع يوم ٧ مارس ١٩٨٥ . أما بصدد موضوع فرض العقوبات ضد جنوب أفريقيا ، فقد أيدت مجموعة البلاد العربية مشروع القرار الخاص بفرض العقوبات « الاجبارية » عليها وإن كان ذلك لم يفض لشىء بسبب التصويت السلبى من جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة .

وبرغم هذا الحضور العربى الملموس فقد كانت هناك جوانب ضعف فى الأداء العربى ومن ذلك الافتقار إلى التحركات الموحدة فى تقديم الحلول للموضوعات المعروضة فى هيئة مشروعات قرارات يكون من شأنها دفع القضايا العربية . ويأتى تفصيل هذا عند ذكر مشروعات القرارات التى قدمتها الدول العربية للجمعية العامة .

ثانيا : الجمعية العامة :

أما إذا تناولنا نمط الأداء العربى فى الجمعية العامة نجد أنه يمكننا كذلك التمييز بين أنواع النشاطات التى قامت بها الدول العربية على حسب التباين الموضوعى لتلك النشاطات .

فبصدد القضايا العربية ، تحركت الدول العربية كمجموعة للمبادرة بتقديم المقترحات والحلول ومن ذلك موضوع الحالة فى الشرق الأوسط وضرورة ايجاد حل شامل للمنطقة . هذا إلى جانب الاشتراك فى مناقشة وتحريك موضوعات تتفق مع الرأى العام العربى ومن ذلك ادانة الاعتداء على الدول الاسلامية وخاصة أفغانستان وموضوع الاعتداء الاسرائيلى المسلح على المنشآت النووية العراقية وموضوع ادانة الممارسات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة ـ وهو موضوع أثير أخيرا فى الدورة الـ ٤٠ وقدمت ٧ مشروعات قرارات فى نوفمبر بهذا الصدد .

ولكن من الملاحظ أنه فى أى من تلك المقترحات التى قدمت فى هيئة مشروعات قرارات تخلفت بعض الدول العربية عن المشاركة فى تقديمها أو اعلان تأييدها لها باضافة اسمها لمجموعة مقدمى مشروع القرار وذلك لأسباب خاصة بسياساتها . ومن أمثلة ذلك عدم اشتراك اليمن وسوريا والعراق وليبيا فى مشروع قرار ادانة التدخل الأجنبى فى أفغانستان . كذلك نجد مظاهر التضارب فى الأداء العربى بالنسبة للحلول المقترحة لايجاد سلام شامل فى المنطقة . ومن ذلك مشروعان لقرارين تقدمت بهما الدول العربية إلى جانب مجموعة من دول العالم الثالث . وقد شاركت فيهما الامارات والبحرين وتونس والجزائر وقطر والكويت والمغرب والسعودية واليمن واليمن الديمقراطية والأردن وسوريا والعراق وعمان فى الفترة ما بين ٢٧ نوفمبر و ١٤ ديسمبر ١٩٨٤ . فى هذين المشروعين طالبت الدول بالتوصل لحل شامل فى المنطقة وأبدت قلقها بشأن استمرار احتلال الأراضى الفلسطينية والعربية منذ ١٩٦٧ . كما أعلنوا أن فلسطين هى لب النزاع فى الشرق الأوسط والحل الوحيد هو اعادة الحقوق الفلسطينية والانسحاب من الأراضى المحتلة وطالبوا بشجب الصوت السلبى الذى أدلى به عضو دائم فى مجلس الأمن وشجب أى دعم سياسى أو اقتصادى أو استراتيجى لاسرائيل . ونجد هنا أن معنى المشروعين قد اتسما بالقوة فى تقديم وجهة نظر الدول التى تبنته إلا أنه يمكننا الكشف عن أوجه التضارب فى وجهات النظر العربية فيما يتعلق بالتفاصيل الهامة لتحديد منهاج تحقيق السلام الشامل . فإن أحد المشروعين يقترح عقد مؤتمر دولى وهو مضمون الاقتراح السوفيتى والذى أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية ترحيبها فى حين خلا المشروع الآخر من مثل

هذا الاقتراح ومال إلى الاشارة العامة لضرورة ايجاد حل واتخاذ التدابير اللازمة ضد اسرائيل .

اما بالنسبة للقضايا الخاصة بالعالم الثالث فقد مالت الدول العربية للمشاركة ومن تلك الموضوعات : مشكلة ناميبيا وسياسة الفصل العنصرى وموضوع تنفيذ اعلان منح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة وموضوع تشجيع التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وكذلك التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة كما أثير موضوع مواصلة استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية وأعيدت مناقشته فى الدورة الأخيرة فى أكتوبر الماضى .

ويلاحظ أن حجم نشاط الدول العربية فى مشاركتها فى تلك الموضوعات قد اختلف باختلاف الاتجاه العام لسياساتها . فمالت الجزائر وتونس والمغرب للمشاركة فى القضايا الأفريقية . كما تخلفت دول أخرى (ليبيا وسوريا واليمن) عن موضوعات خاصة بالاتحاد السوفيتى ومن ذلك التصويت السلبى من جانب تلك الدول ضد مشروع قرار يدين التدخل الأجنبى فى أفغانستان طرح للتصويت فى ١٥ فبراير ١٩٨٤ .

ثالثا : المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

كان الاهتمام الأكبر فى المجلس ينصب على موضوعات خاصة بالعالم الثالث ، ومن ذلك مناقشة الحالة الاقتصادية الحرجة فى أفريقيا والمساعدة الاقتصادية والمساعدة الانسانية والغوثية فى حالات الكوارث وموضوع السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية فى الأراضى الفلسطينية وغيرها من الأراضى العربية المحتلة ، والتعاون فى ميدان التنمية الصناعية . وقد عمل ممثل الجزائر فى الدورة الـ ٣٩ على أن يعطى الأعضاء مسألة الحالة الاقتصادية الحرجة فى أفريقيا الأولوية المطلقة . كذلك سعت مجموعة الدول العربية فى المجلس للدعوة بتكثيف الجهود لتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطينى بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية . كذلك شاركت تونس وليبيا والأردن - بوصفهم أعضاء فى مجموعة العمل بالمجلس - فى اصدار مشروع قرار يطالب الجمعية العامة بمطالبة المجتمع الدولى العمل على مساعدة الدول التى تأثرت بالجفاف . كما استمر ممثلو الدول العربية فى دفع قضايا بعينها فى المجلس من خلال دورتى عام ١٩٨٥ ومن ذلك مسألة حقوق الانسان وبالتحديد مسألة انتهاك حقوق الانسان فى أفغانستان والأراضى العربية المحتلة ومسألة السيادة الدائمة على الموارد الوطنية فى الأراضى الفلسطينية والأراضى العربية المحتلة .

رابعا : هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة :

كان الموضوع الملح فى هيئة اليونسكو هو سد العجز فى ميزانيتها بعد قرار الولايات المتحدة بالانسحاب وبهذا الصدد فقد تطوعت ليبيا لزيادة حصتها فى الميزانية بمقدار مليون دولار . ومن ناحية أخرى أعلن برنامج الخليج العربى فى أكتوبر ١٩٨٤ مساهمته فى مشروعات الأمم المتحدة فى المجالات الانسانية بـ ١١٠ ملايين دولار .

أما عن النشاط العربى فى هيئة التنمية الصناعية (اليونيدو) فقد شاركت مصر والجزائر فى أغسطس ١٩٨٤ مجموعة الـ ٧٧ فى المطالبة بأن تتعاون الدول الصناعية فى تخفيف ديون الدول النامية وتحويلها إلى منح .

فإذا جئنا لتحيل اتجاهات نشاط العرب فى الأمم المتحدة استنادا لأنواع النشاط السابق ذكرها يمكن القول بأن الاتجاه العام عند الدول العربية هو الاتفاق العام على القضايا الهامة التى تتعلق بالمنطقة وأثبتوا حضورا ملموسا فى محاولة دفع هذه القضايا . ولكن ما زال هناك قدر من التضارب فى الأداء حيث اتفقت الدول العربية على المبدأ واختلفت بالنسبة للحلول ويرجع هذا إلى حقيقة عدم وجود تنسيق سابق يكون بمثابة خطة واضحة لتقديم قضاياهم فى الأمم المتحدة . والجدير بالذكر أن نشاط الجامعة العربية كان غائبا فيما عدا المشاورات البروتوكولية التى قام بها مدير مكتب الجامعة بنيويورك مع ممثلى الدول العربية فى الجمعية العامة .



القسم السابع
الفلسطينيون

مقدمـــة :

يحتوى هذا القسم من التقرير العربى على مجالين للدراسة : يتصل الأول بقضايا وتطورات الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال الاسرائيلى ، ويتعلق الثانى بحركة الثورة الفلسطينية من زاويتها التنظيمية : أى تطور منظمة التحرير الفلسطينية .

وفى المجال الأول يركز التقرير على فحص السياسات الاسرائيلية إزاء الفلسطينيين داخل إسرائيل فى نطاق الأرض الفلسطينية المحتلة قبل ١٩٦٧ . والمحاولات الرامية لاستيعاب الأرض المحتلة فى ١٩٦٧ : أى الضفة الغربية وغزة . ويرصد التقرير هنا انعكاس هذه السياسات على أوضاع الفلسطينيين فى الضفة والقطاع .

ومن الواضح أن حركة التحرير الفلسطينية قد واجهت منذ البداية مشكلة التشرذم والانقسام . ولكن هذه المشكلة احتدمت فى سياق المعضلة الفلسطينية بعد الخروج من لبنان فى ١٩٨٢ وما أدى إليه من حرمان منظمة التحرير من قاعدة الانطلاق الأرضية المجاورة مباشرة لاسرائيل والتى مثلت عاملا للضغط له وزن سياسى هام .

ومن هنا فقد أصبح من الهام رصد خريطة القوى والفصائل التى تضمها حركة التحرر الوطنى الفلسطينية . ويركز التقرير على الأوضاع الراهنة لحركة الاصلاح والتحالفات الفلسطينية .

ويتابع هذا الجزء من التقرير أيضا تطورات الموقف الفلسطينى من قضايا التسوية السياسية وخاصة الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، جنبا إلى جنب مع رصد تطور النضال الفلسطينى ضد الاحتلال الاسرائيلى .

وهناك إلى جانب ذلك محاولة لعقد مقارنة بين تطور النضال العسكرى ضد الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان ، والذى أصبح مثلا رائعا لاستمرار ملكات وحيوية المقاومة العربية لمجمل نتائج الواقع الانهزامى العربى الراهن من ناحية والنضـال العسكرى الفلسطينى ضد الاحتلال الاسرائيلى للقطاع والضفة . ويسعى التقرير من خلال هذه المقارنة إثبات العوامل التى جعلت المقاومة اللبنانية على هذه الدرجة من النجاح ومن ثم أسس تطوير المقاومة ضد التوسع الصهيونى فى الاراضى العربية عامة ، وضرورات مواجهة الهيمنة الاسرائيلية على الوطن العربى سواء ارتبط باحتلال الاراضى أم بالتهديد والعنف العسكرى وأساليب الضغط من خلال تحالفات دولية فعالة . . أى ما يمكن تسميته « السيطرة غير الرسمية عامة » .

١ ـ السياسات الاسرائيلية إزاء العرب داخل إسرائيل

يخضع العرب فى الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ، المعروفين باسم « عرب اسرائيل » لثلاث دوائر مستقلة هى :

- ـ مكتب مستشار رئيس الحكومة للشئون العربية .
- ـ الدائرة العربية فى الهستدروت .
- ـ المخابرات الاسرائيلية .

وهذه الدوائر الثلاث هى التى تخطط وتنفذ سياسة استيعاب العرب فى إسرائيل . لكن هذا لا يعنى أنها منسجمة فى سياساتها تجاه العرب . فكثيرا ما ترى الدائرة العربية فى الهستدروت مثلا التعامل مع إحدى العائلات المتعاونة أو الشخصيات العميلة للاحتلال بينما قد تفضل المخابرات عائلة أو شخصية أخرى . . وهكذا . لكن بشكل عام تنقسم سياسات هذه الدوائر الثلاث تجاه العرب إلى نوعين رئيسيين : سياسات الاستيعاب ، وسياسات الضد .

اولا ـ سياسات الاستيعاب الاجتماعى والثقافى :

قامت هذه السياسات ، منذ ١٩٤٨ ، على فكرة شموائيل طوليد أول من تولى مكتب مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشئون العربية وهى تتلخص فيما يلى : (يجب الا تنتظر من العرب أن يحبوا إسرائيل وأن يمنحوها ولاءهم وحبهم المطلق . وعلينا الا نعاملهم بمنطلق « إما معنا أو علينا » . كل ما نريده من العرب أن يكونوا مواطنين يخدمون القانون

ولا يشذون عنه) . وعادة ما تم إسناد مكتب مستشار رئيس الحكومة للشئون العربية إلى يهودى من أصل عربى . الذى يستعين ببعض العرب لالقاء محاضرات موالية لاسرائيل فى مواسم معينة إلى جانب عرض أفلام وثائقية فى القرى العربية تتضمن مدى تطور الكيان الاسرائيلى . وتلعب الصحافة العربية التابعة للدولة دورا بارزا فى عملية الاستيعاب (اليوم من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٧ ثم الأبناء من ١٩٦٨ إلى أواخر ١٩٨٤) . ومن الأساليب المتبعة فى الاستيعاب أيضا إقامة مخيمات صيفية يشترك فيها طلاب يهود وعرب فى المرحلتين الثانوية والجامعية ، وتقوم الجماعات المشتركة بزيارات للقرى العربية ، وتلقى عليهم محاضرات تدور غالبا حول ضرورة التآخى اليهودى العربى .

وهكذا تقوم عملية الاستيعاب الاجتماعى الثقافى على أساس عملية تنشئة مبكرة يتم من خلالها تقديم جرعات مكثفة تهدف إلى تكوين ما يعرف فى علم الاجتماع « بثقافة الضحية » التى تقوم على قيم الحفاظ على المعتدى وتبرير اعتدائه . أما بالنسبة للعمال ، وهم القطاع الأكثر أهمية بين عرب إسرائيل ، فيقوم الهستدروت (الاتحاد العام للعمال الاسرائيليين) بالاشراف على سياسات استيعابهم ، بعد أن ظل يحاربهم منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٥٥ تحت شعار « العمل العبرى » الذى يعتبر من أسس الأيديولوجية الصهيونية الرامية إلى تهويد كل شىء فى فلسطين . لكن منذ عام ١٩٥٥ فتح الهستدروت أبوابه للعمال العرب ، وأقام دائرة عربية داخلة تعمل فى أربع مجالات :

النقابات المهنية ، والمنظمات الاقتصادية ، والنشاطات الثقافية ،وبرامج المرأة وهى إحدى ١٤ دائرة فى الهستدروت ، ويشرف على نشاطها مجلس يتكون من ٣٠ عضوا عرب ومعهم ستة أعضاء يهود . وتقوم هذه الدائرة بتنظيم برامج ثقافية للعمال العرب الأعضاء فى الهستدروت ، والذين يشكلون الآن حوالى ٣٠٪ من مجموع السكان العرب فى إسرائيل . كما تشرف على افتتاح نوادى ومراكز تسلية فى الوسط العربى . وغالبا ما تكون هذه النوادى بلا مكتبات . فإن وجدت فهى تحتوى على كتب دعائية لاسرائيل ، أو روايات قصصية تعيد الدور الاسرائيلية نشرها بعد صدورها فى الدول العربية . وتنشط المخابرات الاسرائيلية فى مثل هذه النوادى لتحسن أفكار العرب لاعادة تقييم سياسات الاستيعاب على أساسها .

كما يقوم موعتست هبوعلوت (الفرع النسائى فى الهستدروت) ببعض النشاطات فى القرى والمراكز العربية فى مجال تدريب الفتيات العربيات على التدبير المنزلى وأعمال الخياطة . وتشرف على هذا الفرع فى العادة سيدة يهودية من أصل عربى ، وهى الآن نزهت قصاب العراقية الأصل .

وقد أقام الهستدروت ، منذ عام ١٩٥٨ تنظيما جديدا منبثقا عنه للتمويه على قطاعات الرأى العام العربى التى تشك فى نشاطات الهستدروت المباشرة فى الوسط العربى .

وأطلق عليه اسم (الاتحاد الاسرائيلى للصداقة والتفاهم) هدفه إقامة علاقات شخصية بين العرب واليهود ، ظاهرها التفاهم وباطنها غسل مخ جماعى للمواطنين العرب بشتى الأساليب والحجج لسلخ العرب من القضية الفلسطينية والأمة العربية .

ثانيا ـ سياسات الاستيعاب السياسى :

وإلى جانب الاستيعاب الاجتماعى والثقافى للعرب فى الكيان الاسرائيلى هناك أيضا الاستيعاب السياسى . فبعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وتشريد الأغلبية العظمى من العرب ، وجدت الأقلية العربية التى بقيت فى البلاد نفسها بدون قيادة سياسية وفكرية وقامت محاولات عربية لملء هذا الفراغ ، ولكنها فشلت بسبب محاربة سلطات الاحتلال لها . فقد حاربت تلك السلطات الأحزاب العربية المستقلة سواء منها التى تقوم بمبادرة أفراد أو التى تعتبر امتدادا لجماعات سابقة . وكانت القوائم العربية المرتبطة بحزب « مـاباى » هى التشكيلات العربية الوحيدة التى سمحت لها سلطات الاحتلال بممارسة النشاط السياسى بين الأقلية العربية فى البداية . وكانت تلك القوائم تشكل برضى حزب « ماباى » ثم حزب العمل ، وتظهر الحكومة أعضاءها بمظهر « المكنين » للأقلية القومية وتباهى بوجودهم فى الكنيست كدليل على « الديمقراطية الاسرائيلية » .

وقد حذت معظم الأحزاب الصهيونية حذو « ماباى » فى تكوين قوائم عربية مرتبطة بها كأداة للحصول على عدد من الأصوات العربية فى انتخابات الكنيست ، وتعتبر هذه القوائم أبرز أساليب الاستيعاب السياسى للعرب حيث تركز دعاياتها على أمورهم اليومية والوعد بحل مشكلاتهم عن طريق التوسط لدى السلطات وهكذا شيئا فشيئا يرتبط المواطن العربى بإحدى هذه القوائم ويجد نفسه دائرا فى طاحونة العمل الصهيونى .

وأهم الأحزاب الصهيونية التى نجحت فى أن تجد لها قاعدة لدى العرب حزب « ماباى » والحزب الصهيونى

العمومى الذى أصبح حزب الأحرار شريك حيروت فى تكتل ليكود حتى منتصف ١٩٨٥ لكن الحزب الوحيد الذى نافس ماباى ثم حزب العمل وتفوق عليه بين العرب هو الشيوعى الاسرائيلى (ماكى) حتى قبل انفصال الجناح العربى لتكوين حزب (ركاح) عام ١٩٦٥ . ولم يكن هذا الحزب مساهما فى عملية استيعاب العرب بسبب موقفه المختلف الداعى إلى إقامة دولة عربية مستقلة على أساس قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ وبسبب دفاعه عن حقوق العرب فى مواجهة إجراءات القمع الاسرائيلية .

والغريب أن المواسم الانتخابية تعتبر أكثر الفترات التى تنتعش فيها عملية الاستيعاب السياسى ، رغم انها أكثر الأوقات ملاءمة لأن يستطيع العرب انتزاع بعض الحقوق من خلال المساومة بأصواتهم بسبب الحاجة الماسة لجميع الأحزاب الصهيونية لهذه الأصوات . وكانت انتخابات الكينيست الحادى عشر الأخيرة فى يوليو ١٩٨٤ مثالا واضحا على تهافت هذه الأحزاب للحصول على الأصوات العربية ، التى اتجه قسم منها إلى تلك الأحزاب ، كدليل على فعالية سياسة الاستيعاب رغم وجود قائمة « ركاح » والقائمة التقدمية للسلام . فقد حصلت القائمتان مجتمعتين على أكثر من نصف الأصوات العربية بقليل (حوالى ٥٣٪) فى حين وصل حزب العمل وليكود على بقية هذه الأصوات .

ورغم النجاح الواضح لعملية الاستيعاب السياسى للعرب فى اسرائيل فما زالت هناك قطاعات منهم لم يتم تدجينها بالكامل فى الاطار الاسرائيلى . وكان يوم الأرض (٣٠ مارس ١٩٧٦) مثالا على ذلك حيث انطلقت الانتفاضة ضد سلطات الاحتلال فى منطقة الجليل التى ظلت ساكنة منذ ١٩٤٨ .

وقد شهدت السنوات التالية احتفالات محدودة بذكرى يوم الأرض فى مناطق مختلفة لكن الاحتفال بذكرى يوم الأرض هذا العام (١٩٨٥) اقتصر على مدينة الناصرة العربية فى منطقة المثلث . لكنه كان احتفالا هادئا اقتصر على عقد مؤتمر وإلقاء كلمات وأشعار على عكس احتفال نفس المدينة بعيد العمال هذا العام (أول مايو ١٩٨٥) حيث قامت مظاهرات ضخمة شارك فيها نحو ٢٠ ألفا من المتظاهرين منددة بسياسات الاحتلال الاسرائيلى .

وعلى أثر ذلك تحركت الحكومة الاسرائيلية لاجراء تغييرات تناولت منصب مستشار رئيس الحكومة للشئون العربية « بنيامين بوراربيه » ، على نحو يعكس توجها نحو سياسة جديدة تستهدف التصدى لتنامى الشعور الوطنى بين العرب فى إسرائيل بطرق أخرى تختلف عن طرق ليكود القائمة على سجن وقمع المشتبه فى انتمائهم إلى حركات قومية . ويقود عيزرا وايزمان الوزير بلا وزارة هذا الاتجاه حيث قام بوضع خطة لمعالجة الشئون العربية أهم ملامحها : إلغاء مكاتب المناطق الخمس التابعة للمستشار السابق بوراربيه ، وإقامة ثلاثة مكاتب إقليمية بدلا منها وإنشاء لجنة تشرف على إدارة هذه المكاتب وتقوم بالمشاركة فى كافة النشاطات التى تستهدف بلورة السياسة الجديدة ، واستيعاب العرب فى الهيئات التى تعمل على معالجة أوضاعهم . . وتتكون اللجنة من ١٥ ـ ٢١ عربيا ، ويقتصر عملها على المجالات الأولية ذات العلاقة بتطوير أوضاع العرب فى إسرائيل .

وتهدف هذه الخطة الجديدة إلى ضرب عصفورين بحجر . . أولا الأعيان بإصلاحات للعرب على الصعيد الادارى ، وثانيا إبعاد الحركات الوطنية عن التأثير على الشارع العربى والهدف النهائى بالطبع زيادة التحكم والسيطرة على الشارع العربى فى إسرائيل .

ثالثا ـ سياسات القمع الاسرائيلية :

بدأت هذه السياسات فور فرض الحكم العسكرى على المناطق التى يسكنها العرب بكثافة ، وأهمها الجليل والمثلث والنقب ، بعد أربعة أيام من قيام إسرائيل . واستند الحكم العسكرى إلى قوانين الدفاع التى تتألف من ١٧٠ قانونا مقسمة إلى ١٥ فصلا . وتشمل تحديد حرية التنقل والكلام والصحافة من جميع جوانبها . وأكثر هذه القوانين استخداما المجموعة الخاصة بسلطة الحكام العسكريين فى إعلان مناطق معينة كمناطق مغلقة يحددون الخروج منها والدخول إليها وسلطتهم فى الحكم على أى فرد بأن يكون تحت رقابة الشرطة خلال أية فترة لا تتجاوز السنة ، وفى اعتقال أى شخص فى أى مكان لفترة غير محددة مع حق الشخص المفروض عليه هذا الأمر أن يعترض أمام لجنة يراسها قاض أو شخص يشغل منصبا عاليا فى الدولة ، وفى إصدار أمر بطرد أى إنسان خارج البلاد أو منعه من العودة إلى موطنه ، وفى مصادرة أو هدم ملك أى فرد إذا كان لدى القائد العسكرى أساس للشك فى أنه قد أطلقت رصاصة أو ألقيت قنبلة من هذا المالك ، وفى إعلان منع التجول شاملا أو جزئيا فى منطقة معينة ، وفى أمر سكان مكان معين بأن يقدموا مجانا للشرطة التى ترسل للقيام بعمل ما غذاء ومبيت طوال أية فترة تراها السلطة العسكرية مناسبة وفى منع أو إباحة تحديد تنقل الناس وآلات

النقل والحيوانات فى شوارع أو مناطق معينة .
وفى هذا الاطار تم إجلاء ألوف الفلاحين العرب عن أراضيهم وقراهم وإبعاد الكثيرين عن وطنهم عبر الحدود ، كما تعرض غيرهم للبطالة والجوع بسبب حجزهم فى بيوتهم أو قراهم وعدم السماح لهم بالتنقل .
ويمكن تلخيص أهم أهداف الحكم العسكرى الاسرائيلى فيما يلى :
- تسهيل عمل السلطات حين تقرر مصادرة أراض عربية ، وخاصة باستخدام الصلاحيات التى تخوله إعلان « مناطق مغلقة » لمنع الفلاح العربى من الوصول إلى أرضه .
- ضمان عدم تنفيذ أحكام المحاكم المدنية التى تصدر لصالح العرب .
- منع قيام حركة سياسية عربية مستقلة .
- الهيمنة على التعليم والثقافة فى الوسط العربى ، نظرا لما يملكه الحكم العسكرى من صلاحيات فى تعيين المدرسين ومديرى المدارس .
- تشجيع العادات والتقاليد الريفية فى القرى العربية ، وتقوية مراكز العائلات المتعاونة مع الاحتلال .
- تدعيم مواقع العناصر الريفية والقوى التقليدية فى الوسط العربى ضد القوى النامية الفتية وخاصة إذا كانت وطنية أو مستقلة .
- عرقلة تطوير المجتمع العربى وتفتيته من الداخل حتى لا يتسنى له اللحاق بالمجتمع اليهودى اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا .
- نشر حالة من اليأس والمتاعب فى أوساط المجتمع العربى حتى يرحل أبناؤه عن البلاد .
- إفساح المجال للتغلغل فى حياة المواطنين العرب أمام السلطات والجهات المختصة ، بما يملكه الحكم العسكرى من وسائل الترغيب والترهيب ، وحتى يستطيع بالتالى أن يضع يده على مواطن الضعف فى العائلات العربية وعلى مستوى الأفراد ، ليضع كل هذه المعلومات فى أيدى موجهى السياسة الصهيونية لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم البعيدة بالنسبة للانسان العربى .

وفى هذا الاطار تظل مصادرة الأراضى العربية هى أخطر وأهم الممارسات الاسرائيلية إزاء العرب ، والتى تجسد وجنبا إلى جنب مع تهجير اليهود إلى فلسطين - جوهر الاستعمار الاستيطانى الصهيونى . فعندما أعلن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، لم يكن اليهود قد نجحوا فى الحصول على أكثر من مليون وثمانمائة ألف دونم من أصل حوالى ٢٩ مليون دونم هى مساحة فلسطين . . أى ما يعادل نحو ٧٪ من الأراضى الفلسطينية .
ولذلك أصبح على سلطات الاحتلال أن تحصل على أكبر قدر ممكن من الأراضى العربية . ولذلك لجأت إلى اتخاذ شتى الاجراءات الدامية لمصادرة الأراضى العربية ، وسنت قوانين وتشريعات عديدة لا تزال تطبق حتى اليوم من أهمها : قانون أملاك الغائبين - وقانون الدفاع - وقانون استغلال الأراضى غير المفلوحة وقانون الاستملاك وغيرها من القوانين المسلطة على أعناق العرب فى إسرائيل .

المخطط الاسرائيلى لاستيعاب الأرض المحتلة :

نظرا للفروق الجوهرية بين ظروف الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ، والأرض المحتلة عام ١٩٦٧ التى لم يتم ضمها حتى الآن « للدولة الاسرائيلية » يبدو المخطط الاسرائيلى لاستيعاب الأراضى ١٩٦٧ مختلفا على الأقل من حيث حجم ونوع الصعوبات التى تواجهه وأهمها وجود نحو ١,٣ مليون فلسطينى فى الضفة الغربية وغزة .
وعلى هذا النحو يمكن تلخيص أهم معالم المخطط الاسرائيلى فى الضفة وغزة كالتالى :

أولا - تفريغ الأراضى العربية من سكانها الأصليين :

ومن أهم الوسائل التى تلجأ إليها سلطات الاحتلال لتحقيق هذا الهدف ، الضغوط الاقتصادية التى تجعل الحياة مستحيلة على السكان العرب . ومنها أيضا القمع والاعتقالات الادارية والتعذيب فى السجون والطرد ، وغيرها من الأساليب التى ترغم المواطنين العزل على الهجرة إلى خارج الأرض المحتلة .
ورغم عدم توفر الأرقام الدقيقة عن أعداد المواطنين العرب الذين يهاجرون إلى خارج الأراضى المحتلة ، فالتقديرات الاسرائيلية تشير إلى أن المواطنين العرب الذين هاجروا فى الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٢ يبلغ ما يقرب من ٢٥٠ ألفا .

وقد أشارت الدراسات الهامة حول الضفة الغربية إلى أن عدد السكان العرب هناك انخفض من ٨٢٥ ألفا قبل حرب ١٩٦٧ إلى ٦٥٧ ألفا عام ١٩٧٧ رغم نسبة المواليد المرتفعة فى هذه المنطقة ومصدر أهمية هذه الدراسة أن كاتبتها « آلن ليكن » وهى أمريكية عاشت فى إسرائيل لعدة سنوات درست السياسات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة عن قرب .

ثانيا ـ الاستيلاء على الأراضى العربية :

وهو نوع من الممارسة اليومية التى تقوم بها سلطات الاحتلال دون توقف ، حيث تستولى على الأراضى العربية سواء الزراعية أو غير الزراعية وبصرف النظر عن كونها ممتلكات خاصة للمواطنين العرب أو أملاك عامة أميرية فى إطار سياسة « الضم المتراهن للأراضى العربية المحتلة » .

وتتبع سلطات الاحتلال فى العادة الخطوات التالية للاستيلاء على الأراضى العربية :

ـ الاستيلاء على الأراضى وإحاطتها بسياج دون سابق إنذار بدعوى « الاعتبارات الأمنية » .

ـ إتلاف المحاصيل الزراعية إذا قام المزارعون بزراعة الأراضى وأصروا على البقاء فيها بعد إحاطتها بالسياج .

ـ إقامة معسكر ناحال (مستوطنة عسكرية زراعية) بها .

ـ توسيع الناحال ليصبح كيبوتز أو موشاف .

ـ الاستيلاء على الحقول المجاورة تدريجيا وتطوير المستوطنة ودعمها وجلب المستوطنين للحياة فيها .

وتستخدم سلطات الاحتلال الاسرائيلية فى هذا الصدد القوانين والتشريعات التى استخدمتها فى الأراضى المحتلة عام ١٩٤٨م ، والتى تسهل عملية الاستيلاء على الأراضى التى يملكها العرب ومن أبرزها قانون أملاك الغائبين الصادر عام ١٩٥٠ ، كما أصدرت محكمة العدل العليا الاسرائيلية قرارا فى فبراير ١٩٨٢ ينص على حق الحاكم العسكرى الاسرائيلى فى الضفة الغربية فى الاستيلاء على أية أراض فى الضفة وإعلانها « اراضى أميرية » .

ونتيجة لهذه الممارسات وغيرها ، استولت السلطات الاسرائيلية والمستوطنون اليهود على نسبة متزايدة من الأراضى فى المناطق المحتلة .

وقد واصلت سلطات الاحتلال معاونة المستوطنين خلال الشهور الأولى من عام ١٩٨٥ للاستيلاء على بعض الأراضى فى جنوب شرقى طولكرم والقطاع الشمالى من غور الأردن وجنوب معاليه افرايم ، وأريحا ، ومنطقة جنوبى مدينة الخليل وقطاع عتيسون .

ثالثا ـ إقامة المستوطنات :

كانت الحكومة الاسرائيلية قد بدأت فى إقامة المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة عقب حرب ١٩٦٧ مباشرة حيث بدأت الجهات الاستيطانية المسئولة فى إسرائيل (اللجنة الوزارية للاستيطان) وفى المنظمة الصهيونية العالمية (دائرة الاستيطان) فى وضع الخطط للاستيطان اليهودى فى تلك المناطق .

وتقول أحدث التقديرات المتوافرة حول عدد المستوطنات الاسرائيلية القائمة فى الأراضى المحتلة أنها تبلغ ١٧٩ مستوطنة وفقا لمشروع بيانات الضفة الغربية .

وهو عبارة عن مجموعة بحث مستقلة يرأسها نائب سابق لعمدة القدس (ميرون بنفنسى) .

وفى يناير ١٩٨٥ أعلنت الحكومة الاسرائيلية ، انه قد تم الاتفاق بين حزب العمل وتكتل ليكود ، اللذين يشكلان العصب الرئيسى للحكومة الائتلافية المحلية ، على البدء فى إقامة ست مستوطنات إسرائيلية جديدة فى مختلف انحاء الضفة الغربية على أن ينتهى العمل بتلك المستوطنات فى سبتمبر ١٩٨٥ م .

ويمثل هذا الاتفاق تنفيذا لفقرة وردت فى اتفاقية الائتلاف وتنص على أن (تعمل الحكومة على تعزيز وجود المستوطنات التى أقامتها حكومات إسرائيل وتقام خلال عام خمس أو ست مستوطنات تحدد أسماءها ومواقعها بالاتفاق بين أطراف الحكومة وتنفيذ سياسة الحكومة السابقة فيما يتعلق بإقامة المستوطنات التى لم يتم تنفيذها بعد) .

والمستوطنات الست التى اتفق على إقامتها هى :

١ ـ مستوطنة افنى هفتيز جنوب شرق طولكرم .

٢ ـ مستوطنة بليس فى القطاع الشمالى من نهر الأردن .

٣ ـ مستوطنة مجد اليم جنوب معاليه افرايم على المنحدرات الشرقية لتلال الضفة الغربية .

٤ ـ مستوطنة نيعوت أدويم بالقرب من طريق القدس ـ أردى .

٥ ـ مستوطنة عسيل فى منطقة التلال جنوب مدينة الخليل .

٦ ـ مستوطنة بيتار أوتزوريت بقطاع عيسون .

وقد اختلفت التقديرات حول تكلفة إقامة هذه المستوطنات وفقا لتقدير نسيم زغيل رئيس دائرة الاستيطان بالمنظمة الصهيونية العالمية ، تبلغ تكاليفها ١٥ مليون دولار أمريكى بينما قدرها ميكل دكل إخصائى الاستيطان فى ليكود بحوالى ستة ملايين دولار فقط .

ويبدو أن الاتفاق على مواقع الاستيطان الست جاء حلا وسطا بين الموقفين المتعارضين للعمل وليكود . فموقف ليكود يصر على إقامة المستوطنات فى جميع أنحاء

الضفة الغربية بينما يسعى حزب العمل لترك بعض المناطق خالية من الاستيطان حتى يمكن التوصل لحل وسط إقليمى بشأن الأراضى المحتلة فى المستقبل .

وفى ١٤ يناير ١٩٨٥ صرح نسيم زغيل رئيس دائرة الاستيطان بالمنظمة الصهيونية العالمية أن المنظمة لن تقدم أى تمويل من ميزانيتها لاقامة هذه المستوطنات ، لأن قرار إقامتها قرار سياسى وعلى من اتخذه من السياسيين أن يجدوا الأموال اللازمة لتمويله .

وأكد فى تصريحه أنه ليس ثمة ما يبرر إقامة مستوطنات جديدة ، لأن مشاريع التطوير فى نهر الأردن ومرتفعات الجولان قد توقفت تماما لعدم توفر مصادر تمويلها .

وهكذا فرغم أن الاستيطان الاسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة هدف استراتيجى ثابت ، إلا أن توقيت اقامة المستوطنات ومعدل اقامتها ومواقعها يخضع لعوامل واعتبارات عديدة . ولذلك أثارت موافقة الحكومة الاسرائيلية على اقامة المستوطنات الست فى ظل ظروف الأزمة الحادة التى يواجهها الاقتصاد الاسرائيلى التساؤلات حول مغزى هذا الموقف . ومن التفسيرات التى قدمت لهذه التساؤلات :

- رغبة الحكومة الاسرائيلية فى أن تؤكد اصرارها على عدم التخلى عن الأرض المحتلة وعلى أن ما حدث فى سيناء ليس سابقة يمكن القياس عليها .

- ربط بعض المراقبين بين توقيت الاعلان عن اقامة المستوطنات وبين الجهود التى كانت تجرى للتوصل إلى اتفاق أردنى - فلسطينى حول التسوية ، على أساس أن الاعلان عن المستوطنات يعتبر مجاملة من الحكومة الاسرائيلية لاثارة بعض الأطراف العربية وخاصة الفلسطينيين ، ودفعها لاتخاذ مواقف متطرفة وعدم التوصل لاتفاق مع الأردن .

- ربط بعض المراقبين بين توقيت الاعلان عن اقامة المستوطنات وبين عقد لقاء أمريكى سوفيتى حول الموقف فى الشرق الأوسط بفيينا (١٩ - ٢٠ فبراير) لأول مرة منذ فترة طويلة على أساس أن الاعلان عن المستوطنات يعتبر رسالة موجهة للقوتين العظميين بأن اسرائيل لن تتخلى عن الأراضى العربية المحتلة .

- وربط بعض المراقبين بين توقيت الاعلان عن اقامة المستوطنات ، وبين عملية تهجير اليهود « الفلاشا » إلى اسرائيل . فقد كان التوافق بين الاعلان عن اقامة هذه المستوطنات وبين اتمام عملية « موسى » ، التى نقلت خلالها اسرائيل ما لا يقل عن ١٢ ألف يهودى أثيوبى أمرا واضحا ، خاصة بعد نقل نحو ألف منهم إلى مستوطنة « كريات أربع » بالضفة ، وإن كانت الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت أن بقاءهم فى المستوطنة مؤقت بعد الاحتجاج الذى تلقته من الحكومة الأمريكية على توطين يهود الفلاشا فى الضفة الغربية باعتباره عقبة أمام التسوية فى الأراضى المحتلة .

- رغبة الحكومة الاسرائيلية فى إرضاء الحركات الدينية والاستيطانية المتطرفة وخاصة جوش ايمونيم التى كانت قد قامت خلال ديسمبر ١٩٨٤ بعدة تحركات للاعراب عن احتجاجها على عدم اقامة مستوطنات جديدة والتهديد بأنها ستضع خطة لانشاء المستوطنات بنفسها إذا لم تقم الحكومة بذلك .

رابعا : **جلب مستوطنى اليهود فى المستوطنات** :

فالمستوطنات تقام بهدف توطين اليهود فيها لايجاد القاعدة البشرية الضرورية لاستمرار السيطرة على الأراضى العربية المحتلة .

ولا زالت السلطات الاسرائيلية تواجه مشكلة كبيرة فى جذب اليهود إلى مستوطنات الضفة وغزة . وتتبع هذه المشكلة فرعين من العوامل : عوامل موضوعية ترتبط بانخفاض معدلات الهجرة اليهودية إلى اسرائيل ، وانخفاض نسبة المواليد بين اليهود . وعوامل خارجية خاصة باحجام يهود اسرائيل عن المغامرة وبدء حياة جديدة فى الضفة وغزة بينما كانت المصاعب الاقتصادية التى يواجهونها فى اسرائيل . ولذلك تواجه المستوطنات فى الضفة وغزة مشكلة بشرية هامة ، باستثناء مستوطنات القدس المحتلة .

فاعداد المستوطنين فى منطقة القدس وحدها يفوق مجموع المستوطنين فى جميع أنحاء الضفة الغربية . وفقا لآخر التقديرات (١٩٨٣) يبلغ عدد مستوطنى القدس الشرقية ما بين ٤٥ ، ٥٠ ألفا فى حين لا يتجاوز مجموع المستوطنين فى أنحاء الضفة الغربية أربعين ألفا .

ووفقا لنتائج الدراسة التى قامت بها مجموعة « مشروع بيانات الضفة الغربية » السابق الاشارة إليها فقد بلغ العدد الاجمالى لمستوطنى الضفة ، بدون القدس ، حوالى ٤٢ ألف نسمة حتى ١ يناير ١٩٨٥ م بينما بلغ عدد العرب الذين يعيشون فى الضفة الغربية الآن حوالى ٨٠٠ ألف نسمة وفقا لأعلى التقديرات ، و ٦٥٧ ألف نسمة وفقا لأقل التقديرات .

وعلى أية حال يظل عدد السكان العرب فى الضفة الغربية عدة أضعاف المستوطنين اليهود بما فى ذلك مستوطنى القدس الذين يصل عددهم إلى ما يقرب من عدد المستوطنين اليهود فى بقية أنحاء الضفة الغربية . فالاحصاءات الاسرائيلية تعمد عادة إلى اسقاط مستوطنى القدس عند حساب عدد المستوطنين اليهود فى الأراضى المحتلة ، بهدف تأكيد أن القدس هى عاصمة اسرائيل وليست جزءا من هذه الأراضى .

٢ ـ أوضاع الفلسطينيين فى الضفة والقطاع

رغم كل ظروف التشتت الفلسطينى ، لا تزال كتلة أساسية من شعب فلسطين تعيش على الأرض الفلسطينية سواء المحتلة عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧ . وقد تأثرت أوضاع الفلسطينيين فى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ بمجمل سياسات سلطات الاحتلال وما تفرضه من نظم وقوانين تركت تأثيراتها على جميع جوانب الحياة فى الضفة الغربية وقطاع غزة سواء الديمجرافية أو الاقتصادية أو الثقافية والتعليمية .

اولا : الأوضاع الديمجرافية :

لعل أبرز التغيرات التى طرأت على الضفة وغزة هى تلك التغيرات المرتبطة بتركيبتها السكانية . نتيجة لمختلف الاجراءات السياسية والاقتصادية و « الأمنية » التى اتخذتها سلطات الاحتلال ، أصبح النمو السكانى يتميز بمعدلات منخفضة للنمو الصافى فى نفس الوقت الذى ظلت معدلات النمو الطبيعى على مستوياتها ويوضح الجدول التالى تطور عدد سكان الضفة الغربية بما فيها القدس الشريفة فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٨٢ :

الفترة	عدد السكان	معدل النمو السكانى
اغسطس ١٩٦١	٩٠٥٤٥٠	٪ ٢,٥
سبتمبر ١٩٦٧	٦٦٤٤٤٤	٪ ١,٦
ديسمبر ١٩٧٣	٧٣٩٥٠٠	٪ ١,١
ديسمبر ١٩٧٩	٨٠٥٤٠٠	٪ ١
سبتمبر ١٩٨٢	٧٠٧٢٠١	٪ ٠,٨

كما يوضح الجدول التالى تطور سكان قطاع غزة فيما بين عام ١٩٦٩ و ١٩٨١ وفقا لمتوسط قامت بحسابه الباحثة الفلسطينية جانيت على أساس تقديرات عدد من المصادر العربية :

السنة	عدد السكان
١٩٦٨	٣٤٥٦٠٠
١٩٧٠	٣٦٥٤٠٠
١٩٧٥	٣٩٢,٦٥٠
١٩٧٩	٤٠٤,٤٠٠
١٩٨٠	٤٣١,٩٠٠
١٩٨١	٤٦٠٠٠٠

ويمكن تفسير هذه الظاهرة من مرحلتها الأولى عقب الاحتلال مباشرة بحالة الاضطراب والخوف التى تصيب المجتمع عند تعرضه للاحتلال الأجنبى ، خاصة وأن الاحتلال الاسرائيلى تعمد اتباع ممارسات عنيفة ضد السكان العرب ولارغام أكبر عدد منهم على الهجرة ، وتتفاوت التقديرات المتوفرة حول اعداد الفلسطينيين الذين اضطروا لمغادرة الضفة وغزة خلال الفترة ما بين يونيو وسبتمبر ١٩٦٧ ، إلا أن الرقم الأكثر رجحانا لا يقل عن ٢٠٠ الف شخص ويرتفع هذا الرقم إذا تم احتساب أولئك الذين تصادف وجودهم خارج الضفة وغزة للعمل أو التعليم ولم يتمكنوا من العودة إلى مناطق سكنهم ورغم أنه من المنتظر نظريا أن تزول حالة الخوف المفاجىء الناجمة عن الاحتلال بعد فترة ، إلا أن استمرار الاسرائيليين فى اتباع السياسات الهادفة لتهجير العرب أدى إلى اطراد حالة الهجرة البشرية ، وقد أثرت هذه الهجرة على أوضاع الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية حيث طبقت سلطات الاحتلال على أملاكهم قانون أملاك الغائبين ، الذى استطاعت بموجبه مصادرة أراضى وممتلكات الفلسطينيين خلال العشرين عاما السابقة على احتلال الضفة والقطاع .

وتشير التقديرات المتوفرة عن الهجرة من الضفة والقطاع منذ عام ١٩٦٧ إلى أن متوسط الهجرة السنوية يتراوح بين ٢٠ و ٣٤ الف مهاجر على نحو يمثل استنزافا للموارد البشرية فى الأراضى المحتلة تفريغا للأرض الفلسطينية من سكانها .

وقد نجم عن استمرار هذه الهجرة ، مع معدلات المواليد المرتفعة ، بروز هرم سكانى متمز للضفة والقطاع حيث يبلغ عدد السكان دون سن الخامسة عشرة حوالى ٤٥٪ من مجموع السكان وفى نفس الوقت تبلغ نسبة كبار السن (٦٥ فما فوق) حوالى ٢٠٪ فى

المنطقتين ، خاصة وأن الهجرة فى معظمها ذكورية بالرغم من تغيير تمت ملاحظته مؤخرا نحو الهجرة العائلية وهو تغير يعود بالهجرة إلى مرحلتها الأولى فى الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ عندما رحلت عائلات بأكملها .

ومع غياب أى برامج تنموية لتعليم وتشغيل المرأة فى الضفة والقطاع ، يبدو واضحا كيف يؤدى ذلك إلى تردى الأوضاع الاقتصادية لعرب الضفة والقطاع .

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

انعكست آثار الاحتلال الاسرائيلى على الأوضاع الاقتصادية للضفة والقطاع من خلال سياسة ربط اقتصاد المنطقتين بالاقتصاد الاسرائيلى وبسبب تلك التبعية أصبح اقتصاد الأراضى المحتلة يخدم فى المقام الأول احتياجات الاقتصاد الاسرائيلى ويعانى من كل ازماته بما فيها التضخم الذى بلغ أرقاما قياسية فى الشهور الأولى من هذا العام ومع كل ذلك تسعى سلطات الاحتلال لاعادة الاستثمارات الانتاجية ومنع انشاء شبكات مالية وتسليفية كما منعت الحكومة الاسرائيلية فتح بنوك فلسطينية فى الأراضى المحتلة كان بامكانها أن تقدم خدمات مالية للسكان المحليين ، فضلا عن التقلص الشديد فى الاعتمادات التى تفتحها فروع البنوك الاسرائيلية العاملة فى الأراضى المحتلة .

ومنذ منتصف السبعينات لم تخصص الحكومة الاسرائيلية أية ميزانية تطوير موجهة نحو الفروع الانتاجية فى المناطق المحتلة فيما عدا - وبشكل جزئى - القطاع الزراعى وهى ميزانية أخذة فى التقلص تدريجيا .

ومع انعدام الحماية الجمركية فى مواجهة الصادرات الاسرائيلية للضفة والقطاع فإن هذه الصادرات تتغلغل فى المنطقتين بحرية تامة وتقضى على أية امكانية للتطور الصناعى فى المنطقتين ولذلك تظل الزراعة هى القطاع الأكثر تطورا هناك ، حيث تشكل ٣٧٪ من الناتج القومى للمنطقتين ومع ذلك يواجه المزارعون الفلسطينيون الآن مشكلة تقلص الأرض المزروعة لصالح المستوطنين ويتم ذلك عبر أشكال المصادرة المختلفة للأراضى ، فضلا عن النقص فى مياه الرى وفقا للحصص التى فرضتها الادارة العسكرية والتى ألحقت ضررا فادحا بالزراعة . فقد جرى فرض الرقابة على استخدام كافة مصادر المياه بما فيها الآبار ، وتعتبر كميات المياه التى تسمح بها الادارة العسكرية للمزارعين الفلسطينيين أقل من ثلث التى تعطى للمستوطنات الاسرائيلية ولذلك فالسياسة الاسرائيلية تجاه الأراضى والمياه والاعتمادات وبيع المحاصيل الزراعية تحول دون نمو وتطور القطاع الزراعى فى الضفة ، وتتسبب فى تحويل الفلاحين الفلسطينيين إلى عمال يعملون فى المصانع والورش الاسرائيلية ، أما الصناعة فى الضفة الغربية فلا تمثل سوى ٦,٧٪ من الناتج القومى لعام ١٩٨٤ .

ويوجد فى الضفة ٢٥٨٧ مصنعا وورشة عمل ، أكثر من نصفها بقليل لا يستخدم أكثر من ثلاثة عمال ، وهناك ثلاثة مصانع فقط تضم أكثر من مائة عامل . ويشكو الصناعيون من القيود المفروضة على استيراد الآلات ، وهى سياسة متبعة لحرمان الصناعة الفلسطينية من التطور ومنافسة الصناعة الاسرائيلية التى يتجه ١٥٪ من انتاجها إلى الأراضى المحتلة . ويشير التقرير الذى قدمه الهلال الأحمر الفلسطينى إلى منظمة الصحة العالمية فى نهاية عام ١٩٨٤ إلى تقلص عدد المؤسسات الصناعية بنسبة ٤٥,٨٪ ، وفى الضفة الغربية فى الفترة فيما بين ١٩٦٧ - ١٩٨٤ انخفض عدد العمال بنسبة ٤٧,٦٪ وفى المصانع التى كانت تعمل لا يوجد فيها مصنع واحد يعمل بكامل طاقته ٢٧,٧٪ تعمل بحوالى ٧٥٪ من طاقتها الانتاجية فى حين تعمل المصانع الأخرى بأقل من ٥٠٪ من طاقتها لأسباب منها الرسوم الجمركية العالية التى تفرضها السلطات الاسرائيلية وتدهور قيمة العملة ، وفرض الضرائب الباهظة ، وهجرة العمال المهرة سواء خارج الأرض المحتلة أو للعمل بالاقتصاد الاسرائيلى ، وحرمان القطاع الصناعى العربى من الفوائد والمزايا التى يمكن أن تقدمها المصارف ومؤسسات بضمان محاولات توجيه الاستثمارات الصناعية الاسرائيلية للأراضى المحتلة فتم انشاء شركة استثمارية برأس مال قدره ٩ ملايين شيكل لهذا الغرض ، مما يعنى تدعيم سيطرة المال الاسرائيلى على فروع الاقتصاد الفلسطينى فى الأرض المحتلة .

وساهم تدهور الصناعة فى انخفاض قوة العمل فى الضفة والقطاع إلى أقل من ٥٠ الف شخص مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة التى بلغت أدنى درجة لها فى العامين الآخيرين (١٩٨٤ - ١٩٨٥) حيث وصل التضخم إلى أرقام قياسية تجاوزت نسبة ٥٠٠٪ مما أدى إلى حالة من الركود الاقتصادى الشامل فى الأراضى المحتلة أدت إلى مزيد من البطالة والانخفاض المستمر فى الأجور مع الزيادة المطردة فى الأسعار وتدهور قيمة العملة . ويزداد تعرض العرب لآثار الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية بسبب عدم تمتعهم بالخدمات

الاجتماعية التى توفرها الدولة للاسرائيليين مثل الرعاية الطبية والخدمات التعليمية وغيرها ، وقد نقلت صحيفة القدس فى ٨ ابريل ١٩٨٥ على صفحتها الثانية تقريرا لمراسلها فى مدينة الخليل عن تردى مستويات المعيشة جاء فيه (الارتفاع الاقتصادى هنا مترد بشكل لم تشهد له المدينة مثيلا من قبل . لقد ظهرت آثار للبطالة على كثير من الأسر والعائلات فى أحياء ومناطق المدينة الداخلية . فى كل يوم تشاهد طوابير العمال تحتشد بالمئات فى ساحة البلدية القديمة وغيرها من المساحات وهم يحاولون العثور على عمل يسددون به رمق أطفالهم) . ولم يقتصر تأثير الأزمة على مستوى معيشة العمال المأجورين فحسب ، بل امتد أيضا إلى مثلث البورجوازية العربية وخاصة المرتبطة بالاقتصاد الاسرائيلى كالتجار والوسطاء والمتعهدين .

وتشير الأرقام المتوفرة من عام ١٩٨٤ إلى استمرار المعدلات المنخفضة للمشاركة فى سوق العمل واتجاهها للاستقرار فيما بين ٣٤٪ و ٣٣٪ ، أى أقل مما كانت عليه قبل الاحتلال (حوالى ٥٧٪) وإن كان من المتوقع أن تتجه النسبة للانخفاض عام ١٩٨٥ مع تقلص فرص العمل المتاحة فى الوقت الذى يتزايد عرض اليد العاملة الراغبة فى العمل ، ومع استنفاد المنفذين الرئيسيين لامتصاص هذا العرض وهما الهجرة للخارج والعمل فى اسرائيل ، ومعنى ذلك أن هناك احتياطيا كبيرا من قوة العمل التى تجد نفسها خارج اطار سوق العمل وتؤهله لأن يهاجر بحثا عن العمل أو تبقى كأحتياطى ملائم لسوق العمل الاسرائيلية وهذا احتمال أخير يعكس بوضوح تحول اقتصاد الضفة والقطاع إلى اقتصاد تابع للاقتصاد الاسرائيلى . وفى اطار هذه التبعية تبدو سياسة التمييز بين العرب (حوالى ١,٣ مليون) والاسرائيليين (أقل من ١٠٠ ألف) فى الضفة والقطاع على هيئة وجود مجموعتين بشريتين تعيشان على الساحة نفسها من الأرض : أقلية تتمتع بكافة الحقوق ، بينما الأغلبية الساحقة لا تتمتع بأى حقوق ، وهذا ما بدأت بعض الحركات الاسرائيلية التقدمية تعترف به هذا العام ، ومنها حركة حقوق المواطن الاسرائيلية التى أصدرت وثيقة فى مارس ١٩٨٥ م تحدثت فيها عن تصاعد سياسة التمييز العنصرى ضد العرب فى الأراضى المحتلة فتقول الوثيقة أن السياسة الاقتصادية لسلطات الاحتلال تهدف إلى التمهيد لضم الأراضى المحتلة لاسرائيل . ومن مظاهر التمييز التى تعرضها الوثيقة أنه منذ عام ١٩٦٧ لم يسمح للعرب بحفر سوى خمسة آبار جديدة للمياه بينما تم تحديد ٤٠ منطقة لاستخراج المياه بالنسبة للمستوطنين اليهود . وتقول الوثيقة أن سلطات الاحتلال أصدرت مجموعة كبيرة من الأوامر العسكرية الهادفة التى تقيد عملية الانتاج الزراعى فى الضفة ، بينما سمحت للمستوطنين بالتصرف كما يشاؤون استثناء من هذه الأوامر . وحتى فى مجال الخدمات الهاتفية يبدو التمييز واضحا أيضا فتضرب الوثيقة مثلا بمنطقة جنوب بيت لحم حيث حصل المستوطنون على ٧٠٠٠ خط هاتف مقابل ٢٦٠ خطا فقط للعرب . أما مدينة الخليل التى يقدر عدد سكانها العرب بحوالى ٢٠٠ ألف نسمة ، فقد حصل العرب على ٧٠٠ خط هاتف فقط ، بينما تم تزويد مستوطنة كريات أربع التى أقيمت على أراض عربية مصادرة بالقرب من تلك المدينة بأربعة آلاف خط هاتف .

ومن مظاهر التمييز أيضا أن سلطات الاحتلال تخصم من رواتب العمال العرب الذين يعملون فى السوق الاسرائيلية ، نفس النسبة التى تخصم من رواتب العمال اليهود رغم أن العمال العرب يحصلون على رواتب أقل بكثير فضلا عن حرمانهم من الاجازات والتعويضات ومختلف التأمينات التى تمنح للعمال اليهود .

وأكدت الوثيقة أيضا أن سلطات الاحتلال تتدخل بصورة فظة فى نشاطات النقابات والمنظمات المهنية وفى الجمعيات الثقافية والعلمية والخيرية .

٣ ـ منظمة التحرير الفلسطينية

أولا : خريطة القوى والفصائل الفلسطينية

رغم ما جرت عليه العادة من بدء التاريخ لظاهرة المقاومة الفلسطينية مع نشوء منظمة التحرير فى أوائل عام ١٩٦٤ ، فالثابت أن الساحة الفلسطينية شهدت فى السنوات السابقة على قيام المنظمة تطلعات عديدة لاعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية فى اطار نضالى .

وقد تجسدت هذه التطلعات بالفعل فى نشاط مجموعات من الشباب الفلسطينى فى تنظيمات كان لبعضها طابع فلسطينى محض كما فى حركة « فتح » وكان لبعضها الآخر طابع قومى عربى مثل حركة القوميين العرب وحزب البعث .

وكانت بعض هذه التنظيمات قد وصلت فى فترة نشوء منظمة التحرير إلى درجة من التبلور بحيث أعلنت أو أوشكت أن تعلن عن بداية الكفاح المسلح .

ولم يكن هذا التطور على الساحة الفلسطينية بعيدا

عن أسباب قيام منظمة التحرير نفسها ، فقد كان نشوءها بعيدا عن هذه التطلعات ولكن بشكل غير مباشر . فلم يأت انشاء المنظمة كنتيجة مباشرة لارادة الشعب الفلسطينى ، وانما نتيجة احساس الدول العربية أو بعضها بما يتفاعل داخل الساحة الفلسطينية وإن كانت هناك تفسيرات أخرى تنظر إلى قرار انشاء المنظمة باعتباره محاولة عربية لضبط التطورات الفلسطينية فى اطار رسمى .

ومن هذا المنظور يمكن فهم التباعد الذى ظل قائما بين منظمة التحرير والتنظيمات الفلسطينية الأخرى .

فلم تستطع المنظمة بصيغتها عام ١٩٦٤ أن تعبر عن الارادة النضالية الفلسطينية . كما لم تستطع التنظيمات النشطة المعبرة عن هذه الارادة أن تجد فى المنظمة مظلة تمثيلية لها .

ومع كل النتائج السلبية لحرب ١٩٦٧ ، كانت لها نتيجة ايجابية واحدة ، انبثاق الارادة الفلسطينية المناضلة ، واعتراف الدول العربية المهزومة بها بعد أن أزالت الهزيمة الهالة التى كانت تتمتع بها .

سقوط قيادة الشقيرى :

ومن تلك النتائج أيضا تصاعدت الخلافات داخل منظمة التحرير ، وهى الخلافات التى بدأت منذ ١٩٦٥ منصبة على الطريقة التى أدار بها رئيس المنظمة أحمد الشقيرى الأمور .

فجرى اتهامه بالفردية والتسلط وباطلاق تصريحات واتخاذ مواقف لا تتناسب مع آمال الشعب الفلسطينى .

لكن المنظمة لم تواجه أزمة حادة إلا عقب حرب ١٩٦٧ نتيجة عجزها عن مواكبة تطورات الكفاح المسلح فى الأرض المحتلة .

ولذلك عمد الشقيرى إلى تشكيل (مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين) فى ديسمبر ١٩٦٧ فى محاولة لتطويق التحولات التى تفاقمت داخل وخارج اطار المنظمة .

وأصدر المجلس بيانا يؤكد قيادة المنظمة للكفاح المسلح ، مما أثار ردود فعل سلبية فى أوساط المنظمات الفدائية وخاصة حركة « فتح » التى أعلنت عدم علمها بدور منظمة التحرير فى الأرض المحتلة .

وفى نفس الوقت تصاعدت مطالبات اللجنة التنفيذية للمنظمة باستقالة الشقيرى ، حتى حسم الأمر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٧ عندما انضم عبد الحميد شومان رئيس الصندوق القومى الفلسطينى إلى المطالبين بالاستقالة .

وعندئذ أضطر الشقيرى إلى التنحى رسميا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٧ .

وكانت هذه بداية مرحلة من الجهود الهادفة لاعادة صياغة العلاقات الفلسطينية الداخلية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة ، بغرض التوصل إلى صيغة اتفاق على العمل الموحد أو المشترك . . فى الوقت الذى زاد نشاط حركة المقاومة الفدائية وتأثيرها ، رغم ظاهرة الانشقاقات والاندماجات التى تميزت بها .

وانتهت تلك الاتصالات إلى اتفاق بين اللجنة التنفيذية للمنظمة وبين حركة « فتح » والجبهة الشعبية على تشكيل المجلس الوطنى من ١٠٠ عضو تختاره المنظمات الفدائية .

وعلى هذا الأساس انعقد المجلس الوطنى الفلسطينى الرابع بالقاهرة ١٠ يوليو إلى ١٧ يوليو ١٩٦٨ .

وكانت هذه بداية تحول منظمة التحرير إلى الصيغة الجبهوية .

وتم تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى ليصبح برنامج عمل لجميع القوى الفلسطينية الوطنية .

كما جرى تعديل النظام الأساسى لمنظمة التحرير الفلسطينية صوب مزيد من الديمقراطية الفلسطينية .

وكذلك فصل رئاسة المجلس الوطنى عن رئاسة اللجنة التنفيذية وانتخاب المجلس الوطنى اللجنة التنفيذية .

ويمكن تلخيص هذا التطور بأنه نتاج سيادة نهج الكفاح المسلح ، ويعبر عن استئثار القوى الثورية بزمام قيادة المنظمة .

وأصبحت جميع الفصائل الفلسطينية تعمل فى اطار منظمة التحرير كصيغة جبهوية .

ونظرا لكثرة الانشقاقات والاندماجات التى تعرضت لها تلك الفصائل ، نستعرض هنا الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية الآن مع بيان أصولها التنظيمية ، على اعتبار انها حصيلة عملية طويلة مع التفاعلات الفلسطينية .

١ ـ حركة التحرير الوطنى الفلسطينى « فتح » :

هى أولى التنظيمات الفلسطينية التى أخذت بنهج الكفاح المسلح وقامت بأول عملية لها فى أول يناير ١٩٦٥ بواسطة ذراعها العسكرى (العاصفة) .

وقد ظلت منذ نشأتها أكبر وأهم المنظمات الفدائية الفلسطينية ربما لعدم تقيدها باطار أيديولوجى بعينه

وفتحها الباب لمختلف العناصر الوطنية فى نطاق برنامج وطنى ديمقراطى .

وهى التى لعبت الدور الأكبر فى تطوير منظمة التحرير لتأخذ الشكل الجبهوى .

وكانت من أكثر التنظيمات الفلسطينية جاذبية للفصائل الصغيرة للاندماج فيها .

فى عام ١٩٦٨ اندمجت فيها جبهة التحرير الوطنى الفلسطينية وحركة الشباب الثورى الفلسطينى ، والهيئة العاملة لدعم الثورة ، وجبهة الفداء القومى .

وظلت حركة « فتح » أكثر الفصائل تماسكا وأقلها عرضة للانشقاقات فطوال مسيرتها وحتى عامين مضيا لم تتعرض فتح سوى لانشقاقين محدودين . . إنشاق صبرى البنا (أبو نضال) عام ١٩٧٣ احتجاجا على قرار حظر ضرب الأهداف المدنية للعدو ، حيث عمل مع مجموعة صغيرة تحت اسم « الخط الصحيح لفتح » .

ثم انشقاق عصام السرطاوى وعدد قليل من زملائه عام ١٩٧٤ احتجاجا على ما اعتبره عدم التزام كامل بالسلام فى البرنامج المرحلى الصادر فى ذلك العام .

لكن حركة « فتح » تعرضت لحركة تمرد كبيرة قادها ابو موسى وأبو صالح ابتداء من مايو ١٩٨٣ احتجاجا على أسلوب قيادة عرفات ، وقبوله بالانسحاب من بيروت ، وتعيينه لقيادات ثبت تخاذلها فى لبنان ١٩٨٢ فى مواقع قيادية وانتشار الفساد فى أجهزة « فتح » ومنظمة التحرير .

٢ ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :

كانت فى بداية انطلاقها الفصيل الفلسطينى الموازى لحركة « فتح » سواء فى مدى تأثيرها فى أوساط الشعب الفلسطينى أو مدى فاعليتها العسكرية والسياسية .

ونشأت بعد خمسة شهور من حرب ١٩٦٧ كاندماج بين عدة فصائل : منظمة أبطال العودة ، وجبهة التحرير الفلسطينية ، والجبهة القومية لتحرير فلسطين (منظمة شباب الثأر) ومجموعات فلسطينية صغيرة أخرى أهمها (الناصريين المستقلين) .

وفور تشكيلها بدأت تمارس نشاطها العسكرى والسياسى ، وتفرض وجودها على الساحة الفلسطينية حتى بدأت الانشقاقات تنخر فى عظامها .

فخرجت من تحت عباءتها منظمتان هامتان خلال عام واحد .

٣ ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة :

بدأت الخلافات تظهر داخل الجبهة الشعبية بصورة علنية فى ابريل ١٩٦٨ مع بيان أصدرته احدى الفصائل المكونة لها (جبهة التحرير الفلسطينية) بنفى أية علاقة لها بحركة القوميين العرب .

وكان هذا البيان ردا على بيان آخر صدر باسم « الجبهة الشعبية » . فى بيروت يشير إلى اعتقال السلطات السورية لأحد عناصرها ، كمحاولة من جبهة التحرير الفلسطينية لتأكيد أنها اندمجت مع منظمة شباب الثأر الفلسطينية فقط وليس مع حركة القوميين العرب (كانت منظمة شباب الثأر بمثابة التنظيم الفلسطينى فى حركة القوميين العرب) .

لكن الخلاف تفاقم بسرعة حيث أصدر كل طرف من جبهته بيانات يتهم فيها الطرف الآخر بتخريب الوحدة الفلسطينية ، حتى حسم الأمر فى أكتوبر ١٩٦٨ بانسحاب « جبهة التحرير الفلسطينية » من الجبهة الشعبية لتعمل تحت اسم « الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة » ومعها مجموعة الناصريين المستقلين .

بينما احتفظ الطرف الآخر باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التى واصلت كفاحها المسلح داخل الأرض المحتلة وخارجها ، واختطت أسلوبا جديدا هو العمليات الخارجية وخطف الطائرات .

بينما ظل نشاط الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة أقل وضوحا وخاصة على الصعيد العسكرى .

٤ ـ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين :

لكن رغم الانجازات العسكرية للجبهة الشعبية فإنها تعرضت لانشقاق جديد مع مطلع عام ١٩٦٩ م .

وتعود جذور هذا الانشقاق إلى التطورات التى حدثت داخل حركة القوميين العرب وأهمها محاولة جناح يسارى داخلها التحرر من أفكار وبرامج البورجوازية الصغيرة والتقدم على طريق نهج جذرى مسلح بالايديولوجيا الاشتراكية العلمية .

وأخذ هذا الجناح يتهم قيادة الحركة ، ثم عناصر فى قيادة الجبهة الشعبية باليمنية .

وبرز الصدام العلنى بين الجناحين فى مؤتمر ابريل ١٩٦٨ الذى حدد انحيازه للبرنامج الذى تقدم به الجناح التقدمى بتبنى الايديولوجية الاشتراكية ، ومبدأ المركزية الديمقراطية ، ونقل العمليات السياسية

والعسكرية إلى الأرض المحتلة ، وضرورة نشر المقاومة الشعبية على امتداد الضفة الشرقية لصد أية احتمالات للغزو الصهيونى .

لكن العناصر اليمينية فى قيادة الجبهة بقيادة وديع حداد بدأت تعمل منذ أواخر ١٩٦٨ لتطويق وتصفية الجناح التقدمى ، من خلال عملية اعتقالات نفذها وديع حداد بتعليمات منسوبة زورا إلى جورج حبش فى رسالة مزورة من بيروت إلى عمان .

وعندئذ قررت مجموعة بقيادة نايف حواتمة الخروج من الجبهة والعمل المستقل تحت اسم « الجبهة الشعبية الديمقراطية » ، وأصبحت تعرف بعد ذلك باسم « الجبهة الديمقراطية » .

وانضم لها فصيلان صغيران هما المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين وعصبة اليسار الثورى .

وكان هذا التطور صدمة لجورج حبش الذى أدرك خطورة العناصر اليمينية فى قيادة الجبهة الشعبية ، فعمل على تجميدها ثم ازاحتها .

ويشير تطور مواقف الجبهتين الشعبية والديمقراطية حتى الآن إلى أن الجبهة الشعبية ظلت دائما على يسار الجبهة الديمقراطية .

٥ ـ منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة :

بدأ تأسيسها فى سوريا قبل حرب ١٩٦٧ اعتمادا على كوادر الحزب من التنظيم الفلسطينى فى حزب البعث .

وفى يناير ١٩٦٨ اندمجت فيها جبهة ثوار فلسطين (قوات الجيل) وجبهة التحرير الشعبية الفلسطينية .

وفى مايو ١٩٦٨ دعيت التنظيمات الفلسطينية لحزب البعث فى غزة والضفة الغربية والأردن والكويت بالاضافة إلى سوريا لعقد مؤتمر تحضيرى انبثق عن التنظيم الفلسطينى الموحد للحزب .

وتقرر أن يشكل هذا التنظيم العمود الفقرى لمنظمة الطلائع ، وأن تكون القيادة القطرية لهذا التنظيم هى قيادة المنظمة .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت منظمة الطلائع ، المعروفة أعلاميا بأسم « الصاعقة » هى المعبرة عن الخط البعثى السورى فى العمل الفلسطينى .

٦ ـ جبهة التحرير العربية :

هى المنظمة التى توازى « الصاعقة » على الجانب البعثى العراقى .

فقد نشأت بمبادرة من المؤتمر القومى التاسع لحزب البعث ببغداد ، وبدأت عملها فى أبريل ١٩٦٩ .

وتميزت تلك الجبهة فى بداية نشأتها بموقفها المعارض للمشاركة فى المجلس الوطنى الفلسطينى (الدروتين الخامسة والسادسة) حيث أعتبرته أطاراً قطريا وليس قوميا .

لكنها عادت للمشاركة فيه اعتبارا من الدورة السابعة مع الاحتفاظ بتحفظاتها عليه .

٧ ـ جبهة النضال الشعبى الفلسطينى :

بدأت نشاطها السياسى والعسكرى داخل الأرض المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة . وتشكلت فى الأساس من بعض قطاعات القوميين العرب ، وعملت بعد تشكيلها مع حركة « فتح » لمدة عام تقريبا ، ثم إنشقت عليها عام ١٩٦٨ فى أعقاب العدوان الاسرائيلى على القواعد الفدائية فى مدينة السلط وعادت لتعمل تحت أسمها الأول .

ويغلب على فكرها الطابع الناصرى الممتزج ببعض الطروحات الماركسية .

٨ ـ جبهة التحرير الفلسطينية :

وهى انشقاق حديث عن « الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة » فى أواخر عام ١٩٧٧ م احتجاجا على موقف أحمد جبريل المؤيد للخط السورى فى لبنان بشكل مطلق .

ثانيا ـ تطور حركة الاصلاح والوضع الراهن للتحالفات الفلسطينية :

كان الخلاف الذى شهدته حركة « فتح » منذ مايو ١٩٨٣ أهم وأخطر انشقاق تشهده الحركة والثورة الفلسطينية بأكملها طيلة العشرين عاما الماضية .

وكان المنشقون على قيادة ياسر عرفات قد طرحوا مجموعة من المطالب تشكل فى مجملها برنامجا اصلاحيا يستهدف القضاء على نواحى الفساد فى أجهزة الثورة الفلسطينية ، والتحقيق فى بعض ملابسات الحرب اللبنانية ١٩٨٢ ، وبلورة وجهة نظر فلسطينية واضحة حول تحركات السلام فى المنطقة ، ورفض أى تنازل عن الحقوق الفلسطينية .

لكن بدلا من الحوار حول البرنامج ، تورط الطرفان : المنشقون والمؤيدون لعرفات فى إقتتال دام لأول مرة فى تاريخ حركة المقاومة الفلسطينية .

ولعبت بعض الاطراف العربية «سوريا» دورا فى

تصعيد النزاع بين الطرفين حتى وصلت الأمور بينهما إلى حد اللارجعة ، وأصبح الحوار العقلانى شبه مستحيل .

وفى مجرى هذا التطور - الكارثة - كان من الطبيعى أن تتخذ مختلف الفصائل الفلسطينية موقفا مما يجرى على الساحة مع هذا الطرف أو ذاك أو فى موقع مستقل .

ومن خلال هذا التفاعل أخذت خريطة التحالفات الفلسطينية الجديدة تتحدد على أساس وجود ثلاثة تيارات :

أولا : الاغلبية الساحقة من حركة « فتح » بقيادة ياسر عرفات وهى تمثل ٨٢٪ من قوة التنظيمات العسكرية المسلحة ٨٧٪ من كوادر التنظيمات الشعبية .

ومعها فصيل واحد هو جبهة التحرير العربية ، وجناح من جبهة التحرير الفلسطينية بزعامة أبو العباس .

ثانيا : التحالف الوطنى المؤيد للمنشقين على حركة « فتح » والرافض لقيادة عرفات .

ويضم هذا التحالف الجبهة الشعبية - القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل ، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) بزعامة عصام القاضى ، وجبهة النضال الشعبى الفلسطينى بزعامة د . سمير غوشه .

ثالثا : التحالف الديمقراطى الذى احتفظ بموقف مستقل فى البداية ينتقد بعض ممارسات قيادة « فتح » ومنظمة التحرير ، لكنه لا يدينها نهائيا ولا يتبنى الدعوة إلى اسقاطها ، أى يقف فى منطقة وسط بين القيادة الفلسطينية الشرعية وبين التحالف الوطنى .

ويضم التحالف الديمقراطى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة ، وجناحا من جبهة التحرير الفلسطينية بزعامة طلعت يعقوب والحزب الشيوعى الفلسطينى .

وكانت الساحة الفلسطينية قد شهدت جولات متتالية من الحوار بين التحالفين الوطنى والديمقراطى من ناحية ، وبين التحالف الديمقراطى وحركة فتح من ناحية أخرى ، وبين أطراف من مختلف التحالفات من ناحية ثالثة .

كما قامت بعض الدول العربية ، وبالذات الجزائر واليمن الديمقراطية بدور هام فى محاولة رأب الصدع .

وخلال الحوادث التى دارت تبلور اتجاهان واضحان :

الاتجاه الأول : يرى أن العمل القيادى فى منظمة التحرير يسير بأسلوب انفرادى وبعيد عن الديمقراطية ، مما أدى إلى التغاضى عن مواقف متخاذلة لبعض القيادات العسكرية فى مواجهة الغزو الاسرائيلى للبنان .

لكن هذه الاخطاء تدخل فى اطار المخالفات والتجاوزات التنظيمية ولا يرتفع إلى مستوى الخطيئة فى عهد الثورة .

وبالتالى فان مناقشتها والمحاسبة عليها تتم داخل المؤسسات الفلسطينية بالأسلوب الديمقراطى .

الاتجاه الثانى : يرى أن قيادة عرفات الانفرادية هى السبب فى الهزائم التى منيت بها الثورة وأنها تسترت على ما حدث من أخطاء خلال مواجهة الغزو الاسرائيلى للبنان .

وازداد رفض هذا الاتجاه ، الذى يمثله التحالف الوطنى ، لقيادة عرفات بعد زيارته للقاهرة فى ديسمبر ١٩٨٣ حيث أعتبرها خيانة جديدة تستهدف نقل الثورة إلى خيمة كامب ديفيد .

وكان مطلب هذا الاتجاه ، قبل كل شىء هو تنحية عرفات ومساعديه ، ولذلك كان الحوار مستحيلا بينه وبين القيادة الشرعية لفتح ومنظمة التحرير .

ولذلك تركز الحوار بين هذه القيادة وبين التحالف الديمقراطى الذى يعبر عن الاتجاه الأول .

وقد أثمر ذلك الحوار اتفاقا فى يوليو ١٩٨٤ عرف باسم « اتفاق عدن » وهو يعيد التأكيد على أن منظمة التحرير هى الوعاء الجبهوى للمنظمات الفلسطينية العاملة والتمسك بالميثاق الوطنى الفلسطينى ، واعتماد قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر باعتبارها المنطلق ورؤية وتحليل الوضع الراهن .

وكان الجديد الذى أتى به الاتفاق هو التراضى على تحويل قيادة منظمة التحرير إلى قيادة جماعية فعليا من خلال تعيين ثلاثة نواب لعرفات ، وادانة زيارة عرفات للقاهرة ، ووضع شروط محددة لأى اتفاق مع الأردن .

وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على عقد المجلس الوطنى الفلسطينى السابع عشر فى موعد أقصاه ١٥ سبتمبر ١٩٨٤ .

ويبدو أن قيادات التحالف الديمقراطى كانت تأمل فى اقناع المنشقين على فتح والتحالف الوطنى بالمشاركة فى المجلس الوطنى على أساس اتفاق عدن .

لكن هذا الأمل تبدد عندما أصر التحالف الوطنى على شرط تنحية عرفات قبل المشاركة فى أى نشاط لمنظمة التحرير .

وعندئذ أصبح موقف قيادات التحالف الديمقراطى فى غاية الصعوبة .

وازاء ذلك أعلنت « فتح » أنها ستدعو إلى عقد المجلس الوطنى قبل نهاية نوفمبر ١٩٨٤ مهما كان موقف التحالفين الديمقراطى والوطنى ، وأنها ستتولى تأمين النصاب القانونى اللازم لأنعقاده .

وبذلت الجزائر آخر محاولة للتوفيق بين الفصائل الفلسطينية خلال الاحتفالات بذكرى الفاتح من نوفمبر ١٩٨٤ لكنها باءت بالفشل مرة أخرى .

وعندئذ دعت « فتح » ٥٥ شخصية من الفاعليات الفلسطينية ذات الثقل فى الاتحادات الشعبية الممثلة بتسعين عضوا فى المجلس الوطنى ، وروعى أن يمثلوا جميع الاتجاهات فى الأرض المحتلة وخارجها .

وعرضت عليهم نتائج كل الجهود التى بذلت والحوارات التى تمت وما انتهت اليه من ضرورة تصديها للمنشقين وقرارها بدعوة المجلس للانعقاد فى ٢٢ نوفمبر ١٩٨٤ .

وكان انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى بعمان (٢٢ ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٨٤) بمثابة تكريس لانقسام منظمة التحرير رغم نجاح قيادة « فتح » فى توفير النصاب القانونى لانعقادها فقد حضر الدورة ٢٥٧ عضوا بزيادة سبعة أعضاء عن النصاب المطلوب ، ٢٥٠ عضوا هم ثلثا أعضاء المجلس البالغ عددهم ٣٧٤ عضوا .

فقد قاطع التحالف الوطنى الدورة كلية ـ أما التحالف الديمقراطى فقد تباينت مواقف فصائله : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت الوحيدة التى أصرت على المقاطعة .

أما الجبهة الديمقراطية فقد أرسلت جميع كوادرها الأعضاء فى الاتحادات الشعبية الفلسطينية ، رغم امتناعها عن أرسال ممثليها الرسميين فى المجلس (١١ عضوا) ومع ذلك ذهب هؤلاء الممثلون إلى عمان وجلسوا فى صفوف المراقبين وكانوا على أهبة الاستعداد للانتقال إلى مقاعد الأعضاء إذا توقف اكتمال النصاب عليهم .

أما جبهة التحرير الفلسطينية ، وهى الطرف الثالث فى التحالف الديمقراطى ، فقد حدث خلاف داخلها انتهى بمشاركة ثلاثة من أعضائها الأربعة فى المجلس ، وعلى رأسهم أبو العباس الأمين العام المساعد للجبهة .

وكان الحزب الشيوعى الفلسطينى متواجدا أيضا بالمجلس ، رغم انه غير ممثل فيه بصفة رسمية ، من خلال أحد كوادره كممثل لاتحاد الطلاب الفلسطينيين بالمجلس . ورغم وضوح الانقسام الفلسطينى بانعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى فى غياب معظم الفصائل الفلسطينية ، فقد أبدت قيادات « فتح » حرصا على استمرار الحوار مع التحالف الديمقراطى بصفة خاصة بعد أن رفض التحالف الوطنى أى حوار ومع ذلك تضمنت بعض كلمات قادة « فتح » اشارات الاستعداد للحوار مع التحالف الوطنى أيضا .

وكان الحرص على ترك المقعد المخصص لمنظمة الصاعقة فى اللجنة التنفيذية دليلا على هذا الاستعداد .

كما خرجت توصيات المجلس لتؤكد ذلك مرة أخرى ما نصت عليه من وحدة الشعب الفلسطينى بجميع فصائله دون إدانة فصيل بالاسم ، والاكتفاء بادانة المحاولات الهادفة إلى شق منظمة التحرير وتمزيق صفوفها واصطناع قيادات بديلة .

وأيا كان تقييم آثار انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى السابع عشر على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، فقد بدأ العام ١٩٨٥ بتباشير تدعو إلى التفاؤل حول امكانية استعادة هذه الوحدة .

فشكلت فى الكويت (اللجنة الوطنية المستقلة للحوار الفلسطينى الشامل) التى أجرت اتصالات مع قيادات « فتح » والتحالف الديمقراطى ، ومع سفيرى الجزائر واليمن الديمقراطية ، وهما الدولتان الرئيسيتان فى عمليات الوساطة الفلسطينية . وقام تحرك تلك اللجنة على أساس مبادرة وفاقية ترفض أى بديل لمنظمة التحرير وتعطى الأولوية للحوار بين « فتح » والتحالف الديمقراطى .

وأكدت اللجنة على طابعها الشعبى مؤكدة عدم وجود أية صفة سياسية أو تنظيمية لها وأن مهمتها تنتهى بنجاح الحوار الوطنى .

وضعت اللجنة ٢٢٠ شخصية فلسطينية تنتمى إلى اتجاهات وقيادات مختلفة وتتفق على ضرورة استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية .

ومن خلال الاتصالات التى أجرتها اللجنة ، بدا أن

هناك خلافا بين أسلوبين :

الأول : أسلوب الحوار الوطنى الشامل الذى تؤيده حركة « فتح » والجبهة الديمقراطية وبعض المستقلين .

الثانى : أسلوب الجبهة الوطنية العريضة داخل منظمة التحرير الذى تؤيده الجبهة الشعبية وفصائل التحالف الوطنى .

ويقوم الأسلوب الأول على المساواة بين كافة الفئات التى تدخل الحوار وعدم وضع « فيتو » على أحد .

بينما يقوم الأسلوب الثانى على استبعاد ما يسميه « العناصر غير الوطنية » وافتراض أساس سياسى وتنظيمى سابق للوحدة الوطنية الفلسطينية يأخذ فى الاعتبار وجود نهجين داخل منظمة التحرير أحدهما وطنى والآخر استسلامى .

ورغم هذا الخلاف حول أسلوب استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية ، ظلت المحاولات مستمرة حتى جاء الاعلان عن اتفاق عمان ليضع المشهد الأخير فى تلك المحاولات .

اتفاق عمان . . والعلاقات الفلسطينية العربية :

بعد ظهر ١١ فبراير ١٩٨٥ أعلن فى عمان عن التوصل لاتفاق على صيغة التحرك المشترك بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وكان هذا الاتفاق حصيلة حوار طويل داخل اللجنة المركزية لحركة « فتح » واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . كما كان حصيلة اتصالات فلسطينية اردنية ، وفلسطينية مصرية وفلسطينية جزائرية حول صيغة الرد الفلسطينى على التصور الذى طرحه الملك حسين فى الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطنى الفلسطينى السابع عشر بعمان فى ٢٢ نوفمبر ١٩٨٤ .

وتجنبت المصادر الفلسطينية والأردنية فى البداية أعطاء تفصيلات محددة عن الاتفاق ، مكتفية بعرض خطوط عامة لكن قبل الاعلان عن نص ذلك الاتفاق ، تعرض لهجوم حاد من منظمات التحالف الوطنى ، ومن جميع منظمات التحالف الديمقراطى بما فيها الجبهة الديمقراطية .

فبالنسبة للتحالف الوطنى ، وصفت منظمة الطلائع (الصاعقة) الاتفاق بأنه (خيانة لأهداف الكفاح المسلح الفلسطينى) .

وأعلنت جبهة النضال الشعبى الفلسطينى أن (الاتفاق يشكل خطرا كبيرا ليس على قضية فلسطين وحدها وانما على النضال العربى بأسره) .

وبالنسبة للتحالف الديمقراطى ، ادانت الجبهة الشعبية الاتفاق ووصفته بأنه (يعكس المدى الذى وصلت اليه الخطوات التفريطية وأصرار المفرطين على المضى قدما فى نهج التدمير الانقسامى لمنظمة التحرير) .

بينما وصفته الجبهة الديمقراطية التى ظلت حتى ذلك الوقت أقرب فصائل التحالف الديمقراطى لفتح ، بأنه (يشجع الملك حسين على التوصل إلى تسوية استسلامية على حساب الحقوق الفلسطينية . وهو تخل فاضح من قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى) .

وقد أدى اتفاق عمان إلى جدل كبير داخل الأرض المحتلة حيث إنقسمت حوله التيارات الوطنية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ومن الشخصيات المؤيدة تقليديا لحركة « فتح » ولقيادة عرفات ، والتى عارضت اتفاق عمان : بشير البرغوتى رئيس تحرير مجلة الطليعة القدسية ، وبسام الشكعة رئيس بلدية نابلس المعزول ، وحيدر عبد الشافى رئيس فرع الهلال الأحمر الفلسطينى بغزة .

بينما أيد الاتفاق كل من الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم ، ومصطفى النتشه رئيس بلدية الخليل السابق ، ورشاد الشوا رئيس بلدية غزة السابق ، وابراهيم قوالين رئيس تحرير مجلة العودة ، وحنا سنيوره رئيس تحرير صحيفة الفجر .

لكن قيادات حركة « فتح » تصدت للرد على الهجوم الذى تعرض له اتفاق عمان . صلاح خلف (أبو اياد) الرجل الثانى فى « فتح » وصف الاتفاق مع الأردن بأنه تم فى اطار ثلاث شرعيات قرارات الأمم المتحدة التى تعبر عن الشرعية الدولية ، وقرارات فاس التى تعبر عن الشرعية العربية ، وقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى التى تعبر عن الشرعية الفلسطينية .

ومع ذلك ظهر أن هناك خلافات بين بعض قيادات « فتح » حول مضمون اتفاق عمان وبدا أن فاروق القدومى (أبو اللطف) رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير هو الذى يقود المعارضة للاتفاق . فأصدر بيانا منفردا أكد فيه أصرار منظمة التحرير على حق مطلق للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره دون تدخل خارجى وفى اقامة دولة مستقلة على أرضه . كما أكد البيان على ضرورة التمثيل الفلسطينى المستقل فى أية مفاوضات للتسوية العادلة رافضا للتفويض أو للتمثيل المشترك مع أى طرف .

وقد تكشف بعد ذلك أن المفاوضات الأردنية

الفلسطينية التى أوصلت إلى اتفاق عمان لم تكن سهلة . فكان هناك خلاف واضح من البداية بين الطرفين الأردنى والفلسطينى .

فالنص الأردنى المقترح فى البداية كان **يتضمن العناصر التالية** :

١ ـ الأرض مقابل السلام .
كما ورد فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .
أو كما ورد فى قرارات مجلس الأمن .

٢ ـ تقرير المصير للشعب الفلسطينى .
فى إطار علاقة أردنية فلسطينية سقفها كونفدرالى أو فى اطار اتحاد أردنى فلسطينى كونفدرالى .

٣ ـ وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى اطار مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الممثل الشرعى لشعب فلسطين وتكون المشاركة الأردنية الفلسطينية على قدم المساواة من خلال وفد مشترك .

٤ ـ حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

أما النص الفلسطينى الذى قدم فى البداية من خلال ورقة عمل باسم منظمة التحرير فكان يستند إلى مشروع فاس العربى وليس إلى قرار ٢٤٢ . فتقول ديباجته : (انطلاقا من قرارات قمة فاس المتفق عليها عربيا ، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، وتمشيا مع الشرعية الدولية ، وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردنى والشعب الفلسطينى . .) وحدد النص المبادىء التالية للاتفاق مع الأردن .

١ ـ الأرض مقابل السلام كما ورد فى قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن .

٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى فى اطار دولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالى أردنى فلسطينى .

٣ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .

٥ ـ وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى ظل مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى . وتكون المشاركة الأردنية الفلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربى مشترك .

وبعد المفاوضات بين الطرفين تم توقيع الاتفاق التالى فى ١١ فبراير ١٩٨٥ م .

انطلاقا من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربيا وقرارات الأمم امتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، وتمشيا مع الشرعية الدولية ، وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردنى والفلسطينى . . اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط ولأنهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس وفق الأسس والمبادىء التالية :

١ ـ الأرض مقابل السلام : كما ورد فى قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن .

٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى : يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت فى تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالى العربى المنوى انشاؤه بين دولتى الأردن وفلسطين .

٣ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .

٥ ـ وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى ظل مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ضمن وفد مشترك .

وهكذا يبدو من مقارنة الاتفاق الأردنى الفلسطينى بالنصين اللذين تقدم بهما الطرفان ، أن الاتفاق الأردنى الفلسطينى أقرب إلى النص الفلسطينى وإلى المواقف الفلسطينية رغم تحفظات بعض قيادات حركة « فتح » على بعض نقاط ، أو بالأحرى عبارات هذا الاتفاق وتركزت التحفظات فى موضعين :

١ ـ المادة الثانية وخاصة الفقرة التى تنص على (أن يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت فى تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك) وطالب المتحفظون وعلى رأسهم فاروق القدومى ، باستبدالها بفقرة تنص صراحة على أن حق تقرير المصير للشعب الفسطينى يتم بعد الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى المحتلة .

٢ ـ المادة الخامسة ، وخاصة النص على تشكيل وفد أردنى فلسطنى مشترك . فطالب المتحفظون باستبدال هذه الفقرة بأخرى تنص على تشكيل وفد عربى مشترك طبقا لقرارات قمة فاس للمشاركة فى مفاوضات السلام فى اطار مؤتمر دولى .

وانضم إلى قدومى فى المطالبة بهذا التعديل كل من صلاح خلف (أبو اياد) ومحمود عباس (أبو مازن) .

وبعد اتصالات بين القيادة الفلسطينية والحكومة الأردنية ، وافقت الأخيرة على التعديلين المطلوبين فى ٤ مارس ١٩٨٥ .

فأصبحت المادة الثانية من الاتفاق كالتالى (حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى فى دولة فلسطينية متحدة كونفدراليا مع المملكة الأردنية الهاشمية) . أما المادة الخامسة فأصبحت تنص على : (. . وتشارك فى هذا المؤتمر الاطراف المعنية العربية ويكون من بينها وفد أردنى فلسطينى مشترك يضم بالتساوى ممثلين من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية) .

لكن هذا التعديل لم يغير موقف التحالفين الديمقراطى والوطنى من اتفاق عمان . كما انضمت الجزائر اليهما فى رفض ذلك الاتفاق بعد أن ظلت تلعب دور الوسيط بينهما وبين القيادة الفلسطينية لفترة طويلة . لكن الموقف الجزائرى لم يصل إلى مستوى حدة الموقف السورى الذى اعتبر اتفاق عمان (تتويجا لمئات الخطوات التى قطعتها قيادة عرفات على طريق الاستسلام وخيانة الثورة ، ومقدمة لجلوس هذه القيادة إلى طاولة المفاوضات مع العدو الصهيونى ، بعد أن أخذت تتصرف منذ الغزو الاسرائيلى للبنان صيف ١٩٨٢ من منطلق أن الثورة الفلسطينية قد هزمت وأن عليها بالتالى أن تقبل الشروط التى يفرضها المنتصر . .) .

وتحت رعاية الحكومة السورية ، أعلن فى ٢٥ مارس ١٩٨٥ عن تشكيل جبهة فلسطينية معارضة لقيادة منظمة التحرير تحت اسم (جبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينى) تضم فصائل التحالف الوطنى ، وفصيلين من التحالف الديمقراطى هما الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية ، بينما غاب عنها الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى .

وجاء فى بيان إعلان المبادىء الأساسية لهذه الجبهة أنها (إطار مؤقت يعمل لاستعادة منظمة التحرير الفلسطينية لخطها الوطنى المعادى للامبريالية والصهيونية والمشاريع الاستسلامية ، لاسقاط نهج الانحراف ورموزه ، ولضمان استمرار الثورة الفلسطينية) ، كما هاجم البيان قيادة عرفات بسبب ما أسماه (موقفها من المشاريع والحلول الأمريكية التصفوية واتصالاتها مع النظام المصرى) . ونده البيان بأتفاق عمان على أساس أنه (يأتى فى سياق التحرك الهادف إلى التلاقى مع مشروع ريجان واتفاقات كامب ديفيد والحاق أفدح الاضرار بمنظمة التحرير التى تتمسك بها لأنها وحدها تمثل الشعب الفلسطينى كما تتمسك بتصعيد الكفاح المسلح ضد اسرائيل والعمل على اعادة تنظيم قوات الثورة الفلسطينية واسقاط اتفاق عمان ، وتوطيد التحالف مع سوريا والدول العربية المتقدمة .

وكان رد فعل قيادة منظمة التحرير لاعلان تلك الجبهة أنه (تعزيز لمحاولات الانتقام وخلق أجواء التشرذم داخل الساحة الفلسطينية ، وهى المحاولات التى لن يكتب لها النجاح) .

٤ ـ التحرك الأردنى الفلسطينى بعد اتفاق عمان

وبعد أيام من توقيع اتفاق عمان ، بدأت المحاولات الأمريكية لاستثماره . وكانت جولة مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط رتشارد ميرفى فى المنطقة خلال النصف الثانى من أبريل ١٩٨٥ تجسيدا لهذا الاتجاه . فقد تقدم ميرفى بعرض إلى الحكومة الأردنية ، خلال محادثاته فى عمان ، يتلخص فى استعداده لبدء الحوار الأمريكى مع وفد أردنى فلسطينى مشترك فورا ، وقبوله لأن يكون الفلسطينيون فى الوفد من أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى ، بشرط أن يظل ذلك طى الكتمان فلا يعلن لأجهزة الاعلام ولا تعلن منظمة التحرير أن هؤلاء الأعضاء يمثلونها ، وأن تقبل المنظمة فى نفس الوقت بدخول ذلك الوفد فى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل بعد ذلك .

وعرض ميرفى بعض الاسماء الفلسطينية ، منها بعض الأساتذة الفلسطينيين فى الجامعات الأمريكية . د . هشام شرابى ، د . وليد الخالدى ، د . ادوارد سعيد ، وبعض الشخصيات الفلسطينية فى الضفة الغربية : الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم ، وحكمت المصرى أحد قادة نابلس ، ود . نبيل شعث مستشار ياسر عرفات للشئون الدولية بالاضافة إلى رشاد الشوا رئيس بلدية غزة السابق .

وفى نفس الوقت كانت الشخصيات الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة تسلم ريتشارد ميرفى وثيقة

هامة ليسلمها للادارة الأمريكية . وتؤكد تلك الوثيقة على ان منظمة التحرير هى التى تملك حق تمثيل الشعب الفلسطينى فى كل ما يتعلق بقضيته على كل المستويات وفى كل المواقع ، وترفض أى شكل من أشكال الانابة او التفويض أو المشاركة فى التمثيل .

ومن أبرز الموقعين على تلك الوثيقة ١٩ رئيسا وعضو مجلس بلدى فى الضفة الغربية ورئيس جمعية الهلال الأحمر فى قطاع غزة (د . حيدر عبد الشافى) ورئيسة اتحاد لجان العمل النسائى فى المناطق المحتلة (زهيرة كمال) ورئيس اتحاد الكتاب الفلسطينيين فى الضفة (خليل توما) وأمين سر اتحاد نقابات عمال المؤسسات والمهن الحرة فى الضفة الغربية (على أبو هلال) بالاضافة إلى حوالى مائتى شخصية نقابية واجتماعية وعدد كبير من الهيئات الجماهيرية ، وتنبع أهمية تلك الوثيقة من أنها قطعت الطريق على أى تراجع قد تقدم عليه قيادة منظمة التحرير تجاه المحاولات الأمريكية للالتفاف على مسألة تمثيل منظمة التحرير فى مفاوضات السلام .

وإزاء ذلك اتفق ياسر عرفات والملك حسين على ثلاث نقاط أساسية ، عشية زيارة شولتز وزير الخارجية الأمريكى للمنطقة (١٠ ـ ١٤ مايو ١٩٨٥) ، للتحرك المشترك وهى :

١ ـ استبعاد إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل .

٢ ـ عدم القبول بأى تحرك سياسى لتسوية الصراع بالمنطقة دون مشاركة الاتحاد السوفيتى .

٣ ـ البدء فى إدارة الصراع السياسى عبر إرسال وفود إلى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن .

وبدأ الطرفان على الفور فى تنفيذ البند الثالث الخاص بإرسال الوفود إلى الدول الخمس . وكانت الصين أول دولة تستقبل وفدا أردنيا فلسطينيا فى مايو ١٩٨٥ برئاسة ياسر عرفات وعبد الوهاب المجالى نائب رئيس الوزراء الأردنى ووزير الخارجية وقتها .

وقد شهدت الفترة الممتدة من مايو إلى أوائل اكتوبر ١٩٨٥ تنسيقا أردنيا فلسطينيا مصريا على مستوى عال فى إتجاه الولايات المتحدة ومحاولة البدء فى حوار أردنى فلسطينى أمريكى كمرحلة أولى لمفاوضات السلام فى المنطقة . تميزت تلك الفترة باتصالات بين الأطراف الثلاثة بعضها البعض وبينها وبين الإدارة الأمريكية ، وخلالها أثبت اتفاق عمان مقدرته على الصمود فى مواجهة المناورات الأمريكية التى استهدفت جذب الأردن إلى المفاوضات وعزل منظمة التحرير واستبدالها بعناصر فلسطينية تحظى برضاء إسرائيل .

ولأن تلك المرحلة فى عملية التسوية كانت مرحلة استطلاعية تسعى فيها مختلف الأطراف ، بما فيها الطرف الأمريكى لاستطلاع المواقف من خلال الاتصال المباشر ، فقد ظلت الاتصالات الأمريكية مع الأردن ومصر مستمرة حول طريقة ومعيار اختيار الأعضاء الفلسطينيين فى الوفد المشترك للحوار مع واشنطن .

ورغم تعثر هذه الاتصالات فقد بدا لبعض الوقت أن قبول بريطانيا لبدء حوار مع الوفد المشترك خلال زيارة رئيسة وزرائها تاتشر لعمان فى منتصف شهر سبتمبر إنجازا لا بأس به ودليل نجاح لاتفاق عمان .

وظل هذا التطور بمثابة قشة يتعلق بها أنصار التسوية رغم الأحداث الدامية التى شهدتها المنطقة منذ الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير بتونس أول اكتوبر وفى وسط تلك الأحداث الساخنة وصل الوفد المشترك إلى لندن ليفاجأ العضوان الفلسطينيان فيه بمحاولة توريط ، يشارك فيها الأردن لانتزاع توقيع فلسطينى على بيان يتضمن إشارات صريحة إلى حق إسرائيل فى الوجود ضمن حدود آمنة فيما لا يشير بأى شكل إلى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ولا حتى إلى منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى لهذا الشعب ، فيما كانت الرؤية الفلسطينية لهذا الحوار هى طرح مبادىء عامة للنقاش مع لندن ومتابعتها فى فترات لاحقة حتى يمكن تقريب وجهات النظر نحو مرحلة الاعتراف البريطانى الكامل بمنظمة التحرير . فرفضت منظمة التحرير محاولة التوريط التى تعنى تنازلها عن كل شىء مقابل لاشىء .

وعلى أثر إخفاق اللقاء الرسمى بين الوفد المشترك ووزير الخارجية البريطانى بدت فى الأفق ملامح ازمة تواجه اتفاق عمان ، بسبب الموقف الأردنى الذى حاول تبرئة بريطانيا من السعى لإبتزاز منظمة التحرير وإنتزاع ورقة الاعتراف بإسرائيل منها ، والزعم بأن كل شىء كان قد تم نقاشه والاتفاق عليه مسبقا .

ورغم ما واكب هذه التصريحات من تأكيد على استمرار الاتفاق الأردنى الفلسطينى فقد أوضحت أحداث لندن أنه لا يقف على أرض صلبة وأن المأزق الفلسطينى الراهن يجعل من الأردن الطرف الأقوى الذى يتوقف على سلوكه مستقبل هذا الاتفاق .

وبرغم ذلك فالواضح أن الخيارات الأردنية الأخرى تكاد تكون مغلقة ، سواء التسوية المنفردة مع إسرائيل أو تطوير المصالحة مع سوريا . ولذلك يظل التنسيق مع منظمة التحرير هو الخيار الأكثر احتمالا للسياسة الأردنية فى المدى القريب ، بحيث يزيد هذا التنسيق أو يقل وفقا للمتغيرات الاقليمية والدولية ، ومع إدراك الطرفين لمحدودية أحداث التنسيق والتى تكاد تنحصر فى الحفاظ على شكل العلاقة الأردنية الفلسطينية من غير ارتباط واضح بمضمون عملية التسوية فى الشرق الأوسط .

تطور النضال الفلسطينى ضد الاحتلال الإسرائيلى

ورغم تصاعد الميل إلى تفضيل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية لدى القطاع الرئيسى فى منظمة التحرير (حركة فتح) تدريجيا منذ اعتماد برنامج النقاط العشر فى المجلس الوطنى الثانى عشر عام ١٩٧٤ ، لم يعلن أى فصيل فلسطينى حتى اليوم تخليه عن الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الأهداف الفلسطينية .

ويتركز جانب هام من الخلاف بين الفصائل الفلسطينية حول الأولوية التى يمنحها كل فصيل للكفاح المسلح أو للعمل السياسى .

لكن الواضح أن حجم الكفاح المسلح يقل عموما من عام إلى آخر على الساحة الفلسطينية سواء داخل الأرض المحتلة أو خارجها .

(ا) النضال الفلسطينى داخل الأرض المحتلة :

ورغم استمرار تناقص العمليات الفدائية المنظمة داخل الضفة الغربية وغزة فى السنوات الأخيرة ، فقد عاشت الضفة مناخ انتفاضة منذ بداية العام ١٩٨٥ .

وبدأت تلك الانتفاضة كرد فعل للممارسات الوحشية لسلطات الاحتلال ضد سكان الضفة فى مخيمى الدهيشة والجلزون : اقتحام قوات الاحتلال للمخيمين الواقعين قرب بيت لحم ، واعتقال عشرات الشباب بتهمة تأييد منظمة التحرير والقاء الحجارة والقنابل الحارقة على المستوطنين الإسرائيليين فى المنطقة .

والواقع أن ما قام به سكان المخيمين من هجوم على المستوطنين لم يكن أكثر من محاولة للدفاع عن النفس إزاء تخطيط المستوطنين المنتمين لحركة « تحيا » اليمينيه المتطرفة لتوسيع نطاق مستوطناتهم بالاستيلاء على الأراضى المجاورة لها .

ورغم كل ممارسات سلطات الاحتلال ضد سكان مخيمى الدهيشة والجلزون ، لجأ المستوطنون إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ، وقامت بعض مجموعاتهم بمطاردة الشباب الفلسطينى مما أدى إلى إثارة روح التحدى لدى فلسطينى الضفة الغربية على نحو تجسد فى مناخ انتفاضة امتدت إلى الجامعات خاصة جامعتى بيرزيت والنجاح وعدد كبير من قرى الضفة الغربية .

وأهم ما تميزت به انتفاضة ١٩٨٥ أنها أخذت شكلا جديدا فبدلا من استخدام الحجارة ، تم استخدام قنابل « المولوتوف » .

وبدلا من التراجع أو التوقف ، تميزت انتفاضة ١٩٨٥ بالصمود والمجابهة والروح الصدامية العالية واستخدام سياسة النفس الطويل مع القوات المعتدية من المستوطنين والقوات العسكرية الإسرائيلية .

وتعتبر هذه هى الانتفاضة الرابعة من الضفة الغربية منذ احتلالها فى يونيو ١٩٦٧ .

كانت الانتفاضة الأولى فى عام الاحتلال بعد أن انقضت فترة الصدمة التى استغرقت شهرين والناتجة عن مأساوية الهزيمة العربية ، وأعقبتها الصحوة التى ساعد على إذكائها ضم القدس فعليا .

عندئذ حدثت ثورة بالمعنى الحقيقى ، وليس مجرد انتفاضة : إضرابات تجارية واسعة ، وتعطل وسائل المواصلات ، وإضرابات المدارس والجامعات ، ومظاهرات عنيفة ، ومعارك للمقاومة المسلحة على أراضى نابلس وأريحا وغيرها .

وفى غزة أيضا انتفض معسكر الشاطىء بعد شهرين من الاحتلال ، وتصاعد النضال بدءا بالمنشورات ثم الصحيفة السرية ثم المظاهرات والإضرابات السياسية التى تصاعدت بدورها إلى المقاطعة والعصيان وصولا إلى الكفاح المسلح .

لكن هذه الانتفاضة الأولى أجهضت بسبب خلل ما ذى علاقة بضعف الإعداد والتسلح فضلا عن أساليب العدو فى القمع الفردى والجماعى وتشريد قادة الكفاح الوطنى ونفيهم إلى الخارج ، فضلا عن معاناة حركة المقاومة المسلحة من بعض الأمراض الذاتية مثل الاستعراضية والفردية وعدم الإنضباط .

وكانت الانتفاضة الثانية عام ١٩٧٦ المعروفة باسم

« يوم الأرض » والتى بدأت كاحتجاج من عرب منطقة الجليل على مصادرة بعض الأراضى العربية ، ثم امتدت لتشمل مناطق عديدة داخل الكيان الإسرائيلى ، وفى الضفة الغربية .

وتمثلت هذه الانتفاضة فى مظاهرات وإضرابات واسعة هزت الأرض المحتلة ، لكن تلك الانتفاضة حرمت ايضا من إمكانية التصعيد إلى درجة الانفجار الكامل والتثوير المستمر .

وجاءت الانتفاضة الثالثة عام ١٩٨٢ بمناسبة فرض سلطات الاحتلال إدارة مدنية عميلة تحت اسم (روابط القرى) كمحاولة لجعلها بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية التى أصبحت فى ذلك الوقت نقطة استقطاب كبيرة لجماهير الأرض المحتلة فحدث تصعيد للنضال على صعيد غير مسبوق منذ عام ١٩٧٦ رغم استمرار الاحتفال النضالى بذكرى الأرض كل عام .

وكان شهر مارس ١٩٨٢ قمة الانفجار الذى استمر طيلة الشهرين التاليين ، لكنه أخذ يتوقف ابتداء من يوليو ١٩٨٢ مع ذهاب القوات الإسرائيلية إلى لبنان وما جرى لقوات منظمة التحرير هناك مما أصاب جماهير الأرض المحتلة بنوع من الإحباط .

ولذلك تعتبر انتفاضة عام (١٩٨٥) الرابعة منذ بدء الاحتلال الصهيونى .

وهى تتميز بتواكبها مع تصاعد المقاومة الوطنية اللبنانية التى استحوذت على الاهتمام العربى مما أدى إلى نوع من التعتيم على ما جرى فى الضفة الغربية خلال هذا العام .

فلا عجب إذن أن تستنهض مقاومة جديدة الروح الكفاحية لثورة اقدم .

وهذا ما حدث فى الأرض المحتلة خلال هذا العام خلال الانتفاضة الرابعة التى اخذت ، بالإضافة إلى ما سبق ، الأشكال التالية :

- مسلسل تفجيرات لعدد من المنشآت الإسرائيلية فى بعض مدن الضفة ، ولبعض وسائل المواصلات الخالية من الركاب خلال وقوفها بمواقف الباصات .

وقد حظيت مدن القدس والخليل وتل أبيب وعسقلان بنصيب الأسد من عمليات التفجير الفلسطينية .

- انتشار عمليات التفجير داخل المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية بنفس الأسلوب السابق .

- الاشتباك مع وحدات قوات الاحتلال الإسرائيلية فى بعض مدن الضفة الغربية وخاصة خلال شهرى مارس وإبريل ١٩٨٥ بعد قرار المجلس العسكرى الأعلى للثورة الفلسطينية بتصعيد الكفاح المسلح .

فحدث حوالى ٤٠ اشتباكا من هذا النوع خلال الشهرين .

وفى مناخ انتفاضة ١٩٨٥ عجزت الحكومة الإسرائيلية عن تدبير محاولة جذب بعض قيادات الضفة الغربية وغزة للمشاركة الصورية مع وفد أردنى يلتقى بالمبعوث الأمريكى ريتشارد ميرفى خلال جولته بالمنطقة فى النصف الثانى من إبريل ١٩٨٥ وبالمقابل اشتركت أغلب هذه القيادات فى تقديم الوثيقة التى سبق الإشارة إليها للمبعوث الأمريكى .

وواكب ذلك تصعيد عمليات الكفاح المسلح فى الضفة الغربية على أثر قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فى بغداد فى يوليو ١٩٨٥ برغم هذه العمليات لتتواكب مع الجهود التى تبذلها المنظمة على الصعيد السلمى .

وقد بلغ هذا التصعيد ذروته عشية الغارة الإسرائيلية على تونس وفى أعقابها مباشرة حيث شهدت الفترة الممتدة من أول سبتمبر إلى منتصف أكتوبر عددا من العمليات التى تميزت بالاشتباك مع قوات العدو بدلا من الأسلوب الذى كان سائدا (أضرب وأهرب) .

والواقع أن تطورات الأحداث الساخنة التى بدأت بالغارة على مقر منظمة التحرير بتونس تثير أكثر من احتمال لتطور الكفاح المسلح الفلسطينى :

الاحتمال الأول : أن يؤدى الإحباط الفلسطينى الناجم عن المساعى الأمريكية الإسرائيلية لاستبعاد منظمة التحرير من عملية التسوية إلى العودة لتغليب خط الكفاح المسلح وتهميش خط النضال السياسى ، ويقتضى هذا الاحتمال توفر إمكانات مادية وعسكرية وبشرية لتصعيد العمليات العسكرية فى الأراضى المحتلة .

والاحتمال الثانى : أن تؤدى الضغوط المتتالية على منظمة التحرير إلى قبولها باستبعاد الكفاح المسلح ضمن صفقة تدخل بمقتضاها لعبة التسوية السلمية بموافقة أمريكية إسرائيلية ، وفى هذه الحالة يرجح أن تتقلص العمليات العسكرية فى الأراضى المحتلة إلى الحدود التى تقدر عليها الفصائل الرافضة وذات الوجود المسلح فيها .

أما الاحتمال الثالث والأكثر رجحانا فهو استمرار الخط الراهن للكفاح المسلح بمعدله المتوسط أو دون المتوسط بالقياس إلى الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ ، باعتباره خطا موازيا أو مكملا للنضال السياسى الهادف إلى إيجاد دور لمنظمة التحرير على خريطة الشرق أوسطية .

(ب) النضال الفلسطينى فى لبنان :

كانت الأراضى اللبنانية أهم قاعدة إنطلاق للمقاومة الفلسطينية منذ الخروج الفلسطينى من الأردن فى يوليو ١٩٧١ .

فأصبح جنوب لبنان هو القاعدة الرئيسية التى تنطلق منها العمليات الفدائية إلى داخل الأرض المحتلة فى شمال فلسطين .

وبلغ العمل الفدائى الفلسطينى المنطلق من جنوب لبنان ذروة انتعاشه عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، الأمر الذى أثار رد فعل إسرائيلى منظما فى شكل عمليات انتقامية موجهة ضد سكان جنوب لبنان بغرض إثارة نقمتهم على العمل الفدائى الفلسطينى وإحداث الوقيعة بينهم وبين المقاومة الفلسطينية .

وساهمت بعض الأخطاء الفلسطينية فى التعامل مع أهل جنوب لبنان فى تسهيل مهمة الإسرائيليين .

ومع ذلك ظل جنوب لبنان أهم قاعدة للمقاومة الفلسطينية فى منطقة الشرق العربى بعد تعطيل قاعدتيها فى الأردن وسوريا .

ولذلك قامت القوات الإسرائيلية بعدة عمليات هجومية كبيرة على جنوب لبنان خلال السبعينات تستهدف القواعد الفدائية الفلسطينية .

ورغم النضال البطولى الذى قامت به قوات المقاومة الفلسطينية ، جنبا إلى جنب مع فصائل عدة فى الحركة الوطنية اللبنانية ، فى مواجهة هذا الغزو ، فقد اضطرت المقاومة للانسحاب من بيروت وأجزاء كبيرة من لبنان .

وكان هذا الانسحاب بداية لحركة من التفاعلات داخل المقاومة وبداية لحركة انشقاق رفعت شعارات الإصلاح داخل « فتح » ومنظمة التحرير .

وبسرعة اشتعل القتال بين أبناء الثورة الواحدة ، وانطلق الرصاص إلى صدور الأشقاء ، مما أدى إلى غياب النضال الفلسطينى عن لبنان لأكثر من عام .

لكن مع تشكيل جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية وتضامن عملياتها ضد قوات الاحتلال فى جنوب لبنان ، عاد رجال المقاومة الفلسطينية إلى الجنوب للمشاركة فى عمليات المقاومة .

وتم الاتفاق بين قيادة منظمة التحرير وبين قيادة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية على إخفاء الدور الفلسطينى فى عمليات المقاومة اللبنانية ، حتى لا يكون ذريعة جديدة لإسرائيل فى لبنان .

وكان هذا فى إطار اتفاق أكبر بين جميع القوى العاملة فى إطار جبهة المقاومة اللبنانية على أن تنسب كل العمليات العسكرية إلى الجبهة دون إشارة إلى الفصيل الذى قام بكل عملية .

وفى إطار هذا الاتفاق عادت أعداد من رجال المقاومة الفلسطينية إلى جنوب لبنان .

وقامت المقاومة الفلسطينية بدور فى العمليات التى قامت بها المقاومة الوطنية اللبنانية .

لكن من الصعب حصر العمليات التى نفذتها المقاومة الفلسطينية وحدها نظرا للاتفاق المشار إليه .

كما قامت المقاومة الفلسطينية بدور بارز فى الدفاع عن المخيمات الفلسطينية ضد الهجمات الكتائبية ، وبالذات مخيم عين الحلوة الذى تعرض لهجوم كتائبى فى آخر إبريل ١٩٨٥ عقب الانسحاب الإسرائيلى من صيدا وتصاعد القتال بين القوات الكتائبية والقوات الوطنية شرقى منطقة الانسحاب .

وكانت قوات المقاومة الفلسطينية قد تصدت ، مع أهالى مدينة صيدا ، لمحاولات قوات الزعيم الكتائبى سمير جعجع المتحالف مع جيش لبنان الجنوبى العميل بزعامة أنطوان لحد وبعض قوات الجيش اللبنانى الهادفة لاحتلال المدينة عقب انسحاب القوات الإسرائيلية منها .

لكن الهجوم الذى تعرضت له المقاومة الفلسطينية فى لبنان خلال شهور مارس وإبريل ومايو ١٩٨٥ لم يكن مصدره الكتائب فقط ، وإنما أيضا بعض فصائل الحركة الوطنية اللبنانية وبالذات حركة « أمل » الشيعية الموالية لسوريا .

فقوات المقاومة الفلسطينية التى عادت إلى جنوب لبنان وإلى بيروت كلها من أنصار الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات .

فشهدت بيروت خلال إبريل ١٩٨٥ عمليات عسكرية تستهدف الفلسطينيين الموالين لعرفات وحلفائهم من تنظيم « المرابطين » الناصرى الذى يتزعمه إبراهيم قليلات وبعض المجموعات المسلحة السنية التى قدمت

إلى بيروت من منطقة إقليم الخروب .

وكانت حركة « أمل » قد اتهمت « المرابطين » بتسهيل عودة المقاتلين من أنصار عرفات إلى بيروت .

وقامت قواتها حوالى شهر إبريل ١٩٨٥ لعمليات هجوم واعتقال وحملات تفتيش فى منازل الفلسطينيين فى مخيم برج البراجنة انتهت بالسيطرة على أسلحته واعتقال عناصر فلسطينية .

وشاركت المليشيات الدرزية التابعة للحزب الاشتراكى التقدمى الذى يتزعمه وليد جنبلاط فى هذه العمليات ضد أنصار عرفات والمرابطين والتى أدت إلى مقتل حوالى ٢٠ فلسطينيا (متوسط تقديرات المرابطين) بينهم مدنيون لا علاقة لهم بحركة المقاومة وتنظيماتها المسلحة .

أما العناصر التابعة لحركة الانشقاق على عرفات فقد استطاع السوريون الإفادة من معارك مدينة صيدا وما حولها ولإدخالهم إلى مخيمى المية مية وعين الحلوة مسلحين بأسلحة ثقيلة أبرزها صواريخ « جرار » ومدفعية بعيدة المدى ، مما أدى إلى سيطرتهم على المخيمين .

وهكذا أصبح على المقاومة الفلسطينية التابعة لعرفات أن تواجه فى الشهور الأولى من عام ١٩٨٥ هجوما مزدوجا من الكتائبيين ومن الفصائل الرئيسية للحركة اللبنانية فى آن واحد .

والطريف أن قادة الحركة الوطنية اللبنانية اتفقوا مع قادة الكتائب و « القوات اللبنانية » على إطلاق تعبير « الغرباء » على رجال المقاومة الفلسطينية .

وبلغ التصعيد اللبنانى « الوطنى » ضد المقاومة الفلسطينية ذروته باقتحام مدينة طرابلس وإغلاق مينائها الذى كان المنفذ الرئيسى للمقاتلين الفلسطينيين إلى لبنان ، وإنهاء سيطرة حركة التوحيد السنية ـ الحليف الرئيسى لعرفات فى لبنان ـ على المدينة .

والواضح من تطورات أحداث عام ١٩٨٥ أن ثمة علاقة عكسية بين الوجود الفلسطينى فى لبنان وبين التقدم فى إتجاه فرض الحل الذى ترعاه سوريا للأزمة اللبنانية .

نظرة مقارنة ـ المقاومة العربية : من الضفة وغزة إلى جنوب لبنان

كان احتلال الضفة الغربية فى هزيمة ١٩٦٧ ، ثم كان احتلال الجنوب اللبنانى فى هزيمة ١٩٨٢ . تلك كانت حربا مع دول لم تشهدها الشعوب ، وهذه حرب خاضها الشعبان اللبنانى والفلسطينى بوقائعها . هذا الفارق ـ ربما الجوهرى ـ ترتب عليه أن معظم الاستنتاجات التى تلت هزيمة ١٩٦٧ كانت أطروحات يأس وتعظيم للقوة الإسرائيلية ، فى حين أن معظم الاطروحات التى أبرزتها حرب ١٩٨٢ وضعت القوة الإسرائيلية فى حجمها الطبيعى ، بعد أن خاضت أطول حروبها ضد قوى شعبية مفككة بفعل حرب أهلية طويلة . العدو فى الحالتين واحد ، لكن النتيجة مختلفة رغم أن الهزيمة العربية قائمة فى الحالتين . لكن فى حالة ١٩٦٧ انتهت المقاومة الوطنية والمنظمة للاحتلال فى الضفة الغربية وقطاع غزة بسرعة ، أما فى حالة ١٩٨٢ فقد تصاعدت المقاومة الوطنية فى لبنان وحققت إنجازات عظيمة لا تزال مستمرة حتى عام ١٩٨٥ .

هذا الفارق الهام بين الحالتين يثير التساؤل : لماذا أخفقت المقاومة فى الضفة الغربية وغزة بعد ١٩٦٧ ، ونجحت المقاومة فى جنوب لبنان بعد ١٩٨٢ ؟

ورغم أنه لا يزال من المبكر دراسة الأبعاد الحقيقية للمقاومة اللبنانية التى لا تزال بعض جوانبها غامضة ، يمكن إبراز بعض الفروق الموضوعية والذاتية بين الحالتين :

أولا :

افتقاد جنوب لبنان إلى هيكل الدولة منذ فترة طويلة بالمقارنة مع الضفة الغربية وغزة التى أكملت الأردن ومصر بالتوالى سيطرتهما الإدارية عليهما منذ ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ ، على نحو أسكت الدور الجماهيرى وقمع المبادرات الشعبية التى تمثل عنصرا جوهريا لأية حركة مقاومة مسلحة منظمة .

أما فى جنوب لبنان فقد أدى غياب هيكل الدولة إلى تحرر المقاومة الجماهيرية التى لعبت أفضل دور فى دعم جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية .

ثانيا :

مستوى التمايز الاجتماعى فى الضفة الغربية من ناحية وفى جنوب لبنان من ناحية أخرى . ففى الضفة ، وكذلك فى غزة بدرجة أقل ، كانت علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية عائقا حقيقيا دون استمرار المقاومة المسلحة ، حيث رفضت القوى التقليدية تقديم أى عون لها ، بل على العكس وقفت فى مواجهتها بوسائل عديدة غير مباشرة ، فكان هذا الموقف ينطلق من مصالحها الطبقية المحددة التى سعت إلى إعادة ترتيبها مع سلطات

الاحتلال الصهيونى التى حلت محل السلطات الأردنية .

أما فى جنوب لبنان يندر وجود الإقطاع الزراعى فى التركيبة الاقتصادية والاجتماعية التى تأثرت بشدة بالبناء الفوقى (القيم الشيعية) واخذت شكلا عائليا عشائريا فى الأساس .

وبذلك أصبح النفوذ للعائلات والعشائر الكبيرة جنبا إلى جنب مع رجال الدين الشيعة .

وقد قامت معظم العشائر الجنوبية بدور هام فى دعم حركة المقاومة الوطنية وتأمين التلاحم الاجتماعى الضرورى لها ولحمايتها ، بل وفى استنهاض الجماهير فى قرى ومدن الجنوب .

واقترن بذلك دور الإسلام الشيعى بطقوسه وأماكن عبادته (الحسينيات) وبرجال الدين الثائرين على الاحتلال ، ومنظماته السياسية وعلى رأسها حركة « أمل » ومشتقاتها . ولأن هذا الدافع الدينى عميق الجذور فى ذاكرة معظم جماهير الجنوب ، كان قادرا على نسج الاستمرارية للمقاومة . وقد اوضحت استمرارية المقاومة هناك ، بالمقارنة مع الضفة وغزة بعد ١٩٦٧ وجود علاقة هامة بين محدودية التمايز الاجتماعى وبين القدرة على استمرار المقاومة ويضاف إلى ذلك أن المستوى المطلق للمعيشة منخفض فى جنوب لبنان عنه فى الضفة الغربية . ففى الجنوب اللبنانى تقل نسبة المزارعين المستقرين وينخفض مستوى تطور القوى المنتجة وبالتالى تظهر فى الجنوب وبوضوح حقيقة أنه لا خوف من فقدان شىء .

ثالثا :

مستوى التدريب على السلاح ، وهو يرتبط فى أحد جوانبه بوجود هيكل الدولة أو غيابه .. ففى الضفة الغربية وغزة حيث تدعمت سلطة الدولة تدنى مستوى التدريب على السلاح ، وأصبح وجود السلاح فى حد ذاته من الأمور التى تعرض للخطر .

بينما أدى ضعف هيكل الدولة فى جنوب لبنان إلى وجود السلاح والتدريب عليه وخاصة مع وجود قواعد ، أو بقايا قواعد للمقاومة الفلسطينية .

وبنشوب الحرب الأهلية اللبنانية فى إبريل ١٩٧٥ ، لم يعد السلاح والتدريب عليه شأنا فلسطينيا فقط ، بل غدا شأنا لبنانيا بالأساس .

وهكذا أصبح فى جنوب لبنان ١٩٨٢ ، على عكس الضفة وغزة ١٩٦٧ ، تراث هائل من حمل السلاح والتدريب عليه . فجماهير الضفة وغزة خضعت لقمع سلطوى طويل ، ولم تعرف السلاح إلا بأيدى أجهزة السلطة ، ولم تتمتع بقدر من الحريات يتيح وجودا حزبيا أو تنظيميا إلا على مستوى محدود للغاية .

ولذلك فالمقاومة التى بدأت أثر الهزيمة كانت آتية من الخارج ومن غير الأطراف الحزبية الصغيرة الموجودة فى الأرض المحتلة . بينما كان الجنوب اللبنانى يختزن تراثا عسكريا لا بأس به ومقدرة صمود وقتال أكبر ومتمتع بوجود تنظيمى حزبى مزود بخبرات الحرب الأهلية .

رابعـا :

اختلاف الوضع الطوبرغرافى لكل من المنطقتين : فقد حالت طوبوغرافية الضفة وغزة دون سهولة وسرعة إمداد المقاومة الفلسطينية بالسلاح والذخيرة والمؤن والغذاء ومختلف الضروريات اللازمـة لاستمرار المقاومة .. وعلى العكس من ذلك ساهمت طوبوغرافية جنوب لبنان فى إنجاح المقاومة ، لأن كل لبنان يعتبر ارضا خلفية للمقاومة لا يفصلها عن الجنوب حاجز طبيعى صعب الاجتياز مما سهل وصول الإمداد البشرى والعسكرى والفدائى بسرعة .

خامسا :

العنصر الذاتى فى المنطقتين : فعند احتلال الضفة وغزة كان الشيوعيون الفلسطينيون الفصيل الأكثر نشاطا ، وكانوا يشكلون واحدة من منظمات الحزب الشيوعى الأردنى ، الذى كان موقفه يؤيد المساعى التى تستهدف تحقيق تسوية سلمية على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى . ولم يكن متحمسا لدعوة الكفاح المسلح . أما فروع المنظمات الفدائية فى الضفة وغزة فكانت ضعيفة ومحدودة ، وكانت قيادات هذه المنظمات منشغلة فى الشهور التلية لحرب ١٩٦٧ بمعركتها مع الشقيرى فى منظمة التحرير والإعداد للتبديل الذى تريده فى قيادتها وكان لهذا تأثيره الضرورى على محاولات إقامة قاعدة للمقاومة المسلحة فى الأراضى المحتلة .

وعندما انتهت معركة الشقيرى فى نهاية ١٩٦٧ ، كان الوقت قد مضى من زاوية استقرار الأوضاع لصالح الاحتلال والاستعداد الإسرائيلى لمواجهة أية انطلاقة مسلحة على عكس الأيام التالية للاحتلال والتى اتسمت بسيولة كانت تتيح بناء قاعدة للمقاومة لو تركزت الجهود

فى هذا الاتجاه .

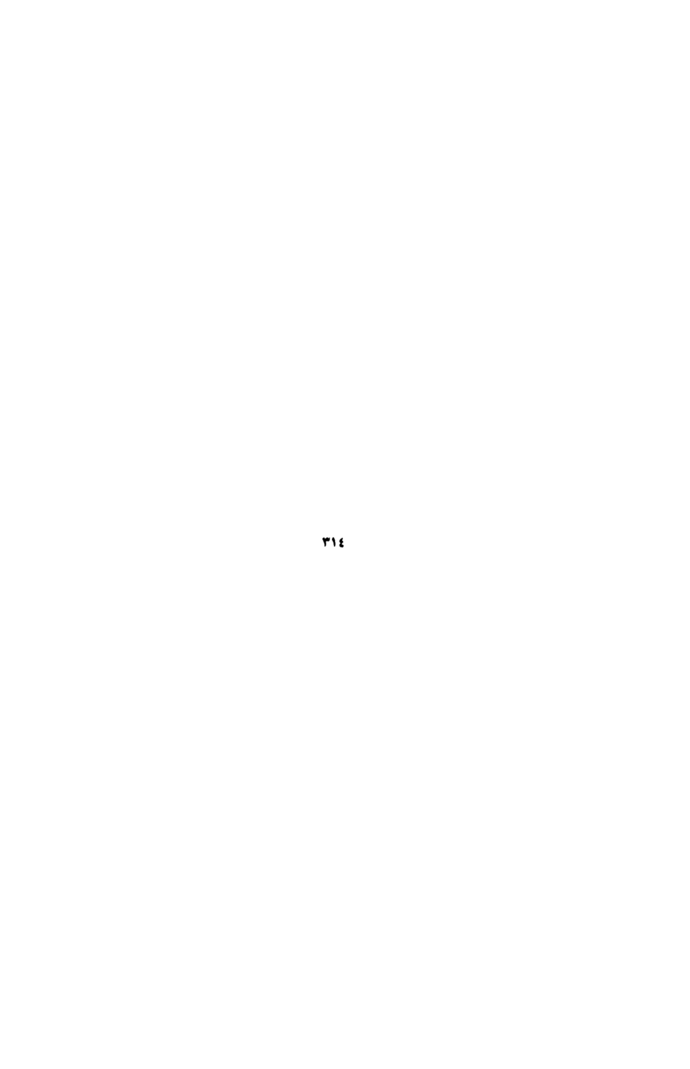
ومع تزايد الخلافات بين المنظمات الفدائية الآن وفروعها فى الأراضى المحتلة تبدد آخر أمل فى بناء هذه القاعدة .

على العكس من ذلك كان الوضع فى لبنان مساعدا على انطلاقة المقاومة المسلحة ، فقد اجتمعت كلمة القوى الوطنية والتقدمية على إقامة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التى بدأت أولى عملياتها فى ١٨ سبتمبر ١٩٨٢ .

وضمت هذه الجبهة مختلف فصائل الجبهة الوطنية الديمقراطية بالإضافة إلى المنظمات الشيعية العاملة فى جنوب لبنان مثل حزب (الله) وحركة أمل ومشتقاتها . وانضمت إليها بقايا المقاومة الفلسطينية فى لبنان لتعمل كفريق واحد اتفقت أطرافه على عدم التنازع على العمليات واعلان هذه العمليات باسم جبهة المقاومة الوطنية منعا لأى تشتيت للجبهة فى معارك فرعية . ورغم أن هذا الاتفاق لم يعد يحترم الآن ، وأصبحت كثير من المنظمات تنسب بعض العمليات إلى نفسها ، فالمؤكد أن العنصر الذاتى كان عاملا دافعا للمقاومة اللبنانية إلى حد كبير بالمقارنة مع المقاومة فى الضفة وغزة عام ١٩٦٧ حيث تفرعت إلى جهات وداخل كل جهة تيارات ، وتزايدت الانشقاقات ... لينعكس كل ذلك على العمليات العسكرية ذات الدوى الإعلامى حتى وصل التناحر إلى حد إيجاد شهود إثبات لمن قام بالعملية عبر مكتب التنسيق فى الكفاح المسلح .

فأحد الفروق الجوهرية بين جنوب لبنان وبين الضفة الغربية وغزة ، أن العمليات الاعلامية شغلت المقاومة فى الضفة وغزة بقيادتها الخارجية والداخلية عن العمليات العسكرية نفسها .

❂❂❂❂



جمهورية مصر العربية

القسم الأول
الملامح الاستراتيجية العـامة

كان قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أبرز نقاط التحول فى تاريخ مصر المعاصرة بعد ثلاثة عقود من تجربة شبه ليبرالية مثيرة للجدل أعقبت الحصول على الاستقلال المشروط عام ١٩٢٢ .

وطبعت القيادة القوية لجمال عبد الناصر عقدى الخمسينات والستينات بحيث كان من الطبيعى وصف هذين العقدين « بالناصرية » أكثر من أى شىء آخر . ثم كانت هزيمة النظام الناصرى فى يونيو ١٩٦٧ ووفاة عبد الناصر نفسه عام ١٩٧٠ مقدمة لمرحلة تالية متميزة فى حياة مصر المعاصرة لا يقل عمق التغيرات التى أحدثتها عن الحقبة التى سبقتها . وإذا كان تولى أنور السادات لرئاسة مصر هو ـ بمعيار ما ـ بداية تلك الحقبة الجديدة فإن وفاته لم تعن انتهاءها على الاطلاق .

ومثلما خاض جمال عبد الناصر صراعا على السلطة فى مارس ١٩٥٤ ليحكم قبضته على مقاليد الحكم ، خاض السادات أيضا صراعا خطرا على السلطة فى مايو ١٩٧١ لينفرد هو أيضا بالحكم . ومثلما كانت حرب السويس ١٩٥٦ نقطة الانطلاق لزعامة عبد الناصر المنفردة لمصر (بل وللعالم العربى أيضا) ، كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقطة الانطلاق لدى أنور السادات لكى يقيم شرعيته الجديدة . ومثلما وجدت التحولات الناصرية مبررها فى عيوب وأخطاء النظام الليبرالى السابق عليها فإن تحولات السبعينات تجد جذورها أيضا فى أخطاء النظام الناصرى فى الستينات .

وفى جميع تلك المراحل (أى الليبرالية والناصرية ثم مرحلة السبعينات وما تلاها) لم يكن التطور السياسى فى مصر يخضع فقط لاعتبارات « داخلية » وانما خضع أيضا لاعتبارات خارجية واقليمية ودولية حكمت التطور السياسى والاقتصادى للمجتمع المصرى مثلما أسهمت فى تشكيل توجهاته الاستراتيجية الخارجية .

على أن أوجه التشابه الشكلية بين تطور نظامى عبد الناصر والسادات لا تلغى الفروق الموضوعية الأساسية بينهما .

فابتداء من ١٥ مايو ١٩٧١ أخذ المجتمع المصرى يشهد التحولات الكيفية التى أخذ ايقاعها يتسارع بشدة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ : من الاقتصاد المخطط ذى السمة الاشتراكية ، إلى الانفتاح الاقتصادى ذى السمة الرأسمالية ، ومن التنظيم السياسى الواحد إلى التعدد الحزبى ، ومن العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتى إلى العلاقة شديدة الخصوصية بالولايات المتحدة ، ومن القوة المسلحة المعدة للقتال فى الحرب ، إلى القوة المسلحة التى انهت قتالها وانتقلت إلى أجواء السلام ، ومن العداء الكامل لاسرائيل إلى الصلح معها .

هذه التغيرات الكبرى التى شهدها المجتمع المصرى منذ أوائل السبعينات ما تزال هى التى تشكل قسماته الأساسية اليوم فى منتصف الثمانينات . حقا ، لقد خلف الرئيس حسنى مبارك أنور السادات عقب اغتياله عام ١٩٨١ ولكن هذا لم يعن أبدا حدوث تغيير جذرى فى مقومات النظام الذى ورثه . وأكد الرئيس حسنى مبارك نفسه هذا التوجه : أى نفى التغيرات الجذرية أو العنيفة . والواقع أن الملامح التى اكتسبها النظام السياسى المصرى فى السبعينات لم تكن مرهونة بمجرد الارادة المنفردة لأنور السادات بقدر ما كانت مرهونة أيضا بتطور قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة . وبالمثل ، فإن استمرارية تلك الملامح لا تعكس مجرد نفور الرئيس مبارك من التغيرات الفجائية والعنيفة بقدر ما تعكس استمرارية الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزتها حقبة السبعينات والتى جرت تحت شعارات الانفتاح الاقتصادى والديمقراطية والتخلص من العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتى .

على أن استمرارية الطابع العام لخريطة القوى الاجتماعية والاقتصادية ومواقفها السياسية كما كانت عليه فى ظل الرئيس السادات لا تنفى ان مجىء الرئيس حسنى مبارك إلى السلطة حمل معه تغيرا فى طبيعة القيادة السياسية تمثل فى محاولة تحجيم النفوذ الكاسح الذى تمتع به ممثلو بعض القطاعات « الراسمالية » فى عهد الرئيس السادات . وفى ظل هذا التطور ، فإن الحفاظ على التوجه الانفتاحى ـ الراسمالى رافقته توجهات معاكسة ، تحاول الابقاء على اعتبارات *العدالة الاجتماعية* والمشروع العام وتقاوم فتح الأبواب بلا ضوابط للنشاط الخاص وللعلاقة غير المتكافئة مع العالم الخارجى .

إن هذه « التحفظات » أو « الضوابط » على المشروع الاجتماعى الاقتصادى الذى دشن فى السبعينات لم تكن كافية لأن يتبنى النظام الجديد « شرعية » جديدة أو « ايديولوجية » جديدة ، ولذا لم تشهد مصر فى عهد الرئيس مبارك اعلانا عن « ثورة جديدة » تالية لثورة ٢٣ يوليو « وثورة ١٥ مايو » ، كما أن نظام الرئيس مبارك لم يسع لايجاد وثائق فكرية خاصة به تناظر الميثاق الوطنى أو برنامج ٣٠ مارس لدى عبد الناصر أو تناظر برنامج العمل الوطنى أو « ورقة أكتوبر » لدى الرئيس السادات .

وبعبارة أخرى ، .فإنه مع استمرارية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لم تكن ثمة حاجة لأن يتبنى النظام صيغة « ايديولوجية » تكون مثارا للتخوف والمعارضة من جانب القوى والتيارات المختلفة .

وبدلا من ذلك ، حرص النظام السياسى على ابراز الاجماع القومى العام على وجود مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية متراكمة محددة مع ابراز تلك المشكلات فى صيغتها العملية الفنية وليس فى صيغتها الايديولوجية .

وفى حين تمضى الدولة قدما فى أسلوبها الخاص لحل تلك المشكلات وتعمل على تكتيل الرأى العام لتشجيع ذلك الحل فإن القوى الاقتصادية والسياسية الأكثر سطوة ونفوذا فى المجتمع تتدخل بحسم إذا ما رأت فى تلك الحلول تهديدا للمسار العام لمشروعها السائد ، كما أن القوى المعارضة (بالمعنى الاقتصادى والاجتماعى أكثر منه بالمعنى السياسى) تسعى إلى التعبير عن آرائها المناقضة من خلال منافذ التعبير المختلفة .

من هذا كله يمكن أن نخلص إلى :

١ ـ أن الملامح الأساسية للنظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى السائد الآن فى المجتمع المصرى (فى منتصف الثمانينات) وتوجهاته الخارجية انما تمت صياغتها فى السبعينات خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانطوت على تغيرات جذرية اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية عن المرحلة التى سبقتها .

٢ ـ إن التغير فى رئاسة الدولة من الرئيس أنور السادات إلى الرئيس حسنى مبارك أوجد مجموعة من « الضوابط » لترشيد ذلك النظام فى اطار الحفاظ على مساره العام . وتتعلق تلك الضوابط على وجه الخصوص بضرورة اخذ مصالح الجماهير الشعبية فى الاعتبار والتقليل من وطاة الاعتماد على الخارج .

٣ ـ إن هذا التوجه للنظام السياسى استلزم الابتعاد بقدر الامكان عن الصياغات الايديولوجية والتوجه المباشر إلى المشاكل بمنهاج فنى واجرائى بالدرجة الأولى الأمر الذى انعكس بشكل مباشر على الخطاب السياسى لرئيس الدولة ولرئيس الحكومة وبياناتهما الرسمية . هذه الخصائص العامة للتطور الراهن للنظام السياسى فى مصر تنعكس فى استراتيجياته وسياساته الداخلية والخارجية على النحو التالى :

أولا : الملامح الاستراتيجية العامة على الصعيد الداخلى :

فى ضوء حقيقة الاستمرارية العامة للنظام منذ تحولات السبعينات يمكن القول أن الايديولوجية الكامنة أو غير المعلنة للنظام انما هى ايديولوجية ذات ملامح « ليبرالية » عامة أو « شبه ليبرالية » والمثل الأعلى الذى تطرحه هذه الايديولوجية هو اطلاق الطاقات الفردية إلى مداها اقتصاديا بدون عوائق أو قيود واقامة الحريات السياسية العامة أى هى الانفتاح اقتصاديا والديمقراطية سياسيا .

(أ) الانفتاح اقتصاديا :

لم يكن الانفتاح الاقتصادى كما بشر به منذ أوائل السبعينات مجرد ترشيد للنظام الاقتصادى الذى ساد قبلها فى الستينات ولكنه حمل ـ فى واقع الأمر ـ تغيرات أساسية على ذلك النظام . وبمقتضى عديد من التشريعات التى صدرت ، وبفعل تحولات اقتصادية كبرى مصرية وعربية ودولية خاصة بعد حرب أكتوبر ، كان الانفتاح الاقتصادى هو الشعار التى فتح تحته الباب على مصراعيه للمشروع الخاص (المصرى والعربى والأجنبى) وللقنوات الاقتصادية المفتوحة بلا حدود مع العالم الخارجى .

لقد استمر التوجه العام للنظام الاقتصادى فى ذلك الاتجاه فى الثمانينات . ولكن نظام الرئيس مبارك ورث أيضا عديدا من الأوجه السلبية التى شابت هذا الاتجاه ، فى مقدمتها : المعدلات القياسية للتضخم التى شهدها الاقتصاد المصرى ، والقاء أعباء ثقيلة على الطبقات الدنيا والمتوسطة ، وتزايد وانتعاش كثير من الأنشطة غير المنتجة التى وصفت بالطفيلية (وأبرزها تجارة العملة والوساطة) ، وتضخم أنشطة الخدمات على حساب أنشطة الانتاج الزراعى أو الصناعى ، وتزايد الاستهلاك بمعدلات قياسية ، وفتح باب الاستيراد بلا حدود مما أسهم كله فى تراكم الديون الخارجية الثقيلة . وقد اختلط كل ذلك بتفشى ظواهر للفساد واستغلال النفوذ من بعض عناصر القطاع الخاص ، وبعض كبار العاملين فى الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام ، وبالتحديد من خلال العلاقات غير المشروعة بين الطرفين .

وتحت شعارات « محاربة الفساد » والدعوة إلى « النقاء » والطهارة الثورية قام النظام بحملته لترشيد الانفتاح وتحويله من الانفتاح الاستهلاكى إلى الانفتاح

الانتاجى . وأتت الدعوة لترشيد الانفتاح من القيادة العليا للدولة معبرة ـ بالدرجة الأولى ـ عن وجهة نظر بعض قطاعات بيروقراطية الدولة فى الحكومة والقطاع العام ، كما أيدتها بعض عناصر الراسمالية الوطنية المنتجة التى تعترض على الاستيراد غير المقيد ، لتأثيراته الضارة على بعض قطاعات الصناعة الوطنية المصرية . ولكن هذا لا ينفى استمرارية التوجه الانفتاحى العام مع تصاعد الدعوة إلى اطلاق المبادرات الذاتية ، وإلى تحقيق المشاركة الشعبية فى الانتاج والتنمية ، والنفى القاطع لأى نوايا للتأميم أو المصادرة أو اى شكل من أشكال القيود على رأس المال الخاص ، والاهتمام بازالة المعوقات الادارية والبيروقراطية أمام الاستثمار الخاص . إن هذه المبادىء تشكل جزءا أساسيا من الدعوة إلى « الصحوة الكبرى » التى أطلقها الرئيس مبارك فى خطابه الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ فى افتتاح الدورة البرلمانية لمجلسى الشعب والشورى ، كما أن بيان حكومة الدكتور على لطفى فى الثلاثين من نفس الشهر أنطوى على مزيد من التفصيل فى نفس الاتجاه .

وبعبارة موجزة ، فإن من بين المهام الأساسية التى اصبحت اجهزة الدولة السياسية والتنفيذية تضعها نصب عينيها إتاحة أفضل الظروف أمام الاستثمار الخاص (المصرى والعربى والأجنبى) لكى يعمل وينتج . ولذا فإن النجاح فى اتاحة تلك الظروف أولا ، ثم مدى ونوعية الاقبال الفعلى الذى سيحدث ثانيا ، تمثل أسئلة حاسمة بالنسبة لمستقبل البلاد الاقتصادى بل والسياسى .

الديمقراطية سياسيا :

كانت الديمقراطية هى المبدأ الذى رفعه الرئيس أنور السادات محورا لشرعية نظامه الجديد بعد ١٥ مايو ١٩٧١ . ومن خلال شعارى « دولة المؤسسات » و « سيادة القانون » قدمت ديمقراطية السبعينات باعتبارها البديل لما سمى « بالنظام الشمولى » فى الستينات .

وشهدت فترة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ الخطى الحثيثة التى تمت على طريق التعدد الحزبى فى مصر كأبرز المظاهر النظامية للديمقراطية والتى تجسدت فى نوفمبر عام ١٩٧٦ باعلان قيام الأحزاب وصدور قانون الأحزاب فى يونيو ١٩٧٧ .

على أن قيام ديمقراطية « التعدد الحزبى » لم تكن مجرد استجابة لبحث نظام الرئيس السادات عن شرعيته الخاصة ولكنها كانت أيضا استجابة لقوى اجتماعية وسياسية برزت بعد هزيمة ١٩٦٧ تطالب بتوسيع حقوقها الديمقراطية ، واتساقا مع التوجه الليبرالى الذى انطوت عليه سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتشكيلا لصورة للنظام السياسى أكثر تلاؤما مع توجهه الخارجى نحو الولايات المتحدة والعالم الغربى . على أنه إذا كانت ديمقراطية التعدد الحزبى قد ارتبطت فى نشأتها بالرئيس السادات فلا شك أن ممارستها الأكثر استقرارا انما بدأت تحديدا بعد وفاته . وفى واقع الأمر ، فإن ازدهار التعدد الحزبى فى ظل حياة الرئيس السادات لم يتعد ثلاثة شهور : بين قيام الأحزاب فى نوفمبر ١٩٧٦ وانتفاضة يناير ١٩٧٧ . ويصعب اعتبار أن الفترة بين يناير ١٩٧٧ وبين ١٩٨١ فترة ممارسة تعددية حزبية مستقرة : فعبر مظاهرات يناير ١٩٧٧ وزيارة الرئيس السادات لاسرائيل فى نوفمبر من نفس العام ثم توقيع معاهدة كامب ديفيد فى ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الاسرائيلية فى ١٩٧٩ وما صاحب كل ذلك من توترات داخلية وعربية ، لم يكن ممكنا للنظام السياسى ترك الحرية للمعارضة السياسية فى اعاقة تقدمه على طريق التسوية السلمية مع اسرائيل ، بل على العكس لقد شهدت السنوات الأربع (من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١) صدور القوانين الاستثنائية التى مثلت نقضا خطيرا للتوجه الديمقراطى المعلن للنظام .

وبوفاة الرئيس السادات ، وتولى الرئيس حسنى مبارك للسلطة فى مصر عام ١٩٨١ ومع استمرارية الظروف الموضوعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) التى استوجبت التحول « الديمقراطى » ، شهدت مصر ممارسة تعددية ـ حزبية أكثر استقرارا بالرغم من استمرار القوانين الاستثنائية وحالة الطوارىء فى البلاد .

وواقع الأمر ، أن النظام السياسى فى مصر فى ظل رئاسة الرئيس حسنى مبارك شدد على الديمقراطية أكثر من أى شىء أخر كمصدر لشرعية النظام لا يمكن المساس به ، وشهدت مصر درجة من حرية التعبير خاصة من خلال الصحافة الحزبية لم يسبق لها مثيل منذ عام ١٩٥٢ على الأقل .

ومع ذلك ، فإن مدى فعالية الممارسات الديمقراطية وتجاوزها نطاق « حرية التعبير » فى البرلمان والصحافة الحزبية ، لم تتاكد بعد . فتلك الممارسات لم تتحول إلى آليات للتصحيح فى النظام السياسى يتخلص بمقتضاها ـ

أولا بأول - من أوجه النقص أو القصور التى تنبه إليها المعارضة ، خاصة مع وجود أغلبية برلمانية كاسحة للحزب الحاكم . ولذلك لم تصل الممارسات البرلمانية إلى المدى الذى تعرفه التجارب الديمقراطية الأكثر رسوخا من ممارسات مثل سحب الثقة أو الاقالة أو الاستقالة لأحد الوزراء أو الوزارة كلها ، بالرغم من توافر ظروف وقضايا كان يمكن أن تستلزم ذلك .

وفضلا عن ذلك ، فإن القيود القانونية على انشاء أحزاب جديدة وعلى حريات التعبير غير حرية الصحافة والطابع النخبوى للممارسات الحزبية والاحتكار الفعلى للحكم من حزب واحد مهيمن ، والظروف الاقتصادية الصعبة ، تطرح تساؤلات هامة حول مستقبل الديمقراطية فى مصر ما لم يتم عمل حقيقى لتجاوز تلك الحدود والقيود .

ثانيا : الملامح الاستراتيجية العامة على الصعيد الخارجى :

وبالرغم من أهمية وضوح الأهداف القومية أو « الأهداف الاستراتيجية » إلا أنه لا توجد وثيقة رسمية تحدد تلك الأهداف بصياغة واضحة ومحددة ، ومع ذلك فإن هناك تراثا من الوثائق والكتابات التى يمكن أن تمثل نقطة انطلاق نحو تحديد هذه الأهداف .

وإذا عدنا فقط إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بحثا عن الأهداف الاستراتيجية لمصر ، فإننا نجد عددا من المصادر المكتوبة أو المعلنة التى تضمنت تلك الأهداف والتى يمكن أن تقسم بشكل عام إلى نوعين : النوع الأول ، مصادر استرشادية سواء فى شكل وثائق رسمية أو شبه رسمية أو اجتهادات فكرية ، وتشمل تلك المصادر وثائق مثل : كتاب فلسفة الثورة - والميثاق الوطنى (١٩٦٢) وبيان ٣٠ مارس (١٩٦٨) وبرنامج العمل الوطنى (١٩٧١) وورقة أكتوبر (١٩٧٤) كما تشمل اسهامات بعض كبار المفكرين والكتاب المصريين الذين اهتموا بالمعالجة المباشرة لذلك الموضوع وربما كان د . جمال حمدان هو أبرز الأسماء فى تلك الناحية .

أما النوع الثانى ، فيتضمن مصادر رسمية ومعاصرة تسهم بشكل مباشر فى التعريف الاجرائى للأهداف الاستراتيجية القومية وهى تشمل : الدستور وبرنامج الحزب الوطنى الحاكم وبيانات الحكومة المصرية ثم وثائق أحزاب المعارضة القائمة .

فى ضوء ما تحتويه تلك المصادر ، وفى ضوء دراسة المعطيات الجغرافية والتاريخية لمصر ، وتطور الوقائع المعاصرة ، يمكن القول أن هناك خمسة ميادين أو مجالات للاستراتيجية القومية المصرية ، يمكن تتبع التوجه الاستراتيجى العام للدولة بشأنها وهى :

(أ) مواجهة الخطر الاسرائيلى :

الخطر الاسرائيلى هو استمرار معاصر لسلسلة المخاطر التى توالت على مصر طوال التاريخ من الشرق عبر جزيرة سيناء ، كما أنه يلخص عديدا من التوجهات العدوانية تجاه مصر من قوى دولية مختلفة . وإذا افترضنا أن هناك ميولا متأصلة لدى اسرائيل للتوسع (سواء بالشكل الأقليمى المباشر أو بالأشكال الأخرى غير المباشرة) فإن هذا يعنى وجود تناقض أساسى مع الحق الطبيعى للدولة المصرية فى حماية أمنها الاقليمى ، كما أن الوجود الاسرائيلى ينطوى على امكانية مستمرة لتعويق التنسيق بين البلدان العربية فضلا عن تحقيقى الوحدة بينها .

وطوال العقود الثلاثة بين ١٩٤٨ و ١٩٧٧ ظلت الاستراتيجية المصرية فى مواجهة الخطر الاسرائيلى قائمة على ربط التهديد الاسرائيلى للأمن المصرى بتهديد الأمن العربى كله بما فى ذلك اغتصاب حقوق الشعب الفلسطينى ، ومواجهة هذا الخطر بالتالى بالتعاون مع البلاد العربية وبالاستناد إلى قوة المعسكر الدولى المضاد للولايات المتحدة (الحليف الدائم لاسرائيل) . فى هذا السياق فإن جوهر التغير الذى أحدثه الرئيس السادات فى استراتيجية مواجهة الخطر الاسرائيلى لم يكن فى مجرد استبدال الأسلوب السلمى بالأسلوب العسكرى وانما فى قيام هذا الأسلوب السلمى على استراتيجية تفصل بين التهديد الاسرائيلى لمصر وبين تهديدها للعالم العربى والقضية الفلسطينية . وبالتالى قامت مصر بالتفاوض منفردة مع اسرائيل حول قضيتها الخاصة (الانسحاب من سيناء) ، بالرغم من وثيقة كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتى الفلسطينى والتى لم يقدر لها أى تنفيذ حقيقى .

ولذلك فقد رأى المعارضون للاتفاق المصرى الاسرائيلى تهوينا من الخطر الاسرائيلى ، واهدارا لعناصر القوة المصرية : التاريخية والاقليمية بل والدولية .

ولقد ورث حكم الرئيس مبارك اتفاقية السلام مع اسرائيل وواصل الالتزام بها وتم الانسحاب الاسرائيلى من سيناء بعد وفاة الرئيس السادات بشهور قليلة . وتقديرا لعدم امكانية التنصل من المعاهدة المصرية

الاسرائيلية إستنادا إلى حقائق توازن القوى بين اسرائيل والبلاد العربية المواجهة لها جميعا ، وإلى الظروف السلبية المتعلقة بالوضع العربى الراهن ، لم تطرح مصر فى عهد الرئيس مبارك امكانية الغاء المعاهدة المصرية الاسرائيلية على الاطلاق ، ولم ترجع عن الالتزام المبدئى بالسلام ، ومع ذلك فإن الحديث الذى ساد فى عهد الرئيس السادات باعتبار أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب لم يتكرر ، **كما عملت مصر على اعادة التاكيد على عناصر قوتها الاستراتيجية : عسكريا وعربيا ودوليا ، بالاهتمام بدعم القوات المسلحة واعادة العلاقات مع العالم العربى ، والسعى لايجاد حل للقضية الفلسطينية فى اطار المعطيات الراهنة ، فضلا عن اعادة العلاقات المتوازنة مع الاتحاد السوفيتى .**

(ب) تامين العمق الافريقى لمصر :

إن وقوع مصر فى القارة الافريقية عند بوابتها الشمالية الشرقية يجعل من القارة الأفريقية عمقا حيويا استراتيجيا لمصر على محورين : المحور الجنوبى والذى يشمل حوض النيل ، والمحور الغربى ويشمل ليبيا وبقية بلاد المغرب العربى . وأهمية المحور الأول (الجنوبى) ترتبط مباشرة بنهر النيل وضرورة حمايته من أى مخاطر تعوق تدفق مياه النيل إلى مصر ، أما المحور الثانى فترتبط أهميته باحتمالات وجود قوة معادية على طول الحدود الغربية لمصر .

وقد اهتمت مصر الناصرية بالقارة الافريقية ، وعملت على أن تلعب فيها دورا نشيطا خاصة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ، كما حرصت على توثيق العلاقات مع السودان ودول حوض النيل من ناحية ، ومع ليبيا من ناحية أخرى . هذا التوجه الاستراتيجى العام فى السياسة المصرية طرأت عليه تغيرات هامة فى ظل الرئيس السادات ، فضعف الاهتمام بالروابط الأفريقية ككل ، ولم تعكس السياسة المصرية فى القارة توجها مستقلا بقدر ما عكست الارتباط بالتوجهات الغربية ازاء القارة . وفى حين حرص نظام الرئيس السادات على دعم نظام الحكم فى السودان كقضية لا تقبل التفريط ، فإن العلاقات مع ليبيا تعرضت لتوترات شديدة وصلت إلى حد الصدام المسلح المحدود . وكان ابرز النتائج الاستراتيجية فى هذا الصدد هو اعتبار الجبهة الغربية مصدر خطر رئيسى على الأمن المصرى (ربما بشكل يفوق الخطر الاسرائيلى) وإن هذا الخطر يأتى من التحالف الليبى السوفيتى .

ويمكن القول أن عهد الرئيس مبارك شهد عودة للاهتمام بافريقيا وبالدور النشط فيها . ومع أن دعم نظام الرئيس مبارك لنظام حكم الرئيس نميرى فى السودان ادى إلى بعض الفتور أو التوتر فى العلاقات المصرية ـ السودانية عقب الاطاحة بالرئيس نميرى إلا أن اعتبارات المصالح الاستراتيجية المشتركة بين الجانبين حتمت ضرورة تجاوز تلك الأزمة المؤقتة ، كذلك حرصت الحكومة المصرية على عدم تصعيد التوتر مع ليبيا حتى لا تكون الجبهة الغربية مصدر استنزاف وتشتيت للجهد العسكرى المصرى . ولكن تظل ترسانة الأسلحة السوفيتية المكدسة فى ليبيا مصدر خطر محتمل على الأمن المصرى يستلزم التحوط له دون مبالغة أو تهوين .

(ج) الالتزام القومى العربى :

يقع الالتزام القومى العربى فى مقدمة الأهداف الاستراتيجية التى أجمعت عليها كافة الوثائق السياسية العامة فى مصر المعاصرة ، فضلا عن الغالبية الساحقة من المفكرين المصريين . ومع أن هذا الالتزام القومى العربى فى مصر يمكن تتبعه إلى فترات بعيدة فى التاريخ الحديث ، إلا أن ثورة ٢٣ يوليو أكدت على ذلك البعد فى الاستراتيجية المصرية أكثر من أى بعد آخر ، وإن شابت سياساتها فى هذا الصدد بعض الأخطاء وهذا البعد العربى للاستراتيجية المصرية كان أول الأبعاد التى تلقت ضربة قاصمة عقب المعاهدة المصرية الاسرائيلية .

ويمكن القول أن السياسة العربية لمصر فى عهد الرئيس حسنى مبارك استهدفت تقليل تلك الآثار السلبية إلى أقصى حد ممكن ، مع الاحتفاظ بالالتزام التعاقدى المصرى مع اسرائيل . وفى هذا الصدد فإن تقوية العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ودعم العراق فى حربها ضد ايران ، وتقوية العلاقات مع البلاد العربية التى لم تقطع علاقاتها بمصر (مثل السودان وعمان والصومال) ، وتجنب الحملات الدعائية ضد بلدان مثل سوريا وليبيا ، كانت كلها مداخل هامة لتأكيد الالتزام القومى العربى لمصر فى ظل المعطيات الجديدة للموقف فى المنطقة .

(د) دعم العلاقات مع بلاد العالم الثالث والعالم الاسلامى على وجه الخصوص :

تتقاسم مصر مع بلدان العالم الثالث فى آسيا

وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مشاكل التخلف الاقتصادى والتكنولوجى ، وتعثر النظم السياسية ، والتبعية الثقافية ازاء العالم المتقدم مثلما تقاسمت معها فى الماضى الخضوع للاستعمار الأوربى .

ولا شك أن مصر كانت فى مقدمة بلاد العالم الثالث التى أسهمت فى بلورة الحركة المشتركة لتلك البلاد خاصة منذ مساهمتها النشطة فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ للتضامن بين بلاد آسيا وأفريقيا ، ثم انشاء وتدعيم حركة عدم الانحياز بدءا من مؤتمر القمة الأول لعدم الانحياز فى عام ١٩٦١ .

وفى داخل اطار بلدان العالم الثالث تمتعت مصر دائما بمركز قيادى متميز ازاء البلاد الاسلامية على وجه الخصوص .

وسواء على صعيد العالم الثالث بشكل عام أو على صعيد العالم الاسلامى بوجه خاص ، يكمن مصدر هائل للدعم السياسى والدبلوماسى لمصر ، وكذلك التبادل الاقتصادى وللعلاقات الثقافية الخصبة ، كما تتوافر الأرضية للعمل لتدعيم المصالح المشتركة على الأصعدة الاقتصادية والثقافية الأمنية فى مواجهة المصالح المتنامية للعالم المتقدم .

هذا الخط الاستراتيجى الثابت فى السياسة المصرية والذى تعرض أيضا لبعض الفتور فى السبعينات عادت السياسة المصرية إلى تنشيطه فى الثمانينات فى اطار المعطيات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية عموما .

(هـ) الحياد بين الشرق والغرب :

إذا كان التمسك بسياسة عدم الانحياز بين الكتلتين الدوليتين المتنافستين فى الشرق والغرب خطا مميزا للسياسة المصرية بعد يوليو ١٩٥٢ ، فلا شك أن جذور هذه السياسة وجدت أيضا قبل ١٩٥٢ مما يعكس الوعى بأهمية هذا الخط الاستراتيجى للسياسة المصرية . وبعد ازدهار هذا التوجه فى الستينات فان العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة والاقتراب الشديد من العالم الغربى فى السبعينات ترافق فى واقع الأمر مع سياسة « الوفاق » بين العملاقين التى أثرت على مضمون وفعالية سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز إلى حد ما . وإذا كانت سياسة الوفاق قد وهنت لتحل محلها فترة من « الحرب الباردة الجديدة » فإن بداية الثمانينات حملت معها أيضا محاولة السياسة الخارجية المصرية لاستعادة نوع من التوازن فى علاقاتها الخارجية وإن ظلت العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة مستمرة ، استنادا إلى حقيقة أن الولايات المتحدة ما تزال هى المصدر الأساسى للسلاح والقمح لمصر .

فى ضوء هذه الملامح الاستراتيجية العامة الراهنة للمجتمع المصرى يعالج القسم المصرى من التقرير الاستراتيجى العربى التطورات السياسية والاقتصادية والدفاعية فى جمهورية مصر العربية ، فى خلال عام ١٩٨٥ . وذلك فى أربعة أقسام متوالية .

السياسة الداخلية

: الأوضاع الاقتصادية

: السياسة الخارجية

: الدفاع والقوة العسكرية

القسم الثـانى

السياسة الداخلية

ينقسم الحديث عن السياسة الداخلية المصرية فى هذا القسم إلى ثلاثة أجزاء : الجزء الأول يعالج « سلطات الدولة » الثلاث ، أى : السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية . والجزء الثانى يتعلق بالأحزاب السياسية سواء الحزب الحاكم أو احزاب المعارضة . أما الجزء الثالث فيعالج جماعات الضغط فى المجتمع المصرى ، ثم يركز على أنشطة تلك الجماعات فى عام ١٩٨٥ ، أى : الحركة الاسلامية وجماعات رجال الأعمال .

وكما يظهر من العرض ، فإن محور دراسة وتقييم السياسة الداخلية المصرية فى عام ١٩٨٥ انما هو اقترابها أو ابتعادها عن النموذج الديمقراطى التعددى المطروح للممارسة السياسية : سواء من الناحية البنيانية أو من الناحية الوظيفية . ولا ينفصل ذلك - فى واقع الأمر - عن دراسة وتقييم الأوضاع الاقتصادية (التى يتناولها الباب الثالث) والتى تتعلق - بدورها - بعرض وتقييم السياسة الاقتصادية المعلنة ، أى سياسة الانفتاح الاقتصادى .

أولا : سلطات الدولة

(١) السلطة التنفيذية :

(أ) رئاسة الجمهورية

لعبت رئاسة الدولة دائما دورا مركزيا فى ادارة المجتمع السياسى المصرى عبر كافة مراحل تاريخه . وكان لتوجهات رئاسة الدولة أثر مباشر على المسار العام للنظام السياسى وما انتهى إليه من نجاحات واخفاقات . إذ عرقل السراى الملكى الأداء الفعال للنظام الليبرالى وعجل بالقضاء عليه . كما كان لرئاسة الجمهورية دور مركزى فى احداث التحولات الاجتماعية والسياسية التى شهدتها مصر فى الحقبة الناصرية ، ثم كان لها مرة أخرى نفس الدور فى أحداث التحولات المعاكسة فى الحقبة الساداتية .

وبعد اغتيال الرئيس السادات تطلع رجل الشارع ومعه القوى السياسية المنظمة إلى رئاسة الرئيس مبارك ناشدا منها المبادرة بأحداث الاصلاحات الضرورية التى تمخض غيابها عن أزمة فى النظام السياسى كان مظهرها البارز عملية الاغتيال نفسها . وبالفعل فقد كانت للرئيس مبارك تلميحات وتصرفات منذ الأيام الأولى لرئاسته أرضت دعاة الاصلاح .

ويمكن القول بأن عام ١٩٨٥ كان بالنسبة لرئاسة الجمهورية من الناحية الموضوعية عام التفكير فى البدائل وتطبيق بعض السياسات الاصلاحية ، كذلك بذل الرئيس مبارك جهدا كبيراً فى التأكيد على أهمية القدوة بالنسبة للقيادة السياسية ، وقام بزيارات عديدة لمواقع العمل والانتاج فى القطاعين العام والخاص وغيرها .

أما الخطب السياسية التى توجه بها الرئيس مبارك مباشرة إلى المواطنين فقد ارتبطت بالمناسبات الوطنية والرسمية المعروفة وبخاصة خطاب عيد العمال فى أول مايو وخطاب عيد الثورة فى ٢٣ يوليو . إلا أنه يلاحظ أن خطاب عيد الثورة قد تم القاؤه فى اطار احتفال محدود ، كما أن احتفال ١٥ مايو جاء خفيضا واقتصر اسهام الرئيس مبارك فيه على بيان مكتوب نشر فى الصحف واحتوى القول بأن ١٥ مايو كان « بداية تحول جذرى كبير إلى الشرعية الدستورية » . وبجانب هاتين المناسبتين كان للرئيس لقاء اذاعى وتلفزيونى بالمواطنين فى مناسبة أعياد سيناء ، وخطاب فى احتفال عيد الشرطة ، وخطاب فى افتتاح مؤتمر الحكم المحلى ، وخطاب فى عيد محافظة البحيرة بمدينة رشيد وخطاب طويل فى افتتاح الدورة البرلمانية الثانية لمجلس الشعب والشورى . **والخط السائد فى هذه الخطب هو التاكيد على استمرارية التجربة الديمقراطية والتحذير من زعزعتها بواسطة القوى المعارضة ، بجانب الاشارة لحجم الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها البلاد والدفاع عن اداء الحكومة بصدد معالجتها** .

وقد اعتبر أهم هذه الخطابات خطاب افتتاح الدورة البرلمانية (١٣ نوفمبر ١٩٨٥) الذى عرف بخطاب « الصحوة الكبرى » التى وردت به كعنوان لبرنامج الاصلاح الذى عرضه الرئيس مبارك .

أما على الصعيدين العربى والدولى فقد كان عام ١٩٨٥ عاما نشطا بالنسبة لرئاسة الجمهورية فى مصر . فقد تكررت اللقاءات بين الرئيس مبارك والملك حسين فى كلا البلدين ، وكان ذلك تدعيما للاتفاق الأردنى الفلسطينى الذى ألحت الدولتان على الولايات المتحدة أن تقبله كأساس للسلام ،

خاصة فى خلال زيارة الرئيس مبارك الأولى للولايات المتحدة عام ١٩٨٥ وإن لم تحقق عائداً سريعاً . كذلك قام الرئيس مبارك بزيارة العراق مع الملك حسين برغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين مصر والعراق التزاما بالمقاطعة العربية الرسمية لمصر التى تجاوزتها عمليا العلاقات الفعلية بين الدولتين خصوصا مع تأييد مصر للعراق فى الحرب العراقية الايرانية . كذلك التقى الرئيس مبارك بالسلطان قابوس إلى جانب اللقاء مع الرئيس السودانى السابق فى أسوان ، ثم اللقاء مع الرئيس السودانى الجديد فى مطار الخرطوم فى زيارة رمزية ثم لقاؤه مرة ثانية بالقاهرة . وبالاضافة لهذا أدلى الرئيس مبارك بعدة أحاديث صحفية نشرت فى الصحف والمجلات العربية .

وفى مواجهة مشكلة طرد العمالة المصرية من ليبيا صرح الرئيس مبارك بأن الذين أقدموا على طرد العمالة المصرية والتونسية من ليبيا لن يفلتوا من الجزاء . وقد استمرت الحملة ضد ليبيا مع عملية خطف الطائرة المصرية المنطلقة من مطار أثينا واقتحام رجال الصاعقة المصرية لها فى مالطة ، وكانت تلك بدورها تالية لحادث اختطاف السفينة الايطالية « اكيلى لاورو » ومضاعفاتها وفى الحالتين ، عبر رئيس الجمهورية بشكل مباشر وواضح عن رد الفعل المصرى .

كذلك قام الرئيس بزيارات خارجية عديدة شملت زيارتين للولايات المتحدة ، وكانت ثانيتهما للمشاركة فى الاحتفال بتأسيس الأمم المتحدة ولقاء الرئيس الأمريكى فى نفس الوقت ، كما شملت زيارة دول أوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا واليونان . هذا بالاضافة للمشاركة فى القمة الأفريقية التى عقدت فى أديس أبابا وانتهاز المناسبة لتحسين العلاقات مع أثيوبيا . وفى نفس الوقت استقبل الرئيس مبارك عددا من رؤساء الدول الأجنبية فى القاهرة منهم رؤساء ألمانيا وزامبيا وايطاليا بجانب رئيسة الوزراء البريطانية . وقد التقى الرئيس مبارك فى اجتماعين بالقاهرة مع ممثلى معهد الصحافة الدولى فى مؤتمره الذى عقد بالعاصمة المصرية ، وصحفيى دول عدم الانحياز فى اجتماع مماثل لهم . هذا بالاضافة للقاء عدة مرات مع المراسلين الأجانب بالقاهرة وبالأخص بعد عودته من زياراته الخارجية بجانب أحاديثه للصحف ومحطات الاذاعة والتليفزيون الأوربية والأمريكية .

وبجانب هذا النشاط أناب الرئيس بعض كبار المسئولين لالقاء كلمات نيابة عنه فى احتفالات مثل تكريم الأطباء وتكريم الاعلاميين ويوم أفريقيا . كذلك فقد كان له نشاطه الذى قام به بصفته رئيسا للحزب الوطنى خاصة فى شكل اجتماعات مع المستويات التنظيمية المختلفة بالحزب ، أو بعض أماناته العامة .

وقد واصلت المعارضة حملتها من أجل تغيير الوضع الدستورى لرئيس الدولة وأسلوب انتخابه وانتخاب نائب الرئيس ، فضلا عن معارضتها للجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب الوطنى .

(ب) مجلس الوزراء

تشكلت خلال الفترة ما بين تولى الرئيس مبارك للحكم وعام ١٩٨٥ أربع وزارات استمرت الأولى سبعة شهور والثانية أقل قليلا من سنتين ، وكلاهما برئاسة الدكتور فؤاد محيى الدين . والثالثة استمرت فوق العام بقليل وترأسها كمال حسن على بعد وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين . أما الوزارة الرابعة فقد تشكلت برئاسة الدكتور على لطفى فى سبتمبر ١٩٨٥ . أى أنه بالنسبة للثلاث وزارات الأولى بلغ عمر الوزارة فى المتوسط ١٦ شهرا وتقلد منصب الوزارة خمسون شخصا كانت نسبة العسكريين إلى المدنيين بينهم ١ : ١٠ .

وكانت وزارة كمال حسن على ـ وهو من العسكريين وسبق له تولى وزارة الخارجية ـ قد قدمت بيانها للبرلمان أواخر عام ١٩٨٤ . ومع مطلع عام ١٩٨٥ أقر مجلس الشعب هذا البيان بعد بيان اضافى لرئيس الوزراء رد فيه على ملاحظات اعضاء المجلس فى نقاشهم لبيان الحكومة .

وخلال فترة رئاسة كمال حسن على للوزارة أعلن تحديث جهاز رئاسة الوزراء من خلال ادخال الكمبيوتر وايجاد بنك للمعلومات فيه . كما أقرت مجموعة التعيينات بالمناصب الكبرى بالجهاز مثل تعيين أمينين للجنتى السياسات والاستثمار وعدد من المديرين .

وبصورة تقديرية يمكن القول بأن أهم نجاحات وزارة كمال حسن على كانت فى مجال أعمال سياسة منع تجريف الأرض الزراعية وايقاف انتاج الطوب الأحمر ، إذ حددت لذلك مواعيد محددة واستخدمت الأجهزة العلمية لرصد التعديات على الأرض الزراعية ، كما واكب ذلك حملة اعلامية ربطت بين التعدى على الأرض والتعدى على الوطن نفسه . أما أهم اخفاقاتها فكانت بلا شك فى مجال رسم وإعمال سياسة اقتصادية كلية . إذ بدا أن الوزارة منقسمة على نفسها بشأن القرارات الاقتصادية التى أصدرتها فى يناير لتلغيها فى ابريل من نفس العام . كذلك فقد انتاب هذه الوزارة سوء الطالع ببدء عودة المصريين من ليبيا وغيرها ، وشهدت آخريات أيامها ارتفاعا كبيرا فى الأسعار وتفاوضا منهكا مع المؤسسات المالية الدولية لمواجهة الدين الخارجي الذى تضاربت تصريحات وزير التخطيط بشأن مقداره . وقد أقيلت الوزارة بصورة مفاجئة ربطت باعتلال صحة رئيس الوزراء ، كما شهدت آخريات أيام هذه الوزارة حملة شديدة ضدها وضد رئيسها من قبل الأحزاب المعارضة

وقد كلف الدكتور على لطفى - الذى سبق أن كان وزيرا للمالية فى فترة حكم الرئيس السادات واحتل منصب رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى الديمقراطى - بتشكيل الوزارة الجديدة فى الرابع من سبتمبر وأتم تشكيلها فى اليوم التالى حيث ضمت أربعة نواب لرئيس الوزراء و ٢٧ وزيرا منهم ثمانية جدد .

ويلاحظ على هذه الوزارة عدة أمور أبرزها أنها جاءت بالأساس لمعالجة المشكلة الاقتصادية . وبرغم التصريح المبكر للدكتور على لطفى بأنها ليست وزارة اقتصادية بالمعنى الضيق إلا أنه لم يخف بعد ذلك حقيقة التركيز على المشكلة الاقتصادية ، وهو ما اكده الرئيس مبارك فى خطبته بمدينة رشيد فى ١٨ سبتمبر . كذلك فقد أبرزت الصحف القومية تعبير الوزارة عن حزب الأغلبية بدلالة اجراء مشاورات تشكيلها فى مقر الحزب الوطنى ، وهو ما أثار انتقاد دوائر المعارضة باعتبار أن الارتباط بين الوزارة والحزب الحاكم لا يكفى فيه أن تجرى مشاورات تشكيل الوزارة فى مبنى الحزب أو أن الاغراق فى أبراز هذا الجانب يعنى انها وزارة للحزب وليست للأمة ككل .

والصورة التى حاولت الوزارة الجديدة ابراز نفسها بها مبكرا هى صورة الوزارة الحريصة على موارد الدولة (قرار منع اعلانات الشكر والتهانى بواسطة الأجهزة الحكومية والقطاع العام ، وقرار ترشيد نفقات سفر الوفود للخارج) كذلك بدت الوزارة حريصة على عدم ارتفاع الأسعار (قرار توزيع انتاج وزارة الزراعة على المستهلكين مباشرة بواسطة منافذ توزيع وزارة التموين ودون وسطاء ، وقرار تشديد الرقابة على الأسواق) وصدرت عنها تلميحات للصرامة فى تحصيل الضرائب ، إلا أنها أبرزت كذلك نية عدم مساسها بالاستثمارات الخاصة بل وخصصت نصف استثمارات خطة التنمية للقطاع الخاص ، ونفت أن يكون هناك اتجاه لفرض ضرائب جديدة بالاضافة إلى تدعيم علاقاتها برجال الأعمال الذين حضر رئيس الوزراء مؤتمرا لهم .

كما أعلن رئيس الوزراء فى مؤتمر العمال بالاسكندرية عن تشكيل لجنة لتبادل الرأى بينهم وبين الحكومة ، تضم سبعة وزراء وضرورة ربط الأجر بالأسعار ، لكنه اشترط لحدوث ذلك زيادة الانتاج أولا منعا للتضخم إذا زادت الأجور دون الانتاج .

أما الموقف الأول للمعارضة من وزارة الدكتور على لطفى فقد اختلف طبقا للأحزاب السياسية . إذ صرح رئيس الوفد فؤاد سراج الدين بأن « اصدار الحكم على وزارة على لطفى يتوقف على برنامجها وطريقة تنفيذه » ، فى حين لم يتردد حزبا العمل والتجمع فى القول بأن الوزارة ستتجه لرفع الأسعار والغاء الدعم على السلع والاستجابة عموما لشروط صندوق النقد الدولى بخصوص السياسة الاقتصادية المصرية . وبرغم تأكيد الرئيس مبارك فى خطبته برشيد على أن الذين حاربوا فى أكتوبر لا يتلقون شروطا من أى جهة أجنبية إلا أنه أوضح أن مصر تنتظر أياما عصيبة من الناحية الاقتصادية . وقد تأكد هذا فى بيان الحكومة الذى قدمته لمجلس الشعب فى أواخر العام ، والذى ركز على المشكلة الاقتصادية وطرح بشأنها عددا من الأفكار العامة ولم تدع هذه الأفكار مجالا للشك فى نية الحكومة للحفاظ على القواعد الأساسية لنظام الانفتاح الاقتصادى وتدعيم السوق الحرة والمستثمرين المحليين والأجانب .

(٢) السلطة التشريعية

مجلس الشعب هو ممثل السلطة التشريعية فى مصر . أما مجلس الشورى والذى يفترض أنه المجلس الثانى للبرلمان المصرى فيتعذر اعتباره كذلك على وجه الدقة بسبب عدم وجود اختصاص تشريعى محدد له فى الدستور المصرى . وعلى ذلك لا يزيد مجلس الشورى عن كونه « مجلسا للعائلة المصرية » كما أراد له الرئيس

السادات . إلا أنه يلاحظ ضعف المشاركة الشعبية فى الانتخابات التى جرت لمجلس الشورى . فضلا عن مقاطعة أحزاب المعارضة لتلك الانتخابات بل ورفض وجوده من الأصل . ولكن ذلك لا ينفى وجود عدد من الكفاءات السياسية والثقافية فى هذا المجلس واصداره أحيانا لدراسات هامة حول الواقع المصرى .

وكان مجلس الشعب قد تشكل بعد انتخابات مايو ١٩٨٤ من أغلبية كبيرة للحزب الوطنى وأقلية معارضة من الوفد من بينهم عدد من الأعضاء ينتمون للاخوان المسلمين وضم إليه بالتعيين أربعة أعضاء من حزب العمل بينهم رئيس الحزب وعضو واحد من حزب التجمع لا يمثل الحزب رسميا بسبب اعتراض الحزب على مبدأ التعيين . وكانت هذه الانتخابات نفسها موضعا لثانى استجواب تقدمت به المعارضة البرلمانية فى الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٤ إذ اتهمت المعارضة الحكومة بتزوير الانتخابات على وجه الاجمال ، بينما نفت الحكومة ذلك وإن أقرت بوجود مخالفات فردية حقق فيها فورا القضاة المشرفون على الانتخابات واتخذوا قراراتهم بشأنها . وأكدت الحكومة على أن هذه كانت أنزه انتخابات فى تاريخ مصر ، بينما أقرت المعارضة بأن ذلك يسرى فقط على فترة الدعاية الانتخابية دون يوم الانتخابات الذى شهد تزويرا فاضحا . وعلى أية حال لم تزل تلك المسألة موضعا للتقاضى أمام المحاكم . أما على المستوى البرلمانى فقد حسمتها الأغلبية البرلمانية لصالحها .

وبالاضافة لاستجواب الانتخابات فقد كان من أهم علامات عمل مجلس الشعب استجواب الطاقة الذى سبق استجواب الانتخابات حيث قدمته المعارضة البرلمانية فى أخريات عام ١٩٨٤ . وقد تمحور الاستجواب حول رفض المعارضة لما أعلنته الحكومة من اقامة لمجموعة من المحطات النووية لتوليد الطاقة على اعتبار ما فى هذا التوجه من مخاطر وضرورة الحصول على تمويل أجنبى لانجازه . وتصدر بعض نواب الوفد الموقف المعارض للحكومة والذى هزم كذلك بالأغلبية البرلمانية للحزب الوطنى وإن أثار جدلا شعبيا حول الموضوع كما طرح بعض التساؤلات حول الاجراء السليم للاستجوابات البرلمانية .

كذلك فقد كان من علامات العمل البرلمانى اقرار مجلس الشعب لبيان الحكومة بالاجماع وليس فقط بالأغلبية ، والجدل الذى ثار حول ترميم قبة مسجد الحسين بين وزير الثقافة ولجنة الآثار حيث قدم زعيم المعارضة البرلمانية المستشار ممتاز نصار طلب احاطة للوزير حول الموضوع . ومن هذه العلامات أيضا مناقشة موضوع الصرف الصحى فى البحر بمدينة الاسكندرية ، وتشكيل لجنة تحقيق برلمانية بخصوص ما أثير حول تجاوزات محافظ الاسكندرية بشأن توزيع شقق الاسكان الشعبى بها . هذا بالاضافة لمناقشة موضوعات مثل تبوير الأرض الزراعية ، وتأييد سياسة الحكومة لمنع تجريف الأرض واستخدام الطوب الأحمر . **كذلك عقدت جلسات استماع حول موضوع الشريعة الاسلامية حضرها ممثلو الأحزاب ورجال الدعوة وأعقبتها مناقشات برلمانية استقرت على تنقية القوانين القائمة مما يخالف الشريعة والتزام القوانين المقبلة بها** . وناقش المجلس أيضا قضية النهوض بالدعوة الاسلامية وأسعار المحاصيل الزراعية ، ومخزون المياه فى بحيرة السد العالى ، واحداث السودان بحضور وزير الخارجية ، والجريمة ، والانضباط بحضور وزير الداخلية ، ومشاكل الاسكان وأسباب القاء الألبان فى الترع والمصارف ، وانتشار المخدرات والاعداد لمواجهة الجفاف ، وسياسة تعيين الخريجين التى دعا المجلس لاعادة النظر فيها .

وفى الدورة البرلمانية الجديدة كان أول عمل للمجلس هو مناقشة طرد العمالة المصرية من ليبيا . كذلك شهدت هذه الدورة جولة جديدة من هجوم نواب حزب الوفد على ثورة يوليو ومشروعاتها ، رد رئيس المجلس عليها بعنف ومواكبة للحملة القومية العامة ضد انتشار المخدرات عاود المجلس مناقشة الموضوع وأعد لمناقشته فى جلسات استماع .

أما القرارات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة فى يناير فقد عرضت على المجلس ثم عرضت عليه القرارات البديلة بعد الغائها وتعيين وزير اقتصاد جديد . ولم يمثل المجلس مركز ثقل فى عمليتى الاصدار والالغاء برغم المعركة التى دارت حول هذه القرارات . وانعكست داخل المجلس فقط فى صورة هجوم الدكتور مصطفى السعيد على المدعى العام الاشتراكى بعد اقالة الأول من وزارة الاقتصاد ، كذلك اقتصر دور المجلس ازاء حادثة اختطاف واقتحام الطائرة المصرية فى مالطة على تأييد موقف الحكومة فى جلسة غلبت فيها التعبيرات العاطفية من جانب الحكومة والمعارضة ، كما رفضت الغالبية طلب المعارضة بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول الموضوع .

ومن بين القوانين والاتفاقيات التى أقرها المجلس

مبدئيا أو نهائيا القانون الجديد لاحراز الأسلحة والذخائر بما له من انعكاسات على ظاهرة العنف في المجتمع ، واقتراح بمشروع قانون حول رد الهدايا للدولة بالنسبة للعاملين بالحكومة ، وقانون مزاولة مهنة العلاج الطبيعى الذى تعرض المجلس ازاءه لضغوط كل من وزارة الصحة المتشددة فى الترخيص وطلبة وخريجى معهد العلاج الطبيعى المتضررين من موقف الوزارة . هذا بالاضافة لاتفاقية القمح مع أمريكا التى أقرها المجلس بالأغلبية بسبب اعتراض المعارضة الوفدية عليها ، والموازنة التى ناقشها المجلس ووافق عليها . وكان قانون الأحوال الشخصية الجديد هو أهم ما أصدره المجلس من قوانين فى ظل اهتمام شعبى عقب الغاء القانون القديم باعتباره غير دستورى بحكم المحكمة الدستورية . وقد تم اصدار القانون الجديد بعد نقاشات طويلة داخل المجلس انتهت باصداره بموافقة اجماعية فى أول يوليو ١٩٨٥ . وبالاجماع أيضا وافق المجلس على عقوبة الأشغال الشاقة لمن يحرف فى المصحف الشريف .

وعلى وجه العموم فقد كانت الدورة البرلمانية الأولى للمجلس دورة نشطة اهتمت الصحف القومية والمعارضة بابراز تفاصيلها ، حيث احتوت ١٠٠ جلسة ، وتكلم فيها الأعضاء ١٦٥٠ كلمة وقدموا ٢٨٤ سؤالا وطلب احاطة واستجواب واقروا ٥٠ قانونا و ١٥٠ اتفاقية دولية . إلا انه يلاحظ أن الحكومة قد كثفت عرضها لمشروعات القوانين والاتفاقيات الدولية قبل فض الدورة مباشرة حيث قدمت ١٢ مشروع قانون و ٥٠ اتفاقية دولية .

وقد دارت فى ساحة البرلمان مجموعة من المعارك المتعلقة بأعضاء المجلس .

كذلك طرح موضوع الحصانة البرلمانية للمناقشة على صفحات الصحف وموضوع دور المنصة أو دور رئيس مجلس الشعب فى ادارة العمل البرلمانى .

٣ ـ السلطة القضائية

شهد النصف الثانى من عام ١٩٨٤ حركة قضائية شملت مختلف الهيئات القضائية بما فيها النيابة وادارة قضايا الحكومة والمحامون العامون . الا أنه شهد كذلك مجموعة من الأحداث اللافتة للنظر والمرتبطة بالقضاء . إذ كانت هناك حادثة تصنت أجهزة الأمن على غرفة المداولة أثناء نظر محكمة أمن الدولة لقضية الجهاد ، كما كانت هناك حادثة اعتداء بعض المتهمين على هيئة محكمة الجنايات . كذلك قامت صحف المعارضة فى نفس الفترة ببدء حملتها ضد التعذيب الذى تعرض له المتهمون فى قضية الجهاد . وهو ما أكدته المحكمة التى أصدرت الحكم فى هذه القضية بالشكل الذى دفع بالنيابة العامة إلى بدء التحقيق فى قضايا التعذيب . وقد أجريت أواخر ١٩٨٤ انتخابات نادى القضاة التى كانت على عادتها انتخابات حامية .

أما أهم انجاز حققه القضاة فى عام ١٩٨٤ فكان عودة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كمجلس قضائى صرف . إذ كان رئيس الجمهورية السابق أنور السادات قد استحدث نظاما جديداً يضعه بحكم منصبه على رأس هذا المجلس . وبرغم شهر العسل القصير بين القضاة والرئيس السادات (الذى أعلن فى بداية حكمه مبدأ سيادة القانون كما قام بتكريم القضاة وأدانت الصحافة فى عهده مذبحة القضاء عام ١٩٦٨) الا أن القضاة قد رفضوا النظام الجديد ، وطالبوا بالغائه ، حتى تم لهم ذلك فى ظل رئاسة الرئيس مبارك . **كذلك كسب النظام القضائى اسباغ الحصانة على النيابة وعدم فصل أعضائها بغير الطريق التاديبى** . الا أنه ظلت للقضاة مطالب أخرى على رأسها عدم جلوس غير القضاة فى مقعد القضاة بما يعنيه ذلك من رفض لتشكيل المحاكم الاستثنائية التى تضم بعض العسكريين ، وكذلك رفض نظام محكمة القيم التى تضم بعض الشخصيات العامة . وبرغم ذلك فقد أقر مجلس القضاء الأعلى تشكيل محكمتى القيم العليا والقيم بالنسبة للمستشارين الذين تضمهم . ومن التطورات التى ظهرت خلال عام ١٩٨٥ قرار وزير العدل بمحاكمة القاضى أو عضو النيابة إذا استغل موقعه ، وليس فقط مجرد مطالبته بالاستقالة . كما استمرت خلال العام مطالبة القوى السياسية المعارضة بالغاء نظام المدعى العام الاشتراكى .

وكانت أهم القضايا ذات الطابع العام التى نظرها القضاء المصرى أو صدر أحكاما بشأنها خلال عام ١٩٨٥ قضية تنظيم الجهاد التى جاءت الأحكام فيها مخففة ولم تشمل حكما بالاعدام ، كما شملت الحكم ببراءة الشيخ عمر عبد الرحمن ، وحكم القضاء الادارى ببطلان استثناءات القبول بالجامعات وبقبول ٧٠ طالبا سبق أن رفضت الكليات قبولهم بسبب قبول المستثنين ، ثم حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية الاستثناءات ، وحكم محكمة القيم فى قضية تجار العملة الذى شمل وضعهم تحت الحراسة ، كما شمل مجموعة من التوصيات الاقتصادية تقدمت بها المحكمة وعرضتها

فى مؤتمر صحفى آثار تحفظات بعض القانونيين ، والحكم برفض الفوائد لمخالفتها للشريعة الاسلامية رغم اقرارها فى القانون المدنى وبما آثار أيضا تعليقات بعض القانونيين . والحكم بعدم دستورية قانون الأحوال الشخصية لاصداره فى غيبة البرلمان دون توافر وضع استثنائى يفرض ذلك ، والحكم لصالح ورثة أحمد أبو الفتح بالنسبة للأموال التى لم تقرر محكمة الثورة مصادرتها منهم ، وإن فعلت الحكومة ذلك ، والحكم بشرعية حزب مصر العربى الاشتراكى واحقيته فى أمواله ، والحكم بالتعويض لصالح الاخوان المسلمين المضار ين فى حادث محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر فى المنشية ، والحكم لصالح المضارين فى مجموعة قضايا التعذيب والاعتقال ، هذا بالاضافة لاحالة قانونى الانتخاب بالقائمة والأحزاب إلى المحكمة الدستورية بمناسبة قضايا الانتخاب ، وقضية الحزب الناصرى ، واعادة نظر قضية أحداث يناير ١٩٧٧ التى أعيدت للمحاكم بعد رفض رئيس الجمهورية التصديق على الحكم السابق ، واستمرار نظر قضية الحزب الشيوعى المصرى . كذلك كان هناك الحكم بالسجن المؤبد الذى اصدره القضاء العسكرى فى حق الجندى سليمان خاطر لادانته بقتل سبعة من السائحين الاسرائيليين فى سيناء ، وهى القضية التى كانت لها ردود فعل عنيفة داخل البلاد .

ويلاحظ أن موضوع الحكم طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية قد طرح فى ساحة القضاء المصرى أكثر من مرة ، إذ ورد بحيثيات حكم قضية الجهاد الذى أصدرته محكمة أمن الدولة كما ورد بحكم لرئيس محكمة البلدية بالقاهرة فى احدى القضايا ، وورد أخيرا فى حكم رفض الفوائد لنائب رئيس محكمة الاستئناف العالى بالقاهرة الذى قال فى حيثيات حكمه : « ولما كان القضاة هم الذين يرتكبون إثم من يحكم بغير ما أنزل الله ويتحملون وزره ، فان المحكمة لا تتردد فى أن تحكم بما أنزل الله ، فتقضى برفض الحكم بالفوائد تأسيسا على بطلانه لمخالفته للشريعة الاسلامية التى تسمو على كل قانون ارضى ولو كان دستورا . والمحكمة وهى أمام تطبيق الشريعة الاسلامية الذى أصبح مستقرا فى أذهان وعقول وضمائر-ووجدان كل الناس تنقل إلى السيد رئيس الجمهورية ما يعانيه القضاة من اضطرارهم للحكم بغير ما أنزل الله » .

٤ ـ العلاقة بين سلطات الدولة .

لا ينطبق المبدأ النظرى للفصل الكامل بين السلطات على مصر مثلما لا ينطبق على غيرها الا بدرجة نسبية ، إذ تظل للسلطة التنفيذية اليد الطولى فى ادارة المجتمع السياسى ، وتلعب رياسة الجمهورية دورا مركزيا فى ذلك . فحينما اتجه البرلمان السابق لوضع نظام انتخابى يشترط حصول الحزب على ١٠٪ من أصوات الناخبين ليمثل فى البرلمان ، كان رئيس الجمهورية هو الذى الح على تخفيض هذه النسبة إلى ٨٪ ليتاح فى البرلمان ، تمثيل حزبى أوسع يضمن استقرار النظام السياسى . وقد كان للرئيس ما أراد على مستوى تغيير التشريع وأن لم يمثل فى البرلمان عن طريق الانتخاب سوى الحزب الحاكم وحزب معارض واحد . ثم كان الرئيس ايضا هو الذى حاول اعادة الاتزان للتمثيل البرلمانى ولو رمزيا عن طريق تعيين أربعة من قيادات حزب العمل وواحد من قيادات حزب التجمع . والرئيس أيضا هو الذى يعطى البرلمان الصفة الرمزية للاتزان الطائفى حين يعين مجموعة من الاقباط لعضويته . والرئيس هو الذى يحدد من يكون رئيس مجلس الشعب ولو كان من الأعضاء الذين عينهم بنفسه على نحو ما حدث بالفعل فى البرلمان الحالى . ونادرا ما اصطدم البرلمان برئيس الجمهورية برغم كونه رئيس السلطة التنفيذية .

أما الوزارة ورئيسها فوضعها عموما قوى فى مواجهة البرلمان بحكم السلطة المخولة لها من رئيس الجمهورية وبحكم أنها « وزارة أغلبية حزبية » تزكى الحكومة وتساندها وتدعمها ، وهم دائما مستعدون للتصويت مع الحكومة وليس ضدها . وهذه أغلبية تقدر بمئات المقاعد التى تجعل وجود مقاعد للمعارضة صورة استثنائية وسط مقاعد الأغلبية ، وتجعل احتمال رفض مطلب للحكومة احتمالا بعيدا ، ناهيك عن استحالة سحب الثقة منها . وجهود السلطة التنفيذية مطلوبة أصلا للوصول إلى البرلمان . حيث التاريخ البرلمانى المصرى هو تاريخ تدخل السلطة التنفيذية فى الانتخابات بدرجة أو بأخرى . وتأشيرات الوزراء مطلوبة دائما لتسيير المصالح الفردية لأبناء دوائر النواب الأفراد الباحثين عن تدعيم لقاعدتهم المحلية . فحتى فى مجال صياغة التشريعات تتفوق الحكومة فى عدد ما وافق عليه مجلس الشعب من تشريعات اقترحتها بالمقارنة بالتشريعات التى اقترحها أعضاء المجلس أنفسهم ، كما تتفوق بما لديها من أجهزة فنية للتشريع (مجلس الدولة ـ ادارة الفتاوى ـ ادارة التشريع ـ الادارات القانونية) لا تتوافر لمجلس الشعب بما يضعف دوره التشريعى . ويكفى كمثال يوضح ميزان القوى فى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، أن معركة القرارات

الاقتصادية قد بدأت وانتهت بعيدا عن ساحة البرلمان برغم ما احتوته من مفاضلة بين الاختيارات المطروحة على النظام السياسى ككل .

أما السلطة القضائية فتبقى على استقلالها النسبى ، وإن ظلت تشكو من أوجه عديدة للتدخل فى شئونها ليس أقلها وجود محاكم استثنائية تفصل بين المواطن وقاضيه الطبيعى وجلوس غير القضاة فى مقاعد القضاء . الا أن المسافة بين السلطة القضائية وكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية ربما كانت مبدئيا هى المسافة الواجب أن تفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لكى تكون مصر دولة ذات سلطات ثلاث لا لكى يكون فى مصر سلطة دولة ذات وجوه ثلاثة . وهذه مسألة يحسمها بالضرورة التطور السياسى العام للمجتمع المصرى .

ثانيا : الأحزاب السياسية

١ ـ خلفية التجربة الحزبية الراهنة فى مصر

ترجع بداية التجربة الحزبية الراهنة فى مصر إلى عام ١٩٧٦ حين قسم الاتحاد الاشتراكى العربى إلى ثلاثة منابر لليمين والوسط واليسار ، ما لبثت أن تحولت فى نفس العام إلى ثلاثة أحزاب هى حزب مصر العربى الاشتراكى (الوسط) وحزب الاحرار الاشتراكيين (اليمين) وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى (اليسار) . ومنذ البداية انضوى معظم رجالات السلطة فى حزب مصر العربى الاشتراكى الذى أنيط به أن يكون حزبا للسلطة الجديدة . وقد أمنت نتائج انتخابات ١٩٧٦ على هذا التوجه حيث حظى حزب مصر بنصيب الأسد فى مقاعد مجلس الشعب وشكل ممدوح سالم حكومة الأغلبية ، بينما تولى مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار موقع زعيم المعارضة . أما حزب التجمع فلم ينل سوى أربعة مقاعد برلمانية بينها واحد لرئيسه خالد محيى الدين . وقد خفضت مقاعد حزب التجمع إلى ثلاثة إثر قيام الحزب بطرد العضو على عبد الخالق جميل بسبب تأييده لزيارة الرئيس السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ . وشكل المستقلون فى برلمان ١٩٧٦ أكبر كتلة برلمانية بعد الحكومة ـ وإن تباينت مواقف أفرادها بين تأييد الحكومة ومعارضتها .

وقد تعثرت التجربة الحزبية فى مرحلة مبكرة إثر اندلاع أحداث يناير ١٩٧٧ التى اتهم حزب التجمع باشعالها بما أدى لمحاصرة نشاطه الحزبى بواسطة السلطات الحكومية جنبا إلى جنب مع محاكمة عناصر يسارية فى خارج الحزب وداخله ، هذا بالاضافة لمعاقبة العناصر غير اليسارية التى إصطدمت بالحكومة بسبب هذه الأحداث .

وفى عام ١٩٧٨ أضيف للتجربة الحزبية عنصران هامان . الأول هو تأسيس الرئيس السادات للحزب الوطنى الديمقراطى الذى تحول تلقائيا إلى حزب للاغلبية بانضمام الأغلبية الساحقة فى أعضاء وقيادات حزب مصر والأعضاء الممثلين له فى مجلس الشعب . والثانى هو اعلان قيام حزب الوفد الجديد قبل شهور من تأسيس الرئيس السادات لحزبه ، الا أن حزب الوفد الجديد ما لبث أن انزوى عن الساحة السياسية احتجاجا على اجراءات محاصرة النشاط الحزبى المعارض .

وقد شجع الرئيس السادات تأسيس حزب معارض جديد على يساره بهدف سحب البساط من تحت اقدام حزب التجمع اليسارى مع بقاء حزب الأحرار كمعارضة على اليمين ، وبذلك تأسس حزب العمل الاشتراكى برئاسة المهندس ابراهيم شكرى .

وأثر توقيع الرئيس السادات لمعاهدة السلام مع اسرائيل قام بحل البرلمان واجراء انتخابات جديدة اشترط لخوضها عدم المعارضة لمعاهدة السلام . وجاءت انتخابات ١٩٧٩ بعيدة عن النزاهة بالشكل الذى أدى إلى اسقاط كل المرشحين الذين سبق وأن عارضوا هذه المعاهدة فى البرلمان السابق بما فى ذلك خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع ، وكان الاستثناء الوحيد بالنسبة للعناصر المعارضة هو حصول المستشار ممتاز نصار على مقعد برلمانى وشكل حزب العمل ، الذى ايد اتفاقات السلام ، المعارضة البرلمانية . الا أن الحزب قد غير موقفه من هذه الاتفاقات فى أخريات أيام الرئيس السادات وقام بتحسين علاقاته باطراف المعارضة الأخرى خارج البرلمان .

وحتى مقتله فى أكتوبر ١٩٨١ ، كان الرئيس السادات هو محور التجربة الحزبية منذ أعلن اقامة المنابر وتحويلها لاحزاب وحتى تأسيس حزب خاص به ، مرورا بمحاصرته للاحزاب والعناصر المعارضة إلى حد تحديد شكل ونوع المعارضة المسموح بتواجدها داخل البرلمان . وقبل اسابيع من مقتله بلغ الأمر أشده حين قام بالقبض على قيادات

المعارضة وتعطيل الصحف الحزبية ومداهمة مقار الاحزاب بذريعة مواجهة الفتنة الطائفية .

وبعد تولى الرئيس مبارك للسلطة تغير جو التجربة الحزبية بواسطة اجراءات مثل الافراج عن القيادات المعارضة والالتقاء بهم ، وتخفيف القيود عن النشاط الحزبى ، والسماح بمعاودة اصدار الصحف الحزبية . الا أن ميزان القوى السياسى قد استمر على حاله حيث استمر العمل بالدستور الذى سبق وأن عدله الرئيس السادات واستمر رئيس الدولة زعيما للحزب الوطنى ، واستمر برلمان ١٩٧٩ حتى آخر مدته فى ١٩٨٤ بالاضافة إلى استمرار العمل بقانون الطوارىء وكانت خلاصة العلاقة بين الجو الجديد للتجربة واستمرار ميزان قواها أن أجريت انتخابات برلمانية جديدة عكست جانبى التجديد والاستمرار . وكان أول المستفيدين فى الجانب الأول حزب الوفد الجديد الذى سمح بمعاودة نشاطه بناء على حكم قضائى ، بينما استفاد الحزب الوطنى الديمقراطى فى الجانب الثانى وبقى متربعا على قمة السلطة فى مصر .

وقد جرت انتخابات مايو ١٩٨٤ فى ظل قانون انتخابى جديد وسع نطاق الدوائر الانتخابية وجعل التمثيل البرلمانى نسبيا بالنسبة للاحزاب السياسية مع استبعاد ترشيح المستقلين . وقد آثار القانون اعتراضا شديدا فى أطراف المعارضة الا أنها قبلت فى النهاية خوض الانتخابات على أساسه بعد مبادرة حزب الوفد باعلان قبوله لذلك .

وبرغم حرية الدعاية التى اتيحت لمختلف الاحزاب أيام الحملة الانتخابية الا أن ذلك لم يشمل سوى دقائق محددة فى الاذاعة المسموعة والمرئية لعرض برامج الاحزاب وقد شكت احزاب المعارضة من عمليات عنف وتزوير جرت يوم الانتخاب نفسه . وفى النهاية جاءت النتيجة فى صالح الحزب الوطنى الذى حصل على ٣.٧ مليون صوت مقابل ٧٧٨ ألف صوت لحزب الوفد و ٣٦٤ ألف صوت لحزب العمل و ٢١٤ ألف صوت لحزب التجمع و ٣٣ ألف صوت لحزب الاحرار . أما حزب الأمة الذى ظهر إلى الوجود إثر حكم قضائى عام ١٩٨٣ فلم يكن قد شارك فى الانتخابات . وقد حصل الحزب الوطنى بذلك على ٣٩٠ مقعدا برلمانيا بينها ثلاثين من الواحد وثلاثين مقعدا المخصصة للمرأة . وحصل الوفد على ٥٧ مقعدا بينها مقعد واحد للمرأة وسبعة مقاعد لأعضاء ينتمون لجماعة الاخوان المسلمين ، أما احزاب العمل والتجمع والاحرار فلم تمثل فى مجلس الشعب بسبب عدم حصولها على نسبة الـ ٨٪ من أصوات الناخبين المشترطة لتمثيل الحزب فى البرلمان . وقد قام الرئيس مبارك بتعيين أربعة أعضاء فى مجلس الشعب من بين قيادات حزب العمل بينهم رئيس الحزب ، وقد ادى ذلك إلى انقسام داخل صفوف الحزب . أما حزب التجمع فقد أعلن رفضه لمبدأ التعيين ، الا أن الرئيس عين احد قيادته الدكتور ميلاد حنا بصفته واحداً من الاقباط الذين يعينهم رئيس الدولة عادة للبرلمان . وقد أدى ذلك أيضا إلى نشوب خلاف داخل الحزب انتهى لتجميد عضوية الدكتور ميلاد حنا فى الحزب .

٢ ـ الأداء البرلمانى للاحزاب

قام نواب الحزب الوطنى بدور نواب الأغلبية المؤيدين لمجمل سياسات الحكومة ، واقتصرت ضغوطهم على السلطة التنفيذية فى المجالات المحلية التى تمثل قاعدة القوة السياسية للنواب بما يجعل الكثيرين منهم أكثر دراية وعناية بها ، من المسائل ذات الطابع القومى . وكانت حادثة الخلاف الوحيدة بين نواب الحزب الوطنى والحكومة هى تلك التى دارت فى كواليس المجلس حيث هدد النواب بأسقاط الحكومة بسبب سوء معاملة الوزراء لهم فيما يخص ما يتقدمون به فى طلبات محلية ، كذلك فقد كانت هذه الطلبات المحلية موضع الكثير من أسئلة نواب الحزب الوطنى إلى وزراء الحكومة . ويشير ذلك إلى أن الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم انما تركز جهودها على هذا الجانب تاركة المسائل ذات الطابع القومى لعناية السلطة التنفيذية ، وعدد قليل من نواب الحزب .

كذلك فقد كان من العلامات المميزة لأداء الحزب الوطنى فى البرلمان الأداء الخاص لرئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب . وكان الرئيس مبارك قد عين الدكتور المحجوب لعضوية البرلمان ، لأنه لم يكن قد شارك فى الانتخابات ثم رشحه لرئاسته فى اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى . وقد تم ذلك برغم اعتراض أولى خافت الصوت من بعض نواب الحزب الوطنى الذين لم يتقبلوا فكرة انتخاب عضو معين لرئاسة البرلمان .

وقد وظف الدكتور المحجوب قدراته الفكرية والتنظيمية فى ادارة مجلس الشعب بصورة تبرز للرأى العام أهمية المؤسسة التشريعية . كذلك قد اتاح لنواب المعارضة احيانا فرصة كافية للتعبير عن أنفسهم ، وهو أمر جاء متسقا مع سياسة ابراز أهمية المؤسسة التشريعية وأهمية المعارضة فيها ازاء الرأى العام القومى والدولى .

أما المعارضة الوفدية فقد بدأت حياتها البرلمانية بالامتناع عن التصويت عند انتخاب رئيس المجلس على اعتبار أن المرشح عضو معين وهو الموقف الذى كررته فى بداية الدورة البرلمانية الثانية . وفى ردها على بيان الموازنة دعت إلى « برنامج كامل للتقشف وليس تخفيض الانفاق ١٠٪ » كما توافقت مواقفها مع مواقف الحكومة بشأن اصدار قانون جديد للأحوال الشخصية ، وفى مواجهة حادث اختطاف الطائرة المصرية ، كما وافقت على بيان الحكومة ، وتقدمت المعارضة الوفدية بمشروعات قوانين أحيل بعضها إلى اللجنة التشريعية بالمجلس ، من ذلك مشروع الغاء السجون التابعة لمباحث أمن الدولة ، ومشروع منع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى ومشروع الغاء المحاكم الاستثنائية ومشروع منع كبار المسئولين من تلقى هدايا قيمتها تزيد على خمسين جنيها ، بالاضافة إلى عديد من الأسئلة كان آخرها سؤالان عن سياسة الاعلام وتلوث البيئة .

على أن أهم ما تقدمت به المعارضة الوفدية فى البرلمان كانا استجوابان للحكومة حول سياستها فى مجال الطاقة وحول الانتخابات البرلمانية فى مايو ١٩٨٤ . وجاء الاستجواب الأول ردا على قرار الحكومة بالشروع فى انشاء محطات للطاقة النووية بتمويل أجنبى . وهو ما اعتبره الوفد أمرا ذا مخاطر ، ويفوق قدرات مصر ، بالاضافة لتوافر مصادر بديلة للطاقة لم تبحث الحكومة فى شأنها . ورغم ما احتواه الموضوع من جوانب فنية الا أنه جذب اهتمام الرأى العام بحكم كونه الاستجواب البرلمانى الأول وبسبب عرض جوانب منه فى الاذاعة المرئية . أما استجواب الانتخابات فقد تناول نماذج مما جرى فى هذه الانتخابات من عنف وتزوير من قبل الحزب الوطنى وسلطات الادارة المحلية المتعاطفة معه وقد تولى حسن أبو باشا وزير الادارة المحلية والذى كان وزيراً للداخلية أثناء الانتخابات الرد على هذا الاستجواب مؤكدا نزاهة الانتخابات فى معظم الدوائر .

أما نواب حزب العمل الأربعة المعينون ، فقد قاموا بدور معارض ساعد على تحسين موقفهم ازاء العناصر الرافضة لتعيينهم داخل حزبهم ، وقد شاركوا الوفد فى استجواب الانتخابات الذى تحدث فيه المهندس ابراهيم شكرى .

كذلك استخدموا البرلمان كجزء من حملتهم ضد وزير الاقتصاد وحاولوا استجوابه لكنهم لم يتمكنوا . وقد تناول نواب حزب العمل موضوع الشريعة الاسلامية أكثر من مرة مثلما فعل نواب الوفد من الاخوان المسلمين . وقد مهد ذلك لعقد جلسات استماع فى البرلمان خاصة بالشريعة الاسلامية شارك فيها ممثلو مختلف الهيئات السياسية والدينية .

٣ ـ اتجاهات التنظيم الحزبى والعمل الجماهيرى :

فور اعلان نتائج الانتخابات البرلمانية فى مايو ١٩٨٤ أهتم الحزب الوطنى بتجديد تنظيمه الحزبى بما يسمح له بصلة أقوى بجماهير المواطنين ، بعد أن كشفت المعركة الانتخابية أن سيطرة الحزب الوطنى على جهاز الدولة برغم أهميتها لضمان بقائه فى السلطة ، الا أنها لم تحل دون وجود معارضة قوية له فى الشارع . وجاءت وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين كمقدمة طبيعية لبعض التغييرات فى تنظيم الحزب والحكومة وبعد ذلك بشهور تم تشكيل المكتب السياسى للحزب الوطنى من ثلاثة عشر عضوا بينهم سبعة أعضاء جدد . وتبع ذلك تشكيل الأمانة العامة للحزب من ٢٣ عضواً بينهم ١٦ جدد ، كما اختير تسعة رؤساء جدد للجان النوعية والتقى الرئيس مبارك بالأمانة العامة فور تشكيلها ، وبذلك فان نسبة التجديد فى عضوية الهيئات القيادية للحزب الوطنى قد بلغت ٥٣٪ فى المكتب السياسى و ٧٠٪ فى الأمانة العامة واللجان النوعية كما أن ٥٢ شخصية قيادية فى الحزب أضحى بينها ٣٤ شخصية جديدة .

ومن بين الأنشطة التى تقرر القيام بها فى اطار الحزب عقد اجتماع اسبوعى بمقر الحزب يشهده الوزراء ، وقد تم ذلك بالفعل على شكل « نادى سياسى » للحزب حضر الرئيس مبارك بعض اجتماعاته . وبدأت دراسة موضوعات إعداد الكوادر الحزبية وعمل دورات تدريبية لقيادات المحافظات فى مركز الدراسات الوطنية

واعادة بناء التنظيم النسائى ، واقامة مؤتمرات شعبية للحزب ، كما أصدرت الأمانة العامة للحزب توجيها بعقد اجتماعات حزبية مفتوحة فى المحافظات كل أسبوع . وقد اتضح اتجاه قيادات الحزب لابراز أهمية التنظيم الحزبى من خلال مناقشة مشروعات القوانين والقرارات بلجان الحزب قبل عرضها على الحكومة .

ومع ذلك تجب ملاحظة أن الاعلان المتكرر بالصحف عن أنشطة الحزب الوطنى واتجاهات تنشيطه قد لا تعكس بدقة ما يتم تحقيقه فى الواقع . كذلك فان بعض الأنشطة المفتوحة للحزب لا تتحقق لها صفة « العلاقة المباشرة » مع المواطنين وانما تتم من خلال وسائل الاعلام التى يسيطر عليها الحزب من موقعه فى الحكومة .

أما موقف حزب الوفد على صعيد التنظيم الحزبى والعمل الجماهيرى ، فيتحدد من خلال ثلاثة مؤشرات : أولها أن حزب الوفد قد عاود نشاطه وهو يحمل بذور الانشقاق بين صفوفه ، حيث ظهرت انشقاقات الطليعة الوفدية بقيادة الدكتور عبد المحسن حموده ، والعلمانيين الذين اتجهوا لتأسيس حزب المستقبل بقيادة الدكتور فرج فوده ، والوفديين المحافظين بقيادة ابراهيم طلعت . وأهمية تلك الانشقاقات أنها قد ظهرت فى مرحلة مبكرة طرحت على قواعد الحزب قضايا فكرية قد يظهر تأثيرها على مدى زمنى أطول ، وإن طمسته عملية تكتيل الصفوف فى مواجهة المعركة الانتخابية . كذلك يلاحظ أن الهيئة البرلمانية لحزب الوفد تضم جناحا غير ملتزم بالحزب نفسه فكرا وتنظيما أى الأخوان المسلمون ، وقد بدأت بوادر هذا التناقض فى احداث بعض الأثر من خلال أمور مثل امتناع نواب الاخوان المسلمين عن حضور اجتماعات الهيئة البرلمانية للحزب ، ومثل اصطدام الشيخ صلاح أبو اسماعيل بالقيادة الوفدية وخروجه من الحزب ، وأخيرا تعاون بعض النواب الاخوان مع بقية اطراف الحركة الاسلامية فى اجتماع مسجد النور والدعوة لتطبيق الشريعة بصورة لم ترتح لها القيادة الوفدية .

أما المؤشر الثانى فيتعلق باتمام تشكيل اللجان النوعية للحزب بدءا من آخريات عام ١٩٨٤ حيث اختير رؤساء اللجان النوعية للحزب ، وعبر عام ١٩٨٥ حيث تمت عملية تشكيل اللجان واختيار أعضائها وأضافة أعضاء جدد . كذلك فقد تم تعيين اللجان القيادية للحزب على مستوى المحافظات .

الا أنه ليس ثمة مؤشر مقابل لتشكيلات تنظيمية لقواعد الحزب دون مستوى المحافظات ويطرح ذلك تساؤلا عما إذا كان الوفد الجديد سيكرر التجربة التاريخية لحزب الوفد الذى اتسم دائما بضعف التنظيم الحزبى ، والذى استعيض عنه بالجماهيرية التلقائية للحزب . والمؤشر الثالث الذى يرتبط بهذه النقطة الأخيرة هو ابراز الحزب لقوته الجماهيرية من خلال الشعبية التى يتمتع بها زعيم الحزب وهو ما اتضح فى خلال لقاءاته الجماهيرية .

وبالنسبة لحزب العمل فقد اجريت داخله بعض التشكيلات الحزبية فى الفترة السابقة مباشرة على الانتخابات البرلمانية . الا أن موضوع اعادة تنظيم الحزب قد طرح فى اعقاب هذه الانتخابات مرة أخرى . كذلك فقد واصل رئيس الحزب زياراته لبعض المحافظات ، وكانت أهم احداث العمل الحزبى هو انعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب . وقد بدأ المؤتمر بداية متوترة نتيجة اعتراض بعض الأعضاء على قبول قيادة الحزب للتعيين فى مجلس الشعب . وحين عرض الأمر للتصويت قبل المؤتمر اجراء التعيين بأغلبية ٢٨٤ صوتا إلى ٢٢٤ صوتا . وقد عكست هذه النتيجة صراعا حقيقيا داخل الحزب حول هذا الموضوع خاصة وأن هامش الموافقة جاء ضيقا . الا أنها من ناحية أخرى قد أكدت الانطباع بوجود ديمقراطية داخلية فى صفوف حزب العمل ، وهو ما تأكد من خلال نتيجة انتخاب اللجنة التنفيذية للحزب حيث انتخبت عناصر جديدة وشابه بينما فقدت بعض القيادات مواقعها . ويلاحظ أن العناصر الجديدة انما تتيح كذلك فرصة التجديد الفكرى فى الحزب بحكم انتمائها لاجيال مخالفة لجيل حركة مصر الفتاة التاريخية الذى سيطر على الحزب حتى انعقاد مؤتمره الثالث . وقد قدمت فى المؤتمر أوراق حول قضايا الدعم والانتخابات والشباب . أما القضايا التنظيمية المباشرة فقد أهتم بتناولها الأمين العام للحزب الدكتور حلمى مراد الذى دعا لتنشيط العمل الحزبى بمشاركة كافة أعضاء الحزب . وكان أهم ما تمخض عن المؤتمر فى هذا الجانب اعلان تأسيس تنظيمين احدهما لشباب الحزب (اتحاد شباب العمل) والآخر للمرأة ، وبالفعل شهدت الفترة التالية للمؤتمر تنشيطا للعمل الشبابى بوجه خاص .

أما حزب التجمع فقد عقدت لجنته المركزية سبع دورات فيما بين انتهاء الانتخابات البرلمانية وانعقاد مؤتمره الثانى أواخر يونيو ١٩٨٥ . وكان أهم ما لجأ اليه الحزب على مستوى التنظيم الحزبى هو اعادة

تسجيل عضوية الحزب لتحديد الحجم الراهن للحزب فى مواجهة ما احتواه عبر السنوات الماضية من عضوية سلبية كبيرة . كذلك فقد بدأت أدبيات الحزب فى رفع شعار بناء الحزب الجماهيرى بعد التجربة المريرة للحزب فى الانتخابات البرلمانية ، حيث لم تتمكن جماهير الحزب من دفعه لمقاعد البرلمان ، أو الحيلولة دون تعرضه لعمليات العنف والتزوير التى ارتأى الحزب أنها المسئولة عن نتيجته السيئة فى الانتخابات .

وقد اعدت اللجنة المركزية للحزب وثيقتين للعرض على المؤتمر العام للحزب ، أولاهما مشروع التقرير السياسى ، وثانيهما مشروع تطوير لائحة النظام الداخلى للحزب . وقد شرعت قواعد الحزب فى مناقشة هاتين الوثيقتين حيث طرحت نقاط خلافية تركزت بالنسبة للوثيقة الأولى حول مفهوم الطفيلية فى مصر ، وما إذا كانت هناك طبقة حاكمة يمكن أن يطلق عليها هذا الاسم ، وحول تقييم الموقف الراهن لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتركزت بالنسبة للوثيقة الثانية حول ما أقترحه البعض من تعديل اللائحة يجعل الاقسام والمراكز هى الوحدات الأساسية للحزب بدلا من الشياخات . كذلك اجريت انتخابات المستويات المختلفة فى الحزب . وقد عقد المؤتمر العام للحزب ليقر هذه الوثائق دون تغيير كبير . كذلك ابقى المؤتمر على صورة التنظيم الحزبى واعاد انتخاب القيادة الحزبية حيث أضيف اليها عدد محدود من الوجوه الجديدة من خلال توسيع الأمانة العامة للحزب . ورغم وجود عدد من الخلافات السياسية والتنظيمية داخل الحزب نجحت القيادة فى السيطرة عليها .

وبالنسبة لحزب الاحرار فقد فرضت نتيجته السيئة فى الانتخابات البرلمانية اعادة تنظيم الحزب من جديد لمواجهة متطلبات استمرار البقاء فى الحلبة السياسية ، حيث شكلت إثر الانتخابات لجنة قيادية لاعادة تنظيم الحزب مكونه من أربعين شخصية ، وتم بعد ذلك اعادة تشكيل لجان وامانات الحزب واستمرت عملية اعادة تشكيل هياكل المحافظات كما تم اختيار أربعة وكلاء للحزب بجانب رئيسه مصطفى كامل مراد . وفى سياق عملية اعادة بناء الحزب ظهرت بعض الانقسامات كتلك التى شهدها تنظيم الحزب بمدينة الاسكندرية ، ولم يبد أن الحزب قد انطلق من عملية اعادة البناء التنظيمى إلى مجال العمل الجماهيرى اللهم الا من خلال تطوير صحيفته بعد تعيين رئيس تحرير جديد لها .

أما حزب الأمة الذى لم يخض الانتخابات البرلمانية فليس ثمة معلومات كافية عن تنظيمه الحزبى سوى أن رئيسه أحمد الصباحى قد استقر فى موقع القيادة بعد صراع أولى مع قيادات منافسة ابان التصريح القانونى للحزب بالنشاط . ويشير أحد المصادر إلى أن عضوية الحزب تبلغ الفين وخمسمائة عضو بينهم خمسة وعشرون أعضاء فى لجنته المركزية . الا أن رئيس الحزب قد أشار إلى أن عضوية الحزب تبلغ خمسة آلاف . وليست هناك أية معلومات عن النشاط الجماهيرى لهذا الحزب إن وجد ، باستثناء أصداره لصحيفة أسبوعية . وما تردد من أن بعض شباب الجماعات الاسلامية المتشددة قد انضموا للحزب للاستفادة من شرعيته القانونية .

٤ ـ اتجاهات الصحافة الحزبية :

يصدر الحزب الوطنى صحيفة « مايو » يوم الأثنين من كل أسبوع . وهى الصحيفة الرئيسية للحزب الذى يصدر بجانبها صحيفتين آخريين هما « اللواء الاسلامى » ، « شباب بلادى » . وتتحدد شخصية صحيفة « مايو » فى شعارها . « مصر فوق الاحزاب » .

وعموما تعبر الصحيفة عن الحكومة أكثر من تعبيرها عن الحزب فى بابها المسمى « من أقوال المعارضة » والذى تقدم فيه ردودا حكومية لا وجهات نظر حزبية بشأن بعض ما تنشره صحف المعارضة . ومن الصعب تبين اتجاه محدد لصحيفة « مايو » غير اتجاه الدفاع عن الحكومة بسياستها وأشخاصها ، بالاضافة لاتجاه التأكيد على وسطية الحزب والحكومة من خلال الهجوم على اليمين الوفدى واليسار التجمعى . واحيانا ما استخدمت « مايو » فى ذلك لغة عرضتها للخصومة أمام القضاء بل وسببت خسارتها فعليا لبعض القضايا . وربما كانت كل هذه هى الأسباب الكامنة وراء ما يشاع عن توزيع هذه الصحيفة لاعداد محدودة ، وهو الأمر الذى يعوض باشتراكات المؤسسات الحكومية والعامة .

ويصدر حزب الوفد صحيفة « الوفد » يوم الخميس من كل أسبوع . وهى أجود صحف المعارضة من الناحية الفنية وفى مزاولة الامكانات الصحفية ، كما أنها أكثر هذه الصحف توزيعا .

وتتميز الوفد بكم لاعلانات القطاع الخاص لا يناهزه سوى كم اعلانات القطاع العام فى صحيفة الحزب الوطنى ، ويكتب فيها بصورة ثابتة عدد من الرموز المتقفة لليمين والسياسيين الليبراليين .

وقد تمحورت اتجاهات الجريدة حول موضوعات بعينها اتخذ عرض بعضها على صفحاتها شكل الحملات التى تتناول الموضوع الواحد أكثر من مرة . وكان من أهم هذه الحملات ما يلى :

- الدفاع عن تاريخ الوفد ما قبل ثورة يوليو .
- الهجوم على نظام ثورة ٢٣ يوليو .
- حملة عن أرض كلية الزراعة التى خصصت للاسكان بمخالفة القانون .
- حملة عن الفساد الاجتماعى .
- حملة مكثفة ضد القرارات الاقتصادية ووزير الاقتصاد مصطفى السعيد .
- حملة عن جرائم الاغتصاب .
- حملة ضد محافظ الاسكندرية والفساد فى المحافظة .

ويلاحظ أن « الوفد » قد عالجت بعض هذه الموضوعات بأسلوب أقرب للاثارة الصحفية المؤثرة فى قطاع من جمهور القراء .

أما حزب العمل فيصدر صحيفة « الشعب » يوم الثلاثاء من كل أسبوع . وربما كانت « الشعب » أكثر الصحف الحزبية حزبية ، بمعنى أنها أكثرها تعبيرا عن النشاط الفعلى للحزب أكثر من كونها منبرا لتقديم فكر سياسى . حيث تفرد الصحيفة حيزا كافيا لعرض ندوة الحزب الأسبوعية كما يكتب على صفحاتها ساسة الحزب بجانب كتابها الصحفيين الثابتين .

ومن بين الموضوعات التى حظيت باهتمام « الشعب » موضوع تزوير الانتخابات وحملة الحزب ضد وزير الاقتصاد . والضرائب والمليونيرات المتهربين من دفعها .

ويلاحظ أن « الشعب » قد اتجهت أكثر فأكثر نحو تبنى خط اسلامى تبدى فى مختلف صفحاتها وليس فقط فى باب « الدين للحياة » وهاجمت الصحيفة تسويف الحكومة فى تطبيق الشريعة الاسلامية وأكدت أن « الشريعة الاسلامية محور أهتمامنا منذ العدد الأول » .

واعتبارا من عدد ٣ ديسمبر ١٩٨٥ تولى الأستاذ عادل حسين رئاسة تحرير الشعب وعمد لاخراجها فى ثوب جديد مع كتابة افتتاحيات جريئة .

ويصدر حزب التجمع صحيفة « الأهالى » يوم الأربعاء من كل أسبوع . وهى من أقدم صحف المعارضة صدورا فى التجربة الحزبية الراهنة وكانت أكثرها تعرضا للمصادرة فى عهد الرئيس السادات .

ولئن كانت « الأهالى » أضعف الصحف الحزبية من ناحية الامكانات الفنية فهى قد شرعت فى معالجة هذا الجانب وخرجت فى طبعة أفضل من الناحية الفنية اعتبارا من عدد مايو (١٥) ١٩٨٥ .

ومن الموضوعات التى إهتمت بها « الأهالى » وأثار بعضها زوبعة سياسية أو دينية موضوع دور المؤسسة العسكرية فى المجتمع المصرى وموضوع التسهيلات العسكرية الأمريكية فى مصر ، وموضوع حجاب المرأة فى الاسلام كما تابعت « الأهالى » محاولات الحكومة لرفع الأسعار ، مثلما تناولت قضايا أخرى كالضرائب والتهرب الضريبى وتزوير الانتخابات وأيضا دافعت عن مشروع السد العالى . وانفردت « الأهالى » بعدائها لنظام النميرى فى السودان . وأجرت أول لقاء صحفى مصرى مع القيادات السياسية السودانية بعد سقوط النميرى . كذلك انتصرت « الأهالى » لحقوق المرأة وحذرت من تضررها من تغيير قانون الأحوال الشخصية .

على أن أهم حملات « الأهالى » قد ارتبطت بموضوعين الأول هو موضوع التعذيب الذى تعرض له المعتقلون من أعضاء تنظيم الجهاد والذى جعلته « الأهالى » فاتحة لمناقشة موضوع تعذيب السياسيين فى مصر على وجه العموم ، وكانت حملة ناجحة انخرطت فيها بقية صحف المعارضة وأدت لفتح ملف الموضوع بواسطة النيابة العامة . والموضوع الثانى : هو القرارات الاقتصادية التى ايدتها « الأهالى » ونبهت فى نفس الوقت إلى مابها من ثغرات ، كما توقعت الحملة المضادة لهذه القرارات .

أما حزب الاحرار فيصدر صحيفة « الأحرار » يوم الأثنين من كل أسبوع . وهى أقدم صحيفة معارضة فى التجربة الحزبية الراهنة ولم تتوقف عن الصدور منذ ميلادها وفى الفترة التى توقفت فيها غيرها من صحف المعارضة لعبت « الأحرار » دور المنبر الديمقراطى المفتوح للجميع وانتشر توزيعها . الا انه بمعاودة بقية الصحف الصدور تراجعت « الأحرار » إلى المستوى الذى سمحت به قواها الذاتية وبالأخص قوى حزب الأحرار نفسه الذى انتابه الضعف . وتركز الجريدة أساسا على القضايا الاقتصادية سواء تلك المتعلقة بالاقتصاد القومى ككل ، أو تلك المتعلقة بالمستوى المحلى فى مختلف المحافظات .

واعتبارا من عدد ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥ اسندت رئاسة

تحرير الصحيفة للصحفى المستقل محمود عوض الذى شرع فى تطوير الصحيفة بشكل واضح ، واعتبرت هذه تجربة فريدة لصحيفة حزبية ذات رئاسة تحرير مستقلة .

وبالنسبة للصحيفة الأسبوعية لحزب الأمة والمسماة باسمه فهى متواضعة الامكانيات من حيث الشكل والمضمون ، وتلتزم أساسا بالخط الاسلامى والدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية ، وربما كانت ميزتها الأساسية أنها نجحت فى الصدور بانتظام منذ بداية صدورها فى منتصف مايو ١٩٨٤ .

ويلاحظ على وجه العموم أن صحف المعارضة قد إهتمت بابراز اختلافها مع الحكومة ازاء العديد من الأحداث والمناسبات ذات الطابع القومى ، الأمر الذى دعا بعض دوائر السلطة التنفيذية للدعوة لوضع ضوابط للمارسة الصحفية .

٥ ـ العلاقات بين الأحزاب السياسية :

تتسم العلاقات بين الاحزاب السياسية المصرية بالعداء الشديد فى مجال الدعاية السياسية الذى تبرزه الصحافة الحزبية . وتختلف شدة العداء من علاقة ثنائية إلى علاقة ثنائية أخرى . وأقدم علاقات العداء هى تلك القائمة بين الحزب الوطنى وحزب التجمع والتى بلغت من الحدة فى عهد الرئيس السادات ما لم يجعل صحيفة « مايو » تقتصر فقط على الهجوم على حزب التجمع كحزب شيوعى ، وانما وصل الأمر إلى حد استخدام الحزب لسلطة الدولة التى يمسك بها لمنع صدور صحيفة حزب التجمع تماما . وقد اختلف الأمر فى عهد الرئيس مبارك حيث سمح لصحيفة « الأهالى » بالصدور الا أن جوهر العلاقة العدائية استمر على حاله بحيث واصلت « مايو » هجومها على حزب التجمع وبالأخص أثناء حملة الانتخابات البرلمانية حيث وصفته بأنه « حزب ماركسى لينينى ضد الاديان » . كما قالت بان اعلان التجمع أنه حزب ثورة ٢٣ يوليو هو مجرد « نكتة » وأنه يمثل « المعارضة الشيوعية » .

ومن ناحيتها لم تأل « الأهالى » جهدا فى مهاجمة الحزب الوطنى ، أما العلاقة بين الحزب الوطنى وحزب الوفد فهى علاقة عدائية بالمثل حيث حكمتها اعتبارات المنافسة على السلطة السياسية وبالأخص أثناء حملة الانتخابات البرلمانية ودأبت « مايو » على التوقع المستمر لحدوث انقسام فى حزب الوفد ، كذلك هاجمت « الوفد » الحزب الوطنى وصحيفة « مايو » بصورة منتظمة .

وبرغم سابق المودة التى نشأت مع النشأة المتزامنة للحزب الوطنى وحزب العمل الا أن علاقاتهما استحالت عدائية حسبما تبدى على صفحات صحيفتيهما .

كذلك فبرغم سابق التعاون بين حزب العمل من ناحية وحزبى الوفد والتجمع من ناحية أخرى الا أن معمعة المعركة الانتخابية دفع قيادة حزب قيادة حزب العمل لاتهام حزب التجمع بالالحاد ، كما وضعته الشعب فى خانة واحدة مع الوفد الذى وصفته بانه « حزب رأسمالى يعادى ثورة يوليو ويريد أن يعيدنا إلى عهود الباشوات والطبقية » . ومن ناحيتها انتهزت الوفد بعض الفرص لرد هجوم العمل ، من ذلك مهاجمة مشاركته فى ندوة بليبيا . أما حزب التجمع فكان أقل حدة فى رده على حزب العمل وإن المحت « الأهالى » دوما إلى انتهازية حزب العمل .

أما العلاقة بين أقصى طرفى الحلبة الحزبية فى مصر ـ حزبا الوفد والتجمع ـ فمن الطبيعى أن تكون عدائية بالاعتبارات الايديولوجية لا بمجرد الصدام على مستوى الدعاية السياسية . الا أن الاعتبارات التكتيكية لمواجهة قبضة الحزب الوطنى على جهاز الدولة قد فتحت باب التعاون بين الطرفين حول الشعارات الديمقراطية وأرجأت الصدام بينهما حول القضايا الاجتماعية . وإذا كانت لهذا الصدام تلميحاته المبكرة الا أن شرارة اندلاعه قد اتت بها القرارات الاقتصادية التى ايدها حزب التجمع بينما عارضها حزب الوفد . ومع ذلك فقد فات التجمع أشعال الشرارة أثناء معركة القرارات الاقتصادية نفسها وترك ذلك لفؤاد سراج الدين زعيم الوفد الذى بادر بمهاجمة « الأهالى » وحزب التجمع باعتبارهما يدافعان عن سياسة « الانغلاق » .

وقد ظهرت بوادر للتعاون فى علاقات الاحزاب السياسية المصرية سواء فيما بين احزاب المعارضة وبعضها البعض من ناحية أو التعاون بينها والحزب الوطنى من ناحية أخرى . ففى الناحية الأولى تمت عدة خطوات تعاونية مثل تشكيل لجنة الدفاع عن الديمقراطية قبل الانتخابات البرلمانية (وإن كانت اللجنة قد فشلت فى دعوتها لتعديل النظام الانتخابى أو مقاطعة الانتخابات بصورة جماعية) ، ومثل رفع دعوى من احزاب المعارضة ضد وزير الاعلام لعدم تخصيصه وقتا كافيا لعرض برامج الاحزاب فى وسائل الاعلام ، والمقاطعة الجماعية للجناح الاسرائيلى فى معرض القاهرة الدولى للكتاب ، وتظاهر شباب الاحزاب داخل المعرض (يناير ١٩٨٥) ومثل التنسيق والتكتل فى معركتى نقابة الصحفيين ونقابة المحامين (مارس

ومايو ١٩٨٥) ، ومقاطعة الجناح الاسرائيلى فى سوق القاهرة الدولية وتظاهر شباب الاحزاب داخلها (مارس ١٩٨٥) ثم مظاهرة شارع عدلى احتجاجا عل محاولة الاحتفال بقيام اسرائيل داخل المعبد اليهودى (مايو ١٩٨٥) هذا بالأضافة إلى الحملات الصحفية المشتركة حول قضيتى التعذيب وتزوير الانتخابات .

وفى الناحية الثانية تمت خطوات مثل مقابلة رئيس الجمهورية لزعماء الاحزاب بين الحين والآخر . وكذلك أثناء بعض الأحداث القومية مثل الاختطاف الأمريكى للطائرة المصرية ثم بدء اتصال الدكتور يوسف والى بزعماء الاحزاب نيابة عن الحزب الوطنى . وكان هناك كذلك تشكيل وفد مصر للجمعية العامة للأمم المتحدة باشتراك قياديين من حزبى الوفد والعمل ، وكذلك مشاركة د .وحيد رأفت فى الوفد الرسمى المصرى فى مباحثات طابا . هذا بالاضافة لطلب الرئيس مبارك لدراسات حول موضوع الدعم من كافة الاحزاب . وهناك بجانب ذلك مشاركة بعض قادة المعارضة فى بعض الاحتفالات أو المقابلات .

ومع ذلك تبقى هذه مجرد ارهاصات محدودة ، وقد دعا الكاتب عبد الرحمن الشرقاوى لتأسيس جبهة وطنية بين كافة القوى الوطنية الحاكمة والمعارضة . كما رأى البعض انه يمكن للصحف القومية أن تلعب دورا هاما كمنبر للحوار يفتح الباب لارساء العلاقة الديمقراطية بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة ، الا أنه برغم التحسن الذى طرأ على لغة تناول هذه الصحف لشئون المعارضة ونشرها احيانا لمقالات بقلم قيادات معارضة ودعوة البعض منهم إلى ندواتها المنشورة ، فهى لم تزل بعيدة بمسافة كبيرة عن تحقيق هذه المهمة ، ذلك لأنها بالأساس أقرب لأن تكون صحفا للحكومة لا للنظام السياسى بمجمل مكوناته . وعلى أية حال فان قضية العلاقة بين مكونات النظام السياسى المصرى لهى أكبر من أن تحسم فى الحلبة الصحفية وحدها . بل هى أكبر من الحلبة الحزبية بما تحتويه من حزب حاكم واحزاب معارضة . إذ تتعلق هذه القضية بالابعاد الاكبر للتمثيل السياسى لمختلف القوى الاجتماعية وموقع جهاز الدولة فى هذا السياق .

٦ ـ خاتمة : الحدود الموضوعية للتجربة الحزبية المصرية :

التجربة الحزبية الراهنة فى مصر هى تجربة محدودة فى الليبرالية السياسية المرتبطة بنظام اقتصادى ليبرالى ذى قاعدة انتاجية ضعيفة . الا أنه قد اتيحت لهذا النظام حتى الآن مجموعة من الموارد الاقتصادية الخارجية التى خففت من حدة الصراع الاجتماعى بداخله وسمحت لتجربته الليبرالية أن تعيش . ولما كانت هذه الموارد الاقتصادية غير مضمونة فى منظور المستقبل ، فان التجربة الحزبية الراهنة يمكن أن تهدد فى المستقبل . ولن يحول دون ذلك سوى بناء قاعدة انتاجية أقوى للاقتصاد المصرى وسوى تجذر الديمقراطية السياسية فى صفوف المواطنين بما يجعل للمجتمع السياسى المصرى القدرة على مواجهة احتمالات الانتكاس بالتجربة .

كذلك فان هذه التجربة تعد من الناحية السياسية غير مكتملة لأن خريطة الشرعية السياسية فى مصر لا تعكس بنيان القوى الاجتماعية ولا بنيان القوى السياسية الموجودة فى الواقع . إذ مازال الحظر القانونى قائما على القوى الناصرية والاسلامية والماركسية بل وعلى بعض القوى الليبرالية الوسطية . ويمثل الحظر القانونى على القوى الاسلامية بالذات مشكلة ، بحكم أن البعض من هذه القوى يؤمن بالعنف المسلح لتغيير النظام السياسى ، كما أن توزع الناصريين على ثلاثة احزاب سياسية يمثل علامة قصور بارزة .

إن هذا كله يمثل مصدرا من مصادر ضعف الأبنية الحزبية بما يدعو للشك فى قدرة الاحزاب الراهنة على التقدم بالتجربة الديمقراطية أو الدفاع عنها ضد خطر النكوص .

ومن المحددات الهامة لهذه التجربة السيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية بحيث أن الحزب المسيطر على هذا الجهاز يظل دائما حزب الأغلبية والحكومة ، وبلا شك فان التجربة الحزبية التى لا تتضمن امكانية تبادل موقع السلطة فيما بين الاحزاب هى تجربة محدودة ، بل أقرب فى تعريفها إلى الاوتوقراطية متعددة الاحزاب . وحتى إذا كانت هناك امكانية لوصول حزب الوفد إلى السلطة فان احتكار موقع السلطة بواسطة احزاب اليمين والوسط الاجتماعى يمثل حدا آخر من حدود التجربة .

وعلى ذلك فان ضمانات استقرار التجربة الحزبية الراهنة فى مصر انما تشمل فيما تشمل استحداث تغييرات دستورية عديدة تهدف لتخفيف قبضة جهاز الدولة على المجتمع السياسى ، واتاحة فرصة أكثر تكافؤا للتنافس السلمى بين القوى السياسية الفعلية والتى يجدر الاعتراف بها جميعا من الناحية القانونية . أما الحصن الحصين للتجربة فى نهاية المطاف فيكمن فى بناء

اقتصاد ذى قاعدة منتجة جنبا إلى جنب مع تحول التجربة بمجملها إلى تجربة شعبية ذات قاعدة جماهيرية واسعة . فغنى عن الذكر أن هناك هوة كبيرة بين المسموح بقوله فى الصحافة الحزبية والمسموح بعمله فى مجال النشاط الجماهيرى للاحزاب ، وأن التجربة الراهنة تكاد أن تكون شأنا من شئون الصفوة السياسية أكثر منها من شئون الأغلبية الشعبية .

ثالثا ـ جماعات الضغط

١ ـ مقدمة : جماعات الضغط فى المجتمع المصرى :

تتركز جماعات الضغط المصرية فى دائرة الطبقة الوسطى غالبا . والبعض من هذه الجماعات ينتظم فى منظمات رسمية كالنقابات المهنية ، بينما يتواجد البعض الآخر فى صورة يختفى منها التنظيم النقابى المركزى مثلما هو الحال بالنسبة لهيئات التدريس فى الجامعات المصرية .

وتعد النقابات المهنية بالفعل أهم جماعات الضغط فى المجتمع المصرى ، وإن تمايزت عن بعضها البعض فى المدى الزمنى لتكوين قوتها الضاغطة ، وبقوة الذراع السياسى لكل منها . إذ تأتى نقابة المحامين فى صدارة النقابات المهنية من حيث النشأة (تأسست عام ١٩١٢) ، ومن حيث القوة الضاغطة . ويرجع ذلك إلى تراث الحقبة الليبرالية المنعكس فى هذه النقابة بقوة لم يتمكن معها نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ من السيطرة الكاملة على النقابة . حيث يلاحظ أن المحامين الذين مثلوا قبل الثورة الصفوة الفكرية للنظام السياسى ، قد استمروا بعدها على اهتماماتهم السياسية التى وضعتهم احيانا فى موقع المعارضة للنظام الجديد . وذلك برغم انضمام قطاع جديد من المحامين المتولدين فى قلب النظام ، وهم المحامون العاملون بالقطاع العام . وعلى ذلك فقد ساعد التماسك السياسى للنقابة على تماسك مواقفها المهنية بما جعلها فى صدارة جماعات الضغط المصرية .

وعلى الطرف المعاكس تأتى نقابة المعلمين التى وإن كانت الأكبر عددا بين سائر النقابات المهنية الا أن قوتها الكمية لا تنعكس فى ذراعها السياسى . ورغم أن حداثة نشأتها (تأسست عام ١٩٥٥) فقد يسرت احتواءها سياسيا بواسطة نظام ثورة يوليو قبل أن ترسخ بداخلها تقاليد الحركة السياسية المستقلة ، الا أن العنصر الأهم كان هو تركز جهود الاحتواء فى هذه النقابة حيث كانت لفترة معقلا لخصم سياسى للنظام هو جماعة الاخوان المسلمين . وقد انتهى الأمر بسيطرة الجهاز البيروقراطى لوزارة التربية والتعليم على هذه النقابة بما أضعف ذراعها السياسى .

وبين هذا وذاك توجد نقابتا الصحفيين والمهندسين . وبرغم أن الأولى (أسست عام ١٩٤٨) فهى من أصغر النقابات المهنية عددا الا أنها تمثل معقلا للصفوة السياسية المنقسمة فكريا بين مناصرة توجهات النظام السياسى ومعارضتها . وهو وضع ينعكس فى الانتخابات الحامية التى تشهدها هذه النقابة ، وفى الحاح النظام السياسى على أن يحتل أحد انصاره موقع نقيب الصحفيين ويؤدى هذا الوضع السياسى إلى تقوية موقف النقابة على المستوى المهنى . أما نقابة المهندسين (تأسست عام ١٩٤٦) فقد صارت واحدة من كبريات النقابات المهنية نتيجة لتزايد عدد خريجى كليات الهندسة فى ظل التوسع التعليمى والصناعى لنظام الثورة . وتحتوى النقابة على عناصر سياسية نشطة تعكس ما عرفته كليات الهندسة من نشاط سياسى طلابى فاق غيرها من الكليات . الا أن هذه العناصر لم تتمكن من تأسيس النقابة فى عمومها بالدرجة التى تضعها فى موقع سياسى مستقل ازاء النظام السياسى الذى لم يأل جهدا فى مساعدة انصاره على السيطرة على قيادة النقابة . ومما يسر ذلك انقسام أعضاء النقابة إلى شعب مختلفة على أساس تخصصاتهم العلمية ، لا على أساس مواقع عملهم الفعلية ، بالاضافة لوجود قطاع مهندسى القوات المسلحة بين صفوفهم . وبعض أعضاء وقيادات هذه النقابة ينتمون موضوعيا إلى الشرائح الاجتماعية العليا بحكم حجم أعمالهم فى شركات المقاولات . الا أن نقابة المهندسين لا تشذ فى عضويتها الغالبة عن قاعدة تمثيل النقابات المهنية كجماعات ضغط لمصالح الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى .

ويلاحظ أن النظام السياسى لثورة يوليو قد أرتأى فى هذه النقابات مواقع حساسة بذل جهودا كبيرة للسيطرة عليها . وقد اشتمل ذلك على ربطها بالتنظيم السياسى الحاكم « الاتحاد الاشتراكى العربى » وعلى دفع المهنيين ذوى الأصل العسكرى للامساك بقيادها . الا أن وضع هذه النقابات على وجه العموم قد ظل أفضل نسبيا من وضع المنظمات الممثلة لمصالح الفئات الاجتماعية الأخرى ما دون الطبقة الوسطى . إذ تم ربط هذه الأخيرة ربطا شديدا بجهاز الدولة أفقدها امكانية الضغط الفعال على هذا الجهاز كمنظمات مستقلة . وهذا هو الحال بالنسبة للمنظمتين المركزيتين

للفلاحين والعمال فى مصر : الاتحاد الزراعى التعاونى المركزى ، والاتحاد العام لعمال مصر . إذ تسيطر على هاتين المنظمتين صفوة قيادية شديدة الارتباط بجهاز الدولة ، كما يحتل رئيس الاتحاد العام للعمال منصب وزير العمل ، وهو ما بدأت تعلن رفضه بعض الدوائر العمالية والاحزاب المعارضة .

أما جماعات الضغط المعبرة عن مصالح الشرائح الاجتماعية العليا ، فقد اختلف وزنها النسبى طبقا للنشاط الاقتصادى لهذه الشرائح والتغيرات التى طرأت على النظام الاقتصادى فى البلاد . من ذلك قوة ضغط اتحاد الصناعات فى ظل سيطرة كبار الملاك الزراعيين على النظامين الاقتصادى والسياسى وتطور هذه القوة مع نمو الرأسمالية المصرية خصوصا خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم إرتباط هذا الاتحاد بجهاز الدولة ، مع نمو رأسمالية الدولة فى ظل القطاع العام الصناعى الذى انشأه نظام ثورة يوليو . هذا بالأضافة لنمو دور جماعة ضاغطة مثل جمعية رجال الأعمال فى ظل النظام الاقتصادى الليبرالى منذ منتصف السبعينات .

والملاحظ على وجه العموم أن جماعات الضغط فى المجتمع المصرى إنما ترتبط بجهاز الدولة بدرجة أو بأخرى ولا تقف بالضرورة كقوة مستقلة تماما عن تأثيراته ، كما أنها فى كثير من الأحوال جماعات للصفوة النشطة التى تقودها ، دون تعبئة كاملة لعضويتها القاعدية والتى كثيرا ما تكون خاملة ، ثم أنها أخيرا تتخذ أشكالا تنظيمية مختلفة مثل النقابة والجمعية المشهرة لدى وزارة الشئون الاجتماعية . ويشمل هذا الجانب الأخير وجود منظمات تعكس فعليا مصالح قوى بعينها ، وإن لم يكن هذا هو السبب المعلن لانشائها رسميا ، مثلما هو الحال بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية حيث تقوم نواديهم العلمية والاجتماعية بهذا الدور . كذلك كثيرا ما تلعب الشخصيات البارزة ضمن فئات اجتماعية معينة دورا ضاغطا سواء بجانب دور منظماتها الرسمية أو كبديل عن الدور الضعيف للمنظمات حديثة النشأة لهذه الفئات (مثل دور كبار الأدباء بالمقارنة بدور اتحاد الكتاب) . وأحيانا ما تقوم بعض جماعات الضغط بتقديم مطالبها فى صورة انتفاضة تلقائية بعيدا عن منظماتها الرسمية مثلما هو الحال بالنسبة لطلبة الجامعات وعمال المصانع .

٢ ـ جماعات الضغط النشطة فى الأونة الأخيرة

فى الفترة المنقضية بين اغتيال الرئيس السادات والوقت الراهن نشطت مجموعة من جماعات الضغط بصورة فرضت على المجتمع السياسى مناقشة ما عرضته من مطالب . وقد أدى ذلك إلى استجابة سلطات الدولة إلى هذه المطالب بدرجة أو بأخرى . وكان المحامون هم أبرز هذه الجماعات التى سبق وأن أعلنت معارضتها الصريحة لسياسات الرئيس السادات بخصوص القضية القومية ولهذا السبب تعرضت نقابة المحامين وقيادتها المنتخبة لهجوم لفظى وبدنى من قبل مجموعة من المحامين المؤيدين للرئيس السادات الذى أوعز إلى البرلمان بتغيير قانون النقابة . وقد قاوم المحامون ذلك بصورة حققت استجابة الإدارة الجديدة لبعض مطالبهم . فكان أن عاودت نقابة المحامين نشاطها طبقا للقواعد الراسخة التى أرستها فى هذا المجال وبحيث أتت انتخابات مجلس النقابة التى جرت عام ١٩٨٥ بتمثيل للقوى السياسية التى أعتيد تمثيلها فى هذا المجلس .

وقد نشط بالمثل طلبة الجامعات الذين يشكلون فى العادة قوة ضغط سياسية ذات إهتمام بالقضايا القومية إلا أن حركة الطلبة فى الفترة المذكورة قد اتخذت شكل جماعة الضغط النشطة فى سبيل تغيير القوانين المنظمة للنشاط الطلابى فمنذ انتفاضة طلاب جامعة المنصورة فى العام الدراسى ١٩٨٤/٨٣ إثر صدام مع أحد ضباط الحرس الجامعى ، تفجرت قضية وجود الحرس الجامعى فى مختلف الجامعات المصرية . وقد اتضح رفض جمهور الطلاب لوجود هذا الحرس الذى كان الرئيس السادات قد أعاده إلى الجامعات بعد غياب عنها لمدة عشر سنوات شهدت العديد من الانتفاضات السياسية الطلابية . كذلك اتضح رفض الطلاب للائحة المنظمة لنشاط اتحاد الطلبة والتى كان قد أصدرها أيضا الرئيس السادات عام ١٩٧٩ لتشمل الإلغاء الفعلى للنشاط الطلابى المستقل على مستوى الكليات والجامعات والإلغاء الرسمى لمنظمة اتحاد طلاب جمهورية مصر العربية . وعلى أبواب العام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ استجابت سلطات الدولة لقدر من المطالب الطلابية حين عدلت اللائحة الطلابية بصورة أعادت نشاط اتحاد الطلاب إلى الكليات والجامعات بينما أبقت على الغاء اتحاد طلاب الجمهورية كما أبقت على الحرس الجامعى .

كذلك فقد كان لأساتذة الجامعات مطالبهم المتعلقة بإصلاح أوضاعهم الوظيفية ، وإصلاح نظام التعليم الجامعى عموما . وهى المطالب التى أضربوا من أجلها إضرابا رمزيا ليوم واحد فى إبريل ١٩٨٤ . وقد أوضحت نتائج انتخابات نوادى أعضاء هيئات التدريس اتجاه أساتذة الجامعات أكثر فأكثر نحو موقع المعارضة السياسية .

وكان للصيادلة معركة كبيرة مع الحكومة حول تحصيل الضرائب عن الأدوية المحلية والأجنبية التى يقومون ببيعها فى صيدلياتهم . وقد اتخذ الصيادلة نقابتهم - ربما للمرة الأولى - كمنبر لعرض شكاواهم والضغط على الحكومة لتحقيق مطالبهم . كذلك فقد نجح القضاة فى تحقيق بعض مطالبهم المتعلقة بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء .

أما جماعتا الضغط اللتان حققتا نجاحا بارزا فى مجال استجابة سلطات الدولة لمطالبهما فى عام ١٩٨٥ فكانتا جماعة رجال الأعمال الممثلين بواسطة أكثر من منظمة ضاغطة أهمها جمعية رجال الأعمال . والحركة الإسلامية بمنظماتها المتعددة التى وإن شكلت فى مجموعها حركة سياسية ساعية لتولى مقاليد السلطة وإقامة نظام سياسى إسلامى فهى قد شكلت فى نفس الوقت جماعة ضاغطة مؤثرة .

٣ - رجال الأعمال ومعركة القرارات الاقتصادية

عاش الاقتصاد القومى المصرى طوال سنى سياسة الانفتاح الاقتصادى أزمة مكتومة الصوت لم تنشر فى البلاد توترا اجتماعيا كبيرا إلا مرة واحدة عام ١٩٧٧ . وكانت موارد البترول العربى القادمة إلى مصر عن طريق تحويلات المصريين العاملين فى الدول العربية النفطية بالإضافة لتوافر موارد محلية أخرى مثل عوائد البترول ورسوم قناة السويس هى السبب الكامن وراء التأميم المؤقت للتوترات الاجتماعية من خلال الفصل بين اقتصاد الدولة ، واقتصاد المواطن . فبينما تمكن المواطنون من تدبير أمور معاشهم بصورة أو بأخرى وبخاصة من خلال إعادة تشغيل أموال البترول العربى ونمو القطاع الاقتصادى غير المنظم ، كانت دوائر الحكم تعيش قلق الأزمة الاقتصادية المحددة بأرقام تحت ناظريها أهمها أرقام الدين الخارجى وعجز ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجارى وعجز ميزانية الدولة .

ومنذ الأيام الأولى للإدارة الجديدة للرئيس حسنى مبارك ، أعلن اتجاه الإصلاح الاقتصادى ، وعقد مؤتمر اقتصادى بإشراف وحضور رئيس الدولة . إلا أنه لم يتم خلق أطر مستقرة لإحداث الاصلاح ، بل ولم يتم الاتفاق على سياسة اصلاحية جديدة ، إلا أنه تم تشذيب بعض المظاهر الفجة لتعاملات السوق الحرة حين قدمت بعض قضايا الفساد الاقتصادية إلى محكمة القيم . ويبدو أن مجرد الاعلان عن نوايا الاصلاح الاقتصادى بجانب تقديم هذه القضايا قد أفزع بعض القوى العاملة فى السوق الحرة بما أضعف من اتجاه الاصلاح ، وأكد سريان سياسة الانفتاح الاقتصادى على صورتها التقليدية ، وبرغم تكرار المناداة بشعار الانفتاح الإنتاجى .

إلا أن الأعوام الممتدة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٤ أكدت الحاجة لإجراء إصلاحات اقتصادية أكثر جذرية بدلالة ضعف موارد النقد الأجنبى الموجودة فى حوزة الدولة ، حيث اتجه جزء من الموارد المتاحة لتمويل نظام استيراد السلع دون تحويل عملة ، ودون تحديد لهذه السلع نفسها . كذلك سيطر تجار العملة على سوق النقد الأجنبى ، بينما وقف البنك المركزى موقفا ضعيفا ، مما ألجأ الدولة لغض النظر عن تجاوزات هؤلاء التجار والتعامل معهم من الباطن . وقدم ذلك التبرير للقرارات الاقتصادية التى عرفت باسم قرارات يناير ١٩٨٥ ، والتى كانت مقدمتها وخلفية إصدارها تقديم مجموعة من تجار العملة إلى محكمة القيم وتأكيد عزم السلطات الاقتصادية على السيطرة على سوق النقد الأجنبى . وقد اشتملت القرارات على جوانب مثل تحديد البنك المركزى لسعر صرف العملة واستيعاب الجهاز المصرفى الشرعى للنقد المتداول فى السوق والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة واستبداله بالاستيراد بالجنيه المصرى وبعد موافقة لجان ترشيد الاستيراد .

والواقع أن هذه القرارات قد أصدرت وهى فاقدة لقوة الدفع الكافية لأعمالها على المدى الطويل ، فبالرغم من أنها كانت صادرة عن السلطة التنفيذية ككل ، إلا أنها افتقدت عمليا تأييد أجنحة هامة فى هذه السلطة وفى الحزب الحاكم . وقد التقى ذلك عمليا مع عناصر السوق الرافضة تماما للقرارات والقوى السياسية التى ناصرتها بأقصى الجهد ، وعلى رأسها حزب الوفد الجديد الذى كانت صحيفته هى المبادرة باعلان المعركة ضد القرارات . وقد ركزت صحيفة الوفد على شخص وزير الاقتصاد الدكتور مصطفى السعيد الذى لم يكن بالضرورة الشخص المثالى لقيادة معركة الاصلاح باعتبار ما له من تعاملات سابقة فى السوق سواء

بشخصه أو من خلال أسرته أو من خلال تعامله باسم الدولة من الباطن مع تجار العملة . وقدساير الوفد فى هذا الاتجاه حزب العمل الاشتراكى المفترض نظريا أن يقف فى صف القرارات إلا أنه ابتعد عن هذا الموقف بالحملة المركزة التى شنها ضد وزير الاقتصاد فى نفس فترة إصدار القرارات . ولم تحظ القرارات بتأييد معلن سوى من بعض العناصر الصحفية وأعضاء مجلس الشعب المناصرين للحكومة بالإضافة لتأييد اليسار السياسى المتمثل بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، الذى أبدى على أية حال مخاوف مبكرة من عدم سير الحكومة فى الشوط إلى مداه لتطبيق هذه القرارات وتنفيذ سياسة أشمل للاصلاح الاقتصادى .

وفى الوقت الذى كان معارضو القرارات يشنون فيه حملة شديدة ضدها ، بدت الحكومة مدافعة عن قراراتها على استحياء أو معترفة فى دفاعها بأنها تواجه مقاومة شديدة . وقام حزب التجمع بتأييد القرارات على صفحات صحيفته دون تحويلها لمعركة سياسية أكبر ، كما جاء الدفاع عن الاصلاح الاقتصادى من عناصر صحفية وأكاديمية خارج مواقع السلطة التنفيذية والحزب الحاكم وأحزاب المعارضة . على أن المناقشات المكثفة ، والضغوط العنيفة من كافة الأطراف والتى سادت منذ صدور القرارات وحتى آخر شهر مارس ١٩٨٥ إنما كانت إلى جانب صدور حكم محكمة القيم فى قضية تجار العملة (الذى أشار لأخطاء وزير الاقتصاد) مقدمة لاستقالة الدكتور مصطفى السعيد فى أول إبريل ١٩٨٥ وتعيين الدكتور سلطان أبو على وزيرا للاقتصاد . وبذا أسدل الستار على القرارات الاقتصادية التى ألغيت قانونا بعد أن أثارت معركة سياسية هامة (تكرر إصدرار والغاء قرارات اقتصادية على نطاق أصغر فى شهر اغسطس ، حينما تظاهر تجار مدينة بور سعيد ضد قرار تحصيل الرسوم الجمركية من المنبع على بعض السلع) .

وتشير تفاصيل هذه المعركة إلى أن الطرف الذى انتصر فيها أخيرا كان هو الجماعة الضاغطة لرجال الأعمال الممثلين سياسيا داخل الحكومة والمعارضة الوفدية . أما التنظيم المهنى المعبأة بداخله قوى هذه الفئة الاجتماعية ، والمعبر عن مصالحها ، فيتوزع على ثلاث منظمات هى اتحاد الغرف التجارية ، واتحاد الصناعات ، وجمعية رجال الأعمال . وهناك محاولة لتأسيس منظمة رابعة هى اتحاد المصدرين والمستوردين . وبينما يتواجد فى المنظمتين الأوليين رجال القطاع الخاص والقطاع العام معا ، تقتصر العضوية العاملة فى جمعية رجال الأعمال على رجال القطاع الخاص ويسمح بالعضوية المنتسبة فقط لكبار رجال القطاع العام والاقتصاديين التنفيذيين . وقد وصل عدد أعضاء الجمعية فى مايو ١٩٨٤ إلى مائتين وخمسين عضوا من كبار رجال الأعمال يدفع الواحد منهم اشتراكا سنويا مقداره ألف جنيه بجانب ما تحصله الجمعية من اللجان الأجنبية المشتركة معها وبعض هيئات التمويل الدولية .

ويتوزع نشاط أعضاء الجمعية على الوجه التالى : ٢٨٪ يعملون فى مجال التوكيلات التجارية والاستيراد والتصدير ، ١٧٪ يعملون فى مجال الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والأثاث ومستحضرات التجميل ، والباقى يعملون فى مكاتب هندسية واستشارية واعلانية وفى مجال السياحة والنقل . وتضم الجمعية فى عضويتها المنتسبة عددا من الوزراء السابقين كما ضمت وزير الاقتصاد الحالى الدكتور سلطان أبو على ، وكذلك وزير السياحة فؤاد سلطان .

ومن المعروف أن رفض القرارات الاقتصادية جاء إجماعيا من قبل كافة منظمات رجال الأعمال بما فى ذلك اتحاد الغرف التجارية الذى يترأسه أحد قيادات الحزب الوطنى . إلا أن كثيرين من المراقبين يرجعون الدور النشط فى تعبئة قوى الضغط الاقتصادى والسياسى ضد القرارات إلى جمعية رجال الأعمال . وبرغم قلة التفصيلات المعروفة عن نشاط هذه الجمعية ، إلا أن افتراض لعبها للدور النشط فى معركة الغاء القرارات الاقتصادية لا يخرج عن الهدف الذى رسمته الجمعية أصلا لنفسها : « وضع تصورات رجال الأعمال أولا بأول أمام المسئولين عن اتخاذ القرارات بأجهزة الدولة حتى يكون هناك وضوح لفكر وتصور القطاع الخاص أمام واضعى القرار وحتى يكون لرجال الأعمال دور إيجابى لرسم السياسة الاقتصادية للدولة » وطبقا لمجموعة من رجال الأعمال ترى هذه الفئة إخضاع سعر صرف النقد الأجنبى للعرض والطلب ، والسماح بنظام الصيارفة وقصر ترشيد الاستيراد على الرسوم الجمركية على الكماليات دون مغالاة فى رفع هذه الرسوم ، وجعل هيئتى الاستثمار والتصنيع مجرد هيئتين للدراسة والإرشاد . وكل هذا يتناقض مع مرامى القرارات الاقتصادية وينفتح أمامه الطريق بإلغائها ، ذلك الإلغاء الذى وإن حقق لرجال الأعمال مصلحتهم ، إلا أنه ساعد المجتمع السياسى المصرى عموما على إدراك

أهمية جماعات الضغط بصورة غير مسبوقة . وقد تأكد هذا الإدراك بمجيء وزارة الدكتور على لطفى التى بدت أكثر تفاهما مع رجال الأعمال ، حتى أن رئيس الوزراء حضر أحد مؤتمراتهم وأعلن فى أواخر العام عن تشكيل لجنة مشتركة لتبادل الآراء بين الحكومة ورجال الأعمال ، بحيث اعتبرت بعض دوائر المعارضة هذه الحكومة بالتحديد حكومة رجال الأعمال .

٤ ـ الحركة الإسلامية ومعركتا الشريعة وقانون الأحوال الشخصية

بعد فترة من السكون إثر اغتيال الرئيس السادات عاودت الحركة السياسية الإسلامية نشاطها من خلال مجموعات الشباب المنطوية فى جماعات متعددة منتشرة على اتساع البلاد . وكان قد سبق لجناح الحركة المتمثل بجماعة الإخوان المسلمين الانخراط فى الإطار البرلمانى للنظام السياسى من خلال التحالف مع حزب الوفد الجديد ، والتمثيل فى مجلس الشعب بسبعة مقاعد تحظى بها الحركة الإسلامية للمرة الأولى فى التاريخ البرلمانى المصرى . وكان خلف بروز نشاط الحركة الإسلامية مرة أخرى مجموعة من العوامل ساهم فيها النظام السياسى نفسه بقواه الحاكمة والمعارضة بالإضافة لاختيار الحركة تصعيد نشاطها .

وكان العامل الأول المشجع لاسترداد الحركة الإسلامية قوة دفعها السياسى تلك الحملة الصحفية المركزة التى شنتها صحف الأحزاب المعارضة ضد التعذيب الذى تعرض له أعضاء تنظيم الجهاد المدان بعض أعضائه بتدبير وتنفيذ عملية اغتيال الرئيس السادات . وحين أصدرت المحكمة حكمها فى قضية الجهاد وهو غير الحكم السالف فى قضية الاغتيال ، جاء الحكم مخففا حيث لم يحتو على أحكام بالإعدام بل شمل الحكم ببراءة الشيخ عمر عبد الرحمن ، أحد مفكرى الحركة الإسلامية . كما أشارت المحكمة إلى التعذيب الذى وقع على المتهمين ودعت النيابة للتحقيق مع المسئولين عنه .

وبرغم أن هذين الأمرين قد وفرا جوا للمصالحة الوطنية بين الحركة الإسلامية والنظام السياسى بقواه الحاكمة والمعارضة إلا أنهما قد وفرا فى نفس الوقت الجو النفسى اللازم لمعاودة الحركة الإسلامية نشاطها المستقل .

وكان العامل الثانى الذى دفع بهذا النشاط خطوة إلى الأمام قادما بالمثل من داخل النظام السياسى ، إذ أعلن رئيس مجلس الشعب فى بداية العام أن اجتماعا قد جرى بين ممثلى الأحزاب البرلمانية لبحث الخطوات العملية لتطبيق الشريعة الإسلامية . وكانت الندوات الإعلامية التى تعقد بين علماء الدين المسئولين وشباب الجماعات الإسلامية مستمرة فى نفس الفترة ، وفى نفس الفترة أيضا قدمت السلطات قضيتين قانونيتين لهما مضمون دينى حظيتا بتغطية إعلامية واسعة ، الأولى هى قضية الدكتور بريقع ، النبى المزعوم فى الاسكندرية ، والثانية هى قضية التنظيم البهائى التى حظيت بتغطية إعلامية واسعة ، فضلا عن نشر مقالات لمفكرين إسلاميين يدحضون فيها البهائية .

وفى هذا الجو الذى تغلب عليه مناقشة القضايا الدينية جاءت مناقشة مجلس الشعب وما عقده من جلسات استماع لممثلى الأحزاب السياسية والقوى الدينية وعلماء الدين . وهى الجلسات التى شارك فيها المرشد العام للإخوان المسلمين عمر التلمسانى . وكان إجماع الرأى فيها حول ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة متدرجة بعد تنقية القوانين القائمة مما يخالف أحكام الشريعة . كذلك أوصت اللجنة الدينية بمجلس الشعب بتوصيات مثل زيادة البرامج الدينية فى أجهزة الإعلام وإعداد مادة دينية سليمة وميسرة للطلاب ، وإقرار نظام مالى للدعاة وتوفير المساكن لهم .

وعلى ذلك اعتبرت الحركة الإسلامية أن الوقت قد نضج للمطالبة بالتطبيق المباشر للشريعة . فكان أن شهد مسجد النور بالعباسية بالقاهرة ـ على وجه الخصوص اجتماعات حاشدة صدرت عنها بيانات بهذا المعنى وشارك فيها بعض أعضاء مجلس الشعب من الإخوان المسلمين . وفى هذه الاجتماعات طرحت فكرة الخروج بمسيرة « خضراء » للضغط على الحكومة للتعجيل بتطبيق الشريعة . وكان ذلك إعلانا للصدام مع النظام السياسى الذى اعتبر أن السماح بمسيرة تقوم بها قوة سياسية غير شرعية من الناحية الدستورية يمثل تنازلا مرفوضا .

لذا ، وعند نقطة الصدام هذه ، انسحب الإخوان المسلمون ، أما المجموعات التى أصرت على الخروج بالمسيرة ، فقد منعتها السلطات وكان ذلك مقدمة للقبض على العشرات من أعضاء الجماعات الإسلامية ، ولظهور اتجاه يدعو لإعادة النظر فى نشاط الجماعات الدينية . إلا أنه يلاحظ أن كلا من الحكومة والحركة الإسلامية قد حرصتا على إبراز سلامة موقفهما الدستورى ،

وتحاشيا تصوير الأمر كصراع عنيف على نظام الحكم ونوع السلطة الحاكمة ، ومن ناحية كانت المسيرة موضوعا لمنازعة قضائية أبدى فيها الطرفان التزامهما بحكم القضاء . ومن ناحية ثانية لم تستخدم الحكومة كل قواها القمعية كما لم تستخدم الحركة الإسلامية كل قواها التحريضية وحفظ الأمر في إطار الصدام المحسوب .

وعلى أية حال فقد نجحت الحركة الإسلامية في فرض موضوع الشريعة كبند في مقدمة جداول أعمال العمل الوطنى ، فأصبح هذا الموضوع يغطى مساحة واسعة من صفحات الصحف القومية والحزبية كحوار فكرى سياسى احتلت فيه الحركة الإسلامية موقع الهجوم المباشر على صفحات صحفها الخاصة بالإضافة إلى صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى وموقع الهجوم غير المباشر على صفحات الصحف القومية التى أفردت مساحة كبيرة لمفكرين إسلاميين دافعوا عن تطبيق الشريعة الإسلامية بما يخدم الموقف الهجومى العام للحركة الإسلامية وإن أبدوا تحفظات حول أفكار وسلوكيات العناصر الجذرية في الحركة . أما الموقف ضد الحركة فتصدره مجموعة من المفكرين وأساتذة الجامعة البارزين .

ولكى يصبح عام ١٩٨٥ عام الحركة الإسلامية بحق جاءت مصادقة حكم المحكمة بعدم دستورية قانون الأحوال الشخصية الذى أصدره الرئيس السادات في غيبة البرلمان . وبرغم أن حكم المحكمة قد انصب على الجانب الشكلى المتعلق بطريقة صدور القانون لا بمضمونه ، إلا أن الحركة الإسلامية معضدة بمواقف الكثيرين من علماء الدين والساسة الحاكمين والمعارضين ، نجحت دعائيا في تركيز الأضواء على مضمون القانون الذى احتوى بنودا تعد أكثر تعبيرا عن الموقف المتحرر إزاء حقوق المرأة منها عن الموقف الإسلامى المحافظ في هذا الشأن .

وقد استجابت الحكومة والبرلمان لهذا الاتجاه وعاودت مناقشة مضمون القانون بحيث خلصت إلى قانون جديد يقترب خطوة من مطالب الحركة الإسلامية وإن مثل حلا وسطا لايعكس تماما كافة توجهاتها . ومن التراجعات الهامة عن القانون السابق عدم اعتبار الزواج بأخرى ضررا تلقائيا يجيز للزوجة الأولى طلب الطلاق حيث ترك القانون الجديد تحديد أمر الضرر للقاضى لا للزوجة ، وعدم التمسك ببقاء المطلقة الحاضنة في مسكن الزوجية بعد الطلاق في حالة عدم توفير بديل مناسب حيث ترك القانون الجديد أمر توفير المسكن المناسب للزوج بعد الطلاق وإنقضاء العدة كذلك انعكس في القانون الجديد اتجاه تأكيد الالتزام « بما يقره الشرع » لا بما يقضى به العرف .

ولئن أدى اتجاه الأمور على هذا النحو إلى تأكيد القوة الضاغطة للحركة الإسلامية بحيث اتفق النظام السياسى بجناحيه الحاكم والمعارض على الاستجابة لبعض مطالبها ، فقد أدى ذلك بالمثل إلى تفويت فرصة الصدام على النطاق الشعبى بين جماعتين للضغط تتخذ إحداهما موقفا علمانيا ، بينما تتخذ الأخرى موقفا دينيا من قضايا المرأة . فبرغم حالة اللامبالاة العامة في الشارع كان من الممكن لموضوع من هذا النوع أن يسمح لكلا الجماعتين بحشد قواهما على نحو ما تبدى في الاجتماعات النسائية الأولية لكلا الفريقين وعلى ذلك يتضح أن النظام السياسى المصرى إنما كان يطبق على هذا الموضوع قاعدة عامة يميل بموجبها إلى تسوية الصراعات سريعا داخل المؤسسات الحاكمة طبقا لقياسه التقديرى لميزان القوى دون أن يصل الأمر إلى السماح للشارع الواسع بالنزول بثقله في موضوع الصراع .

٥ ـ جماعات الضغط ومستقبل النظام السياسى المصرى

تتمحور جماعات الضغط المصرية حول جهاز الدولة . والبعض منها لا يعدو كونه فرعا من فروع هذا البنيان ويعتمد تمويل الكثير منها على الدولة لا على قدرتها الخاصة . ويمثل ذلك قيدا على القوى الضاغطة لهذه الجماعات بحيث تتفوق قوى الضغط للجماعات ذات الاستقلال المالى الكامل والموارد الكبيرة ، والجماعات التى تحظى بتأييد شعبى واسع . وإذا كان ذلك يمثل اتساقا مع نظام الحكم المركزى غير القائم على التعددية السياسية ، إلا انه يمثل اختلالا واضحا في سياق الحكم المفترض أن يكون ديمقراطيا وقائما على التعددية السياسية والتنافس المفتوح . وتلك بالتحديد هى حالة النظام السياسى المصرى الذى يعرف اختلالا آخر يتمثل في تفوق الجماعات الضاغطة المعبرة عن مصالح الطبقتين الوسطى والعليا على الجماعات الضاغطة المفترض تعبيرها عن مصالح الفئات الاجتماعية الأدنى ، بينما هى في الحقيقة مرتبطة بجهاز الدولة كما هو الحال بالنسبة لاتحاد العمال . وعلى ذلك يكون النظام الديمقراطى قائما على نوع من الاختلال

الاجتماعى الذى يهدد هذه الصيغة السياسية نفسها وهو ما يتضح بجلاء حين تندفع الانتفاضات الاجتماعية للفئات الدنيا خارج المنظمات المفترض أن تعبر عنها رسميا .

والبديل الوحيد الذى يحول دون الوصول لهذا التهديد للنظام الديمقراطى هو إقرار حق هذه الفئات فى تنظيم نفسها بصورة مستقلة واختيار القادة المعبرين عن مصالح أعضائها لا عن مصالح السلطات الحاكمة . وبذلك فقط تتوزع القوة الضاغطة لهذه المنظمات دفاعا عن مصالحها بصورة يومية دون ضرورة لإختزان تبرمها انتظارا للحظة انفجار اجتماعى . وهذا بدوره لا يتصور حدوثه دون توسيع للنطاق العام للتجربة الديمقراطية المصرية سواء على مستوى الفرصة المتاحة للأحزاب السياسية القائمة أو إمكانية تأسيس أحزاب جديدة أو إمكانيات تطوير بنيان جماعات الضغط فى المجتمع المصرى بحيث يصبح أكثر استقلالا عن جهاز الدولة . وهذا ايضا لا يتصور حدوثه دون توسيع مقابل لنطاق العدل الاجتماعى والتوازن فى توزيع الثروة القومية ، إذ لا ينضبط ميزان القوى بين جماعات الضغط المختلفة فى ظل الاختلال الاجتماعى بين الفئات التى تعبر عن مصالحها هذه الجماعات ، وهو ما تشير إليه تجربة المجتمعات الأوروبية التى تتواجد فيها مثلا الاتحادات العمالية كقوة اجتماعية كبيرة لا كمجرد شكل ديمقراطى . ولعل تجربة القرارات الاقتصادية ، التى نشطت فى رفضها منظمات رجال الأعمال ، بينما ضمت إزاءها اتحاد العمال ، تشير إلى حجم الاختلال القائم فى المجتمع المصرى والدور الذى يقوم به جهاز الدولة فى حسم الأمور فى الوقت الذى يتكرر فيه التأكيد على الديمقراطية . ونفس الأمر يتأكد من خلال الموقف من الحركة الإسلامية وعدم إقرار حقها فى التواجد السياسى الشرعى كحزب سياسى معلن مع إقرار حق الجميع فى التنافس مع هذا الحزب على قدم المساواة بحيث يحسم الموقف من برنامجه بالإرادة الشعبية لا بمناورات جهاز الدولة .

ويبقى مع ذلك أن جماعات الضغط الراهنة فى مصر لم تزل فى الغالب جماعات للصفوة النشطة غير المستندة على قاعدة نشطة وهو وضع تضاعفه حالة اللامبالاة العامة فى الشارع المصرى . إلا أن تطوير عمل هذه الجماعات بما يجعلها أكثر تعبيرا عن قاعدتها سوف يساهم بدوره فى مواجهة وضع اللامبالاة . أى أن المطلوب باختصار هو مساهمة جماعات الضغط ـ أثناء التعبير عن مصالح أعضائها ـ فى إصلاح النظام السياسى ككل ، مثلما أن إصلاح النظام السياسى يأتى ببنيان آخر لجماعات الضغط فى المجتمع المصرى .

●●●●

القسم الثالث
الأوضاع الاقتصادية

مقـدمـة :
استراتيجية الانفتاح الاقتصادى :

فى عام ١٩٨٥ استمرت سياسة « الانفتـاح الاقتصادى » تحمل نفس المضمون الذى تبلور تدريجيا على امتداد العقد الأول لتطبيقها منذ بداية السبعينات وحتى بداية الثمانينات . وعلى الرغم من التغيرات التى شهدتها سنوات التطبيق ، بما فى ذلك لحظتى الانعطاف مختلفتى الاتجاه فى منتصف الفترة وفى أواخرها ، فإن هذه الاستراتيجية للتطور الاقتصادى والاجتماعى استمرت ثابتة الجوهر . وبقيت من حيث الأساس نقاط الانطلاق الأصلية لها ، التى تضمنها الاعلان الرسمى بتبنى سياسة الانفتاح « الداخلى » و « الخارجى » .

وتتيح متابعة الأوضاع الاقتصادية فى عام ١٩٨٥ من ناحية ، رصد حصيلة « التغيرات » فى مجرى التطور الاقتصادى فى هذا العام ، بما حمله مع الأعوام الأخيرة من محاولات الترشيد والاصلاح . ومن ناحية أخرى ، تمكننا من تحليل نتائج « الثوابت » فى تطور الاقتصاد المصرى فى ظل استراتيجية « الانفتاح الاقتصادى » .

إن التوجهات الاستراتيجية والأهداف المعلنة للانفتاح الاقتصادى كما حددتها ورقة أكتوبر ١٩٧٤ تلخصت فى : توجيه القطاع العام إلى تنفيذ المشروعات الأساسية التى لا يقدم عليها غيره بهدف توفير الخدمات التى لا غنى عنها للقطاع الخاص المصرى والأجنبى ، وتوفير الضمانات والظروف التى تشجع استثمارات القطاع الخاص المصرى بهدف دفعه إلى النشاط الإنتاجى وسد حاجات المجتمع بعيدا عن الاستثمـارات الطفيلية والإسـراف الاستهلاكى ، والسعى إلى الحصول على موارد خارجية واستثمارات أجنبية بهدف دعم الاقتصاد القومى والتعجيل بالتنمية وبالأخص الاسراع بالتصنيع بما فى ذلك للتصدير على أساس التكنولوجيا الحديثة .

ومن أجل تحقيق الأهداف الاساسية المذكورة ، والأهداف الفرعية المكملة لها ، توالت التشريعات والإجراءات والتحولات التى غيرت البنية الداخلية والعلاقات الخارجية للاقتصاد المصرى . وانطلاقا من التوجهات الأصلية ، وفى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيرة ، وعلى أساس الظروف الموضوعية والذاتية الداخلية والخارجية ، تحددت الخطوط الثابتـة للسياسـة الاقتصاديـة والتطور الاقتصادى . وهكذا ، خلال العقد الأول من عمر الانفتاح الاقتصادى ، فإن سياسة « تطوير القطاع العام » التى تضمنت تغيير دوره ووضعه ، قد أدت فعليا إلى إضعاف قيادته والغاء سيطرته ، ورغم بقاء وزنه النسبى كبيرا وبالأخص فى الصناعة ، فقد احتدمت مشكلاته الإنتاجية والتمويلية والتسويقية والتنظيمية وغيرها . وفى المقابل فإن سياسة « تحرير القطاع الخاص » كانت تعنى دعمه وتقديم ضمانات الأمان وألوان التشجيع بما أتاح له الازدهار ، وإن تمت استثماراته وأنشطته بالأساس بعيدا عن قطاعات الإنتاج المادى . وأما سياسـة « تحريـر القطاع المصرفى » ، وإن وسعت من سوق المعاملات المصرفية ، فقد تضمنت فضلا عن تقليص وزن بنوك القطاع العام التجارية وإضعاف سلطة البنك المركزى ، ودور البنوك العديدة المشتركة والأجنبية والخاصة فى تحويل الودائع المصرية إلى الخارج ، تعديل سياسة الائتمان بما زاد من أسباب التضخم وأثر على متطلبات التنمية والتصنيع . ورغم العدد الكبير للمشروعات الأجنبية ، وخاصة المشتركة ، فى كافة فروع النشاط الاقتصادى ، فإن سياسة « تشجيع الاستثمار الأجنبى » و « إقامة المناطق الحرة » لم تحقق حتى الآن الآمال المرجوة ، سواء من حيث حجم التدفق الفعلى لرؤوس الأموال من الخارج أو مستوى التكنولوجيا المستوردة أو إتجاهات توظيف ما تدفق منها بالفعل إلى مصر ، إذا استثنينا الاستثمار فى مجال البترول . وجاءت سياسة « تحرير التجارة الخارجية » بتوجيه غير متوازن للعلاقات التجارية مع العالم ، وبشكل خاص لصالح البلدان الرأسمالية المتقدمة فى الغرب ، فضلا عن تفاقم عجز الميزان التجارى مع تراخى الصادرات وانفلات الاستيراد الاستهلاكى بما حمل من مخاطر وجلب من إضرار على الاقتصاد والصناعة . وفيما يتعلق بسياسة

« أسعار الصرف الأجنبى » أدى « تحرير الجنيه المصرى » إلى حدوث تخفيضات متتالية لقيمة الجنيه المصرى ، فاقمتها المضاربة ، الأمر الذى عكس آثاره السلبية على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، فضلا عن الآثار الاجتماعية للتضخم . وأما السياسة المالية والنقدية ، فهى لم تفلح فى علاج « عجز موازنة الدولة » ولم تحل دون تفاقم « التمويل التضخمى بالعجز » والتوسع النقدى ، بما يفوق نمو الإنتاج ، فى ظل احتدام أسبابه المزمنة ، أى استمرار الانفاق الحكومى شبه الانتاجى ، وغير الإنتاجى الضخم .

وإذا كانت سياسة « إطلاق هجرة العمالة » قد أتت بموارد كبيرة من النقد الأجنبى المحول من المصريين العاملين فى البلدان العربية البترولية ، فإن جزءا ضخما منها قد أهدر بتسربه إلى خارج البلاد نقدا ، للتوظيف خارجها ، أو مقابل واردات غير ضرورية ، فضلا عن الآثار السلبية للهجرة ، ومنها تزايد اختلال هيكل العمالة نتيجة نقص العمالة الماهرة والمدربة والفنية ـ العلمية . ولم تتمكن سياسة العمالة الداخلية من حل مشكلات البطالة المقنعة وغير الإنتاجية . ولقد تفاقمت « مشكلة الديون الخارجية » ـ رغم اعتبارها شرا فى بداية الانفتاح ينبغى تجنبه بتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر ـ وذلك مع تزايد العجز الجارى فى ميزان المدفوعات . ورغم التدفق الواسع نسبيا للقروض الخارجية ، فإنها لم توظف بما يستجيب للأولويات القومية ويخلق طاقات إنتاجية تكفى لسدادها ، وجاء هذا التضخم فى المديونية رغم تعاظم موارد النقد الأجنبى وتوسع قنواته فى سنوات الانفتاح الاقتصادى .

وفى عام ١٩٨٥ تواصلت سياسات الاصلاح والترشيد التى مست أهم جوانب السياسة الاقتصادية ، فى مجالات النقد والائتمان والصرف والاستيراد والاستثمار والموازنة ... الخ . وبشكل خاص ، فإن هذا العام مثل نهاية العام الثالث وبداية العام الرابع للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ التى أشار إطارها العام إلى جوهر الأزمة الهيكلية للاقتصاد المصرى التى ارتبطت بعلاقة السبب والنتيجة بما أشرنا إليه أعلاه ، كما لمس العديد من مظاهر الاختلالات والمشكلات التى يعانى منها ، ونعنى فى المقام الأول اختلال التطور القطاعى للاقتصاد المصرى ، رغم الارتفاع النسبى فى معدلات النمو الإجمالية خلال سنوات الانفتاح .

١ ـ تطور الهيكل الاقتصادى :

لقد أكد مشروع الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ أن النمو بمعدلات « مقبولة » والذى تحقق بفضل سياسة الانفتاح كان « فى صالح القطاعات غير الإنتاجية أكثر مما كان فى صالح القطاعات الإنتاجية » . والواقع أنه بين عامى ١٩٧٣ و ٨٢/١٩٨٣ هبط نصيب القطاعات السلعية أو قطاعات الإنتاج المادى فى الاستثمار الثابت الإجمالى من ٦٣,٥٪ إلى ٥٤,٤٪ ، وفى الدخل المحلى الإجمالى من ٥٥,٩٪ إلى ٥٣,٦٪ ، وفى العمالة من ٥٣,١٪ إلى ٥٠,٨٪ . ويلاحظ أن تدهور النصيب النسبى للزراعة كان أشد على الرغم من النقد المتكرر فى عهد الانفتاح الاقتصادى لتجاهل تنمية الزراعة لصالح التنمية الصناعية فى الحقبة السابقة له . وهكذا هبط نصيبها من الاستثمار فى نفس الفترة من ٤٦,٩٪ إلى ٣٥,٥٪ ، ومن الدخل من ٣١,٢٪ إلى ١٨,٤٪ ، ومن العمالة من ١٢,٤٪ إلى ٩,٨٪ . ولم يكن تراجع أنصبة الزراعة لصالح تطور الصناعة ، التى هبط نصيبها من الاستثمار من ١٢,٨٪ إلى ١٢,٧٪ ، وباستبعاد البترول ، فإن هذه النسبة تنخفض بدرجة أشد من ١٢,٤٪ إلى ٢,٤٪ فقط . وأما بالنسبة للدخل فإن نصيب الصناعة قد هبط من ١٩,٧٪ إلى ١٣,٩٪ وللعمالة من ٣٧,٥٪ إلى ٢٨٪ . وفى المقابل زاد نصيب قطاعات التوزيع والخدمات الإنتاجية فى الاستثمار من ١٤,٢٪ إلى ١٥,٤٪ ، وفى الدخل من ١٥٪ إلى ٢٨٪ ، وفى العمالة من ٢٧٪ إلى ٢٨٪ . ورغم هبوط نصيب قطاعات الخدمات غير الإنتاجية (الاجتماعية والسيادية) فى الدخل من ٢٩,١٪ إلى ١٨,٤٪ ، فقد زاد فى الاستثمار من ٢٢,٣٪ إلى ٣٠,٢٪ وفى العمالة من ١٩,٨٪ إلى ٢١,١٪ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (١)
تطور هيكل الاستثمار والدخل والعمالة
حسب القطاعات ١٩٧٣ ـ ٨٢/١٩٨٣

	الاستثمار الثابت الاجمالى (*)				الدخل المحلى الاجمالى (**)				العمالة			
	١٩٧٣		٨٢/١٩٨٣		١٩٧٣		٨٢/١٩٨٣		١٩٧٣		٨٢/١٩٨٣	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	الف	٪	الف	٪
• القطاعات السلعية	٥٦٤٠,٤	٦٣,٥	٦٥٩١,٩	٥٤,٤	١٧١٠,٨	٥٥,٩	١١٣٠٤,٧	٥٣,٦	٢٤٧,٢	٥٣,١	١٩٠٢,٦	٥٠,٨
•• الزراعة	٤١٦٣,٨	٤٦,٩	٤٢٩٦,٤	٣٥,٥	٩٥٥,٥	٣١,٢	٣٨٨٦,٠	١٨,٤	٥٧,٦	١٢,٤	٣٦٨,٢	٩,٨
•• الصناعة والبترول	١١٣٩,٠	١٢,٨	١٥٣٩,٤	١٢,٧	٦٠٢,٦	١٩,٧	٦٢٤٣,٥	٢٩,٦	١٧٤,٣	٣٧,٥	١٠٧٣,٦	٢٨,٧
•• البترول	٣٢,٠	٠,٤	١٢٤٧,٧	١٠,٣			٣٣٢١,٥	١٥,٧			٢٧,٠	٠,٧
• قطاعات التوزيع	١٢٦٦,١	١٤,٢	١٨٥٩,٠	١٥,٤	٤٥٨,٥	١٥,٠	٥٩٠٧,٣	٢٨,٠	١٢٥,٧	٢٧,٠	١٠٤٨,٧	٢٨,٠
• قطاعات الخدمات	١٩٧٩,٨	٢٢,٣	٣٦٥٩,٨	٣٠,٢	٨٩١,٣	٢٩,١	٣٨٩٢,٧	١٨,٤	٩٢,٣	١٩,٨	٧٩٠,٩	٢١,١
• الاجمالى	٨٨٨٦,٣	١٠٠,٠	١٢١١٠,٧	١٠٠,٠	٣٠٦٠,٦	١٠٠,٠	٢١١٠٤,٧	١٠٠	٤٦٥,٢	١٠٠,٠	٣٧٤٢,٢	١٠٠,٠

المصادر عام ١٩٧٣ : المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، العدد الثانى ، ١٩٧٥

عام ٨٢/١٩٨٣ : النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، العدد الأول ، ١٩٨٥ .

• باستبعاد ٧٦,٤ مليون جنيه غير موزعة لعام ٨٢/١٩٨٣ .

•• بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة لعامى ١٩٧٢ و ٨١/١٩٨٢

إن هذا التطور الإجمالى والقطاعى كان محصلة اتجاهات النمو التى فاقمت الاختلالات فى هيكل الاقتصاد القومى ، وبالأخص فى السنوات الأخيرة للفترة المدروسة ، مقارنة بالسنوات الأولى لها . وهكذا ، فإن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الذى قدر بـ ٨,٩٪ خلال السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ ، قد هبط إلى ٨٪ فى الفترة ١٩٧٧ ـ ٨١/١٩٨٢ . وبين نفس الفترتين هبط هذا المعدل للقطاعات السلعية من ٧,٢٪ إلى ٥,٨٪ ، وللخدمات الإنتاجية من ١٣,٣٪ إلى ١١,٤٪ ، وزاد للخدمات الاجتماعية والسيادية من ٤,٨٪ إلى ٧,٨٪ . ويكشف تباطؤ نمو الإنتاج السلعى عن الطابع المختل لهذا النمو الاقتصادى .

وتصبح هذه الخطوط الإجمالية لتطور الاقتصاد القومى أشد وضوحا إذا ما انتقلنا إلى تحليل ملامحها التفصيلية ، وبالأخص متابعة معدلات النمو السنوى والفرعى .

تشير البيانات المتاحة إلى تعمق أزمات الركود ، وتكرار الأزمات الدورية فى الصناعة والزراعة خلال العقد الأول للانفتاح الاقتصادى . وهكذا يلاحظ أنه بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ هبط معدل النمو (بالأسعار الثابتة) فى الصناعة من ١١,٦٪ إلى ٨,١٪ ، وفى الزراعة من ٢,٤٪ إلى ١,٥٪ ، وفى القطاعات السلعية إجمالا من ٩,٤٪ إلى ٧,٢٪ . وانعكست هذه الأزمات لهبوط الإنتاج على نمو الناتج المحلى الإجمالى ، الذى هبط معدله من ١٠,٥٪ إلى ١٠,٢٪ .

وبدوره فإن انخفاض المعدل الأخير بدرجة أقل ، قد عكس أزمات تضخمية نجمت عن زيادة معدلات النمو لقطاعات التوزيع والخدمات . ومن حيث الأساس ، استمرت نفس الاتجاهات بين أعوام ١٩٧٦ و ١٩٨٥ . وهكذا على سبيل المثال ، بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ هبط معدل النمو فى القطاعات السلعية من ١١,٧٪ إلى ٧,٧٪ ، ويلاحظ هبوط معدل النمو فى قطاع الكهرباء وبدرجة أشد حدة فى قطاع البترول بين نفس العامين . وبين العامين الأولين للخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ ، هبط معدل النمو بالأسعار الثابتة (لعام ٨١/١٩٨٢) فى الصناعة من ٩,٦٪ إلى ٧,١٪ وفى قطاع البترول ومنتجاته من ١٢,٨٪ إلى ٥,٤٪ . وانخفضت القيمة الحقيقية للإنتاج الزراعى فى العام

الأول للخطة ١٩٨٣/٨٢ بنحو ٠,١٪ ، ولم يتعد معدل النمو ٣٪ فى العام الثانى ١٩٨٤/٨٣ . وبين العامين هبط معدل النمو فى قطاع التشييد من ١٢٪ إلى ٠,٣٪ وهبط هذا المعدل للقطاعات السلعية من ٧,٢٪ إلى ٤,٤٪ . وهبط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٧,٥٪ إلى ٥٪ ، إلى جانب هبوط هذا المعدل فى قطاعات التوزيع والخدمات .

٢ ـ توجهات الخطة الخمسية :

لقد تعاظم تقليص سلطات التخطيط ، حتى فيما يتعلق بالمؤشر الوحيد الذى حمل صفة الإلزامية فى الخطط السابقة لإعلان الانفتاح ، ونقصد أرقام الاستثمار . وعلى امتداد العقد الأول من حياة الانفتاح الاقتصادى جرى تجاهل ثلاث خطط خمسية تم وضعها فى أقل من خمس سنوات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ و ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ و ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) ، ولم تنفذ إلا الخطة الخمسية الأخيرة ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ . وإذا نحينا جانبا تحليل أسباب استمرار الاختلالات الهيكلية والمشكلات المزمنة حتى العام الثالث للخطة الأخيرة ، فإنه من الهام أن نرصد حقيقة تميز توجهاتها المعلنة عن الخطط السابقة لها . إن هذه الخطط ، كما يتضح من وثائقها ، عكست إتجاها متزايدا نحو تخصيص الاستثمارات الأوسع للدولة فى القطاعات شبه الإنتاجية وغير الإنتاجية ، فضلا عن أولوية عامل الربح فى اختيار استثمارات القطاع العام . ولم تعكس هذه الخطط أسبقية تطوير قطاعى الصناعة والزراعة . وهما القطاعان الرئيسيان اللذان يمثلان الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهما فى نفس الوقت بمثابة الرافعة المادية لتطوير القطاعات الأخرى ، التى لا ينبغى أن تنمو استثماراتها إلا بالقدر اللازم لنمو الإنتاج أو المتلائم مع مستوى هذا النمو .

والواقع أن الاختلالات الهيكلية التى أبرز خطورتها الإطار العام للخطة الخمسية الأخيرة ، ترجع بالأساس إلى فعل القوى العفوية التى أطلق العنان لتأثيراتها فى ظروف التخلى عن التخطيط الفعلى للاستثمار ، وعن برامج التصنيع الطموحة ، وتراجع الأولويات القومية فى التنمية أمام قوانين السوق الداخلية والعالمية ، ولقد جرى تغليب التجارة والاستهلاك على الإنتاج والاستثمار ، بما دفع إلى المطالبة بـ « انفتاح إنتاجى » حتى فى سنوات الانفتاح الأولى .

إن عمق الاختلالات الهيكلية وبقاء أسبابه ، انعكس فى عدم إثمار الاتجاه الاصلاحى للخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ نحو « تصفية الاختلالات المتراكمة » ، كما تشير بيانات متابعة العامين الأولين التى أوردناها .

وفى التنفيذ ، فإن الاتجاه نحو الإصلاح الذى فرضه واقع « قصور الإنتاج السلعى فى القطاعين الرئيسيين ـ الزراعة والصناعة ، عن توفير الاحتياجات المتزايدة » ، لم يدفع إلى أن « يصبح إصلاح هيكل الإنتاج السلعى أساسا عنصر الدفع الرئيسى خلال المرحلة القادمة » كما أشار الإطار العام للخطة .

ونكتفى هنا بملاحظة أن مشروع خطة السنة ١٩٨٥/٨٤ خصص للقطاعات السلعية ٤٩,٤٪ فقط من إجمالى الاستثمار الثابت ، مقابل ٥٤,٤٪ فى عام ١٩٨٣/٨٢ (و ٦٣,٥٪ فى عام ١٩٧٣) . ويصبح منطقيا فى ضوء هذا الهيكل الاستثمارى المخطط أن يتوقع (فى نفس السنوات) هبوط نصيب هذه القطاعات فى الناتج المحلى الإجمالى من ٥٣,٦٪ إلى ٥٣,٣٪ و (٥٥,٩٪) . وفضلا عن هذا ، فإن الارتفاع المتوقع للنصيب النسبى من العمالة فى قطاعات الإنتاج من ٥٠,٨٪ إلى ٥٤,٧٪ و ((٥٣,١٪) يشير إلى نمو إضافى للبطالة المقنعة القائمة فيها مع توقع ضيق فرص العمالة فى القطاعات الأخرى .

وكما أورد الإطار العام لمشروع الخطة الخمسية الأخيرة ، مشيراً إلى السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢/٨١ ، التى وصفها بأنها فترة « الوفرة الظاهرية والتفاؤل الكبير » ، فإن تكلفة النمو كانت عالية ، رغم ما أورثه وبسبب ما أورثه هذا النمو من اختلالات هيكلية عرضنا لملامحها العريضة . وكما أكدت الوثيقة المذكورة فإن السياسات النقدية ، والائتمانية وغيرها من جوانب السياسة الاقتصادية « أسهمت فى تحجيم المشكلة ، ولكنها لم تضع الحلول الحاسمة لها ، وطبيعى أن تلك السياسات وحدها لا يمكن أن تضع العلاج فى ظروف سيادة الاختلالات الهيكلية » .

إن تحليل أهم المشكلات والسياسات والقضايا الاقتصادية خلال العقد الأول للانفتاح الاقتصادى ، ورصد تطوراتها فى عام ١٩٨٥ ، يشير من ناحية إلى « التكلفة الهائلة بالفعل » لنمو اعتمد على مصادر خارجية تعرضت للتراجع والتقلب ، بما دفع الوثيقة المشار إليها إلى التحذير من مخاطر الاعتماد عليها . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التحليل يؤكد استمرار تلك المشكلات التى حددتها الوثيقة ولم تتمكن من حلها بعد

سياسات الإصلاح والترشيد ، وذلك كما يتبين من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية .

ويمكن تحديد المشكلات الرئيسية للاقتصاد المصرى فى سنوات الانفتاح الاقتصادى خلال عقده الأول وحتى بداية عقده الثانى ، طبقا لما ورد فى الإطار العام للخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ . لقد تراجع حجم الصادرات وتعاظمت قيمة الواردات واحتدمت مشكلة الغذاء واستنزفت مصادر البترول ، واتسم الاستثمار الأجنبى بالضآلة فضلا عن ضعف التكنولوجيا المصاحبة له وتفضيله للأنشطة غير الإنتاجية ، وزادت أعباء المديونية الخارجية واتجهت القروض الخارجية إلى مسارات لم تكن الأكثر اتفاقا مع الأولويات القومية ، واتجه الائتمان بعيدا عن متطلبات التنمية وحولت البنوك الأجنبية ودائعها إلى الخارج وفضلت تمويل الأنشطة غير الإنتاجية ، وزاد اختلال هيكل العمالة مع هجرة العمالة الماهرة والمتخصصة إلى الخارج ونمو البطالة المقنعة ، وزاد عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات رغم نمو الموارد من النقد الأجنبى ، وزاد الاعتماد على الخارج وعلى « عوامل دفع » للنمو يمكن أن تتحول إلى « عوامل حد » له تتمثل فى مصادر خارجية غير مستقرة تتوقف على عوامل خارجية ، وتعرضت بالفعل المصادر القومية للنقد الأجنبى إلى التقلب أو حتى التراجع وهى عائدات تصدير البترول ، وإيرادات المرور بالقناة ، وتحويلات العاملين بالخارج ، والدخل من السياحة ، ورغم نمو المدخرات المحلية استمر تحمل الموازنة العامة للدولة لعبء الدعم واعتمادها على التمويل التضخمى بالعجز ، وعانى القطاع العام فى الصناعة من مشكلات الإنتاج والتصريف والتمويل والإدارة والتنظيم وغيرها ، وتواصل انخفاض قيمة الجنية وارتفاع مستوى الأسعار واختلال توزيع الدخل ، الخ ... ونكتفى هنا بتحليل بعض من هذه المشكلات والقضايا والتطورات .

٣ ـ الموازنة العامة للدولة :

إن تحليل تطور رقم العجز الكلى فى موازنة الدولة ، وتتبع مصادر تمويل هذا العجز ، وتفصيل مكونات أرقام النفقات والإيرادات العامة ، يلقى الضوء على العديد من مظاهر المشكلات وجوهر التطورات فى الاقتصاد المصرى .

لقد انخفضت نسبة العجز الكلى مع إنخفاض نسبة العجز الرأسمالى فى الموازنة ، وزاد الوزن النسبى لمصادر الاقتراض غير التضخمى من مصادر الإدخار المحلى فى تغطية هذا العجز ، وانخفضت نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى مع تناقص الوزن النسبى للنفقات العسكرية ومدفوعات الدعم والإنفاق الرأسمالى واستخدامات القطاع العام بين عامى ١٩٧٤ ـ ٨٣/١٩٨٤ ، وانعكست هذه الاتجاهات لإصلاح عجز الموازنة وترشيد الإنفاق العام فى أرقام موازنة ٨٤/١٩٨٥ .

بيد أن عبء الإنفاق العام الذى تزايد خلال العقد الأول للانفتاح استمر مرتفعا فى عام ١٩٨٥ . وظهر هذا فى الارتفاع الكبير لمعدل النمو السنوى لإجمالى الإنفاق (١٦,٤٪) وبالذات للإنفاق الحكومى على القطاعات غير السلعية (١٩,٢٪) مقارنة بمعدل نمو الإنتاج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة (٧,٦٪) بين عامى ١٩٧٤ و ٨٤/١٩٨٥ . وترجع أسباب نمو الإنفاق الحكومى الجارى واستمرار ارتفاع حجم الإنفاق العام الإجمالى إلى عوامل متعددة منها تزايد أعباء الدين العام وانخفاض قيمة الجنية وارتفاع أسعار السلع المستوردة والمحلية والإنفاق على البنية الأساسية ... الخ . على الرغم من تراجع العديد من بنود الإنفاق العام كما أشرنا .

ولقد زادت نسبة النفقات إلى الإيرادات فى الموازنة من ١٠٧,٧٪ إلى ١٤٤,٧٪ وهبطت بشكل طفيف إلى ١٤١,٩٪ فى أعوام ١٩٧٤ و ٨٣/١٩٨٤ و ٨٤/١٩٨٥ على الترتيب . ونجم عن هذا استمرار الحجم الكبير للعجز الكلى فى الموازنة والذى بلغ ٢٠,٧٪ و ٢١,٣٪ و ٢١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نفس السنوات .

ومن أجل تغطية العجز فى موازنة الدولة ، زاد الدين العام الداخلى بنحو ٧١٠ ملايين جنيه فى عام ١٩٧٤ و ٣٦٢٦ مليون جنيه فى عام ٨٣/١٩٨٤ ثم بنحو ٣٨٧٨ مليون جنيه فى عام ٨٤/١٩٨٥ ، وإلى جانب الاقتراض غير التضخمى من المصادر المحلية للادخار مثل الاقتراض التضخمى من الجهاز المصرفى حوالى ٥٠٪ من إجمالى الدين العام الداخلى بين عامى ١٩٧٤ و ٨٤/١٩٨٥ . وزاد إجمالى الدين العام الداخلى من ٤٢٣٢,٣ مليون جنيه فى آخر عام ١٩٧٤ إلى ١٨١٠١,٧ مليون جنيه فى منتصف عام ١٩٨٣ ، وزادت نسبة الديون المصرفية على حساب الأوراق المالية الحكومية من ٤٥,٦٪ إلى ٨١,٥٪ . وإلى جانب تفاقم الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى بسبب اللجوء

إلى التمويل الاقتراضى التضخمى لتغطى الإنفاق الجارى والاستثمارى غير الإنتاجى فى الموازنة ، فقد زادت أعباء الأخيرة .

لقد زادت نسبة فوائد الدين العام الداخلى من ٢,٣٪ فى عام ١٩٧٤ إلى ١٠,٢٪ عام ٨٣/ ١٩٨٤ و ١٠,٩٪ فى عام ٨٤/ ١٩٨٥ من إجمالى الإنفاق الجارى . وفضلا عن هذا فإن قيمة أقساط هذا الدين قد بلغت ٢٧,٤٪ و ٢٣,٥٪ ثم ٢٥٪ من إجمالى الإنفاق الرأسمالى فى موازنات نفس الأعوام على الترتيب .

ومن ناحية أخرى ، جرى اللجوء إلى التمويل الخارجى لتغطية جزء آخر من عجز الموازنة . وهكذا زادت نسبة القروض الخارجية المستخدمة فى تمويل الموازنة العامة إلى إجمالى القروض الخارجية المستخدمة على المستوى القومى من ٢٩,٤٪ إلى ٧٧,١٪ بين عامى ١٩٧٤ و ٨٣/ ١٩٨٤ . وزادت نسبة مساهمة القروض الخارجية فى تمويل الموازنة العامة من ٢١,٩٪ إلى ٥٦,٥٪ من إجمالى الموارد الرأسمالية بين عامى ١٩٧٤ و ٨٣/ ١٩٨٤ . وفى عام ٨٤/ ١٩٨٥ بلغت هذه النسبة ١١٣,٧٪ من الإيرادات الذاتية المتاحة للاستثمار والتحويلات الرأسمالية . وترتب على هذا دفع فوائد للدين الخارجى بلغت ١,١٪ و ٠,٩٪ ثم ٢٪ من الإنفاق الجارى وبلغ عبء أقساطه ٠,٩٪ و ١٠,٦٪ ثم ٨,٨٪ من الإنفاق الرأسمالى فى أعوام ١٩٧٤ و ٨٣/ ١٩٨٤ و ٨٤/ ١٩٨٥ على الترتيب .

ونلاحظ أن فوائد الدين العام الداخلى والخارجى قد مثلت ١٢,٩٪ من الإنفاق الجارى ، وبلغت قيمة أقساطه ٣٢,٥٪ من الإنفاق الرأسمالى فى عامى ٨٤/ ١٩٨٥ .

ويشير تحليل جانب الايرادات فى الموازنة العامة للدولة إلى هبوط نسبة الضرائب المباشرة إلى الايرادات العامة الذاتية من ١٦,٧٪ إلى ١٢,٨٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٥/٨٤ ، على الرغم من زيادة حصيلة الضرائب على دخول الأعمال بالنسبة لقطاع الأعمال العام . ويفسر عدم نمو الايرادات من ناحية باتساع التهرب الضريبى حيث تهرب نحو ٧٠٪ من الممولين فى ٨٢/ ١٩٨٣ (وقدر التهرب بمليار جنيه خلال تسعة أشهر فى ٨٤/ ١٩٨٥) وتعدد الاعفاءات الضريبية ونمو الاعفاءات الجمركية (بما فى ذلك على السلع الاستهلاكية غير الضرورية) حتى وصلت إلى نحو ٤٠٪ من قيمة الواردات .

ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن فائض البترول وإن مثل حوالى ٣١,٦٪ من اجمالى الايرادات الجارية غير السيادية فى عام ١٩٨٥/٨٤ مقابل ٩,١٪ فى عام ١٩٧٤ ، فإن هذا الفائض قد شهد انخفاضا مستمرا من حيث القيمة المطلقة والنسبية بدءا من عامى ١٩٨١/٨٠ مع انخفاض أسعار البترول . وإذا كان الاتجاه الأول يشير إلى ضرورة تقليص الاعفاءات الضريبية والجمركية وزيادة تحصيل الرسوم والضرائب المباشرة لرفع ايرادات الموازنة (وموارد الاستثمار المحلى) ، فإن الاتجاه الثانى يؤكد مخاطر اعتماد الموازنة (والاقتصاد القومى اجمالا) على مصادر غير ثابتة للدخل تتجه إلى التناقص .

وفى جانب النفقات العامة يلاحظ انخفاض نسبة الانفاق العسكرى الى اجمالى الانفاق الجارى من ٢٨٪ عام ١٩٧٤ إلى ٢٤,٤ ٪ فى ١٩٨٤/٨٣ ثم ٢١,١٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ وإن شهد هذا الانفاق ارتفاعا فى عام ١٩٨٣/٨٢ نتيجة تكاليف قوات حفظ السلام وتكاليف استلام سيناء فضلا عن المتطلبات الاضافية ، كما يلاحظ من ناحية أخرى أن الانفاق الحكومى الجارى والاستثمارى قد زاد مع توسع النشاط الاقتصادى المدنى للقوات المسلحة . وربما يفسر هذا جزئيا بتوسع الانفاق الاستثمارى على الادارة والخدمات الحكومية والذى زاد من ١٢,٨٪ من اجمالى الاستثمار فى الموازنة فى عام ١٩٧٤ الى ٣٦,٣٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ . ولقد ارتبط هذا بهبوط الانفاق الاستثمارى الحكومى على الصحة والتعليم والبحث العلمى والخدمات الاجتماعية وان زاد للاسكان والتشييد . ويلاحظ تزايد نصيب الأجور فى الاستخدامات الجارية من ١٨,٩٪ إلى ٢٩٪ بين ١٩٧٤ و ١٩٨٥/٨٤ الأمر الذى يتفسر بتضخم جيش العاملين فى القطاع الحكومى غير الاقتصادى وبالأخص النمو بمعدلات عالية لاعداد واجور الوظائف الادارية العليا وللعمالة غير المدربة التى تضاعف نصيب البطالة المقنعة . ويلاحظ من ناحية ان عدد العاملين فى القطاع الحكومى قد زاد بنحو ٢٩,١٪ مقابل زيادة العاملين فى القطاع العام بنحو ١٩,١٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ . وبينما زادت مجموعة الوظائف العليا بنحو ٥٩,٦٪ ومجموعة الوظائف المكتبية بنحو ٤٠,١٪ فان مجموعة الوظائف الفنية زادت بنحو ٢٤,٨ ٪ وعلى حين لم تتعدد زيادة مجموعة الوظائف الحرفية (التى تهرب للأجور الأعلى) بنحو ٤,٨٪ ، فان مجموعة وظائف الخدمات المعاونة غير الانتاجية زادت بنحو ٢١,٣٪ فى نفس الفترة . وبينما هبطت نسبة العاملين فى الصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات وبقيت كما هى تقريبا فى الزراعة والرى ، فقد زادت فى

القطاعات غير الانتاجية . وعلى حين ان كل ١٨٧ عاملا فى القطاع العام كان يقابله موظف واحد من شاغلى الوظائف العليا فان هذه النسبة وصلت الى ١٦٣ : ١ فى الجهاز الادارى . ومن ناحية اخرى فان زيادة الأجور قد ارتبطت ايضا برفع الحد الأدنى للأجور الأمر الذى انعكس فى تقليص الفوارق بينه وبين الحد الأعلى من ١ : ١٨,٥ طبقا للقانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ إلى ١: ٨,٣ طبقا للقانون ١١٤ لسنة ٨١ . وإن بقيت الأجور الحكومية وبالذات للعمالة غير المدربة وغير الفنية اقل بكثير مقارنة بتلك المدفوعة فى مشروعات الاستثمار المشتركة والأجنبية والقطاع الخاص وحتى بالنسبة لقطاع الأعمال العام .

ويبقى ان نلاحظ انخفاض نسبة مدفوعات الدعم المباشر الى الانفاق الجارى وزيادة ايرادات الموازنة من فائض وأرباح القطاع العام ، مقارنة بتمويل عجز تحويلات الشركات ، الأمر الذى يتطلب تحليلا منفصلا فى اطار تحليل لازم لقضايا الدعم والقطاع العام .

٤ ـ الدعم ومشكلة التضخم :

لقد مثل الدعم ، أو المدفوعات الحكومية المباشرة وغير المباشرة بغرض الحفاظ على مستوى منخفض نسبيا لأسعار عدد من السلع والخدمات بعيدا عن فعل قانون العرض والطلب ، أحد أهم القضايا الاقتصادية الاجتماعية التى أثارت جدلا واسعا رسميا وغير رسمى فى عام ١٩٨٥ كما فى اعوام الانفتاح السابقة عليه .

ان تعاظم قيمة الدعم بين عام ١٩٧٤ وبداية الثمانينات واستمرار الأرتفاع النسبى لمخصصاته النقدية فى موازنة الدولة فى مطلع الثمانينات وحتى عام ١٩٨٥ ، يرجع الى الاختلال الذى رأيناه فى هيكل الانتاج المحلى والمتمثل فى انخفاض معدلات نمو الزراعة والصناعة ومشكلات وأزمات التطور ومستوى الانتاجية فى هذين القطاعين الرئيسيين للاقتصاد القومى الأمر الذى ادى الى قصور انتاجهما عن تغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة .

وفضلا عن الارتفاع المتعاظم لأسعار الواردات من *السلع الغذائية* والانتاجية المدعومة ومن ثم زيادة مخصصات الدعم للحفاظ على مستوى أقل لأسعار البيع فى السوق المحلية ، فان تعاظم حجم الواردات من هذه *السلع وخاصة الغذاء* ، لتعويض عدم كفاية الانتاج المحلى ، زاد من قيمة الدعم وأبرز مخاطر التبعية *الغذائية والاعتماد على المعونات والواردات* عموما .

• وعلى الرغم من تراجع الوزن النسبى لقيمة الدعم المباشر ، فضلا عن تراجع قيمته المطلقة الحقيقية بحساب معدل التضخم ، فقد مثل نسبة هامة من عجز موازنة الدولة . وكان الدعم المستتر المتمثل اساسا فى التسعير الجبرى للعديد من السلع المنتجة فى شركات وهيئات القطاع العام الانتاجى (اذا استثنينا الخدمات المقدمة من الهيئات الاقتصادية الحكومية) ، أحد أهم اسباب انخفاض ربحيته وريعيته على مستوى الوحدات وعلى مستوى القطاعات فضلا عن ضعف فعاليته على المستوى القومى .

إن مثل هذا الدعم قد ارتبط من ناحية باعتبارات الضرورة الاجتماعية / السياسية فيما يتعلق بتسعير منتجاته الموجهة للاستهلاك النهائى للطبقات الفقيرة أو للاستهلاك النهائى والوسيط للأغنياء والقطاع الخاص .

ومن ناحية اخرى ، فان ما يسمى بدعم القطاع العام والهيئات الاقتصادية على حساب الموازنة العامة استمر بسبب الضروروات التى املت استمرار الدور الاقتصادى الاجتماعى للنشاط الاقتصادى الانتاجى والخدمى للدولة . وفضلا عن هذا فان عائد اطلاق اسعار المنتجات الوسيطة لقطاع الدولة والتى يشتريها القطاع الخاص الى جانب مدفوعات الضرائب والرسوم المحولة من القطاع العام إلى الخزانة العامة فاق بكثير الدعم الذى تلقاه .

ونلاحظ هنا ان الدعم المباشر وغير المباشر لمستلزمات الانتاج الزراعى وخاصة الأسمدة وتقديم القروض الزراعية بفائدة تقل عن اسعار الفائدة السائدة تفرضه ضروروات وقف تدهور حجم الانتاج الزراعى وانخفاض معدلات نمو الانتاجية فى الزراعة المصرية ، الأمر الذى يحد من نمو مثل هذا الدعم بشكل غير مباشر . اضف الى هذا تعاظم القيمة المقدرة لما يسمى بالدعم المستتر ، اى الفرق بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية لعدد من منتجات القطاع العام والهيئات الاقتصادية مثل الكهرباء والبترول . وتستفيد من جانب هام من هذا الدعم مشروعات الاستثمار الأجنبى والقطاع الخاص التى تعرض منتجاتها وتقدم خدماتها غير الخاضعة للقيود السعرية الحكومية بأثمان تقرب من اسعار السوق العالمية او حتى تتجاوزها .

ولقد بلغت قيمة الدعم المباشر نحو ٤٣٥,٤ مليون جنيه او نحو ٢٥٪ من الانفاق العام الجارى ، ومنه نال

دعم السلع الغذائية نحو ٧٥,٩٪ . أو حوالى ١٨,٣٪ من هذا الاتفاق . وبين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٤/٨٣ مثل الدعم المباشر ٢٤,٢٪ من اجمالى النفقات الجارية بالموازنة ، وبلغ الدعم المخصص للسلع التموينية حوالى ٧٧٪ من اجمالى الدعم فى السبعينات وفى موازنة عام ١٩٨٥/٨٤ خصص للدعم المباشر ٢٠٥٨,٤ مليون جنيه ، وان هبطت نسبته الى ١٨,١٪ من الانفاق الحكومى الجارى . وطبقا لبيانات الهيئة العامة للسلع التموينية ، فان الدعم الذى تحملته الحكومة للواردات من القمح والدقيق بلغ حوالى ٤٠٪ من اجمالى الدعم للسلع الغذائية والأذرة نحو ١٥٪ والزيوت والشحوم ١٤,٢ والسكر ٣٪ واللحوم والدواجن ١٠,٩٪ الى جانب الدعم المقدم لهذه السلع وغيرها من المنتجات المحلية والمستوردة . ان مغزى استمرار هذا الدعم رغم اتجاه وزنه النسبى للانخفاض يتضح اذا تعرفنا على اتجاهات تطور الأسعار وتوزيع الدخل القومى .

لقد هبطت اذن نسبة الدعم المباشر شاملا الدعم للسلع الغذائية الى اجمالى الانفاق العام ، والى اجمالى رقم العجز الكلى بالموازنة فى اطار اجراءات ترشيد الدعم ، وأدى هذا فى نفس الفترة الى هبوط متوسط نصيب الفرد الكلى بنسبة ٣٥,٣٪ ، وتبلغ نسبة هذا الهبوط ٤٧٪ فى نفس الفترة بحساب الرقم الرسمى لأسعار المستهلكين . وأما أرقامه الفعليةفقد قدر انخفاضها بنحو ٣٠٪ فى ١٩٨٤/٨٣ ، اذا استبعد ما يحمل به رسوم الجمارك والانتاج وارباح الاستيراد والمتاجرة ونفقات تدبير العملة وقيمة المعونات الغذائية ، وإلى جانب ذلك فقد افاد بجانب من هذا الدعم عن طريق الاستهلاك النهائى اصحاب الدخول المرتفعة ، وتسرب جانب من قيمته الى السماسرة والوسطاء وتجار السوق السوداء ، واستخدم كمستلزمات انتاج من قبل اصحاب مزارع الدواجن والماشية واصحاب مصانع الحلوى والمشروبات الخ . لكن هذا الدعم استمر على اية حال يمثل نحو ٣٨,١٪ من اجمالى العجز الكلى وزيد بنحو ٧١,٥٪ عن العجز الصافى (أو التمويل التضخمى من الجهاز المصرفى) فى عام ١٩٨٥/٨٤ .

والواقع ان اهمية استمرار الدعم للسلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية رغم عبئه على الموازنة العامة يؤكدها ما ورد فى التقرير عن اعمال ومداولات المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى فبراير ١٩٨٢ بدعوة من الرئيس مبارك من المطالبة « بعدم المساس بالدعم الا بعد استنفاد اجراءات الوفر فى اوجه الاسراف فى الانفاق الحكومى ، وبقدر ما يتحقق من زيادة فى الأجور وتحسين فى توزيع الدخل ، حيث ان الدعم يكفل الرعاية الضرورية للطبقات الشعبية من التضخم وارتفاع الأسعار وازدياد نفقات المعيشة » .

ويلاحظ فى هذا الصدد التفاوت الشديد بين التقديرات الرسمية وغير الرسمية لمعدل التضخم السنوى فى مصر ، الا ان كل التقديرات تشير الى تواصل ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات . ونشير على سبيل المثال الى ان الرقم القياسى الرسمى للطعام والشراب للمستهلكين فى الحضر قد زاد من ١٥٢,٩٪ الى ٦٤٧,٢٪ ، وفى الريف من ١٦٢,٦ إلى ٦٦٢ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٤ . ويرجع هذا التضخم الى اسباب عديدة من بينها زيادة الواردات بسبب ضعف معدلات نمو الانتاج الزراعى والصناعى ، اطلاق حرية الاستيراد عن طريق القطاع الخاص ، التعرض المستمر لاستيراد التضخم السائد فى البلدان الرأسمالية ، رفع قيمة الواردات بالجنيه المصرى نتيجة التخفيضات المتتالية فى قيمته ، تراجع دور الدولة فى مجال الرقابة على الأسعار ، انتهاز الوسطاء للندرة النسبية فى عرض السلع خاصة الضرورية ، تزايد الانفاق العام واللجوء الى التمويل التضخمى لعجز الموازنة ، السماح برفع اسعار العديد من منتجات القطاع العام ، رفع اسعار الفائدة ومن ثم رفع تكلفة المنتجات وتحميل المستهلك لهذا الارتفاع ، الضغط على الموارد المحلية من قبل المستثمرين الأجانب والعاملين فى الخارج ، زيادة الاستهلاك عموما سواء بسبب زيادة الدخول النقدية او النمو السكانى ، الخ . .

وفى سنوات الانفتاح الاقتصادى هبط نصيب الأجور من الدخل القومى لصالح عوائد حقوق التملك التى نالت الجزء الأعظم من الزيادة فى الدخل المحلى الاجمالى . ومع التضخم فان الارتفاع الكبير نسبيا فى الأجور النقدية فى النصف الثانى من السبعينات تحول إلى انخفاض فى الأجور الحقيقية فى النصف الأول من الثمانينات . وطبقا لميزانية الأسرة بالعينة فى عام ١٩٨٢/٨١ فان ادنى ٢١,٣٪ من الأسر فى الحضر نالت ٧٪ من الدخل على حين ان اعلى ٢١٪ نالت ٤٨٪ من الدخل .

وفى الريف فان ادنى ٢٠,٥٪ من الأسر نالت ٦,٥٪ من الدخل واعلى ١٩,٦٪ نالت ٣٩,٧٪ . وعلى المستوى القومى فان ادنى ٤٤٪ من الأسر نالت ٢٠٪ من الدخل

وأعلى ٥٪ من الأسر نالت ٢١٪ من الدخل .

وفضلا عن دعم السلع الغذائية ، نكتفى هنا بالاشارة الى الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين والشركات الصناعية . وهكذا ، جرى تقديم دعم للأسمدة ولمقاومة الآفات الزراعية ، وخفض اسعار التقاوى ورى القصب ومكافحة حشائش الأرز ، ودعم الحاصلات الزراعية ، وغير ذلك ، كما جرى دعم القروض الممنوحة للزراعيين فى شكل تثبيت فوائد القروض المقدمة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . ومن ناحية اخرى ، جرى تقديم دعم للشركات المنتجة للأقمشة الشعبية والزيوت والصابون والمنظفات الصناعية والألبان والأغذية المحفوظة والأسمنت فضلا عن الشركات التى تقدم مستلزمات الانتاج اللازمة لهذه السلع الى جانب الهيئات العامة للنقل والمواصلات والكهرباء والبترول .

وعلى الرغم من العديد من الانتقادات حول القيمة الحقيقية والتوزيع الفعلى لهذا الدعم بدوره ، نلاحظ هنا الأهمية الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية لاستمرار هذا الدعم ، سواء لتأمين الرخص النسبى للسلع والخدمات الضرورية التى ينتجها القطاع العام ، أو للحد من انخفاض الانتاجية فى الزراعة المصرية بالأخص فى ظروف احتدام المشكلة الغذائية .

٥ ـ أبعاد المشكلة الغذائية :

ترتبط قضية الدعم ارتباطا وثيقا بتفاقم المشكلة الغذائية ، التى تتلخص فى عجز الزراعة المصرية عن تغطية الاستهلاك المتزايد من الغذاء بما أدى الى تزايد الواردات من السلع الزراعية الغذائية وخاصة من القمح والدقيق بمعدلات فاقت تطور الصادرات الزراعية وفى مقدمتها القطن .

لقد زادت قيمة الصادرات الزراعية بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ من ٣٥٨,١ مليون جنيه الى ٤٢١,٢ مليون جنيه بنسبة لم تتعد ١٧,٦٪ ومنها زادت قيمة الصادرات من القطن من ٢٧٩,١ مليون جنيه الى ٢٩٦.٤ مليون جنيه بنسبة ٦,٢٪ فقط ، وتراجع نصيبه فى الصادرات الزراعية من ٧٧,٩٪ إلى ٧٠,٤٪ واستمر اهم هذه الصادرات . وفى نفس الفترة زادت قيمة الواردات الزراعية من ٣٨٥ مليون جنيه الى ٥٢٩ مليون جنيه بنسبة ٣٧,٤٪ وهو ما تجاوز ضعف معدل نمو الصادرات الزراعية وزاد العجز فى الميزان التجارى الزراعى من ٤٦,٩ مليون جنيه الى ١٠٧,٨ مليون جنيه ، وزادت قيمة الواردات من القمح ودقيقه من ٣١٣,٩ مليون جنيه الى ٣٨٠,٦ مليون جنيه وهو ما زاد بنحو ١٢,٥٪ و ٢٨,٥٪ عن قيمة صادرات القطن فى نفس العامين . وبين نفس العامين زادت قيمة الواردات الغذائية من ٣٨٧,٢ مليون جنيه الى ١٤٠٨,٨ مليون جنيه ، ومثلت هذه الواردات ٣٠,٩٪ و ٢٦.٦٪ من اجمالى قيمة الواردات و ٥٩,٢٪ الى ٥٢,٢٪ من قيمة الصادرات السلعية .

ولقد زادت قيمة الصادرات من اهم المنتجات الخام والمصنعة الزراعية بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ (القطن والبرتقال والبطاطس والبصل الطازج والمجفف والأرز المقشر المبيض والسكر المكرر) من ٣٨٥,٤ مليون جنيه الى ٤٤٠,٦ مليون جنيه بنسبة ١٤,٤٪ ومنها زادت قيمة صادرات القطن من ٢٩٦,٤ مليون جنيه الى ٣٤٠,١ مليون جنيه بنسبة ٧٣,٢٪ وتزايد نصيبه من هذه الصادرات الزراعية بدرجة طفيفة من ٧٦,٩٪ الى ٧٧,٢ ٪ وهو ما يعزى الى ارتفاع اسعاره . وفى نفس الفترة زادت قيمة اهم الواردات من السلع الغذائية عدا اللحوم (القمح ودقيقه والذرة والشحوم الحيوانية والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها والسكر والشاى) من ٧٢٧,٨ مليون جنيه الى ١١٠١,١ مليون جنيه بنسبة ٥١,٣٪ وهو ما تجاوز ٣,٦ مرة نسبة نمو قيمة اهم الصادرات الزراعية المشار اليها . وزادت قيمة الواردات من القمح ودقيقه من ٣٨٠,٦ مليون جنيه الى ٦٤٧,٨ مليون جنيه بنسبة ٦٩,٩٪ وقفزت زيادة هذه القيمة مقارنة بقيمة صادرات القطن من ٢٨.٤ إلى ٩٠,٢٪ على الترتيب . وبين نفس العامين ، فرغم هبوط قيمة الواردات من القمح ودقيقه ١,٢٪ و ٨,٦٪ من اجمالى الواردات فقد زادت من ١٧,٩٪ إلى ٢٩,٥٪ من اجمالى قيمة الصادرات السلعية .

والواقع ان تراجع نصيب القطن فى حصيلة الصادرات الزراعية وعجزه عن تغطية قيمة الواردات من القمح ودقيقه ، وتعاظم العجز فى الميزان الزراعى ومن ثم فى الميزان التجارى اجمالا ، ارتبط بالأساس بتعاظم الفجوة الغذائية ، او تناقص معدل الاكتفاء الذاتى من المنتجات الزراعية الغذائية الرئيسية وبالأخص من القمح والذرة .

لقد هبط انتاج القمح والدقيق من ١٨٦٠ ألف طن الى ١٧٩٦ الف طن او بنحو ٣,٤٪ بينما زادت الاحتياجات منه من ٤,٥ مليون طن الى ٧,٢ مليون طن بنسبة ٦٣٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ .

وهكذا تراجع معدل الاكتفاء الذاتى او نسبة تغطية

الانتاج المحلى للاستهلاك المحلى من القمح والدقيق من ٤١,٧٪ الى ٢٤,٨٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ .

وفى عام ١٩٨٤ زاد انتاج القمح الى ١٨١٥ ألف طن او بنسبة ١٪ مقارنة بعام ١٩٨٠ . ويشير بشكل غير مباشر الى ضآلة هذا النمو مقارنة بتزايد الاحتياجات ان نسبة نمو الواردات من القمح بلغت ٢١,٧٪ بين هذين العامين .

وعلى الرغم من زيادة انتاج عدد من الحاصلات الغذائية الرئيسية والمنتجات الغذائية المصنعة ، فقد بقيت هذه الزيادة اقل من معدلات الزيادة فى الاستهلاك طوال الفترة المشار اليها . ورغم هبوط متوسط استهلاك الفرد من عدد من السلع الغذائية ، فقد زاد بالنسبة لعديد من هذه السلع وهكذا ، على سبيل المثال ، ارتفع متوسط نصيب الفرد من القمح والدقيق من ١٢٣ كيلو جرام الى ١٧١ كيلو جرام ثم ١٨٥ كجم فى اعوام ١٩٧٤ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ على الترتيب وبلغ معدل نمو الاستهلاك القومى من القمح حوالى ٥٪ أو نحو ضعف معدل النمو السكانى .

ونلاحظ من ناحية ، ان هذا الارتفاع فى متوسط نصيب الفرد من القمح يشير الى تحسن نوعية الغذاء من قبل السكان الزراعيين المهاجرين الى المدن بتحولهم عن الذرة او بتحولهم الى استهلاك القمح والدقيق فى الريف نفسه مستفيدين من الدعم . لكن تزايد هذا المتوسط يعزى بدرجة هامة الى تعاظم الاستهلاك الوسيط ، سواء كعلف فى تربية الدواجن والماشية مع توفر والرخص النسبى للقمح المدعم ومنتجاته من دقيق وخبز مقارنة بالبدائل الأخرى للغذاء الحيوانى ، او كمستلزمات انتاج فى الصناعات الغذائية المتنامية للنشويات والحلوى والمشروبات . وبوجه عام فان تعاظم الواردات من الغذاء وان عكس تنامى الواردات من الأغذية الترفيه ، فقد عكس بالأساس نمو الواردات من السلع الغذائية الأساسية ، الأمر الذى يكرس اعتماد البلاد على الخارج ، ويفاقم من مشكلات عجز الميزان التجارى وعبء المديونية الخارجية ويحد من نمو الفائض المتاح للادخار والاستثمار القوميين ومعدلات النمو الاقتصادى .

ومن ناحية أخرى ، فان عدم كفاية الانتاج المحلى من السلع الزراعية الغذائية وحتى تناقصه لعدد منها مقارنة بالاحتياجات الاستهلاكية والوسيطة قد يفسر جزئيا عوامل مثل تحويل الغذاء الأدمى الى غذاء حيوانى من قبل مربى الدواجن والماشية ، واستخدام الغذاء المدعم فى صناعة المنتجات الغذائية غير الضرورية ، والفاقد من الخبز والغذاء ، وعدم اقبال المنتجين على زراعة القمح وغيره من الحاصلات الزراعية الأساسية لنقص الحوافز السعرية ، والاتجاه الى انماط من الاستهلاك الغذائى الترفى المستورد ، وغير ذلك من الأسباب .

بيد ان السبب الرئيسى فى تراجع نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الضرورية وتزايد الفجوة الغذائية وتزايد الاعتماد على الخارج فى الغذاء ، وتعاظم التبعية الغذائية ، انما يرجع بالأساس الى ركود الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى نتيجة احتدام مشكلات التنمية الزراعية ويتوقف حل المشكلة الغذائية على ازاحة العقبات امام توسع ورفع انتاجية وزيادة كفاءة الانتاج فى الزراعة المصرية .

ان اختلال هيكل الناتج المحلى الاجمالى ، الذى رأينا احد اهم مظاهره فى تراجع نصيب الزراعة فيه ، وتراجع معدلات النمو فى القطاعات السلعية والذى رأينا احد اسبابه فى تدهور الانتاج الزراعى ، يجسد احد اهم مظاهر وأسباب الأزمة الاقتصادية البنيوية فضلا عن الأزمات الدورية والمشكلات الاقتصادية فى مصر .

٦ - انتاج واستهلاك الطاقة :

لقد شهد عام ١٩٨٥ ، مثل السنوات السابقة له مباشرة ركودا وانخفاضا فى قيمة متحصلات مصر من صادرات البترول . وهكذا ، استمر تراجع دور هذه الصادرات فى توفير النقد الأجنبى اللازم لتغطية الواردات المتعاظمة ، وفى الحد من ازمات عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات وفى تقليص الحاجة للمزيد من الاقتراض الخارجى . والواقع ان اتجاه عائدات تصدير البترول المصرى الى الانخفاض يرجع الى انخفاض اسعاره العالمية ومن ثم الاضطرار الى التخفيض المتتالى لقيمة المصدر من البترول المصرى ، رغم زيادة كمية الصادرات من البترول المصرى فى محاولة للتقليل من آثار التصريف عند المستوى الجديد المنخفض للأسعار . ولقد ابرز هذا مخاطر استمرار الاعتماد الكبير على هذا المصدر القومى من الصرف الأجنبى ، حيث يتوقف حجم اسهامه فى الناتج القومى الاجمالى وآثاره على مجمل الاقتصاد القومى ، على ظروف خارجية لا تملك البلاد التحكم فيها ، وحيث تتهدد بالنضوب السريع هذه الثروة القومية ، والأهم هو مخاطر الاعتماد على صادرات البترول من وجهة نظر تفاقم ازمة الطاقة فى مصر .

وهكذا على سبيل المثال ، فان قيمة الصادرات من البترول المصرى قد زادت من ٧٣,١ مليون جنيه الى ٢٤٠٢,١ مليون جنيه بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ثم تذبذبت فى السنوات اللاحقة متجهة للانخفاض ولم تتعد ٢١٨٩,٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٤ . وتحول عجز المعاملات البترولية ، أو ميزان المدفوعات لقطاع البترول البالغ ٦٥ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ الى فائض بلغ ٢٨٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨١ ثم انخفاض هذا الفائض الى ٢١٤٢,٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٥/٨٤ ، فى الوقت الذى ذادت فيه كمية الصادرات باستبعاد حجم الاستهلاك المحلى من الانتاج الكلى من ١,١ مليون طن الى ١٩,٠ مليون طن ثم ٢٥,٨ مليون طن فى نفس الأعوام على الترتيب .

إن الآثار الايجابية لتطور قطاع البترول فى عام ١٩٨٥ ، وفى سنوات الانفتاح الاقتصادى السابق له ، انعكست فى الاستثمارات المتزايدة المخصصة له بما حد من تدهور نصيب القطاعات السلعية من الناتج المحلى الاجمالى . وشهدت هذه السنوات توسعا فى انشطة الكشف والتطوير والانتاج كما تضاعفت طاقات تكرير وتصنيع الزيت الخام والاستخدام الجديد للغازات الطبيعية والمصاحبة للزيت فى اغراض صناعية ، وزادت كفاءة نقله وتوزيعه خاما ومنتجات وغازا بين مناطق الانتاج والاستهلاك عن طريق خطوط الانابيب . وفى سنوات الخطة الخمسية الأخيرة نما بشكل محدد ولكن مستمر نصيب القطاع العام من الاستثمارات فى مجال البترول .

لقد زاد نصيب قطاع البترول من الاستثمار المحلى الثابت من ٠,٤٪ إلى ١٠,٣٪ بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٣/٨٢ ثم هبط الى ٩,٩٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ وارتبطت الآثار الايجابية لهذه الاستثمارات فى عدم هبوط نصيب الصناعة والقطاعات السلعية عموما فى الانتاج القومى الاجمالى بمعدلات اشد . لقد زاد الانتاج الكمى من الزيت الخام من ٢٠,٩ مليون طن الى ٤٣,٤ مليون طن ، ومن الغاز الطبيعى من ٠,٤ مليون طن الى ٣,٨ مليون طن بين عامى ١٩٧٧ ، ١٩٨٥/٨٤ . وزادت كمية الخام المعالج بمعامل التكرير المصرية من حوالى ٦,٧ إلى ١٦,٧ ثم الى ١٩,٥ مليون طن ، وقدمت منتجات تضاعفت من ٨,٧ الى ١٥,٧ ثم الى ١٨,٥ مليون طن فى اعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ على الترتيب . ووصلت طاقة التكرير الى ٢٣ مليون طن او نحو نصف الانتاج من الزيت الخام فى عام ١٩٨٥ .

ولقد ارتفعت كفاءة نقل البترول ومنتجاته داخل السوق المحلية من مواقع الانتاج والتكرير الى المنشآت الصناعية ومحطات الكهرباء ومستودعات التوزيع ، وذلك عن طريق زيادة الكميات المنقولة من الزيت الخام والمنتجات المكررة بواسطة خطوط الانابيب الى اجمالى الكميات المنقولة بكافة وسائل النقل الساحلى والبرى والنهرى . وبشكل خاص ، تقدمت عملية انشاء شبكة قومية لخطوط الأنابيب لنقل الغازات الطبيعية ، حيث زادت اطوالها من ٥٠ كم فى عام ١٩٧٥ الى ٤٠٠ كم فى عام ١٩٨٢ ثم الى ١٠٠٠ كم فى عام ١٩٨٤ وفى نفس السنوات زادت الكميات المنقولة من مليون م^{3} الى ٦ ملايين م^{3} ثم الى ١٢ مليون م^{3} . وتظهر مزايا هذه الشبكة فى الافادة من الوفورات الناجمة عن التوزيع والتخزين بشكل اعلى كفاءة ومرونة حسب امكانات وحاجات المناطق الانتاجية والاستهلاكية المختلفة .

ولا شك ان الأمر الأهم فى اقامة هذه الشبكة هو ما اتاحته من امكانية الاستخدام الانتاجى القائم والجديد ، للغازات الطبيعية والمصاحبة للزيت فى الصناعة وغيرها .

ونلاحظ هنا انه على الرغم من الاسهام الملموس للتكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية فى تطوير الانتاج من الزيت الخام والغازات الطبيعية ، فان الحصة الكبيرة التى تنالها الشركات الأجنبية من الكميات المنتجة طبقا للاتفاقيات متزايدة العدد لتقاسم الانتاج خلال سنوات الانفتاح الاقتصادى ، وتراجع حجم استثماراتها فى السنوات الأخيرة فضلا عن غلبة نشاطها فى مجال تطوير الحقول المكتشفة والمنتجة بالفعل ، وخضوع قرارات الاستثمار والكشف للارادة الأجنبية فى ظل استمرار الاعتماد الرئيسى على رأس المال الأجنبى فى هذا المجال حاسم الأهمية اقتصاديا واستراتيجيا .. الخ . ان هذا كله فى ظروف احتدام النقاش حول مستقبل الطاقة فى مصر عام ١٩٨٥ والسنوات السابقة له ، قد ابرز ضرورة تطوير القطاع الوطنى فى مجالات الصناعة البترولية .

ويلخص المعدل المرتفع للانتاج الى الاحتياطى جوهر ازمة استنزاف المصادر البترولية فى مصر . وهكذا ، فى عام ١٩٨٥ ، فان انتاج الزيت الخام البالغ نحو ٣٠٠ مليون برميل قد ابتلع نحو ١٠٪ من الاحتياطى المؤكد منه والذى لم يتعد ٣ مليارات برميل ، وأما انتاج الغازات الطبيعية البالغ ٤,٥ مليار متر مكعب فقد تجاوز المعدلات المتناسبة مع حجم احتياطياتها المقدرة بنحو

٢٠ الف مليار متر مكعب . ان خطورة نفاد هذه الثروة الناضبة تبرز فى ظروف لم تستثمر عائدات استنزافها فى تطوير قاعدة انتاجية صناعية / زراعية ثابتة .

ولقد زاد الاستهلاك المحلى من الزيت الخام والغاز الطبيعى من ٦,٤ مليون طن فى عام ١٩٧٤ إلى ١١,٦ مليون طن فى عام ١٩٧٩ ثم الى ٢١,٤ مليون طن فى عام ١٩٨٥/٨٤ . ورغم هبوط نسبة الاستهلاك الى اجمالى انتاج البترول من ٨٥,٣٪ الى ٣٩,٩٪ بين العامين الأولين ، فقد زادت الى ٤٥,٣٪ فى العام الأخير . وبين عامى ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٥/٨٤ زاد الانتاج بنحو ٩,٠٪ سنويا على حين زاد الاستهلاك بمعدل سنوى اعلى بلغ ١٠,٦٪ . وتظهر خطورة هذه الزيادة فى الاستهلاك ، اذا عرفنا ان زيادة الانتاج لم ترتبط بزيادة الاحتياطى المؤكد وانما جرت على حساب استنفاد الاحتياطى بما يفوق المعدلات العالمية ، الأمر الذى ادى الى انخفاضه ، بحيث لا تكفى كمياته لتأمين معدلات الانتاج واحجام التصدير واحتياجات الاستهلاك الحالية حتى نهاية العقد اللاحق لعام ١٩٨٥ .

واما عن انماط الاستهلاك المحلى حسب المنتجات البترولية والقطاعات المستهلكة ، فنلاحظ من ناحية ، أن المازوت والسولار والكيروسين والبنزين والبوتاجاز الى جانب الغاز الطبيعى قد مثلت اهم المنتجات المستهلكة محليا حيث استوعبت حوالى ٩٣,١٪ فى عام ١٩٨٤ من الاجمالى . ومن ناحية اخرى ، فان المازوت والسولار والغازات الطبيعية قد مثلت اهم المنتجات البترولية المستخدمة للأغراض الانتاجية وشبه الانتاجية . ولقد نال قطاع الكهرباء ٣٦٪ والصناعة ١٩,٨٪ والنقل ٣,٥٪ من اجمالى الكميات المستهلكة منها فى عام ١٩٨٤ وفى نفس العام نال قطاع الكهرباء ٥٠,٥٪ من اجمالى الكميات المستهلكة من الغازات الطبيعية ونالت الصناعة ٤٨,٨٪ منها .

وفى ظل المستوى القائم للاحتياطى والانتاج ، فان ازمة الطاقة فى مصر تتفاقم نتيجة اتجاه قسم متعاظم من حصة الاستهلاك المحلى الى قنوات الاستهلاك غير الانتاجى الشخصى والخدمى مع زيادة الاستهلاك غير الضرورى والترفى ، خصما من احتياجات الانتاج الجارى والموسع فى الصناعة وغيرها من الفروع الانتاجية وفروع الخدمات الانتاجية ، فضلا عن تعاظم الاستخدام غير الرشيد للمنتجات البترولية فى التوليد الحرارى للطاقة الكهربائية . وهكذا على سبيل المثال فان استهلاك الصناعة والزراعة والكهرباء والنقل من المازوت قد هبط من ٧٥,٩٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٦٩,٦٪ فى عام ١٩٨٤ وزاد نصيب الكهرباء من المازوت المستهلك من ٢٦,٢٪ الى ٤٣,٧٪ بينما هبط للصناعة من ٤٨٪ الى ٢٥,٢٪ فى نفس الفترة ، وزاد نصيب الكهرباء من اجمالى الكميات المستهلكة من الغازات الطبيعية من ٤١,٨٪ الى ٥٠,٥٪ بين عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، بينما زاد الاستهلاك بدرجة طفيفة فى الصناعة من ٤٧,٨٪ الى ٤٨,٨٪ . وبينما زاد استهلاك منتجات تكرير البترول اقل من ٣ مرات بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٨٤ ، فان استهلاك البنزين على الرغم من رفع اسعاره المحلية وبالأساس نتيجة تزايد استهلاك السيارات الشخصية قد زاد بأكثر من اربع مرات . وعلى حين هبط وزن استهلاك الكيروسين من ١٧٪ إلى ١٣٪ من اجمالى استهلاك المنتجات البترولية فقد بلغ استهلاك البوتاجاز نحو ٢,٢ مرة فى عام ١٩٨٣ مقارنة بعام ١٩٧٧ وزادت قيمة الواردات منه بنحو ٢,٥ مرة فى نفس الفترة .

ويلاحظ انه على الرغم من رفع اسعار البيع المحلية للمنتجات البترولية بنحو ٣٠٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ بهدف الحد من الزيادة فى الاستهلاك منها ، فان القيمة التقديرية للفرق بين الأسعار العالمية والمحلية لهذه المنتجات قد استمرت مرتفعة وتجاوزت حوالى ٢ مليار جنيه خلال العام المشار اليه . ومن هذه القيمة فان مواد الاستهلاك الانتاجى والضرورى مثل المازوت والسولار والكيروسين والبوتاجاز نالت القسم الاكبر المتزايد . ورغم تراجع فرق الأسعار لبنزين المحركات للسيارات الشخصية وغيرها من الناحيتين المطلقة والنسبية بسبب رفع اسعاره بمعدلات اعلى ، فقد تزايدت الكميات المستهلكة منه .

واذا كان معدل الزيادة السنوى لاستهلاك الزيت الخام قد هبط من ١٥٪ الى ٩٪ بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، فان هذا الهبوط يتفسر بالأساس بتزايد نصيب الغاز الطبيعى فى البترول المستخدم ليصل الى ٣٣٪ من الاجمالى عام ١٩٨٥ مقابل نحو ١٢٪ فى عام ١٩٨٠ . ولم يحل هذا الاحلال بين نفس المصدرين المتاحين للطاقة البترولية دون مخاطر نشوبها حيث لم تسجل نسبة الزيادة الكلية لاستهلاك الزيت الخام والغاز الطبيعى معا هبوطا ملموسا .

وفى عام ١٩٨٥ ، فان البترول مثل المصدر الرئيسى للطاقة الكهربائية ، حيث وصلت نسبة التوليد الحرارى الى ٧٢,٥٪ من الكهرباء المتاحة فى البلاد نتيجة

استمرار تراجع التوليد المائى . ويلاحظ ان الطاقة الكهربائية المولدة بالشبكة الكهربائية الموحدة عن طريق المصادر المائية قد هبطت من ٧١,٨٪ الى ٥٧,٨٪ بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ ثم الى ٢٧,٥٪ فى عام ١٩٨٥ . وحتى نهاية العام الأخير فان الطاقة الهيدروليكية التى اقتصر توليدها على المساقط المائية لنهر النيل فى محطتى كهرباء السد العالى وخزان اسوان قد مثلت اكثر من ثلثى الطاقة الممكن توليها من النيل ، وأما الثلث الباقى فان استغلال معظمه تمثل فى بناء محطة كهرباء اسوان[1] عند خزان اسوان الذى اوشك على الانتهاء عند نهاية ١٩٨٥ ، حيث توفر المحطة حوالى ٢ مليار كيلو وات/ساعة سنويا ، وفى بناء محطات القناطر على نهر النيل والتى لم يبدأ انشاؤها بعد توفر حوالى ١,٢ مليار كيلو وات/ ساعة سنويا .

لقد وصل انتاج الكهرباء فى مصر الى ٣٤,٤ مليار كيلو وات/ساعة فى عام ١٩٨٥ مقابل ١٨,٥ مليار كيلو وات/ساعة فى عام ١٩٨٠ ، ٨,٥ مليار كيلو وات/ساعة فى عام ١٩٧٤ وزاد متوسط نصيب الفرد الى ٦٥٠ مقابل نحو ٢٣٤ كيلو وات/ساعة بين عامى ١٩٨٥ ، ١٩٧٤ . ان توسع انتاج الكهرباء الذى زاد اكثر من اربع مرات فى عام ١٩٨٥ مقارنة بعام اعلان الانفتاح الاقتصادى ، قد مثل الى جانب التوسع فى قطاع البترول ، اهم مؤشرات التطور فى البنية الأساسية من زاوية تأمين مصادر الطاقة اللازمة لضمان استمرار الانتاج القائم وتأمين احتياجات التوسع الانتاجى . وبشكل خاص فان النصف الأول من الثمانينات قد شاهد انشاء ٩ محطات حرارية لتوليد الكهرباء تستخدم المازوت والغاز ، والى جانب توسيع وتجديد عدد آخر من المحطات الحرارية بدأ تشغيل محطة اسوان[2] المائية ، بما اضاف حوالى ١٦ مليار كيلو وات/ساعة سنويا من الكهرباء وخلال نفس الفترة تم انشاء وتشغيل محطات محولات جهد ٢٢٠ و ١٣٢ و ٦٦ و ٣٣ كيلو فولت جملة سعتها حوالى ٧٦٢٩ ميجا فولت امبير ، وكذلك انشاء وتشغيل خطوط كهرباء هوائية وكابلات ارضية بنفس الجهد بلغت اطوالها اكثر من الفى كيلو متر . وفى عام ١٩٨٥ وصلت الكهرباء الى اكثر من ٨٠٪ من سكان الريف المصرى ، بدخولها الى جميع القرى الرئيسية (٥٣٨١ قرية) وجميع التوابع الكبيرة (الف نسمة فأكثر) وعدد كبير من التوابع الصغيرة (من مائة الى الف نسمة) .

ورغم محدودية الاستهلاك الريفى من الكهرباء والذى لم يتجاوز ٠,٧٪ من اجمالى الاستهلاك فى عام ١٩٧٢/٧١ ، ولم يتعد ٢٪ من اجمالى استهلاك الكهرباء حتى نهاية ١٩٨٥/٨٤ رغم تضاعفه ثلاث مرات فان التقدم فى مشروع كهربة الريف ، يعد اهم الملامح الايجابية لتطور استهلاك الكهرباء ، بما يتضمنه هذا المشروع من امكانيات للنهوض الصناعى والانتاجى والثقافى والحضارى للريف المصرى .

ومن زاوية ازمة الطاقة فى مصر ، نلاحظ ان تطور انتاج الكهرباء الذى استند كلية تقريبا على استغلال المنتجات البترولية فى التوليد الحرارى ، قد فاقم من مشكلة النضوب المتسارع للموارد البترولية ، واهدر الفرصة البديلة لتصدير المنتجات البترولية ، وصادر امكانية التطور الأعلى انتاجية للصناعات البتروكيماوية . ويبقى الأمر الأهم هنا ايضا هو تحليل مدى رشادة التطور فى الاستهلاك غير الانتاجى والانتاجى للكهرباء والذى زاد بنحو ٢٧,٧٪ سنويا بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٨٥ . وفى هذا الصدد ، يلاحظ تزايد الاستهلاك غير الانتاجى والشخصى من الناحيتين المطلقة والنسبية . وهكذا على سبيل المثال ، فان الاستهلاك للانارة والاستخدام المنزلى قد زاد من ٢٤,١٪ الى ٢٨,٤٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ، وفى عامى ١٩٨٣/٨٢ وصلت هذه النسبة الى ٣٠,٩٪ . وفى نفس الأعوام هبط بشكل متواصل نصيب الزراعة والرى ، وبينما زاد نصيب الصناعة من ٥٤,٩٪ الى ٦١,٢٪ ، فقط هبط الى ٥٢,٧٪ . وفضلا عن انخفاض الاستهلاك الصناعى المحقق مقارنة بالمستهدف فقد تراجعت الكميات المستهلكة فى العام الأخير .

ويلاحظ من ناحية اولى ، ان تزايد الاستهلاك المنزلى للكهرباء ، قد ارتبط بتوزيع غير عادل واستخدام غير ضرورى . وهكذا ، فان ٥٪ من اجمالى المشتركين قد استهلكوا حوالى ٢٩٪ من اجمالى استهلاك الطاقة الكهربائية المخصصة للاستخدامات المنزلية فى مصر ، ونال ١,٦٪ من المشتركين ١٧٪ من نفس الاجمالى ، على حين استخدم ٥٠٪ من المشتركين ما لا يزيد عن ١٠٪ من الكهرباء . ولقد مثلت الشريحة الأولى من استهلاك الكهرباء فى حدود ١٠٠ كيلو وات/ساعة شهريا ٨٠٪ من الاستهلاك المنزلى ، والشريحة الثانية حتى ٢٠٠ كيلو وات/ساعة شهريا ١١٪ ، والشريحة الثالثة التى تزيد على ٥٠٠ كيلو وات/ ساعة ٩٪ . ويلاحظ ان الاتجاه لترشيد الاستهلاك المنزلى من الكهرباء بتوحيده لسعر الكهرباء المرتفع الجديد للشريحة الأولى بما فى ذلك المتضمنة فى الشرائح الأعلى ، ربما يمس بشكل غير مرغوب فيه المستوى الأدنى الضرورى من الاستهلاك

لصغار المشتركين ، على حين يشجع كبار المشتركين على الاستهلاك الترفى وغير الضرورى بتمتعهم بالأسعار المنخفضة نسبيا للشرائح الأدنى .

ويبقى من الهام الاشارة الى ان التوسع فى استخدام الطاقة الكهربائية فى الصناعة ، استمر اقل من المعدلات المطلوبة من امدادات الكهرباء للوحدات الانتاجية القائمة لضمان عملية استمرار الانتاج بمستويات مرتفعة ثابتة ، ومثل قيدا على اقامة المشروعات الجديدة للقطاع العام التى تدخل الكهرباء كمكون رئيسى لها مثل مشروعات الأسمدة الفوسفاتية . ومن ناحية اخرى ، فان مشروعات الاستثمار الأجنبى والمشترك والخاص التى لا تخضع للقيود الحكومية فى الأسعار فضلا عن تمتعها بالعديد من المزايا والاعفاءات قد تمتعت بأسعار رخيصة للطاقة الكهربائية (والبترولية) ، وإن ظهر اتجاه ايجابى للرفع التدريجى لأسعار الطاقة المقدمة اليها برفع الدعم المستتر عنها .

ان توجيه المصادر الأساسية المتاحة من الطاقة (البترول والكهرباء) الى الاستخدامات الأعلى انتاجية وبالأخص فى الصناعة ، والحد من الاستخدام غير الانتاجى وغير الرشيد لها ، وتنمية المصادر المتاحة وتأمين البدائل الأكثر وفرة من الطاقة ، والاتجاه الى الاستخدام الاقتصادى للغاز المصاحب مع استغلال « عادم الاحتراق » الخاص بمحطات توليد الكهرباء الغازية ، الخ . . ان هذا كله يمثل السبيل لتجنب كارثة نضوب الطاقة ، او قصورها الشديد عن تغطية حاجات استمرار الانتاج الجارى والموسع والاستهلاك غير الانتاجى وشبه الانتاجى الضرورى للانارة والنقل وغيرها .

إن صعود نصيب الصناعة من استهلاك الطاقة الكهربائية من ٥٤٫٩ إلى ٦٢٫٥٪ بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ يرجع الى استمرار النصيب المرتفع لمصانع كيما للأسمدة ، ومجمع الحديد والصلب ، وغيرهم من كبار المشتركين ، فضلا عن بدء تشغيل مجمع الالومنيوم . ونلاحظ على سبيل المثال ، انه رغم النقد الذى وجه الى ضخامة استهلاك المجمع الأخير من الكهرباء الرخيصة ، فان هذا الاستهلاك كان بالأساس لطاقة مهدورة غير مستعملة آنذاك . ولقد ساهم فى انشاء قاعدة لأحد أهم فروع الصناعات الثقيلة ، وأدى الى تطوير قوى الانتاج فى منطقة من اكثر المناطق تخلفا فى البلاد ، وشغل مشروعا منتجا يتسم بارتفاع جداوه الاقتصادية ، ومكن من تشغيل عدد كبير من الايدى العاملة ، ووفر الامكانية لتشغيل العديد من الصناعات الملحقة به والمعتمدة على منتجاته الوسيطة ، وغير ذلك من الاثار الايجابية .

ولقد حقق العديد من هذه الأثار الى جانب تأمين امكانيات رفع انتاجية الزراعة ، وخلق صناعة بناء الالات ، بفضل تأمين الطاقة الكهربائية لصناعة الاسمدة الكيماوية والحديد والصلب . واجمالا فان تأمين الكهرباء للصناعة اجمالا ، والصناعات الأساسية خصوصا ، مع البحث المتواصل عن بدائل الطاقة وتكنولوجيا الانتاج واشكال الاستخدام الأشد وفرا ، قد مثل اهم الجوانب الايجابية للتعاظم فى انتاج واستهلاك الكهرباء خلال الفترة المدروسة حتى عام ١٩٨٥ .

وعلى الرغم من ضآلة متوسط نصيب الفرد من الطاقة فى مصر مقارنة بالبلدان المتقدمة ، فانه اعلى بكثير من المستوى المفترض فى ظل الفرق بين متوسطات الدخول الفردية ، ويشير هذا الى امكانية خفض الاستهلاك الشخصى/ المنزلى والاستهلاك فى المصالح الحكومية بوضع سقف له او رفع اسعاره بالنسبة للمستهلكين من الشرائح العليا بما فى ذلك للمنشآت التجارية والسياحية وغيرها . وفى الصناعة ، فانه يمكن خفض الاستهلاك بوضع معدلات قياسية لاستهلاك الطاقة ، وتطوير التكنولوجيا الموفرة للاستهلاك وبيع الطاقة باسعار اعلى لمشروعات الاستثمار الأجنبى والمشترك والخاص ، وينطبق هذا على مشروعات القطاع العام المنتجة لسلع استهلاكية غير ضرورية او سلع انتاجية (يمكن ان تباع بأسعار أعلى للقطاع الخاص) . وبالاضافة الى هذا ، يمكن ترشيد استهلاك الطاقة بوضع قيود على اقامة المنشآت عالية الاستهلاك منها ، طالما لا تتفق مع الأولويات القومية لتأمين المنتجات والخدمات الضرورية سواء استهلاكية او انتاجية .

إن امكانية كبيرة لزيادة نصيب مصر من البترول تتوقف على توسيع نطاق مساحات البحث وزيادة الاستثمارات المخصصة للقطاع العام فى مجال الاستخراج ، وعلى تحسين شروط الاتفاقيات البترولية مع الشركات الغربية باستغلال المنافسة بين بعضها البعض ، أو بينها ككل وبين شركات البلدان الاشتراكية . والى جانب التشغيل الكامل لمحطة كهرباء اسوان الثانية ، واقامة محطات الكهرباء للقناطر القائمة والجديدة على النيل ، فان تنفيذ مشروع كهرباء منخفض القطارة ، يمكن ان يزيد من الطاقة الكهربائية

الأرخص المولدة من المصادر المائية المتاحة .

وعلى الرغم من ان الفحم الممكن استخراجه فى مصر غير قابل لانتاج فحم الكوك ، فانه يمكن استخدامه بالخلط مع الفحم المستورد فى توليد الكهرباء ، ورغم ان اليورانيوم موجود بكميات ضئيلة غير اقتصادية فى حال استغلالها فى تأمين الوقود لتوليد الكهرباء ، فان استخراجه يمكن ان يصبح اقتصاديا ضمن برنامج لاستخراج المواد الخام المصاحبة .

وعلى الرغم من ان امكانات استخدام طاقة الرياح فى توليد الكهرباء او رفع المياه الجوفية ما زالت محدودة ، وان استخدام الطاقة الشمسية ما زال على نطاق ضيق بما فى ذلك السخانات الشمسية ، فان هذه المصادر للطاقة تمثل بدائل متاحة ينبغى تطويرها .

وتتعدد المحاذير المتعلقة بانشاء المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية ، ومنها مخاطر التبعية التكنولوجية والمالية والفنية وغيرها نظرا للاعتماد على الخارج فى بناء المحطات وتمويل الانشاء والتشغيل الى جانب المواد المشعة غير المتوفرة محليا . بيد ان تأمين الشروط الأفضل ، وتصفية الصعوبات السابقة وغيرها ، يمكن ان يؤمن مصدرا اساسيا لمضاعفة الطاقة الكهربائية بالمعدلات المطلوبة لتحقيق تنمية اقتصادية ثابتة ومتسارعة .

إن تعاظم الفجوة الغذائية ، واستنزاف الموارد البترولية ، فى ارتباطهما بزيادة المدفوعات عن الواردات الزراعية الغذائية وتناقص المتحصلات من الصادرات البترولية / الصناعية ، قد جسدا ازمة الميزان التجارى وميزان المدفوعات فى مصر ، وانعكسا فى علاقة متبادلة من حيث التأثير والتأثر مع تفاقم ازمة الديون الخارجية لمصر .

٧ ـ ازمة الديون الخارجية :

اذا استبعدنا الديون العسكرية التى لا تتوفر بيانات دقيقة وموثوقه عنها ، فان تحليل تطور المديونية الخارجية لمصر منذ اعلان الانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٤ ، يمثل احد المداخل الرئيسية لفهم مشكلات الاقتصاد المصرى فى تطورها حتى عام ١٩٨٥ .

وفى هذا الصدد فان تطور ارقام الدين الخارجى لمصر ، وانواعه واستخداماته واعبائه ومصادره ومخاطره واسبابه الخ . . يشير الى تعاظمه بمعدلات هائلة ، وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجى ، واتجاهه الى الاستهلاك او الى استثمارات غير انتاجية ، لا تكفل مواردا لسداده ، وتعاظم اعباء سداد اقساطه وفوائده ، واتجاهه الى التركز فى عدد محدود من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والمنظمات الدولية الخاضعة لها ، بما يحمله هذا التركز من مخاطر تمس حرية الارادة الاقتصادية والسياسية للبلاد ، وتهدد استقلالها الاقتصادى والسياسى . وتتعد اسباب هذا التعاظم ، من تراجع الانتاج السلعى لحساب القطاعات غير الانتاجية ، وتعاظم الواردات وتراخى الصادرات وتزايد العجز التجارى .

لقد زادت ديون مصر المدنية الطويلة والمتوسطة الأجل ، المتعاقد عليها شاملة المستخدمة وغير المستخدمة ، من ٣١١٩,٥ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ الى ٢٠٧١٥,٣ مليون دولار فى منتصف عام ١٩٨٢ ، ثم وصلت الى ٢٤٠٦٨ مليون دولار فى بداية العام المالى ١٩٨٥/٨٤ ، طبقا لتقديرات البنك الدولى . وفى آخر ١٩٨٥ بلغت هذه الديون طبقا للتقديرات الرسمية ٢٤,٢ مليار دولار . ولقد احتلت الديون الثنائية من الدول المرتبة الأولى فى هذه الديون ، رغم هبوط وزنها من ٧٥,٨٪ الى ٥٧٪ ثم الى ٣٩,٨٪ ، واما متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والاقليمية ، فقد زاد وزنها من ٨,٩٪ الى ٢٠٪ ، ثم هبطت الى ١٥,٣٪ . وفى نفس الأعوام ، فان القروض بشروط السوق (تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية وغيرها) زادت من ٣٪ الى ٧٪ ، ثم هبطت الى ٣,٨٪ وفضلا عن هذا ، فان سنوات الانفتاح الأولى شهدت تزايد اللجوء الى القروض قصيرة الأجل عالية الفائدة . ورغم تراجع هذه القروض بعد حصول مصر على قرض هيئة الخليج للتنمية فى مصر ، فى عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، واستخدامه فى احلال القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل محلها ، فقد عاوت الزيادة فى بداية الثمانينات .

وقد زادت هذه الديون من ٧١١ مليون دولار فى عام ١٩٧٣ الى ٢١٢٥ مليون دولار فى عام ١٩٧٥ وفى منتصف ١٩٨٣ بلغت ٣٤١٥ مليون دولار منها ١٣٠٠ مليون دولار تسهيلات مصرفية مستحقة على الحكومة ، ١٩١٥ مليون دولار صافى الأصول والمطلوبات من العملات الأجنبية بالبنوك التجارية . والى جانب هذه القيمة ، بلغت الديون غير المضمونة للقطاع الخاص نحو ٤٥٥ مليون دولار ، مما رفع الدين الخارجى لمصر الى ٣٠,٨ مليار دولار . واما عن استخدامات هذه القروض ، واذا استبعدنا تلك المخصصة لشراء السلع الاستهلاكية الغذائية وغيرها ، فقد حددها من ناحية ،

تقييد مصر ، مثل غيرها من البلدان النامية المدينة ، بالانفاق على مشروعات بعينها ، فضلا عن شراء السلع والخدمات (مثل الشحن والتأمين ودراسات الجدوى وغيرها) بمبالغ القروض من البلدان الدائنة ، ومن ناحية اخرى باتجاهات التنمية الاقتصادية فى مصر ، والتى عرضنا لملامحها .

وهكذا ، ففى منتصف ١٩٨٣ ، توزعت القروض التى تلقتها مصر بحيث نالت القطاعات السلعية ٣٦,٣٪ فقط من اجمالى القروض ، ونالت الصناعة ١٥,٧٪ اتجهت الى فروع صناعة لا تؤمن بناء قاعدة صناعية قادرة على النمو الذاتى ، ونالت الزراعة والرى والصرف ٥,٧٪ من هذا الاجمالى . ونالت قطاعات الخدمات الانتاجية ٥٠٪ ، الأمر الذى يتفسر بالاتجاه الى تطوير البنية الأساسية ، اللازمة لدفع نشاط وزيادة ارباح القطاع الخاص ، الأجنبى والمصرى ، وبالدور الجديد المناط بالقطاع العام . واما الخدمات الاجتماعية فقد نالت ١٣,٧٪ ، ولم يتعد نصيب الصحة والتعليم ١,٦٪ من نفس الاجمالى .

ونلاحظ هنا ، ان الولايات المتحدة التى شغلت المركز الأول بين دائنى مصر فى عام ١٩٨٥ ، بلغت القروض المقدمة منها منذ عام ١٩٧٤ ، وحتى عام ١٩٨٢ حوالى ٧,٦ مليار دولار . وتوزعت هذه القروض بحيث نالت الواردات من السلع الأمريكية ٣٢,٩٪ والقمح ٢٣,٧٪ والمرافق والكهرباء ٢١,١٪ ، ونالت المحافظات ٤,٢٪ ، وتنظيم الأسرة والخدمات الصحية والتعليم الأساسى والتدريب المهنى ٣,٢٪ ، واما الصناعة ، فان نصيبها لم يتعد فى القروض الأمريكية ٩,٥٪ ، ولم تنل الزراعة سوى ٤٪ رغم النقد الأمريكى لتجاهل الزراعة فى حقبة ما قبل الانفتاح . ان هذا التخصيص للقروض الأمريكية يشير الى دور « المساعدات » الأمريكية فى تكريس الاختلال الهيكلى فى الانتاج القومى المصرى . ونلاحظ هنا ، انه فى مطلع عام ١٩٨٣ ، طالب الجانب المصرى فى مباحثات قمة مع الجانب الأمريكى ، بأن يقدم الأخير « المساعدات » او قدرا منها فى صورة نقدية ، والا يخصصها لمشروعات بعينها ، وان يسمح باعادة تخصيص المساعدات « المحددة » الى اخرى ، وان يقدم تسهيلات فى الاجراءات الادارية التى تعرقل استخدام القروض . وعلى الرغم من ان مثل هذه الاستخدامات غير الانتاجية لا تؤمن مصدرا للسداد ، فان الدولة المتلقية هى الضامنة له . واذا استثنينا من هذه الزاوية القروض المقدمة لاعادة فتح وتوسيع قناة السويس التى نالت ٧١٪ من قروض المشروعات الاجمالية و ٩٩,٤٪ من قروض وكالة التنمية للمشروعات ، فان الفائدة الاقتصادية التى نالتها البلدان المقرضة من هذا التمويل غير خافية ، فضلا عن الاعتبارات السياسية المرتبطة بالتسوية السلمية للصراع المصرى الاسرائيلى . ونلاحظ هنا تزايد نصيب القطاع الخاص مع تزايد القروض من البلدان الرأسمالية الى مصر ، على حساب القروض التى يتلقاها القطاع العام .

وفى آخر عام ١٩٨٤ ، من حيث حجم الدين الخارجى ، احتلت مصر الترتيب السابع بين ١٥٥ دولة حيث ادى تعاظم الدين الخارجى الى جعل مصر من اكثر بلدان العالم مديونية . ومن وجهة نظر اعباء هذه الديون ، يلاحظ ان الدين المدنى المتوسط والطويل الأجل زاد عن حجم الناتج المحلى الاجمالى ، وصار متوسط نصيب الفرد منه اكبر من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، وابتلعت مدفوعات خدمة الدين قدرا متزايدا من حصيلة الصادرات .

وهكذا على سبيل المثال ، زادت نسبة الدين الخارجى القائم الى الناتج المحلى الاجمالى من ٥٢٪ فى عام ١٩٧٣ الى ١٣٠٪ فى عام ١٩٨٣ . وعلى اساس السعر المعلن للدولار فان هذا الدين مثل نحو ١٢٨,٢٪ من ذلك الناتج فى عام ١٩٨٥ . وزاد معدل خدمة الدين بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٠ من ١٦,٢٪ الى ٢١,٤٪ . وزاد متوسط نصيب الفرد من هذا الدين من ٨٥,٧ دولار فى عام ١٩٧٤ الى ٥٠٦,٣ دولار فى عام ١٩٨٥ . وتظهر اعباء خدمة هذا الدين اذا عرفنا ان نسبة الانتقال الصافى له ، اى بعد خصم الاقساط والفوائد من قيمة القروض المستخدمة سنويا قد هبطت من ٧٧٪ فى عام ١٩٧٥ الى ١٧٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ . أضف الى هذا ، ان الزام مصر باستيراد السلع والخدمات من البلدان المقرضة وقصر حق تقديم العطاءات على شركاتها بما يرفع التكلفة والأسعار ، فضلا عن الالزام باتمام دراسات الجدوى باستخدام مكاتبها الاستشارية وخبرائها ، كما هو الحال فى القروض الأمريكية مثلا ، يخفض بدرجة شديدة الأصل المستخدم من القروض ، بنسب تدنت الى ٣٥٪ للقرض الأمريكى بتطوير ميناء الأدبية فى السويس بحيث تعود القروض الأمريكية الى امريكا فضلا عن فوائدها . واما القروض قصيرة الأجل فان عبئها يظهر من ان صافى المستخدم منها بعد دفع الأقساط والفوائد قد انخفض من ٤٦,٧٪ الى ٣٠,٤٪

بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وكانت بالسالب فى عام ١٩٧٥ .

ويبرز تحليل هيكل الدين الخارجى لمصر حسب البلدان الدائنة والمنظمات التابعة لها ، ومعرفة الآثار والمخاطر المباشرة وغير المباشرة ، الاقتصادية والسياسية ، الناجمة عن الاعتماد على التمويل الخارجى ، سواء لأغراض الاستثمار أو الاستهلاك ، ضرورة الاعتماد على الذات فى تمويل الاحتياجات الضرورية للتنمية وخاصة للتصنيع ، وتلبية التطلع المشروع لرفع مستوى معيشة الشعب المصرى استنادا إلى توسيع قاعدة الانتاج القومى .

لقد مثلت ديون مصر للبلدان الاشتراكية ٥,٩٪ من إجمالى الديون الخارجية فى بداية العام المالى ٨٤/١٩٨٥ ، مقابل ٥١٪ من إجمالى الديون الثنائية فى عام ١٩٧٤ . وزاد نصيب البلدان العربية فى هذه الديون من ١٣,٧٪ إلى ٢٦,٦٪ بين نفس العامين . وتزيد الديون العربية بدرجة هامة إذا أضفنا قرض هيئة الخليج لتنمية مصر المقدم عام ١٩٧٧ . أما الوزن النسبى للبلدان الرأسمالية المتقدمة فى هذه الديون ، فقد ارتفع إلى ٦٥,٢٪ مقابل ٣١,٤٪ . ويزيد هذا الوزن فى إجمالى الديون ، إذا أضفنا قروض مجموعة البنك الدولى والتى مثلت ٦,٥٪ منه .

وهكذا فى آخر عهد الانفتاح الاقتصادى مقارنة ببدايته تغيرت بشكل جذرى ، خريطة المديونية الخارجية لمصر من حيث دائنيتها . ونكتفى هنا بتحليل مغزى هذا التغير ، وتحديد آثار ومخاطر هذه المديونية فى تطورها الجديد حتى منتصف الثمانينات .

لقد أشار تقرير لوزارة التخطيط فى عام ١٩٧٤ إلى عزوف الوزارات عن استخدام القروض والتسهيلات التى تقدمها الدول الاشتراكية ، وأكد على ضرورة استخدام هذه الموارد المتاحة ، وطالب بالمسارعة إلى إعادة التفاوض فى شأن القروض المخصصة لمشروعات عدلت مصر عنها أو أجلت تنفيذها ، وباستخدامها فى مشروعات الخطة المقترحة .

وعلى الرغم من أن عهد الانفتاح الاقتصادى قد شهد استكمال وتنفيذ العديد من المشروعات الصناعية وغير الصناعية باستخدام القروض السوفيتية مثل مجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم وكهربة الريف ، فقد تراجع بشدة الحجم المطلق والوزن النسبى لهذه القروض . والواقع أن هذا التراجع كان منسجما من ناحية مع توجه السياسة الاقتصادية الجديدة ، المعلنة فى عام ١٩٧٤ ، إلى إعادة رسم مجمل خريطة العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر . وعكس من ناحية أخرى خفضا فى حجم القروض المقدمة من الاتحاد السوفيتى وغالبية البلدان الاشتراكية ، فضلا عن عدم تقديم المعونات والتسهيلات السابقة ، فى إطار رفض هذه البلدان للتطورات فى السياسة الخارجية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة فى مصر وبالأخص فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وفى المقابل ، فإن إنجازات الجيش المصرى فى هذه الحرب وما تلاها من تطورات ، مثلت أساسا متينا استند إليه استمرار وتزايد الدعم المقدم إلى مصر من البلدان العربية ، حتى « إزالة آثار العدوان » أى « تحقيق التسوية السلمية الشاملة » .

وهكذا زاد هذا الدعم ، وتلقت مصر فى عام ١٩٧٤ حوالى ٣,٨ مرة ما تلقته فى عام ١٩٧٢ دون حساب القيمة المقابلة لـ « منح » البترول العربى ، والتمويل المباشر لشراء السلاح . ومنذ منتصف السبعينات تركزت مصادر « المعونات » فى دول الجزيرة العربية البترولية ، دعما لخط مصر من أجل التسوية السلمية فى الشرق الأوسط ، ولدور الشريك الكامل للولايات المتحدة ، ومساندة للتحولات والأوضاع الجديدة فى مصر ، بمؤازرة ومشاركة من الدول الغربية .

ونلاحظ هنا ، أنه إلى جانب تدفق هذه « المساعدات » ، فى إطار عملية إعادة تدوير الفوائض البترولية العربية للتخفيف من آثار أزمات المدفوعات على مصر وغيرها من الدول المتخلفة غير البترولية ، فإنها اتجهت إلى تخفيف حدة مظاهر الاختناقات فى الاقتصاد المصرى وإلى تحجيم إمكانيات تفجر تناقضات اجتماعية وسياسية فى مصر .

لقد تلقت مصر العديد من القروض من صناديق التنمية العربية ، ومن هيئة الخليج لتنمية مصر ، ونالت قروضا أخرى حكومية وغير حكومية ، فضلا عن الودائع العربية لدى البنك المركزى المصرى . وإذا أضفنا إلى هذا كله قيمة الدعم العسكرى العربى وفقا لمقررات مؤتمر الخرطوم ، يصل ما تلقته مصر إلى حوالى ٢,٩ مليار دولار فى المتوسط سنويا بين بداية ١٩٧٥ وحتى منتصف ١٩٧٧ .

لقد مثلت قروض البلدان العربية المصدرة للبترول ٤٣,٦٪ من إجمالى القروض المقدمة بالعملات الحرة إلى مصر بين عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ . بيد أن نصيب مصر من قروض الأوبك هبط من ٥,١٪ من إجمالى ما تلقته البلدان الأفريقية مقابل ٧٦,٨٪ ، وانخفض إلى ٨,٪

مقابل ٤١,٩٪ من إجمالى ما حصلت عليه البلدان النامية فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٧٥ على الترتيب .

وعلى الرغم من القرض الكبير من هيئة الخليج للتنمية فى مصر فى عام ١٩٧٧ ، فإن إنشاء هذه الهيئة كان إعلانا من المقرضين بوضع سقف لـ « مطالب » مصر . أضف إلى هذا أن الدعم والمعونات والقروض « الجديدة » قد توقفت بإعلان رفض التوجه المصرى على طريق الحل السلمى والاعتراف بإسرائيل بعد إبرام معاهدة السلام . إن الآثار السلبية للهبوط الشديد فى حجم هذه «المساعدات » ومخاطر الاعتماد عن التمويل الخارجى ، وإن كان عربيا ، تظهر من تقدير مدى الارتكان إليها فى حل مشكلات ميزان المدفوعات .

لقد فاق « الدعم العربى » حصيلة أهم الصادرات السلعية المصرية بين عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، وفاق إجمالى حصيلة الصادرات غير السلعية فى سنوات ثلاث بين ١٩٧٣ ، ١٩٧٧ ، وبلغ أكثر من ٩٠٪ منها فى العامين الأخيرين ، وتراوحت نسبته بين ١٢٧,٦٪ و ٣٠,٧٪ من العجز فى ميزان المعاملات الجارية فى عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ، وبين ١٠٧,٢٪ و ١٢٪ من إجمالى التحويلات الرأسمالية من الخارج ، وبدون هذا الدعم فإن الفائض المتحقق فى ميزان المدفوعات كان سيتحول إلى عجز فى السنوات من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٦ .

وأما « القروض العربية » ، فرغم إسهامها فى الحد من أعباء ديون مصر قصيرة الأجل ، فقد وفرت احتياجات تمويل نسبة هامة من الواردات ، ومكنت من دعم آنى لميزان المدفوعات ، وكانت تعنى فى ذات الوقت ترحيل عبء خدمة وسداد المديونية ومشكلات اختلال ميزان المدفوعات ، طالما أن شأنها شأن القروض الخارجية تستوجب دفع مبالغ هامة لسدادها ، ولم يتعدد دورها دور جرعات التقوية جزئية الأثر للاقتصاد المصرى .

ورغم دورها فى خلق طاقات إنتاجية إضافية ، بقدر ما اتجه قسم محدود منها لتمويل إنشاء عدد من مشروعات الانتاج السلعى والخدمى ، أو لتغطية تمويل مستلزمات الاحلال والتجديد للمشروعات القائمة ، فإن الدول المشاركة فى هيئة الخليج لـ « تنمية مصر » لم تستجب لترحيب مصر بمساهمة أعضائها فى دعم المرافق الأساسية المنهكة والمشاركة فى إقامة مشروعات مشتركة ، وحالت شروط قروض الهيئة دون إمكانية تحقق هذا . وإجمالا ، فإن هذه القروض لم تتفق من حيث الحجم والاتجاهات والشروط مع احتياجات دعم قضية التنمية الحقيقية فى مصر ، ولم تتم وفقا لمتطلبات التكامل الاقتصادى العربى على أساس المصالح المتبادلة للشعوب العربية .

أضف إلى هذا كله ، أنه إلى جانب انخراط البلدان العربية المقرضة فى عملية دفع مصر للاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى ، بما فاقم من مشكلاته الهيكلية والدورية ، فقد أحاطت الشروط الثقيلة بالعديد من قروض « البلدان الشقيقة » . وهكذا ، على سبيل المثال ، فقد أصرت السعودية وأبو ظبى والكويت فى قروضها المقدمة إلى مصر ، على شروط بالاشراف على كافة تفاصيل عمليات الهيئات التى يتم إقراضها ، والرقابة على كل أعمال وتوسعات القطاع الصناعى الذى تقدم القروض لأحد مشروعاته ، والتدخل فى تنظيم العلاقة بين الحكومة والهيئة المحلية التى يجرى إقراضها إلى جانب النص فى اتفاقات القروض على جواز إجراء الحجز على ممتلكات الدولة المصرية ، بما فى ذلك اقسامها السياسية والادارية فى حال الاخلال بالتزامات سداد الديون .

ولقد برزت اتجاهات تأثير ومخاطر المديونية الخارجية بالأساس فى تعاظم ديون البلدان الرأسمالية المتقدمة شاملة المنظمات المالية الدولية والأسواق المالية والنقدية والهيئات الحكومية الغربية . ولقد انعكس هذا فى الحملة الرسمية وغير الرسمية فى عام ١٩٨٥ ضد المخاطر والآثار الاقتصادية والسياسية للديون الخارجية والاعتماد على الخارج .

إن تأثير قروض المنظمات المالية الدولية تظهر على سبيل المثال من أن تقديم تسهيلات صندوق النقد الدولى وممارسة نفوذه فى مجال استمرار تدفق القروض الغربية ، قد ارتبط بتنفيذ « الاصلاحات » الهيكلية والمالية التى يشملها برنامجه للاستقرار أو التثبيت وبمعدلات لا تتحملها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية . ولقد شمل هذا البرنامج اتباع سياسة مرنة لسعر الصرف ، وتخفيف القيود على الاستيراد والمعاملات الجارية ، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى ، ورفع أسعار منتجات القطاع العام وتحريره من قيود التوظيف ، وتقليل اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفى ، وزيادة الائتمان للقطاع الخاص ، ورفع الدعم من بعض السلع الخ . . وقادت الاستجابة لبرامجه فى التقشف إلى مظاهرات « الفقراء » فى مصر (عام ١٩٧٧) كما فى العديد من بلدان العالم الثالث . .

وأما قروض البنك الدولى للتعمير والتنمية ، فقد زاد متوسطها السنوى نحو ٨,٥ مرة فى النصف الثانى من

السبعينات مقارنة بنصفه الأول ثم زاد بنحو ٥٠٪ فى النصف الأول من الثمانينات . ولقد أسهمت قروض البنك الدولى فى زيادة عبء المديونية الخارجية لمصر ، وخاصة مع قراره باستبعادها من دائرة المستفيدين بقروضه السهلة . ويتضح تأثيره على تطور الاقتصاد المصرى ، من أن التوزيع القطاعى لقروضه ، ساهم فى تكريس الاختلال الهيكلى للاقتصاد ، إذ تركزت على تمويل مشروعات البنية الأساسية دون القطاعات السلعية . وجاء اتجاه هذه القروض مؤخرا نحو القطاعات الأخيرة دعما للقطاع الخاص والصناعة التقليدية . ولقد لعب البنك الدولى دور « منسق المعونات » المقدمة من البلدان الغربية المسيطرة عليه ، وكانت سياسته فى الاقراض امتدادا لسياساتها الخارجية . ومن ثم فإن اتساع قروضه ارتهن بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتعميق العلاقات مع البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وساهمت بعثاته فى إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وشجع إعطاء قوى السوق سطوة أكبر فى عملية توزيع الموارد الاقتصادية بدلا من التخطيط المركزى والأولويات السابقة .

ولقد دعمت البلدان الرأسمالية المتقدمة التحولات الليبرالية الداخلية والانفتاح على السوق الرأسمالى العالمى ، عبر زيادة قروضها إلى مصر . ونلاحظ على سبيل المثال أن القروض الثنائية من بلدان لجنة المساعدة من أجل التنمية إلى مصر قد زادت من ١٩ مليون دولار إلى ١٠١٢ مليون دولار ، وهو ما مثل ٢,٧٪ و ٣٤,٥٪ من إجمالى ما تلقته البلدان الأفريقية الأساسية المتلقية لهذه القروض فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٩ أو ٤١,٣٪ فى هذه الفترة ، وفى العام الأخير نالت ١٧,٧٪ من إجمالى ما نالته افريقيا كلها .

وبشكل خاص فإن الولايات المتحدة دعمت سياسة الانفتاح الشامل بقروضها ومنحها ، التى بلغت نحو ٩ مليارات دولار حتى العام المالى ٨٤/ ١٩٨٥ . ولقد احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى بين مقرضى مصر ومقدمى « المساعدات » لها بعد أن حلت جزئيا محل الموارد المالية البديلة التى ضاعت بسبب توجيهات السياسة المصرية ، فضلا عن دورها الرئيسى فى فتح أبواب الاقتراض من السوق الرأسمالى العالمى ، بلدان ومنظمات ، لمصر منذ عام ١٩٧٤ .

ومن تقريرها إلى الكونجرس ، أوضحت وكالة التنمية الدولية أهداف وإنجازات التعاون الاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة ، بمناسبة مرور عقد فى السنة المالية ١٩٨٥ على تجدد هذا التعاون . وطبقا للتقرير ، فإن برنامج المساعدات الأمريكية لمصر خدم المصالح الأمريكية ، سواء باستمرار التزام مصر بعملية السلام مع إسرائيل ، أو بمركزها الأساسى فى توسيع نطاق اتفاق السلام الراهن ، أو بمساندتها لمصالح العالم الحر فى الشرق الأوسط والقرن الأفريقى . وكانت مساهمة الولايات المتحدة هامة فيما يتعلق بتحقيق نفس اتجاهات برنامج التثبيت المشار إليه . . وأتاح برنامج المساعدات الفرصة بتحديد تخصيصه وتقديمه عينا لتوسيع الاستثمارات المباشرة والصفقات التجارية للشركات الأمريكية فضلا عن تسويق المنتجات الزراعية الأمريكية ، بما جعل الولايات المتحدة أكبر شريك تجارى لمصر . وأكدت الوكالة أن برنامج المساعدات الأمريكية سوف يواصل التأثير فى اتجاه تحرك القطاع العام فى اتجاه اقتصاد السوق ودعم الأهداف الاستثمارية للقطاع الخاص ، وانتقدت فى ذات الوقت اختلال الأسعار فى الاقتصاد المصرى ، والافتقار إلى الاستقلال الادارى الذاتى لمديرى شركات القطاع العام ، والقيود التى يفرضها نظام التراخيص الصناعية حماية لانتاج القطاع العام .

وإلى جانب التأثير الذى حمله هذا كله على البنية الانتاجية والمؤسسية للاقتصاد المصرى ، فإن مخاطر هذه الديون الأمريكية تظهر من أن الذى يحكمها هو المصالح الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة ، وأن اتجاهات تخصيصها تكرس الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصرى ، وتمثل سلاحا يمكن استخدامه بالتهديد بمنعها فى حال إذا ما استدعت مصالحها هذا أو عجزت مصر عن السداد فى الميعاد . وتتعاظم خطورة مثل هذا التهديد بالمنع نظرا للوزن الكبير لفائض الحاصلات الأمريكى فى واردات مصر الغذائية وخاصة القمح ، الذى لم تتردد الولايات المتحدة فى قطعه عنها حين كانت فى أمس الحاجة إليها ، ولكن لم تكن مؤهلة من وجهة نظر السياسة الأمريكية للاستفادة من مخزون الغذاء وبالذات الحبوب .

إن التحرر من الاعتماد على الديون الخارجية يوفر شروطا أفضل للاختيار الحر للشعب المصرى فى تحديد اتجاهات التنمية المتوازنة وركائز التصنيع المتسارع والعلاقات الخارجية المواتية للتطور المستقل .

إن أعباء وآثار ومخاطر الديون الخارجية تفرض ضرورة تجاوز أسباب تعاظمها ، وفى مقدمة هذه الأسباب ، تعاظم عجز الميزان التجارى وعجز ميزان المدفوعات ، فى ظل تزايد الانتاج والاستثمار والصادرات المحلية بمعدلات أقل من تزايد الاستهلاك والادخار والواردات المصرية .

القسم الرابع
السياسة الخارجية

ينقسم هذا القسم عن السياسة الخارجية المصرية لعام ١٩٨٥ إلى خمسة أجزاء ، يعالج أولها علاقات مصر مع العالم العربى ويعالج ثانيها العلاقات مع إسرائيل . أما الجزء الثالث فيتناول علاقة مصر بالقوتين الأعظم ، ويعالج الجزء الرابع العلاقات مع بلدان العالم الثالث . ويتوفر الجزء الخامس والأخير على تقديم المبادىء العامة للدبلوماسية المصرية كما يمكن استقراؤها من تطورات عام ١٩٨٥ .

على أنه من المهم ملاحظة أن هذه العناوين العامة تتضمن ـ فى واقع الأمر ـ تركيزا على أطراف أو قضايا بعينها . فمعالجة العلاقات مع العالم العربى تتركز على أكثر الأطراف أو القضايا العربية أهمية فى الفترة محل الدراسة . والعلاقة مع القوتين الأعظم تستأثر فيها العلاقات مع الولايات المتحدة بنصيب الأسد . أما استعراض العلاقة مع العالم الثالث فيتم من خلال الحديث عن العلاقة مع أفريقيا من ناحية ، وعن حركة عدم الانحياز من ناحية أخرى .

أولا ـ مصر والعرب

مقدمة .

بتوقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ ، وإقرار قمة بغداد العربية مقاطعة مصر سياسيا واقتصاديا ، دخلت العلاقات المصرية العربية مرحلة متميزة ، أصبحت فيها كل الدول العربية تقريبا فى جانب ، ومصر فى الجانب الآخر . فى ذلك الوقت ظهر العرب ورغم ما بينهم من خلافات شتى وكأنهم متضامنون جميعا ، وأخذ تضامنهم هذا صورة الوقوف ضد السلوك المصرى الخاص تجاه إسرائيل والتسوية السياسية للصراع معها . واستهدف هذا التضامن العربى عدم السماح لأية تأثيرات مصرية بأن تمتد لدولة عربية أخرى ، أى أنه أخذ صورة سلبية دون أن يقدم على تطوير الموقف العربى العام ، من حيث المبادىء أو من حيث السياسات ، تجاه مختلف جوانب القضية الفلسطينية .

وقد اتسمت مرحلة القطيعة العربية لمصر ، بتبادل الحملات الدعائية بين مصر من جانب ، وباقى النظم العربية من جانب آخر ، وتضمنت توجيه الاتهامات للسياسة المصرية بالخيانة والانهزامية والاستسلام ، وكان الرد المصرى على الاتهامات العربية اتهامات بعدم الواقعية والتردد ، وعدم الحسم وعدم تفهم حقائق الموقف فى المنطقة العربية .

مع تولى الرئيس مبارك الحكم فى مصر ، سرى تيار من التفاؤل ـ عربيا ومصريا على السواء ـ ، وزادت توقعات إعادة النظر عربيا فى مسألة مقاطعة مصر . ودعم من ذلك لجوء النظام الجديد فى مصر إلى إيقاف الحملة الدعائية ضد البلدان العربية والرؤساء العرب كبادرة من السياسة المصرية تجاه الأشقاء العرب رغم إصرارهم على المقاطعة .

وفى حين طالب العرب مصر بالتحلل من اتفاقيات كامب ديفيد وما ترتب عليها من التزامات سياسية واقتصادية تجاه اسرائيل ، فإن السياسة المصرية لم تكن بمقدورها أن تحقق ذلك لاعتبارات دولية وعسكرية وقانونية .

وبمرور الزمن تبلورت ثلاثة تيارات سياسية عربية تجاه مسألة المقاطعة العربية لمصر وهى :

١ ـ تيار يدعو إلى أن المقاطعة كما كانت بقرار إجماعى عربى ، فإن الرجوع عنها لابد أن يكون نتيجة قرار إجماعى عربى بحيث تلتزم مصر مسبقا بالتخلى عن سياسة كامب ديفيد .

٢ ـ تيار يدعو إلى أن قرار المقاطعة وإن كان عربيا ، فإن مسألة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين دولة عربية ومصر هو فى الحقيقة قرار سيادى لهذه الدولة ، ومن ثم فإن لكل دولة الحق فى أن تعيد علاقتها أو أن تستمر فى مقاطعة مصر دبلوماسيا .

٣ ـ تيار يرى أن المقاطعة كانت راجعة لسلوك مصرى تجاه القضية الفلسطينية ، وأن الجهة الوحيدة التى لها الحق فى الحكم على السلوك المصرى سلبا أو إيجابا هى القيادة الشرعية لمنظمة التحرير وأن قرار الطرف الفلسطينى فى هذا الشأن يجب أن يكون المحدد الرئيسى لقرار الدول العربية الأخرى .

لقد دلل تنوع التيارات على النحو السابق على أن العالم العربى لم يعد محكوما بوجهة نظر واحدة تجاه السياسة المصرية ، وأن هناك أطرافا عربية تبحث بالفعل عن الشكل القانونى ـ السياسى الذى تعيد من خلاله علاقاتها مع مصر . وعلى الجانب الآخر ، فإن هذا التنوع كان يعنى أن الدبلوماسية المصرية الموجهة تجاه العرب لم تنجح فى دفع كل العرب للتخلى عن مقاطعتهم ، مثلما أدت بهم من قبل للتمسك بهذه المقاطعة بصورة جماعية . **على أن التقييم الحقيقى هو بالفعل فى صالح الدبلوماسية المصرية فى عهد الرئيس مبارك التى امكنها أن تتحرر جزئيا من الحصار الجماعى الامر الذى تاكد عمليا بقرار الأردن باستعادة علاقاته**

الدبلوماسية مع مصر فى خريف ١٩٨٤ وبتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين فى مختلف المجالات .

(أ) مصر والأردن :

منذ أن اتخذ الأردن قراره بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، وعلاقات البلدين تشهد تطورا كبيرا سواء على صعيد مجالات التعاون الثنائى أو فى مجال القضية الفلسطينية ، والأخيرة تعد بمثابة الدافع الأكبر لنمو العلاقات السريع بين البلدين ، ومن أبرز ملامح التعاون تلك اللقاءات التى تمت سواء على مستوى القمة بين الرئيس مبارك والملك حسين ، أو على مستويات تنفيذية عليا كلقاءات رئيسى وزراء البلدين ووزيرى الخارجية .

وقد استهدفت لقاءات الرئيس مبارك بالملك حسين - بالأساس - تنشيط جهود التوصل إلى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط ، الأمر الذى يعنى أن كلا البلدين وجد فى تنسيق مواقفه مع البلد الآخر جهدا حيويا لكسر الجمود المحيط بالقضية الفلسطينية ، وإذا كانت القيادة المصرية ومنذ مطلع عام ١٩٨٥ قد سعت جادة فى سبيل تحريك القضية الفلسطينية ووضعها على طريق التسوية السلمية ، فإنها وجدت فى الموقف الأردنى خير معين فى هذا الصدد ، كما أنها شجعت الطرفين الأردنى والفلسطينى على الحوار بهدف التوصل لتحرك مشترك فى إطار الحلول السياسية . وقد بدا أن سعى مصر فى هذا الاتجاه قد تعزز - بصورة جزئية - حينما أعلن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقهما المشترك فى ١١ فبراير .

وبإعلان الاتفاق الأردنى - الفلسطينى ، ركزت الدبلوماسية المصرية على تأييده ودعوة الدول العربية ، وأيضا إسرائيل لطرح اعتراضاتها جانبا ولاتخاذه قاعدة إيجابية لتحريك عملية التسوية السياسية ويمكن بلورة أسس الدبلوماسية المصرية فى هذه الأثناء على النحو التالى :

١ - اعتبار الاتفاق الأردنى - الفلسطينى محورا أساسيا للتحرك السلمى ، وأن من الضرورى المحافظة على قوة الدفع التى أحدثها الاتفاق .

٢ - أنه ليس ليس من الدول العربية أن يملى على منظمة التحرير حق اختيار من يمثلها فى المفاوضات وأن القول الفصل هو للمنظمة وحدها التى لا يجب التدخل فى شئونها .

٣ - أنه ليس لاسرائيل الحق فى أن تبدى أفضليات بشأن اختيار العناصر الفلسطينية ، مع دعوتها إلى قبول التفاوض مع وفد أردنى فلسطينى .

٤ - دعوة الادارة الأمريكية إلى استثمار هذا الاتفاق لدفع السلام .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن الدبلوماسية المصرية كانت تتحدث عن تفاوض بين إسرائيل والوفد الأردنى - الفلسطينى المشترك ، الأمر الذى تغير إثر لقاء الملك حسين والرئيس مبارك فى الغردقة فى الأسبوع الأول من مارس وهو اللقاء الأول بينهما فى عام ١٩٨٥ ، وأثر اللقاء بدا أن الدبلوماسية المصرية قد بلورت اتجاها محددا يقوم على استثمار الاتفاق الأردنى - الفلسطينى عبر عدة مراحل متتالية تكون المرحلة الأولى منها هى إقامة حوار بين الولايات المتحدة ووفد أردنى - فلسطينى مشترك . وفى هذه المرحلة حرص الرئيس مبارك على التفرقة بين الحوار والتفاوض وأن « التركيز هو على الحوار بين الوفد المشترك والولايات المتحدة باعتباره تبادلا لوجهات النظر وتمهيدا لعملية تالية دون أن يعنى ذلك استبعاد فكرة المؤتمر الدولى وأنه خلال الحوار يمكن أن تتحدد الخطوات التالية سواء كانت مفاوضات مباشرة أو مفاوضات على مستوى محدود ، مفاوضات على مستوى مجموعة من الدول ، أو مفاوضات على مستوى مؤتمر دولى بمعنى أن الحوار تبدأه الأطراف المعنية لتقريب وجهات النظر وهو الذى سيؤدى إلى بدء عملية التفاوض .

وفيما بين لقاء الغردقة المشار إليه ، واللقاء الذى تم فى القاهرة بين الرئيس مبارك والملك حسين فى شهر مايو حدثت جملة من التطورات أهمها زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة فى منتصف مارس والتى دعا خلالها الادارة الأمريكية رسميا إلى إقامة الحوار مع الوفد الفلسطينى - الأردنى المشترك ، وجولة شولتز وزير الخارجية الأمريكى فى المنطقة التى التقى فى خلالها والملك حسين والرئيس مبارك والمسئولين فى إسرائيل . كما قام الملك حسين ومعه السيد ياسر عرفات بتحرك عربى استهدفا من ورائه شرح أبعاد الاتفاق للقادة العرب - ولا سيما فى دول الخليج - لنيل تأييدهم ومساندتهم للاتفاق ولتعزيز الموقف الأردنى فى مواجهة الادارة الأمريكية قبل مقابلة الملك حسين والرئيس ريجان التى تمت فى نهاية شهر مايو .

وقبل توجه الملك حسين إلى الولايات المتحدة كانت زيارته للقاهرة لمراجعة الموقف المشترك ، خاصة وأن زيارة وزير الخارجية شولتز للمنطقة لم تسفر عن شئ

جدى فى اتجاه الحوار بين الادارة الأمريكية والوفد المشترك الأردنى ـ الفلسطينى . ومن الأجواء التى احاطت بلقاء الرئيس مبارك والملك حسين قبيل سفره إلى الولايات المتحدة ، بدا أن زعيمى البلدين يتفقان فى النظر إلى التحرك الأردنى الفلسطينى المشترك باعتباره يمثل فرصة أخيرة يجب على الجميع ـ العرب والولايات المتحدة وأيضا إسرائيل ـ استثمارها لايجاد سلام عادل فى المنطقة ، وأنه على الولايات المتحدة تحديد أن تقابل خطوة الملك حسين بخطوة إيجابية مماثلة ، وأن تتحلى بقدر أكبر من المرونة فى تقبل فكرة الحوار ومبدأ أن اختيار الأعضاء الفلسطينيين هو مسئولية المنظمة وليس أى طرف آخر . ويمكن استنتاج أن زيارة الملك حسين والتحركات الأردنية ـ الفلسطينية قبلها وكذلك التنسيق مع مصر كانت تستهدف أشعار الادارة الأمريكية أن هناك تأييدا عربيا للخطوة الأردنية ـ الفلسطينية ، وذلك بهدف إقناع إدارة ريجان بالبدء جديا فى إجراءات الحوار .

وعلى الصعيد الثنائى : حققت العلاقات بين مصر والأردن خطوات هامة وشملت مجالات عديدة ، إذ تم وضع نظام لتبادل المعارف والخبرات العسكرية بين القوات المسلحة فى البلدين ، واتفق على تسهيل إجراءات التنقل بين البلدين ، وأسلوب تنقل العبارات بين ميناء نويبع المصرى وميناء العقبة الأردنى ، ومنحت السلطات المصرية تسهيلات لاقامة الأردنيين فى مصر ، فأصبحت الاقامة لمدة سنة بدلا من ستة أشهر . وفى أبريل اجتمعت اللجنة المشتركة العليا التى يرأسها رئيسا وزراء البلدين فى عمان واتفق فى الاجتماع على عدة إجراءات لدعم التعاون الاقتصادى والثقافى والفنى والاعلامى .

(ب) التنسيق المصرى ـ الفلسطينى :

منذ الزيارة التى قام بها السيد ياسر عرفات للقاهرة فى نهاية عام ١٩٨٣ تعبيرا عن التقدير الفلسطينى للموقف المصرى إزاء حصار مدينة طرابلس من قبل العناصر المنشقة على قيادة حركة فتح بدعم سورى ، تبلور قدر من التنسيق المصرى ـ الفلسطينى اتخذ شكل اتصالات مباشرة أو لقاءات بين مسئولين فلسطينيين ومسئولين مصريين . وقد دعم من هذا التنسيق أن الموقف المصرى تجاه المنظمة لم ينل من قيادتها الشرعية ، ورفضت السياسة المصرية محاولة الانشقاق ضد قيادة ياسر عرفات للمنظمة ، وأيدت استقلالية المنظمة واستقلالية قيادتها فى اتخاذ القرار الفلسطينى ، وساندت المنظمة فى رفضها لأية محاولات عربية استهدفت الوصاية على حركة المنظمة السياسية أو فرض حالة تبعية عليها .

وقد وجد الموقف المصرى صدى طيبا لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع التأكيد بأن الاتصالات مع مصر لا تعنى قبول المنظمة باتفاقيات كامب ديفيد ، وقد حرص الجانب الفلسطينى فى نفس الوقت على ترسيخ الموقف المصرى المشار إليه لمواجهة التحديات التى يضعها بعض العرب أمام المنظمة . وقد ظهر هذا الحرص الفلسطينى فى الاشادة بالدور الذى تلعبه مصر فى المنطقة العربية ، وفى إجراء مشاورات مستمرة مع القيادة المصرية . ووضحت أهمية التنسيق المصرى ـ الفلسطينى حين طرح الرئيس مبارك اقتراحه الخاص بالحوار الأمريكى مع الوفد الأردنى ـ الفلسطينى المشترك بعد إعلان اتفاق عمان .

وفى ضوء لقاء الغردقة بين الرئيس مبارك والملك حسين فى ٧ مارس ، وما أعلنه الرئيس مبارك بعد اللقاء من أن منظمة التحرير هى صاحبة الحق فى اختيار ممثليها فى المحادثات ، وكذلك فى ضوء الاتصالات المصرية الفلسطينية التى اتخذت شكلا مكثفا ، بدا أن الموقف المصرى قد تفهم وجهة النظر الفلسطينية . وتمت صياغة الموقف المصرى بما يتلاءم مع شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى ، الأمر الذى وضح تماما فى أثناء زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة ، التى تلت الاتصالات المصرية ـ الفلسطينية بأقل من أسبوع . وفى خطاب الرئيس مبارك بمناسبة عيد العمال ، أعاد التأكيد على هذا الموقف المصرى تجاه المنظمة ، والتى هى طرف أساسى لا يمكن تجاهله فى أية مفاوضات ولابد من إشراك المنظمة فى وضع التسوية السياسية .

ولم يقف التنسيق المصرى ـ الفلسطينى عند حدود جهود التسوية السياسية وحسب ، بل أتيح له أن يمتد لمجالات أخرى مثلما حدث أثناء ما عرف بحرب المخيمات فى شهر مايو والتى أدانتها السياسة المصرية باعتبارها جزءا من مخطط يستهدف النيل من وحدة الحركة الفلسطينية وتشريد الشعب الفلسطينى وتصفية قضيته . وفى محاولة مصرية لوقف القتال بين جماعات الفلسطينيين وحركة أمل الشيعية ، طلبت مصر من رئيس مجلس الأمن وسكرتير عام الأمم المتحدة ، تكليف قوات الامم المتحدة فى لبنان بحماية المخيمات الفلسطينية ووقف المذابح التى ترتكب ضد الشعب الفلسطينى ، وجاء الطلب المصرى نتيجة للتنسيق مع

الاردن ومنظمة التحرير ذاتها . كما تقدمت مصر بطلب لعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن (بالتنسيق مع الأردن وفرنسا) ، وهى الجلسة التى استمرت يومين وأصدر بعدها مجلس الأمن قراره بوقف الأعمال العدوانية على المخيمات الفلسطينية فى لبنان ، مع التأكيد على احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضى لبنان ، ودعوة الأطراف المعنية لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيف المعاناة الناجمة عن أعمال العنف .

(جـ) العــــراق :

شهد النصف الأول من عام ٨٥ قفزة نوعية هامة فى علاقات مصر والعراق ، وذلك على الرغم من استمرار انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ويمكن القول أن هناك ثلاثة أسباب وراء هذا التطور الكيفى وهى .

١ ـ تأييد مصر للموقف العراقى فى الحرب العراقية الايرانية ومساندته عسكريا ودعم موقفه الساعى إلى إيقاف الحرب بصورة كلية وليست جزئية واعتماد أسلوب التسوية السياسية لحل المشكلات الناجمة عن الحرب .

٢ ـ وجود تطابق شبه كامل فى موقف البلدين تجاه تحليل الوضع فى المنطقة العربية والأزمة التى تتعرض لها البلدان العربية ، ومن ذلك تطابق موقف البلدين تجاه الدور السلبى الذى يلعبه النظامان السورى والليبى فى حرب الخليج ودعمهما لايران ، ومحاولة السيطرة على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتأييد البلدين لاتفاق عمان .

٣ ـ تطابق الموقفين العراقى والمصرى تجاه منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وأهميـة استقـلال القـرار الفلسطينى .

وتعد زيارة د. عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى للعراق فى ٣ مارس إحدى خطوات تنمية العلاقات بين البلدين . وخلال الزيارة أعلن الوزير المصرى مساندة مصر للعراق فى دفاعه عن أرضه وترابه الوطنى كما أشاد بالتجاوب العراقى مع محاولات إنهاء الحرب سلميا ، ومؤكدا أن مصر تسعى لوقف الحرب بدعوة كل القوى المحبة للسلام لتحقيق هذا الهدف .

وفى خطوة غير متوقعة ، وأثناء زيارة الرئيس مبارك للأردن وتباحثه مع الملك حسين فى نتائج مباحثاته مع بعض قادة الدول الأوربية والرئيس ريجان ، قام الزعيمان بزيارة مفاجئة للعاصمة بغداد حيث التقيا والرئيس صدام حسين وعقدوا معا لقاء قمة ثلاثيا تركز البحث فيه على تطورات الموقف العسكرى فى الجبهة العراقية ـ الايرانية بعد أحداث التصعيد الحربى الذى تعرضت له فى منطقة خور الحويزة فى ذلك الحين ، فضلا عن استعراض شامل لتطورات القضية الفلسطينية والأوضاع العربية .

وقد جاءت هذه الخطوة المفاجئة لتعبر عن مدى تأييد مصر للموقف العراقى ، وأنه برغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، فإن القيادة المصرية لا تجد حرجا فى تدعيم علاقاتها مع القيادة العراقية ، بناء على أن مصر تهتم أساسا بوجود قنوات للاتصال مع الدول العربية .

وعلى هذا الأساس جاءت الزيارات المتبادلة ، فقد استقبلت القاهرة فى منتصف يونيه وزير الخارجية العراقى الذى تباحث مع الرئيس مبارك حول تطورات حرب الخليج والتهديدات التى تواجه الأمة العربية . وبعد أيام قليلة استقبلت القاهرة أيضا طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى لمدة ثلاثة أيام ، وأثناء هذه الزيارة تم توقيع ثلاث اتفاقيات للتعاون فى المجالات العلمية والاقتصادية والزراعية ، كما تم الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين ، وكذلك حجم الصفقة المتكافئة للوصول بها إلى ١٠٠ مليون دولار لكل منهما لعام ١٩٨٦ .

(د) الســـودان :

اتسمت العلاقات بين مصر والسودان دائما بسمات خاصة حميمـة سواء عـلى المستوى الحكومى أو الشعبى . ومن الناحية الاستراتيجية (اقتصاديا وسياسيا وعسكريا) ترتبط تلك العلاقات الخاصة بحقيقتين أساسيتين :

أولهما : الاشتراك فى مياه نهر النيل ، وضرورة تنظيم تدفقها من منابعها وهذه المياه كانت بالنسبة لمصر ومنذ الأزل تمثل الشريان الرئيسى لكافة مظاهر الحياة فيها .

والحقيقة الثانية : تتعلق بحقيقة أن السودان يمثل بالنسبة لمصر عمقا استراتيجيا لا يمكن التهوين من شأنه ، خاصة مع وجود أخطار أو مصاعب تواجهها السياسة المصرية فى محيطها الاقليمى .

وفى هذا الاطار ، كان من الطبيعى أن تزيد أهمية السودان الاستراتيجية بالنسبة لمصر فى العقد الأخير مع تصاعد أحداث معينة مثل الخلافات المصرية ـ الليبية والخلافات بين مصر وأثيوبيا بعد سقوط

هيلاسلاسى عام ١٩٧٤ ، فضلا عن تعثر العلاقات المصرية - الاسرائيلية ، وكذلك استمرار المقاطعة العربية لمصر .

وفى عهد الرئيس جعفر نميرى كانت « اتفاقيات التكامل » بين البلدين بمثابة الاطار القانونى - السياسى الرسمى للعلاقات المتنامية بين البلدين ، إلا أن سياسات التكامل هذه تعرضت لانتقادات حادة سواء فى مصر أو فى السودان . وكان المحور الذى دارت حوله هذه الانتقادات هو أن الاتفاقيات فرضت من أعلى وتجاهلت عنصر التفاعل الشعبى ، كما أن الرئيس نميرى ، لظروف خاصة بعدم استقرار نظامه داخلها ، لم ير فيها بالأساس إلا أداة لتدعيم حكمه ، مما أثر سلبيا على رؤية الشعب السودانى لتلك الاتفاقيات .

ورغم اتفاقيات التكامل بين البلدين ، فقد حدث تباعد سريع بين النظامين السياسيين فيهما فى عهد الرئيس نميرى بعد أن اتجه النظام المصرى إلى تعددية الأحزاب والانتخابات البرلمانية وظهرت أحزاب للمعارضة لها صحفها وجمهورها ، فى حين ظل النظام السودانى قائما على حزب واحد وبرلمان معين ، مع منع قيام أية أحزاب أخرى رغم امتلاء الشارع السياسى السودانى بالتنظيمات والقيادات المختلفة .

وبعد إعلان نظام النميرى تطبيق « الشريعة الاسلامية » بصورة فورية زادت الشقة بين سياسات البلدين الداخلية ، فضلا عن أن القيادة المصرية رأت فى خطوة الرئيس نميرى ما قد يثير مزيدا من القلاقل داخل مصر نفسها نظرا لوجود تيارات إسلامية سياسية تدعو للتطبيق الفورى للشريعة فى مصر مثلما حدث فى السودان . ورغم هذه التباينات وما يمكن وصفه بالمشكلات الصامتة بين البلدين ، فقد آثرت قيادتا البلدين التغاضى عنها ومحاولة تطويقها . ومن جانب مصر ، ورغم اهتمامها الحقيقى بما يجرى داخل السودان فقد اعتبرت علنا أن ما هناك هوشأن داخلى سودانى وأن « للسودان طبيعته الخاصة التى يفهمها الرئيس نميرى ، والذى هو أكثر فهما لشعبه من الآخرين » .

وعلى صعيد الصراع العربى - الاسرائيلى ، سبب سماح نظام الرئيس نميرى بهجرة يهود الفلاشا من أثيوبيا عبر السودان إلى إسرائيل ، حرجا كبيرا للقيادة المصرية التى امتنعت عن انتقاد هذه المشاركة السودانية وفى نفس الوقت كان الحرص المصرى مركزا على أمرين :

(أ) نفى أى علم مسبق أو مشاورات مصرية سودانية بهذه العملية ، وأن مصر حصلت على معلومات خاصة بالعملية من جهات غير الجهة السودانية .

(ب) أن مصر حريصة على ألا يؤثر هذا الموضوع على حل المشكلة الفلسطينية ، وأنه إذا أدى هذا إلى استيطان الفلاشا فى الضفة الغربية ، فإن مصر تعتبر هذا الموقف خطيرا للغاية .

ومع تصاعد مظاهر الرفض الشعبى السودانى ضد سياسات الرئيس نميرى واجهت القيادة المصرية مأزقا حادا ، وأصبح البحث عن أسلوب للتعامل مع الاحتمالات المتوقعة لاستمرار مظاهر الرفض الشعبى السودانى أمرا مقلقا . وفى هذه الأثناء تبلور اتجاهان :

الاتجاه الأول : هو اعتبار ما يجرى فى السودان بمثابة تدخل من قوى إقليمية فى الشئون الداخلية السودانية ، وأن آثار هذا التدخل ستصيب كلا البلدين ، الأمر الذى يدفعهما إلى العمل معا ، عملا باتفاقية الدفاع المشترك . وأنصار هذا الاتجاه كانوا يدفعون باتجاه مساعدة النظام السودانى عسكريا لاحتواء القلاقل والاضطرابات القائمة هناك .

الاتجاه الثانى : ينظر إلى ما يجرى فى السودان باعتباره شأنا داخليا بين نظام حكم ومعارضيه ، وأن على مصر الامتناع عن التدخل وفق أية صيغة لتأييد ومساندة أحد الطرفين فى مواجهة الطرف الآخر ، وأنه يجب انتظار نتيجة تسوية الأوضاع فى السودان بين الأطراف السودانية وبعضها وأن الأفضل أن تتعامل مصر مع نظام سودانى قوى ويتمتع بتأييد شعبى واضح وليس مع نظام يتعرض لهزات أمنية عديدة ويفتقر إلى أبسط درجات التأييد الشعبى كما هو الحال مع نظام الرئيس نميرى .

ويبدو أن الاتجاه الثانى كان هو الموجه الرئيسى للسياسة المصرية فى الفترة السابقة مباشرة على سقوط نظام نميرى ، والتى أخذت تنتظر ما ستسفر عنه المواجهة بين نظام نميرى ومعارضيه الذين ضموا كل القوى السياسية السودانية بلا استثناء .

بسقوط نظام نميرى وتولى مجلس عسكرى سودانى برئاسة الفريق أول سوار الذهب مسئولية الحكم فى السودان ، دخلت العلاقات المصرية - السودانية طورا جديدا . وأكثر من ذلك فقد أعيدت صياغة التحالفات الاقليمية بفعل الثورة السودانية بحيث بدا أن تخوفات مؤيدى الاتجاه الأول السابق الاشارة إليه قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من التحقق . ومن الناحية العملية

لم يكن أمام السياسة المصرية سوى العمل على استمرار الاتصال والتفاهم مع القيادة السودانية الجديدة ، والسعى نحو بدء صفحة جديدة تمحو ما تراه بعض القوى السياسية من أخطاء مصرية اقترفت فى حق الشعب السودانى فى عهد الرئيس نميرى . وقد تبلورت عناصر السياسة المصرية تجاه الوضع الجديد فى السودان على النحو التالى :

١ ـ إن ما يجرى فى السودان هو شأن داخلى وأن مصر حريصة على استقرار الأوضاع هناك .

٢ ـ إن مصر لن تسمح لأية قوة إقليمية ـ فى إشارة إلى ليبيا أساسا باستغلال الوضع الجديد بالسودان للتأثير على استقرار الأوضاع فى المنطقة .

٣ ـ إن من حق الشعب السودانى تشكيل مساره السياسى والاجتماعى حسب رؤيته المستقلة .

٤ ـ إن مصر حريصة على تنمية العلاقات مع النظام الجديد .

٥ ـ إن مصر تعتبر الرئيس نميرى ـ والموجود فى القاهرة ـ بمثابة لاجىء سياسى .

وقد اعتبرت القيادة السودانية الجديدة أن الموقف المصرى هو بمثابة دعم معنوى يجب تقديره ، مع الأخذ فى الاعتبار أن القوى السودانية المختلفة لم ترحب بمسألة اعتبار الرئيس نميرى لاجئا سياسيا ، الأمر الذى جعلها إحدى المشكلات الهامة التى واجهت قيادة البلدين عند تصديهما لصياغة صفحة جديدة من العلاقات . ورغم الضغط الشعبى السودانى فإن القيادة السودانية لم تتقدم بطلب رسمى لمصر لتسليم نميرى ، كما حرص الرئيس مبارك فى زيارته الأولى للخرطوم بعد ثورة ١٦ أبريل على تحديد الموقف المصرى بصورة لا تقبل المراجعة أو الضغط « فمصر تحترم اللاجىء السياسى وأصالتها لا تسمح بأن تسلم أى لاجىء سياسى فالدستور المصرى لا يسمح للحاكم المصرى بأن يسلم أى لاجىء سياسى . ولطمأنة القوى السياسية السودانية ، أعلنت التأكيدات المصرية بأن « مصر لا يمكن إطلاقا ان تكون اداة أو مسرحا لعمل سياسى أو إعلانى أو عسكرى أو دبلوماسى أو دعائى معنويا كان أو ماديا ضد السودان وأن هذا هو الشرط الأول للضيافة المصرية » .

وعلى عكس الموقف من مسألة تسليم نميرى فإن مصر أبدت تجاوبا مع المطالب الشعبية السودانية الخاصة بمراجعة اتفاقيات التكامل التى وقعت فى عهد الرئيس نميرى على أساس أن العلاقة الأزلية والمصيرية بين البلدين تتجاوز أى مواثيق موضوعة كما تتجاوز الصيغ القانونية . وفى خطوة عملية تم تجميد اتفاقيات التكامل كمقدمة لمراجعتها بالاتفاق مع القيادة السودانية الجديدة .

وإزاء التطورات الايجابية فى علاقات ليبيا والسودان فإن مصر من جانبها وعملا بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية السودانية اتخذت موقفا علنيا مؤداه أن من حق السودان أن يقيم علاقات طيبة مع أى دولة طالما كان هذا فى صالح السودان ، وأن كل ما يحقق مصلحة السودان يحقق المصلحة المصرية .

ولكن هذا لا ينفى أن القيادة المصرية أخذت لفترة معينة تنظر بقلق بالغ إلى ما يمكن أن تؤثر به علاقات ليبية سودانية أكثر عمقا على علاقات مصر بالسودان وعلى مصر بصفة عامة ، وخاصة فى ضوء الاتفاق العسكرى الليبى السودانى الذى يتيح لليبيا إمداد وتموين وتدريب السلاحين الجوى والبحرى السودانيين . وقد دفع شعور القيادة السودانية بهذا القلق المصرى إلى التأكيد مرارا بأن أى علاقة تقيمها السودان مع دولة أخرى ليست على حساب العلاقة مع مصر .

ثانيا ـ مصر وإسرائيل

تقديم :

تعد زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ نقطة بداية صالحة للحديث عن تفاعلات سياسية مصرية إسرائيلية . فبرغم أن معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية التى تحدد طبيعة العلاقات بين مصر وإسرائيل ومستوياتها ، والالتزامات الواجبة على كلا البلدين تجاه بعضهما البعض قد وقعت فى مارس ١٩٧٩ ، أى بعد زيارة الرئيس السادات للقدس بعام وخمسة أشهر ، فإنه طوال هذه الفترة لم تنقطع التفاعلات بين البلدين ، وتبودلت اللقاءات بين مسئولى الحكومتين المصرية والاسرائيلية ، ودارت مباحثاتهما للتوصل لاطار يحدد ما يجب عمله سواء على الصعيد الثنائى المصرى ـ الاسرائيلى ، أو الصعيد الخاص بحل القضية الفلسطينية .

ويمكن تقسيم الفترة التى مرت بها التفاعلات المصرية ـ الاسرائيلية قبل توقيع معاهدة السلام بمرحلتين أساسيتين : الأولى هى مرحلة ما قبل كامب ديفيد ، وقد تميزت هذه المرحلة بنشاطات واتصالات سياسية مكثفة ، وشارك فيها بصورة رئيسية كل من مصر واسرائيل والولايات المتحدة . والمرحلة الثانية هى مرحلة اتفاق كامب ديفيد والتى بدأت فى ٥ سبتمبر

١٩٧٨ ، حيث اجتمع كل من الرئيس السادات ورئيس حكومة إسرائيل بيجين والرئيس الأمريكي كارتر في كامب ديفيد بقصد الوصول إلى صيغة اتفاق بينهم يضع حدا للنزاع في المنطقة . وفي ١٧ من الشهر نفسه ، اعلنت الولايات المتحدة توصل مصر واسرائيل إلى صيغة اتفاق بينهما . وقد ظهرت صيغة الاتفاق هذه ضمن اتفاقيتي إطار سلام منفصلتين ، تتعلق الأولى بموضوع حكم ذاتي إداري في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتحدد الثانية أسس معاهدة السلام بين مصر واسرائيل .

وبعد أن نالت اتفاقيتا الاطار موافقة البلدين ـ مصر واسرائيل ـ ، واصلت أطراف كامب ديفيد الثلاثة مفاوضات التسوية . وتوصلوا بعد لقاءات واتصالات مكثفة إلى توقيع « معاهدة السلام الاسرائيلية ـ المصرية » . في البيت الأبيض الأمريكي في ٢٦ مارس ١٩٧٩ بحضور كارتر ، السادات ، بيجين واعتبرت هذه الخطوة مرحلة جديدة أخرى في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني عامة ،وفي العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية خاصة .

ولم يمنع اختلاف وجهات النظر المصرية والاسرائيلية حول موضوع الحكم الذاتي ، ورفض إسرائيل اتخاذ أي إجراء جدي نحو تحقيقه تطبيق خطوات التبادل الدبلوماسي ، وما عرف بعملية التطبيع المتبادل بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية . وبالرغم من الاعلان عن أن موعد ٢٦ مايو ١٩٨٠ ، هو موعد الانتهاء من الاتفاق الخاص بصيغة الحكم الذاتي ، فقد بدأت العلاقات الدبلوماسية رسميا بين البلدين قبل هذا الموعد بعدة أشهر إذ تم تبادل السفراء في ٢٦ يناير ١٩٨٠ . ومنذ ذلك التاريخ تبلورت التفاعلات الثنائية بين البلدين جنبا إلى جنب مع التفاعلات الخاصة بالقضية الفلسطينية . وبمقتل الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، وتولى الرئيس مبارك الحكم في ١٣ أكتوبر ، شغلت العلاقات بين البلدين بقضية مدى الالتزام باتفاقيات كامب ديفيد ، والذي بناء عليه ستكمل إسرائيل إنسحابها من سيناء . وبالفعل أعلن الحكم المصري الجديد التزامه بالمعاهدات الدولية المنعقدة في عهد الرئيس السادات بما فيها اتفاقات كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . ونتيجة لذلك أكمل الاسرائيليون انسحابهم من سيناء في ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، فيما عدا منطقة طابا . وقد بدأت العلاقات تعرف قدرا من التوتر في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان ، إذ قامت مصر باستدعاء سفيرها من تل أبيب كتعبير عن احتجاجها على الغزو الاسرائيلي ، كما بدأت العلاقات الرسمية تتجه إلى الانكماش في مجالات الزراعة والثقافة والتجارة والسياحة ، واقتصرت على بعض المساهمات الرمزية من كلا الجانبين . وجاء عام ١٩٨٥ في ظل تفاعلات رسمية محدودة مع التمسك بمنهج كامب ديفيد . وفيما يلي عرض للقضايا والمشكلات والتفاعلات المصرية ـ الاسرائيلية خلال عام ١٩٨٥ .

(أ) قضية طابا :

طابا هي منطقة من الأرض المصرية تقع على الساحل الغربي لخليج العقبة ، وترجع أهميتها الجغرافية إلى قربها من آبار البترول ، وتحكمها في الممرات التي تصل بين سيناء ورأس الخليج ، كما أنها تتحكم في طريق غزة . ويعود ما يعرف الآن بمشكلة طابا إلى عدم قيام إسرائيل بالانساحاب من هذه المنطقة ، مما يتناقض مع نص المادة الواردة في المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، والخاصة بممارسة مصر لسيادتها الكاملة على المنطقة التي تمتد إلى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في فترة الانتداب . كما أن اسرائيل قامت ببناء فندق سياحي في منطقة طابا توسيعا للأقاليم التي تحيط بميناء إيلات الاسرائيلي . وفي يوم ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، وهو التاريخ المحدد لانتهاء انسحاب اسرائيل من كل الأراضي المصرية المحتلة ، ونظرا لتمسك اسرائيل بعدم الانسحاب من هذه المنطقة ، وتمسك مصر بضرورة تنفيذ نصوص المعاهدة المصرية الاسرائيلية في هذا الشأن ، توصل الطرفان إلى اتفاقية خاصة تعرف باتفاقية ٢٥ أبريل ، وتضمنت :

(أ) الانسحاب الاسرائيلي إلى ما وراء خط الحدود الذي تراه مصر .

(ب) أن توجد القوات متعددة الجنسيات في المنطقة المختلف عليها ، إلى أن يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي .

(جـ) ألا تقوم إسرائيل بأية إنشاءات جديدة في المنطقة ، حتى يتم التوصل إلى حل نهائي للخلاف بين مصر وإسرائيل بالتوفيق أو بالتحكيم في حالة فشل التوصل إلى اتفاق مرض للطرفين .

ومنذ توقيع الاتفاق المذكور وحتى بداية عام ١٩٨٥ وبعد عدة جولات من المباحثات لم يتوصل الطرفان إلى حل . ومنذ بداية عام ١٩٨٥ أعلن الجانب المصري على لسان الرئيس مبارك أن طابا تمثل قضية حيوية للشعب المصري ، وأن التوصل إلى حل حاسم بالنسبة اليها هو أحد الشروط الضرورية التي تضعها مصر لتحسين

العلاقات مع إسرائيل ، ولعقد لقاء قمة مع رئيس وزراء إسرائيل بيريز .

وفى ٢٧ يناير عقدت المباحثات بين الوفود المصرية والاسرائيلية والأمريكية على مستوى الخبراء فى مدينة بئر سبع وبعد انتهاء هذه الجولة لم تشر الأنباء إلى حدوث تقدم ولو طفيف بشأن المشكلة . ومع اقتراب موعد زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة فى منتصف شهر مارس عادت المشكلة مرة أخرى إلى الظهور دون أن يقترن ذلك بعودة استئناف المباحثات مرة أخرى . على أن الرئيس مبارك قد أظهر أن تبادل الآراء مع شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى يتناول بالدرجة الأولى العلاقات الثنائية بين البلدين بما فى ذلك المفاوضات المتوقفة بشأن عودة طابا إلى السيادة المصرية .

وقد أخذت الدوائر الرسمية المصرية تؤكد على فكرة أن التحكيم أصبح هو الحل الوحيد الملائم لانهاء هذه القضية ، مما يعد تعبيرا عن التيقن من أن محاولات التوفيق بين مصر وإسرائيل عبر الاتصالات والمباحثات المتعددة المستويات قد فشلت فى إيجاد حل مناسب ومرض للطرفين ، وبالتالى فلا مفر من التحكيم طبقا لما تنص عليه اتفاقية ٢٥ أبريل ١٩٨٢ .

وعلى الصعيد الرسمى ، قامت الخارجية المصرية بتوجيه دعوة فى ٤/ ٤ إلى الجانبين الاسرائيلى والأمريكى لاستكمال مباحثات بير سبع ، فيما أعلن رئيس وزراء إسرائيل أن حكومته مستعدة للدخول فى مفاوضات شاملة مع مصر لمناقشة كل المسائل المختلف عليها بما فى ذلك مطالبة القاهرة بإحالة الخلاف حول طابا إلى التحكيم الدولى . وفى نفس الوقت تقريبا اعتبر الرئيس مبارك فى حديثه لصحيفة يديعوت أحرونوت الاسرائيلية أن مشكلة طابا هى مشكلة قومية وأنها أولى المشاكل التى يجب حلها فى نطاق العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وأن مصر قد طلبت اللجوء للتحكيم حتى تنتهى المشكلة التى تعتبر العائق الرئيسى ، وقد بدأت المباحثات بالفعل فى ١٥/ ٥ ، ولكن لم ينتج عنها أى تقدم ملموس . وقد تواترت أنباء حول اقتراح اسرائيلى بتحويل طابا إلى منطقة تجارة حرة بين مصر واسرائيل وأن مصر رفضت هذا الاقتراح ، وتعزز هذا الرفض المصرى بعد قرار مجلس الوزراء المصرى فى ٢٦/ ٥ (وذلك قبل أربعة أيام من استئناف الجولة الثانية من المباحثات المصرية ـ الاسرائيلية بالقاهرة) بتشكيل لجنة دائمة بوزارة الخارجية المصرية برئاسة د. عصمت عبد المجيد تتولى إعداد خطة العمل والوثائق والمستندات اللازمة لتقديم وجهة النظر المصرية حول مشكلة طابا أمام هيئة التحكيم الدولية ، على أن تضم ممثلين من وزارات الخارجية والدفاع والعدل ومجلس الدولة والجمعية الجغرافية والتاريخية والجامعات .

وأعلن د. عصمت عبد المجيد أن هذه الخطوة هى تأكيد لموقف مصر الذى سبق وأن أعلنه الرئيس مبارك فى خطاب عيد العمال ، حيث ذكر أن موضوع إحالة طابا للتحكيم هو مطلب مصر معلن للجانب الاسرائيلى ، وأن مصر فى انتظار ما تقرره اسرائيل .

وعقب الجولة الثانية من مباحثات طابا التى عقدت بالقاهرة بدا أن هناك بعض التقدم فى محادثات الوفدين ، وأعلن الجانب الاسرائيلى أن الحكومة الاسرائيلية تدرس « خطة دبلوماسية لتحسين العلاقات مع مصر » ولكن لم يمر سوى أسبوع واحد ، حتى قام مجلس الوزراء الاسرائيلى بالتصديق النهائى على إدخال طابا فى إطار خطة تحويل إيلات لمنطقة تجارة حرة ، وأعلن القائم بالأعمال المصرى فى إسرائيل أن صدور هذا القانون وسريانه على طابا يعتبر خرقا للاتفاق الموقع فى أبريل ١٩٨٢ بين الدولتين ، وأن هذا الأمر سيسبب ضررا خطيرا للعلاقات الثنائية خاصة عندما يتم ذلك بينما تجرى محاولات لايجاد مخرج للأزمة .

ومع ذلك فقد ظهر أن قرار مجلس الوزراء الاسرائيلى المشار إليه لم يحسم المسألة بشأن الموقف النهائى من مطالبة مصر بإحالة طابا إلى التحكيم الدولى . ودليل ذلك هو الانقسام فى مجلس الوزراء الاسرائيلى حول هذا الموضوع . وفى حين أن رئيس الوزراء بيريز أكثر استعدادا لطرح مسألة طابا للتحكيم الدولى ، يرفض شامير وكتلة الليكود هذا الاتجاه حيث يرى الأخير أن جميع إمكانات التفاوض الثنائى حول المشكلة لم تستنفد بعد ونظرا للوضع القلق الذى تعيشه الحكومة الائتفية فى اسرائيل ، فان بيريز غالبا لن يقدم على اتخاذ خطوة القبول باحالة الموضوع للتحكيم الدولى بدون موافقة الليكود .

ونظرا لوجود مزيدات سياسية بين كتلتى الليكود والعمل اللتين تكونان الحكومة الاسرائيلية حول قضية طابا ، فان الموقف الاسرائيلى لم يصل إلى صياغة محددة يتفاوض على أساسها مع الجانب المصرى . وتجنبنا لنشوب أزمة وزارية بين بيريز وشامير ، فقد اتفقا على إرسال وفد إسرائيلى إلى القاهرة . وبالفعل استقبلت القاهرة ذلك الوفد واستمرت الاجتماعات لمدة يوم واحد فقط بحضور مندوب أمريكى . وتقدم الجانب الاسرائيلى بمقترحات على أساس تشكيل لجنتين تشترك

فيهما وفود الدول الثلاثة إحداها لمناقشة قضية طابا ، والثانية خاصة بمناقشة المشاكل الأخرى المتعلقة بالعلاقات المصرية الاسرائيلية .

وفى حين لم تعلن أية تفاصيل أخرى عما انتهت إليه المباحثات التى تقرر أن تستمر فى جولة أخرى بين الجانبين ، فإنه مع حدوث الغارة الاسرائيلية على مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتونس ، وإدانة مصر رسميا لهذه الغارة الاسرائيلية ، قررت مصر عدم استقبال الوفد الاسرائيلى فى محادثات طابا .

(ب) فكرة عقد لقاء بين مبارك وبيريز

منذ أن أصبح بيريز رئيسا للوزارة الائتلافية بإسرائيل فى صيف ١٩٨٤ ، شغلت مسألة عقد لقاء قمة بينه وبين الرئيس مبارك حيزا كبيرا من الاتصالات التى دارت بين البلدين ، واعتبر الاسرائيليون أن لقاء القمة هذا سوف يساعد على دفع العلاقات الثنائية التى ترددت كثيرا منذ الغزو الاسرائيلى للبنان . والمعروف أن فكرة عقد لقاء قمة بين المسئول الاسرائيلى الأول والرئيس مبارك كانت مطروحة منذ أن تولى الرئيس مبارك الحكم ، إلا أن مصر رفضت هذه الفكرة لما ارتبط بها من ضغط إسرائيلى بضرورة قيام الرئيس مبارك بزيارة القدس نظرا لموقف مصر الرافض لاعتبار القدس عاصمة لاسرائيل ، ولكل الاجراءات الخاصة بالتهويد والاستيطان التى اتخذت منذ احتلالها بواسطة قوات الغزو الاسرائيلى فى ١٩٦٧ .

وبالرغم من كثرة التكهنات حول هذا الموضوع ، والتى ثارت فى أوقات متفرقة ، إلا أنه لم تحدث أى تطورات إيجابية تجعل من تلك الزيارة أمرا قابلا للتحقيق طوال عام ١٩٨٥ . وفى أثناء زيارة عزرا وايزمان للقاهرة فى ١٦ و ١٧ أبريل ، بحثت فكرة اللقاء ، ولكنها علقت على ضرورة الاعداد الجيد المسبق لها ، وحدوث تقدم ملموس فى العلاقات بين البلدين .

الموقف الاسرائيلى إزاء مقترحات الرئيس مبارك عن التسوية السياسية :

فى أعقاب إعلان الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، طرحت مصر على لسان الرئيس مبارك مقترحات اعتبرتها عملية وخطوة فى سبيل محادثات مباشرة وشاملة للسلام . وتبلورت هذه المقترحات فى دعوة الرئيس مبارك للرئيس الأمريكى ريجان بتوجيه الدعوة إلى وفد أردنى فلسطينى مشترك لاجراء حوار مع الجانب الأمريكى كبداية لجولة تالية يشترك فيها وفد اسرائيلى لارساء أساس عملى لعقد مباحثات مباشرة . وقد أوضح الرئيس مبارك مقترحاته على النحو التالى :

(أ) إن من المهم إجراء حوار مباشر بين إسرائيل من جهة والوفد الأردنى الفلسطينى المشترك من جهة أخرى باشتراك مصر أو بدون اشتراكها .

(ب) إن المنظمة يجب أن تتعاون مع الملك حسين لاختيار عناصر معتدلة تشترك فى الوفد .

(جـ) إن مصر تفضل أن يتم إجراء حوار مباشر بين إسرائيل والوفد الفلسطينى الأردنى المشترك على أن يعقب ذلك انعقاد مؤتمر دولى تشترك فيه موسكو .

وقد أثارت هذه المقترحات ردود فعل إسرائيلية مختلفة لخصتها تصريحات كل من شامير وبيريز . فقد انتقد شامير وزير الخارجية الاسرائيلى مقترحات الرئيس مبارك لأنها فى رأيه حاولت انتزاع اعتراف إسرائيل بالمنظمة وأن إسرائيل لن تتفاوض مع المنظمة حتى وإن اعترفت بحق إسرائيل فى الوجود ، وأن إسرائيل لن تعيد أية أراض جديدة لأى طرف عربى لأنها فى إعادتها صحراء سيناء لمصر قد تخلت عن أكثر من ٩٠٪ من الاراضى التى أشار إليها القرار ٢٤٢ .

أما شيمون بيريز ، فى خطاب له أمام أعضاء منظمة النداء اليهودى الموحد ، فقد صرح بأن الجهود الرامية للشروع فى محادثات سلام خاصة بالشرق الأوسط ـ فى إشارة لمقترحات الرئيس مبارك ـ تواجه صعوبات كبيرة من بينها رفض إسرائيل لاجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن هذه هى نقطة الخلاف الرئيسية بين موقف إسرائيل ومقترحات الرئيس مبارك للسلام ، ذلك أن إجراء محادثات مع ياسر عرفات ـ مثلما ذكر بيريز ـ مستحيلة لأنه ما زال يستخدم الارهاب كوسيلة للوصول إلى هدفه ، ولا يمكن أن يسير إطلاق النار والمحادثات جنبا إلى جنب .

الانسحاب من لبنــان

كان الانسحاب الكامل من لبنان هو أحد الشروط التى وضعتها مصر لتحسين العلاقات مع إسرائيل . ومع إعلان إسرائيل نيتها للانسحاب من الجنوب اللبنانى ، بدا أن هناك قدرا من الارتياح فى الموقف المصرى تجاه السياسة الاسرائيلية

ولكن ، نظرا لأن إسرائيل لم تنسحب كلية من الأراضى اللبنانية واحتفظت بقوات لها فى شريط حدودى ، فى حين كان الانسحاب الكامل أحد الشروط المصرية لتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين فقد أوضحت مصر أن علاقات السلام والتطبيع التى تطالب بها تل أبيب لا يمكن أن تسود بين مصر وإسرائيل ما دامت السلطات الاسرائيلية لا تنفذ تعهدها بالانسحاب الكامل الشامل من كل الأراضى اللبنانية ، وإذا كانت مصر قد تمسكت دائما بمبدأ الانسحاب الاسرائيلى الكامل من كل الأراضى العربية المحتلة ، فإنها الآن تتمسك بنفس الدرجة بضرورة اتمام الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الأراضى اللبنانية .

الموقف المصرى من الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير بتونس

فى الأول من أكتوبر ، وبعد عودة الرئيس مبارك من جولة شملت ثلاث دول أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة ، تركزت فيها مباحثاته حول جهود التسوية السياسية وأهمية إشراك منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه الجهود بصورة مباشرة ، قامت إسرائيل بالغارة الجوية التى قصفت خلالها مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى منطقة حمام الشط فى مدينة تونس . وقد استهدفت الغارة تدمير مقر المنظمة بمن فيها من المسئولين الفلسطينيين ، والذين كان متوقعا أن يكون بينهم ياسر عرفات زعيم المنظمة ، إلا أن عرفات وقادة المنظمة الآخرين لم يصب أحدهم بسوء رغم أن الضربة الاسرائيلية قد أتت على مقر المنظمة بصورة تامة . وقد أثارت الغارة الاسرائيلية ردود فعل عربية وعالمية غاضبة ، وتبلور الموقف المصرى فى إدانة الاعتداء الغاشم ، وجاء فى بيان وزارة الخارجية المصرية أن مثل هذه الأعمال الاجرامية ضد أبناء الشعب الفلسطينى الشقيق إنما تزيد من الاحساس بالتمادى فى أعمال العنف والتطرف فى الوقت الذى تبذل فيه كل القوى المحبة للسلام أقصى جهودها من أجل التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية يحقق السلام الشامل فى الشرق الأوسط . وأن مصر تعتبر العمل العدوانى الاسرائيلى تهديدا خطيرا لفرص السلام وتحديا سافرا لكل الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية . وفى عبارات غاضبة أعلن الرئيس مبارك أن الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية تعد عملا إرهابيا فظيعا يوقف عملية السلام ويصيبها فى مقتل ، وأنه من الغريب أنه يتوافق العدوان الاسرائيلى على الفلسطينيين فى تونس مع ما تشنه سوريا من حرب ضد الفلسطينيين وحلفائهم فى طرابلس . وفى تطور آخر ، أكد الرئيس مبارك أن مصر تتمسك بالسلام مهما كانت الانتكاسات والعقبات التى يحاول البعض وضعها فى طريق مسيرة السلام ، وأضاف أن أى تبرير تقدمه إسرائيل للعملية الارهابية الاسرائيلية ضد مقر منظمة التحرير فى تونس لن يكون مقنعا . وقد اعتبرت الدبلوماسية المصرية على لسان وزير الخارجية د. عصمت عبد المجيد أن العملية الاسرائيلية هى بمثابة ضربة لمحاولات السلام فى الشرق الأوسط بعد أن دخلت مرحلة جديدة بزيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة والتحرك الذى بدأته الأردن وتبلور فى خطاب الملك حسين أمام الجمعية العامة فى نهاية سبتمبر . وقد ترافقت مع الادانة المصرية تأكيدات بأن الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات هو أكثر العناصر اعتدالا فى المنظمة ، وأنه لا يمكن أن يكون عرفات والمنظمة وراء عملية لارناكا التى قتل فيها ٣ إسرائيليين فى هجوم على زورق لهم فى قبرص ، كما تدعى بذلك اسرائيل وتبرر غارتها على تونس ، وأنه ربما كانت هناك مجموعة فلسطينية أخرى تعمل ضد السلام هى التى دفعت بعض عناصرها إلى ارتكاب هذا الحادث لتخلق مزيدا من المتاعب لعرفات .

ومما سبق يمكن القول أن عناصر الموقف المصرى إزاء الغارة الاسرائيلية هى :

١ـ إن الغارة الاسرائيلية هى عمل عدوانى واعتداء على منظمة التحرير الفلسطينية بهدف تقويض عملية السلام .

٢ ـ إن مصر رغم بشاعة الحدث فإنها لن توقف حركة عملية السلام .

٣ ـ إن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات على وجه الخصوص هى أكثر الفصائل الفلسطينية اعتدالا وأنها ليست مسئولة عن حادث مقتل الاسرائيليين فى قبرص .

واتساقا مع هذا الموقف أيدت مصر قرار مجلس الأمن الذى أدان الغارة الاسرائيلية بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت حتى يتسنى للمجلس أن يصدر قراره .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل ، اتخذت مصر قرارين يعبران عن استيائها من العدوان

الاسرائيلى ، الأول هو عدم استقبال الوفد الاسرائيلى الذى كان مقررا وصوله للقاهرة لاستكمال المباحثات حول طابا ، والثانى هو رفض وزارة الثقافة المصرية طلب إسرائيل الاشتراك فى معرض القاهرة الدولى للكتاب فى يناير عام ١٩٨٦ .

البعد الشعبى فى التفاعلات المصرية ـ الاسرائيلية

شهد عام ١٩٨٥ بروزا ملحوظا للتيار الشعبى الرافض لمظاهر التفاعلات المصرية الاسرائيلية فى شقها الرسمى ، وقد بدأت مظاهر الرفض الشعبى تعبر عن نفسها منذ بداية العام تقريبا فى كل مناسبة يتاح فيها مثل هذا التعبير عن الرفض الشعبى . ومن المناسبات الأولى فى هذا الصدد وجود تجمعات صاخبة حاصرت الجناح الاسرائيلى الذى شارك فى معرض القاهرة الدولى للكتاب الذى أقيم فى شهر يناير ١٩٨٥ ، وفى هذه التجمعات رفعت الشعارات المعادية لاسرائيل والمناصرة للحق الفلسطينى ، وقد تكررت هذه التجمعات الرافضة عدة مرات خلال فترة المعرض ، كما حدثت مصادمات بين المجتمعين وقوات الأمن .

أما المناسبة الثانى التى شهدت تعبيرا شعبيا عن الرفض لاسرائيل ، فكانت هى ذكرى إنشاء الكيان اليهودى فى الخامس عشر من مايو ، وهو اليوم الذى توافق مع استقبال القاهرة لوفد اسرائيلى بغرض التباحث حول قضية طابا ، وكانت قد نشرت أنباء فى صحف الأحزاب المعارضة مفادها أن السفارة الاسرائيلية سوف تقيم احتفالا سياسيا بهذه المناسبة فى المعبد اليهودى الكائن بوسط القاهرة . والواقع أن هذه الأنباء شكلت سببا حقيقيا للاستفزاز الشعبى ، وكانت الدافع الرئيسى وراء تلك المظاهرات التى حدثت أمام المعبد اليهودى فى ذلك اليوم معبرة عن رفضها لأية مظاهر سياسية إسرائيلية على أرض مصر ، وجرت أيضا مصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن .

أما المناسبة الثالثة التى شهدت رفضا شعبيا عارما فكانت الغارة الاسرائيلية على تونس إذ خرجت فى اليوم التالى المظاهرات الطلابية من جامعة القاهرة ثم جامعة عين شمس وبعض الجامعات الاقليمية كالمنصورة ، معبرة عن رفض وجود إسرائيل وسياسة الهيمنة والقوة التى تتبعها فى المنطقة العربية واغتصابها للحقوق العربية والفلسطينية المشروعة ، وداعية للحكومة إلى اتخاذ مواقف أكثر حدة باتجاه اسرائيل وكذلك الولايات المتحدة ولا سيما بعد اختطافها الطائرة المدنية المصرية التى كانت تقل الفلسطينيين الأربعة المتهمين فى حادث الباخرة الايطالية ومسئولين آخرين .

والواقع أن الرفض الشعبى بعد العدوان الاسرائيلى شمل قطاعات عديدة من الشعب المصرى ، كذلك فإن الأحزاب المعارضة ولا سيما حزبى العمل والتجمع (اللذين عبرا عن رفضهما لاسرائيل واعتداءاتها الوحشية فى مناسبات مختلفة طوال العام) ، فقد نشطا فى المظاهرات الطلابية .

كذلك فإن نقابات مهنية كالصحفيين والمعلمين والمحامين أصدرت بيانات عبرت فيها عن إدانتها للغارة الاسرائيلية . وفى تطور ذى طبيعة خاصة جدا ، أطلق أحد الجنود المصريين الواقفين على خط الحدود فى سيناء النار على سبعة من السائحين الاسرائيليين عشية الغارة الاسرائيلية فأرداهم قتلى ، وقد اعتبر رسميا حادثا عاديا من جندى مسه شىء من الجنون ، أما شعبيا فقد اعتبر فى نظر بعض القطاعات والقوى السياسية بطلا دافع عن كرامة وطنه وأرضه ، وكانت فترة محاكمة الجندى سليمان خاطر فرصة برزت فيها مظاهر عديدة للعداء الشعبى المصرى لاسرائيل ، وحرصت أحزاب المعارضة على استثمارها بقوة ، وقد حكم عليه بالسجن المؤبد .

مشكلات وقضايا اخرى

(أ) المستوطنات :

فى بداية العام كان الموقف المصرى الرسمى الرافض لسياسة بناء المستوطنات الاسرائيلية هو أول مناسبة تظهر فيها التحفظات المصرية تجاه المسلك الاسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة . وجاء ذلك بعد أن أعلن فى اسرائيل اتفاق حزبى العمل وتكتل الليكود على البدء فى تنفيذ اقامة ست مستوطنات اسرائيلية جديدة فى الضفة الغربية المحتلة على أن ينتهى العمل من اقامتها قبل نهاية عام ١٩٨٥ . وفى أعقاب اعلان الاتفاق أدانت وزارة الخارجية المصرية عملية بناء المستوطنات باعتبارها ليس فقط عقبة فى طريق السلام ، وانما لكونها عملا غير قانونى ، وأن مصر تعارض أى اجراءات اسرائيلية من شأنها تغيير طبيعة الأرض المحتلة أو التكوين السكانى فى تلك الأرض .

(ب) مصر ونقل المعتقلين اللبنانيين إلى داخل اسرائيل :

خلال قيام اسرائيل بسحب بعض قواتها من الجنوب

اللبنانى ، قامت باعتقال عدد من المدنيين اللبنانيين بحجة أن لبعضهم صلة بعمليات المقاومة اللبنانية ضد القوات الاسرائيلية ، كما إدعت ايضا أن اعتقال هؤلاء المدنيين هو بمثابة ضمان لتأمين عمليات الانسحاب الاسرائيلى ، ثم ما لبثت أن قامت بنقلهم إلى معتقل عتليت داخل الأراضى الاسرائيلية ذاتها . وأثارت هذه الخطوة الاسرائيلية ردود فعل كثيرة من بينها الموقف المصرى من خلال بيان رسمى أصدرته الخارجية المصرية وصف فيه نقل المعتقلين المدنيين اللبنانيين من معسكر الأنصار بجنوب لبنان إلى الأراضى الاسرائيلية بأنه عمل يتنافى مع قواعد القانون الدولى ، ويعتبر خرقا صريحا لاتفاقية جنيف الرابعة التى تحظر نقل المدنيين إلى أراضى دولة الاحتلال ، وطالب البيان المصرى الحكومة الاسرائيلية بسرعة تصحيح هذا العمل واعادة المعتقلين إلى الأراضى اللبنانية واحترام حقوقهم الأساسية التى كفلتها الاتفاقيات الدولية .

(ج) مشكلة دير السلطان :

قبل الاجتماعات المصرية الاسرائيلية الثانية التى عقدت فى ١٥ مايو وعالجت مشكلات العلاقات الثنائية اجتمع الدكتور عصمت عبد المجيد مع الانبا باسيليوس مطران القدس للأقباط الأرثوذكس أثناء زيارته لمصر ، وفى هذا الاجتماع أعلن الوزير المصرى تمسك مصر بضرورة اعادة دير السلطان فى القدس للكنيسة المصرية وبكافة حقوق الأقباط المصريين هناك .

وكانت اسرائيل قد اغتصبت الدير فى أعقاب عدوان يونية ١٩٦٧ ثم صدر بشأنه حكم من المحكمة العليا الاسرائيلية يقضى باعادة الدير للمصريين ، وقد أوقفت الحكومة الاسرائيلية هذا الحكم بقرار استثنائى . ومعروف أن الكنيسة القبطية المصرية اتخذت قرارها بمنع سفر الحجاج المصريين لزيارة القدس حتى يعود دير السلطان الذى هو جزء من كنيسة القيامة إلى أصحابه الشرعيين .

(د) مباحثات بترولية مصرية ـ اسرائيلية :

قام وزير البترول المصرى عبد الهادى قنديل (كأول وزير مصرى يزور اسرائيل منذ ثلاث سنوات) بزيارة لاسرائيل استمرت أربعة أيام تقابل خلالها مع نظيره الاسرائيلى ، وكان الغرض من الزيارة كما صرح الوزير المصرى هو بحث العلاقات بين البلدين فى مجالات الطاقة والبترول ، كما انه اجتمع مع رئيس وزراء اسرائيل الذى حمل إليه رسالة شفهية من الرئيس مبارك .

(هـ) اغتيال الملحق الادارى الاسرائيلى :

فى أعقاب أنباء نشرتها صحيفة الأهالى عن الكشف عن شبكة تجسس اسرائيلية ـ أمريكية ـ لم تعلق عليها الدوائر الرسمية بشىء ـ بحوالى أسبوع ، اغتيل الملحق الادارى للسفارة الاسرائيلية ، وفى بيان نشرته جماعة أطلقت على نفسها (ثورة مصر) أعلنت مسئوليتها عن الحادث ، أما البيان الرسمى الذى أذاعته الداخلية المصرية فقد أوضح أن الدبلوماسى الاسرائيلى جاء إلى مصر منذ فترة قصيرة وأنه على خلاف العادة لم تطلب السفارة الاسرائيلية تعيين حراسة خاصة له ، وأنه جارى البحث عن الفاعلين الذين ترددت أنباء متناقضة عنهم ، وعن طريقة هروبهم فى أعقاب الحادث . وقد أعلنت الخارجية المصرية فى حينه أسف مصر على الحادث ، وأمل مصر ألا يؤثر على علاقات البلدين . وجاء الرد الاسرائيلى متماثلا من حيث تلك الرغبة .

ثالثا : مصر والقوتان الأعظم

(١) مصر والولايات المتحدة

عبر ثلاثة عقود خلت ، شهدت العلاقات المصرية ـ الأمريكية تفاعلات عديدة صدامية أحيانا وتعاونية أحيانا أخرى . وكان ابرز تطورين خلال هذه الفترة هما قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة فى أعقاب حرب يونية ١٩٦٧ ، وهى الخطوة التى جاءت بمثابة ادانة رسمية للدور الأمريكى فى هزيمة يونية ١٩٦٧ . أما التطور الثانى فهو استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مرة أخرى فى بداية عام ١٩٧٤ ، ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات المصرية ـ الأمريكية تشهد قفزات نوعية سواء على الصعيد الثنائى أو بشأن تسوية القضية الفلسطينية . وقد وضحت كثافة العلاقات بين البلدين بأكثر من مؤشر أبرزها ولا شك هو الزيادات المطردة فى كميات المعونة الاقتصادية والعسكرية التى أخذت الولايات المتحدة تقدمها إلى مصر مرة أخرى منذ عام ١٩٧٤ ، ووجود نوع من التطابق الاستراتيجى فى سياسات البلدين تجاه كثير من القضايا الاقليمية والدولية على السواء ، وهو الأمر الذى برز جليا فى لجوء الرئيس السادات ابتداء من نوفمبر ١٩٧٧ إلى صياغة سياسة خاصة بالقضية

الفلسطينية تقوم على التعاون المطلق مع الولايات المتحدة .

وبتولى الرئيس مبارك الرئاسة ، لم تتغير السمات التعاونية فى علاقات البلدين ، وشهدت تفاعلات عام ١٩٨٥ استمرار هذه السمات التعاونية حتى وإن برزت بعض الاختلافات فى وجهات النظر تجاه بعض القضايا الاقليمية أو الدولية أو تجاه بعض الأحداث الجارية .

فمع بداية عام ١٩٨٥ ، بدا أن الطرفين المصرى والأمريكى يوليان علاقات التعاون الثنائى مزيدا من الاهتمام ، ولا سيما فى الجانب المتعلق بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة لمصر ، بجانب اهتمامها المشترك بعملية التسوية السياسية ومشاركة أطراف عرب آخرين فيها . وفى تطور هو الأول من نوعه طوال عشرة أعوام (هى عمر العلاقات المصرية ـ الأمريكية بعد استئنافها فى ١٩٧٤) طلبت مصر رسميا زيادة المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية خلال العام المالى الذى يبدأ فى منتصف عام ١٩٨٥ بنحو مليار دولار ، وتعد هذه الزيادة المطلوبة حوالى ثلث المساعدات التى حصلت عليها فى العام السابق ، وشمل طلب مصر ١,٢ مليار دولار فى شكل مساعدات اقتصادية و ٢٥٠ مليون دولار لبرنامج استيراد الحبوب ، ١,٧ مليار دولار للمساعدات العسكرية بما يعنى أن جملة المساعدات المطلوبة ٣,١٥ مليار دولار .

وقد جاء الرد الأمريكى على هذه الطلبات رابطا بينها وبين مشاركة مصر فى عملية السلام إلى جانب اسرائيل ، وفى نفس الوقت مشيرا إلى أنه من غير المتوقع أن تحصل كلا الدولتين على نفس المعونة التى تحصل عليها الدولة الأخرى . وقد أوضحت مصادر أمريكية أن مثل هذا الاختلاف فى كمية المعونة الأمريكية لكلا الدولتين راجع إلى أن اسرائيل تعانى من مشكلات اقتصادية أكثر حدة ، وإن كلا البلدين يحصلان معا على نصف ما تقدمه الولايات المتحدة من معونات خارجية .

وقد وضح اهتمام مصر بالزيارة التى قام بها الرئيس مبارك للولايات المتحدة عبر الاهتمام بالاعداد الجيد ، والذى تجسد فى زيارة ثلاثة وزراء مصريين فى منتصف شهر فبراير إلى واشنطن وهم المشير عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء والذى كان عليه الاعداد للجانب العسكرى ، والدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية والذى تولى الاعداد للشق السياسى ، ولا سيما موضوع اجراء حوار أمريكى فلسطينى ، والدكتور كمال الجنزورى وزير التخطيط والذى تولى بحث المعونات الاقتصادية الأمريكية المقدمة لمصر عام ١٩٨٥ ، كذلك بحث مع مسئولى البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ، الاسراع فى استخدام القروض المقدمة من البنك والصندوق الخاصة بعدد من المشروعات الانمائية فى مصر .

وقد تركزت المطالب المصرية فيما يلى :

١ ـ **الشق العسكرى** : زيادة برنامج المعونة العسكرية ، على أن تكون كلها منحة لا ترد وتحديد مواعيد تسليم الدفعة الثالثة من طائرات أف ـ ١٦ الأمريكية المقدمة لمصر .

٢ ـ **الشق السياسى** : مطالبة الادارة الأمريكية باجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل مطالبة المنظمة بالاعتراف باسرائيل ، وذلك على أساس أن الولايات المتحدة تفاوضت مع الثوار الفيتناميين دون أن تعترف بهم وقت الحرب .

٣ ـ **الشق الاقتصادى** : مطالبة الجانب الأمريكى بزيادة المعونة الاقتصادية الأمريكية ، واعادة النظر فى مواعيد وتقديرات فوائد خدمة الديون المستحقة على مصر مع بحث اعطاء حرية أكبر للجانب المصرى فى استخدام المعونة الأمريكية تبعا للقطاعات وليس للمشروعات .

وتشمل المطالب المصرية الثلاثة جانبى العلاقات المصرية ـ الأمريكية أى الجانب المتعلق بالتعاون الثنائى ، والآخر المتعلق بعملية التسوية السياسية ، ولكن الدبلوماسية المصرية ـ رغم ما للجانبين من علاقة تكاملية معا ـ آثرت أن تبرز الشق المتعلق بالتسوية السياسية لما فى ذلك من تأثيرات على دور مصر فى المنطقة العربية .

وفى أثناء زيارة وزير الخارجية د . عصمت عبد المجيد لواشنطن ـ والتى جاءت فى اطار الاعداد لزيارة الرئيس مبارك ـ حدد الوزير المصرى رؤية الدبلوماسية المصرية للعلاقات بين البلدين وللقضايا العامة التى تجمعهما على النحو التالى :

(أ) أن مصر تهتم بزيادة المساعدات الاقتصادية التى تحصل عليها من الولايات المتحدة .

(ب) إن علاقات الصداقة القوية مع الولايات المتحدة لا تمنع من وجود نقاط اختلاف .

(ج) فيما يتعلق بقاعدة رأس بناس ، فإن مصر لا تقبل وجود أى قواعد عسكرية على أراضيها ،

ولكن إذا طلبت دولة عربية أو اسلامية المساعدة ، فمن الممكن أن تكون هناك تسهيلات للتعاون معها .

(د) أن مصر حريصة على صداقة الولايات المتحدة ، وهو طريق مزدوج وليس طريقا من جانب واحد .

(هـ) أن مصر ترى فى علاقات الولايات المتحدة واسرائيل أمرا من اختصاص الدولتين ، ولكن بشرط الا يكون ذلك على حساب المصالح العربية أو لتغيير موازين القوى .

ولما كانت زيارة د . عصمت عبد المجيد لواشنطن فى نفس الوقت تقريبا الذى كان يشهد المباحثات الأردنية - الفلسطينية ، والتى تمخض عنها اتفاق عمان ، فقد حرص الوزير المصرى على ابلاغ المسئولين الأمريكيين الذين تباحث معهم - وهم جورج بوش نائب الرئيس ، وجورج شولتز وزير الخارجية أهمية هذه المباحثات بالنسبة لعملية التسوية السياسية وما يمكن أن تقدمه من اسهام حقيقى لتنشيط هذه العملية ، وذلك على أساس « أن الولايات المتحدة شريك كامل فى عملية السلام ، كما أن لها اهتماماتها فى المنطقة ولها مصالحها فى الشرق الأوسط ، وهى الدولة الوحيدة التى تستطيع الحوار مع الطرفين . الطرف العربى والطرف الاسرائيلى ، ولها هدف ثابت ومحدد وهو تحقيق الاستقرار وهى نفس المبادىء التى تنادى بها مصر والتى تنادى بها الدول المعتدلة .

وقد وضح اهتمام القيادة المصرية بضرورة اتخاذ خطوات عملية بناء على الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، بصورة بارزة ، مع وصول الرئيس مبارك إلى واشنطن فى زيارته الأولى للولايات المتحدة عام ١٩٨٥ ، وإن لم يكن هناك توقع باتخاذ الادارة الأمريكية لقرارات سريعة فى هذا الصدد .

واوضحت كلمات الرئيس مبارك أمام مجلس النواب الأمريكى وأمام نادى الصحافة الأمريكى ، وكذلك لقاءاته مع كبار المسئولين الأمريكيين حرص الدبلوماسية المصرية على دفع التسوية السياسية من خلال اقامة حوار أمريكى فلسطينى يمهد للاعتراف الأمريكى بالمنظمة . وتبدو أهمية هذه الملاحظة ليس فقط فى سياق تقييم زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة وانما أيضا لتقييم أداء الدبلوماسية المصرية برمته وطوال عام ١٩٨٥ . وقد طرح الرئيس مبارك الموقف على النحو التالى :

١ - إن مصر وأمريكا شريكان فى عملية بناء السلام فى المنطقة .

٢ - إن الولايات المتحدة ستخسر كثيرا إذا ما رفضت الحوار بناء على المتغيرات الجديدة الحادثة فى المنطقة ، وإن تيارا من عمليات الارهاب سيعم المنطقة ويصيب المصالح الأمريكية فى مقتل .

٣ - إن التطورات الأخيرة تثبت أن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

ورغم تقدير الجانب الأمريكى لأطروحات الرئيس مبارك - تبعا لتصريحات مسئولين أمريكيين - فقد وضح أن هناك اختلافا كبيرا بين ما يطرحه الجانب المصرى وما يصر عليه الجانب الأمريكى ، الذى أشار على لسان الرئيس ريجان بعد انتهاء المباحثات الرسمية إلى « استمرار الولايات المتحدة فى اعتقادها أن المفاوضات يجب أن تجرى على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى ينص على اعادة الأرض العربية وحق اسرائيل مثل كافة دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود أمنه معترف بها . . وأن الولايات المتحدة تعتقد أن نتائج هذه المفاوضات يجب أن تسفر عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

والخلاف على النحو السابق ، اتخذ أساسا صالحا فى كثير من التحليلات للانتهاء إلى فشل مهمة الرئيس مبارك ، وعدم النجاح فى دفع الادارة الأمريكية للاهتمام بمسألة الحوار مع وفد أردنى - فلسطينى مشترك ، وحين عبر الرئيس مبارك عن رغبته فى زيارة موسكو للمشاركة فى جنازة الرئيس تشرنينكو الذى توفى أثناء وجود الرئيس مبارك فى واشنطن ، اعتبر الكثيرون مثل هذه الرغبة فضلا عن قيام الرئيس مبارك بزيارة السفارة السوفيتية بالقاهرة لتقديم واجب العزاء بمثابة رسالة ضمنية موجهة للادارة الأمريكية تعبر عن استياء مصرى من نتائج المباحثات .

على أن التعثر فى الشق السياسى فى زيارة الرئيس مبارك لا يحجب حدوث تطورات هامة فيما يتعلق باستجابة الولايات المتحدة لبعض المطالب المصرية الاقتصادية ، إذ أكد المسئولون الأمريكيون أن مصر لديها مسئوليات ضخمة لسداد فوائد الديون المستحقة عليها ، وأن الولايات المتحدة ستساعد مصر فى التغلب على هذه العقبات . خاصة مع انخفاض أسعار البترول والدخل من السياحة وتحويلات المصريين العاملين فى

الخارج وتجسيدا للاستجابة الأمريكية ، أعلن أثناء الزيارة عن موافقة الادارة الأمريكية على منح مصر معونة اضافية قيمتها ٣٠٠ مليون دولار تدفع لمصر نقدا مساهمة فى ميزان المدفوعات المصرى ولتحسين الموقف الاقتصادى والمالى فى مصر ، كما تم توقيع اتفاقيات اجمالها ٥١٥ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون دولار لاستيراد السلع ومستلزمات الانتاج ومبلغ ١٩٥ مليون دولار لمشروعات الصرف الصحى ، ١٠٠ مليون تحويلات نقدية ، ٢٠ مليون دولار للقطاع الخاص ، كما أعلنت الادارة الأمريكية عن تمويل محطة الكهرباء الرابعة فى شبرا الخيمة وخصص لها بصفة مبدئية مبلغ ٦٠ مليون دولار .

وتأسيسا على هذه التطورات ، اعتبرت نتائج الزيارة ايجابية سواء على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين أو ما يتعلق بعملية التسوية السياسية فى المنطقة العربية ، ورغم وقوف الادارة الأمريكية عند مواقفها المعلنة من قبل ، فهناك من رأى أن ثمة تغييرات ايجابية حدثت فى الموقف الأمريكى ، لا يمكن اغفالها ـ رغم محدوديتها ـ تتعلق أساسا بتفهم أمريكى لا بأس به لأهمية اشراك العنصر الفلسطينى فى أية مفاوضات للسلام .

وبين انتهاء زيارة الرئيس مبارك الأولى وزيارته الثانية التى تمت فى الثلث الأخير من شهر سبتمبر (حيث شارك خلالها فى احتفالات الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة) يمكن القول أن الاهتمام المصرى ـ الأمريكى المشترك فيما يتعلق لعملية التسوية انحصر فى مسألة البحث فى أسس اللقاء الأمريكى مع الوفد الأردنى ـ الفلسطينى المشترك ، وقد عبر الجانب الأمريكى عن اهتمامه هذا بايفاد مبعوث خاص إلى دول المنطقة المعنية بالأمر ـ كمصر والأردن وسوريا واسرائيل ، فضلا عن جولتين قام بهما كل من وزير الخارجية شولتز ونائبه وايتهيد فى وقتين مختلفين لنفس الغرض .

وبالنسبة لجولة ميرفى الأولى ، فقد تمت فى منتصف ابريل ، حيث زار خلالها مصر ، والأردن واسرائيل ، وقد وصفت هذه الجولة بانها استطلاعية للتعرف على آراء قادة هذه الدول فيما يتعلق بفكرة الحوار والشخصيات التى سوف تمثل الجانب الفلسطينى ومدى علاقتها بالمنظمة . وفى هذا الاطار حرص ميرفى أثناء وجوده فى اسرائيل على مقابلة عدد من الزعماء الفلسطينيين المقيمين فى الضفة وغزة الذين سلموا ميرفى بيانا يطالب باعتبار المنظمة هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى وبحق تقرير المصير ، فيما اعتبر محاولة أمريكية للعثور على شخصيات فلسطينية تقبل المشاركة فى الحوار مع الادارة الأمريكية ودون أن يكون لها انتماء مباشر بمنظمة التحرير الفلسطينية أو احدى هيئاتها وأجهزتها .

وبعد ما يقرب من شهر جاء شولتز إلى المنطقة وسط أنباء صحفية تحمل احتمالات عالية بأن شولتز سوف يبلغ الرئيس حسنى مبارك والملك حسين بموافقة بلاده على بدء الحوار مع وفد فلسطينى أردنى مشترك بشرط الا يكون الفلسطينيون الذين يشتركون فى هذا الوفد أعضاء فى منظمة التحرير ، وإن كانوا فى نفس الوقت من الممكن أن يكونوا أعضاء فى المجلس الوطنى الفلسطنى ، كما أشارت نفس الأنباء الصحفية إلى أنه تم بالفعل اعداد قائمة بأسماء شخصيات فلسطينية ، وأنه تم تسليم هذه القائمة إلى الجانب الأمريكى رغم نفيه لذلك .

وقبل أن يأتى شولتز إلى القاهرة ، عرج على اسرائيل حيث تباحث مع مسئوليها الذين رفضوا الاقتراح الأمريكى باشتراك أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى ضمن الوفد المقترح باعتبار أن المجلس الوطنى ومنظمة التحرير فى مرتبة واحدة وبعد لقائه والرئيس مبارك لم يفصح عما دار فى الاجتماع الذى وصفه الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرية بأنه « شهد بحث موضوعات كثيرة ومتشعبة ، ولكنى لا أستطيع أن أفصح عن أية تفاصيل حول هذه الموضوعات » ، ومثل هذا التعتيم من كلا الطرفين كان يعكس جو المباحثات الشاق وهوة الخلاف بينهما والذى يمكن رصد عناصره فى أمرين :

الأول : تشكيل الوفد المشترك وصلة الأعضاء الفلسطينيين بالمنظمة . ففى حين كانت مصر ترى ضرورة أن يكون الأعضاء الفلسطينيون المقترحون على صلة بالمنظمة أو بأى جهة من أجهزتها وهيئاتها السياسية ، لم يكن الجانب الأمريكى محبذا لهذا الاقتراح ولا سيما بعد رفض اسرائيل الصارم لهذه الفكرة .

الثانى : الهدف من الحوار الأمريكى مع الوفد الأردنى ـ الفلسطينى المشترك ففى حين كان الجانب الأمريكى يطرح رسميا ـ ويشاركه فى ذلك الموقف الاسرائيلى ـ إن الحوار هو الخطوة الأولى لمفاوضات مباشرة بين الجانب العربى واسرائيل ، كان الجانب

المصرى يطرح ان الحوار هو مقدمة للاعتراف الأمريكى بالمنظمة واسقاط التحفظات الأمريكية عليها ، على أن يعقب ذلك الاتفاق على الاجراءات التالية لاستكمال عملية التسوية السياسية .

ونظرا لتعثر الاتفاق على أسس الحوار الأمريكى مع الوفد المشترك بدا أن الدبلوماسية المصرية قد غيرت قليلا من نظرتها لمسألة التسوية ودور الاتحاد السوفيتى بها ، إذ أزالت تحفظاتها السابقة عن فكرة المؤتمر كاطار يتم من خلاله حل مشكلة الشرق الأوسط ، فمصر لم يعد لديها مانع من حضور مثل هذا المؤتمر والاشتراك فيه عندما تزول الصعوبات التى تواجهه على حد قول وزير الخارجية د . عصمت عبد المجيد الذى أشار أيضا إلى أن منظمة التحرير هى التى يجب أن تختار من يمثلها على أن يكون مقبولا من بقية الأطراف .

على أن موافقة مصر من حيث المبدأ على فكرة المؤتمر الدولى الذى توافق عليه الأطراف العربية الأخرى ، وعلى وجه الخصوص كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ذوى العلاقات الطيبة مع مصر فضلا عن سوريا ـ لا يعنى يأسا مصريا من احتمالات حدوث انفراج فى الموقف العام ، ومن هنا جاءت زيارة رئيس الوزراء كمال حسن على لواشنطن فى الثلث الأخير من شهر يولية بمثابة محاولة لخلخلة الموقف الأمريكى ، ودفعه إلى اتخاذ اجراءات فعالة فى ضوء تأكيد مصرى ذى شقين :

(أ) إن الرفض الاسرائيلى يجب الا يكون مبررا لمنع الحوار .

(ب) إن اقتراح الحوار التمهيدى الأمريكى ـ الأردنى الفلسطينى هو اقتراح عربى مصرى ، كما أن الحوار المقترح هو بين الولايات المتحدة وبين هذا الوفد ، وليس بين اسرائيل والوفد المشترك .

وأثناء الزيارة التقى رئيس الوزراء المصرى بكل من بوش وشولتز وميرفى ، وفى هذه المباحثات تبلور الموقف المصرى على النحو التالى :

١ ـ ضرورة بدء الحوار الأمريكى مع الوفد الفلسطينى الأردنى دون التمسك بأسماء معينة أو اضاعة الوقت حول قبول ورفض هذه الأسماء ، والتأكيد على أن هذا الحوار هو محاولة لاشراك الفلسطينيين فى حل قضيتهم وتضييق شقة الخلاف بين اسرائيل والفلسطينيين .

٢ ـ ضرورة استئناف مسيرة السلام ودفعها ودعم الأردن وتشجيع منظمة التحرير الفلسطينية .

٣ ـ إن قيام أمريكا بتحرك واسع لاعادة الحياة إلى مسيرة السلام يؤكد مصداقيتها وقدرتها على ايجاد الحل .

وقبل أن يبدأ ريتشارد ميرفى جولته الثانية فى المنطقة ، التى تمت فى منتصف شهر أغسطس ، بدا أن الموقف الأمريكى قد أصابته بعض المرونة فيما يتعلق بفكرة الحوار وعدم الاعتراض على أسماء فلسطينية مرشحة لأن تصبح أعضاء فى الوفد الأردنى ـ الفلسطينى المشترك ، وفى كلمة ميرفى أمام اللجنة الفرعية للشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكى ، أكد أن حكومته تدرس ترتيب اجتماع ثلاثى بينها وبين الأردن والفلسطينيين من أجل الاسراع بتحريك عملية السلام ، ومشيرا فى نفس الوقت إلى وجود فرق واضح بين الأعضاء النشطين فى المنظمة ، وبين الذين يكتفون بتأييد الأهداف العامة لها ، وإن المجلس الوطنى الفلسطينى ليس مطابقا للمنظمة .

وفى ضوء هذا التطور ، اعتبر الجانب الاسرائيلى أن الأمر سيضع العلاقات الاسرائيلية الأمريكية أمام اختبار صعب ، وإذا ما اعتزمت واشنطن على حد قول شامير وزير الخارجية الاسرائيلية ـ عقد هذا الاجتماع بين ميرفى ووفد أردنى فلسطينى مشترك فستعد خطوة بالغة الخطورة ، ستضر بعملية السلام فى الشرق الأوسط كله . ولمواجهة المعارضة الاسرائيلية أعلنت الخارجية الأمريكية « أن المبعوث الأمريكى قد يقرر خلال زيارته لعمان الاجتماع بالوفد الأردنى ـ الفلسطينى وأن ذلك إذا حدث ، فسيكون الهدف الأساسى منه هو التمهيد لمفاوضات مباشرة بين اسرائيل والأردن والفلسطينيين .

وبعد قيام ميرفى بلقاء المسئولين فى كل من الأردن واسرائيل وكذلك الرئيس مبارك وعودته مرة أخرى إلى عمان حيث قابل الملك حسين ، ظهر بوضوح أن الآمال العريضة التى علقت على بداية الحوار الأمريكى ـ الأردنى الفلسطينى مع وصول ميرفى إلى المنطقة قد تبددت تماما ، وذلك لاصرار كل طرف على مواقفه وانحياز الولايات المتحدة إلى جانب الطرح الاسرائيلى ، وتمسك الادارة الأمريكية كما أكد مبعوثها ، فى بيان القاه عقب مباحاته مع الملك حسين الثانية ، بأن يكون الاجتماع مع الوفد المشترك مقدمة للمفاوضات المشتركة .

ورغم أن فشل مهمة المبعوث الأمريكى من وجهة نظر الخارجية الأمريكية ـ ترجع أساسا إلى عدم قدرة ميرفى على زحزحة الملك حسين عن اصراره على إجراء حوار بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية واستئناف المفاوضات فى اطار مؤتمر دولى للسلام يضم الاتحاد السوفيتى ـ وهما شرطان مرفوضان اسرائيليا ـ فإن القيادة المصرية كانت ترى أن المسئولية تقع على عاتق واشنطن نفسها والتى تجعل من اختيار أسماء الفلسطينيين فى الوفد المشترك عقبة توقف تحركات السلام . خاصة وأنه يمكن « تشكيل الوفد بصورة ترضى الملك حسين والولايات المتحدة ، والشىء المهم أنه يمكن اشراك شخصيات من منظمة التحرير الفلسطينية ولكنها ترفض الارهاب كوسيلة لتحقيق شئون سياسية .

وعلى هامش مشاركة الرئيس مبارك بالحضور فى احتفالات الذكرى الأربعين لنشأة الأمم المتحدة ، جرت مباحثات رسمية بين الرئيسين مبارك وريجان لمعالجة القضايا الثنائية وتلك المتعلقة بعملية التسوية السياسية . وجاءت هذه المباحثات فى أجواء فشل مهمة ميرفى وتعثر الموقف برمته فى مساعى التسوية السياسية ، وبروز تحليلات وتفسيرات عربية تلقى باللوم على الموقف الأمريكى من فكرة الحوار والذى أثبت انحيازا للجانب الاسرائيلى وتراجعا عن وعود كان قد سبق أن قدمها الرئيس ريجان لكل القادة العرب الذين التقى بهم من قبل .

وتكاد تتطابق الأهداف المصرية من المباحثات مع الرئيس ريجان وكبار المسئولين فى ادارته فى شهر سبتمبر ، مع تلك الأهداف التى سعت إليها مصر عند الزيارة الأولى للرئيس مبارك لواشنطن والتى تمت فى منتصف شهر مارس وطبقا لما نشرته « الأهرام » فقد استهدفت مصر حث الادارة الأمريكية على التخلى عن العقبات والشروط المسبقة التى وضعتها أمام عملية الحوار مع وفد أردنى فلسطينى مشترك والمطالبة ببدء الحوار مع الوفد الأردنى الفلسطينى دون شروط مسبقة . أما على صعيد العلاقات الثنائية فقد طالبت مصر الادارة الامريكية بتخفيض سعر الفائدة على الديون العسكرية المستحقة منذ العام الماضى ، وباعتبار أن المنح الجديدة كلها منح لا ترد ، كما طالبت مصر بالحصول على نفس المعاملة التى تحصل عليها اسرائيل بالنسبة للقروض والمعونات والمنح .

وقد أشارت مصادر متعددة إلى أن موقف الرئيس مبارك مثلما تبلور فى مباحثاته مع الرئيس ريجان شمل النقاط الآتية :

(أ) ضرورة عدم التمسك بنقاط فرعية ، والانتقال من مرحلة الحوار المبدئى إلى التفاوض على أساس أن يكون الهدف هو استعادة حقوق الشعب الفلسطينى وقيام سلام دائم وعادل بين اسرائيل وجيرانها .

(ب) على الادارة الأمريكية أن تتراجع عن تحفظاتها تجاه المنظمة ولا سيما بعد قرار رئيسة وزراء بريطانيا بدعوة زعماء من منظمة التحرير الفلسطينية ضمن وفد أردنى ـ فلسطينى لزيارة لندن واجراء محادثات مع كبار المسئولين البريطانيين .

(ج) التأكيد على أهمية عنصر الوقت ولا سيما فى ضوء استعداد كل الأطراف للتفاوض .

(د) إن على كل الأطراف عدم الخوف أو التردد من عقد مؤتمر دولى يشترك فيه الأعضاء دائمو العضوية فى مجلس الأمن ، وعندئذ لا يجوز استبعاد أى طرف من الأطراف الرئيسية للمساعدة فى تحقيق السلام . وأنه يمكن أن تعقد لجان فرعية بحيث تختص كل لجنة من اللجان بمناقشة جانب من جوانب المشكلة .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية فقد تمخضت الزيارة عن النتائج الآتية :

١ ـ قررت واشنطن اعطاء مصر فى عام ١٩٨٦ مساعدات عسكرية فى شكل منح لا ترد قيمتها مليار وثلاثمائة مليون دولار ، بالاضافة إلى مساعدات اقتصادية فى شكل تحويلات نقدية أو منح للمساهمة فى مشروعات التنمية تبلغ ٨١٥ مليون دولار .

٢ ـ قدمت الولايات المتحدة لمصر قرضا يبلغ قيمته ٢٢٠ مليون دولار لتمويل شراء كميات من القمح بفائدة قدرها ٢٪ تسدد على ٤٠ سنة مع فترة سماح قدرها عشر سنوات .

٣ ـ قررت الادارة الأمريكية اعطاء مصر منحة نقدية قيمتها ٥٠٠ مليون دولار تصرف خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ للمساهمة فى تخفيف الأعباء الاقتصادية التى تواجهها مصر .

اعتراض الطائرة المصرية :

بعد انتهاء زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة ، جاءت أحداث شهر أكتوبر سريعة وكثيفة بحيث لم تعط

أية فرصة حقيقية ـ من حيث الفترة الزمنية المناسبة ـ لتقييم النتائج الحقيقية للمباحثات المصرية الأمريكية أو الأردنية الأمريكية التى تمت بعدها بوقت قليل ، فضلا عن عدم امكانية التعرف على حجم التغير فى الموقف الأمريكى تجاه فكرة الحوار مع الوفد الأردنى ـ الفلسطينى المشترك ، والتى احتلت مساحة هامة فى المباحثات المشار إليها .

ويمكن القول أن الأحداث التى شهدتها المنطقة العربية بداية بالغارة الاسرائيلية على مقر قيادة منظمة التحرير الفاسطينية بتونس ومرورا بحادث اختطاف الباخرة الايطالية « اكيلى لاورو » وجهود مصر فى انقاذ ركابها ، ثم انتهاء باعتراض طائرات حربية أمريكية للطائرة المصرية التى كانت تقل المختطفين الفلسطينيين واجبارها على الهبوط فى مطار حربى ايطالى ، كل هذه الأحداث التى تمت فى غضون عشرة أيام ، مثلت كسرا فى الخط العام الذى كان يحكم تفاعلات الأطراف الاقليميين والولايات المتحدة ازاء قضية التسوية السياسية ، كذلك كان لهذه الأحداث تأثيراتها المباشرة على الدبلوماسية المصرية عربيا وأمريكيا . ووضع حادث اعتراض الطائرات الأمريكية للطائرة المدنية المصرية ظلالا سوداء على العلاقات المصرية الأمريكية لفترة من الزمن ، وأثار تساؤلات خطيرة وجدية على الصعيدين الشعبى والرسمى ، عن آفاق علاقات مصر بالولايات المتحدة وعن الدروس المستفادة من مثل هذا الحادث .

وقد أعلن الرئيس مبارك أن هذا الحادث هو « أمر محزن أصاب كل مصرى بجرح عميق ولم نكن نتوقعه من الولايات المتحدة كدولة صديقة ، وأنه لا يعتبر مثل هذا العمل بطوليا وانما البطولة الحقيقية هى ما قامت به مصر من انقاذ ٤٠٠ راكب على متن السفينة المختطفة بدون إزهاق المزيد من الأرواح » . . . وإنه لكى ننسى هذا الجرح فالأمر يتطلب وقتا طويلا ، وإن على أمريكا أن تدرس بعمق ودقة نفسية الشعب ليس فى مصر وحدها ولكن فى المنطقة ، كلها فما حدث لا يساعد اطلاقا على المضى فى مسيرة السلام » .

وفى اشارة إلى تأثير هذا الحادث على عملية التسوية السياسية ، جاء فى بيان وزارة الخارجية المصرية أن جمهورية مصر العربية وهى تدين تطورات الحادث تؤكد ما أعلنته مرارا من أن هذه الأعمال لن تخدم مسيرة السلام انطلاقا من الحقيقة التى تؤكدها دائما وهى أن الارهاب يؤدى إلى مزيد من الارهاب ، وأن العنف يؤكد مزيدا من العنف ، وأن السلام العادل والشامل هو السبيل الوحيد لاستقرار الشرق الأوسط وأمن جميع دوله .

على أن رفض الحادث وادانته لم يقف عند حدود الموقف الرسمى وحسب ، إذ تعدى كل الحواجز ، وعبر الشارع السياسى المصرى عن رفضه للحادث عبر المظاهرات التى شاركت فيها جموع غفيرة من طلاب الجامعات وبعض المدارس الثانوية وجمع من أفراد الشعب ، وجاءت هذه المظاهرات كحلقة من عدة حلقات بدأت فى اليوم التالى للغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، ورفع المتظاهرون شعارات عديدة تدين السلوك الأمريكى ، وتعبر عن ضرورة اعادة النظر فى طبيعة العلاقات المصرية ـ الأمريكية التى سمحت بانتهاك أحد رموز السيادة المصرية . كما شاركت صحف أحزاب المعارضة فى تزكية روح الحماس الرافض للسلوك الأمريكى لدى الفئات الشعبية المختلفة ، ويمكن القول أن رد الفعل الشعبى بما تضمنه من غضب تجاه السلوك الأمريكى ، كان سابقة هامة وفريدة وشكلت فى نفس الوقت نوعا من الضغط المعنوى على القيادة السياسية لاتخاذ موقف أكثر حسما تجاه الولايات المتحدة . وبعد أربعة أيام من الحادث ، جرت خلالها اتصالات أمريكية بالقيادة المصرية لاحتواء تأثيراته ـ أعلن الرئيس مبارك أن الرئيس ريجان قد بعث إليه ـ أى للرئيس مبارك ـ رسالة لم يقرأها بعد ـ وأنه لم يصله أى اعتذار كاف من جانب أمريكا ، وأن الاعتذار يجب أن يكون موجها لكل المصريين وليس لشخصه فقط .

وقد وضح من مجمل التصريحات والتعليقات الرسمية أن غضب القيادة المصرية كان نابعا من أمرين :

(أ) إن الحادث قامت به الولايات المتحدة ضد مصر ، وهو ما لم تتوقعه القيادة المصرية استنادا إلى معايير الصداقة التى تربط بين البلدين .

(ب) إن القيادة المصرية أقدمت على قرارها بترحيل الفلسطينيين المتهمين بعملية الاختطاف على متن طائرة مصرية مدنية بعد موافقة شخصية من الرئيس ريجان على محاكمة المنظمة لهؤلاء المختطفين ، وأن تراجعه عن هذه الموافقة المبدئية ، ثم اختطاف الطائرة المدنية ، أثار شبهات عديدة من جانب المصادر الاعلامية

الغربية والأمريكية حول تواطؤ مصرى مع الجانب الأمريكى لاختطاف العناصر الفلسطينية .

ويمكن اضافة عنصر ثالث وهو أن الفترة الفاصلة بين هذا الحادث وبين انتهاء زيارة الرئيس مبارك لم تتجاوز الأسبوعين ، وهى الزيارة التى علقت عليها الدبلوماسية المصرية الكثير من الآمال لدفع عملية التسوية السياسية المتجمدة ، وكان من شأن هذا الحادث أن يؤخر كثيرا تنشيط عملية التسوية السياسية التى أرادتها القيادة المصرية .

ولاحتواء رد الفعل المصرى الغاضب ، جنح الجانب الأمريكى إلى عدة اجراءات كارسال رسالة من الرئيس ريجان إلى الرئيس مبارك لابداء الأسف العميق لحادث الاختطاف ، والتأكيد بأن اعتراض الطائرات الأمريكية للطائرة المصرية لم يكن عملا موجها ضد مصر على الاطلاق والدعوة إلى ضرورة تجاوز الحادث والتركيز مرة أخرى على دفع مسيرة السلام ، وأخيرا ارسال مبعوث خاص هو جون وايتهيد لمقابلة الرئيس مبارك فى مهمة وصفت بأن الغرض منها تدارك أية آثار سلبية لحادث اختطاف الطائرة المصرية .

وإثر لقاء الرئيس مبارك والمبعوث الأمريكى ، أعلن الأخير أن اللقاء ساهم فى تفهم أفضل لوجهات نظر بعضنا البعض ، وأن الادارة الأمريكية تقدر الجهود التى بذلتها مصر من أجل انقاذ حياة ما يزيد عن أربعمائة شخص ، وأن الأحداث الأخيرة لم تكن موجهة ضد مصر أو ضد شعبها ، وأنه يجب ألا تعترض هذه الأحداث طريق العلاقات الوثيقة والحيوية والهامة بين البلدين .

وبمرور الوقت بدا أن الدبلوماسية المصرية قد اتجهت إلى تجاوز الحادث ، وأخذت مرة أخرى تؤكد على أهمية دفع التسوية السياسية ، ومما ساعدها على هذا جملة الأحداث العربية التى كان أبرزها زيارة السيد ياسر عرفات ووفد رسمى فلسطينى إلى القاهرة ، واتفاق الجانبين على أهمية اظهار مزيد من المرونة فى التحركات السياسية المقبلة والتى كان أبرزها ما سمى « باعلان القاهرة » ، وهو الاعلان الذى قصد منه الجانب الفلسطينى التفرقة بين الارهاب المدان وبين حق النضال فى داخل الأرض المحتلة ، وهو الاعلان الذى جاء بمثابة الخطوة الأولى لمواجهة التشويه الاعلامى والسياسى الذى أحاط بالمنظمة بعد حادث اختطاف السفينة الايطالية ، ولافشال أية مخططات تسعى إلى تجاهل الدور الفلسطينى فى عملية التسوية السياسية ، وهو الذى يعد واحدا من أهداف الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٥ كله .

(٢) مصر والاتحاد السوفيتى

لفترة طويلة بدا أن العلاقات المصرية مع احدى القوتين العظميين تعنى انكماشا فى العلاقات مع القوة العظمى الأخرى . وحين كانت العلاقات المصرية السوفيتية على درجة عالية من العمق والكثافة فى سنوات الستينات انزوت إلى حد القطيعة العلاقات المصرية الأمريكية ، ونفس الأمر ينطبق على سنوات السبعينات التى شهدت تدهورا فى علاقات مصر السوفيتية ، وبروزا تدريجيا لعلاقات مصر الأمريكية . والأمر على هذا النحو يطرح تساؤلات جدية حول قدرة مصر على ممارسة علاقات تتسم بقدر من التوازن فى علاقاتها مع القوتين العظميين فى آن واحد ، وحول قدرتها الفعلية ـ بالتالى ـ على ممارسة عدم الانحياز باعتباره أحد مرتكزات الدبلوماسية المصرية ، بصورة عملية وواقعية .

وقد تميزت سنوات السبعينات بالتدهور التدريجى فى التفاعلات المصرية ، السوفيتية ولم تستطع حرب أكتوبر أن توقف هذا التدهور ، وجاء الاستعمار السياسى المصرى لنتائج هذه الحرب ليزيد من الفجوة التى كانت قائمة مع الاتحاد السوفيتى إلى الحد الذى اتهمت فيه القيادة المصرية الاتحاد السوفيتى بالاعداد لمؤامرات مع قوى مصرية معارضة لقلب نظام الحكم . وفى أعقاب هذا الاتهام أبعد السفير السوفيتى من القاهرة ، وتجمدت العلاقات بين البلدين عند أقل نقطة ممكنة .

وحين جاءت قيادة الرئيس مبارك كان أمامها أحد اختيارين ، إما الاستمرار فى هذا الوضع وتجاهل دور الاتحاد السوفيتى فى العلاقات الدولية ومحاربته سياسيا إن أمكن ، وإما البدء فى صفحة جديدة للعلاقات بين البلدين . واختارت الدبلوماسية المصرية البديل الثانى ، ورغم بطء الخطى التى سارت بها التحركات المصرية ناحية الاتحاد السوفيتى ، فقد أمكن للبلدين أن يعملا سويا على تخفيف حدة التوتر الكامن .

ويعود بطء الخطى فى هذا الصدد إلى طبيعة المناخ السياسى الدولى الذى كانت الدبلوماسية المصرية محصورة داخله ، ولا سيما أن التداخل العميق فى العلاقات المصرية الأمريكية لم يكن ليسمح فى أوائل الثمانينات بأية خطورة درامية مثل تلك التى حدثت بالنسبة لعلاقات مصر السوفيتية فى بداية السبعينات مع

قرار مصر بابعاد الخبراء السوفييت عن البلاد أو على الأقل ايجاد لمسة ايجابية ما فى التفاعلات المصرية مع القوة العظمى الأخرى . وثمة ضغوط عديدة كان على الدبلوماسية المصرية أن تواجهها وهى بسبيل اعادة قدر من الدفء فى الصلات مع السوفييت ، وهو الأمر الذى تبلور باتخاذ قرار استئناف السفيرين المصرى والسوفيتى لعملهما فى يولية ١٩٨٤ والذى اعتبر خطوة فى سبيل تفاعل أفضل بين البلدين .

والملاحظ أن عام ١٩٨٥ لم يتميز بالنسبة لعلاقات البلدين بوجود أية علامات بارزة فيه ، إذ ظلت التفاعلات المصرية ـ السوفيتية فى أضيق نطاق كتبادل بعض الرسائل بين قيادتى البلدين فى مناسبات مختلفة ، وقيام وفد برلمانى مصرى بزيارة لموسكو فى شهر أغسطس ، واجراء بعض المباحثات ذات الطابع الفنى فيما يتعلق بتوفير عملية صيانة سوفيتية لبعض المصانع المصرية التى أقيمت بالمعونة الاقتصادية السوفيتية فى سنوات الستينات ، ومباحثات اقتصادية ومالية على مستوى الخبراء بغرض اعادة جدولة الديون ـ خاصة العسكرية ـ المصرية للاتحاد السوفيتى ، وأخيرا استقبال الرئيس مبارك للسفير السوفيتى فى أعقاب لقاء القمة الذى تم بين الرئيسين جورباتشوف وريجان فى شهر نوفمبر لغرض اطلاع الرئيس مبارك على الموقف السوفيتى ازاء القضايا الدولية مثلما تمت بلورته فى قمة العملاقين .

وانحصار التفاعلات فى هذا النطاق الضيق نسبيا لم يمنع وزير الخارجية المصرى فى بيان له أمام مجلس الشعب من وصف علاقات مصر السوفيتية بانها تسير بتقدم يعكس رغبة الشعبين فى التعاون من أجل المصالح المشتركة ، وعلى أساس الاحترام المتبادل والتفهم الكامل . وحقيقة الأمر أن هناك جملة من الأسباب الموضوعية ما زالت قائمة وتعمل على ابقاء التفاعلات المصرية السوفيتية فى نطاق محدود ، وأبرز هذه الأسباب العلاقات الخاصة التى تجمع بين مصر والقوة العظمى الأخرى والتى تثير كثيرا من المشكلات أمام اقامة مصر لتفاعلات سياسية واقتصادية تتوازى مع دور الاتحاد السوفيتى فى الدبلوماسية الدولية وكونه قوة عظمى مؤثرة فى عالم اليوم ولا سيما فى ظل قيادة جورباتشوف التى تعمل على ايجاد علاقات سياسية واقتصادية مع كافة الدول فى العالم بغض النظر عن أوضاعها الفكرية والاجتماعية . والسبب الثانى هو ايمان الدبلوماسية المصرية بحيوية الدور الأمريكى بالنسبة لحل المشكلة الفلسطينية وامكان التوصل إلى تسوية سياسية بغض النظر عن اشتراك الاتحاد السوفيتى فى هذه الجهود . وثالثا هو اكتفاء الدبلوماسية المصرية بتدعيم التعاون الثنائى مع دول أوربا الغربية بدرجة أكبر مما يحدث بالنسبة لدول أوربا الشرقية ، فضلا عن وجود خلافات جوهرية بين الرؤيتين المصرية والسوفيتية تجاه بعض الأزمات الدولية وفى مقدمتها أزمة أفغانستان ، على أن نهاية عام ٨٥ ومنذ الفترة التى سبقت مباشرة اجتماع القوتين العظميين تحولت مصر إلى تأييد مبدأ انعقاد مؤتمر دولى يشارك فيه السوفييت لوضع تسوية سياسية شاملة للقضية الفلسطينية ، وهو موقف يعتبر ايجابيا فيما يتعلق بالتفاعلات المصرية السوفيتية التى ما زالت لا تقارن بما هو عليه الحال فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية .

رابعا ـ مصر والعالم الثالث

١ ـ مصـر وافريقيـا :

بحكم الانتماء الجغرافى والدينى والعرقى تحددت الدوائر الثلاث المعروفة التى تدور فى إطارها السياسة المصرية وهى الدائرة العربية والدائرة الاسلامية والدائرة الافريقية ، وحين استقر النظام السياسى فى مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وحددت هذه الدوائر كمجال عمل السياسة المصرية لم يكن ممكنا جعل أحد هذه الدوائر بديلا عن الآخر أو تصادمها مع بعضها باعتبار أن كلا منها يعبر عن مجال عمل محدد ، ويتطلب شروط حركة تختلف عما تتطلبه الدائرتان الآخريان ، على أن الوضع العملى قد شهد ولا سيما فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات قدرا من التصادم العنيف بين العروبة والاسلامية ـ وفى نفس الوقت بقيت الدائرة الافريقية على قدر من التفرد بالنسبة لعمل السياسة الخارجية المصرية ، لا سيما وأن هذه السنوات كانت تشهد مدا تحرريا فى القارة الأفريقية . ومصر لريادتها فى هذا المجال كانت تعد قبلة حركات التحرر الوطنى الافريقية التى كانت تجد فى القاهرة كل دعم . وفى سنوات السبعينات والتى يصفها كثير من الباحثين بسنوات انتكاسة الثورة ، أصاب التغير مجالات عمل السياسة الخارجية المصرية وأولويات التحرك الخارجى مما أدى إلى انزواء الدائرة الافريقية إلى حد كبير فى التحرك المصرى الخارجى رغم ما لمصر من علاقات عضوية بالقارة الافريقية ، ومن هنا فان انفتاح الدبلوماسية المصرية مرة أخرى على شئون ومشكلات القارة

الافريقية يعد من قبيل العودة إلى الأصول التى حكمت السياسة المصرية بعد يوليو ١٩٥٢ .

ويجد الانفتاح المصرى على القارة الافريقية فى عام ١٩٨٥ ، جانبا هاما من تفسيره فى وحدة الهموم والمشكلات التى تتمثل فى تردى الوضع الاقتصادى فى البلدان الأفريقية وتعثر خطط التنمية وتراكم الديون التى بلغت حوالى ١٧٠ مليار دولار مع نهاية العام ١٩٨٥ . ولكن تزيد عليها مشكلات الجفاف والتصحر بالنسبة للبلاد الافريقية .

وهكذا شهد عام ١٩٨٥ اتصالات القاهرة مع قادة الدول الافريقية المختلفة والسعى إلى مواقف محددة تجاه القضايا الافريقية تتسق وروح المواقف الأفريقية عامة وقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، وتوجيه الاهتمام الاعلامى المصرى ـ والذى افتقد فى نهاية السبعينات ـ ناحية المشكلات والاهتمامات الأفريقية . وقد استقبلت القاهرة عددا من القادة الأفريقيين كالرئيس جوليوس نيريرى رئيس تانزانيا والرئيس كينث كاوندا رئيس زامبيا فى شهرى فبراير ومارس ، وحرص الرئيس مبارك على حضور القمة الأفريقية الأخيرة التى انعقدت فى ١٨ ـ ٢٠ يولية بالعاصمة الأثيوبية أديس ابابا باعتبارها دولة المقر .

هذا الاهتمام المصرى بأفريقيا ، قابله اهتمام أفريقى بمصر وبدورها السياسى وبما يمكن أن تقدمه فى المجالات الاقتصادية وفقا لقدرتها المتاحة . فرؤساء ١٨ دولة أفريقية طلبوا الالتقاء بالرئيس مبارك أثناء تواجده فى العاصمة الأثيوبية ، كما أنهم وافقوا على كلمة الافتتاح التى القاها الرئيس الاثيوبى ، وإذا كانت مصر فى الخمسينات والستينات قد ساهمت مساهمة فعالة فى تحرير القارة الأفريقية وكسب معركتها السياسية ضد قوى الاستعمار التقليدية فان القيادة المصرية فى عام ١٩٨٥ عبرت عن رغبتها فى المساهمة فى معركة أفريقيا ضد الجوع وضد التبعية وضد قوى الاستعمار الجديد ، ورغم المشكلات الاقتصادية الحادة التى تعانى منها مصر ، فهى أقل كثيرا مما تعانيه الدول الأفريقية الأخرى ، والفارق النوعى يبدو فى توفر القاعدة الصناعية وتجربة حية فى هذا المجال ، فضلا عن بنية أساسية من طرق ومرافق وموانىء تتمتع بها مصر ، فى حين أن الدول الأفريقية الأخرى تفتقر إلى مثل هذه القاعدة الصناعية . ومن هنا تبدو آفاق التكامل بين الصناعة المصرية والسوق الأفريقية أكثر ايجابية لكلا الطرفين ومثل هذا الأمر تبدو واقعيته فى ضوء المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى من جهة خاصة عند الوضع فى الاعتبار أفول الحقبة النفطية ، وتوقعات انكماشه فى العشر سنوات القادمة ـ وفى ضوء معاناة الدول الأفريقية من التعامل مع الاحتكارات الرأسمالية الغربية الكبرى فى عالم الغذاء والصناعة والأعمال من جهة أخرى .

وبجانب الاهتمامات الاقتصادية المتبادلة ، هناك اهتمامات مصرية على درجة عالية من الأولوية تحفز بدورها القيادة المصرية على تعظيم درجة الاهتمام تجاه القارة الأفريقية ، وأبرز هذه الاهتمامات تتمثل فى مشكلة المياه التى ظهرت بقوة مع انتشار الجفاف وعدم هطول الامطار بدرجة مناسبة فوق منابع النيل الأساسية طوال الاعوام السبعة الماضية والتى أدت بدورها إلى بروز مخاطر جدية على كمية مياه النيل المتدفقة إلى مصر لم يخفف منها سوى الاحتياطى المائى الذى تحتفظ به بحيرة ناصر خلف السد العالى . وعلى الرغم من أن توقعات انفراج المشكلة المائية تبدو أكبر مما بدا فى خريف ١٩٨٥ ، فان هذا لا يقلل من حجم المشكلة ذاتها وما تتضمنه من مخاطر محتملة بالنسبة لمصر وغيرها من بلدان القارة .

ومن هنا فان رحلة الرئيس مبارك للعاصمة الأثيوبية (أديس ابابا) اكتسبت أهمية مضاعفة حيث ساعدت على اضفاء روح جديدة فى العلاقات المصرية الأفريقية عامة والمصرية الأثيوبية خاصة بعد تدهورها فى الأعوام السبعة الماضية .

فعلى صعيد العلاقات المصرية الافريقية أكدت الزيارة النزعة الواقعية التى باتت تصبغ الدبلوماسية المصرية تجاه المشكلات الافريقية والتى عبرت عن نفسها فى مناسبة سابقة فى قرار مصر بتقديم معونات اضافية تزيد على ٣ ملايين دولار فى شكل ايفاد خبراء مصريين إلى الدول المتضررة بالجفاف والتصحر وفى شكل منح دراسية وتدريبية لأبناء هذه الدول . وفيما يتعلق بالروح الجديدة فى العلاقات الأثيوبية المصرية فترجع البدايات إلى شهر أبريل حيث بادرت القيادة الأثيوبية بمخاطبة القيادة المصرية ودفعتها لايجاد سبل للتعاون المشترك واحتواء المشكلات الناتجة عن الاختلاف فى التوجهات الاجتماعة والاقتصادية والدولية . وجاء الرد المصرى ايجابيا ادراكا لخطورة ترك المشكلات تزداد تفاقما دون حلول . وأعمالا لقرار اتخذ فى اطار منظمة الوحدة الافريقية باحترام سيادة واستقلال الدول الافريقية فان مصر لم تعد تلمح فى هذا

الصدد إلى فصل اقليم ارتيريا عن الدولة الاثيوبية ، وأخذت تفضل أسلوب توفير قدر من الحكم الذاتى للاقليم فى اطار الدولة الأثيوبية ، وهو ما يراه الأثيوبيون تحولا ايجابيا . وعلى صعيد التعاون المستقبلى فان أثيوبيا من ضمن عدة دول أفريقية أخرى ـ كالصومال وكينيا وتنزانيا يمكنها أن تورد لمصر جزءا من احتياجاتها الغذائية ولا سيما اللحوم وزيوت الطعام النباتية وبعض المواد الغذائية أى أن اقفال صفحة الماضى يمهد لصفحة جديدة من التعاون الاقتصادى الثنائى .

وفيما يتعلق بمشكلة المياه ، فان تعاون مصر وأثيوبيا والسودان كان أمرا ضروريا لمجابهة هذه المشكلة وتداعياتها الخطرة بل وتحتمه المعاهدات الدولية المبرمة فى هذا الشأن بالاتفاقية المبرمة ما بين مصر وبريطانيا العظمى ـ والأخيرة نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا وأوغندا ـ والموقعة سنة ١٩٢٩ تنص على تحريم اقامة أى مشروع من أى نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التى تغذيها كلها الا بموافقة مصر وخاصة إذا كانت لهذه المنشآت صلة بالرى أو توليد الكهرباء ، كما تنص المعاهدة أيضا على أن لمصر الحق فى اقامة الرقابة على طول مجرى نهر النيل من منبعه إلى مصبه . ومن هنا فان مشروعات توليد الكهرباء أو تنظيم عمليات الرى التى تنوى أثيوبيا القيام بها تتطلب التنسيق المباشرة مع مصر وهو ما يشكل أساس تطور العلاقات الثنائية بين البلدين فى المستقبل .

وفى اطار اهتمام الدبلوماسية المصرية بدول حوض النيل ، والتى أخذت تعرف باسم « مجموعة اندوجو » ، قامت مصر برعاية الاجتماع الوزارى الثالث لدول المجموعة والذى عقد فى ٧ ، ٨ اغسطس ١٩٨٥ . وتتكون المجموعة من مصر وزائير والسودان وأوغندا ، أفريقيا الوسطى كما أشتركت رواندا ، بوروندى وتنزانيا بصفة مراقب . وفى هذا الاجتماع تم الاتفاق على مجموعة اجراءات بهدف تعميق علاقات التعاون بين هذه المجموعة من الدول فى عدة مجالات وهى مجالات النقل والاعلام ومجال الاتصالات اللاسلكية . كما بحث المؤتمر امكانية دعم وتعزيز التعاون فى مجال الموارد الطبيعية وبصفة خاصة موارد الأنهار والبحيرات ، ودعا المجتمعون زائير أن تعيد النظر فى قرارها بوقف الاشتراك فى أعمال منظمة الوحدة الأفريقية ، وادان المؤتمر نظام بريتوريا العنصرى وأعلن المشاركون تأييدهم وتضامنهم الكاملين مع شعب ناميبيا ، واتخذ المؤتمر قرارا بتنسيق المواقف الدبلوماسية فى اطار الأمم المتحدة واطار حركة عدم الانحياز للتوصل إلى حل مشكلة ناميبيا .

٢ ـ مصر وحركة عدم الانحياز :

شهد عام ١٩٨٥ إهتماما مصريا بتنشيط انتمائها وصلاتها بحركة عدم الانحياز وذلك لتأكيد نوع من المصداقية للاداء الدبلوماسى المصرى فى مواجهة ادعاءات الانحياز لاحدى القوتين العظميين ولاصلاح صورة عن السياسة المصرية ما زالت تستلزم المزيد من الجهد فى هذا الاطار . وترجع الصلات بين مصر وحركة عدم الانحياز إلى بدايات وجود الحركة ذاتها باعتبارها احدى الدول الرئيسية التى تزعمتها والتى تبلورت فى الواقع الدولى منذ منتصف الخمسينات حين عقد مؤتمر باندونج ١٩٥٥ ثم مؤتمر بريونى فى يوليو ١٩٥٦ وشاركت فيه كل القيادات السياسية لمصر ويوغوسلافيا والهند . وفى هذا المؤتمر ولدت حركة عدم الانحياز باعتبارها اتجاها جديدا فى العلاقات الدولية ، وفتح فيها الباب لكافة دول العالم التى ترى فى نفسها أهلية الانضمام للحركة ، والايمان باتخاذ مواقف سياسية فى الاطار الدولى من واقع مصلحتها الوطنية الخالصة ودون تأثر بارتباطات أو علاقات تحالفية مع أى القوتين العظميين . وقد اثبتت الحركة لعدة سنوات تالية أهمية وجودها بالنسبة لتعزيز السلام والأمن الدولى ولأغراض تخفيف التوتر الناشىء عن علاقات التنافس والصراع بين دول المعسكرين الغربى والشرقى .

وقد تابعت مصر دورها فى اطار الحركة باعتبارها من الدول المؤسسة ، وشاركت لعقدين من الزمن بفعالية تامة فى مواجهة المشكلات التى واجهتها الحركة ذاتها سواء من داخلها أو نتيجة تفاعلها مع القضايا الدولية والتى يمكن حصرها فى ثلاث قضايا رئيسية وهى تصفية الاستعمار وتدعيم دور الأمم المتحدة والعمل على نزع السلاح وتأكيد السلام العالمى .

وفى خضم الأزمة التى واجهت حركة عدم الانحياز منذ منتصف السبعينات والتى اتسمت بطغيان الانقسام الايديولوجى بين دول الحركة وبعضها ، تعرضت مصر بسبب سياستها الخاصة بتوسية القضية الفلسطينية سياسيا ومعاهدتها للسلام مع اسرائيل لتحدى تعليق العضوية داخل الحركة ، ثم ما لبث أن انزوى هذا التحدى بفعل عدة عوامل موضوعية كان ابرزها التحول الذى طرأ على الأداء الدبلوماسى المصرى فى اعقاب تولى الرئيس مبارك سدة الحكم . ففى اعقاب

هذا الحدث عاد التأكيد مرة أخرى على سياسة عدم الانحياز كأحد الأسس الجوهرية فى السياسة الخارجية المصرية وعلى ايمان القيادة السياسية بأن طريق عدم الانحياز هو الطريق الأمثل الذى يحقق مصلحة الشعوب فى الحرية والامان مثلما عبر عن ذلك الرئيس مبارك نفسه فى أول خطاب له فى ٨ نوفمبر ١٩٨١ . وفى مناسبات تالية استهدفت القيادة المصرية التعبير عن اهمية محاربة سياسة مناطق النفوذ ومقاومة ظاهرة الاستقطاب الدولى وهما الأمران اللذان يؤديان إلى أحداث خلل خطير فى هيكل النظام العالمى ، ويقودان إلى جعل شعوب العالم الثالث مجرد اداة فى لعبة الصراع بين القوى الكبرى . وصارت دعوات مصر لدول الحركة قائمة على أساس مواجهة خطر الانقسام الداخلى والحاجة إلى مزيد من التماسك والتضامن ونبذ الخلافات .

وفى اطار ممارسة مصر لدورها النشط فى أعمال الحركة ومؤتمراتها شاركت مصر فى مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز الذى عقد بنيودلهى بالهند فى مارس ١٩٨٣ ، وفيه قدمت مصر مشروعا لأمن الدول غير المنحازة استهدف تخفيف احتمالات المنازعات بين دول الحركة ، وقامت فكرته على أساس عقد ميثاق بين هذه الدول بغرض تحقيق هذا الهدف .

وعلى صعيد دفع علاقات مصر ببعض دول الحركة الرئيسية برزت العلاقة مع الهند . احدى الدول الثلاث المؤسسة للحركة . ففى نوفمبر ١٩٨٢ قام الرئيس مبارك بزيارة للهند استهدفت ـ ضمن ما استهدفت ـ تدعيم دور حركة عدم الانحياز « كقوة مستنيرة للسلام والأمن فى عالم يسوده الاضطراب ولغرض توفير عالم أفضل لجميع الأمم » مثلما قال بذلك الرئيس مبارك . وفى فبراير ١٩٨٤ تم تجديد الاتفاقية الثلاثية للتعاون الاقتصادى بين مصر ويوغسلافيا والهند . أما فى عام ١٩٨٥ فقد استقبلت القاهرة رئيس وزراء الهند راجيف غاندى فى شهر يونية ، حيث تباحث مع الرئيس مبارك حول قضايا عديدة من بينها المشكلة الفلسطينية وحرب الخليج وتدعيم العلاقات الثنائية اقتصاديا وسياسيا وعلميا وزراعيا وعلى صعيد نقل التكنولوجيا كذلك كانت هموم حركة عدم الانحياز مجالا هاما للمباحثات المشتركة ولا سيما التنسيق فيما يتعلق باختيار الدولة التى سيعقد بها قمة عدم الانحياز القادمة .

ولم تقتصر أهمية اللقاء المصرى الهندى ، على اعتبار أن الدولتين عضوين مؤسسين فى حركة عدم الانحياز أو أن لهما علاقات ثنائية آخذة فى التطور الحثيث فقط ، بل هناك جملة من المعطيات الأخرى التى تبلورت عبر أنشطة الدبلوماسية المصرية ، وجعلت من اللقاء المصرى الهندى ذو أهمية خاصة . فالدبلوماسية المصرية خلال الشهور التى سبقت قدوم رئيس وزراء الهند إلى القاهرة كانت قد نشطت على جبهات دولية عديدة إذ قام الرئيس مبارك بزيارة لعدة دول أوربية غربية مثل اليونان وايطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية بالاضافة إلى رومانيا من دول أوروبا الشرقية ، وكان القاسم المشترك بين هذه اللقاءات المصرية الأوربية هو القضية الفلسطينية تحت عنوان (الدور الذى يمكن أن تقوم به الدول الأوربية للمشاركة فى حل هذه القضية) بالاضافة إلى حرب الخليج والاهتمامات الثنائية . وعلى الرغم من أن غالبية هذه الدول معروف عنها ارتباطها الوثيق بالاستراتيجية الغربية فان لقاءات الرئيس مبارك ورؤساء وقادة هذه الدول لم تثر تكنهات متباينة مثلما اثاره لقاء الرئيس مبارك والرئيس التركى فى أول زيارة لرئيس مصرى إلى تركيا منذ أمد بعيد ، وحيث آثار هذا اللقاء تكنهات بنشوء محور مصر تركى ينضوى تحت ظلال الاستراتيجية الغربية ، ولذلك فان زيارة راجيف غاندى للقاهرة تجاوزت أهميتها التقليدية لتصبح بمثابة دليل عملى على جدية مصر فى التمسك بقوة بسياسة عدم الانحياز وعدم التورط فى سياسة المحاور الدولية ، من ناحية أخرى ، وفى مقابل اللقاء المصرى الهندى تم لقاء مصرى باكستانى ، بقيام رئيس الباكستان بزيارة للقاهرة فى نوفمبر وكانت أهداف الزيارة المعلنة هى بحث اهتمامات البلدين دوليا واسلاميا وتجاه بعض القضايا الاقليمية كالمشكلة الفلسطينية واحتواء حرب الخليج والمشكلة الافغانية . أما الأهداف غير المعلنة فكانت مصريا تثبيت لمسات من التوازن فى علاقات مصر الدولية مع القوى الاقليمية الفاعلة فى القارة الآسيوية ، خاصة وأن اتجاهات هذه القوى الآسيوية موزعة فى اتجاهات سياسية ودولية مختلفة .

خامسا ـ مبادىء الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٥

فى غضون ١٩٨٥ ، واجهت الدبلوماسية المصرية عديدا من التحديات التى يعود بعضها إلى سنوات سابقة ، والبعض الآخر منها نتج عن جملة التطورات والتفاعلات الاقليمية والدولية ذات الصلة بالاهتمامات والقضايا المصرية . ولقد حاولت الدبلوماسية المصرية أن تؤمن أكبر قدر من النتائج الطيبة ، وشملت جهود

القيادة السياسية مجالات عديدة عربية واقليمية ودولية . ويبدو للمراقب مع انزواء الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٥ محل الدراسة أن كثيرا من التفاؤل الذى سرى مصريا وإلى حد ما عربيا فى شهور العام الأول قد خفت كثيرا ، ولاسيما وأن تطورات الربع الأخير من العام كانت من الكثافة والحدة بحيث خلطت الأوراق التى بدت واضحة إلى حد ما فى الربع الأول من العام .

وفى هذا الجزء التحليلى سوف نلقى الضوء على جملة المبادىء التى وجهت تحركات الدبلوماسية المصرية كما يمكن استخلاصها من نشاط عام ١٩٨٥ ، والتى تتمثل فى :

١ - **الاقتراب من العرب** :

من بين ما استهدفته الدبلوماسية المصرية ، يأتى الاقتراب من الدول العربية كواحد من الأهداف الاساسية ، وقد ساعد على بروز هذا الهدف فى سياق عام ١٩٨٥ استئناف الأردن لعلاقاته الدبلوماسية مع مصر قبل نهاية العام ١٩٨٤ واندفاع البلدين نحو مزيد من تنسيق المواقف السياسية والاقتصادية ، وقد اعتبرت خطوة الأردن أنذاك - وإلى فترة غير قليلة من عام ١٩٨٥ - مقدمة لخطوات عربية مماثلة فى نفس الاتجاه ، ودليلا على صحة الأداء الدبلوماسى المصرى بالنسبة للقضايا العربية . هذا التقييم المصرى بما واجهه من تصلب وضغوط عربية عديدة فى الاتجاه المغاير طوال عام ١٩٨٥ لم يقلل من قيمة الهدف فى حد ذاته نظرا للروابط العضوية بين مصر والعالم العربى . وبالرغم من عنف الضغوط المغايرة ، أمكن للدبوماسية المصرية ، لظروف عديدة خاصة بالأطراف العرب انفسهم ، أن تلتف حول المقاطعة العربية ، وأن تحد من أثارها بعض الشيء . وأتت التطورات فى علاقات مصر الفلسطينية والجزائرية والعراقية كعلامات بارزة فى هذا الاتجاه .

والاقتراب المصرى من العرب أو الاقتراب العربى من مصر بجانب ما يعنيه من الالتفاف حول المقاطعة الرسمية العربية لمصر ، فانه يضيف رصيدا جديدا للدور المصرى ، حيث يسهل كثيرا من المهمة التى تتبناها مصر لنفسها ، وهى مهمة دفع تسوية سياسية للقضية الفلسطينية ، كما أنه يدعم من الموقف المصرى ازاء الاطراف الأخرى فى الصراع ولا سيما اسرائيل والولايات المتحدة ، ويتيح بدائل عديدة - مازالت مفتقدة - للمناورة والحركة السياسية .

والاقتراب مع العرب يثير قضية الأسس التى بناء عليها ستعود العلاقات المصرية العربية إلى وضعها الطبيعى أو على الأقل استعادة مظاهرها الرسمية ممثلة فى التواجد الدبلوماسى العربى فى القاهرة ، وبالمثل التواجد الدبلوماسى المصرى فى العواصم العربية ، وهذه بدورها قضية خلافية بين بعض العرب ومصر . وبعد الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد جوهر هذه القضية الخلافية ، ففى حين يصر قطاع من العرب على اعتبار أن المدخل الرئيسى لعودة مصر إلى الجامعة العربية يكمن فى فهم مصر لارتباطها مع ما انتهت اليه اتفاقيات كامب ديفيد من نتائج سياسية واقتصادية وغيرها ، ترى مصر أن وضع الشروط المسبقة أمرا غير مقبول ، وتطرح فى المقابل فكرة أن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية يجب أن يتجاوز مسألة كامب ديفيد على اعتبار أن مصر تلتزم بتعهداتها السياسية مع أية دولة كانت . والواقع أن الخلاف بين مصر والدول العربية التى تضع التخلى عن اتفاقيات كامب ديفيد كشرط لعودة مصر إلى الجامعة قد يعكس فى نظر البعض التفاعل بين رؤيتين استراتيجيتين مختلفتين فى معالجة القضية الفلسطينية ، ولكنه فى نظر البعض الآخر بمثابة وضع شروط تعجيزية لعدم الرغبة الحقيقية فى استعادة مصر لدورها المؤهلة له فى العالم العربى .

على أن هذه الرؤى المتباينة وإن قدمت تفسيرات متعددة لمسألة استعادة مصر لعلاقاتها العربية بصورة كاملة أو جزئية ، الا أنها لا تنفى أن الاقتراب من العرب كان دافعا رئيسيا فى كافة الأنشطة التى اضطلعت بها الدبلوماسية المصرية فى غضون عام ١٩٨٥ .

٢ - **التسوية السياسية الشاملة للقضية الفلسطينية** :

يعود هذا الهدف إلى عدة سنوات قبل عام ١٩٨٥ ، ويمثل لدى القيادة السياسية المصرية استراتيجية ثابتة وأساسية ، ولا سيما وأن القيادة السياسية قد عبرت فى مناسبات عديدة عن ايمانها بوجود ارتباط وثيق بين السلام والتنمية ، وأن الطريق إلى تحقيق السلام فى المنطقة العربية يأتى أولا عن طريق التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية تشارك فيها الاطراف العربية المباشرة وهى تحديدا الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب اسرائيل والقوتين العظميين .

ووضح هذا الهدف فى كل انشطة الدبلوماسية المصرية تقريبا وأخذ يتبلور فى شكل تأييد أية خطوات عربية قد تصب فى عملية التسوية السياسية ومحاولة لعب دور أقناعى لدى الولايات المتحدة بصفة رئيسية لكى تساهم بدور أكبر فى تلك التسوية .

والواقع أن مبررات الاهتمام المصرى بهذا الهدف

يمكن حصرها فى أمرين ·

الأول : دفع قطاع من العرب إلى اللحاق عمليا بما سارت عليه مصر منذ ثمانية أعوام مضت ، وبذلك تنتفى مبررات المقاطعة العربية لمصر من الناحية العملية .

الثانى : اثبات رشد التوجهات المصرية الاستراتيجية فيما يتعلق بمعالجة القضايا الخلافية والصراعية والتى تعد القضية الفلسطينية ابرز نماذجها تعقيدا .

يضاف اليهما أن نجاح مصر فى هذا الصدد سوف يثبت عمليا اعتبار مصر دولة قائدة فى المنطقة العربية حتى بالرغم من محاصرة بعض العرب لتوجهاتها السياسية .

وفيما يتعلق بالأداء المصرى ازاء القضية الفلسطينية فقد تركز حول المبادىء الآتية .

(أ) أن المفاوضات المباشرة بين اطراف الصراع هى نقطة البداية للتوصل إلى حل شامل ، بحيث يشارك فى هذه المفاوضات الطرف الفلسطينى ممثلا فى منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها ممثلة فى ياسر عرفات إلى جانب الفرقاء العرب الآخرين ولا سيما الأردن وسوريا .

(ب) أن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين اسرائيل هو الصيغة التى تضمن للطرفين التوصل إلى صيغة سلام مقبولة .

(جـ) أن تحقيق السلام فى المنطقة يفترض أن تتخلى السياسة الاسرائيلية عن التوسع والاستيطان فى أراضى الغير وهى الأراضى التى يجب أن تكون محلا للتفاوض .

(د) أن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية طرفا أساسيا لحل الصراع يفترض أن تقوم الولايات المتحدة - باعتبارها شريكا أساسيا فى عملية التسوية السياسية - بمراجعة تحفظاتها على المنظمة وأن تبدأ فى حوار سياسى معها كمقدمة الاعتراف بها فى مرحلة لاحقة .

ويبدو أن انطلاق الدبلوماسية المصرية من فرضية أن التسوية السياسية للقضايا الخلافية أيا كانت مبرراتها وأشكالها الصراعية هى الطريق الأمثل لاحتوائها قد جعل الأداء الدبلوماسى المصرى مدفوعا إلى التأييد العلنى لكل أشكال التسوية السياسية التى طرحت كحلول لقضايا أخرى مثل الحرب العراقية - الايرانية ، التواجد الليبى فى تشاد ، وحرب الصحراء الغربية .

٣ - تدعيم الاستقلال السياسى وعدم التبعية :

استهدفت الدبلوماسية المصرية التأكيد على ممارسة الاستقلال السياسى ، وانطلاق القرارات التى تتخذها القيادة المصرية من اعتبارات المصلحة الوطنية المصرية ، وذلك فى مواجهة الادعاءات حول عدم استقلالية الدبلوماسية المصرية واعتبارها مجرد اداة فى يد الغرب الرأسمالى فى أوسع معانيه والولايات المتحدة على وجه الخصوص . وتأسست هذه الادعاءات على بعض المعايير الموضوعية كالعلاقة السياسية والاقتصادية والعسكرية الخاصة بين مصر والولايات المتحدة ، وتأكيد مصر على الدور الأمريكى فى حل المشكلة العربية الرئيسية وهى القضية الفلسطينية ، وانحسار التفاعلات المصرية مع دول المعسكر الشرقى فى أضيق نطاق ممكن بالقياس إلى تفاعلاتها مع الغرب الرأسمالى على وجه العموم ، واقتصار الانفتاح العربى على مصر من قبل دول عربية بعضها ذو علاقات وثيقة مع الغرب وبعضها الآخر آخذ ينشط توجهاته ناحية الغرب والولايات المتحدة . هذه المعايير الموضوعية لم تنفها مصر .ولكنها حاولت أن توضح جوانب أخرى بشأنها ، مثل :

١ - أن علاقات مصر الوثيقة بالغرب الرأسمالى وفى مقدمته الولايات المتحدة لا ينفى عنها صفة الاستقلالية ، وكونها دولة تعتز بعضويتها ونشاطها فى حركة عدم الانحياز ، ومن هنا جاء الأداء الدبلوماسى المصرى فى عام ١٩٨٥ لينشط من هذا الانتماء بالاشتراك فى أنشطة الحركة ومؤتمراتها المختلفة وبالتوجه المحسوب نحو دول المعسكر الشرقى وبصفة خاصة تنشيط العلاقات المصرية السوفيتية وإن كان بخطى بطيئة .

٢ - أن هذه العلاقات الوثيقة مع الغرب لم تمنع مصر من الجهر برؤية مخالفة للرؤية الغربية فى عدد من القضايا ذات الصلة بالأمن الدولى والحوار بين الشمال والجنوب ، وأن هناك رقعة من الخلاف والتباين موجودة وقائمة بين الرؤية المصرية والرؤية الأمريكية على وجه التحديد ، ولاسيما فى معالجة القضية الفلسطينية .

٣ - أن وجود علاقات وتفاعلات متعددة المستويات بين مصر الرسمية وبين اسرائيل الناتج عن المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، لا يعنى أن مصر فقدت رؤيتها الخاصة لحل المشكلة الفلسطينية ، أو أنها تعمل على

تمرير الرؤية الاسرائيلية فى هذا الصدد . ويمكن الاستشهاد بوجود نقاط اختلاف ـ بعضها ثانوى وبعضها رئيسى ـ بين الموقفين المصرى والاسرائيلى بشأن خطوات التسوية السياسية وهو ما تعتبره الدبلوماسية المصرية دليلا قاطعا على استقلالية القرار المصرى .

٤ ـ تامين المعونات الاقتصادية :

كان الحصول على معونات اقتصادية من بعض الدول العربية والأوروبية والولايات المتحدة أحد ابرز التطورات الاقتصادية فى مصر فى العقد الأخير . وأخذت هذه المعونات الاقتصادية صورة منح مالية أو صورة مشروعات أو قروض بأسعار فائدة بعضها مرتفع والآخر أقل من معدلات الفائدة العالمية .

وبعد المقاطعة العربية لمصر احتلت الولايات المتحدة رأس قائمة الدول المانحة للمعونات الاقتصادية للحكومة المصرية ، التى حرصت من جانبها على الحصول على كميات أكبر منها لمواجهة العجز الذى تعانيه الميزانية المصرية فى مجالات وقطاعات عديدة . ومنذ مطلع العام ١٩٨٥ استمر حرص الدبلوماسية المصرية على تأمين أكبر قدر ممكن من المعونات الاقتصادية سواء من الدول الأوروبية الغربية أو الولايات المتحدة . ولأول مرة فى تاريخ العلاقات بين البلدين تقدمت الحكومة المصرية بطلب زيادة المعونة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة لمصر وبأن تعيد الادارة الأمريكية النظر فى مواعيد وتقديرات فوائد خدمة الديون المستحقة على مصر مع بحث اعطاء حرية أكبر للجانب المصرى فى استخدام المعونة الأمريكية تبعا للقطاعات وليس للمشروعات .

وقد أوضحت هذه الخطوة الدور المحورى الذى يلعبه الحصول على المعونات الاقتصادية من الولايات المتحدة لدى صانع القرار المصرى ، كما يلاحظ أن الجانب الأمريكى فى إستجابته الجزئية للمطالب المصرية قد ربط ذلك بتمسك مصر بمعاهدة السلام مع اسرائيل .

ويعكس الحرص المصرى على تأمين المعونات الاقتصادية الاحساس بأهمية هذه المعونات فى معالجة قضايا ومشكلات داخلية حادة ، ذات صلة مباشرة باستقرار الأوضاع الداخلية وهو ما يشير بدوره تساؤلات جديدة عن تأثير العوامل الخارجية على قدرات التحرك والمناورة السياسية التى تفترضها استقلالية القرار السياسى لدولة من الدول .

٥ ـ الأمن فى مواجهة العنف السياسى :

واجهت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٨٥ تحديات أمنية متعددة المصادر ومتعددة المستويات ، استهدفت أمن المواطن وأمن النظام على السواء ، وحمل النصف الثانى من العام ذروة هذه التحديات الأمنية ، وكان على الدبلوماسية المصرية أن تتحرك وفق أطر مختلفة ومتدخلة مع بعضها البعض لاستيعاب هذه الأحداث والتقليل من آثارها السلبية الجانبية أو الرئيسية ووفقا لما هو معلن فان المصدرين الرئيسيين اللذين وجها العنف السياسى ناحية النظام المصرى وسياساته هما الجماهيرية الليبية وبعض الجماعات الفلسطينية المنشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية ، مع الأخذ فى الاعتبار أن بعض القرارات السياسية الليبية الخاصة بطرد العمالة المصرية من ليبيا بصورة جماعية (مثلما حدث فى شهر أغسطس) قد ربط من جانب السلطات الليبية بمحاولة احداث قلاقل داخل مصر ، لاحداث تغييرات فى السياسة الداخلية والخارجية ولا سيما فيما يتعلق بالموقف المصرى من اتفاقيات كامب ديفيد ، وهى المرة الأولى التى استهدفت فيها مصالح المواطنين المصريين العاملين فى ليبيا بغرض توظيفها فى الخلاف المصرى ـ الليبى .

وقد استهدفت أعمال العنف ـ مثلما أعلن رسميا ـ القيام ببعض عمليات تخريب داخل البلاد ، وكذلك اغتيال بعض اللاجئين السياسيين خاصة من الليبيين الذين يشاركون بدرجات مختلفة فى أنشطة المعارضة لنظام حكم الرئيس القذافى ، وبعض الدبلوماسيين الأجانب بالقاهرة خاصة من الاسرائيليين الذين أودت عملية عنف محكمة بحياة أحدهم فى صيف العام .

على أن هذه التحديات الأمنية لم تأت فقط من جماعات ونظم معروف عنها معارضتها لكثير من السياسات المصرية ، بل أتت أيضا من قبل أوثق الاطراف الدولية علاقات مع الحكومة المصرية ، ونعنى تحديدا الولايات المتحدة . ولقد جاء اعتراض الطائرة المصرية التى أقلت مختطفى الباخرة الاطالية « كيلى لاورو » من الفلسطينيين فى منتصف أكتوبر لتثير أزمة حادة فى العلاقات بين البلدين ، وليطرح امكانية أن يثير الاصدقاء أنفسهم جملة من التحديات الأمنية فى ظل ظروف معينة للحكومة المصرية كما يستدعى اعادة النظر فى مصادر هذه التحديات الأمنية والتحسب لها من كل الاطراف دون استثناء ، والأخذ فى الاعتبار أن

الدول العظمى فى علاقاتها بدول أصغر تستهدف أولا واخيرا مصالحها العليا وأهدافها الاستراتيجية وحسب ، دون أية اعتبارات أخرى . لقد كانت تلك هى الدلالات الحقيقية لحادث اعتراض الطائرة المصرية من قبل طائرات عسكرية أمريكية بالرغم من احتواء الأزمة السياسية التى وقعت فى إثر الحادث فيما بعد .

ثم جاء حادث اختطاف الطائرة المدنية المصرية فى شهر نوفمبر وتحويل مسارها إلى مالطة ومصرع ما يقرب من ستين شخصا فى أثناء اقتحامها من قبل القوات المصرية الخاصة ، وما تلاه من اتهام رسمى مصرى بأن ليبيا وراء العملية ، ليمثل قمة احداث العنف السياسى ضد مصر ، ومن الناحية الرسمية ادانت الحكومة المصرية هذه الأنشطة كموقف مبدئى ثابت .

ومن ناحية أخرى ، فان هذه الأعمال زادت من حرص القيادة المصرية على دفع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية .

❁❁❁❁

القسم الخامس
الدفاع والقوة العسكرية

يتركز الحديث حول الدفاع والقوة العسكرية لجمهورية مصر العربية ، فى هذا التقرير على النقاط الآتية :

الميزان العسكرى المصرى ـ سياسة التسلح المصرية ـ تدريب القوات المسلحة ـ نشاط القوات المسلحة فى مجال الصراع المسلح ـ نشاط القوات المسلحة فى مكافحة الارهاب ـ ثم نشاط القوات المسلحة لصالح باقى أجهزة الدولة .

وإذا كان الجانب العسكرى فى أى تقرير استراتيجى دولى هو من بين أكثر الجوانب أهمية ، فانه أيضا الأكثر صعوبة فى الحصول على المعلومات المتعلقة به ، والأكثر حساسية فى نشر تلك المعلومات ، وفى حدود تلك الاعتبارات تأتى معلومات وتحليلات هذا الفصل .

أولا ـ الميزان العسكرى المصرى :

مصر هى أكبر دولة عربية من حيث القوة البشرية ، وقد أهلها ذلك لانشاء وبناء جيش وطنى كبير وقوى وصل تعداده فى الفترة السابقة لاندلاع أعمال القتال فى عام ١٩٧٣ إلى حوالى المليون جندى ، وأمكنها تجهيزه بكل ما أمكن توفيره من الأسلحة والمعدات المتقدمة ، بالقدر الذى سمحت به الظروف حتى بدء القتال ، وقد كان الجزء الأكبر من هذه الأسلحة والمعدات من انتاج الاتحاد السوفيتى أو دول الكتلة الشرقية الاشتراكية ، بينما كانت بعض الأسلحة والمعدات التكميلية من انتاج دول أخرى وبعضها من انتاج دول غربية رأسمالية ، وكانت مصر بذلك حتى بدء القتال تملك أقوى جيش عربى من حيث التعداد البشرى أو كمية الأسلحة والمعدات أو نوعيتها ، ومن حيث الكفاءة القتالية .

تأثر الميزان العسكرى المصرى بعد وقف اطلاق النار ، تم الاتفاقيات المتعاقبة ، وصولا إلى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وما بعدها . وقد اشتملت هذه الفترة على تغيير ملموس فى مكونات الميزان نتيجة لعدة عوامل ، كان بعضها خارجيا ، وبعضها داخليا ، والآخر مشتركا كما تغير الوضع النسبى للقوات المسلحة المصرية عند مقارنتها بباقى دول العالم العربى ودول الشرق الأوسط .

كان أهم العوامل المؤثرة على الميزان العسكرى المصرى هو التدهور السريع والشديد فى العلاقات المصرية السوفيتية بعد ايقاف اطلاق النار ، وما صاحب ذلك من بدء التقارب المصرى مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية عام ١٩٧٣ ، وتوقيع اتفاقية فض الاشتباك الأولى ، وبعد أن ألغت مصر معاهدة الصداقة والتعاون التى كانت قد وقعتها فى ٢٧ مايو ١٩٧١ مع الاتحاد السوفييتى توقف توريد الأسلحة من الاتحاد السوفييتى كما ضعف تدفقها مع الدول الاشتراكية الأخرى .

وقد استمر ورود بعض قطع الغيار من وقت لآخر إلى أن توقف تقريبا فى نهاية عام ١٩٧٧ .

لقد أدى تدهور العلاقات المصرية مع المعسكر الاشتراكى إلى صعوبة استعواض خسائر الحرب ، وعدم القدرة على التوسع الأفقى فى حجم القوات المسلحة ، أو التوسع الرأسى لتحسين نوعية الأسلحة والمعدات لفترة طويلة فضلا عن صعوبة المحافظة على كفاءة وفاعلية الأسلحة التى من انتاج المعسكر الاشتراكى .

وإذا كان هذا التدهور فى العلاقات المصرية السوفيتية قد قابله نمو سريع ومطرد فى العلاقات المصرية بالدول الغربية بشكل عام ، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ، فان هذا النمو لم تصاحبه استجابة مناسبة لتزويد مصر بالأسلحة والمعدات اللازمة لقواتها المسلحة مما زاد من صعوبة الموقف .

وفى الواقع ، لم يعد فى مقدور القيادة المصرية سوى أن تواجه التناقض الطبيعى فى قدرات وصلاحية الأسلحة السوفيتية الصنع .

على أن الدول الغربية أصبحت أكثر استجابة لمطالب مصر بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، وإن كانت القيادة المصرية ما زالت تشعر بأن هذه الاستجابة غير كافية .

على أن هذه الاستجابة المحدودة مكنت مصر من تحديث بعض الأسلحة والمعدات وحسنت نسبيا من وضع الميزان العسكرى المصرى .

وقد تغيرت الأوضاع العسكرية فى المنطقة العربية بعد الحرب بشكل جذرى حيث زادت القوة العسكرية لدول عربية أخرى، وتصاعدت القوة العسكرية الاسرائيلية ، بفضل المعونة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، والتصنيع الحربى الاسرائيلى ـ بتمويل أساسى من الولايات المتحدة ، فضلا عن مشتريات السلاح من الدول الغربية الأخرى .

وقد صاحب هذه التغيرات انهيار فى العلاقات المصرية الليبية ، وصلت إلى حد المواجهة المباشرة والاصطدام المسلح فى صيف عام ١٩٧٧ ، بعد أن مرت

هذه العلاقات بمراحل من التوتر ، وحوادث التسلل عبر الحدود ، وبعض الاشتباكات أو الاصطدامات المحدودة مما كان دافعا لمصر لتحسين الميزان العسكرى فى مواجهة احتمالات الاصطدام على حدودها الغربية ، وإن كان هذا الاصطدام لم يؤثر بشكل ملموس على مكونات الميزان العسكرى المصرى .

وقد استمرت الجماهيرية العربية الليبية ومازالت فى تحسين ميزانها العسكرى ، وتقوية موقفها الدفاعى على الحدود المصرية الليبية ، كما زادت من ارتباطاتها العسكرية وتدخلها العسكرى فى القارة الأفريقية وخاصة فى تشاد وجنوب السودان ، فضلا عن علاقاتها مع أثيوبيا ، وارتباطها بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

وقد ألقى كل ذلك عبئا جديدا على الميزان العسكرى المصرى خاصة إذا وضع فى الاعتبار احتمال اضطرار القوات المسلحة المصرية للاشتباك فى اتجاهات أخرى ، وهكذا أصبح على مصر أن تحتفظ بجزء من قواتها وامكانياتها العسكرية لمواجهة التهديدات سواء على الحدود الغربية ، أو بالقرب من منابع النيل ، أو فى البحر الأحمر .

ولم يقتصر النمو العسكرى فى المنطقة على اسرائيل وليبيا ، وانما تعداه إلى سوريا ، وخاصة بعد الغزو اسرائيلى للبنان ، وإلى العراق ودول الخليج ، خاصة بعد اندلاع الحرب فى الخليج ، وهكذا تغيرت موازين القوى فى المنطقة بشكل جذرى وأصبح على القيادة المصرية أن تسعى لاستعادة مكانها فى الميزان العسكرى فى المنطقة .

وقد كان لتوقيع الاتفاقيات المتتالية ، ثم معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، أثره على مكونات الميزان العسكرى المصرى ، إذ شجعت القيادة على تخفيض نسب الاستكمال من الأفراد ، وزيادة الاعتماد على الأفراد الاحتياط عند التعبئة ، كما كانت دافعا لمنح الأسبقية لمواجهة المشكلات الاقتصادية على تحسين الميزان العسكرى ، كما كان لها تأثيرها فى وقف الدعم العربى للانفاق الدفاعى المصرى ، وتراجع الدول العربية عن برنامج التصنيع الحربى المشترك مع مصر ، وحرمان مصر من التمويل العربى لمشروعات الانتاج الحربى .

كما أن المعاهدة أدت إلى نوع من غموض الهدف من القوات المسلحة ومهمتها بعد ثلاثين سنة من الصراع المسلح المباشر مع اسرائيل ، وقد زاد من ذلك ما أعلنه الرئيس السادات عن أن حرب ١٩٧٣ « هى آخر الحروب » مما جعل من الصعب على المواطن الذى يشكل وعاء التجنيد ـ أن يتفهم دور القوات المسلحة فى ظروف السلام .

وقد صاحب كل هذه العوامل تخفيض نسبى فى النفقات الدفاعية للدولة ، ارتبطت بالتوجه السياسى للدولة نحو السلام ، والخطط الطموحة للاستثمار ، مما أثر من جانب آخر على الجانب التمويلى للميزان العسكرى لمصر .

وتبالغ بعض الدراسات الأجنبية ـ وخاصة الغربية منها ـ فى تقدير نتائج هذه العوامل على الميزان العسكرى لمصر ، إذ تقدر انخفاضا فى القدرات الحقيقية للقوات الحقيقية للقوات المسلحة المصرية فى أواخر الثمانينات بمقدار يصل من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من قوتها فى عام ١٩٧٣ منسوبة إلى قوة اسرائيل ، الا أن هذه الدراسات تتجاهل السياسة التى اتبعتها القيادة المصرية لتحسين الميزان العسكرى للدولة ، وللمحافظة على القدرات القتالية للقوات المسلحة ، كما أنها تتجاهل قدرة الجندى والضابط المصرى على استيعاب الأسلحة الحديثة واستخدامها ، والمحافظة عليها ، بل وعلى تطويرها بما يضيف اليها خصائص أفضل ، وأبعادا جديدة .

كذلك تبالغ هذه الدراسات فى القدرات العسكرية الاسرائيلية رغم ما بدا بها من قصور سواء فى معارك ١٩٧٣ ، أو فى معارك لبنان ، التى واجهت فيها هذه القوات فشلا ذريعا فى تحقيق أى أهداف رغم بعض النجاح الذى حققته فى بعض الاشتباكات .

استراتيجية مصر لتحسين الميزان العسكرى :

اشتملت استراتيجية القيادة المصرية لتحسين الميزان العسكرى على تغيرات هامة فى التنظيم بهدف رفع كفاءة وقدرة القيادات والقوات ، وتحديث نظم القيادة والسيطرة والاتصالات والاستطلاع ، كما اتخذت عدة اجراءات للمحافظة على الأسلحة السوفيتية الصنع التى ما زالت فى الخدمة ، واطالة أعمارها ، بل وتحسين قدراتها ، وقد اعتمدت القيادة فى ذلك على الامكانيات الذاتية ، والتعاون مع الدول الأخرى ، كما قامت ـ ولا زالت تقوم ـ بشراء بعض قطع الغيار وبعض الأسلحة من دول الكتلة الشرقية لاستعواض الخسائر والتلف من المعدات السوفيتية الصنع ، كما قامت بشراء نظم تسليح ومعدات حديثة من الدول الغربية بهدف تحديث تسليح القوات ، والارتفاع

بقدراتها ، والانتفاع بتكنولوجيا الصناعة العسكرية فى الدول الغربية .

ويمكن القول أن الاتجاه العام للقيادة المصرية كان الاهتمام بالاعتماد على نوعيات متقدمة لا تحتاج إلى أعداد كبيرة من الأفراد لتشغيلها ، وتستطيع فى نفس الوقت تحقيق نتائج أفضل لزيادة دقتها ، وقوتها التدميرية ، ولذا فان التطور اتجه نحو بعض الأسلحة والمعدات التى تتوافر فيها هذه الشروط بشكل أفضل ، كذلك فان تخفيض نسب استكمال الأفراد فى بعض التشكيلات العاملة صاحبة تطوير لنظم التعبئة وتدريب الاحتياط ، وزيادة تشغيل الاناث فى الوظائف التى تلائم تكوينهن .

وأخيرا فان مصر قد عمدت إلى زيادة الاعتماد على نفسها فى مجال تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية سواء كان ذلك بالتعاون مع دول عربية أخرى أو معتمدة على نفسها بعد انسحاب هذه الدول بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل .

وقد اشتملت تغييرات التنظيم على تغيير ملموس فى هيكل القيادة العامة وقيادات التشكيلات الكبرى كما أختصرت بعض القيادات وأدخلت عناصر جديدة كان أهمها ما تعلق بالآلات الحاسبة وبحوث العمليات ، كما طورت وسائل الاتصالات على المستويات المختلفة بحيث يمكن أن تواجه احتمالات الخسائر المتزايدة فى القيادات فى ظروف الحرب الحديثة .

وقد أولت القيادة إهتماما خاصا بعناصر الاستطلاع لتوفير أكبر قدر من المعلومات ، وبأكبر دقة ممكنة ، وفى الوقت المناسب ، كما عدلت فى نظم تداول المعلومات بحيث تستطيع أن تواجه حجم المعلومات المتزايد نتيجة لزيادة قدرات عناصر الاستطلاع التى سعت مصر للحصول عليها ، وتم التعاقد على ٥ طائرات استطلاع من طراز EC-2 هوكاى ، على أن تصل ما بين نهاية عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٧ ، كما برز الاهتمام بتوفير أجهزة الرؤية الليلية ورادارات الاستطلاع الأرضى والجوى ، ورادارات ومعدات ادارة نيران المدفعية والهاونات وأجهزة ادارة نيران الدبابات ، وادخال الطائرات العمودية فى أعمال الاستطلاع وادارة النيران .

وقد صاحب الاهتمام بذلك خطوات جادة لاستخدام الطائرات الموجهة بدون طيار وإن كان ليس هناك ما يؤكد التعاقد أو استخدامها .

وفى نفس الوقت قامت القيادة المصرية بتحديث وحدات الحرب الالكترونية لتعمل فى نظام متكامل بين التشكيلات الكبرى وأفرع القيادة العامة وبالتعاون مع طائرات الاستطلاع والاعاقة الالكترونية .

واشتملت إعادة تنظيم أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة على اهتمام خاص بشئون التسليح حيث أنشئت الهيئة الفنية التى اختصت بالتأمين الفنى وأشرفت بشكل خاص على الإدارات المختصة بالإمداد بالأسلحة والمركبات والمدرعات ، وإصلاحها . ثم تطورت هذه الهيئة لتصبح هيئة التسليح واتسعت اختصاصاتها لتشمل كل ما يتعلق بالتدبير والاستلام والتوزيع والصيانة والإصلاح للمعدات المختلفة ، كما أنشئت الهيئة الهندسية لتشرف على كل الأعمال الهندسية التى كانت تقوم بها إدارات مختلفة وأجهزة أخرى لمواجهة المطالب المتزايدة من الأعمال الهندسية لتنفيذ التحصينات ومناطق الإيواء والقواعد والمطارات وأراضى الهبوط والطرق والمساكن وخلافه ، كما انشئت أجهزة الخدمة الوطنية لتنظيم اشتراك عناصر القوات المسلحة فى المشروعات الوطنية المدنية التى يمكن ان تخدم المجهود الحربى ، وجهاز الخدمات لتوفير خدمات افضل لأفراد القوات المسلحة وعائلاتهم .

كما شملت إعادة التنظيم إنشاء مركز لبحوث العمليات له ممثلون فى قيادات التشكيلات الكبرى وقيادات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة .

وأعيد تنظيم القيادات الميدانية الكبرى وفقا لتطور الموقف السياسى العسكرى ، فأنشئت قيادة المنطقة العسكرية الغربية التى توازى قيادة جيش ميدانى لقيادة التشكيلات الميدانية فى الاتجاه الاستراتيجى الغربى ، بينما خفضت التشكيلات الميدانية المشابهة فى الاتجاه الاستراتيجى الجنوبى وفى منطقة الدلتا وشرقها .

وقد اشتمل تطوير القوات البرية على زيادة الفرق المدرعة والميكانيكية على حساب فرق المشاة ، وعلى تجميع بعض لواءات المشاة المستقلة لتكوين تشكيلات مشاة ، وتكوين وحدات جديدة للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات سواء المحملة أو الميكانيكية أو المنقولة جوا ، أو وحدات الطائرات العمودية المسلحة بهذه المقذوفات .

وفى المقابل ألغيت أغلب وحدات الدفاع الأقليمى التى كانت تقوم بحراسة وتأمين المنشآت الجوية فى العمق ، ونقلت مسئوليتها إلى الأجهزة المدنية والشبه عسكرية .

ويمكن القول بأن القوات البحرية قد أعيد تنظيمها بشكل شامل إذ أن كثيرا من وحداتها لم يكن قد جدد منذ نهاية الخمسينات ، (فيما عدا زوارق الصواريخ وبعض عناصر الإبرار البحرى) إذ أضيفت إليها غواصات صينية جديدة كما يجرى تطوير الفرقاطات خاصة بالتعاون مع أسبانيا ، وانضمت إليها زوارق صواريخ وزورق داورية كبير من الصين ، كما أدخلت الحوامات (مركبات الهوفركرافت) لأول مرة ، وكذا الطائرات العمودية فى مجال مقاومة الغواصات ، كما طورت المدفعية الساحلية بزيادة الوحدات المسلحة بالصواريخ الساحلية على حساب المدافع الساحلية المتقادمة .

وقد استتبع ذلك تطوير شامل فى أجهزة القيادة ونظم التدريب البحرية .

واشتمل تطوير القوات الجوية على الغاء القاذفات ، فى حين زادت أعداد الطائرات العمودية سواء المسلحة منها أو طائرات النقل العمودية ، كما أعيد تنظيم أسراب الهجوم الأرضى (المقاتلات القاذفة) ، ووحدات المقاتلات ، لإدخال طائرات قتال جديدة وما تبع ذلك من تغيير فى نظم القيادة والسيطرة ، والاتصالات والتعاون مع باقى القوات المسلحة وخاصة الدفاع الجوى .

أما قوات الدفاع الجوى فقد بدأ تطويرها بما يتمشى مع إمكانياتها الجديدة نتيجة لإدخال نظم جديدة للدفاع الجوى وتقادم بعض النظم السابقة ، ويجرى تطوير نظم السيطرة عليها باستمرار ، وكذا نظم التعاون بين وسائل الدفاع الجوى الأرضية المختلفة وبينها وبين المقاتلات الاعتراضية ، كما برز الاهتمام بتزويد القوات البحرية (سفن السطح) بعناصر الكشف الرادارى لأغراض الدفاع الجوى ، وبعناصر صواريخ الدفاع الجوى التى تتمشى مع قدراتها ، وبذا أمكن توسيع مجال الكشف الرادارى على طرق اقتراب الطائرات المهاجمة ، وزادت القدرة على اعتراضها قبل وصولها إلى خطوط تنفيذ أهدافها .

وقد أدخلت تطويرات هامة على الإدارات المختلفة التابعة لأجهزة القيادة العامة خاصة إدارات المدفعية والمهندسين والحرب الكيميائية وهيئة الإمداد والتموين ، وكان الطابع الأغلب زيادة قدرات الاستطلاع والقيادة والسيطرة وتحسين الاتصالات ، وزيادة كفاءة الوحدات وتجديدها لمواجهة متطلبات الحرب الحديثة على ضوء الدروس المستفادة من أعمال القتال فى أكتوبر عام ١٩٧٣ .

أما بالنسبة للأسلحة السوفيتية الصنع فقد اتخذت إجراءات كثيرة لإطالة أعمارها والمحافظة على كفاءتها القتالية ، وقد اعتمدت القوات المسلحة أساسا على أجهزتها المختصة بالإصلاح والصيانة ، وكذا على المصانع الحربية فى توفير قطع الغيار اللازمة أو البديلة للأصلية ، كما أنها تمكنت من توفير الكثير من هذه القطع من جمهورية الصين الشعبية التى تنتج معدات من نفس طراز المعدات السوفيتية الصنع أو القريبة منها ، كذا من بعض الدول الاشتراكية التى تحتفظ بعلاقات جيدة مع مصر مثل يوغوسلافيا ورومانيا والمجر .

كما جربت مصر تغيير مجموعات رئيسية من بعض المعدات بتغيير مدافع الدبابات أو تغيير محركات الطائرات وما شابه ذلك مما أدى إلى وجود معدات جديدة تختلف كثيرا عن المعدات الأصلية السوفيتية الصنع .

وقد قامت مصر بشراء بعض الأسلحة من الصين قريبة من الأسلحة السوفيتية الصنع ، خاصة قبل أن يتحول اعتمادها بدرجة أكبر على الدول الغربية .

وقد برز ذلك بصفة خاصة فى الغواصات ، وزوارق الصواريخ ، والطائرات ف ـ ٦ . كما قامت بشراء بعض المعدات الفرنسية مثل المقذوفات الموجهة (ميلان) ، ووسائل الدفاع الجوى (كروتال) والطائرات (ميراج) ، ومن بريطانيا بعض المقذوفات الموجهة كما قامت بشراء بعض القطع البحرية الأسبانية ، هذا بالإضافة إلى المعدات الأمريكية ، وخاصة فى مجال الدبابات والطائرات والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات والصواريخ الموجهة جو ـ جو ، وجو سطح ، وصواريخ الدفاع الجوى .

ويبرز من خلال المشتريات المصرية من السلاح تركيز القيادة المصرية على الاستعاضة عن العدد بالنوع ، إذ عمدت من خلال ذلك إلى شراء معدات متطورة تتميز بالدقة الكبيرة ، وكبر القوة التدميرية نسبيا ، وخفة الحركة العالية ، وزيادة مدى الرمى أو العمل ، وقلة الأيدى اللازمة لتشغيلها .

ويبدو ذلك واضحا بشكل خاص من حيث تركيز الاهتمام على توفير طائرات متقدمة جدا ، وكذا تطوير وسائل الدفاع الجوى ، وزيادة التشكيلات المدرعة والميكانيكية ، والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات بأنواعها ، وتزويد القطع البحرية بصواريخ حديثة

سواء كانت بحر ـ بحر أو صواريخ دفاع جوى فردية .

أما بالنسبة للأفراد فقد تزايدت نسبة الأفراد من ذوى المستوى الثقافى العالى نسبيا ، وادى ذلك ـ مع عدة عوامل أخرى ـ إلى تخفيض نسب استكمال بعض التشكيلات من الأفراد . وقد ساعدت الخطة الجديدة للأفراد على خفض نفقات الدفاع ، وصاحب ذلك تطوير نظم استدعاء الأفراد الاحتياطيين وتعبئتهم . وتجرى عدة تجارب لاختبار نظام التعبئة ، كما يستدعى أفراد الاحتياط لتدريبهم ، والمحافظة على كفاءتهم ، وتدريبهم على المعدات الجديدة التى تدخل إلى الخدمة . وبذا تسعى القوات المسلحة إلى المحافظة على الكفاءة القتالية للقوات ، كما بدأت القوات المسلحة فى التوسع فى تشغيل الإناث المتطوعات فى أعمال السكرتارية وغيرها بالإضافة إلى أعمال التمريض .

وقد ادركت القيادة المصرية منذ نهاية الحرب ، أنها لابد وأن تعتمد بقدر الإمكان على التصنيع المحلى لنظم الأسلحة ، حتى لا يصبح سير ومصير الصراع المسلح مرتبطا تماما بإرادة الدول المصدرة للسلاح ، ولذا فقد عملت على المضى فى إنتاج الأسلحة محليا ، وبدأ ذلك بمشروع الهيئة العربية للتصنيع بالتعاون مع بعض الدول العربية ، وخاصة دول الخليج ، وسارت شوطا ملموسا فى هذا الاتجاه ، إلا أن هذه الدول انسحبت من المشروع بعد عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، بينما احتفظت مصر بالمنشآت المقامة على أراضيها ، وقامت بإدارتها بنفسها بالتعاون مع باقى المصانع الحربية العاملة فيها منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تقريبا .

وقد تقدمت مصر فى هذا المجال بدرجة ملموسة إذ أصبحت تنتج مجموعة كاملة من الذخائر ، والمدافع ، والصواريخ ، والقنابل ، وتصنيع الزوارق البحرية والمركبات الميدانية الخفيفة ، وتقوم بإنتاج مشترك لطائرات الهجوم الخفيفة « ألفا جيت » وطائرات التدريب « توكانو » (ألمانيا الغربية وفرنسا ، والبرازيل) ، والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات « سوينج فاير » (عرب بريتش ديناكس) ، وإنتاج صاروخ الدفاع الجوى عين الصقر المشابه للصاروخ سام ـ ٧ بعد إدخال تحسينات عليه بجعله أكثر موثوقية ، وأسهل استخداما ، كما أنها تقوم بتطوير عربات رادار للدفاع الجوى بالتعاون مع شركات أجنبية (الكترونيك سيرج داسو الفرنسية ، وطومسون س . ت . الأمريكية) كما تقوم بإنتاج ناقلة الجنود المدرعة « فهد » ، والمدافع المتطورة ، وعربات الصواريخ المتعددة المواسير ، بالإضافة إلى ما كانت تنتجه من الأسلحة الصغيرة .

وتعتزم مصر تجميع بعض مكونات الطائرة ميراج ٢٠٠٠ فى مصر بموجب اتفاق مع شركة داسو بريجيه الفرنسية ، كما اتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ برنامج لتحسين صواريخ « هوك » للدفاع الجوى بتطويرها بأجهزة الكترونية جديدة ، كما اتفقت على نقل تكنولوجيا مقاومة الغواصات إليها مع شركة « ماركونى » البريطانية ، كما تجرى مفاوضات لإنتاج الطائرة ف ـ ٢٠ الأمريكية وحصلت على تصديق بإنتاج محدود لعدد من القنابل العنقودية MK - 20 من شركة ISC الأمريكية ، ويحتمل أن تقوم بتزويد الطائرات ميج ٢١ بمعدات ملاحة جديدة .

وهذه المعلومات مستفادة من بعض المصادر المنشورة ولابد أن هناك غيرها مما لا يزال فى نطاق السرية .

تقييم النتائج :

إذا كنا قد سلمنا بأن القيادة المصرية قد قامت بالخطوات السابق ذكرها ، فلابد أن قيمة هذه الخطوات ليست فى ذاتها ، ولكن فيما حققته أو ستحققه من نتائج .

وعند تقييم النتائج من المناسب أن نضع فى الاعتبار ان بعض هذه الخطوات تحتاج إلى وقت كاف قبل أن تظهر نتائجها بما يمكن تقييمه ، إلا أن مضى الزمن نفسه يحسب على هذه الخطوات ما لم يكن هناك ما يعوضها .

كما أننا يجب أن نتوقع دائما الا تسير كل الأمور كما خطط لها ، إذ أن هذا أيضا مخالف لطبيعة الأمور حتى فى أحسن الظروف فما بالنا وأن هناك محددات للحركة مثل نقص مصادر التمويل ، وحدود الوعاء البشرى ، واعتبارات السياسة الخارجية التى تحدد للقيادة خطوطا لا تتخطاها ، وظروفا يجب أن تراعيها ، كما أن تعاون الدول الأخرى مرتبط هو الآخر بسياستها الخارجية ، وتعاون الشركات الأجنبية مرتبط بظروفها الداخلية وعلاقاتها المختلفة .

ويمكن القول أن تغيير هياكل القيادات قد تم بنجاح وقامت الهيئات والأجهزة والإدارات الجديدة بتحمل الأعباء التى القيت عليها وخاصة فى المهام الهندسية ، ومهام تدبير وتوثيق صفقات الأسلحة الجديدة ،

وانتقائها وتحديد مواصفاتها ، وأساليب الاستلام والتخزين والصرف ، وهى امور لم تكن تحتاج سابقا إلى مثل هذا الجهد حينما كان يجرى استيراد الأسلحة من المعسكر الشرقى ، حيث كان التعامل يجرى أساسا مع الحكومات وليس مع الشركات ، وحينما كانت مواصفات المعدات مرتبطة بما تنتجه مصانع هذا المعسكر وما تسمح به قياداته فقط ، وليس ما تتطلبه القوات المسلحة المصرية .

كما أن القيام بالمهام الجديدة قد تطلب بعض الزمن حتى تكتسب القيادات الجديدة المهارات اللازمة لإدارة هذه الاعمال ، وتدارك الأخطاء التى لابد قد وقعت فيها مع التغيير الجديد على أنه يمكن القول بأن هيئة التسليح أصبحت تقوم بعملها بشكل مناسب منذ بداية عام ١٩٨٥ .

وقد سبقت الهيئة الهندسية زميلتها هيئة التسلح فى الميلاد ، ونتج ذلك عن الزيادة الكبيرة التى واجهت القوات المسلحة فى الأعمال الهندسية المطلوبة سواء فى مجالات إنشاء المدن العسكرية وأماكن إيواء القوات ، أو التحصينات اللازمة للقوات فى الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ومد الطرق العسكرية ، والمساهمة فى المشروعات المدنية ، وتطوير المعابر المقامة على قناة السويس لتوائم التوسعات التى أجريت عليها والمشروعات التى اقيمت على ضفافها ، بالإضافة إلى احتياجات تطوير العناصر الهندسية المختلفة لمواجهة احتياجات العمليات الحربية الحديثة ، وكذا المساهمات فى مشروعات اسكان أفراد القوات المسلحة . وإذا كانت أغلب هذه الأعمال لم تختلف كثيرا من حيث نوعيتها عن الأعمال التى كانت تقوم بها العناصر الهندسية قبل إنشاء الهيئة ، إلا أن حجمها تضاعف عدة مرات ، وأدى دور الهيئة الهندسية إلى توفير استغلال أفضل للإمكانيات الهندسية وتحقيق معدلات أداء أعلى نوعيا وكميا ، ويسير ذلك جنبا إلى جنب مع تطوير قوات الإدارات الهندسية ، وهى فى كثير من أعمالها تستعين بالإضافة إلى قوات الإدارات الهندسية بإمكانيات شركات المقاولات المدنية ، وخاصة فيما لا حاجة لإبقائه فى نطاق السرية .

وقد ساعدت الأجهزة والمراكز المنشأة حديثا فى حل كثير من المشاكل التى تواجه القوات وخاصة فيما يتعلق بتحسين الأحوال المعيشية للأفراد ، وفى تطوير بعض النظم فى القيادات ، إلا أن مصادر التمويل لم تكف لإدخال نظم السيطرة الآلية على المستوى المطلوب ، كما أن استخدام الحواسب الألكترونية ما زال فى مراحله الاولى بحيث لم يظهر لها تأثير ملموس على أعمال القيادة .

ورغم زيادة عدد التشكيلات المدرعة والميكانيكية فى القوات البرية ، إلا أن عدد الدبابات لم يتزايد بنفس القدر مما يعنى أن عدد الدبابات فى التشكيلات انخفض عنه عند بدء القتال عام ١٩٧٣ ، وبذا تكون خفة الحركة قد زادت بينما لم تواكبها زيادة فى قوة الصدمة ، كما أن هذه الزيادة جاءت على حساب عنصر المشاة الذى أثبت فعالية خاصة فى القتال عام ١٩٧٣ ، وفى لبنان عام ١٩٨٢ .

يمكن القول أن القيادة المصرية تمكنت من تجديد عناصر ومعدات الحرب الأليكترونية والإشارة (الاتصالات) تجديدا شاملا بعد حرب عام ١٩٧٣ بحيث أصبحت قادرة على مواجهة التطورات السريعة فى الأجهزة الألكترونية فى جيوش العالم ، إلا أنه ستبقى صعوبة أن هذه المعدات الغربية الصنع قد صممت أصلا لتواجه الأجهزة الألكترونية السوفيتية ، وبذا فهى قد تصلح لمواجهة بعض المعدات الألكترونية الليبية لكنها لم تصمم لتواجه المعدات الألكترونية الإسرائيلية ، وهى معدات مقتبسة أساسا من المعدات الغربية المشابهة وإن كانت إسرائيل تقوم بتصنيعها .

أما الاتصالات التى جددت هى الأخرى تجديدا شاملا فهى تواجه بعض صعوبات التمويل لإدخال نظم السيطرة الآلية على نطاق واسع ، وإن كان هذا لا يمنع أن نظم الاتصالات أصبحت تناسب متطلبات العمليات الحديثة ، وتتناسب إلى حد كبير مع مستوى المستخدم وطبيعة المسرح .

ينطبق نفس الوضع على عناصر الاستطلاع ، وإن كانت القوات قد قطعت شوطا كبيرا فى استخدام الرادرات بأنواعها ، إلا أن عدم توفر عناصر التمويل كان أحد العوامل التى أثرت على اختيار بعض المعدات ، إذ أن القرض الأمريكى يرجح فى أحوال كثيرة اختيار معدات أمريكية ليست دائما هى أفضل المعدات المطلوبة .

لقد نجحت مصر فى إطالة أعمار كثير من الأسلحة السوفيتية بدرجة جيدة ، خاصة فى الحالات التى تمكنت فيها من توفير قطع الغيار اللازمة عن طريق دول اشتراكية أخرى سبق ذكرها كما نجحت فى استبدال بعض المجموعات الرئيسية بمجموعات بديلة غربية مثل

المحركات ، والتسليح ، وأجهزة الاتصال ، وأجهزة إدارة النيران ، إلا أنها أحيانا ما تصطدم بنقص قطع الغيار الخاصة بالجسم وأجهزة نقل الحركة وما شابهها وهى تمثل عددا كبيرا من القطع أو المجموعات الصغيرة التى يصبح تصنيعها عالى التكلفة ، ويبدو أن هذا هو السبب فى تناقص عدد المعدات السوفيتية الصنع فى الميزان العسكرى المصرى بالإضافة إلى تقادم العهد مما جعلها بعد فترة لا تتناسب مع متطلبات الحرب الحديثة وإن كانت بعض المعدات السوفيتية ليس لها مقابل فى المعدات الغربية والتى تسعى مصر إلى الاحتفاظ بها فى حالة جيدة ويكلفها ذلك الكثير .

ويمكن القول بأن مصر تحتفظ بعدد أقل بكثير مما كان لديها من المعدات السوفيتية بحالة جيدة وصالحة للقتال ، وأن أغلب هذه المعدات أصبحت تتمتع بمزايا وخواص فنية جديدة غير تلك التى كانت معروفة عنها ، وأن التعديلات التى ادخلت عليها لا تتوقف عند تلك التى أدخلت بالتعاون مع شركات أجنبية غربية ، بل تعدتها إلى تعديلات ادخلت بمعرفة التصنيع الحربى المصرى وبأيد مصرية .

وقطعت مصر شوطا كبيرا فى مشترياتها من السلاح سواء من الصين الشعبية أو الدول الغربية وقد اشتملت على تجديد كبير للقوات الجوية والدفاع الجوى والقوات البحرية كما سبق ذكره ، إلا أن بعض الأسلحة وخاصة الغربية قد لا تتمشى بدرجة كافية مع ظروف التشغيل فى مسرح الحرب ، أو أنها لا تتمشى مع الخبرة المصرية المكتسبة ، وتعمل القوات المسلحة المصرية على إدخال التعديلات اللازمة على هذه المعدات سواء كان ذلك بالتعاون مع جهات الإنتاج ، أو بواسطة التصنيع الحربى المصرى ، كما يلاحظ أن ظروف التعاقد مع الدول الغربية تتسم بارتفاع الأسعار والتأخير فى توقيتات التسليم مما يبطىء حركة التحديث المطلوبة .

وهكذا فإننا نجد المعدات الغربية تدخل إلى الخدمة ببطء نسبيا ، وأن هذا يرجع إلى الشركات والجهات الموردة أساسا وليس لتأخير فى إجراءات القوات المسلحة كما تدعى بعض المراجع الغربية[١] .

خفضت مصر نسب استكمال بعض التشكيلات والوحدات المقاتلة بالإضافة إلى الوحدات المعاونة والفنية والإدارية ، واستعاضت عن ذلك بنظام تعبئة جديد ونظام لتدريب أفراد الاحتياط ، وقد أصبح لدى القوات المصرية نظام جيد لاستدعاء القوات الاحتياطية وتدريبها يضاهى فى كفاءته النظم المعمول بها فى الدول الأخرى ، خاصة وأنها كانت قد قطعت شوطا كبيرا فى هذا المجال قبل نشوب القتال فى عام ١٩٧٣ ، إلا أنه فى ظروف الحرب الحديثة ، والتطور السريع والكبير فى المعدات ، وتطور التفكير العسكرى وأساليب إدارة الصراع فإن كفاءة الفرد المستدعى من الاحتياط ستبقى دائما متخلفة بشكل ملموس عن الفرد فى القوات العاملة ، وأن مدة التجنيد أصبحت محدودة بعكس الفترة السابقة لعام ١٩٧٣ والتى استمر فيها استبقاء أعداد كبيرة من الجنود والضباط الذين أتموا خدمتهم الإلزامية لفترات طويلة ، وصلوا فيها إلى درجة ممتازة من الاحتراف فى استخدام الأسلحة والمعدات والدارية بأساليب العدو .

ساعد إمداد الوحدات والتشكيلات المقاتلة بالأفراد ذوى المستوى الثقافى العالى نسبيا على سهولة وسرعة استيعاب الأسلحة الحديثة ، والوصول إلى درجة عالية من كفاءة استخدامها إلا أن ذلك كان على حساب أفراد الوحدات المعاونة والإدارية وأجهزة القيادة نظرا لاستمرار انخفاض نسبة التعليم فى الوعاء البشرى للتجنيد .

وكان تشغيل الأناث وسيلة لسد جزء كبير من النقص فى عناصر السكرتارية والتمريض وخاصة فى أجهزة القيادة العامة والوحدات الطبية للقاعدة وقيادات المناطق إلا أن هذا لم يمنع تناقص وظائف السكرتارية والتمريض فى الوحدات المقاتلة نتيجة لخروج الكثير من المتطوعين من الخدمة سواء بحكم السن أو الاستقالة وضعف إقبال الشباب من الذكور على التطوع بالخدمة العسكرية مما يضطر التشكيلات إلى شغل هذه الوظائف وأمثالها بما لها من أهمية بمجندين يفقدون الخبرة اللازمة لها بما يمثله ذلك من عبء على هيكل النظام الإدارى والتعليمى والتدريبى للقوات .

تركز الإنتاج الحربى فى الفترة الماضية على الأسلحة الصغيرة والمتوسطة والذخائر والمدافع بحيث يمكن الاعتماد عليها بدرجة معقولة ، إلاأن الأسلحة الثقيلة . وخاصة الدبابات والمدافع ذاتية الحركة ، والطائرات ونظم الدفاع الجوى لا زالت فى مرحلة التجارب ، وينتظر ألا يبدأ إنتاجها الاقتصادى قبل عام ١٩٨٦ ، كما أن الإنتاج البحرى اقتصر على زوارق الصواريخ « رمضان » و « أكتوبر » وزوارق الداورية « تمساح » .

وعليه فإن القوات المسلحة المصرية لا تستطيع أن تعتمد على الإنتاج الحربى المصرى من الدبابات

والمدافع ذاتية الحركة وأنظمة الدفاع الجوى بدرجة معقولة قبل بداية التسعينات ، كما لا يتوقع الاعتماد بدرجة كافية على طائرات الإنتاج المحلى قبل منتصف التسعينات بينما يمكنها القيام بتعويض بعض المعدات التى تخرج من الخدمة قبل ذلك .

المقارنة الرقمية[٢] :

رغم أن المقارنة الرقمية لا تعطى مؤشرات دقيقة إلا أنها تمثل أحد المؤشرات عن حسابات توازنات القوة ، إذ أنها تمثل أحد عناصر معادلة القوة التى تتكون أساسا من العدد والنوع بالإضافة إلى بعض عناصر الخبرة والتدريب والروح المعنوية والقيادة ... الخ .

ومن المفضل هنا أن نقارن القوة المسلحة المصرية بالقوات المسلحة التى يحتمل وفقا للظروف السياسية أن تواجهها فى صراع مسلح شامل أو التى تقابلها على حدود يسودها توتر وهى تتمثل هنا فى كل من إسرائيل ، وليبيا .

وسنتخذ الكتاب السنوى للتوازن العسكرى الذى صدر من المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية عام ١٩٨٦/٨٥ بلندن كأساس مع إضافة ما نشر فى الدوريات المتخصصة .

وقبل أن نبدأ المقارنة علينا ألا ننسى :

أولا : أن الأرقام الواردة ليست مؤكدة ولكنها أقرب ما يمكن إلى التصديق من غيرها .

ثانيا : أن الميزان العسكرى للدول يتغير من يوم لآخر بل ومن ساعة لأخرى .

ثالثا : أن هذه البيانات لا تشتمل على بعض البيانات الضرورية والهامة مثل عناصر الاستطلاع والاتصالات الهندسية والفنية والإدارية وكلها عوامل لها تأثير كبير على كفاءة الميزان العسكرى .

وبالرغم من ذلك فإننا سنضطر أيضا إلى انتقاء بعض العناصر الرئيسية التى نرى أنها لها الأسبقية الأولى فى الميزان العسكرى :

(أ) المقارنة مع إسرائيل :

إجمالى القوات المسلحة المصرية حوالى ٤٤٥ ألف مقاتل والقوات الاحتياطية حوالى **٣٨٠ ألف بمجموع ٨٢٥ ألف مقاتل** ، فى حين أن إجمالى القوات المسلحة الإسرائيلية حوالى **١٤٢ ألفا تصل إلى ٥١٢ ألفا** بعد التعبئة ، وبذا تقل القوات المسلحة المصرية العاملة قليلا عن ثلاثة أمثال مثيلتها الإسرائيلية ، بينما لا تزيد عن مرة ونصف بعد التعبئة ، وهو ما يمكن أن يوفر للقوات المصرية ميزة نسبية عندما تكون المبادأة بيدها ، وعند تحقيق المفاجأة ، بينما تفقد كثيرا من هذه الميزة عندما تكون المبادأة إسرائيلية ولعل هذا هو السبب فى إنشاء مناطق للقوات المحدودة ، ومناطق منزوعة السلاح بين البلدين حتى لا تتمكن مصر - مرة أخرى - من تحقيق المفاجأة .

وتمثل القوات المسلحة الإسرائيلية (تسهل) بعد التعبئة ١١,٩٪ من تعداد السكان بينما هى فى مصر حوالى ١,٧٪ مما يؤكد قدرة مصر على إدارة صراع طويل ، بينما تصاب إسرائيل بالشلل إذا واجهتها فى صراع شامل لمدة طويلة .

الإنفاق الدفاعى لمصر عام ٨٦/٨٥ حوالى ٤,١٤٣ بليون دولار بينما الإنفاق الدفاعى لإسرائيل عام ٨٥ : ٣,٦٢١ بليون .

وهكذا فإن الإنفاق الدفاعى لمصر يزيد عن الإنفاق الدفاعى لإسرائيل . إلا أنه يوضع فى الاعتبار حجم المساعدات العسكرية الأجنبية .

وتمثل النسبة - خاصة إذا قيست كحجم القوة العاملة - درجة أعلى من التقدم الفنى والتكنولوجى والمستوى المعيشى ، وهى توضح مدى فداحة أى خسائر إسرائيلية سواء فى الأفراد أو المعدات من وجهة النظر الاقتصادية .

كما أن هذه النسبة تمثل - ثانيا - حوالى ١٢,٣١٪ من الناتج القومى العام لعام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ فى مصر ، بينما تمثل ١٥,٥٪ من الناتج القومى العام لإسرائيل ، وهو ما يؤكد صعوبة مواجهة إسرائيل لمواجهة شاملة طويلة مع مصر فى حين تستطيع مصر إدارة مواجهة عسكرية طويلة شاملة مع إسرائيل .

ووفقا للمصادر المنشورة فإن عدد الفرق فى مصر ١٢ فرقة ، منها ثلاث مدرعة ، وست مشاة ميكانيكية ، وثلاث مشاة ، بينما لإسرائيل إحدى عشرة فرقة كلها مدرعة ، ولدى مصر ٤٣ لواء مستقلا منهم ٣٣ مدرعة ، و ٥ مشاة ميكانيكية ، وخمس مظلات فى حين أن لدى إسرائيل إثنى عشر لواء أقليميا أو حدود أو « ناحال » .

على أنه من المتوقع أن تكون مصر قد حولت أغلب فرقها المشاة إلى فرق ميكانيكية ، وأن تحول إحدى الفرق الميكانيكية إلى مدرعة .

وتمثل المقارنة السابقة دليلا على أن إسرائيل تتمتع

بتفوق أكبر بكثير فى قوة الصدمة وخفة الحركة إلا أن الصراع المسلح فى أكتوبر عام ١٩٧٣ ثم فى لبنان عام ١٩٨٢ أبرز أهمية المشاة التى تعمل فى تعاون وثيق مع الدبابات وباقى القوات والأسلحة الأخرى مما يمكن أن يعطى تفوقا نوعيا للقوات المصرية فى مواجهة إسرائيل، حيث أنها ليس لديها القدرة على زيادة وحداتها من المشاة، كما أن قدرة مشاتها على القتال المترجل محدودة للغاية، بل شبه منعدمة(٣).

تمتلك مصر حوالى ٢١٥٩ دبابة قتال رئيسية، منها حوالى ٦٥٩ دبابة م ـ ٦٠ ـ أ ٣، ٦٠٠ ت ـ ٦٢ سوفيتية، والباقى من دبابات سوفيتية ت ٥٤ و ٥٥ التى تقادمت، فى حين أن لدى إسرائيل ٣٦٠٠ دبابة قتال منهم ١٢١٠ م ـ ٦٠، ٢٥٠ جير كافا ١، ٢ إسرائيلية الصنع وهما من أحدث الدبابات.

وهكذا تتفوق إسرائيل على مصر بمقدار الثلثين تقريبا كما ونوعا.

وفى المدفعية تمتلك القوات المصرية ١٧٠٠ مدفع مختلف الأنواع، و ٤٠٠ هاون، وحوالى ٣٠٠ عربة صواريخ متعددة المواسير، و ٢١ قاعدة إطلاق (قاذف) صواريخ أرض ـ أرض وأغلب هذه المعدات سوفيتية الصنع وتشمل قواذف الصواريخ أرض ـ أرض على ٩ قاذفات سكود. ب لها مدى ٣٠٠ كم من إنتاج عام ١٩٦٥، أما إسرائيل فلديها حوالى ألف مدفع مختلف الأنواع وحوالى ٩٠٠ هاون، وعددا من عربات الصواريخ متعددة المواسير، وحوالى ٢٤ قاذف صواريخ أرض ـ أرض لانس بالإضافة إلى عدد غير معروف من صواريخ أريحا وأريحا ـ ٢.

وتوضح المقارنة أن مصر تتفوق فى المدفعية عدديا إلا أن إسرائيل تتفوق فى عدد المدافع ذاتية الحركة (٧٨٠ قطعة) والمدافع ذات العيار الكبير أكثر من ١٢٢ مم (٤٨٠ على الأقل).

وتشير البيانات المنشورة عن الصواريخ أريحا وأريحا ـ ٢ بأنها تتميز بمداها البعيد إذ يصل مدى الصاروخ أريحا إلى حوالى ٣٥٠ ميل (حوالى ٥٦٠ كم) والصاروخ أريحا ـ ٢ إلى ٧٠٠ ميل (١٠٢٠ كم) وأنها صواريخ ذات رؤوس حربية نووية.

وهكذا يبدو أن إسرائيل تتفوق على المدفعية المصرية فى المدى وخفة الحركة وقوة النيران وفى القدرة على استخدام الأسلحة النووية.

تصعب إجراء مقارنة رقمية لوسائل الدفاع المضادة للدبابات إذ أنها تمثل قدرات فنية على صد الدبابات المعادية فقط، أى أنها تقارن بدبابات الجانب الآخر وليس وسائله المماثلة، بالإضافة إلى أنه لا توجد أرقام متيسرة يمكن الاعتماد عليها فى تقدير أعداد هذه الوسائل فى جيش الدفاع الإسرائيلى، ويقدر المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن الوسائل المصرية بتسعمائة مدفع، وتسعمائة مدفع عديم الإرتداد، وألف قاذف للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات.

بينما تشير بعض المصادر العلمية الأخرى إلى أن لدى إسرائيل ١٠٠٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات وتشترك كل من مصر وإسرائيل فى امتلاك المقذوفات من طراز «ميلان» و «تو»، بينما تنفرد مصر بمقذوفات «ساجر» و «سنابر» و «سواتر» السوفيتية الصنع و «بيسونج» و «سوينج فاير» من التصميم الغربى وهى صواريخ متقدمة، بينما لدى إسرائيل صواريخ «كوبرا» و «دراجون» و «بيكيت» وهى أيضا غربية ومتقدمة.

تتفوق البحرية المصرية على الإسرائيلية فى عدد الغواصات إذ يصل إلى أربعة أمثالها، وتتفوق تفوقا مطلقا فى المدمرات والفرقاطات المسلحة بالصواريخ حيث لا تملك إسرائيل سفنا مشابهة، بينما تتميز إسرائيل بأن لديها ٦ قرويطات «سعر» سريعة مسلحة بالصواريخ بما لا يوجد لها مقابل فى البحرية المصرية.

ويمكن استنتاج أن السفن المصرية تتميز بطول المدى بحيث يمكنها العمل بعيدا عن قواعدها، كما أن الغواصات تمكنها من تحقيق أغلب المهام البحرية على مسافات بعيدة وبأقل تعرض.

إلا أن سفن السطح المصرية تتصف بالبطء النسبى عن القرويطات ولا توضح المراجع أنواع التسليح التى أدخلت حديثا على سفن السطح المصرية، مما يشير إلى احتمال قصر مدى الصواريخ المسلحة بها بالمقارنة بالصواريخ الإسرائيلية.

---

(1) Danny Reachard, " The Middle East Mililary Structure", 1985, P6.

(2) IISS, "The Military Balance 1985 - 1986, pp 69 - 81.

(٣) ريتشارد غابريل ودروس تكتيكية وعملياته من تجربة إسرائيل فى حرب لبنان ١٩٨٢ ـ النشرة الاستراتيجية مجلد ٥ عدد ٢٥/٢٦، مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات فى لندن ـ يناير ١٩٨٥ ص II.

ويزيد عدد زوارق الصواريخ المصرية قليلا عن إسرائيل فلديها في مقابل ٢٤ لدى إسرائيل .

إلا أن زوارق إسرائيل (٩ ريشيف و ٦ سعر ـ ٢ ، و ٦ سعر ـ ٣ ، ٢ فلاج ستاف ، ودبورا ، وسنابرت كلها حديثة ومسلحة بصواريخ جابريل وهاربون الحديثة إذ تحمل ٦٣ صاروخا جبريل ٣ ، وحتى ٣٢ صاروخا جابريل ٢ ، ٥٦ صاروخا هاربون بينما يحمل زوارق الصواريخ المصرية ٣٦ صاروخا أتومات الحديث ، و ٣٢ صاروخا ستيكس ، و ٢٤ هاى ينج ، و ٨ س س ـ ن ـ ٢ والأخيرين سوفييتى الصنع وتقادموا إلا أنها ما زالت في الخدمة لدى بعض دول حلف وارسو .

وهكذا فإن تفوق إسرائيل النوعى ما زال يغطى التفوق العددى المصرى .

تتفوق مصر على إسرائيل تفوقا كاسحا في كسح الألغام البحرية حيث لديها ١٢ كاسحة ألغام منها عشرة يمكنها العمل في المحيطات وأعالى البحار ، بينما لا تملك إسرائيل أيا منها ، أى أن قدرات مصر على مواجهة الألغام البحرية والتغلب عليها كبيرة بينما إمكانيات إسرائيل محدودة جدا مما يعرضها لقطع مواصلاتها البحرية .

وتتفوق إسرائيل على مصر في مجال الاستطلاع البحرى إذ لديها ٧ طائرات مخصصة لهذا الغرض وتتفوق مصر في مجال مكافحة الغواصات بوجود ٥ طائرات عمودية سى كنج لهذا الغرض .

وتتميز إسرائيل في مجال الإبرار البحرى بأن لديها ٣ سفن إنزال متوسطة بالإضافة إلى ٦ زوارق إنزال دبابات و ٣ زوارق إنزال معاون في مقابل ١٣ زورق إنزال معاون لدى مصر مما يوفر لإسرائيل تفوقا عاما محدودا في مجال الإبرار والنقل البحرى والعسكرى .

كما تتميز مصر في مجال مركبات الوسادة الهوائية (هوفر كرافت) إذ لديها ثلاثة منها يقابلها لدى إسرائيل زوارق الهيدروفويل فلاج ستاف المسلحة بالصواريخ .

أما مشتريات الأسلحة البحرية فقد تعاقدت مصر على شراء ٤ مدمرات وفرقاطتين و ٦ زوارق صواريخ وغواصتين بينما تعاقدت إسرائيل على ١٠ زوارق هيدروفيل فلاجستاف لتصبح الأعداد متقاربة مرة أخرى ، بينما تشترى إسرائيل ٥ قرويطة سعر ـ ٥ لتزيد من قدراتها بعيدا عن سواحلها وتشترى مصر ١٤ مركبة وسادة هوائية و ١٦ صاروخا ساحليا حديثا ، و ٢٤ زورق مرور ، و ٦ سفين إنزال دبابات .

ويبدو من الدراسة السابقة أن إسرائيل تتفوق على البحرية المصرية بصفة خاصة في المناطق القريبة من سواحلها ، بينما يمكن للبحرية المصرية تحقيق التفوق كلما ابتعدت عن السواحل الإسرائيلية إذا لم يواجه ذلك بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية .

بمقارنة القوات الجوية المصرية بالقوات الجوية الإسرائيلية نجد أن مصر لديها ٤٢٧ طائرة قتال في مقابل ٦٨٤ لدى إسرائيل أى أن مصر لديها ما يساوى ٦٢٪ من عدد طائرات القتال الإسرائيلية ، ولديها ٤٨ طائرة عمودية مسلحة مقابل ٦٠ لدى إسرائيل بما يساوى ٠,٨ من العدد الإسرائيلى .

وبمقارنة النوعية نجد أن لدى مصر ١٦٧ طائرة حديثة من طراز ف ـ ٤ أى (فانتوم يتوقع أن تباع إلى تركيا) ، وميراج ٥ س د اى ٢ ، و ف ـ ١٦ أ ، وينتظر أن تتسلم حتى ٨٠ طائرة ف ١٦ سى ، و دى ، و ٤٠ ميراج ـ ٢٠٠٠ ، و ٤ بى ام ، و ١٦ ميراج ٥ اى ٢ و ٤٠ جيه ٧ ، وتملك إسرائيل حاليا ٤٦٥ طائرة حديثة من طراز ف ـ ١٥ و ف ٤ اى ، كفير ، ف ـ ١٦ ب ، وينتظر أن تزيد باستلام ١٤٠ طائرة من طراز ف ـ ١٥ ، ف ـ ١٦ كفير سى ـ ٧ .

وهكذا فإن عدد الطائرات الحديثة المصرية ٠,٢٩ منها في إسرائيل حاليا وينتظر أن تصبح ٤٥, بعد استلام الجانبين لما تعاقدوا عليه .

تتعادل القدرات المصرية والإسرائيلية تقريبا في قدرات النقل الجوى خاصة إذا استبعدنا الطائرات السوفييتية المتقادمة .

وتتفوق إسرائيل في مجال طائرات الإنذار إذ لديها أربع طائرات إنذار مبكر ، وأربع للحرب الإلكترونية في حين أن لدى مصر طائرتين للاستطلاع الإلكترونى وطائرة « هوكآى » وينتظر أن يتحسن التوازن باستلام مصر حتى ٤ طائرات هوكآى .

ينتظر أن تتسلم مصر ٢٤ طائرة عمودية كوبرا مسلحة بالمقذوفات تو ، وحوالى ١٢ طائرة عمودية جازيل مسلحة بالمقذوفات هوت ليصبح عدد الطائرات العمودية المسلحة ٨٤ ولتتفوق في هذا المجال على إسرائيل بنسبة ١,٤ : ١ .

إذا كانت مصر تتفوق فى مجال وحدات الدفاع الجوى الأرضية على إسرائيل (حوالى ٧٤٣ قاذف صواريخ) أى أكثر من ١٠٠ كتيبة صواريخ فى مقابل ١٥ كتيبة إسرائيلية إلا أن هذا يرجع أساسا لإتساع مساحتها كثيرا عن إسرائيل إلا أن هذه القوة تحسب لصالح مصر إذ تغطى جزءا من التفوق الإسرائيلى فى القوات الجوية .

على أن الأرقام السابقة منصبة أساسا على الأسلحة التقليدية حيث أن الأسلحة فوق التقليدية لدى الجانبين تدخل فى نطاق السرية ولا تتوفر عنها معلومات دقيقة بحيث يمكن الاعتماد عليها فى المقارنة . على أن المؤكد أن إسرائيل تتفوق تفوقا مطلقا فى مجال الأسلحة النووية وينتظر ألا يكون لديها أقل من ٤٠ رأس نووى ، بينما لا توجد لدى مصر أى منها وإن كانت الصواريخ سكود ب تسمح باستخدامها فى حالة توفرها .

وفى مجال الأسلحة الكيميائية ينتظر أن يكون لدى الدولتين مخزون منها على أن كمية محدودة منها يمكن أن تكفى مصر بعكس إسرائيل ، وفى مجال الأسلحة البيولوجية يتوقع أن تكون إسرائيل متفوقة نتيجة لتقدمها فى أبحاث الهندسة الوراثية .

يمكن من دراسة المقارنات الرقمية السابقة أن إسرائيل متفوقة عدديا فى أغلب عناصر الميزان العسكرى على مصر وخاصة فى أعداد الدبابات والطائرات والزوارق البحرية السريعة والصواريخ أرض أرض ، وأن عدد الأسلحة الحديثة لديها يفوق كثيرا ما لدى مصر من هذه الأسلحة بحيث إذا تساوت باقى العناصر مثل الخبرة والتدريب والقيادة .. أو كانت فى إسرائيل أفضل منها فى مصر فإن إسرائيل تتفوق على البناء العسكرى المصرى الحالى وفى المستقبل القريب .

المقارنة مع ليبيا :

عند إجراء نفس المقارنة مع ليبيا نجد أن مصر تتفوق على ليبيا فى إجمالى تعداد القوات المسلحة الليبية بأكثر من ستة أمثال ، إذ أن الإجمالى الليبى ٧٣ الفا ويزداد هذا التفوق عند احتساب الاحتياط إذ أن الاحتياطى الليبى حوالى ٤٠ الفا مما يوفر لمصر قدرة على إدارة صراع طويل لا تتحمله ليبيا .

كما أن حجم الإنفاق الدفاعى المصرى حوالى ثلاثة أمثال الإنفاق الليبى الذى كان عام ١٩٨٢ يساوى ٧٠٩,٢٢ مليون دولار تقريبا ، وفى حين أن إجمالى الناتج الداخلى العام فى ليبيا كان عام ١٩٨٣ يساوى ٢٦,١ بليون دولار تقريبا مقارنا بالناتج القومى العام فى مصر عام ١٩٨٣ : ٣٣,٦٦٢ بليون دولار .

ويصعب مقارنة التشكيلات المصرية بالليبية لاختلاف المصادر نحوها إلا أنه من الواضح أن مصر تتفوق تفوقا ساحقا فى مجال تشكيلات المشاة الميكانيكية التى برزت أهميتها فى أكتوبر ١٩٧٣ وفى لبنان .

إلا أن إجمالى عدد دبابات القتال الرئيسية المصرية يشكل ٠,٧٧ من عددها فى ليبيا (٢٨٠٠ دبابة) ولدى مصر ٦٥٩ دبابة م - ٣٤٦٠ فى حين أن لدى ليبيا ٣٠٠ دبابة ت - ٧٢ إلاأن الأخيرة تعتبر أكثر تقدما من الأولى .

تزيد عدد المدافع فى مصر عنها فى ليبيا (١١٣٦) أى بنسبة حوالى ١,٣ لصالح مصر بينما تتفوق ليبيا فى عدد المدافع ذاتية الحركة الحديثة (٣٤٤ قطعة ولا يقابلها إلا عدد محدود من الهاوتزر ١٥٢ مم وحتى ٢٠٠ مدفع ١٠٠ مم ذاتى الحركة من طراز الحرب العالمية الثانية) كما يلاحظ أن أغلبية المدفعية الليبية من طرازات حديثة عن الموجودة لدى القوات المصرية .

وتتفوق مصر فى عدد الهاونات بينما تتفوق ليبيا إلى الضعف فى عربات الصواريخ متعددة المواسير (٦٠٠ إلى ٣٠٠) ولديها حوالى ٢,٢٩ مثل ما لدى مصر من الصواريخ أرض أرض التكتيكية فروغ ٧ و سكود ب (٤٨ قاذفة) .

وهكذا فإن المدفعية المصرية تتفوق فى المدى القصير بينما تتفوق المدفعية الليبية فى المدى الطويل وخفة الحركة .

يتميز الدفاع الجوى الليبى عن الدفاع الجوى فى مصر فى عدد قواذف صواريخ الدفاع الجوى من طرازات حديثة حيث لديها ٣٥٠ من طرازات سام - ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، و ٣٠ كروتال مقابل ١٢ هوك و ١٦ كروتال ، و ٧٥ سام - ٦ ، وإن كان عدد القواذف طراز سام - ٧ غير واضح بالنسبة للجانبين . على أن مصر تتفوق فى أعداد القواذف من طراز سام - ٢ ، سام - ٣ ، المتقادمة حيث لديها ٥٦٠ مقابل ٢١٦ لدى ليبيا وقد أضيف إلى الدفاع الجوى الليبى حوالى ١٢ صاروخ سام - ٥ فى نهاية عام ١٩٨٥ .

تتفوق البحرية المصرية فى عدد غواصاتها عن الليبية إلى أكثر من الضعف (٦) إلا أن الغواصات الليبية تتقدم فى طرازها عن المصرية من طراز آر و 33 - O

الصينية ودبليو السوفيتية ، بينما تتفوق مصر فى مجال المدمرات حيث لدى مصر ١١ مدمرة وفرقاطة مقابل فرقاطة ليبية واحدة ، بينما تتميز ليبيا بأن لديها ٩ قرويطة حديثة مسلحة بالصواريخ ، وتكاد تتعادل قوة زوارق الصواريخ لدى الدولتين (٢٥ فى ليبيا) ، وتتفوق ليبيا فى سفن الإبرار تفوقا مطلقا ، وكذا فى زوارق إبرار الدبابات ، بينما تتفوق مصر فى زوارق الإبرار العامة . على أنه بمقارنة القوة البحرية للدولتين تصبح متقاربة من حيث العدد والنوع وتتوقف نتيجة الصراع ـ فى حالة حدوثه على درجة كفاءة المستخدمين .

تتميز القوات الجوية الليبية بزيادة عدد طائرات القتال عنها فى مصر بنسبة ١,٢٥ ، وتتفوق مصر فى عدد الطائرات العمودية بنسبة ١,١٤ (٥٣٥ طائرة قتال ، و ٤٢ طائرة عمودية مسلحة) كما يتميز بوجود سبع قاذفات من طراز تو ـ ٢٢ ذات المدى البعيد والتى يمكنها إطلاق صواريخ على أهداف أرضية إيه ـ اس ـ ٤ لمدى حوالى ٢٠٠ كم مقابل ١٣ تو ـ ١٦ فى مصر .

كما أن عدد الطائرات الحديثة من طراز ميراج . وميج ٢٣ ، و ٢٥ يصل إلى ٣٢٧ وهو ما يقرب من ضعفها فى مصر وينتظر أن تصل إلى حوالى ١,٥ بعد وصول ما تعاقدت عليه الدولتين .

أما إمكانيات النقل الجوى فلدى ليبيا ٦٢ طائرة نقل مقابل ٥٩ لدى مصر .

وتتميز الطائرات العمودية الليبية بوجود ٣٠ طائرة عمودية مى ـ ٢٤ الحديثة ذات إمكانيات النقل الكبيرة والتسليح القوى وهو ما لا يتوفر مثيله لدى مصر . رغم أن لديها ٤٨ طائرة عمودية مسلحة ، و ١٥ نقل ثقيلة شينوك .

يبدو من الأرقام السابقة أن هناك نوعا من التوازن بين قوى مصر وليبيا نتيجة تفوق ليبيا فى أعداد المعدات بشكل عام والمعدات الحديثة بشكل خاص ، بينما تتفوق مصر فى أعداد القوات وخاصة المشاة الميكانيكية ، وفى الأسلحة التقليدية ، فإذا أضفنا احتمال التفوق النوعى للمعدات الغربية الصنع فى مصر عن المعدات الليبية السوفييتية الصنع والمعاصرة لها يصبح احتمال توازن القوة أكبر ، إلا أن ليبيا تستخدم تشكيلة من الأسلحة والمعدات الغربية والشرقية الصنع قد تمكنها من مواجهة الفارق التكنولوجى فى حالة وجوده ، وهنا يبقى الفارق النوعى للأفراد ، خاصة وأن ليبيا تستخدم بعض الجنود من غير الليبين بعضهم عرب فلسطينيون وسوريون ، وبعضهم من دول إسلامية كالباكستان ، والبعض الآخر من دول شيوعية كالاتحاد السوفييتى وكوريا الشمالية .

الخبرة والتدريب القتالى :

تتميز القوات المسلحة المصرية بتوفر خبرة القتال ، وهذه الخبرة ذات قيمة كبيرة فى تقدير القدرة القتالية للقوات ، وقد اكتسبت هذه الخبرة من خلال خوضها لعدة جولات من الصراع المسلح تتمثل فى أربع جولات فى الصراع العربى الإسرائيلى ، فضلا عن الحرب فى اليمن .

إلا أن هذه الخبرة تتناقص بسرعة نتيجة لتسريح جميع المجندين الذين خاضوها ، وتقاعد الكثير من الضباط وضباط الصف المتطوعين بحكم قواعد الخدمة مثل السن وسلم الترقى أو بالاستقالة .

وقد سعت قيادة القوات المسلحة إلى نقل الخبرة إلى الأجيال الجديدة ، إلا أنه لا يمكن نقل الخبرة بالكامل ، إذ يبقى ذلك الجزء من الخبرة الخاص بممارسة العمل فى ظروف الصراع الحقيقى وما يتولد لدى الفرد من حاسة المعركة وهو أمر يستحيل تحقيقه فى ظروف السلم .

وهكذا لا تتوفر خبرة القتال حاليا إلا على مستوى القيادة فى الكتائب المقاتلة فأعلى وكبار ضباط الصف .

وتسعى القوات المسلحة إلى تعويض هذا الفارق من خلال التدريب ، وتولى القيادة العامة للقوات المسلحة اهتماما به ، وخاصة على إدارة العمليات المتحركة والمرنة ، وبالاستفادة من التدريب المشترك مع الدول الأخرى كما تولى قدرا كبيرا من الاهتمام لتدريب القادة بالإضافة إلى العناية بتأهيلهم فى المعاهد المحلية ، أو بإرسال البعثات إلى الخارج .. إلا أن العوامل الاقتصادية تحد من مستوى التدريب ويتمثل تأثير الأزمة الاقتصادية فى تخفيض ساعات تشغيل المعدات ، والحد من استخدام الذخيرة الحية فى تمارين الرماية ، وإجراء التدريب بوحدات ومعدات منخفضة ، وتقليل معدلات المشروعات المشتركة ، وكانت قد بدأت هذه التخفيضات منذ بداية عام ١٩٧١ وزادت بعد عام ١٩٧٣ .

وتسعى القيادة إلى تعويض هذا النقص بالتوسع فى استخدام المقلدات والذخيرة المنخفضة ، وميادين الرماية الإلكترونية وغيرها ، وهى بلا شك مفيدة وتتبعها

كل الدول الغربية وإسرائيل ، إلا أن التدريب والرماية الحية والقوات كاملة قد ساعد على التفوق على القوات الإسرائيلية عام ١٩٧٣ التى انكشف ضعف مستواها فى نواحى كثيرة أثناء القتال .

وبمقارنة عناصر الخبرة والتدريب القتالى مع الدول الأخرى التى تمثل احتمالات التهديد نجد أن إسرائيل عوضت تناقص خبرة القتال جزئيا من خلال ممارستها للأعمال العدوانية سواء ضد الأهداف الجوية العربية أو فى لبنان ، وبالتالى تحتفظ لجنودها وضباطها بخبرة قتالية محدودة إلا أن الخبرة القتالية المكتسبة من القتال فى لبنان كانت باهظة التكاليف سواء ماديا ، أو معنويا وقد اضطرت أخيرا إلى إيقافها تقريبا لهذه الأسباب ، ولأسباب اقتصادية أخرى . وتواجه إسرائيل نفس المشكلة فيما يختص بتدريب القوات الاحتياطية ـ التى كانت تعتمد عليها بدرجة أكبر من مصر ـ سواء من حيث تخفيض فترة استدعائها ، أو ساعات تدريبها على المعدات ، ويحتمل أن تؤثر الأزمة الاقتصادية الأخيرة على تدريب القوات العاملة بدرجة أقل .

ويصعب مقارنة الخبرة والتدريب فى القوات المصرية بها فى ليبيا لعدم توفر كثير من المعلومات عنها ، إلا أننا نعرف أن القوات الليبية لم تكتسب خبرة قتالية منذ زمن طويل قبل قتالها الأخير فى تشاد ، وهى أيضا خبرة محدودة من حيث الحجم (أقل من ١٠٪ من إجمالى تعداد القوات المسلحة) ومن حيث النوعية إذ أنها لم تواجه قوات حديثة التنظيم والتسليح والتدريب مما يقلل من قيمة هذه الخبرة ، ولو أن القتال فى حد ذاته يكسب القائد والجندى بعض الصفات التى لا يمكن اكتسابها بالتدريب بالإضافة إلى أنه من المحتمل أن القوات الليبية قامت بغيار دورى للقوات مما يوسع من قاعدة الخبرة القتالية ولكنه لا يسمح بتعميمها .

وكانت القوات الليبية قد اكتسبت خبرة محدودة للغاية من خلال اشتراكها فى القتال عام ١٩٧٣ ، ولكنه اقتصر على بعض عناصر المدفعية والقوات الجوية والدفاع الجوى ، ولا شك أن أغلب هذه القوات قد سرحت ولم تتراكم لديها خبرة جديدة ، كما أن أغلب الأسلحة التى استخدمت فى عام ١٩٧٣ أصبحت خارج الخدمة فى ليبيا .

وتندر البيانات التى تتحدث عن تدريب القوات الليبية أو تحاول تقييم مستوى تدريبها إلا أنها كانت قد تقدمت خطوات تحت إشراف الضباط المصريين الذين تولوا مسئولية تدريبها بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ، ومن المتوقع أن تكون قد واصلت تقدمها بمعاونة المستشارين السوفييت الذين حلوا محل الضباط المصريين .

وإذا كان من الصعب تقييم المستوى الذى وصلت إليه القوات الليبية ، فإنه يمكن استنتاج أن النجاح الجزئى لها فى تشاد يرجع إلى أن هذه القوات وصلت إلى مستوى جيد من التدريب القتالى ، إلا أنه من المتوقع أن يقل مستوى تدريب القوات الليبية عن مستوى القوات المصرية لما للأخيرة من خبرة فى تخطيط وإدارة وتنفيذ التدريب للقيادات والوحدات ولصعوبة استفادة القوات الليبية من المستشارين السوفييت بشكل كامل لاختلاف اللغة وعدم القدرة على التكيف مع عاداتهم .

الروح المعنوية :

تسعى القيادة المصرية إلى الاحتفاظ بروح معنوية عالية لدى القوات ، وأن تستغل ما حققته القوات من نجاح خلال العمليات فى أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وتهتم بتحسين ظروف الإيواء للقوات والظروف المعيشية لأفراد القوات المسلحة وعائلاتهم برعاية أسر المقاتلين وخاصة المحترفين بتوفير المساكن ، والخدمات التموينية والعلاجية ، وتوفر المصايف وفرص أداء الحج والعمرة وغير ذلك . كما أن تزويد القوات المسلحة بالأسلحة والمعدات الحديثة ، وإرسال البعثات والوفود إلى الخارج ، وتشجيع المتفوقين ، وإجراء المسابقات بين الوحدات كلها إجراءات تهدف بشكل أو بآخر إلى رفع الروح المعنوية للقوات وقد حققت فى هذا المجال تقدما ملحوظا .

إلا أن الروح المعنوية يمكن أن تتأثر سلبيا بتردى الأوضاع العربية بعد توقيع معاهدة السلام ، والعجز العربى فى مواجهة الاستفزازات الإسرائيلية ، وتوتر العلاقات المصرية الليبية ، كما يمكن أن تتأثر هذه الروح بظروف الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها المباشرة على الحياة الاجتماعية .

وبمقارنة الروح المعنوية بها فى إسرائيل نجد أن الجيش الإسرائيلى قد تمتع لفترة طويلة بروح معنوية عالية نتيجة انتصاراتهم ، إلا أن هذه الروح تأثرت فى عام ١٩٧٣ وأصيبت بشرخ كبير أثناء القتال فى لبنان واهتزت الثقة فى قياداتها على مستوياتها المختلفة ، ومن المتوقع أن تعمل إسرائيل على معالجة هذا الضعف بعد

الانسحاب من لبنان .

أما القوات الليبية فتتميز بروح معنوية مرتفعة بعد النجاح الذى حققته فى تشاد ، وللعناية بالشئون الإدارية للقوات وتحسن أحوالها المعيشية ، إلا أن هذه الروح تتأثر بإجراءات الأمن السياسى المتشددة التى يمكن أن تؤدى إلى محاسبة من يبدى رأيا مخالفا ، أو تدور حوله شكوك فى هذا المجال ، بالإضافة إلى وجود تناقض بين توجة العربى المعلن للدولة ، وواقع الخلاف مع الدول العربية المجاورة .

خـــــلاصـــة :

يتلخص الميزان العسكرى المصرى بأن القوات المسلحة المصرية قد طرأت عليها تغييرات كثيرة بعد حرب ١٩٧٣ ، انتقلت بها من الاعتماد على أعداد كبيرة من الأفراد والمعدات إلى الاعتماد على نوعيات أفضل من الأسلحة والمعدات ، وإزداد اهتمامها بنظم القيادة والسيطرة والاتصالات والاستطلاع ، وأصبحت تعتمد بصورة أكبر على خفة الحركة والمرونة وقوة النيران كما عمدت إلى زيادة الاعتماد على نفسها بدرجة أكبر فى مجال التصنيع الحربى ، ووسعت من قاعدة مشترياتها من الأسلحة .

إلا أن هذه التغييرات لم تحقق بعد النتائج المرجوة منها نتيجة لبطء تجارب السياسة الأمريكية مع المطالب الدفاعية لمصر ، والافتقار إلى مصادر التمويل اللازمة لتحديث القوات ، ولزيادة سرعة الإنتاج الحربى وخاصة فى ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة .

كما أن الظروف العربية الحالية التى تتمثل فى تفكك الدول العربية ، وابتعاد أغلبها عن التعاون الوثيق مع مصر فى أعقاب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ساعدت على إنخفاض الميزان العسكرى المصرى ، وخاصة بمقارنته بالدول المجاورة لها والتى يمكن أن تمثل عناصر التهديد المحتملة لها .

وإذا كان من المتوقع أن يتحسن هذا الموقف مع مضى الزمن بزيادة معدلات الإمداد الأمريكى ، وبدء التصنيع الحربى المصرى مرحلة الإنتاج الكمى الواسع للمعدات الثقيلة وبزيادة التعاون العربى مع مصر ، فلا شك أن عناصر الأزمة الاقتصادية واستمرار التفكك العربى ، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على أن تظل مصر أضعف من إسرائيل ستظل مؤثرة على الميزان العسكرى المصرى طيلة الفترة الباقية من الثمانينات ما لم تستطع مصر توفر مصادر جديدة للسلاح والمعدات تستطيع أن تتجاوب مع المطالب المصرية وتتناسب مع قدرات التمويل المحدودة والتى تتركز أساسا فى مجموعة الدول الاشتراكية .

ثانيا : سياسة التسليح المصرية

بدأ اهتمام مصر بتسليح قواتها يتزايد بشكل واضح مع بداية دخول القوات المصرية إلى فلسطين فى عام ١٩٤٨ ، إلا أن هذا الاهتمام أخذ يتزايد بمعدلات عالية مع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ورغم ما أصاب الجيش المصرى من خسائر أثناء العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ ثم فى حرب ١٩٦٧ إلا أنه وصل إلى أقصى قوته فى الفترة ما بين عام ١٩٦٧ ، وعام ١٩٧٣ . على أن السياسة الخارجية المصرية اتخذت مسارا جديدا منذ وقف إطلاق النار فى عام ١٩٧٣ أدى إلى عقد سلام مع إسرائيل ، الأمر الذى صاحبه اختلاف سياسة التسليح نتيجة لاختلاف الدور الذى تلعبه القوات المسلحة ، فلم تعد مهمة القوات المسلحة هى تحرير الأرض المغتصبة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى كما كانت فى السابق ، وإنما اقتصر دورها على ردع العدوان أو تهديد السلام ، ودعم الدور المصرى فى النظام الأمنى العربى مع القدرة على تقديم الدعم غير المباشر للدول العربية ، والقدرة على العمل العسكرى خارج الحدود فى ظروف الضرورة الملحة .

وقد اعتمدت مصر فى أثناء الاحتلال البريطانى على تسليح قواتها من الأسلحة البريطانية التى سمحت بها قوات الاحتلال ، ومع بدء الصراع المسلح فى فلسطين واشتراك القوات المصرية فيه لجأت مصر إلى بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وإيطاليا وبلجيكا وأسبانيا بالإضافة إلى بريطانيا ، كذلك حاولت حكومات الثورة الحصول على أسلحة كافية للجيش وخاصة من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وأسبانيا إلا أنها بعد محاولات عديدة اقتنعت بأنها لن يمكن أن تسلح قواتها عن طريق الغرب فاتجهت إلى الكتلة الشرقية وأعلنت سياسة كسر احتكار السلاح . وقد حاولت مصر الاستمرار فى تنويع مصادر السلاح بعد أول صفقة مع الكتلة الشرقية فى أواخر عام ١٩٥٥ لكن رفض الدول الغربية جعلها تعتمد بشكل متزايد على الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى بشكل خاص بحيث أصبح الاتحاد السوفييتى هو المصدر الرئيسى للغالبية العظمى من الأسلحة والمعدات فى القوات المسلحة المصرية إلى ما قبل بدء الصراع المسلح عام ١٩٧٣ . وقد أدى

اختلاف السياسة الخارجية المصرية أيضا إلى تدهور سريع فى العلاقات المصرية السوفييتية تبعه انقطاع ورود الأسلحة من الاتحاد السوفييتى بصفة خاصة والكتلة الشرقية بدرجة كبيرة ، واتخذت مصر سياسة تنويع مصادر السلاح مرة أخرى مع انفتاح أساسى على دول الكتلة الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ، إلا أن دول أوربا الغربية كانت أسرع استجابة من الولايات المتحدة ، ولما كانت مصر فى حاجة شديدة إلى سد خسائرها من الحرب فقد اتجهت إلى جمهورية الصين الشعبية ، وكوريا الشمالية للحصول على بعض حاجتها من الأسلحة القريبة فى طرازها من الأسلحة السوفيتية ، ومع تزايد استجابة الدول الغربية حصلت على بعض احتياجاتها منها ، إلى أن بدأت الاستجابة البطيئة للولايات المتحدة الأمريكية لمطالب التسليح المصرى فى عام ١٩٧٧ . ومنذ ذلك التاريخ بدأت مشتروات مصر من الأسلحة والمعدات الأمريكية فى تزايد مستمر للتغلب على مشاكل تمويل المشتريات من الدول الغربية بحيث أصبحت الولايات المتحدة هى المورد الرئيسى للأسلحة . إن هذا لا يعنى اقتصار شراء الأسلحة على الولايات المتحدة ، فمصر لا زالت تسعى إلى الحصول على قطع غيار الأسلحة الشرقية من دول الكتلة الشرقية وخاصة رومانيا والمجر ويوغسلافيا ، كما أنها تحصل على بعض احتياجاتها من الصين الشعبية ، ومن دول الكتلة الغربية المختلفة ، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت لا تتجاوب بشكل كاف مع المطالب المصرية من الأسلحة ، كما أن الأسلحة والمعدات الأمريكية تتصف بارتفاع أسعارها بدرجة كبيرة ، وتستغرق زمنا طويلا نسبيا بين التعاقد والتسليم .

علمت مصر منذ توقيع اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ أنها يجب أن تحقق نوعا من الاكتفاء الذاتى فى احتياجاتها التسليحية وقامت بإنشاء عدد من المصانع الحربية خاصة بعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ ، إلا أنها اضطرت إلى إيقاف كثير من مشروعاتها بعد هزيمة ١٩٦٧ لتوجيه الموارد إلى شراء الأسلحة والمعدات وباقى احتياجات الاقتصاد القومى ، وقد رأت مصر بعد عام ١٩٧٣ أن تكثف من نشاطها فى مجال التصنيع الحربى بحيث أصبح عنصرا هاما فى توفير احتياجاتها من بعض عناصر التسليح ، بالإضافة إلى القدرة على التصدير مما يمكنها من الاستمرار فى سياسة التصنيع الحربى .

الدول التى تورد الأسلحة والمعدات إلى مصر :

تشمل قائمة الدول التى تبيع الأسلحة والمعدات إلى مصر حوالى اثنتى عشرة دولة تقف على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ويليها الصين وفرنسا وبريطانيا وأسبانيا وإيطاليا وألمانيا الغربية والبرازيل وكندا والنمسا وكوريا الشمالية ورومانيا .

الولايات المتحدة الأمريكية :

تمد الولايات المتحدة مصر بأنواع مختلفة من الأسلحة والمعدات لجميع أفرع القوات المسلحة الا أنه من الملاحظ أن امدادها للقوات البحرية محدود للغاية ، وأنها بدأت منذ عام ١٩٧٥ بامداد مصر بعدد من المركبات الخفيفة جيب ، ثم فى عام ١٩٧٧ بطائرات النقل قبل أن تبدأ فى توريد معدات القتال فى عام ١٩٧٨ .

وقد قامت حتى نهاية عام ١٩٨٤ بامداد مصر بدبابات وعربات مدرعة والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات TOW وصواريخ الدفاع الجوى هوك ، ورادارات الدفاع الجوى فى حين لم تمد القوات البحرية بشىء سوى الصواريخ هاربون ، أما القوات الجوية فأمدتها فى عام ١٩٧٧ بطائرات نقل وفى عام ١٩٧٨ بطائرات فانتوم ، وفى عام ١٩٨٦ بطائرات اف ١٦ ، كما أمدتها بطائرات الاستطلاع الالكترونى وصواريخ جو ـ جو وصواريخ جو ـ أرض .

وقد وافق الكونجرس الأمريكى خلال عام ١٩٨٥ على امداد مصر بمزيد من الدبابات إضافة إلى ما سبق التعاقد عليه ، كما ينتظر امداد مصر بعدد من العربات المدرعة والمدافع ذاتية الحركة ، والمدافع المضادة للدبابات ذاتية الحركة والمقذوفات الموجهة للدبابات ، ورادارات الدفاع الجوى ، والصواريخ الساحلية ، والزوارق السريعة للقوات البحرية ، وطائرات الاستطلاع الالكترونى والانذار ، وطائرات النقل ، والطائرات العمودية المسلحة بالمقذوفات الموجهة م ـ د ، والمقاتلات ف ـ ١٦ والصواريخ جو ـ جو وجو ـ أرض . وبالاضافة إلى ما سبق فقد زودت الولايات المتحدة مصر ببعض أجهزة ادارة النيران للدبابات ، ومقلد لتدريب وحدات الدفاع الجوى .

جمهورية الصين الشعبية :

كانت من أوائل الدول التى أمدت مصر بالأسلحة بعد انقطاع الامداد السوفيتى فى عام ١٩٧٥ ويلاحظ أن

امداداتها تركزت فى وسائل الدفاع الجوى والبحرية والقوات الجوية ولم تقدم شيئا للقوات البرية . وقد كان من أوائل ما قدمته المدافع المضادة للطائرات ثم قطع غيار رادارات الدفاع الجوى البديلة للرادارات السوفيتية ب ـ ١٢ ، ب ـ ١٥ ، ب ـ ١١ ، ولكن امداداتها للقوات البحرية تبدو بارزة إذ تميزت بالغواصات وزوارق المرور الكبيرة ، وقدمت الطائرات « ف ـ ٦ ، ف ـ ٧ » للقوات الجوية . ومن المتوقع أن تقوم الصين بتوريد معدات أخرى خلال عام ١٩٨٦ وصلت منها فعلا ثمانية لنشات مرور كبيرة ، كما ينتظر أن تقوم بتوريد حوالى ٢٦ طائرة طراز « ف ـ ٦ » ، و ٤٠ طائرة « ف ـ ٧ » وبعض رادارات الدفاع الجوى .

فرنســا :

بدأ تعاونها مع مصر بشكل واضح عام ١٩٧٥ بتزويدها بطائرات ميراج ومعدات أخرى ، ويمتد تعاونها إلى جميع أفرع القوات المسلحة إذ أمدت القوات البرية بالأسلحة الموجهة المضادة للدبابات ، وأمدت القوات البحرية بالصواريخ البحرية والساحلية « أوتومات » وأمدت القوات الجوية بالطائرات الميراج والطائرات العمودية « جازيل » سواء المسلحة بالمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات أو المعادية ، أما قوات الدفاع الجوى فقد أمدتها بالصواريخ كروتال .

وتشتمل قائمة مشتروات مصر من الأسلحة الفرنسية عامى ٨٥ ، ٨٦ على الصواريخ الساحلية والطائرات ميراج ٢٠٠٠ ، وميراج ٥٠٠ ، والطائرة « الفاجيت » والطائرات العمودية « جازيل مسلحة » وعادية ، و « سوبر بوما » والصواريخ جو ـ سطح « اكسوسيته » .

بريطانيا (المملكة المتحدة) :

بدأت بامداد مصر بطائرات عمودية وأسلحة موجهة مضادة للدبابات فى أواخر عام ١٩٧٦ ، وتعتبر معاملاتها ما زالت محدودة ، وقد أمدت القوات البرية بالأسلحة الموجهة المضادة للدبابات ، والقوات البحرية بطائرات عمودية لمكافحة الغواصات ومركبات الوسادة الهوائية كما عاونت فى انتاج زوارق الصواريخ « رمضان » وأمدت القوات الجوية بطائرات عمودية للنقل بينما لم تمد قوات الدفاع الجوى .

وتشتمل مشتريات مصر عام ١٩٨٦/٨٥ على طوربيدات بحرية لمكافحة الغواصات وطائرات عمودية لنفس الهدف وعلى مدافع للدبابات بالاضافة إلى انتاج مشترك للطوربيدات والمدافع .

اسبانيا :

تركزت مشتريات مصر من أسبانيا على عربات القتال المدرعة للقوات البرية ، والفرقاطات البحرية والزوارق السريعة وقد تسلمت مصر خلال عامى ٨٤ ، ١٩٨٥ فرقاطتين بحريتين منها وقد أذيع خلال هذا العام أن أسبانيا ستزود مصر بأعداد كبيرة من سيارات النقل العسكرية والعربات المدرعة بموجب عقد قيمته ٤ ملايين دولار ، وأن هناك مفاوضات بشأن اتفاق جديد لتوريد عربات مدرعة وسيارات نقل أخرى .

ايطاليا والمانيا الغربية :

قامت ايطاليا خلال عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ بتزويد القوات الجوية بطائرات عمودية من طراز أمريكى تنتجه ايطاليا بتصريح من الولايات المتحدة الأمريكية . وقد اشترت مصر كمية أخرى من هذه الطائرات ينتظر استكمالها خلال عام ١٩٨٥ . كما تقوم شركة ايطالية المانية مشتركة بتزويد مصر خلال عام ١٩٨٥ بنظام دفاع جوى يضم رادارات وصواريخ ومدافع للدفاع الجوى ، وتقدم المانيا الغربية مدافع ذاتية الحركة .

وقد سبق لالمانيا الغربية فى أعوام ٧٥ ـ ١٩٧٧ بتزويد مصر بكبارى ومعديات اقتحام ومحركات جانبية لمعديات الاقتحام ، كما قامت بتقديم بعض سيارات النقل الثقيلة .

البرازيل :

اقتصر التعاون المصرى مع البرازيل على شراء طائرات التدريب « توكانو » مع الحصول على حق انتاج هذه الطائرات ، وقد ظهرت أول طائرة من هذا النوع خلال عام ١٩٨٥ .

كنــدا :

اقتصرت كندا على إمداد مصر خلال عام ١٩٨٢ على طائرات نقل ، وطائرات نقل الشخصيات الهامة .

النمســا :

اقتصر تعامل مصر مع النمسا عى شراء المدافع المضادة للدبابات ذاتية الحركة ، وليست هناك أية تعاقدات جديدة معروفة .

كوريا الشمالية :

برزت أهمية كوريا الشمالية فى الفترة التى تلت حرب

أكتوبر حيث زودت مصر بعدد من المدافع بعيدة المدى والعربات قاذفة الصواريخ متعددة المواسير . وليست هناك دلائل على تعاملات حديثة مع كوريا الشمالية ، ومن الجدير بالذكر أن المعدات الكورية على نفس نمط المعدات السوفيتية .

رومانيا ويوغسلافيا والمجر :

اقتصر التعامل مع هذه الدول على قطع الغيار للمعدات السوفيتية الموجودة برصيد القوات المسلحة المصرية وبعض المعدات المشابهة لها تشتمل على بعض الدبابات ، كما تعاون مصر فى بعض مشروعات التصنيع الحربى .

يوضح الجدول (١) موجودات القوات المسلحة المصرية من الأسلحة الرئيسية غير السوفيتية عام ١٩٨٥ والمشتريات من هذه الأسلحة فى نفس السنة .

*** الانتاج الحربى :**

سبق أن حاولت مصر منذ عام ١٩٤٩ الاعتماد على نفسها فى مجال الانتاج الحربى وقد شارك الانتاج الحربى المحلى فى الاعداد للصراع المسلح عام ١٩٧٣ بنصيب وافر الا أن مصر قد سعت بعد ايقاف اطلاق النار إلى توسيع قاعدتها الصناعية الحربية زيادة انتاجها الحربى ، وكانت ترمى من وراء ذلك إلى عدة أهداف نستطيع أن نجملها فى الآتى :

١ ـ تحرير الارادة السياسية الوطنية من الضغوط الأجنبية فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية .

٢ ـ ضمان توفير أكبر قدر من احتياجات القوات المسلحة لادارة الصراع المسلح فى الفترات الحرجة .

٣ ـ توفير فرص العمل لاعداد أكبر من العلميين والفنيين والعمال المصريين .

٤ ـ توفير أكبر قدر من العملة الصعبة المستخدمة فى شراء الأسلحة من الخارج .

٥ ـ زيادة الدخل القومى عن طريق تصدير الأسلحة المصنعة محليا إلى دول المنطقة العربية والأفريقية أساسا وباقى دول العالم وخاصة دول العالم الثالث .

٦ ـ توفير أسلحة ومعدات أكثر ملاءمة للقوة البشرية والطبيعية والجغرافية والمناخية العربية .

وقد اعتمدت فى ذلك على ثلاثة عناصر تنفيذية رئيسية هى :

١ ـ الورش الرئيسية للأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، وورش القاعدة .

٢ ـ الهيئة العامة للمصانع الحربية .

٣ ـ الهيئة العربية للتصنيع .

وللتغلب على مشاكل التمويل فقد اتخذت أساليب مختلفة تتراوح بين الاعتماد الكامل على النفس ، والانتاج العربى المشترك ، والانتاج المشترك مع الدول الأجنبية .

ويلاحظ أن لكل أسلوب منها مزاياه وعيوبه إذ أن الاعتماد الكامل على النفس يوفر حرية أكبر فى الانتاج ، ويحافظ عى سريته بدرجة كبيرة ، ولكن يعيبه ضيق حيزة نتيجة لانخفاض موارد التمويل ، وعدم ضمان متابعة التطور العلمى والتكنولوجى العالمى نتيجة للانغلاق الداخلى ، وصعوبة التسويق الخارجى لعدم تكافؤ فرص المنافسة مع الدول الأخرى السابقة فى هذا المجال . أما الانتاج العربى المشترك فقد يحد من حرية القرار نسبيا ، ولكنه يحافظ على سريته ويوسع مجالات الانتاج نتيجة لتوفر موارد التمويل ، ويضمن مجالات للتسويق حيث يصبح لدى الدول المساهمة حافزا أكبر لشراء الانتاج ، ولكنه قد لا يضمن متابعة التطور العلمى والتكنولوجى العالمى ، ولو أنه يضيف فى الوقت نفسه مجالات العلم والخبرة العربية التى لا تتوفر فى مصر ، أما الانتاج المشترك مع الدول الأجنبية فلا شك أنه يحد من حرية القرار ، ويجعل سريته مشكوكا فيها بدرجة كبيرة ، ولكنه يوفر مجالات للتمويل ، ويضمن متابعة مستمرة ـ وإن كانت محدودة ـ للتطور العلمى والتكنولوجى فى العالم ، ويوفر حافزا للشركاء الأجانب للاشتراك فى تسويق الانتاج لتحقيق مصالحهم .

وكانت مصر قد ساهمت فى تأسيس الهيئة العربية للتصنيع بالتعاون مع دول عربية أخرى تشمل المملكة العربية السعودية ، وقطر واتحاد الامارات العربية ، والسودان فى عام ١٩٧٥ ، الا أن باقى هذه الدول العربية انسحبت من الهيئة نتيجة لتقارب مصر واسرائيل . وقد أبقت مصر على هيكل الهيئة بها ، وسعت إلى استمرار عملها ، واشراكها فى برنامج الانتاج الحربى ، الا أنها فقدت التمويل العربى واضطرت إلى الاستعاضة عنه بالتعاون فى الانتاج المشترك مع دول أجنبية : المملكة المتحدة ، وفرنسا ، والولايات المتحدة ويوغوسلافيا وايطاليا والصين والبرازيل وألمانيا الغربية .

لقد خطت مصر خطوات واسعة فى مجال التصنيع الحربى خلال الثمانينات بحيث تضاعف انتاجها ، وأقامت معرضين لمنتجاتها من الأسلحة : الأول وكان

محدودا عام ١٩٨١ ، والثانى أقيم على نطاق واسع فى نوفمبر ١٩٨٤ وقد ظهر أن بعض المنتجات قد تعدت مرحلة التجارب إلى الانتاج الكمى ، بينما البعض مازال فى مرحلة التجارب والاختبار ومازالت بعض الأنظمة فى دائرة الدراسات . وقد اتسع نطاق التصنيع ليشمل أسلحة ومعدات مختلفة بعضها عام وبعضها يخص الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، على أن انتاج الطائرات يستلفت النظر بما يبرز من اهتمام خاص به .

الأسلحة والمعدات العامة :

كان من الطبيعى أن تستمر مصر فى انتاج الأسلحة الصغيرة بأنواعها ، والذخيرة حيث أنها كانت قد قطعت شوطا كبيرا فى هذا المجال قبل الحرب عام ١٩٧٣ ، وقد تطور هذا الانتاج واتسع فى الثمانينات بحيث أصبح يغطى تقريبا جميع أنواع الأسلحة الصغيرة ، و ٩٥٪ من احتياجات القوات المسلحة من الذخيرة بأنواعها المختلفة ، كما أنها طورت قنابل مضادة للدبابات وقنابل شديدة الانفجار يمكن اطلاقها من أسلحة الدفاع الشخصى ، كما تنتج بعض عربات النقل الخفيفة « جيب » اللازمة للعمل العسكرى . كما تطور انتاج المظلات بأنواعها الخاصة بالأفراد ، والامداد . وفى مجال الاتصالات انتجت كثيرا من نظم الاتصالات العسكرية ، وبالونات الاتصال اللاسلكى كما أنتجت بالونات الاعاقة الجوية .

القوات البرية :

وفى مجال انتاج العربات المدرعة طورت مصر انتاجها الذى بدأ فى الستينات وأصبحت تنتج ناقلة الجنود « فهد » حمولة ١١ طن ، وتصل سرعتها إلى ٩٠ كم / ساعة أما فى الدبابات فقد اقتصر الانتاج وحتى الآن على انتاج ماسورة المدفع عيار ١١٥ مم المستخدم فى الدبابة السوفيتية ت ٦٢ بالتعاون مع المملكة المتحدة .

وحظيت أسلحة المدفعية باهتمام خاص فى انتاج احتياجاتها مبكرا إذ تقوم مصر بانتاج الأسلحة والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات « سوينج فاير » بالتعاون مع شركة « عرب بريتش دينامكس » وهى شركة عربية بريطانية مشتركة تساهم فيها الهيئة العربية للتصنيع ، كما تنتج عربات الصواريخ متعددة الفوهات المركبة على مركبات « ايسيزو » اليابانية . وبالاضافة إلى انتاج الهاونات التى سبق للمصانع الحربية إنتاجها قبل عام ١٩٧٣ انتجت مصر الهاون ١٢٠ مم والمدافع المتطورة عيار ١٢٢ مم ، و ١٣٠ مم وقد شمل هذا الهاوتزر ١٢٢ مم « د ـ ٣٠» السوفيتى الأصل .

الدفـــاع الجـــوى :

استطاعت مصر انتاج بعض وسائل الدفاع الجوى فى مقدمتها الصاروخ « عين الصقر » على نمط الصاروخ السوفيتى المحمول على الكتف « ستريلا » (سام ـ ٧) بعد تطويره وطورت نظاما للدفاع الجوى يجمع بين المدفع ٢٣ مم الذى أصبحت تنتجه بالكامل وهو سوفييتى الأصل ، والعربة المدرعة الأمريكية والرادار الفرنسى والصاروخ « عين الصقر » بالتعاون مع فرنسا الا أنه لم يدخل بعد فى مرحلة الانتاج الكمى ، كما تنتج بالونات الدفاع الجوى .

القـوات البحـرية :

نجحت البحرية المصرية بالتعاون مع هيئة قناة السويس والشركات الأجنبية فى انتاج أنواع مختلفة من زوارق الهجوم السريعة من طراز « أكتـوبر » ، و « رمضان » الذى طور بالتعاون مع المملكة المتحدة ، و « تمساح » بالتعاون مع هيئة قناة السويس .

القوات الجـوية :

أما القوات الجوية فبرغم الاهتمام بها فان الانتاج الكمى مازال يقتصر على الطائرات العمودية « جازيل » الفرنسية بينما ظهرت خلال عام ١٩٨٥ باكورة الانتاج من الطائرة « الفاجيت » التى يتم جمعها بتعاون فرنسى المانى ، والطائرة « توكانو » بالتعاوم مع البرازيل ، وتقوم بتجميع الطائرة ف ـ ٧ بالتعاون مع الصين .

الانتاج المقبل :

يمر انتاج بعض المعدات بمرحلة التجارب والاختبار ويشمل ذلك حاليا تطوير مدفع ذاتى الحركة بتحميل الهاوتزر ١٢٢ مم د ـ ٣٠ على شاسيه دبابة بالتعاون مع شركتى « رويال أورد نانس » البريطانية ، و « بى ـ أم ـ واى » الأمريكية وقد اقترحت كل من الشركتين نموذجا مختلفا وقدمت عينات من نماذجها وينتظر بدء انتاج النموذج المختار عام ١٩٨٦ . وتقوم شركة « عرب بريتش دينامكس » المشتركة بتطوير نظام دفاع جوى مشتق من نظام سام ـ ٢ السوفييتى يعرف باسم « طير الصباح » وينتظر البدء فى انتاجه أوائل عام ١٩٨٦ ، كما تساهم فى انتاج نظام الدفاع الجوى « سكاى جارد » بتعاون ايطالى المانى وينتظر أن تبدأ باكورة انتاجه فى نهاية عام ١٩٨٥ . وتعاون شركة « ماركونى »

يلاحظ أن بعضها يقوم فعلا بشراء الانتاج المصرى دون اعلان عن ذلك نتيجة للمقاطعة العربية فى أعقاب التقارب المصرى الاسرائيلى ، وتوقيع معاهدة السلام مع اسرائيل الا أن الأردن والصومال والمغرب وتونس تعتبر من أولى الدول المرشحة لاعلان شرائها للأسلحة ، كما أن هناك احتمالات جيدة لتسويقها فى أفريقيا وخاصة زائير وكينيا ، وفى بعض الدول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا وأندونيسيا .

وستسعى مصر إلى تنمية قاعدتها الصناعية الحربية فى الفترة القادمة أفقيا ورأسيا ، ومن المنتظر حتى نهاية الثمانينات أن تبدأ فى انتاج الدبابات ، وسفن السطح الحربية الأكبر مثل القرويطات وربما الفرقاطات والغواصات ، والاستمرار فى تطوير نظم الدفاع الجوى لتشمل الرادارات وصواريخ الدفاع الجوى ذات المدى الأبعد وذاتية الحركة ، وانتاج المدفعية ذاتية الحركة ، كما قد تسعى لانتاج الصواريخ أرض - أرض ، الا أنها ستقابل مشاكل التمويل التى يمكن حلها جزئيا ، ولكن الحل الكامل لها يتم فى اطار التعاون العربى إذا استطاعت أن تصل إلى مصالحة سياسية مع الدول العربية . وإذا كان بدء الانتاج عن طريق التجميع مع زيادة نسبة الانتاج بداية صحيحة فان معدل هذه الزيادة يجب أن يكون سريعا ، كما أنه يجب الاستفادة من هذه المرحلة لاكتساب الخبراء والفنيين المصريين والعرب العلم والخبرة الكافيتين لامكان الاعتماد على انفسهم حتى لا يستمر الاعتماد على الخبرة الخارجية فى تطوير الانتاج بالقدر الذى تسمح به الدول المتعاونة وخاصة أن هذه الدول متعاطفة مع اسرائيل ولديها جماعات ضغط يهودية قوية .

القوات البحرية المصرية فى تطوير نوع جديد من الزوارق السريعة وانتاج طوربيدات « ستنج راى » التى تعمل بتتبع الموجات الصوتية لمكافحة الغواصات ، كما تقدم تكنولوجيا مكافحة الغواصات عموما ، كما تقوم بالاعداد لانتاج الطائرة المقاذفة المقاتلة « ميراج ٢٠٠٠ » بالتعاون مع شركة « داسو بريجيه » الفرنسية .

ولازالت هناك دراسات تجرى لانتاج أنواع أخرى من المعدات أهمها انتاج الدبابة وتتركز الدراسات على اختيار نوع الدبابة التى يتم انتاجها ، حيث تسعى مصر إلى إنتاج دبابة متقدمة تأخذ بأحدث التطورات فى انتاجها عالميا ، كما أنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة تصل إلى ٩٠٠ مليون جنيه وقد أمكن توفير ما يقرب من ٢٩١ مليون منها وينتظر أن يبدأ الانتاج بتصنيع أجزاء منها محليا وتجميع الباقى تمهيدا لانتاجها بالكامل وقد دارت مباحثات لانتاج المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات "TOW" وقواذفها ، الا أنه تجرى الدراسة لتوفير الاستثمارات اللازمة . كما تجرى دراسات لبحث انتاج الطائرة الخفيفة « ف - ٢٠ » بالتعاون مع شركة « نورثرب » الأمريكية وتتركز الدراسات حول تسويقها . كذلك جرت مباحثات مع ألمانيا الغربية حول انتاج أجزاء هامة من رادار طائرة الاستطلاع الالكترونى والانذار المبكر"EC - 2" هوك آى اسفرت عن توقيع عقد بين الدولتين تبلغ قيمته ٣,٥ مليون دولار .

التســويق :

قامت مصر ببيع بعض انتاجها إلى العراق وبعض الدول العربية وخاصة السودان ، وعموما فان سوق الانتاج العربى المصرى المحتملة هى الدول العربية إذ

❂❂❂❂

جـــدول (١)

موجودات القوات المسلحة المصرية من الأسلحة غير السوفيتية عام ١٩٨٥ ومشترياتها من هذه الأسلحة الرئيسية :

العــدة	موجود حاليا	مشترى لم يتأكد وصوله	المصــدر	ملاحظـــات
قـــوات برية				
دبابة ت ـ ٥٥	٢٠٠ ـ ٣٠٠		رومانيا ويوغوسلافيا	
دبابة م ـ ٦٠ ـ ا ٣	٦٥٩	٢٥٠	الولايات المتحــدة	
مدافع دبابات ١٠٥ مم ك ٣١٧	—	غ م	المملكة المتحــدة	شركة رويال اوردنانسى قيمته ١٢,٨ مليون دولار
عربات مدرعة ب م ر/٦٠٠ ب	٢١٧	٣٥٠	اسبانيا	
عربات مدرعة م ١١٣ ـ ا ٢	٥٥٠	٥٠٠	الولايات المتحــدة	
عربات مدرعة م ٩٠١ توذح	—	٥٢	الولايات المتحدة	ذح ـ ذاتى الحركة
مدفع ١٠٩ ـ ا ١٥٥ ذح	—	٥٤	الولايات المتحــدة	
مدفع ١٣٠ مم	غ م	—	كوريا الشمالية	
عربات صواريخ ١٣٢ مم	غ م	—	كوريا الشمالية	
سلاح موجه مضاد للدبابات				
سلاح موجه مضاد ميلان	غ م	—	فرنســا	
سلاح بيسونج وسوينج فاير	غ م	٢٠٠٠	المملكة المتحــدة	
سلاح تو	غ م	٢٠٠	الولايات المتحدة	المسجل عدد القواذف ، مشترى ٤٠٠٠ مقذوف
مدفع مضاد للدبابات ذح ١٠٥ مم		٥٢	النمســا	
الدفاع الجوى				
قاعدة صواريخ دفاع جوى كروتال	٣٦	—	فرنســا	
قاعدة صواريخ دفاع جوى هوك	١٢	٩٦	الولايات المتحــدة	٢٨٨ صاروخ (مشترى)
قاعدة صواريخ دفاع شابارال	—	٦٠	الولايات المتحــدة	٤٥٠ صاروخا
نظام دفاع ، جوى ، سكاى جارد (أمون)	غ م	١٨	ايطاليا/ المانيا غ	
مدافع مضادة للطائرات	غ م	—	الصين الشعبية	
رادار دفاع جـوى	—	غ م	الصين الشعبية	سـبادا
رادار دفاع جـوى ANTPS63	غ م	غ م	الولايات المتحــدة	
رادار دفاع جوى ANTPS73	غ م	—	الولايات المتحــدة	
رادار دفاع جوى ANTPS65	—	٨	الولايات المتحدة	
مقلد دجـو ANTPS59	١	٤	الولايات المتحــدة	

القــوات البحــرية

فرقاطة مدفعية	٣		بريطانيــا	
فرقاطة ديسكوبرتا صواريخ	٢	—	اسـبانيا	
فرقاطة جيا نجهو صواريخ	٢	٢	الصـين	
زورق مرور كبير هينان	٩	٢	الصـين	
زورق هجوم شنغهاى	٢	—	الصـين	
زورق مرور سـويفت	—	٩	الولايات المتحـدة	
زورق مرور تمسـاح	٩	١٣	مصـر	
مدمرة صاروخية لودا	—	٤	الصـين	
زورق هجوم سريع صاروخى				
« رمضـان »	٦	—	مصـر	بالتعاون مع المملكة المتحدة
« اكتوبر »	٦	—	مصـر	
كور موران	—	٦	اسـبانيا	
غواصة طراز او ـ ٣٣	٤	٢	الصـين	
طوربيدات تحت الماء مكافحة غواصات	—	١٤٠	المملكة المتحدة	شركة ماركونى
صاروخ بحرى اوتومات	٣٠	غ م	فرنسـا	
صاروخ بحرى هاربون	١٨	—	الولايات المتحـدة	
مركبة وسادة هوائية	٣	١٤	المملكة المتحـدة	
هليوكبتر مكافحة غواصات				
سى كينج	٥	١٢	المملكة المتحـدة	
سفينة انزال دبابات		٦		

القــوات الجــوية

مقاتلة قاذفة ف ـ ٤ فانتوم	٣٣	—	الولايات المتحدة	
مقاتلة قاذفة ف ـ ٦	٨٢(٤)	٢٦	الصــين	
مقاتلة قاذفة ف ـ ٧	٢٠	٤٠	الصــين	
مقاتلة قاذفة ميراج	٥٤	١٦	فرنسا	(جارى استلام ميراج ـ ٢٠٠٠)
مقاتلة قاذفة الفاجيت	١٩ (٨)	١٨ (٩)	فرنسا	الرقم بين قوسين تدريب
مقاتلة ف ـ ١٦	٣٢ (٦)	٨٠	الولايات المتحــدة	
مقاتلة ميراج	٥٤ (٦)	—	فرنســا	
مقاتلة ميراج ٢٠٠٠	—	٤٠ (٤)	فرنســا	
مقاتلة ميراج		١٦	فرنســا	
طائرة استطلاع ميراج	٦	—	فرنســا	
طائرة تدريب توكانو	—	(١٨)	البرازيل	
طائرة استطلاع الكترونى	٢	—	الولايات المتحــدة	
طائرة استطلاع هوك اى	٢	٣	الولايات المتحدة	ينتظر تسلم الباقى بين نهاية ١٩٨٥ وبداية ١٩٨٧
هليوكبتر مقاتلة جازيل	٤٨ (٢٤)	٢٤ (١٢)	فرنسا/مصـر	الرقم بين قوسين مسلح بقاذف موجه
هليوكبتر مقاتلة كوبرا	—	(٢٤)	الولايات المتحــدة	
هليوكبتر غير مسلح جازل	٥٢	غ م	فرنسا/مصـر	
هليوكبتر غير مسلح جازل		١	فرنســا/مصــر	
هليوكبتر غير بل ٢٢٢		٤	الولايات المتحــدة	
هليوكبتر غير مسلح سوبر بوما	—	غ م	فرنســا	
هليوكبتر غير مسلح شينوك	١٥	١٥	ايطاليا	بتصريح من الولايات المتحدة
هليوكبتر غير مسلح كوماندو	٢٣	—	المملكة المتحــدة	
هليوكبتر غير مسلح VH12-E	١٨	١٨	الولايات المتحــدة	
طائرة نقــل C130	٤٤	٣	الولايات المتحــدة	
طائرة نقل فالكون ٢٠	٤	—	فرنســا	
طائرة نقل بفالو	٩	—	كنــدا	
صاروخ جو ـ جو سبارو	غ م	غ م	الولايات المتحــدة	
صاروخ جو ـ جو سيدوا يندر	غ م	١٥٠	الولايات المتحــدة	
صاروخ جو ـ جو	غ م	غ م	الولايات المتحــدة	
صاروخ جو ـ ارض مافريك	غ م	غ م	الولايات المتحدة	
صاروخ جو ـ ارض HOT	غ م	غ م	فرنســا	
صاروخ جو ـ ارض اكسوسيسا	—	غ م	فرنســا	

معــدات عــامة

مركبات خفيفة	غ م	غ م	الولايات المتحــدة	
مركبات نقـل	غ م	غ م	الولايات المتحــدة	
مركبات نقـل	غ م	غ م	المانيا	
مركبات نقـل	غ م	غ م	اسـبانيا	شركة اناسا
معدات كبارى هندسية	غ م	—	المانيـا	

ثالثا ـ تدريب القوات المسلحة المصرية خلال الثمانينات

وجهت القوات المسلحة المصرية أهتماما خاصا بتدريب القوات المسلحة خاصة بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر وانسحاب قوات العدوان الثلاثى ، الا أن هذا التدريب كان يجرى بصفة دائمة فى ظروف حالة الحرب مع اسرائيل ، وأعمال القتال فى اليمن حتى عام ١٩٦٧ . وقد ازدادت معدلات التدريب بصفة خاصة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ ، ووصلت خاصة فى السنين التالية مباشرة للهزيمة إلى معدلات عالية جدا ، الا أن متطلبات حالة الحرب وارتباط اجزاء كبيرة من القوات بمهام دفاعية مباشرة كان له أثره الواضح على تدريب القوات .

ومع بداية الثمانينات ، وبعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل دخلت القوات المسلحة فى فترة جديدة لم يتح لجيل كامل من القيادات والقوات أن يعرفها منذ أكثر من ثلاثين سنة ، إذ كان على القوات أن تعيد تنظيم تدريبها فى ظروف السلام متخلية عن كثير من اعبائها الدفاعية السابقة ، وكان لابد لهذه الفترة أن تتميز عما سبقها فى عدة نواح كان لها أثرها على تخطيط وتنفيذ التدريب ، على أنه يجب أن نلاحظ أن القوات المسلحة لا تنشر كل المعلومات عن تدريبها ، ولكنها دائما تسمح بنشر جزء منها فقط ، وتتناول الدراسة المعلومات المنشورة فقط عن هذا التدريب وهى كافية لاعطاء صورة عن العوامل المؤثرة فيه ، وملامحه الرئيسية ، فضلا عن انها تنم فى كثير من الاحيان عما يحول بأفكار المخططين له .

لقد تميزت فترة الثمانينات بعدة ملامح أهمها :

* انها أول بداية لتدريب القوات فى ظروف السلام مع اسرائيل .
* أن التدريب صاحب تنفيذ انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء ، واستمر بالطبع بعد انتهائه .
* أن القوات المسلحة اتجهت إلى الحصول على أسلحة ومعدات جديدة يغلب عليها الطابع الغربى ، وادخالها فى خدمة القوات المسلحة .
* أن هذه الفترة أشتملت على اعادة تنظيم القوات المسلحة على أساس توفير نيران أكبر وأدق ، وخفة حركة أعلى ، وبأفراد أقل .
* زيادة التعاون العسكرى مع دول أجنبية غير عربية بالاضافة إلى تعاون محدود مع دول عربية .
* تغيير النظام العام للدولة ، بتغيير بدء السنة المالية ليكون شهر يوليو بدلاً من شهر يناير .
* الغاء استعراض ٦ أكتوبر السنوى منذ نهاية عام ١٩٨١ .

لقد كان لهذه الخصائص انعكاسها على تدريب القوات المسلحة ، إذ أن ظروف السلام خفضت حجم القوات المسلحة التى يجب أن تبقى فى حالة استعداد كامل لصد الأعمال العادية المفاجئة ، مما أتاح فرصة أكبر لتدريب أحجام من التشكيلات والوحدات كان لابد إلى اعادة الانتشار الاستراتيجى للقوات على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة مما أدى إلى انتقال بعض القوات من أماكنها إلى أماكن أخرى ، واستدعى هذا الانتقال توقف التدريب المخطط أثناء فترة الانتقال بما فيها الاستعداد له وإلى حين استقرار القوات فى أماكنها الجديدة ، كما أن السلام لم يتحقق فى باقى المنطقة فظل هناك بعض التوتر وحدثت بعض التوترات فى الاتجاه الاستراتيجى الجنوبى مما استدعى تدريب القوات على المناورة من اتجاه استراتيجى إلى آخر بما يصحبه من تحميل على وسائل النقل وتنظيم التحرك ، وقد أدى كل ذلك إلى اعادة تخطيط مهام القوات وضرورة التدريب على المهام الجديدة مما استلزم تغيرا فى موضوعات وأهداف تدريب بعض التشكيلات والوحدات . ولا شك أن هذا قد أدى إلى استقطاع فترة من تدريب القوات القيام لهذه المهام ويماثله فى ذلك اعادة تنظيم القوات إذ ينحصر تدريب التشكيل أو الوحدة أثناء تنظيمها فى تدريب الأفراد أو الوحدات الفرعية إلى حين اكتمال اعادة التنظيم إذ تبدأ فى التدرج للوصول إلى المستوى الذى يسمح لها باجراء مشروعات تكتيكية كبيرة بكل الوحدة أو التشكيل . وقد استدعى ادخال أنظمة تسليح ووحدات ومعدات جديدة إلى خدمة القوات المسلحة اجراء بعض البيانات العملية على كيفية تداولها واستخدامها القتالى ثم اختبارها فى مشروعات تكتيكية .

وقد سمح الانسحاب الاسرائيلى من سيناء بتنفيذ مشروعات فى المناطق التى انسحبت منها القوات الاسرائيلية وفى الحدود التى حددتها معاهدة السلام ، وهكذا يلاحظ ازدياد عدد وحجم المشروعات التى تجرى فى سيناء نسبيا عن الفترات السابقة .

وقد أدى تغيير بدء السنة المالية للدولة إلى تغيير التدريب ليتمشى معها فنجد أن كثيرا من المشروعات أصبحت تجرى فى شهرى ابريل ومايو من كل سنة ،

بعد أن كان الجزء الأكبر يتم فى النصف الثانى من السنة . وقد أثرت الحالة الاقتصادية عموما على التدريب من حيث الاتجاه إلى خفض معدلات المشروعات التكتيكية على مستوى التشكيلات ، واقتصاره قدر الامكان على الوحدات الفرعية المتكاملة ، والوحدات ، واجراء المشروعات أحيانا بمعدات مخفضة ، والتوسع فى استخدام المقلدات والعيارات المخفضة بدلا من استخدام الذخيرة الحية .

وتصاعد التعاون العسكرى مع الدول الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وقد ظهر ذلك فى اجراء مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية « قوات القيادة المركزية المعروفة سابقا « بقوات الانتشار السريع » ، ومع القوات البحرية الأمريكية فى البحر المتوسط (الأسطول السادس الامريكى) ، والقوات البريطانية فى البحر المتوسط

كما أن توقيع ميثاق التكامل بين مصر والسودان ادى إلى التفكير فى اجراء مشروعات مشتركة ولكن لم يعلن عن تنفيذها ، وأدت عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن إلى تقارب عسكرى مصرى أردنى تلاه اجراء تدريب مشترك بين القوات المسلحة المصرية والقوات الأردنية خلال عام ١٩٨٥ . إلا أن أهم التدريبات المشتركة هى مناورات « النجم الساطع » مع القوات الأمريكية ، وقد لوحظ فى الفترة الأخيرة اضفاء نوع من السرية على هذه المناورات ، وتقليل حجم المعلومات المنشورة عنها .

ويلاحظ باستعراض المنشور عن تدريب القوات المسلحة أن أكثر ما نشر عنها كان خاصا ببيانات عملية ومشروعات أسلحة مشتركة رئيسية ، وبعضها خاص بالقوات الجوية والقوات البحرية وقوات الأبرار الجوى ، والمناورات مع الدول الأجنبية ، بينما يقل ما هو منشور عن تدريب هيئات ومراكز القيادة المختلفة كما يبدو الاهتمام بالاحتفال بيوم التدريب وتوزيع الجوائز على المتفوقين فى مسابقات التدريب امتدادا لما كان معمولا به فى الفترة التالية لعام ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينات .

ويلاحظ المتتبع للنشاط التدريبى للقوات المسلحة أن هناك اتجاهات عامة متكررة فى أغلب المشروعات التدريبية والبيانات العملية مما يمثل خطوطا رئيسية فى تدريب القوات المسلحة خلال الثمانينات .

من أهم الاتجاهات العامة البارزة فى المشروعات الأسلحة المشتركة الميل إلى اجراء المشروعات التكتيكية ذات الجانبين حيث أن الجانبين متماثلان فى القوة والتنظيم والتسليح بدلا من تمثيل العدو بقوات تتخذ تنظيما وأساليب مشابهة للتهديدات المحتملة ، كما يلاحظ الاهتمام بابراز اعطاء الحرية الكاملة للقادة فى التصرف فى المواقف المختلفة والاهتمام بالتدريب على المعارك المتحركة واجراء المناورة العالية بالقوات ، وادارة المعارك التصادمية ، ثم الميل إلى استخدام الذخيرة الحية فى بعض مراحل التدريب واشتراك جميع الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والأسلحة المختلفة فى المشروعات المشتركة قدر الامكان ، إذ عادة ما تشترك المشاه والمدرعات والمدفعية والمهندسـون والحرب الكيمائية والحرب الالكترونية وعناصر من القوات الجوية بما فيها الطائرات العمودية سواء فى تنفيذ مهام القتال أو الاستطلاع وادارة النيران ، وقوات الدفاع الجوى ، واشتراك القوات البحرية فى المشروعات المشتركة لقوات المنطقة العسكرية الشمالية ، والغربية كما لوحظ الاهتمام بتنفيذ مهام القتال نهارا وليلا ، وقد برز فى السنوات الأخيرة اتجاه إلى زيادة المشروعات المشتركة التى تجرى فى سيناء .

وهناك أهداف تدريبية متكررة فى أغلب المشروعات المشتركة إذ اشتملت أغلبها على تدريب القادة والقيادات على اتخاذ القرارات السريعة ، والارتفاع بمستوى مبادأة القادة وحريتهم فى اتخاذ القرار ، وكذا تدريب القادة والقوات على ادارة أعمال القتال الليلية ، وتحقيق التعاون بين القوات المختلفة المشتركة فى المشروعات .

وقد هدفت بعض المشروعات إلى الابتعاد بالقادة عن اتخاذ القرارات النمطية ، وإلى نقل المعركة بسرعة إلى عمق قوات العدو ، كما اشتملت أهداف عدة مشروعات على اختبار الأسلحة الجديدة وخاصة طائـرات « الميراج » و « ف ـ ١٦ » ، والدبابات « م ـ ٦٠ » ، والعربات المدرعة « م ـ ١١٣ » والطائرة العمودية « جازيل » والأسلحة الموجهة المضادة للدبابات « تاو » « وأهرام » وبعض الأسلحة والذخيرة المصنعة فى مصر والتى لم يعلن عنها وطائرة النقل العمودية « شينوك » .

واشتملت أغلب العناصر والموضوعات التدريبية للمشروعات المشتركة على تنفيذ التحركات الليلية وعبور المانع المائى وتدمير العدو فى معركة تصادمية واحتلال المواقع الدفاعية ، وصد هجمات العدو المفاجئة ، وادارة

المعركة الدفاعية ، وتدمير العدو بالهجمات المضادة ، والاستيلاء على أهداف ذات أهمية حيوية فى العمق بالتعاون مع قوات أبرار جوى تكتيكية ، ويلاحظ أن أغلب المشروعات التى تجرى فى الجيش الثانى والثالث يغلب عليها موضوعات التحرك وعبور المانع المائى واحتلال الدفاع وادارة المعركة الدفاعية والمعركة التصادمية أحيانا ، فى حين يغلب على مشروعات المناطق العسكرية المركزية والشمالية والغربية موضوعات التحرك والقيام بالضربات المضادة ، وادارة المعارك التصادمية ، وتطوير أعمال القتال واستكمال تدمير وهزيمة العدو .

ويلاحظ أنه منذ عام ١٩٨١ تقريبا دأبت القوات المسلحة على اجراء مناورة ذات جانبين يشترك فيها حوالى لواء مشاة ميكانيكى من كل من الجيشين أو من أحد الجيوش والمنطقة العسكرية المركزية ، وعادة ما يحضرها وزير الدفاع أو رئيس أركان حرب القوات المسلحة ويدعى إليها أعضاء مجلس الشعب وبعض الشخصيات المدنية وبعض الضيوف من الدول الصديقة .

أما أماكن المشروعات المشتركة فيقع ثلث ما نشر فى المنطقة غرب قناة السويس ، وحوالى ربعها فى سيناء ، وحوالى ٢٠٪ فى المنطقة العسكرية المركزية والباقى فى المنطقة العسكرية الشمالية والغربية . وبعضها لم يعلن عن مكانه . وتقع أغلب هذه المشروعات فى أشهر مارس وابريل ومايو من كل سنة بينما يقع بعضها فى نوفمبر وديسمبر ويناير .

وقد اشتملت البيانات العملية المعلن عنها عن بيان لأساليب قتال ، واستخدام أسلحة جديدة وقد برز منها أساليب القتال فى الممرات الجبلية ، وتحميل قوات احتياطية مدرعة استعدادا للتحرك ، كما اشتمل على استخدام نظم وأسلحة جديدة منها نظم « أوسلو » لادارة نيران المدفعية ، والوسائل المضادة للدبابات من الجو ومن على سطح الأرض .

وقد برز فى تدريب القوات البحرية اجراء مناورة خلال عام ٨٤ كان أساسها اختبار استخدام الأسلحة الجديدة مثل الفرقاطات « ديسكوبرتا » والصواريخ البحرية « هاربون » ، كما لوحظ اجراء بيانات عملية بالوحدات البحرية فى مناسبات زيارة رئيس الجمهورية للقوات البحرية أو وزير الدفاع لتدشين قطع جديدة تدخل فى خدمة القوات البحرية المصرية . واشتركت القوات البحرية فى عدة مناورات مشتركة مع دول أجنبية كما اشتركت فى المشروعات المشتركة المناطق العسكرية الشمالية والغربية وقد أجريت المناورة البحرية فى شهر مايو بينما أجريت المناورة البحرية المشتركة فى شهرى أكتوبر ونوفمبر .

أما تدريب القوات الجوية فيستمر بالطبع طول السنة ، إلا أن ما ينشر عنه يقل عن تدريب باقى الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، ويقتصر ما نشر عنه عن اجراء مشروع مشترك بين القوات الجوية وقوات الابرار الجوى ، وقد اشتركت فيه وحدات من الطائرات العمودية ووحدات الابرار الجوى ، وعناصر الاخلاء الطبى ، واشتمل على الاستيلاء على هدف حيوى فى عمق دفاعات العدو وتأمينه ، وكانت أهم عناصره الاستطلاع بالطائرات العمودية المجهزة بمعدات الكترونية ، وادارة النيران منها ، والابرار الجوى ، واسقاط الامدادات .

على أن عناصر القوات الجوية تشترك كما سبق ذكره فى جميع المشروعات المشتركة ، كما أن لها مشروعاتها الخاصة بها التى لا تعلن عنها ، وقد برز خلال عام ١٩٨٥ أثناء زيارة وزير الدفاع لكلية الطيران بيان عملى عن استخدام الطائرة « الفاجيت » والاعلان عن الطائرة « توكانو » ، ثم أثناء عيد القوات الجوية بيان عملى عن الطائرة ميراج ٢٠٠٠ .

المناورات والتدريب المشترك مع قوات اجنبية وعربية :

اشتركت القوات المسلحة المصرية فى مناورات وتدريب مشترك خلال فترة الثمانينات الماضية مع كل من القوات الأمريكية والبريطانية والسودانية والأردنية . وكان النصيب الأكبر من هذه المناورات مع القوات الأمريكية بينما اقتصر التدريب مع كل من القوات البريطانية والأردنية على مرة واحدة ولم يتأكد التدريب المشترك مع القوات السودانية رغم الاعلان عن النية على اجرائه . وتحقق المناورات المشتركة مزايا للجانبين إذ يتعرف كل جانب على أسلحة الجانب الآخر وخواصها وأسلوب استخدامها ، كما يتعرف على أساليب التدريب والقتال المستخدمة فى قوات الجانب المشترك ، كما يمكن للجانب الضيف التعرف على الطبيعة الجغرافية والمناخية لمسرح العمليات الذى يجرى التدريب فيه ويمكنه اختبار استخدام أسلحته ومعداته فى هذه الظروف . إلا أن اجراء التدريب المشترك يعنى فى نفس الوقت احتمال استخدام قوات الضيوف فى منطقة القوات المضيفة فى مهام قتالية واحتمال التعاون بين القوتين فى تنفيذ مهام قتالية كما

أن المناورات عموما تعتبر أحد أساليب الردع بالتلويح باستخدام القوة ضد عدو مشترك ، وهكذا فإن اجراء هذا التدريب يسبب زيادة فى التوتر العسكرى مع الدول التى قد يوجه إليها هذا التهديد نتيجة لذلك .

المناورات المشتركة مع القوات الأمريكية :

بدأ التدريب المشترك مع القوات الأمريكية فى أغسطس عام ١٩٨١ بتدريب مشترك بين القوات الجوية المصرية وعناصر من نظيرتها الأمريكية على إثر وصول الطائرات « ف ـ ٤ فانتوم » ودخولها الخدمة فى القوات الجوية المصرية ، وفى نهاية عام ١٩٨٠ أجريت أول مناورة من سلسلة مناورات « النجم الساطع » ثم تكررت فى نهاية عام ١٩٨١ ، وفى أغسطس عام ١٩٨٣ . وفى أكتوبر عام ١٩٨٤ أجريت مناورات بحرية مشتركة بين القوات البحرية المصرية وقوات الأسطول السادس الأمريكى أطلق عليها اسم « رياح البحر » ، وفى أغسطس عام ١٩٨٥ أجريت مناورة أخرى من سلسلة مناورات النجم الساطع . ومن اللافت للنظر أن المناورات المصرية الأمريكية المشتركة تجرى كلها على أرض مصر ، وأنه على الرغم مما أعلنه وزير الدفاع الراحل فى أعقاب المناورة التى أجريت عام ١٩٨٠ عن أنه ستجرى مناورات مشتركة بين قوة مصرية وقوة أمريكية فى الولايات المتحدة الأمريكية فإن شيئا من هذا لم يحدث .

تشير المعلومات المنشورة عن مناورة النجم الساطع التى أجريت فى نوفمبر ١٩٨١ إنها بدأت يوم ١٩٨١/١١/١٤ وأن القوات المشتركة بها شملت القوات الأمريكية التالية : ٨٦٦ جندى مظلى (كتيبة مظلات) من الفرقة ٨٢ المحمولة جوا يصلون إلى موقع المناورة مباشرة ، وحوالى ٢٠٠٠ جندى من قوات الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكية ، وأطقم كاملة من الدبابات م ـ ٦٠ ، والطائرة المقاتلة AN - 10 وطائرات عمودية NH-58, NH-1, VH,O .

واشتملت القوات المصرية على كتيبة ابرار جوى وكتيبة دبابات ، وعدد من سرايا المشاة الميكانيكية ، وقد اجرى التدريب فى منطقة جبل حمزة على بعد حوالى ٦٠ كم شمال غرب القاهرة واشتمل على عدة مراحل تشتمل الأولى على احتلال هدف معادى ، ثم القيام بهجوم مضاد سريع باستخدام المقاتلات الأمريكية والمصرية المعاونة المشاة الميكانيكية ، ثم القيام بابرار جوى من الطائرات العمودية للاستيلاء على هدف .

أما مناورة النجم الساطع عام ١٩٨٣ فقد أجريت فى أغسطس من نفس العام وانتهت فى أول سبتمبر وتشير المعلومات المنشورة إلى أنه اشترك بها من ٥٠٠٠ إلى ٥٥٠٠ جندى أمريكى منهم حوالى ٢٠٠٠ من الفرقة ١٠١ محمولة جوا (حوالى كتيبتين) ، و ١٦ مقاتلة « ف ـ ١٦ » ، و ٤ « ف ـ ١٤ » ، وطائرات انذار مبكر وسيطرة من طراز « أواكس » و ١٢ دبابة ، و ٢١ مركبة فى حين اشترك من الجانب المصرى حوالى خمسة آلاف جندى عن لواء مشاة ميكانيكى ، وكتيبتى ابرار (مظلات) ، وكتيبة أبرار خاصة ومجموعتى صاعقة . وقد صار نقل القوات الأمريكية بتنفيذ مائة رحلة طائرة C - 141 .

وقد أجريت مراحل المناورة فى الصحراء الغربية فى مصر . وقد اشتملت المناورة على تدريب الطائرات العمودية من طراز « كوبرا الأمريكية » ، و « جازيل » المصرية على أعمال الستر والحماية من الجو وتدمير الأهداف المعادية التى تعترض هجوم القوات ، كما اشتملت على قصف المواقع الدفاعية المعادية بالطائرات ، وتضمنت مراحل المناورة إبرار لقوات الابرار والصاعقة وقامت طائرات النقل الثقيل بنقل قوات المظلات من قواعد تبعد حوالى ٢٥٠٠ كم من ميدان الاسقاط أى من وسط أوروبا . وقد صرح قائد القيادة المركزية الذى حضر المناورة أن قواته تسعى إلى تحقيق خفة الحركة وسرعة رد الفعل تجاه الأحداث المتفجرة وأنها فى طريقها إلى هذا الهدف منذ ثلاث سنوات ، وأن قواته يمكن أن تتحرك بسرعة من الولايات المتحدة إلى الخليج العربى فى حالة تفجر الموقف هناك .

أجريت مناورة بحرية مشتركة مع القوات الأمريكية يومى ٦ ، ٧ أكتوبر ١٩٨٤ أطلق عليها اسم « رياح البحر » اشتركت فيها القوات المصرية : تشكيلات بحرية من القوات البحرية وتشكيلات مقاتلة من القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى ، وطائرة انذار مبكر E 2-C بأطقم مصرية ، فى حين اشتركت من القوات الأمريكية عناصر من الأسطول السادس الأمريكى . وقد نشر أن الهدف من المناورة تدريب القوات المصرية على صد وتدمير هجمات جوية وبحرية معادية وتأمين القواعد البحرية والجوية على طول الساحل المصرية وقد أجريت المناورة فى مياه البحر المتوسط فى المنطقة من أمام بور سعيد شرقا حتى العلمين غربا ، وامتدت جنوبا إلى منطقة بنى سويف . اشتملت الوحدات

البحرية المصرية على المعدات التى دخلت فى خدمة القوات البحرية المصرية حديثا من الفرقـاطات (فرقاطتين) ، والغواصات وبعض الوحدات والأسلحة الأخرى ، بينما اشتملت الوحدات الأمريكية المشتركة على غواصات وطرادات ومدمرات ، بالاضافة إلى عناصر جوية من حاملات الطائرات الأمريكية . وقد كانت العناصر التدريبية البارزة فى المناورة ، هى اكتشاف هجمات العدو الجوية والبحرية وصدها وتدميرها بالتعاون المشترك بين القوات البحرية والجوية والدفاع الجوى ، والرماية بالذخيرة الحية من الأسلحة المنضمة حديثا ، وتأمين السواحل ضد اقتراب الغواصات المعادية بالتعاون بين التشكيلات البحرية والقوات الجوية .

اتسمت مناورة النجم الساطع ٨٥ التى أجريت فى نهاية يوليو وأوائل أغسطس عام ١٩٨٥ بتأخر الاعلان من الجانبين لحين بدء المراحل النهائية واقتضاب المعلومات المنشورة ، كما اتسمت بزيادة حجم وعناصر القوات الأمريكية المشتركة ، واشتراك البحـرية الأمريكية لأول مرة فى المناورات المشتركة ، وقدر حجم القوات الأمريكية المشتركة فى المناورة بحوالى ٩٠٠٠ جندى ، بينما أشارت البيانات الرسمية إلى أن مجموع القوات المصرية والأمريكية عشرة آلاف جندى . وقد اشتملت القوات الأمريكية على وحدة مظلات (كتيبة على الأقل) ووحدات مشاة البحرية ، وطائرات « ف ـ ١٤ » و « ف ـ ١٦ » و « ف ـ ١٨ » (لأول مرة) ، والقاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى (التابعة للقوات النووية الاستراتيجية الهجومية) « ب ـ ٥٢ » وطائرات الانذار الجوى والسيطرة « أواكس » وعدد كبير من الطائرات العمودية ، وطائرات الأسطول السادس الأمريكى من حاملة الطائرات من طراز « نيمتز » بالاضافة إلى عناصر من الأسطول السادس الأمريكى ، ووسائط الابرار البحرى . والمشترك فى المناورة من الجانب المصرى ، وحدات مصرية مدعمة بعناصر من القوات الجوية والدفاع الجوى ، والحرب الالكترونية ، وقوات الابرار الجوى كما اشتركت بعض العناصر من القوات البحرية فى المرحلة الأولى من المناورة المشتركة . وقد استخدمت القوات المصرية الطائرات « ف ـ ١٦ » ، « ف ـ ٤ فانتوم » و « ميج ـ ٢١ » ، « وف ـ ٧ » و « ميراج ٥ » وقد مرت المناورة بعدة مراحل كان أهمها : تنفيذ إبرار جوى وبحرى على الساحل الشمالى لمصر غرب الاسكندرية قريبا من منطقة الحمام ، والقيام بإبرار جوى مشترك اشتمل على انزال جوى ثقيل ، وهجوم على أهداف حيوية والرماية بالذخيرة الحية من أسلحة كل من الجانبين المصرى والأمريكى سواء من أسلحة القوات الجوية ، أو المدفعية أو المدرعات أو المشاة . وقد تكرر تنفيذ القاذفات الأمريكية الاستراتيجية بعيدة المدى للرماية بقيامها مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة المناورة ، كما استخدمت أنواع مختلفة من الذخيرة اشتملت على القنابل الموجهة بالليزر ، والصواريخ TOW ، « وأريجان » و « هوك » وقد صور الموقف فى المرحلة الأخيرة بحيث تهاجم قوة مصرية أمريكية مشتركة أهدافا استولى عليها العدو ، وتستولى عليها ، ثم تطور هجومها فى عمق دفاعات العدو ، وتستولى على خطوط حيوية .

ومن الجدير بالذكر أن القوات الأمريكية قامت بتدريب مشترك مع قوات أخرى فى منطقة الشرق الأوسط فى كل من الصومال وعمان والأردن سواء كان ذلك فى اطار نفس المناورة أو خارجه كما أن عمان سبق أن اشتركت فى المناورات السابقة أعوام ٨١ ، ٨٣ وأن لم تعلن عن هذا الاشتراك عام ٨٣ وهذا العام .

كما سبق اشتراك كل من الصومال والسودان فى المناورات السابقة إلا أن السودان تراجع عن الاشتراك فيها هذا العام بعد انتفاضة ابريل ١٩٨٥ .

التدريب المشترك مع قوات بريطانيا :

اقتصر التدريب المشترك بين القوات المسلحة المصرية ، والقوات البريطانية على اجراء مناورة بحرية مشتركة عام ١٩٨٣ ، وقد أجريت هذه المناورة فى الفترة من ٢٨ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر من نفس العام واشتركت فيها من الجانب البريطانى حاملة الطائرات من طراز « هيرميز » ووحدات من مشاة الأسطول البريطانية فى حين اشتركت من القوات المصرية وحدات من القوات البحرية ، ووحدات ابرار جوى ، وقد أعلن أن الهدف من المناورة هو تبادل الخبرات البحرية والبرية التى اكتسبتها القوات خلال حربى أكتوبر عام ١٩٧٣ ، والحرب البريطانية فى جزر فوكلاند مؤخرا .

التدريب المشترك مع قوات مسلحة عربية :

اقتصر التدريب مع القوات العربية على كل من السودان والأردن . فقد أعلن على إثر توقيع ميثاق التكامل بين مصر والسودان ، ومعاهدة الدفاع المشترك بينها عن الاعداد لاشتراك القوات المسلحة السودانية مع نظيرتها المصرية فى عمليات تدريبية فى اطار اتفاقية

الدفاع المشترك بين البلدين ، إلا أنه لم يعلن اجراء التدريب ، ويحتمل أن يكون قد تعطل نتيجة لحركة التمرد فى جنوب السودان ، أما التدريب مع القوات الأردنية فقد تم خلال عام ١٩٨٥ ، وإن كان لم يعلن عن تفاصيلها إلا ان ما أذيع فى بعض الصحف يشير إلى اشتراك قوات الابرار وعناصر من القوات الجوية ، ويُرجّح أن تكون قد اشتملت على قوات من الصاعقة المصرية محملة على الطائرات العمودية وانها قامت بالتدريب المشترك مع نظائرها من القوات الأردنية بهدف اكتساب الخبرات المتبادلة لدى القوتين ، وتوثيق الروابط بين قوات البلدين .

وطبقا لتصريحات المسئولين فى وزارة الدفاع فإن القوات المسلحة المصرية أدت مهامها التدريبية بنجاح وأن القوات وصلت إلى مستوى عال من التدريب ، إلا أنه من الطبيعى الا تذكر أية قوات مسلحة شيئا عن نقاط الضعف الموجودة فى تدريبها ، وأن تتخذ اجراءات قبل المشروعات والبيانات التى تدعى إليها جهات خارجية حتى لا تظهر نقاط الضعف أمام المختصين ، ويتوقف الأمر فى النهاية على مدى جدية تنفيذ التدريب لتحقيق الأهداف المنشودة ، والاستعداد لمواجهة الواقع ومعالجته ، وأن يكون الهدف الحقيقى لدى جميع المشتركين فى التدريب هو الوصول إلى مستوى عال من الكفاءة القتالية التى تمكنهم من مواجهة المواقف المختلفة التى يمكن أن يقابلوها فى حالة نشوب الصراع المسلح ، وهو ما يأمله كل مصرى فى قواته المسلحة .

رابعا : نشاط القوات المسلحة المصرية فى مجال الصراع المسلح

تحاشت مصر الاشتراك المباشر فى الصراعات المسلحة منذ بداية الثمانينات ، وخاصة بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، ثم بعد تولى الرئيس حسنى مبارك الحكم .

إذ من الملاحظ أن السياسة المصرية اتجهت بعد الرئيس السادات إلى التراجع عن الطموحات الاستراتيجية الواسعة ، ولم يعد لديها الاستعداد لمد القوة والقيام بدور اقليمى عسكرى نشيط ومباشر سواء كانت منفردة أو بالتعاون مع أطراف دولية أو محلية أخرى ، وهذا لا يمنع من أن تحتفظ مصر بحقها فى أن تواجه ما تراه من تحديات لمصالحها الحيوية . وقد أكد رئيس الجمهورية أن مصر لن تسمح بأن تفرط فى قطرة دم واحدة ولن تقحم قواتها فى أية قضايا هامشية ، كما أكد أنه لا توجد وحدات عسكرية أو جنود محاربين خارج الحدود المصرية .

وكانت قد ترددت أنباء عن وجود قوات مصرية بالسودان نقلا عن وزارة الخارجية الأمريكية بأن مصر تنوى سحب قواتها المتمركزة فى الخرطوم وأن هذه القوات قد ارسلت إلى هناك فى مارس عام ١٩٨٤ بعد قيام طائرة ليبية بغارة على محطة اذاعة أم درمان .

وقد امتنعت الدوائر الرسمية عن التعليق على هذه الأنباء حتى نهاية ابريل ١٩٨٥ حينما أعلن الرئيس التصريح السابق ، بينما نفى المتحدث الرسمى باسم القوات المسلحة السودانية هذه الأنباء فى أوائل مارس من نفس السنة ، وأشار إلى أن هناك عددا قليلا من الخبراء يعملون لفترات قصيرة فى اطار التعاون المشترك ضمن سياسة التكامل بين البلدين .

كما ترددت فى شهر يونيو عام ٨٥ أنباء عن نقل مصر للواءين برى وجوى إلى الأردن ، وأعلن فى نهاية هذا الشهر عن انتهاء أول مرحلة للتدريب العسكرى المشترك بين القوات المسلحة المصرية والأردنية بنجاح ، وأنها اقتصرت على وحدات القوات الخاصة من البلدين وأنها أقيمت فى كل من الأرض الأردنية والمصرية وشملت عملية للإبرار الجوى والتوغل فى أعماق أرض العدو ، ويعتبر هذا بداية للتعاون العسكرى بين البلدين .

ولا يعنى عدم اشتراك القوات المسلحة المصرية بشكل مباشر فى الصراعات المسلحة انها لا تشترك اطلاقا فى هذه الصراعات ، إذ أنها تقوم بالدعم العسكرى غير المباشر لعديد من القوات المسلحة العربية المشتركة فى صراعات مسلحة أو المهددة بها ويكون ذلك بامدادها بالسلاح والذخيرة ، وبالمدربين والمستشارين والفنيين ، كما أنه من المحتمل انها أمدت السودان بوحدات فرعية للرادارات لاكتشاف الهجمات الجوية ، وتبادل المعلومات . كما تفتح مصر المجال لتدريب بعض الافراد وخاصة الضباط من القوات المسلحة العربية فى منشآتها التعليمية العسكرية المختلفة ، وتشير بعض الأنباء إلى أن مصر تسمح لبعض المواطنين الذين أنهوا خدمتهم العسكرية بالقتال فى صفوف القوات العراقية إذا أبدى هؤلاء المواطنون رغبتهم فى ذلك .

ويبدو أن السياسة المصرية تهدف من خلال تقديم الدعم العسكرى غير المباشر لبعض القوات المسلحة العربية إلى دعم الدور المصرى فى نظام الأمن العربى ،

وإلى عدم الاخلال بالأوضاع فى الشرق العربى بقيام قوة تزاحم القدرات المصرية . وقد زادت أهمية هذا الدعم بعد زيادة الثقل النوعى للدور السورى فى الشرق العربى ولبنان بصفة خاصة ، وللحد من قدرة سوريا على التأثير على الأطراف العربية المستعدة للانفتاح على مصر .

كما تهدف السياسة المصرية من خلال تقديم الدعم العسكرى غير المباشر إلى الدول العربية الأفريقية ، إلى عدم السماح للقوة الليبية لمزاحمة القدرات المصرية فيها وخاصة بعد قيام الوحدة الليبية المغربية ، والنشاط الليبى فى تشاد ، ومعاونتها لحركة التمرد فى جنوب السودان والتحالف الليبى الأثيوبى ـ اليمنى الجنوبى كما أن السياسة المصرية تسعى إلى تأمين منابع ومياه النيل ، وتزداد أهمية ذلك بعد انتشار ظاهرتى الجفاف والتصحر فى أفريقيا .

وهكذا فإننا نجد أن الدعم العسكرى غير المباشر للدول العربية يشتمل دول الخليج خاصة سلطنة عمان لما لها من علاقات كاملة مع مصر ، من خلال تقديم مستشارين عسكريين وفنيين أساسا ، والعراق بالامداد بالأسلحة والذخيرة والسماح للمواطنين الذين أنهوا خدمتهم العسكرية بالقتال فى صفوف القوات العراقية دون مسئولية على الحكومة المصرية ، والأردن بالتعاون فى تبادل الخبرات والتدريب المشترك ، وقوات المقاومة الفلسطينية بالسماح لها بالتواجد والتدريب داخل العمق المصرى بعيداً عن خطوط المواجهة مع اسرائيل ، والسودان (قبل الثورة السودانية الأخيرة على الأقل) ببعض الوحدات المعاونة لتأمين الأهداف وبعض المدربين ، ومع الصومال بالمدربين . وتستقبل المنشآت التعليمية المصرية دارسين من كثير من هذه الدول وخاصة السودان والعراق والصومال ، كما استقبلت مؤخرا دارسين من الأردن .

على أن الدعم العسكرى غير المباشر لا يمثل عبئا على الاقتصاد المصرى ، بل يعززه إذ أن أغلب هذا الدعم ليس منحة وانما تتحمل الدول المدعمة تكاليفه ، ولذا فانه دعم لنفقات الدفاع ولميزانية الدولة ، كما يمثل مجالا للتسويق أمام صناعة السلاح والتصنيع العسكرى عموما فى مصر ووسيلة مناسبة للتصرف فى بعض الأسلحة أو الذخائر التى أصبحت غير مناسبة للصراعات المسلحة التى يحتمل أن تخوضها الدولة ، أو التى أصبح من الصعب الحصول على قطع غيارها من الكتلة الشرقية ويمكن لهذه الدول (المشترية) ، توفيرها .

إذا كان الدور المصرى فى الصراعات المسلحة قد اقتصر على الدعم غير المباشر للدول العربية على المستوى الاقليمى ، فانه لم يشترك فى صراع مسلح على المستوى الوطنى منذ عام ١٩٧٧ بعد القتال المحدود مع ليبيا ، نتيجة لاستقرار الموقف على الحدود المصرية بعد تنفيذ معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، واتخاذ ليبيا أسلوب دفاعى على الحدود المصرية الليبية ، وتوقيع اتفاقية التكامل مع السودان .

أما على المستوى الدولى فقد اقتصر نشاط القوات المسلحة على قيادة عملية تطهير البحر الأحمر فى عام ١٩٨٤ والاشتراك ببعض الوحدات البحرية فى هذه العملية التى اشتركت فيها دول مختلفة ، ويرجع ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر لدول العالم المختلفة ، وأهميته لمصر على المستوى الوطنى فضلا عن أن أى خطر يهدد الملاحة فيه لابد وأن ينعكس على حركة الملاحة بالقناة ، بما تمثله لمصر كمورد هام من مواردها الاقتصادية ، ثم أهميته على المستوى العربى باعتبار أن سبعة دول عربية تطل عليه ، كما يمثل المنفذ الوحيد لكل من السودان ، والأردن ، والجمهورية العربية اليمنية إلى العالم الخارجى . على أن تطهير البحر الأحمر يعتبر عملا محدودا من أعمال الصراع المسلح خاصة وأن الألغام لم يكن هناك من يدافع عنها وأنه لم تكن هناك أى محاولة لتكثيفها .

أما عن احتمالات المستقبل القريب ، فإن احتمالات اشتراك القوات المسلحة المصرية فى صراع مسلح بشكل مباشر تظل قليلة إلى حد كبير نتيجة للأزمة الاقتصادية التى تعانى مصر منها ، والصعوبات التى تواجهها فى تحديث القوات المسلحة نتيجة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتجاوب بشكل كاف مع مطالب مصر فى هذا الصدد ، وطول إجراءات الموافقة والتعاقد والتوريد ، وانخفاض نسب الاستكمال بالوحدات ، وتقادم المعدات السوفيتية وصعوبة الحصول على قطع الغيار اللازمة لها . وهكذا فإن الاحتمالات الاشتراك المباشر تنحصر فى الاحتمالات الآتية :

ـ تهديد الموارد المائية من نهر النيل بإقامة منشئات مائية على روافد النيل فى جنوب السودان أو أثيوبيا وهو أمر غير متوقع لعدم توفر الموارد لكل من البلدين فى الوقت الحاضر خاصة فى ظروف الجفاف والمجاعة واحتمال توفر هذه الموارد من جهات أجنبية محدودة للغاية .

ـ استفزاز ليبيا لمصر بأعمال محدودة ولكنها تؤثر على الاستقرار فى مصر ، وهو احتمال محدود ولكنه أقل حيوية من موارد النيل ويتطلب ردا محدودا ولكنه يجب أن يكون كافيا لردع القوة الليبية ومنعها من تكرار هذه الاستفزازات .

ـ اعتداء مباشر على الأراضى المصرية من إسرائيل ولو أنه احتمال ضعيف فى المستقبل القريب إلا أنه أخطر الاحتمالات ولا يترك مجالا للاختيار أمام القيادة المصرية لمباشرة الصراع المسلح بالدفاع عن أراضيها وحقوقها .

وينتظر فى حالة وقوع أحد الاحتمالين الأولين أن يقتصر الصراع المسلح على اشتراك وحدات من القوات الخاصة مثل قوات الابرار الجوى والصاعقة وربما بعض الوحدات البحرية بأهداف محدودة وأن يقتصر التعاون على السودان إذا كانت لديه موارد كافية فى ذلك الوقت ، أما الاحتمال الثالث فهو صراع مسلح شامل بكل القوة المسلحة للدولة مع احتمال محدود لتعاون عربى واحتمال أقل لتعاون دولى أمريكى أو سوفيتى أو مشترك .

أما مجالات التعاون غير المباشر فإنها تزداد مع تحسن العلاقات بين مصر والدول الاسلامية ، والعربية والأفريقية إذ ينتظر زيادة حجم المستشارين والفنيين والمدربين لدول الخليج العربى ، وأن يزداد الدعم بالسلاح والذخيرة وتدريب الكوادر مع العراق والأردن والصومال ، وأن يزداد التدريب المشترك مع الأردن وتبقى العلاقات مع السودان غامضة ، ولكن احتمالات الدعم غير المباشر تبقى غير مستبعدة سواء مع السودان أو الصومال .

خامسا : نشاط القوات المسلحة المصرية فى مكافحة الارهاب

عرفت ظاهرة العنف السياسى فى مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وزادت نسبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد برز من هذه الحوادث قتل اللورد هوين البريطانى على أيدى عملاء عصابة « شتيرن » الاسرائيلية وحوادث نسف ممتلكات اليهود بواسطة جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٤٨ ، وحوادث تفجير القنابل وخاصة فى الممتلكات الأمريكية بواسطة عملاء المخابرات الاسرائيلية التى عرفت « بفضيحة لافون » ، والرسائل المتفجرة التى أرسلت إلى بعض ضباط المخابرات المصرية عام ١٩٥٦ (البكباشى مصطفى حافظ رئيس مكتب مخابرات غزة ، والقائمقام صلاح مصطفى الملحق العسكرى المصرى بالأردن) ، ثم الرسائل المتفجرة التى أرسلتها المخابرات الاسرائيلية إلى الخبراء الألمان الذين كانوا يعملون فى مهام التصنيع الحربى المصرى فى أوائل الستينات ، بالاضافة إلى حوادث العنف السياسى لجماعات الاخوان المسلمين فى أواخر الأربعينات ومنتصف الخمسينات والستينات .

إلا أن هذه الحوادث كانت دائما تقع ضمن مسئولية أجهزة الأمن الداخلى الخاصة بالشرطة مع أجهزة الأمن فى المخابرات العامة والمخابرات الحربية وكان دور القوات المسلحة فيها محدودا داخل المخابرات الحربية والشرطة العسكرية وما شابهها .

وقد تصاعدت موجة العنف السياسى بعد هزيمة عام ١٩٦٧ والنشاط الفدائى لقوات منظمة التحرير الفلسطينية ، وتصاعدت موجة خطف الطائرات ، كما تصاعدت هذه الموجة أيضا بعد وقف إطلاق النار فى عام ١٩٧٣ ، إلا أن أغلب هذه الحوادث كان بعيدا عن مصر أو أن مصر لم تكن هدفا لمثل هذه العمليات . إلا أن الأمر اختلف بعد قيام الرئيس السادات بزيارة القدس وما أثارته هذه الزيارة من غضب عربى عموما ، وفلسطينى بصفة خاصة ، مما زاد من تعرض مصر لحوادث العنف السياسى وكان أول حادث هام هنا هو قتل السيد يوسف السباعى فى قبرص فى فبراير عام ١٩٧٨ .

فى ذلك الحين ، دارت مفاوضات بين مرتكبى الحادث والسلطات القبرصية طلب فيها مرتكبو الحادث سفرهم إلى خارج قبرص ، وقد أرسلت الحكومة المصرية فى ذلك الوقت قوة من قوات الصاعقة المصرية بقيادة قائد هذه القوات إلى مطار لارناكا فى قبرص بهدف منع مرتكبى الحادث من الافلات بجريمتهم ، وكان أن تدخلت هذه القوة لمنع هؤلاء الأفراد من ركوب الطائرة التى كانت ستقلهم ، إلا أن الحرس الوطنى القبرصى الذى لم يكن قد جرى التنسيق معه أطلق النيران على قوات الصاعقة المصرية وأصابها بخسائر كبيرة ، ومنعها من القبض على مرتكبى الحادث ، وعادت القوة إلى مصر وقد تكبدت بعض الخسائر ، ودون تحقيق هدفها .

وبدأ التفكير جديا على أثر ذلك فى إنشاء قوة مصرية خاصة بمكافحة الارهاب الدولى على غرار قوة « دلتا » الأمريكية المخصصة لذلك الغرض ، وقد اختيرت قوات الصاعقة المصرية لتشكيل هذه القوة والاشراف على تدريبها ، وتشكلت هذه القوة الخاصة تحت اسم

« المجموعة ٧٧٧ » وقد تم تسليحها بأسلحة ومعدات أمريكية غير تلك التى تستخدمها القوات المسلحة المصرية ، كما تلقت تدريبا فى كل من ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد تعرضت مصر لحادث اختطاف طائرة مصرية بمطار أسوان عام ١٩٧٩ وكلفت المجموعة المذكورة بإنهاء اختطاف الطائرة ، وقامت القوة المخصصة بتنفيذ مهمتها بنجاح إذ أمكن القبض على المختطفين ، وإنقاذ الطائرة وركابها دون أى خسائر . وقد شجع هذا النجاح السلطات والقيادة المصرية على الاستمرار فى إعداد وتسليح وتحديث وتدريب هذه المجموعة خاصة مع تزايد حوادث العنف السياسى فى المنطقة ، وأجرت هذه القوات تدريبا مشتركا مع القوات الأمريكية الخاصة خلال المناورات المشتركة التى أجريت فى الأعوام الأخيرة تحت اسم « النجم الساطع » وإن كان ذلك خارج الاطار العام لهذه المناورات كما لم تعلن القيادة الأمريكية أو المصرية عن هذا التدريب وإن أشارت إليه وسائل الاعلام العالمية .

وفى عام ١٩٨٥ تدخلت مصر فى حادثتين من حوادث العنف السياسى أولهما حادث خطف سفينة الركاب الايطالية « إكيلى لاورو » بواسطة مجموعة من إحدى المنظمات الفلسطينية فى أوائل أكتوبر ١٩٨٥ وقد قبلت مصر التدخل بعد موافقة الأطراف المعنية وبالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة فى قيادتها ، وقامت القوات البحرية بناء على تكليف من القيادة العامة بإرسال إحدى سفن السطح وعليها مندوبو المنظمة إلى السفينة المختطفة وقامت بإحضار المجموعة التى قامت بالاختطاف والتى سلمت نفسها ، دون أى مقاومة إلى القوات البحرية المصرية . وقد انتهى دور القوات المسلحة عند هذا الحد ولم يكن لها دور فى التطورات التالية التى أدت إلى خطف طائرة الركاب المصرية التى أقلت مجموعة الاختطاف إلى قاعدة أمريكية فى سيجونللا بجزيرة صقلية .

وكان الحادث الثانى هو اختطاف طائرة الركاب المصرية القادمة من أثينا إلى القاهرة فى أواخر نوفمبر ١٩٨٥ ، حيث أجبرت مجموعة الاختطاف الطائرة على الهبوط فى مطار « فاليتا » فى جزيرة مالطة بعد إجبارها على تغيير خط سيرها ، كما طالبت هذه المجموعة بتزويد الطائرة بالوقود وقيل إنهم كانوا يريدون الذهاب إلى ليبيا أو تونس . وقد أرسلت القيادة المصرية قوة من المجموعة « ٧٧٧ » تحت قيادة قائدة قائد قوات الصاعقة إلى جزيرة مالطة بغرض إنقاذ الرهائن .

وقامت المجموعة بناء على التعليمات الصادرة إليها باقتحام الطائرة عن طريق باب مخزن الركاب ثم باقى الأبواب إلا أن ذلك أدى إلى تبادل إطلاق النيران مع قوة الاختطاف واستخدام القنابل اليدوية مما سبب اشتعال الطائرة ووفاة حوالى ٥٩ من الركاب وطاقم الطائرة ، فى حين أمكن إنقاذ بعض الركاب والمصابين وأحد أفراد مجموعة الاختطاف كما حدثت تلفيات شديدة بالطائرة .

وقد تعرضت عملية اقتحام الطائرة بواسطة قوة الاقتحام لانتقاد شديد من وسائل الاعلام الأجنبية فى حين دافعت عنها وسائل الاعلام الرسمية المصرية . وتعرض أداء قوة الاقتحام لنقد فنى من خبراء أجانب ولكن لا يعتقد بصحتها لأنها مبنية على أسس خاطئة فى أغلبها . ولكن قرار اقتحام الطائرات المختطفة يظل قرارا صعبا يمكن أن يؤدى إلى خسائر شديدة فى الركاب المطلوب إنقاذهم ، ولذا فإن اتخاذه يجب أن يتم فى سياق مقتضيات عملية « إنقاذ الرهائن » كعملية تفاوضية ونفسية صعبة وطويلة وليس كمجرد عملية عسكرية خاصة .

سادسا : نشاط القوات المسلحة المصرية لصالح باقى أجهزة الدولة

كانت القوات المسلحة المصرية ـ وما زالت ـ إحدى قوى الدولة الرئيسية التى تلجأ إليها لتنفيذ المهام الكبيرة التى تتطلب أداء متميزا وسرعة فى التنفيذ . ولم تنقطع الصلة بين هذه القوات المسلحة وباقى أجهزة الدولة ، وحتى قبل قيام هذه القوات نفسها بالثورة فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، إذ كثيرا ما لجأت إليها هذه الأجهزة لتؤدى مهاما عجزت باقى الأجهزة عن أدائها .

وتميزت المهام التى كلفت بها القوات المسلحة قبل الثورة لصالح باقى أجهزة الدولة بأنها يغلب عليها طابع الأمن الداخلى . فقد كلفت بالمحافظة على الأمن فى حالات إضراب العمال ، وكذلك عندما أضرب ضباط الشرطة (البوليس فى ذلك الوقت) وبعد حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ، هذا بالاضافة إلى الاستعانة بها لصالح وزارة الزراعة فى مكافحة الجراد ، ووزارة الصحة عند التعرض للأوبئة .

وقد كان من الطبيعى أن تكلف القوات المسلحة بعد قيام الثورة ببعض مهام الأمن وخاصة فى الفترة التالية مباشرة لقيامها ، إذ كلفت بحفظ الأمن على إثر حوادث كفر الدوار بعد أيام قليلة من الثورة ، كما تولت الشرطة العسكرية عموما ، والمباحث الجنائية العسكرية بعض

المهام الأمنية لفترة أطول بعد قيام الثورة ، إلا أن دور القوات المسلحة لم يتوقف عند هذا الدور بل لجأت إليها حكومات ما بعد الثورة وخاصة فى الفترة التى سبقت هزيمة عام ١٩٦٧ فى تنفيذ مهام أخرى لصالح باقى أجهزة الدولة ، وقد غلب على هذه المهام طابع الخدمات إذ ساهمت فى مشروع محو الأمية ، والاشراف على هيئة النقل العام لمدينة القاهرة بعد فترة من تأميمها كما قامت ببعض المهام الانشائية مثل إقامة كبارى المشاة ، وإنشاء الطرق ، وساهمت بدور محدود فى بناء السد العالى ، كما قامت ببعض المهام الانتاجية كان أهمها الاشراف على الهيئة العامة للثروة السمكية وتشغيلها ، وإقامة مزارع تجريبية خاصة .

وإذا كانت هزيمة القوات المسلحة فى عام ١٩٦٧ قد عززت الرأى القائل بضرورة أن تحصر القوات المسلحة اهتماماتها فى المهام العسكرية ، وألا تكلف بمهام مدنية ، كما كان من الطبيعى ألا يشغل هذه القوات أى واجب أو مهمة عن الدفاع عن الدولة والاستعداد لتحرير الأرض المحتلة ، بل وأن تعاون باقى أجهزة الدولة قواتها المسلحة فى هذا الاستعداد ، فإن هذا لم يمنع من اللجوء إلى القوات المسلحة للقيام بمهمة خاصة ومحدودة الزمن لاغاثة منكوبى السيول فى محافظة قنا وإعادة تعمير المناطق التى تعرضت لهذه السيول ، كما دعيت وحدات وتشكيلات القوات المسلحة إلى القيام بنشاط إنتاجى وخاصة فى مجال توفير الغذاء لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى لنفسها ، وخفض العبء الواقع على باقى الأجهزة المدنية ، خاصة وأن القوات المسلحة كانت قد استوعبت أغلبية القوة الانتاجية العاملة فى الدولة . وقد بدأ ظهور بعض هذا الانتاج داخل بعض الوحدات بصفة خاصة فى السنة السابقة لقيام الحرب عام ١٩٧٣ .

نشطت فكرة اشتراك القوات المسلحة فى نشاط لصالح بعض أجهزة الدولة مرة أخرى فى أعقاب توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأول على أساس أن ما تميز به اداء القوات المسلحة فى القتال يشجع على الاستفادة بهذا التميز فى أداء مهام وطنية أخرى . وقد كانت العودة إلى استخدام القوات المسلحة فى مهام الأمن الداخلى فى يناير عام ١٩٧٧ عودة إلى الخلف ، إذ كانت قد تحددت مهمة القوات المسلحة منذ عام ١٩٦٢ بحماية عملية بناء المجتمع من الأخطار الخارجية ولم تستخدم القوات المسلحة بعد ذلك لتنفيذ مهام لها طابع الأمن . وأدى الدعم الواسع لقوات الأمن المركزى فى أعقاب حوادث عام ١٩٧٧ إلى الاكتفاء بتلك القوات لمهام الأمن الداخلى بعد ذلك . وقد دعيت القوات المسلحة إلى اداء بعض المهام لصالح باقى أجهزة الدولة كان أهمها المعاونة فى التغلب على ظاهرة التكدس فى ميناء الاسكندرية ، بالاضافة إلى القيام بمشروعات انتاجية زراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات المسلحة ، وتخفيف العبء على الأجهزة القائمة بتوفير الأمن الغذائى للشعب .

ثم زاد اشتراك القوات المسلحة فى نشاط باقى أجهزة الدولة فى أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، وكان على رأسها اشتراك وحدات الطرق فى إنشاء الطرق لصالح القطاع المدنى ، كما بدأ دخول وحدات الاشارة فى مناقصات إنشاء الشبكات السلكية واللاسلكية للمواصلات ، وأنشىء جهاز الخدمة الوطنية لتنسيق نشاط القوات المسلحة فى خدمة باقى أجهزة الدولة ، وقد تضاعف اشتراك هذه القوات فى المشروعات الوطنية منذ ذلك التاريخ ، وبدأت منذ أوائل الثمانينات فى القيام بدور مخطط لتحقيق أهداف محددة .

وقد تحدد الهدف العام لنشاط القوات المسلحة فى مجال الخدمة الوطنية « بالاستفادة من طاقات القوات المسلحة فى اقتحام المشاكل التى تواجهها الدولة ، والمشاركة فى بناء الاقتصاد القومى بأدائها المتميز » . وترجمت القوات المسلحة هذا الهدف العام إلى عدة اهداف فرعية يمكن تصورها كالآتى :

١ ـ تحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات المسلحة ـ قدر الامكان ـ بحيث يخرجها من سوق الاستهلاك المحلى بما يوفر الطاقة الانتاجية المدنية لخدمة القطاع المدنى .

٢ ـ إنتاج متطلبات القوات المسلحة من الاحتياجات بالمواصفات التى تناسبها ، والتى تحقق إدارة علمية اقتصادية لموارد وإمكانيات القوات المسلحة .

٣ ـ التأكد من أن المشروعات التى تنفذ لصالح إعداد الدولة للحرب تنفذ بما يحقق هذا الغرض وبما يتناسب مع متطلبات العمل العسكرى .

٤ ـ تحقيق الاستقرار لأسعار احتياجات القوات المسلحة حتى لا تتأثر بتذبذبات السوق وما به من تلاعب .

٥ ـ تحقيق عائد مادى لاهلاك بعض معدات القوات المسلحة ـ وخاصة ما يهلك بالتقادم ـ مما يمكن من تجديدها بما يتمشى مع التقدم التكنولوجى العالمى وبأقل عبء ممكن على موارد الدولة .

٦ ـ توفير متطلبات أفراد القوات المسلحة وعائلاتهم بأسعار مناسبة تشكل نوعا من التعويض عن انخفاض دخولهم بالمقارنة بدخول العاملين فى كثير من القطاعات

الأخرى .

٧ - التأثير على أسعار السوق المحلى والعالمى بالدخول كمنافس فى حدود ربحية معقولة .

٨ - توفير بعض متطلبات الدولة التى يصعب توفيرها بواسطة باقى أجهزتهم لقصور الطاقة البشرية .

إن الملاحظ لنشاط القوات المسلحة فى مجال الخدمة الوطنية يستنتج أنها فى اختيارها لمجالات نشاطها قد توخت أن تخدم احتياجات القوات المسلحة ، وبرامج إعداد الدولة للحرب بالدرجة الأولى ، كما اختارت مجالات تتوفر لديها طاقات زائدة عن حاجتها فى زمن السلم ولكنها ضرورية لمواجهة احتمالات الحرب كما أنها تقوم بتنفيذ مشروعات قومية لها صفة عاجلة .

ويوضح ما نشر عن نشاط القوات المسلحة فى مجال الخدمة الوطنية أن ذلك النشاط يشمل قطاعات الانشاء والتشييد ، والتعليم والتدريب ، والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والنقل البرى والمائى ، والخدمات الصحية ، والزراعة والأمن الغذائى ، والاسكان .

اشتمل نشاط الانشاء والتشييد على مد الطرق العسكرية والمطارات الجوية ومد خطوط السكك الحديدية وخطوط المياه وتشييد الكبارى والانفاق وبناء المصانع والمجمعات . وقد أعلن فى عام ١٩٨٢ عن قيام القوات المسلحة بالبدء فى إنشاء شبكة طرق فى سيناء وفى محافظة مطروح ويبلغ مجموع أطوالها ٣١٥ كم ، وفى عام ١٩٨٣ عن قيامها بإصلاح ورصف طرق ترابية فى محافظتى الشرقية والبحيرة ، وفى عام ١٩٨٤ عن بدء إنشائها لطريق دائرى يربط الاسماعيلية وبور سعيد والقاهرة ، كما افتتح فى ٢٦ / ٩ / ١٩٨٥ طريق تبادلى للطريق الساحلى الاسكندرية - مطروح بطول ٣٨٠ كم بما يوفر ٧٥ كم للمسافر بين القاهرة ومرسى مطروح ، ويفتح طريقا لانشاء مشروعات زراعية وصناعية ضخمة عند العلمين . وكل هذه الطرق تخدم نشاط القوات المسلحة بشكل أو بآخر . وقد كان من الطبيعى أن تشترك القوات المسلحة فى إنشاء المطارات المدنية والعسكرية ، إذ أن جميعها صالح للاستخدام المزدوج وقد انتهت القوات المسلحة فى سبتمبر ١٩٨٥ من إنشاء ٦٥٪ من مطار غرب الاسكندرية الدولى والذى يشمل جزءا خاص بالطيران الحربى وينتظر افتتاحه كاملا فى يونيو ١٩٨٦ . وبدأت القوات المسلحة خلال عام ١٩٨٢ فى إنشاء خط حديدى من محطة درب الحاج شرق القاهرة إلى منطقة فايد على البحيرة المرة الكبرى جنوب الاسماعيلية ، وفى عام ١٩٨٣ بدأت فى تجديد ثلاثة خطوط حديدية رئيسية هى : خط السلوم ويخدم الساحل الشمالى ، وخط الواحات البحرية وكلاهما فى الاتجاه الاستراتيجى الغربى . بالاضافة إلى المهام المدنية وخط مترو حلوان . وقامت القوات المسلحة بمد خط أنابيب مياه من الاسكندرية إلى مطروح فى عام ١٩٨١ ، ودعمت خطوط مياه الشرب بمركز القنطرة ، وكلاهما له اهمية عسكرية . وقامت الوحدات الهندسية بإنشاء عدة كبارى علوية داخل مدينة القاهرة منذ عام ١٩٨٢ ، كما أنشأت نفقين لعبور المشاة بالقاهرة ، وفى عام ١٩٨٥ تقوم بإنشاء نفق مماثل فى الاسكندرية ، ووافقت على المساهمة فى إنشاء تسعة كبارى على ترعة الاسماعيلية فى محافظة السويس . وفى مجال بناء المصانع أعلن فى عام ١٩٨٣ عن بدء القوات المسلحة فى إنشاء سبعة مصانع للأسمنت بطاقة إنتاجية سبعة ملايين طن لم يشر إليها بعد ذلك ، وفى عام ١٩٨٥ افتتحت القوات المسلحة مصنعا للبصريات يهدف إلى إنتاج جميع أنواع الأجهزة البصرية وأشعة الليزر وأجهزة الرؤية الليلية ، كما سيقوم بإنتاج الميكروسكوبات والتلسكوبات ، وتبلغ تكاليف المصنع ١١ مليون دولار ، وسيقوم بتوريد الميكروسكوبات إلى وزارة الصحة فى يناير ١٩٨٦ ، كما سيوفر احتياجات القوات المسلحة من أجهزة إدارة النيران البصرية والكهروبصرية ، وأجهزة أشعة الليزر ، وأجهزة تنشين الدبابات والمدفعية النهارية منها والليلية ، كما افتتح مصنع لانتاج الأبواب والشبابيك الخشبية ، ومصنع للعبوات الدوائية بطاقة ١٢ مليون علبة سنويا من مختلف المقاسات ، وينتج علب الكرتون اللازمة للأدوية والحلويات ويسد احتياجات القوات المسلحة ويوفر فائضا للقطاع المدنى . قامت القوات المسلحة ببناء مجمعات للمخابز الآلية والنصف آلية ومجمعا لمشروعات المصنع ١٨ الحربى بأبى زعبل ويشمل عيادة مجمعة ، ومخبزا آليا ودارا للحضانة ومشغلا للأسر المنتجة خلال عام ١٩٨٤ .

وأولت القوات المسلحة مجال التعليم والتدريب اهتماما خاصا منذ عام ١٩٧٨ بمحو أمية المجندين ومنع ارتدادهم إلى الأمية ، وقامت منذ نهاية عام ١٩٨٢ بتنفيذ خطة للتدريب المهنى تستهدف تزويد العمالة الوطنية بواحد وعشرين ألف عامل مدرب على حرف ومهن مختلفة ، منها اثنى عشر ألفا مدربون على حرف التشييد والبناء وستة آلاف مدربون على سبع وعشرين مهنة صناعية مثل اللحام والبرادة والحدادة وخلافه ، وثلاثة آلاف مدربون على الغزل والنسج .

وساهمت القوات المسلحة فى مشروعات المواصلات السلكية واللاسلكية منذ عام ١٩٨١ بلغت قيمتها حتى عام ١٩٨٣ ثلاثة وأربعين مليون جنيه مدت خلالها ٢٥٠ ألف خط تليفونى وقد أعلن عام ١٩٨٤ عن قيامها بإنشاء خمس شبكات تليفونية بالقاهرة والاسكندرية واستكمال إنشاء سنترال الزمالك الألكترونى بسبعة وعشرين ألف خط ، كما قامت القوات المسلحة بمد كوابل بحرية تحت النيل .

ولا تقوم القوات المسلحة بأعمال نقل لصالح القطاعات المدنية إلا عند الضرورة وفى أضيق الحدود ، نظرا لضخامة حجم النقل المطلوب لها ، وللحاجة إلى الاحتفاظ بوسائل النقل فى حالة كفاءة عالية لمواجهة متطلبات الاستعداد القتالى ، ولذا فقد اقتصر هذا النشاط على المهام القومية للتغلب على تكدس أرصفة الموانى وسرعة تفريغ المواد الاستراتيجية مستغلة فى ذلك حملة النقل البرى ووحدات النقل المائى .

وقد بلغت قيمة أعمال النقل هذه خمسة ملايين جنيه عام ١٩٨٣ . كما أن إنشاء جهاز النقل العام للقوات المسلحة يساهم فى رفع أعباء نقل أفراد القوات المسلحة عن كاهل أجهزة النقل المدنية .

وساهمت القوات المسلحة منذ الستينات فى توفير الخدمة الصحية للمواطنين بأن سمحت لغير أفراد القوات المسلحة بالعلاج ببعض المستشفيات التخصصية بها وخاصة مستشفى القوات المسلحة بالمعادى ، كما أن علاج عائلات أفراد القوات المسلحة بمستشفياتها يخفف من عبء هذه الخدمة على مستشفيات القطاع المدنى وقد سمح وزير الدفاع منذ عام ١٩٨٢ للعيادات المجمعة للقوات المسلحة والموجودة بالقرب من الأحياء باستقبال وعلاج المدنيين بتكاليف اقتصادية . كما أعلن فى العام ١٩٨٣ عن بدء إنشاء مستشفى تخصصى للحروق . وبافتتاح الأكاديمية الطبية العسكرية التى أنشىء بها بنك للمعلومات يسمح لغير العسكريين بالاستفادة من خدماته .

وساهمت القوات المسلحة بنصيب وافر فى مجال الأمن الغذائى ، إذ ازداد نشاط الوحدات والتشكيلات فى توفير احتياجاتها من العناصر الغذائية ، وبالاضافة إلى ذلك فقد تعاونت القوات المسلحة مع وزارة التموين فى إنشاء المخابز . ففى نهاية عام ١٩٨٢ افتتحت مجمعا للانتاج الآلى للخبز يضم ستة خطوط آلية بطاقة إنتاجية ٧٥٠ ألف رغيف يوميا ، وفى بداية عام ١٩٨٣ تقرر أن تتولى إنشاء ٢٤ مخبزا نصف آلى ، ثم أعلن عن بدء إنشاء مجمع آلى للخبز يضم ١٢ مخبزا وإنشاء ٣٠ خطا آليا فى عام ١٩٨٤ وفى نهاية شهر يوليو ١٩٨٥ اتفقت وزارة التموين مع القوات المسلحة على إنشاء مجمع للمخابز يضم ١٤ خطا طاقتها الانتاجية نصف مليون رغيف يوميا يبدأ تشغيله بعد ستة أشهر . وبدأت القوات المسلحة منذ عام ١٩٨١ فى تعمير وزراعة مساحات كبيرة فى منطقة السلوم والفى فدان شرق العوينات وإنشاء جمعيات تعاونية لهذا الغرض كما بدأت فى عام ١٩٨٣ فى إقامة مشروع لانتاج بيض المائدة بطاقة ٦٠ مليون بيضة سنويا بالتعاون مع مؤسسة ألمانية ، وفى استصلاح ١٢٠ ألف فدان بمنطقة غرب النوبارية ، ومساحات أخرى فى التل الكبير والفيوم . وفى عام ١٩٨٤ وافقت على استخدام مخازن القوات المسلحة كمراكز إمداد بالخضر والفاكهة والبيض للقطاع المدنى ، وتعاقدت على إنشاء عدة مشروعات تشمل أربع مزارع ألبان بطاقة ٦ أطنان يوميا ، ومصنعا للجبن بطاقة ٦٠٠٠ طن جبنة بيضاء و ٣٠٠٠ طن جبنة مطبوخة سنويا ، ومجمعا لانتاج البيض يشتمل على أربع وحدات إنتاج للبيض بطاقة كل منها ستين مليون بيضة سنويا ، ومحطات للأمهات ومفرخات ومصنعا لانتاج العلف ، كما تعاقدت على إقامة مشروع لتربية الدجاج بطاقة ستة ملايين دجاجة سنويا ، ومشروع لانتاج اللحوم الحمراء يشتمل على اثنتى عشرة وحدة لحوم بطاقة ١٢ ألف رأس سنويا ، من إجمالى المستهدف ٤٢ ألف رأس سنويا ، وقد تعاونت القوات المسلحة مع وزارة الزراعة والأمن الغذائى فى دراسة إنتاج الوقود الحيوى (بيوجاز) وأعلن فى عام ١٩٨٤ عن البدء فى إقامة أكبر وحدة إنتاج لهذا الغاز فى أفريقيا ، والدول العربية .

وتشترك القوات المسلحة فى مواجهة مشكلة الاسكان بإقامة مساكن لعائلات أفراد القوات المسلحة ومدن عسكرية لايواء القوات وبإقامة قرى أو مدن جديدة فى مناطق مطلوب تعميرها لسد الفراغ الاستراتيجى بالاضافة إلى المساهمة فى إعادة بناء القرى والمساكن التى تعرضت لكوارث طبيعية وأخيرا المعاونة فى توفير مساكن للشباب . وقد أعلن فى عام ١٩٨٣ عن قيام القوات المسلحة ببناء قريتين فى سيناء إحداهما فى العريش والأخرى للصيادين والعاملين بصناعة الاسماك . كما أعلن فى عام ١٩٨٤ عن قيام القوات المسلحة بدراسة انشاء مدينتين جديدتين إحداهما فى القنطرة شرق والأخرى فى الاسماعيلية الجديدة ، كما أعلن فى عام ١٩٨٥ عن أن القوات المسلحة قد كلفت

بإعادة بناء قرية الضهرية التى تعرضت لحريق مدمر بتكاليف ثلاثة ملايين جنيه ، وبناء مساكن بديلة لمن تهدمت منازلهم من السيول بقنا بما يساوى ٣٢٠ مسكنا كما أعلن عن بدء مشروع لاقامة سبعة آلاف وحدة سكنية لتمليكها للشباب ، وكان قد أعلن خلال عام ١٩٨٣ عن قيام القوات المسلحة بإقامة خمسين حمام سباحة للشباب منها خمسة وعشرون بالمواصفات العالمية والباقى للتدريب .

بالاضافة إلى ما سبق قامت القوات بعدة مهام وطنية يصعب على باقى أجهزة الدولة القيام بها ، إذ قامت فى عام ١٩٨١ بالبدء فى إزالة الألغام بمناطق تنقيب البترول فى سيناء والبحر الأحمر والصحراء الغربية ، كما قامت بعملية مسح جوى للمناطق القريبة من الحدود المصرية السودانية لاستغلالها فى مشروعات استصلاح الأراضى ، كما قامت خلال عام ١٩٨٣ برفع المخلفات الناتجة عن تطهير الترع بمحافظة الجيزة . وفى خلال عام ١٩٨٥ قامت القوات الجوية بمسح للمناطق القريبة من مجرى النيل لكشف مناطق التجريف فى الأراضى الزراعية ، وتعتزم بناء مدينة للعلماء قرب القاهرة .

إن النشاطات السابقة تمثل أغلب ما نشر بوسائل الاعلام عن نشاط القوات المسلحة لصالح باقى أجهزة الدولة ، وهو ـ رغم ضخامته ـ أقل من الحجم الحقيقى لاسهام القوات المسلحة فى خدمة المصالح الوطنية ، خاصة وأنه يلاحظ أن القوات المسلحة قد عمدت إلى عدم الاعلان عن نشاطها فى هذا المجال خلال عام ١٩٨٥ ويرجع ذلك أساسا إلى ما يتعرض له هذا المجال خلال عام ١٩٨٥ ويرجع ذلك أساسا إلى ما يتعرض له هذا النشاط من نقد أحياناً وخاصة فى صحف المعارضة . ويمكن القول أن هذا النشاط كان محور جدل بين جانبين أحدهما يعارضه ، والآخر يحبذه منذ بداية التوسع فيه خلال السبعينات .

يستند الرأى المؤيد لنشاط القوات المسلحة لصالح أجهزة الدولة إلى أنه ليس من المعقول أن تقتصر أعمال القوات المسلحة على التدمير والهدم ، وأنها يجب أيضا أن تساهم فى التعمير والبناء ، وأن الطاقات الموجودة داخل القوات المسلحة يجب ألا تبقى عاطلة ، وأن تستغل لصالح الاقتصاد الوطنى وأن القوات المسلحة فى جميع دول العالم تقود عملية التقدم داخل المجتمع ، وأن الدول الأجنبية على اختلاف مذاهبها السياسية تستفيد من طاقات قواتها المسلحة لصالح الاقتصاد القومى .

وتشير الآراء المعارضة لهذا النشاط إلى أن متطلبات الحرب الحديثة تستلزم تفرغ القوات المسلحة تماما لتأدية مهامها فى حماية البلاد والاستعداد لها بالتدريب ، والعمل العسكرى الجاد الذى يصل بالمقاتل إلى درجة الاحتراف فى تأدية مهامه واستيعاب التكنولوجيا الحديثة ، ودراسة أعدائه المحتملين وما إلى ذلك ، كما تشير إلى أن انغماس القوات المسلحة فى نشاط غير عسكرى يؤدى إلى ضعف مستوى تدريبها والضبط والربط فيها ، وإلى أن تنفيذ هذه المهام لا يمكن أن يكون مماثلا لما يتم فى التدريب نظرا لاستبعاد تصور تنفيذ المهام تحت احتمال تهديد العدو .

يستند كلا الرأيين على أسباب لها وجاهتها ، لكن الفيصل يجب أن يكون هو المحافظة على الكفاءة القتالية للقوات ، أى أن قيام القوات المسلحة بمهام ذات طابع مدنى يجب ألا يخفض من درجة استعدادها القتالى ، وألا يؤثر سلبيا على مستوى تدريبها القتالى حتى وإن أدى إلى رفع مستوى تدريبها الفنى ، أو على مستوى الروح القتالية لهذه القوات . ويمكن تحقيق ذلك بألا تكلف التشكيلات والوحدات المقاتلة بأى نوع من أوجه هذا النشاط ، وأن يقتصر ذلك على وحدات وتشكيلات القاعدة من القوات المساعدة والخدمات ، وأن تكون هذه المهام قدر الامكان خارج نطاق المناطق السكنية وفى مناطق العمليات المحتملة بما يخدم إعداد القوات المسلحة للحرب وتجهيز مسارح العمليات ، وأن يخصص زمن مناسب خلال خطة تنفيذ هذه الوحدات لمهامها ذات الطابع المدنى للتدريب على موضوعات التدريب القتالى التى لا تغطيها هذه المهام وخاصة اللياقة البدنية والرماية والتأمين الهندسى وما إليه ، وفى إطار الزمن المحدود .

وبذا تتحقق الأهداف القومية بتعاون القوات المسلحة دون الاخلال بدرجة كفاءتها القتالية التى تعتبر الضمان الرئيسى لأمن المجتمع .

❂❂❂❂

المحتويـــــات

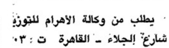
جمهورية مصر العربية

التقرير الاستراتيجي العربى لعام ١٩٨٥

ليس هناك جدال حول الأهمية الاستراتيجية التى تمثلها منطقتنا العربية ، أو حول الدور التاريخى الذى لعبته وسوف تلعبه فى الساحة العالمية وفى تقرير العديد من سياسات القوى الكبرى . كذلك فان الوطن العربى يعيش مرحلة هامة من تاريخه تتصاعد فيه حدة التفاعلات الداخلية فيه بدرجة غير مسبوقة سواء على المستوى القطرى أو الاقليمى العربى أو بينه وبين الاطار الاقليمى المحيط به أو بينه وبين النظام العالمى الذى يعيش فى ظله . وفى ضوء هذه التفاعلات التى تتراوح بين التعاون والصراع ، اصبحت هناك حاجة ملحة الى اصدار « التقرير الاستراتيجى العربى » سنوياً من قبل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام لكى يرصد الاحداث والوقائع فى المنطقة ويحلل انماط التفاعل داخلها وبينها وبين النظامين الدولى والاقليمى .

والتقرير الاستراتيجى العربى بهذا المعنى يسعى الى ان يكون أول سجل سنوى عربى يجمع بين مطالب الدراسة الاكاديمية الجادة ، مما سيجعله مصدراً يعتمد عليه الباحثون والدارسون فى العالم العربى وفى الخارج ، والالتزام بوجهة النظر العربية القومية ، وهو بذلك يكون المعادل الموضوعى لما تخرجه مراكز الابحاث الأجنبية من تقارير استراتيجية عن المنطقة ، مشبعة بوجهات نظر مشوهة لوجة النظر العربية ، مهما تقنعت بقناع الاكاديمية وارتدت مسوح العلم . وينقسم التقرير الى ثلاثة أجزاء رئيسية : أولها يسعى الى وضع منطقتنا فى اطار النظام الدولى والثانى يعرض للنظام الاقليمى العربى والثالث والأخير يعرض للتطورات فى جمهورية مصر العربية .

سعر النسخة خارج جمهورية مصر العربية
١٠ دولارات أو ما يعادلها


يطلب من وكالة الأهرام للتوزيع
شارع الجلاء ـ القاهرة ت : ٠٣٠



مطابع الأهرام التجارية القاهرة ـ مصر